السياسة الدولية



د. بطرس بطرس غالى
المفكر السياسى
الصحفى المتخصص
الدبلوماسى الدولى

[ملف العدد]

١٠٨



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيـم نـافع

السياسة الدولية

• مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
• صدر العدد الأول فى اول يوليو ١٩٦٥
أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د . بطرس بطرس غـالى

سعر بيع النسخة
داخل مصر : ٢٠٠ قرش
سوريا ٥٠ ليرة ، لبنان ١٧٠٠ ليرة ، الاردن ١٥٠٠ فلس ، الكويت ١٠٠٠ فلس ، السعودية ١٥,٠٠ ريال ، تونس ٢٥٠٠ مليم ، المغرب ٤٠,٠٠ درهم ، البحرين ١٥٠٠ فلس ، الدوحة ١٥,٠٠ ريال ، دبى ١٥,٠٠ درهم ، ابو ظبى ١٥,٠٠ درهم ، مسقط ١٥٠٠ بيزة ، الجمهورية اليمنية ٥٠ ريال ، غزة / القدس ٢٠٠ سنت ، لندن ٤٠٠ بنى ، استراليا ٦٠٠ سنت

رئيس التحرير :
د . اسامة الغزالى حرب

مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى

مستشار التحرير :
نبيـة الأصفهـانى

نائب مدير التحرير :
سـوسن حسـين

سكرتير التحرير : نادية عبدالسيد

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٨ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الإدارة والتحرير والإعلانات :
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦

الافتتاحية

ميثاق عمل « السياسة الدولية »

هذا هو أول اعداد مجلة السياسة الدولية الذى يصدر بعد ان ترك الاستاذ/الدكتور بطرس بطرس غالى رئاسة تحريرها ، بسبب توليه مهام منصبه الرفيع : امينا عاما للامم المتحدة .

ولاشك انه حدث جلل فى تاريخ هذه المجلة العريقة : فالدكتور غالى هو الذى تولى رئاسة تحرير السياسة الدولية والاشراف عليها منذ صدور عددها الاول فى يوليو ١٩٦٥ وحتى عددها الماضى (رقم ١٠٧) فى يناير ١٩٩٢ ، اى لمدة تزيد على سبعة وعشرين عاما متواصلة . واذا كنت قد شرفت باختيارى رئيسا لتحرير السياسة الدولية ، خلفا للدكتور غالى ، فان يقينى هو أن الوفاء بمسئوليات هذا الاختيار ، مرهون بالتعاون الكامل مع زملائى الاعزاء اعضاء اسرة تحرير السياسة الدولية ، واعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومع كافة اساتذة وباحثى العلوم السياسية فى مصر والعالم العربى .

والواقع اننى عندما شرعت فى كتابة هذه « الافتتاحية - الاولى لم اتردد فى ان اعود الى افتتاحيات د . بطرس غالى ، طوال الاعوام السابقة ، فلفت نظرى منها عدة افتتاحيات اعتقد ان من المناسب ، والمفيد ، استعادة بعض فقراتها هنا :

- ففى افتتاحية العدد الاول الذى صدر فى اول يوليو ١٩٦٥ وكان موضوعها « التضامن الافريقى الآسيوى » كتب د . غالى يقول فى ختام هذه المقدمة :

« ومجلة السياسة الدولية ، اذ تقدم عددها الاول فى اول شهر يوليو ١٩٦٥ تأخذ على عاتقها ان تكون سجلا لاعمال وآراء المجموعة الافريقية الآسيوية ، وأن تكون منبرا لآراء العالم الثالث ، وكشافا موضحا لايديولوجية العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى ، إيمانا منها بان تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى امم الارض ، سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى الذى سيكون بدوره عاملا من عوامل تحقيق السلام العالمى » .

وفى افتتاحية العدد الثامن والثلاثين فى اكتوبر ١٩٧٤ بعنوان « السياسة الدولية فى مفتتح عقدها الثانى » . كتب د . غالى يقول :

« من أشق الأمور على مجلة متخصصة فى الشئون الدولية ، وتصدر كل ثلاثة أشهر ، ان تشبع رغبة قارئها فى مسايرة الاحداث الدائمة التغير والتطور ، بين ان دراسة تلك الاحداث دراسة علمية متعمقة ، لاتنضج الا بعد فترة من حدوثها - ولكن لابد منها لوضوح الرؤية ، وتمكن الباحث من بلورة عناصر القضية ، والتفريق بين الاهم والمهم ، وللتخلص من تلك الضرورة ، والتى تعترض المجلات المتخصصة الراغبة فى مجاراة الاحداث مع الاحتفاظ بالطابع العلمى ، حاولت مجلة « السياسة الدولية » فى اكثر من مناسبة ان تسبق الاحداث ، وان تقدم للقارىء ملفات متكاملة للقضايا المنتظر ان تتبلور فى مدى قريب .. »

« وفى افتتاحية عدد اكتوبر ١٩٧٧ بعنوان « العدد الخمسون » كتب د . غالى :

« أن اهتمامات (السياسة الدولية) بالايديولوجية الماركسية وتأثيرها على العلاقات الدولية ، لاتزال فى حاجة الى التأكيد والعناية ، لان اهتمامنا بما يجرى من تغيرات وتحولات فى الفكر الماركسى ، يجب ان لايقل عن اهتمامنا بما يجرى من تغيرات وتحولات فى الفكر الليبرالى الغربى ، لو اردنا ان نعزز ايديولوجية عدم الانحياز التى اخذناها لبلادنا »

اما فى افتتاحية العدد المئوى من السياسة الدولية الذى صدر فى ابريل ١٩٩٠ فقد كتب د . غالى تحت عنوان « ربع قرن من عمر السياسة الدولية » يقول :

« وضعنا لانفسنا ميثاق عمل يتلخص فى التزامنا بأن تكون مجلة « السياسة الدولية » مفتوحة لجميع التيارات السياسية ولكل الايديولوجيات الفكرية ، على ان تكون لقضايا العالم الثالث الاولوية مع القضايا الاخرى ، لأن البلاد العربية تنتمى الى الدول النامية .

أما تبويب المجلة فقد جاء على صورة تقليدية مما نجده فى اغلب المجلات العلمية . فالقسم الاول خصصناه للدراسات الطويلة التى تلتزم بالاشارة الى المراجع التى استخدمها الباحث فى كتابتها وبتفصيل الحواشى الاسنادية لها. بينما جاء القسم الثانى مخصصا للتقارير السياسية المختصرة التى تتناول موضوعات الساعة . كما تضمنت المجلة قسما لشهريات الاحداث الدولية، وقسما آخر لنشاط التنظيمات الدولية ، واخيرا قسما للوثائق التاريخية والنصوص الرسمية » .

وفى اخر افتتاحية كتبها د . غالى فى العدد الماضى (يناير ١٩٩٢) أشار الى بعض التوصيات حول مستقبل المجلة :

« ان تواصل المجلة صدورها مرة كل ثلاثة أشهر اتساقا مع التقليد الذى تنتهجه اغلب المجلات المخصصة فى شتى بقاع العالم ... »

« حبذا لو تحافظ المجلة على طابعها وشكلها وان تتفادى التغييرات فى شكل الغلاف او الحجم . ذلك ان تقديرى ان الرغبة فى التغيير لمجرد التطوير او التجديد ربما يصلح للمجلات غير العلمية وغير المتخصصة ... »

« ان تواصل السياسة الدولية كونها إسما على مسمى ، بمعنى ان تستمر فى معالجة كافة القضايا الدولية لتتفتح على كافة مشكلات قارات العالم ، لا ان تحصر اهتماماتها بقضايا منطقة على حساب منطقة أخرى ....

« ان تظل المجلة منفتحة على كافة التيارات السياسية الدولية ومختلف الايديولوجيات ... »

إن هذه العبارات القليلة تتضمن ما أسماه د . بطرس غالى بحق - فى افتتاحية العدد المئوى - « ميثاق عمل » السياسة الدولية . وهو الميثاق الذى لم يكن ابدا ميثاقا مكتوبا، ولكنه كان حقيقة واقعة لمسها قراء السياسة الدولية وآلاف الذين تتلمذوا عليها ، طوال ما يزيد عن ربع قرن من الزمان .

ان هذه الاستمرارية والثبات فى « روح » السياسة الدولية ، وطابعها وتبويبها وشكلها، هى التى جعلت لها « تقاليد » وقواعد نحرص عليها ونعتز بها فى وقت اختفت فيه التقاليد والقواعد - بشكل يثير القلق - من كثير من نواحى حياتنا !

غير أن حرصنا على القواعد والتقاليد واحترامنا للأصول والمعايير فى اعمالنا ونشاطنا، لايتناقض ابدا مع امكانية - بل وحتمية - التطوير والتغيير نحو الافضل . وهذا هو فهمنا لميثاق عمل السياسة الدولية كما ارساه د . غالى ، وكما سوف يحرص عليه الذين يحملون الامانة من بعده .

- فثبات طابع المجلة وشكلها ، لايتناقض مع تطوير طباعتها وادخال الاشكال البيانية والرسوم التوضيحية ، والقضاء على الاخطاء النحوية والمطبعية

واستمرار الابواب الرئيسية للمجلة ، لابد ان يواكبه تطوير لتلك الابواب وترقيه مستواها فضلا عن امكانية اضافة ابواب جديدة ، تحتمها التطورات الكبيرة فى مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

والانفتاح على كل الايديولوجيات ، وإتاحة الفرصة لكل الافكار لكى تعبر عن نفسها بكل حرية وموضوعية هو القيمة العظيمة التى سوف نحرص عليها ، طالما توافر الالتزام بقواعد الحوار الموضوعى المتعارف عليها وسوف يزيد على ذلك ، سعى دؤوب لتقصى الافكار البازغة والجديدة التى يتفتق عنها عالم اليوم ، الذى يختلف كثيرا عن العالم الذى ولدت فى ظله السياسة الدولية .

والمتابعة العلمية لكافة القضايا الدولية ، وتغطية كل المناطق ، لايتناقض معها بعض التركيز على القضايا الاكثر اهمية لبلادنا ، والأكثر تأثيرا على مصالحنا الحيوية وأمننا القومى .

- وتعبير السياسة الدولية الذى حرصت عليه منذ يومها الأول عن قضايا العالم الثالث سوف يكمله ويزيد عليه مزيد من التعبير بالذات عن قضايا العالم العربى والشرق الاوسط . فذلك هو انتماؤنا القومى والاقليمى وتلك هى الدوائر التى علينا ان نبادر بدور رائد فى إلتعبير عن مشاكلها ، وبلورة رؤيتها للعالم وللتطورات السياسية من حولنا .

والدراسة العلمية الرصينة للقضايا الدولية والاقليمية ، بما تستلزمه من فرصة للبحث والتقصى ، لاتتعارض مع مزيد من الاهتمام بالدراسات المستقبلية ، وتتبع اتجاهات التطور فى مرحلة انتقالية حاسمة فى تاريخ النظام الدولى كله ، وتاريخ نظامنا الاقليمى .

ولعل الوفاء بهذه الطموحات سوف يستلزم فتح ابواب السياسة الدولية للمزيد من اسهام اساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية من كافة الاقطار العربية فيها ، لتكون السياسة الدولية - بحق - منبرا عربيا ، للتحليل السياسى ودراسات العلاقات الدولية .

ذلك هو فهمنا لميثاق عمل السياسة الدولية كما أرساه د . بطرس غالى وكما سوف نحاول ترسيخه وتطويره باذن الله .

د . أسامة الغزالى حرب

دراسة

التصنيع العسكرى العربى

الحوافز الأمنية والوضع الاقتصادى

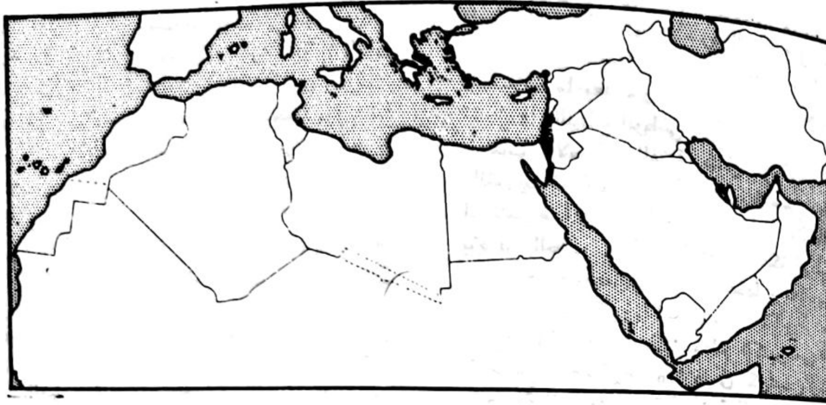
يزيد صايغ

عشية أزمة الخليج والحرب التى تلتها ، فى عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، كانت ثلاث من أصل ٢١ دولة عربية تملك فعليا ، أو كانت تقوم بتطوير ، صناعات حربية محلية ذات شأن . وتلك الدول هى مصر والعراق والعربية السعودية . ومن بين الدول الثلاث ، كانت لدى مصر الصناعة الأقدم ، ولها سجل طويل من المحاولات الطموحة فى مجال التصميم والتطوير المحلى لنظم تسليحية سلاحية رئيسية كالطائرات والصواريخ الباليستيكية . أما العراق ، فكانت صناعته الحربية أحدث شأنا بكثير ، غير أنها خطت خطوات سريعة تحت وطأة الاحتياجات القتالية خلال حرب الخليج الأولى (أى ضد إيران) ، فكادت أن تعادل مصر من حيث التنوع (باستثناء صناعة الطائرات) وحجم الانتاج ونسبة المُدْخَل المحلى . وبالمقابل ، كانت المنشآت الانتاجية الحربية السعودية متواضعة ، غير أن المملكة إمتلكت الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط الواسعة التى سبق اعدادها لتحقيق التصنيع العسكرى ، لو شاءت المضى بذلك الاتجاه .

وبالطبع ، فإنه من البديهيات أن مخلفات الاجتياح العراقى للكويت وما تبعه من حرب وتدمير وإنفاق وظروف أمنية جديدة ، سوف تلقى ظلالها على الجهود العربية للتصنيع العسكرى . وأبسط ما يشار إليه هو تعرض الصناعة الحربية العراقية الى الأضرار المادية الطائلة اثناء حرب الخليج الأخيرة ، وسوف تعانى أيضا من النقص الحاد (بل والكاسح) فى الموارد المالية بسبب العقوبات التعويضية المفروضة على العراق ، والتى ستستمر لسنين قادمة ، كما ان الحظر الذى تفرضه الامم المتحدة ، أو الدول الصناعية المتقدمة منفردة ، سوف يعيق نقل المكوّنات والادوات والات الورش والتكنولوجيا العسكرية الى القطاع الصناعى . ويأتى كل ذلك إلى جانب القيود والحدود التى فُرضت ، أو ستفرض على حجم القوات المسلحة العراقية وعلى انواع نظم الاسلحة المسموح لها بإقتنائها أو الاحتفاظ بها .(١)

اما من جهتها ، ربما إستنتجت القيادة السعودية من تجربة ازمة الخليج أن المساعدة الخارجية (أى غير العربية) هى اكثر موثوقية من القوة العسكرية المحلية ، وبالتالى فقد تقلص أو تلغى تماما خططها الاصلية الهادفة الى إقامة قدرة صناعية حربية محلية . هذا ، ومن المحتمل نظريا أن تصل مصر أيضا الى استنتاجات مشابهة ، لتستفيد من الفرصة التى اتيحت لها بفضل الغاء ثلث ديونها الخارجية إلى البلدان الغربية ، وذلك من اجل تحويل المزيد من الموارد الى التنمية الاقتصادية ، بدلا من إعادة الاستثمار بالصناعة الحربية . ويضاف الى كل ذلك ان التفوق الهائل الذى احرزته القوات الغربية اثناء حرب الخليج ، بفضل الأسلحة والذخائر ومعدات الاسناد ذات التكنولوجيا المرتفعة ، قد تقلل من جاذبية والفضليات خيار التصنيع المحلى بالبلدان العربية ـ لانه يفوق قدراتها الفنية والصناعية الحالية ـ أو قد تزيد من كلفته زيادة مفرطة .

إلا أنه توجد ثمة عوامل موجبة ، قد تدفع الدول العربية الرئيسية المنتجة للسلاح إلى تحديد جهودها التصنيعية ، رغم ما سبق ومثلا ، فإن القيود المفروضة على العراق ربما لن تمنعه كليا من إعادة بناء ولو جزء من الصناعة الحربية المحلية ، مهما كانت قاسية وشاملة . بل إن حالة الحظر الخارجى قد تشجع القيادة العراقية على زيادة تركيزها على الانتاج المحلى من أجل رفع حالة الكفاية الذاتية ولو قليلا . ولعل قطاعات معينة من الصناعة الحربية ستجد سهولة اكبر نسبيا بمزاولة نشاطها بعد إعادة التجهيز وتجديد التزويد : ومنها القطاعات التى ترتكز إلى العمليات الانتاجية ذات التكنولوجيا المنخفضة ، والتى تصنع منتجات كالذخائر وقطع الغيار ، مثلا ، أو التى تتقاطع وتتلاقى مع



★ تستند هذه الدراسة الى كتاب المؤلف ، الصناعة العسكرية العربية : الواقع والقدرات والافاق ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ .

١ ـ ان قرار مجلس الامن الدولى الصادر فى نيسان (ابريل) ١٩٩١ قد منع نقل اى شىء يتصل بتصميم وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة ، ضمن قيود اخرى على البرامج النووية والجرثومية والكيماوية والصواريخ البالیستيكية . جينز ديفينس ويكلى (لندن) ، ١٩٩٧/٤/١٣ . كما اعدت وزارة الخزينة الاميركية ، قائمة سوداء ، باسماء الشركات والاشخاص الذين تعتقد انهم ساعدوا ، شبكة العراق السرية فى عالم الاسلحة والتجارة والعمليات المالية السرية ،

الصناعة المدنية ، مثل الالكترونيات . ومن الجهة المقابلة ، فإن عددا من منتجي الأسلحة الرئيسيين بالعالم لهم مصلحة مادية في الحفاظ على جزء (على الاقل) من السوق العراقية ، بغض النظر عمن هو بالحكم في بغداد - وليس مستبعدا تماما أن تقوم شركات خاصة غربية أو بلدان متعاطفة من العالم الثالث بالمساعدة على نقل التكنولوجيا العسكرية الى العراق . وقد تشعر روسيا الاتحادية خصوصا ، بحساسية عالية نسبيا تجاه الاحتياجات الدفاعية لدول عربية كالعراق وسورية ، لأسباب سياسية وإستراتيجية وتجارية مجتمعة ، بينما تبحث مجموعة واسعة من البلدان الأخرى ، مثل الصين وكوريا الشمالية والبرازيل وجنوب أفريقيا ، علاوة على دول أوروبا الشرقية ، عن الأسواق العالمية لمنتجاتها من الأسلحة .

تختلف الحوافز لدى مصر . فإذا كان الدافع الأساسى لدى أى جهد إنتاجى حربى عراقى هو ضمان الأمن القومى (القطرى) ، فإن الحافز الرئيسى لمصر هو المحافظة على الاستثمار الكبير الذى تم وتراكم عبر السنوات الماضية فى مجال التصنيع العسكرى . وبتعبير عملى ، أن الاعتبارات التجارية ثم الاقتصادية هى التى ستحدد السياسة المصرية بهذا المجال ، وحسب ذلك التتالى من حيث درجة الأهمية . وبهذا الاطار ايضا ، قد تتمثل الحجة لمواصلة الانتاج الحربى المحلى ولتجديد جهود التسويق والتصدير بالقول أن الفرصة مفتوحة أمام مصر كى تعرض نفسها بمثابة حامية للخليج وكى تطرح نفسها كقوة إقليمية عربية قائدة مجددا (وذلك عبر دفع عملية السلام الفلسطيني - الاسرائيلي وتنشيط جامعة الدول العربية وإعادة لحمتها) . وقد تجد الصناعة الحربية المصرية مجالا للنشاط طالما أن القوات البرية العربية ، فى الخليج وفى أماكن أخرى ، ستظل تحتاج الى المعدات العسكرية ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة . بل أن مثل هذه المقولة تشجع ايضا العراق والعربية السعودية على المضى بعملية التصنيع العسكرى .

تواجه العربية السعودية مأزقا خاصا ، إذ أظهرت أزمة الخليج عدم كفاية سياستها الدفاعية السابقة القائمة على سكتين إثنتين[2] . فمن جهة ، إعتمدت على نظم الأسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة ، التى عجزت المملكة عن خدمتها وصيانتها لولا الاتكال الكاسح على الفنيين الاجانب ، بينما إستندت من جهة اخرى الى الابقاء على قوات مسلحة صغيرة نسبيا ومقسمة تنظيميا (بين جيش نظامى دائم وحرس وطنى) ، من اجل منع ظهور التهديدات الى الأسرة الحاكمة والنظام السياسى والاجتماعى القائم[3] . إنما ستضطر القوات السعودية فى مرحلة ما بعد حرب الخليج ، الى رفع زيادة الانفاق المحلى الى الدفاع الوطنى ، وأما عبر توفير نسبة اكبر من خدمات الاسناد الفنية ذاتيا (الصيانة والتسليح والتدريب والامداد) أم عبر توسيع حجم الجيش النظامى ، أم عبر السبيلين معا . وبالحالتين ، سوف يزداد الطلب للكادر المهيأ وللتكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة وللمعدات الناجمة عنها ، مما يزيد من اسباب التصنيع العسكرى المحلى .

رغم ما سبق ، يمكن تعلم الكثير من تحليل حوافز التصنيع العسكرى وأثره فى كل من مصر والعراق والعربية السعودية ، قبل أزمة الخليج . وفى كل من هذه البلدان ، فإن الصناعة الحربية مملوكة للدولة كلية تقريبا ، علما بأن عددا من الشركات الخاصة تعمل بهذا القطاع فى مصر والعربية السعودية على حد سواء . وقد تصاعد الانتاج الاجمالى بشكل ملموس خلال عقد الثمانينات ، إذ تم تقدير سعة الانتاج المصرية وحدها بمبلغ ١,٥ مليار دولار سنويا (وصلت الصادرات الذروة عام ١٩٨٢ بمبلغ مليار دولار ، لتستقر عند مستوى ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار سنويا فى فترة ١٩٨٣-١٩٨٨[4] . وصحيح أن نسبة كبيرة من تلك الصادرات جاءت بالواقع نتيجة إعادة تصدير الذخائر والمعدات المسحوبة من مخازن الجيش المصرى والتى إشترتها مصر أصلا من الموردين الاجانب ، غير أن المسئولين المصريين أكدوا قدرة الصناعة المحلية على توفير ٦٠٪ من إجمالى احتياجات التسليح .(لو توفرت الأموال الكافية)[5] . لاتتوفر الاحصاءات المشابهة للعراق ، ولكن يفترض أنه وفر لنفسه معظم حاجته من « المستهلكات القتالية » فى فترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، بينما أكد أحد التقارير فى عام ١٩٨٩ أن الحكومة العراقية كانت تنوى إستثمار ما مجموعة ٢٠ مليار دولار بالصناعة الحربية خلال السنوات التالية[6] . وكانت الصناعة المناظرة المصرية تحتاج إلى مبلغ ٤ - ٦ مليار دولار لتحقيق التطوير المنشود ، الا أن جزءا فحسب من ذلك المبلغ كان متوفرا وقد عمل حوالى ١٠٠ الف شخص بالانتاج الحربى فى كل من البلدين المذكورين ، وعدد أقل بكثير فى العربية السعودية حيث تم إنتاج مجموعة صغيرة فقط من الأسلحة الفردية والذخائر الخفيفة والمتوسطة .

دل التوسيع الملفت للانتاج الحربى المحلى خلال عقد الثمانينات على الاهمية التى علقتها الحكومات العربية بالقطاع . ولكن حصل ذلك فى وقت شهد إشتداد التنافس التجارى عالميا - وعاد ذلك جزئيا الى الزيادة العامة فى عدد ونشاط منتجى ومصدرى الأسلحة فى العالم الثالث - وتسارع التغيير التكنولوجى ، فكانت النتيجة توفر المعدات الحربية بكثرة فى الأسواق العالمية وتهديد المنتجات المحلية بالتقادم المبكر . لماذا إذن تم إستثمار الموارد المالية والصناعية الرئيسية من أجل تطوير قاعدة انتاجية حربية محلية ؟

تتمثل المقولة الأولى المطروحة فى هذه الدراسة فى أن الرؤى العربية لضرورات الامن القومى هى التى شكلت الحافز الرئيسى للتصنيع العسكرى . وكما سيظهر ، إن الحجج الاقتصادية التقليدية التى طالما تتقدم تأييدا للانتاج الحربى المحلى ، كانت بالواقع أما ثانوية أو غير صائبة بالحالة العربية . وسوف تقوم هذه الدراسة ، على ذلك الأساس ، بمناقشة الاهمية المستمرة للدفاع / الأمن بمثابة الحافز المهيمن فى الأمد المنظور ، وتاليا بمناقشة الأبعاد الاقتصادية للتصنيع العسكرى ولوقعه على التنمية .

العوامل المؤسسية :

غير أنه لابد من إشارة منهجية ، قبل المضى . إذ لايمكن فهم عملية التصنيع العسكرى بأية بلد فقط فى إطار الحجج العقلانية بخصوص الأمن القومى والاقتصاد والتى تشكل الأساس الرسمى لصنع القرار الحكومى . بل إن هوية صانعى القرار أنفسهم وطبيعة العمليات والأطر التى من خلالها يتم التوصل الى القرار او التأثير عليه ، تكون بحد ذاتها عوامل ذات أهمية متساوية . وبكلمة اخرى ، ينبغى النظر الى التصنيع العسكرى كوظيفة لتطور المؤسسات والنخب العسكرية ، او على الاقل كإنعكاس لعملية بناء الدولة بالبلدان المعنية .

ويلاحظ أحد الباحثين ، مثلا ، أن عملية التصنيع بالاقتصادات العربية كانت إمتدادا مباشرا لدور الدولة فى حقبة ما بعد الاستقلال ، الى درجة أن مؤسساتها باتت ، منغرسة بقوة ضمن البنية المؤسسية للاقتصاد فى

جميع البلدان العربية المعاصرة تقريبا » ويضيف أن هذا الاتجاه قد تسارع فى عقد الثمانينات ، « حين بدأت مجموعة واسعة من الهيئات الانشائية والانتاجية ، تحت الاشراف المباشر للقوات المسلحة ، بلعب دور بارز بالشئون الاقتصادية الداخلية لسورية والعراق ومصر »[7] هذا ، وتشدد باحثة اخرى على حقيقة أن متطلبات الدفاع الحديث تولد ميلا نحو تحديث المعدات وزيادة مستوى تعقيدها ، مما يزيد الكلفة ويشجع على جهود إحلال البدائل المحلية ، وفى الحالتين تمارس النخب العسكريةضغطا من أجل الحصول على الموارد الحكومية اللازمة . وقد أيدت القوات المسلحة الانتاج المحلى من أجل « الهروب من النقص العام للسلع » . ومن اللافت أن المؤسسة العسكرية ببلدان عربية عدة قد تمكنت ، بفضل الدعم الخفى للأسعار والتعاون الوثيق مع القطاع العام ، وأن تتشعب الى مجالات أخرى من الاقتصاد المدنى ، بما فيها الزراعة[8]

لاتوجد المعلومات الكافية ، للأسف ، لفحص هذه الظاهرة بعمق بالاطار العربى ، فلايمكن إطلاق الاحكام الاكيدة حول مدى وأشكال التأثير الذى تمارسه القوات المسلحة دعما للتصنيع العسكرى . غير أن حالة مصر ، بما لديها من تاريخ عريق بالانتاج الحربى ، تشير الى وجود صلة وثيقة بين ذلك التصنيع وبين بناء الدولة . وتتعزز الصلة بسبب الاشتراك المستمر للضباط السابقين فى المشاريع الاقتصادية المختلفة ، بما فيها القطاع العام بشكل خاص .

ومن الأهمية ذاتها بروز الجيش المصرى خلال عقد الثمانينات ، أى فى عهد وزير الدفاع السابق المشير عبد الحليم ابوغزالة ، كمركز قوة شبه مستقل ذاتيا يحوز بموارد مالية واقتصادية هامة . بل تجاوز نفوذه تخصيص تلك الموارد للتصنيع والتطوير العسكريين ، ليؤثر على رسم السياسة الخارجية ، حيث تمتع الضباط الكبار وممثلو الصناعة الحربية بحرية كبيرة فى مجال تسويق المنتجات ، وعقد صفقات التصدير . وكان لذلك الوضع نتائج مختلطة بالنسبة الى مصر : من الناحية الايجابية ، أدى تصدير الأسلحة أثناء الحرب العراقية - الايرانية الى تجديد العلاقات الدبلوماسية مع العراق ؛ ومن الناحية السلبية ، تأثرت الروابط المصرية - الأمريكية إثر إنكشاف أمر محاولة تهريب تكنولوجيا ومواد عسكرية الى مصر عام ١٩٨٨ . وبشتى الأحوال ، فإن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد تتخذها مجموعة صغيرة من القادة الكبار ، تحت إشراف رئيس الجمهورية ووزراء الدفاع والمالية والشؤون الخارجية .

٢ - تم وصف ذلك بالتفصيل فى Anthony Cordesman, The Gulf and the Search for strategic stability (Boulder and London: Westview and Mansell, 1984).

٣ - انترناشونال هيرالد تريبيون (باريس) ، ١٩٩٧/٧/١٣ ، الاهرام (القاهرة) ، ١٩٨٨/٤/٣

٤ - حجم الانتاج حسب وزير الدولة للانتاج الحربى اللواء جمال السيد . الاهرام ، ١٩٩٧/٨/٢٠

٥ - حسب رئيس هيئة التسليح المصرية ، اللواء محمد مصطفى - الاهرام ،

٦ - حسب المصادر الخليجية المذكورة فى جينز ديفينس ويكلى ، ١٩٩٧/٤/٢٢

٧ - Fred Lawson,

٨ - Elisabeth Picard,

ليس واضحا كم تمتعت به القوات المسلحة العراقية من إستقلال ذاتى او نفوذ حتى آب « اغسطس » ١٩٩٠ ، بالمقابل . وليس واضحا أيضا بالتالى ، اى من الشرائح ضمن الدولة او الاقتصاد هى التى شجعت بالماضى على تطوير الانتاج الحربى وإستفادت منه ماديا او مؤسسيا (وسياسيا) . وتتكرر هذه الصعوبات التحليلية فيما يتعلق بالعربية السعودية ، إذ لايبدو ان الصناعة الحربية المتواضعة - بشقيها الخاص والعام - تلقى دعما خاصا من اى « مجمع عسكرى صناعى » متميز او انها شجعت على قيام مثل ذلك المجمع . وكذلك ، فإن التركيز الهائل للثروة لدى الدولة السعودية (بفضل عائدات النفط) لم يؤدِ الى نمط مشابه للنمط فى مصر والعراق - حيث شجع الطابع « الريعى » للدولة على التصنيع العسكرى - ولعل سبب ذلك هو تباين الظروف الاجتماعية والتاريخية للدولة السعودية الحديثة .

وهكذا ، يظهر بوضوح أنه لايمكن تفسير كافة التعقيدات والتنوعات تفسيرا مرضيا الآن ، علما انه يمكن الاستنتاج تحليليا ببعض الثقة عن السياسة الداخلية وأثرها على التصنيع العسكرى بالبلدان العربية . ويشير الدور المؤسسى والاقتصادى الغالب للدولة الى عدم ترجيح وجود « مجمع عسكرى صناعى » من النوع التقليدى (نظرا الى غياب أو ضعف القطاع الخاص) ، ولكنه يشير أيضا إلى وجود شرائح نخب فرعية قوية ومتميزة داخل أجهزة الدولة والحزب الحاكم والقوات المسلحة ، والتى تتمتع بالقدرة على صنع القرار والتأثير به ، حتى ولو يصعب إثبات ذلك بالمعلومات المتوفرة علنا .

اولوية الأمن القومى

ثم إتفاق عريض فيما بين المحللين ومسئولى الحكومة والصناعة على أن الأهداف الرئيسية وراء تطوير قدرة صناعية حربية محلية فى العالم الثالث ، وبمجال الأمن القومى ، هى التالية : تحقيق قسط من الاكتفاء الذاتى ، مما يعزز القدرة على خوض الحرب ، تقليص الاعتماد على (الموردين) المصدرين الأجانب ، مما يقلل حدة التعرض الى أعمال الحظر الخارجى أو الضغوط السياسية ، الحصول على المعدات القتالية عند الحاجة وبالكماليات المطلوبة ، تقوية الردع تجاه المنافسين المجاورين ، تعزيز المكانة الاقليمية والروابط بالبلدان النامية الاخرى .

وتدل الدراسة على أن هذه الاهداف تنطبق عموما [على] حالة الدول العربية المنتجة للسلاح ، حيث يكون [...] الأمن القومى هو دوما الحافز الاول على بدء الانتاج الحربى (رغم تفاوت اهمية ذلك بين حالة واخرى) عند النظر الى مصر ، اولا ، يتضح ان صناعتها الحربية قد تأسست فى اعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، حين عانت القوات المصرية بشدة من نقص التجهيز وفقدان « المستهلكات القتالية[9] . كما تمثلت [...] اخرى فى الاتفاق الثلاثى المعقود فى عام ١٩٥٠ بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، من أجل الحد من نقل الأسلحة الى الشرق الأوسط ، والرفض الامريكى بيع الأسلحة الى مصر فى عام ١٩٥٥ ، مما حدا بمصر الى تطوير قدرة انتاجية محلية . وتلقت العملية دفعا اضافيا فى اواخر الخمسينات واوائل الستينات ؛ ببروز محاولات القيادة المصرية بزعامة عبد الناصر لتدعيم سياسة عدم الانحياز ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى وتقديم نفسها بصفة الدولة العربية القائدة فى اطار السياسات الاقليمية العربية والصراع العربى - الإسرائيلى . ويبدو ان ابعاد الأمن القومى (القطرى) والاقليمى قد شكلت دوما الإعتبار الاساسى فى تشكيل السياسة المصرية تجاه التصنيع العسكرى . ويمكن تاكيد الأمر ذاته فيما يخص حوافز انشاء « الهيئة العربية للتصنيع » فى عام ١٩٧٥ وثم احصاؤها تحت اشراف مصرى منفرد فى عام ١٩٧٩ .

غير ان غلبة حوافز الأمن القومى تبرز بروزا اكبر فى حالة العراق . اذ انه انتقل من انشاء بضعة ورش انتاجية فى اواسط السبعينات ، الى التصنيع الواسع والمتسارع فقط بعد اندلاع حرب الخليج الأولى فى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ . وتتضح اهمية الأمن القومى (القطرى) كذلك من حقيقة ان كافة انواع المعدات التى تم انتاجه او تعديله محليا قد تم انتقاؤها او تصميمها خصيصا لخدمة الاحتياجات القتالية الفورية للقوات المسلحة العراقية ، دونما اهتمام بفرض تصديرها . وظلت إعتبارات القدرة الحربية والأمن القومى هى الهدف الأول للصناعة الحربية المحلية حتى بعد وقف اطلاق النار فى آب (اغسطس) ١٩٨٨ ، وانعكس ذلك باستمرار اعمال البحث والتطوير والانتاج بمجالات محددة من الاسلحة والذخائر . ولعل التصدير بات

9 - لمناقشة اوفى للصناعة الحربية المصرية ، انظر : Mohammad Selim, «Egypt», in James Katz, ed., Arms production in Developing countries (Lexington, Mass: Lexington Books, 1984)., R. Vayrynen and T. Ohlson, «Egypt: arms production in the transnational context,» in Michael Brzoska and Thomas ohlson, eds., Arms production in the Third World (London: Taylor and Francis, 1986)., and Michael Dunn, «Egypt: From Domestic Needs to Export Market,» in James Katz ed., The Implications of Third world Military Industrialization: Sowing the serpents'Teeth (Lexington, Mass: Lexington Books, 1986).

محتملا ، وربما زادت اهمية متابعة الانتاج بحسابات الاقتصادية اشد فى اوقات السلم ، انما بقيت العوامل السابقة هى اساسا التى تحدد اختيار نظم الأسلحة والمعدات للتصنيع . وقد اكد مسئول رفيع عراقى على استمرار التشديد على الأمن القومى فى اواخر عام ١٩٨٩ ، حين قال ان « الحل الوحيد للخطر الذى يهدد وجودنا هو ان نؤسس صناعتنا العسكرية وان نزود قواتنا المسلحة بالاسلحة العراقية[10] . وقد كشف اجتياح الكويت ، فعلا ، بان آفاق الصراع والحرب هى اكبر واقرب مما توقعه المرء .

تقدم العربية السعودية البرهان العكسى على أهمية الأمن القومى كحافز على التصنيع العسكرى : فهى الدولة العربية المنتجة للسلاح الوحيدة التى لم تكن قد خاضت اية حرب فعلية فى تاريخها المعاصر ، حتى اندلاع حرب الخليج الثانية فى اوائل عام ١٩٩١ ، وكانت ايضا الابطا بتطوير الصناعة الحربية المحلية . ولكن لايعنى ذلك ان الحسابات الاقتصادية كانت هى الحافز البديل و الاهم . اذ تركزت الجهود السعودية الانتاجية حتى الان على صنع الاسلحة الفردية والذخائر ، او على تعديل بعض المعدات المستوردة الكائنة بخدمة القوات المسلحة ، مما يدل على محاولة تأمين امداد بعض الاحتياجات الاساسية وتكييف بعض نظم الاسلحة حسب المعطيات المحلية[11] . وتمثل دافع اضافى بالرؤية السعودية لمكانة المملكة الاقليمية ؛ وذلك ما أثر باشتراكها فى تاسيس وتمويل الهيئة العربية للتصنيع فى فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ . وهكذا ، فان الحافز الأول لم يكن هو الاعتبارات الاقتصادية ، التى طالما كانت ضعيفة او مشتتة . بل ان تلك الاعتبارات تهم القطاع الخاص الجنينى فحسب ، ويتضح من السياسة الحكومية تجاه ضمان ظهور قطاع خاص صناعى حربى حيوى ، وهى سياسة غير مكترثة ومتلكئة . ان الحسابات الاقتصادية وحتى التجارية لم تحرك اهتمام الدولة .

موقع الحجج الاقتصادية

رغم تاكيد اولوية اعتبارات الأمن القومى ، يبقى من المفيد تفحص وقع الحجج الاقتصادية . وتوجز هذه بالادبيات المتوفرة فيما يلى : توظيف العمالة ؛ تنشيط الصناعات المدنية المرتبطة ؛ تغذية القطاع المدنى بنتائج البحث والتطوير العسكرى ؛ توفير العملة الصعبة وتخفيض الواردات ، تحسينا لميزان المدفوعات ؛ زيادة القيمة المضافة محليا وزيادة اجمالى الناتج المحلى ؛واكتساب التكنولوجيا

وقد أشار مسئولو البلدان العربية وهيئاتها الصناعية ، فى كل حالة ، الى الحوافز والمنافع الاقتصادية والمالية ، من اجل تبرير اقامة الصناعات الحربية المحلية . وتشمل ، اضافة الى ما سبقت الاشارة اليه اعلاه ، احلال المنتجات المحلية بدلا من الواردات ، تحفيز التصنيع المتقدم وتدريب القوة البشرية الفنية ، تحسين استخدام الموارد الوطنية (من طبيعية وبشرية) ، والاستفادة من الأرباح الكبيرة التى تتحقق عبر تجارة السلاح الدولية[12] . واتسمت الاعتبارات الاقتصادية بالاهمية أيضا فى مصر فى اوائل الستينات ، حيث تلاءم تطوير الانتاج الحربى المحلى مع التشديد السائد انذاك على الصناعة الثقيلة والاقتصاد المخطط مركزيا وسياسة احلال الواردات . وينطبق الأمر ذاته على مصر فى الثمانينات ، اذ سعت وراء جنى الارباح من خلال تصدير الاسلحة .

يشير كل ما سبق الى استناد التصنيع العسكرى العربى فعلا الى التفكير الاقتصادى . غير ان الفحص الدقيق يبين محدوديات الحجة الاقتصادية ، وخضوعها الحازم الى حافز الأمن القومى . وتقدم مصر فى الثمانينات مرة أخرى ، المثال . فبالرغم من سعى صناعتها الحربية لجنى الأرباح وللسير على أسس تجارية صحيحة خلال ذلك العقد ، الا ان غالبية المشاريع الانتاجية قد تم اقرارها قبل الارتفاع المطرد بحجم التصدير الى العراق بعد عام ١٩٨٢ او تم تنفيذها دون تحقيق عائدات اقتصادية منظورة وواضحة . اى ان المقياس الأول لاتخاذ قرار البدء بمشروع انتاجى ما تمثل باحتياجات القوات المسلحة وبقدرة الحكومة على تسديد الفواتير ، وليس ضمان تنشيط الصناعة المدنية او حفزها بمجال البحث والتطوير او تحسين الميزان التجارى . بل ان عملية الغاء او تأجيل او تقليص عدة مشاريع صناعية حربية خلال الثمانينات ، بسبب نقص الاموال ، اكدت على حقيقة غياب المنافع الاقتصادية الرئيسية ومدى

10 - فاينانشال تايمز (لندن) ، ١٩٨٩/٩/١١

11 - لايعرف الكثير عن الصناعة الحربية السعودية ، ولكن هناك بعض التقارير هى : نبيل ابراهيم ، « الصناعة الحربية العربية : نظرة مستقبلية » ، الباحث العربى (لندن) ، العدد ١٤ ، كانون الثانى (يناير) - اذار (مارس) ١٩٨٨ ، ومقالات فى الشرق الاوسط (لندن) ، ١٩٨٦/٧/٢٠ ، و الحوادث (لندن) ، ١٩٨٦/٧/١١ ، وايضا : Gulf centre for strategic studies (London), Defence Industries of the Middle East, 1, 1 (Summer 1988).

12 - انظر مثلا قاسم العقابى ، الثورة (بغداد) ، ١٩٨٧/١٠/١١ . ويشار تحديدا الى استبدال الواردات فى نبيل ابراهيم ، « مقومات الصناعة الحربية » ، الجزء الثانى ، الباحث العربى ، العدد ١٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) - كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ ، ص ٧٨ .

الاعتماد على الاموال الحكومية او القروض الاجنبية .
لم تظهر منافع ملموسة يعود الفضل فيها الى القطاع العسكرى ، رغم استخدام بعض من السعة الزائدة فيما المصانع الحربية المصرية لانتاج السلع المدنية . وتنطبق الملاحظة ذاتها ، وبقوة اكبر على حالة العراق خلال الثمانينات حيث كان التفاعل فيما بين القطاعين الصناعيين العسكرى والمدنى ام بين الصناعة الحربية والاقتصاد الوطنى عامة ، على ادناه . وحتى العربية السعودية ، التى وظفت صفقات شراء الاسلحة الغربية من اجل تأمين الشروط التبادلية التعويضية التعاقد من الباطن (offset وتشجيع الصناعات المحلية ، لم تنشط ولم تنجح بشكل ملحوظ فى هذا المسعى ، كما انها لم تحاول بجهد كبير ان تقيم ربطا حقيقيا بين التوسع الصناعى العسكرى والمدنى .

ويكشف ذلك المرتبة المتدنية من الاهمية التى تحتلها بالواقع الدوافع الاقتصادية المزعومة للتصنيع العسكرى .

ولكن تبقى الحجة الاقتصادية ذات اهمية ، ولو بمعنى انها تقيد التصنيع العسكرى . ان الاعتبار الاقتصادى الرئيسى لدى صانعى القرار هو ليس اهل تقوم الصناعة الحربية المحلية فعلا بخدمة وبدفع التنمية الاقتصادية ، بل هل هى تتمتع بدرجة كافية من الجدوى التجارية مما يجعل البلد قادرا على تدشين وتحمل التصنيع العسكرى . وكانت هذه الحسابات تؤثر على مصر قبل غيرها من منتجى الاسلحة العرب لانها الافقر أى حتى تدمير الجزء الاكبر من القاعدة الصناعية العراقية خلال حرب الخليج الثانية وتؤثر على العربية السعودية اقل من غيرها . وببسيط العبارة ، تتوقف المسألة عند التمويل . وهكذا ، تسقط الحجج الاقتصادية عمليا وتزول من الجدال ، ويتركز النقاش على القدرة المالية على تطبيق البرامج التى تحددها اصلا اعتبارات الامن القومى . وليس مهما عند تلك اللحظة هل تأتى الاموال المطلوبة من خلال الفائض النفطى (كما فى العراق سابقا او مستقبلا ، ام فى العربية السعودية) او عبر التجارة (الصادرات المصرية) .

قد تتبدل هذه الصورة الاجمالية فى المستقبل ، كما ازدادت اهمية الحسابات الاقتصادية للانتاج الحربى . وحتى لو لم تتراجع اهمية ضرورات الامن القومى ، فان تحقيق الجدوى التجارية ستكتسب المزيد من الالحاحية بالنسبة الى ضمان حيوية وبقاء الصناعات الحربية العربية المختلفة . وتزداد ضرورة تحقيق الجدوى مع تفاقم القيود المالية فى المنطقة العربية ، كما يفرض ذلك ايضا ارتفاع المستوى التكنولوجى المطلوب (من اجل تطوير مجال الطيران ، مثلا) . وسوف تضطر الصناعات الحربية المحلية ، اذن ، ان تحسن باستمرار من قدرتها على المنافسة بالاسواق المحلية والاقليمية

والعالمية ، والا فانها ستتكبد ثمنا متناميا باستمرار تسعى لمواكبة التطورات التسليحية والتكنولوجية وسيتوقف مدى نجاحها (او فشلها) على عدة عوامل منها مهارات وكفاءات قوة العمل المحلية ، الاستثمار بالبحث والتطوير ، ودور القطاع الخاص هذا ، وتتأثر مصر بصورة خاصة بالمقولة المطروحة اعلاه ، نظرا الى ما تتمتع به من صناعة قائمة وسياسة متبلورة نسبيا للأمن القومى ومؤسسة عسكرية كبيرة ربما امكن قول الشيء ذاته عن العراق ما قبل حرب الخليج الثانية . وبالمقابل ، يحتمل ان تلجأ العربية السعودية مجددا الى ارجاء عملية التصنيع العسكرى على نطاق واسع الى اجل غير مسمى ، الا اذا لاح احتمال واضح لتحقيق الكسب التجارى . ويتمثل استنتاج جوهرى آخر فى ان التخلف العام للقاعدة العلمية والصناعية العربية والاختلالات البنيوية بالاقتصادات الوطنية (المحلية) تفرض العلاقة الجدلية التالية : ان محاولة تعزيز القدرة التجارية وتحسين اقتصاديات الانتاج الحربى (اى تحسين الحسابات والشروط الاقتصادية) سوف تؤدى نهاية الى البحث عن كيفية تطبيق الحجج الاقتصادية المطروحة اصلا لتبرير وتأييد الانتاج الحربى . اى ان الحكومات العربية سوف تتحرك ، تحت دفع تحسين جدوى الصناعة الحربية ، نحو الربط ربطا مقصودا ونشطا بين الانتاج الحربى والتنمية الاقتصادية عبر توسيع الصناعات المدنية المغذية (feeder industries) ام تدريب العمالة الفنية ، مثلا . اما الامال بان تؤدى صدمة حرب الخليج الاخيرة الى قلب اتجاه سباق التسلح الاقليمى قلبا تاما ، فانها قد تتعثر اذا ما غابت الحلول السياسية لجذور الصراعات ولمسببات النزاعات المسلحة . ومعنى ذلك ان الانفاق العسكرى قد يستمر بوتيرة مرتفعة ، رغم الأزمة الاقتصادية العامة ، مما يبقى الاهتمام بالتصنيع العسكرى حيا .

يبدو ، عند الاستخلاص من الاتجاهات الراهنة ، ان الاعتبارات الاقتصادية لن تكون هى الحاسمة فى الأمد المنظور ، وانه لن يتم قياس التصنيع العسكرى (سوى هامشيا) بمقياس مساهمته فى التنمية الاقتصادية . بل انه يصعب ربط بين الاستثمار بالانتاج الحربى وبين شرط التقدم المسبق فى القطاعين العسكرى والصناعى ، نظرا الى تخلف الاقتصادات المدنية ، بما فيها بنية الاقتصاد وحالة الصناعة ووضع البنية التحتية وتخلف العلوم . اذن ، فان السؤال ليس هو كيفية تبرير التصنيع العسكرى على أرضية انه يحفز نمو الاقتصاد المدنى . بل يتمثل السؤال فى انه لم يكن للصناعات الحربية العربية ان تتقدم دون حدوث تطور هام مواز بالقطاعات المدنية ذات الصلة ؟ ولكن نعود مجددا الى الاستنتاج ان هذه النظرة لن تؤدى الى تخفيض حجم الاستثمار بالتصنيع

العسكرى (وهو قطاع يتطلب استثمارا باهظا ، مقارنة بمجالات اخرى) فى الظروف الاعتيادية ، وذلك نظرا الى الاولوية العالية التى توليها الحكومات العربية للدفاع والأمن . حتى انه من الممكن ان تتطور الصناعات الحربية بسرعة اكبر من نظيراتها المدنية رغم العوائق ، بسبب استمرار تركيز موارد الدولة (البشرية والمالية) ، لتبقى حالة ضعف الاتصال فيما بين نمو كل من القطاعين .

الاحتياجات الامنية وعبء الدفاع :

بعد اثبات اولوية الامن القومى كحافز للتصنيع العسكرى العربى ، كيف ستؤثر قضيتا الأمن والدفاع على الجهود الصناعية العربية فى الأمد المنظور ؟

لقد حافظت مصر على وتيرة ثابتة من التطور العسكرى ، رغم التوقيع على معاهدة كامب ديفيد فى عام ١٩٧٩ ، ولم تؤكد الحكومة المصرية رسميا على انها ستبدأ بتخفيض الانفاق الدفاعى سوى فى ١٩٨٩ ، ذلك تحت الضغوط السياسية الأمريكية والضائقة المالية فى زمن تعاظم عبء المديونية ، فاعلنت ان ميزانية الدفاع (ماعدا المعونة الامريكية) لن تزيد عن سقف جديد هو ١٠٪ من الميزانية العامة لسنة ١٩٩٠[١٣] اما الواضح فهو ان الاتجاه الغالب للانفاق الدفاع المرتفع كان سيستمر لولا تلك القيود ، وخير دليل على ذلك هو ان الطرفين المصرى والامريكى قد تركا باب المعونة العسكرية الامريكية مفتوحا .. بل قدمت ازمة الخليج مثل تلك الفرصة ، اذ حصل اعفاء ما قيمته ٧ مليارات دولار من الديون العسكرية وتمت الموافقة على بيع مصر صفقة رابعة من طائرات القتال « ف ـ ١٦ » . وكانت القوات المسلحة المصرية تشهد تطويرا حتى قبل ازمة الخليج ورغم حالة السلم الرسمية مع الخصم السابق اللدود ـ اسرائيل ـ لأن القيادة العسكرية المصرية اختارت ان تحسن القدرة القتالية مقابل تقليص عدد الافراد ، وذلك بحجة التوفير المالى[١٤] . ويرجح ان تؤدى حرب الخليج الثانية والدور المصرى المطروح فى الخليج الى تعزيز ذلك الاتجاه .

ان التشديد على النوعيه مقابل الكمية يعنى تحويل القوات البرية الى وحدات متحركة ذات قوة نارية محتشدة وغطاء جوى كامل ، مما يستوجب زيادة الاستثمارى الراسمالى بالمعدات . الا ان الحجم الاجمالى للقوات المسلحة المصرية لن ينخفض دون حد أدنى معين لفترة طويلة قادمة ، وأحد اسباب ذلك وفرة القوى البشرية وتدنى كلفتها لدى مصر ، بينما يتمثل سبب آخر

فى ان أية عملية تحول نوعى تستغرق وقتا طويلا بالنسبة الى اى بلد يعانى من تدنى مستويات الامية والتعليم العلمى . ويلاحظ ان فكر الامن القومى المصرى يعير اولوية كبيرة الى الدفاع ، مما يتطلب الحفاظ على قوات مسلحة كبيرة نسبيا .

ان محصلة ما سبق هى أن مصر ستظل تحتاج الى كمية كبيرة من المعدات الحربية ذات التكنولوجية المنخفضة والمتوسطة ، وهى معدات يمكن انتاج بعضها محليا . وسوف تحتاج ايضا الى نسبة اعلى من السابق من نظم الاسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة ـ علاوة على الذخائر « الذكية » وغيرها التى اثبتت جدارتها خلال حرب الخليج الأخيرة والتى باتت جيوش العالم الثالث متحمسة فورا لاقتنائها ـ ولكن ربما تقدر صناعتها المحلية على الضلوع فى ذلك المجال جزئيا . اى ان الاحتياج الدفاعى قائم ، فيدفع عجلة الانفاق العسكرى مما يؤمن بدوره الطلبات لمنتجات الصناعة الحربية المحلية . وتتمتع هذه الأخيرة بما يكفى من الكفاءة الخبرة لتتيح تراكم القدرات وصولا ، نهاية ، الى توفير حصة اكبر من احتياجات البلاد من الاسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة ، ولكنها تفتقر حتى الآن الى الاحوال المطلوبة لتحقيق المستوى المطلوب من التصنيع والانتاج .

عند الوهلة الأولى يبدو العراق وكأنه بوضع مشابه ، رغم التقلبات الهائلة التى تعرض لها منذ اجتياح الكويت فى آب (اغسطس) ١٩٩٠ : الحرب والدمار والاقتتال الأهلى واحكام نزع أو ضبط التسلح . فليس بمقدوره ان يرجع موقفه الدفاعى دون الحد الادنى ، نظرا الى خبرة حرب السنوات الثمانى مع ايران والى التوتر المستمر بالمنطقة . يحتاج العراق نظريا ، الى الاحتفاظ بقوات مسلحة دائمة يبلغ تعدادها ٢٥٠ ـ ٣٠٠ الف رجل على الأقل فى الأمد المنظور علما بان اية حرب اهلية ستتطلب تجنيد ٤٥٠ ـ ٥٠٠ الفا ـ والى تحديث تسليحه . ان هذه الحقائق تجتمع مع تجربة الاعتماد العراقى المكثف على الاسلحة المتقدمة خلال المعارك مع ايران ، ومع الجهود الايرانية الحالية لاعادة تسليح وتحديث قواتها ، ومع دروس الحرب الأخيرة ، لتشير الى احتياج العراق لنظم الاسلحة ذات التكنولوجيا المرتفعة . انما تثار الاسئلة الملحة حول قدرة العراق على تحقيق كل ذلك ، نظرا الى الدمار والمديونية والخطر والعقوبات ، وتجدر الملاحظة ان القوى الخارجية ربما لن تترك العراق بلا دفاعات ، سوى اذا حصلت اتفاقات ضبط ونزع التسلح على صعيد اقليمى شامل . ولابد من الاشارة الى أن ايران (وربما

١٣ ـ تصريح وزير التخطيط كمال الجنزورى . وكالة رويتر ، ١٩٨٩/٧/٢٨
١٤ ـ حسب وزير الدفاع السابق ابو غزالة . جينز ديفينس ويكلى ، ١٩٨٧/٨/٠٨٧ .

تركيا) لا تزال هى الخصم المحتمل الاول بالنسبة الى العراق ، وليس اسرائيل ، نظرا الى القرب الجغرافى ، مما يعين ان حاجة العراق الى الاسلحة المتقدمة ستكون اقل من حاجة مصر ، مثلا . أما فيما عدا ذلك ، فان احتياجات البلدين العربيين متشابهة عموما : قوات برية كبيرة تتطلب ذخائر ومعدات ذات تكنولوجيا منخفضة ومتوسطة . هذه هى الحاجة التى حفزت وأتاحت ، فى آن ، الظهور السريع للصناعة الحربية العراقية خلال النصف الثانى من الحرب مع ايران . وهكذا ، تشير الاتجاهات الماضية والحاضرة الى استمرار وجود القوات المسلحة العراقية كزبون للمنتجات الحربية المحلية ، علما ان القدرة الفعلية على تمويل الانفاق الدفاعى او الاستثمار بالتصنيع امر مشكوك به تماما .

للمقارنة ، كانت العربية السعودية الدولة الوحيدة من بين البلدان العربية الرئيسية الثلاثة المنتجة للسلاح التى لم تخض حربا حقيقية فى تاريخها المعاصر ، قبل عام ١٩٩١ . فتحيط بها المياه والدول الصغيرة من جوانب ثلاثة والصحراء المفتوحة من الجانب الرابع . ولا تشارك بحدود برية مباشرة مع القوتين الاقليميتين غير العربيتين ـ اسرائيل وايران ـ رغم القرب الجغرافى منهما . فلم تشعر المملكة سابقا بضرورة توسيع قواتها المسلحة ، وخاصة انها تعانى من العدد الصغير نسبيا للسكان المحليين ، ولم تضطر الى تكديس او استهلاك الكميات الضخمة من العتادو الذخائر كالتى استهلكتها الحروب الحديثة فى عام ١٩٧٣ (العربية ـ الاسرائيلية) و١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ (الخليج) . ونظرا الى قلة حجم الاحتياج السعودى سابقا ، بات بامكان الصناعة المحلية ان تقدم جزءا منه بجهودها الخاصة أو ان تخطط لاشكال اضافية من النشاط الصناعى تلبية لجوانب اخرى من خدمات الاسناد العسكرية (الصيانة ، مثلا) .

إلا أن حرب الخليج الثانية اثارت التساؤلات حول استمرار هذه الحالة . فكان الدفاع السعودى يعتمد بشدة ، حتى آب (اغسطس) ١٩٩٠ ، على نظم الاسلحة الرئيسية المتقدمة كالطائرات وسفن القتال . وعاد ذلك الى ضخامة الرقعة الجغرافية السعودية وقلة عدد السكان وصغر حجم القوات المسلحة . (وتمثل عامل آخر بالرغبة فى تجنب التهديدات الداخلية ، من الجيش أو بعض قطاعات المواطنين)[١٥] ولذلك السبب شكلت النظم ذات التكنولوجيا المرتفعة ـ بدلا من المنخفضة والمتوسطة ـ العمود الفقرى للدفاع السعودى . غير ان تلك هى النظم التى يصعب على البلدان غير الصناعية انتاجها محليا ، وتفوق بالتاكيد قدرات الصناعة الحربية السعودية ، الحالية والمنظورة . وبالمقابل ، فان « المستهلكات القتالية » التى يمكن انتاجها الآن ، أم مستقبلا ، لم تشكل عنصرا رئيسيا بالاحتياجات الدفاعية .

وهكذا ، فان بنية الدفاع السعودى وطبيعة مقتنيات من الاسلحة والمعدات تشير الى استمرار التشديد على نظم الاسلحة الرئيسية المتقدمة التى لا يرجع انتاجها محليا ، على عكس محاولات مصر والعراق (حتى ١٩٩٠) . ولم تتوجه السياسة السعودية ، بالتالى ، نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى فى اى مجال من مجالات الصناعة الحربية . انما طرحت حرب الخليج الثانية التحديات الجديدة . اذ قد تؤدى الحاجة السعودية لزيادة الاعتماد على الذات للدفاع الى توسيع الجيش الدائم وتوسيع الوحدات البرية والمقاتلة (ومعها زيادة خدمات الاسناد المختلفة) ، مما يولد الطلب على انواع المعدات التى يمكن انتاجها محليا . كما يمكن ان يؤدى تشجيع الاطر المشتركة لمجلس التعاون للخليج ام التعاون الامنى مع مصر والبلدان العربية الاخرى ايضا الى زيادة الطلب على « المستهلكات » ومنتجات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة ، وان يؤدى الى تحسين جدوى زيادة الاعتماد على الذات فى مجال الاسناد (الصيانة والتدريب واللوجيستيل والانشاءات) .

إلا أنه توجد ثمة فرصة واسعة لانشاء صناعة حربية محلية تركز على مجالات الاسناد الفنى والتجهيزى ، نظرا الى كثافة استثمار الراسمال . ومما يعزز ذلك التصور هو حقيقة ان نسبة واردات الاسلحة الى اجمالى الانفاق الدفاعى السعودى هى ٨,٢ فقط ـ اى انها ادنى بكثير من نسبة ٤٨٪ فى مصر (نصفها فى المعونات الأمريكية) و ٢٥,٢ ٪ فى العراق (اثناء الحرب مع ايران) . وقد يكون بمقدور المملكة ان تحقق وفورات كبيرة وفعالية اعلى عبر التركيز على الجوانب الاسنادية لعملية التصنيع العسكرى المحلى قطع الغيار والتصليحات والصيانة والعمرة والتصميم الهندسى والانشاءات والتدريب وغيرها من الخامات التابعة ـ بدلا من الانتاج الفعلى للاسلحة . وخطت السعودية بضعة خطوات فى هذا الاتجاه ، علما ان ضعف قاعدتها الصناعية والعلمية التعليمية والبشرية بشكل قيدا رئيسيا .

الابعاد الاقتصادية ووقعها :

لو سلمنا بان اعتبارات الأمن القومى ، وليس المنافع الاقتصادية ، هى التى تشكل الدافع الرئيسى وراء انتاج الاسلحة العربى ، تبقى ضرورة للسؤال عن ابعاده الاقتصادية ووقعه على التنمية .

١٥ ـ عبدالعزيز فهد ، « لماذا خاف السعوديون الدفاع ويعيدون النظر » ، انترناسونال هيرالد تريبيون ، ١٩٩١/٧/٨١ ،

تتوقف الاجابة على هذا السؤال على تقييم القدرة العربية على انتاج الاسلحة محليا ، من خلال اربعة عناصر محددة (Determinant) رئيسية ، هى : الدين القومى ، احتياطى العملة الصعبة ، موارد الدولة ، واجمالى الانفاق الدفاعى . ولا نشير الى اجمالى الناتج القومى (GNP) او المحلى (GDP) إذ انهما متضمنان فى العناصر السابقة الذكر . وبالاضافة فان قدرة اجمالى الناتج القومى او المحلى على تحمل ودعم الانفاق الدفاعى يتوقف على تلك المؤشرات السابقة ، فى اية حال . وهكذا ، تنحصر اهمية اجمالى الناتج القومى او المحلى فى ان البلدان المعنية سوف تسعى لتحقيق الوفورات عبر رفع نسبة القيمة المضافة محليا ، مما يرفع حجم الناتج المحلى بدوره ، وذلك بسبب سعى تلك البلدان فى النهاية الى معالجة حالة المديونية والادخار بموجودات العملة الصعبة . ونفترض اذن ان مستوى اجمالى الناتج القومى او المحلى هو عامل ثابت ، سوى اذا عجز تماما عن خدمة الديون الخارجية واذا اعاق الانفاق الدفاعى وادى الى تقليصه .

تصبح قدرة الحكومة المحلية على الاستدانة عاملا محددا مركزيا فى العديد من الاحيان ، لأن غالبية الاستثمار الاولى بمجال التصنيع العسكرى تأتى من القطاع العام . ويعود ذلك من جهة الى حقيقة ضخامة المبالغ المعنية ، ومن جهة اخرى الى كون ذلك المجال ذا ابعاد امنية ودفاعية حيوية . وتتسم العملة الصعبة بالاهمية لانها لازمة من اجل شراء الآلات والتكنولوجيا التصميمية ومن اجل الحصول على المعرفة الانتاجية من الخارج للصناعة الحربية المحلية . فقد تتحول بالتالى الى قيد هام على تطور تلك الصناعة والى عامل يؤثر على صياغة استراتيجيتها الصناعية . كما يمكن لنقص العملة الصعبة ان يساهم ايضا بتضخيم حجم الاستدانة من الخارج . وثالثا ، لو افترضنا انه بمقدور اجمالى الناتج المحلى او القومى على ان يتحمل عموما مستوى معين من الانفاق الدفاعى فى بلد ما ، فان القدرة المحلية على الاستثمار بالصناعة الحربية المحلية تحديدا تتوقف على حجم الواردات المالية الحكومية . وتؤثر هذه الواردات ، بدورها ، على حجم المديونية الداخلية والخارجية ، اذا انها تزيد او تقلص الحاجة للجوء إلى الاستدانة . هذا ، ويتأثر الرابط فيما بين الواردات الحكومية التصنيع العسكرى بوقع ميزانية الدفاع على مجالات الانفاق الحكومى الاخرى (كالصحة والتعليم وغيرهما) . واخيرا ، يمكن تقليص الاثر السلبى الذى يمارسه الانفاق الدفاعى البالغ على الاقتصاد وميزانية الدولة ، مما يحرر المزيد من الموارد المالية لصالح الانتاج الحربى ، وذلك عبر توجيه الانتاج نحو مجالات تعود بالنفع على قطاعات معينة اكثر مما تعود به على قطاعات اخرى .

عند تناول مسالة المديونية اولا ، يظهر انها لم تكن مشكلة كبيرة فى البلدان التى لديها اموال فائضة ، كالعربية السعودية والعراق الغنيين بالنفط (حتى ١٩٩٠ ـ١٩٩١) ، بينما ازداد اثرها السلبى على الاقتصاد المدين المصرى . من الاقدار ان ازمة الخليج قد قلبت الأوضاع نوعا ما وادت الى تبادل المواقع فيما بين العراق ومصر ، علما ان البلدين يعانيان من المصاعب الشديدة لجهة توفر السيولة المالية والقدرة الاقتراضية وكان العراق قد تكبد دينا اجماليا بلغ حوالى ٨٠ مليار دولار اثر الحرب مع ايران وحدها ، عدا النفقات الاضافية لاعادة التعمير ولفقدان الفرصة التجارية .

الجدول رقم (١)

مؤشرات المقارنة بين طاقة الانتاج الحربى للبلدان العربية الصانعة للاسلحة

البلد	عدد السكان	المعدل للفرد				النسبة المئوية للانفاق العسكرى الى
		اجمالى الناتج المحلى	الانفاق الحكومى	الدين	الانفاق العسكرى	اجمالى الناتج المحلى
مصر	٤٩,٧ مليون	١٣٦٥	٤٣٣	٨٦٤	٩٢	٧,٢٪
العراق	١٦,٣ مليون**	٢٢٤٢	غ م*	٤٩١٥	٧١٢	٢١,٨٪
السعودية	٨,٠ مليون***	١٠٣٠٠	غ م	غ م	٢١٦٢	٢١,٠٪

المصادر : World Bank Tables 1989 - 90 , Military Balance 1989 - 90

ملاحظات : جميع الارقام المالية بالدولار . وكافة الاحصاءات هى للعام ١٩٨٩ .

* « غ م » تعنى غير متوافر .

** يعتقد ان احتياطى العملات الاجنبية لدى العراق قد استنفد تماما ، بعد ان بلغ ٣٥ مليار دولار عند بدء الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ .

*** عدد سكان السعودية يشمل المواطنين السعوديين فقط .

فكان العراق مضطرا ، حتى قبل حرب الخليج الثانية ، الى التفكير مليا قبل تكريس المزيد من الاستثمارات الرئيسية لصالح الصناعة الحربية المحلية . وتجدر الاشارة الى ان معدل الدين للفرد العراقى زاد عن معدل الدين للفرد المصرى بنسبة ستة اضعاف فى عام ١٩٨٩ ، بالوقت الذى لم يزد فيه معدل اجمالى الناتج المحلى للفرد العراقى عن المعدل المصرى سوى بنسبة ١,٧٧ اضعاف (انظر الجدول رقم ١) .

أما الآن ، فان الحاجة لخدمة الديون الخارجية ، ودفع التعويضات واصلاح الدمار واحياء الاقتصاد سوف يكون لها آثار ضخمة طويلة الاجل على قدرة العراق على الاستثمار بأى قطاع كان ، وخصوصا قطاع يتطلب نفقات تأسيسية وجارية كبيرة ويجنى عائدات متواضعة نسبيا ، كقطاع الصناعة الحربية .

اما من جهتها ، فقد تم تقدير حاجة مصر عام ١٩٨٧ الى مبلغ قدره ٤ ـ٥ مليار دولار من اجل تطوير صناعتها الحربية ، غير أنه تقديرا لاحقا رفع المبلغ المطلوب ، بعد ستة شهور ، الى مستوى ٤ ـ ٦ مليار دولار[16] .

ولكن المستوى الحالى لموارد الدولة والعبء القائم للانفاق الدفاعى لا يوفران أى فائض ، ولم تتمتع مصر بمكانة استقراضية تتيح لها الحصول على المزيد من القروض لصالح الصناعة الحربية ، نظرا الى الحجم الفعلى الكبير لمديونيتها وللفوائد المترتبة[17] .

وهنا لعبت القيود المالية على ميزانية الدولة دورا كبيرا ، اما عبر كشف العجز عن سد الديون واعادة القروض او بسبب دفع الحكوما إلى عدم الاستفادة من عروض الائتمانات حتى اذا توفرت . وكانت النتيجة هى تأجيل او الغاء او تقليص مشاريع عدة لانتاج الطائرات والصواريخ الموجهة التي كان من شأنها ، لو تمت ، ان تؤدى الى اكتساب التكنولوجيا المتقدمة . ومن هذه الناحية ، كان العراق يتمتع بافضلية اكبر (حتى عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١) بما انه كان قادرا على الحصول على القروض (رغم دينه المتراكم الهائل) وعلى موازنة الاقتراض الجديد عبر زيادة الانتاج ونمو اجمالى الناتج المحلى[18] وجدير بالملاحظة بان عددا من البلدان قد نجحت كوريا الجنوبية بذلك ، بينما واجهت البرازيل والمكسيك عواقب وخيمة محتملة ـ علما انها كانت تتمتع بمستوى مقبول من التطور الصناعى اصلا وانها قامت بحماية نفسها من اثار المنافسة المفتوحة فى الاسواق العالمية .[19]

ان الواضح هو ان العراق تتمتع اساسا بالثروة النفطية ، التى زودت الدولة بالمداخيل الهامة وبالعملة الصعبة . انما تنقلب الصورة فى مصر ، ذات الموارد الحكومية الضعيفة ، وخاصة ان السياسة الحكومية سعت وراء استبدال الواردات لفترة طويلة ، مما قلص ايضا حجم الصادرات وقلل قدرة الحصول على العملة الصعبة سوى بواسطة الاستدانة . ولعل مصر استطاعت ، سابقا ، ان تلجأ الى المبادلة العينية مع الدول الصديقة ، من اجل ايجاد الاسواق لصادراتها من المواد الاولية (مثل القطن) ، غير ان بلدان الكتلة السوفياتية / الاوروبية الشرقية (سابقا) صارت تطالب بالحصول على العملة الصعبة مقابل تصدير الالات والمنتجات النهائية الى مصر ، وحتى قبل التحولات الجذرية التى طرأت داخل تلك الكتلة فى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ .[20] وهكذا ، يمكن ان يشكل نقص العملة الصعبة عائقا هاما ، حتى اذا كان مستوى اجمالى الناتج المحلى يسمح بحجم اكبر من الانفاق الدفاعى ام الانتاج الحربى المحلى (وبالتالى من الاستدانة)

وبالمقابل ، فان الافضلية السابقة التى كان يتمتع بها العراق بخصوص العملة الصعبة ربما كانت مضللة ، يتكل العراق اتكالا شديدا على صادرات النفط لتامين مداخيله من العملات الاجنبية ، مما يجعل دخله عرضة لتقلبات الاسعار العالمية ويزعزع دور المنتجات المحلية الاخرى . (وطبعا ، انكشف تماما مدى ذلك الاتكال

---

١٦ ـ جينز ديفينس ويكلى ، ١٩٨٧/١٠/١٧ و ١٩٨٨/٤/٩

١٧ ـ بالمقارنة مع المعونة الاقتصادية الاميركية التى تتلقاها مصر ، والتى تبلغ ٨٥٠ مليون دولار سنويا ، فهى كانت حتى عام ١٩٩١ تضطر الى دفع ٥٥٠ مليون دولار سنويا الى الولايات المتحدة وحدها قيمة الفوائد على الديون . جينز ديفينس ويكلى ، ١٩٨٧/١٠/١٧ . ولقد تلقت مصر معونة بقيمة ٨ مليارات دولار بين ١٩٧٩ و ١٩٨٧ ، اكثرها للاسلحة ، ومنها ٣,٥ مليار دولار هبات . اما المعونة الاميركية الفعلية التى صرفت منذ عام ١٩٨٤ ، فهى : ١,٣٦٧ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٤ ، ١,١٧٦ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٥ ، ١,٢٤٦ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٦ ، ١,٣٠٢ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٧ ، ١,٣ مليار دولار بالسنة المالية ١٩٨٨ . وتم تخصيص ١,٣ مليار دولار لكل من سنتى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . ميدل ايست ريبورت ، العدد ١٦٠ ، ايلول (سبتمبر) ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ ، صفحة ٢٤

١٨ ـ تم كشف بعض اساليب العراق لتامين القروض الاجنبية فى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ ، حين حصلت فضيحة مصرف « بنك ناسيونال دى لومباردى » الايطالى . انما تمكنت الحكومة العراقية من اعادة جدولة ديونها وترتيب القروض الجديدة ، فى الوقت ذاته . انظر مثلا فاينانشال تايمز ، ١٩٨٩/٧/٢١ ، وجينز ديفينس ويكلى ، ١٩٨٩/٧/٣٠ .

١٩ ـ David Mares, «Mexico's Challenges: Sovereignty and National Autonomy under interdependence,» Third World Quarterly, 9, 3 (July 1987), P. 791.

٢٠ ـ ومثلا ، رفضت بولندا صفقة تشمل التعاقد على الباطن ، حين تباحثت حول تمديد مدة العقد مع شركة « نصر » المصرية لتجميع سيارات « بولونيز » الحياة (لندن) ، ١٩٨٩/١٠/٣ .

وعواقبه فى اعقاب حرب الخليج) وقد شجعت وفرة فائض الراسمال (والعملة الصعبة) على نشوء الاطمئنان الزائف او المبالغ به وشوهت الرؤى المحلية لمسار التنمية (حتى عام ١٩٩٠) اذ اتاح تبنى الحلول الجاهزة (turnkey) على حساب عملية التصنيع « القاعدية » (اى التى تثبت الاسس واللبنات المحلية قبل استيراد التكنولوجيا والتصميمات) . كما ادت الوفرة ايضا الى اخفاء حقيقة ان ثمة حاجة لاستخدام غالبية العائدات لسد الديون واعادة البناء الاقتصادى اثر الحرب مع ايران (ولا نقول اثر حرب الخليج الثانية التى ستلقى بظلالها لسنوات طويلة قادمة)

يبدو ان العربية السعودية لاتعانى من نفس المشكلات . اذ انها تتمتع بحجم ضخم لاجمالى الناتج المحلى ، حتى لو تضاءل بعض الشىء ، وللموارد الحكومية والاحتياطى العملة الصعبة . كما تقوم المملكة ، بالرغم من اتكالها الكبير على الصادرات النفطية وربما بسببه ، بتنويع نشاطاتها الانتاجية من اجل زيادة حصص القطاعات غير النفطية فى تكوين اجمالى الناتج المحلى والتجارة الخارجية . وتملك ، وبالتالى ، المتطلبات المالية للانطلاق فى عملية تصنيع عسكرية طموحة . غير انها ، وللاسباب ذاتها ، لاترى حافزا ماليا خاصا للقيام بذلك ، اذ ان الاقتصاد الوطنى لايعانى بشكل شديد من الانفاق الدفاعى الباهظ .

ولكن الاحداث منذ ٢ اب (اغسطس) ١٩٩٠ قد ادت الى تغيير هذه الصورة . فصارت للعربية السعودية مقتضيات امنية ملحة ، تدفعها الى الى مواصلة (وربما زيادة) الانفاق الدفاعى الرئيسى للامد المنظور . الا ان كلفة التطوير العسكرى ، ومعها حقيقة اضطرار المملكة الى اللجوء الى الاقتراض من اجل سداد التزاماتها تجاه حلفائها ابان حرب الخليج ، تكشف القيود الفعلية على حريتها باختيار السياسات الدفاعية ذات الثمن الباهظ . وربما يشير ذلك الى امكانية تحقيق الوفورات عبر زيادة الاعتماد على الذات ، ليس بالمعدات وحدها بل فى مجال تامين خدمات الاسناد (من التدريب والصيانة الى الانشاءات والتصميم) . الا انه قد يكون من شأن تنسيق الرابط الاستراتيجى السعودى ـ الامريكى ان يؤدى الى تفويت التحرك نحو التصنيع العسكرى المحلى ، وخصوصا ضمن القطاع الحكومى .

من المفارقات ان حالة العربية السعودية هى ذات فائدة خاصة لاظهار القضايا والحسابات التى يثيرها الانتاج الحربى العربى . ويعود ذلك ، تحديدا ، الى كون الضغوط والحوافز الامنية والاقتصادية التى تدفعها نحو التصنيع العسكرى اضعف منها لدى البلدان العربية الاخرى ، فتحتل المملكة موقعا وسطيا فيما بين الدول العربية المنتجة للسلاح وتلك التى لاتنتج السلاح مطلقا . كما تتمتع العربية السعودية بالقدرة على الاختيار بين استراتيجيات التصنيع المتنوعة ، ذات التوجه الداخلى ام الخارجى (نحو التصدير) ، وذلك بفضل ظروفها المادية (الأمنية والمالية) وبضرورة التنبه الى محدودياتها (قلة عدد السكان والقوة البشرية العسكرية والقاعدة الصناعية والعلمية ـ التكنولوجية المحلية)

يتضح ماسبق اكثر حين تجرى المقارنة بين العربية السعودية ، التى تستطيع ان تشترى احتياجاتها من العتاد حسب مشيئتها من المصادر الخارجية (ولاتقيدها سوى حدود قدرة قواتها المسلحة على استيعاب المعدات الجديدة) ، وبين مصر ، التى تسلك طريق التصنيع المحلى كبديل لانها تعجز فى احيان كثيرة عن دفع ثمن وارداتها السلاحية بالكامل . والمفارقة الملفتة ، طبعا ، هى ان نقص المال إياه يعود ويقوض اسس برامج الصناعة الحربية المصرية ، دون ان يمنعها من المضى حيثما امكن ، وذلك بتحمل كلفة جديدة هى زيادة المديونية وتعطيل التنمية ، وهى كلفة يتحملها البلد بسبب اولوية اعتبارات الامن القومى . وهكذا ، يمكن النظر الى الاشتراك السعودى فى تأسيس « الهيئة العربية للتصنيع » فى عام ١٩٧٥ على انه تم بدافع سياسى بالمقام الاول ، بينما مثلت الهيئة بالنسبة الى مصر فرصة حقيقية لتلبية الاحتياجات الدفاعية الملحة بطريقة مجدية اقتصاديا (التى من شأنها ان تعود بفوائد ثانوية على الاقتصاد المحلى ، لان المنشآت الانتاجية للهيئة كانت ستقام فى مصر) .

نظرا الى هذا التميز الاولى ، فانه من المرجح ان تقيس العربية السعودية خيار التصنيع الحربى المحلى بالمعايير التجارية وليس الاقتصادية اى ان النقاش الفعلى سيدور حول اقتصاديات الانتاج والصناعة (اى الربحية) ، وليس حول وقعها على الاقتصاد وموارد الدولة ككل . ولكن قد تعتبر قيادة المملكة ان العائدات التجارية من التصنيع الحربى يمكن الاستغناء عنها ، وخاصة اذا كانت النشاطات الاقتصادية المحلية الاخرى (كالتجارة العادية) ستدر ارباحا اكبر فى المدى القريب . اى ان الحوافز لاتزال ضعيفة فى اطار السياسة الصناعية والاقتصادية الحكومية السعودية الراهنة . اما بالنسبة الى الحكومة المصرية ، بالمقابل ، فان القضية الجوهرية كانت دائما مالية ، وليست تجارية ـ اى كيفية الحصول على القروض وتامين سير الانتاج ، حتى اذا تعذر تحقيق المبيعات المضمونة ، او كيفية تأمين المبيعات من اجل اعادة استثمار الدخل فى الصناعة الحربية مجددا . (والواضح ان هناك عائقا اضافيا امام تحقيق النجاح التجارى للمنتجات العسكرية المصرية ، الا وهو حقيقة ان نقص الراسمال يؤدى حكما الى تقصير الخطوط الانتاجية ، مما يعرقل نقل التكنولوجيا ويزيد التكاليف ويرفع ثمن المبيع النهائى للمنتج .)

يشير ماسبق ، عمليا ، الى وجود اسباب لدى العربية السعودية لاختيار استراتيجية تصنيعية عسكرية تتوجه للتصدير (او تتوجه على الاقل نحو المبيعات والارباح) ، تفوق اسباب اختيار اى بديل اخر . وبالتاكيد ، فان التشجيع الحكومى لمساهمة القطاع الخاص (ماليا وصناعيا) بالصناعة الحربية ، يمثل خطوة واضحة فى ذلك الاتجاه . ولكن لم تنطلق المملكة من وجود صناعة حربية حكومية قائمة ، ذات حجم ملموس ، خلافا لتجربة البرازيل وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، التى استفادت من وجود مصانع حربية حكومية كاساس لنمو القطاع الخاص . كما تفتقر المملكة الى الصناعة الثقيلة المدنية المجربة ، بل ان الروحية الغالبة هى تجارية ، اى روحية الدولة الريعية . وبالتالى ، فان غياب الدور الاقوى للدولة فى المرحلة الاولى (وهى مرحلة لا تزال العربية السعودية فيها) ، والمتجسد بصياغة خطة صناعية وطنية متماسكة ذات اهداف محددة وتخصيصات مالية ، قد حرم القطاع الخاص من التوجيه والحافز على حد سواء . وقد ادى ذلك بدوره الى عجز المملكة عن فرض شروط تبادلية (التعاقد من الباطن) اكثر صراحة ونجاعة ضمن عقودها مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، فصارت تلك العقود تشجع على الاستثمار الخارجى (والمحلى) بالتجارة والخدمات بدلا من الصناعة ، علما ان الصناعة المحلية لم تقدر على الاستفادة من الفرص المتاحة بفضل التعاقد من الباطن . ولعل مصر تتمتع بالافضلية على نظيرتها السعودية ، فى هذه الحالة ، لان الهيئات الحكومية تقدم التوجيه المركزى الواضح نسبيا والادارة العليا الى المستثمرين والصناعيين القادمين من القطاع الخاص .

تظهر عواقب فقدان الرابط فى الحالة السعودية ، ايضا ، من خلال وقع الانفاق العسكرى العام على الاقتصاد وعلى انماط الانفاق الحكومى . وبرأيى احد المحللين ، يفترض عموما ان يحدث الانفاق العسكرى المرتفع تاثيرا ايجابيا على حجم الطلب من الصناعة المدنية (والعسكرية) ، نظرا الى ارتفاع حصة انفاق الراسمالى.[٢١] ويصح ذلك ، بصورة عامة ، فى الحالة السعودية (اذا ماتم تطبيقه على الاقتصاد ككل وليس على الصناعة وحدها) ، علما ان المحلل ذاته يعتقد ان الفوائد الناجمة من المجالات الاخرى للانفاق العكسرى ربما تكون اكبر .[٢٢] انما يعنى الحجم الكبير لواردات الدولة ، على الاقل ، انها لن تعانى من القطاعات الميزانية بسبب مصاريف الدفاع - ولايبدو ان ذلك سيتغير فى مطلع التسعينيات .

اذا قبلنا ان اهمية اعتبارات الامن القومى ستظل فى الميزان نهاية لصالح استمرار الانفاق الدفاعى ، يبقى السؤال ماذا سيكون وقعه على الاقتصاد ، فقد استفاد قطاع الانشاءات من الانفاق الدفاعى ، بينما تضرر قطاع الانتاج ، علما ان الاول ارتبط ببناء القواعد والمنشآت العسكرية الاخرى وسوف يصل حده وينفصل حين تكتمل تلك البنية التحتية .[٢٣] كما ادى الانفاق الدفاعى الى تحفيز المزيد من استثمار القطاع الخاص والى يزادة الطلب الاجمالى ، مما ادى اليه الاستثمار والاستهلاك الحكومى المدنى . ولكن مال الاستثمار الحكومى (المدنى) ، فى مجالات النشاط الاخرى ، الى استباق واحباط الاستثمار الخاص ام الى حرمانه من موارد الدولة .[٢٤] اى انه بالوقت الذى نقل فيه الانفاق الدفاعى الموارد المالية الهامة الى القطاع الخاص بواسطة الرواتب ومشتريات المستلزمات ، التى يستثمرها او ينفقها المواطنون والموظفون كافراد ولكن ليس كقطاع اقتصادى - الا انه لم يشجع على الاستثمار الخاص بالنشاطات التى يقوم بها القطاع العام ، كالصناعة الحربية (او الاسكان وغيره) . وقد تريد الحكومة مثل تلك المشاركة ، غير ان امتناعها عن تقديم التوجيه الواضح والحوافز يحبط المستثمرين .

اختلف الوضع تماما فى العراق ، كما هو واضح ، اذ يبقى نشاط القطاع الخاص محدودا جدا بمجالات اقتصادية عديدة حتى مطلع التسعينات ، رغم بعض الخطوات الانفتاحية . وهنا ايضا ، ادى الانتعاش النفطى الى تغيير اقتصاديات الانتاج الحربى تغييرا هاما والى تخفيف وقع الانفاق العسكرى عموما على الاقتصاد الوطنى . غير ان دخل البلد وموارده قد تاثرا سلبا بفعل الارتفاع الباهظ للانفاق العسكرى خلال الحرب مع ايران ، علاوة على الاضرار المادية المباشرة وكلفة فقدان الفرصة .

٢١ ـ كما يناقش فى : Saadet Deger argues in Military Expenditure in Third World countries: The Economic Effects (London: Routledge and Kegan Paul, 1986), P. 172.

٢٢ ـ Robert Looney, Third world Military Expenditures and Arms Production (London: Macmillan, 1988), P. 154.

٢٣ ـ المصدر السابق ، صفحة ١٥٥

٢٤ ـ المصدر السابق ، صفحة ١٦٢

ويضاف الى كل ذلك ان العراق يواجه عبء الدين الخارجى الهائل وفاتورة التصليح ومتطلبات اعادة البناء ، طيلة عقد التسعينات وما بعده ، وبالتالى لن يقدر على استعادة التوازن السابق فيما بين اجمالى الناتج المحلى وموارد الدولة وموجودات العملة الصعبة ، من جهة ، وبين الانفاق الدفاعى ، من جهة اخرى ، حتى لو تم تقليص هذا البند الاخير .

وهكذا ، فان وقع البناء العسكرى على العراق ، فى اعقاب الحربين ، سيكون اعظم واكثر صعوبة من السابق . ويصعب تقدير الموقف بدقة ، لان الكتمان الرسمى مازال يلف الاحصاءات الاقتصادية منذ سنوات ، انما من المعقول ان يتوقع المرء ان الانفاق العسكرى كان له تاثير سلبى على الاقتصاد حتى قبل عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، علما ان المكون الخارجى (اى واردات الاسلحة وغيرها من المقتنيات) قد احتل حصة ملموسة من ذلك الانفاق (حوالى ٢٥ بالمئة فى فترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧) ، وذلك نظرا الى التدنى النسبى لاجمالى الناتج المحلى ولموارد الدولة والى ارتباط مداخيل العملة الصعبة بتصدير النفط وبخدمة الديون الخارجية . وسابقا ، ربما استطاعت استراتيجية اقتصادية (وصناعية) ان تنجح فى توظيف الانفاق العسكرى المرتفع لتشجيع النمو الاقتصادى ، رغم تراكم الديون والاضرار بسبب الحرب مع ايران . ولكن يبقى بمقدور الانتاج الحربى المحلى ان يحسن استخدام الموارد المالية من خلال تحويل جزء من الانفاق السابق على استيراد الاسلحة ، وذلك من اجل شراء المواد والمعدات والمكونات الاخرى للتصنيع المحلى - اى انه كان بالامكان ليس تقليص الانفاق الدفاعى بالضرورة ، بل تغيير تركيبه الداخلى بطريقة تحفز الصناعة العسكرية المحلية .

ان المقولة التى تزعم بان الانفاق الدفاعى يؤثر سلبا على التنمية يسهل تطبيقها بوضوح على حالة مصر ، التى تفتقر الى الاموال لتحفيز النمو عبر المديونية ام للحفاظ على الحد الادنى المقبول من الانفاق العام بالقطاعات المدنية . وكانت النتيجة فى مصر هى حرمان الاقتصاد والبنية التحتية والصحة والتعليم والاسكان ، والمجالات الاخرى ، من الموارد اللازمة . وقد امتص الانفاق الدفاعى ، بشكل خاص ، الموارد الحكومية ومداخيل العملة الصعبة . كما ضخم دين مصر الخارجى بلغت حصة الانفاق العسكرى ٢٣ ـ ٢٥ بالمئة من الدين العام البالغ ٤٠ ـ ٤٤ مليار دولار عام ١٩٨٨[٢٥] فأدخل إليه. - ٢٣٧ - كلفة اضافية كامنة ومتكررة ، اى كلفة خدمة الدين العسكرى بالفوائد .

فى مقابل ذلك ، يبدو ان الانتاج الحربى المحلى قد مال الى العمل باتجاه معاكس لهذا النمط . اذ انه خفض عموما العواقب السلبية للانفاق العسكرى ، ولو فقط لجهة تقليص الفاتورة العسكرية العامة (وخصوصا كلفة الواردات) . وقد وفرت الصناعة المحلية الوظائف والدخل الاضافى من خلال الانتاج المدنى ، وغطت بعض مصاريفها عبر التصدير .

تصبح القضية بالنسبة إلى مصر ، اذن ، هي كيفية تحقيق التوازن الصحيح بين الدفاع والتنمية ، مع ادراج الصناعة الحربية المحلية ضمن المعادلة كعامل اضافى . وعموما ، لانه من الضرورى تقليص الانفاق العسكرى الى مستوى مقبول (قياسا بحصته من اجمالى الناتج المحلى وموارد الدولة والمديونية) من اجل وقف الإنزلاق الى المزيد من المديونية ولتحفيز التنمية ، علما ان البلد قد يثبت قدرته ايضا على تحمل عبء دفاعى ثقيل . (ان الافتراض هنا هو ان مصر لم تعد تتلقى المعونات الخارجية المساوية للمنح العربية المقدمة فى الستينات والسبعينات ، وان المساعدة الأمريكية بعد عام ١٩٩٢ ستكفى فقط للحفاظ على الحد الادنى من الواردات والانفاق فيما يتراكم الدين مجددا . ويذكر ان قيمة واردات الاسلحة المصرية قد تدنت فعلا من ٢,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ الى ٣٠٠ مليون دولار فحسب فى ١٩٨٨ ، علما ان الطلبات الجديدة بعد عام ١٩٩١ ربما ستعود الى الارتفاع تدريجيا) . وقد تتمكن مصر من تحمل اعباء الدفاع ، جزئيا عبر استخدام الانفاق لتوسيع القاعدة الصناعية (المدنية والعسكرية) ولتحسين التفاعل الاقتصادى المدنى - العسكرى بالتالى ، وجزئيا عبر اعادة تركيب وارداتها السلاحية وسياسة البناء العسكرى من اجل اطالة عمر نظم الاسلحة المستخدمة بالخدمة وزيادة التركيز على التكنولوجيات العسكرية والعقائد القتالية الاكثر فعالية والاقل كلفة . وقد تمارس مجالات الاصلاح هذه اثرا على بنية القوات تساوى ، او تفوق ، اهمية زيادة الانفاق الدفاعى[٢٦] . اما البديل ، فهو استفحال العجز عن مواصلة المستوى الحالى للانفاق الدفاعى وعن متابعة التصنيع وعن تحمل عبء الدين - كما ظهر بوضوح حتى

٢٥ ـ جينز ديفينس ويكلى ، ٨٧/١٠/٨ ، ١٩٨٧ ، وفاينانشال تايمز ، ١٩٨٨/٢/٢٥ . ويفترض ذلك دينا بقدر ١٠ مليار دولار . اما تقديرات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وهى منخفضة نوعا ما ، فتبلغ ٦ ـ ٧ مليار دولار ، او ١٥ بالمئة من الدين الاجمالى وهى نسبة ملموسة . الحياة ، ١٩٨٩/٧/٢٦

٢٦ ـ تثار هذه النقطة فى صبحى القاسم (المشرف) ، الواقع العربى العلمى والتقانة وبيئته ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، صفحة ١٨٥ (من المخطوطة قبل النشر) ، وايضا : Mary Kaldor, The Baroque Arsenal (London: Andre Deutsch, 1982), PP. 226-230.

نهاية عقد الثمانينات . ولعل الغاء الديون العسكرية المصرية بقيمة ٧ مليارات دولار ، بفضل الخطوة الامريكية خلال ازمة الخليج ، ان تزيل المخاوف حول هذا الموضوع ، علما ان ذلك ربما سيكون اطمئنان زائف وضار .

الخلاصة

اذا كان التوقع هو ان الانفاق الدفاعى العربى سوف يستمر مرتفعا وان الانتاج الحربى المحلى سيظل يجذب الاستثمار ، فان السؤال الذى يواجه تلك البلدان المنخرطة بالتصنيع العسكرى هو : هل بمستطاعها ان تجيد ذلك التصنيع لصالح التنمية الاقتصادية او ان تخفف عواقبه السلبية ، على الاقل ؟

ثمة اسباب عدة تفسر فشل الانتاج الحربى المحلى بالعودة على الاقتصاديات العربى سوى بالفوائد المحدودة . ومن بينها ضعف جهد البحث والتطوير العلمى المحلى ، مما يقلص نقل التكنولوجيا ويعيق تراكم المهارات العلمية والفنية . ويتمثل سبب آخر بالاعتماد على الاستيراد لتأمين العديد من المواد الخام والمكونات المستخدمات فى انتاج المعدات الحربية . وسبب ثالث هو نقص الكفاءات البشرية المناسبة او سوء تهيئتها وتوزيعها ، وخصوصا المدراء والفنيون ومهندسو الانتاج ، مما يقود الى تدنى الانتاجية وضعف التسويق وغير ذلك . ولكن ، لعل اهم ثغرة هى ان هذه القيود وغيرها تقوض قدرة الصناعات المدنية المغذية على امداد الصناعة الحربية بكفاءة وفعالية ، تقويضا شديدا ، ويمنعها من الاستفادة من زيادة الطلب ومن الاحتياجات المتخصصة للصناعة العسكرية . وتعود هذه المعضلة الى عوامل عدة ، مثل السياسة الصناعية الحكومية الطويلة الاجل واستبعاد القطاع الخاص ، كما انها تعكس النقص العام ! « الثقافة العلمية والصناعية » .

يثير ما سبق مسألتين اثنتين . الاولى هى كيف ستقدر الصناعة الحربية المحلية على تقليص المستوى العام للانفاق الدفاعى ، او على تقليص محتواه المؤلف من الواردات ، فى اقل تقدير ، من اجل تحويل المزيد من الموارد لصالح زيادة اجمالى الناتج المحلى . اما المسألة الثانية ، فهى كيف يمكن توسيع الصناعة الحربية بطريقة تخدم التنمية الاقتصادية .

تفترض الحالة الاولى استمرار المعدل المرتفع من الانفاق الدفاعى ـ وهى فرضية لم تزعزعها التصريحات الرسمية الصادرة هنا وهناك فى عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ والمتعلقة بوعود ضبط التسلح او نزعة ـ ولكنها تسعى الى ادخار المال (والعملة الصعبة) من خلال زيادة هائلة بحصة الخدمات العسكرية والاسناد التى يتم توفيرها محليا . ويلاحظ ، مثلا ، ان نسبة هامة من الواردات ذات الصلة بالدفاع ـ تصل ٧٥ ٪ فى الحالة السعودية ـ الامريكية ـ تتألف حاليا من الخدمات التى بلدس الاجانب فى مجالات الصيانة والتصليح والعمرة وقطع الغيار والتدريب والاستشارات والتصميم الهندسى والانشاءات . وينطبق ذلك عموما على البلدان التى تتزود من الاتحاد السوفياتى ، ولكن بنسبة ادنى ، عن الارجح . ولو قامت القوات المسلحة الوطنية او الصناعية الحربية المحلية (ومعها المشاريع المدنية المرتبطة ، مثل الانشاءات) بتوفير خدمات الاسناد محليا ، لاصبح بامكانها ان تساهم مساهمة اكبر الى اجمالى الناتج المحلى . كما تجدر الاشارة الى ان ذلك من شأن الغاء اللجوء الى الوسطاء والوكلاء ، الذين يمتصون نسبة من قيمة العقود الحكومية تبلغ ٢٠ ٪ احيانا . [illegible] الاهمية ، فان مثل ذلك الجهد المحلى سيركز على تدريب اعداد كبيرة من الفنيين العاملين بمجال الخدمات ، مما يعود بالفوائد الملموسة على القطاع المدنى من حيث توفير فائض العمالة الماهرة ام تأمين الخدمات الفنية المشتركة . وبتحديد اكبر ، ان هذا المقترب ينفع التنمية نفعا مباشرا ، لان القوى العاملة هى العنصر المفتاح ضمن تلك العملية .

اما الاستجابة للمسألة الثانية ـ اى استخدام الانتاج الحربى بطريقة تخدم التنمية خدمة مباشرة ونشطة . فهى امتداد للمقترب الاول المذكور اعلاه ، والذى اقترح التركيز الهادف على النشاطات ذات المنافع المالية (ولكن ليست التجارية بالضرورة) وذات المساهمة الاكبر لنمو اجمالى الناتج المحلى والتنمية الطويلة الاجل . وكما ذكر اعلاه ، فان العائق الرئيسى امام توسيع الصناعات الحربية العربية وجنى المكاسب الاقتصادية الاكبر منها كان ، ولا يزال ، هو ضعف القاعدة الصناعية المدنية المحلية (مع ما يتبعها من نقص نشاط البحث والتطوير والكفاءات البشرية ، واشتراك القطاع الخاص) وبالطبع ، فان مهمة اصلاح وتحسين الاداء الصناعى العربى هائلة ، تفوق قدرات وواجبات مخططى القطاع الدفاعى . ولكن لابد من زيادة التشديد على تلك المجالات المحددة من القطاع المدنى التى « تغذى » القطاع الدفاعى ، كالفولاذ والصلب والمعادن الاخرى ، والمواد الكيماوية والاولية الاخرى ، والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية ، والاليات والنقل ، والمنتجات المعدنية ، والمنتجات المتقدمة كالالكترونيات . ويمكن لحجم الاستهلاك ان يجعل الاستثمار بهذه الصناعات « المغذية » امرا مجديا ، نظرا الى ارتفاع مستوى الاحتياجات العسكرية من كافة الانواع ، وخاصة انها تخدم الاسواق المدنية كذلك .

وبتعبير آخر ، يترتب على الصناعات الحربية العربية ان تركز اساسا على تلك النشاطات والمنتجات التى تطلب المساهمة المحلية الاكبر . اكان ذلك من خلال القوة البشرية ام المنتجات « المغذية » ، من اجل ان تتعزز

فاعلية وآثار الاستثمار بالتنمية الصناعية والاقتصادية . ولا يلغى ذلك ضرورة ان تستثمر الصناعة الحربية استثمارا هاما ايضا بمجالات البحث والتطويـر والتكنولوجيا المرتفعة ، كى تواكب أحدث الاتجاهات بالتكنولوجيا العسكرية وبالتجارة العالمية (مثل الثورة بوسائط المعلومات) . وقد تلقى حرب الخليج الثانية الظلال على مستقبل الصناعة الحربية العربية ، اما بسبب نظم ضبط التسلح وخطر نقل التكنولوجيا او بسبب تراجع ضرورات الانفاق العسكرى ، ويحفزها فى ذلك ازدياد الوعى عن المخاطر والتكاليف واقتراب النزاعات السياسية من التسوية بالوسائل السلمية . غير ان طبيعة القوى المعنية بامور المنطقة وحجم الارباح التى يمكن جنيها يشيران بالمقابل الى استمرار النظرة الانتهازية او الانانية تجاه الاحتياجات التنموية للشعوب المحلية . والواضح ان محصلة المقترحات الختامية المطروحة هنا ربما تتضارب مع مصالح وتفضيلات بعض الاشخاص والشرائح والمؤسسات داخل كل بلد عربى ، ممن يشجعون أصلا على زيادة الانفاق الدفاعى والتصنيع العسكرى . وقد تشتد مقاومتهم خصوصا حيال اعادة توجيه الموارد البشرية والمالية المطلوبة ، مثلا من استيراد السلع الرأسمالية الوسيطة ، نحو الاقتصاد المدنى . انما تبقى المقولة الختامية هنا ، هى أنه يترتب ان يكون تركيز الحكومات العربية ليس على تشجيع التنمية من خلال الانفاق الدفاعى ، بل على تعزيز الدفاع عبر دعم التنمية ، ومفتاح ذلك هو تغيير توزيع بنود الانفاق الدفاعى وتغيير مصادرها . □



دراسة

إتحـاد المغـرب العـربى

الهـوية والتفـاعلات

عبدالله ساعف

أستاذ علوم سياسيه ، كلية الحقوق بالرباط ، جامعة محمد الخامس ومعهد الدراسات الاستراتيجية بالرباط

حان على إتحاد المغرب العربى المنشأ بمقتضى « معاهدة مراكش » (فبراير ١٩٨٨) أن يعرف تعثراته وصعوباته الأولى (تأجيلات القمة ، عدم التقدم فى حسم بعض الملفات ، الوتيرة السريعة لسير الأحداث داخل كل الاقطار المغاربية فى خلال الشهور الأخيرة ..) لكى يظهر جليا أن المشروع المغاربى الجديد لايتوفر على أسس وأبعاد تضمن له حتما النجاح . فبعد المرحلة الأولى التى إتسمت بالحماس والتطلع ، أخذ المشروع يدخل تدريجيا مستوى الروتين ، بدون أن يعنى ذلك أن الاتحاد إستطاع أن يبتعد عن نمط سائد للعلاقات مبنى على الحسابات السياسية المألوفة .

ومن الملاحظ أن « إتحاد المغرب العربى الجديد » غذى العديد من الكتابات من تحاليل ودراسات ومواقف : ولقد صاحبت هذه الأدبيات بشكل متلازم ، الحماس الاول ، بل التصقت به الى حد تغطية الحدث بغموض كثيف عقد مقاربة هذه الظاهرة المغاربية الجديدة مقاربة واقعية ، وإلى حد ما موضوعية : وبفعل ذلك إستحال فى نهاية الأمر خلال هذه السنوات الأولى تكوين فكرة موضوعية عن أسس ومضمون وأبعاد المشروع المغاربى الحالى .

وبعد إنتشار نوع من الهدوء فى الأجواء المغاربية بالنسبة إلى إندفاعات ١٩٨٨ و١٩٨٩ وخفوت حمى الوحدة ، وإنخفاض الحركية الوحدوية فى المنطقة ونزولها الى مستوى طبيعى وعادى متأن وحذر ، أصبح يبدو من الأسهل القيام بمحاولة تقييم ما تحقق فى هذا المجال ، وذلك بتحديد ملامح هوية هذا المشروع ورصد بعض تفاعلاته الدولية الأساسية .

فما هى السمات الأساسية التى يتميز بها الاتحاد على مستوى المؤسسات والسياسة والاقتصاد والاستراتيجية فى الوطن العربى ؟ هل يوجد حقا نظام عربى فرعى يحاول أن يؤكد ذاته من خلال بعض التغييرات المؤسساتية ، كما كان عليه الحال سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٤ ، وفى المرحلة الحالية من خلال معاهدة مراكش لسنة ١٩٨٨ ؟ هل يتعلق الأمر بطموحات وآمال ، أم يتعلق بحقائق تاريخية ؟ وبالنسبة الى أية رهانات داخلية ، أو خاصة بالمنطقة المغاربية ، أو مشتركة للمنطقة



العربية ، بل للعلاقات الدولية فى شموليتها ، يتخذ المغرب العربى اليوم مضامينه ودلالاته ؟

لقد طبعت بناء مشروع المغرب العربى دائما ، منذ الاستقلالات سمات تقدم أو فتوحات ملحوظة ، ولكن أيضا تراجعات وإنحسارات مروعة . ويبدو من هذه الزاوية أن من الضرورى الانتباه الى الظاهرة الحالية لتجديد الاهتمام بالمشروع المغاربى من خلال موجات مده وجزره .

ويظهر من جهة أخرى أن المحاولات المختلفة لانجاز خطوات فى إتجاه بناء الوحدة المغاربية قد غدت إلى حد ما الواقع المعيش ، واكتسبت ما يكفى من المضامين ومن الأسس لتفرض بكل مشروعية سؤال حصيلة تطور المشروع المغاربى كحقل تتمفعل فيه مشاريع مؤسساتية واقتصادية وإستراتيجية مختلفة ذات أبعاد قد تكون حاسمة « للاتحاد » من خلال حوليات للمشروع المغاربى .

ليس ثمة من حاجة إلى استحضار المشاهد الوحدوية التى عرفتها المنطقة خلال الأزمنة القديمة (مملكة ماسينيسا ٢٣٨ ـ ١٤٨ قبل الميلاد ، الموحدون ١١٤٦ - ١٢٦٩ ..)(٢) أو خلال الأزمنة الحديثة (مشاريع العشرينات والثلاثينات كالذى جسد « نجم شمال أفريقيا » لمصالى حاج فى الجزائر المستعمرة ، وتلك التطورات المرتبطة بنمو حركات التحرير الوطنى فى كل من المغرب وتونس والجزائر(٣) ، وما يتعلق « بلجنة تحرير المغرب العربى » بالقاهرة ١٩٤٧(٤)) الا انه من الواضح أن تقييم التجربة الحالية لايمكن أن يتم بجدية إلا تجاه المحاولات التى عرفتها بداية الستينات بعد إستقلال الجزائر ، على الرغم من أن مؤتمر طنجة أبريل ١٩٥٨ والذى جمع حزب الاستقلال وحزب الدستور الجديد ،

(٢) العروى (عبدالله) ، « مجمل تاريخ العرب » ، المركز الثقافى العربى ، البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٤ .

(٣) المالكى (امحمد) ، « مقاربة لمحددات تكون الوعى الوطنى وأشكال التنسيق والعمل المشترك » . أطروحة لنيل دكتوراه الدولة ، كلية الحقوق بالرباط ١٩٩١ ، ٤٥٧ ص .

(٤) بن عبود (امحمد) ، « مكتب المغرب العربى فى القاهرة : أول نواة للوحدة السياسية المغربية » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٤١ - ٤٢ ، يونيو ١٩٨٦ تونس ، ص ٣٣ ـ ٥٨

وجبهة التحرير الوطنى[٥] يبقى مرجعا أساسيا ذا قيمة كبيرة فى الثقافة السياسية المغاربية .

١ ـ مراحل المد والجزر للمشروع الوحدوى :

لقد عرف المشروع « المغاربى » تطورات عديدة قد يجوز أن نعتبر مضمونه الحالى بمثابة مضمون يبدو نسبيا أكثر إقناعا مقارنة بالمضامين التى إحتواها سابقا ، وأن نعتبر ايضا انه يتجاوز المستوى الذى بلغه خلال المرحلة الأولى[٦] فالوجود الفعلى الذى يكتسبه اليوم يبدو جديد ، وكأن النهج المغاربى يعرف فى المرحلة الحالية دورة مواتية من المشروع أن ينتظر منها أن تؤدى الى ضرورة إندماج متزايدة القوة ، مهما واجهتها من صعوبات من جهة ثانية ، لايمكن إلا أن نلاحظ السرعة الكبيرة التى تم بها تحريك المشروع ، والارادية الحذرة التى تطبعه وكأنه يبدو منذ أمد طويل كما لو أن المناخ فى المنطقة مهيأ لتقدم المشروع .[٧]

وفى قائمة الظروف المواتية التى دفعت بالمشروع ، لايمكن إغفال الدور الذى كان لانطلاق دينامية خصبة للوقائع ، ومراكمة تدريجية لمؤشرات إيجابية فى إتجاه تقارب دول المنطقة وبعث المشروع المغاربى . وتشكل سنة ١٩٨٨ منعرجا أساسيا من هذه الزاوية : لقاء « الشاذلى » و « بن على » بتونس يوم ١٠ يناير ، ثم من ٤ الى ٦ فبراير التحاق الرئيس الليبى بهما فى قمة ثلاثية « ساقية سيدى يوسف » يوم ٨ ، فى غشت ١٩٨٦ ، إلغاء التأشيرات الاجبارية بين تونس والمغرب ، فى مارس ١٩٨٨ ، الغزو المدمر للجراد يرغم دول المنطقة من ليبيا الى موريتانيا فى مواجهة هذا الخطر .. ثم بعد ذلك تتسارع الأحداث ففى ١٦ مايو ١٩٨٨ ، الجزائر والمغرب يعيدان ربط علاقتهما الدبلوماسية التى قطعت منذ ١٩٧٦ ، وفى ٣١ مايو قرار الدولتين بفتح حدودهما من جديد ، ثم إلغاء التأشيرات ، وإنشاء لجنة عليا مختلطة ، وفى مايو قرار ليبيا وتونس بأنشاء بطاقة شخصية للتعريف موحدة ، وإقرار حرية التنقل للأفراد والممتلكات ، وإنجاز مشاريع نموذجية . بداية يونيو ، إتفق الجزائريون والليبيون على التعاون فى مجال النفط وعلى إمداد خط الأنابيب الناقلة للغاز الذى يربط الج... بتونس ، وإيطاليا الى ليبيا . فى نفس الفترة ، تمت إعا... تشغيل الرحلات الجوية بين الجزائر والمغرب ، تنص... الاهتمام بمشروع خط انابيب الغاز بين الجزائر والمغ... واسبانيا . وفى ١٠ يونيو ، عقدت اول قمة مغارب... « بزيرالدا » ..

لقد شكلت هذه الدينامية الجديدة للوقائع قطي... نوعية مع نمط الاحداث الأقليمية للفترة السابقة ... ١٩٦٠ حيث يمكن قراءة العلاقات بين دول المنط... كمسلسل من التحالفات والتحالفات المضادة السري... وكيسرورة من التقاربات غير المنتظرة والتقلبات المفاجئة فى ١٩٦٠ ، إعتراف تونس بموريتانيا ، الأمر الذى ... من هذه الأخيرة ، لكن يبعدها عن المغرب ، ١٩٧٣ ... الرئيس التونسى بورقيبة يطرح فكرة فيدرالية مغارب... تضم دول المنطقة من ليبيا الى موريتانيا ويؤكد ... الوقت عدم نضج المغرب للدخول إليها فى ١٩٧٥ ... معسكران يتواجهان : الجزائر ، ليبيا وجبهة البوليزاريو من جهة ، ضد المغرب وموريتانيا من جهة اخرى ، ... حين تكتفى تونس بأن تلعب دور الوساطة والمساعى الحميدة ، فى ٨٣ ترتبط الجزائر وتونس وموريتانيا بمعاهدة الاخاء والوفاق ، فى ١٩٨٤ ، المغرب وليبيا يشكلان الاتحاد العربى الافريقى فى ٨٦ يلغى الا... المعاهدة ويؤدى ذلك مباشرة الى تقارب بين الجزائر وليبيا .

هكذا بالنسبة لهذا النمط الثابت للعلاقات المغاربية تشكل الوقائع المتتالية والمتسارعة لسنة ١٩٨٨ قطيعة حقيقية ساهمت فى خلق مناخ ايجابى مبنى على إرادة واضحة للمغرب والجزائر لتنقية أجواء علاقتهما ولاستتباب الأمن والاستقرار فى المنطقة . فهل يجب أن نستنتج من مختلف هذه العناصر أن الارادة السياسية للقيام بهذا النهج المشترك هو اليوم أقوى مما كانت عليه فى الماضى ؟ يظهر أن الارادة السياسية كانت متوافرة فى السابق وذلك ، خلافا لما تؤكده بعض التحاليل . يكفى أن نذكر ببعض الشهادات[٨] . إلا انه ، فى التجربة الحالية تكمن أهمية الارادة السياسية فى كون الظروف الموضوعية تفرضها .

مكذا يظهر أن فشل الأنظمة الاقتصادية داخل حدود الدولة الأمة فى المغرب العربى لعب دورا هاما فى إعادة إكتشاف مشروع المغرب العربى الكبير من طرف دول المنطقة : لقد وصل نمط النمو المنفرد فى إطار الدولة ـ الوطنية الى الطريق المسدود : ضيق السوق الوطنى ، متطلبات الديمقراطية ، الموجات الاسلامية ، الأصولية ، النمو الديمغرافى ، وزن الشباب ، تصاعد الفوارق الاجتماعية ، إحتداد التناقض بين التقليد والتحديث .. دفعت هذه العناصر المختلفة ، والتشابه الكبير بين المشاكل التى تعرفها دول المنطقة الى التفكير فى البحث عن افق التوافق وإطلاق الدينامية المغاربية . ويظهر أنه رغم الفرق الموجود بين نماذج التنمية المختارة خلال ٣٠ سنة بعد الاستقلال توجد الدول المغاربية فى مواجهة إخفاقات ذات طبيعة متشابهة ، وهى تعيش أزمات ترجع إلى اسباب بنيوية متشابهة . أليس من مصلحتها مواجهة مشاكلها فى أطر مشتركة عن التصدى لها بشكل إنفرادى ؟

وحتى الاختيارات المتعلقة بنماذج مختلفة للتنمية لم تعد بدورها تشكل حاجزا قويا : لقد إختارت تونس نهجا « ليبراليا » ، من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ ، قبل أن تتبع نهج « الاشتراكية التعاونية » ، خلال الستينات ، تمت العودة الى الليبرالية منذ ١٩٧١ . ومعروف أن اختيار الليبراليين فى المغرب إتسم بالثبات رغم الحقبة الاستثنائية التى شكلتها تجربة حكومة عبدالله إبراهيم (١٩٥٩) . أما الجزائر ، فقد بادرت ، بعد إختفاء بومدين ، الى مراجعة النموذج « الاشتراكى » للتنمية ، وبدأت تتأكد إعادة النظر فى الاختيارات الأولى هذه خلال مؤتمر جبهة التحرير الوطنى » لسنة ١٩٨٥ ، وأخذ اختيار الانفتاح والميولات الليبرالية يقوى تدريجيا منذ إنتفاضة اكتوبر ١٩٨٨ . أما إختيارات موريتانيا ، « الليبرالية اللامركزية » فلم تعرف تغيرات جوهرية . أما فيما يخص ليبيا ، فلقد إنتبه العديد من الملاحظين الى الطابع الليبرالى للاقتصاد الليبى قبل وبعد الثورة : إلا أنه ، بعد التغيرات البنيوية التى عرفتها ليبيا سنة ١٩٧٦ ، بدأت الجماهيرية نفسها تعود من ١٩٨٨ ، الى نوع من الواقعية فى هذا المجال .

مكذا تبدو مسارات الدول المغاربية الى حد ما مشتركة والحصيلة والخلاصات متقاربة .

من بين أهم ما يوضح بشكل أقوى هذا الفشل الاقتصادى العام إنخفاض أسعار النفط وإنخفاض قيمة الدولار الذى تأثرت منه خاصة الجزائر ، وليبيا وتونس ،

رغم أن هذه الأخيرة لاتمثل إلا منتجا متواضعا للنفط ، وإنخفاض أسعار الفوسفات (رغم إرتفاعها خلال سنة ١٩٨٨) الذى تأثر به كل من المغرب وتونس ، وإنخفاض أسعار الحديد بالنسبة الى موريتانيا . أما التبعية الغذائية المتزايدة التى تمسك بخناق إقتصاديات هذه الأقطار فلم تفتأ تحدث قلقا إجتماعيا متزايدا : ولا تشكل إضطرابات تونس والمغرب والجزائر إلا محطات بارزة من هذا القلق الاجتماعى .

كل هذه المعطيات أدت إلى البحث عن أفق للتنمية أوسع من ذلك الذى أنتجته الدولة ـ الوطنية خلال الحقب الطويلة السابقة . إلا أنه يجب التأكيد أيضا على الدور الذى لعبه بروز رؤية سياسية أكثر شمولية فى مختلف دول المغرب العربى ، وإنتشار وعى إستراتيجى جديد فى المنطقة : فى أبريل ١٩٥٨ عندما عقد مؤتمر حزب الاستقلال والدستور الجديد وجبهة التحرير الوطنى « بطنجة » ، كانت مجموعة السوق الأوروبية المشتركة قد نشأت فى بداية السنة على أساس إتفاقية « روما ١٩٥٦ » ولقد قرىء المؤتمر على أنه يشكل رد فعل مغاربى على مبادرة خلق السوق الأوروبية ولقد تم التأكيد فى تلك المرحلة على ضرورة أن توفر للمغرب العربى الكبير فى المستقبل مؤسسات مشتركة .

واليوم يمكن قراءة سلوكيات القادة المغاربيين عندما إنطلقوا فى التجربة الجديدة ، ونهجهم لسلوكها الارادى المتبع كجواب مباشر عن الاتفاقية الموحدة لفبراير ١٩٨٦ .

يظهر إتحاد المغرب العربى من زاوية لمعينة كتعبير عن وعى أكثر حدة من طرف القادة المغاربيين لما يمثله التحدى الأوروبى بالنسبة لمستقبل المنطقة فبعد دخول أسبانيا والبرتغال الى المجموعة فى يناير ١٩٨٦ ، ها هى همومها منصبة على دخول فكرة أوروبا كما وضعت حيز التنفيذ منذ ١٩٨٨ ، بعد توقيعه فى فبراير ١٩٨٦ ، وهو ما يجعل من أوروبا ـ الشريك الاقتصادى الأول للبلدان المغاربية ـ سوقا داخلية مواحدا إبتداء من ١٩٩٣ : بحيث ستجد دول المغرب العربى نفسها فى أجل لا يتعدى ثلاث سنوات أمام قلعة محصنة جد قوية عصية على الاختراق هكذا تتراءى سنة ١٩٩٦ كأفق مريع بالنسبة الى المغرب العربى . وتبين العديد من المؤشرات والخطابات والمواقف الرسمية للاتحاد أن هذا الأخير ليس فقط ردا على الخطر المباشر الذى تشكله السوق الأوروبية المشتركة وخطواتها المقررة المقبلة ، بل كذلك ردا على وجود وظهور تجمعات تجرى فى مختلف انحاء العالم : الولايات المتحدة وكندا ، الاتحاد السوفيتى ، ودول شرق أوروبا اليابان والنمور الأربعة فى آسيا ..[٩]

---

(٥) حرب الاستقلال ، قسم التوجيه والارشاد : « المغرب العربى المتحد ، مؤتمر طنجة » .

(٦) انظر اعمال ندوة المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية
IFRI, «Maghreb: Les Annees de Transition» sous la direction de Basma Kodmani-Darwish, collection les Jeux Internationaux. Travaux et Recherches de l'IFRI edit Masson, Paris, 1990, 391 P.

(٧) انظر :
Balta (P) «Le Grand Maghreb. Des Independances à l'An 2000». in La Déconverte (Essais), Paris, 1990.

(٨) يكفى قراءة تصريحات بعض رموز المغرب العربى مثل المهدى بن بركة « الاختيار الثورى » ، منشورات الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية . انظر كذلك أطروحة احمد بن صالح لنيل دكتوراه الدولة .
Ben Salah (A), «Hommes, Structures et Development», Doctorat es-lettres, Paris I, 1976.

(٩) انظر حيثيات التصريح الذى أصدره مؤتمر القمة المغاربى لمراكش ١٧ فبراير ١٩٨٩ الذى اظهار لضرورة الانتباه الى ظاهرة التكتلات الدولية الجديدة .

(١٠) ٢,٥ مليار دولار محمد اخيل اضافية للجزائر و ٣,٥ الى ليبيا

ويظهر واضحا فى ذهن القادة المغاربة أن أخطار التهميش أصبحت اليوم كبيرة إذا ما أُمعِنَ فى السير فى نموذج النمو المستقل داخل الحدود « الوطنية » التقليدية

هكذا يلاحظ أن ديناميكية متميزة للوقائع ، وإرادة سياسية أكثر فاعلية ، وشروطا موضوعية قسرية ، ووعيا إستراتيجيا جديدا تمنح مشروع الاتحاد اليوم محتوى أقوى وأشمل مما كان عليه الحال فى الماضى : وإذا كانت إمكانيات التوافق متوفرة أكثر مما كانت عليه فى الماضى ، ففى نفس الوقت يظهر أن الحواجز التى تواجه الاتحاد ليست أقل قوة .

٢ - فى حدود الاتحاد :

إن الحواجز التى إعترضت سابقا المشاريع الوحدوية لازالت قائمة : فهى فى نفس الوقت إنسانية (الديمغرافيا) إجتماعية (البنيات التى غالبا ما تكون عتيقة) طبيعية (الماء ، الصحارى) ، مؤسساتية (تمايز الأنظمة السياسية والاقتصادية) ، مالية (أنظمة الضرائب ، مسألة تحولية النقود التى تفترض تخفيض قيمة البعض منها) ضرائبية (الضريبة على القيمة المضافة ، حقيقة الأسعار ...) (تباين سير المؤسسات المصرفية حسب الدول ...) الخ ..

واهم إعتبار يكمن فى كون الدول الخمس للمغرب العربى تحتل أقل من نسبة ١٪ فى التجارة الدولية . ولازالت آثار الحقبة الاستعمارية تضغط على الوقائع الاجتماعية الاقتصادية الحالية ولا زالت كذلك هذه المجتمعات تطبعها التفاوتات الموروثة منذ عهد الاستقلال ، والمركزة التى وقعت داخل المجالات منذ عشرين سنة والتدهورات التى نتجت عنها وعن الاختيارات البنيوية التى تبنتها الدولة الوطنية . وبحكم أن المبادلات المغاربية تقع فى حدود جدّ متواضعة ، فإن ذلك يكتسى دلالة كبيرة على صعيد طبيعة العلاقات داخل المنطقة .

وقد يساهم تتبع الظرفيات المتغيرة فى أن يبرز - بوضوح أكبر - الصعوبات والحواجز التى تواجه الاتحاد : يكفى الاهتمام بالطريقة التى واجهت بها الدول المغاربية الظرفيات الداخلية والدولية منذ النصف الثانى من ١٩٩٠ ، فإذا إستفادت بعض الدول من آثار أزمة وحرب الخليج إثر إرتفاع سعر برميل النفط[١٠] فإن تونس والمغرب عانتا من خسارات بالغة نظرا لتراجع السياحة وفقدانهما لأسواق لها اهميتها ، وللعائد الحاصل على مستوى المداخيل الضرائبية .

إضافة الى هذا لم تنج اية دولة من دول المغرب العربى من الأزمات السياسية والاجتماعية هكذا عرف المغرب أزمة إجتماعية داخلية ترجع الى تدهور القوة الشرائية لفئات واسعة داخل المجتمع ولقد تم التعبير عنها بطريقة عنيفة من خلال احداث ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ . وعاشت موريتانيا مواجهات عرقية عنيفة صاحبها تصاعد المطلب الديمقراطى . أما الجزائر فقد عرفت من جهتها اعنف الهزات (مبادرات الجبهة الاسلامية للانقاذ ، الاعلان عن حالة الطوارىء فى ٥ يونيو وتغيير الحكومة وتأجيل الانتخابات) وفى تونس كانت الاضطرابات الاسلامية قوية ولازالت حالة الانحسار الاقتصادى تخلف اثارها . امّا ليبيا فلا يبدو ان هدوءها الظاهرى يعكس فعلا ما تمور به من تناقضات حادة نتيجة الأزمة والأزمات الداخلية .

هكذا شهدنا كيف أن سلوكيات دول المغرب العربى تحاول أن تتصدى للمشاكل المستعجلة ، من خلال اللجوء الى تأجيل الاستحقاق « الوحدوى » بعد طول حماس وتبشير أوحى بامكان صيرورة « التوجيه » المغاربى منعرجا ملائما للأزمات الطاحنة .

ومن جانب آخر يسترعى إنتباه المهتم بالظاهرة المغاربية وهو يتعلق بالجانب الامنى . إذ يلاحظ أن البند ١٤ من « معاهدة مراكش » يؤكد على أن كل عدوان ضد إحدى الدول الاعضاء يعد عدوانا ضد الاعضاء الآخرين ويعطى هذا البند للاتفاقية على هذا المستوى طابع ميثاق تعاون متبادل وتضامن جماعى إلا أن النزاع بين السنغال وموريتانيا لم يسمح بتطبيقه . كما أن خلق مجلس للدفاع المشترك من طرف المجلس الرئاسى للاتحاد فى تونس أثناء دورة ٢١ - ٢٣ يناير ١٩٩٠ لم يعرف بعد طريقه للتنفيذ ولا يظهر أن الاجتماعيين اللذين عقدتهما هذه الهيئة قد سمحا بالتقدم فى وضع وإرساء قواعد لتعاون مشترك فى مجال الامن الاقليمى كما لايظهر ان الدول الخمس تبلور نفس التصورات حول التهديدات التى تواجهها[١١] ويفسر هذا العنصر كون السباق قائما فى المنطقة حيث لم تستثنى اية دولة من ظاهرة الارتفاع الشمولى للمجهود العسكرى ويمكن القول ان مناخ الحرب الباردة مايزال سائدا فى المنطقة حيث من السهل ملاحظة المكانة البارزة التى تحتلها النفقات العسكرية فى إقتصاد الدول المغاربية .

(١١) انظر : Mustapha Sehimi, «Le Maghreb Enjeu Stratégique: entre l'Est-Quest et le Nord-Sud».

فى المرجع السابق الذكر : «Maghreb, les Années de Transition».

تطور النفقات العسكرية*
١٩٧٣ - ١٩٨٩

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٩	
الجزائر	٢٤٣	٥٨٩	٨٤٨	١١٦١	٩٥٠	
ليبيا	١٩٣	٣٦٤	٧٠٩	١٣٩٠	١٤٢٠	٪١٢
المغرب	٢١٣	٦٨٤	١٣٢٨	١١٣٦	١٢١٦	٪٥,٢
تونس	٣٩	٦٨	١١٩	٥٢	٥٤٥	٪٥,٦

* بملايين الدولارات

من الممكن تفسير نزعة إرتفاع النفقات العسكرية للجزائر وليبيا بإرتفاع المداخيل النفطية بعد ١٩٦٧ (فليبيا تخصص ١٢٪ من ميزانيتها للنفقات العسكرية ، والمغرب ٥,٢٪ ، وتونس ٥,٦٪) . ومن المثير جدا أن ثلاث دول من المغرب العربى (ليبيا ، الجزائر ، المغرب) تدخل ضمن الأثنتى عشرة أهم دول مستوردة للأسلحة فى العالم الثالث . ومن المثير كذلك أن الميزانية العسكرية التونسية قد تضاعفت ثلاث مرات ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ : فمنذ احداث « قفصة » فى يناير ١٩٨٠ التحقت تونس بموجة تعزيز القدرات العسكرية .

كما أنه من الواضح أن المحافظة على الميزانيات العسكرية المغربية والجزائرية فى مستوى جد مرتفع يرجع الى إستمرار نزاع الصحراء .

ولقد صاحب عسكرة الميزانيات المغاربية إرتفاع جوهرى فى عدد القوات المسلحة : ومناخ التوتر السائد فى المنطقة يفسر ذلك ولا شك فى أن كل دولة تحاول الوصول إلى أرقى قدراتها فيما يخص النفقات العسكرية[١٢]

من المؤكد أن الملامح السياسية والمؤسساتية فى المغرب العربى أخذت تتغير وذلك عبر أشكال مختلفة : البعض منها عنيف ومباشر ، والآخر ضمن زاحف . ويتعلق الأمر أساسا بدينامية الديمقراطية فى المنطقة . إلا ان إشكالية تفاعلها مع « الاتحاد » غير واضحة : وإذ تأكد تحقيق التفاعل فتأثيره سلبا أو إيجابا على هذه الصيرورة يبقى مسألة مفتوحة . إلا أن الظرفية الحالية تسمح عمليا بالقول ان عدة عوامل الآن تتفاعل لتعطيل الاتحاد (الاصولية والازمة الاقتصادية والاجتماعية) . اما فيما يتعلق بمسألة الصحراء فى افق الاستفتاء ، فمن السابق لأوانه أن نؤكد الآن "هل سيشكل ظهور صعوبات عرقلة للمشروع المغاربى ، ام أن العوامل المذكورة أعلاه قوية بما يكفى لتجاوز مفاعيل واحكام إشكالية الصحراء ؟

تراكمات مغاربيه :

من الواضح ان المشروع المغاربى عرف مرحلتين اساسيتين متميزتين منذ الاستقلال (١) المرحلة التى بدأت فى الستينات (١٩٦٣) ، ، وانتهت عمليا مع اندلاع مضية الصحراء (٢) المرحلة الحالية ، وهى مرحلة اتحاد المغرب العربى الذى اسسته اتفاقية مراكش سنة ١٩٨٨ . السؤال الذى تفرضه الظاهرة المغاربية يكمن فى محاولة معرفة ماهى الخطوات التى تم انجازها : ماهى آثار مختلف المبادرات السابقة على الواقع الحالى ؟ هل هناك تراكمات عبر مختلف التجارب التى اندرجت منذ الاستقلالات تحت شعار « المغرب العربى الكبير » سواء على مستوى المؤسسات ، أو على مستوى الانجاز الاقتصادى ، أو على مستوى الهموم الأمنية الاقليمية

١ - تاسيس المجال المغاربى :

إن اتحاد المغرب العربى يعيد بطريقة وفية نسبيا انتاج المؤسسات التى نجدها فى اغلب المنظمات الدولية ، ولايظهر ان تاثير بعض التجمعات العربية الجديدة مثل مجلس التعاون العربى ، او تاثير نموذج السوق الاوروبية المشتركة كان غائبا عن ذهن مشرعى الاتحاد . إن البنيان المغاربى كما يبرز من خلال معاهدة مراكش يظهر كبنية كلاسيكية يطبعها التمييز ما بين اجهزة سياسية ، وهى اجهزة التوجيه والقيادة من جهة ، ومن جهة اخرى اجهزة إدارية وتقنية ، وهى اجهزة تنفيذية .

ويشكل الجهاز الرئاسى الذى يتكون من رؤساء الدول الاعضاء الهيئة العليا ، وترتبط مكانته الراجحة بصلاحياته العامة التى تمتد الى مختلف جوانب حياة التجمع (الدستورية والادارية والدبلوماسية) ويستطيع المجلس وحده ان يتخذ قرارات ، إذا توفر الاجماع . وبإمكانه ان ينشىء لجانا وزارية مختصة وان يحدد مهامها ، والموافقة على اللائحة الداخلية للمجلس الاستشارى والقانون الاساسى للهيئة القضائية كما يتدخل المجلس الرئاسى فى كل المجالات التى يشير اليها الاتفاق ويستطيع المجلس ان يعرض على الهيئة القضائية الخلافات المتعلقة بتطبيق وتأويل المعاهدات والاتفاقيات

(١٢) تحدث ملك المغرب الحسن الثانى عن ضرورة تبنى برنامج تحديثى للقوات المسلحة الملكية وخصص مبلغ مليارا من الدولارات .

التطور الكمى لاعداد القوات المسلحة ١٩٧٣ - ١٩٨١

	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا
١٩٧٣	٦٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠		
١٩٧٦	٩٠٠٠٠	٨٦٠٠٠	٢١٠٠٠		
١٩٨٢	١٤١٠٠٠	١١٨٠٠٠	٢٨٠٠٠		
١٩٨٩	١٩٣٠٠٠	١٣٩٠٠٠	٣٨٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٠٠

المبرمة فى إطار الاتحاد كما تنص المعاهدة على دورات عادية ودورات غير عادية وتتولى رئاسة المجلس الرئاسى على اساس الدورية لمدة ستة اشهر بالنسبة لكل رئيس دولة من الدول الاعضاء

اما فيما يتعلق بالاجهزة الاخرى ، فإنها مؤسسات خاضعة للمجلس تتمتع بصلاحيات استشارية ويتعلق الامر بهيئة رؤساء الحكومات ومجلس وزراء الخارجية ، ولجنة المتابعة المكونة من الوزراء الخمس لدول المغرب العربى المكلفين بقضايا الاتحاد يجب ان نضيف الى هذه الهيئات الامانة العامة والهيئة القضائية التى تصدر احكاما اجبارية ومبدئيا غير قابلة للنقض كما ان بامكانها ان تصدر اراء استشارية مكونة من عشرين ممثلا من كل بلد يميز معاهدة مراكش (١٣) عن عدد من الآليات القانونية المؤسسة للتجمعات الاقليمية وتخضع الجمعية الاستشارية للمجلس الاستشارى الذى يحدد دوراتها ولائحتها الداخلية ، إلا ان سلطتها الاستشارية تستتبع وكل مداولة او مراقبة .

وقد تسمح لنا قراءة متأنية بتحديد الطبيعة القانونية لاتحاد المغرب العربى . هل يتعلق الامر بمشروع فيدرالى ؟ لايظهر بتاتا ان المقاربة التى تم اختيارها مقاربة اندماجية والحاجز الوحيد الذى تصطدم به امام الصلاحية الدولية للدول الاعضاء يكمن فى ضرورة عدم تعارض الاتفاقيات التى توقعها هذه الدول مع احكام معاهدة مراكش ١٧ فبراير ١٩٨٩ .

من جهة اخرى لايمكن اعتبار ان الاتحاد تطبعه ملامح كونفدرالية ، بل قانونيا نجد فيه فى نفس الوقت ملامح التحالف والمؤتمر . إلا ان الامر يتعلق باكثر من تحالف ، نظرا لكون الاتحاد يتوفر على جهاز تنفيذى ، ويعمل باسم المجموعة . ثم إن الاتحاد لايفوض ولايخول اية صلاحية لاجهزته إنه لا يشكل مرحلة فى إطار صيرورة إدماج ، أوخطوة تقربه من شكل الكونفدرالية . بل إن تحليلا قانونيا لنص المعاهدة ، وللقليل المتوفر من الممارسات يدفع الى تحديد الاتحاد كمنظمة دولية إقليمية فرعية ، وكلمة الاتحاد بنفسها تظهر كحل توفيقى بين دعاة الوحدة الشاملة الآنية ودعاة الاطار الوظيفى للتعاون المؤسساتى .

هكذا يظهر الاتحاد فى قاعدته كبنية ما بين دولتية وكأن الامر يتعلق بتجميع لدول مستقلة وذات سيادة كاملة هذا الطابع مابين الدولية واضح فى الاتحاد وقاعدته تظهر اساسا إرادية ، نظرا لان المنظمة ترتكز على اتفاقية متعددة الأطراف ومفتوحة حكما لدول عربية وافريقية اخرى . ويتوفر الاتحاد على أجهزة دائمة . وتشكل المؤسسات المشتركة المتواجدة مؤسسات معقدة ، لكن مختصة فى مجالات التوجيه والتعقيد والاستشارة والقضاء فى نهاية الأمر ، يظهر ان الاتحاد قد حدد لنفسه مهمة تحقيق اهداف مشتركة وحدد وظيفته بأنها وظيفة تعاون وتشاور والعمل من اجل التوافق فى افق الاندماج .

تتميز تجربة الاتحاد يكون مؤسساته اكثر تفصيلا وتفقيداً وشمولية بالنسبة لما عرفته المنطقة سابقا من مؤسسات تعاون وتنسيق رفع انه فى التجربة السابقة ، انشئت عدة مؤسسات منذ ١٩٦٤ (بمجلس وزراء الاقتصاد ، وهو اعلى هيئة فى الاطار المغاربى واللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى التى انشئت فى اكتوبر ١٩٦٤ وشكلت المجرى الاساسى فى المغرب العربى واسندت لها مهمة عامة هى دراسة مجموع المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فى المنطقة واقتراح التدابير

---

(١٣) انظر دراسة سليم (حبيب) :
Selim (Habib) «Le Traité de Marrakech et l'Evolution de l'Union du Maghreb Arabe (1989-1991)».
ندوة معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية للشونة «I.E.E.I. «Sécurité et Stabilité en Méditerranee Occidentale
Lisbonne, 11-12 juillet, 1991.

(١٤) انظر دراسة القادرى (عبدالقادر) :
Kadiri (Abdel Kader): Reflexions sur le Traité de Marrakech du 17 Février 1989, in Revue Générale de Droit International Public, Janvier-Mars, Numero 1, 1991, 70-92.

الضرورية لذلك امام مؤتمر الوزراء)(١٥) . كما يتميز الاتحاد بكونه لايهتم فقط بالجانب الاقتصادى ويشمل نشاطه جميع المجالات المكنة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، القانونية ، الامنية ...)

٢ - مستوى الانجاز الاقتصادى :

فى السابق ، نشط المشروع المغاربى بشكل ملحوظ لقد سمح اجتماع الوزراء الثلاثة بخلق لجنة استشارية دائمة للمغرب العربى (CPCM) وانجز بروتوكول اتفاق تم توقيعه فى تونس فى ١١/ ١٠/ ١٩٦١ وهو يشكل شهادة ميلاده الرسمية . لقد تميزت المرحلة الاولى هذه من المشروع المغاربى (مشروع الستينات) بتواضع الأهداف ومحدودية الانجازات التى تجلى اغلبها فى خلق مؤسسات : لقد حددت مهمات اللجنة فى تنمية المبادرلات التجارية الامتيازية وخلق توافق فى السياسات الجمركية ولقد تم اعتماد مبدأ الأولوية فى تموين بلاد الدول المغاربية . كما أنه تم تأكيد ضرورة تنسيق وتوافق السياسات الصناعية والبنية التحتية فى البلدان الاربعة لاعادة تحديد العلاقات بالسوق الاوروبية المشتركة فى إطار النمو الاقتصادى العام لدول المغرب العربى واحترام سيادتها ، إضافة الى تنسيق مواقفها فى علاقاتها تجاه السوق الأوروبية المشتركة . ومن المعروف انه من ١٩٦٤ الى ١٩٧٥ اجتمع مؤتمر الوزراء سبع مرات ولقد عرفت اهمية الدورات تفاوتات :

تميزت الدورة الثانية (طنجة ٢٦/ ١١/ ١٩٦٤) بالزار العمل من أجل تنسيق مخططات التنمية ، وتوافر السياسات الصناعية . ولقد خصصت الثالثة (طرابلس ٢٥ - ٢٧/ ٥/ ١٩٦٥ والرابعة (الجزائر ١١ - ٢/ ١٩٦٦ لمهام إدارية داخلية ميزانية اللجنة ، الاعضاء العاملين فيها بصفة دائمة ، تسمية الأمين العام للجنة ، تحديد المسؤوليات المالية والادارية .

إلا ان الدورة الخامسة تتميز عن غيرها بكونها اخذت على عاتقها تقييم الخطوات التى انجزت منذ الدورة الاولى الى تلك المرحلة : وبعدما ان أعلنت عن انجازها للقانون الاساسى النهائى للجنة ، وتعيين امين عام ، اكدت على ضرورة « ادماج اقتصاديات المغرب العربى لتحقيق الوحدة الاقتصادية » ولقد رأى المشاركون « ان تقدم الاندماج الاقتصادى يقتضى برنامج عمل فى إطار حل شمولى » إلا ان اختيارهم يؤكد على ضرورة « حل شمولى انتقالى قد يهىء احسن الشروط للانتقال الى مرحلة الاندماج المغاربى »(١٦) .

واجتمعت اللجنة فى دورتها السادسة ١٩٧٠ (الرباط يولو ١٩٧٧) لكى تسجل الاختلاف العميق بين الأطراف واستبعاد مشاركة الاندماج التى تم طرحها فى الدورة الخامسة ولاعادة النظر فى اتفاقيات التعاون المتعددة الأطراف التى انجزتها اللجنة من قبل(١٧)

من خلال هذه المعطيات يلاحظ ان المقارنة السائدة فى مجال الاندماج الاقتصادى هى مقارنة قطاعية كما يلاحظ ان الاندماج المتبع هو اندماج يعتمد مبدأ حرية العمل ولاياخذ بعين الاعتبار تقسيما ملائما وعادلا لتكاليف وفوائد الاندماج(١٨) . لم يتعلق الأمر بالقيام بتخطيط جهوى للتنمية ولم يتعلق بتخفيض تبعية المغرب العربى تجاه دول « أجنبية » . إضافة الى ذلك لم تكن اللجنة تتسم بطابع إلزامى بالنسبة للدول الأطراف ، وبقيت منقطعة عن الفعل والواقع ، كما لم يكن بإمكانها تعديل اتجاه السياسات الاقتصادية المتبعة داخل دول المغرب العربى ولم تكن تتوفر لديها اية وسيلة نفوذ مؤثرة لبلوغ ذلك ، وكأن اللجنة استخدمت كذريعة للوصول الى اختيارات منافية للمشروع الوحدوى .

اما الاتحاد الجديد فلازالت اجهزته المختصة تعد دراسات واستكشافات اولية ولم يدخل المشروع المغاربى بعد فى هذا المجال الى مرحلة حاسمة(١٩) .

---

(١٥) انظر اعمال الجامعة الشتوية (جامعة سيد محمد بن عبدالله) ، « مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ فى بناء المغرب العربى » . (يفرن ١٩٨٨) .

(١٦) للمزيد من التفاصيل انظر .
Mohsen Toumi «Le Maghreb», P.U.F., 1982.

(١٧) ثم انعقدت الدورة السابعة بالرباط بدون حضور ليبيا فى يوليو ١٩٧٥ ، وحاولت بأن تدفع بتخطيط صادرات الخضر والفواكه ، وذلك بتدقيق قواعد « اللجنة المغاربية للخضر والفواكه » . الا ان قضية الصحراء كانت قد انطلقت وبدات تفاعلاتها تظهر بوضوح على العلاقات المغاربية . وكانت هذه اخر دورات اللجنة .

(١٨) انظر :
Hzain (El-Hassane), Les Determinants, du Lancement de l'Integration Éonomique Regionale au Maghreb».
فى اعمال الجامعة الشتوية ، مرجع سابق الذكر ، المجلد الثالث ، ص ١٣٥ - ١٥٢ .
انظر كذلك :
Bennouna (Mohamed), «Le Maghreb entre le Mythe et la Réalité», Integration, no. 1, 1974.

(١٩) الادبيات الاقتصادية مليئة بالتحاليل حول التكامل وبالاستكشافات للمجالات الممكنة للتعاون المغاربى ، الا انه الى حد الساعة لايمكن الحديث عن انجازات تذكر على المستوى الاقتصادى .

٣ - مجال الأمن الاقليمى :

يشكل المجال الأمنى جانبا جديدا فى المشروع المغاربى . لقد لوحظ أكثر من مرة كيف أن حصيلة الوضع الأمنى تكشف عن مجموعة من الأزمات والنزاعات الكامنة منها أو الخفية ، وتخلق جوا معينا من التناقضات وتسميم العلاقات بين دول المنطقة وتطبع مستقبلها بعدم الثقة فى هذا الباب يمكن التمييز بين ثلاثة أجهزة فى الاتحاد :

- البند ١٥ ، الفقرة الأولى من « معاهدة مراكش » :

يتعلق الأمر ببند يؤكد على التزام الدول الأعضاء باحترام مبدأ عدم التدخل الذى تتضمنه عدة آليات قانونية إقليمية أو دولية : لوحظ أن المغرب وتونس قد دافعتا بقوة عن هذا المبدأ . هكذا تطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء ان تراقب فعلا مجالها الترابى ، وأن لا تسمح لعناصر مناهضة لدولة أو لدولة أخرى أن تستقر فى مجال سيادتها . ويعنى ذلك الالتزام باحترام مبدأ عدم التدخل التزاما باحترام سلامة الأراضى الوطنية لكل الدول الأعضاء .

ميثاق التعاون المتبادل والتضامن الجماعى

يعتبر البند ١٤ من الاتفاقية ان كل عدوان ضد احدى الدول الاعضاء هو عدوان ضد الدول الاعضاء الأخرى . وتظهر هنا العلاقة بين معاهدة مراكش وميثاق الجامعة العربية مباشرة ، مما يطرح تساؤلات عديدة : هل سبق ان تمكنت الدول العربية من تطبيق البند ٢٧ فى ظروف مقبولة ؟ يمكن أن نشك فى ذلك ، إلا أن البند ١٤ من اتفاقية مراكش اقل الزاما مما يظهر عليه بالنسبة للدول الأعضاء فى حالة قيام عدوان من طرف واحدة منها ضد الاخرى (٢٠)

لايمكن لهذا الموقف أن يخفى ان العدوان سيتم تقييمه بحرية من طرف الدول الأعضاء ، فكل دولة داخل الاتحاد ستكون حكما امام طبيعة ومدى العدوان ، وستحدد بكل سيادة موقفها وشكل المساعدة الذى تراه مناسبا (اقتصادى ، مالى ، سياسى ، دبلوماسى ، عسكرى ..) .. ولعل مايميز اكثر البند ١٤ انه يمنح فى النهاية الدول الاعضاء حق الحركة الفردية ، ويسمح بتطبيق حد لين لهذا البند .

- مجلس الدفاع المشترك :

فى محاولة لتجاوز نواقص البند ١٤ ، اقر المجلس الرئاسى للاتحاد فى دورته العادية بتونس ٢١ - ٢٢/١/... مبدأ إحداث مجلس للدفاع المشترك . وأمام ... « الانجاز المبدئى » لا يسعنا الا ان نلاحظ طابعه المتطو... حيث يدمج فى هيئة واحدة وزراء الخارجية و... الدفاع ، وكذلك طابعه غير شكلى حيث ان معاهد... مراكش لم تنص عليه صراحة ، وان ننتظر دخوله حي... التنفيذ .

ويطرح الجهاز المؤسساتى وإطار التعاون وبطرح... « الاندماج » الذى يشكله « اتحاد المغرب العربى » اسئلة عديدة حول موقعه فى النظام الاقليمى العربى ومختلف تفاعلاته : بالفعل ماهو النمط وماهى التوجهات التى ستسود فى العلاقات بين دول المغرب العربى (المنظم داخل الاتحاد) وباقى النظام الاقليمى العربى ؟ ماهو الجديد الذى يحمله اتحاد المغرب العربى كإطار جديد للتعبير عن النظام العربى المغاربى بالنسبة لما يسمى بالمشرق العربى ؟ ماهى درجة تجدر الاتحاد فى الواقع العربى ، أو بالعكس ماهوامش استقلاله بالنسبة اليه ؟ (٢١)

تظهر وضعية العلاقات المغاربية - المشرقية العربية ضعيفة وجد محدودة حيث تتراوح المبادلات التجارية مابين ٨,٥ ٪ ، وحيث ان حركة الرساميل العربية لا تشكل الا نسبة هزيلة بالنسبة للاتفاقات المالية الشمولية فى الوطن العربى (اقل من ١٠ ٪ من مجموع مساعدات الدول العربية النفطية ، كانت تتجه الى المغرب العربى قبل حرب الخليج) . ولاشىء يسمح بالقول حاليا ان اتحاد المغرب العربى مستعد للتنسيق وصياغة سياسة تجاه الاقتصاديات العربية وموارد الخليج خاصة ، بنفس المضمون والأهمية التى تعتزم القيام به تجاه السوق الاوروبية المشتركة . وإذا كانت الجامعة العربية قد انجزت مشاريع اندماج للاقتصاد فى العالم العربى : الوحدة الاقتصادية ليونيو ١٩٥٧ والسوق العربية المشتركة فى غشت ١٩٦٤ : فمن المعبر جدا ان الدول المغاربية لم تنضم الى الاتفاقية ، باستثناء المغرب الذى امضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٢) لكن بدون ان يصادق عليها . (٢٢)

أما على مستوى العلاقات السياسية فلقد حظيت مسألة انتماء المغرب العربى للوطن العربى بكتابات غزيرة ، أعيدت تغذيتها فى المرحلة الراهنة بالملابسات المختلفة لحرب الخليج والتصورات المتبادلة ، مسألة الهوية ، تمايزات الوعى الجماهيرى العربى فى المغرب

(٢٠) انظر كيف اعلن المجلس الرئاسى لاتحاد المغرب العربى عن رفضه لسياسات التهديد ، واستعمال القوة ، وسياسة الحصار الاقتصادى ضد اية دولة عربية وخاصة ضد الاتحاد (توصية الدورة الثانية للمجلس الرئاسى بالجزائر ٢٢/٢١ يوليو ١٩٩٠ .

(٢١) انظر «Le Maghreb dans les Relations Intermaghrebines» (كتاب جماعى) C.N.R.S., Paris, 1987,

(٢٢) انظر حزاين (الحسن Hzain (El-Hassane) مرجع سابق الذكر .

العربى وفى المشرق .. إن طبيعة هذا الالتزام ، وخلفياته ومكانة كل دولة من دول المنطقة المغاربية متنوعة ، تحددها فى نفس الوقت طبيعة الانظمة ، وتوجهاتها الايديولوجية وتصوراتها للعالم وموازين القوى على الساحة الدولية ، وتجارب المغرب العربى مع المشرق .. إلا ان حل هذه التطورات والمصالح الجديدة التى نشأت لا تسمح بالقول انه من الممكن صياغة سياسة عربية متفق عليها مغاربيا ، فهل ستسمح تصفية العلاقات بين المغرب والجزائر بانطلاق تعاون وعمل مشترك لصالح « الشرق الأوسط » ؟ لايجوز من جهة اخرى ان تضم مكانة المغرب العربى فى الحقل السياسى العربى : لقد اظهرت ازمة وحرب الخليج درجة تهميش هذه الدول بالنسبة لأقطار اخرى داخل الوطن العربى ، علاوة على كونها لم تستطع حتى ان توحد جهودها ومبادراتها خلال هذه الازمة .

بالاضافة الى هذا فان علاقات المغرب العربى بباقى مكونات النظام العربى تندرج فى مجال خال من أى تأثير اخر ، وبدون تاريخ خاص : متغيرة ومتعددة المراكز ، انها خاضعة لتفاعلات انظمة اخرى ، يخترقها منطق وقواعد علاقات دولية ذات طبيعة اخرى والامر أوضح فى حال الاطار الحالى لمشروع المغرب العربى ، اتحاد المغرب

- ٢٤٩ -

العربى ، مما كان عليه خلال الأطر التى كان يتحرك داخلها المشروع المغاربى فى السابق نشأ الاتحاد فى مرحلة تجاوزت فيها الاطر المنظمة لاوروبا ، السوق الاوروبية المشتركة (٢٣) ، المجال المتوسطى ، المنطقة الغربية منه .. مراحل عديدة فى نموها ، والبعض منها وصل الى حالة نضج متقدمة . إن جدلية تطور هذه الأقطاب لعبت دورا حاسما فى بعث المشروع المغاربى فى شكله الجديد . وإن وزنها لايمكن ان يكون الا اساسيا فى سيرها .

من جهة أخرى يمكن افتراض أنه من بين المحددات التى ستؤثر على المغرب العربى وستضغط عليه لتطويره وتعزيزه ، هى تلك التى تكمن فى وجود هذه التجمعات الأوروبية ذات الطبيعة المختلفة التى تشكل تحديات بالغة الاهمية : وتشكل تفاعلات المغرب العربى مع هذه التجمعات وانجذاباته القوية نسبيا اليها عاملا ايجابيا فيما يخص امكانية تطوره الذاتى (٢٤)

والسؤال المطروح اساسا يبقى مفتوحا : ماذا يعنى الانتماء الى النظام الاقليمى العربى عندما تتسم التفاعلات مع اوروبا بهذه القوة ؟ هل سيتمكن هذا الاخير من أن يأخذ مضمونا يجعله يفعل اكثر مما يفعل العامل الثقافى - الحضارى ؟ □

(٢٣) انظر مثلا : Jacques d'Yvoires, Le Maghreb et la C.E.E.», Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1965. Georges Valay, «La Communaute Economique Européenne et les Pays du Maghreb», in Revue de l'Occident Musulman et de la Mediterranee, Trimestre, 1966, PP. 199-225. Brunot (P), Le Maghreb et la Communante européenne, Afrique et Asie Modcrnes, No. 162, automne 1989, PP. 52-65.

(٢٤) ندوة معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية : Institut d'Etudes Stratégiques et Internationales, «Sécurité et Stabilité en Méditerranee Occidentale» Lisbonne, 11-12 juillet, 1991.

كيف تحصل على أعداد السياسة الدولية أو المـواد المنشـورة بهـا ؟

اكملت « السياسة الدولية » خمسة وعشرين عاما من عمرها قدمت خلالها مائة عدد من المجلة (يوليو ١٩٦٥ - ابريل ١٩٩٠) تتضمن مئات من الدراسات والتقارير والتعليقات والتحليلات باقلام جمهور من الخبراء واساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين .

وقد استشعرت ادارة المجلة حاجة القارىء المتخصص الى الرجوع الى مايطلبه من موضوعاتها بالأعداد المائة الاولى فى اقل وقت وبايسر وسيلة تم تسجيل الأعداد على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة فى مجال حفظ واسترجاع المعلومات .

وتتاح الآن المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة - كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة .

هذا وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضا باعداد نظام للاسترجاع الموضوعى من اعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد او لفترة زمنية محددة - وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك ان مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بـ الدكتور احمد السعيد
مدير عام
مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٥٧٤٧٠١١
٥٧٧٤٢١١
تلكس U.N ٩٢٠٠٢/٩٣٣٤٦

ملف السياسة الدولية

د . بطـرس بطـرس غـالى .. المفكر السياسى الصحفى المتخصص الدبلوماسى الدولى

المحتويات

اعداد :
احمد يوسف القرعى
سوسن حسين



ملف العدد



د . بطرس بطرس غالى .. رائد الصحافة المتخصصة

تقديم : احمد يوسف القرعى

لو لم يكن اكاديميا لكان – وقد صار فعلا – رائدا من رواد الصحافة المتخصصة فى الشئون الدولية بل انه جمع بين العمل الأكاديمى والممارسة الصحفية فى تكامل تام ، وظل يفكر ويحاضر فى الجامعات المصرية والعربية والأوروبية والأمريكية جنبا الى جنب كتابة مقالاته منذ وقت مبكر فى الأهرام . واذا كان الدكتور بطرس غالى قد شارك فى نشأة وتطوير كل من المجلة المصرية للقانون الدولى والمجلة المصرية للعلوم السياسية فانه وضع أسس مجلة الأهرام الاقتصادى فى أواخر الخمسينات ومجلة السياسة الدولية فى منتصف الستينات وكان أول رئيس تحرير لكل منهما .

ولقد أسعدنى ان أتتلمذ على أيدى الدكتور بطرس بطرس غالى مرتين طوال الثلاثين عاما الماضية ، المرة الأولى عامى ٦١/١٩٦٢ فى قسم العلوم السياسية « بكلية التجارة جامعة القاهرة » حيث تلقيت منه دروس النظم السياسية . والمرة الثانية منذ عام ١٩٦٥ عندما رشحنى د . عبد الملك عودة وحظيت بموافقة د . بطرس بطرس غالى للعمل معهما فى التحضير للعدد الأول من مجلة السياسة الدولية قبل صدور عددها الأول بشهرين « مايو/يونيو ١٩٦٥ » واكتب هنا من واقع المشاهدة والمعايشة لملابسات لحظة ميلاد « السياسة الدولية » واحتفظ فى أرشيفى الخاص بالمشروع الأول الذى كتبه د . بطرس تحت عنوان « مشروع باصدار مجلة ربع سنوية تحت اسم (السياسة الدولية) » وجاء هذا بتكليف من الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام آنذاك .

ويوضح هذا المشروع ان المجلة لم تبدأ من فراغ فقد أعد د . بطرس عدة دراسات جدوى فكرية وصحفية « ان صح التعبير » لاصدار السياسة الدولية ويكفى انه حصر أربعين مجلة أوروبية وأمريكية من أمهات المجلات العلمية المتخصصة فى الشئون الدولية ثم بلور مشروعا مصريا عربيا لاصدار مجلة السياسة الدولية [راجع نص المشروع ص ٩٣] على النهج الذى سلكته هذه المجلات لتملأ فراغا كبيرا فى المكتبة المصرية والعربية ويعبر عن هذا د . بطرس فى مقدمة مشروعه ويقول :

لايكاد يوجد بلد ذو شأن فى السياسة الدولية الا وترى فيه أكثر من مجلة متخصصة فى شئون السياسة الدولية تضطلع بمهام قومية جليلة الخطر فى مقدمتها : ابراز المعالم الأساسية لسياستها العامة فى صورة واضحة ورسم خطوطها العريضة او الدقيقة وتبين الأهداف التى تسعى الى تحقيقها والاعانة على كشف العقبات التى تعترض سبيل سياستها .

وجمهوريتنا الفتية مع انها فى طليعة الدول العربية وفى طليعة الدول الأفريقية وفى طليعة الدول الاسلامية ، وفى طليعة دول عدم الانحياز .. ومع ان القاهرة غدت ملتقى المؤتمرات الدولية ومع ان رئيسها السيد جمال عبد الناصر من الحنكة والحكمة والتمرس فى السياسة الدولية ماجعله صاحب مدرسة فكرية سياسية ، مع هذا كله فليس فى جمهوريتنا هذه مجلة علمية متخصصة فى

السياسة الدولية
١

السياسة الدولية بالمعنى الصحيح . كل هذا كان حافزا على التفكير فى اصدار مجلة متخصصة فى السياسة الدولية وتملأ الفراغ الذى ألمحنا اليه آنفا تتخصص فى السياسة الدولية .

ولاشك أن مراجعة الأعداد المائة والسبعة التى تولى د . بطرس رياسة تحريرها والاشراف عليها منذ يوليو ٩٦٥ وحتى يناير ١٩٩٢ توضح الى أى حد نجح د . بطرس فى تحقيق مشروعه الصحفى طوال العقود الثلاثة الماضية . لقد مارس الصحافة المتخصصة وهو أستاذ جامعى مرموق ليجعل منها أداة اتصال بين الفكر السياسى المصرى والمجتمع وكانت لغته الصحفية علمية ميسرة بعيدة عن استخدام المصطلحات المعقدة وتخاطب كل الفئات .

ولم يكن د . بطرس غالى رئيسا شرفيا لتحرير السياسة الدولية فهو على علم كامل بأسرار المهنة كاملة « تحريرا .. واخراجا صحفيا .. وتسويقا » لقد حضر بنفسه الى مطابع الأهرام التجارية بكورنيش النيل فى يونيو ١٩٦٥ ليتابع عن كثب عمليات جمع مادة العدد الأول على ماكينات الجمع التقليدية بالرصاص « أنترتيب ، لينوتيب » وكان يتدخل بالرأى فى تحديد شكل الصفحة وهى مجرد سطور من رصاص موضوع فى اطار من حديد ويناقش عامل التوضيب فى التقليل من استخدام « الرقائق » بين سطور الرصاص ، ومع تطوير مطابع الأهرام وتزويدها بأحدث ماكينات الجمع التصويرى ظل د . بطرس شغوفا بمعرفة الامكانات الجديدة لهذا التطوير وكان يبدى بين حين وآخر وهو فى مكتبه بوزارة الخارجية ملاحظات للاهتمام بتنسيق أعمدة الصفحة فى المونتاج أو محاولة استخدام الكثير من الشبكات فى اخراج الصفحة .. الخ . وأكثر من هذا فكثيرا ماقام د . بطرس بتبنيط المقالات قبل ارسالها الى المطبعة بالبنط المناسب ٩ أو ١٢ ابيض او اسود .. وبوحدة القياس المعروفة « الكور » ويختار بنفسه ألوان الغلاف ويحدد رسومه ويعيد صياغة عناوينه .

ومع صدور كل عدد يظل د . بطرس يتابع أرقام التوزيع فى مصر والعواصم العربية ويكون سعيدا وهو يتلقى بين حين وآخر ملاحظات القراء على كل عدد من أعداد المجلة (شكلا او موضوعا) .

وظلت الحجرة ٦٢٧ بالدور السادس بالأهرام أربعة عشر عاما تنتظر د . بطرس منذ تركها لأول منصب وزارى عام ١٩٧٧ عازما على العودة الى كرسى الصحافة المتخصصة مرة أخرى وظل يكتب للسياسة الدولية ويتابع أعداد مشروعها مع هيئة التحرير طوال سنوات الوزارة التى اكد خلالها مهارته الدبلوماسية فى المحافل العربية والأفريقية والدولية ومن ثم كان اختياره كسادس امين عام للأمم المتحدة وهو فى الوقت نفسه أول أكاديمى يتولى هذا المنصب ليمارس بنفسه مواصفات الوظيفة الدبلوماسية التى كتب عنها الكثير فى مؤلفاته ومقالاته فى السياسة الدولية وغيرها من المجلات الاجنبية .

وهيئة تحرير مجلة السياسة الدولية إذ تقدم هذا الملف التذكارى ، فانها تسجل هنا الدور الرائد للدكتور بطرس بطرس غالى فى الصحافة المتخصصة فى إطار المؤسسة الأم .. مؤسسة الاهرام العريقة .





ملف العدد [١]

د. بطرس : مصر .. الدور والمكانة

السيد يسين

يحق لمجلة « السياسة الدولية » ان تفخر بأن رئيس تحريرها الدكتور بطرس غالى قد انتخب سكرتيرا عاما للامم المتحدة . ومن يطالع التاريخ الاكاديمى والسياسى والدولى الحافل له ، ليدرك على الفور ان اختياره كان اقرارا بخبرته العميقة فى مجالات القانون الدولى والعلاقات الدولية من جانب ، وتكريما لمكانة مصر فى العالم المعاصر من جانب اخر .

وتبدو هذه الخبرة العميقة المتراكمة للدكتور غالى من تتبع مساره الاكاديمى منذ حصل على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة باريس ، والتى كان موضوعها « مساهمة فى دراسة المنظمات الاقليمية » والتى اصبحت مرجعا معتمدا فى الموضوع منذ ذلك الحين . وقد بدأ عمله الاكاديمى الذى استمر حتى الوقت الراهن فى اطار جامعة القاهرة ، حيث اصبح رئيسا لقسم العلوم السياسية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٧ . وخلال نشاطه الاكاديمى حاضر فى عديد من الجامعات العالمية البارزة من اهمها جامعات كولومبيا اعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٧٤ وبرنستون عامى ١٩٥٥ ، ١٩٧٤ ووارسو عام ١٩٦٠ ، والرباط عام ١٩٦٩ وداكار عام ١٩٦٩ ونهرو عامى ١٩٧٦ و ١٩٩٠ وابسالا عام ١٩٨٦ والاكاديمية الملكية بالمغرب عام ١٩٩١ .

هذه مجرد عينة من محاضراته المتعددة فى مختلف القارات ، والتى اكسبته خبرة عميقة بالمشكلات الاوربية والافريقية والامريكية اللاتينية بالاضافة الى خبرته فى الوطن العربى . غير ان البعد الاكاديمى فى خبرته يضاف اليه بعد سياسى بارز ، حيث شغل العديد من المناصب السياسية فى مصر اهمها عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى العربى (١٩٧٤ - ١٩٧٧) ، وعضو المكتب السياسى للحزب الوطنى ، ووزير الدولة للشئون الخارجية (١٩٧٧ - ١٩٩١) ونائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية من عام ١٩٩١ ، وعضوا بمجلس الشعب منذ عام ١٩٨٧ .

وتكتمل خبرة الدكتور بطرس غالى المتنوعة بانجازاته فى مجال الصحافة المتخصصة . حيث رأس مجلة الاهرام الاقتصادى التى اصدرتها مؤسسة الاهرام عام ١٩٥٩ واستمر رئيسا لتحريرها حتى عام ١٩٧٥ كما رأس تحرير مجلة السياسة الدولية منذ انشائها عام ١٩٦٥ . واستطاع فى هذا المجال ان يبسط معالجة المشكلات الاقتصادية والدولية بحيث يستطيع ان يتابعها القارىء العادى .

ويمكن القول ان كل هذه الخبرات المتنوعة ، سمحت للدكتور بطرس غالى بأن يسهم اسهامات ايجابية فى الحوار العالمى بين الشمال والجنوب ، وفى دفع الحوار كذلك بين الجنوب والجنوب .

غير انه مهما كانت الخبرات العميقة التى يمكن ان يمتلكها شخصية بارزة كالدكتور بطرس غالى ، فلم يكن مقدرا لها ان تأخذ وضعها على المستوى الدولى الا من خلال موقع محدد وفى ضوء مناخ سياسى وفكرى سائد .

اما الموقع الذى انطلق منه الدكتور غالى فهو مصر ، بكل تراثها التاريخى العريق ، وموقعها الجغرافى الفريد ، ووضعها فى قلب العالم العربى ، فى الوقت الذى تعد فيه جسرا بين قارات متعددة ، وهى التى سمحت لشخصيات مصرية متعددة . ان تزدهر مواهبها وتصقل خبراتها ، وتبرز على الساحة العالمية من رجال القانون والاقتصاد والسياسة والثقافة .

غير ان مصر ليست فقط هى التراث التاريخى العميق ،ولكنها ايضا الحاضر الذى اتسم باستمرارية عبر نظم سياسية متعددة منذ حصول مصر على الاستقلال ، وجلاء القوات البريطانية عنها . هذا الحاضر الذى اتسم بصياغة مشروع حضارى تقوم اسسه على بناء القوة الذاتية ، والتحديث ، والتنمية ، والجمع بين الاصالة والمعاصرة . وبالرغم من المعارك الكبرى التى خاضتها مصر للحفاظ على استقلالها الوطنى ، والدفاع عن هويتها العربية، وتجميع قوى الوطن العربى تحت

شعار القومية العربية ، الا انها بمجهود طلائعها المثقفة فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة لم تتوقف ابدا عن الحوار مع العالم ، من منطلق تأكيد قيم السلام العالمى والشرعية الدولية .

غير انه يمكن القول ان مصر بعد ان انهت صراعها مع اسرائيل ، وتفرغها لجهود التنمية ، قد انطلقت فى مجال تحقيق الانفتاح الاقتصادى ، وتوفير المناخ الديموقراطى بتأكيد قيم ومؤسسات التعددية السياسية والفكرية ، وتأكيد حكم سيادة القانون ، وتوحيد الصف العربى ، وصياغة خطاب سياسى جديد وخلاق للحوار مع العالم ، والدعوة لانشاء نظام عالمى يقوم على اساس العدل والمساواة والسلام .

ولاشك ان الرئيس محمد حسنى مبارك منذ توليه رئاسة الجمهورية ، قد عمق كل هذه الخطوط الرئيسية فى سياسة مصر الخارجية ، واستطاع بجهوده الدائبة ان يؤكد مكانة مصر العالمية ، من خلال حركة دائبة فى كافة المجالات . وعن طريق انشاء علاقات وثيقة مع زعماء العالم البارزين فى الغرب والشرق والعالم الثالث .

ولعل ماستقبل به خطابه فى البرلمان الاوربى باستراسبورج من حماس بالغ ، لدليل على انتقال مصر من كونها قوة اقليمية كبرى ، لتصبح طرفا فاعلا فى العملية التاريخية الكبرى التى تتعلق بانشاء نظام عالمى جديد لاتهيمن عليه قوة عظمى ايا كانت ، تحقيقا لحلم البشرية فى تحقيق سلام عالمى لكافة الشعوب . وفى هذه المسيرة الطويلة ، كان بطرس غالى احد الكوادر المصرية البارزة ، التى نفذت هذه السياسة ببراعة واقتدار .

وبعد ، اذا كانت مصر قد قدمت واحدا من ابرز مبدعيها على مر التاريخ وهو الكاتب العظيم نجيب محفوظ الى العالم ، بعد ان فاز بجائزة نوبل ، تتويجا لمسيرة ابداعية نادرة ، فها هى اليوم وفى مجال السياسة العالمية ، تقدم واحدا من ابنائها البارزين ليكون السكرتير العام للامم المتحدة . ونحن على يقين اننا على ابواب نهضة مصرية شاملة ، تؤكد اهمية موقع مصر فى محيطها العربى ، وتعزيز مكانتها فى النظام العالمى .

ونحن اذ نهنىء الدكتور بطرس غالى بانتخابه لهذا المنصب الدولى الرفيع ، لنرجو له التوفيق باعتباره من ابناء العالم الثالث ، لكى يسهم فى صياغة نظام عالمى جديد ، تشترك فى اثرائه كافة الثقافات الانسانية المعاصرة ، سعيا وراء عالم خال من اسلحة التدمير الشامل ، متحرر من الحروب والمجاعات والفقر ، عالم جديد يؤمن بالعدل والمساواة والحرية لكافة الشعوب .

د . بطرس غالى مع الاستاذ إبراهيم نافع على منصة احدى الندوات العربية فى دار الأهرام





ملـف العـدد [٢]

رؤية بطرس غالى للسياسة والعلاقات الدولية

د . محمد السيد سليم

يمثل الدكتور بطرس بطرس غالى حالة من الحالات القليلة وربما النادرة ، التى استطاع فيها استاذ العلوم والسياسة أن يجمع بين الدراسة الاكاديمية المتخصصة ، وبين الكتابة السياسية والثقافية العامة ، وبين ممارسة السياسة العملية . فخلال الفترة من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٧٧ درس العلوم السياسية والقانون الدولى العام بالجامعات المصرية والأجنبية ، وابتداء من سنة ١٩٥٨ دخل ميدان الكتابة العامة للجمهور العام والمثقف ، واعتبار من سنة ١٩٧٧ تولى منصب وزارة الدولة للشئون الخارجية فى مصر ، وحتى سنة ١٩٩١ حيث انتخب امينا عاما للامم المتحدة . ولا يكاد المرء يتعرف على حالات مشابهة لهذا التطور الفكرى الفريد ، اللهم الا فى حالة الرئيس الامريكى الأسبق وودرو ويلسون ، الذى كان أستاذا للعلوم السياسية قبل ان يصبح رئيسا للولايات المتحدة ، ووزير الخارجية الامريكى الأسبق هنرى كيسنجر .

إن هذا الجمع بين الدراسة الاكاديمية للعلوم السياسية والسياسة العملية اتاح للدكتور بطرس غالى أن يبلور مدرسة محددة فى التفكير السياسى ، وفى تحليل الظواهر السياسية ، وان يختبر مقولات تلك المدرسة فى الواقع العملى ، مما مكنه من تطوير رؤية سياسية « واقعية » ، تعرف الفارق بين ما يقال فى قاعات الدراسة الجامعية ، وما يصلح للتطبيق فى السياسات التطبيقية وتعرف حدود الممكن والمستحيل فى النظام السياسى وفى العلاقات الدولية .

وتشهد غزارة الانتاج الفكرى للدكتور بطرس غالى ، حتى بعد توليه منصب الوزارة ، على انه يمتلك رؤية متكاملة للحياة السياسية (الداخلية والدولية) ، وان ظل يطور تلك الرؤية ويختبرها عمليات ، وأن هذه الرؤية قد تطورت مع تطور النظام الدولى ، ولم تجمد عند تصور مرحلى معين ظل يتمسك به رغم مخالفته لحقائق الواقع الدولى

ولسنا فى حاجة الى أن نشير الى أن من الصعب الالمام بمختلف ابعاد التفكير السياسى للدكتور بطرس غالى فى هذه الدراسة المحدودة ، نظرا لاتساع وتنوع تلك الأبعاد ، وتعدد مراحل تطورها . ولذلك ، فإننا سنركز على بعض العلامات الكبرى لهذا التفكير مع التركيز على رؤيته للعلاقات الدولية باعتبار ان هذا الفرع من فروع العلوم السياسية هو مجال تخصصه الرئيسى ، والمجال الذى مارس فيه السياسة العملية لأكثر من عقد من الزمان ، تاركين مهمة الدراسة المنهجية المفضلة لفكر بطرس غالى السياسى لدراسة تالية اكثر تعمقا . وسنعتمد فى تحديد معالم تلك الرؤية على أحاديثه وكتاباته السياسية العامة طوال العقد ونصف العقد الأخرين .

الطبيعة الأساسية للسياسة والتاريخ :

إن نقطة البدء فى تحديد معالم الرؤية السياسية العامة للدكتور بطرس غالى تكمن فى تحديد رؤيته لطبيعة الحياة السياسية ، لأن تلك الرؤية هى التى ستحدد تصوره للسياسات والاستراتيجيات فى مرحلة لاحقة . وينطلق بطرس غالى من تصور الحياة السياسية باعتبارها « عملية نسبية » فى الأساس بمعنى انها عملية حركية تشهد تغيرات متلاحقة لا تثبت عند وضع معين ، « فكل شىء نسبى فى الحياة ، نحن ومن حولنا ، والأخرون والأشياء .. تمحى احداث لتحل محلها اخرى ويذهب أناس ويستبدل بهم من ياتى بعدهم : إن هذه النسبية عند بطرس غالى تعنى بالنسبة للسلوك السياسى ، ضرورة تبنى استراتيجيات وسياسات توفيقية تقوم على الاعتراف بحقائق الواقع وعدم مناطحتها ، كما سنرى من ناحية ثانية ، يرى بطرس غالى أن الظواهر السياسية مترابطة ترابطا عضويا ، ويؤثر بعضها فى البعض الآخر ، وعلى سبيل المثال ، هناك علاقة طردية بين التخلف وحقوق الانسان ، مؤداها انه كلما اوغل مجتمع فى التخلف ، ضعفت حقوق الانسان فيه ، وعلى العكس ، تقوى حقوق الانسان كلما سار المجتمع شوطا فى طريق التطور ..و « لا حرية سياسية ولا استقلال سياسى بدون حرية رغيف الخبز واستقلالية الحصول عليه » .

كما أن عدم الاستقرار فى العالم الثالث ، لابد وأن يؤثر على الأوضاع السياسية فى باقى أنحاء العالم ، أى أن الظواهر السياسية تنتقل من مكان جغرافى الى مكان جغرافى آخر ، وهكذا .

من ناحية ثالثة يرى بطرس غالى أن العملية السياسية ، باعتبارها عملية نسبية تطورية تتضمن قدرا من الصراع السياسى ، وإن كان هذا الصراع ليس هو المميز الوحيد لتلك العملية .

فهناك اشكال عدم الاستقرار المتمثلة فى الانقلابات العسكرية والحروب المحلية والحركات الانفصالية فى العالم الثالث وتنشأ ظواهر الصراع فى العالم الثالث . من عاملين رئيسيين هما التخلف بما يؤدى اليه من عدم استقرار وشيوع القبلية وتعاظم مشاكل الحدود ، أما العامل الثانى فهو تأثير الدول « الكبرى التى تشجع الصراع داخل وبين دول العالم الثالث » .

كذلك ، فالانسان لديه حب غريزى فى البقاء واستمرارية الحياة عبر الأجيال المتعاقبة ، مما يدفعه الى صراعات متتالية للتغلب على عوامل الفناء فى البيئة المحيطة به ، لابتكار الادوات التى تؤدى الى إطالة الحياة . ويؤدى ذلك كله الى أشكال متعددة من الصراعات الاجتماعية . وفى الوقت ذاته ، يرى أن الصراع ليس ظاهرة حتمية ، وإنما ظاهرة يمكن التغلب عليها عن طريق مجموعة من الأدوات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية . وتبدأ تلك الأدوات « بتوفير الحدود الدنيا من متطلبات الانسان المادية » وذلك كشرط لحل الصراع السياسى وتحقيق « سعادة الانسان » ولكن توفير تلك الاحتياجات ليس ضمانه لحل الصراع السياسى » إذ تظل كلمات الانجيل القائلة بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان صحيحة وثابتة : فمن الضرورى توفير الحد الأدنى من الحرية للانسان . واحترام حقوق الانسان بشكل عام ، ويشمل ذلك احترام الحاكم والمحكوم للنظام والقانون وتحسين المستوى التعليمى والثقافى للفرد ، وغيرها من الأمور المعنوية الكفيلة بهندسة الصراع الاجتماعى ، الذى هو كما قلنا ، ظاهرة قابلة للحل . ضف الى ذلك اعتقاد اساسى فى ضرورة تقليص دور الدولة الاجتماعى وأن يقتصر هذا الدور على التوجيه وتهيئة الظروف الملائمة لتعبئة الطاقات الاجتماعية وفتح الطرق أمام روح الريادة التى لا تكبحها قيود ، وتشجيع النشاط الخاص فى الاطار الأخلاقى والقانونى السائد فى المجتمع .

يرتبط بذلك كله رؤية بطرس غالى للتطور التاريخى بصفة عامة . وهو فى هذا الصدد ينطلق من الاعتقاد الجازم بأن للفرد دور اساسى فى تحريك التاريخ

« فالأنسان الفرد ما يزال هو المحور الأساسى والمحرك الدولى فى التطور والتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وفى تاريخ المجتمعات بصفة عامة . ولا يقلل من هذا الدور ان المجتمع الدولى قد دخل العصر النووى ، وعصر غزو الفضاء . ذلك ان التحدى الناجم عن الثورة النووية والثورة التكنولوجية من شأنه أن يضاعف امكانات الانسان لكى يلعب دورا محوريا فى تاريخ المجتمعات . ولا يختلف هذا الدور الذى يلعبه الفرد حسب مرحلة التطور الاجتماعى ، فى نظر بطرس غالى ، إذا أن « الحقيقة الواقعية هى أن الانسان الفرد سواء فى المجتمعات المتقدمة او المتخلفة ، لا يزال يتمتع بقدرة كبيرة على أن يلعب دورا محوريا فى توجيه وضع المستقبل . وفى مجال آخر يضيف الى ذلك انه منذ نشأة الحياة الأولى ، وعبر سلسلة كاملة من المراحل اعتمد التقدم على الانسان ، بوصفه العالم الأصغر الذى يملك عقلا وذكاء قادرين على اكتساب المعرفة واستشفاف المستقبل . يترتب على ذلك ، منطقيا ، أن بطرس غالى لا يرى ان التطور التاريخى يسير وفقا لقوانين وأنماط ومراحل محددة ، ولكنه يختلف من إقليم الى آخر ، ومن ظاهرة الى أخرى . فتفاعل العوامل المؤثرة فى العملية السياسية وفى حبكة التاريخ يختلف من مجتمع الى آخر ، حتى انه يرى انه داخل دول العالم الثالث التى تجمعها قاسم مشترك أخطر هو التخلف ، فانه لا يوجد تجانس بين مشكلاته أو تشابه بين الحلول اللازمة ، فلا شك أن لكل بلد شروطا وسمات تميز تطور « الاقتصادى والاجتماعى » بذلك يلخص بطرس غالى رؤيته لحركة التطور التاريخى ، وهى رؤية تقوم على التسليم بخصوصيات تلك الحركة من مجتمع الى آخر .

ولكن هذا التصور لعملية التطور التاريخى ولدور الفرد فى تلك العملية لا يعن أن التاريخ هو عملية عشوائية ، أو أنه لا يمكن استقراء التاريخ والخروج من هذا الاستقرار بخبرات معينة تمكننا من التنبؤ باحتمالات التطور التاريخى . فمن الممكن استخلاص انماط تاريخية وتوظيفها للتنبؤ باحتمالات التطول المستقبلى . ومن ثم ، فالتنبؤ التاريخى ممكن ، فى نظر بطرس غالى ، وان كان ذلك يتم بشروط معينة . ولنضرب لذلك بعض الأمثلة « فحقائق التاريخ الواقعية تشير الى ان الثورات العالمية تعانى من الانتكاس والانكفاء على الذات ، والتحول الى مجرد ثروات وطنية ذات أهداف قومية : أى أن الثورة ذات الأبعاد العالمية ، مهما كان محتواها الايديولوجى ، ليست قابلة لتحقيق اهدافها ، او لتحقيق المعمورة الفاضلة ، و « إن كان التطور العالمى الذى يحفر مجراه الان يتجه صوب مزيد من العالمية التى قد تسمح فى المستقبل بتحقيق هذا الحلم . » كذلك ، « تعلمنا دروس التاريخ ، سواء فى الماضى أو فى الزمن المعاصر ، ان القوة العسكرية ، حتى وإن نجحت فى تغليب طرف من أطراف

النزاع الناشب ، على الطرف الأخر ، فان ما ينفقه الطرفان المتنازعان من دماء وعداء ، يظل بمثابة ميراث نفسى معقد ذو جرح غائر لا يندمل يثقل العلاقة بين الطرفين . » وأخيراً ، « تدلنا دروس التاريخ ، البعيدة منها والقريبة أن كل محاولة لفرض السلام دون توافر مقوماته الأساسية التى تتمثل فى العدل وفى إرضاء مصالح الأطراف المعنية قد باءت بالفشل ، وكان السلام الناجم عن مثل هذه المحاولات اشبه بهدنة مؤقتة تنتهى بمواجهة . وفى حالات محدودة تحدث بطرس غالى عن « حتميات تاريخية معينة » كحديثه عن أن « مصير نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا هو إلى الفشل المحتوم ، » أو حديثه عن أن تحديات الواقع والمهام الملقاه على عاتق شعوبنا تجعل من بقائنا قضية قدر مفروض » . وهى اشارات لا تعكس ، فى رأينا اعتقاد فلسفى بوجود حتمية تاريخية ، وإنما اعتقاد ادائى بضرورة القيام بأفعال معينة . فليس هناك مجال فى النسق الفلسفى لبطرس غالى للقدرية التاريخية .

ومن ثم فان للدكتور بطرس غالى رؤية خاصة للسياسة والتاريخ ، ليست مستمدة من ايديولوجية معينة ولكنها تستند الى الخبرة الواقعية والرؤية الذاتية ، رؤية تركيبية تنهض على مفاهيم نسبية العملية السياسية وتطورها وترابطها المستمر ، والاعتراف بوجود الصراع ، ولكن فى الوقت ذاته رفض حتمية الصراع وتصور امكانية حله بوسائل مادية ومعنوية محددة . هذا الى جانب رؤيته لحركة التاريخ كعملية نسبية متفاوتة يمكن استقرائها والتعلم منها والاستفادة منها لفهم المستقبل ووضع أفضل السياسات لحل المشكلات .

طبيعة العلاقات الدولية

المتأمل لرؤية بطرس غالى للسياسة والتاريخ لابد وأن يلاحظ ان هذه الرؤية تشكل الأساس الفلسفى لرؤيته لطبيعة العلاقات الدولية . ونظرا لأن بطرس غالى قد دخل الى باب العلاقات الدولية من المدخل القانونى ، ومارس السياسة العملية فى مرحلة توازن الرعب النووى والانفراج بل والوفاق العالمى ، فان رؤيته للعلاقات الدولية تشكل تركيبة خاصة من المنظور التقليدى الذى يرى العلاقات الدولية من زاوية « الفوضى الدولية » ، ومن المنظور الحديث الذى يراها من زاوية « المجتمع العالمى » و « الاعتماد المتبادل » فهو لا يصنف تماما على أنه من انصار أى من هذين المنظورين ، ولكنه طور منظورا خاصا عكس رؤيته الليبرالية للحياة السياسية ، وخلفية القانونية ، ونزعته الاستقلالية فى التفكير والتنظير .

يرى بطرس غالى النظام الدولى الراهن على أنه نظام مختلط يتضمن فى آن واحد عناصر للصراع وأخرى للتعاون . فالنظام الدولى يتضمن اشكال عديدة من الصراعات ، المرتبطة ببنية هذا النظام . بعبارة اخرى فهذه الصراعات ليست مجرد ظاهرة عابرة ، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بتركيب النظام . « فاذا كانت ثورة المواصلات قد عملت على التقارب بين الشعوب فان الثورة التكنولوجية عملت على زيادة الفجوة واتساع الهوة بين الشعوب بما حققته من مزيد من التقدم والثراء للدول الصناعية المتقدمة ، وبما فرضته من مزيد من التخلف على الدول الفقيرة والنامية . « وسوف يؤدى ذلك الى « فاصل حضارى يباعد بين العالم الغنى المتطور وبين العالم الفقير المتخلف وإلى درجة قد يصبح الحد منها عسيرا بين شعوب العالم المتقدم وشعوب العالم الثالث اضف الى ذلك ان لثورة التكنولوجية . فى نظر بطرس غالى ، ستؤدى الى ظهور مشكلات عالمية جديدة لنقص الطاقة ، ونضوب المواد الخام ، وانهيار الموازانات البيئية ومشكلة السلام . اكثر من ذلك ، فهو يرى أن مستقبل النظام الدولى يتجه نحو مزيد من الانقسام التام الى مجتمعات ثلاثة ليس هناك حوار بينها . المجتمع الأول ، وهو الدول المتقدمة الغنية ، والمجتمع الثانى ، عواصم الدول الفقيرة المتخلفة ، وذلك فى الوقت الذى ينفسح فيه المجتمع الثالث ليضم أرياف العالم الثالث . ومن خلال هجرة العقول سيتعمق هذا الانقسام . وهذا التصور فى رأى بطرس غالى ، يعبر عن « مجمل التطور السائد ويعبر عن الاتجاهات الرئيسية التى يسير عليها التطور فى السنوات القادمة . معنى ذلك أن بطرس غالى يرى النظام الدولى وقد انقسم على أسس اقتصادية واجتماعية الى وحدات ثلاث بصرف النظر عن التوجه الايديولوجى ، وهذه الوحدات ستتفاعل مستقبلا تفاعلا صراعيا يهدد الاستقرار الدولى . وفى نظر بطرس غالى ، فإن هذه القضية هى القضية الأهم التى تمثل جوهر النظام الدولى الراهن وتحتل اولوية على جدول أعمال المستقبل ، لان هذه القضية تشكل جوهر مايسميه الصراع الطبقى على مستوى الشعوب والأمم . » اضف الى ذلك ان المشكلة الرئيسية الثانية فى النظام الدولى ، فى تصور بطرس غالى هى مشكلة التسلح النووى وما يمكن ان يترتب عليه من فناء الجنس البشرى . ولكن هذه القضية ليست بمستوى خطورة مشكلة التخلف لان العالم قد ادرك خطورة المواجهة بين الشرق والغرب واصبح ، يملك الوسائل التى يمكن له بموجبها احتواء هذه المواجهة القادمة لا ريب : ومن الواضح ان بطرس غالى يرى ان الصراع الطبقى بين الشمال والجنوب هو محور الصراع الدولى الراهن والمستقبلى وأن تلك هى المشكلة التى تهدد استقرار هذا النظام ، ويلخص هذه الرؤية كلها بقوله : « لم تكن عدم المساواة فى العصور السابقة محل قلق لانه كان يسود عالم منقسم غير متصل الاجزاء .. وبحصول المستعمرات على استقلالها بسقوط الظاهرة الاستعمارية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية اخذ العالم يكتسب صفة

العالمية الحقة وتحرص شعوب العالم الثالث على ممارسة حقوقها كاعضاء فى الجماعة الدولية . ومن ثم غدا التفاوت الواسع وعدم المساواة بين شعوب الأرض يشكل خطرا على الحضارة الانسانية باكملها ، كما أخذ يتضح أكثر فاكثر استحالة قيام الاستقرار فى عالم تتباعد فيه مستويات الحياة بين الشعوب على النحو الفاضح الذى نراه الآن : ويتوقع بطرس غالى استمرار الصراعات الدولية فى المستقبل ممثلة فى النزاعات الاقليمية والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية لأربعة أسباب ، أولها استمرار وتيرة التدهور فى العالم الثالث مما يؤدى إلى زيادة عدم الاستقرار السياسى وثانيهما أن عدم الاستقرار السياسى يشجع بدوره على مزيد من التدخلات الخارجية وتشجيع الاستقطاب الدولى ، وثالثها ، ضعف الأجهزة الدبلوماسية فى الدول النامية التى يوكل إليها مهمة التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية ، مما يؤدى إلى استفحال الأزمات ، ورابعها ، لا مبالاة الدول الكبرى التى تهمل النزاعات المحلية طالما انها لا تؤثر على التوازن العالمى .

من ناحية اخرى ، فان النظام الدولى يتضمن ، فى رؤية بطرس غالى ، عناصر أخرى « للاعتماد المتبادل » و « التضامن الدولى » وينهض هذا الجانب فى تصوره الفلسفى على « قوى المنطق المرتبطة بغريزة البقاء » ، لهذه القوى هى التى ستقود تدريجيا إلى الفرضية المحورية التى تقوم على ضرورة العمل الجماعى المنظم لمواجهة مشكلات العالم .. ومن ثم ، فان « التضامن الدولى » والشعور المتنامى لدى كل من الشمال والجنوب بالانتماء إلى نفس الجنس البشرى الذى يتجه نحو الكارثة ، هو ما سوف يفرض البحث عن الوسائل العلمية والعملية لدراسة « المسألة العالمية » ففى نظر بطرس غالى ، فان العالم اليوم أصبح ، بفضل ثورة المواصلات ، بمثابة قرية واحدة يشترك أفرادها فى المصير ذاته فنحن نخوض رحلة مصير واحد على نفس السفينة التى اذا ما غرقت فانها نهاية البشرية .. ويضيف فى مجال آخر ، « العالم الذى نعيش فيه وحدة واحدة ، ولايمكن أن تستمر مجموعة دولية معنية فى النمو والتقدم فى الوقت الذى تتعرض فيه الدول الأخرى لقدر متزايد من الضغوط الاقتصادية .

فى الوقت ذاته نلاحظ رسوخ عناصر اخرى من منظور الاعتماد المتبادل فى رؤية بطرس غالى للعلاقات الدولية ومن ذلك رؤيته لوحدات النظام الدولى على أنها مجموعة متشابكة متعددة من الوحدات التى تضم الدول ، والمنظمات الدولية ، والشركات متعددة الجنسية ، وحركات التحرر الوطنى وغيرها . فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد فى النظام الدولى . كذلك ، فان اجندة النظام الدولى لم تعد مقصورة على القضايا الامنية بالمفهوم العسكرى البحت ، كما ترى مدرسة « الفوضى الدولية » ، ولكن هذه الأجندة اتسعت ، فى رؤية بطرس غالى ، لتشمل قضايا البيئة التى أصبحت هى « الشغل الشاغل للانسان اليوم » ، وقضايا الطاقة ، والانفجار السكانى ، وكيفية مواجهة التخلف الاقتصادية ، ومن ثم ، فقد برزت القضايا الاجتماعية والاقتصادية على أجندة النظام الدولى ، ولم تعد تلك الأجندة مقصورة على قضايا الامن وحدها . وهو مايرتب نتائج متعددة بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمثل الواجب اتباعها لحل مشكلات النظام الدولى .

كيف يتصور بطرس غالى الأدوات والسياسات الكفيلة بحل الصراعات الدولية ؟

على مستوى المشكلة الجوهرية للنظام الدولى ، وهى مشكلة الصراع الطبقى بين الشمال والجنوب ، لايرى بطرس غالى مناصا من « ضرورة تغيير جذور للنظام الدولى القائم حاليا الذى يفرض على العالم الثالث علاقات اقتصادية غير متكافئة سواء كان ذلك نظام بريتون وودز على الصعيد المالى ، أو النظام الاقتصادى الدولى السائد ، او توازن القوى السياسى والعسكرى القائم . ويشمل ذلك ضرورة وقف التبادل غير المتكافىء بما فى ذلك إلغاء سياسة الحماية الجمركية وغير الجمركية التى تمنع صادرات دول العالم الثالث من الوصول الى الأسواق الخارجية ، وإلغاء الديون الخارجية ، وتقوية نظام الضمان الجماعى العالمى ، وخفض الانفاق العسكرى ووقف سباق التسلح . ومن ثم ، فهو يتصور نمطا جديدا من العلاقات الدولية الأكثر تكافؤا وانفتاحا ، والاقل ميلا إلى الدخول فى سباقات للتسلح . وهو هنا يدافع عن تغير جوهرى فى هذا النظام . اما على مستوى المشكلات السياسية الأخرى ، كالمنازعات الاقليمية ، فانه لايرى بديلا لاستراتيجية الاتصال والتفاوض بين الأطراف المتنازعة ، وبالذات على مستوى قمة النظام الدولى ، ففى مؤتمرات القمة تكمن فوائد الوحدة والوئام الاخوى والتكافل ، ولاتزال مؤتمرات القمة ، مهما قيل عن قدرتها على الحسم ، الوسيلة الوحيدة التى نملكها لحل مشكلاتنا . وقد دافع عن هذه الأداة فى تعامله مع كل المنازعات الاقليمية التى تعامل معها سواء فى القارة الافريقية او خارجها . وربما كان الاستثناء الوحيد هو تعامله مع مشكلة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . « فلا أرى حلا فعالا فى مواجهة غباء وغطرسة حكم الاقلية البيضاء فى بريتوريا الا بفرض العقوبات الالزامية الشاملة للضغط على نظام النقل العنصرى » كما أن تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة تجاه نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا هو انسب الوسائل السلمية التى تملكها الجماعة الدولية لانهاء الفصل العنصرى » ولعل ذلك يقودنا إلى عنصر اخر من عناصر رؤية بطرس غالى للعلاقات الدولية وهو التركيز على عدم استعمال

القوة العسكرية كاداة لتسوية المشكلات الدولية ، فالقوة العسكرية ، عنده ، تؤدى إلى خلق مواريث نفسية معقدة بين المنتصرين والمهزومين ، تثقل العلاقة بينهم فى المستقبل ، وتهدد بانفجار النزاع مرة أخرى ولذلك ، فقد دافع دائما عن عدم اللجوء إلى القوة ، وتجنب المواجهة العسكرية ، والتسوية السلمية للمنازعات ، واقصى مادافع عنه من أدوات القوة ، كان هو اللجوء إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية فى مواجهة نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا

موقع حركة عدم الانحياز فى خريطة العلاقات الدولية :

يؤمن بطرس غالى ايمانا راسخا بأن التطورات الجارية فى النظام الدولى ، والتى أدت إلى اختفاء الاستقطاب الايديولوجى بين الشرق والغرب لم تفقد حركة عدم الانحياز فاعليتها ومصداقيتها فى العلاقات الدولية ، ولكنها غيرت من وظيفتها وفتحت أمامها مجالات أخرى للعمل . وبناء عليه ، فان حركة عدم الانحياز مطالبة بأن « توجد صيغا جديدة للعمل انطلاقا من مبادئها الثابتة ، لمواجهة التحديات الجديدة فى عالمنا المعاصر ، لكى تنجح كما نجحت من قبل ولعل اول المهام التى يحددها بطرس غالى لحركة عدم الانحياز هى أن تسعى للاستفادة من الوفاق الدولى الجديد ، كما كانت تستفيد من مناخ الحرب الباردة بحيث لايتحول الوفاق ، على الأقل ، إلى أن يكون عاملا مضادا للعالم الثالث « يجب ان نضع استراتيجية للاستفادة من هذا التقارب الجديد الذى لانستطيع تغييره ، والاحتياط فى نفس الوقت من النواحى السلبية التى سترافقه بالضرورة « أى السعى الجدى لكى يكون هذا الوفاق الجديد لصالح دول العالم الثالث وليس على حسابها ، أن يكون فى مصلحة الحوار بين الشمال والجنوب » من ناحية أخرى ، فأن حركة عدم الانحياز لاتزال لها وظيفة فى النظام العالمى الجديد تتمثل فى دورها الاقتصادى كنقابة للعالم الثالث تتولى تعميق التعاون بين الجنوب والجنوب ، والاشتراك الفعال فى حماية البيئة ، ورفض أن تكون اراضى بلدان العالم الثالث سلة مهملات للنفايات السامة او النووية ، والظهور فى ميدان العلاقات الدولية باعتبارها الاطار السياسى لدول الجنوب فى حوارها مع الشمال . هذا بالاضافة إلى التعامل مع تحدى جديد داخل دول العالم الثالث ، وهو أنقسام دول العالم الثالث الى دول نامية غنية ، ودول نامية فقيرة مما « يهدد وحدة حركة عدم الانحياز » من ناحية ثالثة ، فان لحركة عدم الانحياز دورا أساسيا يمكن أن تلعبه فى ميدان ترسيخ مفاهيم التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، ونزع السلاح ، وعدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها وهى كلها مفاهيم ليست مرتبطة بالاستقطاب الدولى بين الشرق والغرب بعبارة اخرى ، فان بطرس غالى يرى حركة عدم الانحياز كاطار سياسى عام يضم دول العالم الثالث ، وهذا الاطار العام يستطيع ان يتأقلم مع الظروف الدولية المتغيرة ، ليس فقط انطلاقا من اعتبارات البقاء السياسى ، وانما من اعتبارات تتعلق بمصلحة دول العالم الثالث ذاتها . وفى هذا الصدد ينبغى أن نشير الى سلسلة الندوات التى اشرف بطرس غالى على تنظيمها اثناء عمله فى وزارة الخارجية المصرية عن عدم الانحياز ، بالاشتراك مع دارسين من الهند ويوجوسلافيا والدول الافريقية لتأصيل مفهوم عدم الانحياز ومناقشة وظائفه الجديدة فى الظروف الدولية المتغيرة ، والتى كان من ثمارها الكتاب الذى حررناه بعنوان عدم الانحياز فى عالم متغير باللغة الانجليزية، وعدم الانحياز فى الثمانينات ، باللغة العربية ويتضمن الكتابان اهم الأبحاث التى قدمت لهذه الندوات تحت رعاية بطرس غالى .

دور مصر فى النظام الدولى

كيف يرى بطرس غالى الدور السياسى الذى تلعب ويجب أن تلعبه مصر فى النظام الدولى ؟ يوضح استقراء كتابات بطرس غالى أن لديه تصورا مركبا للدور السياسى المصرى فى النظام الدولى يتضمن عناصر متعددة فهو يتصور مصر أولا « كساحة وسيطة لالتقاء الحضارات والأديان والمذاهب . فقد كانت ارض مصر وشعبها ملاذا للمضطهدين والمكافحين من أجل السلام والحرية فى مصر ولد ونشأ موسى ، وفى مصر وجدت مريم والمسيح الملجأ والمأوى » ومصر مجال وسط ليس فقط بالمعنى الجغرافى ، ولكنها كذلك بالمعنى السياسى والفكرى والحضارى . ومن ثم فهى الأنسب دائما لتلاقى الفرقاء عندها او لتوافق الأطراف حولها « وبهذا المعنى ، فأن مصر مؤهلة لان تلعب دورا مركزيا فى تسوية المنازعات الاقليمية ، وجمع الأطراف المتنازعة لمناقشة مشكلاتهم ، والقيام بدور قيادى فى تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومن ناحية ثانية ، فان بطرس غالى يرى ان المجال الرئيسى للدور الدولى المصرى هو القارة الافريقية. لمصر بموقعها الجغرافى ودورها التاريخى تعد بمثابة البوابة الشمالية للقارة الافريقية بما لها من صلات وعلاقات ودور فى الماضى والحاضر ، وبما قدمت من عطاء عبر التاريخ ومن مساعدات وتأييد لحركات التحرر الافريقية فى عصر المواجهة مع الاستعمارية بما يجعل حضورها الافريقى متميزا ورسالتها ذات مضمون حضارى خاص لاقرين له » ومصر ، كما يقول بطرس غالى ، هى « مدخل القارة الافريقية وهى « اولا » دولة افريقية تعيش وتزاول افريقيتها » ولذلك ، فالامن المصرى مرتبط بالامن الافريقى ، كما أن اهتمام « الدبلوماسية المصرية

بالعلاقات الافريقية هو اختيار استراتيجى يستبد إلى الرباط بين الامن القومى المصرى والأمن الافريقى . ويلخص بطرس غالى رؤيته الواضحة والثابة للدور الدولى المصرى باعتباره بالاساس دورا افريقيا بقوله : « مصر حباها الله بموقع فريد . فهى البوابة الشمالية الشرقية لافريقيا فمصر تكاد تكون الدولة الافريقية الوحيدة التى تربط وسط وقلب القارة بشمالها ومن هنا ، فان قدر مصر الافريقى ليس نابعا من فراغ .. والاهتمام المصرى بافريقيا يرجع إلى بداية تاريخ مصر نفسها ، وأعنى منذ عهد الفراعنة . فلعلك تذكر فترة حكم حتشبسوت ، وانطلاقة مصر إلى منابع النيل . ويضيف فى مقام آخر ، أن « الدائرة التى يجب أن تنال اهتمامنا يجب ان تكون الدائرة الافريقية وذلك لأن نهر النيل يمثل حياة مصر»

ومصر ، عن بطرس غالى ، دولة افريقية بالأساس . ليس فقط كذلك ، ولكنها دولة افريقية ممتدة جنوبا حيث تظهر منابع النيل . ولذلك فانه يعترض على تصنيف مصر فى اطار الأمم المتحدة على انها جزء من الشمال الافريقى ، ويرى انها يجب تصنف مع دول وادى النيل انطلاقا من الضرورات الجغرافية المكانية فعبقرية مكان مصر تحتم ذلك (الاهتمام بافريقيا)

اما عن الدور المصرى فى القارة الافريقية ، فهو دور توفيقى اولا يتضمن السعى إلى تسوية المنازعات بين الدول الافريقية وتحقيق « الوفاق الافريقى » ، أى انها صانعة السلام الافريقى ودور تنموى اقتصادى ثانيا ينطوى على العمل على نقل الخبرات الفنية المصرية إلى باقى الدول الافريقية . « فمصر تولى أهمية قصوى للأزمة الاقتصادية الضارية فى افريقيا وتسعى للعمل على مواجهتها » كما أنها « تسعى للقيام بدور رائد فى معركة التحرر الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعى لشعوب القارة الافريقية كما ان مساهمات الصندوق المصرى للمعدنة الفنية لافريقيا هى « تعبير عن مسئولية افريقية مصرية تجاه الانسان الافريقى فى المقام الأول » ويرتبط بذلك أن بطرس غالى كان يرى افريقيا بمثابة المجال الرئيس للتحرك الاقتصادى المصرى الخارجى . فالمنطق الاقتصادى يجعل من الدول الافريقية السوق المستقبلى الأساسى لزيادة الصادرات وتنمية المنتجات المصرية التى يعصب تصديرها الى الأسواق الأوربية والأمريكية نتيجة المنافسة الشديدة فى هذه الأسواق »

لقد أثمرت هذه الرؤية الافريقية لطبيعة الدور الدولى لمصر سياسات واستراتيجيات متكاملة طورها بطرس غالى لتنفيذ هذا الدور . كالصندوق المصرى للمعونة الفنية لافريقيا وبلورة مجموعة دول حوض وادى النيل (الاندوجو) ، ورابطة الأحزاب الاشتراكية الافريقية ، وفكرة مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ الدور الاقتصادى الافريقى لمصر ، وفكرة « التعاون الثلاثى » ومفادها أن يتكامل الدعم المالى لاحدى الدول المتقدمة اقتصاديا مع الخبرة الفنية المصرى لدعم عمليات التنمية والتدريب فى الدول الافريقية وهى صيغة جديدة تتضمن توفير نفقات نقل الخبرة التى تدفعها الدول المتقدمة ، و « تدوير العقول المصرية » حيث تقوم تلك العقول بالدور الوسيط ، وفى النهاية تنمية القارة الافريقية . وهذه الفكرة قريبة الصلة إلى حد بعيد بمفهوم « الصندوق المصرى للمعونة الفنية لافريقيا الذى ينهض على نقل الخبرة المصرية و « تدوير العقول والتفاعل البشرى اكثر منه على نقل الموارد »

وأخيرا ، لانستطيع أن ندعى اننا قد أحطنا بكل جوانب رؤية الدكتور بطرس غالى للسياسة والعلاقات الدولية فهذه الرؤية اكثر تشابكا وتنوعا مما عرضنا وتتضمن جوانب نظرية متعددة ، كما انها شهدت نمو وتطورا مستمرا ارتبط بتطور المزاوجة بين الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية ، وهى مزاوجة قلما تتاح لكثير من السياسيين . وهذه الرؤية هى التى تشكل اليوم القاعدة الفكرية لسياسات وقرارات الدكتور بطرس غالى باعتباره أمينا عاما للأمم المتحدة ، ولهذا فاننا ندعو إلى اجراء مشروع بحثى يتوفر على اجراء دراسة « منهجية » لمختلف جوانب التفكير السياسى للدكتور بطرس غالى .







ملف العدد [٣]

الفكر القانونى للدكتور بطرس غالى

د : عبد الله الأشعل

لا شك إنه يستحيل فى هذا المقام أن تختزل معالم الفكر القانونى لأستاذ الأجيال العديدة ، فإن زعمنا ذلك فهو ظلم للرجل وإسهاماته الوافرة فضلا عما فيه من استهانة بأصول البحث العلمى . وقد درجت الدول الغربية على أن تكرم المبرزين من رجال القانون فيها بإصدار ما يسمى Mélange وهو مجلد يشترك فى تحريره تلاميذ المحتفى به وزملاؤه وعارفوا فضله فى فرع تخصصه ، ولذلك فإننى أدعو الى إعداد شىء مماثل لأستاذنا الدكتور بطرس غالى . أما ما اقدمه اليوم فهو مجرد إطلالة سريعة على الاسهام القانونى له ، استجابة لدعوة كريمة من مجلة السياسة الدولية ، فهى فرصة للوفاء ببعض ما ندين به له من علم وفضل .

ودراسة الفكر القانونى للدكتور غالى هى ولا شك أكثر الجوانب إثرة لديه وقربا الى نفسه ، ولذلك فإننى اجازف وأدرك أنها محاولة محفوفة بكل ما يعتور أمثال هذه المحاولات من قصور ، ولكن شفيع التقصير صدق المحاولة وسلامة القصد .

مصادر الدراسة ونطاقها الزمنى :

ومثل هذه الدراسة تستشرف مساحة واسعة من الزمان تبدأ منذ حصوله على الدكتوراه عام ١٩٤٩ (فى موضوع التنظيمات الاقليمية) وحتى الآن أى ما يزيد على نصف قرن .. أما مادة الدراسة فهى مجموعة الكتب والبحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية فى مختلف الدوريات المصرية والعربية والأجنبية ثم محاضراته فى أكاديمية لاهاى منذ ١٩٦٠ ليكون أول مصرى يحاضر فى هذه القلعة العلمية المنيعة وليكون عضوا دائما فى مجلسها العلمى ، مما جعله حلقة الوصل الوثيقة بين العالم الثالث والغرب ، وعنه عرفنا هذه القلعة التى يعرفها قدرها جيدا المشتغلون بقضايا القانون الدولى العام والخاص .. ولا يفوتنى بهذه المناسبة أن أنوه بفضله وتوجيهه لنا لارتياد هذا الصرح العالمى ، ولما وفقت الى الحصول على دبلوم الأكاديمية عام ١٩٧٩ وكان وقتها وزيرا للدولة للشئون الخارجية لم تحل مشاغله العديدة عن تهنئتى ومتابعتى واعتبار مهمتى فى لاهاى مهمة رسمية .

والى جانب الكتب والدراسات ورعايته للبحوث والرسائل الجامعية والتعليق عليها فى المجلة المصرية للقانون الدولى وتقديم الدوريات العالمية ، بسط استاذنا فكره القانونى فى محاضراته الجامعية والعامة ، وفى ممارساته فى وزارة الخارجية ، ثم فى عضويته بلجنة القانون الدولى حتى انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة ، وعضويته بمجمع القانون الدولى ورئاسته لاحدى دوراته واستضافة إحدى هذه الدورات فى القاهرة حيث كانت المرة الأولى التى يعقد فيها المجمع جلساته فى العالم الثالث ، وقد أكسبت هذه الأنشطة مصر سمعة فوق سمعتها التليدة فى مجال القانون منذ بدوى باشا الذى أمضى ١٩ عاما قاضيا ونائبا لرئيس محكمة العدل الدولية . ولا يخفى أن وجود أستاذنا فى منصب الوزارة كان رصيدا هائلا لتأكيد الانطباع لدى دول العالم باحترام المنهج القانونى فى مصر لتسوية المنازعات الدولية واحترام التزاماتها الدولية وربما اضفى قدرا من الاحترام على حكم القانون فى الداخل ايضا .

خصائص الفكر القانونى للدكتور غالى

اولا : العلاقة العضوية بين اربعة مجالات اساسية وهى القانون الدولى والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية ، ولذلك نجد كتاباته تنصب على هذه المجالات الاربعة :

ففى مجال المنظمات الدولية اصدر اول كتاب باللغة العربية « المدخل لدراسة التنظيمات الدولية عام ١٩٥٦ ثم أتبعه بدراسة دستورية للتنظيمات العالمية عام ١٩٥٧ ، ومنظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٤ والعلاقات الدولية فى مجال هذه المنظمة عام ١٩٧٤ ، ودراساته وبحوثه فى المجلة المصرية للقانون الدولى واكاديمية لاهاى

ومعهد الدراسات العربية ومؤسسة كارينجى وغيرها من الجامعة العربية والمنظمة الافريقية والأمم المتحدة وحلف الأطلنطى ووارسوا والحلف البلقانى والاحلاف العسكرية والاقليمية الاسيوية والاتحاد الامريكى ومنظمة أمريكا الوسطى والحلف الصغير .

اما فى مجال العلاقات الدولية والقانونية والدبلوماسية فقد غطت بحوثه مختلف قضايا مصر والقضايا العربية والافريقية والعالم الثالث وقضايا الحدود والاقليات وحقوق الانسان .

اما العلاقة العضوية بين هذه المجالات فقد عكست عقيدته فيما بين القانون والسياسة من روابط راسخة بحيث أكدت كتاباته وتخصصه فى المجالين سلامة النظر الى علاقة القانون الدولى بالسياسة الدولية والتفاعل المستمر بينهما والأسس السياسية للقانون الدولى وحيث يستحيل فهم هذا القانون بغير الدراسة المتخصصة للعلوم السياسية ولذلك تقلد رئاسة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٧ ، فخرج بتقليد المدرسة المصرية من الضيقة الى الافاق العالمية الارحب ، حيث تبدأ دراسة القانون الدولى بدراسة العلوم السياسية وحيث ينتمى القانون الدولى الى أسرة العلوم السياسية الرحبة أكثر من انتمائه الى اسرة العلوم القانونية الداخلية . وقد كان لهذا الاسهام الكبير أثره فى تمهيد الطريق أمام ظهور مدرسة وليدة للقانون الدولى اساسها التخصص فى العلوم السياسية وكان لى شرف التقدم بأول رسالة للدكتوراه فى الكلية فى هذا الفرع .

ثانيا : الايمان بدور القانون ووحدة مصير البشرية والحكومة العالمية :

وقد ظهرت ملامح هذا الايمان فى وقت مبكر فى أوائل الخمسينات فى كتاباته عن الحكومة العالمية وفى كتبه عن بدايات التنظيم الدولى وآفاق تطوره ، ودور الأمم المتحدة فى مضمار هذه الأفاق ، ودور القانون فى ضبط العلاقات بين اعضاء المجتمع الدولى فى إطار سلسلة متدرجة من مجموعات التنظيم الدولى ، ولذلك كان حماسه لتصفية الاستعمار وحقوق الانسان وحقوق الأقليات ، واهمية حكم القانون فى علاقات السلطة فى داخل الدول .

ثالثا : الايمان بدور العالم الثالث فى صناعة النظام والقانون الدوليين :

وقد انعكس هذا الايمان بشكل واضح فى جميع كتاباته وفى رصده لحركة النظام الدولى وتنبيهه المستمر الى ضرورة الاعتداد بدور العالم الثالث فى صناعة القانون والنظام الدوليين وعدم الاقتصار فى النظرة الى هذا العالم من منظور اقتصادى وتجارى ، فلديه رصيد حضارى وافر . ورغم ادراكه للواقع الدولى واختلاف أقرار الدول فى هذا الواقع باختلاف أوزانها وقواها الا انه كان يطالب بالمساواة القانونية فى السيادة وحقوق العضوية فى المنظمات الدولية ، واحترام مبدأ التوزيع الجغرافى العادل . وقد لخص أستاذنا هذا الايمان مؤخرا ومنذ بدايات انهيار الاتحاد السوفيتى بالدعوة الى ديمقراطية العلاقات الدولية بحيث يتاح لدول العالم الثالث الاسهام فى صياغة النظام الدولى الجديد بعد أن غابت عن كل النظم الدولية السابقة ولم يكن لها فيها جميعا أى إسهام أو أثر .

ولكى يتمكن العالم الثالث من القيام بهذا الدور فلابد أنه يسوى مشاكله سلميا ويرتب أموره فى علاقات الجنوب بالجنوب وأن يكون له صوت موحد . وقد كان دائما يعتب على الغرب إغفاله للاسهامات الثقافية والفكرية للعالم الثالث فلا يزال عتابه لأستاذه روسو لاغفاله إدراج المجلة المصرية للقانون الدولى ضمن الباب الذى يحدده فى المجلة العامة للقانون الدولى : Revue General de Droit International حول المجلات الأخرى تحت عنوان Revue Des revues شاهدا على هذه الغيرة على ضرورة إبراز مساهمات مصر والعالم الثالث .

رابعا : الواقعية القانونية وإشكالية التداخل بين انماط الاقليمية :

إنشغل أستاذنا منذ دراساته للدكتوراه بقضية المنظمات الاقليمية ولم يترك منظمة إقليمية وألا وشملتها دراساته وبحوثه ، وقد انتهى من هذه الدراسات الى أن لهذه المنظمات دورا هاما فى بناء السلام العالمى وأن سلامة عملها فيه ضمان لعمل النظام الدولى كله على أساس أنها تعبير عن خصوصيات إقليمية لابد من الاعتراف بها .

وقد تنبه أستاذنا الى تداخل المنظمات والدول فى اقاليم متعددة وفق تعريفه لفكرة الاقليم وتطوره فى المنظمات الدولية ، خاصة تلك التى تقوم على أيديولوجية قومية أو قارية مثل الجامعة العربية التى تروج للعروبة وتحاول تجسيدها ، ومنظمة الوحدة الافريقية التى تكرس خصائص الأفريقانية القارية فى جوانبها السياسية والثقافية الى جانب الأساس العرقى الذى أبرزه آباء هذه النظرية .

ورغم أن هذه الأشكالية قد شغلت فكر أستاذنا منذ أوائل الستينات مع نشأة منظمة الوحدة الافريقية فى وقت كانت فيه مشاعر القومية العربية على أشدها ، وكان لابد من أن يستقيم له النظرة السياسية مع التحليل القانونى وكانت لديه شجاعة الأعتراف بجوانب هذا التداخل فيما عكسته كتاباته خاصة باللغات الاجنبية ، لكن هذا الاعتراف كان يجسد فى الواقع طابع الواقعية القانونية التى تبدأ بالاعتراف بوجود واقع سياسى يسعى القانون الى تغييره انطلاقا من هذا الواقع لا لكى يكرسه او يكتفى بتصويره ، وهذا هو بالضبط دور القانون فى المجتمع الدولى كما تصوره لوتر باخت فى سفره القيم بهذا العنوان عام ١٩٣٣ولقد صار استاذنا بسبب تعمقه فى جذور التواصل والتضاد والتلاقى بين تيارات الاقليمية

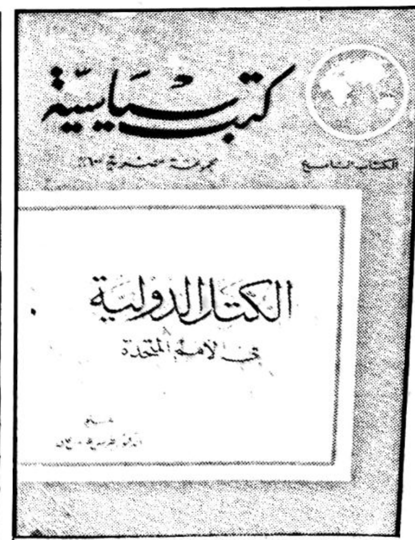
الأفريقية والعربية فارسا من فرسان التضامن العربى الافريقى المعدودين ، كما صار من أشد المتحمسين للمنطق القانونى الواقعى فى تطوير علاقات الجانبين من خلال المبادىء القانونية المشتركة ودور الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية فى هذه العملية ، مع كامل الاحترام لمشاعر الوحدة فى النظامين والتى تعتمل بشدة من حين الى حين ، والتى رأى فيها ظاهرة صحية بعد ان رصد باطمئنان مراحلها والعوامل المؤثرة فيها .

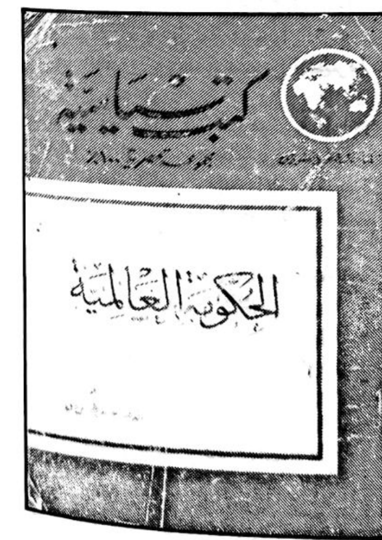
وترتيبا على ذلك ساند استاذنا فكرة الاقليمية القانونية إذ آمن بأنه الأقليمية الافريقية او العربية يتكاملان ويتماثلان فى تأكيد ذات المبادىء المشتركة بل وتتماثل مع بقية المنظمات الدولية فى الشمال والجنوب مادام ميثاق الأمم المتحدة هو إطارها جميعا .

خامسا : التطور الحضارى وأساليب التسوية السلمية للمنازعات :

يكشف أستاذنا فى دراساته حول العلاقة بين أساليب التسوية السلمية للمنازعات ومستوى التطور الحضارى أن هذه العلاقة حقيقية بحيث يؤدى التطور الحضارى الى تطور الاخذ بمستويات وأساليب التسوية حتى نهايتها وهى التسوية القضائية . فإذا اخذنا بتقسيم الأستاذ روسو لوسائل التسوية السلمية الى ثلاث مجموعات هى مجموعة الوسائل الدبلوماسية ، ثم مجموعة الوسائل السياسية واخيرا مجموعة الوسائل القضائية ، فإن الدول تأخذ او تميل الى الاخذ بأى من هذه المجموعات بحسب تطورها الحضارى . ورغم ان هذه النظرية التى عبر عنها استاذنا فى اوائل السبعينات من خلال دراسته لتطور الواقع فى المنطقة العربية ، لكن مسيرة هذا التطور حتى الآن وبعد مضى حوالى عشرين عاما على هذه النظرية ، لا تزال تعكس شيئا من صحة هذه النظرة على خلاف فى تفاصيل تناول هذا الموضوع الهام .

هذه نظرة سريعة على مجمل ملامح الفكر القانونى للدكتور بطرس غالى والتى لا تغنى عن دراسة متأنية لهذا الفكر الذى تبلور وتطور خلال نصف قرن من الاسهام النشط فى جميع ميادين الدراسات الدولية فضلا عن ممارساته الدبلوماسية الواسعة ومعرفته الميدانية بأعصاب وتطورات العلاقات الدولية .□









ملف العدد [٤]

حول دلالات اختيار د. بطرس بطرس غالى

د . حسن نافعه

كان ترشيح مجلس الأمن للدكتور بطرس غالى ثم موافقة الجمعية العامة بالاجماع على تعيينه سكرتيرا عاما للامم المتحدة حدثا دوليا مهما ولافتا للنظر . ومن ثم يستحق التوقف عند دلالاته بالتأمل والتحليل .

والواقع اننا اذا حاولنا ان نتأمل المغزى العميق لفوز شخصية مصرية بأعلى منصب دولى ، وفى تلك المرحلة البالغة الاهمية والخطورة من مراحل تطور النظام الدولى ، فسوف نكتشف اننا امام حالة تلاحم تام « بين الذات والموضوع » ، كما يقول الفلاسفة ، او حالة تطابق بين الشكل والجوهر . فلا مصر كانت تستطيع ان تعثر على مرشح افضل من بطرس غالى يمكن ان يقبله المجتمع الدولى لشغل هذا المنصب الرفيع ، ولا كان بمقدور بطرس غالى ان يتبوأ هذا الموقع الحساس لو لم تقف مصر وراءه بثقلها السياسى وتوجهاتها الدولية الراهنة .

ولاشك ان الدكتور غالى هو « توليفة » فريدة على كافة المستويات الانسانية والاكاديمية والمهنية . فعلى المستوى

الانسانى : تفاعلت عقيدته الدينية وارتباطاته الاسرية ومكانته الاجتماعية وانتمائه المصرى الخالص وانصهرت جميعا داخل بوتقة ثقافة ليبرالية رفيعة المستوى لتجعل منه شخصية ذات ابعاد انسانية شديدة التسامح والنزاهة . وعلى المستوى الاكاديمى يعد بطرس غالى واحدا من ابرز خبراء القانون الدولى والمنظمات الدولية فى العالم . لكنه يتميز فى الوقت نفسه بإدراكه العميق للحدود الفاصلة بين القانون والسياسة ، أو بين العدالة بمفهومها المطلق ، والتى يصوغها الضمير الانسانى ، وبين الشرعية الدولية ، والتى تفرزها علاقات وتوازنات القوة فى العالم . وقد منحته خبر ته التدريسية والبحثية العريضة فى العديد من اهم وارقى جامعات العالم فرصة الاتصال والتفاعل مع مختلف المدارس والتيارات الفكرية . لكن هذه الخبرة لم تقتصر على الجانب الاكاديمى او النظرى . فقد شغل بطرس غالى منصب وزير الدولة ثم نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية فى مصر ثلاثة عشر عاما متصلة وفى فترة تحولات اقليمية ودولية فوارة ، تمكن خلالها من التعرف على خبايا السياسة العالمية وعقد اوثق الصلات مع اهم صناع القرار فى العالم .

وهكذا اكتملت فى شخص بطرس غالى اهم المقومات الانسانية والمهنية اللازمة لشغل منصب السكرتير العام للأمم المتحدة وبطريقة ربما لم تتوافر بمثل هذا الوضوح والتكامل فى اى ممن شغلوا هذا المنصب الرفيع من قبل .

لكن عملية اختيار السكرتير العام للأمم المتحدة لا تخضع لاعتبارات الكفاءة والنزاهة الشخصية وحدهما ، كما هو معروف ، وانما تحكمها ايضا اعتبارات وتوزانات سياسية دقيقة . فعلى الرغم من ان ميثاق الامم المتحدة لم يضع اى شروط او ضوابط تتعلق بجنسية المرشح او انتماءاته الوطنية ، الا ان التجربة العملية تؤكد ان هذه الاعتبارات لعبت دائما دورا مهما بل ومحوريا عند اختيار شخص السكرتير العام . فقد جرى العرف على استبعاد اى مرشح من رعايا الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن لهذا المنصب . كما جرت العادة ايضا على اختيار شخصيات تنتمى الى دول محايدة او شبه محايدة او دول صغيرة ليس لها دور عالمى او اقليمى مؤثر او منخرطة فى صراعات حادة على مسرح السياسة العالمية . وربما كان من بين اهم الاسباب التى ادت الى استقرار هذه القاعدة العرفية هو تجنيب السكرتير العام للحرج الذى يمكن ان يقع فيه حين تكون دولته طرفا فى نزاع يتعين على مجلس الامن معالجته واتخاذ قرارات بشأنها يمكن ان تعرض السكرتير العام لنوع من « ازمة الضمير » التى قد تثور بسبب ماقد تؤدى اليه من تعارض بين مشاعره وانتماءاته الوطنية ومايتعين عليه القيام به كموظف دولى عام ينفذ ارادة المجتمع الدولى .

ولهذا فقد وقع الاختيار على تريجف لى ، وهو من

النرويج ، كأول سكرتير عام للامم المتحدة ، ثم على داج همرشولد ، وهو من السويد ، ثم على يونانت وهو من يورما ، ثم على مورت فالدهايم وهو من النمسا واخير على بيريز دى كويلار ، وهو من بيرو ، وهى جميعها ، كما نرى ، شخصيات تنتمى الى دول صغيرة أو محايدة .

فى هذا السياق يبدو اختيار شخصية سياسية مصرية لهذا المنصب الدولى الرفيع والحساس معا وكأنه خروج على هذه القاعدة العرفية . فمصر لم تكن ، ولايمكن ان تكون دولة محايدة على مسرح السياسة العالمية . وهى ليست دولة صغيرة ولكنها قوة اقليمية لها دور مؤثر على الساحة الدولية . صحيح ان طبيعة هذا الدور قد اختلفت من مرحلة الى اخرى ، الا أن حجم التأثير الذى مارسه هذا الدور على تحولات النظام الدولى ومساره قد استمر بنفس القوة والوضوح فى جميع المراحل ، بل يمكن القول ، دون ادنى مبالغة ، أن الدور المصرى اسهم ، بشكل او بآخر ، فى ترجيح كفة احدى القوتين العظميين فى سعيهما للهيمنة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية . فكما كانت صفقة الاسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥ هى بداية المد الهائل للنفوذ السوفيتى خارج حدود القارة الاوروبية ، فان رهان مصر على الدور الامريكى واستبعاد الدور السوفيتى من عملية السلام فى الشرق الأوسط ، شكل نقطة انطلاق جديدة امام استعادة الولايات المتحدة لزمام المبادرة فى الصراع على مناطق النفوذ وبداية الانحسار الحقيقى للدور السوفيتى على الصعيد العالمى .

ومن البديهى انه ماكان يمكن لاى شخصية سياسية مصرية ، مهما كانت توجهاتها الليبرالية ان تتاح امامها فرصة الفوز بمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة ، مالم تحظ سياسة الدولة المصرية على الصعيدين الداخلى والخارجى بثقة الغرب واطمئنانه . وقد احتاجت مصر الى فترة طويلة جدا لبناء هذه الثقة . ولم يكن توقيعها على إتفاقيتى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ واستمرار سياستها السلمية تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى والانفتاح الاقتصادى ، بكاف وحده فيما يبدو لبناء هذه الثقة . ويكفى ان نتذكر ان مصر كانت قد رشحت الدكتور بطرس غالى نفسه لمنصب المفوض العام للامم المتحدة لشئون اللاجئين قبل ذلك بحوالى ثلاث سنوات فقط ، لكنه لم يتمكن من الفوز به بسبب ماتردد وقتها من رفض الولايات المتحدة . وهكذا يبدو ان مصر لم تتمكن من الحصول على براءة الثقة وشهادة حسن السير والسلوك من جانب الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة الا بعد ان اجتازت الامتحان الرهيب لحرب الخليج حيث لعبت دورا هاما ومحوريا فى بناء التحالف المناهض للعراق . وفى هذا السياق كان من الصعب على الولايات المتحدة وبريطانيا ان تقفا بشكل واضح ومكشوف للحيلولة دون انتخاب بطرس غالى سكرتيرا عاما للامم المتحدة رغم ماعرف عن عدم حماسهما لانتخابه .

ولاشك ايضا فى ان كلا من مصر وبطرس غالى تحديدا قد استفادا من الموقف الافريقى تجاه عملية انتخاب سكرتير عام جديد للامم المتحدة . فقد طالبت الدول الافريقية ، واصرت بالاجماع على ضرورة ان تتولى شخصية افريقية لهذا المنصب هذه المرة ، ومن المعروف ان القارة الافريقية كانت هى القارة الكبرى الوحيدة التى لم يحظ اى من ابنائها بشرف تولى هذا المنصب الرفيع منذ انشاء الامم المتحدة حتى الان ، على الرغم من ان الدول الافريقية تشكل مايقرب من ثلث مجموع الدول الاعضاء بالأمم المتحدة وكانت ثلاث شخصيات اوربية قد تولت هذا المنصب لفترة تزيد على خمس وثلاثين عاما ، كما تولته شخصية اسيوية ثم شخصية امريكية لاتينية لمدة عشر سنوات لكل منهما . وقد وصل اصرار الدول الافريقية على ان يحظى احد ابناء القارة بشرف تولى منصب السكرتير العام للامم المتحدة هذه المرة الى حد الاعلان صراحة عن انها لن تصوت فى الجمعية العامة لصالح تعيين اى شخصية غير افريقية . وفى هذا السياق كان من الطبيعى ان تبدو فرصة مصر وفرصة بطرس غالى تحديدا ، وهو المهندس الحقيقى للعلاقات المصرية ـ الافريقية طوال الحقبة المنصرمة ، كبيرة للفوز بهذا المنصب .

على اى حال ، وبصرف النظر عن العوامل التى مهدت الطريق امام انتخاب بطرس غالى سكرتيرا عاما للامم المتحدة كأول شخصية افريقية وعربية تتولى هذا المنصب ، فقد اصبح بطرس غالى ملكا للمجتمع الدولى بأسره ولم يعد عضوا بالحكومة المصرية . وتنحصر مهمته الان فى قيادة جهاز الامانة العامة لتنفيذ ومتابعة ماتتخذه كافة فروع الأمم المتحدة من توصيات وقرارات .

إن دور السكرتير العام للأمم المتحدة هو دور محدد سلفا بنص ميثاق الامم المتحدة ، وهو دور محدود بطبيعته ، من حيث تأثيره على قدرة الامم المتحدة على اداء وظيفتها فى النظام الدولى . على أن القدرة على حسن الاضطلاع به وكفاءة توظيفه لصالح الاهداف العليا للمجتمع الدولى تتوقف على شخصية السكرتير العام من ناحية وعلى هامش الحركة الذى يتيحه له طبيعة النظام الدولى السائد وتوازنات القوى فيه . ولاشك أن بطرس غالى يتولى تقاليد منصبه فى ظل مناخ دولى يختلف جذريا عن ذلك المناخ الذى ساد طوال نصف القرن الماضى تقريبا وهو عمر الامم المتحدة كله . فقد تعين على جميع من سبقوه ان يقودوا سفينة الامم المتحدة فى ظل استقطاب دولى اثر على اداء جميع اجهزتها سواء سلبا او ايجابا ، ولذلك اختلفت قدرة كل منهم على استغلال وتوسيع هامش المناورة الذى اتاحة له هذا الاستقطاب . ولكن فى جميع الاحوال فقد استحال ، فى ظل هذا الاستقطاب ، دخول ميثاق الامم المتحدة بكل نصوصه

ومابنطوى عليه من اليات حيز التطبيق الكامل . ولكن مع سقوط مرحلة الاستقطاب فى النظام الدولى أصبح الطريق مفتوحا ، من الناحية النظرية على الاقل ، امام امكانية تطبيق ميثاق الامم المتحدة نصا وروحا ، واحياء كافة الاليات المنصوص عليها فيه سواء فيما يتعلق بعملية المحافظة على السلم والامن الدوليين أو بالارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب واعلاء مبادىء التعايش السلمى والتعاون الايجابى فيما بينها .

ومن المحتمل ان يمارس هذا « النظام الدولى الجديد » تاثيره على دور السكرتير العام للأمم المتحدة فى اتجاهين متعارضين :

فمن ناحية : يلاحظ ان سقوط عصر الاستقطاب فى النظام الدولى لم يكن نتيجة لبروز توازن جديد للقوى يفسح المجال لادارة جماعية للنظام الدولى تكون الامم المتحدة اداته ومظلته ، ولكنه تم نتيجة لانهيار واختفاء احد القطبين وبروز القطب الاخر كقوة مهيمنة ومسيطرة . ومن شأن هذا الوضع الجديد ان يؤدى من الناحية العملية الى بروز مخاطر تتمثل فى احتمال هيمنة الولايات المتحدة ، مرحليا على الاقل ، على مجلس الامن وتعميق الخلل فى التوازن السياسى بين مجلس الامن من ناحية وبين الجمعية العامة للأمم المتحدة على اساسه . من ناحية وهو التوازن الذى بنى الهيكل التنظيمى والمؤسس للامم المتحدة . وفى سياق كهذا تصبح قدرة السكرتير العام للأمم المتحدة على المناورة محدودة ، كما يصبح هامش الحركة المتاح امامه ضئيلا للغاية .

لكن من ناحية اخرى : فان الحاجة تبدو ماسة ، حتى من وجهة نظر القوى المهيمنة على هذا « النظام الدولى الجديد » ، الى ضرورة اعادة هيكلة منظومة الامم المتحدة بما يتلاءم وطبيعة النظام الدولى الجديد ، على الأقل لازالة الانقاض التى خلفها تراث مرحلة الاستقطاب . ولان رؤى القوى العالمية والاقليمية المختلفة لعملية اعادة الهيكلة هذه هى رؤى شديدة التباين ان لم تكن متعارضة ومتضاربة ، فمن المرجح ان يصبح دور السكرتير العام الجديد حاسما للوصول الى تصور يرضى جميع الاطراف .

وغنى عن القول ان للدكتور بطرس غالى وجهة نظر متميزة حول الشرعية الدولية وحول حقيقة المخاطر التى تشكل التهديد الاكبر للسلم والامن الدوليين . واعتقد ان الدكتور غالى ينتمى لتلك المدرسة التى تؤمن يقينا بان السلام العالمى لا يمكن ان يتحقق الا اذا سخرت الشرعية الدولية جانبا من جهودها ووجهت امكاناتها لحل مشكلات العالم الثالث المزمنة ـ فهذه المشكلات هى التى تشكل التهديد الاكبر للسلم والامن الدوليين على المدى الطويل ، ويجب على المجتمع الدولى ان يعالج هذه المشكلات عند الجذور والا ينتظر حتى تتفاقم وتنفجر لكى يتصدى لعلاجها . ويشكل هذا المنحى احد جوانب مايسمى « بالدبلوماسية الوقائية » التى سوف يكثر الحديث عنها فى المرحلة القادمة خصوصا بعد ان تبناها اجتماع مجلس الامن على مستوى القمة والذى عقد فى نهاية شهر يناير الماضى .

وعلى اى حال ، فبصرف النظر عما اذا كانت الامم المتحدة ستتحول الى اداة فعالة لتنظيم شئون العالم وفقا لنص ميثاقها وروحه ام الى اداة للهيمنة الامريكية على العالم فان وجود شخصية مثل بطرس غالى على رأس الجهاز الادارى للامم المتحدة فى تلك المرحلة تشكل صمام امن بالنسبة لدول العالم الثالث ككل لتقليل الاضرار الناجمة عن الهيمنة الامريكية الى ادنى حد ممكن فى ظل توازنات القوى الحالية او للعمل على اعادة التوازن والتناغم المطلوب فى العلاقات الدولية . وسوف تتوقف قدرة السكرتير العام الجديد على القيام بدوره هذا كصمام امن على حجم المساندة والدعم الذى يمكن ان يقدمهما له دول العالم الثالث مجتمعة وهو مايفرض عليها ضرورة توحيد وتنظيم صفوفها واعادة ترتيب بيتها من الداخل فى ظل المعطيات الدولية الجديدة .

فى هذا السياق يحق لنا ان نتساءل عن طبيعة الدور الذى يمكن لمصر ان تلعبه فى « النظام الدولى الجديد » بكل مايفرضه من قيود او ماقد يتيحه من فرص ، وبصرف النظر عن موقف التيارات السياسية والفكرية المختلفة من اتفاقيتى كامب ديفيد أو تقييمها لطبيعة الدور المصرى فى حرب الخليج . وحقيقة البدائل التى اتيحت امام مصر خلالها ، مما لاشك فيه ان معطيات الوضع الدولى الراهن تتيح لمصر ، ربما اكثر من اى دولة اخرى فى العالم الثالث ، دورا مهما ومؤثرا على الصعيد الدولى .

وحول هذه النقطة لا يسع المرء سوى ان يلاحظ بأسف وجود فجوة شبه دائمة بين دور مصر الحضارى ، والذى ترشحها له امكاناتها الحضارية والثقافية الهائلة ، وبين دورها السياسى ، والذى تصنعه لها النخبة السياسية الحاكمة فقد عجزت النخبة السياسية الحاكمة فى مصر قبل ١٩٥٢ عن تمكين مصر من الاضطلاع بدور سياسى يتناسب ومكانتها الحضارية ، بسبب القيود الناجمة عن الاحتلال البريطانى من ناحية والخلل الاجتماعى القائم انذاك من ناحية اخرى . ثم لاح الامل لفترة بعد اندلاع ثورة يوليو حين حاولت النخبة السياسية الجديدة صياغة مشروع للنهضة يجمع بين الطموح السياسى والعمق الحضارى فى سبيكة بدت لبعض الوقت صلبة ومتماسكة . لكن هذه السبيكة سرعان ماتهشمت تحت ضغط التناقضات التى افرزتها الطبيعة العسكرية للنخبة الجديدة من ناحية وسطوة الاستقطاب الدولى من ناحية اخرى . وبعد هزيمة ١٩٦٧ سرعان ماتناثرت قطع هذه السبيكة وتحولت الى

فسيفساء تتصادم كذرات الهواء . اذ طفت من جديد ازمة الهوية وتصادم الفرعونى مع العربى ، والعربى مع الاسلامى ، والاسلامى مع القبطى ، والاصيل مع المعاصر ، والعلمانى مع الدينى .. وتاهت الخطوط الفاصلة بين الثقافى والحضارى من ناحية والسياسى من ناحية اخرى ، وبين السياسى من ناحية والدينى من ناحية اخرى ، كما ضاعت الحدود بين الثوابت وبين المتغيرات . ومايزال التصادم بين قطع السبيكة الواحدة وذراتها مستمرا .

واذا كانت التراكمات الحضارية للتربة المصرية قد اسهمت فى تكوين معدن نفيس تشربته الشخصية المصرية ، الا انه يتعين علينا ان نتذكر دائما ان العبقريات الفردية لا تصنع حيوية الامم ، وانما حيوية الامم هى التى تضمن استمرار صنع العبقريات الفردية . ولاتستطيع الامم ان تحافظ على حيويتها بدون مشروع حضارى يجمع مكونات وعناصر عبقريتها الجمعية فى سبيكة صلبة ومتماسكة . فلا نريد لمصر ان تتحول الى حاو يخرج للعالم من قبعته نجيب محفوظ او بطرس غالى فى محاولة للابهار ، ولكننا نتمنى ان تتحول مصر الى معمل حى يستمر فى تفريغ من هم على شاكلتهم ، وهم كثيرون حتى ولو لم يحصلوا على جوائز نوبل او يتربعوا على عرش اعلى المناصب الدولية .

ان اختيار بطرس غالى لتولى منصب السكرتير العام للامم المتحدة لا ينطوى ، من وجهة نظرى ، على مجرد تقدير من جانب المجتمع الدولى لهذه الشخصية المصرية المرموقة واهليتها لقيادة المنظمة الدولية فى هذه المرحلة الفريدة من مراحل تطور النظام الدولى ، او تعبيرا عن عرفانه بدور سياسى مصرى يتسق مع اهواء الغرب ومصالحه ، ولكنه يحمل فى طياته معنى الرمز لما يمكن لمصر ان تلعبه من دور فى « النظام العالمى الجديد » لو انها فهمت رسالتها على النحو الصحيح واستطاعت ان تسد تلك الفجوة بين مكانتها الحضارية وامكاناتها السياسية . □

كشف الاقتراع السرى لمنصب امين عام الأمم المتحدة (٢١ نوفمبر ١٩٩١)

الاسم والدولة	موافقة	معارض	ممتنع
بطرس غالى (مصر)	١١	ـ	٤
صدرالدين اغاخان (باكستان)	٤	٧	٤
برنارد شيدزيرو (زيمبابوى)	٧	٢	٦
كينادادزى (غانا)	٦	٤	٥
ميشيل دوكينجا (السنغال)	٦	٤	٥
جروهارلم جروتلن (النرويج)	١	٩	٥
جيمس جونا (سيراليون)	٥	٤	٦
اولسجون ابوسنجو (نيجيريا)	٦	٣	٦
اونونجوما (الجابون)	٣	٣	٩
سكوبسكو سالى (بواندا)	٢	٨	٥
شورفلين ستولتبرج (النرويج)	٢	٩	٤
ترنس نستجى (بروندى)	٤	٧	٣
فان دان بروك (هولندا)	٥	٧	٤





كشف العدد [٥]

دور الأمين العام فى ظل المتغيرات الدولية

السفير/ عمران الشافعى

لايمكن الحديث عن دور للسكرتير العام للأمم المتحدة دون التعرف على دور المنظمة العالمية التى يرأسها السكرتير العام نفسه ، والحديث عن الأمم المتحدة كتنظيم عالمى حديث متصل إتصال المنظمة ذاتها بما سبقها من تنظيمات عالمية أخرى ـ الظروف التى نشأت من خلالها المنظمة ـ ميثاقها ـ المبادىء التى تركز عليها ـ إختصاصاتها ـ أولويات العمل بها ـ إنجازاتها وإخفاقاتها .

ونعلم جميعا أن الأمم المتحدة نشأت بعد حرب عالمية ضارية إستمرت زهاء ستة أعوام لم يقتصر الاقتتال فيها على الدول التى أشعلت الحرب أو شاركت فيها ، بل شملت العديد من مناطق العالم وشعوبها ، كما كان لتنوع الأسلحة التى إستخدمت وضراوتها آثار لا حد لها من المعاناة والضرر الذى لحق بمجموع البشرية ، ومن ثم كان العزم على عدم العودة إلى الحرب والتدمير كأسلوب لحل النزاعات الأمر الذى إنعكس على صياغة الميثاق الذى أعطى مسائل إقرار الأمن والسلام وحل الخلافات بالطرق السلمية مكانا متميزا ، كما تميز الميثاق بالتوجه نحو العالمية فى التنظيم ونحو الشمول أو ما يكاد فى تعدد الأنشطة المنوط بها التنظيم الجديد كما كانت الركيزة الأساسية التى إستند إليها التنظيم الجديد هو إقرار أعمال مبدأ ومفهوم التعاون الدولى الفعال بين الدول الأعضاء فى العديد من المجالات والأنشطة التى نص عليها الميثاق وأقام من أجلها الأجهزة والآليات .

منذ قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كتنظيم دولى جديد ، لم يتوقف المحللون والناقدون عن تقييم أنشطة المنظمة المتعددة وكذلك أنشطة الوكالات المتخصصة المرتبطة بها . وقد يكون ذلك أمرا طبيعيا لاسيما وأن واضعى ميثاق سان فرنسيسكو حاولوا بكل جهد تلاشى النواقص والعيوب التى وضحت فى ميثاق عصبة الأمم وخاصة من خلال التطبيق .

لقد مرت بالأمم المتحدة حقبات من الزمن أضافت الى أعبائها الكثير ونجحت فى العديد من القضايا كما عجزت عن حل الكثير من الخلافات والمشاكل بين الدول . وفى أوقات كثيرة وجدت الدول الأعضاء حلولا لمشاكلها خارج الأمم المتحدة .

ويجب التسليم بأن الأمم المتحدة التى قامت عام ١٩٤٥ ليست هى تماما التى نتحدث عنها اليوم ونحن فى باكورة عام ١٩٩٢ فقد بدأت المنظمة بعضوية لاتتجاوز خمسة وخمسين عضوا أغلبهم من الدول الأوروبية ، بينما تضم اليوم ١٦٠ عضوا تنتمى الغالبية منهم إلى دول كانت فى الأصل مستعمرة من جانب الدول الأوروبية . وكما نمت المنظمة إلى العالمية ـ كتنظيم دولى ـ تعددت وتنوعت المشاكل التى عاصرتها وعالجتها . وبالمثل فإن الحقبات الأربع الماضية شهدت تطورات سريعة ومتلاحقة فى كافة مجالات النشاط الانسانى بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية .

وإذا كانت الأمم المتحدة قد صمدت للأحداث العالمية التى شهدتها الحقبات الأربع من عمرها وتجاوبت مع العديد من التطورات والمتغيرات ، فإن ذلك يرجع بالأساس إلى الرغبة الأكيدة والاحتياج الشديد لبقاء وإستمرار المنظمة العالمية .

الأمر الذى لاجدال فيه انه ـ على مدار الحقبات الأربع الأخيرة ـ ظلت الأمم المتحدة ليس فقط المنبر والمنتدى لتمارس من خلاله الدول الأعضاء حقها فى التعبير عن الرأى وإظهار الموقف بالنسبة لمشكلات هذا العصر ، إنما ظلت أيضا المرجع والمركز لتنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء نحو إدراك وتحقيق الغايات المشتركة .

ومع ذلك فسوف يظل أمرا طبيعيا أن ينبرى الناقدون فى تقييمهم لاظهار العيوب فى أى تنظيم دولى أو إقليمى عندما يعجز مثل هذا التنظيم عن أداء بعض وظائفه لكن الحقيقة تظل تؤكد أن الأمم المتحدة انجزت ـ بكل

المقاييس - الكثير مما يجب لها .

وفى هذا الصدد قد يكون من المفيد أن نتعرض لبعض المعوقات أمام الأمم المتحدة لتحقيق أغراضها ومقاصدها . **وسوف نجد بادىء ذى بدء أن التباين** المذهل بين وحدات العالم السياسية والتى تشكل عضوية الأمم المتحدة - ليس فقط فى درجات النمو والنضج السياسى أو إمكانيات التفوق العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعلمى والحضارى ، بل أيضا ذلك التفاوت فى منظور ومفهوم كل هذا الكم من الأعضاء لطبيعة وأهداف هذا التنظيم الدولى ومدى وجوب إحترام مبادئه ومقرراته .

اما المعوق الثانى وإن تغيرت سماته وأشكاله فهو واقع العلاقة بين الوحدات السياسية الكبرى فى هذا التنظيم الدولى لاسيما الدول ذات الامكانيات الأكبر فى تملك المصادر المتعددة للثروة وما تعكسه هذه العلاقة بإستمرار على العلاقات الدولية ومن ثم على أدوات إدارة هذه العلاقات وفى مقدمتها المنظمات الحكومية الدولية . ورغم التقدم الذى أحرزته الأمم المتحدة مؤخرا فى عدد من القضايا الدولية إلا أنها ظلت تعانى فترات طويلة من الآثار السلبية لتدهور العلاقات بين الدول الأعضاء وخاصة المؤثرة منها .

المعوق الثالث : هو طبيعة العمل فى الأمم المتحدة عند إتخاذ القرار وتنفيذه بما فى ذلك الجهد والوقت المبذول خاصة فى عمليات التفاوض الجماعى عن طريق اجهزة الأمم المتحدة ولجانها المتعددة ، وكثيرا ما تنتهى مثل هذه الجهود إلى عمليات إحباط لعدد كبير من الدول .

والمعوق الرابع : هو عزوف عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة عن عرض قضاياهم على المنظمة الدولية لعلمهم مسبقا أن المنظمة لاتستطيع إنجاز الكثير .

وأخيرا فهناك **معوق عنصر التكلفة** ومصادر وطرق تمويل أنشطة الأمم المتحدة ومدى الالتزام بسداد الأنصبة وأثر ذلك على إستمرار قيام الأمم المتحدة كتنظيم يخدم أهدافا مشتركة .

ومنذ أعوام قليلة وبالذات خلال الأعوام الاربع الأخيرة لاحظ الكثيرون أن الأمم المتحدة عاد إليها دورها المركزى بعد سنوات قضتها على هامش الأحداث وأنها حققت نجاحات فى عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين إستحقت من أجلها ترشيحها للحصول على جائزة نوبل للسلام . ولاحظ الكثيرون أيضا أن جهود الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية ، وإن لم تحقق السلام العالمى ، الا إنها ساعدت على الاقتراب منه فى كل من افغانستان وقبرص والجنوب الأفريقى بما فى ذلك إستقلال ناميبيا والصحراء الغربية وكمبوديا والسلفادور مؤخرا ، وأن دورها فى إنهاء العدوان فى الخليج - رغم أنه حاز موافقة أغلبية الدول الاعضاء - إلا أنه فى نفس الوقت أثار العديد من القضايا والتساؤلات التى تحفز الجميع - على إستيعاب الدروس المستفادة من حرب الخليج لدعم وتقوية فعالية الامم المتحدة فى مهمة من اجل مهامها وهى ما تتخذه من أعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان .

ويذهب الجميع إلى أن تلك الانجازات ماكانت لتحدث لولا التحسن الذى حدث فى العلاقات بين القوى العظمى والذى بلغ أشده بالوفاق الجديد بين كل من موسكو وواشنطن وما صاحبه من تعزيز الاتحاد السوفيتى لوضع الأمم المتحدة كوسيلة فيما يبدو لحل النزاعات لينأى بنفسه من مغامرات خارجية مكلفة بدأ يراجع نفسه منها . ولا ننسى أيضا فى هذا الصدد الدور والجهد المكثف الذى قام به سكرتير عام الأمم المتحدة السابق بيريز دى كويلار فى المعاونة لحل هذه النزاعات .

ورغم هذه الانجازات مازال الموقف المالى للأمم المتحدة يئن تحت وطأة عجز مالى مستمر وقصور لايمكنها من القيام بدور حقيقى ، وتواجه الأمم المتحدة هذه الايام مهمات ثلاث على درجة كبيرة من التكلفة فى كل من كمبوديا ويوغوسلافيا والسلفادور .

وفى غمار هذه الظروف والملابسات يتبوأ مركز الامين العام للأمم المتحدة إبن من أبناء مصر الابرار عُهد إليه بإدارة هذا الجهاز الضخم من العاملين الدوليين لتحقيق أهداف الأمم المتحدة والتى هى فى النهاية تحقيق الصالح المشترك لشعوب وحكومات الدول الأعضاء .

ويأتى تولى الدكتور بطرس بطرس غالى هذه المهمة الرفيعة كسادس أمين عام للمنظمة بعد تولى خمسة أمناء عامين سابقين ثلاثة منهم أوروبيون وواحد اسيوى والخامس لاتينى من أمريكا الجنوبية ، ليرسخ إنتخابه من السياسة العملية مبدأ لم يكن معترفا به ولا معمولا به وهو تناوب الأمناء العامين للأمم المتحدة من قارات العالم بحيث لاتكون هذه المهمة حكرا على أبناء قارة بعينها دون غيرها . وهذا الارساء فى حد ذاته ينوه - كما تشير دلالاته - إلى قبول المجتمع الدولى وخاصة الدول الصناعية بمفهوم التناوب لتولى هذه المسئولية وذلك فى حد ذاته إقتراب من ديمقراطية المشاركة فى إدارة التنظيم الدولى المعاصر .

وبالرغم من أن احكام الميثاق وإجراءات العمل المتفق عليها فى كافة لجان ومجالس المنظمة الدولية تعطى الدول الأعضاء مسئولية إتخاذ القرارات وتنفيذها فإنها تترك فى نفس الوقت حيزا ليس بالقليل للأمين العام فى كيفية تنفيذ مقررات الامم المتحدة بالتعاون مع حكومات الدول الاعضاء . وليس معنى ذلك باى حال من الاحوال أن يخرج الامين العام فى تنفيذ مهامه عن صلب القرارات ذاتها . واتوقف عند هذه النقطة كثيرا لان الحيز المتروك للأمين العام كبير وله أن يلجأ لكل ما هو مشروع فى إقناع الاطراف المعنية باية قضية تنفيذ قرارات المنظمة بصدد هذه القضية .

ورغم أن الأمين العام يعاونه جهاز على درجة عالية من التخصص والمهارة والكفاءة ، إلا أن شخصية الأمين العام لابد وأن تترك بصماتها على طريقة إدارة أعمال المنظمة ككل .

وفى عجالة يمكن القول أن الخمسة أمناء العامين السابقين الذين عرفتهم الأمم المتحدة ومقاصد الأمم المتحدة منذ قيامها رغم ماكان يجمعهم من صفات مشتركة من الالتزام والعمل الجاد لتحقيق اغراضه والسعى المستمر للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة والمصالح المتعارضة للدول الأعضاء - إلا انه كان هناك بون شاسع بين شخصية كل أمين عام والآخر .

فقد عرف عن تريجفى لى (نرويجى) وهو الأمين العام الأول للمنظمة أنه كان أوروبى النظرة فى تعامله مع المشكلات الدولية ، كما كان نتاج حقبة تاريخية من تاريخ أوروبا غلب عليها طابع النزاعات التى أشعلت فى النهاية حربا عالمية ضروس . وكان أيضا جزءا من النسيج الذى خلفته الحرب العالمية الثانية إذ سلم بواقع ما خلفته تلك الحرب من إستمرار السيطرة الأوروبية فى حملتها على مقدرات شعوب كثيرة خارج أوروبا ، وما خلفته أيضا تلك الحرب العالمية من إنقسامات بين دول الحلفاء السابقين انفسهم وبدء الحرب الباردة بينهم والتى كادت أن تعصف بالمنظمة فى لحظات كثيرة من حياتها .

وخلف تريجفى لى همرشلد (سويدى) وعرف عنه أنه أكثر ديناميكية وأكثر دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ، كما كان صاحب فكر جديد بالنسبة لقضايا حقوق الشعوب التى لم تنل حريتها وإستقلالها وأدى ذلك إلى تصادمه حول الكثير من هذه القضايا مع حكومات الدول الأعضاء المسئولة أمام الأمم المتحدة عن تسهيل عملية الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى الحكم الذاتى وتقرير المصير .

ولم يكن همرشلد مستعدا لقبول سياسات الجانب الآخر من أطراف الحرب الباردة وكان موقفه من غزو الاتحاد السوفيتى للمجر لايقل تضرما عن تعامله مع أطراف العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . وخلاصة القول أن همرشلد الدبلوماسى السويدى - نتاج مجتمعات دول الشمال الأوروبى ذات النهج الطويل والممتد فى عراقته لتغليب حكم القانون من مساواة وعدل لم يكن محبوبا ولا مقبولا لدى القلاع من المغالين فى الغرب فى إنكار حقوق الشعوب ، كما كان مكروها كذلك لدى رموز البطش أو العسف فى الشرق . وجاء موت همرشلد - بل إغتياله - إرتياحا ظهر صداه فى دوائر الشرق والغرب الأوروبى على السواء ، كما كان إختفاؤه مصدر أسى وحزن عميق وصامت لدى الشعوب المقهورة .

وجاء إختيار أوثانت البورمانى الآسيوى البوذى فى غمار الحرب الباردة التى إشتد اوارها - رمزا للحد

الأدنى من الشروط المشتركة التى يمكن أن تتوفر فى شخص الأمين العام والتى إستطاعت الأطراف المؤثرة فى الأمم المتحدة آنذاك الاتفاق عليها ، بعد أن فشلت فكرة الترويكا (الثلاثية) فى إدارة المنظمة . أى أن كل ماكان بحوزة أوثانت من مواصفات - وكان يمثل حكومته آنذاك فى المنظمة الدولية - هو ما تلتزم به حكومته من حياد تام فى صراع الشرق والغرب معا . وحقيقة يمكن القول أن هذا الموقف الحيادى عكس نفسه على علاقات أوثانت كممثل لبلاده مع كل من تعامل معه لاسيما من ممثلى الدول المؤثرة فى أعمال المنظمة . ومن ثم لم يكن هناك إعتراض شديد على إختياره ، إذ كان هذا الاختيار أيضا ضمن عملية مرحلية يتحدد بعدها الدور المطلوب للأمم المتحدة من جانب هذه القوى المؤثرة .

والحق يقال أن أوثانت هو الأمين العام للأمم المتحدة الذى إستطاع أن يجنب العالم والأمم المتحدة معه خطر حرب نووية كانت صادقة وممكنة حين إكتشفت الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ قيام الاتحاد السوفيتى ببناء قواعد للصواريخ النووية فى كوبا والموجهة للولايات المتحدة . وأشهد أن الأمم المتحدة عاشت أقسى وأحرج لحظاتها إبان هذه الأزمة . ولا أنس ذلك النزال فى مجلس الأمن الذى هدد فيه سيتفنسون المندوب الأمريكى نظيره « فيريرنكو » السوفيتى بسؤال صيغ فى إتهام وفى إستعلاء ملحا عليه أن تكون صيغة الاجابة بنعم أم لا . والسؤال هو ما إذا كان للاتحاد السوفيتى فى كوبا صواريخ نووية فى اللحظة التى ينعقد فيها مجلس الأمن ، وكان الجو مكهربا . ومع ذلك لم تجد الولايات المتحدة وسيطا أكفأ من أوثانت نفسه الذى أراد حل هذا النزاع ببراعة دبلوماسية فائقة مع الاحتفاظ بصمته ووقاره والاحتفاظ أيضا للطرفين بإمكانية التراجع أو الارتضاء بحل لم يخل من المساومة . وكفى أوثانت هذا الفصل من فصول تاريخ الأمم المتحدة ومحاولات الوساطة وتحقيق النجاح فيها .

وجاء بعد أوثانت فالدهايم النمساوى والذى تزامنت فترة ولايته الأولى مع بداية مرحلة زمنية من التهادن بين القطبين العظميين لتحقيق الأمم المتحدة بعض النجاحات وكثيرا من الانجازات خارج الأمم المتحدة وخاصة ما تعلق منها بالاتفاقيات الثنائية فى الحد من التسلح . وشهدت هذه الفترة أيضا إضافات للأمم المتحدة على مستوى إعادة النظر فى العلاقات بين الشمال والجنوب ولم يكن فالدهايم ليستطيع أن يضيف الكثير من تغيير لمواقف الأطراف كما شهدت ولايته الثانية توترا جديدا فى العلاقات الدولية خاصة بعد إحتلال الاتحاد السوفيتى لافغانستان ورحل فالدهايم عن المنظمة بعد أن تصدت له الدعاية الصهيونية بسبب ادعاء ميله وتأييده للحق الفلسطينى ، وضرب الرجل فى مقتل عندما إستمرت

الهجمات الشرسة تفتش له عن دور مزعوم قام به فى إضطهاد اليهود حينما كان يأتمر بأوامر القيادة الالمانية أثناء إحتلال المانيا ليوغوسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية .

وبعد فالدهايم جاء بيريز دى كويلار لفترتين إتسمت الأولى بأستمرار الحرب الباردة بين الدولتين العظمين وعلاقات ريجان مع بريجنيف متدنية والأمم المتحدة عاجزة عن التحرك إزاء الاحتلال السوفيتى لأفغانستان أو إندلاع الحرب بين إيران والعراق وإنقطاع مفاوضات الحد من التسلح النووى بين الدولتين العظمين . وشهدت فترة بيريز دى كويلار الثانية تحسنا ملحوظا بمجىء جورباتشوف وإتباعه خطا مغايرا فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية بما فى ذلك إعطاء الامم المتحدة دورا أساسيا وفعالا فى معالجة الأزمات وفى إتباعه نهج التشاور والتنسيق مع الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء الأمم المتحدة مما مهد لتطورات شديدة التأثير فى مجرى العلاقات الدولية ؟ وكان ختام هذا الفصل الدور الرئيسى لمجلس الأمن والأمين العام لانهاء النزاع الايرانى - العراقى ثم إنهاء الاحتلال العراقى للكويت فيما بعد . ولاشك أن بيريز دى كويلار حقق نجاحات متعددة فى المهام التى قام بها وهى كثيرة وخاصة بعد أن نجح فى إقناع الادارة الأمريكية أيضا بإستخدام الأمم المتحدة استخداما افضل لما تتيحه من إمكانيات وما تمثله وخاصة ما تجمع عليه من سياسات .

وإعتقادى ان بيريز دى كويلار ترك المنظمة اكثر ملامسة وإتصالا بالأحداث العالمية والكل يلجأ إليها وينشد لها دورا بمقتضى الميثاق سواء فى حل المنازعات بالطرق السلمية أو فى تدعيم فعالياته فى إتخاذ أعمال القمع إذا إضطرت الى ذلك .

أضف إلى ذلك ما ينشده الجميع من قيام الأمم المتحدة بدورها فى بناء السلام من تعاون إقتصادى إجتماعى وتوسيع نشاطها فى دائرة متابعة قضايا حقوق الانسان بإعتبار أن هذه القضايا اصبحت تشكل بعدا من أبعاد الأمن والسلام الأقليمى والعالمى ، وأخيرا ضرورة قيام الأمم المتحدة بزيادة أنشطتها فى مجالات مكافحة الارهاب وإنتشار المخدرات فضلا عن الاهتمام بشئون البيئة .

وإذا كان المطلوب من الامم المتحدة فى حقبة التسعينات أن يمتد نشاطها ويتكثف ليواجه كل هذه الأوجه من قضايا الانسان ، فإن الحيز المتاح امام الأمين العام الجديد من نشاطه فى أداء مهامه لابد وان يتسع بالضرورة إذ سيكون مطالبا ليس فقط بمراقبة كل التطورات حول كل هذه القضايا ، بل سيكون مطالبا أيضا بمحاولة تجنيب المنظمة الدولية والآثار السلبية لتفاقم هذه المشاكل ومحاولة تقديم المبادرات بالرأى والخبرة فى محاولات للتوصل الى حلول سلمية مرضية

لكافة الأطراف .

ونرى أن مهام السكرتير العام والمنصوص عليها ل
المواد من ٩٧ إلى ٩٩ ، وكذلك الفقرة الثانية من المادة
الثانية عشرة من الميثاق بجانب إشرافه على جهاز
السكرتارية والذى بلغ الآن ٨٠٠٠ موظف . وفى ضوء ما
ذكرناه من متغيرات تستوجب على الأمم المتحدة القيام
بدور مركزى متعاظم سوف تشمل المهام التالية :

١ - التنسيق بين كافة انشطة الامم المتحدة بما ف
ذلك الأنشطة التى تقوم بها الوكالات المتخصصة وبرامج
الأمم المتحدة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
والاغاثة والطفولة واللاجئين وغير ذلك من الأنشطة التى
تدور حول عمليات بناء السلام .

٢ - متابعة شاملة لكافة التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التى تحدث على المسرح العالمى والتعرف على الاتجاهات السائدة أو الجديدة بهدف تقديم الأفكار والمقترحات لأجهزة الامم المتحدة العاملة فى هذه الميادين بهدف تجنب قيام الصراعات والأزمات .

٣ - القيام بدور الوساطة الحميدة وإدارة الأزمات إذا طلب منه بما فى ذلك القيام بترتيبات عمليات حفظ السلام .

٤ - القيام بدور الوساطة فى قضايا خرق حقوق الانسان خرقا جماعيا ومستمرا .

٥ - وضع الاستراتيجيات الشاملة لأنشطة الأمم المتحدة المتعددة .

لاجدال بأن السكرتير العام لايستطيع القيام بكل هذه المهام وحده ونعتقد أنه يمكن تفويض كبار معاونيه وإعطائهم الصلاحيات اللازمة لمعاونته فى داء هذه المهام .

وفى الأعوام الأخيرة أنشأ السكرتير العام السابق إدارة لتحليل الأحداث وتقديم التقديرات والتوقعات عن تطورات الأحداث الأقليمية والدولية . ولاشك أن الاستناد الى مثل هذه التقديرات يساعد السكرتير العام على اللجوء أكثر من الماضى إلى ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية .

وحتى يستطيع السكرتير العام القيام بمهام تجنب تصاعد الازمات فهو يحتاج بالفعل إلى جانب الجهاز الموجود حاليا إلى نظام طوارىء شامل من مراقبين سياسيين أو عسكريين أو لجان تقصى الحقائق وأحيانا وجود قوات أمن جماعى للطوارىء تحت تصرف مجلس الامن ومن شأن هذا النظام أن يشكل تحذيرا أو إنذارا للأطراف فى أى نزاع لعدم التمادى فى تصعيد النزاع نفسه .

وقد يحتاج الامر إلى مزيد من التشاور المتصل غير الرسمى بين أعضاء مجلس الامن حول ما يقدمه السكرتير العام من معلومات تشير إلى إحتمالات قيام

نزاعات أو تصاعدها مما يساعد المجلس فى مرحلة مسبقة
على إتخاذ الخطوات الضرورية للتخفيف من حدة هذه
النزاعات .

وهناك المادة ٣٣ من الميثاق التى تقضى بأنه « يجب
على أطراف أى نزاع من شأن إستمراره أن يعرِّض حفظ
السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذى
بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق
والتحكيم والتسوية القضائية ..» وخلاصة تجارب
الخمسة والأربعين عاما الماضية أن كثيرا من النزاعات
ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة لفترات زمنية طويلة
أو ظلت دون حل رغم قيام الأطراف المعنية بإتباع وسيلة
أو أخرى من المنصوص عليها فى هذه المادة ويطالب
البعض ويحق أن يحدد مجلس الأمن فى كل حالة على
حدة الاطار الزمنى أو المهلة الزمنية بوجه أدق للانتقال
من مرحلة لأخرى لتفادى تجميد النزاع نفسه بسبب عدم
تجاوب طرف أو أطراف النزاع للحلول المقترحة . وبديهى
أن عدم حل أى نزاع ينجم عنه إستمرار التوتر بين
أطراف النزاع ولما لذلك من تأثير على علاقات الدول
الأعضاء وبعضها بالبعض ، وقد يتحول الموقف المتجمد
من توتر الى إنفجار ، وربما كان ذلك أحد المجالات التى
يستطيع فيها السكرتير العام إستخدام وساطته ومساعيه
لضمان سير مراحل حل النزاع بطريقة سلسة ومقبولة .

وهناك الفصل السابع من الميثاق فيما يتخذ من الأعمال - عن طريق مجلس الأمن - فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان . وقد فصل هذا الفصل بدءا من المادة التاسعة والثلاثين حتى المادة الحادية والخمسين الاجراءات التى يُرَخِّصُ الميثاق إتخاذها عند إقرار وثبوت عدوان دولة ضد أخرى متدرجا بالعقوبات الاقتصادية وقطع المواصلات والحصار وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وإنتهاء بإتخاذ إجراءات القمع الجماعية موضحا ضرورة وضع قوات بحيث تعرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو إتفاقات خاصة تستخدم عند الضرورة فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والامن الدولى (المادة الثالثة والأربعون) . كما نصت المادة الخامسة والأربعون بأنه رغبة فى تمكين الأمم المتحدة من إتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الاعضاء وحدات جوية أهلية يمكن إستخدامها فورا لأعمال القمع الدولية المشتركة . ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى إستعدادها والخطط لأعمالها المشتركة . وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفى الحدود

الواردة فى الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها فى المادة الثالثة والاربعين » . وفى هذا الصدد تفصل المادتان السادسة والأربعون والسابعة والأربعون إختصاصات وتشكيل لجنة أركان الحرب .

ونرى أنه فى ضوء ما ثار من جدل داخل مجلس الأمن وخارجه بالنسبة لتشكيل القوات التى قامت بالعمليات الحربية فى الخليج لاجلاء القوات العراقية عن الكويت ، فإن السكرتير العام يستطيع - بعد تشاور موسع - وضع الخطط المناسبة والاقتراحات اللازمة لأعمال الفصل السابع من الميثاق أى البدء بوضع الترتيبات المطلوبة أو الاستعدادات لمواجهة أى عدوان مسلح ضد أى من الدول الأعضاء .

ونختتم بالقول بأنه ليس هناك جديد فى هذه الاقتراحات بل هى قائمة فى صلب الميثاق وأنها لم تطبق حتى الآن والأسباب كثيرة بداية بفقدان التعاون وإنعدام الثقة بين الدول المؤثرة التى صاغت الميثاق وإنتهاء بتضارب المصالح وتباين المواقف بين هذه الدول عند قيام أى نزاع . وإذا كان للمتغيرات الدولية ، التى شهدها المسرح العالمى من خلال الأعوام القليلة الماضية من ميزة إيجابية أنها أزاحت الشكوك وأعادت الثقة الى حد ما بين الأطراف السابقين فى الحرب الباردة ، وأصبحت المصالح المشتركة وتوازن المصالح الباعث والوازع لمواقف الحكومات ، فالمأمول أن يكون ذلك إشارة للسكرتير العام الجديد بالبدء فى المعاونة بالقيام بالاصلاحات المطلوبة .

ونختتم أيضا بالقول أنه سبق وناقشت الأمم المتحدة
ومازالت تناقش مقترحات متعددة فى سبيل الاصلاح
سواء ما تقدمت به دول الشمال الأوروبى مؤخرا أو ما
تتمسك به دول العالم الثالث وغيرها ، واقدمت أيضا على
تنفيذ عدد من القرارات اتخذتها فى هذا الصدد بالنسبة
للجمعية العامة وكذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى .
أى أن السكرتير العام الحالى يتولى منصب ومسيرة
الاصلاح فى بدايتها ، بل هو مطالب بالكثير تنفيذا لما
إتخذ من قرارات فى مقدمتها إصلاح جهازه - ضغطا
للنفقات وإعدادا للقيام بالمهام الاضافية التى تتطلبها
المتغيرات .

ونعتقد أنه شوط لاشك طويل وكلنا أمل فى ان سكرتير
عام الأمم المتحدة الجديد سيضيف إلى الأمم المتحدة
حيوية وخصوبة لأن ذلك كان دأبه دائما فى كل ما عهد
إليه من مهام .





ملـف العـدد [٦]

الــدور الجــديد للأميــن العــام للأمــم المتحــدة

د . السيد عليوه

حين دلف الدكتور بطرس غالى الى غرفته فى الدور الثامن والثلاثين بمبنى الامم المتحدة صباح الثانى من يناير عام ١٩٩٢ ـ ليتولى مهام السكرتير العام السادس للمنظمة الدولية حين حدث ذلك تكون تلك المنظمة العالمية قد بدأت عهدا جديدا يمتزج فيه الواقع الفعلى بالتوقعات الطموحة الناجمة عن التغيرات الجارية فى النظام الدولى الجديد .

وهناك ظاهرة دولية جديدة تلفت النظر : النفوذ المتزايد والدور المتعاظم للامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمتخصصة فى ادارة الشئون العالمية . اكثر من عشر مناطق فيها وجود واضح للامم المتحدة ، مناطق الشمال الكردى للعراق ، منطقة الجنوب فى الحدود مع الكويت هناك ايضا لبنان ، فلسطين ، سيناء ، قبرص ، البوليزاريو ، جنوب السودان ، ناميبيا ، افغانستان ، نيكارجوا ، وغيرها فكيف تسير الامم هذه المسئوليات الواسعة ؟

فى هذا الصدد يكفى أن نشير الى أن المنظمة الدولية تتبعها نحو اربعين مؤسسة ووكالة فرعية ويعمل بها نحو ١٤٠٠٠ موظف بميزانية قدرها حوالى ٨٥٠ مليون دولار سنويا ، معنى ذلك أن التطور الجارى فى النظام الدولى يعزز مركز الامم المتحدة وبالتالى سوف يدفع الى زيادة الطلب على فئة « الموظفين الدوليين » الذين تحتاجهم مشروعات الامم المتحدة وجهود الوكالات المتخصصة التابعة لها .

وحين نتحدث عن وظيفة السكرتير العام للامم المتحدة فاننا نعنى الصلاحيات والاختصاصات المحددة « بنص الميثاق » ، أما الحديث عن « دور » الامين العام فيعنى تحليل مجموعة المهام والانشطة التى يمكن ان ينهض بها الامين العام بحكم قدراته وخبراته وطموحاته السياسية والعالمية ـ وبذلك يشكل الدور آفاقا جديده للوظيفة وليس قيدا عليها .

لذا سوف نعالج « دور » الامين العام للامم المتحدة باعتباره ظاهرة حركية تستجيب للتغيرات فى البيئة الدولية المعاصرة . وللاحاطة بهذا الدور سوف نحاول الاجابة على اربعة اسئلة محورية حول :

ماذا نريد من السكرتير الجديد للامم المتحدة ؟

ماهى التحديات التى تواجهه ؟

ما هو الدور الاقتصادى للسكرتير العام الجديد للامم المتحدة ؟

كل هذا فى اطار فهم شخصية السكرتير العام الجديد ؟

اولا : ماذا نريد من السكرتير الجديد للامم المتحدة ؟

حين يقوم د . بطرس غالى كأول مصرى وعربى وافريقى بتسلم المهام الخطيرة لارفع منصب دولى سوف تتطلع شعوب العالم الثالث الى السكرتير العام الجديد للامم المتحدة بآمال عريضة وطموحات لا حدود لها ، ونحن هنا نتحدث عن تطلعات الشعوب وليس الدول او الحكومات ، فسكرتير المنظمة العالمية غير منحاز ولا يمثل دولة بعينها وانما هو يعبر عن وجدان الشعوب وضمير الرأى العام العالمى . وخلال الخمسة واربعين عاما الماضية تولى منصب الامين العام للامم المتحدة خمس شخصيات هم تريجفى لى (النرويجى) ، همرشلد (السويدى) ، أوثـانت (من بورمـا) فالدهايم (النمسوى) ، ثم بيريز ديكويار (من بيرو) اى انه تم تمثيل القارات الاربع اوربا وآسيا والامريكتين ولم يبق الا افريقيا .

ولتحديد المسئوليات المنتظرة للامين العام الجديد لابد من الاجابة على التساؤلات التالية :

ما هى اختصاصات الامين العام للامم المتحدة ؟ وما هى اهم المتطلبات التى لابد ان يرعاها ؟ وما هو الدور المرتقب القيام به فى الحقبة المقبلة ؟

بالنسبة لاختصاصات السكرتير العام للامم المتحدة يتضح لنا اهميتها من وضع الامانة العامة التى تعتبر احد الفروع الرئيسية الستة للمنظمة الدولية ، وهى تتميز بأنها الفرع الادارى الدائم للمنظمة الذى يديره امين عام يلعب دورا اداريا وسياسيا مهما ، اذ منحه الميثاق مركزا خاصا جعل بعض الفقهاء يقررون أن الامين العام هو احد الفروع الرئيسية للامم المتحدة وليست الامانة العامة ككل . أن الامانة العامة هى مكتب الامين العام مثلما تكون الوزارة مكتب الوزير . ولذلك فان الفرق بين الامانة العامة وباقى فروع الامم المتحدة يظهر من حيث مركز الامين العام كما كتب ذلك د . بطرس غالى فى كتابه التنظيم الدولى (الصادر عام ١٩٥٦) وهكذا تشمل صلاحيته الاختصاصات الادارية والفنية التالية :

١ـ تعيين موظفى الامانة العامة وترقيتهم وتوقيع العقوبات الادارية عليهم وعزلهم وذلك فى جميع فروعالمنظمة .

٢ـ اعداد جدول اعمال فروع الهيئة ودعوتها لاجتماعاتها غير العادية .

٣ـ الاشراف على الاعمال الادارية فى جميع فروع المنظمة .

٤ـ اعداد تقرير سنوى للجمعية العامة بأعمال المنظمة .

٥ـ أعداد مشروع ميزانية المنظمات وعرضه على الجمعية العامة .

٦ـ التعاقد باسم الامم المتحدة وتمثيلها امام المحاكم الوطنية والدولية والمنظمات الدولية .

وبالنسبة لاهم المتطلبات الملقاه على عاتق الامين العام للامم المتحدة ، فهى نابعة من الوظيفة السياسية المرموقة التى يتولاها ، حيث يضطلع بكثير من المسئوليات الجسام التى تتعلق بالسلم والامن الدوليين ، ولذلك يفضل ان يكون من الشخصيات المهمة فى غير الدول الكبرى لضمان حياده وعدم تحيزه بالاضافة الى الكفاءة والنزاهة والسمعة الدولية .

ونظرا لكونه اكبر موظف دولى ، فيجب ان يتحلى بضبط النفس حتى لا يسمح لاى عواطف او مصالح خاصة بالتأثير على أعماله وحتى يعتمد حكمه الشخصى على النزاهة والضمير ومبادىء العدالة والمرونة لما يقوم به من وساطة ومساع حميدة وتوفيق وتنسيق بين المصالح المتباينة .

لذلك نصت المادة (٩٧) من الميثاق على أن تقوم الجمعية العامة للامم المتحدة بتعيينه بناء على توصية مجلس الامن ، ويصدر قرار المجلس بأغلبية تسعة اعضاء على الاقل يكون من بينها اجماع الدول الخمس الدائمة .

اما قرار الجمعية العامة فيكون بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت .

هكذا فاز د . بطرس غالى مرشح افريقيا الذى ساندته

عدة اعتبارات لعل من أهمها سابق عمله كأستاذ اكاديمى ودبلوماسى قدير ومفكر ليبرالى وباحث موضوعى وسياسى محنك ورجل دولة من الطراز الاول . كما جاء ذلك تقديرا لدور مصر السياسى على المسرح العالمى ، وتمثيلا للقارة السمراء فى المعترك الدولى .

لقد لمست هذا شخصيا كما لمسه الكثيرون من زملائى حينما تتلمذنا على يديه فى جامعة القاهرة وايضا حين عملت معه فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى صحيفة الاهرام .

ان بطرس غالى هو الابن الباز للقارة الافريقية بحكم معاناته الشخصية لمشاكل القارة وخبرته الخاصة بشؤونها وشجونها بل ان رحلاته الكثيرة داخل ادغالها وضعته ذات مرة على شفا الخطر (حين مرض) كما اكسبت لون بشرته سمرة خفيفة تفصح عن انتمائه للقارة التى اخذت تصفى آخر رواسب العنصرية لاى لون ابيض كان او اسود . وانما هى مرحلة التسامح العنصرى والدينى والثقافى والقومى لمواجهة التحديات المشتركة التى تهدد الانسانية .

كما تلتقى فى شخصية بطرس غالى عدة روافد . ففضلا عن كونه ينتمى للشعوب الملونة التى عانت كثيرا نجده ابنا للثقافة العربية ودارسا للحضارة الغربية الاوربية التى تشرب مناهجها الاكاديمية فى باريس كما انه ينتسب الى النظام القانونى نفسه والمدرسة الفقهية التى انتسب اليها الراحل الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى بمحكمة العدل الدولية ونعنى بها المدنية الاسلامية .

قد يؤدى النظام الدولى الجديد (تحت التشكيل) الذى انتهت فيه الحرب الباردة بين القوتين العظميين اللتين تراجعتا عن مستنقعات المنازعات الاقليمية قد يؤدى الى مساعدة الامين العام الجديد فى اداء وظيفته الحساسة . لكن يخشى ان يؤدى تفكك الاتحاد السوفياتى الى انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمى الامر الذى يفرض على السكرتير العام الجديد للامم المتحدة دورا اكثر فعالية واستقلالا من أجل رفع علم الامم المتحدة الذى هو فى لون السماء .

كما تنتظر بطرس غالى مهام شائكة مثل احياء حركة عدم الانحياز فى توجهها الاقتصادى ومثل تعبيره عن العقلانية فى الشرق الاوسط رغم اصرار اسرائيل على التقليل من دور الامم المتحدة .

صحيح ان الامين العام للمنظمة الدولية يستطيع أن يعرض على مجلس الامن الدولى القضايا التى تعرض الامن الدولى للخطر ، كما ان له ان يستخدم بعض القنوات الدبلوماسية التى لا تتيسر للدول منفردة ولكنه سوف يستفيد اكثر من الدروس التى ارهقت كاهل السكرتير الحالى (بيريز ديكويار) فى مفاوضات الاسرى والرهائن وتحوله الى اداة لتنفيذ قرارات مجلس الامن .

قد يقول قائل ان الامين العام الجديد يلزم لكى يقوم بدور اقوى - الحصول على موارد اكبر بشرية ومالية ومعلوماتية وتنظيمية جديدة لكى يدفع بالامم المتحدة لتواجه تحديات العصر الجديد ، لعل فى مقدمتها كسر احتكار بعض الجنسيات للوظائف العليا فى المنظمة العالمية .

وبالاضافة الى ما سبق ، فان اغلب الظن ان برنامج الامين العام الجديد سوف ينطوى على موضوعين رئيسيين : انجاح دبلوماسية التنمية الانسانية الشاملة ، وتحديث البنية الادارية للمنظمة الدولية ، وهو جدير بهذه المسؤوليات فى جميع الاحوال .

ثانيا : ما هى التحديات التى تواجه « ربان سفينة » الأمم المتحدة ؟

سوف يتحمل السكرتير العام المنتخب للأمم المتحدة مسئوليات جساما تدور اساسا حول مواجهة تحديات العصر الجديد الذى يدلف إليه عالم اليوم .

نستطيع أن نرصد على المسرح العالمى خمس متغيرات كبرى سوف تشكل امام الدبلوماسية الدولية اختبارات حاسمة لابد من اجتيازها .

أولها : انتهاء زمن الحرب الباردة والمواجهة بين الدولتين العظميين وتحولها الى الوفاق والتعاون ، لكن تفكك الاتحاد السوفيتى قد يؤدى الى انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولى الجديد . وهذا سيلقى على الامين العام الجديد للامم المتحدة مسئولية صعبة فى الحفاظ على استقلاليته الوظيفية السياسية والفكرية ، فلا يكون تابعا لدولة او لأخرى ولا حتى « موظفا » كما يقول البعض لدى الخمسة الكبار فى مجلس الامن وانما ليكون معبرا عن الضمير العالمى واشواق الانسان الى الحرية والرخاء والسلام .

ثانيها : تفاقم المنازعات الاقليمية بين اقطار العالم الثالث بسبب ضعف سيطرة القوتين العظميين ولاسباب عديدة اخرى . وهذا سيفرض على د . بطرس غالى ضرورة الحركة النشيطة للعمل على تسوية المنازعات المتفجرة انسجاما مع الاتجاه العالمى نحو التفاوض والتسويات السلمية بكافة الوسائل ولتصبح الامم المتحدة مركز التنسيق والتوفيق بين المصالح المتعارضة وتعزيز الاتجاهات الايجابية النامية فى السياسة الدولية .

ثالثها : تفاقم المشكلات الاقتصادية بسبب نقص الموارد وتدهور البيئة والانفجار السكانى ونقص الطعام والجفاف .. الخ وهذا سوف يتطلب من امين الامم المتحدة تطوير دور جديد للمنظمة الدولية فى المجال الاقتصادى يركز على نهضة الجنوب ودبلوماسية التنمية لتنشيط الحوار مع الشمال وازالة العوائق امام التجارة العالمية وايجاد بدائل عديدة امام الدور التنموى للامم المتحدة .

رابعها : ظاهرة اشتعال النزاعات الصغرى حول الولاءات الاولية (العرقية والعنصرية والدينية والطائفية .. الخ) فى ظروف تفكك الكيانات السياسية الكبرى (مثل الاتحاد السوفيتى - يوغسلافيا - القارة الافريقية .. الخ) بفعل تداعى النظم الديكتاتورية المتشبثة بالسلطة فى مواجهة رياح التغيير الديموقراطى واقتصاديات السوق . وهذا سيفرض على السكرتير العالمى (بطرس غالى) ان يضع على راس قائمة اهتماماته رعاية حقوق الانسان وارساء الحريات الديمقراطية لبنى البشر دون تمييز بسبب اللون او الجنس او العنصر او الدين او العقيدة أو الرأى .. الخ .

خامسها : ثورة التغيير المتسارع فى نظم الادارة والاتصال الامر الذى يضع اساليب الادارة المتبعة فى الامم المتحدة فى موقف صعب بالقياس الى التطور التكنولوجى والتنظيمى المذهل - مقارنا بالمساهمات المالية المتأخرة التى يتوجب على الاعضاء سدادها الى ميزانية المنظمة . وهذا سوف يستلزم من السكرتير الجديد تعبئة الموارد اللازمة المالية والبشرية لتحديث البنية الادارية للمنظمة الدولية بموظفيها الخمسة عشر الفا وميزانياتها الشحيحة كى تسبق العصر وتكون نواة لحكومة عالمية عند مشارف الالف الثالث للميلاد ونتوقع فى ارجح الاحوال ان ينجح بطرس غالى فى مواجهة هذه التحديات والقيام بمسئولياته الجديدة فى سباق عالمى يقوده فارس الدبلوماسية الدولية نحو بناء المدينة أو المعمورة الفاضلة التى تحدث عنها منذ قرون الفيلسوف العربى « ابو نصر الفارابى » .

ثالثا : ما هو الدور الاقتصادى للأمين العام الجديد للأمم المتحدة ؟

لعل الملف الاقتصادى سوف يحظى لدى الأمين الجديد بأهمية قصوى ، وذلك لعدة أسباب من بينها غلبة الطابع الاقتصادى على المشكلات الدولية بعد التراجع النسبى للمشاكل السياسية بسبب التقارب بين الدولتين العظميين ، كذلك لتفاقم الأزمات الاقتصادية الخانقة فى اقطار العالم الثالث ، بالاضافة إلى قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة - وهذه جميعا علامات مرحلة دبلوماسية التنمية الذى يعد بطرس غالى نجمها الصاعد بشهادة الجميع منذ سنوات وسنوات .

ويمكن القول بصفة عامة ان الملف الاقتصادى متخم بالموضوعات إلا اننا نستطيع أن ننتقى نحو سبع مهام رئيسية سوف يوليها السكرتير الجديد عناية خاصة :

□ **المهمة الاولى** : تشجيع الحوار بين الجنوب والجنوب فيما يتعلق بالتعاون والتنمية - وهذه المسالة شهدت نشاطا ملحوظا فى الاونة الاخيرة . فقد حضر د . غالى قبيل حلف يمين المنصب الجديد - فى كاراكاس (عاصمة فنزويلا) لقاء مجموع الدول الخمسة عشر التى كانت قد

تشكلت فى مؤتمر بلجراد لقمة عدم الانحياز منذ عام ١٩٨٩ - هذه المجموعة ليست بديلا عن حركة عدم الانحياز او مجموعة الـ ٧٧ التى تعد الجناح الاقتصادى للحركة لكنها تستهدف تكوين قناة حقيقية للاتصال بين دول الجنوب وبعضها البعض .

□ **المهمة الثانية** : تطوير الحوار بين الجنوب والشمال : حيث ان فعالية مجموعة الـ ١٥ سوف تؤدى الى تعزيز موقف الجنوب فى حواره مع الشمال الصناعى الفنى المتقدم الآخذ فى التكتل ، ولاسيما فى مسائل نقل التكنولوجيا وتدفق السلع والاستثمارات ، والخدمات والايدى العاملة .

□ **المهمة الثالثة** : تخفيف عبء المديونية التى تثقل كاهل دول العالم الثالث : فالمنظمة الدولية بمؤسساتها المالية والائتمانية والمصرفية تستطيع أن تلعب دورا إيجابيا فى هذا الصدد وبالذات لدى الدول الدائنة .

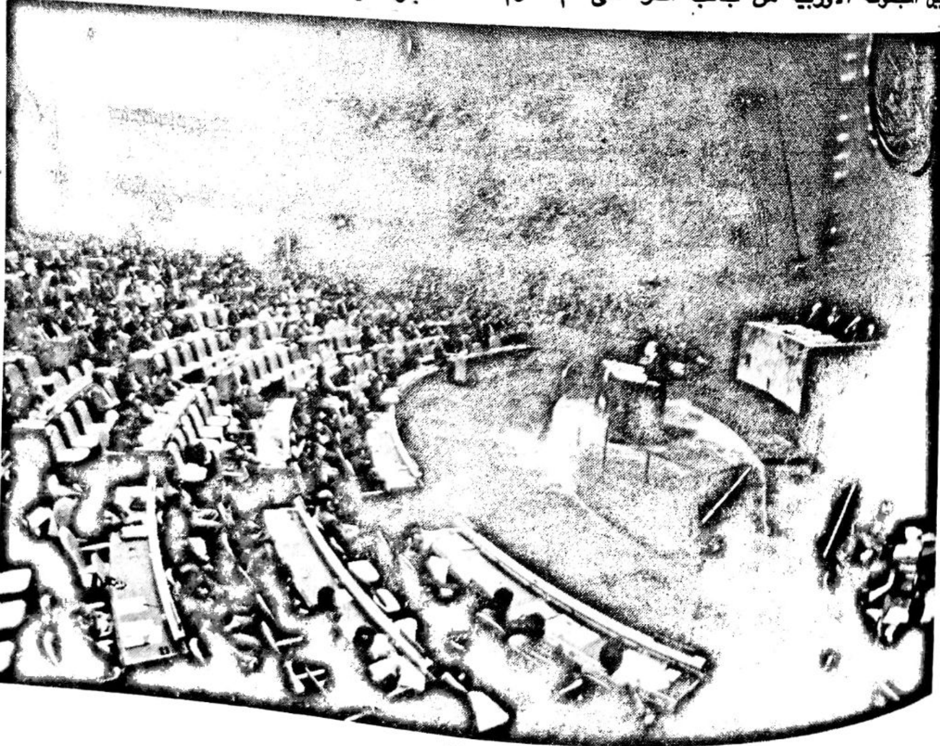
□ **المهمة الرابعة** : المساعدة فى تحرير التجارة الدولية بما فيه مصالح الدول النامية وذلك بالعمل على إنجاح مفاوضات جولة أوراجواى التى تعثرت بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة والدول الزراعية الكبرى من جانب وبين المجموعة الاوربية من جانب آخر التى لم تلتزم بتعهداتها بشأن خفض دعم السلع الزراعية .

□ **المهمة الخامسة** : المساهمة فى حل المشكلات الاقتصادية ذات الطابع الانسانى - على سبيل المثال حالة ٣٠ مليون افريقى يتهددهم خطر العطش والقحط والمجاعة - بالاضافة الى مشكلات اللاجئين العالمية ، وسوء تغذية أطفال العالم فضلا عن تمديد جهود المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى مناطق وشرائح إجتماعية جديدة مثل الاطفال والمرأة .. الخ .

□ **المهمة السادسة** : تعزيز الدور الاجتماعى والاقتصادى الاخذ فى الاتساع والذى يشمل حقوق الانسان ومكافحة الادمان والنقل والاتصال والزراعة والتقدم التكنولوجى وتحويل انفاق التسلح الى الخدمات الانسانية .

□ **المهمة السابعة** : المساهمة فى جهود حماية البيئة من التدهور الجارى وهذا يتضمن ادارة الشئون العالمية التى تتعلق بأعالى البحار وقيعان المحيطات والفضاء الخارجى ومنع التلوث الاشعاعى والكيماوى .. إلخ حتى يصبح هذا الكوكب أصلح للحياة .

هذه بعض مسئوليات بطرس غالى المهندس الأول لدبلوماسية التنمية .







ملـف العـدد [٧]

ردود الفعـل المحـلية والعربيـة

سوسن حسين

لقد كان لفوز الدكتور بطرس غالى بمنصب الامين العام للامم المتحدة وقعا رائعا وصدى واسعا اهتزت له اركان مصر والعالم العربى فرحة واعتزازا وفخرا .. ان الامة العربية بأسرها قد اعتبرت ان هذا الفوز هو انتصار لها وللعالم الثالث كله .

حقا ان هذا النبأ قد أحدث دويا كبيرا فى الاوساط والدوائر السياسية العالمية ، ورحبت به معظم دول العالم الحر بوصفه الاختيار الامثل فى ظل الظروف الدولية المتغيرة ، الا ان هذا الترحيب كان له وقع مختلف لدى الجماهير المصرية والعربية التى استقبلت النبأ بفرحة غامرة ، عبرت عن نفسها فى صور مختلفة بالغة الصدق والعمق . فنجد ان هتافات النصر قد دوت فى اماكن كثيرة من القاهرة والاقاليم مرددة اسم الامين العام الجديد بكل الحماس والاعتزاز ، وكان الخبر قد انتقل فور اذاعته فى اقل من دقائق معدودة وانتشر فى جميع ارجاء مصر والعالم العربى . بل ان بعض القاعات التى كانت تشهد اجتماعات ومؤتمرات رسمية هامة فى ذلك الوقت قد قطعت جلساتها لتزف النبأ الى الحاضرين داخل [...] القاعات التى ضجت بتصفيق حاد متواصل بين شهقات الفرحة وعبارات الاستحسان .

وقد قامت وسائل الاعلام المصرية والعربية بتغطية هذا الحدث بما يتلاءم مع عظمته واهميته ، فاحتشدت الاقلام المجسدة لجميع الاتجاهات السياسية سواء القومية أو المعارضة لتناول الحدث بالدراسة والتحليل . وحفلت الصحافة المصرية والعربية بالمقالات والتعليقات التى اتسمت جميعها بالفخر والاعتزاز بهذا الاختيار الموفق وعبرت عن احساس جارف بالتفاؤل والامل ل[...] مستقبل أفضل بالنسبة لمنطقتنا لافريقيا وللعالم الثالث كله ، بل والعالم الحر المتقدم ايضا . وفى الواقع اذا اردنا ان نعدد ما قيل فى مدح هذه الشخصية المصرية لملأنا صفحات وصفحات ، وانما نكتفى ببعض الاقوال التى تساعد فى رسم ملامح وصفات الامين العام الجديد : قيل انه هدية مصر الى العالم الحر ، وانه رجل لكل الامم عربى الثقافة والوجدان ، افريقى الروح والعقل ، مستوعب تماما للثقافة والحضارة الغربية يستطيع التعامل معها بنفس اسلوبها وروحها ، لا يحكمه سوى العقل والمنطق السليم ، يتمتع بحياد العالم الاصيل . ترك بصمات لا تمحى على السياسة العربية والافريقية ، وتحرك خلال توليه مسئوليات السياسة الخارجية المصرية وسط امواج عاتية من المتغيرات الاقليمية والعالمية ببراعة الملاح المحنك واضعا نصب عينيه مصالح بلاده والبلاد العربية .

والى جانب هذه المظاهرة الحماسية الضخمة التى حفلت بها الصحافة المصرية خاصة والعربية عامة نجد ان التغطية الاذاعية والتلفزيونية لهذا الخبر قد جاءت كاملة متكاملة ، فعقدت الندوات وقدمت البرامج التى تدور جميعا حول اختيار مصرى ليحتل ارفع منصب دبلوماسى فى العالم .

وقد تحدث خلال هذه الندوات واللقاءات والبرامج عدد كبير من المفكرين السياسيين واساتذة الجامعة وكثير من الشخصيات الهامة فى مختلف المجالات شارحين الجوانب الايجابية التى حكمت هذا الاختيار فهو استاذ الجامعة الاكاديمى ، خبير السياسة الدولية ، واسع الثقافة والاطلاع ليبرالى الفكر ، ذو مرونة فائقة وقدرة على التكيف مع متغيرات العصر سريعة الايقاع

وقد روى كثير من المثقفين المصريين والعرب عن تجاربهم الشخصية معه ، ولا غرو فهو الأب الروحى لجيلين من المثقفين والمفكرين ، تتلمذ على يديه معظم من يتولون اليوم اهم المناصب والمسئوليات المحلية والدولية . ونشير هنا الى الكلمة التى القاها المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الامم المتحدة خلال حفل التنصيب واعلن فيها بكل فخر واعتزاز انه تلميذ هذا الرجل العظيم . كما تحدث الكثيرون عن ماضيه الحافل بالمفاخر العلمية والمؤلفات القيمة والانجازات الكبرى والنجاحات الدبلوماسية المتعددة . ووصفه البعض بانه رجل ادمن النجاح لا يمكن ان يتولى منصبا دون ان يضفى عليه من روحه وحيويته ما يبعث الحياة والنشاط فى هذا المنصب ايا كان . واكد الجمع انه رجل التوازنات بلا منازع وفارس التفاوض والحوار والمهندس الاكاديمى لجميع الجهود والمساعى التى بذلت فى اطار الامم المتحدة والمنظمات الدولية لصالح وضع الحلول لمشكلات العالم النامى . ان صاحب الدبلوماسية المكوكية قادر على قيادة الدبلوماسية العالمية بكفاءة الخبير المتمرس والمحايد .

وقد نزلت كاميرات التلفزيون وميكروفونات الاذاعة الى الشارع المصرى فى محاولة لنقل ردود فعل الجماهير على مختلف مستوياتها فور سماع النبأ - العامل البسيط والموظف والمرأة العاملة أو ربة الاسرة والطالب وغيرهم من الذين يعبرون عن قطاعات عريضة من المجتمع المصرى . وجاءت ردود الافعال لدى الجميع تلقائية صادقة معبرة عن سعادة غامرة وشعور بالفخر القومى والاعتزاز الوطنى . وقد ربط الكثيرون بين فوز أديبنا العظيم نجيب محفوظ بجائزة نوبل للادب وفوز دكتور غالى بمنصب الامين العام للامم المتحدة كدليل على مكانة مصر الحضارية وقدرتها على انجاب العبقريات فى جميع المجالات . ان هذه اللحظات المضيئة تكتب بحروف من نور فى تاريخ الشعوب

وكانت برامج الاطفال طريفة ومؤثرة حقا . فقد حفلت بالحديث عن حياة السكرتير العام الجديد وكيف بلغ هذه المكانة الدولية المتميزة نتيجة للجد والاجتهاد والعمل والالتزام مؤكدة على ان لكل مجتهد نصيب وان الحياة ليست حظا ، وانما عمل دؤوب وتحصيل مستمر وتنمية لقدرات الفرد الفكرية والثقافية . وتضمنت هذه البرامج سلسلة من النصائح موجهة الى الطفل وعنوانها كيف تصبح مثل د . بطرس غالى فى المستقبل .

كما احتفلت جميع الجاليات المصرية والعربية فى الخارج بهذا الفوز وتجمعت فى عواصم العالم ومدنه الكبرى لتتبادل التهنئة فيما بينها ، واقامت الاحتفالات بهذه المناسبة وسمعت اصوات الزغاريد تدوى فى بعض هذه التجمعات لتعبر عن فرحة حقيقية .

وفى الواقع لم يشذ عن هذه القاعدة سوى بعض العناصر الدينية المتطرفة التى عبرت عن ضيقها لان الفائز مسيحى الديانة وكانت تتمنى ان يكون مسلما . ولكن سرعان ما ذابت هذه الاصوات القليلة المحتجة وسط هدير الحماس لفوز مصرى عربى بهذا المنصب الدولى الخطير .

الابعاد الحقيقية لهذا الاختيار :

● خاضت اقلام السياسيين المصريين والعرب فى اسباب ودوافع اختيار شخصية مصرية لتتبوأ ارفع منصب دبلوماسى فى العالم . ان هذا الاختيار قد جاء اعترافا دوليا بكفاءة هذه الشخصية وحيادها التام ، خاصة وان المنافسة لم تكن سلهة بل كانت عملية بالغة المشقة والصعوبة ، وليس ذلك لصعوبة الاختيار بين المرشحين . فمن المؤكد انه لم يوجد من بين الشخصيات المرشحة من استطاع ان يجمع بين كل مؤهلات ومواصفات هذه الشخصية المصرية الفذة التى تخطت بأصالتها حواجز الاقليمية لتصل الى العالمية . ولكن المنافسة كانت شاقة بسبب اتجاهات سياسية معينة لدى البعض وهواجس وتردد لدى البعض الآخر نتيجة لدعايات مغرضة . وترددت اسماء دولية معروفة مثل رئيس وزراء كندا ومسز تاتشر والرئيس الامريكى السابق كارتر وغيرهم كنوع من حرب الشائعات ضد المرشح المصرى وجذب الأنظار بعيدا عنه ، رغم ان كل هذه الشخصيات المذكورة لا يمكن ان تكون مناسبة لشغل هذا المنصب الذى يتطلب درجة عالية جدا من الحياد تجاه المشكلات الدولية وتجاه العلاقات بين الدول وخاصة علاقات الشمال بالجنوب .

واشاد خبراؤنا السياسيون جميعا بموقف الدول الافريقية ودول عدم الانحياز التى وقفت وقفة حاسمة وقوية فى مواجهة محاولات تمزيق الجبهة المساندة للمرشح المصرى . وقد كان لفرنسا دور ايجابى ممتاز . ويعود الفضل لها فى الاتفاق الذى تم بشأن عدم استخدام الفيتو ضد نتيجة استفتاء كما ساعد ايضا الموقفان الصينى والسوفيتى على التصدى للمؤامرات وافشالها . وبذلك تم اختيار المرشح المصرى الذى تتوافر فيه جميع المؤهلات المطلوبة لقيادة الامم المتحدة فى هذه الفترة الصعبة التى تتسم بالانقلابات التاريخية المذهلة وغير المتوقعة والتى تتطلب ان تقوم المنظمة الدولية بدورها التى نشأت من اجله ، هذا الدور الذى طمسته ضغوط الحرب الباردة والتهديد النووى وصراعات القوى العظمى .

وقد اكد الباحثون الاقتصاديون والسياسيون فى العالم العربى ان الدكتور بطرس غالى هو رجل هذه المرحلة بلا جدال ، فهو قادر على اعادة صياغة منظمة الامم المتحدة واصلاحها ، يستطيع ابتكار الحلول غير التقليدية للمشكلات الدولية المركبة والمتسعصية احيانا .

ان نظرة سريعة لانجازات هذا الرجل فى المجالات السياسية المصرية والعربية والافريقية تؤكد هذه الثقة وتبشر بمستقبل افضل وباقتراب البدء فى الاختفاء

التدريجي لجبل المشكلات المتراكمة التى تنتظره فى الامم المتحدة . ان جميع الدلائل تشير الى ذلك . فهو أول من دعا الى التعاون العربى الافريقى والتعاون الافريقى الامريكى اللاتينى . وقد أعطى القضايا الافريقية اهتماما خاصا وساند حركات التحرر فى القارة ، وكان احد قادة الحوار بين الشمال والجنوب واول من دعا الى حوار الجنوب الجنوب حتى يستطيع الجنوب ان يوحد صفوفه ويقوى موقفه فى حواره مع الشمال ، وذلك لايمانه القوى بان التعاون بين الشمال والجنوب ضرورة لتنمية دول الجنوب وتضييق الفجوة التى تفصل بين هذين العالمين لصالح الانسانية جمعاء . نضيف الى قائمة اهتماماته قضية حقوق الانسان التى ناضل طوال حياته من اجلها وكان له دور بارز فى اصدار الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب . وقد بذل جهدا ملموسا فى اقامة « مجموعة الاندوجو » إلتى تضم دول حوض النيل من اجل تبادل الآراء ودراسة القضايا التى تخدم مصالح هذه الدول والدفع قدما بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ووضع الاسس للاستغلال الامثل لموارد نهر النيل.

وخلاصة جميع هذه الآراء ان الامين العام الجديد للامم المتحدة سيقوم بوضع مفهوم جديد لدور هذه المنظمة الدولية يتفق ومقتضيات المرحلة الجديدة بكل متغيراتها المذهلة . انه الانسان الذى سيعطى المنصب مضمونه الحقيقى ، ويجعل من الامم المتحدة جهازا محايدا ايجابيا ينظر الى مصالح العالم الثالث بنفس القدر من الاهتمام الذى يعطيه لمصالح العالم المتقدم ويضمن تنفيذ احكام القانون الدولى ، ويعمل على اقرار السلام والامن فى العالم وتطوير التعاون بين الشعوب ويمكن الدول النامية من المشاركة فى رسم ملامح عالم الغد .

هل ينجح غالي حيث فشل دي كويلار؟

بطرس غالى

منذوب افريقيا : الدول الافريقية تؤيد غالى تأييدا مطلقا

منذوب الدول العربية : الدول العربية فخورة بانتخاب ابن م...

« توليفة » فريدة انسانيا وأكاديميا ومهنيا

في ظل سياسة ...

دور جديد لأمين عام الأمم المتحدة على المستوى ال...

غالي أول أمين يطبق المادة ٩٨ من ميثاق المنظمة الدولية بتوجيه مجلس الأمن الى أي مسألة تهدد حفظ السلام والأمن الدوليين

بطرس غالي بين شرعيتين دوليتين : شرعية إسمية وشرعية إنتقالية





ملف العدد [٨]

رؤيـة أفريقيـة لمهمـة الدبلوماسـى الأول فى العـالم

عماد عريان

هناك سعادة حقيقية غمرت القارة الافريقية وكافة دولها شمال الصحراء الكبرى وجنوبها لأنتخاب الدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة ، ورغم أن واحدا من إفريقيا السوداء وهو « بيرنارد شيزيرو » وزير مالية زيمبابوى كان من ضمن المتنافسين بقوة للفوز بهذا المنصب وأحد الحائزين على أعلى الأصوات خلال عمليات الاقتراع التمهيدية غير الرسمية التى سبقت الانتخاب الفعلى للدكتور بطرس غالى إلا انه كان واضحا ان إفريقيا تخوض معركة رئاسة الأمم المتحدة هذه المرة ككيان واحد حتى ولو تعدد مرشحوها لهذا المنصب ، وهذا ما جعل فوز الدكتور بطرس غالى بهذا المنصب مبعثا للسعادة - والبهجة أيضا فى كل الدول الافريقية وانعكس ذلك فى مظاهر حقيقية إستطعت ان المسها بنفسى خلال زيارتى لاربع دول افريقية هى زائير وكينيا ونيجيريا والكونغو لحظة اعلان فوز الدكتور غالى .

فبقدر ما كان لهذا الحدث من اثر كبير فى نفس كل مصرى وعربى إلا انه اثلج بالعقل صدر كل إفريقى ، فقد تطلعت القارة السوداء الى هذا المنصب وقاتلت من

أجله بعد ان رات ان من حقها ان يكون لها مكان على الساحة الدولية من خلال هذا المنصب الذى شغلته شخصيات من مناطق مختلفة باستثناء إفريقيا ، ومن ثم فقد كان إنتخاب الدكتور بطرس غالى بمثابة إنتصار لكل إفريقيا وانصاف لها بعد طول نكران .

ولعل رد فعل الرئيس الكونجولى « دينيس ساسو نجيسو » يعكس بوضوح حقيقة المشاعر الافريقية عندما أعلن فى حديث للتليفزيون الكونجولى عن سعادته البالغة لانتخاب الدكتور بطرس غالى مؤكدا أن هذا التطور يمثل حدثا هاما لافريقيا وهو بمثابة رد إعتبار للقارة الافريقية من قبل المجتمع الدولى خاصة وانه جاء بعد أن عانت القارة الكثير من الجحود على الصعيد الدولى إنعكس فى حرمانها من رئاسة مناصب دولية هامة مثل منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ، وعن إنتخاب الدكتور غالى قال رئيس الكونجو انه إختيار ممتاز يشرف كل إفريقيا والمجتمع الدولى فى هذه اللحظات الحاسمة من التحول الذى تشهده القارة الافريقية والعالم ووصفت وسائل الأعلام الكونجولية من جانبها إنتخاب الدكتور بطرس غالى بأنه حدث هام نظرا لأن إفريقيا لم تتقلد مطلقا هذا المنصب منذ إنشاء المنظمة الدولية فى عام ١٩٤٥ ، ونفس الشىء أكدته الدول الافريقية على إختلاف توجهاتها ونظمها .

وتنتظر القارة الافريقية من الدكتور بطرس غالى - الذى ينظر اليه الافارقة باعتباره واحدا من خيرة ابنائها الذين قطعوا آلاف الأميال سعيا وراء البحث فى مشاكلها والحلول المناسبة لها - الكثير فى المرحلة الراهنة والمقبلة التى تعد بمثابة مرحلة حاسمة فى تاريخ دول القارة وشعوبها ، فهى قد تنقل القارة الى مرحلة جديدة تضعها على اعتاب التقدم والتنمية ، وربما تأخذها الى الوراء فى إنتكاسة كبرى تحول دون الاستفادة بثمار مرحلة التحول الحالية ، ومع إدراك القارة ان سكرتير عام الأمم المتحدة لا يملك عصا سحرية تمكنه من حل أى مشكلة تواجهه وأن هناك ظروفا دولية واقليمية تحجم فى احوال كثيرة من قدرة الأمم المتحدة . على التدخل لفركض حلول حاسمة لبعض القضايا والصراعات المتفجرة بما يعنى ان إرادة الأمم المتحدة قد تصطدم فى احيان كثيرة مع اطراف النزاعات المختلفة بشكل يحول دون وضع القرارات الدولية موضع التنفيذ مثلما يحدث بشأن القضية الفلسطينية على سبيل المثال . إلا أن القارة الأفريقية تتطلع الى برامج جديدة لانتشال القارة من امراضها المزمنة من خلال حلول وافكار غير تقليدية .

وتأتى فى مقدمة هذه الأمراض المزمنة التى تصاحب دول القارة منذ إستقلالها الأزمات الاقتصادية المتتالية متمثلة فى تدهور الانتاج وضعف البنى الأساسية اللازمة المتتالية الاساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية وضعف القوة العاملة بشكل عام والمجاعات القاتلة التى تحصد

أرواح ابناء القارة علاوة على المديونية المرتفعة التى تأكل كافة مصادر الدخل القومى ومشاكل عدم الاستقرار السياسى الناجم عن الانقلابات العسكرية والصراعات القائمة على القبلية ، واخيرا مشاكل اللاجئين الذين نزحوا من دولهم الى دول أخرى مجاورة تحت وطأة الحروب الأهلية فى بلادهم سواء المستمرة منذ فترة أو تلك التى انتهت لتوها مثلما هو الحال فى اثيوبيا وتشاد وانجولا وموزمبيق واخيرا الصومال التى أدت الحرب الأهلية فيها الى نزوح عشرات الألاف من مواطنيها الى الدول المجاورة وخاصة كينيا التى اقيم فى شمالها معسكرات عديدة لايواء لاجىء الصومال الذين يعيشون فى ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة السوء حيث اصبحت المجاعة مفتشية بينهم بشكل يهدد بتكرار مأساة منكوبى المجاعة الاثيوبية فى مطلع الثمانينات ، ومن ثم فإن تسوية الأزمات السياسية وإنهاء الحروب الأهلية فى دول إفريقيا هى شروط أساسية لافساح الطريق أمام إنهاء المشكلات المرتبطة بها مثل المجاعات واللاجئين وربما الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أيضا .

وربما كان ذلك هو السبب المباشر فى تلك الدعوة التى اصبحت تتردد الان فى عدد من الدول الافريقية تطالب بضرورة مراجعة مبدأ التدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية ، وهناك بعض المحللين السياسيين الذين طالبوا منظمة الوحدة الافريقية بضرورة إعادة النظر فى هذا المبدأ وبجراءة شديدة قالت بعض المصادر السياسية انه لايعقل ان يكون فى القارة الافريقية انظمة ديكتاتورية اوتوقراطية تسبب الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية لشعوبها وللدول المجاورة ايضا وتحول بشكل كبير دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوه دون اتخاذ اية اجراءات فعالة ضد هذه النظم بشكل يجعلها تعيد صياغة سياستها لتحقيق مصالح شعوبها فى المقام الأول ، فعدم التدخل باجراءات عملية فى بعض بؤر التوتر او الفساد الافريقية من شأنه ان يؤدى الى تفاقم خطورة الاوضاع وقد تصل الى حد اندلاع حروب اهلية وهو ماحدث فى كثير من الدول الافريقية

وطالب اصحاب هذه الدعوة بضرورة تضافر جهود المجتمع الدولى لفرض ضغوط سياسية وعقوبات اقتصادية مشددة اذا لزم الأمر لاجراء تغييرات ديمقراطية حقيقية تساير رياح التغير الدولية بعد ان عانت الدول الافريقية منذ استقلالها من مشكلات متضخمة لاحد لها رغم مواردها الوفيرة وايضا بسبب انعكاس الازمات القائمة فى اى دولة على الدول المجاورة لها ، والان ومع انتهاء الحرب الباردة وتوقف الصراع بين الشرق والغرب وسقوط الاتحاد السوفيتى اصبحت الفرصة مهيأة لان تتوقف الأطراف الدولية والقوى الكبرى، عن استخدام افريقيا كلعبة فى الصراعات الدولية الأمر الذى يفتح الباب امام سقوط الأنظمة الديكتاتورية التى كانت هى الدعامة الاساسية فى الصراعات الدولية اما الان فقد اختلفت الصورة واصبحت افريقيا على اعتاب مرحلة ديمقراطية وهو مايحدث فى قارتنا السوداء بالفعل حيث تمر بمرحلة مخاض ديمقراطى يمكن ان تكون حاسمة فى اعطاء القارة دفعة لتحسين اوضاعها . وحقيقة الأمر ان ذلك سيكون مستحيلا بدون تدخل فعال من جانب المجتمع الدولى ، وقد اصبحت الدول الافريقية جنوب الصحراء فى حاجة الى فلسفة دولية جديدة لمعالجة مشاكلها وفى مقدمتها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة ، ولن يتسنى ذلك الا من خلال اقامة نظم سياسية تعمل من اجل مصالح شعوبها فى المقام الاول ، ولذا فان الأفارقة الذين ابتهجوا بالفعل لانتخاب الدكتور بطرس غالى ينتظرون منه الكثير فى الأيام القادمة .

ليس هذا فحسب ولكن هناك رؤية افريقية اخرى بشأن دور الامم المتحدة فى النظام العالمى الجديد والمهام المنوطة بالدكتور بطرس غالى فى هذا الشأن ، ولعل المقال الذى نشرته صحيفة « صنداى نيشن » الكينية فى اعقاب انتخاب الدكتور بطرس غالى هو اوضح تعبير عن هذا التوجه ، ويقول المقال الذى نشرته الصحيفة تحت عنوان « المهمة الاساسية للدبلوماسى الأول فى العالم » انه للمرة الأولى منذ تأسيسها فى عام ١٩٤٥ بعد الكوارث المروعة التى صاحبت الحرب العالمية الثانية أصبح للأمم المتحدة سكرتير عام من افريقيا ، فقد اصبح الان الافريقى المصرى الدكتور بطرس غالى الدبلوماسى الأول الصعيد العالمى وهو سبب كاف لان تبتهج منظمة الوحدة الافريقية وكل الافارقة بشكل عام بهذا الحدث ، وعلى الرغم من ان تولى منصب سكرتير عام الامم المتحدة لايخضع لمعايير التناوب الجغرافى الا ان هناك شعورا عاما برز فى افريقيا بأن الوقت قد حان لان يتولى شخص افريقى قيادة المنظمة الدولية لتثبت ان الكفاءات والطاقات متوافرة فى القارة بشكل يمكنها من تلبية احتياجات هذا المنصب وتحدياته الهائلة .

ولقد تزايد هذا الشعور ـ تؤكد الصحيفة ـ بعد ان تمكن السكرتير العام السابق بيريز دى كويار ـ وهو من احدى دول العالم الثالث « بيرو » فى الفوز بهذا المنصب بعد ان استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو اكثر من مرة ضد انتخاب الدكتور سالم احمد سالم وزير خارجية تنزانيا السابق والسكرتير العام الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية لهذا المنصب الرفيع ، ومن ثم فان انتخاب الدكتور بطرس غالى جاء بمثابة مفاجأة كبرى لان التكهنات كانت تشير الى ان الغرب ـ والولايات المتحدة على وجه الخصوص ـ له تحفظات على وجود شخص

عربى على راس المنظمة الدولية ، ولكن الأكثر اهمية الان ليس فى مجرد وجود شخص افريقى على قمة الامم المتحدة ، ان المهم الان يتمثل فى ان الدكتور بطرس غالى يواجه مهمة ثقيلة تتمثل فى استعادة الدور الذى انشئت من اجله الامم المتحدة الا وهو دور صانع السلام العالمى وقوة التدخل عندما واينما يكون هناك تهديد للسلام العالمى ، هذا الدور ـ على حد تعبير الصحيفة ـ الذى انتهك خلال حرب الخليج حيث استغلت الولايات المتحدة مجلس الامن كما لو كان اداة فى يديها ، ويجب ان يتحمل بيناريز دى كويار السكرتير العام السابق مسئولية هذا الانتهاك لميثاق الأمم المتحدة الذى يؤكد على ان فرض السلام او التدخل فى مناطق التوتر يجب ان يكون من خلال قوات الأمم المتحدة وقيادتها بتعيين من السكرتير العام تحت ترجيه واشراف مجلس الأمن ومعاونة لجنة هيئة الاركان العسكرية وكل ذلك لم يتحقق خلال عمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء لتحرير الكويت ، علاوة على ان دور الأمم المتحدة يتمثل اساسا فى اقرار السلام بكافة السبل الممكنة وليس اثارة الحروب

- ٣٨٣ -

ومن هذا المنطلق ـ تقول الصحيفة ـ سيكون على الدكتور غالى استعادة دور الأمم المتحدة كصانع سلام بدلا من تسخيرها كأداة لاشعال الحروب ، وعليه ان يستعيد سمعة الامم المتحدة ككيان دولى وليس مجرد وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة خاصة الان فى الوقت الذى تعتبر فيه واشنطن نفسها العاصمة السياسية لهذا العام ، ان الافارقة ينتظرون الان لمعرفة ماذا يعنى بالضبط بالنسبة لهم ان واحدا منهم قد اصبح الدبلوماسى الأول فى العالم .









الأمين العام الجديد فى عيون الصحافة الغربية

نبية الأصفهانى

كيف تلقت الصحافة الغربية نبأ فوز د. بطرس غالى بمنصب الامين العام للامم المتحدة؟ هناك حقيقة لابد من أن تكون نقطة إنطلاقنا فى محاولتنا تبين ردود الفعل لهذا النبأ. وهى أن عملية إنتخاب الامين العام الجديد للامم المتحدة قد طالت أكثر مما هو معتاد، وأن الامين العام الذى ينتهى تفويضه فى نهاية ديسمبر من العام الماضى كان يحث أعضاء مجلس الأمن على التوصل الى إتفاق حتى تتاح الفرصة للأمين العام الجديد أن يطلع على أهم الملفات وعلى كيفية سير الأمور داخل المنظمة العالمية. إن هذا التأخير فى حد ذاته لهو دلالة على صعوبة التوصل الى إجماع حول المرشحين بعد أن تركز السباق حول إثنين من الأفارقة: هما د. بطرس بطرس غالى الأفريقى العربى، ود. «شيد زيرو» الافريقى والاثنان إسماهما ضمن قائمة من ستة مرشحين تبنتها منظمة الوحدة الافريقية. فمن جهة كان هناك إصرار على أن يكون الأمين العام الجديد شخصية تنتمى إلى العالم الثالث عامة، كما أن افريقيا كانت تطالب بأن دورها قد حان كتولى السكرتارية العالمية اى ان يكون الامين العام الجديد من أبناء القارة.

وفى مثل هذا الاطار من الظروف تبلور السباق بين المرشحين الى بروز الاثنين الافريقيين فى المقدمة. وبهذا سجلت أفريقيا رغبتها فى تولى السكرتارية العالمية، وكتب لها الفوز بها.

ولكن لايخفى على أحد ان مجلس الامن يضم خمس دول أعضاء دائمين فيه لهم الكلمة الاخيرة فى حسم الأمور إذ تملك هذه الدول الخمس حق الفيتو الذى يمكن ان ينهى اى قرار يتخذ فى اى شأن من الشئون الدولية. وعلى هذا يمكن القول بأن حصر عملية إنتخاب الامين العام الجديد فى مرشحين قدمتهما افريقيا كان مرتهنا بإجماع الدول الخمس الأعضاء الدائمين على الفائز من الاثنين. وقد تبلور الموقف هنا عن الآتى:

- فرنسا تساند المرشح الناطق بالفرنسية وتتمسك به اى د. بطرس بطرس غالى
- بريطانيا تساند المرشح الناطق بالانجليزية، اى ستينيرو من زمبابوى
- الولايات المتحدة غير راضية عن الاثنين وتراودها فكرة إختيار مرشح وسط (الامير صدر الدين خان) كما حدث عندما انتخب الامين العام السابق بيريز دى كويلار:
- الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية تؤيدان اى مرشح من العالم الثالث.

ولكن كيف يمكن الحصول على إجماع من قبل مجلس الامن على إختيار مرشح وسط (صدر الدين اغاخان) لم يحصل فى الاقتراع غير الرسمى سوى على ٤ أصوات فقط وعارضت إنتخابه ٧ دول كما إمتنعت ٤ دول عن التصويت)؟

تبين بعد فترة إستحالة اللجوء الى مرشح وسط، وخاصة إنه فى غمار الانقسام الذى بدأ فى صفوف الدول الخمس الاعضاء الدائمين داخل مجلس الامن كانت قد تشكلت جبهة من دول العالم الثالث تمثلت فى مجموعة دول عدم الانحياز من جهة والمجموعة الافريقية من جهة اخرى - والمعروف عن هذه الاخيرة انها تتحرك ككتلة واحدة ومنسقة داخل الامم المتحدة - والمجموعتان تطالبان بحصر الاختيار فيما بين المرشحين. وهكذا جاء الاقتراح الاخير ليحسم الوضع ويفوز د. بطرس غالى بالمنصب:

ومن خلال هذه الملابسات والظروف التى احاطت بعملية إنتخاب الامين العام المنظمة العالمية يمكن ان نخمن ما كتبته الصحافة الغربية حولها. وسنختار نموذجا او إثنين من صحافة الدول الغربية الثلاث الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن اى من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لنرى كيف تلقت نبأ فوز د. بطرس غالى بمنصب الامين العام لمنظمة الامم المتحدة

١- الصحافة الامريكية:

كتبت صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» (عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٩١) تحت عنوان: «إختيار مصرى من قبل الامم المتحدة يثير خيبة أمل لدى الولايات المتحدة»:

«يأتى الانتخاب فى الوقت الذى فيه ينادى كل من «جورج بوش» و«ميخائيل جورباتشوف» بأن تطرح الأمم المتحدة جانبا الصراعات التى كانت قائمة بين الدول العظمى والتى شلت حركتها لمدة طويلة لكى تضع الأساس للنظام العالمى الجديد الذى كانت تتطلع إليه منذ نشأتها فى ١٩٤٥».

وإنطلاقا من هذا التوقيت، يؤكد الكاتب بأن المسئولين الامريكيين كانوا يصرحون فيما بينهم بأن عملية تحقيق هذا الوعد الذى أعلنته المنظمة خلال ازمة الخليج سيتطلب الكثير من الأمين العام، إذ أن هذا الأخير سيكون عليه أن يقنع ما لايقل عن ١٥٩ دولة من الأعضاء فى المنظمة بأن الوقت قد حان «لاصلاح العالم من حالة متردية اقرب منها إلى الافلاس. كما أن عليه أن يحرك الأمانة العامة هذا الجهاز المتخم والخاضع لبعض الدول الراعية من أجل إستنباط فكر جديد فى معالجة المشاكل الاقتصادية والبيئية والتأزمات الاثنية.»

وكل هذا من وجهة نظر الكاتب يتطلب من الأمين العام الجديد التفرغ لمدة فترتين على الأقل وهو ما لن يتوفر فى شخصية د. بطرس غالى نظرا لكبر سنه (٦٩ عاما).

وينقل هنا الكاتب ما صرح به البعض بأن «د. غالى كان على رأس القائمة المقدمة من المرشحين ولكنه كان يمثل الاختيار الأفضل منذ ١٠ سنوات مضت عندما كان أكثر شبابا، هذا بالاضافة الى أنه يمثل نفس الجيل من الدبلوماسيين التقليديين الذى ينتمى إليه بيريز دى كويلار وإننا نخشى من أن يكرر ما يمثله دى كويلار...»..

ثم يتساءل الكاتب الامريكى بعد ذلك: «هل سيفاجىء د. بطرس غالى المسئولين ويثبت لهم أن السن لن يحد من المهارات والخدمة المكتسبة؟» فيأتى الرد على هذا السؤال بأن الامين العام الجديد يُعد من ألمع الدبلوماسيين المصريين. فقد كان مستشارا هاما ومسموعا لدى الرئيس الراحل انور السادات وأيضا لدى الرئيس الحالى حسنى مبارك. ولكنه لم يكن وزيرا للخارجية فى بلده. هذه النقطة يثيرها الكاتب على أنها نقطة ضعف، متناسيا بأنها تناقض ما كتبه فى بداية مقاله عن إنتماء د. بطرس غالى الى جيل من الدبلوماسيين التقليديين. فالحقيقة أن حصول د. غالى على منصب وزير دولة للشئون الخارجية دون التدرج فى السلم الوظيفى بوزارة الخارجية المصرية هو فى حد ذاته شهادة نفى عن كونه ينتمى الى جيل من الدبلوماسيين التقليديين».

- ٢٨٥ -

والجدير بالذكر بأن الصفات التى يراها الكاتب لصالح الأمين العام الجديد هى: أولا انه ينتمى إلى الأقلية المسيحية فى مصر، وهو امر جعله «مقبولا لدى العديد من الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة»! وثانيا ان زوجته من أصل يهودى!! ولكنه أهم عامل يعده الكاتب لصالح الأمين العام الجديد هو الدور الهام الذى قام به فى محادثات كامب ديفيد. هذه العوامل الثلاثة هى التى يراها الكاتب قد أحاطت بالشكوك التى يمكن ان تثار إزاء مرشح ينتمى إلى دولة هى «اللاعب الرئيسى فى النزاع العربى الاسرائيلى»؟!..

ويلاحظ الكاتب ان إتقان اللغة الفرنسية قد ضمن لدكتور بطرس غالى مساندة فرنسا التى صرحت بانها لن تساند مرشحا غير ناطق بالفرنسية. كذلك ضمن د. غالى مساندة دول أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة للجهود التى بذلها طوال وجوده فى منصب الوزير من أجل صياغة سياسة مصرية تجاه أفريقيا. وبالطبع كانت دول أفريقيا تفضل مرشحا أفريقيا خالصا وليس عربيا أفريقيا ولكن العديد من هذه الدول كان غير راض عن المرشحين الافارقة الآخرين الذين تقدموا. وكان هذا ايضا لصالح د. بطرس غالى.

أما عن توقعات المستقبل، فإن الكاتب يرى أن الامين العام الجديد سيعطى اهمية كبرى لمشاكل التنمية فى العالم الثالث كما أن سيسعى لايجاد دور للمنظمة فى عملية السلام العربية - الاسرائيلية.

٢ - الصحافة البريطانية:

أما المملكة المتحدة فقد كانت تفضل على د. بطرس غالى المرشح الزمبابوى. فقد كان من الطبيعى أن تشعر بخيبة الأمل وهو ما عكسته الصحافة اللندنية. وعلى سبيل المثال لنذكر المقال الثانى الذى كتبه «جيمس بون» فى صحيفة «التايمز» اللندنية تحت عنوان: «**بطرس غالى يواجه تحدى الإصلاح**». بدأ الكاتب مقاله بإستعراض المشاكل التى ستواجه الأمين العام الجديد وذلك بهدف التشكيك فى قدرة هذا الأخير على التعامل معها بالفعالية المطلوبة: فقد كتب يقول: «عندما يتولى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة مهامه سيكون عليه أن يحوّل كل ما قيل من كلام طنّان حول النظام العالمى الجديد الى حقيقة ملموسة» ثم ينظر الكاتب الى د. بطرس غالى نظرة الى شيخ فى الـ ٦٩ من عمره أى على انه نتاج من النظام العالمى القديم. وبالتالى سيكون على الأمين العام الجديد أن يقنع العالم انه على الرغم من سنه يمتلك الرؤية والطاقة اللازمتين لكى ينشط منظمة الأمم المتحدة ويدخل فيها الاصلاحات الجذرية التى هى فى أمس الحاجة إليها. وهو ما يشك الكاتب فى أن يقدر على الرد الفعال على هذا التحدى. وينضم الكاتب الى زميله الأمريكى لكى يجد فى إنتماء الأمين

العام للأقلية القبطية وفى زواجه من سيدة يهودية الأصل من الصفات التى تؤهله اكثر من غيره لتولى هذا المنصب الدولى ، إذا اضيف أيضا إلى هذه الصفات إتقانه لثلاث لغات : الفرنسية والعربية والانجليزية .

ولكن الكاتب يعود ليتحسر على كبر سن الأمين العام الجديد ، إذ أن « كلا من بريطانيا وأمريكا كانتا تأملان فى أن يفوز بهذا المنصب شخص أصغر سنا ، وأكثر قدرة على البقاء فيه لفترتين ـ أى عشر سنوات .. ولكن كل ما حصلا عليه على حد قول الكاتب هو : « رجل اشبه بالأمين العام المنسحب ، وهو أيضا دبلوماسى قديم يتقن عدة لغات بدلا من الشخصية الجديدة التى كانا ينتظرانها » . ثم يستعرض الكاتب الانجازات التى حققها « بيريز دى كويلار » (إستقلال ناميبيا وإقرار الديمقراطية فى نيكاراجوا وإحراز تقدم نحو السلام بالنسبة لكمبوديا والسلفادور والصحراء الغربية) ليتساءل بعد ذلك : ماذا ينتظر الأمين العام الجديد من مهام . فلاشك انه سيمضى وقتا طويلا لمعالجة مشكلة العراق التى ستبقى الاختبار الحاسم للأمن الجماعى داخل « النظام العالمى الجديد » كما أنه سيواجه أيضا تحديات جديدة ومن هذه الحرب الأهلية فى يوغسلافيا وبرنامج الأسلحة النووية لدى كوريا الشمالية .. ثم أن الاتجاه إلى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء قد أصبح أحد القوائم التى ستشهدها فترة وجود د . بطرس غالى فى منصبه هذا كما سيكون عليه أيضا أن يبدى إهتماما كبيرا بمسائل مثل المخدرات ومرض « الايدز » والمديونية الدولية والبيئة .. إلخ .

كل هذه التحديات يستعرضها الكاتب وهو مشفق على ماينتظر الأمين العام الجديد من مهام ، فلا يخفى عليه ان منصب الأمين العام هو بمثابة الرئيس التنفيذى الذى يقف على قمة مالايقل عن ١٤ الف منظمة تابعة للأمم المتحدة وان الأمين العام الجديد سيكون عليه ان يقود حملة من أجل إحداث الاصلاحات الادارية التى يتطلع اليها الغرب ولكن الكاتب يرى ان الشعور السائد فى صفوف الأمم المتحدة ، هو ان هذه الاصلاحات على قمة البنية الادارية للمنظمة قد تأجلت بتولى الأمين العام الجديد مهامه على الرغم من ان الجميع من الدبلوماسيين والمسئولين داخل منظمة الأمم المتحدة يشهدون للدكتور بطرس غالى بالمهارة السياسية فى التفاوض ، وخاصة انه هو الذى ساعد فى صياغة معاهدة السلام التاريخية التى ابرمت مع اسرائيل .

اما المقال الذى كتبه « ريتشارد جوت » بصحيفة « الجارديان » التابعة لحزب العمال فهو اكثر قسوة مما نشر فى صحيفة المحافظين وعنوانه « اسقاطات فى المستقبل » وفيه يصف الكاتب نتيجة الاقتراع الى فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمن العام بانها كانت اشبه بالكارثه ! ! وعندما نتتبع الكاتب لكى نرى كيف وصل الى هذا الاستنتاج نجد أن حجته الاساسية هى كبر سن الأمين العام الجديد . ومن هذا المنطلق يحكم بان السنوات الخمس القادمة ستكون بالنسبة للمنظمة العالمية امتدادا لما كانت عليه فى الفترة السابقة وليس تجديدا ، وبأنه « مهما كانت الصورة الجديدة التى سيتخذها النظام العالمى الجديد ، فان الامم المتحدة لن يكون لها دور هام بل ان الكاتب يتنبأ بان المنظمة فى عهد الأمين العام الجديد سوف تعود الى حالة الظلام وعدم الاتساق التى كان بيريزدى كويلار قد انتشلها منها ! ! !

ويذهب الكاتب الى حد توجيه الاتهام الى الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين على انهم المسئولون عن هذه الكارثة لأنهم قد سمحوا بها وامتثلوا لمطلب دول العالم الثالث بقبولهم مرشحا من هذا العالم . وبصفة عامة تبدو المعارضة البريطانية ـ الممثلة فى حزب العمال تعانى من ازمة نفسية ناتجه عن الشعور بالعجز فى منافسة الحزب الحاكم وهو شعور يؤدى بها الى الاندفاع فى الالفاظ النابية والقاسية للتنفيس عن نفسها .

ربما كان رجال الاقتصاد اكثر هدوءا والتزاما بالواقع فى حكمهم على الأمور ، وهو مايبدو واضحا فى مقال .. كتبه « تونى واكليرز » عن الأمين العام الجديد ونشرته صحيفة « الفاينا نشيال تايمز » تحت عنوان « بطل المحرومين يتلين من اجل الامم المتحدة » .

يبدأ الكاتب بنقل تصريح ادلى به د . بطرس غالى الى وكالة انباء الشرق الاوسط وهو ان « تعيينه كان نصرا للعالم العربى ولافريقيا وللعالم الثالث » ثم يلاحظ بان الامين العام الجديد يتمتع بروح الفكاهه . وبالطبع لم يفت الكاتب ان يركز هو ايضا على كبرش د . غالى والذى كان يعد احدى العوائق التى عطلت لفترة ظهور نتيجة الاقتراح ، ولكنه مع ذلك يؤكد بان الصفات المتعددة التى يتمتع بها الامين العام الجديد قد احاطت بالتردد الذى كان الرئيس بوش يشعر به نحوه ، مفضلا عليه صديقه المفضل « الأمير صدر الدين اغاخان » .. اما هذه الصفات فهى خبرته الدبلوماسية ، اذ يعد من اشهر الشخصيات الدبلوماسية المعروفة على الساحة الدولية . وقد سبق ان رشح لاكثر من منصب دولى مثل المندوب الاعلى للاجئين والامين العام لليونسكو ورئيس منظمة العمل الدولية الخ ..

ويؤكد الكاتب بان مثل مثل هذه الترشيحات فى حد ذاتها تعد اكبر تقدير لما يتمتع به من مهارة دبلوماسية وخبره فى القانون الدولى وفى علاقات العمل .

بل ان الكاتب يرى فى د . بطرس غالى المرشح المثالى لتبوء منصب الامين العام للمنظمة فهو بالاضافة الى اتقانه الفرنسية والانجليزية والعربية ، معروف بكفاءته الادارية وهذه صفه لم يكن يتمتع بها ـ على حد قول الكاتب ـ سلفه بيريز دى كويلار . ولكن الاهم من ذلك كله هو ان للامين العام الجديد سجل مشرف فى مجال التفاوض اذ رافق الرئيس السادات فى زيارته التاريخية الى القدس فى ١٩٧٧ كما قاد الفريق المصرى المفاوض مع اسرائيل حتى اسفرت هذه الجهود عن اتفاقيات كامب دافيد فى ١٩٧٨ .

لهذه الاسباب يرى الكاتب أن تعيين د . بطرس غالى مناسب جدا اذا ان خبرته الطويلة فى التعامل مع المشكلة الفلسطينية قد لاتقدر بثمن فى مجال الجهود التى تبذل من اجل تسوية هذا النزاع المعقد للغاية .. »

اما عن اهتمامات الأمين العام الجديد ، فان الكاتب يلاحظ « بانها تنصب على مشاكل التنمية وخاصة المحنه التى تمر بها افريقيا .. وقد كتب العديد من المقالات حول هذا الموضوع وهو يدافع عن ضرورة تصحيح الميزان بين الذين يملكون والذين لايملكون ، وعلى قول الكاتب فان هذا الاهتمام بالذات كان يثير بعض القلق لدى الولايات المتحدة ذلك لأن الأمين العام العربى ـ الأفريقى هو الاول الذى يقف على قاعدة تتيح له الفرصة فى ان يلح فى مطالبته بمزيد من المعونه من الدول المتقدمة لصالح العالم النامى »

٣ ـ الصحافة الفرنسية :

هناك صفات عديدة فى الأمين العام الجديد ساعدت الصحافة الفرنسية على تقبل اختياره بعين الرضا .

ومن اهم هذه الصفات اثنتان : الاولى انه يتقن اللغة الفرنسية كأحد ابنائها وهو مايرضى العقلية الفرنسية المنبهرة بلغتها ، والثانية هى الدور الذى قام به فى محادثات السلام والتى ادت الى اتفاقيات كامب ديفيد .

لهذا فلا عجب ان تنشر صحيفة « الفيجارو » مقالا باسم ت . د . تحت عنوان « بطرس غالى الأمين العام الجديد الرجل الذى قاد السادات الى القدس » ، ويبدأ الكاتب بتقديم الامين العام الجديد على انه قبل كل شىء رجل الحوار ثم يلاحظ الكاتب بان منصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة قد ازدات أهميته على الساحة الدولية مع « بروز فكرة اقامة نظام عالمى جديد » وان بيريز ديكويلار قد استطاع ان يقوم بدور فعال و « سلمى » فى العديد من مناطق العالم حيث كانت الحروب تبدو لانهاية لها .

وفى مثل هذه الظروف يرى الكاتب ان انتخاب د . بطرس غالى ليخلف « بيريز دى كويلار » يتوافق تماما مع متطلبات المنصب بل يذهب الى القول بانه لو « اردنا ان نرسم صورة لما يجب ان يكون عليه الأمين العام فان ملامح الصورة ستنطبق تماما ما على د . بطرس غالى : شخصية تنتمى الى العالم الثالث ثقافتها غربية تعرف الجميع من رؤساء الدول عاش اقسى الصراعات فى عصرنا وتعرف كيف يمزج بين عدم التصديق والحرارة الانسانية والايمان الراسخ بقدره العقل البشرى على كل

شىء . وقد تأكدت فرص السلام لدى د . بطرس غالى غداة حرب اكتوبر . وخاصة انه كان يحلو له ان يذكر بان : « الدبلوماسيه هى فن التوفيق بين الحقائق . وسواء أرادت الدول العربية أم فلابد أن نعترف بان العالم العربى لايمكن ان يتواجد بدون مصر . اننا ربما لسنا الاكثر عربية بالنسبة لجميع العرب ولكن القاهرة ستبقى دائما عاصمة العالم العربى ؟ ويختم الكاتب مقاله قائلا : لقد حصل د . بطرس غالى على السلام لمصر ولكن يبقى الكثير عليه ان ينجزه .

اما صحيفة ليمزند الفرنسية فقد خصصت فى عددها بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩١ الافتتاحية وصفحة كاملة لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمين العام وإنعكاساته فى مصر وفى الخارج . وتحمل الافتتاحية العنوان التالى : « رجل همزة وصل » وهى تربط بين انتخاب د . بطرس غالى فى منصبه الجديد وبين ما تسميه « ذوبان الجليد » فى العلاقات الدولية . وعلى عكس ماراه العديد من المعلقين فان كاتب « ليموند يؤكد بان عملية الاقتراع لاختيار الأمن العام الجديد قد تمت بسهولة غير معهودة اذا قورنت بما حدث فى ١٩٨١ عندما استوجب الأمر اسابيع و ٢٠ عملية اقتراع داخل مجلس الأمن بالاضافة الى ١٦ فيتو من قبل الصين الشعبية قبل ان يظهر مرشح الحل الوسط وهو بيريز دى كويلار .

اما عن اختيار د . بطرس غالى فى منصب الأمين العام فان الكاتب يصفه بانه انتصار لأفريقيا التى كانت مع امريكا الشمالية القارة التى لم تمثل بعد على راس المنظمة الدولية وبالتالى هذا الظلم قد تم تصحيحه » .

وتهنىء الجريدة نفسها على ان الأمين العام الجديد شخصية ذات ثقافة عالية كما انه يتقن اللغة الفرنسية كما انها ترى ان اختياره يأتى فى وقت مناسب (عقد مؤتمر مدريد من اجل تسوية احد الصراعات الكبرى فى عالمنا) .. ومع ذلك يؤكد الكاتب بان منظمة الأمم المتحدة الجديدة قد ورثت من القديمة العديد من المشاكل ومن هذه العجز فى الميزانية الذى بلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار بينما على المنظمة ان تضطلع بالعديد من المهمات فى شتى اماكن من العالم كما ان على الأمين العام الجديد ان يواجه ضرورة احداث تغيرات بنيويه وعلى سبيل المثال الى متى ستظل اليابان والمانيا والهند متقبلة ان يبقى حق الفيتو بين ايدى الاتحاد السوفيتى الذى لم يعد له وجود وفى الوقت نفسه بين يدى فرنسا والمملكة المتحدة اللتين انضمتا الى الجماعة الأوروبية ؟

اما الصفحة المخصصة فى جريدة « ليموند » لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمين العام فقد تضمنت ثلاث مقالات الأولى نسيرج ماتى يحمل العنوان الآتى : بطرس غالى سيصبح فى يناير الأمن العام للأمم المتحدة وفيه يؤكد الكاتب مدى ارتياح فرنسا لهذه النتيجة وهى التى قادت منذ البداية بحملة من اجل فوزه واخيرا يأتى

العام للأقلية القبطية وفى زواجه من سيدة يهودية الأصل من الصفات التى تؤهله اكثر من غيره لتولى هذا المنصب الدولى ، إذا أضيف أيضا إلى هذه الصفات إتقانه لثلاث لغات : الفرنسية والعربية والانجليزية .

ولكن الكاتب يعود ليتحسر على كبر سن الأمين العام الجديد ، إذ أن « كلا من بريطانيا وأمريكا كانتا تأملان فى أن يفوز بهذا المنصب شخص أصغر سنا ، وأكثر قدرة على البقاء فيه لفترتين - أى عشر سنوات .. ولكن كل ما حصلا عليه على حد قول الكاتب هو : « رجل أشبه بالأمين العام المنسحب ، وهو أيضا دبلوماسى قديم يتقن عدة لغات بدلا من الشخصية الجديدة التى كانا ينتظرانها » . ثم يستعرض الكاتب الانجازات التى حققها « بيريز دى كويلار » (إستقلال ناميبيا وإقرار الديمقراطية فى نيكاراجوا وإحراز تقدم نحو السلام بالنسبة لكمبوديا والسلفادور والصحراء الغربية) ليتساءل بعد ذلك : ماذا ينتظر الأمين العام الجديد من مهام . فلاشك انه سيمضى وقتا طويلا لمعالجة مشكلة العراق التى ستبقى الاختبار الحاسم للأمن الجماعى داخل « النظام العالمى الجديد » كما انه سيواجه أيضا تحديات جديدة ومن هذه الحرب الاهلية فى يوغسلافيا وبرنامج الأسلحة النووية لدى كوريا الشمالية .. ثم ان الاتجاه إلى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء قد أصبح أحد القوائم التى ستشهدها فترة وجود د . بطرس غالى فى منصبه هذا كما سيكون عليه أيضا ان يبدى إهتماما كبيرا بمسائل مثل المخدرات ومرض « الايدز » والمديونية الدولية والبيئة .. إلخ .

كل هذه التحديات يستعرضها الكاتب وهو مشفق على ماينتظر الأمين العام الجديد من مهام ، فلا يخفى عليه ان منصب الأمين العام هو بمثابة الرئيس التنفيذى الذى يقف على قمة مالايقل عن ١٤ الف منظمة تابعة للأمم المتحدة وان الأمين العام الجديد سيكون عليه ان يقود حملة من أجل إحداث الاصلاحات الادارية التى يتطلع اليها الغرب ولكن الكاتب يرى ان الشعور السائد فى صفوف الأمم المتحدة ، هو ان هذه الاصلاحات على قمة البنية الادارية للمنظمة قد تأجلت بتولى الأمين العام الجديد مهامه على الرغم من ان الجميع من الدبلوماسيين والمسئولين داخل منظمة الأمم المتحدة يشهدون للدكتور بطرس غالى بالمهارة السياسية فى التفاوض ، وخاصة انه هو الذى ساعد فى صياغة معاهدة السلام التاريخية التى ابرمت مع اسرائيل .

اما المقال الذى كتبه « ريتشارد جوت » بصحيفة « الجارديان » التابعة لحزب العمال فهو اكثر قسوة مما نشر فى صحيفة المحافظين وعنوانه « اسقاطات فى المستقبل » وفيه يصف الكاتب نتيجة الاقتراع الى فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمن العام بانها كانت اشبه بالكارثه ! ! وعندما نتتبع الكاتب لكى نرى كيف وصل الى هذا الاستنتاج نجد أن حجته الاساسية هى كبر سن الأمين العام الجديد . ومن هذا المنطلق يحكم بان السنوات الخمس القادمة ستكون بالنسبة للمنظمة العالمية امتدادا لما كانت عليه فى الفترة السابقة وليس تجديدا ، وبأنه « مهما كانت الصورة الجديدة التى سيتخذها النظام العالمى الجديد ، فان الامم المتحدة لن يكون لها دور هام بل ان الكاتب يتنبأ بان المنظمة فى عهد الأمين العام الجديد سوف تعود الى حالة الظلام وعدم الاتساق التى كان بيريزدى كويلار قد انتشلها منها ! ! ! ويذهب الكاتب الى حد توجيه الاتهام الى الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين على انهم المسئولون عن هذه الكارثة لأنهم قد سمحوا بها وامتثلوا لمطلب دول العالم الثالث بقبولهم مرشحا من هذا العالم . وبصفة عامة تبدو المعارضة البريطانية - الممثلة فى حزب العمال تعانى من ازمة نفسية ناتجه عن الشعور بالعجز فى منافسة الحزب الحاكم وهو شعور يؤدى بها الى الاندفاع فى الالفاظ النابية والقاسية للتنفيس عن نفسها .

ربما كان رجال الاقتصاد اكثر هدوءا والتزاما بالواقع فى حكمهم على الأمور ، وهو مايبدو واضحا فى مقال .. كتبه « تونى واكليرز » عن الأمين العام الجديد ونشرته صحيفة « الفاينا نشيال تايمز » تحت عنوان « بطل المحرومين يتلين من اجل الأمم المتحدة »

يبدأ الكاتب بنقل تصريح ادلى به د . بطرس غالى الى وكالة انباء الشرق الاوسط وهو ان « تعيينه كان نصرا للعالم العربى ولافريقيا وللعالم الثالث » ثم يلاحظ بان الامين العام الجديد يتمتع بروح الفكاهه . وبالطبع لم يفت الكاتب ان يركز هو ايضا على كبرش د . غالى والذى كان يعد احدى العوائق التى عطلت لفترة ظهور نتيجة الاقتراح ، ولكنه مع ذلك يؤكد بان الصفات المتعددة التى يتمتع بها الامين العام الجديد قد احاطت بالتردد الذى كان الرئيس بوش يشعر به نحوه ، مفضلا عليه صديقه المفضل « الامير صدر الدين اغاخان » .. اما هذه الصفات فهى خبرته الدبلوماسية ، اذ يعد من اشهر الشخصيات الدبلوماسية المعروفة على الساحة الدولية . وقد سبق ان رشح لاكثر من منصب دولى مثل المندوب الاعلى للاجئين والامين العام لليونسكو ورئيس منظمة العمل الدولية الخ ..

ويؤكد الكاتب بان مثل هذه الترشيحات فى حد ذاتها تعد اكبر تقدير لما يتمتع به من مهارة دبلوماسية وخبره فى القانون الدولى وفى علاقات العمل .

بل ان الكاتب يرى فى د . بطرس غالى المرشح المثالى لتبوء منصب الأمين العام للمنظمة فهو بالاضافة الى اتقانه الفرنسية والانجليزية والعربية ، معروف بكفاءته الادارية وهذه صفه لم يكن يتمتع بها - على حد قول الكاتب - سلفه بيريز دى كويلار . ولكن الاهم من ذلك

كله هو ان للأمين العام الجديد سجل مشرف فى مجال التفاوض اذ رافق الرئيس السادات فى زيارته التاريخية الى القدس فى ١٩٧٧ كما قاد الفريق المصرى المفاوض مع اسرائيل حتى اسفرت هذه الجهود عن اتفاقيات كامب دافيد فى ١٩٧٨ .

لهذه الاسباب يرى الكاتب أن تعيين د . بطرس غالى مناسب جدا اذا ان خبرته الطويلة فى التعامل مع المشكلة الفلسطينية قد لاتقدر بثمن فى مجال الجهود التى تبذل من اجل تسوية هذا النزاع المعقد للغاية .. »

اما عن اهتمامات الأمين العام الجديد ، فان الكاتب يلاحظ « بانها تنصب على مشاكل التنمية وخاصة المحنه التى تمر بها افريقيا .. وقد كتب العديد من المقالات حول هذا الموضوع وهو يدافع عن ضرورة تصحيح الميزان بين الذين يملكون والذين لايملكون ، وعلى قول الكاتب فان هذا الاهتمام بالذات كان يثير بعض القلق لدى الولايات المتحدة ذلك لأن الأمين العام العربى - الأفريقى هو الاول الذى يقف على قاعدة تتيح له الفرصة فى ان يلح فى مطالبته بمزيد من المعونه من الدول المتقدمة لصالح العالم النامى »

٢ - الصحافة الفرنسية :

هناك صفات عديدة فى الأمين العام الجديد ساعدت الصحافة الفرنسية على تقبل اختياره بعين الرضا .

ومن اهم هذه الصفات اثنتان : الاولى انه يتقن اللغة الفرنسية كأحد ابنائها وهو مايرضى العقلية الفرنسية المنبهرة بلغتها ، والثانية هى الدور الذى قام به فى محادثات السلام والتى ادت الى اتفاقيات كامب ديفيد .

لهذا فلا عجب ان تنشر صحيفة « الفيجارو » مقالا باسم ت . د . تحت عنوان « بطرس غالى الأمين العام الجديد الرجل الذى قاد السادات الى القدس » ، ويبدأ الكاتب بتقديم الأمين العام الجديد على انه قبل كل شىء رجل الحوار ثم يلاحظ الكاتب بان منصب الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة قد ازدات أهميته على الساحة الدولية مع « بروز فكرة اقامة نظام عالمى جديد » وان بيريز ديكويلار قد استطاع ان يقوم بدور فعال و « سلمى » فى العديد من مناطق العالم حيث كانت الحروب تبدو لانهاية لها .

وفى مثل هذه الظروف يرى الكاتب ان انتخاب د . بطرس غالى ليخلف « بيريز دى كويلار » يتوافق تماما مع متطلبات المنصب بل يذهب الى القول بانه لو « اردنا ان نرسم صورة لما يجب ان يكون عليه الأمين العام فان ملامح الصورة ستنطبق تماما ما على د . بطرس غالى : شخصية تنتمى الى العالم الثالث ثقافتها غربية تعرف الجميع من رؤساء الدول عاش اقسى الصراعات فى عصرنا وتعرف كيف يمزج بين عدم التصديق والحرارة الانسانية والايمان الراسخ بقدره العقل البشرى على كل شىء . وقد تاكدت فرص السلام لدى د . بطرس غالى

- ٢٨٧ -

غداة حرب اكتوبر . وخاصة انه كان يحلو له ان يذكر بان : « الدبلوماسيه هى فن التوفيق بين الحقائق . وسواء أرادت الدول العربية أم فلابد ان نعترف بان العالم العربى لايمكن ان يتواجد بدون مصر . اننا ربما لسنا الاكثر عربية بالنسبة لجميع العرب ولكن القاهرة ستبقى دائما عاصمة العالم العربى ؟ ويختم الكاتب مقاله قائلا : لقد حصل د . بطرس غالى على السلام لمصر ولكن يبقى الكثير عليه ان ينجزه .

اما صحيفة ليمزند الفرنسية فقد خصصت فى عددها بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩١ الافتتاحية وصفحة كاملة لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمين العام وإنعكاساته فى مصر وفى الخارج . وتحمل الافتتاحية العنوان التالى : « رجل همزة وصل » وهى تربط بين انتخاب د . بطرس غالى فى منصبه الجديد وبين ما تسميه « ذوبان الجليد » فى العلاقات الدولية . وعلى عكس ماراه العديد من المعلقين فان كاتب « ليموند يؤكد بان عملية الاقتراع لأختيار الأمن العام الجديد قد تمت بسهولة غير معهودة اذا قورنت بما حدث فى ١٩٨١ عندما استوجب الأمر اسابيع و ٢٠ عملية اقتراع داخل مجلس الأمن بالاضافة الى ١٦ فيتو من قبل الصين الشعبية قبل ان يظهر مرشح الحل الوسط وهو بيريز دى كويلار .

اما عن اختيار د . بطرس غالى فى منصب الأمين العام فان الكاتب يصفه بانه انتصار لأفريقيا التى كانت مع امريكا الشمالية القارة التى لم تمثل بعد على رأس المنظمة الدولية وبالتالى هذا الظلم قد تم تصحيحه » .

وتهنىء الجريدة نفسها على ان الأمين العام الجديد شخصية ذات ثقافة عالية كما أنه يتقن اللغة الفرنسية كما انها ترى ان اختياره يأتى فى وقت مناسب (عقد مؤتمر مدريد من اجل تسوية احد الصراعات الكبرى فى عالمنا) .. ومع ذلك يؤكد الكاتب بان منظمة الأمم المتحدة الجديدة قد ورثت من القديمة العديد من المشاكل ومن هذه العجز فى الميزانية الذى بلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار بينما على المنظمة ان تضطلع بالعديد من المهمات فى شتى اماكن من العالم كما ان على الأمين العام الجديد ان يواجه ضرورة احداث تغيرات بنيويه وعلى سبيل المثال الى متى ستظل اليابان والمانيا والهند متقبلة ان يبقى حق الفيتو بين ايدى الاتحاد السوفيتى الذى لم يعد له وجود وفى الوقت نفسه بين يدى فرنسا والمملكة المتحدة اللتين انضمتا الى الجماعة الأوروبية ؟

اما الصفحة المخصصة فى جريدة « ليموند » لخبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمين العام فقد تضمنت ثلاث مقالات الأولى تسبرج ماتى يحمل العنوان الآتى : بطرس غالى سيصبح فى يناير الأمن العام للأمم المتحدة وفيه يؤكد الكاتب مدى ارتياح فرنسا لهذه النتيجة وهى التى قامت منذ البداية بحملة من اجل فوزه واخيرا يأتى

مقال « جان بيير بيرونسيل هوجوز » عن انتخاب الامين العام الجديد تحت عنوان مثير وهو : « الأخذ بالثأر من القدر » وهو مقال يردده كاتبته الصحافة الفرنسية بصفة عامة من تقدير للأمين العام الجديد مع اضافة لمسة خاصة بالكاتب الذى جنح دائما إلى تقديم تحليل شخصى جدا لايمتد بصلة للموضوعية العلمية بشخية د . بطرس غالى وان كان تحليلا يمجده . وينتمى الكاتب الى فصيلة الصحفيين الذين يكتبون للأثارة .

هذه هى بعض الكتابات التى تناولت خبر فوز د . بطرس غالى بمنصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة فى الصحافة الغربية . ومنها يمكن ان نستخلص الآتى :

- ان القدرة التفاوضية لدى الأمين العام الجديد كانت من اهم الصفات التى ارتاحت عنها الصحافة الغربية فاشادت بها عندما فاز بالمنصب ومتوقع منه ان تؤدى به هذه الصفه الى انجازات مشرفه فى مجال العلاقات الدولية مما سيرفع من شأن المنظمة .

- ارتاحت ايضا الصحافة الغربية للتركيبه الفريده للأمين العام الجديد الذى يجمع بين انتمائه الى العالم النامى بصفة عامة والعالم العربى والافريقى بصفة خاصة وايضا بين انتمائه الى اقلية فى بلده وزواجه من سيدة من اسرة يهودية وبين اتقانه لعدة لغات وتمتعه بدرجة رفيعة من الثقافة الغربية وبالتالى فهو يمكن ان يكون خير وصله بين العالم الغربى والعالم النامى لما يتمتع به من فهم عميق لمشاكل الاثنين .

ان تحسر الصحافة الغربية على كبر سن الامين العام الجديد هو نابع اكثر من مفهوم دارج فى العالم الغربى هو ان الجرأة من صفات الشباب وان السن اكبر دليل على مدى تحفظ الشخص ، وتحسبه للامور ، وقد يكون هذا المفهوم صحيحا الى حد ما على شريطه ان لايؤخذ كمبدأ مطلق كما هو شائع فى الغرب حيث تتطلب الحركة التكنولوجية والعلمية التجديد المستمر فان جميع الذين خدموا مع د . بطرس غالى قد شهدوا له بالنشاط المتفجر وغير العادى بالاضافة الى قدرة ادارية عالية وحقا ان منظمة الامم المتحدة قد اصبحت اليوم متخمة بالمشاكل مما يتطلب الصبر والاناة لفك خيوطها وإحداث التجديد المنشود فيها . وفى مثل هذه الظروف فان الجراة لاتكفى اذا لم تتفق مع الحنكة والحكمة وهى صفات تكتسب مع السن على اى حال فان الأمين العام الجديد سيواجه اكثر من تحد خلال السنوات الخمس المقبلة . ومع ذلك نقول بأنه اقدر الناس على مواجهتها طالما يؤمن بان العقل البشرى قادر على كل شىء فلنتمنى له النجاح والتوفيق .

Une revanche sur la destinée

Bumbling into the future

The Third World wanted an African to become Secretary General of the UN. Now, after a fashion, they have got one. But the result, Richard Gott argues, is little short of disastrous

INTERNATIONAL NEWS

Champion of the have-nots limbers up for UN

Tony Walker profiles the consummate Egyptian diplomat named as the UN's next secretary-general

M. Boutros-Ghali deviendra en janvier secrétaire général de l'ONU

Un homme « trait d'union »

OVERSEAS NEWS

Boutros Ghali faces challenge of reform

They were said to be looking for a young, dynamic diplomat capable of presiding over a major overhaul. It was not to be





ملف العدد [١٠]

د . بطرس غالى والمهام الدبلوماسية المتعددة

هدايت عبد النبى

مقدمة :

لعل المحاور الخمسة التى اقتربت منها من خلال عملى مندوبه للاهرام بوزارة الخارجية من عمل الدكتور بطرس غالى كوزير الدولة للشئون الخارجية من نوفمبر ١٩٧٧ الى مايو ١٩٩١ ، هى الكتب البيضاء التى صدرت فى عهد الدكتور بطرس غالى ، السكرتير العام الحالى للامم المتحدة ، ودخول مصر حلبه الفرانكفونيه من خلال مؤتمرات القمة الفرانكفونية ، وتمثيله لمصر فى مؤتمرات وزراء خارجية وقمم عدم الانحياز ، والقمم الافريقية ، والاحاديث الصحفية .

ففى يناير ٧٨ قمت بتغطية زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية انذاك ليوجوسلافيا ، حيث التقى باخر اقطاب عدم الانحياز تيتو .

وكانت تلك هى السنوات الصعبة امام الدبلوماسية المصرية وبعد ان تشكلت جبهة رفض عربية لمبادرة السلام المصرية ، إلا ان يوجوسلافيا اكدت فى هذه الزيارة « ان مصر هى ثقل العالم العربى » . وتركز الموقف اليوجوسلافى الممثل فى القطب الاخير لعدم الانحياز فى ذلك الوقت : « ان مؤتمر جبهة الرفض قد اضعف من موقف المفاوض العربى » .

ورغم اننا تجاوزنا فى العالم العربى فى التسعينات ازمة الدخول او عدم الدخول فى مباحثات سلام مع اسرائيل ، إلا انه لابد من تسجيل نقاط على الحروف عن الماضى القريب تسجل للدكتور بطرس غالى دوره الكبير فى تدعيم موقف مصر الدولى ، رغم العزلة فى ايام السلام الاولى .

كما وضع الدكتور بطرس غالى بصمات مصر على سير الحوار العربى - الافريقى فى دورته التى انعقدت فى نيامى فى يونيو ٧٨ .

وفى اول حديث صحفى لى تحدث الدكتور بطرس غالى باستفاضة عن فكرة الخاص بالديموقراطية ومستقبلها . وكانت رؤيته هى ان الاشتراكية الديمقراطية تقوم على تحقيق التوازن السليم بين مصلحة الفرد والمجموع .

وفى يوليو ٧٨ خلال اجتماعات وزراء خارجية عدم الانحياز فى بلجراد اكد الدكتور بطرس غالى ان للعرب هدفا مشتركا هو تقرير مصير الشعب الفلسطينى وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة .

اى انه حتى فى احلك الاوقات بين مصر والعرب قال بطرس غالى كلمة الحق وكلمة مصر .

ولابد من التسجيل ان بطرس غالى خاض معارك الدبلوماسية المصرية فى هذا المؤتمر باقتدار فى مواجهة الهجوم الشرس لدول الرفض فى ذاك الوقت .

وقد افردت صحيفة الاهرام عرضا للكتاب الابيض حول مبادرة الرئيس الراحل انور السادات والذى اكد فيه ان الكتاب الابيض يهدف الى توضيح ان المبادرات التاريخية لمصر نحو السلام لم تبدأ بمبادرة زيادة القدس ، وانما سبق ذلك جنوح مصر نحو السلام حتى ان حرب اكتوبر نفسها قامت من اجل السلام لانها الغت تماما فكرة اسرائيل بان التفوق العسكرى هو اساس لضمان امن اسرائيل .

كما غطى الاهرام الكتاب الابيض رقم (٢) فى عهد بطرس غالى عن موقف مصر من القضية الفلسطينية .

وفى ٧٩/٨/٢٧ ادلى لى د . بطرس غالى بحديث اكد فيه الصعوبات التى تواجه عملية السلام بين مصر واسرائيل ، وحين سئل عن تبادل الزيارات بالنسبة لرجال الفكر بين البلدين قال : « يجب ان تتناول هذه الزيارات ليس النزاع ، واساسا المشكلة وهى القضية الفلسطينية ، وبالتالى فانها يجب ان تكون مناقشات ثلاثية مصرية - فلسطينية - اسرائيلية » . اى ان غالى منذ البداية ومع خطوات السلام الاولى لم ينح جانبا

الشعب الفلسطينيين ، بل طالب بان يكون طرفا مساويا حتى فى الحوار الفكرى .

وحديث اخر فى مايو ٨١ عن الجديد الذى قدمته مصر فى السياسة الدولية .

كما كان للدكتور بطرس غالى حديثا هاما فى ٢٠ يوليو ٨٢ عن حياد لبنان ، وانه - كان من الممكن - فى ذاك الوقت تطبيق فكرة حياد دائمة للبنان تضمنه القوى العظمى مثل سويسرا .

كما كان لى شرف انفراد الاهرام فى ٢٢/ ٩/ ٧٩ بالتنظيم الجديد لوزارة الخارجية تحت اشرافه ، والذى تضمن انشاء ادارة جديدة لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ، البحوث والدراسات والصحافة والمعهد الدبلوماسى تحت اشراف وزير الدوله .

وكانت القمة الافريقية فى سيراليون فى يوليو ١٩٨٠ بمثابة كشف للحساب لجهودات مصر للتوصل الى حل سلمى شامل لمشاكل الشرق الاوسط ، وكان د . بطرس غالى رئيسا للوفد المصرى فى هذه القمة .

وفى مؤتمر عدم الانحياز فى فبراير ٨١ رفض اعضاء الحركة تعليق عضوية مصر بسبب خط السلام المصرى ... ومره اخرى كانت مجهودات بطرس غالى ، حيث راس وفد مصر ، هى التى اثمرت عن هذه النتيجة القيمة لسياسة مصر الخارجية .

ولاتنسى ان مصر حضرت اجتماعات القمة الفرنسية - الافريقية على يد بطرس غالى ، وكان لها حضور مهم لى قمة كينشاسا فى اكتوبر ١٩٨٢ حيث دافع بشدة عن فكره دعم لحوار بين الجنوب والجنوب ، واشار الى اهمية العلاقات بين فرنسا وافريقيا ، لان مصر تعتقد ان بامكان فرنسا ودول المجموعة الاوروبية ان تلعب دورا هاما فى التنمية الاقتصادية والسياسية لافريقيا .

وباختصار فالدكتور بطرس غالى راس معظم الوفود المصرية ، فى اصعب فترات الدبلوماسية المصرية ، فى محافل عدم الانحياز ، ومنظمة الوحده الافريقية ، والاجتماعات العربية - الافريقية ، محققا لمصر وضعا عالميا متميزا .

وتبقى كلمة عرفان للدكتور بطرس غالى ... بعد طرح لقطات سريعة عن محاور عمله وزيرا للدولة الخارجية ، وذلك من خلال مجلته السياسة الدولية ، التى اسسها ، والتى تحظى باحترام دولى كبير .

فلقد كان للدكتور بطرس غالى الفضل فى تقديمى لعدد كبير من رؤساء العالم فى كل رحلة قمت بتغطيتها للاهرام اثناء عمله وزيرا للدولة ، الامر الذى اضاف علامات مضيئة الى رصيد عملى الصحفى من خلال الانفراد باحاديث معهم للاهرام ولم اكن قد امضيت فى بلاط صاحبة الجلالة اقل من عقد من الزمان . □





ملف العدد [١١]

بطرس غالى والوحدة العربية

عبد العاطى محمد أحمد

لم يعرف عن الدكتور بطرس غالى انه كان وحدويا ملتزما بايديولوجية القومية العربية ، ولكن من خلال كتاباته المتعددة فى القضايا العربية والدولية كشف عن ايمانه وقناعته بتيار العروبة ، او الرابطة التى تجمع مختلف الدول العربية من المحيط الى الخليج . وايمانه وقناعته بالعروبة جعلته فى صف الذين تصدوا لدعاوى عزلة مصر عن محيطها العربى ، والذين سعوا الى ايجاد شكل ما من الوحدة يجمع بين الدول العربية ، وكان من الدافعين عن الجامعة العربية ودورها كمنظمة اقليمية .

والمعروف عن الدكتور بطرس غالى أنه ليبرالى فى اتجاهه السياسى جمع فى فكرة بين الاعتبارات الاكاديمية التى تتسم بالموضوعية فى تناول القضايا المختلفة وبين الداعين الى نهوض مصرى من التخلف الى التقدم ، ومن التبعية الى الاستقلال القومى . فقد ادلى بدلوه فى مختلف القضايا الساخنة فى مصر على مدى عدة قرون بالكتابة العلمية والراى والتحليل والحوار فى الندوات والمؤتمرات المختلفة ، فكان بذلك من طليعة المثقفين المصريين الذين لم يحبسوا فكرهم فى اتجاه او حركة سياسية بعينها ، وان كان تناوله لقضايا مجتمعه منطلقا من نزعة ليبرالية تنشد التقدم . وقد ساعدة ذلك على اقامة صلات قوية مع مختلف الاتجاهات السياسية ، وجعله يهتم بالقضايا العامة على كلياتها دون اسقاط لبعضها ، فكان من المنطقى ان يهتم بشدة بقضية العروبة والوحدة ، بحكم انها تعد واحدة من ابرز القضايا العربية المصيرية . وكان من المنطقى ايضا ان يعرض لهذه القضية فى نشاطاته العلمية ، وان يشارك فى الجدل الدائر حولها .

وهو كواحد من ابناء الجيل الذى ولد فى عشرينات القرن الحالى عاصر تطورات الفكرة القومية فى مصر ، منذ ذلك الوقت حتى الان ، وبحكم ثقافته الواسعة ، فقد تعرف على كل المحاولات التى طرحت بشأنها . فقد عاصر كتابات ساطع الحصرى المفكر القومى المعروف ، ومحاولات وكتابات ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث ، وقيام الجامعة العربية . وبالطبع فانه تعرف على تأصيلات الفكرة القومية العربية فى فكر عبد الرحمن الكواكبى وغيره ممن اثاروا الفكرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وقد عاش بطرس غالى فى شبابه عصر النضال العربى من اجل الاستقلال ، سواء فى مصر ، او فى الشام ، او المغرب العربى ، وتابع كغيره من مثقفى مصر محاولات الربط بين تيار العروبة والاستقلال والتحرر من الاستعمار . وعاصر ايضا حركة الاستقلال العربية واثرها على تصاعد التيار العروبى الى حد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، والربط بين العروبة وقضايا الصراع العربى الاسرائيلى . ثم تابع تطورات مجتمعه العربى من حيث اوجه الفشل التى منيت بها محاولات الوحدة العربية ، والأفكار التى ترددت فى المجال الوحدوى على مدى العقدين الماضيين .

وقد اجمل بطرس غالى أفكاره عن العروبة والشكل التنظيمى لها فى عدة كتب ومقالات وحوارات . ومن اهم مؤلفاته فى هذا المجال دراسات فى المجتمع العربى (١٩٦٠) وازمة الدبلوماسية العربية (١٩٦٩) ودراسات فى الدبلوماسية العربية (١٩٧٣) ، والجامعة العربية وتصفية المنازعات المحلية (١٩٧٧) .

رؤيته لفكرة العروبة :

وفى هذه المؤلفات وغيرها كانت أهم سمات موقف بطرس غالى من مسألة الوحدة ، انه يؤمن بوجود العروبة واستمرارها رغم أية تحديات . والعروبة هى ذلك الشعور العام الذى يجعل العرب من المحيط الى الخليج يشعرون بأنهم ينتمون الى أمة واحدة ، وان هناك من العوامل ما تجعلهم اكثر تماسكا فيما يتعلق بالعلاقات التى يقيمونها مع الغير . وحيث ان العروبة هى ذلك الاطار او المناخ الذى يمكن ان تنشأ من داخله الوحدة ، فقد كان لبطرس

غالى رأى فيما يتعلق بالشكل التنظيمى للوحدة مؤداه ان تدعيم العمل العربى المشترك فى المجالات ذات المصالح الحياتية المشتركة اقوى من اية اشكال سياسية . وهنا كان من اشد المؤيدين للتعاون الثنائى بين الاقطار العربية وكذلك التعاون الجماعى . ومع ايمانه ايضا بامكانية قيام الوحدة ، الا انه لم يلزم نفسه بالتمسك بصيغة معينة ، بل كان من انصار التدرج والانطلاق من خلال ما تتيحه الجامعة العربية من صور للتعاون .

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ لم يعارضها ، بل عرض للفائدة المرجوه من ورائها من حيث التركيز على حجم المصالح التى ستعود بها الشعبين المصرى والسورى . بوجه عام فى هذه الناحية لم يكن بطرس غالى حركيا وحدويا ، او رجل ايديولوجيات ، وانما حكمت تفكيره النزعة الاكاديمية والعملية .

وعندما اثيرت فى مصر خلال اواخر السبعينات فكرة الحياد والعزلة عن العالم العربى ، كان موقف بطرس غالى ضد العزلة لايمانه بوجود مصالح مشتركة بين مصر وبقية الاقطار العربية . ولم يشارك فى الحملة التى قادها توفيق الحكيم وغيره فى ذلك الوقت بعد قيام الرئيس السادات بزيارة القدس ، وما ترتب على ذلك من قطيعة عربية لمصر مما كان له انعكاس داخلى ببروز تيار العزلة . ولم يعرف عن بطرس غالى أنه تحدث عن العروبة من ناحية عنصرية ، ولم يعرف عنه أيضا انه كان من دعاة المصرية المتفردة . صحيح انه كان يرى لمصر دائرة اخرى غير الدوائر الاسلامية والافريقية والعربية ، هى الدائرة الأوروبية ، الا ان ذلك يدخل فى اطار ايمان مجموعة من المثقفين المصريين بالحضارة الأوروبية واثرها على النهوض الحضارى العام فى مصر .

وعندما اثار بعض الكتاب والخبراء فى الدول الغربية مسألة نهاية فكرة العروبة ـ ايضا بتأثير ما جرى بسبب زيارة السادات للقدس وظهور القطيعة بين مصر والدول العربية ، واتجاه مصر للصلح مع اسرائيل ـ لم يوافقهم على هذا الاتجاه . وقد كلف الدكتور بطرس الكاتب ـ وقت ان عملت باحثا فى مركز الدراسات بالاهرام تحت قيادته ـ بكتابة تقرير لمجلة السياسة الدولية لتفنيد حجج فؤاد عجمى احد الاساتذة العاملين بالجامعات الامريكية ، والتى دارت اساسا حول انتهاء فكرة العروبة مع بداية الصلح مع اسرائيل . وقد سعى هذا الاستاذ الى التشكيك فى وجود الفكرة العربية اساسا والصق بالدعوات المطالبة بها وصمة العنصرية ، وقال ان رفض العرب للصلح مع اسرائيل يعكس عنصريتهم واختلافهم مع مصر ذات الدور التاريخى فى المنطقة ، يعنى ان الرابطة العروبية مفقودة اصلا ، وان كانت فقد حفرت قبرها نهائيا بالخلاف بين العرب ومصر .

ولم يوافق الدكتور بطرس غالى على هذه المزاعم ، وكان رأيه ان العروبة كانت قائمة ومستمرة . وقد ثبت تاريخيا صدق رؤيته ، فقد اثيرت تلك الدعوات فى عام ١٩٧٨ ، ورغم الطريق الذى سارت فيه مصر فان فكرة العروبة استمرت ، وكانت هى السبب ذاته الذى جمع بين مصر والعرب مرة اخرى فى عام ١٩٨٩ . ولم تمت الجامعة العربية التى اخذت اسمها (الجامعة) كتعبير عن التجسيد الدقيق للشعور بالعروبة الذى يربط الاقطار العربية ، بل عادت الجامعة الى وضعها الطبيعى بعودتها لمصر .

الوحدة والحرب الباردة :

هذا عن فهم د . بطرس غالى لمسألة العروبة ، اما كيف يتضح ذلك من خلال القضايا التى اثارها ، اى التأصيل للمسألة ، فيمكن فهمه من خلال حماس بطرس غالى لشكل ما من الوحدة يجمع العرب ـ ضمن اشكال اوسع تجمع دول العالم الثالث ـ لمواجهة التكتلات الدولية فى عهد الحرب الباردة . فحماس د . بطرس للفكرة انطلق من حماسه لقضية اكبر ، هى استقلال الدول الصغيرة من الاستعمار من ناحية ، وايجاد تصور لحماية هذه الدول فى عهد الحرب الباردة . هكذا وجدناه يتحدث عن فكرة الافرواسيوية وكيف انها تجمع الدول المغلوبة على امرها حديثه الاستقلال من افريقيا واسيا ، لتعزيز حركة تحررها الوطنى

وفى هذا الاطار تشكل المجموعة العربية جزءا هاما من الحركة . ومن قبل تحمس د . بطرس غالى لحركة عدم الانحياز واصل لظهورها منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وكيف انها مثلت الرد الطبيعى من جانب دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية كشكل موحد لمواجهة مخاطر الحرب الباردة .

وقد تنبأ بطرس غالى منذ وقت مبكر وتحديدا فى اوائل الستينات بالخطر الذى يمكن ان يحدق بحركة عدم الانحياز ووحدة اعضائها بالنظر الى احتمالات انتهاء الحرب الباردة . ورغم انه فى ذلك الوقت لم يكن الوفاق الدولى قد ظهر بل كانت الحرب الباردة محتومة الا ان بطرس غالى حذر من احتمالات تغير الموقف الدولى واتجاه القوتين العظميين الى الوفاق . والحذر مقصود به تنبيه دول الحركة الى ضرورة ان تستنبط اساليب جديدة لعملها واسسا جديدة لوحدتها ، وبالفعل فانه بظهور التغيرات الدولية نحو الوفاق فى السبعينات ، وما ظهر فى الوقت المعاصر من تفاهم غير مسبوق بين العالمين الراسمالى والاشتراكى ، تراجعت حركة الانحياز ، واصبحت تعيش فى ازمة ثم انسحبت الازمة على اشكال التماسك بين التجمعات التى تضمها ، ومن بينها التجمع العربى الذى اصبح يعانى من عجز واضح فى العمل الوحدوى .

وقد عبر بطرس غالى فى كتاباته واحاديثه القريبة زمنيا عن اهمية التوجه الى حل مشكلة التخلف بين دول العالم الثالث ، ومن ثم كان من انصار توجه العمل العربى المشترك واية صور وحدوية نحو حل هذه المشكلة ، أى قيامه بالدعوة الى وجود اشكال تنظيمية تركز اساسا على المصالح وحل مشكلة التخلف بدعم التعاون الاقتصادى . ودعا الى ان يتسع مجال التعاون الاقتصادى العربى ليشمل ايضا التعاون العربى الافريقى ، وكان من ابرز من ارسوا مقومات هذا التعاون رغم العقبات التى واجهها فى التطبيق .

الصراع العربى الاسرائيلى :

وبجانب ربطه بين العروبة والخروج من اخطار الحرب الباردة ولمواجهة التكتلات الدولية ، ربط بطرس غالى من جهة اخرى بين العروبة وقضية الصراع العربى الاسرائيلى . ومع انه من اشد المتحمسين للسلام بين العرب واسرائيل ، الا انه كان يؤمن بان الخطر الرئيسى الذى يتهدد الأمة العربية هو بقاء الصراع العربى الاسرائيلى محتوما .

كما انه من المؤمنين بالربط بين الامن القومى العربى وهذا الصراع . ومن ثم كان ايمانه بوجود موقف عربى موحد بوجه عام وتجاه حل الصراع العربى الاسرائيلى بوجه خاص هو ضرورة قصوى يتعين ان تكون سمة رئيسية للعمل العربى المشترك .

وداخل النخبة المثقفة المصرية كان بطرس غالى من اشد المتحمسين لقضية فلسطين وقد اكد اكثر من مرة

قضايا عربية

سلاح البترول العربي

الوطن العربي والتسلح

أزمة الإعلام العربي

التضامن الافريقي العربي

الحوار العربي الأوروبي

من خلال موقفه كمسئول بارز فى الحكومة التزام مصر الراسخ بهذه القضية .

الدعوة للتجمعات الاقليمية :

اما عن الشكل التنظيمى للوحدة ، فقد كان بطرس غالى اقرب الى الليبراليين العرب المؤمنين بالعروبة ، بمعنى انه لم يلزم نفسه بشكل محدد ، بل اعتبر التوصل الى هذا الشكل هو من مقادير الشعوب الذى تتوصل اليه عن طريق انتشار الديمقراطية . ومن ثم فان الحديث عن شكل وحدوى معين دون انتظار النضج الديمقراطى فيه مغامرة كبيرة وهو السبب وراء فشل مختلف التجارب الوحدوية حتى الان . وهذا لا يمنع من حماس بطرس غالى لاشكال التعاون الرسمى والشعبى على المستويين الثقافى والجماعى فى مختلف المجالات بدءا من الثقافة وحتى القوات المسلحة .

وعندما رأى بطرس غالى فشل التجارب الوحدوية الثنائية ، دعا الى قيام وحدات اقليمية . وحقيقة كان الرجل من اول من دعوا الى هذه الفكرة فى كتاباته وحواراته قبل ان تصبح رغبة فعلية لدى الدول العربية وتقوم التجمعات الاقليمية بوقت طويل . فهو ، منطلقا من فكرة المنظم ونزعته العملية ، ومنطلقاته الاكاديمية ، كان يرى ان العالم العربى منقسم الى تجمعات جغرافية . ومن المفيد من الوجهة العملية ان تبدأ الوحدة على مستوى هذه التجمعات . وكتب كثيرا عن هذا التصور لقيام وحدة بين دول المشرق العربى ، واخرى بين الدول الخليج ، وثالثة بين وادى النيل ، ورابعة بين المغرب العربى .

ولم ير غضاضة فى قيام هذه التجمعات رغم وجود الجامعة العربية ، بل اعتبر قيامها دعما للجامعة ذاتها التى ستبقى الاطار التنظيمى الام لكل الدول العربية ، ولكن بحكم ما تمليه الجغرافيا من روابط اوثق ، فانه من الأفضل قيام وحدات بين الدول المتجاورة . وتحققت الفكرة بالفعل بقيام مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى فى فبراير ١٩٨٩ . □





ملـف العـــدد [١٢]

د . بطرس بطرس غـالى والدبلوماسية المصرية فى أفريقيا

السفير/ أحمد طه محمد

لم يأت اختيارا لدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة على أساس تمثيله للقارة الافريقية من فراغ ، فقد اقترن اسمه بالقارة ، وأطلق عليـه (مايسترو) الدبلوماسية المصرية فى افريقيا ، وكانت يده دائما تحس بنبض مشكلات وهموم القارة على مدار السنوات الثلاثين الماضية ، وشكلت حركة عمله فى المجال الافريقى مدرسة حقوق عن القارة ، وأكاديمية لتخطيط مصالحها ، وإطارا لتحرك الدبلوماسية المصرية فيها ، وكذلك منطلقا لدور واسهام جديد للقارة على المستوى الدولى .

وفى كلمته الأولى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الاحتفال التاريخى بتنصيبه سكرتيرا عاما للمنظمة الدولية وجه الشكر باسم كل افريقى لاتاحة الفرصة للقارة الافريقية من خلال انتخابه للمشاركة فى خدمة المجتمع الدولى ، مبرزا أن افريقيا تشعر بأنها مهيأة لكى تسهم بعطائها من واقع مالديها من طاقات خلاقة وما قدمته خلال السنوات الأخيرة من انجازات فى المجالات الدولية ، وأبرز أن انتماءه لمصر ـ الدولة العربية الافريقية التى تطل على البحر المتوسط والتى اضطلعت عبر العصور بدور الجسر للثقافات والبوتقة التى فيها تفاعلت الحضارات والأديان ، يفرض عليه أن يعتنق ما يسرى فى عروق كل مصرى وما يتسم به فكره ووجدانه من إيمان بأن السلام والأمن غاية ، والحوار والتفاوض أسلوب ، والوفاق والتعاون أمل .

وإذا اقتصرنا هنا على عرض وتحليل جهوده فى المجال الافريقى ، وفى تحرك الدبلوماسية المصرية فى القارة ، وجدنا أن هذه الجهود كانت نتيجة بحث ودراسة ، ومعايشة وخبرة ، وعمل وبذل دائب ، وقد أتت هذه الجهود بانجازات ايجابية ، تمثل بصمات هامة فى مسيرة تنمية وتقديم القارة وتحركات الدبلوماسية المصرية فيها ، ونكتفى باستعراض عشرة من هذه الانجازات ، التى حقق فيها فكره ، وبذل فيها جهده ، وقدم لها عطاءه ..

وتضم هذه المجموعة من الانجازات أفكاره وجهوده فى المبادرات والتحركات التى قام بها والاطارات العملية التى وضعها خلال السنوات الخمس عشرة التى قاد فيها العمل الدبلوماسى المصرى فى افريقيا ، قبل انتخابه سكرتيرا عاما للمنظمة الدولية ، وتتعلق بانجازاته ، بالنسبة للمساعدات والمعونات المصرية للقارة ولتنمية العمل الدبلوماسى الافريقى ، ولتأهيل قيادات التنمية الافريقية ، ولدعم الدبلوماسية الشعبية الافريقية ، ولتجمع وتعاون دول حوض النيل ، ولسياسات وتكنولوجيا المياه فى القارة ، ولتدعيم دور مصر فى منظمة الوحدة الافريقية ، ولقضايا التحرير وانهاء العنصرية ، وللحوار بين القارات ، ولسياسة وتعاون الجنوب/ الجنوب .

المساعدات المصرية للقارة الافريقية :

ففى مجال المساعدات المصرية لافريقيا ، يعتبر هو صاحب فكرة إنشاء صندوق مصرى يخصص لمساعدة الدولة الافريقية ، وهو الصندوق الذى انشىء بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٨٠ تحت اسم (الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا) ، لتقديم المعونات الفنية لدول القارة ، خاصة بإيفاد الخبراء المصريين لها فى مختلف التخصصات وباستقبال كادراتها للتدرب فى مصر فى مجالات التنمية الافريقية .

وحول هذه الفكرة ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الأول ، أنه لاحظ بخبرته أن الدول الافريقية من الناحية الواقعية تحتاج أكثر ما تحتاج الى الخبرات وتنمية المهارات البشرية اللازمة لادارة اقتصادياتها الوطنية ، وأن مصر تستطيع أن تساعد هذه الدول بهذه المعونات الفنية بما يتوافر لديها من خبراء وباستخدام الامكانات التدريبية التأهيلية المتاحة فيها والتى تضم

العديد من الاكاديميات والمعاهد والمراكز التدريبية المتخصصة ، وقد راعى فى ذلك الدرس المستفاد مما كانت مصر قد بدأته فى الستينات من المساهمة فى اقامة مشروعات بنية أساسية فى بعض الدول الافريقية وتبين أن ليس لديها الامكانات المالية الكافية لمواصلة ذلك ، كما رأى أنه ينبغى التفكير فى خلق سوق للعقول الافريقية قبل خلق السوق الاقتصادية ، ومن هنا جاءت فكرته بإنشاء الصندوق لتدعيم هذا التوجه وللتركيز على نقل التكنولوجيا والخبرات المصرية للقارة وتأهيل كادراتها بمصر .

الاعتبار الثانى أن الصندوق المصرى قد حقق بالفعل على مدار السنوات العشرة الماضية انجازات هامة ، حيث أوفد ٣١١٢ خبيرا (بواقع خبير/ سنة) الى ٤٢ دولة افريقية فى مختلف التخصصات ، و١٣٢ خبيرا فى مهام لمسيرة الأجل بناء على طلب ٢٨ دولة افريقية ، ونظم ٦٢ برنامجا للمحاضرات فى الجامعات والمراكز الثقافية والدبلوماسية فى افريقيا أوفد لها الأساتذة والمحاضرين المصريين ، كما قدم ٦٠٠ منحة تدريبية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للكوادر من ٣٢ دولة ، ونظم ومول ٩٠ برنامجا تدريبيا للكوادر الافريقية اشترك فيها أكثر من ٣٠٠٠ من أبناء ٥٠ دولة ، فضلا عن تقديم المساعدات للمنظمات والاتحادات الافريقية ، والاسهام فى المؤتمرات والندوات الافريقية وغير ذلك من الأنشطة المرتبطة بتنمية القارة فى شتى المجالات .

والاعتبار الثالث ، أنه استحدث قنوات جديدة لكى تحصل الدول الدول الافريقية على المزيد من برامج المعونات الفنية عن طريق الصندوق ، ومثل نظام التعاون الثلاثى قناة ناجحة فى هذا المجال منذ عام ١٩٨٥ ، حيث عقد الصندوق فى اطار هذا النظام اتفاقات مع اليابان تم بها تنظيم برامج تدريبية مشتركة فى مجالات النقل البحرى ، والصحة (التمريض) والزراعة (تكنولوجيا زراعة الارز) والصناعة (تكنولوجيا اللحام) ، وبلغ عدد هذه البرامج ٢٢ برنامجا شارك فيها ٣٥٠ من الكوادر الافريقية ، كما طبق هذا القطاع مع دول ومنظمات مانحة أخرى ، نظرا للميزات التى يحققها فى اطار تطوير وزيادة المعونات الفنية لدول القارة .

والاعتبار الرابع أن أنشطة الصندوق صادفت بالفعل نجاحا كبيرا ، ولقيت إهتماما واسعا متزايدا من جانب الدول الافريقية والعديد من المنظمات والهيئات ، وقد عقد الصندوق منذ إنشائه ٦٠ اتفاقا للتعاون الفنى ، منها ٤٣ مع الدول الافريقية ، وخمسة اتفاقات مع الجامعات والمعاهد الافريقية ، فضلا عن ١٥ اتفاقا للتعاون الثلاثى مع الدول والمنظمات المانحة ، وأصبح الصندوق بالفعل الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية على المستوى العمل الفاعل فى التعاون والعلاقات المصرية مع الدول الافريقية ، كما شكلت أنشطته تجسيدا عمليا ونموذجا رائدا لسياسة التعاون بين الجنوب والجنوب .

دعم العمل الدبلوماسى الافريقى :

وهو صاحب الجهد الدؤوب من أجل تنمية ودعم العمل الدبلوماسى الافريقى والمصرى ، حيث قام فى هذا المجال بفتح قنوات عملية ، حققت إعلاما متميزا عن السياسة والجهود الدبلوماسية المصرية فى القارة الافريقية ، ونقل الخبرات الدبلوماسية المصرية لدولها ، وتحقيق تبادل الخبرات وتنسيق المواقف ودعم التعاون والروابط بين مختلف مستويات العاملين فى حقل الدبلوماسية الافريقية ، وقد استخدم فى مبادراته فى هذه المجال خبرته الأكاديمية والعلمية مع خبرته العلمية والدبلوماسية .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الأول ، أنه أولى عناية خاصة لتدريب شباب الدبلوماسيين الافارقة ، والاهتمام فى هذا التدريب بتأهيلهم واكسابهم المهارات والخبرات والمعلومات التى تمكنهم من ممارسة العمل الدبلوماسى الافريقى على المستوى الثنائى والاقليمى والدولى ، خاصة فى ضوء التغيرات والتحولات المتلاحقة على الساحة الدولية ، مع تركيز خاص على ربط الدبلوماسية بالتنمية ، والسياسة بالاقتصاد ، والعلم بالعمل ، والنظرية بـالتطبيق ، والتبادل بالحوار .

والاعتبار الثانى أنه فى هذا المجال كان صاحب فكرة تنظيم ندوات تدريبية ، عقدت بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٨٤ ـ بتمويل من الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ـ ودعا لها الدبلوماسيون الشبان من الدول الافريقية ، بواقع ندوتين فى العام ، إحداهما خصصت للدول الافريقية المتحدثة بالانجليزية ، والأخرى للدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية ، وتم تجنيد كبار الدبلوماسيين والأساتذة والمتخصصين لالقاء المحاضرات عليهم ونقل الخبرات والمهارات السياسية لهم فى مختلف مجالات العمل الدبلوماسى الدولى والسيـاسى والاقتصادى ، وقـد استضافت القاهرة من هذه الندوات ست عشرة ندوة حتى نوفمبر عام ١٩٩١ .

والاعتبار الثالث ، أنه كان يحرص فى الزيارات والجولات المتعددة التى قام بها لدول القارة الافريقية ، على أن يتضمن برنامج عمله أثناء الزيارة ترتيب لقاءات واجتماعات مع السادة السفراء الافارقة الذين يشكلون المجموعة الافريقية فى هذه الدول ، يقوم فيها بتوضيح حقائق ومعالم وأبعاد السياسة الخارجية المصرية والمواقف المصرية فى مختلف القضايا الدولية والاقليمية والسياسية والاقتصادية ، هذا فضلا عن ترتيب إلقائه أثناء هذه الزيارات لمحاضرات فى ندوات تنظمها له

الجامعات والمعاهد الافريقية ، يحضرها الأساتذة والطلاب والمثقفون ورجال السياسة والاعلام .

والاعتبار الرابع ، انه كان يحرص على التشاور والحوار من ناحية اخرى مع سفراء مصر فى الدول الافريقية ، وعقد فى هذا المجال مؤتمرات دبلوماسية لهم ، كان آخرها المؤتمر الذى عقده فى نيروبى فى فبراير ١٩٩١ وضم سفراء مصر فى دول حوض النيل والجنوب الافريقى ، حيث تم تقييم التجربة الرائدة التى قام بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا لدعم الدبلوماسية المصرية فى افريقيا ، وبحث وسائل تدعيم العلاقات المصرية مع دول حوض النيل والجنوب الافريقى فى ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية وفى الاطار الافريقى .

تاهيل قيادات التنمية الافريقية :

وهو كذلك صاحب فكرة الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الافريقية ، وبذل جهدا كبيرا فى المسعى من أجل انشاء هذه الجامعة فى مصر ، وقد تم التوقيع على بروتوكول اقامتها اثناء مؤتمر القمة الفرانكفورية الذى عقد فى داكار فى ٢٧ مايو ١٩٨٩ ، واطلق عليها اسم (جامعة سنجور)

وحول هذه الفكرة ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، انه هدف من الفكرة الى انشاء هذه الاكاديمية ، لكى تنشر العلم الحديث وتدرب كادرات الدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية على تطبيقات التكنولوجيا المعاصرة ، ولتكرس جهدها فى خدمة التنمية الافريقية ، خاصة مع تزايد احتياج القارة للنهوض بمستوى المعيشة فى مختلف مجالات الحياة وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية فى انحاء القارة بما يساعد شعوبها على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الاعتبار الثانى انه حسب هذه الفكرة ، فلا تعتبر الجامعة مؤسسة نظرية كما انها ليست مركزا للابحاث ، ولكنها تقبل الحاصلين على التعليم الجامعى الاساسى ولديهم خبرة مهنية ولديهم الاستعداد كى يصبحوا بعد تلقى دراستهم المتعمقة بالجامعة عناصر هامة فى عملية التنمية فى دولهم ، واشترط فى المرشحين ان يكونوا على ثقافة عامة تمكنهم من الاطلاع على التاريخ والحضارات والثقافات الافريقية ، بحيث تكون الجامعة وحدة للعمل والفكر متعددة النظم اهتمامها الرئيسى ينصب على التنمية الافريقية ، وهى بذلك ذات طبيعة خاصة تتلافى الازدواجية مع انشطة الجامعات الافريقية ، وتنصب الدراسة فيها على التغذية والصحة وادارة الاعمال فضلا عن الدراسات البيئية، وقد قبلت فى العام الاول تسعين طالبا لمدة عامين وفى العام الثانى اكثر من ١٥٠ طالبا ، كما تم دعمها بالتعاون الدولى المستمر ، بالامكانات المادية والعلمية التى تمكنها من استيعاب فئات الطلاب فى السنوات القادمة .

والاعتبار الثالث ، إنه استطاع بمسعاه ان يحقق لمصر كسبا كبيرا بان تكون الجامعة على ارضها واتخاذ الاسكندرية مقرا لها ، وهى المدينة ذات الثراء الادبى والتاريخى والفكرى ، الامر الذى ابرزه الرئيس حسنى مبارك بنفسه حيث اعتبر انشاء الجامعة الجديدة احياء لتقاليد جامعة الاسكندرية القديمة التى غرست بذورها الاولى فى القرن الرابع قبل الميلاد بانشاء مكتبة الاسكندرية واكتمل بنيانها فى القرن الخامس الميلادى عندما اصبحت كعبة للمثقفين والمستنيرين وتحولت الى وعاء يتفاعل فيه فكر العلماء من ابناء وادى النيل والمثقفين المبدعين من اساطين الفكر الاغريقى والرومانى .

والاعتبار الرابع ، ان إنشاء الجامعة فى مصر ابرز من جديد للعالم اعتزاز شعب مصر بانتمائه الافريقى ، وبان مستضيف بلاده صرحا شامخا ومنارة فكرية مرموقة على ارضها لتأهيل قيادات العمل فى مجالات التنمية فى دول القارة المتحدثة بالفرنسية ، وقام الرئيس حسنى مبارك بافتتاح الجامعة فى ٤ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث كان الحضور والتمثيل فى هذا الافتتاح شامخا ، ضم كلا من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالى عبده ضيوف ، والرئيس الزائيرى موبوتو سيس سيكو ، وولى العهد البلجيكى ، وقيادات سياسية من كندا ، والرئيس السنغالى السابق سنغور الذى اطلق اسمه على الجامعة ، وابرز الجميع التقدير لمصر ورئيسها وان اختيار الاسكندرية مقرا للجامعة جاء نتيجة للدور الحضارى والثقافى لمصر .

دعم الدبلوماسية الشعبية الافريقية :

وهو صاحب الجهد الدؤوب من أجل دعم الدبلوماسية الشعبية عن طريق تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الافريقية على المستوى الشعبى ، بهدف تمكين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية العريضة فى الدول الافريقية من التفاعل فيما بينها ، بعيدا عن الاطار الرسمى الضيق ، ومن تعبئة الجهود وحشد الطاقات البشرية بما يجسد ارادة الشعوب فى القارة .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول أنه اهتم فى مختلف زياراته ومهامه للدول الافريقية ، بأن يجرى الاتصالات باسم الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر مع الاحزاب الافريقية ، بهدف تنمية الصلات والروابط على المستوى الحزبى والشعبى بين مصر ودول القارة ، وعمل على ان يتم ذلك بشكل منظم ومقنن ، حيث عقد اتفاقات وبروتوكولات للتعاون مع العديد من الاحزاب السياسية الافريقية ، ومن امثلة ذلك ، ما تم مع افريقيا الوسطى وانجولا وزائير وساوتوكى وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون واثيوبيا واوغندا .

والاعتبار الثانى ، انه بذل جهودا كبيرة من اجل دعم رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، التى تعتبر مصر من القوى المؤسسة لها ، واهتم بانشطة الرابطة ، واختار موضوع (الديمقراطية والتنمية) لندوة الرابطة التى استضافتها القاهرة فى مارس ١٩٩٠ ، وهدف من ذلك الى إبراز الادراك الافريقى لاهمية حق الشعوب والمجتمعات الافريقية فى التنمية وتحقيق اوسع قدر من المشاركة الشعبية ، وفى كلمته الاولى امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى احتفال تنصيبه سكرتيرا عاما للمنظمة الدولية ابرز ان كثيرا من دول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص الدول الأفريقية ، مازالت تنوء بمشكلات عويصة متعلقة بالمديونية ومسيرة الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا .

والاعتبار الثالث انه اولى اهتماما خاصا لتشجيع ومساعدة المنظمات التى تعمل على المستوى الشعبى فى القارة ، ومن ابرزها فى القطاع الزراعى (لجنة الفلاحين الافارقة) التى تربط المنظمات التعاونية فى الدول الأفريقية ، وتأسست بالقاهرة فى فبراير ١٩٨٥ ، فى اجتماع تأسيس ضم ثلاثة وعشرين دولة ، اختارت مصر لرئاسة اللجنة والقاهرة لتكون مقرا لها ، ثم تابع تحول اللجنة الى (اتحاد للفلاحين الافارقة) منذ عام ١٩٨٨ ، واهتم بدعم انشطة هذا الاتحاد وتمكينه من عقد دورات تدريبية لشباب الفلاحين والفلاحات الافريقيات وقيادات التنظيمات التعاونية الزراعية فى دول القارة .

والاعتبار الرابع ، أنه خطط وعمل على دعم وتأييد ومساندة الدبلوماسية المصرية لنشاط القطاع الخاص ورجال الأعمال فى القارة ، اقتناعا منه بدور هذا النشاط فى خدمة التنمية الافريقية وتحقيق الفوائد والمصالح المشتركة بين شعوب القارة ، وبرز ذلك فى استضافة القاهرة فى مارس ١٩٨٨ لأول ندوة عن التعاون الاقليمى للاستشاريين الافريقيين كما واصل دعم مساندة مصر وإسهامها فى ندوات واجتماعات رجال الاعمال الأفارقة وإستضافة القاهرة لها ، ومنها الاجتماع الأول للطرق الافريقية فى اكتوبر ١٩٨٨ ، واجتماع المائدة المستديرة لرجال الاعمال الأفارقة فى فبراير ١٩٩٠ ، وندوة دور القطاع الخاص فى تنمية الاقتصاد الافريقية التى نظمها اتحاد الصناعات المصرية ، كما استمد تقليدا جديدا فى حركة الدبلوماسية المصرية ، باشراك رجال الأعمال المصريين فى اجتماعات اللجان المشتركة على المستوى الوزارى بين مصر والدول الأفريقية وتشجيع اتصالاتهم وتعاونهم مع اقرانهم فى القارة .

تجمع دول حوض النيل :

وهو صاحب فكرة انشاء تجمع لدول حوض النيل التى ترتبط بها مصر ، وهو التجمع الذى بدا منذ عام ١٩٨٣ ، واطلق عليه اسم تجمع (اندوجو) ، وهى الكلمة التى

تعنى (الاخاء) باللغة السواحيلية ، ليكون إطارا اقليميا لتشاور والتنسيق والعمل المشترك بين هذه الدول ، يهدف الى تنمية وتعزيز علاقات التعاون بينها فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وحول هذه الفكرة ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الأول ، انه لاحظ أن مؤتمر القمة الاقتصادى الأول الذى عقدته منظمة الوحدة الأفريقية فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، دعا لاقامة تجمعات اقليمية لتكون خطوة لتحقيق التضامن والتكامل الجماعى على مستوى القارة ، وان المنطقة التى يربطها نهر النيل العظيم تحتاج الى تحقيق هذا التجمع ، مما ابرز أن هذا التحرك هو تجسيد لقرارات المنظمة ، وأنه لتنشيط هذا التجمع ، عمل على أن تعقد مجموعته اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى ، وبدأت هذه الاجتماعات باجتماع الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ ، تلاه اجتماع كينشاسا فى سبتمبر ١٩٨٤ ، واستضافت القاهرة الاجتماع الثالث فى اغسطس ١٩٨٥ ، والاجتماع الخامس فى نوفمبر ١٩٨٨ ، واستضافت زائير الاجتماع الرابع فى مايو ١٩٨٧ ، كما عقد فى أديس أبابا اجتماع سادس فى فبراير ١٩٩٠ على هامش الاجتماع الوزارى الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية .

والاعتبار الثانى ، أنه أعطى التجمع شكلا سياسيا بهدف خلق وعى لدى الدول التى يربطها نهر النيل بأهمية التعاون بينها ، فضلا عن جعله تجمعا مفتوحا غير منغلق ، كى يعبر عن رغبة مشتركة فى التعاون والافتتاح على بقية القارة ، ويكون إطارا لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بين دول المجموعة ، بحيث يمكن فيه تنسيق المواقف تجاه القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، بهدف دعم التعاون الاقليمى بين على المستوى الثنائى والجماعى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية ، وكان من الواضح أن هذا التجمع لا يهدف الى ايجاد تحالف أو تكتل ضد أى دول ، مع ترك باب الانضمام مفتوحا للدول الأخرى التى تربطها علاقات مشتركة مع دول التجمع .

والاعتبار الثالث ، أن التجمع خطا خطوة متقدمة بتكليف برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة وافق البرنامج على الاستجابة لها ، حيث قام باعداد دراسة لتحديد مجالات التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى فى اطار التجمع ، وبحيث يتولى البرنامج البحث عن مصادر التحويل ، وطالب التجمع باعطاء الأولوية للبنية الاساسية وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى وللطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض بالتبادل التجارى دراسة الحواجز والتعريفات الجمركية وانشاء احتياطى للأغذية وتنمية الصناعات القائمة على الزراعة .

والاعتبار الرابع ، أنه دفع التجمع لكى يتخذ المسار الواقعى اللازم لدفع عملية التعاون الاقليمى ، حيث استضافت القاهرة فى يونيو ١٩٩٠ اول اجتماع لوزراء الطاقة والكهرباء لدول المجموعة والذى شاركت فيه اثيوبيا لأول مرة بصفة مراقب ، واتضح فى هذا التحرك ان هناك امكانات كبيرة لتحقيق التعاون فى مجال الطاقة والكهرباء داخل اطار التجمع ، خاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائى بين شبكة انجابزائير وشبكة السد العالى فى اسوان بمصر ، مما هيأ لوضع الاطار العام للتعاون فى انتاج الطاقة والربط الكهربائى فى المجموعة حتى عام ٢٠١٥ ، مع تحديد الاستراتيجيات الانمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفا لاوضاعها ، كما استضافت القاهرة من جديد الاجتماع الثانى فى ابريل ١٩٩١ ، لمواصلة السعى لتحقيق الأهداف المشتركة فى هذا المضمار .

سياسات المياه فى افريقيا :

وهو الذى نبه منذ سنوات لأهمية مشكلة المياه وندرتها والصراع حولها ، كما أنه صاحب المبادرات التى أبرزت اهتمام مصر بالسياسات والتكنولوجيا الخاصة بالمياه فى افريقيا ، وبضرورة تحقيق التعاون بين الدول الافريقية لاتخاذ الوسائل المناسبة لتحقيق المزيد من الأفادة من مصادر المياه المتاحة سواء على المستوى الاقليمى ام على مستوى القارة بأجملها ، ومن هنا كان حريصا دائما على دراسة ومتابعة المشروعات والانشطة الخاصة بنهر النيل الذى يربط مصر بدول القارة .

وحول هذه المبادرات ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، أنه رأى مع ازدياد الطلب على المياه فى افريقيا بسبب الضغوط السكانيـة والتوسـع فى الاستخدامات الزراعية والصناعية ، أن الضرورة تستدعى بذل الجهود لتحقيق ادارة افضل لموارد المياه والاستخـدام الامثـل لـهـا ، ومن هنـا خطط لاستضافةالقاهرة فى يونيو ١٩٩٠ للندوة الدولية التى عقدت لبحث سياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا ، بدعوةمن معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية بالتعاون مع مجلس الاستراتيجيات الدولية المعنى بسياسات وتكنولوجيا المياه فى واشنطون ، حيث صدر عن هذه الندوة اعلان القاهرة للمياه الذى اكد ضرورة مواصلة الحوار نحو تفهم افضل لمشكلات نقص المياه فى القارة واعداد افضل لمواجهة احتياجات القارة من المياه فى المستقبل ، مع العمل الجماعى بالتعاون مع المنظمات المعنية لتحقيق هذه الاهداف .

الاعتبار الثانى ، انه بادر بتبادل مجموعة من الرسائل بين مصر وأوغندا ، حين تواترت المعلومات باعتزام أوغندا الشروع فى اقامة مشروع لامتداد خزان أوين على احد مخارج بحيرة فيكتوريا بهدف توليد طاقة كهربائية مقدارها ١٠٢ ميجاوات ، بعد ان اعدت دراسة الجدوى واتخذت الاجراءات العملية لتحويل البنك الدولى للانشاء والتعمير جزءا اساسيا من المشروع ، ونظرا لتحفظات وزارة الاشغال والموارد المائية المصرية على المشروع لامكانية تأثيره على الموارد المائية التى تحصل عليها مصر فقد سلم مذكرة فنية بذلك الى الجانب الاوغندى فى فبراير ١٩٩١ ، كما وجه خطابا لرئيس البنك الدولى ، وترتب على هذا التحرك الحصول على الرد من وزير الطاقة الأوغندية ، والاتفاق على وضع الضوابط الفنية للمشروع بما يراعى المصالح المصرية المشروعة ، وتم رفع التحفظات المصرية بعد وضع هذه الضوابط ، كما قام بالتنسيق مع السودان .

والاعتبار الثالث ، أنه اهتم على مدار السنوات الماضية بتحقيق التشاور المستمر من اجل تدعيم علاقات مصر بدول حوض النيل ، وعقد من اجل ذلك اكثر من مؤتمر دبلوماسى لسفراء مصر فى هذه الدول ، حيث برزت فى هذه المؤتمرات أهمية تدعيم علاقات التعاون المصرى على هذه الدول واولوية الاستجابة لطلباتها من المعونات الفنية المصرية حيث أمدها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بمزيد من الخبراء فى مختلف التخصصات التى طلبتها كما استقبل العديد والمزيد من كوادرها الفنية للتدرب فى مصر فى شتى مجالات التنمية .

والاعتبار الرابع ، أنه ساند الاهتمام بدول حوض النيل باهتمام مصرى بمنطقة القرن الافريقى كلها ، خاصة لأهميتها الاستراتيجية وللارتباط المصرى بها حيث تحتفظ مصر بأطيب العلاقات مع دولها ، وحاول جاهدا منذ عام ١٩٩٠ عقد مائدة مستديرة بالقاهرة تجمع بين المنظمات المتعارضة لتحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال ، جاء خطاب الرئيس حسنى مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ فى الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى ، ليؤكد الاهتمام المصرى بالتطورات المتلاحقة فى المنطقة ، مبرزا أن مصر تقبل كل ما يقرره شعب افريقى شقيق وتؤيد كل ما تتخذه من اجراءات لحماية حقوقه والتعبير عن آماله وتطلعاته ، وأن مصر لا تنطلق فى سياستها تجاه هذه الدولة أو تلك من خصومة أو هوى فى النفس ، وأن كل ما ترجوه مصر ان توفق الشعوب الافريقية فى تحقيق اهدافها ..

دور مصر بمنظمة الوحدة الافريقية :

وهو صاحب الجهد الدؤوب الذى حرص فيه على تاكيد ايمان مصر وتمسكها بمنظمة الوحدة الافريقية ، ودعم دورها الفعال فى تمكين المنظمة من تخطى المشكلات السياسية ومواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها شعوب القارة ، فضلا عن العمل من اجل تطويق واحتواء النزاعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية الودية ، بما يحقق صالح القارة وامنها وسلامها واستقرارها .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول ، انه حقق اسهاما متميزا لمصر فى مؤتمر القمة الافريقية الحادية والعشرين فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ ، الذى صدر عنه الاعلان عن خطة مشتركة لاستراتيجية اقتصادية افريقية موحدة . وفى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية فى ديسمبر ١٩٨٧ ، والتى وضعت وثيقة (الموقف الافريقى الموحد) بشأن ازمة الديون الخارجية للقارة ، باسهام مصر فى صياغتها ، والتى فوضت رئيس المنظمة بعرضها على المجتمع الدولى ، وشكلت مجموعة اتصال افريقية تضم مصر مع احدى عشرة دولة قامت بالاتصالات مع الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية من اجل عقد مؤتمر دولى للمديونية الخارجية للدول الافريقية .

والاعتبار الثانى ، انه واصل الجهد فى هذا المضمار ، حيث تبنى استضافة القاهرة للندوة الدولية حول المديونية الافريقية فى اغسطس ١٩٨٩ ، التى قررتها القمة الافريقية فى مايو ١٩٨٨ ، ووفر لها الظروف الكفيلة بانجاحها بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، حيث تم فيها الاستعراض الشامل لتأثير ووقع الاجراءات التى اتخذت او تلك التى يقترح اتخاذها من قبل الدول الافريقة والدول الدائنة على مشكلة المديونية الخارجية وسبل دعم عملية التنمية ، وبحث خطة العمل القادمة ، مع مراعاة الاقتراحات التى جاءت فى اعلان الموقف الافريقى الموحد ، وصدرت عن الندوة وثيقة تضمنت توصيات هامة فى ها المجال .

والاعتبار الثالث ، أن منظمة الوحدة الأفريقية نتيجة الجهود التى بذلها ، قد عبرت بالاجماع عن تولى مصر قيادة العمل الافريقى المشترك عام ١٩٨٩ ، حيث تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة المنظمة بعد مرور ربع قرن على انشاء المنظمة ، فى ظل ظروف متطورة اشبه بالولادة الجديدة لها ، تضمنت مواجهة تحديات فرضتها مقتضيات الأوضاع الاقتصادية الأفريقية الصعبة ومشكلة المديونية الخارجة ، والتعبئة الافريقية من اجل استقلال ناميبيا ، وخوض المعركة الحاسمة ضد نظام التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ، فضلا عن تسوية النزاعات الأفريقية ، ودعم التضامن الافريقى والتعاون بين الجنوب والجنوب .

والاعتبار الخامس ، ان مصر خلال عام قيادة الرئيس مبارك للمنظمة ، بذلت جهودا مكثفة من اجل احتواء وتطويق النزاعات الافريقة والعمل على تسويتها بالطرق السلمية ، ومن هذه النزاعات النزاع الذى نشب بين موريتانيا والسنغال فى مايو ١٩٨٩ ، وراس الدكتور بطرس غالى اجتماعات اللجنة الوزارية الافريقية التى عينها الرئيس مبارك لمعاونته فى المساعى من اجل حل النزاع وتحقيق المصالحة بين الدولتين والتى عقدت عدة اجتماعات لها فى اديس ابابا فى فبراير ويوليو ١٩٩٠،

ورتب اجتماعات لوزراء خارجية وداخلية الدولتين فى سفارة مصر فى باريس فى يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ ، حيث اسهمت هذه الجهود فى احتواء النزاع والحيلولة دون تفاقمه والتمهيد لاتخاذ الخطوت على طريق التسوية ، كما بذلت مصر فى هذا المضمار فى الوقت نفسه مساعيها المتواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وتطويق المواجهات فى مأساة الحرب الأهلية فى ليبيريا ، بهدف دعم السلام والأمن والاستقرار فى القارة .

قضايا التحرير وانهاء العنصرية :

وهو صاحب الجهد الدؤوب فى خدمة قضية التحرير فى افريقيا ، ومن أجل انهاء التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، وقام فى هذا المجال بابراز صوت مصر عاليا فى كافة المنابر الدولية والاقليمية وعلى مختلف المستويات وبتكثيف الضغوط على النظام العنصرى ، كى يتخذ الخطوات الايجابية والفعالة لالغاء الأبارتيد واقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطى غير عنصرى .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول انه فى مجال التحرير ، تابع بكل العمق والاهتمام تطورات الموضع فى الجنوب الافريقى خلال سنوات طويلة ، والجهود التى بذلت من اجل حصول شعب ناميبيا على الاستقلال بعد الكفاح المرير من أجل تصفية احتلال جنوب افريقيا لأرضها وانهاء سيطرتها الاستعمارية والعنصرية فيها ، واسهمت مصر فى القوة الدولية التى كلفت بالاشراف على انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، ودعت المناضل (سام نجوما) لزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٩ ، وتم تحقيق تحرير ناميبيا والاحتفال باستقلالها فى ٢١ مارس ١٩٩٠ ، حيث حضر الرئيس مبارك بنفسه هذا الاحتفال ، وكانت مصر فى مقدمة الدول التى افتتحت سفارتها فى ويندهوك ، وبادرت بتقديم كافة المساعدات الفنية المتاحة لديها للدولة الجديدة .

والاعتبار الثانى ، انه بذل جهدا كبيرا من أجل الافراج عن المناضل (نلسون مانديلا) ، باعتباره رمزا لكفاح بلاده ، وباعتبار الافراج عنه فاتحة طريق نحو تحقيق امال شعب جنوب افريقيا فى المساواة الكاملة بين المواطنين وفى السلام والاستقرار ، وقد تحقق هذا الامل فى ١١ فبراير ١٩٩٠ ، عندما افرجت حكومة جنوب افريقيا عن المناضل الافريقى بعد سبعة وعشرين عاما قضاها فى السجون ، وتحقق اول لقاء بينه وبين الرئيس مبارك اثناء احتفالات استقلال ناميبيا ، ثم زار (مانديلا) القاهرة فى ٢٠ مايو ١٩٩٠ ، حيث استقبل بكل الترحاب والتقدير من جماهير الشعب المصرى .

والاعتبار الثالث ، انه بذل الجهد من اجل تحقيق التضامن والوئام ، فى صفوف المناضلين من اجل الحرية فى جنوب افريقيا والقضاء على الخلافات بينهم ، وخاصة فى سبيل تحقيق المصالحة بين حركة (المؤتمر الوطنى

الافريقى) وحركة (المؤتمر الافريقى الجامع) ، وهما الحركتان اللتان استضافت القاهرة مكاتبهما منذ سنوات طويلة وقدمت لهما المساعدات من اجل تعزيز مسيرة النضال ضد التفرقة العنصرية ، ومن اجل تحويل جنوب افريقيا الى دولة يسودها السلام والاستقرار والمساواة بين البشر .

والاعتبار الرابع ، انه أولى اهتماما كبيرا لمساعدة مصر لدول المواجهة الافريقية فى الجنوب الافريقى ، فى كفاحها ضد نظام التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، ولتمكينها من التقليل من اعتمادها الاقتصادى على هذا النظام ، حيث عزز اسهام مصر فى صندوق افريقيا الذى انشأه مؤتمر قمة عدم الانحياز فى هرارى عام ١٩٨٦ ، لدعم دول المواجهة الافريقية ومساعدة حركات التحرير فى الجنوب الافريقى ، وذلك بمختلف المعونات الفنية المتاحة فى مصر ، والتى شملت ايفاد الخبراء المصريين لدول المواجهة وتدريب كادرات هذه الدول فى مصر فى قطاعات تأمين المنشآت الحيوية وتنمية المهارات الانسانية اللازمة لادارة الاقتصاديات الوطنية فيها ، فضلا عن تقديم كافة المساعدات الفنية لحركات التحرير فى جنوب افريقيا ، وهى المعونات التى قام بتقديمها منذ عام ١٩٨٧ ، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا بوزارة الخارجية .

الحوار الافريقى اللاتينى :

وهو صاحب فكرة التحرك من اجل اقامة حوار افريقى / لاتينى ، وصاحب اقتراح عقد ندوات علمية وثقافية وسياسية لهذا الحوار ، فأثناء زيارته الرسمية للمكسيك فى يناير ١٩٨١ ، اقترح على وزير خارجية المكسيك (السيد / خورخى كاستانبيدا) فكرة لتتبناها حكومة المكسيك وحكومة مصر معا ، لعقد ندوة افريقية / لاتينية ، لبدء الحوار بين الدبلوماسيين والاكاديميين من القارتين ، وهو ماتم بانعقاد الندوة الاولى بالقاهرة فى يناير ١٩٨٢ .

وحول هذه الفكرة ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

الاعتبار الاول انه هدف من الفكرة الى تدعيم التفاهم والتعاون بين شعوب وحكومات القارتين ، ورأى لتحقيق هذا الهدف ضرورة الدراسة الحوار للتعرف على امكانات التقارب بين القارتين والتعاون المتبادل من اجل الصالح المشتركة للشعوب الافريقية واللاتينية ، وخطط للحوار ان يكون بين الدبلوماسيين والاكاديميين ، وان يكون تنظيم الندوات والدعوة لحضورها بمعرفة مؤسسات ومنظمات تعنى بالبحث والدراسة والمعرفة والاستقصاء ، ومن هنا أوكل هذه المهمة لكلية المكسيك ولمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمؤسسة الاهرام ، والجمعية الافريقية التى كان يرأسها بالقاهرة .

الاعتبار الثانى ، انه بدأ الحوار بان أوكل للندوة الاولى بحث الموضوعات التى تتعلق بالتنمية الاقليمية والعلاقات الدولية فى إطار من المقارنة بين اوضاع وسياسات القارتين ، وللثانية بحث دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والمشكلات السياسية والثقافية والتعليمية والديمقراطية المتعلقة بالتنمية والاعتماد المتبادل ، وللثالثة بحث التعاون الافريقى اللاتينى فى اطار الازمة السياسية والاقتصادية العالمية ودور المنظمات والوكالات الاقليمية فى افريقيا وامريكا اللاتينية ، وللرابعة بحث العلاقات البينية والتعاون فى المحافل الدولية ، وللخامسة التركيز على مشكلة المديونية الخارجية فى القارتين ، وللسادسة التركيز على موقف القارتين من النظام العالمى الجديد .

والاعتبار الثالث ، انه بالاضافة الى تنوع وشمول موضوعات البحث والحوار ، فقد نجح فى تحقيق عقد الندوات تباعا وبالتبادل بين القارتين ، بين القاهرة والمكسيك ، فالاولى تمت بالقاهرة (يناير ١٩٨٢) ، والثانية بالمكسيك (يونيو ١٩٨٤) ، والثالثة بالقاهرة (يناير ١٩٨٦) ، والرابعة بالمكسيك (اغسطس ١٩٨٧) ، والخامسة بالقاهرة (اغسطس ١٩٨٩) ، والسادسة بالمكسيك (يونيو ١٩٩١) ، ووضح من عقد هذه الندوات اهمية الاستمرار فى بحث وتحليل اثار التطورات والاحداث والتغيرات الدولية على شعوب ودول افريقيا وامريكا اللاتينية وعلى علاقاتها الدولية خارج القارتين ، كما ابرزت الدورات فى الوقت نفسه تحركا ايجابيا - اساسه المعرفة والدراسة وتبادل الاراء والخبرات ، وتعميق المناقشة والحوار - فى اطار سياسة الجنوب / الجنوب ، والاعتماد المتبادل على الذات .

والاعتبار الرابع ، انه مكن دبلوماسية مصر من خلال عقد هذه الندوات ، من ان تحقق ريادة مصرية بارزة فى تحقيق التعاون والتفاهم والمزيد من التقارب السياسى بين القارتين ، فضلا عن اتاحة الفرصة لتبادل الخبرات وربط مفكرى وشعوب القارتين بروابط الفكر والمعرفة والثقافة ولتشجيع حكوماتهما على المزيد من التقارب والتنسيق على مختلف المستويات والتعاون الايجابى المثمر فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية والثقافية .

تعاون الجنوب / الجنوب :

وهو صاحب الجهد الدؤوب من اجل دفع عملية الحوار بين الشمال والجنوب ، ودعم سياسة تعاون الجنوب / الجنوب ، التى تهدف الى زيادة الثورة الانتاجية والاعتماد على الذات ، وجعل التنمية الافريقية مسئولية شعوب وحكومات القارة ، واعطاء الاولوية للتبادل التجارى والفنى والتكنولوجى ، والتمهيد لتحقيق التجمع الاقتصادى على المستوى الافريقى الشامل لمواجهة التحديات والتحولات الجديدة فى عالم اليوم .

وحول هذا الجهد ، نبرز مجموعة من الاعتبارات :

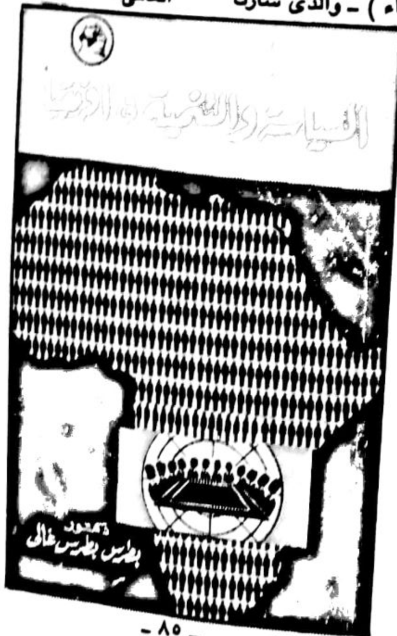
الاعتبار الاول ، انه حقق دورا متميزا لمصر فى اطار مجموعة الخمسة عشر - التى شكلت فى مؤتمر القمة

التاسع لحركة عدم الانحياز المنعقد فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ للتشاور والتعاون بين دول الجنوب ، وضمت مصر فى عضويتها ، ومثل مصر فى المؤتمر الاول للمجموعة الذى انعقد فى كوالالمبور فى يونيو ١٩٩٠ والذى صدر عنه الاعلان السياسى الذى يتضمن رسالة دولة الجنوب لدول الشمال والتصور لكيفية تحقيق التوازن الذى يحفظ ويصون مصالح الفريقين ، واقر المؤتمر المشروع المصرى الماليزى لانشاء الية لترويج التجارة بين دول الجنوب تكون نواة وعنصرا مساعدا لزيادة التدفقات التجارية بين الدول النامية . كما حضر القمة الثانية فى كراكاس فى نوفمبر ١٩٩١ ، التى انعقدت قبل توليه المنصب الجديد على راس المنظمة الدولية ، ليكون مسئولا عن قضايا الشمال والجنوب معا فى اطار النظام العالمى الجديد .

والاعتبار الثانى ، انه توج اشتراكه فى اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية بحضوره ممثلا للرئيس مبارك اجتماعات القمة الافريقية الاخيرة فى يونيو ١٩٩١ ، حيث وقع بتفويض من السيد الرئيس على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية التى جاءت تتويجا للجهود المبذولة فى اطار المنظمة منذ اقرار خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ ، والتى تشكل دعما لمسيرة التعاون بين الجنوب / الجنوب ، وتهدف الى تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة خلال اربعة احقاب قادمة يتم خلالها التدرج من أجل تحقيق هذا الهدف .

والاعتبار الثالث ، انه سبق ان ابرز فى احاديثه التى نشرت فى كتاب (هل ثمة امل فى البقاء) - والذى شارك فيه مع مجموعة من كبار الباحثين ، ان المساعدات التى قدمت لافريقيا سواء من قبل الدول المتقدمة الغنية ام من المنظمات الدولية مازالت ضئيلة لا تفى بالمطلوب ولا تتمشى مع حدة الازمة التى تهدد مستقبل القارة ، كما ان هذه المساعدات لاتزال تقدم فى الجزء الاعظم منها على اساس ثنائى وتقدم فرادى للدول الافريقية بينما ان التنمية الشاملة ينبغى ان تتحقق على مستوى اقليمى حسبما جاء فى خطة لاجوس ١٩٨٠ ، كما ان من واجب الدول المانحة ، ان تعمل على تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب اى مساعدة الدول الافريقية كى تساعد بعضها البعض ، وان تقدم مساعدتها ضمن خطة ذات ابعاد اشمل تستهدف تنفيذ مشروعات ذات عائد مباشر على النطاق الاقليمى او شبه الاقليمى ، وبذلك يمكن تخطى مشكلة التجزئة التى تعانى منها القارة التى تنقسم الى خمسين دولة هى ضعف عدد دول امريكا اللاتينية .

والاعتبار الرابع ، انه ابرز فى كلمته المشار لها امام الجمعية العامة للامم المتحدة ان من اهم القضايا الرئيسية امام المجتمع الدولى كاولويات للامم المتحدة ضرورة التطلع لتحقيق تنمية اقتصادية دولية بابعادها المختلفة ، وانه يعتزم معالجة هذه القضية بكل اهتمام بهدف الاسهام فى ايجاد الطرق والوسائل لتقريب الفجوة بين دول الشمال الغنية والمتقدمة ودول الجنوب الفقيرة والنامية ، وانه يتصل بذلك لايجاد حل لازمة المديونية التى تطالب الجميع بالمبادرة نحو حلها صيانة للاقتصاد العالمى .







ملف العدد [١٣]

حوار الشمال والجنوب .. والجنوب

نزيرة الافندى

أتفق ظهور العدد الاول من مجلة السياسة الدولية فى يوليو ١٩٦٥ ، مع تعاظم الحديث فى قضية الحوار بين الشمال والجنوب ، حيث ان ذلك العام ، كان يمثل منتصف عقد الستينات ، والذى اعتبر طبقا لقرار الجمعية العامة للمنظمة الدولية والمتخذ فى ديسمبر سنة ١٩٦١ ، « عقد الامم المتحدة للتنمية » .

ومن ثم كانت هذه الدورية العلمية ، ساحة خصبة وفرصة مواتية ، امام الباحثين والدارسين ، للتعرف على ما تم انجازه على مدى خمسة اعوام من بدء هذا العقد ، وما هى الأعباء الملقاة لتحقيق هذا الهدف فى السنوات التالية .

ومنذ ذلك الحين ، وحتى صدور العدد ١٠٦ من مجلة السياسة الدولية ، كانت قضايا التنمية والحوار بين الشمال والجنوب من ابرز وأهم القضايا التى طرحتها مجلة السياسة الدولية . إتساقا مع فكر دكتور بطرس غالى وقناعته بأهمية هذه « القضية » ، التى اتسع نطاقها ليشمل قضية الحوار بين « الجنوب والجنوب » .

نقطة البداية :

واذا رجعنا الى الوراء اربعة وثلاثين عاما ، سوف نجد ان العدد الاول من مجلة السياسة الدولية ، قد تضمن فى صدر صفحاته الاولى إهتماما اساسيا بهذه القضايا الخاصة بالحوار بين الشمال والجنوب ، الجنوب والجنوب . وذلك من خلال استعراضنا للافتتاحية الاولى ، إضافة الى الدراسة الاولى .

فقد تضمنت الافتتاحية التى صاغها الدكتور بطرس غالى فى عدد يوليو ١٩٦٥ من مجلة السياسة الدولية والتى كانت تتناول قضية التضامن الافريقى الاسيوى عدة نقاط كان من ابرزها :

- العمل على تجديد الامم المتحدة ، وبعث الحياة فيها بعد الركود الذى خيم عليها اخيرا ، لان الدول الافريقية الاسيوية تؤمن بالمنظمة العالمية التى فى ظلها تخلصت من الاستعمار ، وفى ظلها ترجو الخلاص من الاستعمار الجديد .
- العمل لتحقيق مبدأ نزع السلاح ، وتدمير السلاح النووى والذرى حتى يتسنى للعالم ان يتحرر من الخوف والفزع ، وحتى يسود السلام الذى فى ظله يعم الرخاء ، وتتمكن الدول المتخلفة من ان تبرأ من تخلفها وتحظى بحقها فى السعادة والرخاء .
- العمل للتقريب بين طبقة الدول الغنية وطبقة الدول النامية الكادحة حتى تبدأ الفوارق بينهما فى الذوبان ، وحتى لا يكون القرن العشرون ميدانا للصراع الطبقى على مستوى دولى ، وهذا الصراع لابد من ان يوجد وينمو مادامت هناك فئة من الدول الغنية فى شمالى الكرة الارضية تستأثر بالنعيم والرخاء ، وفئة اكبر عددا من تلك ، وهى الدول الفقيرة فى جنوبى الكرة ، ضرب عليها الحرمان والشقاء والاذلال .
- يتعين توسيع دائرة المجموعة الافريقية الاسيوية بحيث تدخل ضمن نطاقها دول امريكا اللاتينية ، وأن هذه الدول ودول المجموعة الافريقية الاسيوية ظروفها متشابهة ومصالحها مترابطة ومواقفها متماثلة إزاء الحرب الباردة من جهة ، وإزاء قضية التنمية الاقتصادية من جهة آخرى .

اما بالنسبة للدراسة الاولى التى تصدرت عدد ابريل ١٩٦٥ من السياسة الدولية ، والتى تعكس اهتمامها بقضايا الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد حملت اسم « مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية » بقلم الدكتور محمد زكى شافعى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى ذلك الوقت . ومن المسلم به ان اهمية هذا المؤتمر تنصرف الى كونه خطوة أولى - على حد تعبير دكتور محمد زكى شافعى فى سبيل انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، يتسم بالعدالة والديناميكية ، ويستجيب لمقتضيات التنمية الاقتصادية .

فقد جاء هذا المؤتمر الذى انعقد خلال الفترة من ٢١

مارس الى ١٦ يونيو ١٩٦٤ ، بمقتضى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة عام ١٩٦٢ . وتخللت الفترة ، منذ اتخاذ هذا القرار الى دخوله مرحلة التنفيذ الفعلى ، العديد من الاجتماعات التمهيدية .

وقد حملت الافتتاحية الخاصة بالعدد الثانى من مجلة السياسة الدولية ، الصادر فى اكتوبر ١٩٦٥ ، والتى جاءت تحت عنوان « ازمة التنظيم الدولى » ، رؤية الدكتور بطرس غالى لابعاد أزمة الثقة التى تكاد تعصف بالعديد من المنظمات الدولية - فى ذلك الحين - وكيف ان هذه الأزمة امتداد لازمة الثقة بالقانون الدولى ذاته وفى « التنظيم الدولى » باعتباره منبثقا منه .

وقد عزا « الدكتور بطرس » أزمة الثقة - فى جزء منها - الى حقيقة مؤداها ، ان التنظيم الدولى سابق للثورة التى تمخضت عن مولد العالم الثالث . لذلك لم يدخل هذا الوليد الجديد فى حسبان اجهزة التنظيم الدولى المختلفة ، ولا فى القوانين التى تنظم العلاقات بين الدول ، لان مشكلة التخلف التى تهدد اكثر من نصف المجتمع البشرى لم تتضح معالمها فى الواقع الا بعد قيام التنظيم الدولى .

وانتهى من ذلك ، الى انه يتعين على دول العالم الثالث ، الا تنسى ان وجودها هو وليد إحدى الثورات الثلاث التى غيرت وجه العالم - يقصد بذلك السلاح الذرى ، العقول الاليكترونية إضافة الى دول العالم الثالث ذاتها - ومن ثم فانها مطالبة - من وجهة نظره - بأن تثبت وجودها حين تجتمع فى نيويورك وفى أى من العواصم الافريقية ثم الاسيوية ، وعلى هذا العالم ان يمارس دوره كاملا بان يبحث ، ويبتكر ، ويجدد ويقترح الاساليب والقوانين والتنظيمات الجديدة التى فى ظلها يمكن ان يعيش التنظيم الدولى ويؤدى هو ايضا رسالة السلام والأمن ونشر الرفاهية بين جميع الشعوب والامم .

تلك كانت البداية فى بلورة الاهتمام العلمى بالحوار بين الشمال والجنوب ، على صفحات مجلة السياسة الدولية ، وفى اطار من التحليل الاكاديمى والدراسات المستفيضة ، الى جانب التقارير والعرض الوثائقى .

الاستمرارية :

واذا قفزنا بتناولنا الى الأعداد الاخيرة والتى صدرت خلال عام ١٩٩١ ، سوف نجد أنه وبعد مرور ستة وعشرين عاما ، منذ صدور العدد الاول من مجلة السياسة الدولية . لازالت المبادىء الاساسية الداعية للحوار بين الشمال والجنوب ، تحكم رؤية الدكتور بطرس غالى لهذه القضية إضافة الى توسيع نطاق مفهوم الحوار بين الجنوب والجنوب ، ودخوله الى مرحلة التنفيذ الفعلى ، فى اطار المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية . مع ملاحظة ان توليه منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ، قد اعطى قوة دفع لهذه الرؤية ، نأخذها الى مجال التنفيذ الفعلى .

ولذا نجد ان افتتاحية العدد رقم ١٠٣ من مجلة السياسة الدولية الصادر - فى يناير ١٩٩١ ، قد تضمنت الاشارة الى الجهود التى بذلت فى مجال اذكاء الحوار بين الجنوب والجنوب . مع ملاحظة ان التزام المجلة بالهدف الاساسى منذ انشائها ، ممثلا فى « التعبير عن آراء المجموعة الافريقية الاسيوية ، وان تكون منبرا لاراء العالم الثالث ، وكشافا موضحا لايدولوجية العالم الشيوعى والعالم الراسمالى ، إيمانا منها بأن تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى أمم الارض سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى الذى سيكون بدوره عاملا من عوامل تحقيق السلام العالمى » قد ظل مستمرا على مدى هذه السنوات الطويلة وعلى الرغم من اتساع وتعاظم حجم القضايا المطروحة على الساحة الدولية ، وما تخلل هذه الفترة من مد وجذر فى العلاقات بين الشمال والجنوب بصفة اساسية . حيث تحولت بدايات الحوار فى السبعينات ، الى حوار الصم فى نهاية هذا العقد ، ثم جاءت الثمانينات بقيود المديونية الخارجية . لتحدث منعطفا خطيرا فى مسارات هذا الحوار ، ولتضع العلاقات بين الشمال والجنوب ، فى انماط ونماذج مختلفة تماما ، عما كانت تحمله آمال الستينات .

واذا عدنا مرة أخرى الى افتتاحية العدد فى ١٠٣ ، ١٠٦ من مجلة السياسة الدولية ، سوف نجد ان الاهتمام بقضية الحوار بين الشمال والجنوب ، يفرض نفسه على فكر الدكتور بطرس ، وذلك اذا قرأنا الافتتاحية التى تضمها كل من العددين ، ناهيك عن الاهتمام الذى اولته المجلة على مدى سنوات صدورها ، منذ عام ١٩٦٥ ، والذى ظهر تحت عنوان « السياسة الدولية وبحوث العلوم السياسية » فى العدد المئوى (ابريل ١٩٩٠)

فقد اشار الدكتور بطرس فى افتتاحية العدد ١٠٦ من السياسة الدولية . انه يتعين ملاحظة عدة نقاط فيما يتعلق بالحديث من « قضية الديمقراطية » ، وذلك من زاوية الاهتمام المفاجىء من جانب الدول الكبرى ، والمنظمات الدولية بقضية الديمقراطية حيث يشترط صندوق النقد الدولى ، عدم تقديم مساعدات او منح او قروض للدول النامية مالم تأخذ هذه الدول بأسباب التطبيقات الديمقراطية وبالاقتصاد الحر المرتبط بهذا النظام ؟

يضاف الى ماسبق قضية حق « تقرير المصير » بالنسبة للديمقراطية . والتى وجدت تعاطفا متزايداً .

وقد اوضح فى هذا الصدد ان نمو التيار المتعاطف مع يقظة القوميات فى البلقان او فى افريقيا ، هو اتجاه مؤداه نشر التشرذم فى كثير من مناطق العالم . هذا فى الوقت الذى تتجه فيه الديمقراطيات الغربية الى الوحدة والاندماج (السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٢ - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا

والمكسيك) وتساءل : هل نخلص من ذلك ، الى ان تطبيق الديمقراطية فى العام الاول يكرس مباديء الوحدة والتكامل والاندماج ، بينما نجد ان هذا التطبيق فى العالمين الثانى والثالث ينزع الى التفتيت والبلقنة ؟

كما أن الديمقراطية تعد السمة الغالبة فى العلاقات الدولية وكما ان المشاركة الشعبية والتنمية الاقتصادية صنوان متكاملان . فان التنمية على الصعيد العالمى فى مسيس الحاجة الى الديمقراطية الدولية . واذا كنا ابينا استمرار النظم الشمولية فى الحكم داخل الدولة الواحدة ، فانه من البديهى ان نربأ ان يسود نظام شمولى ، النظام العالمى الجديد ، أو ان تنفرد به دولة واحدة او حفنة من الدول بالاستئثار والتحكم فى اصدار القرارات الخاصة بتنظيم الشئون الدولية . بل انه من الحرى ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين ان ندعو الى مشاركة كافة الدول فى تسيير النظام الدولى الجديد ولعل الامم المتحدة هى المنبر الامثل للسماح للدول كافة فى التعبير عن آرائها .

تعلمت شعوب العالم التواقه الى الحفاظ على المثل الديمقراطية ، ضرورة حماية الديمقراطيات الوليدة من النكسات والصدمات . بيد ان هذه الحقيقية يجب الا تتخذ ذريعة لتدخل الدول الكبرى أو المنظمات الدولية للنفاذ الى الشئون الداخلية للدول تحت ستار زائف من الحرص على حماية الديمقراطية او صيانتها . فذلك المسلك بعينه يعد تشويها او تجاوزا فجا للممارسة الديمقراطية الاصيلة .

دور مجلة السياسة الدولية :

واذا انتقلنا الى الدائرة الاوسع ممثلة فى « السياسة الدولية وبحوث العلوم السياسية » سوف نجد انه طبقا لتحليل المضمون الذى اجراه كل من د . اسامة الغزالى حرب وعمرو هاشم ربيع ، والذى فى نشر العدد المئوى من مجلة السياسة الدولية فان الدراسات التى تناولت علاقات دولية - وهذا يعنى ضمنا اندراج الحوار بين الشمال والجنوب فى اطارها - قد بلغت ٢٢٧ موضوعا بنسبة ٤٥,٦ فى المائة من اجمالى الموضوعات ، كما انها استحوذت على ٦٠٧٩ صفحة من اصدارات المجلة على مدى خمسة وعشرين عاما ، وبنسبة ٥٤,٨ فى المائة من اجمالى صفحات الدراسات والملفات والاقسام الخاصة فى مجلة السياسة الدولية .

وقد اوضحت الدراسة المشار اليها الى عدة حقائق هامة من ابرزها :

اولا : ان موضوعات التنسيق السياسى والاقتصادى فى العالم الثالث قد شملت اثنتين وعشرين دراسة بنسبة ٤,٤ فى المائة من اجمالى (الدراسات والملفات الخاصة) وغطت ٧١٥ صفحة بنسبة ٦,٥ فى المائة من الاجمالى المشار اليه سالفا .

مع التسليم بان هناك بعض الموضوعات ذات الصلة

الوثيقة بالحوار بين الشمال والجنوب ، الجنوب
والجنوب . والتى يمكن ان تتدرج تحت تصنيفات
اخرى .

ثانيا : ان الاهتمام بقضايا العالم الثالث كان فى ذروته
مع صدور العدد الاول من مجلة السياسة الدولية ، كما
سبق الايضاح ، ولذا فقد استوعبت ست دراسات ، من
اجمالى الدراسات فى عام ١٩٦٥ ، والتى بلغت ثمانى
دراسات . وكانت اولها واكثرها تحديدا ، الدراسة التى
نشرها دكتور محمد زكى شافعى حول « مؤتمر جنيف
للتجارة والتنمية »

ثم ارتفع الرقم الى سبع دراسات فى عام ١٩٦٦ ،
وذلك من اجمالى الدراسات البالغ عددها عشر دراسات

ثالثا : مع تفجر ازمة المديونية فى الثمانينات اضافة
الى الحديث عن الفوائض المالية والبترودولار . عادت
قضايا العالم الثالث لتفرض نفسها مرة آخرى ، ولتاخذ
موضع المنافسة ، مع الدراسات الخاصة بالصراع
العربى الاسرائيلى ، وتلك المتعلقة بالاسرائيليات .

وقد عبر عن ذلك دكتور بطرس غالى ، فى افتتاحياته التى تصدرت مجلة السياسة الدولية على مدى السنوات المتفرقة والتى تمتد من العدد الاول الى العدد رقم ١٠٦ من السياسة الدولية

فقد اشار فى العدد الثالث الى « قضية العالم الثالث والسلاح الذرى . وكان مستقبل سياسة عدم الانحياز هو موضوع افتتاحية العدد السادس (اكتوبر ١٩٦٦) وكذلك افتتاحية ابريل ١٩٦٨ ، والتى حملت عنوان « افريقيا واسيا والعالم » اضافة الى افتتاحية عدد يناير ١٩٦٩ ، والتى كانت بعنوان « عدم الانحياز والحياد الافريقى »

وقد تطرق فى عدد السياسة الدولية الصادر فى اكتوبر ١٩٦٩ ، الى موضوع « الامم المتحدة والطبقية الدولية »

وابتداء من يناير ١٩٧٥ ، حملت افتتاحية مجلة
السياسة الدولية ، قضايا العالم الثالث ومابعد الصدمة
البترولية . فكانت افتتاحية « ناقوس الخطر يدق لدول
العالم الثالث » فى يناير ١٩٧٥ ، ثم « الاستراتيجية
الاطلسية الجديدة والعالم الثالث فى ابريل ١٩٧٦

ومع تعاظم شبح ازمة المديونية العالمية ، كانت
الافتتاحية والملف الخاص الذى تضمنه عدد السياسة
الدولية رقم ٨٦ والصادر فى اكتوبر ١٩٨٦

وقد اشار الدكتور بطرس غالى فى هذه الافتتاحية الى
ان « ازمة مديونية العالم الثالث ، اصبحت اليوم احد
العوامل الاساسية فى العلاقات الدولية »

تلك لمحة سريعة من اهتمامات الدكتور بطرس غالى
بقضايا العالم الثالث ، والتى كان لمجلة السياسة الدولية
الدور البارز ، والفضل الذى لا ينكر ، والدور المتواصل
من خلال كتابها فى الاضطلاع به . □





ملف العدد [١٤]

الانتاج العلمى
للدكتور بطرس غالى
باللغة العربية

١- الكتب

- السلام السوفييتى فى اوربا الشرقية - مطبعة جامعة القاهرة (١٩٥٤) ١٢٧ صفحة .
- التنظيم الدولى فى جزءين : - المدخل لدراسة التنظيمات الدولية (القاهرة ١٩٥٦)
- دراسة دستورية للتنظيمات العالمية (القاهرة ١٩٥٧) الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٦٢٠ صفحة .
- المدخل فى علم السياسة بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى (القاهرة ١٩٥٩) (الطبعة الخامسة ١٩٧٦) ، (الطبعة السادسة ١٩٧٧) ، (الطبعة السابعة ١٩٧٩) ، الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٤٣٨ صفحة .
- دراسات فى المجتمع العربى بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى ، والدكتور عبدالملك عودة (القاهرة ١٩٦٠) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة .
- دراسات فى السياسة الدولية (القاهرة ١٩٦١) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢١٦ صفحة .
- الدساتير الافريقية (القاهرة ١٩٦١) - الناشر دار المعارف - ٢٦٨ صفحة .
- دراسات فى المذاهب السياسية (القاهرة ١٩٦٢) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢٧٢ صفحة .
- منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة ١٩٦٤) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢١٩ صفحة ٢١٩ صفحة .
- الاستراتيجية والسياسة الدولية (القاهرة ١٩٦٧) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢٩٦ صفحة .
- أزمة الدبلوماسية العربية (القاهرة ١٩٦٩) - الناشر دار الكتاب الجديد ١٩٢ صفحة .
- الحركة الافرو آسيوية (القاهرة ١٩٦٩) - الناشر دار الكتاب الجديد - ١٥٨ صفحة .
- السياسة والتنمية فى افريقيا (القاهرة ١٩٧٠) - الناشر دار الكتاب الجديد ١٥٨ صفحة .
- دراسات فى الدبلوماسية العربية (القاهرة ١٩٧٤) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية ٢٥٠ صفحة .
- العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة ١٩٧٤) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٥٧٥ صفحة .
- جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية - (القاهرة ١٩٧٧) مطبوعات معهد الدراسات العربية - ٢٢٠ صفحة .
- قضايا عربية (القاهرة ١٩٧٧) - الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٢٩٥ صفحة .
- احاديث سياسية - الناشر مكتبة الانجلو ١٩٩٠ .
- السياسة الخارجية المصرية - الناشر مكتبة الانجلو ١٩٩٠ .

٢ - اهم الابحاث

- كوريا وهيئة الأمم المتحدة (الرسالة رقم ١٢ للجمعية المصرية للقانون الدولى اكتوبر ١٩٥١) .
- ميثاق الاطلنطى الشمالى (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد السابع ١٩٥١) .
- تعريف الاتفاقات الاقليمية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد الثامن ١٩٥٢) .
- الحلف البلقانى المنعقد فى ٢٨ فبراير ١٩٥٣ (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد التاسع ١٩٥٣) .



الاستراتيجية والسياسة الدولية

دكتور بطرس بطرس غالى

١٩٦٧

العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية

دكتور بطرس بطرس غالى

الطبعة الأولى
١٩٧٤

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

- الاتفاقات الاقليمية الآسيوية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد العاشر ١٩٥٤) .
- ميثاق سان سلفادور (بحث فى مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية - عدد فبراير ١٩٥٥) .
- فقدان العضوية فى جامعة الدول العربية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد الحادى عشر ١٩٥٥) .
- المؤتمر الآسيوى الافريقى الأول المنعقد فى باندونج باندونيسيا (بحث فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية - عدد يناير ١٩٥٦) .
- التعايش السلمى والتوتر فى الشرق العربى (بحث قدم الى مؤتمر العلوم السياسية المنعقد فى القاهرة برعاية اليونسكو - ٦ ابريل ١٩٥٦) .
- قضية العضوية فى الأمم المتحدة (بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية - عدد اكتوبر ١٩٥٦) .
- الكتل الدولية فى الأمم المتحدة (كتب سياسية - الكتاب التاسع - ١٩٥٧) .
- الكواكبى والجامعة الاسلامية (بحث منشور فى مجلة القانون الدولى - المجلد الثالث عشر ١٩٥٧) .
- الحكومة العالمية - كتب سياسية - الكتاب السادس والعشرون - (اغسطس ١٩٥٧) .
- حلف الاطلنطى (كتب سياسية - الكتاب الحادى والاربعون - ديسمبر ١٩٥٧) .
- الاتحاد الامريكى (بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة - العدد الأول ١٩٥٨) .
- الجمهورية العربية المتحدة (بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد - عدد مارس ١٩٥٨) .
- الكتلة الافريقية الآسيوية (بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد - عدد ابريل ١٩٥٨) .

- حلف وارسو (بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد - عدد مايو ١٩٥٨) .
- قناة السويس ومشكلاتها (١٨٤٣ - ١٩٥٧) - بالاشتراك مع الاستاذ يوسف شلاله اصدار الجمعية المصرية للقانون الدولى - الاسكندرية ١٩٥٨) .
- منظمة امريكا الوسطى (بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد - عدد يناير ١٩٥٩) .
- الحلف الصغير (بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة - العدد الاول ١٩٥٩) .
- مبدأ التوزيع الجغرافى العادل (بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ١٦ - سنة ١٩٦٠) .
- التصويت فى المنظمات الدولية (بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ١٧ - سنة ١٩٦٢) .
- الاحلاف العسكرية والامم المتحدة (بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ١٨ - سنة ١٩٦٢ .
- القنبلة الذرية الصينية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الاول - يوليو ١٩٦٥) .
- السياسة والاستراتيجية فى المحيط الهندى (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد الثانى - اكتوبر ١٩٦٥) .
- الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد الرابع - ابريل ١٩٦٦) .
- الابعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد الخامس - يوليو ١٩٦٦) .
- التدخل العسكرى الامريكى والحرب الباردة (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد السابع - يناير ١٩٦٧) .
- المجابهة العربية الصهيونية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد التاسع - يوليو ١٩٦٧) .
- الحرب بين مصر واسرائيل (بحث منشور فى مجلة السياسة

الدولية - العدد العاشر اكتوبر ١٩٦٧) .
- ابعاد الايديولوجية الافرواسيوية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الثانى عشر - ابريل ١٩٦٨) .
- المنازعات الافريقية وتسويتها بالطرق السلمية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد الثالث عشر - يوليو ١٩٦٨) .
- الدبلوماسية الافريقية ومشاكل التنمية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد الثامن عشر - اكتوبر ١٩٦٩) .
- العمل العربى المشترك فى إطار الجامعة العربية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - اكتوبر ١٩٧٠) .
- الناصرية وسياسة مصر الخارجية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧١) .
- سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكى السوفييتى (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٣) .
- الدبلوماسية العربية والمنازعات الاقليمية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٧٣) .
- الاقليات وحقوق الانسان فى الفقه الدولى (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية يناير ١٩٧٥) .
- القناة بين الشرعية والاطماع الاستعمارية (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٧٥) .
- الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - يوليو ١٩٧٥) .
- حقوق الانسان فى ثلاثين عاما (بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٩) .
- المناظرة بين بطرس غالى وموشى ديان امام البرلمان الأوربى (مجلة السياسة الدولية اكتوبر ١٩٨٠) .
- حول خبرة المفاوضات - ندوة منشورة فى مجلة السياسة الدولية - ابريل ١٩٨١) .
- حركة عدم الانحياز تقييم ونظرة مستقبلية - ندوة منشورة فى مجلة السياسة الدولية اكتوبر ١٩٨١ .

باللغات الأجنبية

BOOKS

— Contribution à l'Etude des Ententes Régionales 1949, Editions A. Pedone, Paris.
— Cours de Diplomatie et de Droit Diplomatique et de consulaire 1951, Editions Librairie Anglo-Egyptian ,L Caire.
— Le Problème du Canal de Suez (en collaboration avec Youssef Chiale), Société Egyptienne de Droit International, Alexandrie (1957).
— Egypt and United Nations (en collaboration), Carpe Endowment for International Peace, Manhattan Publishing Company, New York (1957).
— Le Principe d'Egalité des Etats et les Organisations Internationales, Académie de Droit International. Recueil des Cours. Tome 100 A.W. Sijthoff; Leyden, Pays-Bas 1961.
— Foreign Policies in a World of Change (en collaboration), Harper and Row, New York 1963.
— L'Organisation de l'Unité Africaine, Librairie Armand Colin, Paiis 1969.
— Le Mouvement Afro- Asiatique, Presses Universitaires de France, Paris 1969.
— Les difficultés institutionnelles du Panafricanisme. Institut Universitaire de Hautes. Etudes Internationales. Genève 1971.
— La Ligue des Etats Arabes. Académie de Droit International . Recueil des Cours, Volume III, 1972. A.W. Sijthoff. Leyden, Pays Bas.
— Les Conflits de Frontières en Afrique. Editions Techniques et Economiques, Paris 1973.

ARTICLES

— Le Pacte de l'Atlantique Nord. Revue Egyptienne de Droit International 1950, Volume 6.
— L'Intervention Américaine en Corée et le Droit des Nations Unies. Société Egyptienne de Droit International . Brochure No. 12, 1951.
— De l'Agencement des Solidarités Restreintes au sein de l'Organisme International .Revue Egyptienne de Droit International 1951, Volume 7.
— La Sécurité Soviétique en Europe Orientale. Revue Egyptienne de Droit International 1952, Volume 8.
— Le Pacte Balkanique du 28 Février 1953, Revue Egyptienne de Droit International 1953, Volume 9.
— Commentaire sur les Conventions conclues sous l'égide de la Ligue Arabe. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law 1955, Volume 25, Leyden, Netherlands. Article reproduit dans Notes et Documentation du 9 Juin 1956, No 2184, Paris 1956.
— L'Union Soviétique et L'OTNA, Revue Egyptienne de Droit International, 1954, Volume 10
— La Ligue Arabe et l'Afrique du Nord. Boletime da Faculdade de Direito, Vol. XXX Coimbra (Portugal 1955).
— Le Pacte du Sud-Est Asiatique. Jahrbuch Fur Internationales Recht. (Gottingen 1955, Germany).
— The Arab League 1945- 1955. Ten Years of Struggle. International Conciliation. Carnegie Endowment for International Peace. No. 498, (May 1954), New York, N.Y U.S.A).
— The Anglo-Yemeni Dispute. Revue Egyptienne de Droit International, 1955, Volume II.
— The Egyptian Foreign Policy and the Arab

League. Review of Economics Politics and Business Studies. February 1956, Article traduit par le Centre de Documentation et de Synthèse et publié dans son Bulletin du 15 Mars 1956, (Paris.
— La Conférence de Bandoung, Ingernationales Jahrbuch der Politik, Mûnchen 1955, (Germany).
— La Ligue Arabe, Notice Bibliographique, Revue Egyptienne de Droit International, 1955, Volume II.
— Versuch einer Analyse Der Panarabischen Bewegung Internationales Jahrbuch De Politik, Mûnchen 1956, (Fermany).
— La Conférence de Brioni. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague of International Law 1957. Volume 27, Leyden, Netherlands.
— Essai d'Analyse du Panarabisme. Revue Egyptienne de Droit International 1957,iVolimes13.
— Le Monde Afro-Asiatique, et l'A.A.A. Aktuelle Probeleme des Internationalen Rechts. Walter De Gruyter Co. Berlin 1957.
— Notes sur l'Union des Etats Arabes et sur la République Arabe Unie. Revue Egyptienne de Droit International, 1968. Voiume 14.
— Integration Arabe et Intégration Européenne. Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law. 1959, Vol. 29.
— Un Précurseur de l'Organisation Internationale Al-Kawakibi, Revue Egyptienne de Droit International, 1960, Vol.16.
— La Conférence de Belgrade, Revue Egyptienne de Droit International 1961, Vol. 17.
— L'Accord Nucléaire de Moscou, Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 19,1963.
— The Addis Abeba Charer, International Conciliation.
— Bundnissisteme in Sowjet System und Demokratishe Gesellschaft. Eine Vergleichende Enzyklopaodie, pp. 910-934, Herder Freiburg Basel Wien 1967.
— The University Teaching of Social Sciences. International Law published in 1967 by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
— La Crise de La Ligue Arabe, Annuaire Français de Droit International 1968, Vol. 14. 1968.
— Le Régionalisme et les Nations Unies, Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 24, 1968.
— L'Organisation de l'Unité Africaine et la Coopération Économique, Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 25. 1969.

— The Arab League- 25 Years after, East Africa Journal Nairobi, June 1970.
— The Afro-Asian Movement, A survey of Sources and Development. Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 26. 1970.
— Solidarité Internationale et Aide étrangère. Revue Egyptienne de Droit International Vol. 26, 1970.
— Le Centre d'étude et de Recherche de droit International et de relations internationales de l'Académie de droit international de La Haye in Livre Jubilaire de l'Académie de Droit International. A.W. Nijhoff. Leyden 1973.
— Les Fonds Arabes pour le Développement Économique. Annuaire Français de Droit International 1975. Vol.
— The League of Arab States and North Africa in Africa and International Organization edited by Yassin Al Ayouti and Hugh C. Brooks Martinus Nijhoff. The Hague, Holland 1974.
— The League of Arab States and the Organization of African Unity in the Organization of African Unity after Ten Years. Praeger Publishers, New York 1975.
— The Arab Response to the Challenge of Israel in The Middle East Oil, Conflict and Hope Edited by A.L.U. Udovitch Lexington Books, No 9, U.S.A. 1976.
— Arab Diplomacy, Failures and Successes in Arab and American Cultures, American Enterprises Institute for Public Policy Research, Washington D.C. 1977.
— Le Système Régional Africain, Collection de la Société Française pour le Droit International, Editions Pedone, Paris 1977.
— Les Relations entre la Ligue Arabe et l'O.U.A. Annuaire Français de Droit International, Vol. 23, 1977.
— Quelle Diplomatie pour l'Egypte en Paix. Politique Internationale Paris, Automne 1979 no. 5.
— The Foreign Policy of Egypt in the Post-Sadat Era Foreign Affairs Spring, 1982, U.S.A.





ملف العدد [١٥]

وثيقة : مشروع د . بطرس بطرس غالى بإصدار مجلة ربع سنوية تحت إسم « السياسة الدولية »

لا يكاد يوجد بلد ذو شأن فى السياسة الدولية الا ونرى فيه اكثر من مجلة متخصصة فى شئون السياسة الدولية تضطلع بمهام قومية جليلة الخطر فى مقدمتها : ابراز المعالم الاساسية لسياستها العامة فى صورة واضحة ، ورسم خطوطها العريضة او الدقيقة وتبين الاهداف التى تسعى الى تحقيقها والاعانة على كشف العقبات التى تعترض سبيل سياستها .

وجمهوريتنا الفتية مع انها فى طليعة الدول العربية ، وفى طليعة الدول الافريقية ، وفى طليعة الدول الاسلامية ، وفى طليعة دول عدم الانحياز .. ومع أن القاهرة غدت ملتقى المؤتمرات الدولية ومع ان رئيسها السيد جمال عبد الناصر من الحنكة والحكمة والتمرس فى السياسة الدولية ما جعله صاحب مدرسة فكرية سياسية ، مع هذا كله فليس فى جمهوريتنا هذه مجلة علمية متخصصة فى السياسة الدولية بالمعنى الصحيح .

وإذا كانت ثمة جمعيات علمية ، أو كليات جامعية تصدر بعض المجلات المتخصصة فى القانون او فى الاقتصاد او العلوم السياسية او التجارة ، فانها فى مجموعها اما مجالات محدودة النشاط ضيقة النطاق واما ذات طابع محلى ، وإذا عالجت بين الحين والحين بعض

مشاكل السياسة الدولية كان ذلك عرضا ، وليس من صميم برنامجها .

كل هذا كان حافزا على التفكير فى اصدار مجلة متخصصة فى السياسة الدولية وتملأ الفراغ الذى المعنا اليه آنفا تتخصص فى السياسة الدولية ، على ان تصدر أول عهدها كل ثلاثة اشهر ، ثم تتحول فيما بعد الى مجلة شهرية .

هذه المجلة الجديدة التى سنقدمها الى العالم العربى بلسان عربى ، اخترنا لها اسم « السياسة الدولية » وستكون اهدافها :

أولا : العمل لنشر الوعى السياسى الدولى ، خدمة للسلام العالمى ، لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى (انظر الباب العاشر من الميثاق الوطنى)

ثانيا : الاسهام فى توضيح اسس التعاون الدولى من اجل الرخاء ، لأن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة على حد قول الميثاق ، كما انه اصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .

ثالثا : المعاونة على وضع التخطيط الكفيل بمكافحة الاستعمار بشتى أنواعه ، وتساعد على الكشف عن خوافى مناوراته واغراضه .

رابعا : اعانة الدبلوماسى العربى ، و طالب الجامعى وكل ذى سهم فى السياسة على اداء رسالته فى دائرة نشاطه .

خامسا : جعل صفحاته ملتقى لآراء المهتمين بشئون الوحدة العربية ، والوحدة الافريقية ، والوحدة الاسلامية ايمانا منها بأن الحركات الوحدوية اذا اريد لها النجاح ، يجب الا تكون قائمة على اسلوب مرتجل ، ولا ان تكون وليدة عاطفة عابرة ولا نتيجة تفكير فج ، بل يجب ان تكون قائمة على اسس علمية ذات قواعد واصول .

سادسا : تسجيل اهم الأحداث الدولية مشفوعة بالتحليلات والتعليقات لتكون مرجعا علميا للباحثين فى الشئون الدولية .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف ستترسم مجلة « السياسة الدولية » النهج الذى سلكته امهات المجلات العلمية المتخصصة فى السياسة الدولية التى تصدر فى مختلف انحاء العالم .

وستكون مؤلفة من قسمين : اولهما يضم ابحاثا علمية مستندة الى الوثائق الاصلية والمراجع الموثوق بها وسيعهد فى تحريرها الى اقلام النخبة الممتازة من المتخصصين فى السياسة الدولية وسيكون بعض هذه الابحاث مترجما عن كبريات المجلات العالمية باذن مسبق منها على ان تنشر الترجمة فى نفس الوقت الذى ينشر فيه الأصل فى نيويورك او وارسو او نيودلهى او نحوها .

وستجعل الأولية فى اختيار هذه الابحاث لما يكون موضوعها متصلا بسياسة الجمهورية العربية المتحدة

وتوخيا للمنهج العلمى السليم ، لن تقصر المجلة اهتمامها على منطقة من العالم بعينها ، او تؤثر سياسة كتلة على كتلة اخرى او نحو ذلك مما يدخل فى باب الانحياز .

اما القسم الثانى من المجلة فسيتضمن ابوابا ثابتة منها : باب شهريات السياسة الدولية ويشمل هذا الباب عرضا لأهم الأحداث الدولية خلال الثلاثة الأشهر السابقة لصدور المجلة ، والتعليق على ما يستحق التعليق . ومنها ايضا باب اخبار المنظمات الدولية سواء منها العالمية والفنية والعسكرية والاقليمية وغير الحكومية عما لهذه المنظمات من اثر فى السياسة العالمية . ومنها باب كشاف المجلات السياسية الدولية ويعرض فيه ملخص لأهم المقالات التى نشرت فى شتى المجلات العلمية الشهرية غير انه اذا انضمت مجلة اسبوعية او صحيفة يومية مقالا ذا شأن فى السياسة الدولية فسيدخل فى نطاق هذا الباب .

وسيكون من الأبواب الثابتة ايضا عرض لاهم المؤلفات فى شئون السياسة الدولية التى تكون قد ظهرت فى الفترة بين العدد الصادر والعدد السابق ايا كانت لغة هذه المؤلفات وستحاول المجلة بقدر المستطاع مراعاة التوسع من حيث الموقع الجغرافى لمصادر المؤلفات ليكون هذا الباب صدى للانتاج الفكرى فى كل انحاء العالم .

وثمة باب آخر سنخصصه لنشر الوثائق الدولية كنصوص المعاهدات وقرارات المنظمات الدولية واحكام المحاكم الدولية وبيانات رؤساء الدول والحكومات التى تصدر خاصة بالسياسة الدولية ، والاحصاءات والبيانات التى يحتاج اليها الباحث فى شئون السياسة الدولية .

والى جانب هذه الأبواب الثابتة لن تدخر المجلة وسعا فى استحداث ابواب اخرى كلما دعت الحاجة الى معالجة اشتات من الموضوعات المنوعة من نحو العرض لرسائل القراء او المحاضرات التى تلقى فى السياسة الدولية ، او الرسائل الجامعية التى تناقش السياسة الدولية او ما يتصل بالدبلوماسية والدبلوماسيين .

وانا لنرجو لهذه المجلة ان توفق فى اضطلاعها بمهمة المرشد الامين لكل باحث فى السياسة الدولية وفى ان تكون ميدانا يلتقى فيه ذو الافكار الناضجة فى هذا المجال ، ايا كانت مشاربهم وجنسياتهم او المدارس التى ينتمون اليها ، ذلك لأن عاملا واحدا يجمع بينهم هو حب السلام وحب العلم لخير البشرية جمعاء .

واذا كنا نهدف من وراء اصدار مجلتنا « السياسة الدولية » الى خدمة المجتمع الدولى بعامة ، فاننا نهدف بخاصة الى خدمة مجتمعنا العربى الذى هو فى أمس الحاجة الى استمداد وعيه السياسى من أصفى الموارد واصدق المصادر .

شكل المجلة :

١ - تصدر هذه المجلة فى شكل كتاب حتى يتيسر لمقتنيها ان يحفظها فى مجلدات .

٢ - يبدأ اصدارها فى الاسبوع الاول من يناير ، ثم فى الاسبوع الأول من ابريل ، ثم فى الاسبوع الاول من يوليو ، ثم الأسبوع الاول من اكتوبر .

٣ - يسجل على الغلاف ثلاثة الاشهر التى يتناول احداثها العدد ليظل عرضها قائما طوال ثلاثة الاشهر .

٤ - حجم المجلة يقع فيما بين ١٠ و ١٥ ملزمة (بين ١٦٠ صفحة و ٢٤٠ صفحة) .

٥ - يختار لها ورق مصقول ، ومطبعة متخصصة فى طبع الكتب .

٦ - تخلو المجلة من الصور ، ولكن يكون من وسائل ايضاح بعض المقالات مصورات جغرافية او جداول بيانية .

ابواب المجلة :

١ - تنقسم المجلة الى قسمين رئيسيين : اولهما خاص بالأبحاث ، ويجمع ببنط واضح (١٢ ابيض) على صفحة ، واما القسم الثانى فيخصص للأبواب الثابتة ويجمع ببنط صغير (٩ اسود او ابيض) على عمودين او ثلاثة .

٢ - القسم الاول وهو قسم الأبحاث يتضمن فى كل عدد ثلاثة ابحاث او اربعة يستغرق كل بحث فيما بين ١٠ و ٣٠ صفحة ، وعلى من يقوم بهذا البحث ان يدون فى هامش كل صفحة مراجع بحثه .

٣ - يجب فى توزيع هذه الابحاث ان يدخل فى اعتبار :

أ - التوزيع الجغرافى بحيث يكون لكل منطقة فى العالم نصيب من هذه الأبحاث .

ب - يجب ان يكون فى كل عدد بحث على الاقل خاص بالجمهورية العربية المتحدة ، او العالم العربى ، او العالم الافريقى .

٤ - لا بأس من نشر بحث على الاكثر فى كل عدد بقلم احد الأجانب المتخصصين فى السياسة الدولية على ان ينشر باللغة العربية مترجما بمعرفة هيئة تحرير المجلة .

٥ - القسم الثانى من المجلة الذى يتضمن الابواب الثابتة يحتوى على الابواب التالية :

١ - باب يتناول عرض اهم الأحداث الدولية التى وقعت خلال ثلاثة الاشهر وفقا لتقسيم جغرافى (الكتلة الغربية - الكتلة الشيوعية - العالم الثالث) وتقسم هذه الاقسام بدورها الى ابواب فرعية .

ب - باب خاص بأخبار المنظمات الدولية ، والمؤتمرات الدولية ، والقضاء الدولى .

ج - باب يعرض فيه لاهم المقالات العلمية الخاصة بالسياسة الدولية ، والتعليق عليها .

د - باب يعرض لاهم المؤلفات التى صدرت فى السياسة الدولية والتعليق عليها .

هـ - باب لعرض اهم الوثائق الدولية التى تكون قد صدرت خلال ثلاثة الاشهر (نصوص الاتفاقات الدولية - تصريحات رؤساء الدول - قرارات المنظمات

الدولية - احكام المحاكم الدولية) .

و - السياسة الدولية فى بلادنا يخصص لها باب يتناول اخبار وزارة الخارجية - الحركات الدبلوماسية - تنقلات رجال السلك الدبلوماسى - اخبار دراسة السياسة الدولية فى جامعاتنا - المحاضرات التى تكون قد القيت ..) .

متطلبات المجلة :

١ - الاشتراك فى المجلات الاجنبية المتخصصة فى السياسة الدولية وتبلغ نحو اربعين مجلة ، ومع هذا التقرير بيان باسمائها .

٢ - تخصيص قدر من المال من ميزانية المجلة لشراء اهم الكتب التى تصدر فى الخارج وموضوعها السياسة الدولية .

٣ - تعيين الموظفين الآتية اعمالها :

اولا - سكرتير تحرير (نصف وقت)
ثانيا - مراجع (نصف وقت)
ثالثا - مترجم عن الانجليزية (نصف وقت)
رابعا - مصحح مطبعى ولغوى (نصف وقت)

والى جانب هذا الجهاز الفنى تحتاج المجلة الى :

اولا - رئيس تحرير مسئول
ثانيا - خبير فى الشئون الدولية لغته الأولى انجليزية (نصف وقت)
ثالثا - خبير فى الشئون الدولية لغته الأولى فرنسية (نصف وقت)



ملـف العـدد [١٦]

وقائـع انتخاب د . بطرس بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة

محضر البند ١٦ من جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ الدورة ٤٦
(٣ ديسمبر ١٩٩١)

تعيين الامين العام
(ا) رسالة من رئيس مجلس الامن إلى رئيس الجمعية العامة (a/46/708) (ب) مشروع قرار (a/46/l.26)

الـرئيس :
معروض على الجمعية العامة فى الوثيقة A/46/700 رسالة مؤرخة فى ٢١ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩١ ، وموجهة من رئيس مجلس الامن إلى رئيس الجمعية العامة . وفيما يلى نصها :
« اتشرف بأن احيطكم علما بأن مجلس الامن فى جلسته الـ ٣٠١٧ ، المعقودة بصفة سرية فى ٢١ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩١ ، اتخذ بالاجماع القرار ٧٢٠ (١٩٩١) بشأن تعيين الامين العام للامم المتحدة . وفيما يلى نص القرار :
« إن مجلس الامن ،
« وقد نظر فى مسألة التوصية بتعيين الامين العام للامم المتحدة ،
« يوصى الجمعية العامة بتعيين السيد بطرس بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة لفترة ولاية من ١ كانون الثانى /يناير ١٩٩٢ إلى ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ .

« (توقيع) اوريل دراغوس مونتيانو رئيس مجلس الامن » .
وفيما يتعلق بهذه التوصية لمجلس الامن ، وجريا على الممارسة السابقة ، فإنه يشرفنى جدا إعلامكم بأن هناك مشروع قرار معروضا على الجمعية العامة فى الوثيقة A/46/L.26 من النمسا وبلجيكا والصين وكوت ديفوار وكوبا والإكوادور وفرنسا والهند ورومانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية واليمن وزائير وزمبابوى .
وهذه هى الوثيقة الوحيدة المعروضة على الجمعية العامة والمطلوب ان تبت فيها .
اعطى الكلمة الان لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد فورونتسوف ، رئيس مجلس الامن ، ليعرض مشروع القرار A/46/L. 26 السيد فورونتسوف (رئيس مجلس الامن) (ترجمة شفوية عن الروسية) : من دواعى فخرى واعتزازى بصفتى رئيس مجلس الامن ان اخاطب الجمعية العامة فى وقت تنظر فيه فى توصية مجلس الامن بتعيين الامين العام للامم المتحدة .
فى الجلسة الـ ٣٠١٧ المعقودة فى ٢١ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩١ ، اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ٧٢٠ (١٩٩١) الذى فرغتم لتوكم ، يا سيادة الرئيس ، من تلاوته .
وعملا بهذه التوصية الاجماعية المعتمدة من مجلس الامن، عمم فى الوثيقة A/46/L. 26 مشروع قرار مقدم من اعضاء المجلس ، وأود الان ان اعـرض مشروع القرار باسم اعضاء المجلس .
إن مشروع القرار يقترح على الجمعية العامة للامم المتحدة ان تعين السيد بطرس بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة لفترة تبدا فى ١ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ وتنتهى فى ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ . وإن مجلس الامن ، إذ يقدم هذه التوصية ، قد احاط علما بالصفات الرائعة للسيد بطرس غالى ، نائب رئيس وزراء مصر للشؤون الخارجية . إن السيد بطرس غالى دبلوماسى محنك وسياسى بارز وإن صفاته بوصفه عالما ذا شهرة دولية وبصيرته الحادة واحترامه الشديد لمقاصد ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ، تلك الصفات التى ابداها طيلة خبرته الطويلة فى خدمة بلده وخدمة قضايا السلم والامن العالميين ، معروفة جيدا .
وإننا لعلى اقتناع ، فى وقت تدعو فيه الحاجة إلى بذل الجهود من جديد لزيادة تعزيز المنظمة ، بأن صفات القيادة الرائعة التى اظهرها السيد بطرس غالى ستمكن المنظمة فى الايام المقبلة من أن تكون على مستوى التحدى وأن تجد حلولا ناجعة للمشاكل التى تجابه الامم المتحدة .
وبصفتى رئيس مجلس الامن ، اعرب عن املى فى ان الجمعية العامة ، على ضوء التوصية الاجماعية لمجلس الامن ، ستعتمد هى الاخرى بالاجماع مشروع القرار الذى قدمه الاعضاء الخمسة عشر فى مجلس الامن .
الرئيس : فى ضوء التوصية الاجماعية لمجلس الامن والرغبة التى اعربت عنها وفود عديدة ، هل لى ان اعتبر أن الجمعية العامة ترغب فى اعتماد مشروع القرار A/46/L. 26 بالتزكية ؟
اعتمد مشروع القرار بالتزكية (القرار ٤٦/٢٧) .
الرئيس : اتشرف بان اعلن أن صاحب المعالى السيد بطرس بطرس غالى قد عين امينا عاما للامم المتحدة لفترة ولاية تبدا من ١ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ وتنتهى فى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٦ .
ادعو رئيس مجلس الامن ، ونواب رئيس الجمعية العامة ، ورئيس مجلس الوصاية ، ورؤساء اللجان الرئيسية ، ونواب رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومسجل محكمة العدل الدولية للحضور إلى المنصة .
شغل رئيس مجلس الامن ، ونواب رئيس الجمعية العامة ، ورئيس مجلس الوصاية ، ورؤساء اللجان الرئيسية ، ونواب رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومسجل محكمة العدل الدولية مقاعد على المنصة .

اصطحب رئيس المراسم الامين العام المنتخب ، السيد بطرس بطرس غالى ، إلى المنصة .
الرئيس : صاحب المعالى ، اتشرف بإعلامكم رسميا بان الجمعية العامة قد قامت بتعيينكم امينا عاما للامم المتحدة لفترة ولاية من ١ كانون الثانى /يناير ١٩٩٢ إلى ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٩٦ .
ارجو من السيد غالى أن يردد بعدى قسم المنصب .
السيد بطرس غالى : انا ، بطرس بطرس غالى ، اقسم بأن امارس المهام المعهود بها إلى بوصفى امينا عاما للامم المتحدة بكل إخلاص وامانة وحسن تقدير ، والا اراعى فى القيام بهذه المهام وفى اداء عمل سوى مصالح الامم المتحدة وحدها ، والا اطلب او اتلقى فى تادية واجباتى تعليمات من اى حكومة او من اى سلطة اخرى خارجة عن المنظمة .
الرئيس : معالى السيد بطرس بطرس غالى ، يسعدنى ان اهنئكم اخلص التهنئة ، معتزا بقرار الجمعية العامة بتعيينكم امينا عاما للامم المتحدة وانتم رجل الدولة البارز والاستاذ الكبير . وانا على ثقة باننى اعبر بهذا عن شعور الجمعية العامة ، كل عضو فيها ، وأن اتمنى لكم كل التوفيق والنجاح وانتم تتسنمون مسؤوليتكم الكبيرة فى مرحلة دقيقة من مراحل التاريخ الحديث فى العلاقات الدولية ، وفى مرحلة هامة من مراحل دور الامم المتحدة فى الميدان الدولى . وإذ ارحب بكم اخلص ترحيب ، معربا عن سعادتى الشخصية وسعادة الاعضاء جميعا ، اود ان اؤكد لكم كامل التعاون والدعم منى ومن هذا الجمع الكبير فى جهودكم المقبلة كى تؤدى الامم المتحدة دورها البناء والمعطاء لخير المجموعة الدولية ومستقبل العالم .
(تكلم بالانكليزية)
فليس هناك وقت اكثر اهمية بالنسبة لتوطيد السلم على اساس دائم فى عالم اليوم من المستقبل القريب الذى ينتظرنا . وإننى لعلى ثقة من ان صفاتكم البارزة ستوفر لنا افضل فرصة للقيام بدور الامم المتحدة فى هذا الصدد .
اسمحوا لى ان اتمنى لكم مرة اخرى ، باسم جميع الاعضاء الذين سيقدمون لكم دون شك تاييدهم الكامل ، كل النجاح وكل الارتياح فى تحقيق المنجزات الكبرى .
والآن ادعو معالى السيد بطرس غالى للادلاء ببيان .

كلمة د . بطرس بطرس غالى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد بطرس غالى : اسمحوا لى ان اتوجه إليكم بخالص الشكر على الكلمات الرقيقة التى وجهتها إلى ، والتمنيات والمشاعر الطيبة التى عبرت عنها ، والتى كان لها اعمق الأثر فى نفسى .
إنها لسعادة غامرة لى بأن يوصى مجلس الأمن بالاجماع بقراره ٧٢٠ (١٩٩١) لأكون الأمين العام السادس للأمم المتحدة . وإنه لشرف كبير لى بأن تعتمد الجمعية العامة بالاجماع ايضا هذه التوصية وتحولها إلى قرار . وإننى اشعر بالامتنان على المستوى الشخصى لكل عضو فى هذه القاعة ، وعلى المستوى الرسمى لكل دولة من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، التى كرمتنى بهذه الثقة الكبيرة ، واشعر بوطأة المسؤولية وجسامتها ، منذ اللحظة الأولى .
إننى لا ازعم القدرة على الارتقاء من المدينة الفاضلة ، التى نادى بها المفكر الاسلامى الفارابى إلى المعمورة الفاضلة . فلست ممن يعد بما هو وراء حدود الممكن والمستطاع . ورغم ما بينى وبين التفاؤل من رباط وثيق ، فإن بينى وبين الواقعية رباطا اوثق .
إننى أتوجه ، باسم كل إفريقى ، بالتعبير عن العرفان ، لاتاحة الفرصة للقارة الافريقية ، من خلال انتخابكم لى ، ان تشارك فى خدمة المجتمع الدولى . إن افريقيا تشعر أنها مهياة لكى تسهم بعطائها من واقع ما لديها من طاقات خلاقة وما قدمته خلال السنوات الاخيرة من إنجازات فى المجالات الدولية .
ومن ناحية أخرى ، ارى أنه من منطلق تكافؤ الفرص بين اعضاء الأسرة البشرية كافة ، ومن منظور يستهدف تكريس صيغة لا تقتصر على حدود التناصف بل تسمو إلى آفاق الانصاف الذى يجب أن يسود نسيج العلاقات الدولية ، تم إلقاء تحد حقيقى على عاتق افريقيا .
وغنى عن البيان أننى اجد فى اختياركم لى تقديرا خاصا لمصر ، وإدراكا خاصا للدور الذى تلعبه على الساحة الدولية .
إن انتمائى إلى مصر ، الدولة العربية الافريقية ، التى تطل على البحر الابيض المتوسط ، والتى اضطلعت عبر العصور بدور الجسر للثقافات ، والبوتقة التى فيها تفاعلت الحضارات والأديان ، يفرض على أن اعتنق ما يسرى فى عروق كل مصرى ، وما يتسم به فكره ووجدانه ، ألا وهو : الايمان بأن السلام والامن غاية ، والحوار والتفاوض اسلوبا ، والوفاق والتعاون امل .
وإنه ليراودنى امل جياش فى ان اتمكن من خلال اضطلاعى بهذه المهمة ان أترجم هذه الشحنة الحضارية ، مرتكزا على التعاون فيما بيننا إلى نشر رايات السلام فى كل مناطق التخلف والصراع والتوتر فى العالم .
إن هناك مناطق على المسطح الدولى تعتمل بعوامل التصادم وتراق فوقها الدماء ، وتدمر على ارضها شذرات قيمة من ابداع الانسان ، وتتعرض مفاهيم التعاون والتكامل وحسن الجوار لتحديات خطيرة ، كما أن ثمة شعوبا ما زالت محرومة من ممارسة حقوقها الثابتة الاصيلة .
(تكلم بالانكليزية)
اسمحوا لى أن اؤكد على اربع مسائل اساسية تواجه المجتمع الدولى حسبما اراها .
اولا ، الحاجة إلى ضمان صيانة السلم والأمن الدوليين وفق احكام الميثاق ، وهذا يستلزم تقوية اجهزة الأمم المتحدة على نحو يمكنها من القيام بمهامها ، ليس فى مجال حفظ السلام فحسب ، ولكن فى مجال صنعه وبنائه ايضا . وبالاضافة إلى هذا المطلب هناك حاجة إلى اتباع دبلوماسية وقائية يقظة بغية رصد تطورات الأزمات وإيجاد وسائل كافية لنزع فتيلها قبل استفحالها .
ثانيا ، ضرورة العمل لتحقيق تنمية اقتصادية دولية بابعادها المختلفة . وإننى اعتزم معالجة هذه القضية بكل اهتمام بهدف الاسهام فى إيجاد الطرق والوسائل لتقريب الفجوة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير .. وان إيجاد حل لمشكلة المديونية الدولية امر حيوى لتحقيق اقتصاد عالمى سليم . ومما لا يقل اهمية ان تحظى قضايا البيئة والتنمية باهتمام جدى لايقاف المزيد من تدهور الكرة الأرضية .
ثالثا ، إننى بوصفى المسؤول الاول عن جهاز الأمانة العامة ، فإننى سأضطلع بهذه المسؤولية بكل جدية . وإنه من الضرورى ان يكون المعيار الوحيد الذى يستخدم فى تعيين الرجال والنساء هو توخى اعلى درجات الكفاءة والاقتدار والنزاهة . وبما ان المنظمة الدولية هى مرآة للدول الاعضاء ، فإننى اتطلع إلى ان اتلقى منكم المشورة والدعم استهدافا لبلوغ المستوى الامثل من اداء المنظمة الذى من حقكم ان تتطلعوا إليه .
إننى ارحب بأى اقتراح وسأدرس بعناية اى اقتراح سواء من داخل المنظمة او خارجها يستهدف تنسيق اعمالها والقضاء على كل

ما يمكن الاستغناء عنه أو ما عفا عليه الزمن لضمان تنفيذ الولاية الموكلة الى الأمين العام بكل أمانة ودقة ودون أى توان .

إننى أتقلد منصب الأمين العام مستلهما روح الميثاق بكل أمل وإيمان والتزام .

وإننى أتعهد بأن أضع يدى فى يد الدول الأعضاء ، والأمانة العامة ، وشعوب الأمم المتحدة سعيا الى تحقيق المستوى المنشود من الابداع الذهنى والخيال السياسى والديناميكية على نحو يتيح للمنظمة الدولية مواجهة التحديات الناجمة عن عالم سريع التغيرات .

إن الرؤية المتضمنة فى الميثاق صالحة بنفس الدرجة اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة كما كانت تماما عام ١٩٤٥ قبل بدء الحرب الباردة ، وإننى من هذا المنبر أناشد كل من فى وسعه تقديم المساعدة والمعاونة - لتصبح الأهداف النبيلة للميثاق واقعا ملموسا - بالمبادرة بذلك .

(تكلم بالفرنسية)

رابعا ، أود فى النهاية أن أشير الى دور الأمم المتحدة فى تدعيم الحريات الأساسية والمؤسسات الديمقراطية تلك المؤسسات التى تشكل مرحلة ضرورية ولا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم .

وإذا لم تكن هناك تنمية دون ديمقراطية ، فإنه لا ديمقراطية دون تنمية .

وإذا كان من العسير تحديد نقطة الانطلاق ، هل يجب البدء بالتنمية للتوصل الى الديمقراطية أم البدء بالديمقراطية للتوصل الى التنمية ، فإنه من الواضح أن ضمان الحريات الأساسية وحماية حقوق الانسان - حقوق الرجال والنساء على حد سواء - يشكلان منطلقا على الأمم المتحدة أن تسانده ، هذا مع العلم بأننا يجب ألا نعتبر الديمقراطية اكسيرا سحريا لعلاج جميع الأوجاع . كما يجب ألا تقوم الديمقراطية بافتراس مؤسساتها والتحلل الى صراعات عرقية أو قبلية تخلق نظرة قومية عتيقة تعوق التنمية والسلام والأمن .

أخيرا ان نشاط الأمم المتحدة فى صالح الديمقراطية يجب ألا يتحول الى وسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء . لقد ذكرنا بدور الأمم المتحدة لدعم المؤسسات الديمقراطية فى اطار الدول الأعضاء ، وعلينا كذلك أن نذكر بأهمية الديمقراطية على مستوى المجتمع الدولى . ان الديمقراطية فى العلاقات الدولية يجب أن تتم وتدعم الديمقراطية فى المؤسسات الوطنية . هذه العمليات المزدوجة سوف تخلق ديناميكية جديدة فى صالح السلام والاستقرار الوطنيين اللذين يعادلان فى الأهمية السلام والاستقرار الدوليين .

أود أن أنهى هذا العرض الموجز بملاحظات ثلاث :

أود أولا أن أشيد بخافيير بيريز دى كوييار للعمل العظيم الذى أنجزه على مدى عقد عامل فى خدمة السلام . ان على أن أشكره على النصائح الحكيمة والأخوية التى تفضل بإسدائها الى وسأظل أستفيد منها .

وأود ثانيا أن أعتذر عن عدم التكلم بالصينية أو الاسبانية أو الروسية لنقل هذه الرسالة الى الممثلين الذين يتكلمون هذه اللغات الرسمية .

وأخيرا أود أن أقول وأؤكد مجددا للموظفين الدوليين وممثلى الدول الأعضاء ومسئولى الوكالات المتخصصة أن علينا أن نشترك جميعا فى احياء الأمم المتحدة وأن نناضل سويا من أجل السلام والأمن ونتعاون جميعا . لتهيئة هذه المنظمة العالمية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر الأمين العام المنتخب على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التى وجهها الى . لقد استمعتم الى بيان مستفيض عامر يعكس شخصية الرجل الكبير الذى انتخبناه اليوم . شكرا له .

أعطى الكلمة الآن للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أنتهز هذه الفرصة السارة للغاية لأعرب بايجاز عن ارتياحى العميق للقرار الاجماعى الذى أصدره أعضاء الجمعية العامة بتعيين السيد بطرس بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة . وإننى واثق تماما بهذه المناسبة بأن لدى مجلس الأمن والجمعية العامة احساسا عميقا بأنهما انجزا المهمة .

وإننى أشعر بسعادة غامرة لأننى أتمكن من ترك المهام الحساسة فى يدى دبلوماسى مثقف مصرى له مهارة وسماحة مرموقتان يجمع بين الخبرة والذكاء والنضج والدينمية ، ويحوز فى الوقت نفسه وهب البصيرة والواقعية اللتين تحتاج اليهما الأمم المتحدة خلال الأوقات المعقدة الراهنة والمستقبلة .

فضلا عن ذلك ، ان هذا الانتخاب الحكيم اعتراف بالدور الهام الذى تقوم به فى شئون منظمتنا ثلاث مجموعات كبرى : المجموعة الافريقية ، والمجموعة العربية ، والمجموعة الواسعة النطاق لما يعرف بالعالم الثالث . ان التصويت الذى أجرى اليوم لا يعترف بالأهمية الجغرافية السياسية لهذه المجموعات وعدالة ما ترنو اليه وتناضل من أجله فحسب ، ولكن أيضا باشتراكها الايجابى الفعال فى مداولات جميع هيئات الأمم المتحدة .

أود أيضا أن أعرب عن سعادتى اذ أسلم الى خلفى منظمة لم تعد على الهامش بل تجد نفسها الان فى خضم الشئون الدولية . ولا شك على الاطلاق فى أن مصداقية المنظمة وكفاءتها العالية قد تلمستا الان . وهناك للأسف ناحية واحدة ، وهى العجز المالى الى لا ينجم بالتأكيد عن سوء الادارة ولكنه يسبب عجزا فى الميزانية . والمنظمة التى سيديرها الأمين العام الجديد فى حالة تجديد دائم وتضم موظفين يتحلون بالمثل العليا والكفاءة المشهودة .

ومن المعروف تماما أنه فى ديناميكيات الشئون الدولية لا تنتهى الأعمال التى يجب أداؤها ، ولكن يمكن التأكد الان من أن ما يتحقق سيكون حاسما بالنسبة لاستقرار كل بلدان العالم وتقدمها ورفاهة شعوبها .

الرئيس : أشكر الأمين العام . ان هذا التجاوب الجميل من هذا الجمع الكبير لكلمة الأمين العام وهو يؤدى واجبه فى آخر شهر من شهور ولايته يدل على الأصالة العميقة التى وصلت فيها الأمم المتحدة الى دورها الهام فى عالم اليوم .

أعطى الكلمة الان لرؤساء المجموعات الاقليمية للادلاء ببياناتهم بالنيابة عن مجموعاتهم ، ثم لممثل البلد المضيف على أثر انتخاب الأمين العام الجديد .

أعطى الكلمة أولا للسيد كوفى أوونور ممثل غانا الذى سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

كلمة ممثل مجموعة الدول الأفريقية

السيد أوونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية فى الأمم المتحدة أن أتوجه بالتهنئة اليكم ، السيد الرئيس ، وأعضاء المنظمة جميعا ، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن ، وخصوصا صديقى العزيزين السفير تشينملايا غاريخان ممثل الهند . والسفير دراجوس مونتيانو ممثل رومانيا ، اللذين ترأسا مجلس الأمن خلال الفترة الحرجة ، منذ أسابيع قليلة ، عندما أجرى المجلس انتخاب الأمين العام . وبالنسبة للسيد بيريز دى كوييار ، فسنشكره ونمتدحه فى الوقت المناسب .

ومن دواعى سعادتى الغامرة ، بالنيابة عن الدول الافريقية ، أن يتمكن سعادة السيد بطرس بطرس غالى من الانضمام الينا فى هذه المناسبة لتنفيذ القرار الذى انتخب بموجبه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة . ان تعيينه مصدر رضى عظيم للمجتمع الدولى بصفة عامة والقارة الافريقية بصفة خاصة .

والسيد بطرس بطرس غالى ، ابن بارز وبار من أبناء افريقيا وداعية مخلص من دعاة العمل الدولى ، يحمل معه الى الأمم المتحدة خبرة ومعرفة دبلوماسيتين هائلتين . وسيمكنه ذلك من النهوض بالنسبة لمنظمتنا وفعاليتها ، وبخاصة فى هذه الفترة الحرجة التى تتسع فيها أزمة الفقر العالمى وتعيش أعداد ضخمة من سكان كوكبنا فى بؤس وظروف تنتقص من انسانيتها .

والتوصية التاريخية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن السيد غالى والعمل التاريخى - بنفس القدر - الذى اتخذته الجمعية العامة بالموافقة على تلك التوصية هما انتصار كبير للأمم المتحدة ومبدأ العالمية والانصاف والعدالة . وتعرب مجموعة الدول الافريقية فى الأمم المتحدة عن عميق امتنانها وتقديرها للمجتمع الدولى بأسره .

وأود مرة أخرى فى هذه المناسبة الجليلة أن أؤكد لأميننا العام الجديد تعاون افريقيا ودعمها دون حدود للمهام التى يضطلع بها فى المستقبل .

كلمة ممثل مجموعة الدول الآسيوية

الرئيس : أعطى الكلمة الان للسيد محمد أبو الحسن ممثل الكويت الدائم ، الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الاسيوية .

السيد أبو الحسن (الكويت) : انه لسرور عظيم لى أن أتحدث اليكم باسم المجموعة الاسيوية فى هذه المناسبة الخاصة باختيار الدكتور بطرس بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة ، فله من الدول الأعضاء فى المجموعة الاسيوية ، ومن بلادى الكويت التهنئة والمباركة لهذه الثقة التى أوليت له ، وللأمم المتحدة الحظ الوافر فى أن يقودها رجل بمثل كفاءة وخبرة واخلاص الدكتور غالى .

لا شك فى أن الفضل يعود الى المجموعة الافريقية فى المبادرة بترشيح الأمين العام الجديد فى ممارسة طبيعية للاستفادة من الخبرات الهائلة والتراث الفكرى المتوفر فى تلك القارة . لكن لابد لنا أن نسجل أيضا كون الدكتور بطرس بطرس غالى ينتمى أيضا الى التراث الفلسفى والفكرى والسياسى الاسيوى والعربى ، كما تأثر وأثر فى التراث الانسانى الغربى .

ينطلق الدكتور غالى فى منبع فكره ، ومنهل زاده ، وأساس عطائه من التراث الخالد لبلده مصر ، الضاربة جذورها فى عمق الحضارة الانسانية ، مصر التى قال حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عن عطائها « انه كنهر نيلها غير مقطوع ، ولا ممنوع » .

لقد تميزت سيرة الدكتور غالى بالمساهمة العلمية فى تعريف اسيا وافريقيا بعضهما ببعض ، ثقافيا وحضاريا . ولقد كان الدكتور غالى طيلة اهتمامه وتخصصه بالشئون الدولية ، ساعيا وداعيا للحوار البناء بين عالمى الشمال والجنوب .

ان الدكتور غالى المطلع على الحضارات الاسيوية ، ببعدها العربى والاسلامى ، والمؤتمن على ... ، يأتى فى مرحلة من تاريخ الأمم المتحدة وهى بحاجة الى تجاربه ، وبعد نظره ، وآفاقه وتطلعاته المستقبلية .

انى أقول هذا عن أميننا العام الجديد لا لمجرد ما نعرف عنه وعن مساهماته فى الحقل الدولى العام بل لكونى ، مثل الالاف المؤلفة من أبناء الشعوب الافريقية والاسيوية والعربية ، تتلمذت على يديه . اننى مدين له شخصيا فى سيرى فى هذا الطريق الذى أوصلنى ولله الحمد الى تمثيل بلدى الكويت فى هذه المنظمة الدولية .

لقد كان أستاذى الدكتور بطرس بطرس غالى ، مثلما هو الان ، دقيقا فى تعبيره منظما فى عرضه ، واضحا فى تفكيره ، موضوعيا فى معالجته ، متجردا فى أحكامه ، متواضعا فى سلوكه ، سخيا فى عطائه ، أكان أستاذا أو كاتبا ، أو مسئولا أو سياسيا محنكا ، أو دبلوماسيا متمرسا .

من هذا المنطلق تتوقع الدول الأعضاء فى القارة الاسيوية من الأمين العام الجديد ، وهو على رأس هذه المنظمة الدولية ، أن يجعلها قادرة على القيام بمزيد من المهمات الموكلة اليها بموجب الميثاق وأن تكون على استعداد للتكيف مع المتغيرات الهامة فى الساحة الدولية مع اثرائه للثوابت المبدئية التى رسخها الميثاق ، ومقومات الشرعية الدولية .

واذ يتطلع العالم الى عهد جديد تتمكن الأمم المتحدة فيه من تجاوز مشاكلها المالية ، والادارية المتفاقمة واعادة النظر فى التركيبة الادارية للمنظمة ، فاننا فى المجموعة الاسيوية خاصة ننتظر أن تكون المواصفات التى أشرنا اليها فى الأمين العام الجديد بمثابة العناصر الموجهة ، والمضيئة لعملية التجاوب مع التحديات التى تفرضها ولادة النظام العالمى الجديد .

ان الاحتضان الدولى لمهمة الدكتور غالى دليل ساطع على رغبة ملحة فى أن تصبح الأمم المتحدة فى عصر الانفراج صمام الأمان لتطلعات شعوب الدول النامية ، ومساعى الدول لسلام خلاق فى العلاقات بينها .

ان تبوؤ الدكتور غالى هذا الموقع دليل على أن الاختيار للشخص المناسب جاء فى الوقت المناسب ، واذا قلنا اننا نتمنى له دوام التوفيق ، فلأننا نتمنى لمنظمتنا الدولية استمرارها فى خدمة الأهداف النبيلة التى تأسست من أجلها ، وهى السلام مع الأمن الجماعى وردع العدوان ، وحرية الانسان ، والتنمية المستمرة مع العدالة الاجتماعية .

ان تحقيق ذلك يحتاج الى مقدرة قيادية وخبرة وكفاءة ، هى لا شك متوفرة لدى الدكتور غالى كما كانت ولا تزال متوفرة لسعادة خافيير بيريز دى كوييار الذى قاد هذه المنظمة الدولية ، وطوال السنوات العشر الماضية بحكمة الربان الماهر ، وأدار السفينة فى وسط أمواج دولية عاتية وظروف عالمية متغيرة ، برباطة جأش وبحرص ، وحياد شهد له العالم به . لقد حققت الأمم المتحدة فى عهد السيد دى كوييار نقلات نوعية فى طريقة معالجة القضايا الدولية وبؤر النزاع الساخنة فى العالم . ولقد استفادت الأمم المتحدة ، وحول أمينها العام المتغيرات الايجابية فى العلاقات الدولية خدمة لحل أزمات مستعصية ، وتخفيف حدة نزاعات طالما بقيت ملتهبة فى أرض الواقع ، كما هى ملتهبة فى سجلات مناقشات الجمعية العامة ولجانها . ولقد مارست الأمم المتحدة فى عهد أمينها الحالى ، السيد بيريز دى كوييار ، دورها المرسوم لها فى ميثاقها فى الدفاع وحماية الحقوق بالقوة المشروعة من خلال مفهوم الأمن الجماعى ، وردع العدوان والدفاع عن سيادة مبادئه الميثاق ، واستقلال وسيادة ووحدة تراب أعضاء الأمم المتحدة . ولعل تجربة بلدى الكويت ستبقى وعلى الدوام الدليل الساطع على طبيعة التحديات التى واجهت الأمم المتحدة فى ظل قيادة السيد دى كوييار ، وطريقة معالجته لها . كما تعاظم فى عهده دور قوات حفظ السلام فى العالم لدرجة حصلت معه على جائزة نوبل للسلام .

ولذلك سيبقى عطاء السيد بيريز دى كوييار فى خدمة هذه المنظمة

الدولية واهدافها منهلا يغترف منه كل من سيقود هذه المنظمة لسنوات طويلة .

ان القارة الاسيوية ، والعالم كله يشعر بالامتنان والتقدير لعطاء بيريز دى كوبيار ، وسيبقى تراثه معنا ، وستتواصل دعواتنا له بالتوفيق والسعادة .

فلك أيها الأمين العام المنتخب دعاؤنا بالتوفيق ونعدك بالدعم المتواصل ، وللسيد بيريز دى كوبيار الشكر والامتنان لصيانة هذه المنظمة واعلاء رايتها واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كلمة ممثل مجموعة دول أوروبا الشرقية

الرئيس : أعطى الكلمة للممثل الدائم لبيلاروس ، الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد بورافكين (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد شهدنا توا حدثا بالغ الاهمية ، الا وهو أداء الامين العام السادس للأمم المتحدة لليمين القانونية .

وأود ، بوصفى رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية ، أن ارحب بالسيد بطرس بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة وأن أقدم اليه تمنياتنا الخالصة بكل نجاح فى عمله الجديد المتميز والبالغ الصعوبة .

ان الصفات البارزة للسيد بطرس غالى معروفة لنا جميعا ، ولا يبدو أن هناك حاجة الى اعادة ذكرها تفصيلا . فهو يمتلك قدرا كبيرا من المهارة ، والنضج السياسى واحساسا بالمسئولية والموضوعية . ونود أيضا ، فى الثناء على صفاته الشخصية البارزة ، التى ادت الى انتخابه لهذا المنصب الهام ، أن نشيد ببلده ، التى يعزز بمشاركته النشيطة فى الشئون الدولية التقدم صوب التنفيذ الكامل لمبادىء ومقاصد الامم المتحدة .

ومما يسعدنا ايضا أن نرى الامين العام الجديد قد أصبح اول ممثل للقارة الافريقية يعين فى هذا المنصب السامى . لقد كان انتخاب ممثل لافريقيا أمينا عاما اختيارا واعيا من جانب جميع البلدان الممثلة فى الجمعية العامة .

لقد كان انتخاب الامين العام دوما حدثا ذا اهمية بالغة ، لا للمنظمة ذاتها فحسب . وهذا المنصب هام وحساس بصفة خاصة لانه عالمى بطبيعته . وميثاق الامم المتحدة ينيط بالامين العام سلطات تمكنه من الاضطلاع بدور تاريخى فى صيانة السلم والامن الدوليين .

وفى الظروف الجديدة السائدة فى العالم ، يكتسى هذا المنصب اهمية خاصة ، اذ أن تعزيز سلطة ونفوذ الامم المتحدة يعزز أيضا دور أمينها العام .

واليوم ، اخترنا لذلك الدور رجلا بخبرة شخصية ومهنية هائلة ، يحظى بالاحترام الكبير ، وبالقدرة على العمل الشاق ، ونحن واثقون انه قادر على الاستجابة بسرعة وبشكل سليم لاحتياجات وتطلعات شعوب العالم . وان نجاحه سيكون نجاحا للمنظمة ، ومن ثم نجاحا لنا جميعا .

إن بلدان المجموعة ، التى اتكلم بوصفى رئيسا لها ، تود ان تؤكد للامين العام الجديد دعمها الخالص ورغبتها المخلصة فى التعاون معه .

وتود مجموعة دول أوروبا الشرقية ، بترحيبها بالامين العام الجديد ، ان تشيد ايضا اشادة عميقة بالرجل الذى تراس منظمتنا لمدة عشر سنوات . وهو يرمز فى اعين العالم اجمع الى انتقال الامم المتحدة خلال تلك الفترة الى مرحلة ذات نوعية ومسئوليات جديدة وقد وصف العديدون ذلك الانتقال بحق بانه مولد جديد للامم المتحدة .

وأود ، بوصفى رئيسا لمجموعة اوروبا الشرقية ، ان اشكر السيد خافيير بيريز دى كوبيار بإخلاص وبكل ود ، على العمل الذى اداه مكرسا افضل خصاله وجهوده للامم المتحدة واتمنى له وللسيدة قرينته سنوات طويلة من السعادة والنجاح فى كل مايقوم به من اعمال .

واذ اتكلم الان بوصفى ممثلا لجمهورية بيلاروس ، اود باسم وفدى وباسم السوفيات الاعلى وحكومة الجمهورية ، ان اعرب للسيد خافيير بيريز دى كوبيار عن امتناننا العميق لمواهبة وطاقته التى ابداها اثناء سنوات عمله المثمرة للغاية فى الامم المتحدة ولن ينسى شعب بيلاروس ابدا جهوده لتنظيم التعاون الدولى لتقديم المساعدة الى بيلاروس عندما سقطت ضحية لكارثة تشيرنوبيل ، وسيسعدنا دوما ان نرحب به ضيفا فى بلدنا .

كلمة ممثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية

الرئيس : أعطى الكلمة الان للممثل الدائم للمكسيك ، السيد مونتانيو ، الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفنى عظيم الشرف ان اعرب بالنيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ، عن تهانئنا الصادقة للسيد بطرس غالى لانتخابه بجدارة لمنصب الامين العام السادس للامم المتحدة . ان توصية مجلس الامن الحقه قد صدرت بترشيح احد ابناء افريقيا ، وهو رجل ذو نفوذ عالمى ، لشغل هذا المنصب . وان سجله الشخصى والمهنى يقرنه تماما الدفاع عن مصالح البلدان النامية وتعزيزها ويشهد على قدرته على الانخراط فى حوار مع البلدان الصناعية .

وستؤيد بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى بكل قوا الامين العام فى كل مايقوم به لمواجهة احد التحديات الكبرى التى سيواجهها فى منصبه الجديد : الفجوة المستمرة فيما بين مستويات التنمية لبلدان العالم المختلفة . ان السيد بطرس بطرس غالى الدبلوماسى المحنك والشخصية المتميزة فى الوجود المصرى فى مجموعة الامم ، سيسهم دون شك فى المستقبل فى تحقيق الرفاهية والتنمية لجميع شعوب العالم .

تشعر المنطقة التى امثلها بارتياح خاص لتعيين الامين العام الجديد للسجل الطويل الذى يجعله على دراية بشواغل قارتنا . لقد

كان داعية للحوار المثمر فيما بين افريقيا وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى وان الروابط الكثيرة التى توجد اليوم بين بلداننا قد لقيت دعمه الذى لايقدر بثمن .

وان اعادة تحديد المفاهيم والمبادىء ستحول النظرة السائدة حتى الان الى الامم المتحدة . ان تحقيق اهدافنا المشتركة دون ان نفقد هويتنا الاساسية يعتبر تحديا ضخما يواجه الامين العام الجديد . وعليه ايضا ان يستجيب للمطالبة التى لاتزال سليمة بالا تطغى مانسميه القضايا الجديدة فى جدول الاعمال الدولى على الشواغل المركزية لبلداننا ـ مثل الفقر المدقع ، والتنمية الاجتماعية والتخلف الاقتصادى لغالبية شعوبنا .

وستواصل منطقتنا المشاركة فى العملية المكثفة ، عملية التفكير فى اصلاح هياكل ونشاطات الامم المتحدة وتنشيطها وتحسين حالتنا المالية . وتتطلب الظروف السائدة فى عالم اليوم تغييرات جذرية فى جهودنا المتعددة الاطراف وبالتالى فى جهود منظمتنا .

وفى فترة توليه لمنصبه ، ستستعد الامم المتحدة للاحتفال بمرور نصف قرن على وجودها . وسيتيح ذلك فرصة ممتازة لاعداد دراسة التدابير التى تمكن المنظمة من مواجهة التحديات الدولية الجديدة بصيغ لم تكن متصورة فى الجو الذى اعقب الحرب العالمية الثانية عند صياغة الميثاق التأسيس لمنظمتنا .

ان البلدان الواقعة فى منطقتنا تشعر بفخر ورضا خاصين ، وهى تقدم الشكر للسفير بيريز دى كوبيار على العمل القيم الذى أداه خلال عقد جوهرى فى تاريخ منظمتنا . ان هذا الرجل الذى له جذور عميقة فى امريكا اللاتينية قد استطاع بفضل نظرته العالمية ان يقود الامم المتحدة ويخرج بها من المتاهات المظلمة للتصلب وضيق الافق الى عصر تسود فيه روح التفاوض والتفاهم . فبفضل جهوده ، استعاد العالم ثقته فى قدرة الية الامم المتحدة على تحقيق السلم الذى هو المهمة الاساسية للمنظمة .

وبعد الاحباط الناشىء عما سمى بأزمة التعددية ، تمكن الامين العام للامم المتحدة بيريز دى كوبيار من التحرك بهدوء صوب اعتمادا تدابير واقعية فعاله لدعم المنظمة . ان إصراره الحازم على الاحترام المطلق لمبادىء القانون الدولى قد مكن المنظمة من ان تستعيد الروح القوية التى تحلى بها الذين صاغوا ميثاق سان فرانسيسكو .

على الرغم من ان انجاز الامم المتحدة المثير للاعجاب فى السنوات الثلاث الماضية يرجع الى حد كبير الى انتهاء الصراع بين الشرق والغرب ، لايمكن ان ننسى ان خافيير بيريز دى كوبيار فهم هذه التغيرات ، ووجه المنظمة صوب استعادة هويتها . وتشهد على ذلك المناطق المختلفة من العالم التى لايزال الملايين من البشر فيها يتطلعون الكثير من ادارة او وساطة او تدخل الامم المتحدة وامنيها العام من قدرتهما على العمل لايجاد حلول . ان امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى تقدر بإعجاب اخلاصه وتفانية ، ونحن نثق فى ان كفاحه من اجل المبادىء السامية للانسانية سوف يستمر فى جهة اخرى .

كلمة ممثل مجموعة دول أوروبا الغربية

الرئيس : اعطى الكلمة لممثل هولندا الذى سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول اخرى .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

يشرفنى ان اتكلم بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول اخرى .

أود ان اقدم عن طريقكم ، سيدى الرئيس ، اخلص واحر تهانى مجموعتى الى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية مصر العربية ، سعادة السيد بطرس بطرس غالى ، بمناسبة انتخابه امينا عاما للامم المتحدة . ويسعدنا ان نرى ابن افريقيا العظيم ، الذى نعرف جميعا سمعته كرجل دولة ودبلوماسى ومفاوض ، على راس المنظمة فى السنوات الخمس المقبلة .

هذه هى المرة السادسة التى تعين فيها الجمعية العامة امينا عاما . وقد انقضت عشر سنوات على انتخاب سعادة خافيير بيريز دى كوبيار لمنصب الامين العام للمرة الاولى . وتحت قيادته أسهمت المنظمة على نحو كبير فى حل مشكلات السلم والامن الدوليين فى اوقات بالغة الصعوبة فى احيان كثيرة . وبفضل تفانى اميننا العام الحالى ومقدرته كمفاوض ومساعيه الحميدة وجهوده التى لاتكل فى الوساطة ، وضعت الامم المتحدة حدا للعديد من الصراعات الدولية ، واصبحت لها صورة جديدة .

اننا لانهدف اليوم الى سرد الانجازات العظيمة للامين العام الحالى ، فسوف تتاح للجمعية العامة الفرصة لتوديعه فى مناسبة اخرى ، ونحن على اقتناع ان الامين العام الجديد المنتخب سيواصل عمل الامين العام الحالى ، سعادة خافيير بيريز دى كوبيار ، بنفس التفانى والاخلاص لأهداف ومقاصد الميثاق .

وفى غضون فترة السنوات الخمس المقبلة ، التى سيمر خلالها نصف قرن على انشاء الأمم الدولية . سيتعين على المنظمة أن تواجه التحديات الكبيرة التى يفرضها تطور الشؤون الدولية . ان المناخ العام لحسن التفاهم السائد حاليا سيمكن الامم المتحدة من الاستمرار فى الاضطلاع بدور هام فى السعى الى ايجاد حلول للمشكلات الدولية الكبرى . ونحن نثق ان الامم المتحدة تحت قيادة سعادة الدكتور بطرس بطرس غالى ستضطلع بمسؤوليتها عن صيانة السلم والامن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وانها ستفى بالمتطلبات الجديدة للعالم ، مثل حماية بيئتنا .

إن منظمتنا تمر بمرحلة اصلاح واعادة تنشيط . ونجد فى انتخاب سعادة بطرس بطرس غالى مايطمئننا الى ان الامم المتحدة ، فى ظل قيادته النشطة ، ستواجه بفعالية متطلبات التغيير التى يفرضها تزايد دورها فى عالم اليوم .

وأود ان أؤكد للأمين العام المنتخب بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول اخرى استعدادنا للتعاون معه ، ولتقديم كل مساعدة ممكنة له للمشاركة فى تحقيق النجاح الكامل لمهمته الصعبة .

(تكلم بالانكليزية)

واسمحوا لى ان اختتم بيانى بالاقتباس من انجيل القديس متى : « من مصر دعوت ابنى . » (الانجيل المقدس ، متى ٢ : ١٥) . واليوم فإننا من مصر ندعو ابن افريقيا ، لقد اصبح الان ابننا ، ابن الامم المتحدة .

كلمة ممثل المجموعة العربية

الرئيس : اعطى الكلمة لممثل لبنان الذى سيتحدث نيابة عن المجموعة العربية .

السيد مكاوى (لبنان) : بمزيد من مشاعر السعادة والاعتزاز ،

يطيب لى باسم مجموعة الدول العربية التى لى شرف رئاستها لهذا الشهر ، ان اعبر عن الفرح والفخر الذى يغمرنا بانتخاب الدكتور بطرس بطرس غالى ، ابن مصر الخالدة ، امينا عاما جديدا للامم المتحدة .

إن اختيار الدكتور غالى لهذا المنصب الهام يلبى توق افريقيا خاصة ، والدول النامية بشكل عام ، الى اداء دور اكبر فى السياسة الدولية لعالمنا المعاصر . وهو يتزامن مع ماتشهده الاوضاع العالمية من تطورات وتغيرات هامة تنعكس على العلاقات الدولية والاقليمية ، كذلك فهو يأتى تجسيدا لأمانى وتطلعات شعوبنا فى دور اكثر فعالية لمنظمة الامم المتحدة فى تحقيق النمو والتقدم لهذه الدول ، والامن والسلام للعالم .

ان الدكتور بطرس غالى يجمع فى شخصه التراث الحضارى والتنوع الدينى والتعايش الخلاق الذى عرفت به منطقة الشرق الاوسط عبر تاريخها الطويل ، لذلك فنحن على ثقة بأن هذا الغنى الانسانى الذى يمثله الامين العام العتيد سيساعده فى لعب دور مميز فى قيادة الامم المتحدة فى هذه الحقبة الهامة من تاريخها .

ان المهمات التى تواجه منظمتنا على اعتاب القرن الحادى والعشرين مهمات هامة متنوعة تعكس التحديات التى تواجه الانسانية فى مجابهة الفقر والجهل والتخلف ، فى تحقيق نزع فعلى للسلاح ، فى حماية البيئة للاجيال القادمة فى ارساء العلاقات الدولية على اسس القانون الدولى وفى حفظ الامن والسلم الدوليين .

إن المزايا العالية للدكتور غالى ، واتساع أفقه ، وعميق خبرته فى القانون الدولى ، وتجربته الطويلة فى العلاقات الدولية ، امور تجعلنا على ثقة بأنه سيكون الرجل المناسب فى المكان المناسب لقيام الامم المتحدة بتحمل اعبائها المتزايدة لعالم الغد .

ان دور الامم المتحدة فى اى نظام دولى جديد يقتضى الايمان والعمل بمبادىء الميثاق التى جاءت خلاصة لمعاناة وتجارب الانسانية فى الماضى ، وان عودة منظمتنا الى لعب دور فعال فى العلاقات الدولية تعتبر مؤشرا ايجابيا مشجعا ، والدول العربية التى تلتزم بهذه المبادىء تؤمن بأن حل الكثير من المشاكل العالمية والاقليمية يستلزم دورا اكبر لهذه المنظمة ، وان استبعادها يضعف من مصداقيتها ويهدد التوازن فى التعامل بين الدول .

ان الشعوب العربية وحكوماتها تعيش الان حالة ترقب ورجاء فى الوقت الذى تجرى فيه محادثات السلام بهدف ايجاد حل سلمى للنزاع العربى - الاسرائيلى ، وجوهره القضية الفلسطينية .

إن الشرعية الدولية المتمثلة بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣ وسائر القرارات ذات الصلة تشكل القاعدة والاطار لتحقيق السلام الثابت والدائم لمنطقتنا .

ان الدول الصغيرة تأمل بأن تكون الامم المتحدة ، بقيادة امينها العام الجديد ، عامل توازن وضمان وامل فى المعادلات الدولية المتغيرة . وتقع المسؤولية فى تحقيق ذلك على الدول الاعضاء ، كل بحسب مالها من طاقات وامكانيات .

ان اختيار الدكتور بطرس بطرس غالى بهذا الاجماع الدولى يشكل عنصرا ايجابيا فى سياق التحولات الهامة التى يشهدها عالم اليوم . ولايفوتنا بهذه المناسبة ان نتوجه بمشاعر التقدير والاعزاز الى الامين العام الحالى السيد خافيير بيريز دى كوييار للجهود الجبارة التى بذلها خلال مدة تولية لمهامة الكبيرة ، ولما حققته الامم المتحدة بقيادته من انجازات هامة بعد فترة طويلة من الجمود والتهميش ، نتيجة الوضع الذى كان سائدا اثناء فترة الحرب الباردة . ونحن نتمنى له الصحة والسعادة والتوفيق .

اننا إذ نتقدم بأخلص التهانى ، واصدقها الى الدكتور غالى بمناسبة انتخابه الميمون ، نتمنى له كامل النجاح والتوفيق فيما القى على عاتقه من مهمات واعباء عالمية جسيمة . سدد الله خطاه لما فيه خير الانسانية ومستقبلها .

كلمة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس : اعطى الكلمة لممثل الولايات المتحدة الامريكية .

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنى ، باسم البلد المضيف ، ان ارحب بحرارة بالغة بتعيين السيد بطرس بطرس غالى امينا عاما للامم المتحدة . ان يحمل الى هذا المنصب مؤهلات بارزة جدا وخبرة فذة . فهو نائب رئيس وزراء مصر ، وقد شارك مشاركة عميقة فى الشؤون الخارجية لبلده لعدة سنين . وهو باحث ومؤلف دولى بارز . وقد اضطلع بدور رئيسى فى القضايا الافريقية وفى منظمة الوحدة الافريقية . وترأس وفد مصر الى الامم المتحدة لعدة سنوات . ولقد كان مفاوضا رئيسيا فى اتفاقات كامب ديفيد الهامة ، ورافق الرئيس السادات فى رحلته التاريخية الى القدس . واذ تقترب الامم المتحدة من موعد الذكرى السنوية الخمسين لتاسيسها بإحساس كبير من الامل وتجدد البشرى ، فإننا نتطلع الى يده القوية على الدفة لتقود مسيرتنا .

ولايراودنا اى شك فى ان السيد بطرس غالى سيكون خير خلف لخافيير بيريز دى كوييار ، اميننا العام الحالى الذى نحترمه جدا . اننا نكن للامين العام بيريز دى كوييار امتنانا عميقا واعجابا صادقا لجهوده التى لم تكل على مدى السنوات العشر الماضية للنهوض بالسلام والامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وباسهامه البارز ، فى وقت عصيب جدا بالنسبة للامم المتحدة ، تقف منظمتنا ثابته القدم على اعتاب فرص وتحديات جديدة . ان دبلوماسيته الحكيمة والمتروية علمتنا جميعا الشىء الكثير . وما كان يمكن لنا ان نختار شخصا افضل ليتعامل مع منظمتنا فى نهاية الحرب الباردة ، ويهيىء المسرح لبداية مانأمل جميعا ان يكون عهدا جديدا . ان التصفيق الاجماعى الحاد الذى استمعتم اليه للتو باسيادة الامين العام لايكاد يكفى فاتحة للتعبير عن مدى تقديرنا لكم .

بالنسبة للامم المتحدة ولقيادة السيد بطرس غالى ، توجد فرصة لم تتوفر من قبل لتحقيق مقاصد ومبادىء ميثاقنا اى صون السلم والامن الودليين ، وتطوير العلاقات الدوية بين الامم ، والنهوض بالرخاء الاجتماعى والاقتصادى ، وتحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل العالمية ، وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الانسانية الاساسية ، كما توجد فرصة لاصلاح واعادة تشكيل الامم المتحدة لتواجه المهام الماثلة امامها فى العقد المقبل ، اننا نثق بان لدى السيد بطرس غالى ، اذ يبنى على العمل الممتاز الذى قام به الامين العام بيريز دى كوييار ، مايلزم من المهارات والمواهب لتحقيق جميع هذه الاهداف بكفاءة وفعالية .

ويواكب غبطتنا بانتخاب السيد بطرس غالى امينا عاما التزامنا الراسخ بتقديم دعمنا الكامل له وتعاوننا النشط معه فى قيامه بواجباته كامين عام للامم المتحدة وهى تواجه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعقد المقبل .

الرئيس : بذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظرها فى البند ١٦ من جدول الاعمال ، وهو البند الهام للغاية الذى انتخبنا فى اطاره معالى الدكتور بطرس غالى امينا عاما للامم المتحدة للفترة ولاية تبدأ من اول كانون الثانى /يناير ١٩٩٣ وتنتهى فى ٣١ كانون الاول ديسمبر ١٩٩٦ . واود مرة اخرى ان اهنىء السيد بطرس غالى واتمنى له دوام التوفيق . واود ايضا ان اتوجه بالشكر لكل اعضاء الجمعية العامة على تعبيرهم الصادق عن مشاعر الامتنان والتقدير لكل من السيد غالى والسيد بيريز دى كوييار .



ملف العدد [١٧]

وشاح النيل .. للدكتور غالى

(١٨ ديسمبر ١٩٩١)

تقديرا لدوره واسهامه فى العمل الوطنى على مدى ١٤ عاما جاء تكريم الرئيس حسنى مبارك للدكتور بطرس غالى الامين العام الجديد للامم المتحدة حيث قلده الرئيس وشاح النيل تقديرا لعطائه وجهده وفيما يلى نص كلمة الرئيس

كلمة الرئيس حسنى مبارك

لقد اسعدنى - مثلما اسعد كل مصرى - ان يتجه العالم ببصره الى شخصية مرموقة من ابناء هذا البلد العريق ، فيعهد اليها بأرفع المناصب الدولية على راس منظمة الامم المتحدة ، فى مرحلة من اخطر المراحل فى تاريخ البشرية ولم يأت هذا الاختيار الاجماعى الموفق من فراغ ، ولاهو كان وليد الصدفة ، او ضربة قدر عشوائية ، وانما كان أمرا منطقيا وطبيعيا ان يحدث هذا التلاقى بين الرسالة الكبرى وبين الشخصية المؤهلة لحمل الرسالة واثرائها برصيد حضارى واخلاقى فريد ، فكانما كانت الرسالة والرجل على موعد مع القدر .

ان هذا النبت الطيب لأرض مصر الطاهرة ، هو نموذج صادق لمصر التراث ... مصر الحضارة ... مصر الدور والرسالة .. مصر القيم والمبادىء .. مصر الامل والرجاء فى المستقبل .

مصر التى تقدس الشرعية وحكم القانون ، وتصون الحق والعدل وتحترم حقوق الانسان وتعلى راية الديمقراطية ، وتتقدم الصفوف لكى تحمل شعلة العلم والمعرفة ... وترفع لواء السلام والتاخى بين الامم والشعوب ، وترفض الظلم والجور ، وتردع العدوان والبغى

ومن هنا ، كان اختيار الدكتور بطرس غالى لهذا المنصب الرفيع تشريفا لكل مصرى وعربى وافريقى ، بل وكل ابناء العالم الثالث ، المناضلين فى سبيل عالم افضل .

ونحن اذ نقلد هذا الابن البار لمصر وشاح النيل ، تقديرا لجهوده واسهامه المتصل فى خدمة قضايا وطنه وأمته ، نهدى العالم ثمرة غالية من ثمار حضارتنا العريقة ، ونقدم لمسيرة السلام والتعاون الدولى اشراقة مصرية مضيئة ، مليئة بالامل والعمل ، ونهيىء للعالم - وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين - اطلالة على عصر جديد ، يتخلص فيه الانسان مما بقى من قيوده ومخاوفه ، وينطلق الى افاق رحبة من الامان والاستقرار والسعادة .

فعلى بركة الله سر أيها المصرى المؤمن برسالة السلام ، ورسالة المحبة بين الناس فى شتى ارجاء الأرض ، والله نسأل ان يكتب لك التوفيق والسداد فى حمل اشرف رسالة ، واداء انبل واجب ، واقتحام اعتى المصاعب ولتكن خطاك على هذه الارض الجديدة إمتداد مباركا لعطاء متصل قدمته على ساحة الوطن .. والله ولى التوفيق .

وقد قلد الرئيس مبارك وشاح النيل للدكتور بطرس غالى بعد القاء كلمته وصافحه كما تم تلقى الدكتور غالى بعد ذلك التهانى من كبار رجل الدولة .

حضر تقليد الوشاح رؤساء مجالس الوزراء والشعب . والشورى والدكتور عصمت عبد المجيد ، الامين العام للجامعة العربية ، ونواب رئيس الوزراء ، والامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الازهر ، والبابا شنوده بطريك الكرازة المرقسية ، ولفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى ، مفتى الديار المصرية ، وكبار رجال الدولة ، ورؤساء مجالس ادارة وتحرير الصحف ، ورؤساء الاحزاب السياسية .





ملف العدد [١٨]

وقائع تكريم مجلس الشعب المصرى للدكتور بطرس بطرس غالى

مضبطة الجلسة التاسعة (١٤ ديسمبر سنة ١٩٩١)

رئيس المجلس :

وصلتنى رسالة من السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى ، وقبل أن أتلوها أود أن أنوه بأنه يسعدنا جميعا أن يكون معنا فى هذه الجلسة السيد الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى عضو مجلس الشعب .

(تصفيق)

ونائب رئيس مجلس الوزراء ، وقد اختير سكرتيرا عاما للامم المتحدة .

(تصفيق)

ولاشك أن اختيار ابن من أبناء مصر الابرار ، وأحد رجالاتها النابهين ، ليتقلد هذا المنصب الرفيع المستوى فى المنظمة العالمية ، لهو وسام على صدر كل مصرى ، وعربى ، وأفريقى ، واعتراف وتتويج لدور مصر الحضارى والريادى فى هذا المنعطف من الزمن ، الذى تتبلور فيه ملامح النظام العالمى الجديد ، الذى يتعاظم فيه دور الامم المتحدة ، وتزداد فيه قدرتها على مواجهة المشكلات والأزمات الدولية ، وإن اختيار عالم ووزير برلمانى مصرى ليتولى هذا المنصب العالمى ، فى هذه المرحلة التاريخية الهامة ، التى تشهد صياغة جديدة لأسس العلاقات الدولية ، لهو تجسيد وتقدير عظيم لدور الدبلوماسية المصرية ، والقيادة السياسية فى مصر ، وإيمانها الراسخ بنشر السلام ، سعيها الدءوب لتحقيق الوئام بين شعوب العالم ، وإنه لحصاد للسياسة الحكيمة والمساعى الصادقة التى بذلها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، رئيس الجمهورية لدى دول العالم ، واتصالاته الشخصية المباشرة برؤساء الدول الاعضاء بمجلس الامن ، عدد كبير من رؤساء الدول العربية والافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز ، مما كان له الاثر الفعال فى تحقيق هذا الاجماع ، كما انه جاء نتيجة للسياسة الخارجية الرشيدة للسيد الرئيس ، ودأبه المتواصل لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وتقديره لدور الامم المتحدة .

(تصفيق)

أيها الزميل العزيز : باسمى وباسم زملائك اعضاء المجلس الذين عرفوك برلمانيا مقتدرا لامعا ، ودبلوماسيا محاورا بارعا ، نتوجه إليك بالتهنئة لفوزك بثقة المجتمع الدولى ، وتقديره لدوركم الدبلوماسى الرفيع وإدراككم لحقائق القانون الدولى والعلاقات السياسية ، ويسألون الله العلى القدير ان يكلل بالنجاح مسعاك ، ويسدد على طريق الخير خطاك ، فى هذا الموقع العالمى .

السادة الاعضاء :

فى صباح اليوم السبت ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ تقدم السيد العضو الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى باستقالة اتلوها على حضراتكم : « **السيد الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب تحية طيبة ، وبعد .**

بعد أن أولانى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك من تعضيد ومساندة ، وبفضل مؤازرة مصر التى تشرفون بتمثيلها فى هذا المجلس الموقر ، قيض الله لى ان انتخب سكرتيرا عاما لمنظمة الامم المتحدة ، اعتبارا من مطلع العام القادم ، وهو منصب يستوجب منى - وفقا للقسم الذى أديته أمام الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ٣ من ديسمبر الجارى ، وتنفيذا للمادة المائة من ميثاق الامم المتحدة ، أن أراعى فى الاضطلاع بالمهام الجديدة التى ستوكل لى مصالح المجتمع الدولى وحده ، وأن ينحصر عطائى فى خدمة الأسرة الانسانية من خلال الامم المتحدة ، وبهدى من مبادىء وروح ميثاقها العالمى وهو الميثاق الذى لم تكن مصر غائبة عند صياغته ، كما كانت مصر من طلائع الدول المؤسسة للمنظمة ككل .

لهذا أجد لزاما على - السيد رئيس المجلس - ان اضع بين أيديكم استقالتى كعضو تشرف بانتمائه الى هذا المجلس ، وإنى إذ اتقدم بهذه الاستقالة لا املك إلا ان أسجل بكل الصدق مدى اعتزازى بالفترة التى شرفت فيها بالانتساب لهذا المجلس ، الذى ازعم أنه يعد مفخرة للممارسات الديمقراطية الاصيلة ، ومحرابا لحرية الرأى وساحة للحوار الخلاق ، لا فى العالم الثالث فحسب بل فيما وراء أسوار هذا العالم ايضا ، لقد عاصرت وعايشت بين جنبات مجلس الشعب الموقر مواقف ومساجلات تمثل شذرات حية من تاريخ مصرنا الحبيبة المعاصرة ، وصفحات وضاءة بروح الديمقراطية التى غرسها ويكرسها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

وإنى إذ أرجو قبول استقالتى ، أرجو قبول قسمى وعهدى ان يستمر ضميرى ووجدانى على نبض وطننا الحبيب مهما اختلفت المواقع أو تباعدت المواضع ، فقد يتحلل المرء من منصبه ولكن من المحال ان يتحلل من وطنيته وانتمائه وحسه الوطنى .

(تصفيق)

السيد رئيس المجلس :

ارجو ختاما ان تنقلوا عنى إلى كافة اعضاء المجلس الموقر امتنانى البالغ لكل ما احتبانى به المجلس رئيسا واعضاء وأمانة عامة من مساندة أصيلة تجلت فيما تلقيته من مظاهر الاعتزاز والتبريك اثر إنتخابى سكرتيرا عاما للامم المتحدة . وأؤكد لسيادتكم اننى سأحمل هذه المساندة معى ذخرا لمسئولياتى الجديدة ، وذخيرة أستعين بها على تأدية مهامى بدءا من أول يناير سنة ١٩٩٢ . وفقنا الله جميعا لخدمة مصر أينما كنا وحيثما عملنا

« التوقيع »

دكتور بطرس بطرس غالى

القاهرة فى ١٤ من ديسمبر ١٩٩١

وقد أحلت استقالة السيد العضو الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى إلى مكتب المجلس للنظر فيها وتقديم تقرير بشأنها يعرض على المجلس إعمالا لحكم المادتين (٣٨٥ و ٣٨٦) من اللائحة الداخلية للمجلس وسوف يعرض تقرير مكتب المجلس فى جلسة يوم السبت ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٩١ .

● كلمات بعض السادة الاعضاء

رئيس المجلس :

السادة الأعضاء :

فى هذه الجلسة التى يحضرها معنا الزميل الدكتور بطرس بطرس غالى لنحتفل بانتقاله من موقع عمله السياسى الوطنى إلى آفاق العمل السياسى العالمى ، رمزا لتاريخ الشرق العريق متزودا بأصالة حضارة تمتد جذورها لأكثر من سبعة آلاف سنة ، فى هذه المناسبة العظيمة تقدم عدد كبير من السادة الاعضاء بطلب الكلمة للتعبير عن مشاعرهم ، وسوف أعطى الكلمة لمن طلبها بقدر ما يتسع وقت المجلس ، وسوف أعطى الكلمة لمن عمل معهم السيد العضو الدكتور بطرس غالى ، وايضا لممثلى الهيئتين البرلمانيتين تعبيرا عن التعددية الحزبية التى هى أساس الديمقراطية فى مصر .

والكلمة الآن للسيد العضو كمال الشاذلى ، ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ، فليتفضل .

(صوت من السيد العضو فكرى الجزار : لائحة ياريس)

السيد العضو كمال الشاذلى :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الاخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

اسمحوا لى ان أتقدم بخالص التهنئة القلبية لأستاذى الدكتور بطرس بطرس غالى ، الذى شرفت بدراسة التنظيم الدولى فى حقوق القاهرة على يديه ، أهنىء الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة على هذه الثقة العظيمة التى منحها له العالم كله ، هذه الثقة التى تترجم بكل الوضوح مكانة مصر بين الأمم .

(تصفيق) .

كما أنها ترجمة صادقة وأمينة للمواقف الثابتة والمبدئية للرئيس محمد حسنى مبارك ، وسياسته الواثقة مع الحق والعدل والسلام فى مختلف القضايا عربيا وإفريقيا ، بل وعلى مستوى العالم أجمع ، كل ذلك جعل اسم مصر وقيادتها محل تقدير من جميع الدول التى تنادى بالسلام والحوار لحل جميع المنازعات بين الدول ، مما حدا بجميع الزعماء فى العالم الى الوقوف بجانب انتخاب الدكتور بطرس غالى لهذا المنصب .

أيها الاخوة ، هل أتكلم عن الدكتور بطرس غالى بصفته نائبا لرئيس مجلس الوزراء للعلاقات الخارجية ، أم أتحدث عنه كقيادة حزبية ونائبا معنا فى البرلمان ، أم أتحدث عن دور بطرس غالى فى حركة الاشتراكية الدولية ، كنائب لرئيسها ، أم أتكلم عنه كخبير فى الشئون الافريقية ، أم كمتخصص فى هموم العالم الثالث ، كل هذه الخواطر تتزاحم فى ذهنى وأنا أقدم له أخلص التهانى كأول مصرى عربى افريقى يتولى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة .

الاخوات والاخوة أعضاء المجلس الموقر :

فخر لنا وللأمة العربية والقارة الافريقية بل ولدول العالم الثالث ، أن يكون الدكتور بطرس بطرس غالى ، ابن مصر العريقة ، محل الثقة والاحترام فى العالم أجمع ، لقد أدى هذا الرجل واجبه تماما ومسئولياته التى حملها بكل الصدق والأمانة ، فكان حقا جديرا بأن يحظى بحب وتقدير وتكريم الشعب المصرى كله ، ومساندته بكل قوة ، وصولا لهذا المنصب الرفيع ، وكان التحرك الايجابى للرئيس محمد حسنى مبارك واتصالاته مع زعماء العالم الذى حقق نتائجه الايجابية دعما لانتخاب الدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للامم المتحدة وبإجماع مشرف .

أيها الاخوة : نهنىء مصر قيادة وشعبا بهذا الحدث التاريخى ، ونهنىء الدكتور بطرس غالى من قلوبنا ، وندعو له بالتوفيق والنجاح فى مهامه ومسئولياته على المستوى العالمى ، وإننا نأمل أن يكون للأمم المتحدة بقيادة الدكتور بطرس غالى دور هام وحيوى فى حل كثير من المشاكل بين شعوب العالم أجمع .

شكرا لكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(تصفيق)

رئيس المجلس :

الكلمة الآن ، للسيد العضو خالد محيى الدين ، ممثل الهيئة البرلمانية الحزب التجمع ، فليتفضل .

السيد العضو خالد محيى الدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، السادة الزملاء :

نحن أمام موقف يخص استقالة عضو زميل وعزيز علينا ، هو شخصية عامة ونائب رئيس مجلس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج .

ولكننا نتكلم عن الدكتور بطرس غالى كشخصية عامة مصرية ونعتبر أن انتخابه سكرتيرا عاما للامم المتحدة فيه تكريم لكل مصرى ، ولكل عربى ، ولكل إفريقى ، وتكريم لكل شعوب العالم الثالث التى تأمل أن تكون الأمم المتحدة فى قيامها بدورها تحت قيادة الدكتور بطرس غالى خير معين لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وميثاقها الذى ارتضت به شعوب الأرض جميعا ، وأن يكون هذا الميثاق أساس التعاون فيما بينها .

إننا نعتبر أن انتخاب الدكتور بطرس غالى هو تكريم لمصر كلها ، تكريم لمصر فى جميع عهودها ، فقد كانت مصر فى كل عهودها حريصة على ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ولكن بلا شك أن جهد اختيار الدكتور بطرس غالى فى هذا المنصب .

(تصفيق)

ولكنى أقول للدكتور بطرس غالى إننا نريده أن يكون سكرتيرا عاما للأمم المتحدة ناجحا ومحترما من كل الدول ، ونقول له إننا نطالبه ألا ينحاز لأحد ولا لبلد إلا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وأن الالتزام بالشرعية الدولية يجب أن يكون له معنى واحد وهو الالتزام بنفس القوة بالشرعية الدولية فى جميع المناطق ، وإننا أمام موقف جديد فى عالم جديد يحاول فيه الكبار أن يفرضوا شروطهم على الصغار ، ولذلك نناشده أن يتمسك بالميثاق وبقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التمسك الكامل ، وأن الأمم المتحدة تلعب اليوم دورا هاما فى حياة الأمم ، لأن لجان حقوق الانسان تطلب الآن فى الأمم المتحدة ، وتطلب الأمم المتحدة للاشراف على الانتخابات وهذا شىء جيد ، ونطالبه بالمزيد من هذا لضمان الحرية واحترام حقوق الانسان ، ولكننا أمام مواقف أخرى ، فبعض الدول تطالب بالتدخل العسكرى فى أراضى الدول الأخرى ، ولذلك نقول له إن المهمة صعبة ، ونريد منه التمسك بالميثاق وبقرارات الأمم المتحدة ، ونحن واثقون أنه سيكون كذلك وأنه سيمتثل للقرارات وللشرعية الدولية ، ويكون هو إذن فخرا لمصر ، وفخرا للعرب ، وفخرا لافريقيا . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

الكلمة للسيد العضو الدكتور محمد احمد عبد اللاه ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، فليتفضل .

السيد العضو الدكتور محمد احمد عبد اللاه :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الاخوة والأخوات اعضاء المجلس الموقر :

إنه لمن الصعب على المرء حقا وهو يقف اليوم للاعراب عن تقديره واعتزازه باختيار أستاذ جليل وصديق عزيز ودبلوماسى قدير كالدكتور بطرس غالى لمنصب السكرتير العام للامم المتحدة ، انه فعلا من الصعب أن أجد الكلمات الملائمة التى تناسب قدره أو العبارات التى يمكن أن يعبر بها الانسان عن مكنون فؤاده فى هذه المناسبة الجليلة ، فالدكتور بطرس غالى هو الأكاديمى اللامع ، أستاذ العلوم السياسية وخبير القانون الدولى ، والدبلوماسى المتمرس الذى جاب العالم شرقه وغربه من أجل قضايا الانسان فى كل مكان ، وهو المفكر الذى تجاوز بفكرة الزمان والمكان وتطلع دائما إلى البيت الانسانى الكبير الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة وتزول فيه الفجوة الهائلة بين الدول الغنية والفقيرة ، ويتعمق فى ظله احترام حقوق الانسان ، وهو فوق هذا وذاك ابن مصر العربية الافريقية صاحبة العطاء الحضارى الانسانى الذى لا ينضب ، فهو مصرى ، عربى ، إفريقى ، بالانتماء والاهتمام والثقافة ، عالمى بالمشاركة الفعالة فى كل مشكلات العالم وهمومه ، وبخاصة مشكلات العالم الثالث ، ولا شك أن انتخاب الدكتور بطرس غالى ابن مصر الدولة العربية الافريقية المنتمية الى العالم الثالث ، بالاجماع ، سواء من جانب ترشيح مجلس الامن له أو تصديق الجمعية العامة على هذا الترشيح لتولى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة لهو تحية لمصر ولسياساها المعتدلة المتوازنة التى يقود مسيرتها بكل حكمة واقتدار الرئيس محمد حسنى مبارك

(تصفيق)

كما أنه ايضا تقدير لدور مصر الريادى فى المنطقة العربية والقادرة الافريقية ، ولمساهماتها الفعالة على الساحة ادولية ، وجهودها البارزة المستمرة لاحلال السلام فى مختلف بقاع العالم ، انطلاقا من ايمانها الراسخ والعميق بأن السلام هو الخيار الأمثل أمام الجنس البشرى من أجل تأصيل رسالة الانسان فى التعمير والتنمية والتقدم .

ولقد جاء اختيار الدكتور بطرس غالى لتولى قيادة سفينة المنظمة الدولية فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل التاريخ التى يشهد فيها العالم تحولات جذرية هامة بدأت تتجسد فيها ملامح نظام دولى جديد ، تترسخ فيه قواعد الشرعية ، ويحل التعاون محل التناحر ، وتزايدت هيبة الأمم المتحدة ، وتعاظم دورها مع انتهاء الحرب الباردة ، والامل تزايد ايضا فى أن تصبح الامم المتحدة فى عصر الانفراج الدولى صمام الأمان وعامل التوازن فى العلاقات الدولية ، فأمام المنظمة الدولية الكثير من القضايا والتحديات التى يتطلع المجتمع الدولى بأمل لان يجد لها الحلول الملائمة فى ظل النظام الدولى الجديد ، فهناك بؤر التوتر الكامنة والساخنة التى تهدد السلم والامن الدوليين فى بقاع مختلفة من العالم ، يأتى فى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى الذى عاش مع المنظمة الدولية عمرها ، وهناك مشكلات المديونية الخارجية التى يفرض بقاؤها دون حل الكساد والازمة على الاغنياء والفقراء معا وتهدد النظام الاقتصادى العالمى ، وهناك انتشار أسلحة الدمار الشامل التى غدت كابوسا يؤرق قيم وحضارة الجنس البشرى ، وهناك الخدرات والسموم البيضاء التى تلقى بظلالها الكثيبة على المعمورة بأسرها ، وهناك مشكلات البيئة والتلوث ونقل التكنولوجيا .. وغيرها .

واذا كان الدكتور بطرس غالى السكرتير العام الجديد للامم المتحدة قد أكد بأصالته المصرية فى كلمته وهو يؤدى اليمين امام الجمعية العامة ان انتماءه لمصر العربية والافريقية يفرض عليه ان يعتنق ما يسرى فى عروق كل مصرى من ايمان بأن السلام والامن غاية ، والحوار والتفاوض اسلوب ، والوفاق والتعاون امل ، فاننا هنا من مجلس الشعب المصرى اذ نؤكد على هذه المعانى السامية نتطلع الى ان يتحقق فى عهده إزالة كل بؤر التوتر التى تؤرق العالم وتهدد امنه وسلامة واستقراره ، وأن يسود السلام والامن ربوع المعمورة وبخاصة فى منطقتنا العربية الحساسة من خلال تسوية سلمية عادلة ، دائمة ، وشاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، تكفل للشعب الفلسطينى ممارسة حقوقه العادلة والمشروعة فى الحرية وتقرير المصير ، تسوية تعيد الحقوق لاصحابها وتكفل الامن والاستقرار لكل دول وشعوب المنطقة .

وفى النهاية أسمحوا لى – بهذه المناسبة – ان اقول من هنا ان التهنئة كل التهنئة التى نتقدم بها للدكتور بطرس غالى هى تهنئة لشعب مصر كله ، وقبل ذلك هى تهنئة لقائد المسيرة الذى قاد مسيرة السياسة الخارجية بإقتدار وحكمه ، وأن موقف العالم وتكريمه واجماعه على الدكتور بطرس غالى هو اصدق دليل ساطع على تقدير العالم كله لسياسة مصر الحكيمة ولقائد مصر الرئيس محمد حسنى مبارك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق)

رئيس المجلس :

الكلمة للسيد العضو كمال هنرى بادير رئيس لجنة الدفاع والامن القومى والتعبئة القومية ، فليتفضل .

السيد العضو كمال هنرى بادير :

السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب ، الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

ان اختيار ابن مصر البار الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة يعتبر نصرا عظيما لمصر ومصدر فرح وفخر ليس لمصر وحدها بل للدول الافريقية والعربية جميعها .

الاستاذ الدكتور رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

ان هذا الاختيار تحكمه حقائق ثابته ، واهم هذه الحقائق واولها السياسة الحكيمة التى يقودها الرئيس مبارك ، وان هذا الاختيار يعكس تقدير المجتمع الدولى لدور مصر الرائد فى تحقيق ودفع مسيرة السلام العالمى ، السلام القائم على العدل ، ومساندة الشرعية الدولية ، وغير ذلك من التوجهات الثابتة الى تلقى تقديرا دوليا عاما ، شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا . وثانى هذه الحقائق هو توفر المؤهلات المطلوبة فيمن يشغل هذا المنصب الكبير ، وخاصة فى الفترة القادمة بعد تصاعد دور المنظمة الدولية ، وبدء عصر التفاهم الدولى ، ولاشك أن الدكتور بطرس غالى يتحلى بكل الصفات والخبرات التى أهلته بجدارة لهذا الفوز الكبير الذى تحقق بإجماع منقطع النظير ، ولقد أكد جميع مندوبى التجمعات الدولية أن اختيار الدكتور بطرس غالى لهذا الموقع دليل قاطع على اختيار الشخص المناسب فى المكان المناسب وفى الوقت المناسب .

تهنئة قلبية خالصة للرئيس مبارك الذى رفع اسم مصر عاليا فى كل المحافل الدولية ، وتهنئة قلبية خالصة للزميل العزيز عضو مجلس الشعب الدكتور بطرس غالى على هذا الفوز الساحق، مع تمنياتنا له بالتوفيق والنجاح فى مهامه الجسام الدولية القادمة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(تصفيق)

رئيس المجلس :

والكلمة الان للسيد العضو فكرى الجزار من المستقلين فليتفضل .

السيد العضو فكرى الجزار :

شكرا سيادة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله حينما رفعت يدى باسيادة الرئيس باللائحة كنت اقول الاتى ..

رئيس المجلس :

لقد اعطيت الكلمة للسيد العضو ، ولا محل الان للتحدث فى اللائحة

السيد العضو فكرى الجزار :

باسيادة الرئيس ، حاضر المادة (٢٨٢) بتتيح الكلام من على المنبر ، وهذا الموقف من اجل المواقف ، من أجل المواقف قد لا تراه مصر مرة اخرى ...

رئيس المجلس :

اود ان اقول للسيد العضو أن من حق المنصة ان تدير الجلسة وفقا للاصول

السيد العضو فكرى الجزار :

هذه الاصول قد نختلف عليها .

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اختيار القيادة السياسية المصرية للدكتور بطرس غالى ليكون مرشح مصر لتولى ارفع منصب دولى وهو منصب الامين العام لهيئة الامم المتحدة هذا الاختيار من القيادة السياسية ذكاء يبلغ حد العبقرية ، فقد اختارت شخصية دبلوماسية دولية لها مكانتها على مستوى العالم ، واختارته ايضا لتقول للدنيا كلها ان مصر لا تعرف العنصرية العمياء ولا تعرف التعصب الدينى الاعمى ، هذا ما ارادات مصر ان تقوله للعالم كله ، وقد صدق العالم ما قالته مصر من انها لا تعرف العنصرية ، ولا تعرف التعصب الدينى المقيت ، صدقها العالم حين قالت بدليل ان كل دول العالم أجمعت على اختيار الدكتور بطرس غالى امينا عاما لهيئة الامم المتحدة .

وكنت – أتمنى – إذا سمح لى السيد الرئيس ، انتى استاذنه – ان اتحدث عن فلسفة الاختيار ، اذا كان ممكنا أقول ، واذا كان غير ممكن .

رئيس المجلس :

ليس هناك مانع وارجو السيد العضو أن يركز فى حدود دقيقة .

السيد العضو فكرى الجزار :

فى حدود دقيقة فإننى ملتزم واعرف ما أقوله جيدا

هذه الشخصية جاءت على قدر ، جاءت على قدر ، ففى هذا العام يكون قد مضى على انتهاء الحروب الصليبية التى تسترت تحت راية الصليب – والصليب منها برىء – سبعمائة عام .

فى هذه المناسبة نقول للعالم كله ان مصر المؤمنة بمسلميها ومسيحييها لا تعرف الحقد الطبقى أو الحقد الاجتماعى أو التعصب الدينى المقيت .

سيدى الرئيس :

لقد قال الدكتور بطرس غالى – فى حفل تنصيبه – كلمة رائعة ، قال ان انتمائى لمصر الدولة العربية الافريقية التى اضطلعت عبر عصور التاريخ بدور الجسر للثقافات ، والبوتقة التى تفاعلت فيها الحضارات والاديان ، يفرض على ان اعتنق ما يسرى فى عروق كل مصرى ، وما يتسم به فكره ووجدانه الا وهو ، ثلاثة أمور فى منتهى الايجاز والعظمة :

الايمان بأن السلام والامن غاية ، الحوار والتفاوض اسلوب ، والوفاق والتعاون امل

هذا دستور التزم به الرجل ، لانه تجرى فى عروقه دماء مصرية ، لقد قال ما يؤمن به كل مصرى . ولا يملك كل مصرى ، وأى مصرى – وقد عبر عن فكرة وعن وجدانه وعما يجرى فى عروقه وينبض به قلبه – الا ان يدعو لك الله ان يرعاك وأن يوفقك وأن يعينك على مسئولياتك الجسيمة فى ظروف فى غاية الصعوبة بعد ان فقد العالم التوازن الدولى

السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب الموقر ، حضرات نواب الشعب المحترمين :

ان مصر عليها واجب يفرضه عليها اختيار احد ابنائها امينا عاما للامم المتحدة ، وهو ان تلتزم تماما بميثاق حقوق الانسان حتى لا يحرج الرجل ، وحتى لا يخجل

وقد بادر السيد وزير الدخلية بتصريح أسعد كل مصرى ، وأسعد عشاق الحرية فى العالم ، وهذا نص تصريحه كما نشرته كل الصحف المصرية بالامس ، يقول التصريح : صرح السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بانه سيشترك ومعه وزير العدل ...

رئيس المجلس :

ارجو السيد العضو ان يكون حديثه فى اطار المناسبة .

السيد العضو فكرى الجزار :

انه فى اطار المناسبة ، اسمح لى وسيكون فى اطار المناسبة ..

رئيس المجلس :

ارجو أن تكون كلمة الزميل العزيز فى اطار ذلك

السيد العضو فكرى الجزار :

حاضر ، وعدد من الشخصيات العالمية ولجنة حقوق الانسان المصرية وكذلك لجنة حقوق الانسان العالمية فى مناظرة عالمية عن حقوق الانسان فى مصر ، وذلك للرد على الاتهامات الموجهة الى الامن فى مصر .

هذا تصريح السيد وزير الداخلية بالامس ، وارجو وأتمنى ان يسبق هذه المناظرة التاريخية التى يترقبها كل مصرى ، بل كل محب لمصر ، أن يسبقها الغاء حالة الطوارىء فى مصر ، والسلام عليكم ورحمة وبركاته .

رئيس المجلس :

والكلمة الان للسيدة العضو الدكتورة حورية توفيق مجاهد عن المرأة ، وخاصة انها رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى يعمل فيها الاستاذ الدكتور بطرس غالى استاذا ، فلتتفضل

السيدة العضو الدكتورة حورية توفيق مجاهد :

السيد الاستاذ رئيس المجلس ، الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

فى الواقع كان سيحزنني كثيرا الا اقول كلمة حق فى استاذى ومعلمى الدكتور بطرس غالى ، فلقد عرفت استاذى الدكتور بطرس غالى ، منذ اكثر من ثلاثين علم ، كأستاذ ومعلم لم يبخل على تلاميذه بالعطاء والتوجيه والعلم الغزير ، فكنت أول من تخرج على يديه معيدة فى قسم العلوم السياسية ، كما كنت أول من حصل على الماجستير بهديه وبفضل توجيه ، وعرفته رئيسا لقسم العلوم السياسية الذى أشرف برئاسته الان ، والذى رأسه لمدة تسع سنوات – وهى أطول مدة تولاها رئيس لهذا القسم – فكان نعم القائد والرائد ، كما عرفته باحثا مرموقا متعمقا ، اسس مجلة السياسة الدولية كأول مجلة من نوعها وموضوعيتها فى مصر بل وفى العالم العربى ، وعرفته كما يعرفه الجميع سياسيا ماهرا ودبلوماسيا مشهودا له كوزير ونائب لرئيس مجلس الوزراء لمدة نحو أربعة عشر عاما أرسى خلالها العلاقات القوية مع الدول النامية عامة والافريقية خاصة .

وفى كل هذه الابعاد كان استاذى الدكتور بطرس غالى مثالا للاخلاق وللموضوعية والقيم والتواضع – تواضع العلماء – أعطانا نحن تلاميذه الدليل على أن أقصر الطرق للنجاح هو الخط المستقيم ، فلقد ترفع باستمرار عن الصغائر التى يفرضها البعض على الاخرين ، ومضى فى طريقه يعطى ويجتهد فكان نجاحه طبيعيا لكل هذا العطاء والعمل ، ومن ثم كان انتخابه بالاجماع امينا عاما للامم المتحدة رمزا لهذا العطاء والجهد ، واذا كنا سنفتقده بيننا ، الا انه سيظل دائما علما فوق العالم يشهد بمكانه مصر وقيادتها وريادتها قادرة على تقديم شخصيات عالمية ، كما يشهد بنجاح القيم والمبادىء التى سار دائما عليها ، وفق الله الدكتور بطرس غالى وجزاه عنا كل خير

● كلمة الحكومة

رئيس المجلس :

والان ليتفضل للسيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس

الوزراء ، بالقاء كلمة الحكومة .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

شكرا سيادة الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد هذه الكلمات ، فإننى حقيقة سأقتصر على بعض المعانى التى اشعر بها بمناسبة اختيار الاخ الفاضل الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للإمم المتحدة .

ان اختيار الدكتور بطرس غالى هو فى واقع الامر تكريم لمصر ولقيادتها السياسية أولا ، كما انه ايضا تكريم للأمة العربية وللقارة الافريقية ، ومن هنا اشعر بسعادة كبيرة لاختيار سيادته لهذا المنصب الرفيع ، وفى نفس الوقت اشعر أن هذه الاختيار صادفاهله تماما لما يتمتع به الاخ الدكتور بطرس غالى من صفات شخصية خلقا وعلما وخبرة ، وفى نفس الوقت لما اعرفه عنه من جدية فى العلم وحرص على تأديته بكل اتقان ، واننى على يقين من أن موقعه الجديد سيمكن الامم المتحدة من أن تضطلع بمسئولياتها التى اسندت اليها بميثاقها على اكمل وجه ، لما يتمتع به كما ذكرت من علم وخبرة

معنى آخر اود ان اشير اليه ، وهو انه بقدر سعادتنا جميعا لما يعكسه هذا الاختيار من تقدير لمصر ولشخص الدكتور بطرس غالى ، فإننى أشعر فى نفس الوقت ـ ببعض القلق لخلو مكانه وخلو مقعده غلا مجاي اوزلاء كما تشعرون تماما ـ وكما عبرتهم تماما ـ ببعض القلق بمناصبه خلو مكانه فى مجلس الشعب ، وواقع الامر ان هذه هى طبيعة العمل فى الامم المتحدة كما ذكر سيادته فى خطاب استقالته الذى رفعه الى المجلس .

ان مقتضيات الانتماء الى الامم المتحدة ان يكون الولاء للامم المتحدة أولا ، ولكننى متأكد من أن ما ذكره فى نهاية خطابه سيكون رائدا لكل من يعمل خارج مصر وبصفة خاصة من يعملون فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الاقليمية ، انهم رغم بعدهم عن مصر الا أن وطنيتهم وانتماءهم للوطن هو الاساس ، فمصر هى الملاذ الاول والاخير لنا جميعا

وبهذه المناسبة ، فإننى أدعو لمصر بكل العزة والفخار ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(تصفيق)

● **كلمة السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى**

رئيس المجلس :

والان أدعو السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى ، للتحدث من على المنبر ، فليتفضل (تصفيق)

السيد العضو الدكتور بطرس بطرس غالى :

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب :

فى البداية أريد أن أقدم الشكر ، الشكر الجزيل للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك

(تصفيق)

كما اريد ان اقدم الشكر لاعضاء مجلس الوزراء واعضاء مجلس الشعب للمساعدة والمساندة التى قدمت لى اثناء الحملة الانتخابية التى أدت الى انتخابى لمنصب السكرتيره العام للامم المتحدة

السيد الرئيس ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وقد وقعت مصر على هذا الميثاق ، كما وافق البرلمان المصرى عام ١٩٤٥ على هذا الميثاق ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة فلا يجوز لى ان اكون مرتبطا ارتباطا سياسيا او دستوريا او حزبيا مع المؤسسات المصرية ، لذا اجد لزاما على ان اضع بين ايديكم استقالتى كعضو فى هذا المجلس الموقر ، كما جاء فى الرسالة التى ارسلتها الى سيادتكم باسيادة الرئيس . واننى اذ اقدم هذه الاستقالة يجب ان يـ سجل بكل الصدق مدى اعتزازى بالفترة التى كنت فيها عضوا فى هذا المجلس العظيم

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب

ان المهمة الجديدة التى كلفت بها من قبل المجتمع الدولى سوف تتطلب منى ما يأتى

اولا : ان اعمل من أجل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وأن اعمل على بناء دبلوماسية وقائية لكى نحتوى المنازعات قبل ان تنفجر

ثانيا : ان اعمل من اجل تخفيض التسلح

ثالثا : ان اعمل من أجل تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الشعوب ، وأخيرا ان اعمل من أجل الدفاع عن حقوق الانسان والحريات السياسية

سيادة الرئيس ، ان وظيفتى الجديدة من المستحيل ان تؤثر على الرابطة الروحية والقلبية والوجدانية بينى وبين بلادى

(تصفيق)

تلك الرابطة المقدسة ستظل فى وجدانى وتحكم رؤيتى للامور ومشاركتى للقضايا الدولية

سيادة الرئيس : مرة أخرى اريد أن اكرر الشكر للزملاء والاخوة اعضاء مجلس الشعب ، وشكرا

(تصفيق)

رئيس المجلس :

شكرا لسيادة الدكتور بطرس غالى

(صوت من السيد العضو توفيق زغلول : أريد صورة من ورقة الاستقالة التى تقدم بها الدكتور بطرس بطرس غالى لمعرفة موعدها)

رئيس المجلس :

الاستقالة أحيلت الى مكتب المجلس لينظر فيها لتعرض على المجلس فى جلسة يوم السبت ٢٨ من هذا الشهر ، وقد قلت ذلك لم تسمعنى لانك كنت خارج قاعة الجلسة ، وقد قرأت الاستقالة جيدا . وتأكد ان رئيس المجلس يطبق اللائحة تماما .

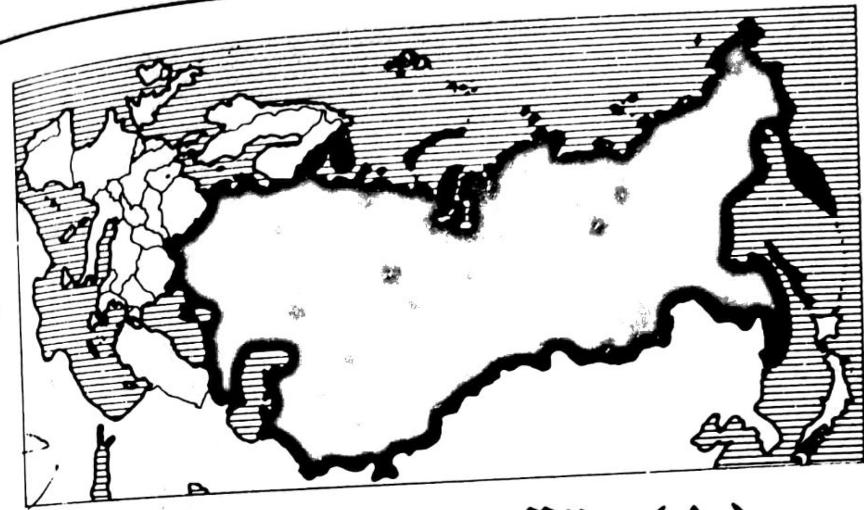


قسم خاص السياسة الدولية

إنهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي

(ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)

المحتويات



(١) تقديم

د . طه عبد العليم طه

يضم هذا الملف للسياسة الدولية مجموعة الأوراق الرئيسية التى قدمت الى ندوة نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام يومى ٢٢ - ٢٣ فبراير ١٩٩٢ .

وقد شهدت الندوة مناقشات موضوعية مثمرة ، دارت حول اوراق العمل والدراسات التى قدمها المتحدثون ، وحول المداخلات والتعقيبات .. ولا يعكس هذا الملف كامل اعمال الندوة ، التى يجرى اعدادها للاصدار فى كتاب فى أسرع وقت . بيد أن أهمية الموضوع المطروح ، والاهتمام الكبير بالندوة ، دفعنا الى التعجيل بنشر اوراق المتحدثين .

● ● ●

ويتلخص المنطق الكامن وراء تحديد موضوعات الأوراق المقدمة فى أن تأثيرات انهيار الاتحاد السوفيتى ، يصعب تحديدها بغير تحليل المقدمات التى قادت الى الانهيار ، والتداعيات التى ترتبت عليه ، والاحتمالات التى قد يسفر عنها . ولذلك فان الاوراق الثلاث الأولى ، والمداخلات التى قدمت تصورات بديله أو غطت زوايا مكملة ، كانت موضوعاتها هى : لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ . وورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث . والصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية . ومن جهة أخرى ، فان تحليل تأثيرات هذا الانهيار على الوطن العربى قد تركزت على الآثار المباشرة المترتبة على المتغيرات الجديدة والمتوقعة للتفاعلات العربية مع ورثة الاتحاد السوفييتى السابق . وبذلك فان الآثار غير المباشرة المترتبة على المتغيرات العالمية التى دفعت فى اتجاه الانهيار أو ترتبت عليه او تتطور نتيجة له لم تكن موضوعا للتركيز وان تطرقت اليها الندوة بالضرورة . وهكذا ، فان الأوراق الثلاث الأخيرة تناولت قضايا : العرب فيما بعد العصر السوفيتى : المخاطر والفرص ، والعلاقات العربية فى أولويات الجمهوريات المستقلة ، والخريطة الجديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة .

● ● ●

وقد أثارت ورقة العمل التى قدمها الاستاذ محمد سيد احمد ، حول « لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ » ، تساؤلات تاريخية نظرية تتمحور حول « قضية الحتمية التاريخية » . وبدءا من اثارة هذه القضية ، فانه يضع فى بؤرة التحليل قضية الاشتراكية : بناؤها ومآزقها وانهيارها ومصيرها . ورغم طرح القضية من منظور فلسفى عالمى ، فان دراسة الحالة السوفيتية كانت المرجع للتحليل النقدى الموضوعى الذى تضمنته الورقة . وفى تحليل اسباب المازق الذى قاد الى الانهيار ترصد الورقة أولا : « افلاس الايديولوجية » فى المجتمعات الاشتراكية وتحولها الى « مؤسسات قمع للجماهير » بواسطة طبقة المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية » . وترى ان الاشتراكية باعتبارها علم « الهندسة الاجتماعية » اصبحت مفقرة للحياة . وبهذا وذاك ، غاب « عنصر

التماسك » الذى تجسده « الايديولوجية الطبقية » وانتعشت « عوامل التفكيك » متمثلة فى الايديولوجيات الدينية والقومية والعرقية . وتؤكد الورقة ثانيا : ان التجربة السوفيتية اظهرت انه من الصعب لى ذراع التاريخ . وان وسائل بناء الاشتراكية حملت فى طياتها تعريض البشرية للهلاك . وانها اسهمت فى تطوير الراسمالية الغد خليقة بانهاء التاريخ وتحقيق العدل للشعوب ، فانه يرى أن الاشتراكية « سوف تكون عالمية او لا تكون اصلا ، وان « جولة فى طريق بناء الاشتراكية قد انتهت الى مازق تاريخى » ، ولكن سوف تكون هناك جولات اخرى واخرى .

● ● ●

وحول نشأة وحالة ومصير الكومنولث تطرح ورقة د . طه عبد العليم حول « ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث » ، ثلاث مجموعات من القضايا والتساؤلات .

الأولى حول أسباب نشأة رابطة الكومنولث وتوضح الورقة ان الاتحاد السوفيتى كان وريثا للامبراطورية الروسية التى قامت على أساس التوسع الاقليمى و« الاستعمار الداخلى » ، وانه مثل سجن شموليا للشعوب بما فيها الشعب الروسى . وتحاول الورقة كشف منطق الانهيار عبر اضعاف الدولة الشمولية ، وانقسام النخبة الحاكمة ، وتقويض اقتصاد الأوامر ، والتسليم بالبعث القومى ، وذلك فى عهد جورباتشوف الذى قاد ثورة التحديث والجلاسنوست واعادة البناء والتفكير الجديد . وتتوقف الورقة عند انقلاب اغسطس الفاشل الذى انهى « عنصر التماسك » متمثلا فى « قوة ردع » جهاز القمع للدولة الشمولية .والثانية : حول حالة الكومنولث . وأكدت على ضرورة رصد التمايز بين الدول والمجموعات الفرعية للدول اعضاء الكومنولث اثنيا وثقافيا ، ومن حيث : القدرات الاقتصادية والعسكرية ، والنخب الحاكمة والتركيب القومى ، والمساحة والسكان ، والموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية ، والقوى السياسية المعارضة ، وصراع السلطة . كما شددت على أهمية دراسة وضع روسيا الاتحادية كوريث شرعى ووحيد للقوة العظمى السوفيتية ، والجمهوريات الاسلامية الاسيوية بروابط الجوار والثقافة والدين التى تشدها الى الشرق الأوسط والوطن العربى .

والثالثة : حول مصير الكومنولث : وأكدت الورقة على ضرورة تحليل المصالح والمخاوف التى تبقى على الكومنولث ، والتناقضات التى تهدده وخاصة اعادة ترسيم الحدود ، تفجر الصراعات القومية ، تقسيم القوات المسلحة ، وبينما تستبعد الورقة احتمال الاتحاد السوفيتى السابق فانها لا تستبعد بعث الامبراطورية الروسية على الأقل فى علاقة المركز الروسى بالاطراف الاسيوية ، وترجح الحل الوسط فى الخلاف حول القرم الذى دونه حرب أهلية لامحالة .

وحول قضية « الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية » يتناول الاستاذ لطفى الخولى فى ورقته تطور الصراع على السلطة فى الاتحاد السوفيتى بعد ثورة البيرويسترويكا ، وقبل وبعد انقلاب اغسطس ، ثم فى اعقاب اعلان الكومنولث .

وتؤكد الورقة اولا : ان السنوات الأولى للبيريسترويكا شهدت انقساما بين أغلبية ساحقة موحدة تدعم ثورة البيريسترويكا بقيادة جورباتشوف . واقلية بيروقراطية مفككة فى جهاز الدولة الحزبى والامنى والعسكرى .

وتوضح ان الصراع احتدمت شدته ازاء توحد الاقلية دفاعا عن مصالحها وامتيازاتها ، وانقسام قوى البيريسترويكا .

وترسم الورقة ثانيا : خريطة « فوضى التعددية الحزبية » التى قادت الى احباط تدميرى للنفس والمجتمع ووحدة الدولة فى بلد لم يعرف التقاليد الديموقراطية . ثم تشير الى مقدمات انقلاب اغسطس الذى تراه الورقة « حركة ضغط فى اطار البيريسترويكا والنظام الذى يترأسه جورباتشوف » من جانب « يمين البيريسترويكا » . ثم تتطرق الورقة الى علامات الاستفهام التى احاطت بأحداث الانقلاب السوفيتى ، والى تداعيات الانقلاب الليبرالى بزعامة يلتسين .

وتقول الورقة ثالثا : ان عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف فى المستقبل احتمال لا يمكن تجاهله او اسقاطه طالما ان فترة الانتقال لاتزال مفتوحة بكل صراعاتها . وتؤكد ان تفكيك الاتحاد السوفيتى الى كومنولث الجمهوريات المستقلة لن يحل مشاكل فترة الانتقال سواء على الصعيد السوفيتى او الصعيد العالمى . وتوجز تناقضات الكومنولث ، واخطار توزيع التركة السوفيتية ، ونفوذ القوى المحافظة والمعارضة لسلطة يلتسين ، والأزمة الاقتصادية الطاحنة . ثم تطرح احتمال وصول الفاشية تحت اردية اشتراكية او ليبرالية الى السلطة ازاء العجز عن تجاوز الأزمة الشاملة .

● ● ●

وفى تحليل تأثيرات انهيار الاتحاد السوفيتى على الوطن العربى ، فان ورقة د . محمد السيد سليم « العرب فيما بعد العصر السوفيتى : المخاطر والفرص » ، تركز على الآثار المباشرة للانهيار على اساس التحليل المقارن مع ما كان قائما قبل التفكك ، من جهة ، وعلى نتائج التفكك دون عواقب ما ترتب عليه من تطورات دولية من جهة ثانية . . وتورد الورقة اولا : تحفظات بانه ليس ثمة اتفاق على معايير تقيم نتائج الانهيار ، وان الوطن العربى ليس وحدة متجانسة المصالح ، فضلا عن تباين مواقف الورثة وعدم التاكد بصدد مصير الكومنولث .

وتعرض الورقة ثانيا : لأوضاع واولويات وتوجهات

الدول التى استولت عن الاتحاد السوفيتى السابق ، وتركز من جهة ، على ما تسميه « روسيا التابعة للولايات المتحدة » مؤكدة على اولوية التحالف الروسى الامريكى » كعامل محدد للسياسة الخارجية الروسية ، على الصعيد العالمى وتجاه الوطن العربى . ومن جهة ثانية ، على ما تصفه « بالجمهوريات الاسلامية الساعية نحو التنمية » وتؤكد على اولوية « المصالح الاقتصادية فى علاقاتها الدولية ، وعلى توجهها الى « النموذج العلمانى التركى » .

وتتناول الورقة **ثالثا** : النتائج المتباينة لاختلال التوازن الدولى ، وتبرز بينها : انعدام هامش المناورة المستقلة ، وتدهور المكانة الدولية ، للوطن العربى ، . والهيمنة الامريكية التى تنزع الى تسوية النزاعات تحت اشراف امريكى منفرد ، فضلا عن تحويل الامم المتحدة الى مؤسسة « تابعة » للولايات المتحدة . ثم تشير الى الاثر السلبى لتفكك الاتحاد السوفيتى على التوازن العربى مع دول الجوار ، العربى مع دول الجوار ، والى تطور العلاقات الاسرائيلية مع الجمهوريات الاسلامية ، فضلا عن ارتقاء علاقات الاخيرة مع تركيا وايران . كما تؤكد الورقة ان السياسة الروسية خسارة للعرب مقارنة بالسياسة الجورباتشوفية تجاه تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ثم توجز الورقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لتفكك الاتحاد السوفيتى على الوطن العربى .

واما ورقة ا . **صلاح بسيونى حول « العلاقات العربية فى اولويات الجمهوريات المستقلة »** ، فانها تبدأ بتحليل السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى ، ثم تستشرف المتغيرات الجديدة فى توجهات الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق تجاه الوطن العربى .

وتوضح الورقة **اولا** : عملية صناعة القرار السياسى والاقتصادى الخارجى للاتحاد السوفيتى السابق . وتؤكد ، من جهة ، ان « الجمهوريات لم يكن لها أى دور » فى عملية صناعة القرار . وتشير ، من جهة ثانية ، الى هيمنة الروس فى نخبة صناعة القرار الحزبى ثم الرئاسى فى المركز السوفيتى السابق ، وترى ان الهدف المحورى الروسى ثم للدولة السوفيتية تجاه العالم العربى هو الوصول الى المياه الدافئة . وتؤكد ان دعم العرب كان فى حدود خط احمر هو عدم التورط فى مجابهة مع الولايات المتحدة . وان سياسة التفكير الجديد لم تغير من العناصر الجوهرية للسياسة السوفيتية التى تعارضت كثيرا مع السياسة العربية .

وتستبعد الورقة **ثانيا** : تبدلا رئيسيا فى فترة الانتقال الحالية لسياسة الاتحاد السوفيتى العربية . وترى ان مصلحة روسيا هى استمرار وتنمية جسور الصداقة مع العالم العربى .. وتتوقع ان يستمر الموقف الروسى المؤيد للحقوق العربية بالتوافق مع مواقف الجماعة الاوروبية رغم الصداقة الروسية الامريكية . ثم تشدد الورقة على الدور المباشر والمؤثر للسياسة الخارجية الروسية فى اطار الكومنولث . وتؤكد على اولوية الروابط الاقتصادية وعدم كفاية الروابط الدينية فى العلاقات العربية مع الجمهوريات الاسلامية . وانه فى سياق التوجهات الاقليمية لدول الكومنولث ستبقى هذه الجمهوريات شرق اوسطية . وترى الورقة ان مخاطر تطور العلاقات بين هذه الجمهوريات وكل من تركيا وايران تحد منها قيود التوافق مع سياسة موسكو ، والرغبة فى علاقات متمايزة مع العالم العربى بحكم الرابطة الاسلامية الثقافية ، فضلا عن ان الدعم الامريكى الاوروبى للدور التركى فى الجمهورات الاسلامية يترافق مع نزعة تركية للتنسيق مع مصر .

●●●

واخيرا ، فان ورقة ا . حسن قنديل حول « خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة » ، تتناول مستقبل هذه العلاقات من منظور ورثة الاتحاد السوفيتى ثم من منظور الدول العربية .

وتوضح الورقة **اولا** : فيما يتعلق بورثة الاتحاد السوفيتى ، انه لا توجد مصالح اقتصادية وتجارية خاصة تدفع بدول البلطيق للتوجه الى الدول العربية . وان روسيا « تسير فى ظل » الولايات المتحدة فى مفاوضات تسوية مشكلة الشرق الأوسط . وان اوكرانيا بدافع تنمية صادراتها ورغم توجهها الى الغرب ستتجه الى الجنوب والعرب . وان بيلاروسيا ستتجه اساسا الى الغرب . وان جمهوريات القوقاز ومولدافا ستتجه نحو الشمال فى اتجاه روسيا واوكرانيا . وتؤكد الورقة على الميزة النسبية لتركيا فى توجهات هذه الجمهوريات ، واستمرار دور الاقليات الروسية فى تسيير امورها لوقت طويل ، كما تبرز دور مصر والأزهر الهام بالنظر « للحاجة الى العودة للاسلام » فى تلك الجمهوريات .

وتصنف الورقة **ثانيا** : الدول العربية فى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى السابق . وتميز سوريا التى اعتمدت على السلاح السوفيتى ، ومصر التى اعتمدت على السوق السوفيتى لتصريف المصنوعات واستيراد الخامات والمعدات . كما تشير الى البلدان العربية الاخرى ، ذات العلاقات الطيبة ، او العادية ، او السيئة فضلا عن تلك التى لم تربطها علاقات على الاطلاق مع الاتحاد السوفيتى السابق وتخلص الورقة الى اسبقية العلاقات الاقتصادية مقارنة بالعلاقات السياسية بالنسبة لروسيا واوكرانيا فيما يتعلق بالتوجه الى العالم العربى ، وتبرز تطلع الجمهوريات الاسلامية الى الاستثمار والعون من دول الخليج ، وتبرز الورقة عاملا مستقبليا حاسما سيؤثر على العلاقات الدولية والعربية للدول المستقلة وهو استعادة قوة جذب المركز الروسى للاطراف التى ابتعدت عنه .

قسم خاص



[٢] لماذا إنهار الاتحاد السوفيتى ؟

محمد سيد احمد

١ - السؤال فى حد ذاته يطرح افتراض ان انهيار الاتحاد السوفيتى لم يكن امرا « طبيعيا » أو متوقعا .. نضية « الحتمية التاريخية » ، تصور ان الاتحاد السوفيتى كان نتاج مسار تاريخى لامهرب منه .

٢ - الخطأ المتمثل فى ان نأخذ بالتصور المضاد ، وهو ان الاتحاد السوفيتى كان لامفر من ان ينهار ، ان عاجلا أو اجلا .. وهذه صيغة اخرى لفكرة « الحتمية » .

٣ - اشكالية « مرجعية » الاشتراكية .. « السلفية الاشتراكية » .. ماركس مادى جدلى ، ومادى تاريخى ، ومع ذلك وضع الماركسيون فكر ماركس فوق التاريخ .. اذا ما خالف المسار التاريخى تنبوءات ماركس ، فان « المخطىء » هو التاريخ ، وليس ماركس ! .

٤ - هل كان الخطأ فى الستالينية ، فى اللينينية ؟ فى الماركسية ذاتها ؟ والرد على هذه الاسئلة تستوجب طرح اشكالية « الاشتراكية والتخلف » .. ماركس نظر الى الاشتراكية على انها « نتاج » وليس فقط « نقيض » الراسمالية .. فهل من اشتراكية بمعزل عن الراسمالية ؟ .. قانون « وحدة الاضداد » ..

٥ - مسار الاشتراكية لو كانت قد انطلقت اصلا من موقع الدول الراسمالية الاكثر تقدما ..

٦ - مراحل تطور التجربة السوفيتية :

- المرحلة اللينينية (ومخالفة تعاليم ماركس بضرورة انطلاق التجربة الاشتراكية من اكثر مواقع الراسمالية تقدما) .
- المرحلة الستالينية (وحسم قضية « اقامة الاشتراكية فى بلد واحد » .. عملية « لى ذراع التاريخ ») .
- الحرب العالمية الثانية (والتحدى الاعظم) .
- انتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب وذروة حكم ستالين (الاتحاد السوفيتى « يجسد حركة التاريخ ») .
- المرحلة الخروشوفية (المؤتمر العشرون واعادة طرح الاساسيات) .
- مرحلة بريجينيف (محاولة تجميد عملية المراجعة وارجاء حسم متطلباتها) .
- مرحلة جورباتشوف (المراجعة الشاملة تفرض نفسها

(★) تقدم هذه الورقة نظرة عامة حول اسباب انهيار الاتحاد السوفيتى ، من خلال ارجاع هذا الانهيار الى الافلاس الايديولوجى الشامل فى المجتمعات الاشتراكية ، بحيث شكل هذا الافلاس مقدمة موضوعية لتداعى وانهيار الدولة السوفيتية .
وتعتمد هذه الورقة على مجموعة من المقالات والمحاضرات التى كان الاستاذ محمد سيد احمد قد اعدها او القاها فى مناسبات مختلفة حول هذا الشأن . وفى هذا السياق ، تنقسم الورقة الى ثلاثة اجزاء رئيسية ، يتناول اولها البيريسترويكا ومقدمات الانهيار ، ويتعرض ثانيها لاسباب الانهيار ، اما ثالثها ، فيتعرض لمتغيرات مرحلة مابعد الانهيار (المحرر)

فرضا .. موقع « البريسترويكا » من التاريخ .. هل كان من الممكن ان تكون « البيرسترويكا » اساسا لصورة بديلة عن الاشتراكية ؟ عن الاتحاد السوفيتى ؟ .. ام كانت بالضرورة تعبيرا عن عملية « فك اشتباك » مع الغرب ، ومحاولة ضمان انهاء التجربة برمتها بالطرق السلمية - اى مع تحاشى نشوب حرب تعرض االجنس البشرى للهلاك الشامل ؟) .

٧ - اشكالية « ترحيل » التناقضات الطبقية من المجال « الاجتماعى » الى المجال « العسكرى » .. دلالة - ومدى « شرعية » - تحويل الصراع الطبقى - عالميا - الى مواجهة بين كتلتين عسكريتين ؟

٨ - الاشتراكية وتكنولوجيا العصر .. اشكالية « اللحاق التكنولوجى » ، هل كان « اللحاق » ممكنا ؟ .. هل الاشتراكية ، فى ضوء انجازات الثـورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، مازالت « ضرورة » ؟ .

٩ - الاتحاد السوفيتى والقضية القومية .. مدى تأثيرا اشكالية « التعدد » و « التنوع » القومى فى تقرير مسار - ومصير - التجربة السوفيتية .. اشكالية علاقة القضية القومية بقضية التخلف .

١٠ - موقع الاتحاد السوفيتى فى التاريخ . هل كان فى النهاية محاولة « للى ذراع » التاريخ ؟ .. هل نهض ، مع الوجهة الموضوعية ، بدور « تجديدى » للراسمالية ، بدلا من النهوض بدوره المعلن فى الاطاحة بها ؟ .. معنى ذلك بالنسبة للاشتراكية مستقبلا .. المجتمع الاشتراكى بصفته مجتمعا « يهيمن على مقدراته » .. ماهى متطلبات هذه « الهيمنة » ؟ هل من تعريف لفكرة « الهيمنة » فى هذا السياق ؟

البيريسترويكا ومقدمات الانهيار :

من الامور الملفتة للنظر افلاس الايديولوجية افلاسا شاملا فى المجتمعات الاشتراكية والسبب الذى يبدو لى اكثر بداهة من غيره هو ان « الايديولوجية » قد تحولت الى « مؤسسات » تنسب لنفسها صفـة تجسيد الايديولوجية بينما اصبحت هذه « المؤسسات » فى نظر الجماهير « ادوات كبت » ، ولم تعد لها جاذبية . ولم تعد تمثل عنصر الهام .

اصبحت الايديولوجية ، فى نظر الجماهير ، مبرر اقامة بناء مؤسسى ينطوى على قدر كبير من الكبت ، مصدره الادعاء بأن كثيرا مما تتطلع اليه الجماهير انحراف عن المبدأ الايديولوجى السليم ، وتعبير عن تطلعات طبقية تتعارض مع الموقف البروليتارى الصحيح ، ومع المسلك الذى يفضى فى النهاية الى المستقبل المشرق المنشود ، مستقبل الاشتراكية والشيوعية . وفى نفس الوقت تفشى الفساد نتيجة هذا الكبت ، ونشأت « طبقة جديدة » (على حد قول دجيلاس) ، طبقة المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية .

ترتب على ذلك منطق ينطوى على تنافس داخلى ، فان المفترض فى المبدأ الاشتراكى قدرته على تحقيق حياة للجماهير تزداد ازدهارا . والملحوظ والمحسوس تجربة عملية نقيض ذلك على خط مستقيم .

لقد اصبح علم الاشتراكية ، علم « الهندسة الاجتماعية » ، علما مفقرا للحياة ، بدلا من ان يكون علما مثريا لها . فان « الهندسة الاجتماعية » انما كانت تعنى فى النهاية تطويع الاحتمالات الواردة اجتماعيا لقوالب مصبوبة سلفا ، بدلا من استثمار الفرص المتاحة حقيقة من اجل زيادتها ازدهارا .

لقد اصبح « التخطيط الاشتراكى » ينطوى على عملية افقار ، بدلا من ان ينطوى على عملية اثراء . وهذا عيب يمس الايديولوجية فى الصميم ، ذلك ان المقصود بالتخطيط هو اعادة ترتيب الفرص المتاحة واستثمارها استثمارا واعيا افضل ، كى تسفر العملية فى النهاية عن نقيض هذه الغاية . واذا اخذنا بما جرى فى الاتحاد السوفيتى السابق ، فقد كان واضحا ان المؤسسات الوحيدة التى استمرت تحرص على وحدة الاتحاد السوفيتى ككيان ، هى الحزب والمخابرات والجيش فقط ، وكلها مؤسسات منظور لها على انها ادوات كبت ، بينما تعددت صور التفكك لاسباب قومية ، ودينية ، الخ .. فان هذا مؤشر عن ان عنصر « التماسك » الذى كان من المفترض ان يستمد كيانه وحيويته من « الايديولوجية » ، لم يعد قائما .. وان هذا التماسك يتحقق اساسا فى صورة مؤسسات ، بما تملكه من قدرات كاتبه ، الى حد ان ادوات قمع صريحة كالجيش والمخابرات اصبحت تطرح على قدم المساواة مع الحزب وتباشر نفس الوظائف ! .

لقد بدلت « الايديولوجية » بمؤسسات نسبت نفسها الى الايديولوجية ، وبدلا من ان تحقق رسالة الايديولوجية ، وهى رسالة تحرير ، اصبحت هذه المؤسسات ترمز لنقيض هذا المعنى ، وترمز لمعنى الكبت ! لقد ترتب على ذلك ان المؤسسات عبرت فى النهاية عن نقيض معنى الايديولوجية .. لقد اصبحت تنسب اليها صفات هذه الايديـولوجيـة حتى اصبحت الايديولوجية ذاتها تعتبر عنصر كبت ، وليس فقط المؤسسات التى اريد بها تجسيد الايديولوجية ، والنتيجة تشوية الايديولوجية وافقادها رسالتها الاصلية .

وقد ترتب على غياب الايديولوجية القائمة على « البعد الطبقى » انتعاش لايديولوجيات اخرى بديلة ، مثل الايديولوجية الـدينية ، والايديـولـوجية القومية ، والايديولوجية العرقية ، الخ .. وكل هذه العوامل عوامل تفكيك ، بدلا من ان تكون عوامل تماسك وبناء . واذا وضعنا فى الاعتبار ان الايديولوجية الطبقية ربما ترتب عليها عزل شرائح اجتماعية معينة بدعوى ان هذه الشرائح « اعداء طبقيون » ، فان عمليات العزل هذه كانت « افقية » . ولم يكن يترتب عليها تقسم المجتمع

راسيا ، بل كانت على العكس توحد المجتمع فى مواجهة هؤلاء الخصوم « الطبقيين » . وبهذا المعنى فان « الصراع الطبقى » ، ممارسا على هذا النحو ، حتى اذا ما اعترته عيوب ، لم يكن عنصر تمزيق للمجتمع .. بينما الايديولوجيات البديلة التى حلت محل الايديولوجية الطبقية ، وبالذات الايديولوجيات القومية والعرقية والدينية ، الخ .. هى كلها عناصر تقسيم للمجتمع ، لانها تفترض ان جميع الذين ينسبون انفسهم الى دين معين ، او الى قومية معينة ، على نطاق مجتمع بأسره ، انما يشكلون وحدة فى مواجهة الذين ينتسبون الى دين اخر ، او قومية اخرى . وهذا معناه تقسيم المجتمع « راسيا » .

وهكذا ، فعندما نتحدث عن التقسيم الاساسى ، اى التقسيم الايديولوجى الطبقى ، فاننا نعنى به كتلة رئيسية فى المجتمع ، يشكل كل المنتسبين اليها وحدة ، كتلة الطبقة العاملة ومعها مجموع الطبقات الكادحة فى المجتمع .. انها كتلة اجتماعية مفترض فيها التجانس ، بغض النظر عن اختلاف قومية المشكلين لها ، واختلاف اصولهم الدينية والعرقية .. وان وجد لهم « اعداء » ، فهم اعداء ينبثقون من صفوف هذه المجتمعات جميعا . وهم قابلون للعزل . ولذل نقول ان عهد ستالين الذى شهد تصفيات مروعة لشرائح اجتماعية كبيرة بلغت ملايين من الضحايا ، بالذات بين الفلاحين .. (فرغم ان الضحايا بلغت هذا الحد المخيف) عهد لم يتعرض المجتمع فيه للتقسيم ، لان المدنيين وجهت اليهم تهمة العداء الطبقى ، و « العداء للشعب والاشتراكية » ، ولم يكن فى ذلك تمييز بين قطاع من المجتمع الاشتراكى واخر .

هنا برز التساؤل : هل من مستقبل للاتحاد السوفيتى بعد اضمحلال المؤسسات القائمة على الايديولوجية الطبقية ؟ هل هناك رباط يجمع بين مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، وبالذات بعد انهيار انظمة اوروبا الشرقية .. وانهيار فكرة « الكتلة » فى صورتها الاوسع ، صورة « المعسكر الاشتراكى » ؟ هل من مستقبل للتماسك « الداخلى » فى الاتحاد السوفيتى بعد انهيار تماسك « الكتلة » على نطاق « المعسكر الاشتراكى » ككل ؟ تلك اسئلة لاشك وردت ومست مستقبل قضية الاشتراكية فى الصميم .

ولا اعتقد ان هناك اجابة على هذا السؤال دون التعرض للاسباب التى دعت جورباتشوف الى اطلاق عملية « البريسترويكا » اصلا .

وقد يكون من الاهمية بمكان ، فى هذا الصدد ، ان نميز مابين احتمالين نظريين : الاول هو ان النظام الاشتراكى كما انجز فى هذا القرن اصبح مآله السقوط والانهيار من الدخل ان اجلا او عاجلا ، لاسباب موضوعية تتعلق بطريقة اقامته اصلا . والاحتمال الثانى ان يبرز هناك وعى ذاتى بان عملية السقوط واردة لا محالة ، وانه ينبغى بالتالى التصدى لهذه العملية قبل حدوثها ، تجنبا للاسوأ ، وعملا بفكرة « ان السقوط ان لم يكن منه بد ، فليكن بيدى وليس بيد عمرو » ! اى ان يقدم القائد نفسه على ترويض عملية السقوط ، ومحاولة السيطرة عليها ، بدلا من ان تفلت من كل سيطرة .

اننى لااعتقد ان جورباتشوف منذ البداية كان مدركا لمدى الخلل فى النظام وابعادة .. اعتقد على العكس انه قد تكشف هذه الابعاد اولا بأول وهو يمارس التغيير .. وربما اصبح يدرك ان الخلل يتجاوز كل حد كان يمكن التكهن به سلفا ، وان الخلل كاد يبلغ حد الانفلات كلية .

وبعبارة اخرى ، اصبح تحاشى الانفلات همه الاول ، وامرا واقعا يواجهه له اسبقية على عملية الاصلاح والتصحيح .. اى ان القضية لم تعد الان قضية تصحيح ، بقدر ما اصبحت قضية سيطرة على عملية افلتت من كل سيطرة !

واتصور ان التقدير الذى يحظى به جورباتشوف فى الغرب ، وحصوله على جائزة نوبل ، مرجعة الحقيقى انه قد جنب العالم اثار هذا « الانفجار المندفع من الداخل » .. لقد جنب العالم الانهيار الذى كان من الممكن ان يفضى الى حرب نووية شاملة .. والى تعريض الكوكب كله لفناء .. ان القضية لم تعد قضية مباراة بين النظامين ، وانما اصبحت القضية كيفية التعامل مع اى نظام منهما عندما « ينفجر من داخله » ، اى بحكم آلياته الذاتية قبل اى شيء اخر ؟ وان الفضل الذى ينسب الى جورباتشوف هو انه قد حاول السيطرة على « عملية الانفجار من الداخل » قبل ان تصيب الاطراف الاخرى باضرار مهولة يتعذر التكهن بكل عواقبها . !

هذا الطرح وحده هو الكفيل بتقديم تفسير مقنع لتغيير الغرب موقفه فجأة من قضية المساعدات للاتحاد السوفيتى . وتسليمه فجأة بضرورة التخلى عن تشدده فى شروط تقديم هذه المساعدات ، وهرولته فجأة لتقديمها بسخاء ! انه يقدمها بهدف الحد من الانفجار فى الاتحاد السوفيتى ومن اثاره ومضاعفاته الخطيرة على صعيد الكوكب كله ، لا على المعسكر الاشتراكى وحده . اصبحت المساعدات تمنح دون ضمانات ودون شروط . وفى هذا تختلف تماما عما كان مقررا من قبل .

ان كثيرا من ملامح الاشتراكية فى قرننا هى ملامح نوعية من الاشتراكية تتناسب مع مستخلصات الثورة الصناعية الاولى ، بينما الثورة الصناعية العصرية - ثورة العلوم والتكنلوجيا فى عرضنا - قد اعادت طرح ليس فقط قضية « قوى الانتاج الاجتماعى » ، بل ايضا قضية « عملية الانتاج الاجتماعية » فى اطار معطيات جديدة تختلف نوعيا عما كانت عليه هذه المعطيات فى ظل الثورة الصناعية الاولى ، وفى نهاية الامر ، فان الاعتقاد بان النظام الاشتراكى كان كفيلا بأن يحتفظ بشموخه لو

لم تكن هناك « بريسترويكا » ولا « جلاسنوست » ، اى بدون مكاشفة ومصارحة ، فإنه تصور - كما تثبت مؤشرات عديدة - يقوم على الوهم وخداع الذات ! لقد استطاع جورباتشوف ، بمجرد وصوله الى قمة السلطة ، ان يزيل البناء السابق . وكان هذا البناء السابق يبدو شيئا بالغ الجبروت ، ومثيرا لرعب العالم الخارجى . ولكنه انهار بسهولة منقطعة النظير عندما تم التصدى له من الداخل . وبدا فجأة وكأنما هو مجرد « نمر من ورق » تبعا للتعبير الشهير « لماوتسى تونج » . ثم كانت هناك ظواهر اخرى ، اتيح للعالم كله ان يشهدها واكدت ان هذا البناء كان بالفعل « نمر من ورق » .. حتى عندما يتم التصدى له « من الخارج » ! فاننا كلنا نذكر حادث وصول شاب المانى (« يوست ») بطائرة صغيرة الى « الكرملين » عبر الاتحاد السوفيتى كله دون ان ترصده اجهزة الرادار السوفيتية فى اى مكان ولكن الجدير بتأملة هو مسار جورباتشوف ذاته ومدى قدرته على ان يدخل تغييرات جذرية دون ظهور معارضة كفيلة بالدفاع مما كان موجودًا الا ينم ذلك عن حقائق بالغة المرارة ، عن تجربة اشتراكية كان لتمجيد وتأليه تعاليم واضواع سابقة دور مدمر لهذه التجربة كلها ولقدراتها على التجدد ومسايرة متطلبات العصر ؟ .

اسباب الانهيار :

انتهى الاتحاد السوفيتى مع نهاية عام ١٩٩١ ، اثر استقالة جورباتشوف ، ولاتنتهى الشعوب مع زوال الدول التى تنشئها ، ولكن الاتحاد السوفيتى كان تجربة فريدة من حيث انه ربما الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تكن تنسب نفسها الى هوية شعب بعينه ، ولا الى موقع جغرافى محدد . ذلك ان الاتحاد السوفيتى دولة اريد بها ان تصبح النواة لنظام اشتراكى فشيوعى يتسع للكوكب كله .

لقد تميز الاتحاد السوفيتى عن دول العالم جميعا فى انه قد قصد به ان يكون ثورة قبل ان يكون دولة ، وان يكون فكرة ، فكرة شموالية خليقة بالانتشار لتصبح عقيدة عالم جيد ، وحمل انتهاء الاتحاد السوفيتى على نحو ما معنى فشل هذه الفكرة . وطبعا سوف يطرح سؤال لابد ان يصبح موضوع جدل محتدم فى الاونة المقبلة ، وبخاصة فى عالمنا الثالث ، هل انتهاء الاتحاد السوفيتى يؤذن بانتهاء فكرة الاشتراكية اصلا ؟ هل زوال الاتحاد السوفيتى من على خريطة العالم السياسية يشهر افلاس البناء الفكرى الذى شيده كارل ماركس ابتداء من منتصف القرن الماضى ، ام ان الفشل قد نال فقط من تجربة بعينها ؟ وان هذا الفشل لايعنى انتصارا نهائيا للذين ناصبوا العداء للاتحاد السوفيتى منذ مولده ولايعنى بالذات انتصار الراسمالية ؟

ثمة حجة لاتحتمل الاغفال هى ان عالم مابعد عام ١٩٩١ لايمكن ان يكون مجرد صورة مكررة لعالم ماقبل الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، وانه لابد ان يكون لتجربة الاتحاد السوفيتى بصمات باقية ، لقد عاش معظم ابناء قرننا فى مختلف ارجاء كوكبنا وامام ابصارهم ما بدا لهم بديهة هى ان وجود الاتحاد السوفيتى تحكمه حتميا وربما نوع من « القدرية » لافكاك منه ، وقد انسحبت هذه العقيدة الراسخة على المتحمسين للتجربة السوفيتية والرافضين لها على حد سواء . كان الاتحاد السوفيتى فى نظر المتحمسين له ، المؤمنين به ، التجسيد الحى لـ « حركة التاريخ » وحركة تحرير الشعوب ، وبدا انتصار الاتحاد السوفيتى انتصارا لقضايا التحرير وبالتالى فلا رجوع عنه ، لان المزيد من التحرر سنة الحياة ، اما خصوم الاتحاد السوفيتى ، فقد رأوا فيه حقيقة مؤلمة ، لامهرب منها ، عليهم التسليم بها ، ولايرون مايبشر بزوالها تلقائيا ، خاصة فى عصر اسلحة الدمار الشامل ، التى قد تصلح لـ « ردع العدو » ومحاولة احتواء توسعه ، وبالتالى تأسيس « النظام » الدولى على « معادلة الرعب النووى » ولكن يكون الاقدام على ازالة هذا العدو مخاطرة غير مؤتمنة العواقب ، لانها تحمل خطر الافناء المتبادل ! ولذلك نظر خصوم الاتحاد السوفيتى الالداء فى الغرب الى بقائه على انه فى النهاية شر أهون مفروض على المجتمع الدولى بما هو اشبه بـ « قدرية تاريخية » .

هذا الاحساس بـ « القدرية » انتهى مع انهيار الاتحاد السوفيتى ، وفجأة بدا ان مسار هذا القرن لم يكن محكوما بتصور « نظرى » عن مجرى مقرر سلفا للتاريخ ، وبدا فجأة ان المستقبل كله مفتوح للتكشف وربما ايضا للاختراع ، وان للانسان قدرة متجددة على ان يقرر محددات مصيره . وسقط بالتالى التصور ان هناك من يملك ان يدعى انه يمثل « حركة التاريخ » بل لابد فى هذا الصدد من ان يتنافس المتنافسون ومن هنا كان لابد ان يكون للرأى الاخر مكانه ومكانته ، وكان لابد ان يكون هناك تسليم بمبدأ التعددية وبالتالى بمبادىء الديمقراطية .

بيد ان القول بانه ليست هناك « قدرية تاريخية » اعاد طرح اسئلة جوهرية ليس فقط فى مايتعلق بالمستقبل ، بل ايضا فى مايتعلق بالماضى ، فهل كانت هناك « حتمية » ان يقوم الاتحاد السوفيتى اصلا ؟ وان يقوم على النحو الذى قام به ؟ هل كانت هناك « حتمية تاريخية » لتجربة اشتراكية وفق تلك التى عصرناها فى هذا القرن ؟ وماذا لو لم يكن قد وجد لينين ؟ وماذا لو ان الالمان قد قبضوا عليه وقت ان استقل من منفاه فى سويسرا قطارا اخترق به المانيا ليلحق ببؤرة الثورة فى سان بطرسبورج عام ١٩١٧ ؟ وماذا لو امتدت الثورة الى قلب اوروبا ؟ وماذا لو لم يكن اغتيل زعيما حزب سبارتكوس - روزا لوكسمبورج وكارل لايبنخت - وقد مثلا التيار الراديكالى داخل الحركة الثورية الالمانية ، وكان مثل هذا كفيلا وقتذاك بنقل بؤرة

الثورة الى دول اوروبا الراسمالية الاكثر تقدما ، بدلا من ان تستقر فى روسيا فقط وان ترتد عن بقية القارة الاوروبية ، مما شجع البلاشفة على تبنى فكرة اقامة الاشتراكية فى بلد واحد حتى لو كان هذا البلد متخلفا وغير مهيىء لثورة اشتراكية .

الى اى حد كانت هذه العوامل نتاج الصدفة . أم نتاج « حتمية تاريخية » ؟ الحقيقة ان تصور ماركس لم ينجزه لينين ولم ينجزه ستالين على رغم انتسابهما اليه . لقد انطلق ماركس من ان الاشتراكية ليست فقط نقيض الراسمالية ، بل هى ايضا نتاج الراسمالية ، وان لا اشتراكية من دون تطور راسمالى يسبقها وينضج الظروف الضرورية لتخطى المجتمع الراسمالى الى مجتمع اشتراكى . ولذلك تصور ماركس ان اكثر الدول ترشيحا لتدشين الثورة الاشتراكية هى الدول الممثلة لاكثر حلقات التطور الراسمالى تقدما مثل المانيا والولايات المتحدة وبريطانيا . بيد ان لينين انطلق من فكرة ان الثورة قد نشبت فعلا فى روسيا لايجوز التخلى عنها ، وبرر دعواه من منطلق انه من الممكن اطلاق الثورة من اضعف حلقة فى الامبريالية العالمية حيثما تجمعت التناقضات الاجتماعية فى اكثر صورها حدة (الناجمة فى حال روسيا تحديدا ، عن قسوة قمع الفلاحين ، وشدة اضطهاد القوميات ، وويلات الحرب التى بلغت الذروة ، فضلا عن الاستغلال الراسمالى) .

بيد ان اضعف حلقة فى الامبريالية لم تكن اقوى حلقة فى الراسمالية ، ولم تكن ابدوا معارضة لهذه السياسة الجهنمية ، أو حتى مجرد تحفظات ، تعرضوا هم أيضا للقمع نفسه بدعوى انهم كشفوا بتقاعسهم عن تنفيذ تعليمات قيادة الحزب عن هويتهم كـ « عملاء لقوى الرجعية » و « وكلاء للامبريالية » و « اعداء للشعب » وحلت الية القمع محل الاقناع ، واختفى بذلك كيان الحزب وارادته فى وجه القيادة وارادة القيادة فى وجه الامين العام ، اى تجاه ستالين شخصيا ، واسفرت « المركزية الديمقراطية » عن ديكتاتورية مطلقة . واسفرت اجهزة القمع عن قوة تفوق قوة الحزب ، واصبحت النظرية الماركسية هى قراءة ستالين بها ، ذلك انه هو النظرية ، وهو الصواب ، وهو التاريخ ، وكانت هذه الالية مبعث عبادة الفرد ، وتأليه القائد على نحو لا سابق له عبر التاريخ .

ان إقامة الاشتراكية من موقع دولة انتمت الى القطاع المتخلف من العالم ترتبت عليها امس مأسى قرننا ، كذلك ترتبت عليها مواجهة عنيفة من قطاع العالم الراسمالى المتقدم ، اذ كان بمقدور الاتحاد السوفيتى ان يبلغ من القوة ماشعر النظام الراسمالى العالمى بانه معرض لتهديد يمس صميم كيانه ، ولكن لم يبلغ المعسكر الاشتراكى من القوة ماسمح به بوضع حد نهائى لوجود النظام الراسمالى وترتبت على ذلك نشأة الفاشية اولا ثم انقسام العالم معسكرين متضادين . وهكذا ، بدلا من ممارسة التحولات الاجتماعية بطريقة حضارية ، جرت ممارستها وعلى جانبى خط المواجهة بعنف لم ير التاريخ مثيلا له ، ان لم يكن بطريق الحرب ، فبطريق الحرب الباردة ، ومن خلال استقطاب عالمى حاد استوعب عبقرية العصر فى اطلاق سباق التسلح النووى واسلحة الدمار الشامل ، ونشأ تناقض غريب ، فالاشتراكية طرحت هدف لها اسعاد البشرية ، لكن الوسائل التى اتبعتها لبلوغ هذه الغاية حملت فى طياتها تعريض البشرية للهلاك ، وهكذا ، تعارضت الوسائل مع الغاية ، وقد يكون ذلك مقبولا فى مجتمع برجوازى لا يهيمن على مقدراته لان القانون الذى يحكمه هو الجرى وراء الربح ، ولكن كيف تبريره فى مجتمع ينسب لنفسه خاصية خلوة من التناقضات ، والسيطرة على المصير ؟ .

اذا صح فى المجتمع الراسمالى ان الجرى وراء الربح هو الذى يحكمه وان ذلك قيد على حريته ، فان المجتمع الاشتراكى . كما طبق فى هذا القرن ، حكمه اللحاق بالعالم الراسمالى الاكثر تفوقا ، بأمل بلوغ نديه معه ، وهذا أيضا جرده من الحرية والسيطرة على المصير ، بل بوسعنا الادعاء ان الاشتراكية التى دشنها الاتحاد السوفيتى اسهمت فى تطوير الراسمالية اكثر مما اسهمت فى القضاء عليها ، كانت تحديا للراسمالية الزمها تجديد نفسها ، لكن لم يصل التهديد الى حد المساس بصميم كيانها ، فكانت الراسمالية هى الرابحة فى النهاية . وكان ذلك مؤشرا اخر على ان اقامة اشتراكية تنطلق من مواقع التخلف هى اشتراكية لا تسيطر على المصير ولا تتحقق لها مبررات الوجود . هذا يطرح عليها اسئلة مهمة ماذا لو ان الاشتراكية انطلقت فى الاصل من اكثر مواقع راسمالية نضجا ، لا من اضعف حلقات الامبريالية ، ماذا لو اقيمت الاشتراكية فى اعقاب الحرب العالمية الأولى ، فى بلدان تنتمى الى قلب القارة الاوروبية ، مثل المانيا ؟ هل كان معنى ذلك ان يكون لمسار هذا القرن ملامح مختلفة نوعيا ؟ وهل تصور ماركس عن الاشتراكية كان يصلح لمجتمعات الرفاهية فى قرننا ؟ ثم هل كان ذلك سوف يجنبنا العنف ؟ هل كان من الممكن اقامة الاشتراكية بالاسلوب الحضارى لا بالعنف ؟ هل كان من الممكن ان تصبح للمواجهة العسكرية الاسبقية على المواجهة الحضارية ؟ بعبارة موجزة ، هل كان الاتحاد السوفيتى ضرورة تاريخية ، ام كان على العكس تشويها لمجرى التاريخ محكوما عليه بالزوال ، اجلا او عاجلا ؟ .

تطرح هذه الاسئلة بدورها اسئلة اخرى لا تقل اهمية ، هل كان من الممكن احياء التجربة السوفيتية من خلال عملية « البيريسترويكا » ، ام كانت العملية مجرد « معبر » جنب العالم هزة عنيفة بانتقال مجتمعات كانت طوال ٧٠ عاما موطن الاشتراكية الى مواقع الراسمالية ، الم تكن « البيريسترويكا » ، فى النهاية مجرد بناء فكرى

لتبرير تحويل المجتمع السوفيتى من مجتمع يؤمن بالتخطيط المركزى الى مجتمع يؤمن باقتصاديات السوق ، ومن مجتمع يقوم على ايديولوجية تتسم بالشمولية الى مجتمع يسلم بالحاجة الى الديمقراطية والتعددية ؟ .

اذكر ان كتابا صدر منذ عدد من السنوات تضمن حوارا حول الاشتراكية والراسمالية بين اقتصادى سوفيتى مرموق هو ستانسلاف منشيكوف والاقتصادى الامريكى الكبير جون كينيث جالبرايث ، وقد ورد على لسان منشيكوف فى هذا الكتاب اننا اذا ما استعرنا لغة الفيلسوف هيجل ، فانه قد يثبت مستقبلا ان الرأسمالية كانت بمثابة الدعوى THESIS والاشتراكية بمثابة الدعوى المضادة ANTI - THESIS وان مجتمع المستقبل سوف يكون نوعا من المجتمع التركيبى الجامع لصفات استمدها من المجتمعين معا SYNTESIS ، وقد بدا لى هذا المنطق غريبا وقتذاك ، ذلك ان تعاليم الماركسية كانت تنادى باقامة الاشتراكية ، فالشيوعية على انقاض الرأسمالية لا فى عملية تركيبية معها ، والسؤال بالفعل مطروح : الى أى حد يمكن اعتبار مايجرى الان عملية تركيبية بين الاشتراكية والرأسمالية ، أم مجرد تسليم من قبل الدولة الاشتراكية الاولى بان التجربة الاشتراكية برمتها فشلت ، وان الخيار الوحيد الوارد هو الرجوع الى آليات الرأسمالية ، ومعنى ذلك فى التحليل الاخير الاخذ بآليات اقتصاد السوق ، وبفلسفة ترى ان مجرى التاريخ يصحح نفسه بنفسه ، وانه يتعين التخلى عن فكرة ان المجتمع كفيل بان يسيطر على مصيره ، وفق تصور جرى التخطيط له سلفا ؟

سمعنا كثيرا فى السنوات الاخيرة ، على لسان مفكرين سوفييت ، انهم لم يقبلوا مرة اخرى بان يكون مجتمعهم « معمل اختبار » لنظريات مستوردة من الخارج . معنى ذلك انهم كفروا بالماركسية من فرط الاختناقات التى تتعرض لها حياتهم اليومية ، انهم اضحوا يرفضون فكرة ان النظرية خليقة بان تهيمن على التطبيق ، وان التطبيق ينبغى تطويعه للنظرية ، ورده اليها ، وايجاد تفسير نظرى له ، وان تأليه النظرية على هذا النحو سقط وفقد قدسيته نهائيا .

ان الاستراتيجية القائمة على احلال الاشتراكية محل الرأسمالية عن طريق مواجهة عسكرية بين معسكرين اشهرت افلاسها نهائيا ، ولايبدو انه كان واردا اصلا ان يلحق المعسكر الاشتراكى - فى عقود - بما انجزه النظام الرأسمالى العالمى طوال قرون وان تتحقق ندية بين المعسكرين فى عصر كانت الرأسمالية العالمية اكثر تهيوا من الاشتراكية العالمية فى استثمار وتوظيف مكتشفات الثورة التكنولوجية العصرية .

هناك من يدعون ان الاتحاد السوفيتى لم يختف ، بل اعيد بناؤه فى صورة « كومنولث » ، ضم فى نهاية الامر جل ، ان لم يكن كل . الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء جمهوريات البلطيق ، وقد الحقت بالاتحاد السوفيتى فى ظروف شابتها شوائب لم تعد خافية . وهناك من يقولون ان الذى جرى مجرد « اعادة بناء » على نحو ما ، وامتداد فى النهاية للـ « بيريسترويكا » ، ولكن من دون جورباتشوف ، وبتعبير ادق صيغة جديدة من الـ « بيريسترويكا » تنطلق من ان جورباتشوف اصبح عقبة فى وجه السير بها الى نهاية المطاف بعد ان كان الحافز الرئيسى فى ابتداعها ابتداء .

ان الاتحاد السوفيتى حسب هذا التصور يكون قد حافظ على كيانه مع تحقيق قدر من التحديث ، مسايرة لمتطلبات عصر مختلف ، غير انه تصور يعيبه انه يغفل كلية البعد الايديولوجى فى بناء الاتحاد السوفيتى - مبرر كيانه اصلا - ثم ينطلق من ان « الكومنولث » الجديد كفيل بان يحقق انسجاما يتسم بصفة الدوام بين الجمهوريات التى ضمها الاتحاد السوفيتى وهذا امر مشكوك فيه ، فقد كان للايديولوجية الشيوعية ، وللمؤسسة التى التزمت هذه الايديولوجية وجسدتها ونسبت لنفسها صفة تمثيلها ، اعنى الحزب الشيوعى ، كان لهذه المؤسسة التى هيمنت على الدولة وعلى اجهزتها القمعية الدور الحاسم فى ضمان تماسك الاتحاد السوفيتى والحيلولة دون تفككه ، بيد ان الحزب الشيوعى لم يعد له وجود ، والـ « كومنولث » الذى اقيم على انقاض الشيوعية ، فهل هناك عناصر ربط بديلة تتسم بصفة الدوام ؟ .

هل من الوارد فى ضوء غياب الايديولوجية التى تبرر عملية التوحيد ، وبعد الغاء المركز المكلف السهر على هذا التوحيد ، وفى ضوء ماجرى فى يوغسلافيا ، الاحتفاظ بكيان يقوم على وحدات قومية وعرقية ودينية متنابذة ، لقد اعلنت الجمهوريات السوفيتية الاسلامية فى اسيا موافقتها على الانضمام الى رابطة الكومنولث ، ولكن يصعب تصور انضواء هذه الجمهوريات بصورة مستقرة تحت لواء تجمع ضم فى الاصل جمهوريات سلافية فى غياب مؤسسات تقوم على ايديولوجية « اممية » موحدة ، واذا صح ان الجمهوريات الاسلامية لم يعد يربطها مع هذا الكومنولث الا المصلحة الاقتصادية من منطلق انها - خلافا لجمهوريات البلطيق المستفيدة اقتصاديا من استمرار هذه الرابطة فان المصلحة الاقتصادية بعد زوال الايديولوجية تتحقق لها على نحو افضل عن طريق روابط مع تجمعات خارج الاتحاد السوفيتى تلبى على نحو افضل تطلعاتها ، بعد طول غياب ، الى تأكيد هويتها الدينية والقومية ، لذلك لا ينبغى استبعاد محاولات اقامة كتلة تركمانية تجتذب جمهوريات الكومنولث الاسلامية السنية مع دول اسلامية اخرى سنية مثلها ويكون لتركيا دور بارز فى استقطابها ، وقد تتشكل ايضا كتلة شيعية يكون لايران دور فى بلورتها ، ومن المتصور ان تنشط

واشنطن لمحاولة احتواء الكتلة الشيعية بتشجيع قيام الكتلة التركمانية وبخاصة ان تركيا فى نظر الغرب دولة اسلامية « مؤتمنة » .

ان الاسباب الداعية الى ترابط الكومنولث فى الحاضر المباشر عوامل ذات اهمية مؤقتة فقط هى الحصول على الزاد من قبل الغرب باستبعاد جورباتشوف والغاء « المركز » ومايرمز له بالكرملين ، الذى حملت اضفاء صفة الشرعية الدولية عليه معنى ان الماضى الشيوعى لم يتم اجتثاثه بعد ، وهى ايضا لطمأنة الغرب ان ترسانة الاتحاد السوفيتى من اسلحة الفتك بالجملة ، وهى ثانى اكبر ترسانة من هذه الاسلحة فى العالم ، لن تفلت من السيطرة ولن تغفل الاتفاقات الدولية التى وقع عليها الاتحاد السوفيتى بشأن تفكيك جزء منها ولن تهرب بعض اسلحتها الى دول فى العالم الثالث ، ولكن هذه عوامل قصد بها ازالة هموم تشغل الغرب انيا فقط ولا تكفى لارساء الكومنولث على اسس وطيدة .

ولو كان لى ان ابدى رايا فى ما يتعلق بالبعد الايديولوجى ، فانى لا اعتقد ان راسمالية الغد خليقة بانهاء التاريخ ، وباشباع تطلع الشعوب الى مجتمعات اعدل تكفل للمواطنين فرصا اكثر تكافوءا ، ومع ذلك لا اعتقد ان هناك احتمال ان ينشأ مشروع اشتراكى جديد مع موقع الدول التى تبنت هذه الايديولوجية فى الماضى ، وان الاشتراكية ان كان لها مستقبل فانها سوف تنبع من مواقع جديدة تماما كصيغة تعبر عن قفزة نوعية فى المجتمعات الراسمالية البالغة الرقى أو على نقيض ذلك تماما ، كتعبير فى البلدان شديدة التخلف عن الصراع المستعصى الحل حتى الان ، لا بين الشرق والغرب ، ولكن بين الشمال والجنوب ، والارجح ان العملية لن تكون هذا ولا ذاك ، بمعنى ان الاقامة الجزئية للاشتراكية على قطاع من كوكبنا دون غيره وفى مواجهة مع قطاع اخر منه يتبنى الراسمالية ، سيناريو لم يعد له مستقبل ، وان الوارد الان تحول جذرى فى المجتمع العالمى دفعة واحدة ، ومن خلال عالم واحد ، مترابط ومتداخل .

ان كلمة الاشتراكية اذا ما كان هناك حرص على الابقاء عليها انما سوف ترمز مستقبلا لمعنى تخطى افاق الراسمالية اكثر من ان تعنى الرجوع مرة اخرى الى تجارب شبيهة بتلك التى نسبت الى الاشتراكية فى القرن العشرين ، ومع ظواهر التدويل التى اضحت تتسع لكل اوجه الحياة العسكرية فان اشتراكية الغد سوف تكون عالمية او لا تكون اصلا .

بعد الانهيار :

سقط الاتحاد السوفيتى ، ولم يعد لرئيسه جورباتشوف دور ، ولم يعد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كيان .. سقط رمز الاشتراكية بطبعته الاولى .. ولكن هل معنى ذلك نهاية الاشتراكية ؟ .

اللافت للنظر ان العواصم الغربية لم تساعد جورباتشوف على انجاز عملية « البيريسترويكا » بنجاح ، بل امتنعت عمدا وبعد طول تفكير وتدبير عن تزويده بأى دعم .. وبرز قرارها ذلك على اوضح وجه - فى اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى الذى انعقد فى لندن فى اوائل اغسطس الماضى .. لقد دعت القمة الغربية جورباتشوف لحضور الاجتماع .. وترتب على امتناعها عن مساعدته ، وعودته منه فارغ اليدين ، التعجيل بالانقلاب ، الذى حاول الاطاحة به . وقد فشل الانقلاب ، ولكن ترتب عليه انهاء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى .. واصبحت دولة السوفيت تحظر نشاط الحزب الشيوعى ، حتى اصبح انتساب الدولة الى صفة « السوفيتية » ذاتها لا محل له من الاعراب .

وقام « كومنولث » من جمهوريات مستقلة محل الدولة السوفيتية ، ولم يعد أمام جورباتشوف غير ان يتنحى .. وان يعلن ان لا مكان له فى الوضع الجديد وان مهمته فى الحياة قد انتهت ..

الان فقط ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط جورباتشوف تفكر العواصم الغربية فى تزويد « الكومنولث » الجديد بمساعدات سخية .

الان فقط سوف تمد هذه العواصم يد العون للجمهوريات التى تتبنى اقتصاديات السوق . وتلتزم بالديمقراطية الغربية ، وتسير فى طريق الراسمالية .. وسوف تمتنع عن تقديم اية معونة للجمهوريات التى تتلكأ أو تناهض هذا الطريق .. ان الغرب لن يقبل بحل وسط .. وثبت انه لم يقبل بعالم ثنائى القطبية ، حتى مع انتقال القطب الشيوعى من المواجهة الى التعاون .. وانما اراد استسلاما بلا قيد او شرط ، استسلاما كذلك الذى اشترطته من دول - المحور - الفاشية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، بغض النظر عن اسلوب فرض هذه الهيمنة ، وسواء كان ذلك باسقاط قنابل ذرية فوق مدن يابانية ، او بالطرق « السلمية » .

لقد حاول جورباتشوف التجديد داخل اطار الاشتراكية وقد هزم فى المحاولة ، ولكن .. هل معنى ذلك ان الراسمالية قد انتصرت وان لا مستقبل لقضية الاشتراكية فوق سطح كوكبنا ؟

لا اعتقد ذلك ..

لا اعتقد ان عالم مابعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ، من الممكن ان يكون مجرد صورة مكررة لما كان عليه ماقبل عام ١٩١٧ .. عالم ماقبل قيام الثورة البلشفية ..

لا اعتقد ان عالم الغد ، المتعدد الاقطاب ، كفيل بأن يكون مجرد تكرار لعالم نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، عالم الصراعات المحتدمة بين كتل من الدول الامبريالية العظمى .. فلقد جد جديد فى القرن العشرين ، وربما بفضل الثورة البلشفية بالذات ..

جد ان الشعوب قد تعاظم وعيها على نحو لم يسبق له مثيل .. جد أن مشاركة الجماهير فى صنع القرار السياسى امر لم يعد يملك احد التهوين من شأنه .. جد أن هناك ثورة فى اجهزة البث والاعلام وتكنولوجيا عالمية مساندة ومطورة باستمرار لهذه الثورة الاعلامية ، ولذلك سقطت كل اشكال الانغلاق ، واصبحت شعوب العالم مشاركة فى صنع القرار ولن يكون هناك رجوع عن ذلك ابدا ..

لقد سقطت قلاع نسبت نفسها الى الاشتراكية ، ولكن تعاظم شأن الديمقراطية وقد يتشدق الغرب بانه بطل اعلاء شأن الديمقراطية ـ ولكنه الان معرض لاختيار لا مهرب منه ، عن مدى التزامه فعلا بالديمقراطية وقد اصبح وحده فى حلبة .. ولم يعد هناك تحدى المعسكر الاشتراكى ذريعة لدعاويه بان ديمقراطيته قد تعرضت للى الذراع .

ثم هناك تحدى التكنولوجيا فى عصرنا ، التكنولوجيا التى قد تعد بالخير العميم ، ولكن قد تمس ايضا كوكبنا فى الصميم ، وتنال من صلاحيته كوعاء للحياة .. هل من الممكن التوفيق بين القانون الرئيسى للراسمالية .. قانون العمل من اجل تعظيم الربح الى اقصى حد وبين تجنب ان يترتب على تنافس الراسماليين دون قيد او شرط تعريض كوكبنا لاخطار مميتة .. هل من الممكن اطلاق العنان لقوانين راسمالية دون تلويث كوكبنا والحكم على البشرية بالفناء المحقق ؟

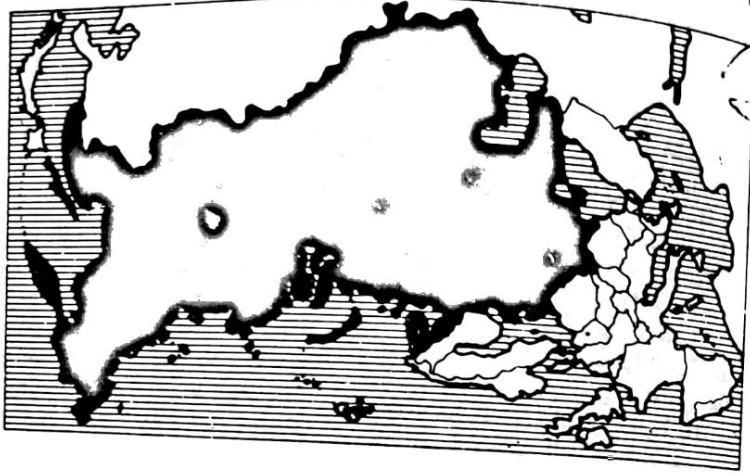
ثم ان تركيبة الراسمالية العصرية القائمة على الشركات العملاقة المتعددة الجنسية ، لم تعد تسمح بقوانين التنافس الطليق ، بل اصبحت كل شركة منها تقوم على صفة اصيلة من صفات الاشتراكية هى التخطيط المحكم الدقيق !

ان جولة فى طريق بناء الاشتراكية قد انتهت الى مأزق تاريخى . ولكن سوف تكون هناك جولات اخرى واخرى .

وقد قال لى حكيم صينى مسن التقيت به منذ سنوات وكان ان كان الصراع العقائدى السوفيتى الصينى على اشده قال : لماذا تنطلق من الاعتقاد بان الاشتراكية لابد ان يتم انجازها فى عقود من الزمان ، بينما اقتضى قيام الرأسمالية وتثبيت اركانها عالميا قرونا ؟ .. ان الاشتراكية هى الاخرى عملية عليها ان تنضج ، وان تتكشف طريقها عبر منعرجات متعددة ، وهذا تحد متجدد سوف يلاحق على الدوام جميع الاشتراكيين . □



قسم خاص



[٣] ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث

د . طه عبد العليم

مقدمة :

كانت نهاية الامبراطورية الروسية واعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ثورة غيرت النظام العالمى . واضحت نهاية الاتحاد السوفيتى واعلان رابطة الدول المستقلة ثورة تغير خريطة العالم . وبينما قادت الثورة الاولى الى نظام انقسم العالم بشأنه . فقد أدت الثورة الثانية الى وضع يحتار العالم فى أمره . وفى تقديرنا انه يصعب فهم أسباب الثورة الثانية ما لم نتعرف على نتائج الثورة الاولى ، اذ نرى علاقة سببية بين عواقب ثورة ١٩١٧ ودوافع ثورة ١٩٩١ .

ولنوضح فنقول ان اسباب نهاية الاتحاد السوفيتى تكمن فى تفكك البنية الامبراطورية وانهيار الشمولية الشيوعية ، وقوة الضغوط الغربية . واذا كان هذا الترتيب يعكس الوزن النسبى لاسباب تلك النهاية ، فانه لا يمثل التعاقب التاريخى للعوامل التى دفعت نحو النهاية . فقد كان اضعاف الشمولية ـ مع ثورة الجلاسنوست والبيريسترويكا ومنطق التفكير الجديد ـ هو المتغير الذى حال دون قمع البعث القومى وتصفية الحركات الانفصالية . وفيما يتعلق بالضغوط الغربية ـ المباشرة فى صورة تصعيد الحرب الباردة او غير المباشرة بسبب تفوق القدرة الشاملة ـ فان نجاحها فى التعجيل باسقاط الشيوعية الشمولية وتفكيك البنية الامبراطورية يكمن بالدرجة الاولى فى تصدع « الاتحاد السوفيتى » ذاته . ولا شك ان تحليل مقدمات واسباب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق يمثل مدخلا ضروريا لدراسة تداعيات ونتائج هذا التفكك ، وهو ما نشير اليه بقدر ما يفيد فى دراسة موضوع هذه الورقة .

وهدف هذه الدراسة هو المساهمة فى دراسة وضع واستشراف مصير الكومنولث ـ كرابطة اتحادية ، ومجموعات فرعية ، ودول مستقلة . واهمية هذه الدراسة تكمن فى الاثار ، المباشرة وغير المباشرة ، الفعلية والمحتملة ، لانهيار الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث على الوطن العربى . ولعل الجديد الذى تسعى هذه الدراسة الى المساهمة به هو التحليل الموضوعى النقدى للمعلومات الضرورية لبناء التوقعات وتقدير التأثيرات . وتشمل مصادر ومراجع هذه الدراسة ما هو متاح باللغات الروسية والانجليزية والعربية ، من كتب ودوريات وغيرها . وقد حاولنا ان تكون الحقيقة وحدها هى غاية البحث ، ولا يرجع الابتعاد عن الحقيقة الا الى قصور فى المعلومات التى بنيت عليها استنتاجات الباحث . ويفرض منطق البحث ان نحاول فى هذه الدراسة ان نتعمق فى تحليل اسباب تفكك الاتحاد

السوفيتى واعلان رابطة الكومنولث ، ثم بحث أوضاع الدول المستقلة ومأزق الكومنولث . واخيرا ، استشراف مستقبل ما بعد الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث . بيد أنه فى حدود هذه الورقة فاننا نكتفى باثارة أهم هذه القضايا والتساؤلات ، ثم نلقى ضوءا على عدد منها .

- ١ -

ان المجموعة الاولى من القضايا والاسئلة ، تتعلق بتكوين الامبراطورية الروسية القيصرية ، وتطور الدولة السوفيتية متعددة القوميات ، ثم اعلان رابطة الدول المستقلة - الكومنولث . وهنا لابد من تحليل التنوع والتوحد بين الدول اعضاء الكومنولث من حيث ظروف الالحاق بالامبراطوية الروسية ، والادماج فى الاتحاد السوفيتى ، والانضمام الى رابطة الكومنولث . وفى هذه الدراسة لابد ، من جهة اولى ، الاجابة على مجموعة من الاسئلة التاريخية والنظرية : هل قام الاتحاد السوفيتى على اساس الوحدة الطوعية للقوميات والجمهوريات والاقاليم والمناطق التى تألف منها ؟ . وهل كان مجرد استمرار للامبراطورية الروسية القيصرية التى ورثها ؟ . وما هو الفرق بين علاقة المركز الروسى بالاطراف غير الروسية فى ظل الشمولية الشيوعية بالمقارنة مع الاستبداد القيصرى ؟ . ولماذا اخفقت محاولة تكوين « شعب سوفيتى » بينما نجحت عملية تكوين « الامة الامريكية » من سكان متعددى القوميات فى الحالتين ؟ . وما هو المأزق الذى دخلته الرؤية النظرية للماركسية والسياسة القومية فى ظروف النظام الاشتراكى ؟

وتطرح ، من جهة ثانية ، مجموعة من التساؤلات الملحة : كيف انعكس التفكير الجديد على المعالجة النظرية للمسألة القومية ؟ وما هو الجديد فى سياسة الحزب الشيوعى السوفيتى تجاه المسألة القومية بعد ثورة الجلاسنوسنت ؟ . وكيف قاد التحرر من وهم تشكل « شعب سوفيتى » والتسليم بواقع حركة « البعث القومى » الى ازدهار حركات الانفصال ونزعات الاستقلال فى الاتحاد السوفيتى السابق ؟ . وهل كان بمقدور جورباتشوف ان يصفى بالقوة الحركات الانفصالية القومية وبالاخص فى جمهوريات البلطيق للحيلولة دون انفراط العقد السوفيتى ؟ . وهل كان يمكن للاتحاد السوفيتى السابق ، باعتباره وحدة سياسية ان يستمر بعد انهيار السلطة الشمولية ؟ وهل كان يمكن له ، باعتباره وحدة اقتصادية ، ان يبقى بعد تقويض اقتصاد الاوامر ؟

وتبرز ، من جهة ثالثة ، علامات استفهام كبيرة حول : الدعوة الى « البعث القومى » و « النزعة الاستقلالية » فى المركز الروسى ، والتصويت بالاجماع تقريبا على الاستقلال فى اوكرانيا رغم علاقتها الخاصة التاريخية بروسيا ورغم النسبة الكبيرة للسكان من اصل روسى بين سكان اوكرانيا . كما تبرز علامات استفهام اخرى لا تقل اهمية حول مواقف النخب الحاكمة فى العديد من الجمهوريات والتى انتقلت من المساندة الفعلية - واحيانا العلنية - لمحاولة الانقلاب فى اغسطس ١٩٩١ الذى استهدف « انقاذ الاتحاد » ، الى الاندفاع فى اتجاه « تفكيك الاتحاد » فى اعقاب فشل تلك المحاولة .

وفى محاولة الاجابة على هذه الاسئلة ، مع التركيز على تحديد الاسباب المباشرة لاعلان رابطة الكومنولث ينبغى تحليل التمايزات بين الحركات القومية الانفصالية فى الجمهوريات التى شكلت الاتحاد السوفيتى السابق . كما تبرز ضرورة التعرف على دوافع الانضمام الى المعاهدة الاقتصادية الاتحادية ، سواء فى صيغتها الاولى قبل تمرد اغسطس ١٩٩١ أو فى صيغتها الثانية بعد فشل التمرد . ويتسم بالاهمية فهم اسباب تقلص عدد الجمهوريات الموقعة على المعاهدة الثانية مقارنة بالمعاهدة الاولى ، ولا يقل أهمية تحديد الخلاف بين مضمون المعاهدتين . وتبرز ضرورة تحليل العوامل التى تفسر اعلان نهاية الاتحاد السوفيتى » ، وتشكيل رابطة الكومنولث فى مينسك ، ثم توسيع ، عضوية الكومنولث فى الما اتا ، وبين هذه العوامل : الصراع على السلطة بين المركز السوفيتى والجمهوريات الاتحادية وضرورة الخروج من مأزق ازدواج السلطة وخاصة فى روسيا الاتحادية ، وتعاظم اسباب الخوف من نزعة الهيمنة الروسية وخطر بعث الامبراطورية الروسية ، والخلاف حول برامج ووتائر الاصلاح الاقتصادى ، وانهيار جهاز الدولة الاتحادية وخاصة بعد تجميد وتجريم نشاط الحزب الشيوعى السوفيتى ، وتمايز النخب الحاكمة فى الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتى السابق ، وتواصل ضغوط الولايات المتحدة التى بدا أنها لا تقبل بأقل من الاجهاز على الاشتراكية وتصفية الدولة السوفيتية .

- ٢ -

وأما المجموعة الثانية القضايا والاسئلة ، فتتصل ببحث أوضاع الدول المستقلة ورابطة الكومنولث . وتبرز ضرورة تحليل تمايز المجموعات الفرعية الاقليمية والثقافية وتباين القدرات النسبية الاقتصادية والعسكرية وغيرها ، وخصوصية وضع جمهورية روسيا الاتحادية - الوريث الشرعى والوحيد للاتحاد السوفيتى السابق باعتباره « قوة عظمى » . كما ينبغى التركيز على تحديد اسباب الصراع وعوامل الوحدة بين الدول المستقلة ، والمصالح والمخاوف التى تفسر الوضع الانتقالى لرابطة الكومنولث .

من جهة أولى ، فان الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق تنتسب الى اربع مجموعات اقليمية فرعية من منظور الجغرافيا ، وهى : مجموعة بحر البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا واستوانيا) ، ومجموعة شرق اوروبا (روسيا واوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا) ، ومجموعة ما وراء القوقاز (اذربيجان وأرمينيا وجورجيا) ، ومجموعة آسيا الوسطى (كازاخستان واوزبكستان وطاجيكستان وقيرجيزستان وتركمانستان) . بيد ان ذات الدول يمكن تصنيفها على اساس الرابطة الثقافية ، حيث نجد المجموعة السلافية التى تشمل مجموعة شرق اوروبا عدا مولدافيا ، والمجموعة الاسلامية التى تشمل مجموعة آسيا الوسطى الى جانب اذربيجان ، وتتمايز جمهورية روسيا الاتحادية بانها تمتد اقليميا من الشرق الاقصى الى شرق أوروبا ، ومن شمال اوروبا الى البحر الاوسط . ومن الناحية الثقافية فانها تضم جمهوريات واقاليم ومناطق حكم ذاتى سلافية واسلامية ، فضلا عن الاقليات الالمانية واليهودية وغيرها ، والى جانب التوزع بين الكنيستين الارثوذكسية والكاثوليكية هناك التوزع بين المذهبين السنى والشيعى ، كما تختلف الدول المستقلة من حيث التركيب القومى ونسب القومية الاصلية الى سكان كل منها ، وتختلف بوجه خاص من حيث نسب المتحدثين باللغة الروسية ووزن الروسى الى اجمالى السكان . ويستحيل بغير دراسة هذه وغيرها من التمايزات أن تكتمل المعرفة باوضاع الدول المستقلة كما يصعب استشراف مصير الكومنولث .

ومن جهة ثانية ، فان الدول المستقلة والمجموعات الفرعية تختلف من حيث القدرات الاقتصادية ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقدرات العسكرية وخاصة النووية ، والموارد الطبيعية التعدينية والنباتية وخاصة موارد الطاقة والاراضى المزروعة . كما تتباين من حيث الامتداد الجغرافى والقوة الجيوبوليتيكية ، ومن حيث عدد السكان وتطور التعليم والبحث العلمى والقدرة البشرية . ويتسم باهمية خاصة تحليل القدرات النسبية لجمهورية روسيا الاتحادية باعتبارها مركز الامبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتى ورابطة الكومنولث ، وباعتبارها الوريث الشرعى والوحيد للاتحاد السوفيتى السابق كدولة عظمى كما تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لمجموعة الدول الاسلامية - الآسيوية ذات الصلات المباشرة والروابط المتنوعة مع دول الشرق الاوسط ، ومن ثم ذات التأثير الهام على الاوضاع الاقليمية - العربية . كما تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لاوكرانيا باعتبارها القوة الثانية بين دول الكومنولث والتى حددت مصير الاتحاد السوفيتى وسوف تحدد مصير رابطة الكومنولث .

ومن جهة ثالثة ، تبرز أولوية تحليل أسباب الصراع وعوامل الوحدة ، او المخاوف والمصالح المحددة لتفاعلات الدول المستقلة ومصير رابطة الكومنولث . وفى هذا الصدد تبرز اوضاع واخطاء الصراع القومى وقضايا

المواطنة والجنسية المرتبطة بالتركيب القومى المعقد للدول المستقلة (لاحظ حالة البلطيق) ، ومصير الروس المقيمين فى الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق ، واحتمالات تصاعد الصدامات القومية العرقية داخل كل دولة ، وانعكاسها على العلاقات بين دول الاقامة الفعلية ودول الانتماء القومى وهى حالة سائدة فى كل الدول . كما تبدو واضحة أخطار المطالبة باعادة ترسيم الحدود على اساس الانتماء القومى (حالة ناجورنو كاراباخ مثلا) أو على أساس التراجع عن تنازلات اقليمية فى اطار الاتحاد السوفيتى السابق (حالة روسيا مع كازاخستان وخاصة مع اوكرانيا حول اقليم القرم) . وتشتد اخطار الصراع حول تقسيم القوات المسلحة ، واقامة جيوش مستقلة للدول ذات السيادة والنزاع على مصير الترسانة النووية ، وأوضاع القوات الاستراتيجية والقوات المشتركة المتواجدة فى الدول المستقلة ، واخطار التركيب القومى المعقد لهذه القوات ، ومصاعب انسحاب قوات الاتحاد السوفيتى السابق من الدول التى لم تنضم الى رابطة الكومنولث (حالة دول البلطيق) . ثم هناك الصراع على توزيع اعباء التركة مثل المديونية الخارجية للاتحاد السوفيتى السابق وغيرها من آثار انهيار الروابط الاقتصادية القديمة وخاصة تصدير اعباء الاصلاح الاقتصادى ، اضف الى هذا تلك الصراعات المتصلة باختلاف انتماءات وسياسات وتوجهات النخب السياسية الحاكمة فى الدول المستقلة ، ومصائر الصراع على السلطة داخل كل دولة وبالاخص فى روسيا الاتحادية بانعكاسه على مصير الكومنولث ، ومصير الحزب الشيوعى السوفيتى وقوة المعارضة الاسلامية الاصولية وغيرها من قوى المعارضة اليسارية والديموقراطية والقومية والدينية ، ودور ووزن جماعات الضغوط وخاصة نقابات العمال والاتجاهات الشيوعية والقومية والفوضوية فى صفوفها .. الخ . وفى ذات الوقت لابد من دراسة الروابط الاقتصادية والعسكرية وغيرها من عوامل الوحدة سواء على نطاق الرابطة الجديدة أو على امتداد الاتحاد السابق ، او بين هذه وتلك من المجموعات الفرعية التى تنتسب اليها الدول المستقلة . وبين دوافع الارتباط تبرز اوضاع التخصص الاقتصادى والصناعى والوحدة العضوية للبنية الاساسية ، وضرورات التعاون والتنسيق والتكامل ، وتنوع المواد وتوزعها بين الدول المستقلة وخاصة مصادر الطاقة والمواد الغذائية . كما تبرز مصالح المجمع الصناعى العسكرى والمؤسسة العسكرية الموروثة ، واخطار الحروب الاهلية مع انتشار الاسلحة النووية ، وواقع استمرار قوات مشتركة ، باعتبارها عوامل تدفع الى وجود رابطة للتعاون والتنسيق من منظور امنى . وفى ذات الاتجاه تدفع مخاوف الغرب من افلات السيطرة على الترسانة النووية وتهديد الامن الاوروبى والعالمى ، على

الاقل فى فترة الانتقال الحتمية لما بعد الاتحاد السوفيتى .

- ٣ -

واخيرا ، فان المجموعة الثالثة من القضايا والتساؤلات ، تتصل بمصير الكومنولث ومستقبل الروابط القائمة واتجاهات التطور للدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق وخاصة اعضاء الكومنولث ، واحتمالات تطور العلاقات بين المجموعات الفرعية والدول المستقلة مع غيرها من دول الجوار الاقليمى وخاصة مع اوروبا الشرقية والغربية ، بالنسبة للمجموعة السلافية ، ومع دول غرب آسيا والشرق الاوسط خاصة تركيا وايران بالنسبة للمجموعة الاسلامية .

ولا شك أن الاولوية فى هذه المجموعة من القضايا والاسئلة تتعلق بمصير رابطة الكومنولث ذاتها . ونلاحظ بداية ، انه من زاوية العلاقات السياسية ، يمكن تصور ارتقاء رابطة الكومنولث الى اتحاد كونفيدرالى يضم على الأقل الجمهوريات السبع التى وقعت على الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية عشية اعلان مينسك . كما يصعب ان نستبعد احتمال « بعث الامبراطورية الروسية » على الاقل فيما بين المركز الروسى والاطراف الآسيوية التى استمرت قرونا « مستعمرات داخلية » . لروسيا القيصرية . ويبقى الاحتمال الاخطر وهو انهيار رابطة الكومنولث تحت وطأة تناقضاتها ، وخاصة فى حال انفلات الصراع القومى (اذربيجان وجورجيا ومولدافيا مثلا) أو بسبب اعادة النظر فى التنازلات الاقليمية فى اطار الاتحاد السوفيتى السابق (الحدود بين روسيا وكل من اوكرانيا وكازخستان مثلا) . وأما تناقضات التعدد القومى فى جمهورية روسيا الاتحادية بوجه خاص (لاحظ الحركات الاستقلالية الانفصالية فى الجمهوريات والاقاليم والمناطق الاسلامية ذات الحكم الذاتى مثلا) فان اسلوب حلها سوف يتوقف على مستقبل الديموقراطية فى روسيا الاتحادية ، بيد أننا نستبعد انهيار الاتحاد الروسى . وبوجه خاص ، فان الصراع الداخلى على السلطة ، بنفوذ روسيا الكبير فيه (لاحظ الاطاحة بجامسيا خورديا مثلا) سوف يحدد الى مدى بعيد مستقبل الروابط بين ورثة الاتحاد السوفيتى السابق ، بما فى ذلك جمهوريات البلطيق (لاحظ لاتفيا مثلا) . بين أن الاهم ، ان احياء الاتحاد السوفيتى السابق مستحيل ، الا على صورة بعث الشمولية الشيوعية عبر انقلاب عسكرى وهو ما نستبعده بدوره اذا اخضعنا للتحليل العميق دروس انقلاب اغسطس الفاشل ، وبالاخص بعد كل المتغيرات التى اعقبته .

ومن جهة ثانية ، فان مصير رابطة الكومنولث والعلاقات بين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، سوف يتحدد بمستقبل الاصلاح الاقتصادى والقدرة على تجاوز الكارثة الاقتصادية لانهيار النظام الاقتصادى القديم وغياب نظام اقتصادى جديد . واما فيما يتعلق باتجاهات الاصلاح الاقتصادى الداخلى ، فان الاحتمالات تتراوح بين النموذج الكورى الجنوبى (اى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى اطار راسمالية غير ديموقراطية) أو النموذج الصينى (اى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى اطار اشتراكية غير ديموقراطية) ولكن مع الطبعة المحلية للنموذجين . واما قيام نظام رأسمالى ديموقراطى على النمط الغربى فى غالبية الدول المستقلة ، فاننا نستبعده بالنظر الى طول الفترة الانتقالية لاقامته بافتراض عدم قطع طريق هذا التطور عبر ثورة شعبية او انقلاب فاشى . ونستبعد ايضا احياء النظام الاشتراكى الشمولى على النمط السوفيتى فى غالبية هذه الدول ، لان الضرورات التى اسقطته سوف تقطع الطريق على محاولة احيائه . والارجح ان اقتصادا مختلطا سوف يتطور فى غالبية الدول المستقلة طالما ان القفز الى الراسمالية مستحيل ، وان الردة الى الاشتراكية مستحيلة بدورها . بيد ان الخلافات حول برامج ووتائر الاصلاح الاقتصادى كانت وسوف تبقى عاملا محددا لمستوى العلاقات وقوة الرابطة بين الدول المستقلة (لاحظ مثلا اثر الخلاف الروسى الاوكرانى حول اصلاحات يلتسين الاقتصادية) . اضف الى هذا ان مصير القوات المسلحة الموروثة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، سوف يمثل محددا حاسم الاهمية لمصير الكومنولث ونرى ان اخطار تفجر حرب اهلية بين القوى النووية الرئيسية فى الكومنولث وخاصة روسيا وأوكرانيا ، فضلا عن التركيب القومى المختلط للقوات المسلحة الاستراتيجية والمشتركة ، سوف يمثل قيدا رئيسيا على تفجر مثل تلك الحرب ويدفع نحو التوصل الى حلول وسط انتقالية (حالة اسطول البحر الاسود مثلا) . واذا كان هذا الردع النووى المتبادل يمثل أحد عناصر الامن ، فان التفوق الحاسم للجيش الروسى فى حال تقسيم القوات المشتركة وقيام جيوش مستقلة ، سوف يمثل اهم عناصر الردع الذى يقطع الطريق على حرب اهلية واسعة النطاق .

ومن جهة ثالثة ، فان الدول المستقلة سوف تواصل التوجه نحو الاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى ، ولكن فى ظل القيود التى تفرضها التطورات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية البينية فضلا عن الزمن الذى تستغرقه عمليات التكيف الهيكلى تحت رعاية صندوق النقد الدولى والدول الغربية الدائنة . ونرى ان التخصص الاقتصادى الموروث عن الاتحاد السوفيتى السابق سوف يستمر لفترة طويلة اساسا يدفع نحو التكامل بين الدول المستقلة (لاحظ حالة جمهوريات البلطيق وحتى بعض دول شرق اوروبا مثلا فى علاقاتها بالدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق) . لكن

هذا التكامل ، وخاصة فى ظروف الاولويات الجديدة الخارجية للدول المستقلة ، وتفكك الهياكل التنظيمية والمؤسسية للعلاقات بين هذه الدول ، لن يحول دون التوجه نحو اقامة علاقات تكاملية مع دول الجوار الاقليمى الاوروبية والاسيوية . وسوف تبقى العوامل السياسية ، فضلا عن العوامل الثقافية والتاريخية ، ذات تأثير حاسم على العلاقات الاخيرة . بيد ان العامل الحاسم سوف يتمثل فى الحاجة الى العون الاقتصادى الخارجى وخاصة فى ظل الكارثة الاقتصادية الراهنة .

- ٤ -

نهاية الاتحاد السوفيتى السابق

وعلى الرغم من ان رابطة الكومنولث ، لاتعدو وضعا انتقاليا ، وتبدو رابطة انتقالية - اضطرارية ، فان احتمالات المستقبل لاتتضمن احياء الاتحاد السوفيتى السابق ، ويتاكد هذا الحكم من اسباب ونتائج انهياره .

ونؤكد بداية ان اسباب انهيار الاتحاد السوفيتى تكمن بالدرجة الاولى فى ازمته الداخلية الشاملة ، وان عجلت بالانهيار ثورة الجلاسنوست والبيريسترويكا والتفكير الجديد التى بدأت مع ولاية جورباتشوف فى عام ١٩٨٥ . وساهم فى الاجهاز على الاتحاد السوفيتى الانقلاب الفاشل فى اغسطس ١٩٩١ وانقسام المؤسسة العسكرية وحل الحزب الشيوعى السوفيتى وفى ذات الاتجاه قادت الضغوط الامريكية التى استهدفت علانية تقويض الشيوعية وتفكيك الدولة فى الاتحاد السوفيتى السابق . ومن ثم فاننا نرى ان نظرية المؤامرة الخيانة لاتفسر ثورة جورباتشوف وتداعياتها ، او انقلاب اغسطس ونتائجه ، او سياسة يلتسين واتجاهاتها . والامر ، ان سقوط الاتحاد السوفيتى يرجع الى ازمة نظامه وبنيته الامبراطورية فضلا عن ضغوط الغرب .

وبغير خوض فى مؤشرات ازمة النظام الاشتراكى وتناقضات التكوين الامبراطورى الموروث ، فانه يكفى لتاكيد استنتاجنا السابق الاحالة الى خطاب اندروبوف الذى فجر ثورة « الجلاسنوست » وبادر فى علانية غير مسبوقة الى ابراز ابعاد واخطار مأزق الاقتصاد والمجتمع فى الاتحاد السوفيتى السابق . واذا كان اندروبوف ، لم يبدأ « البيريسترويكا » ، وسعى الى تجاوز مأزق التحديث وأزمة النظام بتقوية ذات الاسس التى ارتكزت عليها الدولة « الاشتراكية - السوفيتية » ، فقد شدد على ضرورة التغيير . وعن طريق ضرب الفساد وتشديد الانضباط ، والرقابة العمالية وحماية ملكية الدولة ، وتحسين التخطيط وزيادة الحوافز ، ولكن مع رفض حازم لتقويض « البناء القديم » وتقوية مواقع الدولة الشمولية المركزية ، تطلع اندروبوف الى تجاوز المأزق والازمة . وفى ادارة الصراع مع الغرب ، قاد اندروبوف خط التشدد ضد التصعيد الامريكى للحرب الباردة ، كما ضاعف

الدعم لحلفاء الاتحاد السوفيتى السابق فى الشرق والجنوب ، وسعى الى ضرب النفوذ الصهيونى داخل الاتحاد السوفيتى . وفى هذا السياق نفهم قوة تأييد اندروبوف للبلدان العربية ضد العدوان الاسرائيلى ، وهو ماتجسد فى سعيه الى زيادة القدرة العسكرية العربية[1] .

الا ان نهج اندروبوف لمواجهة مأزق التحديث والامن فى الاتحاد السوفيتى السابق بدا غير قادر على تحقيق اهدافه . من جهة ، لانه لم يكن من الممكن تجاوز الازمة الداخلية الشاملة للنظام الاشتراكى السوفيتى عبر دعم ذات الاسس التى نهض عليها . ومن جهة ثانية ، فانه فى ظل الازمة السوفيتية وتفوق الغرب ، فان خط التشدد لم يكن يملك ارضا صلبة يقف عليها ويتمكن من الاستمرار بوجه التهديد والتحدى الامريكى خاصة ، والغربى عامة .

ولذا فقد جاء جورباتشوف وكان نهجه للتغيير تعبيرا عن ضرورات موضوعية ، وفى عهده اضحت « الجلاسنوست » ثورة لم تكتف بكشف ابعاد واخطار الازمة ، وانما فضحت وبقسوة اسبابها الكامنة فى اسس النظام التى تعرضت لمراجعة جذرية . واقدم جورباتشوف على تقويض البناء القديم بتفجيره ثورة « البيريسترويكا » ، التى اضعفت سطوة الحزب الشيوعى السوفيتى وانهت احتكاره للحياة السياسية ، وقوضت نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر ، واطاحت برؤوس النخبة البيروقراطية الحزبية المحافظة التى توارثت السلطة والامتيازات ورغم ان جورباتشوف قد استمر حريصا حتى اقالته على التوازن بين خطى التدرج والثورة ، بين المحافظين والراديكاليين ، بين الشيوعيين والديموقراطيين ، فقد دفع نحو تهاوى الشمولية التى مثلت العمود الفقرى للنظام والوحدة فى الدولة الاشتراكية السوفيتية[2] .

ونلاحظ بوجه خاص ، ان الغاء النص الدستورى على الدور القيادى للحزب ، كان بمثابة اعلان ببدء تقويض مجمل جهاز الدولة القديم ، وتمهيد للاطاحة بجورباتشوف نفسه ، ابن ذات الجهاز . واذا كان جورباتشوف لم يصل الى حد تقنين التعددية الحزبية ، فقد سمح بالتعددية السياسية ، بما فى ذلك قبوله عمليا بقيام تكتلات داخل الحزب الشيوعى السوفيتى جسدت تعمق انشقاق النخبة الحزبية - البيروقراطية . ولعل الاخطر ، هو دعوة جورباتشوف الى البعث القومى بغية احتواء نزعات الانفصال والاستقلال التى قادتها ليتوانيا مع غيرها من جمهوريات البلطيق . ورغم التصفيات المتلاحقة للقيادات الحزبية التى وقفت بوجه التغيير ، او التى نزعت الى المغامرة ، ورغم اللجوء الى العنف بوجه اعلانات الاستقلال فى جمهوريات البلطيق ، فقد استمر جورباتشوف حريصا على المعالجة السياسية

الديموقراطية للتناقضات التى فجرتها التحولات الديموقراطية التى قادها . وكان صمود جورباتشوف بوجه محاولات الردة الى الشمولية يعنى انفلات زمام السيطرة على النظام والاتحاد ، وهو مايفسر قيام واخفاق تمرد اغسطس ١٩٩١ . الذى استهدف انقاذ مايمكن انقاذه ، والحيلولة دون نهاية الاشتراكية وانهيار الاتحاد ، فأجهز على هذا وذاك .

ونرى ان نهج جورباتشوف للتغيير كان لابد وان يقود الى التعجيل بهذه النهاية وذلك الانهيار . وبايجاز ، فان البناء القديم وان كان ضرورة لاعادة البناء فقد قاد الى فوضى شاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية ... الخ بدا مستحيلا السيطرة عليها بغير اقامة نظام جديد للانضباط يتطلب بالضرورة فترة انتقال طويلة وقاسية . الا ان تقويض جهاز الدولة ، وتفكك الدولة الاتحادية ، قطع الطريق على ثورة « اعادة البناء » التى قادها جورباتشوف ، وفتح الطريق امام ثورة تدفع الى « بناء جديد » بما فى ذلك نوعية الرابطة بين جمهوريات الاتحاد السابق .

وعلى أساس مفهوم جديد للامن القومى السوفيتى ، سمح جورباتشوف بتفكيك الكتلة السوفيتية الاوروبية بتركه للنظم الشيوعية تتداعى فى شرق اوروبا ، وقدم تنازلات هائلة فى مجال نزع السلاح ووقف سباق التسلح ، كما قاد انسحابا سوفيتيا من الجنوب العربى وغير العربى لوقف المجابهة السوفيتية - الامريكية على امتداده . ومن اجل فهم منطق « التفكير الجديد » الكامن وراء السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة ، ينبغى ، من جهة ، ان نلاحظ ان تأخر الاتحاد السوفيتى السابق عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية التى تسارعت فى المراكز الصناعية الرأسمالية قد فاقم ابعاد واخطاء التهديدات والتحديات التى جابهت الامن القومى السوفيتى بمفهومه الشامل . وكانت مجابهة تصعيد الحرب الباردة وسباق التسلح بالمثل ، تعنى التخلى عن هدف التحديث اى عن اهم ركائز الامن القومى حتى بمفهومة العسكرى الضيق . وقد ادرك جورباتشوف عبث الانزلاق الى الانتحار الجماعى ورفض وهم تصفية « الامبريالية » . بل ان المراكز الصناعية الرأسمالية قد تمكنت من التكيف الايجابى مع دوافع ونتائج التقدم ، على حين كان جمود النظام الاشتراكى السوفيتى بمثابة كابح لهذا التقدم(٣) .

ومن الصحيح نسبيا القول بان تسريع الثورة الصناعية التكنولوجية ، وتصعيد الحرب الباردة ، والنزعة العلمية الى التكيف ، كانت استجابة رأسمالية للتحديات والتهديدات والضرورات التى ترتبت على قيام « النظام الاشتراكى السوفيتى » وتعاظم « القدرة العسكرية السوفيتية » وتوسيع « النفوذ العالمى السوفيتى » . بيد ان الاهم هو ماترتب على استجابة المراكز الراسمالية الصناعية من تأكيد تفوقها بمعيار التقدم الشامل ، اى تحقيق : اعلى معدلات الانتاجية وأرفع مستويات المعيشة ، فضلا عن احترام حقوق الانسان . وبالاستناد الى هذا التفوق ، وما كشف عنه من ابعاد الانكشاف الشامل للاتحاد السوفيتى السابق ، توافرت للغرب ادوات الضغط لاسقاط الاخير والانتصار فى الحرب الباردة . ويمثل هذا التفوق ذاته اساس انفراد الغرب - بادارة عالم مابعد الاتحاد السوفيتى . وأما التفوق النسبى للقدرة بالامريكية الشاملة ، وصعود القوى الاوروبية وفى قلبها المانيا الموحدة وارتقاء القوة الروسية الكامنة ، فهى اهم عناصر التوازن الدولى الراهن . وفى النظام العالمى الجارى تشكيله ، فان توازن المصالح تتحدد فى نهاية المطاف بتوازن القوى . وفى هذا الاطار فان التطورات الداخلية فى الجمهوريات المستقلة وفى علاقاتها البينية وتوجهاتها الدولية سوف تخضع بالدرجة الاولى بالقدرة الامريكية على التدخل والتأثير ، فضلا عن الدور الغربى ، بوجه عام .

- ٥ -

التكوين الامبراطورى لروسيا القيصرية

كانت كييف هى مركز الدولة الروسية المبكرة - روسيا كييف . وتأسست هذه الدولة فى القرن ٩ بعد تطور امتد قرونا لاتحادات سياسية عسكرية ، ذات طابع قبلى ثم اقليمى ، ارتقت الى دويلات كانت اكبرها امارات كييف ونوفا جوردسكايا . وقد نشأت الدولة الروسية المستقلة على اساس اتحاد تلك الدويلات - الامارات فى سياق صراع الشعوب السلافية الشرقية ضد البيزنطيين وغيرهم من اجل الاستقلال . ومع نهاية القرن ١٠ بلغت دولة كييف مستوى مرتفعا من التطور الاقتصادى والسياسى ، وامتدت من البلطيق الى الفولى وحتى الاورال ، وكان تركيبها العرقى متنوعا يضم السلاف وغيرهم من الشعوب .

وقد ارتبطت تجارة نوفا جوردسكايا (وغيرها من مدن شمال غرب روسيا) بسياسة استعمارية تجسدت فى انتزاع الجزية الثقيلة من سكان الشمال والبلطيق ، وبتوسع اقليمى استعمارى للحدود الشمالية والشرقية لامارة نوفا جوردسكايا . وقد عاشت الدولة الروسية الاولى - روسيا كييف - حتى القرن ١٢ ، حين انهارت بعد ان انفصلت عنها ، اقتصاديا وسياسيا ، تلك الامارات الاكبر مثل نوفا جوردسكايا . ومكن من هذا ، سيادة الاقتصاد الطبيعى وبدائية وسائل المواصلات والاتصالات(٤) .

واستمر تفتت روسيا بين القرنين ١٢ - ١٥ . وذلك حتى قيام الدولة الروسية المركزية بعد التحرر من نير التتار نهائيا (عام ١٤٨٠) بعد ان استمر نحو ١٥٠ عاما ، وحين اتم ايفان الثالث (١٤٦٢ - ١٥٠٥)

اخضاع جميع اراضى روسيا لسيطرة امراء موسكو تماما . وفى عام ١٥٤٧ انتصر الحكم المطلق حين اعلن ايفان الرابع نفسه قيصرا على روسيا ، لتظهر وتتوسع الامبراطورية الروسية القيصرية فى القرن ١٧ . وساهم فى توطيد « الاتحاد الروسى » ، الصراع ضد غارات القبائل الرحل وسكان القرم . واضحت موسكو - باعتبارها المركز الاقتصادى التجارى الاكبر - عاصمة روسيا . وكان الاستبداد القيصرى ضرورة فى ظروف الحاجة الى سلطة قوية تضمن انتزاع الاتاوات وتمنع هروب الفلاحين . وكان اهم نتائج قيام الدولة الروسية المركزية هو تعاظم « الممتلكات الاقليمية الروسية » . ومع مطلع القرن ١٨ كانت قد تكونت الامبراطورية الروسية القيصرية . وقد لعب الاستعمار « الداخلى - الاقليمى » دورا هاما فى تطور اقتصاد روسيا ، وخاصة بمضاعفة الموارد الزراعية والتعدينية ، وارتقاء التخصص الانتاجى الاقليمى وتطور التجارة . وتكون سوق عموم روسيا .

وقد تواصلت عمليات التوسع الاستعمارى الاقليمى الروسى منذ زمن ايفان جروزنى (١٥٣٣ - ١٥٨٤) . وفى عام ١٦٥٤ تم ضم اوكرانيا الى الامبراطورية الروسية . وبابخضاع مما لك كازان واسترخان امتد هذا التوسع الى اسيا الوسطى وماوراء القوقاز والشرق الادنى . ومع مطلع القرن ١٨ كانت حدود الامبراطورية الروسية القيصرية قد بلغت المحيط الهادىء ومهد هذا لاستيطان روسى واسع لاحقا فى الشرق الاقصى(٥) . وقد ضمت روسيا انجوشيا وشمال شرق « اوسيتيا » فى عام ١٧٧٠ ، وكاباردى وغيرها من الممتلكات المجاورة لداجستان فى سياق تحالف سكان هذه المناطق الى جانب روسيا فى حروبها ضد تركيا ١٧٦٨ - ١٧٧٤ . ثم الحقت روسيا الشيشان فى عام ١٧٨١ وجورجيا وجنوب شرق اوسيتيا فى عام ١٧٨٣ وداجستان فى عام ١٨١٣ . وقد اعترفت تركيا فى معاهدة ١٧٠٠ بان أزوف قسما من روسيا وهو ماأغلق طريق التوسع العثمانى فى شمال القوقاز . واما معاهدة ١٧٧٤ فقد فتحت الطريق امام اتمام العملية الطويلة لتوسع الامبراطورية الروسية فى شمال القوقاز بين نهاية القرن ١٨ ومطلع القرن ١٩ . وقد ضم بطرس الاكبر دربنت وباكو ورشت وقسم كبير من جيليانا ، وهى مناطق فارسية ، شمال غرب ايران قرب بحر قزوين ، بين عامى ١٧٢٢ - ١٧٢٣ . وفى عام ١٨٢٥ الحق شمال اذربيجان بروسيا وبقى شمال اذربيجان بروسيا وبقى جنوبها خاضعا لايران(٦) . وفى عام ١٨٢٨ جرى ضم شرق ارمنيا الى الامبراطورية الروسية ، واما شرق مولدافيا (بيسارابيا) فقد تم ضمها الى الامبراطورية فى عام ١٨١٢(٧) .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ اعلن تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، الذى تكون من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ودخلت فى قوامها جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية الخمس الاتحادية ثم المستقلة فيما بعد ، الى جانب غيرها من جمهوريات واقاليم ومناطق الحكم الذاتى ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفيتية وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفيتية ، الى جانب جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية (والتى دخل فى قوامها جمهوريات ماوراء القوقاز الاتحادية والمستقلة فيما بعد) . وبينما حافظت فنلندا على استقلالها بعد ثورة ١٩١٧ ، فقد اعاد ستالين الحاق جمهوريات البلطيق الثلاث فى عام ١٩٤٠(٨) . وفى ٩ ديسمبر ١٩٩١ ، اعلن رؤساء الجمهوريات السلافية الثلاث ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتة ، كما هو منصوص عليه فى القانون الدولى وكحقيقة جغرافية سياسية لم يعد موجودا . وفق اعلان منيسك . وبذلك فان الاتحاد السوفيتى - وريث الامبراطورية الروسية - « لم يعد موجودا » .

ويبقى التساؤل الاهم حول اسباب ازدهار الحركات الانفصالية للقوميات غير الروسية وحركة البعث القومى الروسى استقلالية النزعة ، عشية هذا الاعلان .

- ٦ -

المسالة القومية فى الاتحاد السوفيتى

فى تقريره « ستون عاما للاتحاد السوفيتى » فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ ردد اندروبوف بحق توصيف لينين للامبراطورية الروسية القيصرية ، من منظور المسألة القومية ، بأنها كانت « سجن الشعوب » . وفى ذات التقرير زعم انه منذ ستين عاما خلت « اتحدت شعوبنا طوعيا » وردد مقولة « الشعب السوفيتى » باعتباره جماعة انسانية جديدة . كما زعم انه « لاول مرة فى التاريخ انقلب تعدد القوميات فى البلاد من مصدر ضعف لها الى مصدر قوة وازدهار » . لكنه اعترف بان « النجاحات التى احرزت فى حل المسألة القومية لاتعنى البتة انه قد زالت كل المشكلات التى تنشأ من واقع حياة وعمل امم واقوام كثيرة فى اطار دولة واحدة . فمن المستبعد ان يكون ذلك ممكنا ما دامت هناك امم ، مادامت ثمة فروق قومية وهذه ستبقى طويلا ، اطول بكثير من الفروق الطبقية » . كما اعترف ايضا بالظواهر السلبية « للغطرسة القومية » ، واوهام « التفرد » واتجاهات « عدم احترام الامم والاقوام الاخرى » ، مؤكدا ان هذه الظواهر « من الخطأ عزوها الى رواسب الماضى فقط » . وشدد على « ان شعوب بلادنا تتوجه بالامتنان الخالص للشعب الروسى ، الذى لولا مساعدته الاخوية النزيهة لكان من المستحيل ان تتحقق الانجازات الحالية لاية جمهورية ، مؤكدا على اهمية اللغة الروسية التى « دخلت بشكل طبيعى حياة الملايين من الناس على اختلاف قومياتهم » ، وخاصة بدورها « فى تقارب جميع

الامم والاقوام » . كما اشار الى « ان تجربة الحل الاشتراكى للمسألة القومية تدرس باهتمام فى عشرات البلدان المتحررة من نير الاستعمار(٩) . فماذا يعنى هذا كله ؟

بادىء ذى بدء ، فان الحديث عن « اتحاد نوعى » يتناقض مع الاعتراف بان الامبراطورية الروسية كانت « سجن الشعوب » . واذا كنا نعترف بان الشعب الروسى كان ضمن « الشعوب السجينة » ، فان هذا لاينفى حقيقة ان الغالبية من الشعوب غير الروسية ، وخاصة غير السلافية ، صارت احد مكونات النسيج « متعدد القوميات » للاتحاد السوفيتى السابق ، فقط باعتبارها جزءا من « ممتلكات امبراطورية الروسية » ، وتصعب البرهنة على ان الانضمام الى « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » تم على اساس اختيار « البروليتاريا الظافرة » فى الجمهوريات الاسلامية للاتحاد السوفيتى السابق . وهو ماتؤكده البيانات الرسمية المنشورة فى عهد اندروبوف نفسه حول مستويات التصنيع والتنمية فى الاطراف الاسلامية للمركز الروسى قبل الثورة الاشتراكية .

وقد يكفى ان نشير مثلا ، الى ان الطبقة العاملة فى اوزبكستان لم تتعد حوالى ٥,٠ ٪ من السكان فى عام ١٩١٣ ، وكانت ذات النسبة اقل من ٠,٢ ٪ فى طاجيكستان ، وهى نسب تشمل السكان الروس . وبين التركمانيين لم يتجاوز عدد افراد الطبقة العاملة الصناعية حوالى ٢٤٢ عاملا ، اشتغلوا اساسا فى السكك الحديدية(١٠) . وتاريخيا ، فان انتصار البلاشفة فى المركز الروسى مهد السبيل لاقامة السلطة السوفيتية فى الاطراف الاسلامية . حين قامت مقاومة للسلطة السوفيتية ، وتوالى اعلان استقلال هذه او تلك من الاطراف ، فقد كان « الجيش الاحمر » اداة سحق « الثورة المضادة » . وعمليا فان فنلندا وحدها تقريبا التى استقلت بين جميع المستعمرات والاقاليم التى خضعت للامبراطورية الروسية القيصرية ,وارتبط هذا بقوة « الثورة المضادة » وعدم قدرة « الجيش الاحمر على سحقها .

ولاشك ان العلاقات القومية قد شهدت تطورات هامة ايجابية فى الاتحاد السوفيتى . ارتبط هذا من جهة ، بانتشار عمليات التصنيع والتنمية وارتفاع مستويات التعليم والثقافة ، والمساواة الدستورية والقانونية بين

جداول رقم (١) توزيع السكان والدخل والانتاج والثروة بين جمهوريات « الاتحاد السوفيتى » .
فى عام ١٩٩٠ (٪)

الجمهوريات	السكان	ن م ا	الانتاج		الثروة
			الصناعى	الزراعى	القومية*
روسيا	٥١,٣	٥٨,٧	٦٦,٤	٤٦,٢	٦٠,٠
أوكرانيا	١٨,٠	١٦,٥	١٦,٠	٢٢,٥	١٦,٨
روسيا البيضاء	٣,٦	٣,٨	٤,١	٥,٩	٣,٧
ليتوانيا	١,٣	١,٦	١,٢	٢,٢	١,٤
لاتفيا	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٤	١,١
استونيا	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٧
مولدافيا	١,٥	١,٢	٠,٨	٢,٢	١,٢
جورجيا	١,٩	١,٧	١,٢	١,٤	١,٦
ارمينيا	١,١	١,٣	٠,٨	٠,٦	١,٩
أذربيجان	٢,٥	١,٤	١,٧	١,٨	١,٦
كازاخستان	٥,٨	٥,٣	٣,٥	٦,٩	٥,٣
أوزبكستان	٧,٦	٤,٠	٠,٧	٤,٦	٣,٥
قيرجيزستان	١,٥	٠,٩	٠,٥	١,٣	٠,٨
تركمينيستان	١,٢	٠,٩	٠,٤	١,١	٠,٨
طاجيكستان	١,٨	٠,٩	٠,٤	١,٠	٠,٧

(★) الاصول الاساسية ، الانتاجية وغير الانتاجية ، مع استبعاد الممتلكات الاستهلاكية للسكان ، فى نهاية العام .

عن العدد ٣٩ ، اكتوبر ١٩٩١ . (حقائق وبراهين .. جريدة اسبوعية .. صدر منها ٥٧٢ عددا) . (باللغة الروسية)

القوميات .. الخ بيدان الفوارق فى مستويات التصنيع والمعيشة والثروة وغيرها بقيت كبيرة بين روسيا وغيرها من الجمهوريات السلافية فضلا عن جمهوريات البلطيق فى الشمال وبين الجمهوريات الاسلامية وجمهوريات ماوراء القوقاز فى الجنوب . (انظر الجدول رقم ١) .

ولاشك ان الشمولية الستالينية قد وضعت جميع الشعوب - بما فى ذلك الشعب الروسى - فى « سجن واحد » ، ولعل هذا مايفسر « نزعة الاستقلال » لدى الشعب الروسى فى مواجهة « النظام الشمولى » وضد « الاعباء الامبراطورية » . واما قمع « الروح القومية الروسية » من اجل بناء « الامة السوفيتية » ، فقد كان رد فعله هو « حركة البعث الروسى » التى يبدو يلتسين واحدا من المعبرين عنها . وهو رد فعل زاد مع نمو النزعات الانفصالية للقوميات غير الروسية .

وتمتد « النزعة الارادية » فى محاولة « اذابة القوميات فى امة سوفيتية » الى عهد ستالين . وفى سياق تأميم الحياة السياسية وتصفية قوى المعارضة ، وسحق نزعات الانفصال ، فقد شهد ذلك العهد حالات عديدة لاقتلاع القوميات واعادة توطينها فى « مناطق آمنة » . ولم يترتب على « فضح الستالينية » موقفا مختلفا من « المعارضة القومية » او غيرها . ويسترعى الانتباه بين بداية السبعينات وبداية الثمانينات ، تسارع معدلات نشر اللغة الروسية فى الاتحاد السوفيتى كله ، وتنشيط جهود « التربية الالحادية » فى الجمهوريات الاسلامية السوفيتية(١١) . واطلقت « الجلاسنوست » العنان لازدهار نزعات الانفصال والدعوة للبعث الروسى .

- ٧ -
الاصلاح الاقتصادى ونهاية الشيوعية

فى السنوات الاولى للبيريسترويكا ، ادى فضح النظام القديم الى اضعاف نفوذه وقاد اضعاف الجهاز الحزبى الى تصفية سطوته ، وترتبت على التمسك بمقرطة الحياة السياسية والدعوة الى البعث القومى ان بدأت تتقوض اسس الشمولية واخذت تتفكك الدولة الاتحادية ، والامر ان تقويض نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر كان لابد وان يفاقم المصاعب الاقتصادية لفترة الانتقال الى نظام ادارة الاقتصاد على اساس اليات السوق ، وفى اعقاب انقلاب اغسطس انهار النظام الشمولى نهائيا ، وتفاقم ازدواج السلطة بين المركز السوفيتى . والجمهوريات الاطراف ، وتوالت قرارات الاستقلال عن الاتحاد السوفتيتى بدءا من روسيا الاتحادية ذاتها ، وتداعى كلية نظام التوزيع والتبادل بين الجمهوريات الخمس عشرة المكونة للاتحاد السوفيتى . وفى جمهورية روسيا الاتحادية شاسعة الاطراف ، والتى تضم بدورها ست عشرة جمهورية ذات حكم ذاتى الى جانب غيرها من مناطق واقاليم الحكم الذاتى ، قاد انهيار اقتصاد الاوامر الى فوضى اقتصادية هائلة وانذربكارثة اقتصادية محدقة . وبدرجات متفاوتة عانت كل الجمهوريات من انهيار النظام الاقتصادى القديم وغياب نظام اقتصادى بديل ، وخاصة فى مجال التبادل والتوزيع بما يضمن استمرار آلة الانتاج ويوفر حاجات الاستهلاك .

والواقع ان الدعوة الى الاصلاح الاقتصادى قد استمرت ضمن نطاق توحيد اسس الاشتراكية الستالينية ومبادىء الماركسية اللينينية قبل جورباتشوف ، الى السعى نحو التغيير الاقتصادى فى اطار اعادة بناء الاشتراكية على اساس آليات السوق ومبادىء الديموقراطية فى عهد جورباتشوف ، الى تقويض البناء الاقتصادى الاشتراكى والتوجه نحو اقامة اقتصاد رأسمالى التوجه فى عهد يلتسين . وقد جرت محاولات للاصلاح الاقتصادى قبل ثورة الجلاسنوست ، من خروشوف الى بريجنيف وحتى اندروبوف ولكن تمت فى ظل النظام السياسى الشمولى وفى اطار الدولة المركزية السوفيتية ، واستمرت محاولات الاصلاح الاقتصادى قبل ثورة البيريسترويكا لاتتجاوز نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر ، واحتكار الدولة لوسائل الانتاج ، وعدم الربط بين انتاجية العمل ودخل المشتغل ، بل اتجهت احيانا - فى عهد اندروبوف مثلا - نحو توطيد الاساسين الاولين مع التوجه نحو تعديل الاخير . بيد انه حتى بالنسبة للربط بين العمل والدخل ، فقد تمسك اندروبوف بمبدأ « التوزيع العادل للكعكة » ، مؤكدا على « القياس سبع مرات قبل القص » ، بينما بدا هذا « القص » شرط زيادة حجم الكعكة » ، فى ظل المتغيرات الجديدة السوفيتية والعالمية مع نهاية القرن العشرين .

وقبيل انقلاب اغسطس طرح برنامج شتالين والليبرالين للتحول الى اقتصاد السوق خلال خمسمائة يوم ، وفى مواجهته طرح برنامج ريجكوف والمحافظين للتحول المتدرج الى اشتراكية السوق . وللخروج من المأزق الذى دخلته عملية اعادة بناء النظام الاقتصادى الاشتراكى ، وبهدف التوفيق بين القوى الداعية الى التغيير المتدرج ، وتلك المتطلعة الى التغيير الثورى ، طرح جورباتشوف فى اكتوبر ١٩٩٠ برنامجا للتحول الى « اشتراكية السوق ونجح فى الحصول على موافقة مجلس السوفيت الاعلى عليه .

ومن اجل تجنب كارثة الانهيار الاقتصادى ، قبلت الاطراف الرئيسية للصراع حول معدلات الاصلاح الاقتصادى بهذا الحل الوسط . وفى اطار هذه المساومة السياسية وافق ريجكوف على البقاء فى منصبه لتنفيذ البرنامج الذى ارتكز اساسا الى خطة الـ ٥٠٠ يوم رغم معارضته السابقة ، كما قبل شاتالين وواضعوا الخطة بالتعديلات التى ادخلت عليها ، على حين اعلن ابالكين نائب رئيس الوزراء لشئون الاصلاح الاقتصادى ان

جدول رقم (٢) مستوى التطور الاقتصادى لجمهوريات الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠

الجمهوريات	الاتحاد السوفيتى = ١٠٠					الولايات المتحدة = ١٠٠				
	متوسط نصيب الفرد من ن.م.ا	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الثروة القومية	انتاجية العمل: الصناعة	انتاجية العمل: الزراعة	متوسط نصيب الفرد من ن.م.ا	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الثروة القومية	انتاجية العمل: الصناعة	انتاجية العمل: الزراعة
روسيا	١١٤	١٠٨	١١٧	١١٠	١٠٨	٣٤	٢٢	٣٩	٢٨	١٠
اوكريانيا	٩٢	٩٧	٩٣	٨٠	١٠٨	٢٨	٢٠	٣١	٢٠	١٠
روسيا البيضاء	١٠٦	١٠٨	١٠٣	١٠٣	١٢٨	٣٢	٢٢	٢٦	١٢	١٢
ليتوانيا	١٢٣	١٢٧	١٠٨	١٠٣	١٥٢	٣٧	٢٥	٣٦	٢٦	١٤
لاتفيا	١٣٣	١٣٧	١٢٢	١٠٥	١٣١	٤٠	٢٧	٤٠	٢٦	١٢
استونيا	١٤٠	١٥١	١٤٠	١١٥	١٥٢	٤٢	٣٠	٤٦	٢٩	١٤
مولدافيا	٨٠	٨٥	٨٠	٧٥	٨٣	٢٤	١٧	٢٦	١٩	٧
جورجيا	٩٠	٩٥	٨٤	٩٠	٦٢	٢٧	١٩	٢٨	٢٣	٦
ارمينيا	١١٨	٩٣	٨٢	٧٥	٧٦	٣٥	١٨	٢٧	٢٠	٧
اذربيجان	٥٦	٥٧	٦٤	٦٠	٦٨	١٧	١١	٢١	١٥	٦
كازاخستان	٩٠	٨٤	٩١	٩٠	١٠٠	٢٧	١٧	٠٣	٢٣	٩
اوزبكستان	٥٦	٥٩	٥٠	٦٠	٥٦	١٧	١٢	١٦	١٥	٥
قيرجيزتان	٦٠	٦٦	٥٣	٦٥	٧٤	١٨	١٣	١٧	١٦	٧
تركمنيستان	٧٥	٦٦	٦٧	١٠٠	٦٦	٢٢	١٣	٢٢	٢٥	٦
طاجيكستان	٥٠	٤٨	٤٠	٧٥	٦٠	١٥	١٠	١٣		١٨

عن : جريدة « حقائق وبراهين » العدد ٣٩ اكتوبر ١٩٩١ (عدد ٥٧٢) باللغة الروسية

« الاهم هو وحدة الامة وليس كمية الاصلاح » . الا ان يلتسين استمر معارضا ، ورفض المساومة ، مؤكدا على ضرورة ان توافق كل جمهورية على كل قرار للرئيس .

وعشية الانقلاب الفاشل فى اغسطس ١٩٩١ ، بدا واضحا افلات سيطرة الحزب الشيوعى السوفيتى فى مجالات ادارة الاقتصاد والاصلاح الاقتصادى . وعقب الانقلاب لم يعد جورباتشوف قادرا على المطالبة باعادة بناء الاشتراكية ، مكتفيا بالتاكيد على المهام الاقتصادية الملحة لتجنب الكارثة الاقتصادية . وقبيل اعلان نهاية الاتحاد السوفيتى قانونيا طرح يلتسين برنامجه لاقامة بناء اقتصادى جديد .

وجاء انقلاب اغسطس الفاشل ليدفع نحو انعطافه هائلة فى مسار الاصلاح الاقتصادى تمثلت فى تحرك الدعوة الى اعادة البناء الى التقدم نحو بناء جديد . وبدلا من الصياغة الاولى للمعاهدة الاقتصادية التى لقيت قبول ١٢ جمهورية اتحادية ، فان الانهيار الفعلى للدولة الاتحادية ، واجراءات يلتسين لتقويض هذه الدولة . وتوالى اعلانات استقلال الجمهوريات بدءا من روسيا ، فان الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية لم تلق قبول غير سبع جمهوريات . والاهم ، انه امام الدورة « الاولى والاخيرة » لمجلس السوفيت الاعلى بتكوينه الجديد بعد الانقلاب فى اكتوبر ١٩٩١ (وقد ضم سبع جمهوريات من اعضاء الاتحاد السوفيتى السابق ، وهى روسيا ، وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية الخمس) لخص جورباتشوف المهام الاقتصادية الملحة امام الاتحاد السوفيتى السابق .

وقد يجدر ان نشير هنا الى انه لم يات فى هذا الخطاب ذكر سواء للبيريسترويكا او اللاشتراكية . ويبدو ان هذه وغيرها من الكلمات بدا من الواجب تجنبها حتى على لسان زعيم البيريسترويكا وفى دولة الاشتراكية الاولى !

وعشية اعلان نهاية الاتحاد السوفيتى رسميا ، وامام المؤتمر الخامس غير العادى لنواب الشعب فى جمهورية روسيا الاتحادية (البرلمان الروسى) فى اكتوبر ١٩٩١ ايضا ، اعلن يلتسين انتهاء عهد التقدم بخطوات صغيرة . واكد انه لابد من قفزة كبيرة فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، موضحا تفاقم الازمة الغذائية وانهيار النظام المالى وانفلات الاسعار ، موضحا تفاقم الازمة الغذائية وانهيار النظام المالى وانفلات الاسعار ، ومؤكدا ان حوالى ٥٥ ٪ من العائلات الروسية اصبح يعيش تحت خط الفقر ، وان الانتاج قد تدهور فى روسيا خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩١ بمعدل بلغ نحو ضعف معدل انخفاض فى الاتحاد السوفيتى السابق .

ومؤكدا على ضرورة التعلم من « الحضارة العالمية » ، وهو مايقصد به « الراسمالية المتقدمة » ، كما يتضح من الخطاب ، طرح يلتسين برنامجه لاصلاح اقتصادى جذرى ينتقل من محاولة اعادة بناء الاشتراكية الى اقامة بناء جديد ، راسمالى التوجه » . واما اتجاهات ومبررات هذا البرنامج – الذى اعلنه قبل اقالته للرئيس جورباتشوف وقبل الغائه للاتحاد السوفيتى والذى يواصل تنفيذه – فقد تلخصت فى :

اولا : تحقيق الاستقرار الاقتصادى ودعم الروبل ، بتنفيذ سياسة مالية ونقدية وائتمانية انكماشية صارمة للغاية – مؤكدا على انه بغير هذه الخطوة الصعبة فان الحديث عن الاصلاح والسوق لن يعدو لغوا ، مشيرا الى ان الحلول الوسط خلال السنوات الاخيرة لم تسفر الا لفوضى اقتصادية .

ثانيا : تنفيذ برنامج التخصيصية وتقليص قطاع الدولة لاقامة اقتصاد مختلط يضم قطاعا خاصا قويا ، وتسريع برنامج الاصلاح الزراعى وتشجيع نشاط الاعمال الخاص مع اقامة نظام للمشاركة الاجتماعية .

وثالثا : تحرير الاسعار . وذلك استنادا الى خبرة ماسماه يلتسين « الحضارة العالمية » ، حيث تكفل السوق وحدها تحقيق الاسعار العادلة التى تمثل مقياسا حقيقيا للعمل .

ورابعا : خفض الانفاق الحكومى : بتقليص مخصصات دعم الانتاج غير الكفء ونفقات الدفاع ومصروفات الجهاز الادارى . واكد يلتسين على ان عجز الموازنة لابد من تصفيته او تقليصه الى الحد الادنى خلال عام ١٩٩٢ .

وخامسا : اصلاح النظام الضريبى المشوه ، الذى لايتوافق مع اقتصاد السوق ولايتسم بالانضباط وغير عادل .. واعلن يلتسين ان الضرائب لن تكون ثقيلة بالنسبة لرجال الاعمال بل ستكون محفزة لنشاطهم ، وخاصة لمنتجى السلع الضرورية .

وسادسا : اصلاح الجهاز المصرفى ، وذلك باتخاذ اجراءات صارمة ضد الاصدار غير المقيد للنقود ، وضد تقديم القروض بغير ضوابط . واوضح يلتسين ان هذا الاصلاح يمثل ضرورة لموقف انهيار النظام النقدى ولجم التضخم الجامح .

وسابعا : اقامة نظام للضمان الاجتماعى . واوضح يلتسين هنا ، استحالة الحفاظ على مستوى معيشة جميع السكان فى المرحلة الاولى للاصلاح الاقتصادى . واعلن رفع القيود على سقف الاجور لمواجهة ارتفاع الاسعار وحفز المبادرة الفردية .

ولعل اخطر حلقات برنامج يلتسين للاصلاح الاقتصادى ، والتى قد تطيح به وببرنامجه هى تحرير الاسعار الى مدى دفع الغالبية الساحقة من سكان روسيا الى هوة سحيقة تحت خط الفقر شملت حتى « نخبة علماء الذرة » التى عاشت « مرخصة نسبيا » من قبل وقد برر يلتسين خطوته نحو اطلاق الاسعار المفاجىء والشامل ، مع بقاء الاجور عند مستويات لاتتناسب معها بحال من الاحوال . واعلن ان تحرير الاسعار قد جرى بالفعل ولكن بصورة عفوية من قبل وان هذا التحرير العفوى للاسعار يفاقم الفساد والرشوة . وان نظم الكوبونات والتسعير الجبرى لاتحول دون تدفق السلع الى السوق السوداء . وان الاسعار التى تحددها الاتفاقات بين المؤسسات والاسعار التعاونية تظلم المستهلك وتؤدى الى انتشار الجريمة وفوضى الانتاج ، ونقص السلع الجماهيرية . كما اكد يلتسين ان تحرير الاسعار يمثل اداة زيادة الانتاج ومن ثم خفض الاسعار لاحقا . وشدد على ان الانتقال الى اسعار السوق بقفزة واحدة ، خطوة صعبة لكنها ضرورية ، وان خسائر تحرير الاسعار بشكل عفوى اشد من خسائر هذا التحرير تحت رقابة حازمة .

وفى مواجهة شعار « نقابات العمال » اسعار سوق .. اجور سوق » ، رفع يلتسين شعار « اجور سوق .. انتاجية سوق » . واعلن ان الشرط الاساسى لحماية محدودى الدخل فى ظروف الاصلاح الاقتصادى ليس اعادة توزيع مالدينا ، وانما زيادة كفاءة الاقتصاد وانعاشه وخاصة فى مجال الانتاج . وفى زيادة الكفاءة الاقتصادية ومضاعفة الانتاج يكمن شرط انقاذ اقتصاد روسيا وشرط بعث روسيا .

الا ان تدهور الانتاج لايرجع فى روسيا الى انخفاض الاسعار . وارتبط هذا الانخفاض بتقويض النظام القديم ، بينما يتطلب اقامة نظام بديل سنوات طويلة يصعب ضمان صبر الجماهير الروسية فيها تحت وطأة الكارثة الاقتصادية . وبدورها فان مسألة رفع انتاجية العمل وزيادة الكفاءة الاقتصادية عملية ترتبط بعوامل تشمل التحديث التكنيكى والتكنولوجى ، وتوفير كوادر ادارية عالية الكفاءة ، واعادة تدريب العمالة وزيادة حوافز العمل ، واقامة نشاط اعمال خاص فى قطاعات الانتاج ، وتحول مؤسسات قطاع الدولة الى مؤسسات لقطاع اعمال ، وغير ذلك من التحولات التى تتطلب بدورها سنوات طوال . والاهم ، هو اعادة بناء الروابط الاقتصادية بين روسيا وغيرها من الدول المستقلة كشرط لاستمرار العملية الانتاجية فى ظروف الترابط العضوى الذى يربط اقتصاداتها جميعا . □

المصادر والمراجع والهوامش :

١ ـ انظر : يورى اندربوف ، خطب ومقالات مختارة ، (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) . الترجمة العربية .
د . طه عبدالعليم طه ، سياسة جورباتشوف للتغيير فى الاتحاد السوفيتى ، مجلة « الفكر الاستراتيجى العربى » ، بيروت ، العدد ٢٠ ، ابريل ١٩٨٧ .

٢ ـ انظر : ميخائيل جورباتشوف ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى المقدم الى المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعى السوفيتى . (القاهرة : وكالة انباء نوفستى ، ١٩٨٦) .
وانظر : د . طه عبدالعليم طه ، مأزق الاشتراكية بين النظرية والواقع فى الاتحاد السوفيتى . مجلة « السياسة الدولية » . القاهرة ، العدد ٩٤ ، اكتوبر ١٩٨٨ .
مجلة « السياسة الدولية » ، الاصلاح بين الرومانسية والواقعية فى الاتحاد السوفيتى . القاهرة ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ .

٣ ـ انظر مثلا : ميخائيل جورباتشوف ، البريسترويكا : تفكير جديد لبلادنا والعالم . (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٨) . الطبعة العربية الثانية .

٤ ـ انظر : ف . ى . باليانسكى ، ف أ . جامين (محرران) . التاريخ الاقتصادى للدول الاشتراكية . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٧١) . ص ٥ ـ ١٦ . (باللغة الروسية) .

٥ ـ المصدر السابق مباشرة ، ص ١٦ ـ ٤٢ .
وانظر : أ . ا . اليكسييف ، ب . ن . موروزوف . الاستيلاء على الشرق الاقصى الروسى نهاية القرن ١٩ ـ ١٩١٧ . (موسكو : دار العلم ، ١٩٨٩) . (باللغة الروسية) .

٦ ـ انظر : ن . ا . سوتافوف . شمال القوقاز فى العلاقات الروسية الايرانية والعلاقات الروسية التركية فى القرن ١٨ ، (موسكو : دار العلم ، ١٩٩١) . (باللغة الروسية) .

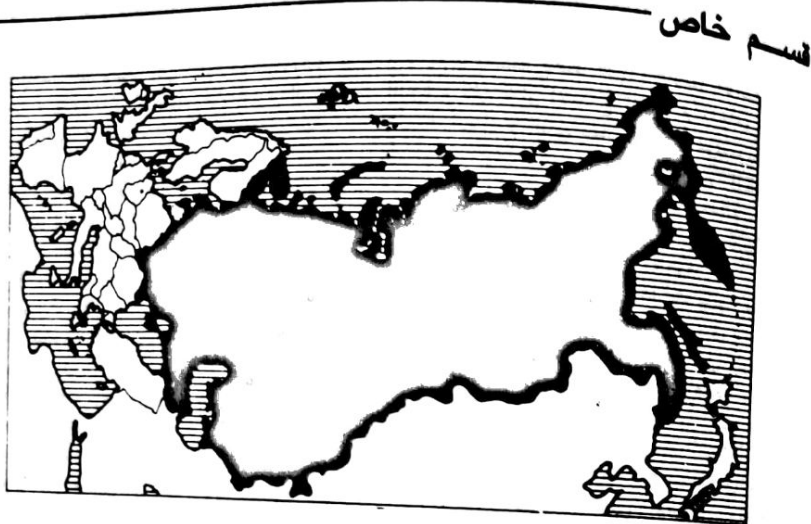
٧ ـ م . ب . متشيدلوف (محرر) . نقد التريدفات حول العلاقات القومية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (موسكو : دار الادب السايسى ، ١٩٨٤) . المصدر السابق مباشرة .

٨ ـ انظر : يورى اندربوف . خطب ومقالات مختارة ، (موسكو/دار التقدم ، ١٩٨٤) . ص ٧ ـ ١٥ . (باللغة الروسية) .

٩ ـ انظر : م . ب . متشيدلوف ، مصدر سابق ، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ .

١٠ ـ زادت نسبة المتحدثين الروسية بطلاقة من ٤١,٩٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٥٦,٥٪ فى عام ١٩٧٩ بين سكان الاتحاد السوفيتى السابق .
انظر : المصدر السابق مباشرة ، ص ١٧٨ .

قسم خاص



[٤] الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية

لطفى الخولى

١ ـ ما قبل محاولة الانقلاب :

اذا كانت البرستورويكا ، فكرا وفعلا وقيادة ، وثورة من فوق ـ على حد تعبير جوربا تشوف نفسه ـ رغم ان لها جذورا تحتية عميقة ، تجلت ـ على حد تعبير جورباتشوف ايضا ـ فى حالة « الاغتراب الغاضب الصامت » للمواطن السوفيتى عن الحزب والدولة والمصنع والمزرعة .. الخ .. فقد كانت ، فى واقع الأمر ، صدمة مفاجئة للجميع ، فوق وتحت ، على السواء .

افرزت هذه الصدمة المفاجئة فى البداية تساؤلا مركزيا : هل البروستورويكا ثورة فى اطار الاشتراكية ام ثورة مضادة للاشتراكية ؟

وكان الجواب العام ، الذى تواضعت عليه الاغلبية الساحقة ، قيادة وحزبا وجماهيرا ، فى السنوات الاولى للبريستورويكا ، انها ، ثورة ديمقراطية اصلاحية فى اطار النظام الاشتراكى . وانه من الممكن بل والافضل ، وفق حسابات جوربا تشوف ، ان يقود الحزب الشيوعى السوفيتى حركة البريستورويكا ، من خلال تغيير نفسه مع تغيير المجتمع والدولة ، وفقا لمتطلبات هذه الثورة السلمية .

وانقسم المجتمع والحزب والدولة ـ وقتذاك ـ انقساما راسيا بسيطا ، بين اغلبية ساحقة تدعم البريستورويكا التى كانت متجمعة فى كيان موحد الحركة بقيادة جورباتشوف . وبين اقلية بيروقراطية متمترسة فى جهاز الحزب والدولة والقيادة العليا للقوات المسلحة واجهزة الامن ، ذات قيادات متعددة غير جماهيرية وتفتقد الجسارة الفكرية والقدرة على التجديد .

وكان التقدير العام ، وقتذاك ، ان الصراع بين الاغلبية وبين الاقلية ، سوف يحسم لصالح الاولى فى مدة قصيرة قد لاتتجاوز العام الواحد على اكثر تقدير ، خاصة بعد احداث التغييرات الهيكلية فى الحزب . والتى اقصت

(★) تستند هذه الورقة لمجموعة المقالات التى كتبها الاستاذ/ لطفى الخولى بجريدة الاهرام ، تحت عنوان ثورة البراكين السوفيتية ، وهى المقالات التى نشرت فى الفترة من ١٢ سبتمبر ١٩٩١ حتى ٢ يناير ١٩٩٢ .
وتتناول هذه الورقة ثلاثة موضوعات اساسية . اولها : تطور الصراع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى قبل انقلاب اغسطس ١٩٩١ ، حيث يتم التعريف باطراف الصراع واهداف القوى المتصارعة ، وثانيها ، تحليل الصراع على السلطة كما تكشف عنه وقائع الانقلاب التى اسفرت عن صعود يلتسين واختفاء جورباتشوف . وثالثها ، مستقبل الاتحاد السوفيتى فى ضوء تحليل الصراع الداخلى وتطرح احتمال عودة الاتحاد السوفيتى مرة اخرى وفق نفس النموذج الذى رسمه له جورباتشوف ، سواء بوجوده او عدم وجوده . ـ (المحرر)

العديد من عناصره القيادية التقليدية المتجمدة فكريا ، وامكن معها تبنى لائحة وبرنامج جديدين للحزب . واصدار وثيقتين حزبيتين عن البريسترويكا والجلاسنوست ، تتضمنان المبادىء الاساسية التى يهتدى بها الحزب فى تنفيذ « الثورة الديمقراطية الاشتراكية » فى الاتحاد السوفيتى .

وقد ظل هذا التقدير العام المتفائل يتردد فى تقارير جورباتشوف الى اللجنة المركزية ومؤتمرات الحزب .

غير ان الواقع العملى اثبت ان الصراع بين اغلبية البريسترويكا « الموحدة » وبين الاقلية البيروقراطية « المفككة » ، ليس سهلا على الاطلاق وبالتالى لن يجرى حسمه فى زمن قصير ، بل يحتاج الى زمن طويل نسبيا وآليات جديدة فى الحركة ذلك ان « الاقلية البيروقراطية » ، راحت توحد من قواها وتستخدم كل ما لديها من خبرة ومراكز قوة متراكمة ومنتشرة فى الحزب والدولة والجيش والامن والمؤسسات الاقتصادية والمالية والانتاجية ، فى قطع الطريق على حركة البريسترويكا ، حفاظا على مصالحها وامتيازاتها . فى حين ان قوى البريسترويكا انقسمت ، ازاء الاختلاف الذى دب بين قياداتها وجماهيرها ، حول درجة الايقاع المطلوب للتغيير ، وامكانية استخدام « السلطة » لقدر من « الاجراءات غير الديمقراطية » من اجل ضمان النصر للديمقراطية ضد البيروقراطية ، وكيفية الربط فى مجال الاصلاح الاقتصادى بين التخطيط المركزى وبين حرية الحركة لقواعد السوق .

وهكذا فى الوقت الذى كانت فيه البيروقراطية تتجه نحو التوحد والانتقال من موقع الدفاع الى موقع الهجوم المرئى وغير المرئى ، كانت قوى البيروسترويكا تسير نحو الانقسام ، خاصة بعد الاعتراف الرسمى بشرعية التعدد الحزبى ، وبالتالى نشأ بجانب الصراع الاساسى بين البريسترويكا وبين البيروقراطية ، صراعات جانبية بين تيارات ثلاثة رئيسية ولدت داخل رحم البريسترويكا ، راحت تشتد حدتها ، حتى اهملت مهامها المشتركة فى الصراع الرئيسى ، وظل الشغل الشاغل لجوربا تشوف ، الذى يقود تيار الوسط العقلانى للبريسترويكا ، بايقاع متوسط السرعة ، يرفض استخدام وسائل غير ديمقراطية فى حسم الصراع مع البيروقراطية ، ويبحث عن صياغة تزاوج صحى بين التخطيط وبين اقتصاديات السوق فى اطار اشتراكى ديمقراطى ، وذلك فى مواجهة كل من تيار الايقاع البطىء الداعى الى الوصول لنوع من المساومة التكتيكية مع البيروقراطية التى برزت انيابها بصورة خطيرة والذى مثله مجموعة الانقلابيين فى اغسطس ١٩٩١ . وتيار الايقاع السريع ، الذى يتسم بالمغامرة ، ويضغط من اجل القطيعة الكاملة او شبه الكاملة مع الاشتراكية والحزب الشيوعى ونظام الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وهو التيار الذى يمثله مجموعات الليبراليين التى يتصدر

واجهتها « بوريس يلتسن » رئيس جمهورية روسيا .

وفى الوقت الذى كان فيه تيار الايقاع البطىء المساوم ، يمسك بعدد من المفاتيح الاساسية فى كيان الدولة ، كان تيار الايقاع السريع المغامر ، قد نجح فى تحريك الشارع الذى سادته نزعة فوضوية ، فى موسكو ولينينجراد وعدد محدود من المدن الكبيرة ، وينظم مظاهرات تطالب جورباتشوف بالاستقالة ، طالما هو غير قادر على الحسم السريع الناجز . وعقد محاكمات شعبية « لاجداد واباء الاشتراكية الملعونة » .

كان واضحا ان مسار الاحداث يتجه نحو ازمة كلية للبريسترويكا والاتحاد السوفيتى ، وفى محاولة للسيطرة على حركة الاحداث وترشيدها ، توصل جورباتشوف الى قناعة بأن لا مفر من الاعتراف بأهمية متزايدة لعامل الزمن فى التغيير . وذلك على نحو يختلف عن التقديرات السابقة ، وان على البلاد بجميع اتجاهاتها ان توطن نفسها على خوض مرحلة انتقالية صعبة واليمة ، قد تمتد حتى نهاية القرن العشرين تتعايش وتتصارع فيها مختلف القوى خارج وداخل البريسترويكا بأساليب ديمقراطية .

وفى سبيل التحكم على قدر الامكان فى مجريات مرحلة الانتقال عمد جورباتشوف ، من موقع القيادة للحزب الشيوعى ورئاسة سلطة الدولة معا ، الى مجموعة من الاجراءات الجديدة التى تحفظ توازنا دقيقا فى الحركة بين مختلف القوى والاتجاهات . وذلك قبل شهرين فقط من وقوع انقلاب اغسطس ١٩٩١ . منها ، التمسك باستمرار الحزب الشيوعى وبنائه التنظيمى الضخم (وهذا يناسب يمين البريسترويكا والجهاز الحزبى) ولكن مع تعديل نهجه وبرنامجه الى حزب ديمقراطى اشتراكى يتبنى ، فكريا وممارسة ، كل التراث الاشتراكى العالمى ولايقتصر فقط على الماركسية - اللينينية ، كمصدر وحيد . (وهذا يناسب الى حد كبير العديد من الاتجاهات التى تصف نفسها بانها يسار البريسترويكا وبعض الليبراليين ، وكذلك ما اصبح يعرف باسم حركة الشيوعيين من اجل الديمقراطية والتى يعتبر « الكساندر روتسكوى » نائب رئيس جمهورية روسيا من ابرز زعمائها) . ومنها - ايضا - التوصل الى صياغة ديمقراطية جديدة للاتحاد السوفيتى تقوم على الاعتراف بسيادة واستقلال الجمهوريات المكونة له ، على نحو يخفف كثيرا من القبضة المركزية فى موسكو . وذلك من خلال معاهدة يجرى ابرامها بين المركز والجمهوريات ، وهى المعاهدة التى كان مقررا التوقيع عليها فى العشرين من اغسطس قبيل الانقلاب بيومين . وذلك على اساس ان الانقلاب وقع فى الحقيقة فى الثامن عشر من اغسطس ١٩٩١ عندما تقدم الانقلابيون بانذارهم الى جورباتشوف خلال اقامته فى منتجعه بكريميا فى القرم . وجرى رفضه .

وثمة اجراءات اخرى قيمها « يمين » البريسترويكا

على انها نوع من بداية التجاوب من جانب قيادة البلاد ، مع ضغوط « يسار » البريسترويكا الليبرالى . فى الوقت الذى كان فيه الليبراليون يرون فى رفض جورباتشوف التخلى نهائيا عن الحزب الشيوعى السوفيتى واعتماد خططهم فى التحول بالاقتصاد السوفيتى الى اقتصاد السوق فى خمسمائة يوم ، خضوعا لليمين والبيروقراطية الحزبية .

وهكذا سيطر على مرحلة الانتقال ، التى ظن جورباتشوف انه باجراءاته ينزع منها فتيل انفجار ، اجواء الازمة وتربص القوى بعضها ببعض الى حافة التصادم .

ضاعف من تلبد هذه الاجواء ثلاثة عوامل رئيسية ، فى تقديرنا :

- العامل الاول ، هو استمرار الازمة الاقتصادية المهولة دون حل فى الافق القريب . واضطرار الاتحاد السوفيتى الى مد اليد الى الغرب طلبا للعون ، الذى راح بصورة عامة فيما عدا المانيا ، يتلكأ فى تقديمه ، ويضع الشروط القاسية لتنفيذه . وهو ما استفز نفسية وكرامة المواطن السوفيتى ، واثر سلبيا - بدرجة محسوسة - على مركز جورباتشوف وشعبيته .

- العامل الثانى ، الاحساس العام داخل الحزب الشيوعى ، والذى غذاه الى حد التضخم ، حركة الجهاز الحزبى الذى يضم ما يقرب من سبعة ملايين عضو من بين عشرين مليون عضو ، بأن كسر احتكاره للعمل السياسى والسلطة بتعديل المادة السادسة من الدستور فى اكتوبر ١٩٩٠ ، بات عليه ، ليس فقط ان يغير جلده ، بل وقناعاته ايضا ، وذلك بالتحول من حزب ماركسى - لينينى « قح » ، الى حزب اشتراكى ديمقراطى ، مما يفقده المزيد من تميزه وقوته ، تاريخيا وواقعيا ومستقبلا ، وداهمه الشعور « بالاغتراب » فى البلد الذى شيده ، بفكره وعرقه ، على امتداد اجيال حفلت بتضحيات اسطورية .

- العامل الثالث ، هو ما يمكن ان نطلق عليه « فوضى التعددية الحزبية » . وحسب تقرير اعده « فلاديمير زجلادين » احد مستشارى مجلس الرئاسة (قبل انقلاب اغسطس) فانه حتى النصف الاول من شهر مارس ١٩٩١ ، صار الاتحاد السوفيتى ساحة صراع لاحد عشر الفا من الاحزاب والمنظمات السياسية الجديدة . وذلك بالاضافة الى ثلاثين الف جمعية وهيئة ثقافية وعمالية ونسائية واجتماعية - ذات نشاط يتصل بطريقة او باخرى - بالعمل السياسى وصراعاته . تكون « قوس قزح » فكريا - سياسيا بكل الوانه واطيافه . سواء منها ما على يسار الحزب الشيوعى ، مثل حزب « العامل الماركسى » الذى يعمل من اجل اعادة دكتاتورية البروليتاريا » ، باعتبارها « الصياغة الصحيحة لديمقراطية الاكثرية » ، او تلك التى تتخذ موقفا انتقائيا من كل من التراث الماركسى - اللينينى والبرويسترويكا ،

مثل الجبهة الموحدة لعمال الاتحاد السوفيتى التى تأسست فى يوليو ١٩٨٩ ، والتى تدعم التوجهات الشيوعية والاشتراكية للبريسترويكا ، وتعارض التعددية خارج الالتزام الاشتراكى ، ومبدأ الملكية الفردية ، واقتصاد السوق ، او ما اصبح يعرف باسم « أحزاب الواجهة » ، وهى رديف الحزب الشيوعى ، الذى عمد الجهاز الحزبى الى تكوينها فى مختلف المواقع لتحارب معاركه ، فى اطار التعددية ، بهدف استنزاف قوى الاحزاب الليبرالية المعادية ، دون ان يتحمل الحزب الشيوعى مسئوليتها رسميا . وذلك مثل « جماعة الوحدة الوطنية من أجل الماركسية اللينينية » والتحول نحو الشيوعية ، وكذلك حزب « المبادرة الشيوعية » ، الذى تنتمى غالبية اعضائه الى الشباب الروسى من خريجى منظمة الكومسمول (الشباب الشيوعى) . او الاحزاب التى نشأت على يسار البريسترويكا ، تدعم مسيرتها ولكن مع تسريع حركتها فى مواجهة بيروقراطية الحزب الشيوعى ، مثل « الحزب الديمقراطى » الذى يعتبر « ادوارد شيفر نادزة » وزير الخارجية الاسبق احد ابرز زعمائه ، ثم « الحزب الديمقراطى الموحد » ، الذى كان تحت التأسيس عندما وقع الانقلاب ، ونشط العمل بعد الانقلاب من اجل الانتهاء من تأسيسه بحيث يجمع فى كيان تنظيمى واحد غالبية ما يطلق عليها « حزمة الاحزاب الديمقراطية » الداعمة لمسيرة البريسترويكا ضد بيروقراطية الحزب والتفكك القومى للاتحاد السوفيتى والاتجاهات الليبرالية المغامرة ، ويقوم بالدور الاساسى فى التأسيس شيفارنادزه والكسندر ياكوفلوف مستشار جورباتشوف الذى استقال قبيل الانقلاب وعاد الى موقعه بعد انهياره ، والكسندر روتسكوى نائب رئيس جمهورية روسيا ، وجافريل بوبوف عمدة موسكو ، واناتولى سوبتشاك عمدة لينينجراد (بطرس برج حاليا) وستانيسلاف شتالين المستشار الاقتصادى السابق لجورباتشوف . والملاحظ ان بوريس يلتسين كان مدعوا دائما للمشاركة فى الجمعية التأسيسية لهذا الحزب . ولكنه ظل ولايزال مترددا بين القبول دعما لزعامته لجناح البريسترويكا اليسارى ، وبين الرفض تحت ضغط مساعديه من الليبراليين الذين يريدون القطيعة مع الاختيار الاشتراكى والتوجه بقوة نحو اقتصاد نظام السوق الحر دون قيود . وهناك - ايضا - الاحزاب الليبرالية التى تتخطى بشعاراتها وحركتها ، ليس فقط الحزب الشيوعى والنظام الاشتراكى بل والبريسترويكا كذلك ، والتى يعتبرونها « مكياج آخر القرن للماركسية اللينينية » ، مثل الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى تأسس فى مارس ١٩٩٠ بزعامة « فلاديمير برينوفسكى » ، ورغم ان هذا الحزب يقف ضد تقسيم وتفكيك الاتحاد السوفيتى ، الا ان هدفه هو التحول بالبلاد الى النظام الديمقراطى الليبرالى وفقا للنموذج الامريكى والاعتراف بحق الملكية الفردية واقتصاد

السوق ، « والحزب الديمقراطى للاتحاد السوفيتى » الذى اعلن عن نفسه فى اغسطس ١٩٨٩ ، وهو اول حزب يعبر عن مصالح « رجال الاعمال » الجدد فى الاتحاد السوفيتى ، من المقاولين واصحاب التعاونيات والمشروعات الخاصة الجديدة . ويسعى الى التحول بالبلاد الى النظام الراسمالى .

واذا قفزنا على الاحزاب والمنظمات ، التى تسترجع تراث الحركة الفوضوية او الحركة الدينية فى الاتحاد السوفيتى مثل « اتحاد الفوضويين » الشيوعيين الثوريين « الذى تكون فى فبراير ١٩٨٩ ، ويطالب بتصفية الدولة ونقل ملكية كل المصانع والمزارع الى عمالها باعتبارهم اصحابها الشرعيين ، والحركة المسيحية الديمقراطية الروسية » ، التى تأسست فى ابريل ١٩٩٠ ، وتدعو الى قيام المجتمع والدولة فى الاتحاد السوفيتى على اساس القيم الروحية للاورثوذكسية ، فاننا نصل ، اخيرا وليس آخرا ، الى « الحزب الدستورى الملكى الاورثوذكسى » الذى اعلن عن تكوينه فى نوفمبر ١٩٨٩ ، والذى يدعو الى اسقاط النظام السوفيتى الذى تولد عن « انقلاب لينين فى اكتوبر ١٩١٧ » واعادة النظام الملكى وعائلة رومانوف الى السلطة من خلال الكفاح البرلمانى .

وهكذا فان هذه الفسيفساء الفوضوية للتعددية الحزبية ، والتى ظلت فى واقع الامر داخل اطار المثقفين وبعض التكنوقراط ورجال الاعمال الجدد ، وفى حدود بعض المدن الكبرى وفى مقدمتها موسكو ولينينجراد وكييف ، والتى لم يتجاوز حجم عضوية اكبر حزب فيها - باستثناء الحزب الشيوعى - مائتى الف مواطن ، اثارت ضجيجا عالى النبرة ، وخاصة عندما راحت تحرك الشارع بديماجية ، وشعارات غير مسئولة ، دون ان يكون لديها برنامج بديل لكل من البريسترويكا او البيروقراطية المتخندقة فى جهاز الحزب الشيوعى . ولكنها - مع ذلك - ظلت تحقن الساحة السياسية بحمى مستعرة من العواطف والامانى والاحلام المستحيلة التحقيق ، والتى ترتد بالتالى الى موجات ثقيلة من الاحباط التدميرى للنفس والمجتمع ووحدة الدولة . وتصب اللوم فى النهاية على جورباتشوف باعتباره قائد البريسترويكا ، التى بشرت بغد حر وحياة افضل للمواطن ماديا وروحيا ، لكنها تبدو كما لو كانت تدور حول نفسها بعد ست سنوات ، ويوشك اليوم ، لا الأمس وحده على الضياع . والواقع ان استعجال جنى الثمرات للشعارات المرفوعة ، وبأى سبيل ، هو منطق فوضى التعددية الحزبية .

ويبقى ان هذا كله جرى - ولايزال - فى بلد مترامى الأطراف . لم يكن له ، لا فى عهد القياصرة ولا فى عهد الاشتراكيين الى ما قبل جورباتشوف ، تاريخ او تجارب او أعراف ديمقراطية ، فالكل - على حد تعبير جورباتشوف - تلميذ مستجد عليه ان يتعلم مع الاخرين الف باء الديمقراطية . بيد ان احدا لايملك الصبر على التعلم . بعد ان صبر طويلا على قيود الدكتاتورية . ومن هنا فهو يقتحم الحلبة ليمارس ديمقراطيته دون حدود ودون قيود حتى ولو وقع المعبد على راسه ورؤوس الاخرين . وذلك كرد فعل انتقامى للغياب الديمقراطى الطويل .

اذكر حوارا جرى بينى وبين شاب روسى ، اظنه كان طالبا بجامعة موسكو ، قبل حوالى عام فى شارع اربات حول الجلاسنوست وقواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى . قال خلاله الشاب ، صحيح ان جورباتشوف كان هو الرجل الذى فتح باب الديمقراطية الموصد ، لكنه ليس ديمقراطيا ، لماذا ؟ لانه مازال يتمسك بالاشتراكية من هو الديمقراطى اذن ربما يكون يلتسن ، فهو يكتشف بفخر روسيته ويفصم زواجه مع الاشتراكية ، كيف تمارس ديمقراطيتك ؟ اذهب بعد ظهر كل يوم الى الميدان الاحمر وابصق على قبر لينين ، لا اقرا البرافدا ، واراسل شبانا امريكيين فى عدد من الجامعات كى يساعدونى لان اصبح رأسماليا عندما انهى دراستى ، هنا ام فى امريكا ؟ امريكا طبعا . والاتحاد السوفيتى ؟ ليذهب الى الجحيم .

وهكذا ، يمكن القول ان البريسترويكا قد افرخت ثلاثة تيارات رئيسية فى الاتحاد السوفيتى وهذه التيارات هى :

- التيار الأول والرئيسى ، هو ما يمثله جورباتشوف . ويقوم على اساس الاصلاح الشامل ، اقتصاديا وسياسيا ، ولكن بالتدرج ، ومن خلال تنمية الوعى الجماهيرى الديمقراطى داخل المجتمع والحزب الشيوعى والدولة ومؤسساتها المختلفة . وذلك على اساس استمرار الاختيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ولكن بصياغات جديدة تتفاعل مع دروس الخبرة الماضية والمتغيرات السوفيتية والدولية على السواء . وذلك انطلاقا من فكرة محورية ، وهى ان مختلف الروافد الحضارية راحت تصب فى بوتقة حضارة انسانية واحدة ، على مشارف القرن الواحد والعشرين .

- التيار الثانى ، هو ما يمثله مجموعات من القيادات والكوادر ، الحزبية والتنفيذية والامنية ، التى راحت تقطع صلاتها الفكرية والتنظيمية مع ما يمكن ان يسمى « بالستالينيين الجدد » ، سواء فى الحزب والدولة والجيش والامن ، الذين لايخفون عداءهم للبريسترويكا ، مثل جماعة « سيوز » الشهيرة التى تنضوى فى تكتل له اهميته داخل مجلس السوفيت الاعلى بقيادة من اطلق عليهم شيفارنادزه اسم « الكولونيلات السود » ، فيكتور الكنسيز وبتروشنكو . وهذا التيار يستهدف تطوير الحزب الشيوعى ، دون اضعافه حتى ولو ادى الامر الى تطهيره من عناصر الجمود والبيروقراطية والستالينيين الجدد لكى يكون هو الاداة الاساسية لتطبيق البريسترويكا . وفى الوقت الذى يلتزم

هذا التيار بالجلاسنوست والديمقراطية والتعددية الحزبية ، فانه يعارض بقوة ان تستغل الديمقراطية فى تفكيك وحدة الاتحاد السوفيتى او اسقاط الخيار الاشتراكى ، تحت حجة ان اقتصاديات السوق تستلزم ذلك . وينتمى جميع قادة انقلاب التاسع عشر من اغسطس الى هذا التيار .

- اما التيار الثالث ، الذى يطلق على نفسه صفة « الراديكالى » ، فهو يمثل مجموعات الاحزاب الليبرالية ، وعدد من الشخصيات الهامة التى اختلفت لاسباب متعددة وفى مراحل مختلفة مع جورباتشوف وسياسته ، البطيئة الايقاع طبقا لتقديراتهم فى تطبيق البريسترويكا ، مثل بوريس يلتسين وإدوارد شيفاردنادزه ، والكسندر ياكوفليف الذى ظل يشغل منصب كبير مستشارى جورباتشوف حتى استقالته قبل الانقلاب بحوالى اسبوعين . ويقوم هذا التيار على اساس ضرورة عدم معاندة التجربة التاريخية ، والاعتراف بفشل الماركسية - اللينينية - الستالينية . وبالتالى اسقاط الخيار الاشتراكى لصالح اقتصاديات السوق الحرة وامكانيات التحول الى نوع من الراسمالية العصرية فى اطار قدر محسوب من العدالة الاجتماعية . وان تشمل التجربة الديمقراطية كل شىء ، ابتداء من المواطن حتى حق الجمهوريات داخل الاتحاد السوفيتى فى تقرير مصيرها بالانفصال او الاستمرار فى صياغة جديدة تخف معها الى درجة ملحوظة ، سلطة المركز . وظلوا يطالبون جورباتشوف بالاستقالة من منصب الامين العام للحزب وعضويته ان امكن ، حيث انها تشكل قيودا ثقيلة على حركته وسرعة ايقاعها المطلوب ويحذورون بانه فى حالة التقاعس عن ذلك ، فان الستالينيين الجدد وفى مقدمتهم حركة « سيوز » بعقدائها السود ، المتمركزين فى الحزب والجيش واجهزة الامن ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية ، سوف يتاح لهم الفرصة لتجميع صفوفهم والقيام بانقلاب عسكرى ، يعصف بواقع ومستقبل البريسترويكا ، ويعيد البلاد الى القبضة الدكتاتورية القمعية والنظام الاشتراكى الفاشل من جديد .

اذا حاولنا ان نسترجع شريط الاحداث التى تكون خلفية الانقلاب ونعيد ترتيبها ، فانه يطالعنا اول مايطالع ، جورباتشوف ، فوق منبر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى يونيو ١٩٩١ ، يطالب اعضاءها بصفتهم القيادية ان يحفظوا للحزب صفته الطليعية ، التى تميز بها منذ ان اسسه لينين ورفاقه كاداة سياسية وتنظيمية لاول ثورة اشتراكية فى تاريخ الانسانية فى العقد الثانى من القرن العشرين ، مهتديا - فى ذلك الوقت - بتراث الماركسية - اللينينية .

غير ان الطابع الطليعى للحزب ، فى العقد الاخير من القرن العشرين ، يكتسب - عند جورباتشوف - مضمونا اخر يختلف عما كان عليه فى بداية القرن ، حيث تتراكم حصيلة هائلة من التجربة السوفيتية والتجارب الانسانية

معاً ، وسط متغيرات هائلة وعميقة وتحديات جديدة غير مسبوقة ، بدءا من ثورة العلم والتكنولوجيا بجانبيها التدميرى والبنائى ، حتى الديمقراطية والتعددية الحزبية والادارة العصرية للاقتصاد الوطنى فى اطار سوق عالمية واحدة ، وحضارة عالمية تتكامل روافدها ، حفاظا على حقوق الانسان وامن الكوكب البشرى وسلامه .

من هنا طرح جورباتشوف مشروعه باعادة بناء كامل للحزب على اساس برنامج ديمقراطى - اشتراكى ، لا تكون الماركسية - اللينينية - هى المصدر النظرى الوحيد له ، بل احد المصادر الأساسية بجانب المصادر الاخرى التى تنبع عن مجمل الافكار الاشتراكية والديمقراطية التى أفرزتها العقول والتجارب الانسانية .

وقد اغضب ذلك الطرح الجورباتشوفى لحزب جديد ، يحل محل الحزب الشيوعى القديم كلا من التيارين الاخرين فى البريسترويكا . وان كان غضب التيار اليمينى اشد . فى حين عارضه من الاساس جماعات الستالينيين الجدد ، واعتبرته ردة كاملة عن الثورة والنظام الاشتراكيين . غير ان المهم هنا ان « يمين البريسترويكا » ، رصد هذا الطرح كخطوة تحول خطره من جانب جورباتشوف نحو تيار البريسترويكا الليبرالى » .

وكان « يمين البرسترويكا » ، قد رصد ، أيضا ، قبل مايقرب من عام ، وفى نفس الاتجاه ، توصيات اللجنة التى شكلها جورباتشوف برئاسة « الكولونيل فلادمير لوباتين » ، لدراسة اوضاع الجيش وتطويره ، فى ضوء التقليل من عبئه المالى الضخم على الاقتصاد السوفيتى ، وانتهت التوصيات الى ضرورة ابعاد الجيش عن السياسة والحياة الحزبية ، وتخفيض اعداده مع التركيز على تكوين نوعية متميزة ، وتبنى « نظرية الدفاع الكافى المرن » . بدلا من « نظرية الاستباق الى الردع وسباق التسلح »

ثم كانت القشة التى قصمت ظهر البعير فى تيار اليمين البريسترويكى وتجسدت فى مشروع المعاهدة الجديدة التى تشكل القوام الجديد للاتحاد السوفيتى والتى كان مقررا التوقيع عليها من رؤساء الجمهوريات مع جورباتشوف فى يوم الثلاثاء العشرين من اغسطس ١٩٩١ . بعد انتهاء اجازته التى يقضيها بالقرم .

وهى المعاهدة التى راى فيها هذا التيار ، تفكيكا للاتحاد السوفيتى ، على النحو الذى يهدف اليه - حسب تقديره - التيار الليبرالى الراديكالى للبريسترويكا ، حيث انها تمنح كل جمهورية حق الغاء تطبيق اى قانون مركزى على اراضيها اذا تعارض مع دستور الجمهورية المعنية . كما يعطيها الحق فى اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتجارية مباشرة مع الدول الاجنبية دون موافقة او تشاور مسبق مع المركز . وكانت هذه المواد المدمرة للاتحاد فى مفهوم يمين البريسترويكا ، هى موضع التنازلات

الخطيرة التى اضطر جورباتشوف الى تقديمها فى صياغة المعاهدة ، تحت ضغط الليبراليين وحركات الانفصال والاستقلال التى اشتعلت فى بعض الجمهوريات .

وعلى الأرجح ، فان يمين البيروستورويكا ، حاول من خلال اعضائه فى مجلس الامن الوطنى (وهو مجلس استشارى) اقناع جورباتشوف بالتروى ان لم يكن التعديل الجوهرى ، فى صياغة ومضمون هذه القضايا الثلاث . لكن جورباتشوف رفض واصر على موقفه ، على اساس ان ذلك من شأنه ان يوقف التردى ويرشد الصراعات ، بحيث تتخلق مع الزمن ظروف جديدة تؤدى الى ان تصحح الامور نفسها فيما بعد ، على اساس نتائج التجربة . وغادر موسكو الى كريميا بالقرن لينال قسطا من الراحة ، قبل العودة فى مساء الاثنين التاسع عشر من اغسطس ١٩٩١ ، لتوقيع المعاهدة فى اليوم التالى .

وازاء فشل المحاولات الفردية والجماعية ، التى اتصور انها بذلت من جانب يمين البريستورويكا لاثناء جورباتشوف عن موقفه ، ومع اقتراب موعد التوقيع على المعاهدة ، قرر يمين البرويساتورويكا ان يبادر الى تأخير عودة جورباتشوف من القرم وتعطيل توقيع المعاهدة ، بأسلوب الضغط العنيف من مجموعة مؤسسات الجيش وجهاز المخابرات الداخلية والمجمع العسكرى ـ الصناعى والحزب ، اذ امكن . وتقديم صياغات بديلة للمعاهدة ، فيما أتصور ، لجورباتشوف للموافقة والتوقيع عليها . وذلك من خلال انشاء مركز قوة جديدة فى حركة البريستورويكا ، مضاد وفاعل فى مواجهة تيار الليبراليين المدمر ـ فى تقديرهم ـ للاتحاد السوفيتى ، والاشتراكية .

وحسب تقارير مرجحة ، فان قادة حركة ١٩ أغسطس اتفقوا مع اناتولى لوكيانوف رئيس مجلس السوفيت الاعلى ، وصديق ورفيق جورباتشوف منذ ايام دراسة الحقوق فى جامعة موسكو ، على ان يستخدم نفوذه من اجل موافقة مجلس السوفيت على التعديلات المقترحة على المعاهدة ، التى كان المجلس قد صدق على مشروعها وفوض جورباتشوف توقيعها مع رؤساء الجمهوريات .

كان هذا التخطيط ، نوعا مما يسمى « بانقلاب القصر » ، ولكن من الابقاء على جورباتشوف رئيسا للدولة ، ولهذا فان الانقلابيين ، وبالذات بؤرتهم القيادية المكونة من « باكلانوف » رئيس المجمع الصناعى ـ العسكرى وسكرتير اللجنة المركزية للحزب ، « كريوشكوف » رئيس جهاز المخابرات وزميل جورباتشوف نفسه تحت قيادة « اندروبوف » و « بوريس بوجو » وزير الداخلية ، والتحق بهم فى ساعة الصفر « يازوف » وزير الدفاع ، حرصوا على ان تتسم حركتهم بصورة اجراء دستورى ، تحتمه ظروف استثنائية ، وهى « مرض » الرئيس جورباتشوف المفاجىء الذى اقعده عن ممارسة مسئولياته والحضور الى موسكو فى الموعد المحدد لتوقيع المعاهدة . ذلك ان البلاد لا تحتمل حدوث فراغ فى السلطة وبالتالى فان ملاه بسرعة وقيادة جماعية وبشكل دستورى ، يستلزم تكوين « لجنة طوارىء » مؤقتة تضم جميع المسئولين الرسميين لاجهزة الدولة السياسية والتنفيذية والعسكرية والامنية ، ولهذا استدعى « ياناييف » بحكم كونه نائب الرئيس لرئاسة اللجنة ، و « بابلوف » رئيس الوزراء ، لعضويتها . وتعهدت اللجنة فى بيانها على مواصلة الاصلاحات والحفاظ على وحدة الاتحاد السوفيتى . وان مهمتها تنتهى بمجرد شفاء الرئيس من مرضه واستعادة قدراته على ممارسة مسئولياته .

غير ان جورباتشوف ، الذى يبدو انه ابلغ بقرارات « لجنة الطوارىء » عن طريق المسئول الاعلى عن حراسته الشخصية ، والذى اتضح ايضا انه كان ضالعا مع الانقلاب ، فى مساء الاحد ١٨ اغسطس ، رفض بحسم الانصياع الى هذا الضغط ـ الانذارى . واعتبره اعتداء على الشرعية والدستور . وقرر مقاومته حتى النهاية . واعطى اوامره لافراد الحرس الموجودين معه فى القرم ، والذين ظلوا على ولائهم له ، باطلاق الرصاص على اية محاولة من جانب قوى « لجنة الطوارىء » لاختراق استراحته فى القرم .

ويبدو ان هذا الموقف الحاسم والعنيد من جانب جورباتشوف ، منذ مساء الاحد ، هو الذى دفع بؤرة قيادة « لجنة الطوارىء » ، الى الاسراع فى صبيحة يوم الاثنين باعلان حالة الطوارىء وانزال اعداد من الدبابات الى الشوارع . وذلك لتأمين الموقف ، خشية ان تتسرب وقائع ماحدث مع جورباتشوف واكذوبة مرضه ، التى انطلت تقريبا على الجميع فى البداية ، الى الشعب والاحزاب والجيش ومؤسسات الدولة الاخرى .

وهكذا تحولت حركة التاسع عشر من اغسطس ، من شكلها المحدود كانقلاب فى القصر ، الى شكل عسكرى لدكتاتورية صاعدة .. وهو ماسوف نتحدث عنها تفصيلا فيما بعد .

غاية القول ان سياسة التوازن التى انتهجها جورباتشوف بين مختلف القوى الجديدة ، التى اطلقتها البريستورويكا والجلاسنوست من عقالها ، وبين القوى البيروقراطية الجامدة فى الحزب والدولة من ناحية ، قد بلغت اقصى مداها ، وباتت تستدعى من القيادة المركزية للحزب والدولة ان تتدخل بما لديها من سلطات وصلاحيات للحسم . وهو ماظل جورباتشوف مترددا حتى عشية انقلاب ياناييف فى الاقدام عليه . وكانت حجته فى ذلك ان تغييرا جذريا بحجم البريستورويكا فى بلد كبير ومتعدد القوميات كالاتحاد السوفيتى الذى يحتل سدس مساحة الكرة الارضية ، وفى ظروف دولية جديدة ودائمة التبدل بسرعة فائقة ، تتطلب ان تمنح الصراعات بين مختلف الافكار والسياسات والقوى فترة كافية للتعبير عن نفسها بحرية . الامر الذى يبلور ـ فى النهاية ـ وبطريقة ديمقراطية ، خطا من الوفاق العام لينها على الاختيارات الاساسية للبناء الجديد ، بعد

سلسلة من التجارب العملية . وان الضمان لسلامة هذه الاختيارات واندفاعها المخلص للعمل ، هو فى الاقتناع بها فى الحزب الشيوعى والاحزاب والاجسام الداخلى السياسية الجديدة ، وفى الجمهوريات والقوميات المتعددة بهذه الاختيارات . ولم يلتفت كثيرا الى صيحات التحذير المتعددة باحتمالات انقلاب عسكرى للخروج من المأزق ، التى اطلقها العديد من القادة المتصارعين ، سواء من داخل البريستورويكا كادوارد شيفر نادزه والكسندر ياكوفليف من جانب ، ويلتسين من جانب آخر ، أو من خارج البريستورويكا كزعيم كتلة « سيوز » المتطرفة « فيكتور السكنيز » ، فقد كان يرى ان هذه الاحتمالات جميعا ـ حتى لو حدثت ـ مقضى عليها بالفشل ، لانها تصطدم بواقع اجتماعى ـ سياسى جديد تماما . سوفيتيا ودوليا على السواء .

كان جورباتشوف محقا فى تنبوءاته ، لكن خطأه يكمن فى انه لم يتوقع ان الانقلاب يمكن ان يحدث بغير الصورة العسكرية التقليدية ، ومن داخل الجناح المحافظ من البريستورويكا ، على اساس انه كان قد قطع جسوره مع القوى التقليدية المتشبثة بنظام « الاشتراكية ـ الثكنة » ، والذين يطلق عليهم اسم الستالينين الجدد .

٢ ـ احداث الانقلاب .. المؤشرات والدلائل .. صعود بلتسين واختفاء جورباتشوف :

لعلى ، اغامر بالقول ان ماوقع فى التاسع عشر من اغسطس ١٩٩١ ، لم يكن فى آلياته واهدافه ، انقلابا عسكريا ، يستهدف اسقاط النظام وجورباتشوف والبريستورويكا ، والعودة الى النظام الستالينى ـ البرجينيفى من جديد . وانما هو فى حقيقة مبناه ومعناه لا يعدو ان يكون ، حركة ضغط ـ فى اطار البريستورويكا والنظام الذى يترأسه جورباتشوف ـ من جانب مجموعة مايسمى فى المفردات السوفيتية المتداولة ، « بيمين البريستورويكا » ، وذلك للحد من حركة جورباتشوف « وسط البريستورويكا وقيادتها المركزية » ، نحو تقبل بعض مقولات ومقترحات جماعات الليبراليين التى يمثلها بوريس يلتسين . وربما شيفارزنادزه وياكوفليف يسار البروستورويكا فى الآونة الاخيرة وهو « اليسار » الذى داب على ممارسة ماأسماه « اليمين » بديماجوجية وانتهازية الشارع السياسى الروسى الراهن ، ضد الاختيار الاشتراكى والوحدة السوفيتية .

واستنادا الى مايتوافر لدى من قدر من العملومات عن واقع الاتحاد السوفيتى منذ انطلاق حركة البريستورويكا والجلاسنوست عام ١٩٨٥ ، سواء من قراءة عشرات التقارير والتحليلات السوفيتية المختلفة ، او من الزيارات الميدانية الثمانى التى قمت بها الى الاتحاد السوفيتى ، والحوارات التى اتيحت لى مع عدد من القيادات والكوادر فى مختلف المواقع والتيارات ، فانى استطيع ان اتصور « سيناريو معينا » ، لاحداث التاسع عشر من اغسطس ١٩٩١ وخلفياتها ودوافعها ، وذلك انطلاقا من حقيقة ان البريستورويكا فى تعاملها الساخن مع الواقع وقضاياه الفكرية والحزبية والسياسية والاقتصادية والقومية ، قد باتت تتكون من ثلاثة تيارات متصارعة ، وهى التيارات سابق الاشارة اليها .

وعلى اية حال ، فان التطرق الى احداث الانقلاب السوفيتى لمعرفة الدروس والدلائل المستفادة منه يقودنا الى طرح الاسباب والمبررات التى جعلت هذه المحاولة الانقلابية تتسم بالغرابة ، كما يقودنا لمحاولة الاجابة عن عدة اسئلة جوهرية :

ـ **السؤال الاول** : كيف فشل انقلاب « يمين البريستورويكا » ، رغم ان قادته كانوا يسيطرون على اهم المفاتح الاساسية فى السلطة ، الجيش ، المخابرات ، الداخلية المجتمع الصناعى ـ العسكرى ، قيادة الحرس الجمهورى ، سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ؟ وهل فشله يعنى مصادرة امكانيات انقلابات اخرى ، سواء من داخل البريستورويكا او من خارجها ؟ ثم بالدقة ، ماهى القوى والعوامل التى ادت الى فشله ؟

ـ **السؤال الثانى** : ماهى القوة ، أو مجموع القوى ، التى استفادت موضوعيا من انقلاب اغسطس . وبالتالى سجلت ـ بغض النظر عن حجم ودور كل منها فى افشال الانقلاب ـ انتصارا ؟ وماهى الاحتمالات المتوافقة او المتعارضة بين هذه القوى لاستثمار انتصاراتها ونتائج ذلك على مصير الاتحاد السوفيتى والبريستورويكا والنظام الدولى الجنينى ؟ ثم ما هى ـ أيضا ـ القوى التى منيت بالخسارة ، وهل هى خسارة جزئية أم كلية ، مؤقتة أم ماحقة ؟

ooo

ومن ناحية محاولة فك طلاسم هذا « الانقلاب ـ اللغز » ، الذى لم يقدر له الاستمرار اكثر من ثلاثة ايام ، هزت العالم كله ، فقد طرحت عدة اجتهادات .

كان أول هذه الاجتهادات . ماطرحه « ادوار شيفارنادزه » وزير الخارجية الاسبق ، الذى قدم استقالة مفاجئة مدوية من فوق منبر مجلس السوفيت الاعلى فى ديسمبر عام ١٩٩٠ ، محذرا من انقلاب عسكرى ، ومن فوق شرفة البيت الابيض الروسى لمح شيفارنادزه الى شكوك حول احتمال ان يكون هذا الانقلاب فى الحقيقة ، من تدبير جورباتشوف نفسه ، بهدف ان « يضرب الرجعيين بالديمقراطيين » .

وبات اتهام شيفارنادزه ، ليظهر فى صورة اخرى غير مباشرة ومخففة ، وذلك من خلال تصريحات ليلتسين بعد فشل الانقلاب ، تعزف على نغمة ان جورباتشوف يظل مسئولا الى حد ما عن هذا الانقلاب . وذلك نتيجة سوء تقديره وحساباته فى اختيار معاونيه ومستشاريه المقربين . وان الدليل الحاسم على ذلك هو جميع هؤلاء المعاونين والمستشارين ، فيما عدا اثنين فقط هما بريماكوف وباكتين ، قد شاركوا فى الانقلاب .

ثمة اجتهاد اخر ، يذهب فى تفسير غرابة الانقلاب

والسهولة التى تم بها انهياره ، الى ان قادته مجرد هواة ، يفتقرون الى الخبرة فى هذا المجال . وان الاتحاد السوفيتى ، منذ قيامه فى عام ١٩١٧ ، لم يعرف الانقلابات العسكرية ، الا مرة احدة ، حين حاول « بريا » رئيس المخابرات فى عهد ستالين القيام بانقلاب ، بعد وفاته عام ١٩٥٣ ، ضد المكتب السياسى للحزب الشيوعى وامينه العام وقتذاك « مالينكوف » .

ويستدل هذا الاجتهاد على طابع الهواية فى انقلاب اغسطس ١٩٩١ ، من كونه قيادته قد اهملت اتخاذ اى اجراءات لتأمين نجاحه واجهاض المقاومة ضده ، اللهم فيما عدا الاجراءات التى وجهت ضد الرئيس جورباتشوف نفسه

فى تقديرى ان كل هذه الاجتهادات ، وخاصة الاجتهاد الاخير ، لا تصمد امام مابدا يتكشف من بعض وقائع الانقلاب ، فمن الواضح ان الهدف المحورى للانقلاب لم يكن الاستيلاء على السلطة . وانما هو انصب على جورباتشوف نفسه سجين القرم وقتذاك .

ويمكن القول ، ان هدف الانقلابيين تركز ـ فى الاساس ـ حول الضغط على الرئيس لنعديل موقفه وقراراته بشأن بعض القضايا الهامة ، غير انه لم يعرف ماهية هذه القضايا بالدقة ومضمون التعديل المطلوب بشأنها .

○ ○ ○

أما فيما يتعلق بالاجابة عن الاسئلة سابقة الذكر فيمكن القول ان المدى من حركة الاحداث الذى اميط عنه اللثام ، يضع بين ايدينا مجموعة من الوقائع الموثقة التى تصلح اساسا لتحليل ماجرى ، وتوقع احتمالات ماسوف يجرى فى المستقبل القريب ، او على الاقل المستقبل المنظور .

اول هذه الوقائع ان « الانقلاب » ، منذ خطوته الاولى ، واجه مأزقا خطيرا لان الانقلابيين ـ على مايبدو ـ لم يتوقعوا مثل هذا الموقف الحاسم غير القابل للنقاش ، من جانب جورباتشوف ، ذلك انه لم يكن فى تخطيطهم ، اصلا ، الانقلاب عليه واسقاطه شخصيا او اسقاط النظام ، وانما قصدوا ـ فى واقع الامر ـ ان يدعموا ـ من وجهة نظرهم ـ موقفه فى الاخيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ضد تصاعد مطالب وضغوط القوى الليبرالية المناوئة للاشتراكية واستمرار الاتحاد ، والتى تستخدم ـ حسب تقديرهم ـ غوغائية الشارع فى موسكو ولينينجراد وبعض المدن الكبرى وحسب ، دون ان يكون لهم وزن حقيقى ومؤثر على مستوى شعوب الاتحاد السوفيتى فى مختلف جمهورياته ومناطق الحكم الذاتى ، وكانت حساباتهم تقوم ، على ان جورباتشوف ، الذى كاد ينفد صبره من « الاعيب الليبراليين غير المسئولين واستفزازاتهم على حساب الحركة الحقيقية للاصلاح السياسى والاقتصادى للنظام السوفيتى ، سوف ينتهز هذه الفرصة ، ويلقن الليبراليين درسا قاسيا .

ـ الواقعة الثانية ، ان الانقلابيين قد دب فيهم الانقسام حول قضية اللجوء الى استخدام القوة المسلحة ، وذلك على الرغم من ان خطتهم كانت تقوم على استبعاد ادخال ـ الجيش فى اللعبة . فهم من ناحية ، لم يكونوا يهدفون الى اسقاط النظام الذى يرأسه جورباتشوف ، وهم يشكلون الاغلبية المسئولة عن مصادر السلطة فيه . ومن ناحية اخرى ، فان ظهور الجيش كان يعنى بالضرورة ، انقلابا شاملا على النظام البريسترويكى والدستور يستنفر قوى عديدة وجديدة . اصبحت على قدر ما من التنظيم ، يمكنها من المقاومة ولو لبضعة ايام ، تسفك خلالها دماء غزيرة ، تثقل بوطأتها السياسية والاجتماعية والاخلاقية ، ضمائرهم . وقد تعرض كل ماتحركوا من اجلكه من اهداف الى الانهيار والضياع وبالتالى يتحملون هن « تاريخيا » وزر هدم الاتحاد السوفيتى والاشتراكية ، فى النهاية .

ـ وهنا تبرز الواقعة الثالثة ، والتى كانت الضربة القاضية للانقلاب . ذلك ان « يازوف » بعد ان استطاع كل من « باكلانوف » و « بوجو » ان يتغلبا على تردده ، نسبيا ، وان يصدر امرا الى قطاعات هامة من قوات الجيش بان تنزل الى شوارع موسكو بحجة الاستعداد لاجهاض خطط جماعات « مشبوهة » ، ضد وحدة البلاد واصلاحات البريسترويكا والجلاسنوست .

ومع ذلك ، فان أمر « يازوف » لقواته ، كان مصحوبا بتشديد مثير للانتباه ، وهو عدم استخدام القوة بأى حال ضد اى تجمع حتى ولو بادر بالهجوم ، الا بأمر مباشر منه أو من مساعديه .

ومع سرعة حركة الاحداث وتلاطمها بعضها ببعض ، وانتشار الانباء الصحيحة عما جرى ويجرى من خلال اجهزة الاعلام الاجنبية ، ونداءات وبيانات « يلتسين » و « بوبوف » و « شيفار نادزة » وغيرهم حول الانقلاب ، اصطدمت المؤسسة العسكرية ، وخاصة على مستوى كوادرها المتوسطة والصغيرة من الضباط وصف الضباط والجنود ، اصطداما عنيفا ومفاجئا بالحقيقة . وكان عليها ان تختار ، فى لحظة حرجة ، بين الولاء لقيادتها العسكرية بالمؤسسة ، وبين الولاء للشرعية والدستور والرئيس ، الذى هو فى نفس الوقت القائد الاعلى للقوات المسلحة . وعقدت عدة اجتماعات على عجل انتهت باختيار المؤسسة العسكرية الولاء للشرعية .

ومنذ هذه اللحظة ، عزل كل من « يازوف » و « باكلانوف » عن اى تاثير أو قدرة على توجيه المؤسسة العسكرية . وتم نفس الشىء بالنسبة « لبوجو » وزير الداخلية ، التى تمردت قواته ايضا على اوامره ، بعد اتصال القيادات العسكرية الموالية للشرعية . بها .

ـ الواقعة الرابعة ، تتجسد فى عزوف الغالبية الساحقة من الشعوب السوفيتية عن شراء ما راح الانقلابيون يحاولون بيعه من الاوهام والاحلام والمغريات . بما فى ذلك ملء بعض ارفف المحلات التجارية بانواع مختلفة من

السلع . واذا كانت جماهير الشعب فى روسيا وغيرها من الجمهوريات ، لم تعمد الى المقاومة الايجابية الشاملة للانقلاب ، الا انه كان من الواضح انها تقف موقفا شديد السلبية منه ، يتسم بالازدراء والاحتقار .

ومن هنا افتقد الانقلابيون منذ اللحظة الاولى ، بحيرة جماهيرية تتيح لهم حرية السباحة والمناورة .

ـ الواقعة الخامسة ، تكمن فى ذلك السكوت المطبق ، عن الكلام والحركة ، الذى التزمت به قيادة الحزب الشيوعى ، سواء على مستوى اللجنة المركزية أو المكتب السياسى ، تجاه الانقلاب وذلك حتى ظهر اليوم الثالث من الانقلاب ، حين عقد « زاسوخوف » عضو المكتب السياسى المختص بالشئون الايديولوجية مؤتمرا صحفيا ، اكد فيه وقوف الحزب مع الشرعية والدستور ضد الانقلاب ، وان القيادة لم تتوافر لديها المعلومات الكافية لتكون رايا ، نظرا لغياب امينها العام جورباتشوف . وانه لحظة ان تحققت من الأمر ، سارعت الى اتخاذ الموقف الصحيح مع الشرعية والدستور والأمين العام ، وتجاهل « زاسوخوف » الذى يبدو انه كان يضغط منذ ان علم بالانقلاب فى اتخاذ موقف حزبى صارم منه ودعوة لجانه واعضائه فى كل الاتحاد السوفيتى لمقاومته ، بيد أنه كان يمثل اقلية ، الرد على سؤال صحفى حول قمع بعض القيادات الحزبية العليا لتحركات حزبية جماهيرية ضد الانقلاب .

ـ الواقعة السادسة ، تتحدد فى ان جماعات الليبراليين ، شعرت منه اللحظة الاولى للانقلاب ، بان الحركة فى النهاية موجهة اليوم فى الصميم ، وبأنه اذا خلت ساحة السلطة السياسية من شخصية جورباتشوف وحنكته وقدرته على ممارسة السباحة فى خضم البحر السوفيتى بموجاته المتصارعة العاتية ، فانه ليس لديها القدرة جماهيريا وذاتيا على ان تفرز زعيما ، او حتى مجموعة من الزعماء مثل يلتسين وغيره ، يحلون محله فى المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور ، بل ان وجود جورباتشوف واستمراره والتحالف معه والدفاع عنه فى مواجهة الانقلاب ، هو فى نفس الوقت ، دفاع عن وجودها وحركتها ، خاصة بعد ان تبين ان نداءاتها لمقاومة الانقلاب وتنظيم حركة عصيان مدنى ضده ، لم يتم الاستجابة لها شعبيا على نطاق واسع ، سواء فى الاتحاد السوفيتى او فى روسيا الاتحادية ، ولم يتجاوز الحجم الجماهيرى الذى استجاب لهذه النداءات المائة الف مواطن الذين تجمعوا أمام القصر الابيض الروسى ، وحسب .

وفى محاولة لتعويض هذا الحجم المحدود من المقاومة الليبرالية ، قام البيت الابيض الروسى ـ بكفاءة ـ فى تشغيل جهاز دعايته ، داخليا وخارجيا على مستوى العالم . وجذب عدسات التليفزيون وميكروفونات الاذاعات والمراسلين الغربيين الى ساحة البيت الابيض الروسى ، ومتابعة تحركات يلتسين والتركيز على تصريحاته وخطبه كلمة كلمة .

ـ وهنا تبرز الواقعة السابعة . التى اسهمت فى دق المسمار الاخير فى نعش الانقلاب ، ونعنى بها تجنيد وسائل الاعلام والاتصال الحديثة على المستوى الدولى ، لخلق رأى عام عالمى ، يناصر المقاومة الداخلية المحدودة لانقلاب ، دمغ بالصفة العسكرية والدكتاتورية ، ويمنحها قوة معنوية هائلة وقدرة على الثبات والاستمرار ، فى حين تحاصر الانقلابيين وتخنق حركتهم . وذلك باعتبار ان مسألة الديمقراطية فى اى بلد ، باتت ، فى الزمن الراهن ، قضية عالمية .

هذه فى تقديرى الوقائع السبع ، التى تشكل وفقا لترتيب اولوياتها فى هذا الحديث ، الاجابة عن سؤال : لماذا وكيف فشل الانقلاب ؟

● ● ●

من الذى خسر ومن الذى فاز ، من وقوع وفشل انقلاب اغسطس ١٩٩١ فى الاتحاد السوفيتى ؟

« النظام السياسى » الذى فشل الانقلاب فى تغييره ، لم يخرج فائزا . وانما اخذ يعانى من تصدعات وتشققات وحالة ميوعة فى « السلطة » . واضطر الى الاعتراف ـ كرها ـ باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا ولاتفيا واستونيا) بعد ان كان يشترط ـ قبل الانقلاب ـ ضرورة سلوك طريق الاستقلال والانفصال الدستورى . من خلال مجموعة من الاجراءات ، تبدأ بالاستفتاء الشعبى وتنتهى بالمفاوضات مع المركز على مدى خمس سنوات ، لتحديد ما يبقى للجمهورية المنفصلة وما يذهب للمركز .

وعلى سبيل المثال ايضا ، فانه اذا كانت الخسارة من فشل الانقلاب قد حاقت بقياداته ، الا أنها لم تمتد الى القوى السياسية ـ الاجتماعية التى كانت تمثلها او قريبة منها . فما زالت هذه القوى ذات حضور قوى وفاعل فى الساحة . سواء على مستوى المركز فى موسكو او الاطراف فى الجمهوريات . ولها ممثلون على درجة ملحوظة من القوة ، فى مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفييت الاعلى ومجالس السوفيت الاقليمية والقوات المسلحة وقطاعات التكنوقراط والاجهزة الادارية وخلايا ووحدات الحزب الشيوعى على امتداد البلاد . وذلك على الرغم من حظر نشاطه واغلاقه مقاره الرسمية مؤقتا . وهذا كله بالاضافة الى « كتلة سيوز » ذات الثقل المؤثر ، والتى لا تخفى عداءها للبريسترويكا والجلاسنوست ، ورغم استخدامها لقواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، فانها تناضل من اجل عودة النظام المركزى للحزب الشيوعى والدولة والتخطيط الاشتراكى الشامل . الامر الذى يجعلها ، بالمفردات السياسية الرائجة فى الساحة السوفيتية الراهنة ، على يمين مجموعة انقلابى اغسطس ١٩٩١ ، الجناح اليمينى للبريسترويك .

على سبيل المثال كذلك ، فان ما بدا ، فى اعقاب انهيار

الانقلاب مباشرة ، من فوز ساحق وانتصار مبين للجماعات الليبرالية بقيادة « بوريس يلتسين » ، باعتباره المنقذ التاريخى للديمقراطية والاصلاح فى الاتحاد السوفيتى ، قد اخذ يتآكل بسرعة ، حيث ظهر من القرارات المتسرعة غير المسئولة وغير الديمقراطية التى اقدم يلتسن وجماعته على اصدارها من مركز القوة الناتج عن مساهمتهم فى افشال الانقلاب ، انهم « ديمقراطيون » عند اطلاق الشعارات و « قياصرة دكتاتوريون » فى الفعل والممارسة . فضلا عن اكتشاف مدى افتقارهم للخبرة فى ادارة الحكم وتسيير شئون الاقتصاد ، والطابع المغامر الفظ فى « حركتهم الروسية » لنسج علاقات جديدة مع بقية الجمهوريات ، وذلك على اساس ان « روسيا » هى وحدها ، الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى القديم . ومركز الثقل والقيادة فى الاتحاد الجديد الذى لم يستقر - بعد - على شكل او مضمون محددين .

لقد جاء انقلاب الليبراليين بزعامة يلتسين على انقاض فشل انقلاب اغسطس فى محاولة لاستيعاب غالبية صلاحيات المركز ، الذى بدأ مضعضعا بعد تحرره من معتقل كريميا بالقرم ، وذلك لصالح جمهورية روسيا ، اكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى وقلبه النابض ، ورئيسها الليبرالى يلتسين وحلقته الضيقة فى البيت الابيض الروسى ، الذى لقى - فى البداية - دعما شبه مطلق من البيت الابيض الامريكى وجميع البيوت البيضاء الاخرى فى اوروبا الغربية ، باعتباره المنقذ التاريخى « لديمقراطية الاتحاد السوفيتى » ، سواء من ديكتاتورية الحرس القديم التى عبرت عن نفسها من خلال انقلاب اغسطس ، او مما سمى باحلام جورباتشوف الطوباوية ، التى تحرث فى البحر ، عندما تتصور انها مازالت تملك القدرة على « دمقرطة الاشتراكية من خلال اعادة بناء الاتحاد السوفيتى » .

وتعاملت الصحافة واجهزة الاعلام الغربية مع « يلتسين » على اساس انه الرجل القوى صاحب السلطة الحقيقية التى امتحنته احداث الانقلاب . فى حين تنبأت بنهاية جورباتشوف « الحالم الكبير فى الكرملين » . (وهو نفس التعبير الذى استخدمه الكاتب البريطانى ج . هـ . ويلز وصفا للينين فى بداية العشرينيات عندما التقى به فى موسكو بعيد ثورة اكتوبر ١٩١٧) وانه حتى اذا بقى منه شىء بعد الانقلاب ، فلن يعدو ان يكون مثل ملكة بريطانيا « تسود » نظريا ولا « تحكم » عمليا .

وتمنطق يلتسين ، تحت تأثير انهيار الانقلاب ، وعودة جورباتشوف من القرم بمظهر ضعيف ، وقوة جهاز الاعلام الغربى ، بروح « السوبرمان الروسى » واصدر اوامره الى ميليشياته المكونة من جهاز الشرطة الروسى واتباعه ، الى مهاجمة مقار الحزب الشيوعى واعتباره حزبا غير مشروع طبقا لشرائعه الروسية التى سنها ، ومطاردة اعضائه ، والقبض عليهم وتفتيش مساكنهم دون اى سند قانونى او قرار قضائى ، كذلك تعامل مع اجهزة الامن ال ك . ج . بى ، والعديد من الدوائر والمصالح والمؤسسات المركزية . ووجه جماهير الشارع المسكوفى ، التى لم تزد على مائة الف مواطن ، الى حملة غوغائية لتدمير كل ما له علاقة بالاشتراكية من منظمات ورموز ، مثل جهاز التخطيط المركزى « الجوسبلان » ، ومنظمة الشباب « الكومسمول » وصحيفة البرافدا « اللسان المركزى للحزب الشيوعى ، وتماثيل عدد من قادة ثورة اكتوبر مثل ديرجنسكى « اول مؤسس لجهاز امن الثورة وغيره . واعلن ان جمهورية روسيا ، برئاسته ، من حقها التاريخى والواقعى ودورها الرائد فى مقاومة الانقلاب ، ان يكون لها « الكلمة النافذة » فى تحديد هوية وسياسة الاتحاد السوفيتى الجديد . وان على بقية الجمهوريات ان تعى جيدا هذه الحقيقة . وان على كل جمهورية تريد الانفصال عن روسيا ان تقبل اعادة رسم الحدود معها ، وفقا لخرائط ما قبل اكتوبر ١٩١٧ . وانه عازم على نقل جميع المنشآت والترسانات النووية من بقية الجمهوريات الى جمهورية روسيا ، ووضعها تحت امره الرئاسة التى يتولى مسئولياتها .

باختصار انطلق فى استخدام كل الوسائل لاضعاف المركز والسلطة الاتحادية ، وسلب اختصاصاتها الدستورية .

وقد ادى هذا النزق فى تصرفات وقرارات يلتسين ، الى ردود افعال سلبية وغاضبة على جميع المستويات تقريبا ، فى الداخل والخارج على السواء ، وذلك انطلاقا من ان هذا الوضع قد كشف عن الطابع المغامر ليلتسين وحلقته الضيقة ، ونهمه الشديد الى السلطة بصورة نرجسية مشحونة « بعبادة الفرد » فى شكل جديد ، وافتقاده الى صفات وخصال رجل الدولة المسئول .

على صعيد جماعات الليبراليين التى يمثل يلتسين واجهتها ، خرج اناتولى سوبشاك عمدة لينينجراد « سان بطرس برج » ، احد ابرز قيادات ليبرالية ما قبل الانقلاب ، ينتقد ما اسماه « بحمى تدمير البلاد » ، التى اصابت البعض ، سواء من جانب الانقلابيين او من الذين وقفوا ضد الانقلاب ، ورفع صوته ضد « الخفة والسطحية والانسياق وراء العواصف المحمومة غير المحكومة عقلانيا » . وتصدى زعيم بارز آخر لليبراليين هو « بوبوف » ، عمدة موسكو ، لغوغائية الشارع المريضة « بفيروس التخريب » ضد قوانين ومؤسسات البلاد ومقارها ، التى هى فى النهاية ملك للشعب يجب حمايته ، وحذر من ان استمرار هذه الغوغائية تفسد كل شىء ، وتنبأ بان الكيانات الليبرالية والديمقراطية ، بما تلحق عنها وعن قيادتها ، من ردود افعال انتقامية وهمجية ، لن يكتب لها البقاء ، لانها تسير ضد حركة التاريخ والمصالح الحقيقية للناس .

وعلى صعيد الشارع ، تحركت مجموعات غير قليلة فى مواجهة جماهير الليبرالية وميليشياتها ، للدفاع عن رموز

الاتحاد السوفيتى ومؤسساته مثل تماثيل لينين والعبث بمقرات الحزب الشيوعى والكومسمول والجوسبلان . بل وابنية الكى جى . بى ، وانه اذا كان هناك من اخطأ او اجرم من اعضاء او قيادات هذه المؤسسات ، فانه يجب ان يحاكم محاكمة عادلة طبقا للقانون لا بشريعة الغاب . وان لا يمتد ذلك الى المؤسسات نفسها ، الا فى اطار الاصلاح او التغيير الشامل . وعبرت قطاعات واسعة من الجماهير اكثر من مرة عن غضبها لالغاء يلتسين للعلم السوفيتى واستبداله بعلم روسيا القيصرية .

وتحدت اسرة تحرير البرافدا ، قرار « يلتسين » رئيس جمهورية روسيا التحكمى والانتقامى بايقافها على اساس ان بعض كتابها تعاطفوا مع الانقلاب بطريقة غير مباشرة ! وعادت الى الصدور ، ولكن كجريدة مستقلة ، بعد ان اصدر جورباتشوف ، باعتباره صاحب السلطة الشرعية كسكرتير عام للحزب ورئيس للدولة ، بالوقف المؤقت لنشاط الحزب بعد ان تجمعت ادلة عن تورط غالبية اعضائه القياديين فى اللجنة المركزية مع الانقلاب ، سواء بالكلمة المعلنة او بالصمت . وذلك الى ان يجرى التحقيق القانونى . السياسى فى الأمر برمته . ويبدوا ان جورباتشوف قد عمد الى هذا الاجراء ، بعد ان عجز عن الغاء قرار يلتسين بعد الانقلاب مباشرة بعدم شرعية الحزب ومصادرة مقاره وممتلكاته . وذلك حماية للحزب ونقل قضيته من قبضة رئاسة جمهورية روسيا الى ايدى السلطة المركزية .

وعلى صعيد الدائرة الضيقة ليلتسين ، انفجرت الصراعات حول الاستئثار بكراسى السلطة الجديدة المتنامية فى الجمهورية الروسية ، وخاصة بعد ان انتقل « ايفان سيلاييف » ، من رئاسة الحكومة الروسية ، الى رئاسة ما يسمى باللجنة الادارية للاقتصاد السوفيتى فى المركز ، اثر اقالة الحكومة المركزية التى كان يرأسها بافلوف الذى شارك فى الانقلاب . ويدور الصراع اساسا بين ما يسمى بجامعة « سفير دولفسك » نسبة الى زملائه واصدقائه فى هذه المدينة الروسية ، التى كانت مركز سلطته الحزبية كامين الحزب الشيوعى لمنطقتها ، قبل ان يستدعيه جورباتشوف الى تولى مسئولية اللجنة الحزبية للعاصمة ، وبين جماعة « موسكو » ويقصد بها الطاقم السياسى الذى انضم الى يلتسين فى معركته للفوز برئاسة مجلس السوفيت الروسى ثم رئاسة الجمهورية الروسية . وقد امتد هذا الصراع الى مناطق عديدة داخل جمهورية روسيا الاتحادية ذاتها ، التى باتت تخشى من ديكتاتورية « الليبراليين الطفوليين الذين يسيطرون على مراكز النفوذ فى البيت الابيض الروسى » ، واخذت تتصاعد نغمات الانفصال عن بعض الاقاليم الداخلة فى نطاق الجمهورية الروسية . وابرز هذه النغمات تصدر بوضوح عن منطقة « تترستان » .

وعلى صعيد جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، كان رد الفعل حادا ضد ما اصبح يسمى بالقيصر الليبرالى

الروسى يلتسين ، وجماعاته الغوائية ، التى تسعى لفرض السيطرة القومية الروسية الفظة على بقية الجمهوريات واغتصاب صلاحيات المركز لصالحه ، ولصالح المجموعة العطشى للسلطة على نحو « وحشى » التى تلتف من حوله فى « البيت الابيض الروسى » . وتجسد رد الفعل هذا ، فى موجة إعلان الجمهوريات السوفيتية للاستقلال ، والتكتل ضد دعوة الديكتاتورية الروسية ، بصلفها القيصرى التقليدى ، التى كانت ثورة اكتوبر ١٩١٧ قد حدت منه بشكل نسبى ملحوظ . وهاجم عدد من قادة هذه الجمهوريات ، وعلى الاخص « نزار بابيف » رئيس جمهورية كازاخستان ، « وكرافتشول » رئيس جمهورية اوكرانيا ، ثانى اكبر جمهورية سوفيتية بعد روسيا ، حماقة ونرجسية « الطاووس الروسى » الذى راح يختال بريشة الملون فى طول البلاد وعرضها بعد انهيار الانقلاب ، وكأنه البطل الاوحد ، على غرار « رامبو الامريكى » .

وعلى صعيد الشعب السوفيتى ككل ، وامريكا وأوروبا ، دب الفزع فى قلوب الجميع - وخاصة فى الغرب - ازاء خفة رئيس جمهورية روسيا فى التعامل مع ترسانة الاسلحة النووية السوفيتية ، وردود الفعل المضادة لبقية الجمهوريات التى تتمركز بها بعض مؤسسات ومخازن هذه الترسانة بحيث تعجرت المخاطرين تجزئة السلطة المركزية على اجزاء هذه الترسانة الضخمة وانفلاتها من ايدى السلطة المركزية المتمثلة فى جورباتشوف . التى اكدت الاحداث مدى حصافته ومسئوليته فى هذا المجال الى رجل مغامر كيلتسين لا يتورع عن اللعب بهذه الترسانة . فى سبيل تأمين جوعه للسلطة السياسية فى روسيا وعلى نطاق الاتحاد السوفيتى ككل . وخاصة بعد ان اكتشف الغرب ان « بطله الديمقراطى » لا يملك مؤهلات « رجل الدولة المسئول » .

وهكذا اصبح ملحوظا ان الخط البيانى ليلتسين والبيت الابيض الروسى ، الذى راح يتصاعد بسرعة ، فى مجال الاستئثار بالسلطة ، خلال الانقلاب والايام القليلة التى اعقبت انهياره اخذ يهبط - بعد ذلك - بسرعة ايضا الى مستوى ادنى مما كان عليه قبل الانقلاب بدرجة كبيرة . السوفيتى » ، فى ضوء الاحداث الراهنة .

ماذا يعنى هذا ؟ فى تقديرى انه يعنى امورا كثيرة وخطيرة : ان المسألة ليست استقالة ، وانما ايقاف نشاط . وأن سبب هذا الايقاف جبرى وغير دستورى . وانه بالتالى مؤقت ، الى حين عودة الشرعية بعودة الاتحاد السوفيتى .

والبيان بعد ذلك يتحدث باسلوب صريح على عدم موافقته او اقتناعه بجدوى الكومنولث وقدرته على الاستمرار . وعلى تمسكه بوحدة البلاد فى اطار اتحاد سوفيتى جديدة ديمقراطى واستمراره فى العمل لتحقيق

هذا الهدف . ويتحدث فى الوقت نفسه ، تلميحا ، عن انتهاك زعماء الكومنولث لقواعد الشرعية والدستور . والقفز على سلطات مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفيت الاعلى (البرلمان) . ولكنه - مع ذلك - كزعيم تاريخى مسئول ، لا يقف فى وجه وضع الكومنولث موضع التجربة والامتحان . وبالتالى فانه لم يلجأ ، كقيادة لحركة الديمقراطية فى البلاد الى استخدام القوات المسلحة لفرض القانون والنظام والدستور على العصاه . ومن هنا لم يعد لديه بديل ، غير « ايقاف نشاطه مؤقتا كرئيس للاتحاد السوفيتى » الذى سيناضل من اجل عودته ، فى اطار ما اسماه « بالحضارة السوفيتية » .

٣ - مستقبل الاتحاد السوفيتى :

اذا كانت هذه القراءة للاحداث صحيحة ، فان السؤال عن عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف فى المستقبل لا يمكن تجاهله أو اسقاطه . طالما ان فترة الانتقال لا تزال مفتوحة بكل صراعاتها .

ماذا نعنى بالعودة ؟ ونحن - هنا - نفكر بصوت عال .

هل تعنى عودة الاتحاد السوفيتى كما كان ، عندما انزل علمه من فرق الكرملين ام بصياغة اخرى - تنضجها وتطرحها حركة الاحداث بصراعاتها الضارية ؟

وهل تعنى عودة جورباتشوف ، شخصيا ، الى القيادة على رأس الدولة ؟ ام عودة الجورباتشوفية الاشتراكية الديمقراطية الانسانية) ولكن بدون جورباتشوف نفسه ؟

فى تقديرنا ان الجواب على كل هذه التساؤلات ، مفتوح امام جميع الاحتمالات ، وننطلق فى هذا التحليل ، من نقطة مركزية ترجح - فى تقديرنا - ان تفكيك الاتحاد السوفيتى الى كومنلوث الجمهوريات المستقلة ، لن يحل أى مشكلة كبيرة أو صغيرة ، من مشاكل فترة الانتقال سواء على الصعيد السوفيتى أو الصعيد الدولى .

كيف ؟

دعونا نتجاوز ما خلقه اسلوب تكوين هذا الكومنولث من تعميق متعدد الابعاد للصراعات والانقسامات الحادة بين السلافيين (روسيا ، روسيا البيضاء ، اوكرانيا) ذوى التاريخ الاستبدادى الطويل وبين بقية شعوب الجمهوريات الاسيوية الاخرى . ثم بين التكوينات السلافية العديدة المتناحرة ، نفسها .

ودعونا - أيضا - نتخطى اهوال واخطاء توزيع التركة السوفيتية ، التى من الصعب تفكيكها وتقسيمها - عمليا - بين الجمهوريات . ابتداء من ادوات الانتاج المتشابكة حتى الاسلحة النووية الاستراتيجية (اربع جمهوريات) والتكتيكية (ثمانى جمهوريات) .

ومدى امكانية قيام جمهورية مستقلة بالقدرة على الحياة بما ستناله من حصة من هذه التركة ، فى وجه تحديات نهاية القرن والاسواق الدولية الكبيرة .

ودعونا - كذلك - نعبر وجود القوى المحافظة ذات النقل المنظم فى الساحة السوفيتية ، على اختلاف الجمهوريات ، بما فى ذلك ما يسمى بالستالينيين الجدد مثل جماعة سوز وكولونيلاتها السود ، والتنظيم السرى للحزب الشيوعى الذى حظر نشاطه ، وفلول رجال القوات المسلحة والخبراء الذين طردوا من الخدمة ، بالاضافة الى الاحزاب - الماركسية والبلشفية - التى تكونت حديثا . ولم تتحرك بعد . كذلك قوى الديمقراطية ، التى تزاوج بين الاشتراكية (بمفهوم التراث الشامل للعدالة الاجتماعية من ماركسية وغيرها) وبين آليات السوق ، والتى تقودها عناصر معارضة ليلتسن وجماعته التى توصف - من قبلها - « بالهواة الصغار المغامرين » من امثال شيفرنادزة والكسندر ياكوفليف ، ومن انفصلوا عن يلتسن مثل بوبوف عمدة موسكو وسوبتشناك عمدة سان بطرس برج (لينينجراد) الخ .

ودعونا - اخيرا وليس آخرا - نقفز على الاتهامات التى اخذت تتصاعد ضد يلتسن وزملائه السلافيين ، الذين بادروا الى تكوين نواة الكومنولث ، بانهم ينفذون خطة الولايات المتحدة الامريكية فى تفكيك الاتحاد السوفيتى . وتستند هذه الاتهامات الى تصريح اعلنه شوشكيفتش رئيس جمهورية روسيا البيضاء - فى اطار اقناع من حوله بخطته - يقول فيه انه اقدم مع زملائه على تكوين الكومنولث بعد ان تباحثوا فى ذلك - تليفونيا - مع الرئيس الامريكى جورج بوش وضمنوا تأييده . وذلك قبل ابلاغه لرئيس الاتحاد السوفيتى . وهو الامر الذى علق عليه جورباتشوف فى حينه بانه « عار وطنى » . ويطرح تساؤلات مخيفة عن حقيقة الدور الامريكى فيما بات يسمى ببناء النظام الدولى الجديد . وذلك ازاء الصين واليابان وأوروبا الغربية وخاصة المانيا الموحدة .

ندع هذا كله - رغم خطورته - لنركز على الازمة الاقتصادية الطاحنة فى جميع الجمهوريات ، والتى تدفع بالبلاد والمواطنين الى حافة الاختناق والجوع .

ان الارقام التى اعلنت اخيرا - بعد تكوين الكومنولث - وفى محاولته لاثبات فشل جورباتشوف وتصفية برنامجه ، الذى يمثل الوحدة وعدم المخاطرة بتسليم المواطن الى وحوش آليات السوق ، تكشف عن ان معدل التضخم قد ارتفع الى ٣٪ اسبوعيا على الاقل . وان ٤٠٪ من الشعوب السوفيتية يبلغ متوسط دخل الفرد الشهرى فيها الى مائة روبل فقط . اى ما يقل عن دولار واحد لا يغطى سعر كيلو جرام واحد من اللحم .

ولان يلتسن وجماعته ، باتوا سجناء ، مقولة ان الخلاص هو فى الانتقال الفورى وغير المشروط الى السوق الحرة ، بديلا عن النظام الاشتراكى والتخطيط والتحكم فى الاسعار الخ .. فقد اعلن عن اطلاق حرية الاسعار والاجور دون ضوابط الا قواعد العرض والطلب .

وهكذا تدخل روسيا بازمتها وقيادة يلتسن طور الجحيم . ورغم ان الجمهوريات الاخرى فى الكومنولث اعترضت على انفراد روسيا بهذا القرار ، الا ان مستهدفها هى الرأسمالية بشكلها الخام والفظ ، وليست الاشتراكية

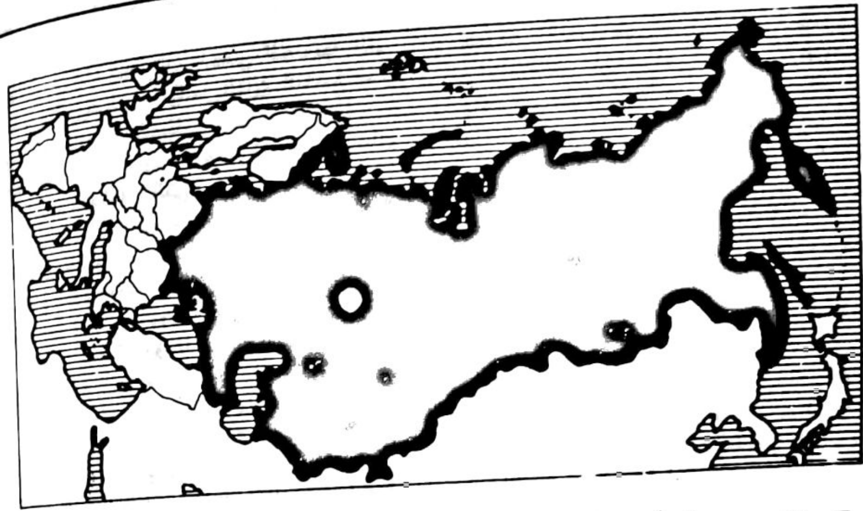
الطريق الصحيح نحو ثراء الوطن والمواطن ، وان امريكا صديق منقذ ، باتت تضغط على الجميع للسير فى هذا الاتجاه . وذلك بنوع شبيه بتلك الحمى الجنوبية التى عرفها المجتمع الامريكى منذ اواخر القرن التاسع عشر باسم حمى البحث عن الذهب .

وفى تقدير جميع المراقبين تقريبا ، ان هذا المسلك سوف يعقد اكثر من الازمة ، التى ليس فى امكانية امريكا باقتصادها المتردى الراهن ، حتى لو ارادت ، ان تعمل على التخفيف من حدتها . وانه ان آجلا أو عاجلا ، فان مسيرات الجوع الجماهيرية الغاضبة سوف تسيطر على الساحة السياسية فى كل جمهوريات الكومنولث . وعندئذ لن يكون هناك خيار امام رؤسائها الا الاصطدام بها بالعنف ، وبذلك تتعرى ديمقراطيتهم الزائفة . أو ان يفقدوا السيطرة والسلطة ، الامر الذى يهيىء الفرصة لبروز قوى فاشية قمعية ذات تنظيمات مسلحة ، سواء تحت اردية اشتراكية أو ليبرالية ، تستولى على السلطة وتلتحم مع الجماهير الجائعة وتطلعاتها الديمقراطية فى صراعات دموية .

ومن خلال الثمن الفادح الذى سيجرى دفعة والتضحيات الهائلة التى ستثقل عبء الجميع تنبثق الاحتمالات ، بنمو وعى اجتماعى ديمقراطى جديد وارادة جماعية عقلانية يدفعان نحو الوحدة واعادة بناء الاتحاد السوفيتى من بين ركام الاطلال . واستئناف حركة البريستوريكا والجلاسنوسنت بقيادة جورباتشوف أو بدونه . ولكن فى ظروف اكثر نضجا وهدوءا وحشدا لامكانات التنمية الهائلة المادية والبشرية والتكنولوجية المتوافرة فى البلاد . الامر الذى يعيد طرح المسألة التى رددها جورباتشوف فى بيانه عند مغادرة الكرملين فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ . حول ثقته فى العودة الجديدة « للحضارة السوفيتية » ، التى بناها الانسان السوفيتى بعرقه وفكره وحماسه ، رغم القهر الذى عاناه تارة تحت سياط القيصرية . وتارة أخرى تحت وطأة الاستبداد فى نظام « الاشتراكية الثكنة الستالينى » .

منبع السؤال - اذن - عن احتمالات عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف أو الجورباتشوفية لا يأتى من فراغ . وانما من حقيقة ان كلا من الاشتراكية الستالينية أو الليبرالية السلافية الكومنولثية ، ليس فى طاقته ان يقدم حلا ديمقراطيا اجتماعيا اقتصاديا ، لازمة شاملة معقدة تتصل بسدس الكرة الارضية . وتؤثر سلبا وايجابا على مستقبل وحياة الخمسة اسداس الأخرى . وما غدا يسمى بمشروع النظام الدولى الجديد □ .





[٥] العرب فيما بعد العصر السوفيتي
(المخاطر والفرص)

د . محمد السيد سليم

شهد انقرن العشرون ثلاثة حروب عالمية كبرى هى الحرب العالمية الاولى (١٩١٤/ ١٩١٨) ، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩/ ١٩٤٥) ، والحرب الباردة (١٩٤٦/ ١٩٩١) .

وبينما ترتب على الحرب الأولى سقوط حوالى ١٥,٩ مليون قتيل وعلى الحرب الثانية سقوط حوالى ٣٥,٧ مليون قتيل فان الحرب الباردة لم تؤد الى سقوط قتلى (اللهم الا أخذنا بعين الاعتبار قتلى الحروب الاقليمية بالوكاله) ، ولكن هذه الحروب تشترك فى صفة واحدة وهى انها انتهت جميعا بسقوط امبراطوريات وبحدوث تغيير جذرى فى مسار العلاقات الدولية فبينما انتهت الحرب العالمية الاولى بسقوط الامبراطوريتين النمساوية المجرية العثمانية وتفككهما لى دول مستقلة ، فان الحرب العالمية الثانية انتهت بسقوط الرايخ الالمانى وتقسيمه الى وبين دول مستقلة . كذلك ، فقد انتهت الحرب الباردة بانهيار احد القطبين الدوليين الرئيسيين وهو الاتحاد السوفيتى وتفككه الى دول مستقله .

وفى كل الحالات كان لنتائج هذه الحروب انعكاسات هامه على الوطن العربى . بينما كانت انعكاسات الحرب العالمية الإولى والحرب العالمية الثانية على الوطن العربى ايجابية الى حد كبير فان انعكاسات نهاية الحرب الباردة كانت بصفه اجمالية اماً سلبيه او على الاقل متنوعه . فقد ادت نهاية الحرب العالمية الاولى الى سقوط الهيمنة العثمانية واضعاف القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) ، ونمو التيارات القومية العربية ، مما مهد الى استقلال بعض الدول العربية ، ولو بشكل جزئى (مصر والعراق مثلا) ، كما ادت نهاية الحرب العالمية الثانية الى مزيد من اضعاف للقوى الاستعمارية التقليدية ، وظهور توازن دولى جديد قوامه توازن الرعب السوفيتى ـ الامريكى ، وتعاظم قوة الاتحاد السوفيتى كمؤيد لحركات التحرير الوطنى فى العالم الثالث وقد ترتب على ذلك نمو حركة التحرير العربية واستقلال باقى الدول العربية . (١)

ولكن نهاية الحرب الباردة جاءت فى سياق مختلف كليا . فقد انتهت تلك الحرب بالغاء الوجود السياسى للاتحاد السوفيتى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ واعلان انشاء « رابطه الدول المستقله » . ولم يأت ذلك نتيجه هزيمة عسكرية ، وانما كمحصله للازمات الاجتماعية والاقتصادية التى عصفت بالاتحاد نتيجه لطبيعة النظام السياسى والاقتصادى البيروقراطى ، وللحصار الاقتصادى الذى فرضه الغرب (سباق التسلح) مع عجز النخبة السياسية عن بلورة برنامج سياسى شامل للتعامل مع تلك الازمات .

وهكذا تفكك الاتحاد السوفيتى من داخله دون ان يدخل معركه عسكرية او يشهد ثورة شعبية داخلية كبرى وانما اتى التفكك من النخبة السياسية الحاكمه ذاتها التى اعلنت سلميا انها قد منيت بهزيمة استراتيجية فى صراعها مع الغرب ، وانما قد قررت (ضمنا) الاستسلام فى الحرب الباردة ، والرضوخ لكامل مطالب الولايات المتحدة . وفى نظرنا ، فان اعلان الاستسلام لم يأت فقط فى ديسمبر ١٩٩١ من قاده رابطة الدول المستقلة ولكن من ميخائيل جورباتشوف ذاته آخر رئيس للاتحاد السوفيتى . فعندما رفض رؤساء الدول الصناعية المجتمعون فى لندن فى يوليو ١٩٩١ طلب جورباتشوف مساعدة الاتحاد السوفيتى وعاد جورباتشوف الى موسكو ليعقد اجتماعا طارئا للجنه المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، تم خلاله تبنى برنامج جديد يعلن رسميا الفشل النظرى والعملى للنموذج الماركسى ـ اللينينى ، ويعد لمشروع معاهده اتحادية جديدة تعطى للجمهوريات حق الانفصال . وهكذا انهار الاتحاد السوفيتى ، وحلت محله جمهوريات مستقله ، وانتهت الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة فى تلك الحرب على نحو ما اعلنه جورج بوش امام الكونجرس فى فبراير ١٩٩٢ .

ولا يختلف الباحثون على أن هذه التطورات ستكون لها انعكاسات ضخمة على العرب . فغياب أحد قطبى التوازن الدولى والحليف العالمى الرئيسى لبعض الدول العربية فى صراعها الاقليمى مع اسرائيل والعالمى مع الولايات المتحدة . لابد ان يؤثر بشكل معين على وضع العرب فى النسق الدولى ، وهذا التاثير هو ما نحاول استكشافه بشكل اولى فى هذه الدراسة ، فى شكل تحديد للمخاطر والفرص الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطه الدول المستقله .

ولابد أن نسلم منذ البداية بأن هناك عدة صعوبات تواجه البحث فى هذا الموضوع : ـ

الصعوبة الاولى : هى أن الوقت مازال مبكرا للتوصل الى « جرد » شامل للمخاطر والفرص الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقله بالنسبه للعرب . فما قد نتصوره اثرا سلبيا لهذا الانهيار حاليا قد يتبين فيما بعد انه كان ايجابيا ، وبالعكس ، وذلك مع ظهور متغيرات جديدة تؤثر فى اسس تصنيف النتائج بين الارباح والخسائر .

وعلى سبيل المثال ، فبينما اعتبر توقيع لينين لاتفاقية الصلح السوفيتية ، الالمانية فى مارس سنه ١٩١٨ بمثابه خسارة قومية كبرى لروسيا السوفيتية ومكسب مؤكد لالمانيا ، فانه ما لبث بعد قليل ان تبين أن العكس هو الصحيح ، وأن الاتفاقية التى تنازل بموجبها لينين عن اقاليم كبرى بشروط تبدو مهينة ، قد حققت مصالح روسيا السوفيتية اكثر مما حققت مصالح المانيا القيصرية . ومن ثم ، فان صدى الاحداث السياسية الكبرى يظل يتردد على مدى فترة زمنية طويلة الى ان تكتمل كل ابعاد هذا الصدى ، ومن ثم يمكن تقييمه بشكل شامل .

الصعوبة الثانية : انه حتى اذا قصرنا التحليل على النتائج «المباشرة» اى العاجله ، فانه لا يوجد اتفاق حول معايير تقييم النتائج ، ونقصد بذلك قاعدة للمفاضله يتم بمقتضاها جرد النتائج وتصنيفها الى أرباح وخسائر فما يعتبرة البعض ربحا قد يعتبره الاخرون خسارة . وعلى سبيل المثال فبينما يعتبر بعض الدراسين ان التوازن الدولى الذى حققه وجود الاتحاد السوفيتى كان مكسبا للعرب لأنه أتاح لهم هامشا من حرية الحركة ، فان البعض الاخر يعتبر أن هذا التوازن ادى الى تعطيل تسوية القضايا العربية لان ما يقبله الاتحاد السوفيتى ترفضة الولايات المتحدة وبالعكس . كما انه لا يوجد اتفاق حول معيار للمفاضله بين المكاسب اذا كان تحقيق تلك المكاسب فى ان واحد امرا متعذرا ايهما افضل بالنسبه للعرب : حرية الحركة ، ام تسوية القضايا السياسية ؟ ربما يبدو السؤال لاول وهله مبسطا اكثر من اللازم حيث أن الرد على ذلك السؤال هو ان حرية الحركة وتسوية القضايا مطلوبان فى آن واحد وهذا امر مفهوم ، ولكن ماذا يحدث حينما يصبح تحقيق احدى القيمتين على حساب القيمة الأخرى ، كما حدث فى عصر التوازن الدولى . حيث ان حريه الحركه للدول العربية كانت ترتبط بتعقد تسوية القضايا .

الصعوبة الثالثة : ان ما نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتى ليس كيانا واحدا وانما مجموعة كيانات متباينه فى توجهاتها . ومن ثم ، فان انعكاسات هذه الكيانات على الوطن العربى لابد وان تكون متفاوته ، فلا يمكن تصور ان انعكاس ظهور روسيا الاتحادية على الوطن العربى يماثل ظهور الجمهوريات الاسلامية الست المستقلة فى آسيا الوسطى والقوقاز .

الصعوبة الرابعة : ان تقييم نتائج الانهيار السوفيتى يرتبط الى حد كبير بمستقبل رابطة الدول المستقله التى نشأت على انقاض الدوله السوفيتية ، وباحتمالات الصراع بين الجمهوريات المكونه لها ، وبطبيعة التوجهات المستقبلية لتلك الجمهوريات ، وهى مساله ليست مؤكده تماما حتى الان خاصة فيما يتعلق بتوجيهات جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز او احتمالات التطور فى جمهورية روسيا .

الصعوبة الخامسة : ـ ان الوطن العربى ليس وحدة متجانسة المصالح ، ولكنه يتالف من دول متعددة ذات توجهات ايديولوجية سياسية متباينة ومصالح متضاربة ، وعلاقات مختلفة بالقوى الكبرى فى النسق الدولى الراهن ، ومن ثم ، فان ماحدث فى الاتحاد السوفيتى لابد وان يلقى اصداء مختلفة لدى تلك الدول . فلا يمكن تصور ان تاثير انهيار الاتحاد السوفيتى على سوريا والجزائر ومصر يماثل تاثير الانهيار ذاته على الدول

العربية فى منطقة الخليج العربى . فضلا عن ذلك ، فانه لايوجد مفهوم عربى واحد لطبيعة المصالح العربية ، وكيفية التعامل مع القضايا العربية .

وفى غياب هذا المفهوم يصعب تصور تأثير محدد متفق عليه للتطورات السوفيتية على العرب . وعلى سبيل المثال، فبينما ترى بعض الدول العربية ان نشوء الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز هو تطور ايجابى موات للعرب ، فان البعض الآخر يراه على انه تطور سلبى من حيث انه يدعم دول الجوار الجغرافى (تركيا وايران) على حساب العرب .

فاذا اخذنا فى الاعتبار هذه الصعوبات والتى تجعل اى دراسة لحساب الأرباح والخسائر عملية استكشافية فى العام الأول ، فأننا سنحاول اولا ان نحدد ابعاد ماذا حدث فى الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ (تفكك الدولة السوفيتية ، وظهور الجمهوريات المستقلة فى اطار الرابطة) ، ثم نحاول ثانية ان نستكشف المخاطر والفرص التى تولدها هذه التطورات بالنسبة للعرب . ونقصد بذلك الى اى حد تشكل هذه التطورات تهديدا للمصالح والقضايا العربية ، كما نتصورها ، لأنه لايوجد ، كما قلنا اتفاق عربى حول ماهية تلك المصالح والقضايا ، والى اى حد تخلق تلك التطورات فرصا لتأمين المصالح العربية وتسوية القضايا العربية ولتحسين مركز المجموعة العربية فى النسق الدولى .

وقبل أن تبدأ فى ذلك كله ، ينبغى أن نوضح تحفظين هامين ، الاول أننا سنركز على دراسة الأثر المباشر لتفكك الاتحاد السوفيتى واستقلال جمهورياته ، فالمقارنه ستكون بما كان قائما خلال السنوات الخمس لهذا التفكك وليس مع مجمل الاوضاع التى تبلورت بين العرب والاتحاد السوفيتى خلال الفترة من سنه ١٩٥٥ حتى سنه ١٩٨٥ . فالعرب كانوا قد خسروا الكثير بالفعل فى الفترة الجورباتشوفية (١٩٨٥ / ١٩٩١) وبالتالى فان المقارنه السليمة ينبغى ان تكون مع ما كان قائما قبل التفكك . أما التحفظ الثانى ، فهو اننا سنركز على دراسة النتائج المترتبه فقط على تفكك الاتحاد السوفيتى ، وليس على النتائج المرتبة على مجمل التطورات الدولية الاخرى (كالوحده الأوربية) ، او ظهور القوة اليابانية وغيرها) . فاذا اخذنا هذين التحفظين فى الاعتبار يمكننا أن ندلف الى صلب الموضوع .

تفكك الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقله : ماذا حدث ؟

يمكن القول ان الوجود السياسى للاتحاد السوفيتى قد انتهى رسميا حينما اتفق رؤساء احدى عشرة جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى (وهى جمهوريات روسيا ، وروسيا البيضاء ، واوكرانيا ، وارمينيا ، ومولد افيا واذربيجا ، وطاجكستان ، واوزبكستان ، وتركمنستان ، وقيرجيزيا ، وكازاخستان) على الغاء الاتحاد السوفيتى وتكوين رابطة الدول المستقلة مؤتمر الماآتا المنعقد يوم ٢٠ ديسمبر سنه ١٩٩١ . وفى هذا المؤتمر وقع رؤساء الجمهوريات الاحدى عشر (كانت استونيا ولاتفيا ولتوانيا قد استقلت فى اغسطس سنة ١٩٩١ ورفضت جورجيا الانضمام الى الرابطة) ثلاث اتفاقيات بموجب الاتفاقية الاولى ثم الغاء منصب الاتحاد السوفيتى ، وانشاء رابطة الدول المستقلة ، مع تكوين مجلس لرؤساء الدول ، يضم الدول الاعضاء ويتولى التنسيق فيما بينها . وتم الاعتراف بان الجمهوريات المشاركة على قدم المساواه باعتبارها اعضاء مؤسسة لـ الرابطة . أما الاتفاقية الثانية ، فقد اطلق عليها « اعلان الماآتا » وبموجبها تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة فى اطار حدودها الحالية . وبموجب الاتفاقية الثالثة تم انشاء قيادة عسكرية مؤقتة للقوات المسلحة للدول الاعضاء حتى نهاية سنه ١٩٩١ حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائى لتلك القوات على ان تكون القوات التقليدية والنووية تحت امرة تلك القيادة(٢)

وقد لخص نازاباييف رئيس كازاخستان ، المحصلة الكلية لمؤتمر الماآتا بقوله « أستطيع أن أؤكد بكل ثقة أن الاتحاد السوفيتى لم يعد له وجود » (٣) وفى ٢٥ ديسمبر سنه ١٩٩١ استقال ميخائيل جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتى معلنا بذلك زوال الاتحاد السوفيتى من على الخريطة السياسية للعالم . وبذلك تفكك الاتحاد السوفيت الى الجمهوريات الاساسية الخمس عشرة . وفى ٣١ ديسمبر سنه ١٩٩١ اجتمع رؤساء رابطة الدول المستقله فى مينسك واتفقوا على السماح لكل دولة بتشكيل قواتها العسكرية المنفصله ، ولكنهم عجزوا عن الاتفاق على مبدأ وجود قيادة واحدة لتلك القوات . وفى اجتماع اخر عقدة فى مينسك فى فبراير ١٩٩٢ اتفقوا على انشاء تلك القيادة مع رفض اوكرانيا ، واذربيجان ، ومولدافيا الانضمام لها .

ومن ثم ، فنحن ازاء ظاهرتين اساسيتين هما : انهيار احد اقطاب التوازن الدولى (الاتحاد السوفيتى) ، وظهور جمهوريات مستقله على انقاض هذا القطب . ولا شك أن تفكك الاتحاد السوفيتى ستكون له نتائج هامه على الوطن العربى ولكن فى الوقت ذاته يمكن القول انه ليس كل ماقام على انقاض الاتحاد السوفيتى سيؤثر على الوطن . فمن المرجح ان جمهوريات بحر البلطيق لاستونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا ستتوجه نحو الغرب بصفة عامه والمنطقة الاسكندنافية بصفة خاصة .

كما أن جمهورية مولدافيا ستتجه فى المدى المتوسط الى الاندماج مع دولة رومانيا التى تربطها بها روابط عرقية قديمة . من ناحية اخرى ، فإن ظهور جمهوريات روسيا البيضاء ، وارمينيا ، واوكرانيا سيكون له اهمية متوسطة بالنسبة للوطن العربى بحكم المصالح

الاقتصادية ، وبحكم امتلاك روسيا البيضاء واوكرانيا لبعض الاسلحة النووية ، والتأثير الارمينى على دول الجوار الجغرافى العربى . اما ظهور جمهورية روسيا الاتحادية ، والجمهوريات الاسلامية الست فى وسط آسيا والقوقاز فسيكون له تأثير اكبر على الوطن العربى مما يستدعى منا أن نتعرف على ملامح هذه الجمهوريات .

اولا : جمهورية روسيا « التابعة » للولايات المتحدة : ـ

ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على انقاض الاتحاد السوفيتى بإعتبارها « الاستمرار الشرعى » للاتحاد السوفيتى من الناحية القانونية . وهى تعد اكبر الجمهوريات المستقلة من حديث المساحة والسكان ، والناتج القومى ، والقوة العسكرية . ولذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة فى الاتفاق على اعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتى فى مجلس الامن وعلى أن يتحكم رئيس روسيا فى شفرة اطلاق الاسلحة النووية على الا تستعمل تلك الاسلحة الا بموافقة باقى الدول النووية (كازاخستان ، وروسيا البيضاء ، واوكرانيا) بعد التشاور مع باقى اعضا الرابطة ، وأن ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية . ويمكن تحديد اهم معالم التوجهات العامة لسياسة روسيا الاتحادية تحت رئاسة بوريس يلتسين فى أنها تسعى لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية مع قبول فكرة التفوق الاقتصادى والعسكرى الامريكى والتحالف مع الولايات المتحدة . وقد أعلن يلتسين أن بلاده سوف تتبع سياسة خارجية متحررة من القيود الايديولوجية ، وأنها ستبذل جهودها للتعاون مع الغرب لاعادة بناء روسيا .(٤) وفى اطار هذه السياسة اتجهت روسيا الى التحالف مع الولايات المتحدة . بيد أن هذا التحالف لا ينطلق من التكافؤ بين أطراف التحالف ولكن من منطلق القبول بالتفوق الامريكى . وقد بدأ التوجه الروسى الجديد بإعلان يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية نجاه المدن والقواعد العسكرية الأمريكية ، وأن الولايات المتحدة لم تعد عدوا محتملا لروسيا بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية(٥) . ففى اثناء زيارته للولايات المتحدة فى فبراير سنة ١٩٩٢ عرض يلتسين عليها التحالف لبناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمى العالم الحر ويعتمد على تكنولوجيا حرب النجوم الامريكية ، والتكنولوجيا الروسية(٦)

معنى ذلك ان يلتسين يسعى للتحالف مع الولايات المتحدة فى مواجهة باقى جمهوريات رابطة الدول المستقلة التى تمتلك الصواريخ النووية (روسيا البيضاء ، واوكرانيا ، وكازاخستان) ، والاعداء المحتملين الاخرين الذين قد يظهرون قريبا . وفى هذا الاطار تم التوقيع على « وثيقة التعاون الامريكى الروسى » فى كامب ديفيد فى فبراير سنة ١٩٩٢ . وقد نصت تلك الوثيقة على ستة بنود رئيسية هى :(٧)

١ ـ تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصوم أو الأعداء المتنافسين بل علاقات صداقة ومشاركة قائمة على اساس الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الكاملة والاقتصاد

٢ ـ سوف تعمل الدولتان معا على ازالة آثار العدوان الذى ترتب على حالة العداء الذى كان قائما بينهما واتخاذ الاجراءات الضرورية لخفض ترسانة السلاح الاستراتيجى .

٣ ـ سوف تعمل الدولتان معا لتوفير سعادة ورفاهية الشعبين ودعم الروابط بينهما ـ على قدر الامكان ـ وعلى اساس الانفتاح والتفاهم .

٤ ـ سوف تعمل الدولتان معا على حرية التجارة ، والاستثمار والتعاون الاقتصادى .

٥ ـ سوف نبذل كل جهد لكى نزيد من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان والاقليات ، والحدود والبناء التجارى عبر دول العالم كله .

٦ ـ سوف نعمل معا على أساس : ـ

أ ـ منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومنع انتشار الاسلحة الاستراتيجية المتقدمة

ب ـ انهاء الصراعات الاقليمية سلميا

ج ـ مواجهة الارهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة .

وتضيف الوثيقة انه اعتبارا من تاريخ توقيعها سوف تعمل الدولتان على انهاء الصراع والخلاف من خلال « صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الاخطار المشتركة التى تواجههما » . وتطبيقا لهذا التوجه التحالفى اشتركت وحدات من الاسطولين الروسى والامريكى فى مناورات مشتركة فى البحر المتوسط فى فبراير سنة ١٩٩٢ .(٨)

ان روسيا لا تتحالف مع الولايات المتحدة من منطلق التكافؤ الاستراتيجى بل من منطلق القبول الامريكى بالتفوق الشامل . ففى اطار التحالف الموقع فى كامب ديفيد فى ٤ فبراير عرض يلتسين على الولايات المتحدة تدمير الاسلحة النووية الروسية بمساعدة الولايات المتحدة ، ورصدت الأخيرة ٤٠٠ مليون دولار من فائض ميزانيتها الدفاعية لمساعدة روسيا وباقى دول الرابطة ذات الأسلحة النووية لتفكيك وتدمير اسلحتها النووية واعلنت الولايات المتحدة انه قد تم الاتفاق على ارسال حاويات نووية ضخمة لنقل وتخزين الأسلحة النووية الموجودة فى روسيا وروسيا البيضاء واوكرانيا على اساس تكنولوجيا امريكية متقدمة(٩) . هذا فى الوقت الذى تستمر فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها فى تدعيم قدراتهم النووية . فلم تربط الولايات المتحدة بين عدم توجيه الصواريخ الروسية اراضيها وبين عدم توجيه الصواريخ

الامريكية الى الاراضى الروسية كما رفض وزير الدفاع الامريكى التعجيل بخفض الاسلحة النووية الامريكية مؤكدا على ضرورة احتفاظ بلاده بقدرة كافية من الردع النووى . حتى تتمكن من المشاركة فى صنع المستقبل .(١٠) .

كذلك اعلن توماس كينج وزير الدفاع البريطانى ان بلاده لن تتخلى عن اسلحتها النووية بل انها تعتزم شراء ٤ غواصات نووية جديدة مزودة بنظام ترايدنت الاستراتيجية .(١١) وبذلك تحتكر الولايات المتحدة ومعها التحالف الاطلنطى القدرة النووية ويتحول التوازن الدولى الى توازن واحدى ، فى ظل عدم بلورة استراتيجية أوروبية او يابانية مستقلة حتى الآن ، وفى ظل قبول صينى « ضمنى » بالهيمنة الامريكية طالما انها لا تمس مصالحها « المباشرة » .

ومما يعمق من تلك الظاهرة أن روسيا ليس لديها تصور محدد للخروج من ازمتها الاقتصادية الحالية ، باستثناء الحديث عن الاقتصاد الحر باعتباره « البلسم الشافى » من كل امراض النظام الاقتصادى الروسى . ولذلك ، فهى تتجه تدريجيا الى قبول حل المشكلات الاقتصادية الروسية بالاعتماد على الغرب من خلال القروض والامدادات الغذائية بحيث اصبحت تلك الامدادات هى بمثابة « خيط الحياة » الذى يربط روسيا بعالمنا الراهن . وفى هذا الاطار انعقد مؤتمر واشنطن لتنسيق المساعدات الدولية لدول الرابطة ، وعقدت اتفاقيات روسية - فرنسية فى فبراير سنة ١٩٩٢ حصلت بموجبها روسيا على قروض لشراء المواد الغذائية والمنتجات الكيميائية والتكنولوجيا الفرنسية ، كما شاركت مصر ودول الخليج العربى بإرسال أدوية وسلع استهلاكية مصرية الى روسيا قيمتها ١٠٠ مليون دولار بتمويل خليجى .(١٢)

وقد عبر كوزيريف ، وزير خارجية روسيا ، عن حالة التبعية التى وصلت اليها بلاده بقوله فى يناير ١٩٩٢ « أنه بدون القروض الاجنبية الغربية التى تستعملها فى شراء الحبوب سيترك الشعب بدون خبز فى شهرى مارس وابريل القادمين » .(١٣)

ثانيا : الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز الساعية نحو التنمية :-

من بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة توجد ست جمهوريات « اسلامية تقع خمس منها فى آسيا الوسطى وهى : أوزبكستان ، كازاخستان ، وقيرجيزيا ، وطاجيكستان ، وتركمنستان ، وواحدة فى القوقاز هى أذربيجان . ويشكل المسلمون (بالمعنى الثقافى - القومى) اغلبية فى تلك الجمهوريات (عدا كازاخستان التى لا يشكل فيها المسلمون أغلبية وأن كانوا يشكلون اكبر تجمع سكانى) . ويبلغ عدد المسلمين فى دول الرابطة حوالى ٥٦ مليون نسمة حسب تقديرات سنة ١٩٩٠ يعيش ٨٠ ٪ منهم فى الجمهوريات الست ، ويقدر ان عدد غير المسلمين فى الجمهوريات الست بحوالى تقريبا عدد المسلمين فى الجمهوريات غير الاسلامية (فى اقاليم تاتاريا وباشكيريا وشاشان انجوش على سبيل المثال) بما يجعل عدد سكان الجمهوريات الست حوالى ٥٦ مليون نسمة منهم حوالى ٤٥ مليون مسلم يقيمون فى تلك الجمهوريات . كما انها تتاخم جغرافيا ايران وتركيا وباكستان وأفغانستان وتعتبر الدول الثلاث الاولى من منافذها على البحار الدولية .

وتعتبر تلك الجمهوريات أقل دول الرابطة من حيث مستوى التطور الاقتصادى . فمتوسط الدخل الفردى فى كازاخستان مقارنا بالمتوسط العام للجمهوريات السوفيتية السابقة ، حسب احصاءات سنة ١٩٨٨ ، يصل الى ٧٥ ٪ من هذا المتوسط العام ، وفى اذربيجان ٦٥ ٪ وفى تركمانيا ٦٠ ٪ وفى قيرجيزيا ٥٢ ٪ وفى اوزبكستان وطاجيكستان ٤٨ ٪ ، ٤٥ ٪ على التوالى .

وينتمى مسلمو الجمهوريات الست الى ثلاث مجموعات عرقية هى : مجموعة الشعوب التركستانية (٨٥ ٪ من المسلمين) وتضم معظم سكان اوزبكستان وكازاخستان واذربيجان وتركمستان وقيرقيزيا ، وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية ، وهم اقرب ثقافيا الى تركيا ، ومجموعة الشعوب الايرانية (٨,٤ ٪ من المسلمين) ويتمركزون فى طاجيكستان اساسا ، وهؤلاء اقرب حضاريا وثقافيا الى ايران ، وان لم يكونوا شيعة كما هو الحال فى سكان اذربيجان ، وأخيرا الشعوب الايبروقوقازية ، وهؤلاء يعيشون فى مجموعات متفرقة فى القوقاز وروسيا (الانجوش ، والشاشان وغيرهم)

ويشيع بين مسلمى الجمهوريات الست شعور عام بهويتهم القومية المتميزة ، ويتمثل هذا الشعور فى السعى نحو احياء تاريخ آسيا الوسطى قبل الحكم الروسى العنصرى ، والتمسك باللغات القومية ، والتمسك بالقيم الثقافية الاسلامية . هذا بالاضافة الى وجود حركة مطردة من نمو الوعى بالقيم الاسلامية تتمثل فى صحوة اسلامية عامة بمعنى التمسك بالقيم الثقافية الاسلامية كنمط للحياة ، والى حد أقل ممارسة الشعائر الدينية ، هذا بالاضافة الى سيطرة شعور قوى بالاستغلال الاقتصادى الروسى الذى حول تلك الجمهوريات الى شبه مستعمرات كمصادر للمواد الخام .(١٤)

ان تعدد الانتماءات اللغوية والمذهبية لدول اسيا الوسطى والقوقاز الاسلامية ، وتدنى مستوى تطورها الاقتصادى ، ومتاخمتها الجغرافية لدول اسلامية اخرى فضلا عن امتلاك احداها (كازاخستان) للسلاح النووى يجعل من تلك الدول ساحة عريضة مفتوحة امام التنافس الاقليمى (الايرانى / التركى / العربى / الاسرائيلى) ، والصراع الدولى (الصين ، الولايات المتحدة) بما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة امام العديد

من النتائج المحتملة لظهور تلك الجمهوريات على الوطن العربى .

ثالثا : رابطة الدول المستقلة : الكيان الهش -

من الواضح أن رابطة الدول المستقلة هى كيان سياسى ضعيف الهدف منه التغلب على الصعوبات الناشئة عن التحول من الاطار الاتحادى السوفيتى الى الاستقلال الكامل للجمهوريات المكونة للرابطة . فمؤسسات الرابطة ليس لها وجود سياسى مستقل عن الدول المكونة ، وهى ليست الا إطارا للتشاور أكثر منها مؤسسات لاتخاذ القرار . كذلك ، فقد رفضت جمهورية جورجيا الانضمام الى الرابطة ومن المرجح أن أوكرانيا تفكر حاليا فى الانسحاب فى أعقاب توسيع نطاقها لتشمل الجمهوريات الاسلامية وفى أعقاب تفاقم خلافها مع روسيا .

فضلا عن ذلك فإن هناك تناقضات جذرية بين دول الرابطة تنبع من تخوف تلك الدول من احتمالات الهيمنة الروسية . فقد بدات روسيا تتصرف بعد فشل الانقلاب العسكرى فى ١٩ اغسطس سنة ١٩٩١ باعتبارها الدولة صاحبة الكلمة النهائية فى تقرير مصير الاتحاد السوفيتى . فاتخذت عدة قرارات تقضى بسيطرتها على العملة السوفيتية وعلى التجارة الخارجية وعلى كل الادارات المالية التابعة لوزارة المالية . وقد كانت تلك التطورات سببا فى مسارعة باقى الجمهوريات الى اعلان استقلالها خوفا من وجود اتحاد سوفيتى تحت الهيمنة الروسية . وبعد تكوين الرابطة أصدر البرلمان الروسى قرارا فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ بالسيطرة على مصرف الدولة السوفيتى دون تشاور مع باقى الجمهوريات مما دعا اوكرانيا الى التنديد بهذا القرار الذى يصادر الودائع الاوكرانية التى قدرتها بأنها ٤٢٥ مليون دولار بالاضافة الى الاحتياطى الذهبى الاوكرانى . ثم قرر يلتسين فى ٢ يناير سنة ١٩٩٢ تحرير الاسعار ليزيد استياء باقى جمهوريات الرابطة وعلى رأسها أوكرانيا وكازاخستان اللتين بدأتا فى اتخاذ اجراءات وقائية فى مواجهة هذه القرارات ، خاصة أن قرار تحرير الأسعار أدى الى رفع شديد فى الاسعار فى سائر الجمهوريات ، مما ادى بتلك الجمهوريات الى وقف تصدير المواد الغذائية الى روسيا الا اذا سددت ثمنها بالدولار .

من ناحية أخرى ، فإنه نتيجة لظهور احتمالات الهيمنة الروسية ، طالبت كازاخستان بالابقاء على صواريخها النووية ، كما طالبت أوكرانيا بالسيطرة على القوات المسلحة الموجودة فى اراضيها وتكوين جيش اوكرانى مستقل يدعمها فى ذلك اذربيجان ومولدافيا اللتان تطالبان بتكوين قوات مسلحة مستقلة . فضلا عن انه برغم موافقة كازاخستان على بدء انشاء قيادة موحدة للقوات المسلحة فإنها وضعت القوات المسلحة المتمركزة فى اراضيها تحت أمر قيادة كازاخستانية وقيادة الرابطة فى آن واحد . ولعل أبرز مشكلات الخلاف الروسى - الاوكرانى حاليا هى مشكلة اقتسام الاسطول المتمركز فى البحر الأسود ، خاصة أن تلك المشكلة ترتبط بمشكلة حدودية أخرى هى مشكلة شبه جزيرة القرم . فشبه الجزيرة أصلا اقليم روسى تم ضمه الى اوكرانيا سنة ١٩٥٤ وتقع به القاعدة البحرية الرئيسية لاسطول البحر الأسود المتنازع عليه « قاعدة سيفاستبول » . ومن ثم فإن روسيا تطالب بأسطول البحر الاسود المتمركز أساسا فى اقليم دولة أخرى . مما يدعوها الى المطالبة بإستعادة شبه جزيرة القرم . ولهذا فقد دعا البرلمان الروسى فى يناير سنة ١٩٩٢ الى طرح مسألة استعادة شبه جزيرة القرم من اوكرانيا ، وهو ما يتناقض مع المبادىء والمواثيق الصادرة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩١ والتى تعترف بالحدود الراهنة مما يهدد بتفجر التناقضات الحدودية والاقليمية . ومما دعا الرئيس الاوكرانى كرافتشوك الى توجيه تحذير الى روسيا مما وصفه بالسياسات الامبريالية الروسية مؤكدا تمسك أوكرانيا بسيادتها على أراضيها وأن تلك السيادة لها الاولوية على مسألة الوحدة بين دول الرابطة .(١٥)

اذن هناك مشكلات اقليمية مطروحة على الساحة . وهذه المشكلات ليست مقصورة على روسيا واوكرانيا ، وانما تشمل أيضا روسيا وكازاخستان ، وفوق ذلك كله اذربيجان وارمينيا حيث دارت الاشتباكات المسلحة بينهما حول أقليم ناجورنو كاراباخ ومن المحتمل الى حد كبير أن يتصاعد الخلاف بينهما الى حد الحرب الشاملة . ولذلك فإنه من المتوقع الا تصمد رابطة الدول المستقلة طويلا أمام تلك التناقضات ويبدو أن تفكك تلك الرابطة ، ونشوب حروب بين بعض دولها ، أمر غير مستبعد على الاطلاق .(١٦)

من ناحية أخرى ، فإن الجمهوريات الاسلامية الست فى آسيا الوسطى والقوقاز ، وبتأثير من روابطها العرقية والمذهبية مع تركيا وايران ، وصلاتها الدينية مع الوطن العربى ستتجه على الأرجح نحو الانفصال عن رابطة الدول المستقلة وتكوين تجمع سياسى جديد فى اطار مفهوم « تركستان الكبرى » أو غيره من المفاهيم مع الحفاظ على قدر من العلاقات مع الدول السلافية (روسيا وروسيا البيضاء ، واوكرانيا)

رابعا : جمهوريات رابطة الدول المستقلة : الازمة العامة :-

لا يقتصر الامر على هشاشة كيان رابطة الدول المستقلة وتفجر التناقضات بين اعضائها ، وانما يمكن القول ايضا أن جمهوريات تلك الرابطة تمر جميعها بأزمة اجتماعية واقتصادية عامة . لعل اهم ملامح تلك الازمة هو عدم وضوح طريق التنمية المستقبلى بإستثناء تلك الشعارات العامة عن التحول نحو الاقتصاد الحر ، مع عدم وجود برنامج محدد للتحرك على اساسه فى

المستقبل . يرتبط بذلك نقص حاد فى المواد الغذائية، وارتفاع متواصل فى الاسعار نتيجة هذا النقص والغاء الدعم ، مع هبوط متواصل فى سعر الروبل مقوما بالدولار .

وقد سبق أن أشرنا الى تدفق المعونات الاقتصادية على روسيا (وباقى جمهوريات الرابطة فى الواقع) كأداة رئيسية للابقاء على سير الحياة الاقتصادية عند الحد الأدنى الذى لا يؤدى الى خلق فوضى اقتصادية عامة . ان الأزمة العامة التى تمر بها جمهوريات رابطة الدول المستقلة قد أدت الى تحول تلك الجمهوريات الى بناء علاقاتها الدولية من منطلق المصالح الاقتصادية المتبادلة اساسا ، والتخلى عن مطامع استمرار القوى العسكرية الراهنة ، وبيع الاسلحة التقليدية (بل والنووية أحيانا) لمن يدفع بالعملات الصعبة ، لا لمن يدافع عن الاستقلال والتحرر الوطنى ، والى قبول الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية أملا فى حل الأزمة الاقتصادية .

نهاية العدو السوفيتى واحتمال ظهور اعداء جدد

فى بعض الأحيان تحتاج النظم السياسية ، على الأقل فى إحدى مراحل تطورها الى « عدو » خارجى يمكن توظيف التهديد (الحقيقى أو المفترض) الذى يمثله لتحقيق أهداف متعددة ، كالتكامل الوطنى ، أو التغلب على الأزمات السياسية ، أو تبرير وجود الآلة العسكرية للنظام . وقد كان الاتحاد السوفييتى يقوم بهذه الوظيفة بالنسبة للغرب فى عصر الحرب الباردة . فالتحدى الايديولوجى والتهديد الأمنى الذى كان يمثله الاتحاد السوفييتى بالنسبة للغرب ، كان يبرر دعم الالة العسكرية الغربية وزيادة الانفاق العسكرى وهيمنة للمركب الصناعى - العسكرية . ولكن بعد الانتهاء التحدى السوفييتى أصبح الغرب فى حاجة الى « عدو جديد » يمكن من خلاله استمرار الآلة العسكرية الغربية بالمعدلات المرتفعة ذاتها . ويتوافق هذا البحث عن عدو جديد مع بروز تحد ايديولوجى جديد للغرب يتمثل فى تيار الاسلام الأصولى فى المنطقة العربية ، وفى ايران ، والى حد ما فى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى (حزب النهضة الاسلامى) . وهو تيار ينطلق من رفض الحضارة الغربية ، والسعى نحو بناء كتلة دولية تضم معظم الشعوب الاسلامية ، واذا ما نجح هذا التيار فى الوصول الى السلطة فى تلك الرقعة الجغرافية الممتدة من آسيا الوسطى الى شمال افريقيا ، فانه يمكن أن يشكل ، فى نظر الغرب ، تهديدا أمنيا أيضا .

وقد زاد هذا الاحتمال مع استقلال الجمهوريات الاسلامية ، وظهور ايران كقوة ضخمة فى الخليج العربى بعد أزمة الخليج الثانية ، ونمو التيار الاسلامى الاصولى فى الجزائر والسودان والى حد ما فى مصر .

وهكذا يبدو أن الغرب قد وجد عدوه المنشود فى تيار الاسلام الأصولى المتركز فى بعض الدول الغربية وبعض الدول الاسلامية غير العربية وهو ما يفسر سعى الولايات المتحدة حاليا الى تشجيع الدور التركى فى آسيا الوسطى لابعاد ايران عنها . ويبدو لنا ان روسيا المتحالفة مع الغرب تشجع هذا التوجه الغربى الجديد حتى تواجه تحدى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز لها فيما بعد كما يفسر ايضا تخلى الولايات المتحدة عن حركة المجاهدين الأفغان وقمع الانتصار الانتخابى لجبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر ، وهى كلها مؤشرات تدل على أن الغرب على وشك أن تبدأ مواجهة حضارية مع التيارات الاسلامية كعدو جديد يحل محل الاتحاد السوفييتى .(١٧)

ويمكن القول ان هذا التوجه الغربى قد بدأ يتبلور مع ظهور بوادر تفكك الاتحاد السوفييتى . وذلك فى شكل تقرير صادر عن « لجنة التخطيط الاستراتيجى » فى وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٨٨ . فقد جاء فى هذا التقرير :

أما وأن الحرب الباردة قد انتهت ، والاتحاد السوفييتى لم يعد عدوا للغرب بالطريقة التى كان عليها فى السابق ، فأن مصادر التهديد البديلة ستكون خلال السنوات القادمة هى مصادر عدم الاستقرار فى العالم الثالث ، الفقر ، الحرمان الاقتصادى ، وحركات الارهاب الأصولية الاسلامية فى العالم الثالث ، والأنظمة السياسية غير المستقرة ، وأن على العرب وعلى حلف الأطلنطى أن يكون مستعدا جيدا لمواجهة هذه المصادر الجديدة للتهديد .(١٨)

ويمكن ان تلحظ بوادر الوصول الى اجماع استراتيجى غربى حول هذا التوجه فى الكتابات الغربية . ولعل من أهم تلك الكتابات ما جاء فى كتاب الرئيس نيكسون ، « انتهزوا هذه الفرصة » ، والذى اشار فيه الى أن العالم الاسلامى يمثل أكبر تحد للسياسة الامريكية فى القرن الحادى والعشرين .

وقد ركز نيكسون على أن الصراعات التقليدية بين الدول الاسلامية ستظهر فى المستقبل مهددة لأمن واستقرار العالم ، وبالتالى الامن الامريكى ، وأن على الولايات المتحدة أن تمارس سياسة ايجابية لاعطاء الدول الاسلامية « مكانها المناسب » فى النظام العالمى الجديد ، والسعى نحو وقف انتاج الاسلحة النووية والبالستيكية ، والاستمرار فى مساعدة الدول الصديقة .(١٩) ان ما يعبر عنه نيكسون هو تحديد لمناطق التهديد المحتملة وتوصية سياسية امريكية لاعطاء الدول الاسلامية « مكانها المناسب » فى النظام العالمى الجديد .

وقد عبر ذلك وزير خارجية ايطاليا فى حديث صحفى اشار فيه الى تخوفه من ظهور تيار متطرف فى العالم العربى يمزج فيه التطرف الدينى والنفسى ، مما قد يؤدى الى ظهور تيار معاد للاسلام فى اوربا .(٢٠) كما يشير بعض المحللين الى بحوث لمركز الدراسات الاستراتيجية الفرنسى تؤكد على وجود عنصرين مثيرين للقلق فى العالم العربى فى التسعينات : هما القومية والاسلام .(٢١) كذلك ، فقد اشار بعض المشاركين فى مؤتمر السياسات الامنية لحلف الاطلنطى الذى انعقد فى ميونيخ فى فبراير سنة ١٩٩٢ الى أن العالم الاسلامى قد يكون مصدر التهديد الجديد للغرب سواء فى صورة الاصوليين الاسلاميين او حتى بعض الدول العربية الاسلامية المعتدلة التى تعمل على تعزيز قوتها العسكرية . ومن هؤلاء الذين تحدثوا عن هذا الاحتمال ، رئيس الأركان البريطانى .(٢٢)

ومن ثم ، فاننا ازاء احتمال مرجح الى حد كبير ، وهو حدوث تبدلات فى انماط الاعداء فى النظام العالمى الجديد بحيث تتحالف روسيا مع الغرب ، ويتفق الطرفان على مواجهة عدو جديد يتمركز فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الاسلام الاصولى . وفى ذلك يقول عبد الله بلقزيز :

لقد استعاد الشمال وحدته ، وهذا لا يعنى سوى ان تناقضات جديدة ستنشأ ... سينشأ رعب جديد اسمه الجنوب ! هذا العالم الزاخر - كما يراه الغرب - بالمعدلات المخيفة للنمو الديموجرافى وبمصادر الطاقة وبالقدرة على استيعاب الحداثة والثقافة ، وبالايديولوجيات الرافضة لحضارة الغرب ، ومنها الاسلام ... وسوف يصبح هذا الجنوب مصدر ازعاج لحياة الشمال .(٢٣)

النتائج المتباينة لاختلال التوازن الدولى :

يتفق دراسو السياسة الخارجية على أن قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى تزداد كلما ازداد الطابع التعددى للبنيان الدولى ، وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى فى هذا البنيان ، فبنيان تعدد الأقطاب ، أو القطبية الثنائية يؤديان الى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة » على الحركة المستقلة » ، خاصة اذا أرتبط بنيان التعدد او الثنائية بدرجة من الصراع بين الدول التى تحكم البنيان .(٢٤)

من الواضح أن التطورات التى شهدها الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ قد ادت الى سقوط القطب السوفييتى الموازن للقطب الامريكى مع اتجاه الوريث الروسى الى التحالف مع القطب الأمريكى . أى انها عملت فى اتجاه تقليل هامش المناورة والحركة المستقلة للدول الصغرى ، ومنها الدول العربية . ان سقوط القطب السوفييتى قد ادى الى انفراد القطب الامريكى المنتصر بالامساك بناصية التوازن الدولى وتحول النسق الدولى الى حالة من القطبية الواحدية التى تشبه النسق الدولى البسماركى (١٨٧٣/ ١٨٩٠) ، باستثناء ان المانيا فى هذا النسق كانت تهيمن من خلال شبكة من المحالفات التفاهمية ، اما الولايات المتحدة ، فانها تسيطر من خلال عقلية « المنتصر » الذى كسب الحرب الباردة والساعى الى تطويع النسق الدولى لخدمة تصوراته .

ما الذى يترتب على ذلك من نتائج ؟

اولا : - انعدام هامش المناورة المستقلة امام الدول العربية :

كان الاتحاد السوفيتى فى عصر التوازن الثنائى والحرب الباردة يمثل احد البدائل امام بعض الدول العربية على الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية ، وفى هذا الأطار حصل العرب على السلاح ابتداء من صفقة الأسلحة التشيكية ، ومرورا بالتكنولوجيا المتقدمة . ومع غياب الأتحاد السوفيتى ، واتجاه وريثه الروسى الى التحالف الكامل مع الغرب انتهت تقريبا مساحة المناورة المستقلة أمام العرب ، أو تنفرد الولايات المتحدة بالساحة الدولية ، وبتسوية المنازعات الدولية(٢٥) . ولذلك تبدو مقولة الرئيس السادات بأن الولايات المتحدة تمتلك ٩٩ ٪ من أوراق تسوية الصراع العربى - الأسرائيلى صحيحة اليوم ، وبعد تفكك الأتحاد السوفيتى ، اكثر منها فى اى وقت مضى .

الثانية : تدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى وتراجع اهمية قضاياها :

لابد وأن يؤدى تفكك شبه « الحليف » السوفيتى ، ونهاية هامش المناورة المستقلة أمام العرب ، الى مزيد من الاعتماد على المجموعة الغربية ، التى لاتزال تتمتع بقدر كبير من التجانس على الأقل حتى الآن ، وأن تتدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى العالمى من ناحية وفى اطار منظومة العالم الثالث من ناحية أخرى ، فتقل قدرتها على التأثير فى المتغيرات الدولية ، وتقل اهمية قضاياها فى اجندة النسق الدولى .

الثالثة : الهيمنة الأمريكية من منطلق « تاديب المتمردين » : -

أن انفراد دولة عظمى بالهيمنة على النسق الدولى فى مرحلة تاريخية معينة ليس بظاهرة جديدة ، ولكن الجديد فى الهيمنة الأمريكية الناشئة عن التفكك السوفيتى والتحالف الأمريكى - الروسى هو أنها تتم بعقلية تسيطر عليها روح الأنتصار النهائى على الغريم الأيديولوجى والأعتقاد أن الأوان قد حان لتصفية كل بقايا هذا الغريم فى العالم الثالث .

فاذا كان حل النزاعات بالطرق السلمية هو احد مبادىء النظام العالمى الجديد « الذى بشرت به الولايات المتحدة بعد التفكك السوفيتى فان ذلك الحل يجب أن يتم من المنظور الامريكى وحده ، هكذا يعتقد القطب المسيطر حاليا ، واذا كان من الضرورى تسوية اطماع دولية معينة ، فان تلك التسوية يجب ان تكون تحت اشراف

امريكى منفرد . وفى هذا الأطار نفهم الحملة الأمريكية لتدمير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية العراقية وتحرش الولايات المتحدة وبريطانيا بليبيا ، ورفضهما كل مقاولات للتسوية السلمية القانونية تخرج عن الشروط السياسية الغربية .

وفى هذا الأطار تتم عملية منع توريد السلاح الى سوريا باعتراض التجربة الألمانية لسفينة الشحن التى تحمل دبابات تشيكية الى سوريا مع تجاهل تدفق الأسلحة الألمانية الشرقية (سابقا) على اسرائيل .

ومن الجدير بالتأمل أن الولايات المتحدة لا ترغب فى مشاركة كبار حلفائها فى تسوية القضايا الكبرى المترتبة على الأنهيار السوفيتى . فعندما اقترح الرئيس الفرنسى ميتران عقد مؤتمر دولى يضم الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا لمناقشة مستقبل الصواريخ الموجودة فى رابطة الدول المستقلة ، تجاهلت الولايات المتحدة الأقتراح لأنها تريد أن تنفرد بمناقشة القضية مع دول الرابطة .

الرابعة : تحويل الامم المتحدة الى مؤسسة تابعة :

كانت الأمم المتحدة تعد فى عصر التوازن الدولى والحرب الباردة أحدى الأدوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عن وتنفيذ سياستها الخارجية ، والأستفادة من مواردها فى أغراض التنمية . فاستعمال الأتحاد السوفييتى لحق الفيتو فى مجلس الأمن وتأييد الدول الأشتراكية لقضايا العالم الثالث فى الجمعية العامة ، وفر لتلك الدول اداة دولية لتصفية الأستعمار ، والسعى للقضاء على الفصل العنصرى ، والتركيز على التنمية فى العالم الثالث - ومع تحول التوازن الدولى نحو الأختلال الشديد تحولت معادلة الأمم المتحدة ، فأصبح من الميسور للولايات المتحدة أن تستصدر ما تشاء من القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن ذلك الغاء القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر من الجمعية العامة لسنة ١٩٧٤ والذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية ، وهى سابقة تحدث لأول مرة فى الأمم المتحدة اذ تلغى الجمعية العامة قرارا لها . وكذلك إصدار القرار رقم ٧٣١ من مجلس الأمن والذى يطالب ليبيا بالأذعان لمطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بتسليم المتهمين الليبيين فى حادث سقوط الطائرة الأمريكية سنة ١٩٨٨ وذلك كتمهيد لأصدار قرارات أخرى مضادة لليبيا . ومع اصرار الولايات المتحدة على تنفيذ القرار المضاد لليبيا فانها لم تصر على تنفيذ القرار الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٩٢ بدعوة اسرائيل الى اعادة المطرودين الفلسطينيين الى اراضيهم .

بيد أنه يجب الا نبالغ فى التاثير الايجابى لوجود القطب السوفييتى فى معادلة التوازن الدولى . فالاتحاد السوفييتى لم يكن مؤيدا على طول الخط للقضايا العربية . وعلى سبيل المثال ، فالدعم السياسى والأقتصادى والعسكرى السوفييتى للعرب كانت له دائما حدود ، ولم يُرق ابدا الى مستوى الدعم الأمريكى لأسرائيل . فقد كانت هناك دائما فجوة بين المفهوم السوفييتى للصراع العربى - الاسرائيلى ، والمفهوم العربى لهذا الصراع . وكان الأتحاد السوفييتى ينادى دائما منذ سنة ١٩٤٨ عن تسوية تفاوضية عربية - اسرائيلية(٢٦) . ولم ترق القدرات العسكرية العربية المدعومة سوفيتيا ، الى مستوى القدرات العسكرية الاسرائيلية المدعومة امريكيا . ومن المعروف ان الاتحاد السوفييتى عارض برنامج التصنيع الحربى المصرى خلال الستينات واصر على اغلاق مصانع الطائرات المصرية سنة ١٩٦٩ كشرط - لاستمرار الدعم العسكرى لمصر (٢٧) . فضلا عن ذلك ، فان الاتحاد السوفييتى منذ عهد جورباتشوف كان قد بدأ فى مراجعة سياساته ازاء القضية الفلسطينية متحدثا عن حلول وسط عربية - إسرائيلية مغلقاً ذلك بغلاف مفهوم « الاعتماد المتبادل » .

فضلا عن ذلك ، فان التطورات السوفييتية تفتح الباب أمام نتيجتين هامتين بالنسبة للعرب هما :-

اولا : تعاظم امكانيات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية :

فالاستقطاب الدولى الثنائى ادى الى دخول القضايا العربية فى دائرة هذا الأستقطاب ، فما يوافق عليه الأتحاد السوفييتى ترفضه الولايات المتحدة لمجرد أنه صادر عن الأتحاد السوفييتى ، القوة العظمى المنافسة - وبالعكس - وقد أدى ذلك الى تجميد القضايا العربية . أما وقد أختفى التحدى السوفييتى للدور الأمريكى ، وتحول الروس الى التعاون مع الأمريكيين ، فانه يصبح من الممكن الحديث عن حلول عملية للقضايا العربية . وينبنى منطلق وجهة النظر تلك الى افتراض شائع مؤداه أن الصراعات الدولية التى تتميز باستقطاب دولى ثنائى أو متعدد لا تتجه فى الأغلب نحو التسوية بمقارنتها بالصراعات الدولية التى تتميز باستقطاب دولى واحدى أو بتعاون بين الأطراف الخارجية : وقد عبر عن وجهة النظر تلك السيد / عمرو موسى وزير خارجية مصر حينما قال :

التوازن الاستراتيجى السابق ادى إلى إستقطاب عدد كبير من القضايا بين الدولتين ، وإنتهى الامر .. بل ان هناك قضية الشرق الأوسط لم تحل عندما كان هناك إستقطاب .. لقد توازنت القوتان لعشرات السنوات ، وعلى العكس لم تحل القضية ، وبدلا من ذلك تصاعدت المزايدات ، والمحصلة النهائية اننا لم نصل الى نتيجة .. ان تعاون القوتين يخلق فرصا للعرب ينبغى ان نستغلها لصالحنا لحل قضايانا .(٢٨)

وإستطرادا لهذا المنطق ، اكد بعض اعضاء الوفد المصرى فى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط ان

الدور السوفييتى المحدود فى المؤتمر كان سببا فى نجاح الدعوة إلى عقده .(٢٩)

وهكذا بدات سلسلة المفاوضات العربية الاسرائيلية فى مدريد ، وواشنطن ، وموسكو . وكان مجرد تصور إحتمال إنعقاد تلك المفاوضات فى عصر الاستقطاب الثنائى امرا مستبعدا . صحيح أن التسويات التى قد تسفر عنها تلك المفاوضات ربما لاتكون هى التسويات الأمثل من وجهة النظر العربية ، ولكنها ستؤدى الى وقف النزيف الاقتصادى والعسكرى العربى وربما يثبت التاريخ فيما بعد انها ستكون فى صالح العرب اكثر منها فى صالح اسرائيل ، تماما كما اثبت التاريخ أن تسوية بريست ليتوفسك سنة ١٩١٨ المهينة لروسيا السوفييتية ، كانت فى صالح الأخيرة اكثر منها فى صالح غريمتها المانيا ، بيد أن هذا التصور ترد عليه من الناحية التطبيقية ، عدة قيود سنناقشها فيما بعد .

ثانيا : إختفاء التحدى السوفييتى سيؤدى الى ظهور اقطاب دولية موازنة للقطب الأمريكى :

كان التحدى السوفييتى أحد العوامل المستمرة خلف تماسك التكتل الأطلنطى ، وقبول اليابان الزعامة السياسية للمعسكر الغربى . ومع زوال هذا التحدى ، وبروز أوربا كقوى إقتصادية موحدة فى منتصف التسعينات ، وإستمرار القوة الصينية وتفاقم الأزمات الاقتصادية فى الولايات المتحدة ، فإنه من المحتمل أن تظهر اقطاب دولية توازن القطب الأمريكى ، على الأقل فى الميدان الاقتصادى .

وقد بدأنا نشهد بعض إرهاصات أولية لخلاف امريكى - يابانى حول التجارة الدولية (زيارة الرئيس الامريكى بوش لليابان ومطالبته بفتح أسواقها ، امام المنتجات اليابانية ورفض اليابان ذلك) ، وخلاف امريكى - أوربى ، فالولايات المتحدة تطالب أوربا بتنازلات فى إجراءات الحماية التجارية وقد هدد دان كويل ، نائب الرئيس الامريكى ، المجموعة الاوربية فى مؤتمر ميونخ حول سياسة الأمن من أن الفشل فى حل تلك المشكلة سيعنى إنسحاب الولايات المتحدة من حلف الاطلنطى وحرمان أوربا من مظلة الحماية العسكرية الامريكية .(٣٠)

وفى هذا الاطار يرى بعض الباحثين المتخصصين أن إنعقاد مؤتمر قمة الدول الاعضاء بمجلس الامن فى فبراير سنة ١٩٩٢ هو تعبير عن رغبة الدول الاعضاء فى أن تؤكد أن مسئولية بناء النظام العالمى الجديد ليست مقصورة على الولايات المتحدة .(٣١) ويعتبر ذلك مؤشرا على عدم تسليم تلك الدول بالهيمنة الأمريكية .

أثر التفكك السوفييتى على التوازن الاقليمى :-

من المرجح أن ينتج تفكك الاتحاد السوفييتى آثارا سلبية على التوازن العربى مع دول الجوار الجغرافى ،

وبالتحديد مع إسرائيل وتركيا وإيران . ولنعرض الحجج التى يستند اليها فى هذا التصور على التوالى .

اولا : التوازن العربى الاسرائيلى :-

تعتمد بعض الدول العربية على السلاح السوفييتى بإعتباره المصدر الوحيد أو الرئيسى او أحد مصادر تسليحها . فإذا نظرنا إلى تدفقات السلاح على الدول العربية من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ نجد أن سوريا كانت تحصل على سلاحها المستورد كله من الاتحاد السوفييتى ، وكذلك الجزائر التى تلقت سلاحا من تشيكوسلوفاكيا ايضا ، وبدرجة أقل العراق والأردن وليبيا وأخيرا الكويت . والملاحظ أن العراق كان قد بدأ ينوع مصادر تسليحه لتشمل دولا أخرى كما أنه كان ينتج أسلحة بترخيص سوفييتى .(٣٢)

من المرجح أن امدادات السلاح السوفييتية ستتأثر بتفكك الاتحاد السوفيتى بتأثير من الهيمنة الأمريكية على روسيا ، والنفوذ الصهيونى المتصاعد فى تلك الدولة . وقد شاهدنا بوادر ذلك فى منع البحرية الألمانية سفينة شحن دبابات تشيكية من طراز ٧٢ من الذهاب الى سوريا ، كما ذكرت بعض المصادر أن إسرائيل قد إقترحت على روسيا إقامة تعاون عسكرى روسى - إسرائيلى مقابل إطلاع إسرائيل على الاتفاقات العسكرية السوفييتية مع الدول العربية من سنة ١٩٨٠ ، وعدم توريد أسلحة ذات قيمة تكنولوجية عالية إلى الدول العربية .(٣٣)

وفى غيبة صناعة عسكرية عربية متطورة ، قادرة على توفير السلاح المتطور داخل المنطقة العربية ، وسعى الدول المهيمنة على النظام الدولى الجديد لعدم بلورة تلك الصناعة ، أو حدوث تكامل عربى فى مجال صناعة السلاح يستفيد من تطور الصناعة الحربية المصرية ،(٣٤) فإن سوريا ، والجزائر ، وليبيا ستتأثر بدرجة كبيرة بتباطؤ واردات السلاح من الاتحاد السوفييتى إن لم يكن توقفها .

ويمكن أن يكون لهذا التطور جانب اخر يتمثل فى سعى جمهوريات رابطة الدول المستقلة الى التخلص من ازمتها الاقتصادية عن طريق بيع اسلحتها التقليدية الى من يرغب فى الشراء بالعملة الصعبة . وقد ذكرت بعض المصادر ان الاتحاد السوفييتى حاول خلال سنة ١٩٩١ ان يحل ازمته الاقتصادية عن طريق بيع اسلحة قيمتها ١٢ مليار دولار ، كما أن كازخستان تامل ان تبيع اسلحتها .

وفى رأينا ، فإن انفتاح سوق السلاح السوفيتية (سابقا) لن يكون فى صالح الدول العربية ذات التسليح السوفيتى ، لأن هذه الدول لا تتوافر لها العملات الأجنبية اللازمة لشراء هذا السلاح بالأسعار العالمية ، كما أن الولايات المتحدة لن تسمح بتدفقات أسلحة ذات شأن إلى الدول العربية من السوق السوفييتية السابقة . ونحن نعلم ان الولايات المتحدة تراقب حاليا اية

إحتمالات لتسرب علماء الطاقة النووية من جمهوريات رابطة الدول المستقلة الى دول العالم الثالث ، وتزمع إنشاء مركز ابحاث دولى يتولى توظيف هؤلاء العلماء فى أبحاث تتعلق بالأغراض السلمية . وقد أعلن جيمس بيكر إنشاء هذا المركز خلال زيارته لروسيا فى ١٥ فبراير سنة ١٩٩٢ . وفى هذا السياق ذكرت مصادر إسرائيلية أن روسيا قد أكدت أنها ستعمل على عدم إنتقال علماء الذرة الروس للعمل فى الدول العربية[٣٥] ، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن إسرائيل قد نجحت فى دخول الأوكازيون النووى » (فى رابطة الدول المستقلة) والاستفادة منه بأسعار منخفضة قبل أى دولةأخرى ، فى الوقت الذى فرض فيه حصار نووى فعلى على العالمين العربى والاسلامى » .[٣٦] معنى ذلك كله أن إتجاه الجمهوريات المستقلة لبيع سلاحها التقليدى والنووى لن يكون تماما فى صالح العرب . وأن الحظر الغربى على بيع سلاح تلك الجمهوريات سيعمل فى صالح اسرائيل .

فضلا عن ذلك ، فالدول العربية لم تنجح حتى الآن على الأقل ، فى تطوير علاقاتها مع الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز تدفع تلك الجمهوريات الى أن تظهر كمصدر بديل للسلاح التقليدى ، أو تتصرف فى العلاقات الدولية لاحداث توازن نووى مع اسرائيل ، بل أن إسرائيل ربما سبقت الدول العربية الى تطوير تلك العلاقات على مستوى استراتيجى . فهى تقوم بتشغيل مشروعات زراعية صناعية فى أوزبكستان وفتحت قبل أية دولة عربية ، خط طيران مع باكو عاصمة أذربيجان .

وهناك شعور قوى لدى بعض قيادات تلك الجمهوريات بأن الدول العربية تهمل مطالبها التنموية المشروعة فقد أشتكى مطالييوف (رئيس أذربيجان) من أن « صوتنا قد بح فى مناشداتكم (جامعة الدول العربية) أن تمدوا الينا أيديكم لنتكتل معا ونتعاون فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية .[٣٧] وأشار أحميدوف ، مفتى كازخستان ، أن موقف الدول العربية لايزال غامضا من تطوير التعاون الشامل مع جمهوريات آسيا الوسطى محذرا من أن العوامل والظروف الصعبة التى تمر بها تدفعها الى « إقامة أية علاقات مع من يمد يده اليها فى هذه الظروف » ، مشيرا إلى أن « بعض الدول الاسلامية لاتزال تقف موقف المتفرج من الأحداث التى تشهدها المجتمعات الاسلامية وهناك من يظن أن واجبه ينحصر فى تقديم المصاحف والهدايا التذكارية لبعض المسلمين عندنا ، وهؤلاء يهربون من الميدان ويتركون الفرصة للغير ليدخل ويقدم مساعداته وأفكاره وثقافاته وسياساته »[٣٨] . ولايحتاج هذا كله الى مزيد من التعليق لندرك أن الدول العربية لم تنجح حتى الآن فى بلورة روابط شاملة مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بحيث تدفع الى الاستفادة من المعدات التسليحية (والخبرات العلمية) لتلك الجمهوريات مما يصحح خلل التوازن الناشىء عن تفكك الاتحاد السوفيتى ، وان إسرائيل قد دخلت بشكل مبكر يمكنها من ان تكون لها كلمة فى اى دور يمكن ان يكون لجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز فى المعادلة العسكرية فى الشرق الاوسط . فالدول العربية مازالت تنظر الى تلك الجمهوريات من منظور ثقافى - دينى فى الغالب ، فى الوقت الذى لايشكل فيه هذا المنظور إلا واحدا من المصالح العربية فى تلك الجمهوريات .

والخلاصة ان تفكك الاتحاد السوفيتى سيؤدى الى مزيد من الخلل فى توازن القوى العربى - الاسرائيلى بفقدان العرب مصدرا هاما من مصادر التسليح .

ثانيا : - التوازن العربى مع إيران وتركيا :-

يرى بعض الدارسين أن إستقلال الدول الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز سيكون لصالح العرب ، وعلى حساب تركيا وإيران ، لأن الذكريات السلبية لتلك الدول مع الامبراطوريين الفارسية والعثمانية سيدفع بها الى تفضيل التعامل مع العرب[٣٩] . ونحن لانتفق مع هذا التصور لعدة أسباب ، أول تلك الأسباب ان إيران وتركيا أقرب جغرافيا لآسيا الوسطى والقوقاز من الوطن العربى ، كما أنها تمثل أحد منافذها الهامة على البحار الدولية ، كما ان القرب الجغرافى يسهل إمكانيات التعاون الاقتصادى مع الجمهوريات الاسلامية . وثانيهما هو ان سكان الجمهوريات الاسلامية إما من اصول فارسية (طاجيكستان) ، أو من اصول تركية (باقى الجمهوريات) وهناك روابط مذهبية بين إيران وأذربيجان .

على هذا الأساس تحركت إيران وتركيا على كل المستويات لضم الجمهوريات الاسلامية الست الى منظمة التعاون الاقتصادى (التى تضم أيضا باكستان) . وقد تم الاتفاق فى مؤتمر قمة الدول الثمانى المنعقد فى طهران فى ١٧ فبراير سنة ١٩٩٢ على إنضمام الجمهوريات الاسلامية الى المنظمة (عدا كازاخستان) .[٤٠]

بالنسبة لايران ، فإنها تسعى فى أعقاب حرب الخليج الثانية الى لعب دور اقليمى نشيط . وفى هذا الاطار تحاول بقوة إستقطاب الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز .[٤١] وكجزء من هذا السعى إقترحت إقامة منظمة تعاون للدول المطلة على بحر قزوين تضم اذربيجان ، وروسيا ، وكازاخستان ، وتركمنستان ، وإيران سيكون مقرها طهران (لاننسى ايضا إقتراحها الاخير بإقامة امانة عامة دائمة لحركة عدم الانحياز يكون مقرها طهران) .

وقد اثمرت المساعى الايرانية بعض النتائج الهامة ، فقد ظهرت إيران باعتبارها القوة صاحبة النفوذ الاكبر فى اذربيجان وارمينيا . مستخدمة نفوذها المذهبى فى اذربيجان ، ومواردها الطبيعية وقدراتها التكنولوجية مع ارمينيا . فقد عقدت إتفاقية مع ارمينيا فى ١ فبراير سنة

١٩٩٢ تنص على تصدير الغاز الطبيعى الايرانى الى ارمينيا ، ومساعدتها لبناء معمل تكرير البترول . كذلك بدات تلعب دورا نشيطا فى تسوية النزاع الأرمينى - الاذربيجانى . كذلك يبدو أن التحرك الايرانى قد بدأ يثمر نتائج « نووية » . فقد ذكرت بعض المصادر أن إيران قد حصلت على قنابل نووية وتستعين بحوالى ٥٠ خبيرا نوويا من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق .[٤٢] وهى انباء ليست مؤكدة ، وربما يكون مشكوكا فى صحتها ، ولكنها تعكس سعى إيران الى الاستفادة من « الأوكازيون النووى » الذى أشرنا إليه ، ولا ننسى أن لايران برنامجا نوويا مطروحا منذ أيام الشاه محمد رضا بهلوى . وكذلك تواترت الأنباء عن عزم كازاخستان على بيع صفقة اسلحة تقليدية (لايران قيمتها حوالى مليار دولار تشمل طائرات الميج ٢٩ ودبابات ش - ٧٢ .[٤٣]

أما التحرك التركى فهو اكثر إتساعا وشمولا .. وتستند تركيا فى ذلك إلى أصولها العرقية المشتركة مع غالبية شعوب آسيا الوسطى والقوقاز ، كما تستند الى تطلعات ذاتية بإستعادة دورها القديم فى تلك المنطقة ، خاصة بعد ظهورها كإحدى القوى الرابحة من أزمة الخليج الثانية[٤٤] . كذلك تستند الى دعم أمريكى قوى لدور تركى فعال فى آسيا الوسطى والقوقاز . فتركيا عضو فى حلف الأطلنطى ولها نظام علمانى يطمئن اليه الغرب . ولذلك تدعم الولايات المتحدة الدور التركى . وذلك على الأقل لابعاد التأثير الايرانى فى الجمهوريات الاسلامية ، ولضمان عدم قيام نظم إسلامية أصولية فيها ، والحد من إحتمال التحام تلك الجمهوريات مع الدول العربية وإقامة كتلة إسلامية قوية .[٤٥]

ولا تخفى الولايات المتحدة دعمها للدور التركى . ففى اثناء زيارة ديميريل رئيس وزراء تركيا للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٩٢ ، أعلن المتحدث الرسمى للبيت الأبيض أن المباحثات الامريكية التركية تناولت الدور الذى يمكن أن تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجا للجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق بإتباع النموذج العلمانى والتجارة الحرة .[٤٦]

وتسعى الولايات المتحدة إلى تنسيق الدور التركى مع الدور المصرى الموازن للدور الايرانى ، لأن لكل من تركيا ومصر مصلحة فى تحجيم الدور الايرانى فى آسيا الوسطى والقوقاز .

وفى هذا الاطار يمكن فهم تصريح وزير دفاع المانيا اثناء زيارته لمصر فى فبراير سنة ١٩٩٢ بأن « مصر وتركيا يمكنهما ان يلعبا دورا هاما فى التعامل مع الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى » .[٤٧]

من ناحيتها ، فإن الجمهوريات الاسلامية ترحب بالدور التركى الى حد بعيد . فالنموذج العلمانى التركى يبدو مقبولا من معظم الجمهوريات . ففى اثناء زيارته لتركيا اعلن كريموف ، رئيس اوزبكستان ، « ان بلاده

سوف تسير قدما فى الطريق التركى . لقد إخترنا هذا الطريق ، ولن نعود الى الوراء . كما قال نازاباييف ، رئيس كازاخستان ، « أننا نريد إقامة إقتصاد السوق الحرة ، والنموذج الوحيد أمامنا هو تركيا » .[٤٨]

والأغرب من ذلك كله ان المفتى محمد صادق ، رئيس الادارة الدينية لمسلمى اسيا الوسطى ، أيد الاتجاه ذاته حينما قال : الطريق المحتمل لتطور اوزبكستان المستقلة هو نفس الطريق الذى انتهجته الدولة التركية الحديثة من حيث قيام نظام علمانى يتولى ادارة الحكم والتمسك بأحكام الدين الاسلامى .[٤٩]

وقد اقامت تركيا بالفعل علاقات قوية مع بعض جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز . ومن احدثها اتفاقها مع اذربيجان على تدريب الكوادر العسكرية الاذربيجانية ، وفقا للنظم التركية ، وأن تقوم ببناء مؤسسات الدولة هناك وتصدير الات الطباعة اليها باللغة التركية والحروف اللاتينية .[٥٠]

ان ذلك كله يدل على ان تفكك الاتحاد السوفيتى وقيام جمهوريات مستقلة فى اسيا الوسطى والقوقاز سيؤدى الى مزيد من اختلال توازن القوى العربى مع دولتى الجوار الجغرافى تركيا وايران لصالح الاخيرتين .

نتائج التفكك السوفيتى على الصراع العربى - الاسرائيلى :

سبق ان ذكرنا ان نهاية التحدى السوفيتى للقطب الامريكى قد يؤدى الى تزايد احتمالات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى . بيد أن تلك التسوية لاترتبط فقط بنهاية التحدى السوفيتى ، وانما بعوامل اخرى اهمها ميزان القوى العربى - الاسرائيلى ، وطبيعة العلاقة الاسرائيلية ا[illegible]كية وهى كلها عوامل فى رأينا تعطل من احتمالات التسوية . فميزان القوى العربى - الاسرائيلى مختل الى حد كبير لصالح اسرائيل التى تمتلك القدرة النووية ، وخاصة بعد تدمير المقدرة العسكرية العراقية . وهذا الاختلال يتوافق مع وجود قيادة اسرائيلية تنطلق من تصورات توسعية لاتتردد فى الجهر بها ، كما ان القاعدة الاجتماعية لتلك القيادة تزداد تدريجيا مع ازدياد اختلال التوازن الاقليمى ، ووضوح قدرة تلك القيادة على جلب المزيد من التنازلات العربية من خلال التشدد . ضف إلى ذلك ، ان تقديم العرب التنازلات لاسرائيل فى ظروف اختلال التوازن لم يؤد (ولم يكن من المتوقع الا ان يؤدى) الا الى مزيد من التشدد الاسرائيلى . فالتنازلات المنفردة للعدو لاتنتج اثارها الايجابية على العدو بما يدفعه الى تقديم تنازلات مماثلة الا فى ظروف التكافؤ ، بل يتوقع بعض الدارسين ان يؤدى ذلك الى تشجيع اسرائيل على « استعمال خيار عسكرى جرىء تحتل فيه اراضى عربية اضافية فى اقطار عربية عدة ووضعها فى الموازنة المطلوبة لحل النزاع لمصلحة الوصول الى الاهداف الاسرائيلية .[٥١]

من ناحية ثانية ، فانه من المرجح ان تكون نهاية التحدى السوفيتى قد ادت الى تضاؤل اهمية اسرائيل بالنسبة للاستراتيجية الامريكية حيث كانت اسرائيل احدى قواعد مواجهة الاتحاد السوفيتى ، مما قد يدفع الولايات المتحدة الى تخفيف ارتباطها الاستراتيجى باسرائيل .

ولكن هذه المقولة يمكن ان تكون ايضا محل نظر ، لانه اذا كانت اهمية اسرائيل قد قلت بالنسبة للولايات المتحدة ، فلابد وان تكون اهمية العرب ايضا قد تضاءلت باعتبار ان بعض الدول العربية كانت تمثل منطلقات للنفوذ السوفيتى فى الشر الاوسط . فضلا عن ذلك ، فان مصالح الولايات المتحدة البترولية فى منطقة الخليج ، وعدم استقرار الاوضاع السياسية فى المنطقة العربية عموما ، مايزال يعطى لاسرائيل اهمية اخرى فى الاستراتيجية الامريكية بعيدا عن موضوع السوفيت .(٥٢) كذلك ، فان الروابط الاجتماعية والاقتصادية الاسرائيلية - الامريكية التى يوفرها اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة تعمل فى اتجاه استمرار قوة التحالف الاسرائيلى - الامريكى .

وفى رأينا ، فان اسرائيل مازالت تحتل مكانة مركزية فى الاستراتيجية الامريكية ، والدليل على ذلك الدور الامريكى « المهادن » لاسرائيل فى محادثات واشنطن وموسكو حتى الان .

هل ادى استقلال الجمهوريات التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى الى اثار معينة على الصراع العربى - الاسرائيلى ؟

يمكن القول ان مجالات التأثير المحتملة هى دور الجمهوريات الجديدة فى عملية التسوية ، واثر التفكك على الهجرة اليهودية الى اسرائيل .

اولا : دور الجمهوريات المستقلة فى عملية التسوية :

كان الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف قد غير بشكل جذرى من تصوره لتسوية القضية الفلسطينية نحو التوافق مع السياسة الامريكية ، بشكل يركز على منهج التسوية السلمية اكثر منه على مضمونها ، ومن حيث المضمون يركز على ضرورة التوصل الى حل وسط تاريخى بين العرب واسرائيل ، واتجه الى « استرضاء » اسرائيل كأداة للنفاذ الى الولايات المتحدة .(٥٣)

وقد ادى تفكك الاتحاد السوفيتى الى ظهور بعض الجمهوريات التى تتخذ موقفا اشد تأييدا للفلسطينيين من الموقف السوفيتى السابق . فكازاخستان مثلا اعلنت اعترافها بالدولة الفلسطينية خلال لقاء بين نازارباييف وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن موقف كازاخستان لن يكون حاسما فى التأثير على تطور الصراع العربى - الاسرائيلى لانشغالها بقضايا البناء الداخلى . وتبقى سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية الاكثر اهمية نظرا لمشاركتها فى المؤتمر المتعدد الاطراف الذى انعقد فى موسكو .

ويمكن القول انه ليس هناك جديد فى التصور الروسى بمقارنته بالتصور السوفيتى الجورباتشوفى . ففى خطاب امام مؤتمر المفاوضات متعددة الاطراف الذى انعقد فى موسكو فى ٢٨ يناير سنة ١٩٩٢ تحدث كوزيريف ، وزير خارجية روسيا وأكد على النقاط التالية(٥٤)

١ - ان روسيا تريد ان تلعب دور « الوسيط » فى المفاوضات وستعمل روسيا على « مساعدة » الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية السلمية .

٢ - من المهم التوصل الى حل وسط بين العرب واسرائيل ، ومنع نشوب المواجهات من اجل التوصل الى تسوية سلمية عربية - اسرائيلية .

٣ - ضرورة الرقابة على التسلح فى الشرق الاوسط ، وتخليص المنطقة من اسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية وخاصة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والنووية .

وأضاف بوريس يلتسين الى ذلك فيما بعد ، رفض بناء اسرائيل للمستوطنات فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، مؤكدا ان روسيا ستتعاون مع الولايات المتحدة لاقناع اسرائيل بوقف بناء المستوطنات(٥٥)

من الواضح ان روسيا تركز على منهج التسوية اكثر من تركيزها على مضمون تلك التسوية ، ولكن مقارنة خطاب كوزيريف امام مؤتمر موسكو فى ٢٨ يناير بخطاب بوريس بانكين وزير الخارجية قبل الاخير للاتحاد السوفيت امام مؤتمر مدريد فى ديسمبر سنة ١٩٩١ توضح ان السياسة الروسية تمثل خسارة بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة السوفيتية الجورباتشوفية . فروسيا تركز فقط على التوصل الى حل وسط ، والرقابة على التسلح فى الشرق الاوسط بخلاف السياسة الجورباتشوفية التى اعلنها بانكين والتى اشارت الى تقرير المصير للفلسطينيين . لكن الاخطر من ذلك كله ان التصور الروسى يركز صراحة على انه سيكون « مساعدا » للدور الامريكى ، وقد ترجمت روسيا ذلك عمليا بمساندتها المطلب الامريكى فى مؤتمر موسكو للمفاوضات متعددة الاطراف بعدم مشاركة فلسطينيى الخارج او القدس فى الوفد الفلسطينى كما ان روسيا بزعامة يلتسين اكثر عداء للعرب بصفة عامة . ويعتبر يلتسين وكوزيريف من اشد منتقدى العرب بدعوى انهم دعموا الاتحاد السوفيتى القديم ولم يكترثوا لسحقه حقوق الانسان . وقد لوحظ ان الاعلام الروسى تعمد تجاهل زيارة الرئيس مبارك لموسكو سنة ١٩٩١ بل وقرنها بعرض افلام تليفزيونية عن اضطهاد اليهود فى العالم ، وعن الوجه الحضارى لاسرائيل .

الخلاصة ان السياسة الروسية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى تمثل « خسارة محددة » بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة الجورباتشوفية التى تعد فى رأينا ، الاب الشرعى للسياسة الروسية الحالية

ثانيا : الهجرة اليهودية من دول « الرابطة » الى اسرائيل :

ربما كانت هجرة اليهود (السوفيت سابقا) الى اسرائيل هى اخطر القضايا التى تهدد مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى . فهذه الهجرة تكاد تسلب العرب احدى اواخر الفرص المتاحة لهم لتصحيح المعادلة الفلسطينية الاسرائيلية فى ارض فلسطين التاريخية . ففى اوائل الثمانينات حددت تقديرات اعداد السكان فى فلسطين التاريخية ، أنه اذا استمرت نسبة الزيادة السكانية للفلسطينيين واليهود على ماهى عليه ، فان الفلسطينيين - يشكلون ٤٩ ٪ من مجموع السكان فى كل فلسطين سنة ٢٠٠٠ وحوالى ٥٣ ٪ من هؤلاء السكان سنة ٢٠١٥ . بيد ان التدفق المتسارع فى المهاجرين « السوفيت » الى اسرائيل منذ منتصف الثمانينات يهدد بالغاء تلك التوقعات . كما ان اتجاه اسرائيل الى توطينهم فى الارض المحتلة سنة ١٩٦٧ يهدد ايضا باستحالة استعادة تلك الارض كأرض عربية ، كما انه يهدد ايضا الدول العربية المجاورة .

ومع مجىء جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥ حدث تصاعد حثيث فى اعداد اليهود السوفييت المسموح لهم بالهجرة الى اسرائيل على غرار - ماحدث فى اوج سنوات الانفراج الامريكى - السوفيتى فى اوائل السبعينات . كما اعطى جورباتشوف لهؤلاء المهاجرين تسهيلات غير مسبوقة . فقد وافق على كل المطالب الامريكية والاسرائيلية التى تكفل عدم تسرب المهاجرين الى خارج اسرائيل ، مثل نقلهم مباشرة على طائرات اسرائيلية وسوفيتية الى اسرائيل . وفى ٢ اكتوبر سنة ١٩٩١ وصلت الى تل ابيب اول رحلة طيران مباشرة من موسكو لشركة ايروفلوت السوفيتية تحمل مهاجرين يهود . كذلك ، فقد تخلى الاتحاد السوفيتى عن مطلبه السابق بالربط بين هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل وتعهد اسرائيل بعدم توطين المهاجرين فى الاراضى العربية المحتلة ، وهو المطلب الذى كان الاتحاد السوفيتى قد قدمه الى الرئيس جورج بوش فى ابريل سنة ١٩٩٠ . وبناء على ذلك ارتفع عدد المهاجرين اليهود السوفييت إلى اسرائيل من حوالى ١٨ الفا سنة ١٩٨٨ الى ٧١,٥٠٩ سنة ١٩٨٩ ، ثم الى ١٨٥ الفا سنة ١٩٩٠ ، وخلال الاربعة اشهر الاولى من سنة ١٩٩١ وصل العدد الى ٥٤,٥٠٠ مهاجر .(٥٦)

ومن ثم ، فان اسرائيل حصلت من الاتحاد السوفيتى قبل تفككه على كل ماكانت تتطلع الى الحصول عليه فيما يتعلق باليهود السوفييت . وبالتالى ، فليس من المتصور ان يخسر العرب اكثر مما خسروا بالفعل نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتى ، بل يمكن القول ان الخسارة وصلت اقصاها بحيث لابد ان يكون اى تغير مرادفا لتحقيق مكسب ولوضئيلا . ذلك ان تفكك الاتحاد السوفيتى الى ١٥ جمهورية مستقلة يجعل من الايسر بالنسبة للدول العربية ان تحاول التأثير بشكل منفرد على تلك الجمهوريات ، او تحاول توظيف نفوذها فى الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى والقوقاز والجمهوريات الاسلامية الداخلة فى جمهورية روسيا الاتحادية (تاتاريا ، باشكيريا ، شاشان - انجوش وغيرها) للتأثير على السياسة الروسية ازاء قضية الهجرة اليهودية وهذا اذا كانت هناك سياسة عربية « منسقة » للتعامل مع هذه القضية ، توظف مختلف الخبرات والمهارات والقدرات لاحداث تأثير متعدد المستويات على الجمهوريات المستقلة . ومن المعلوم ان الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى والقوقاز تضم حوالى ١٢ ٪ من اجمالى يهود جمهوريات رابطة الدول المستقلة يتركز معظمهم فى اوزبكستان (٥,٥ ٪ من اجمالى يهود الجمهوريات)(٥٧) ويستطيع العرب ان يؤثروا بشكل معين فى اتجاهات هجرتهم ، خاصة انهم من الفئات الاكثر ترشيحا للهجرة الى اسرائيل فى الظروف الجديدة .

المصالح الاقتصادية العربية مع جمهوريات رابطة الدول المستقلة :-

كانت العلاقات الاقتصادية العربية مع الاتحاد السوفيتى تدور حول ثلاثة موضوعات : التجارة الخارجية ، والمعونات الاقتصادية ، ونقل التكنولوجيا السوفيتية الى الصناعة والزراعة العربية . وبصفة عامة ، كانت التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتى تدور حول نسبة ١ ٪ من اجمالى التجارة الخارجية العربية وبالذات خلال السنوات الخمس الاخيرة من عمر الاتحاد السوفيتى . ولكن تلك النسبة كانت ترتفع فى حالة بعض الدول العربية . فقد زادت صادرات سوريا الى الاتحاد السوفيتى من ١٣,٦ ٪ ، الى ٤٥ ٪ من اجمالى صادراتها خلال عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ على التوالى ، بينما بلغت وارداتها من الاتحاد السوفيتى خلال العامين المذكورين ٩ ٪ ، ٦,٥ ٪ . وخلال العامين ذاتهما تغيرت صادرات وواردات مصر الى ومن الاتحاد السوفيتى من ٦,٦ ٪ الى ٩ ٪ ، ومن ٣,٥ ٪ الى ٣,١ ٪ ، والسودان من ٦,٥ ٪ الى ٦,٦ ٪ للصادرات ، ٠,١ ٪ الى ٠,٥ ٪ للواردات ، وليبيا من ٢,٤ ٪ الى ١,٧ ٪ للصادرات ، ٢,٠ ٪ الى ٢,٥ ٪ للواردات ، والمغرب من ٢,٦ ٪ الى ١,١ ، للصادرات ، ٢,٧ ٪ الى ٣,٧ ٪ للواردات ، والعراق من ٠,٦ ٪ الى ٠,١ ٪ للصادرات ، ١٠,٩ ٪ الى ٠,٤ ٪ للواردات ، وتونس من ٠,٤ ٪ الى ١,٥ ٪ للصادرات ، من ٢,١ ٪ الى ٢,٧ ٪ للواردات .(٥٨) وتوضح هذه الارقام تدنى نسبة التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتى مقارنة باجمالى التجارة الخارجية العربية ، وان الاتحاد السوفيتى كان مستوردا للمنتجات العربية اكثر منه مصدرا للمنتجات للاسواق العربية . فالصادرات العربية كانت فى معظم

الحالات اعلى من الواردات العربية من الاتحاد السوفيتى ، كما ان سوريا ومصر وليبيا ، والعراق وسوريا والمغرب والسودان ان تعتبر اهم الشركاء التجاريين العرب للاتحاد السوفيتى السابق وهناك مصانع عربية محددة تعتمد فى استمرارها على تصدير انتاجها للسوق السوفيتية ، منها ٢٥٠ مصنعا فى مصر وحدها .

كذلك ، فانه من خلال اتفاقات التعاون الاقتصادى والفنى التى عقدها الاتحاد السوفيتى مع عدد من الدول العربيةساعد الاتحاد السوفيتى فى بناء وتوسيع حوالى ٤٤٥ مشروعا اقتصاديا فى الدول العربية وتشمل المساعدات السوفيتية اعمال التصميم والتنقيب والبحث العلمى ، وتقديم الالات والخبراء والمساعدة الفنية والتدريب وانشاء المعاهد التعليمية والتكنولوجية . وفى هذا الاطار قدم الاتحاد السوفيتى قروضا ميسرة طويلة الاجل مثلت حوالى ٤٠ ٪ من اجمالى مساعداته التنموية لدول العالم الثالث .

وقد تضاءل حجم المعونات والمساعدات التكنولوجية السوفيتية للعرب منذ اوائل الثمانينات اى قبل وصول جورباتشوف الى السلطة ، وتزايد هذا الاتجاه منذ سنة ١٩٨٥ كانعكاس لاتجاه الاتحاد السوفيتى والدول العربية الى الاندماج فى السوق الاقتصادية الرأسمالية العالمية . ولكن ، رغم هذا التضاؤل يظل لبعض الدول العربية ، كمصر وسوريا والجزائر والمغرب ، مصالح اقتصادية هامة فى الجمهوريات التى ورثت الاتحد السوفيتى ، فالى اى حد ستتأثر تلك المصالح ؟(٥٩)

يبدو لنا من استعراض الخبرة المصرية ان المصالح الاقتصادية العربية فى جمهوريات الرابطة ، والتى تبلورت الى شكل معين ، خلال الفترة الجورباتشوفية ليست مهددة بشكل عاجل او مباشر ، وان كان يمكن القول أنها ستواجه مخاطر وفرصا متباينة فى المستقبل القريب ستشير اليها حالا .

فحوالى ٨٠ ٪ من التبادل التجارى المصرى - السوفيتى كان يتم مع مؤسسات تقع فى روسيا ، وبالتالى ، فان هذا التبادل يمكن ضمان استمراره من خلال تطوير آليات للتعاون مع دولة واحدة وهى روسيا . ويلاحظ ان الميزان التجارى المصرى - السوفيتى سنة ١٩٩٠ كان لصالح مصر بمبلغ حوالى ٢٦٥ مليون جنيه مصرى (حوالى مليار جنيه مصرى قيمة الصادرات المصرية ، بينما وصلت الصادرات السوفيتية الى ٧٧٣ مليون جنيه مصرى) ، كما ان لمصر ديونا لدى الاتحاد السوفيتى تبلغ حوالى ٢٤٠ مليون جنيه استرلينى حسابى وللاتحاد السوفيتى ديون لدى مصر تمثل اقساط بناء المشروعات الصناعية والديون العسكرية .

ومع اعلان انشاء رابطة الدول المستقلة عقدت مصر وروسيا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ اتفاقية لتنظيم مبادلات تجارية قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه مصرى مناصفة بين الدولتين ، كما توجه عدد من رجال الاعمال المصريين الى اقامة مشروعات مشتركة مع عدد من الجمهوريات المستقلة . وقد اوضحت الجولة التى قام بها الوفد الاقتصادى المصرى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى الى بعض الجمهوريات المستقلة فى ١٩ يناير ١٩٩٢ ان الشق الأكبر من المصالح الاقتصادية المصرية يمكن تطويره ، بل ومن الممكن فتح افاق اخرى لمصالح جديدة . فقد اتفق الوفد مع المسئولين فى حكومة روسيا على استمرار التعاقدات القديمة وتوريد المعدات المتفق عليها بنفس الشروط والاسعار مع اجراء ترتيبات مصرفية جديدة . وفى مجال الكهرباء تم الاتفاق على استمرار روسيا فى توريد الربع الأخير من معدات محطات كهرباء الديزل فى سيناء والبحر الأحمر والوادى الجديد على ان تودع قيمة هذا الجزء فى بنك مصرى تصرف منه المؤسسة الروسية لشراء بضائع مصرية تصدر الى روسيا . وكانت مصر قد اتفقت مع الاتحاد السوفييتى على توريد معدات تلك المحطات . كذلك تم الاتفاق على اقامة بنك مشترك مصرى - روسى ، وتوريد خمس محطات كهرباء ديزل قوة كل واحدة خمسة ميجاوات تسدد قيمتها بالجنية المصرى فى صورة سلع مصرية الى روسيا . وقد الغت روسيا القرض الذى كان مقدما من الاتحاد السوفييتى فى مايو سنة ١٩٨٩ وقيمته ١٢٠ مليون جنيه استرلينى حسابى للاسهام فى تكاليف محطة كهرباء عيون موسى فى سيناء ، والخط الكهربائى من القاهرة الى السويس كجزء من الشبكة المصرية - الاردنية ، وتم الإتفاق على أن تستورد مصر معدات الخط التى لا تصنع فى مصر وسداد ٢٠٪ من قيمتها بالعملة الصعبة وباقى القيمة بسلع مصرية تصدر الى روسيا . كذلك اتفق على توريد محولات ومهمات تطوير السد العالى ومحطات المحولات فى اسوان ونجع حمادى وسمالوط والقاهرة على ان تسدد قيمتها قيمتها مقابل بضاعة مصرية بنسبة ١٠٠ ٪ (٦٠) كذلك هناك مفاوضات جادة تقوم بمقتضاها روسيا بالمساعدة فى استصلاح وزراعة مليون فدان فى منطقة العوينات . (٦١)

كذلك ، فقد فتح تفكك الاتحاد السوفيتى افاقا جديدة امام تعاون مع كل من الدول المستقلة على حدة . فقد اتفقت مصر وأذربيجان على اقامة بنك مشترك ، ووقع صديق ايوشيف وزير اقتصاد كازاخستان اتفاقية تجارية مع جمعية مستثمرى العاشر من رمضان فى مصر فى فبراير سنة ١٩٩٢ ، وعبرت الجمهوريا الاخرى عن رغبتها فى تطوير علاقات اقتصاديةمع مصر . فقد اكدت اوكرانيا انها ستلتزم بتنفيذ العقود التى تم توقيعها بين مصر والاتحاد السوفيتى القديم على ان يستمر نصيب اوكرانيا فيها بالاسعار والشروط ذاتها التى كان متفقا عليها من قبل .

ان العربية ليست مهددة لأن هناك مصلحة اساسية للأطراف العربية والجمهريات المستقلة فى استمرار تلك العلاقات ، خاصة ان العلاقات الاقتصادية العربية - السوفيتية كانت مبنية على اساس غير ايديولوجى الى حد كبير . (٦٢) لرومن ثم فالواضح

والواقع ان المصالح الاقتصادية العربية مع الجمهوريات المستقلة يمكن ان تتطور الى آفاق ارحب اذا تم بلورة استراتيجية عربية تجمع بين المقدرة المالية الخليجية على توفير الائتمان والسلع والقدرة الاقتصادية لدول المشرق العربى وشمال افريقيا على توفير السلع والخدمات ، لبناء علاقات اقتصادية جديدة تقدم بموجبها الدول العربية الخليجية الائتمان اللازم للجمهوريات المستقلة لاستيراد سلع عربية ، خاصة ان الخطر الاساسى الذى يواجه المصالح الاقتصادية العربية فى تلك الجمهوريات هو خطر دخول قوى اقتصادية كبرى لتقديم الائتمان الميسر ، فقد قدمت المانيا واليابان وتركيا تسهيلات ائتمانية لبعض الجمهوريات لاستيراد سلع وخدمات منها كما ان كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج على وشك الدخول فى حلبة المنافسة . كذلك ، فان المصدرين العرب اعتادوا التعامل مع سلطة مركزية سوفيتية واحدة فى اطار اتفاقات حكومية للتجارة والدفع ، وهو امر لم يعد قائما ويتطلب جهدا ابداعيا لبلورة اساليب جديدة للتعامل التجارى ..

النتائج الاجتماعية والفكرية لتفكك الاتحاد السوفيتى : -

يمكن القول ان تفكك الاتحاد السوفيتى ، وانهيار عقيدته الماركسية - اللينينية سيكون له أثر معين على التطور الاجتماعى للمجتمعات العربية ، وعلى بعض المقولات الفكرية السائدة فى تلك المجتمعات . ذلك ان سقوط النظام الشمولى السوفيتى وقيام نظم أكثر ديمقراطية على انقاضه ربما ينتج آثارا على مستوى التطور الديمقراطى للمجتمعات العربية ، ولا ننسى ان سقوط النظم الشمولية فى أوربا الشرقية قد أثر على انهيار النظام السوفييتى . غير أننا نتحفظ على هذه المقولة الى حد كبير لسببين : الاول ، ان النظم السياسية العربية تمر بمجموعة من الازمات (الصدام مع القوى الاسلامية الاصولية ، والأزمات الاقتصادية ، والنزاع مع اسرائيل) مما يبرر لها اللجوء الى الادوات التسلطية للحكم ، وتأجيل عملية الديمقراطية الى حين انتهاء تلك الظروف .(٦٣)

والثانى ، هو ان الدول الغربية المهيمنة على النظام الدولى الجديد ، وان كانت تبشر بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان كأسس فكرية للنظام الجديد ، الا انه ثبت من الخبرة الواقعية انها لا تضغط فى اتجاه تطبيق تلك القيم الا عندما يكون الامر متفقا مع مصالحها الوطنية . فقد ضغطت من اجل اسقاط النظام السوفييتى

ورفعت فى وجهه مفهوم حقوق الانسان لأن هذا النظام كان يشكل تحديا امنيا لها . ولكنها ضغطت أيضا لاجهاض التطور الديمقراطى فى الجزائر حينما بدا انه سيؤدى الى وصول قوى سياسية غير مرغوبة الى السلطة ، وتتجاهل تماما الحقوق الديمقراطية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة لأن الأمر يمس حليفها الاستراتيجى اسرائيل .

من ناحية اخرى ، فان تفكك الاتحاد السوفييتى وتحوله الى جمهوريات تعلن التمسك بنظام الاقتصاد الحر وتتجه الى الأندماج الكامل مع السوق الرأسمالية العالمية ، سيسرع ويعمق ، دون شك ، من ارتباط الدول العربية بتلك السوق ، ويقوى من شأن الفئات الاجتماعية المدافعة عن نظام الاقتصاد الحر . ولهذا فان شعارات « التحرير الاقتصادى » ، « والتخصيصية » اصبحت الشعارات المطروحة لدى النخب السياسية العربية . ولانقصد أن ذلك قد تم نتيجة تفكك الإتحاد السوفييتى ، اذ ان الاتجاه نحو الاقتصاد الحر ؛ والتخصصية فى الوطن العربى سابق للاتجاه المماثل فى الاتحاد السوفييتى ، ولكنه سيلقى دون شك مصداقية اكبر ورسوخا أشمل نتيجة ما حدث فى الاتحاد السوفييتى . هكذا تقل السيطرة الوطنية على الموارد والسياسات وتزداد سيطرة الشركات الغربية متعددة الجنسية ، وتقل قدرة الدول العربية على توظيف مواردها لمعرفة اهدافها الوطنية وتنسيق سياساتها بشكل جماعى .(٦٤)

كذلك فاننا نعتقد أن سقوط الايديولوجية الماركسية - اللينينية سيؤدى الى تطور جوهرى فى كثير من التيارات الفكرية العربية . فمن ناحية سيؤدى الى تراجع ما يسميه بلقزيز« النزعة الوثوقية النصية » فى تلك التيارات ، والى الابتعاد عن التمسك بمقولات ايديولوجية جاهزة والى اختبار تلك المقولات فى ارض الواقع ، بعد ان اتضح ، كما قال جورباتشوف فى خطاب استقالته ، أن احد أسباب سقوط النظام السوفييتى هو ان المجتمع كان يخدم الايديولوجية وليس العكس . وفى انعكاس ذلك على الفكر العربى يقول بلقزيز :

لم يعد من خيار سوى ان ندفن موتانا الايديولوجيين ، لا تنكرا لهم ، وانما اعترافا بتاريخهم واحتراما لهم . لقد نزعنا النصوص من تاريخيتها الخاصة ، وعشنا فيها ومنها طويلا وادمنا على حقائقها وقتلنا روح النقد فينا . ففقدنا الواقع وفقدنا النصوص ، تدعونا الأزمة الفكرية العامة التى تجتاح الايديولوجيات الكبرى على انداد العالم الى أن ننتمى الى التاريخ ونتوقف عن لعبة المرجع .(٦٥)

يرتبط بالتخلى عن النزعة « المطلقة » فى الفكر العربى ، التخلى عن مفهوم امكانية « الهندسة الاجتماعية » ، اى تغيير المجتمع من خلال ادوات السلطة ، وادعاء النخبة السياسية ان لديها مشروعا

فكريا متكاملا صحيحا وان هذا المشروع يتمشى مع تيار التاريخ ، وان من حقها أن تفرضه على المجتمع مهما كان الثمن . وأخيرا لابد ان يشهد الفكر اليسارى العربى تغيرا جدريا فى بعض منطلقاته الفكرية التقليدية . فقد مرت فترة طويلة كانت الماركسية العربية فيها مرتبطة فكريا بالأحزاب الشيوعية فى « المركز » ، ولم تنجح فى تطوير ماركسية محلية على غرار ما فعلته الأحزاب الشيوعية الأوربية التى بلورت مفهوم « الشيوعية ـ الاوربية » بما فيها مفهوم الطريق البرلمانى الى السلطة . ولابد أن يؤدى فشل الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية فى كل دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى الى مراجعة عربية لمنطلقات تلك الايديولوجية . وقد بدأ الماركسيون المصريون بالفعل فى عملية مراجعة فكرية ستكون لها فوائد اساسية فى بلورة فكر عربى اكثر تركيبا واستجابة للواقع العربى .(٦٦)

خاتمة : ـ

فى دراسة سابقة بعنوان « العرب والبحث عن الاتحاد السوفييتى الجديد » كتبناها قبل اعلان تفكك الاتحاد السوفييتى ، قلنا انه لا يمكن فهم تأثير ما حدث فى الاتحاد السوفييتى من منظور ثنائى مبسط هل هو فى صالحنا ام فى غير صالحنا ، ولكن ينبغى أن نميز بين مختلف أبعاد التطورات السوفييتية وبالذات بين سعى الاتحاد السوفييتى للوفاق مع الغرب ، وانهياره كقوة عظمى . فبينما قد يخلق الوفاق مع الغرب فرصا امام العرب ، فان انهيار الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى شكل خسارة صافية لهم . ولكننا الآن امام وضع مختلف . فقد اكتملت التطورات السوفييتية ، ولم يسقط الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى فحسب ولكنه انتهى كدولة ايضا . ولا تعنى بذلك ان ما حدث فى الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ هو نهاية التطورات ، اذ أنه من المتوقع ان تتفاعل تلك التطورات نحو أبعاد أخرى .

والواقع ان ما حدث فى الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ ليس مجرد تفكك الدولة وتحولها الى دول مستقلة متباينة المشارب ، ولكن أيضا سقوط الايديولوجية السياسية للدولة . ومن ثم ، فقد اقترن الانهيار النظامى مع الانهيار الفكرى بشكل سلمى غير مسبوق فى تجارب الانهيارات السياسية المعروفة تاريخيا ، وفى توقيت تاريخى لا يمكن ، فى راينا ، ان يكون أكثر سوءا بالنسبة لدول العالم الثالث .

ولقد ابتهج بعض العرب والمسلمين لما حدث ل الاتحاد السوفييتى باعتباره انتصارا للاسلام فى مواجهة الفكر الشيوعى الالحادى ، وسقوط للقبضة الروسية الشيوعية على الشعوب الاسلامية فى أسيا الوسطى والقوقاز . ولكن بعد ان يهدأ الابتهاج ، ونتلمس النتائج الأكثر عمقا للتطورات السوفييتية من منظور التوازنات العالمية والاقليمية يبدو أن الدول العربية هى الاكثر ترشيحا من بين دول العالم الثالث ، لتكون « ضحية » هذه التطورات .

فاذا كانت التطورات السوفيتية تعنى توجيه ضربة فكرية للايديولوجية الشيوعية ، فانها تعنى ايضا ان الاسلام الأصولى فى الدول العربية وفى اسيا الوسطى ذاتها على وشك ان يحل محل الاتحاد السوفييتى والايديولجية الشيوعية كهدف للعداء الفكرى والسياسى الأمريكى ـ الأوربى . فيبدو ان روسيا ، الاستمرار الشرعى للاتحاد السوفييتى ، قد اتجهت نحو التحالف مع الغرب فى مواجهة عدو جديد يكمن فى مكان ما ، ما بين اسيا الوسطى وشمال افريقيا له ملامح عربية ـ اسلامية . كذلك ، فان تفكك الاتحاد السوفييتى قد ادى الى اختلال التوازن العالمى وبالتالى الى هيمنة امريكية على هذا التوازن وبلورة استراتيجية امريكية تنطلق من اجبار دول العالم الثالث على قبول مفاهيمها ، بالقوة اذا لزم الأمر ، مع تحويل المؤسسات الدولية العالمية الى ادوات لتحقيق ذلك . وربما تكون الهيمنة الامريكية ظاهرة مؤقتة ستظهر بعضها التناقضات داخل المعسكر الغربى مما يخفف من وطأة تلك الهيمنة ، ولكن من المرجح ان تستمر تلك الهيمنة حتى نهاية القرن الحالى على الأقل . كذلك ، فان التطورات السوفييتية ستعمل لصالح الغرب . كما انها لن تؤثر ايجابيا ، على الأقل ، لصالح تسوية متوازنة للقضية الفلسطينية ، وان كان من الممكن ان تسفر عن تسوية « امريكية » ، فى المدى القصير . ويبدو ان المصالح الاقتصادية العربية فيما نتج عن الاتحاد السوفييتى من دول ليست مهددة ، بل انها ربما تتطور الى آفاق جديدة ، فاذا اضفنا الى ذلك ، ان نهاية الايديولوجية الماركسية لابد وان يؤدى الى نشوء « عقلانية تركيبية » جديدة لدى مختلف التيارات الفكرية العربية وبالذات التيارات اليسارية ، لادركنا ان هناك ما يمكن ان نشير اليه على انه فرص مواتية لتطوير وبلورة المصالح والافكار العربية من مجمل الصورة القائمة التى ظهرت فى آخر سنة ١٩٩١ .

المراجع :

(١) نحن لا نزعم ان استقلال الدول العربية جاء نتيجة للمتغيرات الدولية المشار اليها وحدها ، ولكن هذه المتغيرات كانت « مواتية » لحركة التحرير والاستقلال العربية ، بالاضافة الى وجود متغيرات « اقليمية وعربية » اسهمت فى هذه التطورات .
(٢) الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢١ ، وفى استعراض للتطورات التى ادت الى ذلك منذ اعلان مينسك بين روسيا ، وروسيا البيضاء واوكرانيا فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ : عبد الملك خليل ، « الورثة وتركة جورباتشوف ، الاهرام ، ١٩٩١/١٢/٢٥ .
(٣) الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢١
(٤) الأهرام ١٩٩٢/٢/١٣
يمكننا القول ان تلك السياسة لن تكون فقط غير ايديولوجية ولكنها معادية للايديولوجية الشيوعية . فقد ذكرت بعض المصادر ان يلتسين التقى فى باريس مع فلاديمر كيريلوفيتش سليل عائلة رومانوف واعتذر له عن الثورة البلشفية ضد أسرة رومانوف ، المصور ، ٤ فبراير ١٩٩٢ .
(٥) الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٧ .
(٦) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٨ .
(٧) نقلا عن حمدى فؤاد ، « تحالف روسى ـ أمريكى لمواجهة نظر مشترك وعدو تحت التاسيس » ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٥ .
(٨) الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥
٩) حمدى فؤاد ، « عملية خلع أسنان روسيا النووية ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٨ ، والاهرام ، ١٩٩٢/٢/٧ .
واثناء زيارته لموسكو فى فبراير سنة ١٩٩٢ اتفق جيمس بيكر مع الرئيس الروسى يلتسين على أن تقوم الولايات المتحدة بمد روسيا بعربات ومعدات تستخدم فى تخزين وتدمير الأسلحة النووية قصيرة المدى الموجودة فى روسيا . الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٨ .
(١٠) تصريحات وزير الدفاع الامريكى ريتشارد شينى فى الأهرام ، ٩٢/٢/٤ ، ١٩٩٢/٢/٥ .
(١١) انظر تصريحاته فى الوفد ، ١٩٩٢/١/٨ .
(١٢) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/ ١١ .
(١٣) الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٦ .
(١٤) راجع فى تحليل لواقع واحتمالات تطور الجمهوريات الاسلامية . محمد السيد سليم ، مستقبل الجمهوريات الاسلامية فى أسيا الوسطى والقوقاز . مستقبل العالم الاسلامى ، ٢ (١٩) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ١٦٥ ـ ١٩٢ .
(١٥) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(١٦) راجع ، سامى عمارة ، « الحرب الباردة تعود من جديد بين دول الكومنولث الجديد » ، المصور ، ٢٤ يناير سنة ١٩٩٢ ، ص ٢٠ ـ ٢١ .
ـ « الكومنولث : كل الخيارات ممكنة ، » الوفد ، ١٢ يناير سنة ١٩٩٢ .
١٧) دافع عن وجهة النظر تلك ، مصطفى محمود فى مقاله « المواجهة القادمة » ، الاهرام ١٩٩٢/١/٢٥ .
18 - Quoted in : Michael Klaire, «North-South vs. East-West: the shifting focus of U.S. military power, «Middle East Report, March-April 1988 .
(١٩) نقلا عن ملخص للكتاب كتبه حمدى فؤاد فى الاهرام ، ١٩٩٢/١/٢١ .
٢٠) تصريح منشور من عاطف الغمرى ، « الاسلام والديمقراطية والتطرف » ، الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(٢١) عاطف الغمرى « استراتيجية العرب تفرض خطرا عربى الهوية ، الاهرام ، ١٩٩٢/١/٨ .
(٢٢) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/١٥ ، والشعب ١٩٩٢/٢/٢٥ .
(٢٣) عبد الله بلقزيز ، « مستقبل العمل الوطنى فى الوطن العربى فى ضوء التحولات الدولية الجارية » ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٤٥) ، مارس سنة ١٩٩١ ، ص
٢٤) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٩) ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨ .
(٢٥) راجع دراسات أخرى تذهب الى الراى ذاته : محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد ازمة الخليج ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٥٨ ، فبراير سنة ١٩٩٢) ، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .
عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الأمريكية ـ العربية فى الماضى ، الحاضر ، والمستقبل » ، المستقبل العربى ، ١١ (١١٨) ، ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، ص ٩٣ .
جاسم محمد عبد الغنى ، « المتغيرات العالمية وانعكاسها على الوطن العربى » ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٣٩) ، سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ١٢ .
(٢٦) راجع فى تطور السياسة السوفييتية ازاء الصراع العربى ـ الاسرائيلى منذ سنة ١٩٤٨ وحتى بداية حكم جورباتشوف : محمد السيد سليم ، الاتحاد السوفييتى والقضية الفلسطينية » . السياسة الدولية ، ٥ (١٧) ، يوليو سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٢ ـ ٥٣ .
Mohammad E. Selim, «The Soviet Role : Conceptions, Constraints, and prospects, «in Michael Hudson, ed., Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict, Washington, D.C. Georgetown University's Center for Arab Studies, 1983) pp. 152-174.
(٢٧) راجع فى عرض السياسة السوفيتية ازاء التصنيع الحربى المصرى .
Mohammad E. Selim, «Egypt,» in James E. Katz, ed., Arms Production in Developing Countries, (Lexington, MA, D.C. Heath, 1984), pp. 132-134

وسلسلة المقالات التى نشرها محمد عبد الله الشامى عن تصفية صناعة الصواريخ والطائرة المصرية فى الشعب ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١ ، ١١ فبراير سنة ١٩٩٢ .

(٢٨) حديث السيد / عمرو موسى مع المصور ، ٣٠/٨/١٩٩١ .

(٢٩) تصريحات د . رمزى الشاعر ، ود . قدرى حفنى فى الجمهورية ، ١٤/١/١٩٩١ .

(٣٠) الاهرام ، ١٦ / ٢ /١٩٩٢ .

(٣١) صلاح بسيونى ، « اعلان قمة مجلس الامن والنظام الدولى الجديد » . الوفد ، ١٥/٢/١٩٩٢ .

(٣٢) راجع تفاصيل واردات السلاح العربية خلال الفترة من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ فى :

Siprt yearbook , 1990 ; World Armaments and Disarmaments , (London ; Oxford University Press , 1990) , pp . 254 -298

(٣٣) الشعب ، ٣١/١٢/١٩٩١ .

٣٤ ـ للمزيد من التفاصيل عن الصناعة العسكرية العربية ، يزيد صايغ ، الصناعة العسكرية العربية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

٣٥ ـ الاهرام ، ٤/٢/١٩٩٢ . Mohammad Selim , « Egypt , » op .cit ,

(٣٦) سلامة احمد سلامة ، « نحن والاوكازيون النووى » ، الاهرام ، ١١/٢/١٩٩٢ .

(٣٧) نقلا عن ، عبد الملك خليل ، « روسيا والغرب وصياغة اخرى لمستقبل العلاقات » ، الاهرام ، ١٨/١/١٩٩١ .

(٣٨) تصريحات زين الدين احميدوف ، المفتى الاول فى كازاخستان ، فى الجمهورية ، ٦/٢/١٩٩٢ .

(٣٩) عبد المجيد فريد ، « المسلمون فى الاتحاد السوفيتى ، الى أين ؟ » ، الاهرام ، ٨/١٠/١٩٩١ .

وفى رؤية علمية شاملة لتطور العلاقات العربية ـ الايرانية ، والعربية ـ التركية ، راجع عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .

(٤٠) الاهرام ، ١٦ ، ١٨/٢/١٩٩٢ .

يذكر أن مؤتمرا تمهيديا على مستوى وزراء الخارجية عقد فى أنقرة فى ١ فبراير لمناقشة الموضوع ، وطالبت تركيا ضم قبرص التركية الى المنظمة ، واعترضت ايران ، وردت تركيا بالاعتراض على انضمام طاجكستان (ذات الاصول الايرانية) . ويبدو أن تسوية ما قد اتفق عليها فى مؤتمر قمة طهران فى ١٧ فبراير .

(٤١) ابراهيم نوار ، « ايران تبحث لنفسها عن دور اقليمي جديد » ، الاهرام ، ٧/٢/١٩٩٢ .

(٤٢) الاهرام ، ٢٩/١٢/١٩٩١ ، ٢٧/١/١٩٩٢ ، والوفد ، ١٥/٢/١٩٩٢ ، واخبار اليوم ، ٢٧/١/١٩٩٢ .

(٤٣) الاهرام ، ١٧/٢/١٩٩٢ .

(٤٤) جلال عبد الله معوض ، « تركيا والنظام الاقليمى فى الشرق الاوسط بعد أزمة الخليج العربى : الجانب الامنى » ، شؤون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر سنة ١٩٩١ ، ص ٦٤ ـ ٦٨ .

(٤٥) هناك العديد من الدراسات والمقالات التى توضح ابعاد الدور التركى والدعم الامريكى لهذا الدور ، منها :-

ـ وحيد عبد المجيد ، « تأثير تفكك الاتحاد السوفييتى فى العالم العربى والاسلامى » ، مستقبل العالم الاسلامى ، ٢ (٥) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٠ .

ـ صلاح بسيونى ، « انهيار الامبراطورية السوفييتية والشرق الاوسط الجديد » ، الوفد ، ١٦/١/١٩٩١ .

ـ عبد الستار الطويلة ، « السباق على الجمهوريات الاسلامية السوفييتية سابقا » ، الوفد ، ١٥/٢/١٩٩٢ .

ـ منى ياسين ، « اتفاق امريكى ـ تركى « لعلمنة » الجمهوريات الاسلامية » ، الشعب ، ١٨/٢/١٩٩٢ .

ـ عاطف الغمرى ، « الهجوم الدبلوماسى فى اتجاه الجمهوريات الاسلامية » ، الوفد ، ١٥/٢/١٩٩٢ .

(٤٦) الاهرام ، ١٢/٢/١٩٩٢ .

(٤٧) الاهرام ، ١٢/٢/١٩٩٢ .

(٤٨) « الصراع التركى ـ الايرانى حول الجمهوريات الاسلامية » ، الوفد ، ٢/٢/١٩٩٢ .

« The Turkish model on Display . » Newsweek , 3 Feb . 1992 , pp . 23 -24 .

(٤٩) الاهرام ، ١٣/ ٧/١٩٩٢ .

(٥٠) السباق بين تركيا وايران فى الجمهوريات الاسلامية ، المصور ، ٧/٢/١٩٩٢ .

(٥١) عبد اللطيف الشواف ، « التغيرات فى النظام الدولى وقضية الوحدة » ، المستقبل العربى ، ١٢ (١٣٣) ، مارس سنة ١٩٩٠ ، ص ١٦ .

(٥٢) يذهب الى ذلك الاستاذ / محمد حسنين هيكل فى مقابلته مع الاهالى ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .

(٥٣) راجع فى تفاصيل هذا التصور ، محمد السيد سليم ، « العرب والاتحاد السوفييتى الجديد » ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث / السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .

(٥٤) مقتطفات من الخطاب فى الجمهورية (القاهرة) ، ٢٨ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .

(٥٥) الاهرام ، ١٧/٢/١٩٩٢ .

(٥٦) راجع فى موضوع هجرة اليهود السوفييت :

عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السوفييت ، (القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٩٠) ، ١٢٩ ـ ٢٢٨ .

احمد يوسف احمد ، « المخطط الراهن لتهجير اليهود السوفييت الى فلسطين ، الجذور ، الواقع ، المستقبل » ، المستقبل العربى ، ١٢ (١٤١) ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٨٠ ـ ١٠١ .

ومطارحات الندوة التى عقدت لمناقشة الموضوع فى العدد ذاته ، ١٠٢ ـ ١٣٠ .

وفيما يتعلق باحصاء المهاجرين اليهود ، راجع التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٨٩ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١٩٩١) ، ص ٢٣ ، وأسامة الغزالى حرب ، « الاتحاد السوفييتى وتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى » ، بحث مقدم الى ندوة الحوار العربى ـ السوفييتى ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢٤ .

(٥٧) النسبة محسوبة من عبد الوهاب المسيرى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٥٨) الاحصاءات مأخوذة من :

International Monerary Fund , Direction of trade Statistics . 1991 , (New York ; IMF , 1991) .

(٥٩) فى تفاصيل عن العلاقات الاقتصادية العربية السوفييتية ، راجع طه عبد العليم ، « التغير فى الاتحاد السوفييتى وانعكاساته على الوطن العربى » ، فى محمد السيد سعيد ، محرر ، الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٨ .

(٦٠) مقال إبراهيم نافع ، فى الاهرام ، ٢٤/١/١٩٩٢ . وتصريحات الدكتور الجنزورى فى ندوة الجمهورية ، ٩/٢/١٩٩٢ .

(٦١) تصريحات يوسف والى فى الاهرام ، ١٢/١/١٩٩٢ .

(٦٢) طه عبد العليم ، « آفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ السوفييتية » ، المستقبل العربى ، ١٠ (١١٠) ، ٢ ابريل ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .

(٦٣) تحدث فى ذلك تفصيلا :

Michael hudson, « After the gulf War : Prospects for democratizion in the arab world,» Middle East Journal, 45 (3) , Summer 1991 , pp. 407- 426.

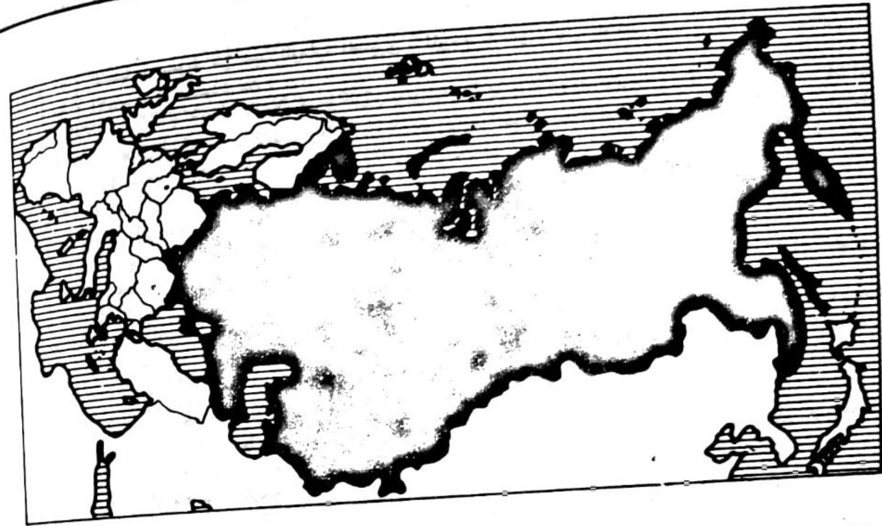
(٦٤) فى مناقشة معمقة لهذه النقطة :

يوسف صايغ ، « دلالات التحول الجذرية فى مجموعة البلدان الاشتراكية الأوربية بالنسبة الى الوطن العربى ، وقضية فلسطين » ، المستقبل العربى ، ١٤ (١٥٠) ، اغسطس ١٩٩١ ، ص ١٣ ـ ١٦ .

(٦٥) عبد الله بلقزيز ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٦٦) أنظر على سبيل المثال مقالات الأستاذ / محمد سيد احمد فى الاهرام ، بعنوان « العالم بدون الاتحاد السوفيتى » ، ففى احدى تلك المقالات طرح فكرة أن آليات السوق لم تعد سمة تميز الرأسمالية ولم يعد التخطيط سمة تميز الاشتراكية ، بل اصبح معيار التميز فى ظل وحدة الأضداد ، طبيعة الطبقات الاجتماعية المتاحة لها الاستحواذ على فائض القيمة ، كما يطرح فكرة أن التحول من نظام اجتماعى الى آخر هو عملية تسير فى خط متعرج قابل للانعكاس . محمد سيد أحمد ، « العالم بدون الاتحاد السوفييتى التحول من الاشتراكية الى الرأسمالية » ، الاهرام ، ٢٣/١/١٩٩٢ .

قسم خاص



[٦] العلاقات العربية فى أولويات الجمهوريات المستقلة

صلاح بسيونى

منذ انهيار الدولة السوفيتية ، فان التساؤلات لم تتوقف عن مصير العلاقات العربية مع دول الرابطة الجديدة المسماة بالكومنولث ، وهى تساؤلات مشروعة بحكم ما ساد العلاقات العربية ـ السوفيتية من خصوصية سياسية واقتصادية ، ثم ما ساد الفكر الاستراتيجى العربى على مدى ما يقرب من اربعين عاما من ارتباطات امنية مع الاتحاد السوفيتى من خلال المواجهات العسكرية المتعاقبة مع اسرائيل .

وحتى تكون الصورة واضحة المعالم بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية مع روسيا وبقية دول الكومنولث فان هذه الورقة تتعرض الى : ـ

اولا : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى .

ثانيا : المتغيرات المحتملة فى اطار الواقع السياسى الجديد .

ثم مقترحات حول معالجة الاوضاع الجديدة .

اولا : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى :

قبل التعرض الى محاور وجوهر السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى ، فانه من المفيد ان نشير الى عملية صناعة القرار فى الاتحاد السوفيتى . وترجع اهمية ذلك الى البحث فى مدى مشاركة بقية الجمهوريات فى صياغة هذا القرار ، وبالتالى مدى توافقها اليوم مع خط السياسة السوفيتية ..

ومن واقع المؤسسات السوفيتية التى كان لها دور اساسى فى هذا الشأن ، يمكن القول بانها كانت تضم الى جانب وزارة الخارجية ، كلا من جهاز المخابرات ، ثم المخابرات الحربية والمعاهد الاكاديمية مثل معهد الاستشراق ومعهد العلاقات الدولية والاقتصاد الدولى ومعهد افريقيا ومعهد الولايات المتحدة وكندا . وكانت هذه المؤسسات تقوم بابداء رأيها وترفعه الى لجنة الحزب المسئولة عن السياسة الخارجية ، ثم يتم تقديمه من اللجنة المركزية الى المكتب السياسى للحزب لاتخاذ القرار المطلوب .

ولكن ما امكن ملاحظته لهذه العملية هو : ـ

١ ـ أن الاغلبية الساحقة من العاملين فى هذه الاجهزة والمؤسسات وبما فى ذلك وزارة الخارجية من الروس ويمكن استثناء عدد من الشخصيات البارزة مثل ادوارد شفرنادزه من جورجيا او يفجينى بريماكوف من اذربيجان ، او كارن بروتنس من ارمينيا ، ولكن سيطرة الفكر الروسى والاستراتيجية الروسية كانت من القوة بحيث كان من الصعب التفرقة بينهم وبين الروس ، الى جانب التزامهم المطلق بالخط الذى حدده المكتب السياسى للحزب .

٢ ـ وان ما كان يسمى بوزارات خارجية للجمهوريات الاعضاء فى الاتحاد وتواجد مكاتب تمثيلية فى موسكو ، لم يكن يتعدى القيام ببعض الاعمال المراسمية بناء على تعليمات وزارة الخارجية السوفيتية مثل تنظيم زيارات الوفود الى الجمهوريات او انشاء جمعيات صداقة ... واضيف ان وزراء الخارجية لهذه الجمهوريات كان يتم تعيينهم بقرار من وزير الخارجية السوفيتى .

وفى خلال الفترة القصيرة ما بين حل الحزب الشيوعى السوفيتى واعلان نهاية النظام السياسى السوفيتى . كان هناك دور خاص لمستشارى جورباتشوف واغلبهم ايضا من الروس .

٣ ـ واذا كان ما تقدم ينطبق على قرارات السياسة الخارجية ، فانه كان ينطبق ايضا على العلاقات الاقتصادية الخارجية والتى ارتبطت بالسلطة المركزية لوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والمؤسسات الاقتصادية المركزية وجميعها فى موسكو ولم تكن هناك تجارة مستقلة للجمهوريات . وحتى بعد التحول من الخطة المركزية الى اطلاق حرية المؤسسات الاقتصادية والمصانع فى التعامل الخارجى ، بقى للسلطة المركزية سلطة تكاد تكون مطلقة فى شئون التجارة الخارجية نتيجة لسيطرتها على بنك الدولة وبنك العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ونخلص من هذه العجالة الى ان الجمهوريات لم يكن لها اى دور سياسى او اقتصادى فى عملية صنع القرار وان كان من المفترض انها كانت متفقة بوجه عام مع توجهات السياسة السوفيتية فى اطار النظام السياسى حينذاك .

ونتعرض بعد ذلك الى التوجهات الحقيقية للسياسة السوفيتية تجاه العالم العربى ، وفى هذا الصدد نشير الى ما يلى : ـ

١ ـ ان محور هذه السياسة فى تحقيق الأمن الاستراتيجى لروسيا والوصول الى البحر الاسود والبحر الابيض المتوسط واقامة علاقات مع دول الجوار فى منطقة الشرق الاوسط لم يتغير مع قيام الدولة السوفيتية . وحتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يسمح الوجود البريطانى او الفرنسى للاتحاد السوفيتى بان يحقق هذا الهدف .

٢ ـ والبداية الحقيقية للسياسة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بالسعى الى ضرب النفوذ الغربى وتاييد مطالب مصر فى مواجهة بريطانيا . وبنفس المنطق اتخذ ستالين القرار بتاييد الحركة الصهيونية كحركة تحرير ضد الوجود البريطانى فى شرق البحر الابيض وبالتالى تم الاعتراف باسرائيل ودعمها سياسا وعسكريا .

٣ ـ لم يحدث التحول الجاد فى السياسة السوفيتية الا منذ تولى خروشوف القيادة واقرار سياسة دعم قيام جبهة معادية للامبريالية فى العالم الثالث . ومع ذلك فانه يمكن القول رغم ماحدث من تطور هائل فى العلاقات السوفيتية مع مراكز الثقل فى العالم العربى وهى مصر وسوريا والعراق فان حدود هذه السياسة ارتبطت بخط احمر لم يكن مسموحا بان تتعداه ، وهو الا تزيد مخاطر هذه العلاقات الى درجة تؤدى الى مخاطر اكبر فى المواجهة مع القوة الاعظم الاخرى ولذلك كان هناك الحرص السوفيتى على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى الا فى ١٩٨١ والتاكيد على حق اسرائيل فى الوجود ثم السماح بالهجرة اليهودية فى السبعينات ، ولكن أهم من ذلك هو التوافق بين السياسة السوفيتية والسياسة الامريكية والغربية من عدم تعدى الدعم العسكرى للعرب ما يسمح باختلال التوازن العسكرى بين العرب واسرائيل .

٤ ـ ومع سياسة التفكير الجديد والتى أعطت اسبقية اولى للتفاهم والتعاون مع الولايات المتحدة ، اكدت هذه السياسة على رفض اية مواجهة عسكرية مع اسرائيل وايدت كل المبادرات السياسية سواء امريكية او اوروبية او عربية ، طالما انها تقوم على مبدأ التفاوض المباشر ، ثم تدرجت العلاقات مع اسرائيل من قنصلية وثقافية الى عودة كاملة لهذه العلاقات بعد قبول اسرائيل لمؤتمر السلام حول الشرق الاوسط وتوازى مع هذه التطورات فتح باب الهجرة على مصراعيه لليهود السوفييت . وتقديرى ان ما يوصف بانه تغيير فى السياسة السوفيتية بتطبيق سياسة « التفكير الجديد » لا يجب ان يؤخذ على انه تراجع سوفيتى بالنسبة لتأييد العرب لانه فى نهاية الامر لم يكن يغير من العناصر الجوهرية التى حكمت السياسة السوفيتية والتى تضمنت الكثير من المواقف المتعارضة مع السياسات العربية وقد حققت هذه السياسة الاعتراف بالدور السوفيتى فى حل مشاكل المنطقة وفى نفس الوقت رفعت عن كاهله العبء الاقتصادى الذى تحمله خلال سنوات طويلة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية دون ان يحقق سوى نفوذ سياسى وعسكرى محدود فى المنطقة العربية .

ثانيا : المتغيرات المحتملة فى اطار الواقع السياسى الجديد :

رغم استقلال الجمهوريات فى اطار الكومنولث الجديد ، فانه يبدو ان امامها ـ باستثناء روسيا ـ فترة طويلة قبل ان تستقر اوضاعها السياسية والاقتصادية كدول مستقلة تماما وصاحبة القرار السيادى فى كل شئونها الداخلية والخارجية . ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى التداخل والتشابك بين الجمهوريات فى مجال التبادل التجارى والتكامل الصناعى والبيئة الاساسية للدولة السوفيتية سواء فى مجال الطاقة او المواصلات السلكية واللاسلكية والجوية والسكك الحديدية ثم افتقار

الجمهوريات الى الكوادر فى مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد .

ولاشك ان الاوضاع الجديدة تطرح التساؤل حول السياسات التى ستتبعها كل جمهورية تجاه العالم العربى ومدى توافقها او تعارضها مع ما استقر من سياسة سوفيتية فى الماضى ثم الاحتمالات السياسية والاقتصادية التى ستترتب على ما حدث من متغيرات .

ونرى انه يصعب فى المرحلة الانتقالية الحالية ان نتصور اختلافات رئيسية بين الجمهوريات حول الخطوط الهامة للسياسة الخارجية التى اتبعها الاتحاد السوفيتى تجاه العالم العربى ،ولكن ذلك لا يمنع من مواقف قد تكون اكثر تميزا وخصوصية بالنسبة لجمهوريات وسط أسيا الاسلامية الست وارمينيا وجورجيا . وتقدير عدم توقع مثل هذه الاختلافات فى السياسة يرجع الى رغبة جماعية من روسيا وبقية الجمهوريات فى ارساء ودعم علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة واحترام ما تم من اتفاقات فى مجال نزع السلاح والانطواء تحت مظلة الاوضاع الدولية الجديدة ، وطالما كانت السياسة السوفيتية قد حققت هذا الهدف ، فان المصلحة القومية لكل منها تكمن فى استمرار هذه السياسة ويمكن ان نضيف ان السياسة الخارجية لروسيا سيبقى لها تأثيرها المباشر وثقلها بالنسبة لكل من الجمهوريات ، بل سيكون امرا طبيعيا ان يحدث تنسيق بين اعضاء رابطة الكومنولث فى الموقف السياسية الرئيسية ، وان تتولى جمهورية روسيا الدور الرئيسى فى هذه العملية خاصة وانها صاحبة الميراث الاولى للاتحاد السوفيتى وتحتل المقعد الدائم فى مجلس الأمن وستواصل سياسة خارجية تؤكد من خلالها مالها من حصانة دولية كقوة كبرى .

ولكن استبعاد الخلافات الرئيسية ، لايمنع ، كما سبق القول ، من مواقف اخرى متميزة للجمهوريات مع العالم العربى .

وأعتقد ان نقطة البدء لهذا التصور هى ما سيتم من ارتباط طبيعى بين الجمهوريات الصلافية وهى روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء والاجناس الاوروبية الاخرى مثل مولدافيا وارمينيا وجورجيا مع اوروبا بدرجات متفاوتة بحكم الثقافة والدين والمصالح الاقتصادية ، وهو الوضع الذى لن يسمح بانضمام جمهوريات وسط آسيا الى البيت الاوروبى . ولعل وضع تركيا المعلق بين اوروبا وآسيا وعدم قبولها فى المجموعة الاوروبية واقتصار دورها على ان تكون حلقة اتصال بين اوروبا والشرق ، يوضح ويؤكد ايضا للجمهوريات الاسيوية انها غير مقبولة من التجمع الاوروبى وان مكانها فى الشرق وبتحديد اكثر فى الشرق الاوسط . واذا كانت جمهوريات الكومنولث قد تم قبولها كاعضاء فى مؤتمر التعاون والأمن الاوروبى ، فان الهدف لا يعدو ان يكون ضمانا اضافيا خاصا بالالتزام باتفاقات الحد من التسلح النووى وعدم الانتشار النووى

واحترام حدود كل جمهورية حتى لاتبدا حروب حدودية اخرى بين هذه الجمهوريات وتتكرر المأساة اليوجوسلافية على نطاق اكثر اتساعا وخطورة .

ولكن انضمام هذه الجمهوريات الى مؤتمر التعاون والأمن الاوروبى لن يغير من الوضع الجيوبولتيكى لجمهوريات وسط اسيا الاسلامية باعتبارها تقع فى منطقة الشرق الاوسط من جهة وانضمامها الى منظمة المؤتمر الاسلامى من جهة اخرى . وهذا الوضع الجديد وما ارتبط من نشاط سياسى واقتصادى متميز من جانب تركيا وايران يثير الان المخاوف العربية حول احتمالات بناء تحالفات بين دول الجوار الاقليمى العربى وورثة الاتحاد السوفيتى على حساب المصالح العربية .

ويمكن فى مجال تحديد المخاطر الاشارة الى مايلى :-

١ - ان تشكل هذه المجموعة تكتلا سياسيا واقتصاديا جديدا تحت زعامة تركيا ، ويتمشى مع هذا الاتجاه تشكيل مجموعة دول البحر الأسود التى اقترحتها تركيا ، وهى بداية على طريق قيام مجموعة اقتصادية سياسية لهذه الدول .

٢ - حصول ايران على اسلحة نووية من هذه الدول او على الاقل اعطاء دفعة قوية للبرنامج النووى الايرانى .

وليس من شك فى ان ما نلمسه من نشاط تركى وايرانى يسمح باثارة مثل هذه المخاوف خاصة وان الدور التركى - والذى تدعمه السياسة الامريكية والاوروبية - يسعى الى مواجهة اى مواقف سياسية تخل بالتوازن القائم فى الشرق الاوسط لصالح المجموعة العربية وتقويتها ولذلك فان هذا التكتل يتوافق مع ماهو مطلوب من دور تركى ويسمح بزعامة تركية اسلامية متجددة فى المنطقة لصالح الاستراتيجية الغربية .

وبالنسبة لايران ، فان السياسة التركية تقف فى مواجهة معها الأن . كما يجب ان نلاحظ ان ايران تضع فى اعتبارها ان ازدياد الصلات مع كل من جمهوريتى اذربيجان وتاجكستان - بحكم الاغلبيات الشيعية فيهما قد يؤثر على اوضاعها الداخلية بحكم الفارق الكبير فى مستوى المعيشة بين هذه الجمهوريات وايران ثم الاتجاه الوطنى فى اذربيجان بوحدة اذربيجان الايرانية معها باعتبارها الوطن الأم .

على انه يخفف من المخاطر السابقة :-

١ - انه برغم الاواصر الثقافية والعرقية بين هذه الجمهوريات وايران وتركيا الا انها - وكما سبقت الاشارة - ستتوافق فى سياساتها مع سياسة موسكو بالنسبة للعلاقات مع العالم العربى من جهة ثم مالها من رغبة قوية فى ان تكون لها علاقات متميزة وخاصة مع المشرق العربى بحكم الروابط الاسلامية والثقافية على مدى القرون مع دوله .

٢ - واذا كان افتراض المخاوف وما يترتب عليها امر مطلوب ويتطلب التفكير فى كيفية مواجهتها . ولاشك ان

السياسة المصرية متنبهة الى هذه المتغيرات ، ولذلك اتخذت خطوات متلاحقة بالاعتراف السياسى واقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وايفاد بعثة حكومية تضم عددا من الوزراء ورجال الأعمال لارساء اسس العلاقات مع هذه الجمهوريات بما يتمشى مع اوضاعها الجديدة . ومن جهة اخرى فان الأزهر الشريف تحرك لتقديم خمسين منحة للدراسة به تجديدا للروابط بينه وبين المؤسسات الدينية الاسلامية فى الجمهوريات الآسيوية ومسلمى القوقاز . ولكن مثل هذا التحرك السياسى والدينى لايكفى لبناء سياسة متكاملة تضع فى اعتبارها الاوضاع الجديدة فى منطقة الشرق الاوسط والتى افرزتها هذه المتغيرات . وبالتالى فانه امام السياسة المصرية والعربية اما احتمال المواجهة مع السياسة التركية والايرنية او التحرك الجاد من خلال تنسيق سياسى واقتصادى مباشر مع هذه الجمهوريات او مع تركيا . ولا يستبعد ان تكون هناك رغبة تركية فى مثل هذا التنسيق خاصة فى مجال التمويل الكبير والمطلوب لمثل هذا التجمع الاقتصادى الجديد .

خلاصة وتوصيات :

فى ضوء ما حدث من متغيرات وواقع سياسى واقتصادى جديد ، يمكن ان نصل الى عدد من النتائج :-

١ - ففى مجال العلاقات السياسية بين روسيا وبقية دول الكومنولث والعالم العربى ، فانه لاينتظر تغيير فى الموقف السياسى تجاه القضايا العربية وسيكون للموقف الروسى تأثيره المباشر على مواقف الجمهوريات الاخرى . وبالنظر الى مصلحة روسيا فى الابقاء على جسور الصداقة مع العالم العربى والعمل على تنميتها فانه من المتصور مواصلتها لهذه السياسة . واذا كانت العلاقات الروسية - الامريكية تتطور الى مرحلة الصداقة والتفاهم التى اتفق عليها كل من الرئيسين بوش ويلتسن ، فان ذلك لا يمنع من مواقف روسية مؤيدة للحقوق العربية وبذلك لن يختلف الموقف الروسى عن موقف المجموعة الاوروبية .

٢ - وقد يكون لهذه العلاقة الامريكية - الروسية تأثيرها على صادرات السلاح الى المنطقة ، ولكن من المؤكد ان المصلحة الاقتصادية لروسيا واوكرانيا وغيرهما من دول الكومنولث ستفرض مواصلة بيع السلاح . ولعل

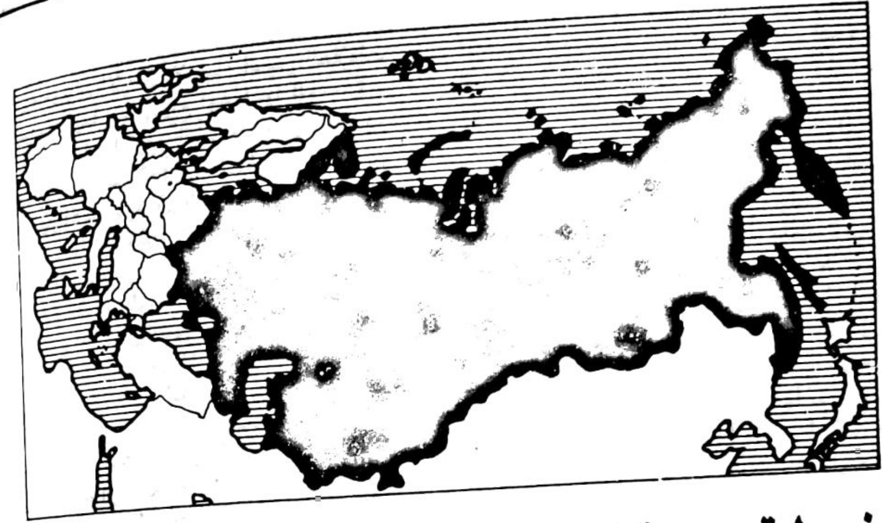
الصفقة الاخيرة بين ايران واوكرانيا وما تتضمنه من مبيعات سلاح توضح استمرارية سياسة صادرات السلاح . ومع ذلك لايجب ان ينظر الى هذه الصفقة على انها نتيجة مباشرة لما حدث من متغيرات ، لان صادرات السلاح السوفيتى لايران لم تتوقف منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية .

٣ - وبالنسبة للتغلغل التركى والايرانى ، فانه ليس من المصلحة المبالغة فى مخاطرة او التوقف دون تحرك ايجابى فى مواجهة هذا النشاط . واذا كانت السعودية او مصر قد تحركتا من اجل علاقات متطورة مع روسيا ودول الكومنولث وبالذات فى جمهوريات وسط آسيا الاسلامية الا ان المطلوب خطوات تحقق المصالح الوطنية المشتركة . فلم تعد تكفى الروابط الدينية او الثقافية كسبيل او حد او اساسى لاقامة العلاقات فهذه الجمهوريات تواجه مصاعب عديدة تتمثل اساسا فى انها تقيم الدولة المستقلة بعد ما يزيد على سبعين عاما كانت كل امورها السياسية والاقتصادية فى يد المركز . ولذلك فانه الى جانب العلاقات السياسية ، يصبح حيويا فتح ابواب التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى وتقديم الخبرات الفنية فى مجال التجارة والبنوك وادارة الاعمال واقامة الشركات المشتركة . ودراسة الامكانيات الاقتصادية لهذه الجمهوريت توضح ان لديها الكثير من الانتاج الصناعى والزراعى والمواد الاولية التى تحتاجها مصر والدول العربية .

٤ - كما انها تحتاج الى الكثير من السلع المصرية وخاصة الاستهلاكية .

والتحرك السياسى والاقتصادى على مستوى مصر او اى من الدول العربية لايجب ان يمنع من بحث كيفية التنسيق مع تركيا فى سياستها تجاه الجمهوريات الاسيوية والنظام الشرق اوسطى الجديد الذى يهدف اليه مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط يسمح بهذا التعاون المطلوب مع تركيا وبالتالى تخرج العملية من دائرة المواجهة الى دائرة التعاون والتنسيق المشترك معها .

٥ - وتوازيا مع التحرك المصرى والعربى ، فانه من المصلحة ان تسارع الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى بفتح مكاتب لها فى هذه الجمهوريات وإن تلعب المؤسسات المالية العربية والاسلامية دورها فى معاونة اقتصادياتها .□



[٧] خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة

حسن قنديل

فى تحديد ملامح الخريطة الجديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ، يستحسن أن نتناول فى البداية اطراف هذه العلاقات من الناحيتين فى عرض سريع ثم نخرج من هذا العرض بمحاولة رسم ملامح العلاقات المستقبلية بين هذه الأطراف :

اولا الطرف الأول : ورثة الاتحاد السوفيتى :

ويمكن تقسيمهم الى اربع مجموعات :

أ - مجموعة دول البلطيق :

وهى جمهوريات يمكن القول بانها انفصلت عن الاتحاد السوفيتى فى مرحلة سابقة على انحلال الاتحاد او اختفائه كما يحاول بعض الساخرين وصف ما انتهى اليه الاتحاد السوفيتى .

وهذه الجمهوريات سيكون توجهها الى الشمال اى الى الدول النوردية حيث ترجع اليها جذورها وتتشابك روابطها البشرية والتاريخية ، وهناك محاولة تقودها المانيا لانشاء تجمع لدول بحر البلطيق يضم هذه الجمهوريات . وبذلك يمكن ان نضيف بان توجهها سيكون شمالا وغربا ، ولانعتقد انه ستكون هناك من المصالح التجارية او الاقتصادية الخاصة ما يدفعها الى التوجه جنوبا فى اتجاه الدول العربية ، اللهم الا اذا استحكمت الخلافات بينها وبين روسيا الاتحادية فامتنعت عن امدادها بالبترول والغاز وحتى فى هذه الحالة فانها لن تلجأ الى استيراد ذلك من الدول العربية المنتجة للبترول قبل ان تستنفذ امكانيات الاستيراد من النرويج وهى احدى دول المجموعة النوردية ومجموعة البلطيق .

ب - المجموعة السلافية :

وتضم جمهوريات اعلان منسك هى روسيا الاتحادية واوكرانيا وبيلاروس .

أ - روسيا الاتحادية :

ويمكن تشبيه هذه الدولة العظمى بسفينة ضخمة تخوض بحارا عالية الموج بدون دفع وبدون بوصلة ، وبدون ربان ماهر ذى خبرة ، ومن زار موسكو اخيرا سيلاحظ فور تعامله مع طوائف الشعب من المسئولين فى القمة ، الى عامة الشعب فى القاعدة - سيلاحظ فقدان الجميع للوضوح فى تعاملهم - سواء فيما بينهم او مع الاجانب - بل وعدم ثقتهم فيما سيأتى به الغد واحجامهم عن الالتزام بتعهداتهم السابقة التى توجيهامعاملاتهم التجارية والاقتصادية وذلك لعدم وضوح المستقبل لديهم - ولاشك ان مشاكلهم الاقتصادية قد اصبحت تحجب عنهم اية اهتمامات او متابعات لسياستهم الخارجية (خاصة مع دول العالم الثالث) وقد بدا هذا واضحا فى تناولهم لمشكلة الشرق الاوسط سواء قبل

مدريد او فى مؤتمرى مدريد وموسكو حيث ظهر للجميع - رغم محاولتهم الجادة احيانا الظهور الشريك الكفء - وانهم يسيرون فى ظل الولايات المتحدة .

ولاشك ان ضعف القيادات التى توالت على وزارة الخارجية السوفيتية بعد شيفرنادزه وبعدها عن امكانيات التاثير على الرئيس يلتسين الذى الذى تشغله مشاكله الداخلية عن الاهتمام بسياسة خارجية تغطى العالم كله تليق بدولة عظمى سياسيا واقتصاديا ، لاشك ان ذلك سيكون له اثره على تعامل روسيا الاتحادية مع الدول العربية والامل معقود الان على السفير فورونتسوف الدبلوماسى المحنك الذى استدعى اما للعمل مستشارا ليلتسين اووزيرا لخارجيته فى ان يحسن استغلال واحدة من اكفأ وزارات الخارجية فى العالم ان لم تكن اكفاها جميعا .

٢ - اوكرانيا :

وعلى قدر الحيرة الذى يعانيها مسئولو روسيا الاتحادية على قدر وضوح الرؤية التى لمسناها فى مسئولى اوكرانيا فهم جادون فى فصل سياستهم واقتصادياتهم عن الجارة الكبرى روسيا الاتحادية ، وواضح انهم يشيرون عليها بأنهم ليست لديهم عشرات المشاكل العرقية التى تهددهم .

صحيح ان حوالى ربع سكان اوكرانيا من الروس ، الا ان هذه الاقلية الضخمة صوتت لصالح استقلال اوكرانيا (وان كان يمكن تفسير ذلك بانه كان تصويتا لصالح اسقاط الاتحاد السوفيتى) .

وعموما فان هذه الاقلية لن تلعب دورا مضادا لاوكرانيا الا اذا ادت الخلافات بين روسيا واوكرانيا الى التهديد بنشوب حرب .

واوكرانيا دولة غنية زراعيا وصاحبة قاعدة صناعية عريضة ومن المنتظر ان تكون توجهاتها فى اتجاه الغرب ، الا انها ستتجه جنوبا (ناحية العالم العربى) لتسويق منتجاتها .

٣ - بيلاروس :

وستكون توجهاتها ناحية الغرب اساسا

ج - مجموعة جمهوريات القوقاز - اذربيجان - مولدافا :

وستكون توجهات هذه الدول ناحية الشمال اى فى اتجاه روسيا الاتحادية واوكرانيا وان كانت ارمينيا ستحاول اقامة مصالح مشتركة مع تركيا ، كما ستعزز مولدافا علاقاتها برومانيا .

ويجدر بنا ان نشير هنا الى تجمع البحر الاسود الذى بدات محاولات تكوينه منذ عام ١٩٩٠ واعلن عن انشائه اخيرا فى استانبول فى ٢ / ٢ وشمل اذربيجان كدولة متاخمة وليست مطلة وستنضم اليه اليونان كعضو مؤسس ويوجوسلافيا ايضا ولم تطلب البانيا الانضمام اليه حتى الان .

وهذا التجمع الاقليمى يبرز بزوغ نجم تركيا كدولة محورية وربما اكثر الدول الاقليمية استفادة من تفكك الاتحاد السوفيتى .

د - الجمهوريات الاسلامية :

ويمكن تلخيص اهم الملامح التى تشترك فيها هذه الجمهوريات فى الوقت الحالى على الوجه التالى :

١ - انها سعيدة بالانفصال عن المركز والدولة الام سعيدة باجراء اتصالات مباشرة مع العالم الخارجى

٢ - انه سيدور تنافس بين اوزبكستان صاحبة الاغلبية العددية من الاوزبك المنتشرين فى معظم الجمهوريات الاخرى وبين كازاخستان صاحبة الثروات الطبيعية ومقر الاسلحة الاستراتيجية والتى يتزعمها رئيس على مستوى عال من التوجه السياسى .

٣ - ان مايهمها الان هو محاولة تغيير اتجاه صادراتها ووارداتها عن الشمال الغربى حيث تقع روسيا الاتحادية متناسين انها جمهوريات لاتطل على بحار مفتوحة وان تكاليف توجه تجارتها نحو الجنوب باهظ فبالنسبة لتركمانتان واذربيجان يمكن لهما الوصول الى الخليج العربى عبر ايران (يمكن لاذربيجان الوصول الى البحر الاسود غربا عبر جيورجيا) وبالنسبة لطاجكستان وكرجيرستان واوزبكستان وكازاخستان سيكون الوصول الى بحر العرب عبر افغانستان والباكستان او ربما عبر تزكمنستان وايران .

ولاشك ان محاولة تسويق صادراتها فى غير روسيا هى محاولة محفوفة بالصعاب نظرا لعدم وجود الطرق المناسبة وفداحة تكاليف انشاء هذه الطرق وتكاليف النقل نفسه ، هذا اذا وجدت اسواق اخرى لصادراتها وهو فرض ليس حالا

٤ - انها فى حاجة الى استثمارات ضخمة للبدء فى تصنيع المواد الخام التى تنتجها (القطن مثلا) بدلا من ارسالها الى روسيا لتصنيعها .

كما انها تحتاج رؤوس اموال ضخمة فى سبيل تسهيل مواصلاتها واتصالاتها وانشاء وتدعيم بنيتها التحتية .

والملحوظ ان معظم التعاقدات التى وقعتها هذه الجمهوريات مع تركيا تركزت على الاتصالات الهاتفية .

٥ - حاجة هذه الجمهوريات - وكلها مستوى التعليم فيها مرتفع بما فيه التعليم الفنى والجامعى - الى تدريب الكوادر على فنون الادارة الحديثة

وفى هذا تتفوق تركيا على اية منافسة من اية دولة اخرى حيث انها يمكنها تدريب هذه الكوادر - بعد تعودها على اللهجة التركية السائدة فى تركيا - بدون مترجم (ربما فيما عدا طاجكستان) .

٦ - حاجة هذه الجمهوريات الى العودة الى جذورها الروحية اى الى الدين الاسلامى واللغة العربية القريبة له وهنا يبرز دور مصر ودور الأزهر .

٧ - ان كل هذه الجمهوريات تحتوى على اقليات روسية

كبيرة (تكاد تعادل السكان الوطنيين فى كازاخستان) وهم يمثلون الخبرة الادارية والفنية فى المصانع ودور الحكومة ويستمرون فى لعب دور هام فى تسيير امور هذه الجمهوريات لوقت طويل .

هذا ويهنا ان نلاحظ هنا :

أ - أن كلا من اذربيجان وتزكمنستان واوزبكستان قد ووفق على انضمامها فى ٦/٢ الى منظمة التعاون الاقتصادى E.C.O. التى تضم تركيا وايران والباكستان ومن المنتظر ان تنضم بقية الجمهوريات الاسلامية الى هذه المنظمة .

ب - ان كل رؤساء الجمهوريات الاسلامية (فيما عدا طاجكستان) زاروا تركيا ووقعوا معها اتفاقيات تعاون ، كما أن تركيا عينت فى كل الجمهوريات الاسلامية سفراء لها فى ٧/٢ (سبق تعيين سفير لها فى اذربيجان من قبل) .

وبذلك تبرز تركيا مرة اخرى كمحور للجمهوريات الاسلامية ، وان كانت ايران يمكن ان تعادل هذا التفوق بعض الشىء باعتبارها معبرا لبعض هذه الجمهوريات الى البحر فضلا عن اشتراكها فى المذهب الشيعى مع اذربيجان التى ستكون بؤرة التنافس الرئيسية بينها وبين تركيا وفى الاصل العرقى مع طاجستان .

ثانيا : الطرف الثانى الدول العربية :

ويمكن تقسيم هذه الدول بالنسبة لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى :

١ - دول تعتمد على السلاح السوفيتى والدعم السياسى السوفيتى وهى دولة واحدة سوريا التى افلحت فى الفترة الاخيرة بسبب واثناء حرب الخليج ان تفتح الجسور والمعابر مع الولايات المتحدة والغرب وبدعم من دول اعلان دمشق الا انها لازالت تعتمد اعتماد كليا على السلاح السوفيتى وبالتالى على توجهات ايجابية للسياسة الخارجية الروسية ناحيتها .

٢ - دول ذات علاقة طيبة مع الاتحاد السوفيتى وتشمل الجزائر واليمن وليبيا والسودان

٣ - دول ذات علاقات اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفيتى وهى مصر التى تعتمد فى تسويق كثير من صادراتها الغير تقليدية على السوق السوفيتى وحده . كما تعتمد على استيراد الانتاج الصناعى السوفيتى وبعض المواد الخام الاستراتيجية كالفحم والخشب والورق .

ومن هنا يأتى اهتمامنا الأول بخلفاء الاتحاد السوفيتى من جمهوريات الكومنولث التى تمثل بعضها مصدرا لالات ومعدات رخيصة وجيدة وقطع غيار لازمة لمصانعنا وتمثل سوقا واسعا لانتاجنا وخاصة غير المتميز منه والذى لايمكن تصريفه فى السوق الغربى ذو مستوى الجودة المرتفع

٤ - دول ذات علاقة عادية مع الاتحاد السوفيتى كموريتانيا والمغرب وتونس والكويت والسعودية والامارات الخ .

٥ - دول ذات علاقة سيئة مع الاتحاد السوفيتى لل الصومال .

الخلاصة :

١ - سيكون اهتمام روسيا بمصر والعالم العربى فى الفترة عدم الاستقرار الحالية مركزا على العلاقات الاقتصادية اكثر منه على العلاقات السياسية .

وكذلك الحال بالنسبة لاوكرانيا وذلك لحين توطد الاخيره اركانها كدولة وتبدأ فى تكثيف نشاطها السياسى بما يخدم مصالحها الاقتصادية .

والمعروف لنا بالتقريب ان حوالى ٨٠٪ من وارداتنا الصناعية يأتى من روسيا والباقى من اوكرانيا .

٢ - سيكون تركيز الجمهوريات الاسلامية على جذب الاستثمارات من دول الخليج وعلى ارسال بعض الكادرات للتدريب وبعض الطلبة للدراسة الدينية والعلمية فى مصر والسعودية وغيرهما .

٣ - ستحرص كل الجمهوريات الاسلامية على الانضمام للمؤتمر الاسلامى والاستفادة من بنك التنمية الاسلامى .

٤ - ستحرص ارمينيا على خطب ود الدول العربية لتحييدها فى الحرب الخافتة الدائرة بينها وبين اذربيجان .

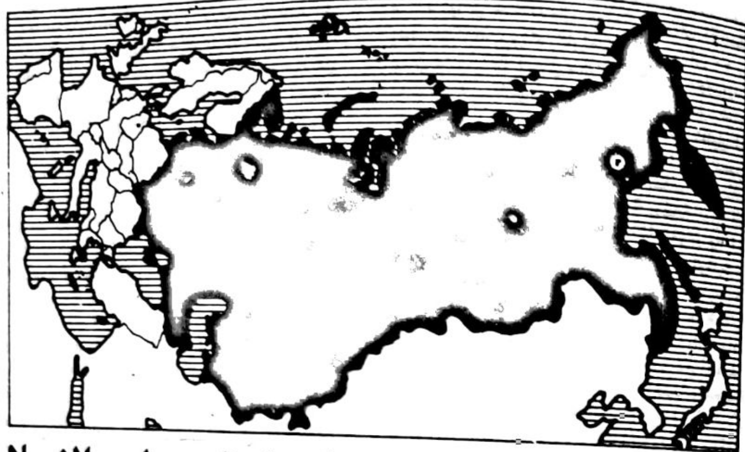
اطلالة على المستقبل :

ان التاريخ الطويل لتكوين الامبراطورية الروسية التى عرفت فى السبعين عاما الماضية باسم الاتحاد السوفيتى لايمكن ان تمحوه تماما الضائقة الاقتصادية والاضطراب السياسى الذى يسود مركز هذه الامبراطورية فى الوقت الحالى .

وان التفكك الذى طرأ على هذه الامبراطورية قد يدعو الى ذهننا النظرية الفلكية الشهيرة القائلة بان الكون بدا بسبب انفجار عظيم BIG BANG طرا على مركز الكون ، وان الكون تبتعد اطرافه عن المركز (يتمدد) ولكن مصيره فى رايى) ان يعود الى الانكماش مرة ثانية ناحية المركز .

فهل ننتظر فى العشرين عاما القادمة حينما تؤهل ثروات روسيا الاتحادية (اذا لم يطرا عليها هى الاخرى التفكك) وسياسة اقتصادية رشيدة الى عودة قوة الجذب الى المركز ليضم معظم اطراف الكومنولث مرة اخرى

وخاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى (انظر التقارب الحادث بين النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا من مكونات الامبراطورية النمساوية سابقا) . □



[٨] ندوة عن جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية

(١٥ - ١٦ يناير ١٩٩٢)

د . أحمد مختار الجمال

عقد معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية ندوة عن تطورات الأوضاع فى جمهوريات آسيا الوسطى يومى ١٥ و ١٦ يناير ١٩٩٢ بالنادى الدبلوماسى المصرى بالقاهرة تحت رعاية السيد عمرو موسى وزير الخارجية ، شارك فيها عدد من كبار المتخصصين والخبراء والدبلوماسيين والعسكريين واساتذة الجامعات من المعاهد والمراكز البحثية التالية : اكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وادارة الشئون العربية بجامعة الدول العربية والمركز المصرى للدراسات العثمانية وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والهيئة العامة للتجارة الخارجية ، واشرف على الندوة السفير الدكتور ايهاب سرور مدير المعهد الدبلوماسى وراس جلساتها الدكتور صبحى عبد الحكيم والدكتور صفى الدين ابو العز واللواء عبد الستار امين عز الدين والدكتور على نجم والدكتور محمد السيد سليم والدكتور طه عبد العليم ، وشارك فيها الملحقون الدبلوماسيون بالدورة ٢٤ بالمعهد .

وقد تحدث الدكتور صفى الدين ابو العز عن الوضع الجيوبوليتكى فى المنطقة مبتدئا بالحرب الباردة فالوفاق ، ثم انتصار الولايات المتحدة وسقوط وتفكك الاتحاد السوفيتى وانتهائه جيوبولتيكيا . كما حدث للامبراطورية النمساوية المجرية من قبل ،

وانه يوجد فى العالم الان اتجاه الى الوحدات الكبيرة العملاقة Political Fusion ، واتجاه آخر متناقض وهو عملية التشقق Fissioning كما فى يوغوسلافيا ، ولهذا فان الوضع الدولى يتميز بالارتباك نتيجة هذا الخلط بين الدمج والانشقاق .

وعندما تعرض الاتحاد السوفيتى للتشقق اجتمعت « الترويكا » المكونة من جمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية روسيا البيضاء وجمهورية اوكرانيا والتى تكون المجموعة الصقلبية والتى سبق لها اعلان قيام الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٢ ، اجتمعت هذه الترويكا ووقعت على اتفاقية « بيلوجيسكايا » فى ٨ ديسمبر ١٩٩٠ التى تضمنت ١٤ مادة ولكنها لم تحدد ملامح الكومنولث ، وظهرت ثلاثة تكتلات : التكتل السلافى وتكتل الجمهوريات الاسلامية الخمس وتكتل جمهوريات القوقاز اما مولدافيا فتبدو اشبه بالزائدة الدودية واقرب التصاقا برومانيا منها الى الاتحاد السوفيتى ويتكون كومنولث الدول المستقلة من ١١ جمهورية باستثناء جمهوريات البلطيق .

وبالنسبة للجمهوريات الاسلامية فهى تمثل حالة من عدم التوازن بين بعضها والبعض الاخر ، وعندما نتحدث عن الجمهوريات الاسلامية الخمس فى وسط آسيا فاننا نقصدها بدون اوزبكستان (١٥٧ الف ميل مربع و ١٩,٩ مليون نسمة) ، وهى جمهورية اسلامية ولكن تدخل فى اقليم القوقاز . اما جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية فتقع جنوب سيبريا منحصرة بين سهول سيبيريا الواسعة

(١) تاكيدا لهذه الفكرة عقد رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل مباحثات رسمية فى واشنطون فى ١١/٢/١٩٩٢ مع الرئيس الامريكى جورج بوش ، وتناولت المباحثات الدور الذى يمكن ان تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجا للجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى باتباع النموذج العلمانى والتجارة الحرة . (الاهرام ١٢/٢/١٩٩٢)

وبين نطاق الجبال المستعرض الذى يتوسط القارة الاسيوية ، وتتمثل فى اكثر اقاليم اسيا قاربة وبعدا عن المؤثرات البحرية والمحيطية . وهى نموذج للجمهوريات الحبيسة فى الداخل وحتى الأنهار والمجارى المائية فانها تنصرف الى الداخل ولا تصب فى محيطات او بحار ، فهى لا تستمتع بأية منافذ على الاطلاق ، وتميزها سهول من الحشائش الممتدة ومناطق اكثر جفافا فى الجنوب ونطاق جبلى فى الهامش الجنوبى من الأقليم ، ونقطن هذه الجمهوريات اغلبية مسلمة تصل الى ٨٠٪ (منهم ٩٠٪ سنة و ١٠٪ شيعة) .

وقد ادت هيمنة الاتحاد السوفيتى على هذه المنطقة الى احداث تحول خطير فيها ، وتجسدت ملامح هذه الغزوة السوفيتية الروسية الصقلية فى انها تمثل نوعا من الاستعمار الاستيطانى بانتقال افواج عديدة من الروس اليها للاقامة الدائمة ويبلغ عدد الروس فى هذه الجمهوريات خمس العدد الأجمالى للسكان .

وتحدث عن الروابط المتعددة التى تربط هذه الجمهوريات بالصين وتركيا وايران ودول الخليج العربى ، فقال ان الصين ربما تحاول ملء الفراغ ، وهناك احتمالات لأن تنجذب هذه الجمهوريات فى هذا الاتجاه بسبب الروابط الشيوعية السابقة . ولكن هناك رابطة اخرى وهى رابطة الجنس والعرق فهناك مجموعة تنتمى الى عرق مغولى او تتارى وتشترك مع تركيا وبعض المناطق فى هذا المجال . واللغة السائدة هى اللغة التركية او لغة قريبة منها ، فهل تستطيع تركيا ان تغذى هذه الرابطة وتنميها ؟ وبالرغم من وجود رابطة الاسلام كدين ، الا ان هذه الجمهوريات وتركيا تعلن انها علمانية .

اما ايران فلها دور هام ، ولكن مما يحول دون وصول ايران الى مبتغاها انها تدين بالمذهب الشيعى (الاثنى عشرية) بينما هناك فى هذه الجمهوريات السنة والشيعة الاسماعيلية وهم على خلاف جذرى وان كانوا يتلاقون فى كثير من النقاط .

وبالنسبة لدول الخليج النفطية بزعامة المملكة العربية السعودية فانها يمكن ان تنافس فى هذا المجال ، ولكن البعد الجغرافى مع دول الخليج يعتبر عقبة يمكن التغلب عليها .

ولما كانت هذه الجمهوريات ليس لها منافذ على البحر ولا يمكن ان تصل اليه الا عن طريق روسيا او الصين او تركيا ، فان هذا قد يحول بينها وبين التكتل ، ولهذا فهناك احتمال ان تتفتت الى دويلات صغيرة تتناحر فيما بينها بانقلابات عسكرية . ولكن من الواضح انه ليس من مصلحة الولايات المتحدة ان تترك هذه الجمهوريات تتناحر لأنها ستكون فى هذه الحالة تحت سيطرة روسيا بشكل واقعى . ولهذا فهناك احتمال تشجيع الرابطة العرقية مع تركيا ، او تشجيع الهوية الاسلامية من خلال السعودية ودول الخليج العربى ، ومن المحتمل ان ترجح الولايات المتحدة اعتبارا من الاثنين .[1]

وتوصل الدكتور صفى الدين ابو العز الى احتمالين تستطيع مصر ان تؤدى دورها من خلالهما : الاحتمال الأول يتمثل فى ان الرابطة العرقية بين تركيا والجمهوريات ستؤدى الى نوع من الاتحاد السياسى مع تركيا وتكون صلاتنا بها من خلال تدعيم علاقاتنا بتركيا . والاحتمال الثانى من خلال السعودية ودول الخليج ، ويمكن ان تكون الولايات المتحدة وراء هذه العملية . وهذا الارتباط لن يكون سياسيا لعدم وجود اتصال جغرافى ولكن سيكون اقتصاديا بمعونات تقدم الى هذه الدول . وسيكون دور مصر تقديم معونات ثقافية لتدعيم الهوية الاسلامية .

وتحدث اللواء احمد فخر فقال ان الهدف من هذا اللقاء ان نجيب على هذا السؤال : كيف يمكن أن يكون لمصر دور اذا كانت هناك مصلحة لمصر .. واثار سيادته موضوع علاقات المياة الجديدة ، فمصر لديها خبرة طويلة فى المياه ويمكن ان تقدم مصر رأيا فى عمليات تقسيم المياه لهذه الجمهوريات ولما كان الاسلام مرتبط باللغة العربية فان مصر يمكن ان تلعب دورا فى نشر اللغة العربية لفهم الدين ، ويمكن ايضا تقديم خبراتنا فى البترول واكتشافه ، والولايات المتحدة ستلعب دورا رئيسيا وتتحرك بالشركات المتعددة الجنسيات لمحاولة اكتشاف مزيد من البترول فى هذه الجمهوريات ، ويمكن لمصر ان يكون لها دور مؤثر فى هذا المجال . وتتجه هذه الجمهوريات الى اصدار عملات خاصة بها والتخلص من الروبل ، ويمكن لمصر مساعدتها فى هذا المجال . ويمكن لرجال الاعمال المصريين انشاء بنوك مشتركة ، واكد اللواء احمد فخر ان مصر لديها الكثير الذى يمكن ان يساعد فى حل مشاكل هذه الجمهوريات وعلينا ان نفكر فى أساليب غير تقليدية

وتحدث الدكتور مصطفى علوى عن تأثير المتغيرات العسكرية على الأوضاع العسكرية وذلك من خلال نظرة جيو سياسية ، مركزا على التركية الاثنية للقوات المسلحة ، مؤكدا ان مصلحة هذه الجمهوريات ان تكون على علاقة وثيقة مع الكومنولث الجديد . وتناول البعد الدولى فقال ان من المسموح به ان تلعب تركيا دورا اكثر اهمية فهى عضو فى حلف الاطلنطى وترتبط مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية برباط التحالف الوثيق عسكريا ، وجمهوريات اسيا الوسطى تتنافس على العلاقات الودية مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية (التى تمثل القوى المحركة للعلاقات الدولية) لهذه الجمهوريات لها مصلحة فى التعامل مع القطب الاوحد .

وبالنسبة للدول الأخرى المجاورة فهناك احتمال ان تمد الصين نفوذها ، ولكن ما هو موقف الهند وهى هامة عسكريا وديموجرافيا ، وكذلك اليابان ودول الاسيان ، وكذلك التكتل الاسلامى بين الجمهوريات وبين تركيا وايران وباكستان (علما بأن منظمة التعاون الاقتصادى لاتزال تعمل) وافغانستان .

ثم دار نقاش حول مفهوم الشرق الاوسط الجديد وهل تعتبر هذه الجمهوريات من الشرق الأوسط ام اسيا ، وضرورة دعوة رؤساء الجمهوريات الاسلامية الست الى الاحتفالات الدينية فى مصر مثل الاسراء والمعراج وايفاد بعثات رجال اعمال الى هناك .

وتحدث الدكتور حرب فقال ان الوضع السياسى لهذه المنطقة تحدد عندما دعا رئيس تركيا رؤساء الجمهوريات الست الى انقرة وكلهم يتكلمون التركية واتفقوا على مسائل مثل اقامة « كومنولث اسلامى » بين هذه الدول التى اختارت مسارها الايديولوجى وهى العلمانية ، اى ان المسألة حسمت بهذا اللقاء وقال ان الولايات المتحدة حريصة على تكتل هذه الدول فى كومنولث .

وتحدث الدكتور صبحى عبد الحكيم فقال انه يقبل السيناريوهات التى طرحت فى الندوة وان اكثرها احتمالا هو التفكك ، لأن هذه الجمهوريات ليست خمس كيانات ولكنها اثنى عشر كيانا ، اما السيناريو الاخر الذى قدمه الدكتور مصطفى علوى وهو الحرص على الابقاء على كومنولث الدول المستقلة فان الذى سيحدد العلاقة بين المركز (موسكو) وهذه الجمهوريات هو النجاح فى معالجة المشكلة الاقتصادية ، ذلك ان ملء الارفف بالسلع الاساسية هو الذى سيحدد استمرار هذه الرابطة ، فالسياسة يولدها الاقتصاد . وقال ان الولايات المتحدة الان فى ظل الاغراق الجماهيرى فى التصدى للمشكلات الاجتماعية وسوء الخدمات فى داخلها ، فان هناك احتمالا بان تتحول الولايات المتحدة الى العزلة كما كانت فى مرحلة ما ، وخاصة انه لم تعد هناك على الصعيد العالمى اخطار خارجية تهددها . وكذلك فان الكومنولث الجديد قد ينكفىء على المشكلات الداخلية اى ان الولايات المتحدة وما تبقى من الاتحاد السوفيتى قد يجنحان الى العزلة ، وخاصة ان هناك قضايا لم تحل بعد مثل قضية اربعة ملايين جندى سوفيتى وكذلك قضية السلاح النووى .

واكد الدكتور صبحى عبد الحكيم ان التوجه الجغرافى للمنطقة التى نحن بصددها هو توجه شرق اوسطى اكثر منه روسى او سوفيتى . فالتوجه نحو الشمال كان اصطناعيا مفروضا اما التوجه الجغرافى الحقيقى فهو توجه نحو الجنوب وشعوب الشرق الأوسط ، فالمنطقة يمكن اعتبارها جزءا من منطقة الشرق الأوسط الى ان ترسخ حدود الشرق الأوسط .

ويشكل المسلمون فى الاتحاد السوفيتى ككل ٥٥ مليون نسمة تقريبا حسب الاحصاءات ، ولكن المسلمين اكثر من هذا العدد لان كثيرا من المسلمين كانت ظروفهم لاتسمح بالافصاح عن انهم مسلمون ولهذا فان المدخل اللغوى والدينى اليهم هام للغاية ، والازهر الشريف يتمتع بمكانة رفيعة بين هؤلاء المسلمين . والمسلمون فى الاتحاد السوفيتى يعيشون فى هذه الجمهوريات الاسلامية وخارجها ايضا ، فروسيا الاتحادية مثلا تضم جمهوريات تتمتع بالحكم الذاتى واغلبية سكانها من المسلمين . وكذلك هناك اقليات غير مسلمة تعيش فى هذه الجمهوريات الاسلامية .

وتركيبة السكان فى كازاخستان يحكمها اعتبار هو انها اكثر الجمهوريات التى تعرضت لغزو سكانى واستيطانى ، وقد استبدلت الرعى بالزراعة ، ثم قامت صناعات بها وخلقت فرص عمل ، وتم توطين عديد من الناس فى هذه الجمهورية من غير اهلها الأصليين (الكازاك) الذين يشكلون فقط ٣٦٪ من السكان والباقى من الروس والاوكرانيين والتتار . ولهذا فان كازاخستان مختلفة والاسلام فيها مختلف عن بقية الجمهوريات الاخرى . اما قرقيزيا فهناك ٥٢٪ من مجموعة سكانها من القرغيز و ٢٢٪ من الروس والباقى اوكرانيون وتتار . وفى اذربيجان ٨٣٪ من الاذربيجانيين والباقى من الروس والارمن . وفى طاجستان ٦٢٪ من الطاجيك والباقى اوزباك وروس وفى اوزباكستان ٧١٪ من الاوزباك والباقى روس وتتار وكازاك وطاجيك ومعظم السكان مسلمين من الشيعة بالرغم من انها بعيدة عن ايران وقريبة من تركيا .

فليس كل سكان هذه الجمهوريات ينتمون الى القوميات الأصلية فقد حدث تحرك سكانى من روسيا حتى يمكن تغيير معالم التركيبة السكانية وحتى لا تكون هناك سيادة للاسلام او لقومية واحدة .. والجمهورية الوحيدة التى تنتمى الى المذهب الشيعى هى اوزباكستان

ومن المهم التاكيد على اللغة اكثر من العرق ، لاننا قلما نجد نقاوة سلالية فاللغة هى التى تعبر عن العرق فى هذه الجمهوريات الاسلامية ، كما ان اللغة هى المعيار الذى نحدد به العالم العربى وليس العرق . فلم تعد الصفات الجسمانية هى المعول ، اذ يصعب تقصى الأصل العرقى .

وقد ظلت هذه الجمهوريات تتجه طوال السبعين عاما الى الشمال وتعطى ظهرها للجنوب خصوصا فى عصر الستار الحديدى . وستكون الغلبة الان للعلاقات الثقافية اى اللغة والدين معا .

ودار نقاش عن مصير الكومنولث وانه لم يتحدد بعد ، ومازال الاتحاد السوفيتى سابقا يغلى من الداخل ولن يتقرر مصيرة فى وقت قريب ، وسيشهد صراعات فى السنوات القادمة . اما مصير الجمهوريات الست فلا يجب ان تقرر شيئا بشأنه قبل ان نتعرف على مصير الكومنولث الحالى .

كما حدثت مناقشة عن بعض الاصطلاحات القديمة وكيف اصبحت تبتعد عن المعنى الاصلى لها مثل مصطلحات العرق والمذهب . فالعرق ليس معناه التبعية لاصل تركى او اورالى ، فقد اصبح فى عالمنا المعاصر نوع من الائتلاف العرقى ، وايران تجمع على ارضها اعراق كثيرة لكنها مؤتلفة وتكون القومية الايرانية ، وهذه الجمهوريات كان لها وضع خاص تاريخى وتكونت لها اصول لحضارات لابد ان نتعرف عليها قبل ان نسأل الى من ستنتمى ان اللغة التركية قد تبدو اللغة الظاهرة ، ولن هناك لغات ثقافية اخرى داخل هذه الجمهوريات ، وايران نفسها كانت لغة حكامها اللغة التركية واذربيجان تتحدث التركية وقريبة من تركيا ولكنها فى نظر الايرانيين تعتبر جزءا لايتجزأ من ايران ، وبالفعل فتحت ايران حدودها على اذربيجان لغير ضابط ، لان ايران تتعامل من خلال الحق والواجب ، المفروض عليها وليس من منظور المصلحة ، فقط . وهى تستخدم وسيلتين احدهما دينية والاخرى عرقية .

وتحدث الاستاذ فهمى هويدى فقال ان معلوماتنا عن هذه المناطق محدودة ، وكل الأطراف ظلت تنشط فى هذه المناطق ، وهناك علماء تخرجوا من الأزهر الشريف ، والان الجيل الموجود لا علاقة له بنا ، فمفتى كازاخستان متخرج من ليبيا ومفتى اوزبكستان متخرج من دمشق . ولم يتم حسم مسألة عدد السكان المسلمين فى الجمهوريات الست فالبنك الدولى يقول انهم يبلغون ٥٧ مليون نسمة والولايات المتحدة تقول من ٦٠ الى ٧٠ مليون نسمة وهناك ١٣ جمهورية ذات اغلبية اسلامية ، والعدد يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ مليون ، فنحن نتحدث عن خريطة تتحرك باستمرار .

وقد تقدمت الجمهوريات الاسلامية للانضمام الى الكومنولث الجديد ولكن روسيا رفضت ولهذا بدأت تحدث رابطة بين الجمهوريات الاسلامية ، ونحن بعيدون عن هذه الاشياء . وقد تم افتتاح مركز اعلامى مصرى فى اذربيجان واغلبية سكانها من الشيعة بينما اوزبكستان كل سكانها المسلمين من السنة ولم نقم فيها مركزا اعلاميا مصريا .

هناك حديث عن دور مصر ، ولابد ان نصارح انفسنا هل هناك مشروع مصرى ورؤية لها هدف ثقافى سياسى ام اننا نريد ملء خانة قبل ان نتحدث عن امكانيات اقتصادية وثقافية علينا ان نحدد ماذا نريد وهل ما نفعل يخدم تصورا ثقافيا . فالأزهر الشريف قيمة اذا لم توظف يتحول الى مزار سياحى . لقد كان هناك معهد للبعوث وكانت هناك مؤسسات تعكس مشروعا ، فهل لدينا مشروع . ان الكل يشتغل الان على هذه الجمهوريات واسرائيل اقامت خط طيران بين اذربيجان وتل ابيب ، وعلينا ان نحدد ماذا نريد .

وقال الدكتور صوفى ابو طالب ان لمصر دورا اقتصاديا وثقافيا ، فهل مصر مستعدة لاداء هذا الدور الثقافى وهذا الدور الاقتصادى . ان الدور الثقافى ينطلق من ان مصر دولة اسلامية بها الأزهر الشريف ، ولا يمكن لمصر منه فكاكا مهما ادعت من عدم توفر موارد مالية كافية ، فيجب ان تقوم به حتى وان لم يكن له مقابل مادى او سياسى عاجل

اما الدور الاقتصادى فلن مصر فى إنتاجها الصناعى والزراعى لاتصل الى جودة الانتاج الغربى . وكان المجال الوحيد لصادراتنا هو الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية .

والخلاصة ان الاوضاع السياسية مع هذه الجمهوريات امر مستبعد وبالنسبة للأوضاع الثقافية فعلينا دور يجب ان نقدم به ، اما الأوضاع الاقتصادية فتحتاج الى دراسة والتبادل التجارى كان يتم عن طريق مؤسسات حكومية ، فهل هذا هو الأسلوب المناسب فى ظل التحرير الاقتصادى ام لابد ان يتم عن طريق القطاع الخاص .

وقالت الدكتورة ماجدة مخلوف ان عدد المسلمين فى الجمهوريات السوفيتية حسب الاحصاءات السوفيتية والغربية يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليون نسمه ، وهذا الرقم اقل كثيرا من الواقع ، فالاحصاءات التى تقدمها تركيا تركز على ان عدد المسلمين يصل الى ٧٥ مليون نسمة .

ان رفض روسيا الاتحادية ان ينضم التتار الى الكومنولث هو نوع من الثأر التاريخى فقد وصل التتار فى مرحلة الى موسكو وحكموها ، ولهذا فان الروس يحاولون الان ان يحصروهم فى اطار الاقليمية . وبالنسبة للاجناس العرقية فى الجمهوريات فان البيانات تشير الى ان اعدادهم اصبحت اقلية فى بلادهم وذلك نتيجة لسياسة التهجير الاجبارى التى اتبعها الروس لاضعاف الوجود القومى .

وبالنسبة للشكل الذى يمكن ان يتم به نوع من التعاون بين مصر وهذه الجمهوريات فان الشعور الاسلامى الذى يحمله المسلمون هناك قد يحتاج الى تعريفهم بالعبادات والتكاليف ومصر انسب الدول الاسلامية للقيام بهذا الدور لوجود الأزهر الشريف ووقعه على المسلمين فى هذه المناطق ، وتشوقهم الى تعلم اللغة العربية واقترحت الدكتورة ماجدة مخلوف تقديم المنح الدراسية وارسال الدعاة .

وتحدث الدكتور طه عبد العليم عن ظروف استقلال هذه

الجمهوريات ، فهى لم تستقل فى اطار نظام ديموقراطى او وطنى ، ولم يكن استقلالها نتيجة نزعة للاستقلال عن المركز .

ولم يكن محاولة منها للخروج من اطار امبراطورى ، بل العكس فقد كانت هذه الجمهوريات اكثر تشبثا بالمركز وحاولت فقط تحسين شروط العلاقة مع المركز . ان روسيا لم تعرف ظاهرة الاستعمار الخارجى فيما وراء البحار ولكنها مثل الولايات المتحدة كان استعمارها داخليا عبر الامتداد الاقليمى ، وكانت العلاقة اشبه بالعلاقة الابوية التى تقوم على انتزاع الجزية والاتاوة مع تقديم الدعم ايضا .

وتحدث الدكتور احمد شوقى الحفنى فقال ان اعلان استقلال هذه الجمهوريات حدث دون تخطيط فلم تكن هناك دراسة ، واتخذت اجراءات عملية قبل تخطيط متكامل لكيف يكون عليه الوضع فقد كان الاتحاد السوفيتى كتلة واحدة ودولة موحدة وله قيادة مركزية . وقد تشابكت اوضاع كثيرة ، وهناك تساؤلات هل روسيا وريث للغرم والمكاسب .

وقال ان العلاقات السياسية الحالية لاتستند الى واقع اقتصادى وامنى وعسكرى ولا واقع علاقات دولية . ومن المفارقات ان التهديد فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق كان اقل مما هو موجود حاليا . كانت هناك ترسانة خطيرة ولكن مسيطر عليها ، وكانت هناك قيادة قادرة على وجود نوع من العلاقات مع الطرف الاخر والان - ولو ان السيطرة موجودة ، الا ان المتابع لها يجد تخوفات سواء داخل الاتحاد السوفيتى او خارجه نتيجة الاسلحة النووية فهى تخضع لتصرفات وادراكات بشر معرضون للخطأ وخاصة فى فترات التفكك .

واضاف الدكتور احمد شوقى الحفنى ان البيئة الصناعية فى الاتحاد السوفيتى تحتاج الى منظور اقتصادى شامل ،

وقال ان الفرصة ضعيفة امام الدور الثقافى المصرى واكد ان الأدمغة التى تحمل الأفكار النووية اخطر من السلاح النووى ، وتحدث عن منظمة العالم الاسلامى فقال انها آلية كان يمكن استخدامها ، ولكن هذه المنظمة آلية ضعيفة ولاتصلح . كما اكد ان تفتيت هذه الجمهوريات غير مسموح به الا بعد حل المشكلة النووية ، لأن هذه الجمهوريات اذا تفتت وتناحرت فانها قد تستخدم اسلحتها التكتيكية كما قد يحدث اشعال نووى .

وتحدث الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن فقال ان الجمهوريات الاسلامية هى جزء لايتجزأ من منطقة كونت فى السابق خلال تاريخ عميق ، وان شعوب هذه المنطقة استطاعت ان تكون لنفسها شخصية تاريخية ، والحكم السوفيتى لم يكن سوى فترة من الفترات . وهذه الشعوب تشترك مع الشعب الارى (الامبراطورية الفارسية) فى خصائص مشتركة . وفى المنطقة قامت الحضارة على مثلث : الانسان والبيئة والدين وهذا جعل للمنطقة شخصية متميزة ولها مرتكزات خمسة هى نظرية التفويض الالهى ، الاثنينية : أى تجاذب بين قوتين عملاقتين ، يمكن ان تحل كثيرا من المتناقضات . والاغتراب : اذ يحكم هذه الشعوب الاحساس بالاغتراب ليس الاغتراب المادى ولكنه الاغتراب الروحى وهو مظهر التصوف الذى يضفى على حضارات هذه الشعوب صورة انعكست فيها مرتكز الاغتراب . والمرتكز الرابع : مرتكز التصالح مع التاريخ ، فشعوب المنطقة لاتخاصم تاريخها ابدا ، فما تقدمه للبشرية من حضارة عطاء مستمر ، وعندما تنتكس او تنحدر او تضعف فانها تلجأ الى عمليات تعويضية تبرر بها هذه الفترات وتفلسف هذا الضعف

والمرتكز الخامس : نظرية الامل ، تحكمها هذه الفكرة عبر المذاهب وتتمثل فى وجود مخلص او مبعوث لكى يمنح هذه الشعوب الفرصة لتخرج من بعض ارتباكها ، ويقودها الى تحقيق الامة العالمية . فالمهدى المنتظر نظرية سادت فكر هذه الشعوب سنية وشيعية .

والان عندما نطرح التجربة الايرانية : ما الوسائل التى تقدمها ايران لكى يكون لها دور كبير بين شعوب هذه المنطقة ان ايران تستخدم وسيلتين :

الوسيلة الدينية والوسيلة العرقية . فالوسيلة الدينية تقدمها ايران تحت اسم الاسلام بوحى من المذهب الشيعى ، وهى لاتقدم كلمة تشيع او شيعة ولكن تتحدث عن الاسلام ، وتبشر بقيام العالمي للاسلام بقيادة المهدى المنتظر .

اما الوسيلة العرقية وهى الوسيلة الثانية التى تستخدمها ايران ، والعرق فى مفهوم الايرانيين لا يمثل المعنى الخاص بهذا المفهوم ، فقد توصلت ايران الى نظرية العرق المؤتلف بين اجناس مختلفة ، بحث تنضم اليه شعوب هذه المنطقة ، كما ان ايران تصدر نظام ولاية الفقية ، وهو نظام اقرب الى تصور هذه الشعوب .

وقد فتحت ايران الحدود بينها وبين هذه الجمهوريات من جانب واحد دون وضع اى معوقات والان هل سيمكن التعامل مع هذه الشخصية المركبة ؟ ان الدراسة العلمية لشخصية هذه الشعوب هى السبيل الوحيد للتعامل معها ، لنحقق لمصر مركزا رائدا فى هذه المنطقة . والمسالة لاتتوقف عند النواحى المادية فمصر من الطلب المنطقة ولابد ان يكون لها سياسة واضحة .

هذا المجتمع قام على اساس اقتصاد اوامر ، تقويض النظام القديم وعدم قيام نظام سوق بالاضافة الى مشاكل هذه الجمهوريات . ان اقاليم الحكم الذاتى يدل على ان الاتحاد السوفيتى مبنى على تفاوت فى توزيع السلطة السياسية . وبالنسبة للدفاع والاقتصاد لا يمكن انفصال الجمهوريات عن بعضها ، فانفصال اقتصاد كل جمهورية على حدة يؤدى الى انهياره ، لهذا جمهوريات ستكون محكومة بهذه الروابط وهناك جمهوريات لم تحسم فيها قضية الصراع على السلطة . وبالرغم من ان البعض اعلنوا انهم ديموقراطيون ، إلا أن نفس النخبة الحاكمة مستمرا .

لهذا فان هذه الجمهوريات ستبقى لفترة بحيث يكون توجهها الى روسيا وليس العالم الاسلامى ومن الممكن ان تنشب حرب اهلية ، ومن الممكن ان تقبل روسيا نوعا من الاستغلال ، النسبى وليس الحقيقى . والرئيس يلتسين يدرك ان الغرب لن يتصدى له ، فالديموقراطية فى روسيا هى شىء مؤقت .

وهناك تناقضات ثلاثة لن تحل :

- تناقض بين الجمهوريات والمركز (الجيش الاتحادى - الكومنولث الموحد - الجهاز البيروقراطى) .
- الصراع بين الجمهوريات لعدم تطابق حساباتها .
- اسباب الانهيار والمكاسب والخسائر ويجب اخذها فى الاعتبار وهذه الجمهورية توجهها الاساسى نحو الغرب ، ولهذا فهى تنظر الى تركيا كبداية للغرب .

وتحدث السفير محمود قاسم فتساءل كيف تنظر هذه الجمهوريات وكيف تستفيد من محاولات الاخرين التقرب اليها . ان هذه المنطقة منطقة استراتيجية هامة ستحسب على الشرق الأوسط وستنضم اليه . وبعد زوال الحكم الشيوعى بزغ الاسلام ووضح ان الحدود مصطنعة مع كل من الصين وايران وظهر احتمال ظهور الاصوليين على النسق الايرانى .

كيف تستفيد هذه الجمهوريات من ايران ومن افغانستان ، علما بان المجاهدين الافغان فى حربهم مع الاتحاد السوفيتى اسرعا مسلمين من جمهوريات اسيا الوسطى .

وبالنسبة لنظام الاقتصاد الحر الجارى العمل به فى دولة اسلامية مجاورة هى باكستان وما يحدث فى تركيا ودول الخليج العربى . للوصول الى نقاط ارتكاز ، فان الامر يبدو وكأن هناك ادوارا مقسمة ، فباكستان تصلح لاقامة علاقات تجارية والسعودية تصلح للقرآن والحجاج والحصول على اموال لترميم المساجد . والسعودية لا ترمى فقط الى النفوذ الدينى ولكن ايضا الى النفوذ السياسى باستخدام النفوذ الدينى وقد نجحت فى توثيق علاقاتها مع المسلمين السنة لتطويق النفوذ الشيعى . وقد بدأ تاثير السعودية فى التجمعات الوهابية فى الجمهوريات الخمس ، بينما الثورة الايرانية فى حالة عداء

الحدود الايرانية .

يجهود ولم نخرج خارج الحدود الايرانية . وتتمثل الخطورة الآن فى ان تنفجر مشكلة بحث ثقافى جديد ، اذا لم يتم تدارك الموقف بمساعدات خارجية تكون بؤر صراع من كل نوع للبحث عن الهوية الثقافية .

اما عن دور مصر فقال ان هذا الدور سيكون ذا طبيعة ثقافية ودينية ودبلوماسية وتجارية ، ولن يزيد عن هذا . والدور الثقافى سيعتمد على الأزهر الشريف والبعثات اما الدور التجارى فيمكن استئناف العلاقات التى كانت قائمة مع الاتحاد السوفيتى اما الادوار الأخرى المتصورة فهى مكملة أو ثانوية فى ظل الظروف القائمة حاليا .

وتحدث الدكتور محمد الدبيكى فقال انه زار هذه الجمهوريات اخيرا . وان مساحة كازاخستان تبلغ مساحة اوربا وفيها ما بين ٢٥ و٣٠٪ من الرؤوس النووية ، وهى المكان الذى كان الاتحاد السوفيتى يعتمد عليه للتعامل مع الصين والمحيط الهندى نوويا . وقال انه اعد ورقة استبيان لمعرفة العادات والمؤثرات ونوعية التجارة ، وانه لاحظ ان ايران قدمت منحا لاقامة مساجد وتعليم الاسلام ، كما قدموا منحا للدراسة فى ايران ، وان تركيا فعلت الشىء نفسه . كما تحرك الاسرائيليون واقام اليهود من اوكرانيا وروسيا وازربيجان شركات فى الجمهورية الاسلامية لانهم يعلمون ان التجارة ستصبح حرة ومع دول ،متقدمة .

وقال انهم لم ينسوا الاسلام ولكن الاسلام تاريخ بالنسبة لهم ، ولهذا كانت كل اسرة تحرص على ان يتعلم احد اعضائها شيئا عن الاسلام حتى لا تمحى الصلة مع الاسلام . وان مصر يجب ان يكون لها دور مساو لثقلها ووزنها فى العالم الاسلامى وذلك من خلال برنامج مدروس وهم متشوقون لتعليم اللغة العربية والمصحف أعز هدية يتقبلونها . كما قال ان النواحى الاقتصادية هامة جدا والمجالات مفتوحة للتعاون الاقتصادى بلا حدود .

وفى اليوم التالى للندوة تحدث اللواء عبدالستار أمين عز الدين فقال ان ما طرح من الناحيتين الجغرافية والتاريخية يمثل قاعدة انطلاق للفكر الاستراتيجى الذى يتناول المستقبل اساسا . اننا نعيش فى فترة هلامية نظرا لسرعة التغييرات فعالميا انتهت الحرب الباردة بتفكك حلف وارسو والاتحاد السوفيتى وقيام المانيا الموحدة وبروز الولايات المتحدة بعد حرب الخليج وادارتها للصراع فى الاتحاد السوفيتى ومن المنتظر ان تتوحد اوربا لتضم اوربا الشرقية والدول الأوربية للاتحاد السوفيتى والمقصود منه ان يضم المانيا الموحدة وروسيا الاتحادية وان يجمعهما البيت الأوربى الكبير من الاطلنطى الى الاورال تطويرا لحلف الاطلنطى . فالاتجاه هو الابقاء على الاطلنطى أى على العلاقة الاوربية الأمريكية ، وعلى هذه القوة ان تطور نفسها راسيا ، ولا تنظر الى اية توسعات افقية ، وان يترك المجال للولايات المتحدة فى باقى اجزاء العالم مثل مسرح الباسفيك والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

وتساءل اللواء عبدالستار أمين عزالدين اين الشرق الأوسط واين مصر من كل هذا ان مصر جزء من العالم العربى ونحن نكمل بعضنا البعض ، وعملنا مع العالم العربى يكون فى اطار الشرق الأوسط الذى يضم دولا عربية وغير عربية . والعامل الاقتصادى هو العامل المحرك لكافة القوى . فالقوى العسكرية والايديولوجية تخدم العامل الاقتصادى . ونتيجة لانتهاء الحرب الباردة تتجه الدول الكبرى لنزع الاسلحة النووية ، وهى اسلحة تكفى لتدمير العالم ٥٥ مرة . لكيف التخلص منها .

وتحدث اللواء احمد فخر فقال ان هذه الندوة تفتح شهيتنا حتى تزيد معلوماتنا عن المنطقة ، ونحن نعتبر هذه الندوة منطلقا لنصل الى توافق فى الراى حول ما سوف يحدث بالنسبة للمتغيرات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى وتأثيرها على الاوضاع العسكرية لقد كان هناك شبه اجماع على ان الكومنولث لن يستمر ، وان العامل الاقتصادى هو العامل الحاسم ، ولكن من الواضح ان الاوضاع

العسكرية ستكون عنصرا حاسما ايضا .

وفى اطار الأزمات كانت هذه المنطقة معدة ، فهناك ٣٢ فرقة مدرعة ومشاه ميكانيكية تسمح باستخدام الف طائرة للعمل فى اتجاه منطقة الخليج . ومنذ الحرب العراقية الايرانية كان لهذده الجمهوريات دور بالنسبة لاظهار القوة فى الخليج .

وقال اللواء احمد فخر ان هناك نظامين مستخدمين فى عملية السماح باستخدام القوات الاستراتيجية . فرئيس الجمهورية ووزير الخارجية يضغطان على زرين فى وقت واحد لفتح النظام . ورئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورئيس الأركان يستخدمون بصمات صوت وبصمات اصبع ، وبغير هذا لا تنطلق الصواريخ .

النقطة الأخيرة ان جورباتشوف غير العقائد العسكرية السوفيتية وتبنى استراتيجية الكفاية المعقولة ، وهى دفاعية وليست هجومية ، وادى ذلك الى خفض القوات المسلحة والى ايقاف مصانع عسكرية والى غياب الدور السياسى العسكرى .

وتحدث الدكتور مصطفى علوى سيف فقال ان الانعكاسات الامنية ستتحدد على اساس عاملين :

١ - ما يتبع الاستقلال من عمل سياسى داخل هذه الجمهوريات .

٢ - شبكة العلاقات التى ستنشأ بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجى .

وتتطلب عملية بناء الدولة ثلاثية الابعاد اعادة تشكيل مؤسسات وخلق مؤسسات جديدة ومجابهة التخلف ومحاولة بناء تنمية اقتصادية اجتماعية وما يتعلق بالأمن الوطنى لكل هـذه الجمهوريات . وتوجد دنياميات تؤثر على عملية بناء المؤسسات والتمنية .

وأهم الديناميات انبعاث الروح القومية والروح الاسلامية بعد فترة من الكبت والقمع فقد ادى زوال الشيوعية الى توليد قوة دفع ورغبة فى تحقيق التنمية من اليات السوق ، كما ولد معارضة ترغب فى اصلاحات سياسية حقيقية . والانظمة الحاكمة فى هذه الجمهوريات لها رؤية فى الانفتاح السياسى والاقتصاى يتحدد بالضرورة فى قيود بالعامل الاثنى وتعدد التكوينات الاجتماعية . وهناك قيود سوف تفرضها هذه الانظمة وقد تؤدى الى افساد لعوامل الاستقرار الداخلى والى تعدد التنظيمات السياسية فى الداخل .

واضاف الدكتور مصطفى علوى سيف بان انشغال هذه الجمهوريات بالتنمية وتشكيل المؤسسات السياسية سيؤدى بها الى ان تكون موضعا للصراع والتنافس اكثر منها طرفا فاعلا فى المستقبل المنظور فى السنوات العشر القادمة . وتتحدد شبكة العلاقات على ضوء تصورات هذه الجمهوريات والاثار الناتجة عن زوال الاتحاد السوفيتى . وهناك مستويات : ١ - علاقاتها مع الدول اعضاء الكومنولث . ٢ - الدول الاسيوية الهامة مثل تركيا وايران وباكستان وافغانستان . ٣ - التعامل مع منظمة المؤتمر الاسلامى (النظام الدولى الفرعى الاسلامى) . ٤ - المستوى العربى . ٥ - الشرق الأوسط . ٦ - قمة النظام الدولى العام الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة . والحركة على هذه المستويات المختلفة لا يلغى احدها الآخر .

ومن الملاحظ ان الجمهوريات الاسلامية حريصة على ان تحتفظ بعلاقات قوية مع الكومنولث الجديد نتيجة للتشابكات الأمنية ووجود اقليات روسية فى الجمهوريات الاسلامية وكانت هذه الجمهوريات اخر الجمهوريات الخمسة عشر التى انفصلت . وقد انتهت المفاوضات بين دول اعضاء الكومنولث الى صيغة ادت الى : ١ - وضع الحقيبة النووية فى يد يلتسن ٢ - اشتراط عدم استخدام الاسلحة النووية الا بموافقة الدول النووية الأخرى . ٣ - التشاور مع دول الكومنولث الأخرى .

وبالنسبة لكازاخستان فان الاسلحة النووية بها موجهة الى الصين وهى تمثل قوة صاعدة الاهمية ، ولهذا لم تزكر مسألة تدميرها فى المستقبل ، على عكس ما سيحدث فى اوكرانيا او

بيلاروسيا .

وفى الدائرة الاسيوية تبرز تركيا ، فهناك امتداد عرقى واضح وكبير وامتداد لغوى وعلمانية ، كما ان تركيا مرتبطة بالغرب ولهذا اهمية ، ومن هنا تصور توثق العلاقة بين الجمهوريات وتركيا فى المستقبل المنظور .

والسؤال هو هل يتصور ان تنسق تركيا وايران معا فى التعامل مع هذه الجمهوريات . إن احتمالات التنسيق محدودة لأن هناك تنافسا بينهما فيما يتعلق بمنطقة الخليج وما وراءها . كما ان احتمالات قيام تحالف كومنولث اسلامى مبالغ فيها . كما انه بالنسبة لقضية الاسلحة النووية وامكانية انتقالها الى دول اسلامية اخرى مسالة معقدة جدا وليست بهذه البساطة . فالدول الاسلامية تفتقر الى بنية اساسية علمية ، كما ان كثيرا من الدول الاسلامية المحيطة ليس فى سياستها إنتاج سلاح نووى .

وبالنسبة لافغانستان لم تعد لها نفس الاهمية ، واصبحت من اكبر زراع الافيون ، وباكستان ضعفت اهميتها ، والهند فقدت اكبر سند استراتيجى فى الاتحاد السوفيتى . وكل هذا يقوى الصين . ومن المتصور ان توجد ثلاثة انظمة دولية هى :

١ ـ الباسفيك : اليابان والنمور ـ الصين ٢ ـ الاسيان ـ الهند .

٣ ـ قيام تحالف سياسى هش فى العالم الثالث من الدول المحيطة بالجمهوريات الاسلامية .

أما المستوى الاسلامى وانضمام الجمهوريات الى منظمة المؤتمر الاسلامى ، فان هذه المنظمة ستبقى منظمة اقلية هشة فضفاضة وليس تحالفا استراتيجيا على أسس متنية .

وهل مصر أن تزيل التناقض بين النظام العربى والنظام الشرق اوسطى . ويجب ان نسأل انفسنا هل من المصلحة ان ننسق مع تركيا وايران . قد تكون لتركيا جانبية فهى ليست على خلاف مع دول الخليج مثل ايران . كما ان تركيا لها علاقات مع القطب الاوحد فى عالم اليوم . واذا تم تسوية الصراع العربى الاسرائيلى فقد يحدث تنافس بين تركيا واسرائيل فى الهلال الخصيب . ولتركيا اطماع اقليمية فى شمال العراق . واذا سمح لتركيا بالحركة الحرة مع هذه الجمهوريات فيمكن ان تتحول الى قوة اقليمية مسيطرة ، وهذا ليس فى صالح مصر . والافضل التنسيق بين مصر والسعودية ودول الخليج .

وتحدث السفير صلاح بسيونى فقال ان هذه الندوة من ناحية التوقيت والموضوع لها اهمية كبيرة فى الوقت الحاضر . وقال ان ما سبق تناوله هو نظرة جديدة الى هذه الجمهوريات وتناولها باعتبارها جزء من منطقة الشرق الاوسط واذا سرنا فى هذا لاتجاه قد تكون قد بدأنا بداية سليمة . والقضية الآن هى الاستراتيجية الامنية ، وهل فى التعامل مع هذه الجمهوريات ما يضيف الى أمن هذه المنطقة ، وهل من الممكن فى غمار البحث عن النظام الامنى الجديد فى منطقة الشرق الاوسط ، وهل من المصلحة ان نتعامل معها كجزء من النظام الامنى الجديد عربيا وشرق اوسطيا .

ان الأوضاع الحالية فى منطقة الشرق الاوسد ليس فيها ما يضمن التوازن الاستراتيجى بين القوى العربية والقوى الشرق الاوسطية غير العربية مثل تركيا وآيران . وبالتالى فان انضمام هذه الجمهوريات الى اى نظام امنى جديد قد يحقق التوازن عند النظر الى الاستراتيجية الامنية . ويترتب على هذا امر اخر هو مستقبل التعاون الاقليمى فى المنطقة .

وتحدث الاستاذ محمد سيد احمد فقال اننا بصدد اشكالية تتمثل فى ان للدول العظمى مكونات اساسية او تحديات : التحدى الايديولوجى والتحدى العسكرى، ويزول التحدى الايديولوجى ولكن يبقى التحدى العسكرى وتكمن الصعوبة فى ان الايديولوجية الجديدة تترتب عليها التجزئة بين العرقيات والاديان ، بينما النظام العسكرى لا يحتمل التجزئة ، فنحن بصدد تناقض . والسؤال الحقيقى هو الى اى حد يمكن ضبط هذا .

ثم طرح ثلاثة البعد الاول : هل يمكن الضبط ، والبعد الثانى الى اى حد تنعكس هذه الاشكالية على مشكلة نزع السلاح ، والبعد الثالث : نظرا للتعطش الى الاسلحة فى مواقع اخرى من العالم ، الى اى حد ستكون هناك مبارات لمحاولة الاستفادة من هذا الاحتلال فى سبيل الحصول على الاسلحة .

وقال اللواء عبدالستار امين عز الدين ان موضوع الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط من وجهة نظر مصر هى اننا ضد تسليح نووى فى الشرق الاوسط .. والسلاح النووى باهظ التكاليف والتسابق النووى هو الذى اضعف الاقتصاد الامريكى ، فليس لنا استعداد الدخول فى تسابق نووى .

وردا على سؤال الملحق الدبلوماسى عمرو رشدى عن الغرب فى وضع الفصل امام القوى النووية مقسومة على ١٥ ، لم اكبر ، قال اللواء احمد فخر ، ان التوازن الاستراتيجى ليس عسكريا او نوويا فقط ، وان ما حدث فى الاتحاد السوفيتى حول مصلحة التوازن الاستراتيجى العالمى . فهناك ١٥ عضوا جديدا فى الامم المتحدة ، وقد يحدث تشكيل جديد فى مجلس الامن . وعلى مستوى التوازن العسكرى مازالت القدرة النووية موجودة ، والخلل هو فى كيفية استخدامها . لقد اختفى حلف وارسو ، وحلف الاطلنطى يعدل الآن من دوره .

واضاف اللواء احمد فخر ان هناك تكاملا فى الصناعات العسكرية السوفيتية فجهاز الرادار مثلا يصنع فى اوكرانيا ، والدبابة تصنع فى منسك . والناس تجرى الآن وراء التسليح الامريكى واشك فى ان يستطيع السلاح السوفيتى منافسة السلاح الامريكى . والجيوش العربية تاثرت فالجيش السورى سلاحه من الاتحاد السوفيتى وهو يلجأ الآن الى كوريا الشمالية والصين .

وردا على سؤالين للملحقين الدبلوماسيين سامح الدباسطى وياسر هاشم قال اللواء احمد فخر ان صنع القنبلة النووية الاستراتيجية يحتاج الى تكنولوجيا وخامات وعقول ومعدات لا يمكن تصورها . وقد خصص الكونجرس الامريكى ٤١٥ مليون دولار لعدم تسرب العلماء السوفيت . واسرائيل هى الوحيدة التى لديها احتكار نووى فى المنطقة ، وادخال جمهوريات اخرى مثل كازاخستان ، ولو افترضنا ان ايران وسوريا تسرب اليها علماء نوويون فان اسرائيل بالتالى لن تتنازل عن القنبلة النووية .

وقال الدكتور مصطفى علوى سيف ان ادخال كازاخستان (فى التوازن النووى فى الشرق الاوسط) امر صعب التصور ولابد ان نعرف ما هو تصورها ، ومن المرجح انها ستظل معتمدة لحرصها على علاقات وثيقة مع الغرب. أما الولايات المتحدة فانها تركز على ان وجود سلاح رادع فى اسرائيل يمثل عنصر استقرار . وبالنسبة لاقتراح بلتسين الانضمام الى حلف الاطلنطى فان هذا يثير مشكلة النطاق الجغرافى للحلف ، لانه فى هذه الحالة سيغطى منطقة واسعة جدا ، ولا يوجد حلف يقوم على أساس تغطية منطقة ضخمة جدا لان هذا يؤدى الى خلخلته .

واضاف ان هناك اشكالية وهى ان الايديولوجيات السائدة تسعى الى التفتت ، وبالنسبة للاسلحة فاما أن يتم تخفيض القوة العسكرية او اقتسامها ، كما حدث فى اسطول البحر الاسود . والمشكلات الاقتصادية يمكن ان تدفع الى إعادة صياغة القوة العسكرية . وخلال خمس سنوات يمكن ان تكون الاوضاع مختلفة ـ عما هى عليه الآن .

وتحدث الاستاذ فوزى الزفزاف عن دور الازهر الشريف فى مجال نشر الثقافية الاسلامية والعربية ، فقال إن المبعوثين الموجودين حاليا فى العالم والائمة والدعاه الذين سيتحمل الازهر الشريف ماهياتهم تبلغ جملتهم ٨٥٤ مدرسا واماما وداعية موزعين على ٢٤ دولة فى افريقيا و١٤ دولة فى اسيا وخمس دول فى اوربيا بخلاف من فى الولايات المتحدة واستراليا . كما ان معاهد الازهر الشريف وكلياته تستقبل ابناء المسلمين من كل مكان فى العالم سواء على منح او على نفقتهم الخاصة ، وهناك اكثر من ٣٠٠٠ طالب يدرسون على منح من الازهر الشريف ، فضلا عن انشاء معاهد ازهرية يشرف عليها الازهر كما يشرف على الامتحانات ويصدر الشهادات ، وكذلك اهداء مجموعات من المصاحف والكتب الدراسية للمعاهد فى الخارج .

وعن دور الازهر بالنسبة لهذه الجمهوريات موضوع الندوة قال ان هذه الجمهوريات اضافت مجتمعا اسلاميا جديدا الى المجتمعات القائمة ، ويقينا هناك مجتمع اسلامى اضيف الى المجتمعات الاسلامية .

واضاف الاستاذ فوزى الزفزاف ان الفراغ الذى تعانى منه المجتمعات الاسلامية الآن يستدعى تحركا سريعا لسد هذا الفراغ ، وحبذا لو كان التحرك جماعيا .

وتحدث الدكتور محمد السيد سليم عن الاسلام والقومية فقال ان القومية تعد مرادفة للاسلام ففى هذه الجمهوريات توحد بين مفهوم القومية والاسلام . والاحصاءات السكانية السوفيتيه لم تكن تسأل عن الدين ، ولكن يمكن معرفة المسلمين من انتماءاتهم القومية . واخر تعداد سكانى اجرى عام ١٩٧٩ يشير الى ان عدد المسلمين ٤٢,٧ مليون ولكن هذا العدد يقدر حاليا بـ ٥٨ مليون نسمة .

وفى هذه المنطقة توجد صحوة اسلامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكانت تاخذ اشكالها ولها نتائج مختلفة عن نتائج الصحوة الاسلامية فى العالم العربى . فهناك علاقة بين الاسلام والقومية ، ولهذه المنطقة قومية متميزة نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل : التركيز الجغرافى ـ الوزن السكانى ـ الانتماء للاسلام . والجمهوريات الاسلامية الست لها حدود معروفة ، وتبلور احساس شعوبها بأن لهم اطارا سياسى متميزا ، فهم ليسوا مشتتين جغرافيا وادى هذا الى تفاقم الاحساس بالقومية . وهم ليسوا مفككين داخل الدولة ، ولديهم ارتفاع معدلات النمو السكانى ، وشعور بالهوية القومية المتميزة . ووحدة الانتماء للاسلام يوفر لهم نسقا من الاعتقادات والقيم يحترمها كل انسان منهم حتى وان لم يمارس الشعائر .

وقال ان الترويس (أو الاستيطان الروسى) رغم وجوده فى الجمهوريات الاسلامية الا ان معدلاته فيها اقل المعدلات . فمعدل الترويس بين المسلمين تصل الى ٠,١٤٪ بينما يصل الى ٣٪ لدى الجمهوريات الاخرى ، ويرجع هذا الى عامل الاسلام الذى يوفر حياة ثقافية ويبلور شخصية متميزة

وتحدث الدكتور محمد الساكت فقال ان الرئيس الراحل انور السادات دعا عام ١٩٨٠ الى جامعة الشعوب الاسلامية العربية لتكون جامعة شعبية بين مختلف البلاد الاسلامية . فقد كان هناك تصور للاهتمام المصرى لرسالة الاسلام والمسلمين ، ولم تكن مسالة عابرة ولكن لها اصولها التاريخية . ومن الطبيعى ان تهتم الدول العربية بما يجرى فى هذه الجمهوريات . وهناك ١٣ دولة عربية بما فيها مصر موجودة فى غرب اسيا . وقال ان هناك اهتماما طبيعيا بين الدول العربية لهذه المجموعة الاسلامية ولهذا التيار التاريخى والثقافى والدينى .

وتحدث الدكتور على نجم عن المدخل الاقتصادى فقال ان لكل جمهورية من هذه الجمهوريات ميزة نسبية ، ولابد من اعادة تشكيل العلاقات ، وما يسمى كومنولث الدول المستقلة لا يعنى شيئا من الناحية السياسية ، فلا يمكن التعامل معه وحده . وتطرق الى الحديث عن كازاخستان فقال انها غنية بالثروات الطبيعية ولديها احتياطى كبير من الفحم ، وتم استخراج البترول عام ١٩١١ ولديها اكبر احتياطى عالمى للكروم ومستخرج منها الرصاص والزنك والنيكل ، وتقوم بصناعة المعادن غير التقليدية وقال ان قرقيزيا تتمتع بثروات طبيعية ايضا ، كما يتم استخراج البترول والفحم والزئبق ، ومعظم اراضيها جبال بالزراعة .

واضاف الدكتور على نجم ان مصر لها علاقات تجارية طويلة مع هذه الجمهوريات وقد زادت وتركزت بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وعندما فرض الحصار الاقتصادى على مصر لجأت مصر الى عقد اتفاقات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، واصبحت علاقاتنا التجارية معها ضخمة وقوية . فالعلاقات الاقتصادية هى الاساس والمنفعة المتبادلة هامة جدا . ومصر وما يحدث فيها يمكن ان يكون نموذجا يصلح للتطبيق .

وتحدث السفير صلاح بسيونى فقال ان النظرة المستقبلية والمتغيرات حدثت وضعا جديا بالنسبة لهذه المنطقة من العالم ، وان الانفصال سيجدد منطقتين بالدولة السوفيتية القديمة ، والمجموعة الاخرى لن ينظر اليها الغرب الا من خلال الامن . وقال ان الامور عادت الى ما كانت عليه قبل ان تمتد الامبراطورية الروسية لتحتل كافة هذه المناطق التى لها تاريخ شرق اوسطى واسلامى عميق . فقد دخل الاسلام هذه الجمهوريات منذ القرن الاول الهجرى ، ومنذ ذلك التاريخ وهى ملتزمة بالاسلام ومدافعة عنه ، ولا يمكن ان نتجاهل هذا القدر الكبير من الثقافة الاسلامية . وهذه الجمهوريات قاومت الثورة البلشفية احدى عشر عاما . واكد ان شعوب هذه الجمهوريات تنتمى فعلا الى منطقتنا ولها اتصال حضارى ودينى عميق معنا ، وهى الآن تعود الى المنطقة الام ، ونحن الآن شرق اوسط جديد بتحديد جديد ، ولا يمكن ان نضع هذه الجمهوريات فى موقع اقل من ايران وتركيا .

وتحدث الدكتور محمد الدبيكى فقال ان بعض البنوك الالمانية فتحت فروعا لها فى موسكو وكينيا وفى كازاخستان . ولابد ان تسرع البنوك المصرية لعمل شكل من اشكال الوجود فى هذه الجمهوريات ، فنحن محتاجون الى التجارة ولكن المشكلة هى طريقة التمويل والدفع . وقال ان الاتراك والايرانيين يتبادلون سلعا من خلال الحدود المشتركة ، ونحن ليس لنا حدود مشتركة كما نفعل مع ليبيا . ولهذا فان وجود شكل مصرفى اصبح ضرورة عاجلة وملحة .. واكد انهم فى هذه الجمهوريات يرحبون بالمصريين بشكل غير عادى ، ولابد ان يتوج ذلك عمل اقتصادى لان المصالح هى التى تؤكد العلاقات .

وتحدث السفير محمود قاسم موضحا ان ما قيل بدأ من منظور ان هذه الجمهوريات حدث بها تغيير على اساس دينى وانها ستصبح دولا دينية . ولكن كان هناك عاملين هما مبعث التغيير : العامل الأول هو الحرية والديمقراطية التى كانوا يفتقدونهما والعامل الثانى هو المشكلة الاقتصادية التى ادت الى هذا التفكك .

وبالنسبة لمصر يمكن ان تلعب دورا دبلوماسيا وتجاريا وثقافيا ويجب التفاهم مع تركيا والسعودية وليبيا حتى يمكن ان يهدئها . وانه يجب التفاهم مع تركيا والسعودية وليبيا حتى يمكن ان نركب هذه الموجة وبدون هذا نكون كمن يحرث فى البحر .

وتحدث الدكتور على نجم فقال ان مصر من اوائل من فكرت فى بنوك مشتركة ، وقد ضم وفد الدكتور كمال الجنزورى ممثلين لثلاثة بنوك مصرية . ولكن فتح بنك ليس سهلا ، فالبنك يشتغل بالودائع ويحتاج الى دراسة . اما بالنسبة للتبادل السلعى فهناك تبادل منذ ١٩٥٦ ، ووصل الامر الى توقيع ٤٧ اتفاقية تجارية ودفع ، وكان هذا هو الحل الوحيد لنتغلب على الحصار الاقتصادى . وقد نما التبادل التجارى ، وبالرغم من ان المستوى التكنولوجى كان اقل من الغرب الا انه كان هناك قبول من الطرفين ، وكانت المعارض المصرية فى موسكو واوكرانيا تلقى قبولا .

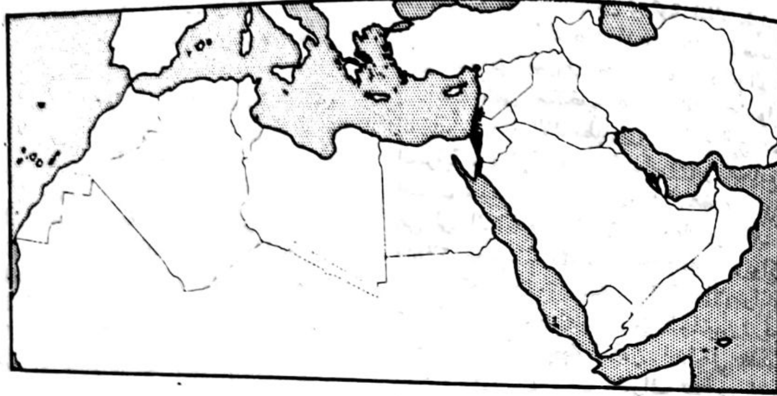
واختتم الندوة السفير الدكتور ايهاب سرور فقال ان الندوة فرجت بين الاقتصاد والسياسية باشتراك هذا المستوى من الخبرات المصرية ، كما انها جمعت بين كبار المفكرين وبين النشء من شباب الدبلوماسيين وبينهما الجيل الوسط ، وان هذا التواصل فى الفكر والبحث العلمى والاجتهاد امر يدعو الى التفاؤل ، وان احد اهداف المعهد الدبلوماسى استشارة العلماء بما يخدم صانعى القرار ، وبحيث يكون المعهد ينبوعا للافكار المختلفة التى تتلاقى وتتصارع قبل ان تتبلور وتكون ذات قيمة عملية لصانعى القرار الذين هم فى حاجة الى مثل هذه الندوات الجادة حيث يتم اختيار الموضوعات الساخنة وتطرح النظرة المستقبلية والفكر الاستراتيجى .





تقـريـر

مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضى العربى



وحيد عبدالمجيد

على مدى نحو خمسة أشهر ، منذ إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى آخر أكتوبر ١٩٩١ ، كشفت أربع جولات من المفاوضات الثنائية مدى عمق الخلافات بين إسرائيل والاطراف العربية المشاركة فى هذه المفاوضات (سوريا ـ لبنان ـ الفلسطينيين) . كما تاثرت عملية الاعداد للمفاوضات المتعددة حول القضايا الاقليمية بهذه الخلافات .

وقد تباينت التقويمات الخاصة بتطور المفاوضات خلال هذه الفترة وفقا لاختلاف موقع كل طرف منها . ورغم ان الاعتقاد العربى الشائع بكونها لم تحقق أى تقدم للامام يظل صحيحا ، فلا يمكن التغاضى عن اهمية الانتقال الذى تم ببطء من الاستغراق فى قضايا وموضوعات إجرائية الى الدخول فى المسائل الجوهرية . وقد تباين مدى هذا الانتقال فى اللجان الثنائية الثلاث ، حيث كانت اللجنة الاسرائيلية ـ الأردنية الفلسطينية بمساريها اللذين اتفق عليهما بعد خلاف حاد هى التى شهدت اعلى مستوى لهذا الانتقال ، بالمقارنة مع اللجنتين الاخريين (الاسرائيلية ـ السورية ، والاسرائيلية ـ اللبنانية) .

ويقدم هذا التقرير خلاصة مركزة لاعمال تلك اللجان التى بدأت فى مدريد وإنتقلت الى واشنطن ، وللمؤتمر التنظيمى الخاص بالمفاوضات المتعددة الذى إنعقد بموسكو ، ثم يقوم أداء مختلف الأطراف مركزا بصفة خاصة على مظاهر الضعف فى اداء المفاوضين العرب .

اولا : المفاوضات الثنائية :

إنعقدت أربع جولات من هذه المفاوضات خلال الفترة الماضية . فكانت الأولى فور إنتهاء اعمال المرحلة الأولى لعملية السلام ممثلة فى المؤتمر الموسع بمدريد ، وذلك فى آخر ايام اكتوبر وأول ايام نوفمبر ١٩٩١ . وغلب الطابع الاجرائى على هذه الجولة التى تركزت فى بحث مكان وموعد الجولة الثانية .. وظهر خلاف بين الموقف الاسرائيلى الذى سعى الى إجراء المفاوضات فى منطقة الشرق الأوسط ، وبين الموقف العربى العام الذى فضل إستمرارها فى مدريد أو نقلها إلى واشنطن . وبإنتهاء الجولة الأولى دون إتفاق فى هذا المجال ، تدخلت الولايات المتحدة بالدعوة إلى عقد الجولة الثانية بواشنطن فى ٤ ديسمبر ، مع تقديم افكار تمثل إطارا لجدول اعمال مقترح . وتضمنت خطابات الدعوة لهذه الجولة ان تقدم إسرائيل والأردن والفلسطينيون تصورات للمرحلة الانتقالية المتعلقة بإقامة حكم ذاتى فلسطينى فى الضفة

والقطاع ، محبذة تأجيل القضايا التى تثير خلافات واسعة مثل السيادة والسيطرة على الأراضى والمياه الى مرحلة تالية . كما إقترحت التركيز على بحث حل ملائم لمشكلة هضبة الجولان بدءا بمناقشة صفقة تنسحب إسرائيل بمقتضاها من أراض سورية مقابل معاهدة سلام . وصيغ هذا الاقتراح بأسلوب إفتراضى ، فلم يتخذ موقفا محددا بشأن ما إذا كان على إسرائيل أن تتخلى عن كل الجولان ، أو اين يجب أن ترسم الحدود السورية - الاسرائيلية . وبالنسبة لموضوع لبنان ، إقترحت الولايات المتحدة أن تسلم « ميليشيا جيش لبنان الجنوبى » الموالية لاسرائيل منطقة جزين الى الجيش اللبنانى الشرعى ، كنوع من الاختبار الذى قد يمهد لانسحاب شامل من منطقة « الحزام الأمنى » التى تحتله إسرائيل فى جنوب لبنان بعمق ١٩ كم .

وقد أدى رفض الحكومة الاسرائيلية إنفراد الولايات المتحدة بقرار تحديد موعد المفاوضات الى تأجيل بدء الجولة الثانية ستة أيام . فأصرت على إنها لن تكون جاهزة للمفاوضات الا يوم ٩ ديسمبر ، الذى تحفظت عليه الأطراف العربية لكونه يعتبر الذكرى الرابعة للانتفاضة الفلسطينية ، مما أدى إلى بدء جولة المفاوضات الثانية يوم ١٠ ديسمبر . وتعرضت الجولة الثالثة أيضا للتأجيل أسبوعا بسبب مشكلة آثارتها الأطراف العربية هذه المرة عندما قررت إسرائيل أبعاد ١٢ فلسطينيا من الاراضى المحتلة . ولم تذهب الوفود العربية الى واشنطن فى الموعد المحدد للجولة الثالثة ، وهو ٦ يناير ، مما جعلها أقصر الجولات بإستثناء الجولة الأولى . فقد إستغرقت الجولة الثالثة أربعة أيام فقط (١٣ - ١٦/١) نتيجة إصرار اسرائيل على إنهائها فى موعدها المحدد ، على أساس أن طواقمها ظلت فى واشنطن منذ ٦ يناير . ورغم أن الجولة الرابعة إنعقدت فى موعدها المحدد وهو ٢٤ فبراير ، وإستمرت حتى ٤ مارس ، فقد ظلت الخلافات العميقة خلالها داخل مختلف اللجان ، لكن مع تطور مهم هو بدء التركيز على القضايا الجوهرية بدرجات متفاوتة من لجنة لأخرى .

وكان هذا واضحا بصفة خاصة فى اللجنة الاسرائيلية - الأردنية الفلسطينية التى إستغرقتها الموضوعات الاجرائية فى الجولتين الأولى والثانية . فإلى جانب قضية المكان المناسب للمفاوضات ، إنغمست الجولة الثانية فى بحث مشكلة إنقسام هذه اللجنة الى مسارين ، حيث أصر الوفد الفلسطينى بموافقة أردنية على ضرورة هذا الانقسام ، بينما حاول الوفد الاسرائيلى الحفاظ على مسار واحد للمفاوضات وأمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة فى بداية أعمال الجولة الثالثة . وكان مضمون هذا الحل أقرب مايكون إلى المطلب الفلسطينى . فقد تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة بتركيبها الثلاثى إجتماعا موسعا فى بداية كل جولة ، ثم تنقسم الى مسارين (إسرائيلى - فلسطينى ، وإسرائيلى - أردنى) ، مع إمكان عقد إجتماعات لرؤساء الوفود الثلاثة خلال الجولة .

وقد ركز الوفد الفلسطينى خلال الجولة الثالثة القصيرة - على قضية الاستيطان فى الأراضى المحتلة ، مصرا على أنه لا مناقشة حول أى جدول أعمال حتى التوصل الى حل لهذه القضية ، التى رُبطت أيضا بموضوع إنتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين فى الضفة والقطاع . ومع ذلك منذ قدم الوفد الفلسطينى فى نهاية الجولة الثالثة تصورا أوليا لسلطة الحكم الذاتى ، تضمن إنشاء مجلس منتخب من ١٨٠ عضوا يشارك فى إنتخابهم جميع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع والقدس الشرقية . ويتولى هذا المجلس ذو الطابع التشريعى انتخاب مجلس تنفيذى من ٢٠ عضوا . وركز التصور على أن الانتخابات تكون مسبوقة بإيقاف الاستيطان وإطلاق جميع المعتقلين الفلسطينيين ، ويواكبها اشراف الأمم المتحدة على إنسحاب القوات الاسرائيلية الى نقاط على الحدود ويتفق عليها بين الجانبين . كما نص على إنشاء قوة فلسطينية للأمن الداخلى بمساعدة الامم المتحدة ، ووضعها تحت إشراف مجلس الحكم الذاتى ، الذى يصبح صاحب السلطة على الأرض ومصادر المياه .

وكان طرح هذا التصور الفلسطينى نقطة تحول رئيسية فى المفاوضات ، حيث فرض على الوفد الاسرائيلى أن يستهل الجولة الرابعة بتقديم مشروع للحكم الذاتى ، الامر الذى يؤكد قدرة المفاوض العربى على دفع المفاوضات للامام إذا تحلى بالموضوعية والعقلانية وتجنب السلوكيات الانفعالية والعاطفية . وقد تضمن المشروع الاسرائيلى ، الذى حمل عنوان « أفكار للتعايش السلمى فى المناطق خلال الفترة الانتقالية » ، التركيز على النقاط التالية :

- الاعداد لبناء الثقة بشكل تدريجى وخطوات صغيرة .
- التعامل مع السكان ، وليس مع وضع الاراضى .
- إبقاء الصلات القائمة بين إسرائيل والمناطق (الضفة والقطاع) على حالها .
- التنسيق بين إسرائيل وأجهزة الحكم الذاتى .
- إستمرار الاسرائيليين فى العيش والاستيطان بالمناطق .
- تتولى اسرائيل وحدها مسئولية الامن بجميع جوانبه .
- تكون لاجهزة الحكم الذاتى طبيعة إدارية - وظيفية .
- تفويض صلاحيات لهذه الاجهزة فى مجالات إدارة العدل (المحاكم المحلية) تعيين الموظفين الاداريين وشروط عملهم ، والزراعة ، والتعليم والثقافة ، والموازنة والضرائب ، والصحة ، والصناعة ، والتجارة والسياحة ، والرعاية الاجتماعية ، والشرطة المحلية الخاصة بالشئون الجنائية ، والنقل والاتصالات المحلية ، والشئون البلدية والدينية .

- تظل إسرائيل مصدر السلطة ، وتحتفظ ببقية الصلاحيات التى لا تفوض لاجهزة الحكم الذاتى .
- لا تنطبق صلاحيات هذه الأجهزة على القوات أو المدنيين الاسرائيليين ، ولا على سكان القدس العرب .
- تبقى القوانين والأوامر الاسرائيلية المطبقة فى المناطق سارية المفعول .

وقد رد الوفد الفلسطينى على هذا المشروع ، الذى اعتبره تكريسيا للاحتلال ، بمشروع مفصّل يعتبر تطويرا للتصور الذى سبق تقديمه فى الجولة الثالثة . وركز هذا المشروع على النقاط التالية :

- أن الحكم الذاتى مرحلة إنتقالية لتقرير المصير ، وإطار سينفذ من خلاله القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ وأحكام القانون الدولى .
- أن نجاح المرحلة الانتقالية يتوقف على ممارسة الفلسطينيين لسلطات حكومة ذاتية حقيقية تنتقل اليها كل السلطات التى يمارسها حاليا الحكم العسكرى وإدارته المدنية .
- يكون للحكم الذاتى سلطة تشريعية لسن القوانين وتعديلاتها وإبطالها ، وسلطة تنفيذية غير خاضعة لسيطرة أجنبية ، وجهاز قضائى مستقل .
- تنسحب القوات الاسرائيلية على مراحل الى نقاط إعادة إنتشار متفق عليها ومحددة على حدود الأراضى الفلسطينية المحتلة بحلول وقت تدشين سلطة الحكومة الذاتية .
- تلتزم اسرائيل بوقف الاستيطان ، وإعادة جميع الاراضى والأملاك غير المنقولة التى إستولت عليها ، وإطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين وإعادة جميع المبعدين ، وإزالة كل القيود .
- إجراء إنتخابات حرة تحت إشراف هيئة دولية لتاسيس جمعية تشريعية من ١٨٠ عضوا .

وعلى هذا النحو يتضح الفارق الجوهرى بين المشروعين الاسرائيلى والفلسطينى اللذين يعكسان اهدافا متعارضة كليا . فالمشروع الاسرائيلى يستهدف إدخال تعديلات طفيفة على الوضع الراهن تدخل فى إطار تحسين نوعية الحياة ، بعكس الآخر الفلسطينى الذى يستهدف التمهيد للاستقلال الكامل ، بل ويحقق هذا الاستقلال فعليا خلال المرحلة الانتقالية نفسها . ولذلك فبينما يقصر الأول عن الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات اى حكم ذاتى معتدل ، يتجاوز الثانى الحد الأقصى الذى يمكن تصوره واقعيا . ومن هنا فالأرجح انه ستكون ثمة فرصة فى الجولات المقبلة للتوصل الى حل وسط فى مساحة ما بين المشروعين فالواضح أن الجولة الرابعة إنتهت عند حدود المواقف الافتتاحية التى تتسم بطرح الطرفين لمواقف الحد الأقصى ، الأمر الذى يفسر أجواء التوتر التى سادتها والاتهامات والعبارات الصعبة التى تم تبادلها داخل قاعة المفاوضات وخارجها .

وقد دخلت المفاوضات الاسرائيلية الأردنية من مثل هذه الأجواء المتوترة ، وإتسمت بالهدوء والموضوعية فى مختلف الجولات ، رغم أن الخلافات لم تكن أقل عمقا . بل وإنتهت الجولة الرابعة دون إتفاق الطرفين على جدول الأعمال النهائى الذى حظى بالاهتمام الاكبر . ومع نهاية تلك الجولة ، تبلور الخلاف حول صياغة هذا الجدول باعتباره تبْنيا فى الأولويات .

فقد أعطى الطرف الاسرائيلى الأولوية لبحث عقد معاهدة سلام ، وتشكيل لجان فرعية لمناقشة المسائل المطروحة ولاجراء مزيد من الاتصالات المباشرة ، وتحديد الترتيبات الأولية اللازمة لتحقيق السلام . أما الطرف الأردنى فقد أعطى الأولوية لقضية تنفيذ القرار ٢٤٢ مركزا على ارتباطه بمبدأ « ارض مقابل سلام » ، ولقضية المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . وفى إطار هذا التباين ، ظهر أن ثمة إفتراقا واضحا فيما يتعلق بتحديد المقصود بعملية السلام . فقد ركز الوفد الأردنى على أن السلام يقتضى حل الخلافات الأساسية التى تفرق بين الطرفين ، فيما أبدى الطرف الاسرائيلى إهتماما أكبر بالجوانب الاجتماعية للسلام من لجان وإتفاقات .

وإذا كانت المفاوضات الاسرائيلية الأردنية قد إتسمت بالهدوء ، فقد تميزت المفاوضات الاسرائيلية - السورية بأنها الأكثر صخبا وضجيجا . وبدا أن كلا من طرفيها حريص على مخاطبة المجتمع الدولى أكثر من الحديث مع الآخر .

ولذلك كانت نموذجا « لحوار الطرشان » . فلم يتفهم الوفد الاسرائيلى كيف يتفاوض السوريون معه دون اعتراف بحق اسرائيل فى الوجود . ولذلك سعى الى طرح مسائل جانبية اعتبرها ضرورية للتقدم نحو سلام حقيقى ، طالبا من السوريين اثبات حسن نواياهم بشأنها . ومن اهم هذه المسائل اوضاع اليهود الباقية فى سوريا مدعيا انهم محتجزون « كرهائن » من الناحية الفعلية وممنوعون من السفر ، مع ربط ذلك بالموقف السورى من حقوق الانسان ، وبدور سوريا فى دعم « حزب الله » بلبنان على اساس ان هذا الحزب لايستطيع القيام بعمليات عسكرية دون مظلة سورية . كما اثار فى الجولة الرابعة قضية مقاطعة سوريا للمفاوضات المتعددة باعتباره مؤشرا على عدم رغبتها فى تحقيق سلام حقيقى . وبالمقابل اصر الوفد السورى على التزام اسرائيل بتنفيذ القرار ٢٤٢ ، وبصفة خاصة عنصر الانسحاب فيه ودار سجال طويل منذ الجولة الأولى ، حول هذا القرار ليقود فى الجولتين الثالثة والرابعة الى جدل تاريخى حول تطور الصراع والظروف التى قادت الى حرب ١٩٦٧ . وحرص الوفد الاسرائيلى على تدعيم تحليلاته بنماذج من قصاصات الصحف وتسجيل لبعض ما اذاعته الاذاعة

السورية خلال الستينيات . ورد الوفد السورى بتحليلات مقابلة لتفنيد اطروحات الوفد الاسرائيلى . وفى كل الاحوال ظلت مسألة عدم اعتراف سوريا لاسرائيل مطروحة فى مختلف الجلسات .

وكان واضحا من البداية ان المفاوضات الاسرائيلية اللبنانية لايمكن ان تجرى بمعزل عن الاخرى الاسرائيلية السورية . فقد سعى الوفد الاسرائيلى لاستثمار الوجود السورى فى لبنان لطرحه كعقبة امام حل النزاع معه ، موضحا انه بالامكان التوصل الى تسوية اسرائيلية - لبنانية خلال ايام اذا تفاوض اللبنانيون فى استقلالية عن سوريا . وقد ادى اتهام بعض المفاوضين الاسرائيليين للبنان بالتبعية لسوريا الى اثارة ازمة خلال الجولتين الثالثة والرابعة . ورغم تراجع رئيس الطاقم المفاوض للبنان عن هذا الاتهام ، فقد ظل الموقف الاسرائيلى قائما على ان الخلاف مع لبنان قابل للحل فى فترة قصيرة اذا قبل وفده التفاوض على ترتيبات لضمان امن الحدود ، وبربط الانسحاب الاسرائيلى باخر سورى من لبنان . ولدعم هذا المنطق ، تكرر الاعلان عن انه ليس لاسرائيل اى مطالب اقليمية او متعلقة بالموارد المائية تجاه لبنان

كما تأثرت اجواء هذه المفاوضات بالغارات الاسرائيلية المتتالية على لبنان ، والتى وصلت عشية الجولة الرابعة الى تغلغل للقوات البرية . وقد اصر الوفد الاسرائيلى على ان هذه الاعمال تظل حقا مشروعا طالما استمرت عمليات الهجوم على شمال اسرائيل ، فيما امتنع الوفد اللبنانى عن التعهد بانهاء المقاومة المسلحة طالما استمر الاحتلال . ولذلك كانت هذه المفاوضات نموذجا لافتقاد نقطة البداية اللازمة للتقدم نحو تسوية ، فهل هى ايقاف اعمال المقاومة عبر الحدود والحد من الدور السورى فى لبنان ام انها انسحاب اسرائيل من الجنوب .

ومع هذا فقد شهدت الجولة الرابعة مناقشة اقتراحات محددة فقد اقترح الوفد الاسرائيلى تشكيل لجنتين فرعيتين احداهما للترتيبات الامنية ، والاخرى للشئون المدنية من تجارة وعمالة وسياحة ، بحيث يكون عملها تمهيدا لاعادة مناقشة اتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٣ والاعداد لمعاهدة جديدة وقد رفض الوفد اللبنانى الاقتراح على اساس ان محوره معاهدة سلام منفصلة ، ومن ثم فهى غير ممكنة لان اية معاهدة ترتبط بالضرورة بأمور لاتتعلق بلبنان وحده . وضرب مثالا لذلك بمصير نحو نصف مليون لاجىء فلسطينى موجودين فى لبنان .

كما اقترح الوفد الإسرائيلى ، كتطوير لفكرة لجنة الترتيبات الامنية ، ايجاد لجنة عسكرية مشتركة تجمع دوريا للعمل على ترسيخ الهدوء والاستقرار فى الجنوب بعد ضبط الوضع الامنى ووقف العمليات العسكرية ، لكى تتم المفاوضات فى اجواء بعيدة عن التوتر . ورد لبنان على هذا الاقتراح بطرح شروط اهمها :

- اعلان اسرائيل والتزامها خطيا بتنفيذ القرار ٤٢٥ .
- اعلان اسرائيل القبول بمبدأ الارض مقابل السلام ، على جميع الجبهات .
- وضع ترتيبات محددة للانسحاب من الجنوب .

ورأى الوفد اللبنانى ان القبول بلجنة كهذه قبل اقرار مبدأ الانسحاب يعنى الموافقة على المنطق الاسرائيلى القائل بأن المشكلة فى الجنوب محض امنية . وقد انتهت الجولة الرابعة فى اجواء من التوتر ، بعد تاكيد الوفد الاسرائيلى على استمرار استخدام القوة المسلحة مالم تتوقف كل الانشطة المعادية لاسرائيل فى الجنوب ، وعلى اعتبار الوجود العسكرى السورى فى لبنان عملا عدائيا .

ثانيا : المفاوضات المتعددة :

انعقد المؤتمر التنظيمى لهذه المفاوضات بموسكو يومى ٢٨ و ٢٩ يناير ١٩٩٢ بحضور ٣٦ دولة وهيئة ، لتأخذ عملية السلام مسارين متوازيين ثنائى ومتعدد ، على اساس افتراض ان كلا منهما يمكن ان يخدم او يشجع على تقدم الاخر .

مشكلتان رئيسيتان ستنعكسان بصور مختلفة على مسيرة السلام خلال الاشهر المقبلة :

تتمثل المشكلة الاولى فى طبيعة العلاقة بين المسارين المتعدد والثنائى وقد بدأت هذه المشكلة فى الظهور مبكرا ، منذ ان طرحت فكرة البحث فى القضايا الاقليمية عبر مفاوضات متعددة بعد قليل من بدء المفاوضات الثنائية فعارضت بعض الاطراف العربية التى تشارك فى المفاوضات الثنائية وخاصة سورية الفكرة ، على اساس انه لايمكن البحث فى امور تتعلق بالسلام قبل تحقيقه بدءا بانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة .

وطالبت هذه الأطراف بتأجيل المفاوضات المتعددة الى مابعد احراز تقدم فى الثنائية . ورغم موافقة الاطراف العربية الاخرى على عدم امكان التوصل الى تعاون اقليمى فعلى مع اسرائيل قبل تحقيق تقدم فى المفاوضات الثنائية ، فقد رأت حكمة معينة فى بدء المفاوضات المتعددة فى هذه الفترة المبكرة من مسيرة السلام . فهذه المفاوضات تمثل الساحة التى سيتبلور خلالها الشكل الجديد لمنطقة الشرق الاوسط فى ظل العلاقات السلمية ، وهى لذلك تعتبر حافزا للمفاوض الاسرائيلى على التعامل بمرونة تتيح الوصول الى هذا الشكل الجديد . كما انها ترد على مخاوفه المتعلقة بأن بعض العرب لايريدون السلام حقا مع اسرائيل ، بدليل انهم يصرون على عدم الاعتراف بها رغم كونهم يتفاوضون معها . وهذا هو فى الواقع جوهر الموقف الاسرائيلى الفعلى : ان مشكلة الاراضى المحتلة ليست القضية الرئيسية فى عملية السلام ، وانما عدم استعداد بعض العرب للقبول بعلاقات سلمية طبيعية مع اسرائيل . وهذا ماعبر عنه شامير فى خطابه امام مؤتمر مدريد ، اذا اردنا ان ننفذ الى جوهر هذا الخطاب ونحينا جانبا استغراقه فى مقولات

ايديولوجية وميثولوجية . « ان السلام اطار عقلى ونفسى قبل كل شىء » .. هذه هى العبارة التى تلخص رؤية التيار الذى يحكم اسرائيل الان ، وربما فى المستقبل القريب . ورغم ان هذه الرؤية تقلل من اهمية قضية الاراضى المحتلة ، الا انها لايمكن ان تلغيها . لكنها تحدد الطريقة التى يمكن اتباعها للتعامل مع هذا التيار طالما اننا ارتضينا التفاوض سبيلا لحل الصراع . وهذه الطريقة فى تاكيد الاستعداد العربى لما تسميه اسرائيل « السلام الحقيقى » . ونقصد به السلام الذى لايقف عند انهاء حالة الحرب او حتى اتفاقات سلام على الورق فحسب والمفاوضات المتعددة هى الساحة التى يمكن استخدامها لتاكيد هذا الاستعداد العربى ، وبالتالى مطالبة اسرائيل بانهاء مشكلة الارض حتى يمكن الانتقال الى العلاقات الاقليمية الجديدة . فبدء هذه المفاوضات يحفز اسرائيل على الاسراع بالتوصل للاتفاقات الثنائية المتعلقة بهذه المشكلة ، حتى يمكن إبرام الاتفاقات المتعددة وليس متصورا فى هذا الاطار ان تؤدى المفاوضات المتعددة الى تاثير سلبى على الاخرى الثنائية . فهذا التخوف لامبرر له . فحتى اذا لم يكن تاثيرها ايجابيا كما نتوقع ، فلن يكون سلبيا على اى حال طالما ان ابرام الاتفاقات الاقليمية مرتبط بتقدم المفاوضات الثنائية .

كما ان المفاوضات المتعددة تحتاج بطبيعتها الى وقت طويل ، لانها تتناول قضايا شديدة التعقيد . وبعضها لاتتوفر له معايير جاهزة ومستقرة مثل قضية مراقبة التسلح والحد منه . ولذلك فان البداية المبكرة لها ضرورية نظرا للوقت الطويل الذى ستستغرقه . والملاحظ انها بدأت متأخرة عن الموعد الذى كان محددا لها فى الاصل ، وهو بعد اسبوعين من بدء المفاوضات الثنائية ، اى فى حوالى منتصف نوفمبر ١٩٩١ . وبذلك تكون المفاوضات المتعددة قد بدأت متأخرة عن موعدها باكثر من شهرين . وكان هناك امل فى ان يؤدى هذا التأخير الى اقناع الاطراف العربية التى تحفظت عليها بتعديل مواقفها ، لكن لم يمكن تحقيق ذلك . لكن مازالت هناك امكانية لانضمام هذه الاطراف للمفاوضات فى وقت لاحق عندما تدرك ان غيابها هو خسارة لها ، خاصة وان هذا الغياب لايؤثر بشكل جوهرى على تلك المفاوضات . فغياب سوريا يؤثر فقط على المفاوضات الخاصة بمراقبة التسلح ، اما غياب لبنان فيؤثر فحسب على المفاوضات المتعلقة بالموارد المائية .

وهناك مشكلة ثانية ستظهر فى الفترة المقبلة ، وهى طبيعة العلاقة بين المفاوضات حول كل من القضايا الاقليمية الخمس التى تم الاتفاق على تشكيل مجموعات عمل ، وهى مراقبة التسلح والامن الاقليمى ، والتنمية والتعاون الاقتصادى ، والموارد المائية ، والحفاظ على البيئة ، واللاجئون وستبدأ هذه المجموعات فى بحث القضايا الخاصة بكل منها خلال شهر مايو المقبل ، من خلال مداولات تاخذ طابع الندوات شبه الاكاديمية اكثر

من المفاوضات السياسية فى المرحلة الاولى ، حتى يتعرف كل طرف على اراء ومواقف الاطراف الاخرى . ويثير ذلك مشكلة العلاقة بين ماسيحدث من تطورات فى كل منها ، والتنسيق بينها الذى يفترض انه مهمة اللجنة التوجيهية التى تضم ممثلين لكل من امريكا وروسيا والجماعة الاوربية وكندا واليابان ومصر والاردن والسعودية وتونس واسرائيل فعلى سبيل المثال ثمة تساؤل عن كيفية التصرف فى حالة حدوث تقدم باحداها او بعضها دون البعض الاخر . فهل يمكن تصور قيام علاقات اقتصادية اقليمية جديدة ومستقرة دون الاتفاق على قضايا التسلح فى المنطقة ؟

ومن ناحية اخرى تبقى مشكلة عدم مشاركة سوريا ولبنان اللتين قاطعتا مؤتمر موسكو لاسباب « مبدئية » ، او الفلسطينيين الذين حاولوا تغيير صيغة تمثيلهم التى سبق الاثنان عليها فى مؤتمر مدريد مقابل المشاركة وادى عدم امكانية الاتفاق على هذا التغيير الى عدم مشاركتهم رغم توجه وفد منهم ذى تركيب جديد يشمل فلسطينيى الخارج والقدس الشرقية الى موسكو .

ثالثا : تقويم الاداء التفاوضى :

تأثر الاداء التفاوض العربى بعوامل عدة قللت من فاعليته ، واتاحت للمفاوضين الاسرائيليين امكانات عالية للمناورة بأقل جهد . ومن اهم هذه العوامل المبالغة العربية فى التطلع الى دور امريكى جوهرى فى المفاوضات يفوق اى مدى يمكن ان يبلغه هذا الدور فى ظل المعطيات الموضوعية الراهنة . ويظل هذا التطلع مسئولا بدرجة عالية عن عدم حدوث حوار جدى بين المفاوضين العرب والاسرائيليين فى الجولات الثنائية الاربع ، ومن تحول المفاوضات الى ساحة للخطب التى تتضمن اعادة تسجيل المواقف المبدئية . فالملاحظ ان عقب كل جلسة تقريبا ، يعيد المفاوضون العرب التاكيد على ضرورة التدخل الامريكى للحيلولة دون انهيار عملية السلام او لكسر جمود المفاوضات .

ومشكلة هذا الاداء التفاوضى الذى يراهن على تدخل امريكى ويسعى اليه انه يحول دون بذل الجهد الضرورى للتأثير على الموقف الاسرائيلى داخل قاعات المفاوضات وخارجها . فتؤكد خبرة الاداء التفاوض المصرى السابق مع اسرائيل على ان هذا التاثير ممكن عندما تعطى الاولوية للحوار الجدى ، ويتم السعى الى بناء الثقة تدريجيا عبر اجراءات متبادلة . وليس صحيحا باى حال ما هو شائع فى جانب من التفكير العربى الراهن من ان الولايات المتحدة هى التى فرضت الانسحاب الاسرائيلى من سيناء . فبدون النهج الذى اتبعه المفاوضون المصريون ، والذى اتجه مباشرة الى قضايا المفاوضات نفسها ، ما كان بامكان اى طرف ثالث المساعدة فى هذا المجال . كما أن طبيعة النظام السياسى الاسرائيلى الديمقراطى تتيح للمفاوضين العرب العمل للتاثير على

مسار المفاوضات من خلال التوجه الى الرأى العام عبر ممارسات تؤكد الرغبة العربية الجدية فى السلام . اما تبديد الجهد والوقت فى محاولة استحضار الامريكيين الى مائدة المفاوضات ، فهو اسلوب يحول عملية السلام الى « فصل مدرسى » يبحث بعض تلاميذه عن « ناظر المدرسة » . كما أن تعبير « الراعى » الذى يكثر المفاوضون العرب من ترديده يوهم من يحبون استخدامه بدور امريكى لا وجود له فى الواقع ، لان الولايات المتحدة حددت طبيعة دورها بوضوح كاف . وكانت هذه الحدود واضحة منذ ان بدأ بيكر الاعداد لعملية السلام .

وقد كرر بيكر ومسئولون امريكيون آخرون هذه الحدود لدورهم فى عملية السلام مرارا . ووصف الرئيس بوش طبيعة الدور الأمريكى بأنه (دور قوة دافعة ، وعامل مساند ، ووسيط صادق فى المفاوضات) . كما اكد واركان ادارته تكرارا أنه لا مجال لتدخل امريكى مباشر فى أية لجنة ثنائية ، الا اذا اتفق طرفاها على طلب هذا التدخل . ومعروف ان اسرائيل ترفض اى تدخل أمريكى مباشر فى المفاوضات .

ومع ذلك لا يبدو أن المفاوضين العرب قد وعوا حدود الدور الامريكى الذى يمكن التطلع اليه . فقد استمر تعاملهم مع هذا الدور على حاله ، رغم امكان ملاحظة تغير محدود فى اداء الوفدين الفلسطينى فى الجولة الرابعة ، والاردنى ربما منذ الجولة الثانية .

فبالنسبة للوفد الفلسطينى يمكن ملاحظة ان اداءه كان افضل نسبيا فى الجولة الرابعة بالمقارنة مع الثالثة ، التى انطوى سلوكه خلالها على حدة وتوجيه انذارات بوقف الاستيطان والا انهارت المفاوضات ، مع تاكيد عدم امكان مناقشة الحكم الذاتى قبل التوصل الى حل لمشكلة الاستيطان . لكن هذا الاصرار على اولوية موضوع الاستيطان تراجع خلال الجولة الرابعة ، من خلال تقديم مشروع الحكم الذاتى الذى سبقت الاشارة اليه . وقد أسهم عاملان فى دفع الوفد الفلسطينى الى بدء الدخول فى جوهر المفاوضات على هذا النحو : اولها الحاجة للرد على المشروع الذى قدمه الوفد الاسرائيلى ، واثار انزعاجا فلسطينيا واضحا . وثانيها تأثير الموقف الامريكى تجاه ضمانات القروض التى تطلبها اسرائيل ، والاصرار على ربط الموافقة عليها بوقف أو تجميد الاستيطان ففى الوقت الذى بدأت الجولة الرابعة فى مقر الخارجية الامريكية ، كان بيكر يشرح امام لجنة المخصصات فى مجلس النواب موقف الادارة من موضوع الضمانات ، ويحدد بوضوح المطلوب من اسرائيل للحصول عليها ، ويؤكد ان « الخيار خيارها » ازاء البديلين اللذين طرحهما ، وهما إما تجميد الاستيطان بشكل كامل مقابل الحصول على ضمانات قروض بمعدل مليارى دولار فى العام لمدة خمس سنوات ، أو الاستمرار فى بناء المنازل التى بدأتها مؤخرا (حوالى ٦ آلاف منزل) والحصول على ضمانات بمعدل مليار دولار فقط فى العام مع خصم تكلفة ذلك البناء من القروض . وقد اثار هذا الموقف الامريكى سرور الفلسطينيين ، وانعكس على ادائهم فى المفاوضات باتجاه التخلى عن الاولوية المطلقة لموضوع الاستيطان .

ومع ذلك لم يشمل هذا التطور جوانب اخرى من الاداء التفاوضى الفلسطينى ، وبصفة خاصة ابتعاده عن السعى لحل وسط واستمراره فى المواقف الافتتاحية التى تركز فى العادة على الحد الاقصى . ويظهر ذلك من مضمون المشروع الفلسطينى للحكم الذاتى ، الذى يتعامل مع هذا الحكم باعتباره استقلالا شبه كامل ومسألة ينبغى ان تنفذ لا ان يتم التفاوض عليها ، بما يعنيه ذلك من تأكيد ان يقام دولة فلسطينية امر مفروغ منه . ومن حق المفاوض الفسطينى بطبيعة الحال ان يسعى لتحقيق اهدافه ، لكن عليه أيضا تطوير الاساليب التى تخدم هذه الاهداف وادراك استحالة تحقيقها دفعة واحدة . فالمطلوب لتقدم المفاوضات فى مرحلتها الراهنة السعى الى حل وسط بناء بالتفاهم مع الطرف الآخر ، وليس (بنسف مواقفه من جذورها) كما قال احد مستشارى الوفد الفلسطينى فى وصفه للمشروع الذى قدمه هذا الوفد بأنه (رد كامل على اللامشروع الاسرائيلى ينسفه من جذوره) .

ولعل هذا النزوع الى الجدية كان وراء الانتقاد الامريكى لاداء الوفد الفلسطينى فى الجولة الرابعة بأنه (يهتم بالمواقف العلنية ووسائل الاعلام بدلا من التفاوض بجدية ، ويبتعد عن هدف المفاوضات المتفق عليه وهو الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتى ، ولا يحرص على احضار خبراء الى قاعة المفاوضات) . وقد كشفت الردود الفلسطينية على هذا الانتقاد عن تفاوت فى التزام الرؤية الواقعية . فكان رد فيصل الحسينى اكثرها التزاما بالواقعية : (الانتقادات جزء من العملية السياسية ، ونحن نتعامل معها على هذا الاساس) ، وتلاه رد رئيس الوفد حيدر عبدالشافى : (الانتقاد غير عادل ، فالموقف الفلسطينى اكثر تقيدا بعملية السلام من الاسرائيلى) . أما رد حنان عشراوى فكان اقلها واقعية : (هذا الانتقاد لا يعكس موقف بيكر) .

أما اداء المفاوضين الاردنيين فقد بدا الاكثر هدوءا وتعقلا وسعيا الى حل وسط ، مما ادى الى تعرضه لعدة انتقادات عربية وشيوع اعتقاد بأن الاردن مستعد لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل قبل انسحابها من الاراضى العربية المحتلة . وقد اضطر الوفد الاردنى الى نفى ذلك صراحة . ولذلك كانت المفاوضات الاردنية الاسرائيلية هى الاقل اثارة للضجيج ، رغم استمرار الخلاف حول صياغة جدول الاعمال طوال الجولتين الثالثة والرابعة . كما يعكس خطاب المفاوضين الاردنيين هذا الحرص . فعلى سبيل المثال نجد رئيس الوفد يصف مفاوضات الجولة الثالثة بانها (كانت صادقة وبناءة ،

حيث تبادل الوفدان الآراء فى شان جدول الاعمال الذى لم يكتمل) . وعلى العكس فقد مال اداء الوفدين السورى واللبنانى الى التصعيد الاعلامى المستمر ، ومواصلة توجيه الاتهامات لاسرائيل ، وتكرار التهديد بالانسحاب من المفاوضات (وخاصة الوفد السورى) ، وحث الولايات المتحدة على التدخل . كما ان مقاطعة سوريا ولبنان للمفاوضات المتعددة اضعفت مركزيهما التفاوضى امام المجتمع الدولى الذى تسعى الدولتان الى تدخله للضغط على اسرائيل ، وامام الولايات المتحدة بصفة خاصة . واتاحت هذه المقاطعة للطرف الاسرائيلى فرصة للمضى بعيدا فى ادعاءاته بأن سوريا لا تريد لعملية السلام ان تنجح ، وانها تحول دون التوصل الى تسوية ممكنة مع لبنان . وفضلا عن ذلك لم يكن الاقتراح السورى ، فى نهاية الجولة الرابعة ، بتأجيل المفاوضات الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية (٢٣ يونيو) موفقا . فقد اتاح لاسرائيل ، التى سارعت الى رفضه ، فرصة اخرى لاظهار سوريا فى صورة غير الحريص على استمرار المفاوضات .

لكن رغم وجود غير قليل من التشابه بين الاداءين السورى واللبنانى فى المفاوضات ، قد لوحظ وجود اختلاف فى أجواء هذه المفاوضات ، فوفقا للمصادر الاسرائيلية ، اتسمت المفاوضات مع اللبنانيين فى معظم الاوقات وباستثناء بعض حالات التوتر ، بوجود مناخ منفتح داخل القاعة سمح بتبادل أحاديث شكل طبيعى فى موضوعات المفاوضات وغيرها وقد تأثر اداء الوفد اللبنانى بالذات بأنه الوفد العربى الوحيد الذى ذهب الى المفاوضات بينما يوجد انقسام فى لبنان وداخل حكومته نفسها حول جدوى المشاركة فيها ، فضلا عن الفوضى السياسية والادارية الناجمة عن سنوات الحرب الاهلية الطويلة وكان ابرز مثال لتأثير هذه الفوضى هو الصعوبة التى واجهها الوفد فى اعداد ملفات التفاوض . فقد اتضح ان بعض الوثائق مفقود كليا ، ومنها اتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٢ التى لم يمكن العثور على نسختها الرسمية . وكان من غير اليسير استكمال ملف اية قضية ، أو توفير الخبراء اللازمين فى مختلف القضايا .

أما اداء الوفد الاسرائيلى بطواقمه المختلفة فقد استثمر ضعف اداء المفاوضين العرب على هذا النحو ، فقد أتاح له الاداء العربى عموما ايجاد ذرائع . وتجنب تحمل مسئولية البطء والرتابة اللتين اتسمت بهما المفاوضات .

وقد حرص المفاوضون الاسرائيليون منذ البداية على ايجاد دفاع قوى فى مواجهة مسعى المفاوضين العرب لاستحضار الامريكيين الى قاعات المفاوضات . ولجأوا الى بعض المناورات فى هذه المجال ابرزها عدم قبول المدى الذى حددته الولايات المتحدة للجولة الثانية ، كما سبق ايضاحه . فقد أصروا على عدم الذهاب لواشنطن إلا بعد خمسة ايام من الموعد المحدد ، وايضاح ان أى تدخل امريكى غير مقبول حتى اذا كان بخصوص قضية اجرائية ، لأنه قد يؤدى الى التدخل تاليا فى مسائل جوهرية بدءا بما تتضمنته الدعوة لتلك الجولة من اقتراح جدول اعمال عام . ولذلك تضمن الرد الاسرائيلى على تلك الدعوة اربعة مطالب هى :

- ان تحدد الولايات المتحدة اولا وبدقة دورها فى المفاوضات .
- الا تجرى المفاوضات مع الوفود العربية الثلاثة فى نفس المكان والزمان .
- ان تتركز الجولة الثانية على حل مشكلة المكان قبل الدخول فى قضايا جوهرية .
- ان يوضع سقف زمنى لاستمرار المفاوضات خارج المنطقة .

وكان واضحا ان الأولوية للمطلب الأول الذى كان اكثر جوهرية من المنظور الاسرائيلى ، من اجل قطع الطريق على التدخل الامريكى خشية ان تكون الاقتراحات التى تضمنتها الدعوة للجولة الثانية بمثابة سابقة . ولذلك فعندما وجد المفاوضون الاسرائيليون استجابة امريكية للمطلب الأول من خلال اعادة تاكيد مبدأ عدم التدخل وفرض حلول ، تنازلوا عن المطالب الثلاثة الأخرى دون حرج . فقد قبلوا باجراء المفاوضات فى مختلف اللجان فى نفس المكان (مبنى الخارجية الامريكية) وفى وقت واحد . وظل هذا الوضع حتى الجولة الرابعة . كما لم يصروا على حل مشكلة المكان قبل كل شىء ، بدليل ان المفاوضات دخلت فى القضايا الجوهرية وهى مستمرة فى واشنطن . وتخلوا كذلك عن مطلب وضع سقف زمنى لاستمرار المفاوضات خارج الشرق الاوسط . ولم تكن هذه كل التنازلات الاجرائية التى قدمها المفاوضون الاسرائيليون ، بعكس ما هو شائع فى الاعلام والسياسية العربية من انهم لم يقدموا اى تنازل فقد قبلوا ضمنيا بمرجعية منظمة التحرير بالنسبة للوفد الفلسطينى ، ولم يتوقفوا كثيرا عند بعض المظاهر الصارخة والمتعمدة لتاكيد ارتباط هذا الوفد بالمنظمة . كما قبلوا بعد ذلك بمسار فلسطين مستقل رغم معارضتهم الشديدة له فى البداية . ودلالة ذلك ان هناك امكانات فعليا للتأثير على الموقف التفاوضى الاسرائيلى فى بعض القضايا الجوهرية اذا تحسن اداء المفاوضين العرب باتجاه التحلى بالواقعية ومنهجية الحل الوسط والخطوات الصغيرة المتصاعدة ، والتركيز على موضوعات التفاوض اكثر من السعى لاستحضار الوسيط الامريكى الى المائدة . فالواضح حتى الآن انه رغم تكرار الحديث فى بعض الاوساط العربية المشاركة فى المفاوضات عن اهمية الخبرات التفاوضية المصرية ، فلم يتم استيعاب هذه الخبرة حتى الآن للاستفادة بها فى مفاوضات هى بالقطع اكثر تعقيدا وصعوبة □ .

الأزمة السياسية فى الجزائر
المكونات والصراعات والمسارات



نبيل عبدالفتاح

تكتسب الازمة فى النظام السياسى الجزائرى اهمية إستثنائية ، وخاصة فى ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية ، والاقليمية والدولية ، والتى يمكن رصدها على النحو التالى :

(١) أنها تأتى فى ظل تحولات تمس عملية تشكيل النظام الدولى الجديد ، وهى مرحلة تتسم بالسيولة ، وبدرجات من الفوضى المحكومة سواء عند قمة النظام التى تقودها الولايات المتحدة الامريكية ، وبين القوى المرشحة للصعود ، وبين التصورات الامريكية لاعادة ترتيب الاوضاع فى النظم الاقاليمية الفرعية ، وخاصة فى الشرق الأوسط وغرب آسيا ، وفى جنوب شرق آسيا ، وذلك بهدف تهدئة اية توترات ، ونزاعات تمس عملية إدارة الولايات المتحدة للنظام الدولى فى مرحلته الانتقالية الأولى . وفى ذات المستوى فإن دول المجموعة الاوروبية ـ وعلى رأسها فرنسا ، واسبانيا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، والمانيا ـ تهتم كل منها بدرجات مختلفة بعملية الاستقرار السياسى فى جنوب المتوسط ، وعلى أساس أن هذه المنطقة لازالت تمثل هامشا لسياساتها ، ومصالحها ، ونفوذها وخاصة ان هناك سياسة عربية لاسبانيا ، وإيطاليا تجاه منطقة المغرب العربى ، وفرنسا تهتم ايضا بالتحولات الداخلية فى هذه المنطقة التى تمثل منطقة ثقافية فرانكفونية ، ناهيك عن نفوذها السياسى والاقتصادى هناك فضلا عن أن عدم إستقرار الجزائر له إنعكاسات مباشرة على وضع الجالية الجزائرية ـ والمغاربية عموما ـ فى فرنسا ، والبلدان الأوروبية الأخرى ، وبالاضافة إلى صعود اصولية إسلامية سنية ذات سمات راديكالية ، تؤثر على النفوذ الثقافى ، وعلى وضع الجاليات الاسلامية فى فرنسا ، وهذه البلدان ، وفى ذات المستوى تستقبل المصالح الاقتصادية والمالية الغربية فى الجزائر ، وإنعكاس اوضاعها على إستقرار المنطقة ككل .

(٢) وعلى المستوى الاقليمى ، تمثل الأزمة الجزائرية عاملا مركزيا من عوامل تحريك عدم الاستقرار الهيكلى ، وألياته ـ فى منطقة المغرب العربى ، بحكم وضعها

★ يمثل هذا التقرير التحليل لوقائع الأزمة الجزائرية ، وتطوراتها جزءا من دراسة اكبر يقوم الباحث باعدادها للنشر قريبا .

الجيوبوليتيكى ، فضلا عن وزنها السياسى ، كمحور للاستقرار فى المنطقة ، فضلا عن أن الاسلام السياسى الاصولى ـ السنى ـ يمثل تحديا سياسيا كبيرا للنظامين التونسى وفى مواجهة حركة النهضة الاسلامية) ، والمغربى إزاء جماعتى الشبيبة الاسلامية ، والعدل والاحسان (وهما جماعتان محدودتان نسبيا ، كانتا ستنشطان فى حال تمكن الانقاذ من الوصول إلى الحكم عبر صندوق الاقتراع) . وفى ذات المستوى فإن وضع الجزائر العربى مؤثر نسبيا على التفاعلات السياسية فى منطقة المشرق العربى ، وتكتسب حالة الأزمة مع الجبهة الاسلامية للانقاذ اهمية خاصة ، بالنظر الى الارتباطات الايديولوجية والسياسية ، والتنظيمية لها مع حركة الاخوان المسلمين فى مصر ، والسودان ، وبعض الجماعات الاخرى ، فضلا عن وجود علاقات مع نظام الاصولية الشيعية الحاكمة فى إيران ، وهو ما أظهرته تداعيات الأزمة الداخلية فى الجزائر ، ونشوب ازمة فى العلاقات السياسية بين المجموعة الحاكمة فى الجزائر ، وبين الصفوة السياسية الحاكمة فى إيران .

(٣) وعلى المستوى الداخلى ، فإن نجاح جبهة الانقاذ ووصولها الى الحكم عبر صناديق الاقتراع ، كما كانت تشير الى ذلك كافة المؤشرات السياسية قبل الانقلاب الدستورى ، تمثل حالة يمكن نجاحها فى دول أخرى فى المنطقة ، وبوتقة لتفاعلات سياسية داخلية عنيفة ، فضلا عن أنها حالة نموذجية لوصول الأصولية الاسلامية السنية عبر آليات الديمقراطية ـباستثناء حالة الجبهة القومية الاسلامية فى السودان التى تحالفت مع إنقلاب عسكرى ، أو جاءت الى السلطة ـ ومن هنا نرى تجربة مرجعية ، يتم إستلهامها فى المنطقة كلها ، وخاصة فى تونس ، ومصر ، والاردن ، سواء فى إدارة العمليات السياسية مع الدولة والجيش ، أو فى آليات إدارة العملية الانتخابية ، ومن الملاحظ هنا أن تجربة إنتخابات ١٩٨٤ التى تمت فى مصر ، هناك مؤشرات حول إستخدامها وتطويرها فى تجربة إنتخابات ديسمبر ١٩٩١ فى الجزائر .

وإنطلاقا من هذه الأهمية الاستثنائية للأزمة السياسية ، والدستورية فى الجزائر يمكننا تحليل الوضع هناك ، وذلك فى إطار تناول المستويات التالية .

المستوى الاول : العوامل البنائية للأزمة .

المستوى الثانى : إدارة القوى الأساسية فى المجتمع السياسى والدولة للأزمة .

المستوى الثالث : مسارات الأزمة .

المستوى الرابع : بيئة وصيرورة الأزمة التى مهدت للانقلاب العسكرى .

المستوى الخامس : الاحتمالات المختلفة لتطورات الازمة .

المستوى السادس : الاشكالية السياسية للدولة والمجتمع فى الجزائر .

ثانيا : العوامل البنائية للأزمة السياسية :

يمكننا أن نرصد فى عجالة العوامل البنائية التى تشكل خلفية الأزمة والتى تدور حولها المتغيرات الجديدة ، وذلك على النحو التالى :ـ

١ ـ ازمة الهوية : وتمثل إشكالية الهوية فى الجزائر محورا رئيسيا ، فى تحديد إختيارات الجزائريين ، والتى تتسم بالحدية والمزاجية والسلوكية ـ وهى إحدى سمات الشخصية القومية الجزائرية ـ فالاحتلال الفرنسى الطويل ، ساهم فى سحق بعض جذور الهوية من خلال إزاحة اللغة العربية من الساحة الثقافية ، واللغوية .

فالاحتلال اللغوى ـ إذا جاز التعبير ـ وسيادة الثقافة ، واللغة الفرنسية فى التفاعلات اليومية لعقود عديدة ، وفى الادارة ، والعمل ، والكتابة ، والحديث ـ ادى إلى تفجر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية ، إزاء ذاتها ، وإزاء فرنسا والغرب ، والمنطقة المحيطة بها . ومن هنا يمكن تفسير السلوك المزاجى الحاد للشخصية الجزائرية إزاء فرنسا ، والدول العربية الأخرى . وإزدادت هذه الحدة إزاء عمليات النفى الثقافى فى فرنسا للجاليات الجزائرية . ومنذ حرب التحرير الوطنية الجزائرية ، كان الاسلام أحد ابرز عناصر مقاومة الاستعمار الفرنسى ، وأبرز محاور المقاومة السياسية ، والكفاحية إزاء الفرنسيين ، وبالنظر إلى ظاهرة أن كادرات الدولة ، وحزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى كانت تمثل مظهرا للفرنسة الثقافية والسياسية ، كانت تمثل إستفزازا للقطاعات التقليدية ، وايضا لارتباطها بدوائر الفساد فى الحكم والحزب .

ولاشك أن الأزمة فى الهوية الجزائرية ـ مع إرتباط العروبة اصلا بالاسلام فى الجزائر والمنطقة المغاربية بعكس المشرق العربى ـ وجدت فى الاسلام الوعاء الدينى ، والثقافى ، والحل النموذجى لها ، لتجد الشخصية القومية توازنها ، ودفاعاتها فى إطاره . وإشكالية الهوية مسألة من الأهمية بمكان وخاصة تزامنها مع صعود نفوذ الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وتعد مسألة هامة ، وليست عرضا لظهور الأزمة الاقتصادية ، والفساد ، وتفاقمهما ، لأن هذين المتغيرين أساسيين فى حالات الأزمة فى نظم سياسية عديدة ، ومع ذلك لاتتوافر مقومات الحدية والتطرف والاستقطاب كتلك القائمة فى الحالة الجزائرية سواء فى الأزمات التى إرتبطت بعملية التحول إلى نظام التعددية السياسية ، واثناءها ، وحتى الآن .

٢ ـ ازمة الشرعية السياسية : ، وتتمثل جذورها فى التصارع بين عدة شرعيات سياسية ، وثقافية فى الواقع السياسى ، والاجتماعى الجزائرى ؟ فهناك الشرعية التاريخية للاستقلال ، والتى كان الحكم ، وحزب جبهة التحرير الوطنى يرتكزان عليها ، وهى أنها القوة التى حققت الاستقلال ، ثم تبنت الايديولوجيا التعبوية الاشتراكية باسم العدالة الاجتماعية ، ودور جزائرى

قائد فى إطار حركات التحرر الوطنى فى المنطقة العربية ، والعالم الثالث ، مع خفوت الرافد الاسلامى فى إطار الايديولوجيا ، ونظام الشرعية السائد انذاك ، مع بومدين ، ثم الشاذلى بن جديد - أحد الضباط السابقين فى الجيش الفرنسى ، والذى جاءت به المؤسسة العسكرية - ، وقد ترتب على ذلك أن القوة الحقيقية فى النظام هى المؤسسة العسكرية ، فى ظل تآكل حزب جبهة التحرير ، ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم ، وتدهور مكانة الايديولوجيا التعبوية للحزب والنظام فى ظل تطورات الاوضاع الداخلية ، والاقليمية ، والدولية . وفى ظل تردى الاوضاع الداخلية ، وشيوع الفساد الداخلى فى الادارة ، والحزب ، والجيش أدى ذلك الى تفاعله - عند العمق - مع أزمة الهوية ، الأمر الذى أدى الى تحرك المشروع الاسلامى السلفى - الذى وجد سنده فى الجذر التاريخى للهوية ، ودور المدرسين المصريين المنتمين لحركة الاخوان المسلمين ، أو ذوى الميول الاسلامية ، وتشجيع السلطة الجزائرية على صياغة نمط إسلامى إخوانى معتدل فى مواجهة أزمة الهوية ، قادة بعض الوعاظ من مصر والمشرق العربى . ولم يكن مشروع الجبهة الاسلامية للانقاذ ، سوى تجسيدا لتطورات تاريخية بطيئة ولكنها عميقة لتبلور شرعية تاريخية وجدت ظروف نمو جديدة (الفساد - التغريب الثقافى ، واللغوى الساحق - تآكل الشرعية القديمة وعجز جهاز الحكم عن إدارة البلاد - والأزمة الثقافية ، وغياب أنتلجنسيا عصرية ، وشيوع نظام لتكوين الرداءة الثقافية والفكرية - وهى الشرعية الاسلامية التى إستطاعت أن تفرض توجهاتها لأسلوب إدارة الأزمة السياسية الجزائرية ، منذ إنتفاضة الجوعى فى أكتوبر ١٩٨٨ ، وحتى أزمة قوانين الانتخابات التشريعية فى يونيو ١٩٩١ .

ومع تآكل ، وانهيار شرعية حزب جبهة التحرير ، والنظام ، اصبحت هناك فجوة وأزمة بين شرعيات عديدة ، شرعية تهاوت هى لحزب جبهة التحرير والرئيس - الذى يعتمد على الجيش - وشرعية جماهيرية ، وثقافية هى شرعية الانقاذ الاسلامية ، ولم يعد اركان الحكم - الرئيس والجيش ، وجبهة التحرير الوطنى - يستندون الى شرعية سياسية بين أوسع الفئات الاجتماعية . وهو الأمر الذى اكدته نتائج الانتخابات البرلمانية فى دورتها الأولى ، حيث فازت الانقاذ بـ (١٨٨) مقعدا فى حين حصلت جبهة القوى الاشتراكية على (٢٦) مقعدا ، فى حين ان حزب جبهة التحرير لم يحصل سوى على (١٦) مقعدا .

٣ - الأزمة الاقتصادية ، والاجتماعية ، وانعكاساتها المختلفة :

على الرغم من أن الجزائر دولة بترولية - وتمتلك مصادر اخرى للثروة - الا انه ومنذ انخفاض اسعار الطاقة فى النصف الثانى من عقد الثمانينيات ووصول سعر برميل النفط الى ١٠ دولارات - بعد صعوده ووصوله الى ٤٠ دولارا فى السنوات التى اعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ - وقد كان لهذا الوضع الجديد انعكاساته سلبية - ان لم تقل خطيرة - على النظام الجزائرى ، ادى ذلك الى ارتفاع معدلات المديونية الخارجية ، وتصاعد وشيوع ظواهر الكساد ، والتضخم ، وارتفاع معدلات البطالة مليونا عاطل عن العمل - التى وصلت الى ٢٥٪ . وفى هذا الاطار كانت ملامح الفساد السياسى ، والتكنوقراطى تتفاقم ، ووصلت معدلات العمولات ونهب المال العام الى رقم يتراوح ما بين ٢٥ ، ٢٦ مليار دولار ، وامتدت الاتهامات الى اركان الحكم السابقين وحلفائهم من التكنوبيرواقراط - وورثة سوناطراك والادارة الفرنسية - ووصلت الى الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد وآل بيته ، واصدقائه ، وعلى راسهم زوجته ، وهى سيدة اعمال ذات نفوذ سياسى كبير ، فرضت عليه بقاءه فى الحكم بعلاقاتها برجال السياسة ، والجيش من اركان مؤسسة الفساد التى كانت تدير الجزائر .

وترافق مع اتهامات الحكم ، والجيش ، والتكنوبيروقراط بالفساد ، كان النمو والانفجارات الديموغرافية ووصول عدد السكان الى ٢٦ مليون نسمة . فى ظل تناقص الدخل القومى من ٥٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، الى ٣٠ مليار دولار فقط عام ١٩٩١ وتناقص متوسط الدخل الفردى من ٢٥٠٠ دولار فى نفس الفترة الى ١٢٠٠ دولار سنويا ، ووصول الدين الخارجى الى ٢٦,٨ مليار دولار ، منها نسبة ٧١,٦٪ مستحقة لبنوك تجارية (عبد الله حمود : الشرق الأوسط العدد الصادر فى ١٩٩٢ وتصل معدلات خدمة الدين بين ٧,٥ ، ٨ مليارات دولار سنويا اى ما بين ٦٠ ، ٨٠٪ من ايرادات الصادرات الجزائرية للعالم الخارجى .

وليس ثمة من شك لدينا فى أن المكون الاقتصادى فى بنية الازمة الجزائرية شكل البيئة الملائمة التى نمت فوقها جماعات ، وظواهر الغضب السياسى - الاجتماعى الذى اكتسب سمات خاصة ، وعنيفة من طبيعة الشخصية القومية التى تتسم بالحدية والمزاجية وعدم الانفتاح ، وفى سياق يتسم بغلبة سمات شبابية على طبيعة التكوين الجيلى - الجزائرى من حيث مستويات السن ، وشرائحه ، اذ تبلغ نسبة الذين تقل اعمارهم عن ٣٥ سنه الى ٧٠٪ من السكان ، والذين تقل اعمارهم عن ١٤ عاما الى ٤٤٪ من السكان . وهى فئات لم تعش مرحلة حرب التحرير الوطنى - وهذه التركيبة العمرية ، التى تعاملت فى الجزائر مع البيروقراطية وقمع اجهزة الامن السياسى ، والفساد ، وأزمة الهوية ، تستمد رفضها السياسى ، والثقافى من البيئة الثقافية الاسلامية ، خاصة فى ظل موجة عنصرية ثانية فى اوروبا

ضد المسلمين ، والجزائريين تحديدا ، الامر الذى يدفع من مسالة الهوية الى الواجهة السياسية داخليا ، وخارجيا ، وفى المجتمعات الغربية شمال المتوسط . كل هذه الظروف والاختلالات ، مع غياب قيادات ذات وزن تاريخى اوكاريزمى ، مثلت بيئة مواتية لتحرك جبهة الانقاذ ، وخاصة فى اوساط القادمين من الريف الى الجزائر العاصمة والمدن - بحثا عن عمل فى اطار ظواهر الاستقطاب الحضرى - واستطاعت ان تستوعب فى مشروعها ، ومن خلال كوادرها النشطة هذه القوى الاجتماعية ، وعلى راسها عناصر من الفئات الوسطى التى لم تجد اية فرص حقيقية فى الصعود السياسى ، والادارى فى ظل نظام التعبئة السياسية الذى قادة حزب جبهة التحرير الوطنى ، والجيش ، والبيروقراطية والذى استند الترقى فيه على معايير الولاء السياسى والامنى ، لاعلى معايير الكفاءة ، والموهبة . ولاشك ان تفاعلات اية ازمة اجتماعية - اقتصادية مع الازمة السياسية ، ترتبط اساسا بالبيئة السياسية - الثقافية العامة ومنها تكتسب سماتها ، وخصائصها النوعية الفارقة عن غيرها من الحالات . وفى حالة الجزائر ذات المزاج الجماعى المتوتر ، والحاد تاخذ هذه الازمة فى الاشتعال والغضب المتوقد ، بالنظر الى تاريخ كفاحى عريق ، وحديد كانت حصيلته مليون شهيد فى مواجهة محاولة شرسة لاستعمار العقل والمخيلة والروح والارض . ان ادارة ازمة على هذا النحو من التداخل فى عواملها ، ومتغيراتها المتعددة ، تحتاج الى مستوى عال من الكفاءة السياسية ، والحس السياسى الرفيع ، الذى يستند على العلم ، والخبرة ، والموهبة وفهم لابعاد الشخصية القومية الجزائرية وسوف نلاحظ غياب هذا البعد الهام فى ادارة الازمة من القوى الرئيسية على الساحة السياسية الجزائرية .

ثالثا : ادارة الازمة فى الجزائر :

ان تحليل مناهج ادارة الازمة السياسية فى الجزائر ، تكشف الى أى مدى ارتكبت القوى السياسية الرئيسية ، والحكم اخطاء فادحة ساهمت فى وصول الجميع الى المازق السياسى الراهن . وسنتناول القوى الاساسية التى مثلت مفاتيح العملية السياسية منذ انتفاضات الجوعى فى اكتوبر ١٩٨٨ ، وهى الرئيس ، الجيش ، حزب جبهة التحرير ، وجبهة الانقاذ ، وجبهة القوى الاشتراكية ، وذلك تباعا على النحو التالى :

(١) رئيس الجمهورية :

رئيس الجمهورية فى النظام الدستورى الجزائرى ، يمثل محور النظام السياسى ، ويتمتع بنظام للاختصاصات والصلاحيات الدستورية ، والسياسية تماثل ذلك الممنوحة لرئيس الجمهورية الفرنسية ، دون ضمانات وقيود الدستور الفرنسى ، وخاصة تلك الصلاحيات المنصوص عليها دستوريا ، لمواجهة حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية .

ومنذ تسلم هوارى بومدين بين السلطة ، وحتى اختيار المؤسسة العسكرية الجزائرية للشاذلى بن جديد رئيسا للجمهورية ، لعب رئيس الجمهورية دورا مركزيا ، ومتعاظما فى الحياة السياسية . ولكن بن جديد - وبحكم تكوينه الشخصى ، وولعة بالحياة المترفة - خضع لعدة ضغوط منها عدم خبرته السياسية ، وخضوعه لضغوط وموازنات المؤسسة العسكرية وكبار الضباط ، وتاثير عقيلته عليه ، واتساع نفوذها المالى ، والسياسى ، وتداخلها المصلحى مع رجال السياسة والادارة الكبار . ناهيك عن افتقاره للخيال السياسى الوثاب مع نزعة براجماتية عارمة . كل هذه الابعاد سيطرت على رؤيته ، وقراءته للخريطة السياسية ، ومكونات الأزمة وعناصرها .

أ - ففى مواجهة الازمة السياسية التى نشبت فى أعقاب انتفاضة انتفاضة الجوعى فى اكتوبر ١٩٨٨ ، اتسم سلوك الرئيس بالبطء ، والتردد ، ثم سلوك رد الفعل ازاء تطورات الواقع الجزائرى . فلم تكن هناك سياسة للانتقال من التنظيم السياسى الواحد الى التعدد الحزبى ، وذلك فى اطار منهج لادارة عملية الانتقال ، ويبدو أن هذا الانتقال الفورى الى التعددية ، ادى الى انفجار البنية الاجتماعية ، والعرقية فى البلاد الى بنية سياسية متناثرة والى شظايا حزبية ، وسياسية تصل الى ٥٨ حزبا سياسيا . وهذا السلوك الذى جاء استجابة للضغوط الاجتماعية والسياسية فى اكتوبر ١٩٨٨ ، يعكس سمة رد الفعل لدى الرئيس واركان حكمه دونما رؤية ، وتصورات للخريطة السياسية واعادة هيكلة للنظام السياسى فى اطار التعددية الحزبية والسياسية ، وفى اطار يلبى تطلعات فئات اجتماعية ، وعرقية الى الديموقراطية .

ب - فى اطار تنامى الحركة الاسلامية الاصولية - الجبهة الاسلامية للانقاذ وحماس بصفة اساسية - قام بمواجهة الخطاب الاسلامى الاصولى ، من خلال توظيف نمط من الخطابات الاسلامية الاعتدالية نسبيا مستمد من المصادر الاخوانية لمواجهة الاصولية الراديكالية ، وللتاكيد على هوية النظام والمجتمع فى الاطار الاسلامى ، ولاثبات ان نظام بن جديد يختلف عن نظام بومدين الاشتراكى التعبوى ، ثم تطويق صعود الانقاذ ، وبدء سيطرتها على اقسام واسعة من الشباب الجزائرى فى المدن ، والارياف ، وتحت ضغوطها قام بمواجهتها عبر تبنى دعوتها الى التعريب ، واصدار قانون رسمى فى هذا الاطار ، رغم معارضة بعض الاحزاب العلمانية كحزب جبهة القوى الاشتراكية وغيره من الاحزاب التى تستند

على قاعدة اثنية بربرية ، وثقافة فرانكفونية ، ومع تزايد الانتقادات ضد حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم ، من كافة القوى السياسية ، وظهور الصراعات والمنافسات السياسية على السطح ، لم يستطع ان يواجه هذه الصراعات - مثال الصراع بين مولود حمروش وعبد الحميد مهرى الأمين العام للجبهة والسفير السابق فى باريس ضد مجموعة التكنوقراط بقيادة سيد احمد غزالى - ويحسمها ، او يديرها سياسيا ، وتركها للتفاعلات التلقائية ، دونما اهتمام ، ان لم نقل بلا مبالاة ، بل انه وفى غمرة اهتمامه ببقائه رئيسا قرر ان يترك قيادة الحزب الحاكم حتى يبعد موقعه الرئاسى عن تناقضات جبهة التحرير ، والانتقادات السياسية العنيفة الموجهة لها ، ولقياداتها .

(هـ) وساهم الرئيس ايضا - بتردده وعدم تبلور رؤى سياسية لاعادة هيكلة الحزب ، والدولة ، وغياب منهج لادارة الازمة السياسية - فى استفحال الأزمة ، واشاعة عدم الاستقرار الهيكلى فى الدولة ، وجهاز الحكم ، وذلك بالخضوع للضغوط الناتجة من التجمع المدنى والسياسى - لا يوجد ما يسمى بالمجتمع المدنى بالمفهوم الغربى فى دولة كالجزائر - وذلك عبر منهج تقليدى يتمثل فى التغيير الحكومى والوزارى ، فتم تعيين قاصدى مرباح ، ومولود حمروش ، ثم اخيرا سيد أحمد غزالى الذى كان متحالفا مع الجيش دونما فهم منه لعمق هذا التحالف ، وهذه التغييرات فى التشكيلات الوزارية منذ ١٩٨٨ ، حتى ديسمبر ١٩٩١ ، تمثل مؤشرا هاما على عدم الاستقرار الهيكلى للنظام السياسى . وبداهة ان ذلك شكل بيئة اضطراب سياسى ، ساهمت فى زعزعة شرعية النظام ، وجبهة التحرير الوطنى لصالح جبهة الانقاذ الاصولية فى الاساس . وفى ذات الوقت انعكست هذه السياسة على المكانة السياسية للجزائر اقليميا ودوليا .

(د) افتقر الرئيس - ومستشاروه - للقدرة على صياغة تحالفات اوسع من جبهة التحرير تمكن من إعادة التوازنات السياسية بين الرئاسة والدولة ، والتجمع المدنى - السياسى .

(هـ) كان فى امكان الرئيس ، والجيش الاستمرار فى اطار صيغة للتعايش السياسى مع الانقاذ فى حالة فوزها فى الجولة الثانية ، واستكمال النسبة المطلوبة للحصول على الاغلبية المطلقة من الاصوات . ولكن مع ادارة سياسية رفيعة ، وحركة اصلاح فى حزب جبهة التحرير ، ونمط تحالفات مع قوى سياسية اخرى ، تتيح له اعادة هيكلة الحياة السياسية ، ولكن استقالته وتداعيات سيطرة الجيش على الحكم بالتعاون مع بعض التكنوقراط ، ومحمد بوضياف احد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية كشفت عن عقم العقل السياسى السائد ، ومناهج فى العمل والحركة السياسية سائدة فى الحكم والجيش والادارة .

(و) غياب تنسيق سياسى ، وتكامل بين السلوك والاداء السياسى بين اركان الحكم الجزائرى - الرئيس - الوزارة - الجيش . وظهور تنافس غير معلن بين تحالف غزالى - الجيش وبين الرئيس وبين محاور حزب جبهة التحرير الوطنى . وهو الامر الذى يشير الى ان ضغوط هذا التحالف قد ازدادت الى درجة اجبار الرئيس بن جديد على تقديم استقالته فى اللحظة الاخيرة ركما اشار الى ذلك أغلب المراقبين السياسيين للوضع الجزائرى ، الامر الذى ادى الى تفاقم الازمة السياسية والدستورية فى البلاد ، وحدث الانقلاب الدستورى وتشكيل المجلس الاعلى للدولة الخ ..

(ز) منع استخدام المساجد فى الدعاية السياسية والاسلامية .

(٢) حزب جبهة التحرير الوطنى :

استند هذا الحزب - كما اشرنا سلفا - الى شرعية المقاومة الوطنية ضد فرنسا ، وشهدت ساحته مجموعة من الصراعات ، والتصفيات السياسية ، مع الصراعات العديدة على السلطة ، ولكنه لعب دورا سياسيا تعبويا فى عهد بومدين وفى دعم الخطاب السياسى الرسمى بتوجهاته الراديكالية ، ونزعته الاشتراكية ، وتسويغ رؤية بومدين حول دور بارز للجزائر فى إطار دول القارات الثلاث ، وعالم عدم الانحياز وبوفاة بومدين ، ودعم المؤسسة العسكرية لبن جديد ، ظهرت التناقضات بين بقايا العناصر الراديكالية - بقيادة محمد شريف مساعدية - وبين بيروقراطية الحزب ، ولم تستطع قيادة الحزب أن تدير عملية الانتقال الى التعددية بكفاءة وخيال واقتدار ، فى إطار استشراف لطبيعة التحولات النوعية إقليميا ودوليا ، والتى تتمثل فى انحسار المد الراديكالى ذى الطبيعة الاشتراكية ، والتعبوية ، وظلت قيادة الجبهة تتبنى خطا سياسيا متشددا فى القضايا والاشكاليات الاقليمية ، او فى إطار عملية التحول الديموقراطى واعادة هيكلة القطاع العام ، وفتح المجال امام القطاع الخاص المحلى لمزيد من الادوار فى مجال الاستثمار ، ووقفت عناصر من الجبهة ضد هذه الاتجاهات ، وتمت تصفية العناصر ذات الوجوه الغربية كعبدالعزيز بوتفليقه وزير الخارجية السابق وآخرين مع ضلوع عناصر عديدة من كوادرها فى دوائر الفساد الادارى ، والوظيفى ، والسياسى .

ومن هنا لم تستطع الجبهة ، ان تعيد هيكلة الحزب ، وكوادره ، فى اطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجى فى الاداء السياسى ، وفى الخطاب ، واللغة بتأثير طبيعة التغيرات الاقليمية ، والدولية ، والداخلية ، وتجعله ساحة للانتقال الى النظام التعددى - بدءا من الحزب ذاته - أو من خلال تهيئة الاجواء السياسية لانتقال سلس ، ومرن للتعددية الحزبية فضلا عن غياب

رؤية لتجديد الحزب ، ونظام افكاره ، وإعادة تأهيل كوادره تسمح له بالاستمرار فى المعترك السياسى لطرف فاعل وكفء .

ومع الانتقال الى التعددية الحزبية ، وصياغة دستور جديد فى اعقاب احداث العنف التى جرت فى اكتوبر ١٩٨٨ ، كانت الجبهة وترهلها ، وبيروقراطيتها وفساد كوادرها ، وارتباطها بالاجهزة القمعية للدولة ، موضوعا للنقد العنيف من القوى السياسية البازغة فى الجزائر ، والاخطر من ذلك تمثل فى الصراعات الضارية بين قيادات الجبهة ، وكوادرها ، ولعل اخطرها الصراعات بين الاجنحة المتعددة والمتناقضة وابرزها الصراع بين جناح مولود حمروش ، وعبدالحميد مهرى ، وبين جناح سيد احمد غزالى رئيس الحكومة ، والذى تحول الى انتقادات علنية واضحة ، وهو ما شكل عام مساعدا فى اضعافها . وفى نفس الوقت ، بادرت الجبهة فى ضوء بيئة سياسية تتسم باليأس السياسى لقيادات الجبهة ، وقبل اجراء الإنتخابات البرلمانية بالدعوة من خلال تصريحات الأمين العام لها - عبدالحميد مهرى - الى تشكيل ائتلاف حكومى من احزاب عديدة على اساس ان ذلك ما يتطلبه الوضع الجزائرى للخروج بالبلاد من المأزق السياسى - الاقتصادى الذى تعيشه . ولاشك ان هذه التصريحات اشاعت ورسخت سيكلوجية اليأس داخل الحزب وكوادره واعطت مساحة واسعة للهجوم السياسى للانقاذ ، وجبهة القوى الاشتراكية وبقية الاتجاهات السياسية الأخرى . وثمة ملاحظة أخرى هامة فى هذا المجال وهى ان كوادر الجبهة الاخرى ساهمت فى اضعافها من خلال الهجوم عليها اثناء المعركة الانتخابية ، بهدف تجنب آثار الإرث السياسى اسلبى لها لدى جماعة الناخبين ، ولتقوية هامش مناورة لهم مع قوى المعارضة السياسية ، وكل ذلك ساهم فى تكريس الضعف السياسى لحزب جبهة التحرير - ناهيك عن ان تحالف التكنوقراط ، والجيش ، كان التنسيق يتم بينهما بعيدا عن الحزب السياسى المفترض انه يتولى الحكم فى الجزائر . ولم تستطع الجبهة ان تواجه هذا التحالف فى البرلمان قبل حله ، تمهيدا لاجراء الانتخابات النيابية ، واثناء مناقشة التعديلات الخاصة بقوانين الانتخابات ظهر التناقض بين حكومة غزالى ، والجبهة ، وتحولت المناقشات البرلمانية الى ساحة صراع علنى بين الجبهة والوزارة ، وفى ذات الوقت استخدمت الوزارة ، والحزب الية التشريع فى صياغة التشريع الانتخابى بهدف تحجيم المعارضة الاسلامية ولكن التجربة اثبتت ان هذا التشريع كان اداة لهزيمتها السياسية الساحقة .

(٣) الجيش الجزائرى

كشفت تطورات الاحداث فى الجزائر ، منذ الاستقلال ، وحتى وصول بن جديد الى الحكم ، على ان مؤسسة الحكم الاساسى فى الجزائر ، هى الجيش ، ولكن هذا الدور كان مقيدا فى البداية ببيئة حرب التحرير والاستقلال والمزاج النفسى الجزائرى الحاد ، الذى تمت بلورته واستيعابه فى اطار نظام للتعبئة السياسية ، حول التنمية والاستقلال ، والتحرر الوطنى ، والدور الجزائرى الاقليمى ، والعالم ثالثى ، وهى شعارات بدأت فى التآكل فى نهايات حكم القائد الجزائرى الوطنى هوارى بومدين وهو امر يمثل احدى سمات تحول الثورات الوطنية ضد الاستعمار الاجنبى الى نظام للحكم ، وسيطرة البيروقراطية الحزبية ، والتكنوقراط ، على مقاليد السلطة الادارية ، والحزبية ، ويبدأ الفساد الادارى ، والسياسى فى التشعب ، وتكوين مراكز للقوة عبر شبكاته الممتدة ، وغالبا أن لم نقل مؤكدا - يتداخل مع فساد المؤسسة العسكرية ، عبر صفقات السلاح ، ومقاولات التوريد بالتموين والغذاء ، والملابس ، وكافة احتياجات الجيش ، وهذا التداخل يؤدى الى محورية دور المؤسسة العسكرية ، باعتبارها مركز قوة النظام ، وشبكات المصالح السياسية - الاقتصادية ، وارتباط هذه الشبكة مع الصفوة الاستراتيجية للنظام - "الرئيس" واركان الحكم - تجعل التوازن السياسى ، والقرار رهينا بتوازنات دقيقة بين دوائر النفوذ والمصالح ، وهو ما يشل فى النهاية القدرة على المبادرة ، أو على استشراف المتغيرات السياسية المحيطة بالنظام ، وبيئة عمله الداخلية على وجه الخصوص .

ومنذ وصول بن جديد الى سدة الحكم ، كان ذلك تكريسا للدور البارز للمؤسسة العسكرية فى النظام الجزائرى ، باعتبار ان دورها كان حاسما فى اختياره رئيسا للدولة ، وظلت هى السند الرئيسى لحكمة ، ومن ثم كانت تمثل أحد ابرز القيود على حركته السياسية ، لاسيما ، وأنه كان يفتقر الى الملكات السياسية التى تسمح له بأعادة رسم التوازنات السياسة فى النظام ، بما يسمح بخلق هوامش مستقلة لحركته ، بناء على بنائه لمراكز دعم جديدة ، سواء فى الحركة السياسية ، او القوى الاجتماعية المختلفة حتى يستند النظام الى ظهير اجتماعى يمده بالدعم ، والتأييد ، والمساندة السياسية والاجتماعية .

ولكن الجيش الجزائرى ظل ضالعا فى مؤسسة الحكم ، ومفتقرا الى رؤية سياسية تسمح له بتجاوز الرؤية المستندة الى قوة الردع العسكرى كأداة اخيرة لحسم الأزمات السياسية - شأن كافة المؤسسات العسكرية فى الدول المتخلفة - ومن هنا جاء تحالف الجيش مع التكنوقراط ذوى الميول الغربية والفرنسية بقيادة غزالى ، ودعمه حتى تهيمن مقاليد الوزارة الجزائرية ، مما ادى الى خلق فجوات داخل اركان الحكم بين جبهة التحرير من ناحية والرئيس من ناحية ثانية ، والجيش والوزارة من ناحية ثالثة هذه الفجوات -

وصراعاتها - ساهمت فى زعزعة هيبة ومصداقية الحكم وجعلته نهبا للأنتقادات ، والاحتقار السياسى سواء من الجبهة الاسلامية للانقاذ ، أو القوى الديموقراطية ، والعلمانية فى المجتمع ، وبين الفئات الاجتماعية والعرقية فى البلاد ، التى غالبا مالعب الخطاب السياسى والانتقادى العنيف دورا هاما فى اشباعها النفسى - السياسى . ولم يستطع الجيش - وزير الدفاع ورئيس الاركان ، ووزير الداخلية - تقديم اية رؤية سياسية للخروج من الأزمة السياسية ، والدستورية ، سوى اللجوء فقط الى سيناريو الانقلاب الابيض - ويبدو أن قيادة الجيش اسرعت باجبار الشاذلى بن جديد الى الانقلاب انطلاقا من معرفة مواقع نفوذه لدى القيادات العسكرية ، للفرق ، من نشرة التغييرات السنوية حسبما أوضحت ذلك بعض المصادر الغربية . ولتطويق وصول الأنقاذ للحكم ، وهو الأمر الذى يفتح المجال أمام اقصائهم عن مواقعهم ، وتقديمهم لمحاكمات بتهمة الفساد المالى والوظيفى على نحو ما الح الى ذلك بعض عناصر الانقاذ فى تصريحاتهم المنتشية بالانتصار فى الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية .

(٤) الحكومة الجزائرية بقيادة غزالى :

جاءت حكومة غزالى تعبيرا عن تحالف بين الجيش ، والتكنوقراط - ورثة سوناطراك - بقيادة سيد أحمد غزالى ، وذلك باعتبارها نقطة توازن بين الجيش ، والرئيس ، وحزب جبهة التحرير ، ويبدو ان التحالف بين غزالى ، والجيش - وزير الدفاع خالد نزار ورئيس الاركان ثم وزير الداخلية العربى بلخير - كان يحاول خلق توازنات تسمح لهما بالانفراد بالحكم فى النهاية ، ولكن التطورات السياسية اكدت ان هذا المشروع لا يقود سوى الى فوز الانقاذ ، والمعارضة ، واضعاف مراكز القوة المتعددة فى الحكم ، أو الى الانقلاب العسكرى السافر الذى لا يجد أى غطاء دستورى ، أو سياسى لتحركه . ويمكن لنا رصد مكونات مشروع غزالى - الجيش استخلاصا من المتابعة الراصدة لوقائع ومتغيرات الحكم الجزائرى فيما يلى : -

(ا) الهجوم على حزب جبهة التحرير ، وقياداته ، والتلويح الضمنى حينا والصريح حينا آخر بفسادهم ناهيك عن عجزهم السياسى .

(ب) محاولة خلق قوة ثالثة بين جبهة التحرير ، وجبهة الانقاذ تتكون من عناصر من الحزب الحاكم ، وعناصر مستقلة ، تمكن غزالى من امكانية تشكيل حكومة ائتلافية ، تكون مرحلة فى إعادة صياغة الخريطة السياسية ، والبرلمانية قبل الانتخابات الرئاسية ، تسمح بعد ذلك باعادة التوازن الى البرلمان ، وتطويق جبهة الانقاذ .

(حـ) اعداد عدة قوانين للانتخابات ، تساهم فى تعقيد العملية الانتخابية أمام جماعة الناخبين من مؤيدى

الجبهة الاسلامية للانقاذ من خلال منع تصويت الرجال بالوكالة عن زوجاتهم .

(د) القبض على قيادات جبهة الانقاذ بعد احداث يونيو ١٩٩١ ، لخلق فجوة بين قيادة الانقاذ وجسم الجبهة ، يؤدى الى اختلالات ، وفوضى داخلية ، الأمر الذى يؤدى الى ضعف ادائها السياسى ، وفى نفس الوقت محاولة خلق صدع بين القيادات التالية لعباس مدنى وعلى بلحاج ، من خلال مجموعة جديدة تلعب فى اطار اعتدال مع الدولة ، الأمر الذى يسمح بعد ذلك بالتصفية السياسية ، والتنظيمية لمشروع الانقاذ الاساسى .

ولكن هذا المشروع تم إحباطه سياسيا من خلال جبهة الانقاذ ، ولعل ابرز ما تم فى هذا الاطار ، هو ان الحكومة ، والرئيس ، وجبهة التحرير وقعوا فى اطار سياسة رد الفعل ، لقائمة الاعمال السياسية لجبهة الانقاذ الامر الذى ادى فى النهاية الى فشل مشروع الجيش الاساسى مع حكومة غزالى ونجاح الانقاذ الكبير فى الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية يعقبها جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين اية أحمد احد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية .

(٥) الجبهة الاسلامية للانقاذ :

تتميز الجبهة الاسلامية للانقاذ ، بكونها تمثل احد ابرز نماذج الاسلام السياسى الطرفى ، وهذا النمط الذى ساد منذ نهاية السبعينيات فى السودان ، وتونس ، والجزائر ، وهو نمط أنتشر انطلاقا من مرجعية تاريخية تتمثل فى حركة الاخوان المسلمين فى المركز (مصر) . وتميزت العلاقة بين اسلام المركز والاطراف ، بالضمور الفكرى ، وتآكلها الذاتى على مستوى بنية الافكار السياسية ، والاجتماعية فى المركز ، وبالحيوية ، والتمدد فى الاطراف ، فعلى حين ان الكوادر القيادية فى المركز تتسم بالشيخوخة - العمرية والسياسية ، تتسم عناصر فى القيادة فى الاطراف ، بالتكوين الثقافى المتميز فى مستوياته العليا ، وبالتفاعل الخصب بين الجماعات والقيادات السياسية فى الاطراف ، ونقل الخبرات التنظيمية ، وصياغة الخطاب السياسى الاسلامى الجديد . ان ابرز هذه الامثلة تتمثل فى العلاقة بين حركة النهضة الاسلامية فى تونس - الاتجاه الاسلامى سابقا وبين الجبهة القومية الاسلامية فى السودان - وابرز مؤشراتها الاولى تمثلت فى المحاضرات المشتركة التى كان يلقيها راشد الغنوشى فى ندوات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم مع حسن الترابى - وايضا العلاقة بين المجموعتين وبين جبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر - وفى نفس الوقت يلاحظ طبيعة التكوين العلمى والثقافى لهذا النمط من القيادات (عباس مدنى ثقافته ثلاثية المكونات انجلوفون وفرانكفون وعربية ودكتوراه فى التربية من انجلترا . وحسن الترابى دكتوراه فى القانون

الدستورى عن الظروف الاستثنائية فى النظامين الفرنسى والانجليزى ، ومعرفة بالشريعة الاسلامية على مستوى رفيع - راشد الغنوشى فرانكفون ، وثقافة عربية اسلامية تلقاها فى دمشق) ، ناهيك عن الاجيال الشابة من الجيل القيادى الثانى الذى يتميز بكونه احد ابناء المدارس الحديثة (مثال عبدالقادر حشانى مهندس بترول) ، وتميز الاسلام الطرفى فى انتاجه الايديولوجى بخطاب مختلف وحديث ، ونظام لغوى يختلف عن خطاب ولغة المركز التقليدية ، التى تجاوزها خطاب الاسلام السياسى الراديكالى (الجهاد مثلا) . ويمكن استثناء بعض الانتاج الفكرى لعناصر فى الانقاذ لأزال اطارها المرجعى ، والايديولوجى تقليديا وربط الاسلام الطرفى بين البنية التنظيمية المتماسكة ، وبين الخطاب الحديث ، والمشروع الاجتماعى - الاقتصادى ، وذلك نقلا عن التطوير الذى ادخله حسن الترابى على تجربة الاخوان التاريخية فى مصر . واتسم السلوك السياسى بالمرونة ، والتشدد فى الحركة ، والقدرة على المناورة السياسية ، وهى اساليب قد تجد جذرها لدى حسن البنا ، ولكن تعكس خبرات وثقافة ، ومتابعة الأجيال المتعاقبة للحركة الاسلامية فى الاطراف .

انطلاقا من الاطار الجيوبولتيكى ، والايديولوجى الذى تتحرك فيه الانقاذ يمكن رصد حركتها السياسية فى سبيل الوصول الى السلطة على النحو التالى : -

(١) استفادة من بيئة نمو الغضب الاجتماعى ، والسياسى فى المدن ، والتى تتمثل مكوناتها فى البطالة - الشباب - والتضخم وازمة الاسكان - وهو ما جعلها تملك زمام السيطرة شعبيا وسياسيا فى الجزائر العاصمة مثلا ، وفى الارياف ، على نحو ما اشارت اليه التظاهرات ، واتجاهات التصويت فى الجولة الأولى .

(٢) الاستفادة من ان اجيال الشباب الجزائرى لم تعايش تجربة الاستقلال ، ولم تر تضحيات الزعامات التاريخية - والمجاهدين - أمام الاستعمار الفرنسى ، وفقدانها للثقة فى قيادات النظام من خلال فجوة المصداقية السياسية التى تكرست من خلال عجز النظام واجهزته الايديولوجية والقمعية ومن ثم سهلت عملية تجنيدها ، واعدادها ايديولوجيا ، وتعبئتها سياسيا ضد نظام الحكم فى المدارس والجامعات والاحياء ، ومن خلال الانتشار داخل النظام التعليمى (لاحظ تجربة السودان فى هذا الصدد) .

(٣) استغلال ، وتوظيف الخطاب الدينى الذى تسانده الدولة عبر وسائل الاعلام ، والتعليم فى البناء عليه ، وتطويعه نحو خطاب الجبهة الاسلامية للانقاذ ، انطلاقا من ان سيادة وشيوع البيئة والرموز والاسانيد الدينية للخطاب الحديث يؤدى الى اضعافه وقوة الخطاب الدينى .

(٤) استغلال المساجد فى التعبئة ، والتنشئة الدينية

العقيدية ، وتجنيد الكوادر حيث استطاعت السيطرة على ٨ الاف مسجد من بين ١٠ الاف مسجد فى الجزائر .

(٥) الاهتمام بوجود كادر قيادى وسيط قادر على ملء الفراغ القيادى فى حالة اعتقال القيادات العليا .

(٦) القدرة على تحريك الكوادر ، فى اطار انضباط تنظيمى صارم ، يشهد عليه اداء فريضة الجمعة فى مسجد السنة بحى باب الواد فى العاصمة الجزائرية على سبيل المثال لا الحصر .

(٧) كان ابرز تعبير عن نجاح الانقاذ ، هو انتصارها الساحق فى الانتخابات البلدية .

(٨) اعداد قائمة الاعمال السياسية للحركة بمهارة ودقة ، ومحاولة فرضها على الدولة والحكم ، والقوى السياسية الاخرى ، لتكون الانقاذ هى المبادرة بالقائمة ، والفعل المواكب لها ، وتكون القوى الأخرى ، وعلى راسها الحكم بمثابة رد الفعل لمبادرات الانقاذ ، وسلوكها السياسى ، وهو الأمر الذى يؤدى الى ارباك الخصوم السياسيين ، وعدم قدرتهم على بلورة رؤية سياسية مخططه قادرة على المبادرة .

وكان موقف الانقاذ من الانتخابات التشريعية يتسم بدرجة ومستوى من المناورة السياسية الرفيعة ، فقد بدأت هجومها السياسى ، برفض الالية الانتخابية لبناء الدولة الاسلامية ، تحت شعار الى الدولة الاسلامية فورا ، والدولة الاسلامية فريضة ولا تحتاج الى صندوق الاقتراع ، وبدأ توزيع الادوار ، وبعضه يمكن ارجاعه الى المنافسات السياسية بين الجناح الراديكالى بقيادة بلحاج ، ثم محمد سعيد وعبد القادر مغنى ، والاتجاه الاعتدالى نسبيا وعلى رأسه مدنى ، وعبد القادر حشانى وهى عناصر ترى أن الاسلام السياسى الجزائرى يتميز بسمات وخصائص تختلف عن التجارب المصرية والسودانية والسعودية ، والايرانية ، وهو تيار يصفه البعض بجزأة الحركة الاسلامية السياسية دلالة على الخصوصية فى الواقع الاجتماعى .

وقد ترتب على هذا الموقف اضطراب الجهاز السياسى الحاكم ، فى ظل تعبئة سياسية من طراز فريد .

وبدأت المناورة ، من خلال بروز اتجاه يرى امكانية تحقيق الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية عبر صناديق الاقتراع ، والاحتكام لجماعات الناخبين . وقد لعبت هذه المناورة دورا هاما فى التقاط الجيش - والتكنوقراط رسالة مراوغة تتمثل فى امكانية اللجوء الى سياسة للمواجهة تتضمن المكونات التالية :

(ا) التصدى بالقوة لمحاولات الخروج على ما يسمى بقيم النظام - الجمهورى - وهو تعبير يجد مرجعيته فى التجربة الفرنسية ، وليس التجربة الجزائرية بخصوصيتها لتحجيم كوادر الانقاذ .

(ب) ترك التناقضات - بعد اعتقال مدنى وبلحاج - تستفحل داخل الاتجاهين الرئيسيين فى الجبهة ،

ومحاولة استمالة التيار المعتدل ، ثم الحوار مع حركة حماس - بقيادة نحناح - وهى حركة اعتدالية بالمقارنة مع الانقاذ .

ولم يستطيع غزالى ان ينجح فى تحقيق هدفه ، وذلك لان اعتقال مدنى عزز اتجاها عاما يرى انهما ضحايا القمع السلطوى ، وفى ذات الوقت ادى الى توحيد الانقاذ لمواقفها السياسية ، وحركتها ، تحت قيادة المكتب التنفيذى المؤقت الذى قاده باقتدار عبد القادر حشانى - مهندس البترول الشاب الذى يبلغ الرابعة والثلاثين من عمره - قبل اعتقاله الذى وحد الحركة ، وضبط ايقاعها فى مهارة ، ومناورة عالية المستوى ، فى حين أن ترك مدنى ، وبلحاج ، كان سيفتح المجال لامكانية استغلال خطابهما السياسى الاعتدالى ، والراديكالى - فى اشاعة الاضطراب - والانقسامات بين قيادات الجماعة .

(ج) فتح المجال أمام حوار وطنى بين كافة الاتجاهات السياسية ، بخصوص قانون الانتخابات ، وذلك حتى يمكن وضع الجوانب والضوابط الاجرائية ، وتقسيم الدوائر الانتخابية لتحجيم الوزن التمثيلى المحتمل للانقاذ . ولكن وقع فى هذا المجال اسيرا لاطروحات ومطالب الانقاذ - وبقية القوى الاخرى - بضرورة تغيير القوانين الانتخابية ووضع ضمانات للعملية الانتخابية . وقد ارتدت هذه المناورة الى عقب الحكومة والرئيس ، بتحويلها لاداة - ومناسبة - للانتقادات الحادة للحكومة والنظام .

(٩) طرحت الانقاذ مطالبها بأمكانية الدخول الى اللعبة الانتخابية ، كآلية للوصول الى الحكم ، وتطبيق الدولة والشريعة الاسلامية ، ولكن شريطة الافراج عن قيادتها المعتقلة ، وضرورة اجراء الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية ، وهو الأمر الذى دفع بن جديد ، وغزالى الى ضرورة صياغة قانون انتخابى متوازن نسبيا فى اطار عدة ضمانات ، ويبدوا أن بن جديد قبل اجراءا انتخابات نظيفة فى اطار قانون انتخابى - متوازن . وذلك لتجديد شرعيته ، على أساس انه اجرى انتخابات حرة فى اطار ضمانات للمرة الثانية بعد الانتخابات البلدية ، وأنه ارسى نظام التعددية السياسية والحزبية فى الجزائر ، ولكن تطور الأوضاع كشف عن ان هذا الموقف كان وراءه رغبة فى الاستمرار ، والتعايش السياسى مع الجبهة الاسلامية للانقاذ فى حال فوزها فى الانتخابات البرلمانية ، ولكن دونما رؤية سياسية رصينة قادرة على الادارة السياسية للصراعات الداخلية .

(١٠) استمرت الانقاذ فى مناوراتها ، ومطالبتها ، وتشكيكها فى نزاهة الحكم وفى ضمانات الانتخابات ، وتركت موقفها غامضا أمام النظام فى حين اعدت كوادرها ، واستراتيجيتها لخوض الانتخابات العامة ، التى كشفت عن تنظيم دقيق واعداد جيد ، تميز باعداد دورات تدريبية للناخبين ، وخاصة الامين للاقتراع لمرشحى الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وذلك بعد ان اعلنت تعليماتها بحلق اللحى ، وتغيير نظام الزى ، حتى يشيع انطباع خادع مؤداه تقلص شعبية الجبهة ، وتراجعها تحت وطأة التدخل العسكرى فى يونيو ١٩٩١ .

ولابد هنا من الاشارة الى ان عبد القادر حشانى نجح فى ضبط جماعته فى المرحلة الاولى وقبل اعتقاله ، وفى اعطاء الانطباع بالتراجع ، والمهادنة سواء فى لغة الخطاب السياسى ، أو فى نمط السلوك اليومى لكوادر الحركة ، بينما كان العمل السياسى قائما على قدم وساق فى وسط الجبهة ، وبين الجماهير ، على نحو ما اظهرته نتائج الجولة الاولى .

وقد قام حشانى بادارة جيدة ومناورة بعد حصول الجبهة على ١٨٨ مقعدا فى الجولة الاولى ، وارسل رسائل فى جميع الاتجاهات الى الغرب وفرنسا باحترام الاتفاقيات الدولية ، والمواثيق العالمية فى حالة الوصول الى الحكم عبر اغلبية برلمانية ، واشارة الى الرئيس فحواها امكانية التعايش السياسى والتراجع عن مطلب اجراء الانتخابات الرئاسية فورا ، واشارة الى الجيش تتضمن احترام الجبهة لدوره الوطنى ، وللتقاليد الجمهورية ووقع تحت وطأة الضغط ، والاعتقالات ، والاتفزاز السياسى بين الحكم والجيش وقوى المعارضة العلمانية والعرقية فى بعض الاخطاء السياسية ، وفى تغيير لغة خطابه السياسى ، مما سهل عملية القبض عليه لحرفة القانون حينما تم اعتقاله بعد ذلك .

(١١) وقعت الجبهة أسيرة الاستفزاز السياسى للقوى العلمانية الاخرى ومطالبتها بالغاء نتائج الجولة الاولى - وخاصة القوى التى تستند الى قاعدة اثنية بربرية ، وبعض عناصر الحركة النسوية - وبدأ الاضطراب والتناقض يسود قيادتها ، فظهرت تصريحات - محمد سعيد - التى طالب فيها الجزائريين بالاستعداد لتغيير عاداتهم اليومية فى نظام المأكل والمشرب ، والزى ، والعلاقات الاجتماعية ، وأن من صوت للقوى الاخرى غير الانقاذ يعد كافرا ، وسيدخل النار ، وتابعه فى هذا الخط عبد القادر مغنى الأمر الذى كشف عن بدء الصراعات الداخلية التى تحاول تطويق قيادة حشانى المعتدلة - نسبيا - الامر الذى دفع الاخير الى الدخول فى دائرة المزايدة فى التطرف - كما اشرنا سلفا - وذلك من خلال توصيفه للصراع فى الجزائر بانه بين حزب الله ، وحزب الشيطان . وبالطبع ليست هذه الحماسة ، واللغة العنيفة والحادة هى سبب الانقلاب ، ولكن التحالف الانقلابى ، استغلها ووظفها فى فرض الاستقالة على بن جديد ، وفى نفس الوقت كانت وقودا فى عملية تهيئة الرأى العام ، والغرب - فرنسا ، والولايات المتحدة ، وبعض القوى الاقليمية للتحرك العسكرى الانقلابى . بصفة عامة اكتسبت جبهة الانقاذ ، ومعها الحركة الاسلامية الطرفية العربية خبرة واسعة من خلال تجربة الانقاذ ،

بصرف النظر عن نتائجها الآنية .

جبهة القوى الاشتراكية :

(٦) أسس حسين آية احمد احد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية ، هذه الجبهة بعد عودته من منفاه الباريسى ، واستهدف تعبئة القوى العلمانية والاشتراكية تحت عباءة الجبهة ، وعلى ان تكون ركيزتها وقاعدتها الجماهيرية بربرية ، ويستقطب من حولها القوى الاخرى . والهدف من ذلك هو سهولة تعبئة البربر تحت وطأة أن الانقاذ ، والقوى الاخرى ، اذا ما وصلت الى الحكم ، سوف ترتكز على قاعدة عربية ، وهذا قد يؤدى الى الاجحاف بالحقوق البربرية ، وفى ذات الوقت توظيف الخوف البربرى فى خلق ترابط بينه ، وبين قاعدته الاثنية ، واستخدام الخطاب العلمانى فى الدفاع عن حقوق البربر ، ودورهم ، وهو ما سوف يلقى اهتماما فى الاوساط الغربية فى اطار اهتمام الغرب بالاقليات الاثنية والقومية والدينية فى الدول العربية ، وهو ما يترافق مع صدور خطاب حقوق الانسان ليغدو خطابا عالميا ، مع سقوط الكتلة السوفيتية وتفكك الاتحاد السوفيتى ، وبدء عملية تشكل النظام الدولى الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .

وقد تمكن حسين آية احمد من توظيف تاريخه السياسى كأحد قادة حرب التحرير الوطنى ضد فرنسا ، وخطابه العلمانى فى سحق القوى الأخرى التى تنازعه الخطاب والاساس الاثنى لقاعدته السياسية فى مناطق القبائل . واستطاع جذب الحركة النسوية ، والقوى الديمقراطية والعلمانية بعد الجولة الأولى التى حصل فيها على (٢٦) مقعدا فى البرلمان محققا المكانة الثانية بعد الانقاذ ، وتلاه حزب جبهة التحرير الوطنى . واستطاع حشد مظاهرة واسعة لتعبئة مناصريه - وصلت تقدير عددها ما بين ١٠٠ الف متظاهر الى ٣٠٠ الف متظاهر - واستطاع تغيير بعض تكتيكاته السياسية من بروز اللغة العربية فى الشعارات ، واللغة ، بديلا عن الفرنسية ، والبربرية التى كانت تستخدم من قبل كاحدى آليات تعبئة كوادره ، وقاعدته الاثنية - السياسية .

وعلى الرغم من نجاح حسين آية احمد فى الجولة الاولى ، الا أن امكانية ان يلعب دورا محوريا فى الحياة السياسية الجزائرية ، لازالت تحول دونه أمور عديدة ، على رأسها اثنية ، وخطابه فى بيئة اسلامية الهوية تمثل مسألة محورية فيها فى ظل اشكالية النزاعات على الهوية الجزائرية . ، وفشله فى ان يشكل القوة الموازنة فى الخريطة السياسية الجزائرية للجبهة الاسلامية للانقاذ يمكن ان يلعب دورا فى اى ائتلاف سياسى مستقبلى .

ثالثا : الازمة الدستورية :

تمثلت الازمة الدستورية ، فى غياب تصور سياسى لدى تحالف التكنوقراط ، والجيش لما يمكن أن تسفر عنه الانتخابات من نجاح للانقاذ ، وعجز حزب جبهة التحرير عن تحقيق نسبة من المقاعد ، تكفى لان يشكل حكومة ائتلافية - مع قوى أخرى - تسمح باستمرارية النظام ، ولكن الهزيمة القاسية للحزب الحاكم ، وامكانية التعايش ، ومخاطرها بين الانقاذ ، والرئيس ، أدت الى ممارسة الضغط على الشاذلى للاستقالة ، وفى ذات الوقت خلقت الاستقالة ، وضعا فريدا ، حيث لا ينص الدستور الجزائرى الجديد على تنظيم لحالة فراغ فى المؤسسات الدستورية تتمثل فى حل البرلمان ، واستقالة الرئيس ، وانما نظم فقط حالة حل البرلمان ووفاة الرئيس ، وهنا يتولى منصب الرئاسة المؤقتة رئيس المجلس الدستورى ، ويدعو الى انتخابات رئاسية خلال مدة ٤٥ يوما .

ويبدو أن قادة التحالف الانقلابى - غزالى ، الجنرال خالد نزار وزير الدفاع ، ورئيس الاركان ، والجنرال العربى بالخير وزير الداخلية .. رأوا ان تفسير النصوص الدستورية من خلال القياس على حالة وفاة الرئيس التى تتيح - فى ظل حل البرلمان - لرئيس المجلس الدستورى تولى رئاسة الجمهورية بالنيابة ، لا تؤدى الى تحقيق هدف عملية الانقلاب ، وهو عدم وصول الانقاذ الى الفوز بالاغلبية البرلمانية ، بل قد يتيح هذا الاجراء الفرصة لتحقيق هدف جبهة الانقاذ ، من المبادرة بترشيح احدى الشخصيات السياسية الموالية او القريبة من توجهاتها السياسية والايديولوجية . من هنا الاضطراب الذى حدث ، والذى بحثت المجموعة المسيطرة على جهاز الدولة ، عن غطاء دستورى للخروج منه ، فتولى عبد المالك بن حبليس رئيس المجلس الدستورى المنصب لمدة ٢٤ ساعة ، ثم يبدو أنه آثر هو والمجلس الدستورى الابتعاد عن المشكلة وعدم التصدى لها بالتفسير الدستورى ، ومن ثم عهد المجلس الدستورى الى ما اسماه « المؤسسات المخولة صلاحيات دستورية - وهو تعبير غامض - مهمة السهر على استمرارية الدولة وايجاد الظروف الضرورية لعمل المؤسسات والنظام الدستورى فى شكل طبيعى . ولم يكن أمام الجيش والوزارة سوى اللجوء الى أطر مغايرة تتمثل فى دعوة مجلس الأمن الاعلى للانعقاد ، وهو مجلس استشارى وليست له صلاحيات دستورية وترتب على هذا الاجراء انشاء ما يسمى بالمجلس الاعلى للرئاسة - وهو كيان غير منصوص عليه دستوريا - تولاه محمد بوضياف احد القيادات التاريخية الخمسة للثورة الوطنية الجزائرية .

وقد ترتب على هذا الوضع عدة أمور :

(١) أن هناك تصادما ، وتناقضا بين شرعية دستورية ممثلة فى نجاح الانقاذ ، وجبهة القوى الاشتراكية فى الانتخابات العامة ، وهناك سلطة فعلية ، بمؤسسات غير دستورية ، أى تناقض بين شرعية دستورية ، وسلطة فعلية ، ناهيك عن شرعية سياسية

منتصرة عبر الاقتراع ، وشرعية تاريخية هزمت من خلال العملية الانتخابية .

(٢) ظهور تناقضات ، ورفض من جناح عبد الحميد مهرى الامين العام لجبهة التحرير ، وبين السلطة الفعلية ، وبدء حوار بين الجبهة ، والانقاذ وجبهة القوى الاشتراكية فى مواجهة الانقلاب على الدستور فى بداية عملية تشكيل المجلس الاعلى للدولة .

(٣) أنّ سيد احمد غزالى – المهندس السياسى للانقلاب الدستورى – لم يدخل ضمن مجلس الرئاسة ، حتى يعد نفسه لاوضاع ما بعد الازمة فى حالة استمرار الاوضاع ، واجراء انتخابات رئاسية فى ديسمبر ١٩٩٣ .

(٤) ان هناك مؤشرات على ان هناك حوارات اجريت – سرا – بين الحكومة الفرنسية ، وبين كوادر من الانقاذ فى طهران ، بعد الجولة الاولى .

(٥) أن الولايات المتحدة ، وفرنسا – على الرغم من تناقضات وتذبذب مواقفهما ازاء الانقلاب – يبدو انهما تؤيدان ما حدث ، وأبرز المؤشرات على ذلك ، هو تأييد المملكة العربية السعودية ، ومن ثم دول الخليج للسيد / محمد بوضياف رئيس المجلس الاعلى للرئاسة ، ثم نشاط فرنسا فى اطار المجموعة الاوروبية لدعم الجزائر اقتصاديا ، واستقبالها لوزير الخارجية الجزائرى ، لمناقشة الاوضاع الداخلية السياسية ، والاقتصادية .

والواقع أن تحليل مواقف القوى والأطراف الداخلية للازمة بعد الانقلاب تشير الى تفاقم مكوناتها ، وذلك على نحو ما سوف تشير اليه فى الجزء الرابع من هذا التقرير التحليلى ، والذى يتناول المسارات التى اتخذتها الازمة الداخلية منذ استلام محمد بوضياف لرئاسة المجلس الاعلى وتداعيات الوضع الداخلى الذى أدى الى صدور قرارات باعلان الحالة الاستثنائية ، والطوارىء ، ثم حل جبهة الانقاذ ، والتحرك السياسى الاقليمى والدولى لطلب الدعم السياسى للنظام ، ومحاولة ايجاد حلول عاجلة للازمة الاقتصادية ، والسعى داخليا الى انشاء بعض المؤسسات السياسية الجديدة لملء الفراغ السياسى . وهو الامر الذى سوف نتناوله على النحو التالى : –

رابعا بيئة ، وصيرورة الازمة السياسية والدستورية الممهدة للانقلاب العسكرى :

أولا : كشفت الدورة الاولى لانتخابات المجلس الوطنى الشعبى عن الثقل السياسى والاجتماعى للجبهة الاسلامية للانقاذ ، وأن كافة المؤشرات تشير الى انها يمكن ان تحصل على كتلة تصويتية كبيرة تمكنها من الحصول على اكثر من ثلثى مقاعد البرلمان ، وذلك بالمقارنة بالقوى الاخرى كالجبهة الاشتراكية بقيادة حسين آية أحمد ، وجبهة التحرير الوطنى ، وخاصة بعد أن كشفت اتجاهات التصويت فى الدورة الاولى عن أن الانفجار فى البنية السياسية الذى كانت ابرز ملامحه هو العدد الكبير من الاحزاب السياسية ، وعدد المرشحين المستقلين ٥٠٠ الف مرشح مستقل كشف عن هشاشة البنية السياسية ، وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة ، وأن هذه الاحزاب ، والاشخاص يفتقرون الى جذور حقيقية فى الهيكل الاجتماعى الجزائرى ، بفئاته الاجتماعية المختلفة .

ولعل هذه النتيجة الحاسمة ، كانت وراء تداعى ، بل واستدعاء لمكونات الازمة البنائية ، فضلا عن الهواجس المستقبلية ، ومواقع كافة الجماعات ، والقوى فى بناء القوة الذى تتم اعادة صياغته من خلال الاليات الانتخابية ، والبيرقراطية ، وأن ثمة شرعية قائمة على أساس اجتماعى – ثقافى ، ومؤسسى من طراز جديد فى طريقها للتشكيل والتبلور ، وهو الامر الذى شكل ضغوطا عديدة على المؤسسة العسكرية – المدنية فى الجزائر ، للمسارعة بالتحرك الانقلابى .

ولا شك فى أن موقف جبهة الانقاذ من المؤسسة العسكرية ، الذى صاغته فى برنامجها السياسى ، بالاضافة الى ادراكها لعمق الترابط بين النظام الجمهورى ، والمؤسسة العسكرية ، والتكنوقراط الذى تشكل ، وترسخ على أسس سياسية فى النظام منذ عهد هوارى بومدين ، سوف تجعل من الجيش – فى حال بقائه كما هو – أداة تهديد لجبهة الانقاذ ، فضلا عن مشروعها السياسى لبناء دولة اسلامية ، وهو ما يعنى تفكيك ، واعادة هيكلة المؤسسة العسكرية ، واجراء جراحات سياسية واسعة ، ومفاد ذلك أن فى قيادات المؤسسة ستكون على قائمة الضحايا السياسيين فى حال وصول الانقاذ الى الحكم عبر حصولها على ثلثى المقاعد البرلمانية فى الدورة الثانية .

وقد تزايدت حدة المخاوف السياسية لدى قادة الجيش ، من خلال الانباء التى ترددت كثيرا ، من أن رئيس الجمهورية انتوى عزل قادته – وزير الدفاع والاركان ، وبعض قادة الوحدات الأساسية – ، وأن ثمة حوارا يدور حول التعايش بين الرئيس ، وبين الانقاذ ، وهو ما كان يومىء به ، ويشير خطاب الانقاذ السياسى قبل ، وبعد الدورة الاولى .

ويبدو أن قادة المؤسسة العسكرية قد حزموا أمرهم بالاتفاق الكامل مع رئيس الوزراء سيد احمد غزالى على ضرورة التحرك الفورى للسيطرة على الحكم ، واجبار الشاذلى بن جديد على الاستقالة .

وفى هذا الاطار تم توظيف مجمل الوقائع ، والظواهر السياسية التى تمت على الساحة السياسية الداخلية ، فى اظهار حالة الاضطراب ، وارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسى ، وذلك امام بعض قوى المعارضة السياسية التى تلهج بالخطاب العلمانى ، وايضا تجاه دول المنطقة ، وذلك على أساس ان وصول الانقاذ الى الحكم يعنى ان الحركة الاسلامية السياسية ذات التوجهات الراديكالية

فى طريقها الى الحكم فى هذه البلدان ، وفى ذات المستوى رسالة الى الدول الغربية – الاوروبية وخاصة فرنسا وايطاليا واسبانيا ثم الولايات المتحدة الامريكية – أن وصول الاسلام السياسى الراديكالى الى السلطة يعنى عدم الاستقرار فى جنوب المتوسط ، والشرق الاوسط ، وتوظيف هذه الرسالة فى اطار سعى الغرب لوضع الاسلام السياسى – والارهاب فى موضع العدو للغرب ، وللنظام الدولى الجديد الذى يتشكل تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية .

ويمكن لنا رصد الوقائع السياسية التى تم توظيفها فى هذا الاطار على النحو التالى :

١ – تزايد ضغط القوى المعارضة لالغاء نتائج الدورة الاولى وعدم ، اجراء الدورة الثانية ، وفى هذا المجال برزت مطالبات حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية بقيادة سعيد سعدى ، وهو حزب بربرى ، لم يستطع الحصول على أى مقعد فى الدورة الاولى ، وطالب بوضوح بحشد مؤيدى الديمقراطية لقواهم لوقف العملية الانتخابية بنفس الطريقة التى قامت بها « الانقاذ » فى يونيو ١٩٩١ . ودعا ايضا جبهة القوى الاشتراكية ، وجبهة التحرير لعدم الاشتراك فى الدورة الثانية (التى كان مقررا لها يوم ١٩٩١/١/١٦) . ثم تشكلت ايضا لجنة وطنية لانقاذ الجزائر اسسها الاتحاد العام الجزائرى للشغل ، وانضمت اليها ست منظمات ، من بينها منظمات تمثل اصحاب العمل والمديرين فى الشركات الخاصة والحكومية ، واحدى جماعتين لحقوق الانسان ، وذلك بهدف اقامة جبهة لمواجهة جبهة الانقاذ التى ترفض الطابع الجمهورى للدولة فى الجزائر . وهى قوى ساهمت فى رفع حدة الصراع السياسى ، ولكن دون فعالية حقيقية كما اثبتت الاحداث . وفى ذات المستوى ، كانت هناك مظاهرة حزب القوى الاشتراكية الفائز الثانى فى الدورة الاولى – من عدد يتراوح بين ١٠٠ الف الى ٣٠٠ الف فى اكثر التقديرات – وذلك للتظاهر ضد القوى التوتاليتارية ورفض حتمية الجمهورية الاسلامية . واعقبتها المظاهرات النسوية – التى قامت بها الجمعيات النسوية المؤيدة لحقوق المرأة الجزائرية – ضد وصول الانقاذ للحكم ، واقامة مشروعها السياسى للدولة الاسلامية .

٢ – تقديم عدد كبير من الطعون الانتخابية – (بلغ اكثر من ٣٤١ طعنا فى نتائج ١٤٠ مقعدا ، وقد انقسمت الطعون التى قدمت الى المجلس الدستورى الاعلى ٤٤ ولاية على النحو التالى :

١ – جبهة التحرير الوطنى ١٧٤ طعنا .
٢ – الحركة من اجل الديمقراطية فى الجزائر ٣٤ طعنا
٣ – جبهة القوى الاشتراكية ٣٠ طعنا
٤ – المستقلون ٢٢ طعنا
٥ – حزب العمل الاشتراكى ٤ طعون
٦ – التجمع من اجل الثقافة والديموقراطية ٨ طعون
٧ – الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية (مجد) ٥ طعون
٨ – الجبهه الاسلامية للانقاذ ١٧ طعنا
٩ – الحزب الاجتماعى الديمقراطى ٤ طعون .

وبقية الطعون موزعة على احزاب صغيرة ، وباعداد قليلة جدا – الحياة ١٩٩٢/١/٥ ص ٥ –) والمجلس الدستورى الاعلى دوره استشارى كما سبق أن اشرنا الى ذلك – واثارة مجموعة كبيرة من التكهنات حول الفصل فى صحة هذه الطعون ، وأن بامكان المجلس ، الغاء الانتخابات فى دوائر عديدة ، وانتهاء بالغاء الدورة الاولى كلها . وقد ترافق هذا الجو من التكهنات مع تصاعد دعوة الغاء الانتخابات من قوى أخرى كحزب الطليعة الاشتراكية وهو الحزب الشيوعى الجزائرى القديم .

وارتبط ذلك بدعوات واضحة من بعض القوى التى فشلت فى الدورة الأولى للجيش بالتدخل المباشر ، وهو ما يثير مسألة ما إذا كان ذلك امرا متفقا عليه ، أم انها تعبيرات سياسية صارخة للهزيمة ، والخوف من سيطرة الانقاذ على البرلمان ، وامكانية احداث تغييرات هيكلية فى بنية النظام ومؤسساته حال تمكنها من ذلك مستقبلا .

٣ – بروز تناقضات داخل جبهة الانقاذ ، وهو ما اظهرته انفلات موجه من التصريحات من بعض اركان القيادة المؤقتة كشفت عن النوايا السياسية المضمرة لدى الجبهة فى احداث تغييرات جذرية فى بنى الدولة ، وفرض نظام للحياة مختلف عما درج عليه الجزائريين طيلة عقود عديدة وكانت حدة لغة هذا الخطاب عنصرا فى عملية تهيئة الاجواء السياسية – دوليا واقليميا وداخليا – للتحرك من قبل الجيش . وذلك على الرغم من استعادة عبدالقادر حشانى رئيس المجلس التنفيذى المؤقت للانقاذ – لقدرته على ضبط اداء الحركة ، وذلك من خلال تصريحاته التى دعت الى الهدوء وضبط النفس ، حتى لايسهل على السلطة الفعلية بعد الانقلاب اتخاذ السلوك العنيف ، والاتصالات السياسية لكوادر الانقاذ ذريعة لاعلان حالة الطوارىء ، وحل الجبهة ، او اعتقال قياداتها ، وكوادرها النشطة ، وامتداد حملة الاعتقالات لاعداد واسعة من الاعضاء . ويبدو ان سلوك حشانى قد جاء متأخرا ، ولم يكن مستوعبا لمعنى دخول الجيش مباشرة الى السلطة فى تحالف مع بعض التكنوقراط ، وهو ماسوف نشير اليه تباعا . فقد ترتب على عملية تصاعد اللهجة المتشددة فى الخطاب الاسلامى ، واعتراض بعض الكوادر الصغرى على مظاهرات القوى العلمانية ، واثارة بعض الشغب الى اعطاء ذريعة اخرى فى مجال تهيئة المناخ السياسى للتحرك العسكرى وذلك بصدور قرارات باعتقال ٣٥ عضوا من الانقاذ ، وتقديمهم للمحاكمة بتهمة القيام باعمال شغب . وقدم عبدالقادر حشانى الى المحاكمة مع بدء الحملة الانتخابية للدورة الثانية بتهمة

الاساءة الى سمعة وزارة الدفاع ، وذلك بادعاء انه نسب وقائع وهمية وخطيرة الى القوات المسلحة وسلطاتها فيما يتصل بهجوم وقع فى شهر ديسمبر - تشرين الثانى - على موقع لقوات امنية بالقرب من الحدود مع تونس (السفير ١٩٩٢/٦/٦)

٤ - استغل الجيش - الحكم عملية قامت بها الحركة الاسلامية المسلحة فى مدينة قمار فى جنوب شرق الجزائر وقتلت ثلاثة جنود واستولت على اسلحة من الموقع ، وردت قوات الجيش على ذلك بملاحقة المسلحين وقتلت ١٣ منهم مع بدء الحملة الانتخابية رسميا بوقت قليل ، اى مع بدء الدورة الاولى . وقد تم توظيف هذا الحادث سياسيا سواء فى النزاع بين الانقاذ والحكم والجيش ، او استغلال الجيش له مع بدء الجولة الثانية ، حيث ربط وزير الدفاع الجزائرى - الرجل القوى - الجنرال خالد نزار بين المسلحين وجبهة الانقاذ .

وفى هذا الاطار يتعين الاشارة الى واقعة ذات دلالة فى استغلال خطاب الجبهة الاسلامية للانقاذ فى عملية تهيئة المناخ - اذا جاز التعبير - للتدخل المباشر من الجيش ، وهو واقعة اتهام حشانى من قبل بدعوته ، وحثه للجنود على عدم اطاعة اوامر ضباطهم الذين لايحترمون الاسلام وامضى حشانى شهرا فى السجن العام ، وافرج عنه بعد ان رفض قاض النظر فى التهمة . وهذه الوقائع استغلت كأخطاء ارتكبتها الانقاذ فى اطار حركتها اليومية السياسية .

٥ - بدء موجة من التصريحات تشير الى نتائج عدم رضا الحكومة ورئيسها غزالى - ومن ثم الجيش - عن الدورة الاولى ، وذلك بقوله - الحياة ١٩٩٢/٧/٧ - ان الانتخابات لم تكن حرة ونظيفة وان حكومته كانت صادقة وجدية ، ولكن الاطراف الاخرى المشاركة فى العملية الانتخابية لم تكن كذلك . واشار الى التجاوزات فى عملية الاقتراع ، ولاسيما شطب اسماء مواطنين يحملون بطاقات انتخابية من لوائح البلديات التى تسيطر عليها الجبهة الاسلامية - ٦٥٪ من البلديات فى الجزائر - وعدم توزيع ٩٠٠ الف بطاقة انتخابية ، والغاء مليون بطاقة ، والضغوط النفسية التى مارستها الكوادر الاسلامية على الناخبين . واشار غزالى الى ان الكلمة بعد الشعب اصبحت فى ايدى المجلس الدستورى الذى قدمت اليه الطعون فى ٣٤١ حالة تزوير ومخالفة تشمل ١٤٥ دائرة فاز فيها احد الاطراف او لم يحسم فيها الامر لمصلحة اى طرف فى الجولة الأولى واشار - فى وضوح لمسار الاحداث - بقوله ان نتائج الدورة الاولى هى صرخة من اعماق الشعب ليعبر عن ارادته بتغيير النظام جذريا . لكن هذه الارادة تجد نفسها فى فخ ومعرضه للانحراف . وان مستقبل الجزائر والوحدة الوطنية والديمقراطية التى جعلت ارادة التغيير ممكنة ، مهددة بأخطار عديدة وحقيقية ، ووصف هذا الوضع بانه مفارقة مؤلمة . واعرب عن اعتقاده بانه من اجل ضمان العملية الديمقراطية يجب على الجزائريين الاقبال على اصواتهم فى الدورة الثانية .

٦ - ويبدو ان الرهان على نتائج الفصل فى الطعون ، فى التبرير لالغاء نتائج الدورة الاولى ، او على الاقل احداث تغيير فى خريطة نتائج الانتخابات المحتملة بما يسمح باجراء تحالفات جديدة ، لم يكن رهانا يمكن ان تستند اليه السلطة السياسية فى الجزائر . خاصة فى ظل النزاع بين غزالى وبين قادة حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم ، التى حملت رئيس الحكومة جزءا كبيرا من فشلها السياسى فى الانتخابات

وقد ترتب على هذه البيئة السياسية غير المستقرة ، والتى تفتقر الى قواعد راسخة للعبة السياسية من قبل كافة الأطراف ، الى تفجير اشكاليات اكثر عمقا تمس هيكل النظام السياسى ، ومؤسسات الحكم ، وحدود النظام ، واطرافه ، واساليب عمله ، وهو الذى جعل الامر فى النهاية ، وقبل بدء عملية الاقتراع فى الدورة الثانية الى ممارسة الجيش ، وحكومة غزالى للورقة الأخيرة ، وهى القوة للانقضاض على المجتمع السياسى - نقولها تجاوزا - وذلك من خلال الانقلاب الدستورى . وهو ماكشف عن هذه العملية ذات الطابع الصفرى التى مورست ، كانت فى جزء اساسى منها محسوبة ، ولكن فى ذات الوقت كشفت عن ان انهيار القوى السياسية التى يستند اليها الحكم فى شرعيته - ولو شكليا - وهو جبهة التحرير الوطنى اوقع الجميع فى مأزق سياسى حقيقى ، دفعهم دفعا للخيار الاخير وهو الانقلاب .

وتكشف ممارسات السلطة الفعلية ، من دعوة المجلس الاعلى للامن ، ورفض رئيس المجلس الدستورى الاستشارى لادارة شئون البلاد وتولى الرئاسة بالوكالة لغياب نص دستورى يسوغ ذلك ، عن الاضطراب ، وعدم التخطيط السياسى لدى الجيش - والحكومة فى حال اللجوء الى خيار اللحظة الاخيرة ، وهو القوة الانقلابية ، او الى رعونة الفعل السياسى اضطراب ، وشلل ، الذى يمكن للسلطة الحاكمة من العنيف ، او العشوائى .

ثانيا : خيارات السلطة الفعلية بعد السيطرة المباشرة على الحكم :

من خلال هيكل الوقائع ، والمعلومات المتاح بعد العملية التى قام بها الجيش مع رئيس الوزراء سيد احمد غزالى ، يمكننا اعادة رسم خريطة خيارات السلطة الفعلية ، بعد استيلائها على الحكم ، وذلك على النحو التالى

أ - سياسة اليد الحديدية تجاه الانقاذ : لجأت السلطة الفعلية ممثلة فى الجيش ، وقوات الامن الى الاداة التقليدية فى حال اللجوء المباشر للقوة ، وهو حملات الاعتقال لقادة الجبهة الاسلامية للانقاذ ، والكوادر وسيطة بهدف خلق فجوة بين الكادر القيادى والوسيط ، وبين القاعدة الأمر الذى يؤدى الى التصدى بالقوة الحديدية للجبهة ، وتصفيتها ، وتحطيم هياكلها وهو ما قامت به السلطة الفعلية ، ولكن فى اطار مناورات الانقاذ وانسحابها عن العمل العلنى ، ويبدو انها اختارت الاسلوب السرى ، والانسحاب الى الأطراف ثم الهجوم بعد ذلك ، ولكن هذه مجرد توقعات لسلوكها .

وفى مجال سياسة اليد الحديدية تزايدت ارقام الكوادر التى تم اعتقالها - وبلغت حوالى تسعة الاف معتقل - وعلى راسها عبدالقادر حشانى الذى اتهم بتهمة تحريض الجيش على التمرد ، ثم عناصر عديدة فى القيادة . وقد حاولت الجبهة انتهاج تكتيك فى العمل مع الجيش والأمن من خلال الدفع بالفتيان والاطفال الى المواقع الامامية لضرب قوات الأمن بالحجارة ، واطلاق اسم انتفاضة الحجارة على ذلك - لاحظ وقارن ذلك مع انتفاضة الحجارة فى الاراضى المحتلة ضد اسرائيل بكل دلالات هذه التسمية على الصعيد الرمزى - وذلك بهدف احراج السلطات ، وفى حال التصدى لهم يثور اهالى الاطفال ، وتحدث تعبئة ضدها ، وفى نفس الوقت يساهم فى الاساءة الى صورة الجيش والسلطات فى الغرب . ولكن يبدو ان هذا التكتيك قد تم التراجع عنه من قبل الانقاذ تحت وطأة الملاحقات الامنية الأمر الذى يدفع الى الاعتقاد باحتمالات الانسحاب الى الأطراف ، وبدء العمل السرى .

وفى اطار سياسة اليد الحديدية ، قامت السلطات الحاكمة باغلاق مقار جبهة الانقاذ .

ب - اعلان حالة الطوارىء :

ويبدو ان اعلان نظام الطوارىء ، كشف عن المأزق الدستورى ، والسياسى الذى واجه السلطة الفعلية فى الجزائر ، بعد سيطرتها على الحكم ، وفشل اللجوء الى المجالس الاستشارية فى الدستور - كالمجلس الدستورى ، والمجلس الاعلى للأمن - وان تطبيق سياسة اليد الحديدية ، يتطلب اطارا مرنا يسمح بالعمل خارج اطار الضوابط الدستورية والقانونية العادية ، ومن ثم لم تجد ثمة مفرا سوى اللجوء الى اعلان حالة الطوارىء ، الذى يعطى للسلطات القائمة على الطوارىء صلاحيات استثنائية واسعة ، ومرنة . وذلك فى اطار خطاب سياسى لبوضياف - رئيس المجلس الاعلى للدولة - على ان حالة الطوارىء ، والاجراءات التى يقوم بها الحكم لن تمس المسار الديمقراطى وحرية التعبير والحريات الفردية . وذلك للتخفيف من خطورة الطوارىء ، والحالة الاستثنائية التى تمنح رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات خطيرة منها تعطيل العمل بالدستور وحل الاحزاب السياسية . وهو مايؤكد على ان احد اهداف اعلان الحالة الاستثنائية هو حل الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وهو ماتم فعلا . وخاصة بعد الاعتقالات

الواسعة التى تمت فى صفوفها ، ولجوء القادة المحليين الى المبادرات الفردية لعمل مايراه كل منهم مناسبا مع الوضع السائد فى منطقته ، كمساندة المناطق الثائرة ، عن طريق التحرك بكل الوسائل من الاضطرابات المفتوحة ، والتظاهر ، والعصيان المدنى (الحياة ١٩٩٢/٢/١٠) ، وهو اسلوب استخدم على نحو غير ملحوظ ، ولم يحقق حتى لحظة كتابة التقرير اية نجاحات فى مواجهة الجيش والأمن الذى يبدو انه مسيطر حتى الان على مقاليد الأمور وخاصة بعد حل الجبهة الاسلامية للانقاذ رسميا ، وذلك نظرا لمخالفات القانون المتكررة التى ارتكبتها الجمعية قررت السلطات العمومية ان تطبق ضدها اجراء التوقيف والحل المنصوص عليه فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ من القانون الرقم ٨٩ - ١١ المؤرخ فى ٥ يوليو ١٩٨٩ والخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسى وقررت وزارة الداخلية فى قرارها ان هذا الاجراء يأتى بعدما اصبح جليا ان الجمعية ذات الطابع السياسى المذكورة تسعى بواسطة اعمال مخربة الى تحقيق اهداف تهدد بشكل خطير النظام العمومى ومؤسسات الدولة » .

وقد منح اعلان حالة الطوارىء وزير الداخلية العربى بلخير وولاة الولايات الحق فى اتخاذ تدابير عديدة نرصدها على النحو التالى :

١ - تحديد او منع مرور الاشخاص والسيارات فى اماكن معينة .

٢ - تنظيم تداول وتوزيع المواد الغذائية والمنافع ذات الضرورة الاولى .

٣ - تعيين مناطق لاقامة منظمة لغير المقيمين

٤ - المنع من الاقامة ، أو وضع تحت الاقامة الجبرية ، كل شخص يتضح ان نشاطه مضر بالنظام العام او بسير المصالح العمومية

٥ - مصادرة العمال للقيام بنشاطهم المهنى المعتاد فى حال اضراب غير مأذون ، أو غير شرعى .. وتشمل هذه المصادرات المؤسسات العمومية او الخاصة بغرض الحصول على تقديم الخدمات ذات المنفعة العامة .

٦ - الامر استثنائيا بالتفتيش نهارا وليلا

٧ - منح وزير الداخلية والولاة الحق فى اغلاق قاعات العروض الترفيهية والاماكن الاجتماعية مهما كانت طبيعتها . ومنع كل تظاهره يحتمل فيها الاخلال بالنظام العام .

٨ - منح الحكومة الحق فى تعليق اى نشاط او حل اى مجالس محلية او هيئات تنفيذية بلدية . وفى هذه الحال تعين السلطة الوصية مندوبيات تنفيذية على مستوى الجماعات الاقليمية المعنية الى ان تجدد هذه الاخيرة من طريق الانتخاب

٩ - وفرض قرار اعلان حالة الطوارىء وزير الداخلية الحق فى الطلب من السلطات العسكرية قيادة استتباب الامن على المستوى المحلى او على مستوى الدوائر

الاقليمية ، واحالة الجرائم ضد امن الدولة ، مهما كانت صفة المحرضين والفاعلين فيها الى المحاكم العسكرية . (الحياة ١٩٩٢/٢/١١) . ولاشك فى ان هذه الصلاحيات الواسعة ساهمت فى سرعة وفعالية التحرك الذى قام به الجيش - نسبيا - فى السيطرة على زمام الاوضاع فى الجزائر ، وفى مواجهة مجموعة الطيب الافغانى - الراديكالية - والتى تنسبها السلطات الى جبهة الانقاذ .

جـ - تشكيل حكومة جديـدة لمواجهـة الازمة السياسية ، والاقتصادية :

وفى ١٩٩٢/٢/٢٢ تم تشكيل حكومة جزائرية جديدة بقيادة سيد احمد غزالى واللواء خالد نزار وزيرا للدفاع ، واللواء العربى بلخير وزيرا للداخلية ، وهى الترويكا الحاكمة فعلا فى الجزائر . واتسم التعديل الوزارى بتقليص عدد الوزارات ، ودمج بعضها ، وادخال شخصيات جديدة الى الحكومة . وذلك بهدف بث الدينامية ، والفاعلية ، والكفاءة فى الة الحكم . فضلا عن تعيين اثنين من الوزراء الستة الجدد - وهم من الشبان لكسر الهوة بين الاجيال فى الجزائر بين جيل المؤسسة الحاكمة الذى عاصر حرب الاستقلال وجيل الشباب من العناصر القريبة من الحركة الاصولية هما سعيد جيوشى ، وساسى العمورى . وجيوشى عضو مؤسس فى الجبهة الاسلامية للانقاذ وانشق عنها فى العام الماضى . والعمورى وهو امام مسجد له صلات بالجبهة (السفير ١٩٩٢/٢/٢٤)

وتمثل صيغة التشكيل الوزارى - فى رأى المراقبين - صيغة وسطا بين المجلس الأعلى للرئاسة بقيادة محمد بوضياف ، ورؤية غزالى التكنوقراطية لطبيعة التشكيلة الوزارية ، فى اطار خطة الانعاش الاقتصادى التى طرحها لتجاوز الازمة الداخلية الاقتصادية - الاجتماعية وهى صيغة كما نلاحظ يغلب عليها الطابع الفنى ، واقرب الى صيغة « الائتلاف الوطنى » ، بين عناصر فنية ، وعناصر سياسية منشقة على بعض الاحزاب القائمة ، كما يستفاد من تعيين العضوين الاصوليين ، وعضوين منشقين عن جبهة القوى الاشتراكية (السعيد قشى الذى عين وزيرا للعمل ونايت هاشمى الذى عين وزيرا للشؤون الاجتماعية) . (الشرق الاوسط ١٩٩٢/٢/٢٤) وقد اثار هذا التعديل ردود فعل متعددة ، كان ابرزها رد فعل عبدالحميد مهرى الامين العام لحزب جبهة التحرير الذى رأى ان التعديل الوزارى يجسد نوعا من « الانفتاح » على بعض الاتجاهات السياسية ، ولكنه رأى ان هذا الانفتاح نحو معارضة المعارضة الامر الذى يجعل بعضهم يصفه بانه انفتاح مزيف . فى حين اعتبرت جبهة القوى الاشتراكية بأن التعديل بمثابة مناورة ، وبعيد عن تطلعات الشعب ، فى حين لاحظ حزب الطليعة الاشتراكية - الحزب الشيوعى القديم - ان التغيير لم يجسد محتوى الخطاب السياسى الرسمى . (الحياة ١٩٩٢/٢/٢٥)

وفى هذا الاطار طرح غزالى مشروعه للانعاش الاقتصادى الذى يبدو انه مهمة الوزارة الجديدة ، والذى يتضمن العمل على عدة محاور تتمثل فيما يلى :

(١) اعادة تنشيط الاقتصاد الوطنى عموما .

(٢) الاهتمام بازمة السكن الاجتماعية خصوصا .

(٣) اعطاء دفعة للزراعة ، وخصوصا فى جنوب الجزائر .

(٤) اعادة النظر فى بنية الصناعة .

(٥) تطهير المؤسسات المالية بتخصيص ١٢,٥ بليون دينار جزائرى .

(٦) التكفل بالمشاكل الاجتماعية للمواطن ، ومنها توفير المواد الاستهلاكية .

(٧) الحد من البطالة وخصوصا فى اوساط الشباب

ويبدو ان هذه الخطة تسير فى اطار اعتماد عدة قوانين اقتصادية تساعد على التحرك تدريجيا نحو اقتصاد السوق ، ورفع القيود على الجزائريين - رجال المال والاعمال - ومنحهم فرصة المنافسة . (الحياة ١٩٩٢/٢/٢٦)

وقد ترافق مع التشكيل الوزارى الجديد ، واعلان ملامح خطة الانعاش الاقتصادى التحرك السياسى والديبلوماسى الخارجى ، مع دول المجموعة الاوروبية وفرنسا تحديدا التى استقبلت وزير الخارجية ، وهو مايشير الى الدعم السياسى الفرنسى ، والاوروبى ، والغربى عموما للحكومة الجزائرية ، فضلا عن التحرك الاقليمى تجاه دول الخليج بهدف الحصول على قروض ومعونات مالية لمواجهة . الازمة ، وثمة أنباء عن هدف للحصول على مليارى دولار من السعودية ، ودول الخليج البترولية فى هذا الاطار او مايزيد على هذا الرقم .

د - المواجهة السياسية الداخلية

ثمة مؤشرات تستفاد من صياغة الخطاب السياسى لبوضياف تحديدا - الذى تحفظ كثيرا على جبهة التحرير الوطنى من قبل ، وبعد قبوله لمنصب رئيس مجلس الرئاسة الاعلى - على ان ثمة مسعى لاضعاف القوى الحزبية البارزة على الساحة الجزائرية ، وذلك بهدف خلق حالة من الضعف ، والفراغ فى الساحة السياسية على حساب القوى المعارضة ، وحزب جبهة التحرير يسمح بامكانية تشكيل قوة جديدة تملا هذا الفراغ ، وعلى اساسها يمكن اعادة هيكلة خريطة الحياة السياسية ، والنظام . وفى اطاره يمكن تفكيك البنى الحزبية المعارضة ، ويمكن النظام من جذب عناصر عديدة من هذه القوى السياسية الى القوة الجديدة . وذلك من خلال حزمة اجراءات موازية منها الضغط على احزاب المعارضة ، وتقييد فاعليتها وحيويتها السياسية

خلال مرحلة الطوارىء ، وايضا السيطرة على البلديات ، وحل البلديات التى تسيطر عليها الانقاذ ، وهو ماتم فعلا ، وتشكيل مجلس من ٢٤ عضوا لمراقبة حقوق الانسان الذى حل مكان وزارة حقوق الانسان ، ويتضمن فى تشكيله ١٢ عضوا من الجمعيات المعنية بحقوق الانسان (منها ست مؤسسات نسائية) ويعين رئيس المجلس الاعلى للدولة اربعة اعضاء اما رئيس المجلس الشعبى الوطنى الذى تم حله فى ٤ يناير الماضى يفترض ان يعين اربعة اعضاء ، ويضم مرصد حقوق الانسان ممثلا للمجلس الاعلى للقضاء وعضوا من المجلس الدستورى ، وعضوا من المجلس الاسلامى الاعلى ، وعضوا من جمعية المحاربين-القدماء (صوت الكويت ١٩٩٢/٣/١٠)

وفى اطار هذه الحزمة من الاجراءات والترتيبات السياسية ، ثمة دعوة لتشكيل منظمة سياسية تضم مايسمى بالقوى الوطنية الحية ، وهو الأمر الذى يتفق ودعوة محمد بوضياف الى تشكيل تكتل وطنى تراعى فيه الثوابت الوطنية ، والدفاع عنها (الشرق الأوسط ١٩٩٢/٢/٢٤)

ان مجموعة الاجراءات السابقة منذ سيطرة الجيش على السلطة ادت الى السيطرة الفعلية على زمام الأمور فى البلاد فى الفترة الماضية ، ولكن امكانية نجاحها فى المدى المتوسط ، والبعيد امر رهين بأمور ومتغيرات عديدة . يمكننا رصدها فى القسم الخامس من التقرير.

خامسا : الاحتمالات المختلفة لتطورات الازمة :

المسار الأول : ويتمثل فى نجاح الانقلاب فى التغلب على المعارضة الدينية وتحييد بعض القوى السياسية العلمانية المعارضة ، واغراء عناصر منشقة عنها - وهو ماتم فى التشكيل الوزارى الأخير مع عناصر من جبهة القوى الاشتراكية ، وعناصر خرجت من الانقاذ ، ويمكن الاستمرار فى سياسة اليد الحديدية مع العناصر المتشددة والغواية للعناصر المنشقة ، والمخالفة لقياداتها ، ويمكن اجتذاب بعض الاحزاب الهامشية تحت دعوى الحفاظ على قيم الجمهورية لتظل حية ومستمرة فى العمل ومساندة الحكم ريثما يشكل منظماته السياسية الجديدة . ويمكن اغراء بعض قوى المعارضة البارزة كجبهة القوى الاشتراكية فى المستقبل ، او عمل انقلاب بلاط داخلى ضد قياداتها ، وهذه احتمالات ، وذلك عبر منح مكاسب ووعود سياسية ، ويؤدى هذا الوضع الى بعض الاستقرار النسبى ، ويعتمد نجاح هذا السيناريو على مدى قدرة الجيش والسلطة الفعلية على الادارة السياسية الناجحة للازمة ، واعادة هيكلة سياسية شاملة على مستوى النظام ومؤسساته ، وفى اطار دعم غربى وعربى للسلطة الفعلية .

المسار الثانى : المجابهة العنيفة بين الانقاذ والجيش ، والمؤسسات الجديدة للسلطة الفعلية ، تاخذ عدة اشكال من الكفاح المدنى عبر المظاهرات فى الشوارع ، والمناطق المختلفة ، واشكال العصيان المدنى والاضرابات عن العمل ، ويترتب على ذلك رفع معدلات القمع العسكرى ، وتدخل الجيش لحسم الوضع بالقوة وفى حال استمرار الكفاح المدنى لمدة معقولة ، قد يؤدى ذلك الى تفكك الجيش ، وذلك على نحو ماحدث فى الحالة الايرانية . لان طبيعة تركيب الجيوش فى العالم الثالث ، تؤدى الى عدم امكانية الحفاظ على تماسكه وتجانسه فى الاوقات العصيبة ، وفى ظل حركة معينة ذات طابع دينى ، وايديولوجى وتعتبر المواجهة العنيفة نمطا من الاستشهاد فى ظل جيش يعتمد على التجنيد فى صفوفه ، وليس على الاحتراف الكامل .

ولكن هذا السيناريو تتاكل بعض عناصره فى ظل ازدياد قبضة الجيش ، وقوات الأمن ، واحتجاب الانقاذ عن العمل العلنى ، وذلك بعد حلها ، وايضا تفكيك البلديات التى تسيطر على غالبيتها ولكنه لايزال يحمل بعضا من قوته .

المسار الثالث : تحول جبهة الانقاذ الى العمل السرى المنظم والانسحاب من مناطق الكثافة السكانية بالكادر المدرب الى الإطراف ، وفى ظل تحالف اسلامى واسع ثم ترافق ذلك مع عمليات اغتيال منظمة ، وهجوم على مواقع الشرطة والجيش لكسر هيبة السلطة الفعلية ، والتقدم من الأطراف .

وهذه المسارات المحتملة ، قد تأخذ اشكالا تركيبية من بعضها البعض ، فى تفاعلات الحركة السياسية فى الجزائر بين السلطة ، والقوى والمنظمات الحزبية والسياسية . ايا ما كان الأمر فان الازمة ومكوناتها ومساراتها كشفت عن الاشكاليات الاساسية للنظام والمجتمع فى الجزائر ، وسوف نحاول الاشارة اليها فى القسم السادس من التقرير .

سادسا : الاشكالية السياسية للدولة والمجتمع فى الجزائر :

ان الساحة السياسية فى الجزائر كشفت عن عدة اشكاليات اساسية تعانى منها ، وتشير إلى حدوث اية معالجات للأزمة من قبل النظام او القوى السياسية المعارضة ، وسوف نشير الى هذه الاشكاليات سريعا على النحو التالى :

اولا : اشكالية نظام القيم التعددى - الديموقراطى :

اصبحت المسالة الديموقراطية ، وحقوق الانسان - باجيالها الثلاثة - ابرز بنود المطالبات المتعددة بالتغيير فى عالمنا الذى يموج بالدعوات المختلفة للتعدديات ، والتى اثمرت فى دول الكتلة السوفيتية التى انهارت ، وتفكك النظم الشمولية ، وسقوط القها التعبوى القديم ، وفقدانها للجاذبية ، والقدرة على الالهام للدول الواقعة فى جنوب العالم . وفى ظل عملية تشكل النظام الدولى الجديد تبدو هذه الدعوة الغطاء السياسى - الفكرى لعملية

الضغوط التى تمارس من النظام الدولى على النظم السياسية فى الدول المتخلفة التى تبدى بعضا من المعارضة للنظام العالمى ، وآلياته ، او تحاول ان تلبى بعض طموحاتها الاقليمية المناهضة للمصالح الامريكية والغربية ولكن هذه الضغوط القادمة من قمة النظام ، ومادونه الى قاعدته فى الاقاليم الفرعية ، تخفى وراءها مصالح متعارضة ، ومتشابكة . وتجد دعاوى التعددية ايا كانت مصادرها مقاومات فى البنيات الداخلية فى دول ومجتمعات جنوب العالم . ولعل حالة الجزائر كاشفة عن هذا التناقض الاشكالى بين التوق العارم فى الحركة الاجتماعية ، والسياسية للديموقراطية والتعددية كنظام حياة ، وآليات للعمل المؤسسى ، واليومى ، وبين طبيعة التكوين الفكرى ، والخبراتى للفاعلين السياسيين ، اذ ان هؤلاء يرفعون شعارات ، وخطابات التعددية ، والليبرالية ، والاحتكام الى صندوق الاقتراع ، وفى ذات الوقت يقفون ضد هذه القيم الاساسية اذا ما ادت نتائج الاقتراع الى ظهور الخصم السياسى ـ الثقافى ظافرا . وفى ذات المستوى فان بعض القوى اختارت الوصول الى السلطة السياسية عبر آليات التعددية ، والاقتراع .. الخ ، وذلك لتنفيذ مشروع سياسى يناهض جذريا المشروع الليبرالى التعددى فى قيمه ، وآلياته وربما مؤسساته .

هذه التناقضات الاشكالية هى جوهر الازمة الجزائرية فى تقديرنا ويترافق معها ان المؤسسات العسكرية المتداخلة فى الحياة الدنية والتى يسيطر قادتها على مقاليد الحكم ، غير راغبين فى انتقال السلطة عبر الآلية الديموقراطية ، ويتنازلوا عن الحكم لعناصر مدنية ، ويغدو دور الجيش والامن فى اطار الدستور فقط ، ولايتجاوز ذلك . ان الاشكالية الجزائرية تكشف عن ان بعض الصفوات العسكرية فى الحكم تعتبر التعدديات المقيدة ، او السيولة الديموقراطية فى مجال التعبير السياسى ، هى وسيلة لتخفيف حدة الضغوط السياسية المطالبة بنظام ديموقراطى وتعددى شامل ، وليس مسارا نحو تعددية حزبية وسياسية شاملة ، تؤدى الى تنظيم عملية انتقال السلطة على نحو سلمى ، ووفقا لقواعد محددة معروفة سلفا لأطراف اللعبة السياسية الداخلية

وتثير الحالة الجزائرية ايضا شكلية الاطر الدستورية فى العالم المتخلف ، وعدم انصياع الصفوات الحاكمة للأطر والبنيات الدستورية والقانونية التى وضعوها كجزء من هياكل الدولة « الحديثة » فى هذه البلدان ، لأن سيادة الدستور ، والقانون ، واحترام قواعده هو ابرز مظاهر الديموقراطية والتعددية السياسية .

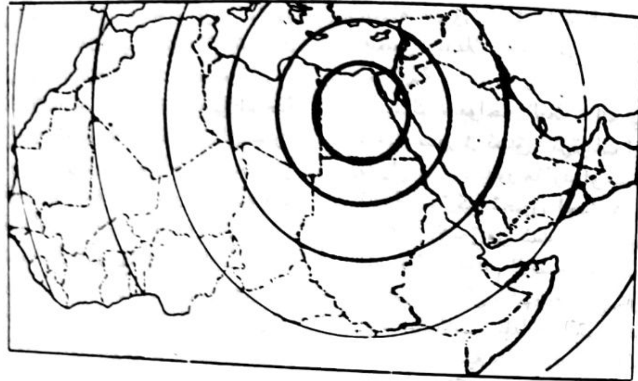
ثانيا : اشكالية الاسلام السياسى والدولة والنظام الدولى :

كشفت الازمة الجزائرية عن واحدة من اهم اشكاليات النظام الدولى الجديد الذى يتشكل الآن بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ـ لعقد او يزيد قليلا ريثما تستكمل الاقطاب الصاعدة مسارات صعودها الى قمة النظام ـ الذى ترتب على نهاية الحرب الباردة ، ونظام القطبية الثنائية الذى ترتب على الحرب العالمية الثانية ، وانهيار الكتلة السوفيتية ، ونظام الافكار الرسمى للماركسية . غياب العدو القديم للنظام الدولى ، والغرب تحديدا ، مسألة هامة ، لأن صناعة العدو ، تعنى سياسات لتعبئة الموارد ، والصياغة الرمزية ، والايديولوجية للآخر النقيض تفتح الباب امام المبادرات ، والابتكارات فى كافة المجالات لمواجهته ، ويستحث العدو كافة الملكات فى الدول للتصدى له . وغياب العدو وانتشار الليبرالية والتحرر الاقتصادى والسياسى اى الخصخصة الاقتصادية والسياسية ، تعنى ان النموذج الغربى يمكن وللمرة الاولى ان يفقد صفته ونعته باعتباره ابداعا غربيا ـ يستند الى ميراث انسانى طويل ـ واداة لتحقيق الغرب لذاته ، وللآخرين ومؤدى ذلك فوضى فكرية من نمط فريد ، تواجه الغرب الظافر بقيادة الولايات المتحدة . ومن ثم لابد من صناعة عدو جديد ، وتدل كافة المؤشرات على ان هذا العدو الجديد ، يتمثل فى عدو مركب من قائمة اعداء او تهديدات للغرب ، بعضها يمس نموذجه الثقافى والقيمى ، والسياسى ، والآخر يمثل علاقته الفلسفية بالطبيعة ـ البيئة والصحة ـ هل هى موضوع للاستغلال والسيطرة ام ان التجربة كشفت عن ان الطبيعة هى موضوع تكيف فى علاقتها بالانسان الغربى فى حالتها .

وعلى قمة هيكل الاعداء الجدد للغرب ، ونظامه الدولى ، يأتى الاسلام السياسى الراديكالى ، باعتباره نقيضا للغرب ، ومشروعه الذى بدأ يفقد خصوصيته الغربية ، وايضا باعتباره مصدر الارهاب فى نظرهم . من هنا تكمن اشكالية الموقف الاوروبى والامريكى ازاء حركات الاسلام السياسى فى العالم العربى ، وفى الجزائر تحديدا فالخطاب الغربى يطالب بالتعددية ، والديموقراطية ، وصندوق الاقتراع كآلية لتداول السلطة السياسية . ولكن وصول الانقاذ الى مشارف الاغلبية البرلمانية الساحقة ، اثار على الفور مسألة مدى مصداقية خطاب التعددية ، والليبرالية السياسية الذى يطرحه الغرب الامريكى والاوروبى . ومن هنا هذا التردد ، والحذر فى التصريحات الرسمية والهجوم الشرس من الاحزاب والقادة والاعلام الفرنسى والاوروبى على نتائج الانتخابات ، وانقلاب الجيش فى الجزائر . هذه التناقضات والتضارب فى المواقف كشفت عن ازمة مصداقية الخطاب الغربى الليبرالى ازاء الاوضاع فى الدول العربية .

ان الحالة الجزائرية تمثل ذروة تجليات المحنة التى يواجهها عالمنا الجنوبى ، والشمولى بتعقيداتها المختلفة ، والتى يبدو انها ستستغرق امدا طويلا للوصول الى مداخل للتعامل معها بحثا عن مسارات انسانية جديدة □

الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الاقليمى العربى



د . محمد سعد أبوعامود

● الحقيقة شبه المؤكدة حتى الآن ان النظام الأقليمى العربى فى المستقبل لن يعود الى ما كان عليه قبل الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، والحقيقة المؤكدة ايضا ان سمة الغموض هى السمة الاساسية لكافة التفاعلات التى تحدث الآن على الساحة العربية ، ومن هنا تبرز صعوبة تقديم سيناريوهات متكاملة تعبر عن احتمالات المستقبل بالنسبة للنظام الاقليمى العربى ، ومن ثم سنكتفى بعرض لبعض المشكلات التى ستواجه النظام الاقليمى العربى والناتجة عن البيئة العربية والاقليمية والدولية ، ثم نطرح بعض الافكار الخاصة ببعض امكانيات التحرك السياسى المتاحة او الممكنة فى المدى المنظور .

اولا ـ المشكلات التى تواجه النظام الاقليمى العربى والناتجة عن البيئة العربية :

ا ـ مشكلة التدهور فى امكانات وموارد النظام :

يدخل النظام الاقليمى العربى مرحلته الجديدة وهو يعانى من مشكلة التدهور فى موارده وامكاناته بصورة لم يعرفها من قبل ، الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى قدرة تحمل الاقطار العربية للاعباء الناتجة عن مشاركتها فى هذا النظام وكذلك عن مدى تأثير ذلك على كفاءة اداء النظام المطلوب تنميتها ، مع الاخذ فى الاعتبار ان هذه الكفاءة متدنية فى الاصل ، بل وقد لا نبالغ اذا ما تساءلنا فى ظل هذه الأوضاع عن مدى قدرة اطراف النظام العربى على الاحتفاظ بالأطار المؤسسى التقليدى لهذا النظام .

ب ـ مشكلة التغير فى ميزان القوى العربى :

لا شك ان خريطة توزيع القوى العربية قد اختلفت عما كانت عليه قبل ازمة الخليج ، فالعراق تدهور موقعه فى خريطة القوى العربية بشكل ملحوظ ، هذا التدهور فى قوة العراق ستكون له تداعياته على مختلف اعضاء النظام نظرا لعمق التفاعلات العراقية عربيا قبل الأزمة ، كذلك يمكن القول بتراجع موقع السعودية ودول الخليج فى خريطة القوى العربية مقارنة بما كان عليه الوضع قبيل ازمة الخليج ، هذا التراجع يقابله صعود نسبى لمصر وسوريا فى خريطة القوى العربية ، مع تراجع الجزائر لظروفها الداخلية الخاصة عن موقعها فى هذه الخريطة ، اما بقية دول المغرب العربى فيمكن القول بان موقعها ظل ثابتا نسبيا ، كذلك تشهد دول الأطراف تدهورا حادا يرجع الى ظروفها الداخلية ، بالاضافة الى بعض الاسباب

الناتجة عن ازمة الخليج الأخيرة .

ان هذا التغير فى توزيع القوى العربية الجديد يستلزم تحركا سياسيا علميا ومدروسا من جانب القوى الصاعدة المستعيدة لموقعها المتقدم فى هذا المجال واعنى بها مصر وسوريا ، ولقد عبر الباحثون المصريون عن ضرورة ان تقوم مصر بدورها بوصفها الدولة القائدة فى المنطقة العربية ، مع مراعاة التغيرات الجديدة فى الواقع العربى ، ولا شك ان نجاح مصر فى القيام بهذا الدور من شأنه ان يعطى دفعة قوية للنظام العربى ، غير ان مصر قد تواجه بعض المصاعب التى قد تعوق قيامها بالدور المطلوب واهمها ان بعض الاقطار العربية التى تدهورت قوتها قد تلجأ الى طرف غير عربى لزيادة عناصر قوتها ، كما ان بعض هذه الاقطار قد تكون لها تحفظاتها الخاصة لقيام مصر بهذا الدور . اقطار اخرى قد تحاول ان تشارك مصر فى القيام بهذا الدور ، ولو بقدر ضئيل ، كما ان ظروف مصر الاقتصادية الصعبة ربما تكون احد المعوقات أمام قيامها بهذا الدور بالفعالية المطلوبة .

ج - سيولة التحالفات العربية العربية :

فى اطار الظروف الراهنة يمكن القول بأن التحالفات العربية العربية ستتسم خلال المرحلة المقبلة بالسيولة وعدم الانتظام الأمر الذى سيؤثر على استقرار النظام الاقليمى العربى ، ويرجع ذلك الى ازمة الثقة التى تعيشها القيادات السياسية العربية .

د - ازمة السياسات العربية :

يمكن القول بان نمط السياسات العربية سيواجه ازمة خلال المرحلة المقبلة ترجع الى عدم امكانية التوصل الى اتفاق بين الاقطار العربية حول السياسات التى يجب اتباعها بصدد المسائل المختلفة .

ثانيا - المشكلات التى تواجه النظام الاقليمى العربى والناتجة عن بيئته الاقليمية :

أ - الخلل فى توازن القوى لصالح الاطراف غير العربية : من اسوأ النتائج التى افرزتها ازمة وحرب الخليج ، هى اختلال توازن القوى بين العرب والاطراف غير العربية المجاورة فى المنطقة ، ونستطيع ان نحدد اهم ملامح هذا الخلل على النحو التالى :

- خلل فى توازن القوى فى منطقة الخليج بعد هزيمة العراق ، هذا الخلل لصالح ايران .
- خلل فى توازن القوى بين العرب وتركيا لصالح تركيا .
- خلل فى توازن القوى بين العرب واسرائيل لصالح اسرائيل .

هذا الوضع الذى يعكس ضعفا واضحا فى القوى العربية من شأنه ان يجعل المنطقة العربية مطمعا لاى طرف من هذه الاطراف ، وارضا معرضة للعدوان ، فالخبرة السياسية تؤكد ان الضعف هو اكثر الدوافع للعدوان .

ب - فى ظل هذه الأوضاع التى اختل فيها توازن القوى لصالح الأطراف غير العربية والتى تشير كافة المؤشرات الى امكانية استمرارها فى المدى المنظور ، يمكن القول بان النظام العربى سيتعرض للعديد من الضغوط الاتية من دول الجوار الجغرافى ، حول العديد من المسائل مثل الموارد المائية العربية ، واسلوب تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، بما يحقق اقصى استفادة ممكنة لاسرائيل خاصة فيما يتعلق بمطالبتها بالدخول كشريك للعرب فى استثمار الموارد الاقتصادية العربية ، وربما تكون فكرة انشاء سوق شرق اوسطية مشتركة تكون اسرائيل عنصرا فاعلا فيها هى البديل عن السوق العربية المشتركة .

كذلك سيواجه النظام العربى مطالب ايران وتركيا بالقيام بدور فى نطاق الترتيبات الامنية الخاصة بالخليج ، فايران تطالب بدور منفرد او مسيطر فى اية ترتيبات امنية قادمة ، وتركيا تحاول احياء دورها فى المنطقة العربية ، كل هذه الأمور من شأنها ان تثير التساؤل ، حول الهوية المستقبلية للنظام الاقليمى فى المنطقة ، هل سيكون عربيا خالصا كما كان ؟ ام سيتحول الى نظام شرق أوسطى ؟.

ج - أيا كانت النتائج التى ستؤول اليها الأوضاع فى المنطقة العربية ، فان السمة الاساسية للاوضاع فى هذه المنطقة ستكون سمة عدم الاستقرار ، لان اسرائيل وايران تحاولان فى ظل حالة الضعف العربى الراهنة تحقيق الامن المطلق على حساب العرب ، والخبرة التاريخية والسياسية تؤكد استحالة تحقيق ذلك ، الأمر الذى سيقود الى التوتر فى العلاقات بين العرب وهذه الدول ، وهو ما قد يؤدى الى الانفجار .

د - يمكن القول بان محاولات « بلقنة » المنطقة العربية ستزداد حدتها خلال المرحلة المقبلة الأمر الذى يمثل تحديا صارخا للنظام العربى ، ويرجع ذلك الى بعض السياسات التى يمكن ان تتبعها دول الجوار الجغرافى ، فاسرائيل لها مشروعها المعلن فى هذا المجال ، وتركيا لها اطماعها فى بترول « كركوك » بشمال العراق وايران عينها على الشيعة فى كل مكان على الارض العربية .

ثالثا - المشكلات التى ستواجه النظام العربى من البيئة الدولية للنظام :

يمكن تحديد اهم هذه المشكلات على النحو التالى :

أ - ستتعرض الاقطار العربية الى ضغوط سياسية خارجية من اجل تحقيق الاصلاح الديمقراطى ، وتبنى سياسات الاقتصاد الحر ، وعلى الرغم من تسليمنا بضرورة الاصلاح الاقتصادى والديمقراطى ، الا ان المسألة لا يمكن ان تتحقق فى ليلة وضحاها ، وانما تحتاج الى الدراسة المتأنية ، لتجنب الآثار السلبية التى قد تنجم عن تبنى هذه السياسات دون دراسة ، كذلك فان تبنى سياسات الاقتصاد الحر قد تؤدى فى بعض الاقطار الى

حدوث اضطرابات شعبية عنيفة نظرا لما ينتج عادة من اثار تمس المستويات المعيشية للفقراء ، الذين يشكلون الغالبية العظمى من ابناء الوطن العربى كذلك يمكن القول بان اتباع هذه السياسات ستؤدى الى تعميق علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية العربية بالغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

ب - ستواجه الدول العربية ، ضغوطا دولية شديدة لعدم تمكينها من تطوير قدرتها العسكرية ، هذا بالاضافة الى الضغوط التى ستواجهها فى نطاق الاستعانة بالخبرات الاجنبية المتقدمة فى بعض الصناعات ، مثل الصناعات الكيماوية .

ج - ستواجه الاقطار العربية ، ضغوطا دولية شديدة من اجل زيادة حدة ارتباطها الاقتصادى بالسوق الرأسمالى العالمى ، الأمر الذى سيكون له مردوده السلبى على الافكار الخاصة بالتكامل الاقتصادى العربى ، والتنمية العربية الشاملة ، وسيؤدى وضعا لهذا لازدياد حدة الانقسام بين الاقطار العربية الغنية والفقيرة .

رابعا - بعض الافكار الخاصة بالامكانات المتاحة للتحرك السياسى العربى فى المدى المنظور :

لا شك ان الظروف الصعبة والمعقدة التى يمر بها الوطن العربى خلال هذه المرحلة تجعل عملية وضع اطر تصورية لامكانيات التحرك السياسى عربيا من اجل التعامل مع متغيرات الوضع القائم وهو وضع مأزوم ، من اجل تطويعها بما يحقق الحد الادنى من الاهداف العربية ، عملية صعبة ومعقدة ، وعلى الرغم من تسليمنا بهذا ، الا أننا نرى ان مهمة الفكر السياسى والبحث السياسى ان يمسك ببعض الافكار المتولدة عن تداعى حركة الاحداث ، ويطرح رؤيته لامكانية التعامل معها بما يخدم الاهداف المطلوبة ، والواقع ان ثمة صعوبة اخرى اوضحتها حركة الاحداث وهى تتعلق بحالة عدم الاتفاق بين الاطراف العربية حول الاحداث القومية فى المرحلة الحالية والمستقبلية ، باستثناء هدف واحد عام وهو الحفاظ على النظام الاقليمى العربى اقليميا وعلى ضوء هذا الهدف القومى العام واستنادا الى ما سبق تحديده من مشكلات يواجهها وسيواجهها النظام الاقليمى العربى نطرح بعض الافكار الخاصة لامكانية التحرك السياسى العربى بما يخدم النظام الاقليمى العربى فى المرحلة القادمة ويساعد على اعطاء دفعة من النشاط والطاقة لحركته .

اولا - امكانية التعامل مع دول الجوار الجغرافى :

لا شك ان التعامل مع دول الجوار الجغرافى فى ظل اختلال توازن القوى لصالحها مسالة صعبة ، ولكنها ليست بالمستحيلة ، خاصة اذا ما كان هو تحقيق بعض الاهدافالمتواضعة ، ومحاولة تعظيمها شيئا فشيئا ، مع

مرور الوقت ولا شك ان التجربة السياسية الالمانية واليابانية فى فترة ما بعد الحرب الثانية حتى الآن ، تؤكد صحة هذه الفكرة غير ان ما نحتاجه هو الكثير من الصبر والمثابرة والجهد الدبلوماسى العلمى المدروس والمخطط ، وهناك بعض العناصر المتوافرة الان والتى يمكن من خلال توظيفها التوظيف المدروس والمستند الى التخطيط السياسى العلمى المنظم ان يستفيد منها النظام الاقليمى العربى استفادة بالغة ومنها ما يلى :

أ - الشرعية الدولية :

احد العناصر التى استند اليها العمل السياسى الغربى ابان ازمة الخليج هو الشرعية الدولية ، واوضحت التجربة امكانية الاستفادة من هذا العنصر فى اجبار اى طرف يخرج على ارادة المجتمع الدولى ، وقد اكدت تصريحات المسئولين الامريكيين والسوفيت ان إحدى آليات النظام الدولى الجديد فى التعامل مع الازمات الدولية هى العمل استنادا الى الشرعية الدولية ممثلة فى قرارات مجلس الأمن والامم المتحدة ، وطالب بيان قمة الدول السبع الصناعية المنعقدة فى لندن فى يوليو ١٩٩١ بضرورة تقوية الامم المتحدة ، فى ظل هذه الظروف الدولية ، وامام الخلل فى توازن القوى لصالح اسرائيل ، فليس أمام العرب سوى التمسك بالشرعية الدولية ومحاولة اقناع المجتمع الدولى بتطبيقها على اسرائيل من اجل اجبارها على الالتزام بقرارات الامم المتحدة ، والملاحظ ان اتجاه صانع القرار العربى يتفق وهذا الخيار . فقبول سوريا لمبادرة الرئيس الأمريكى بوش خير تعبير عن هذا الاتجاه ، وهى توحى بامكانية فرض حصار السلام على اسرائيل ، غير ان التركيز على هذه القضية وحدها لا يكفى ، خاصة وان القضية الفلسطينية قضية معقدة وحساسة وتحتاج الى جهود طويلة المدى لحلها كما يقول المسؤولون الامريكيون ، لذلك يجب التركيز الآن على الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، فبعد حل الميلشيات اللبنانية والفلسطينية وبسط الجيش اللبنانى للسيادة اللبنانية على ارض لبنان ، اصبح الوجود الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى ، يعنى احتلال دولة عضو فى الامم المتحدة لاراض دول اخرى عضو بالامم المتحدة بالقوة العسكرية ، مما يمثل اعتداء صارخا على احكام ميثاق الأمم المتحدة وان كانت اسرائيل تدعى ان وجودها فى الجنوب اللبنانى يهدف الى تأمين حدودها الشمالية من اى هجوم للمقاومة الفلسطينية فان هذا الادعاء قد سقط ايضا بعد تسليم القوات الفلسطينية الجنوب اللبنانى لاسلحتها الى الجيش اللبنانى ، ومن هنا فان احتلال اسرائيل للجنوب اللبنانى وعدم تنفيذها للقرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن والذى يدعو اسرائيل الى الانسحاب من لبنان ، يجعل الموقف مشابها للاحتلال العراقى للكويت ، ويمكن تكييفه قانونيا بهذا الشكل ، ان هذا يتطلب تحركا

للدبلوماسية العربية فى هذا المجال ، من اجل استصدار قرارات جديدة لمجلس الامن فى هذا الشأن لأجبار اسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبنانى ، والدعوة الى تطبيق احكام الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل لتحقيق ذلك الانسحاب بالقوة الدولية واستنادا الى الشرعية الدولية فى حالة رفضها الامتثال لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، مع ضرورة رفض الربط بين مشكلة الجنوب اللبنانى والصراع العربى الاسرائيلى خاصة وان المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة قد رفض ربط هذا الصراع بالاحتلال العراقى للكويت باعتبار ان الاحتلال العراقى للكويت يمثل وضعا مختلفا يتمثل فى احتلال دولة عضو فى الامم المتحدة لأراضى دول أخرى عضو فى نفس المنظمة ، فهل يختلف الاحتلال الاسرائيلى للجنوب اللبنانى عن هذا الوضع فى ظل الظروف الحالية !

ب ـ التعامل السياسى المصلحى مع ايران وتركيا :

قد يتصور البعض ان كافة اوراق اللعبة فى ايدى تركيا وايران الآن ، وهذا تصور خاطىء ، فما تؤكده الخبرة السياسية المعاصرة ، ان اى طرف من الأطراف لا يملك كافة الاوراق بشأن اى مشكلة ، وانما قد يملك بعض الاوراق الهامة ، وهذا ماهو قائم الآن ، فايران لديها بعض الاوراق الهامة بوصفها القوة الاستراتيجية النسبية فى منطقة الخليج ، ولديها ايضا ورقة الشيعة فى العراق وفى كافة الاقطار العربية المجاورة ، ولديها الاعتراف العراقى بحقوقها فى شط العرب ، هذه اوراق هامة بلا شك ، تمثل رصيدا من القوة تحاول الدبلوماسية الايرانية تعظيمه ولابد وان تتحرك الدبلوماسية العربية بما يقلل من اهمية هذه الاوراق ، ويحد من فعاليتها خاصة وان القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة ترفض الهيمنة الايرانية على الخليج ، كما ان الارادة العربية قد اتفقت على الحفاظ على النظام الاقليمى عربيا ، ان طرح افكار كالتعاون الاقتصادى والثقافى المشترك مع ايران امر هام فى هذه المرحلة خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها ايران وكما ان ايران كانت تثير الشيعة فى العراق وتحرضهم على اقامة دولة مستقلة فى الجنوب فإن لدى العراق فصائل من المناهضين للنظام الايرانى ، بل انهم يكونون جيشا شعبيا كبيرا ، ومن ثم فمصلحة العرب وايران تلتقيان فى ضرورة اقامة علاقات حسن جوار والابتعاد عن التدخل فى الشئون الداخلية لكافة الاطراف ، ان المسألة فى هذا الشأن تدور حول ضرورة توافر الارادة السياسية العربية للتعامل مع ايران معاملة ندية تستند الى فكرة المصالح المتبادلة ويوفر الاسلام والروابط الثقافية العربية الايرانية الاطار الفكرى لها .

بالنسبة لتركيا فلاشك ان الظروف قد اوضحت ان لها اطماعا تحد منها امكاناتها الفعلية ، فتركيا تضغط بورقة مياه الفرات ، وكذلك بقضية الاكراد فى شمال العراق وعينها على حقول كركوك الغنية ، وتامل فى اقامة دولة كردية فى شمال العراق ترتبط بتركيا ، غير ان هذا الهدف تواجهه مصاعب كثيرة منها عدد الاكراد فى تركيا والذى يفوق عدد اكراد العراق ، ويتجمعون فى منطقة واحدة ، الامر الذى قد يدفعهم الى الدعوة الى الانفصال عن تركيا والانضمام الى الدولة الكردية فى شمال العراق عند قيامها ، خاصة وانهم يتعرضون لظروف بالغة القسوة فى تركيا ومن ثم فورقة الاكراد التركية ضعيفة مثلا وتحتاج الى قدر من التحرك الدبلوماسى العربى ، من اجل اسقاطها ، خاصة وان تركيا تحتل لواء الاسكندرونة العربى ، وامكانية اثارة حق الشعب العربى فى الاسكندرية امكانية واردة وان كانت منسية على الساحة العربية ، تبقى قضية المياه بين تركيا والعراق وسوريا ان الدعوة الى توقيع اتفاقية دولية لتنظيم الاستفادة من مياه الفرات بين دول النهر استنادا الى قواعد القانون الدولى ، ومنعا لتفجر ايه ازمة بين هذه الدول تهدد الامن والسلم الدوليين ، دعوة جديرة بان تتبناها وتطرحها الدبلوماسية العربية فى ظل المناخ الدولى المعاصر .

ج ـ توسيع دائرة التعامل مع العالم الاسلامى :

لاشك ان الدائرة الاسلامية والتى تمثل عمقا استراتيجيا هاما للوطن العربى لم تلق العناية الكافية من الدبلوماسية العربية حتى الآن ، ان انعقاد المؤتمرات وتقديم بعض المنح الدارسية ، والمساعدات الاقتصادية المحدودة وحده لايكفى . ان الدبلوماسية العربية بحاجة الى دراسة علمية متأنية للعالم الاسلامى ، كى تتعرف عليه من جديد معرفة تستند الى الأساليب العلمية ، من اجل تحديد اهميته الاستراتيجية ، وكذلك تحديد وسائل وأساليب التعامل الفعال والايجابى معه

ان الدائرة الاسلامية قد اتسعت اليوم اتساعا كبيرا والرابطة الاساسية بين العرب وهذه الدائرة هى اللغة العربية لغة الدين الاسلامى ، يمكن ان تلعب دورا هاما فى بناء وشائج الاتصال والتعامل مع هذا الثقل الاسلامى المتعاظم فى جميع انحاء العالم .

ونشير فى هذا الصدد الى ضرورة الاهتمام بمسلمى الاتحاد السوفيتى ، خاصة وانه مع انهيار الامبراطورية السوفيتية برزت الى الوجود مجموعة من الدول الاسلامية ان الاهتمام بمسلمى الاتحاد السوفيتى بات ضرورة استراتيجية خاصة وان الجمهوريات السوفيتية الاسلامية تقع بالقرب من الوطن العربى ، ومن ثم فلابد من الاستفادة من المناخ الجديد فى الاتحاد السوفيتى وتعميق العلاقات مع هذه الجمهوريات فى كافة المجالات ، ان هذا قد يؤدى الى اضافة عنصر قوة جديد للعرب فى نطاق النظام الدولى الجيد ، خاصة وان مسلمى الاتحاد السوفيتى لهم روابطهم الثقافية والدينية التى تجمعهم بابناء الوطن العربى ، ولايعنى تركيزنا على مسلمى الاتحاد السوفيتى ان نقلل من ضرورة الاهتمام بمسلمى اسيا الاخرين ، ولكن هذا التركيز يرجع الى ان هذا العنصر ظل منسيا لفترة طويلة من التفكير العربى ، واذا كان لنا ان نتعلم من الاخرين فلنتذكر كيف استفادت اسرائيل من التطورات الاخيرة فى الاتحاد السوفيتى ، فكانت هجرة اليهود السوفيت باعدادهم وخبراتهم الهامة مصدرا من مصادر زيادة القوة الاسرائيلية .

بعد آخر من ابعاد الدائرة الاسلامية لازال يعانى الاهمال من الدبلوماسية العربية ، وهو مسلمو افريقيا ، ان الدبلوماسية العربية مطالبة اليوم ايضا بالتحرك الفعال والمدروس تجاه مسلمى افريقيا ، الذين يشكلون عمقا استراتيجيا للوطن العربى من جهة الجنوب ، ان تعميق الروابط مع الدائرة الاسلامية اسيويا وافريقيا يعد احد الاهداف الذى يجب ان تقوم الدبلوماسية العربية بتحقيقها فى المرحلة القادمة .

وبعد فهذه بعض الافكار التى نرى ان الظروف متاحة لتجسيدها الى نشاط وتحرك سياسى فعال يكون له اثار ايجابية على النظام الاقليمى العربى ، ويدفع بدماء جديدة فى شرايين هذا النظام ، بما يساعد على بقائه واستمراره ، وزيادة فعاليته ، وهذه الأفكار تدور فى نطاق الدائرة العربية ككل . ويبقى ان نشير الى دور مصر فى نطاق النظام الاقليمى العربى فى خلال المرحلة القادمة بوصفه دور هام ، لأن الاحداث قد اثبتت ان مصر الدولة القائد فى نطاق المنطقة العربية ، وان الخسائر العربية الناجمة عن غياب هذا الدور او تردد مصر فى القيام به خسائر فوق الطاقة .

د ـ اضطلاع مصر بدورها فى نطاق النظام الاقليمى العربى :

ان ضرورة قيام مصر بهذا الدور قد اوضحته المتغيرات التالية :

اولا ـ ازمة الخليج الاخيرة وما اكدته من ان مصر تمثل الثقل الاستراتيجى فى المنطقة ، وانها تستطيع ان تتحكم فى مسار الاحداث من خلال ما تتخذه من مواقف .

ثانيا ـ ما اثبتته التجربة العملية من ان قيام مصر بهذا الدور لايتعارض مع المصالح العربية العليا ، فالسلوك السياسى المصرى عربيا تحكمه توابت واضحة ومؤكدة ، اهمها الحرص على المصالح القومية ، وإعلائها ، ولو كان ذلك على حساب بعض مصالحها القطرية الضيقة ، كما اثبتت ازمة الخليج الاخيرة قدرة القيادة السياسية المصرية على التميز بين الثابت والمتغير ، فبقدر حرص مصر على تحرير الكويت كانت مصر ولازالت حريصة على سيادة استقلال ووحدة الاراضى العراقية ، كما انها كانت الصوت العربى المعبر عن ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من الاراضى العربية بعد تحرير الكويت ، وهو ما تم بالفعل .

ثالثا ـ القبول العربى لقيام مصر بهذا الدور ، خاصة بعد اجتماع دول إعلان دمشق فى الكويت فى يوليو ١٩٩١ ، واتفاقهم على الصياغة النهائية لهذا الاعلان وتأكيد دول الخليج على ضرورة مشاركة مصر فى الترتيبات الامنية بالخليج ، بالرغم من المعارضة الايرانية المعلنة لاى دور مصرى فى هذه الترتيبات .

رابعا ـ دعوة العراق الى تشكيل لجنة عربية للتفتيش على مشروعاتها النووية الى جانب اللجنة الدولية ، وقبوله بتشكيل لجنة مصرية اذا ما تعذر تشكيل لجنة عربية ، والواقع ان هذه الدعوة العراقية لم تلق الاستجابة المناسبة من جانب مصر ، ربما لازمة الثقة القائمة حاليا بين القطرين ، ولكن علينا ان نتخلص بسرعة من عقدة الخليج ، وان ندرس كافة البدائل المطروحة دراسة جادة ، ومنها هذه الدعوة العراقية ، خاصة وان الجهد الدولى متعثر وقد يقود الى كارثة جديدة فى المنطقة فى حالة قيام قوات التحالف باستخدام القوة لتدمير ما تبقى من العراق ، ان هذه الكارثة المتوقعة ستؤدى حال وقوعها الى الاضرار بالمصالح الامريكية والغربية فى المنطقة من خلال ازدياد حدة السخط لدى ابناء الامة العربية تجاه الولايات المتحدة والغرب كما ان نجاح الولايات المتحدة فى القضاء التام على القدرات النووية العراقية فى ظل امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية ، لايضمن عدم قيام اطراف اخرى فى المنطقة من السعى الى امتلاك هذه القدرات فى المستقبل ، لمواجهة العدوان الاسرائيلى المحتمل ، ان دورا عربيا تقوده مصر بثقلها العربى الدولى فى هذا المجال قد يفيد كثيرا فى تحقيق الهدف المنشود ، ان امكانية القيام بهذا الدور تؤدى الى استعادة الدور العربى لفعاليته فى احتواء الازمات العربية ، فاذا كانت ازمة الخليج قد تم حلها استعانة بالبديل الدولى بعد فشل البديل العربى ، فلماذا لانلجأ الى البديل العربى وندعوا اليه بالنسبة لقضية القدرات النووية العراقية ، بعد ما اتضح تعثر البديل الدولى فى هذا المجال ، وامكانية ان يؤدى الى كارثة جديدة .

خامسا ـ القبول الدولى لامكانية قيام مصر بدور فعال فى النظام العربى ، والاقتناع باهمية هذا الدور من اجل الحفاظ على الاستقرار فى هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم .

هذه هى اهم المتغيرات التى اوضحت ضرورة قيام مصر بدورها فى المنطقة العربية بوصفها الدولة ذات الثقل الاستراتيجى الهام .

تحرير

المياه فى المفاوضات المتعددة الاطراف



فتحى على حسين

● مع التسليم بأهمية كافة القضايا الاقليمية المطروحة على جدول أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف ، سواء البيئية أو التسليحية أو الاقتصادية ، إلا أن قضية المياه ستبقى - فى الحساب الاخير - من أبرز القضايا الشائكة التى يصعب الاقتراب منها أو الابتعاد عنها . وقد لاناتى بجديد إذا قلنا ان استراتيجيات النزاع فى الشرق الأوسط يجرى تشكيلها بعد حرب الخليج حول كيفية الحصول على الموارد المائية ومنابع الانهار الكبرى خاصة وان اغلب دول المنطقة على اعتاب مرحلة جديدة تواجه فيها نقصا حادا فى مواردها المائية لأول مرة فى تاريخها .

فالدول العربية ، مثلا ، تعانى من نقص قدره ٤٤ ٪ فى تلبية احتياجاتها المائية فى ظل تحكم ثمانى دول غير عربية باكثر من ٨٥ ٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربى وهى ، اثيوبيا واوغندا وكينيا وزائير وتركيا والسنغال وغينيا ، بجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية العربية وتطلعها - من جهة أخرى - لسلب المزيد لسد احتياجاتها المتزايدة الناتجة عن زيادة السكان الذين وصل عددهم حاليا إلى ٤,٥ مليون نسمة ، ويتوقع وصولهم فى عام ١٩٩٥ إلى ٥,٢ مليون نسمة اثر تزايد هجرة اليهود الروس والاثيوبيين إليها ، وفى هذا السياق توقع تقرير اعدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصرى ان اسرائيل ستكون فى حاجة لتدبير ٢٦٨ مليون متر مكعب اضافية عام ١٩٩٥ .

اضافة إلى ذلك ان ورقة « المياه » بتركيبتها الاستراتيجية ثلاثية الاستخدام « الشرب ، الرى ، توليد الكهرباء » تعد واحدة من اكثر المشكلات إثارة للجدل ، فهى من جهة مشكلة اقتصادية تدخل فى اساس عمليات التنمية والتطوير المجتمعى وهى ثانيا مشكلة سياسية تخضع للمساومات وتبادل المصالح ، وثالثا مشكلة قانونية يفترض أن يتم حلها طبقا لقواعد القانون الدولى وخاصة قواعد هلسنكى لعام ١٩٦٦ ، ورابعا مشكلة امنية استراتيجية تتعلق بحياة دول وشعوب المنطقة وخامسا واخيرا مشكلة « دور » حيث تطلع بعض الدول وهى تحديدا اسرائيل وتركيا الى لعب دور اقليمى من خلالها . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية تبرز الطبيعة الجدلية للمياه فى تاثيرها وتاثرها بغيرها من نزاعات - وهى عديدة - فى الشرق الاوسط سواء كانت حدودية او تاريخية معقدة « الصراع العربى الاسرائيلى » ، او متعلقة بالاقليات « الوضع فى جنوب السودان ، ووضع الاكراد فى سوريا والعراق وتركيا » ، او نتيجة سياسات مستمدة من الشعور القومى المتزايد « اسرائيل وشعار من النيل إلى الفرات ارضك يااسرائيل » .

فضلا عن تباين درجات النمو الاقتصادى والاجتماعى ومعدل زيادة السكان بين دول منطقة الشرق الاوسط مما يفسح مساحة واسعة للخلاف ويجعل من مبدا التوزيع العادل للمياه مصدرا للخلاف اكثر منه سندا لحل مشكلات الاستغلال .

ومن هنا نتوقع ان يظل ملف « المياه » محور الصراع العربى الاسرائيلى فى مرحلة مابعد مؤتمر السلام وسيتصدر قائمة مشاكل الشرق الاوسط فى الفترة القادمة ، وهو الامر الذى يجعل التفاوض حوله من أعقد واصعب عمليات التفاوض بين الاطراف المعنية ، ولعل فى عدم وصول مؤتمر موسكو إلى اتفاق بشأن تاريخ ومكان عقد جلسات لجنة المياه ما يوضح ذلك .

وفى الحقيقة إذا كنا بصدد مخططات ونوايا اسرائيلية مبيته للاستيلاء على المياه العربية ، فاننا أمام أفكار متناثرة من جانب الدول العربية لمواجهة أو حتى مجرد الرد على تلك المخططات ، ويتضح ذلك على النحو التالى .

اولا : اسرائيل والمياه العربية فى المفاوضات المتعددة :

تدخل اسرائيل مفاوضات السلام وهى معززة باستراتيجية واضحة المعالم تجاه مصادر المياه ، والحصة التى تنوى الاصرار عليها . فمع الاهتمام الدولى بمحاولة اقرار السلام فى المنطقة والبحث عن وسائل نزع فتيل التوتر المستمر الذى يسببه الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية ، ترهن اسرائيل فى مشاريعها تحقيق السلام باتفاقيات اقليمية لتوزيع المياه يكون لها فيها نصيب الأسد وتحقق لها السيطرة القانونية جنبا الى جنب مع السيطرة الفعلية على مصادر الانهار العربية فى الأردن وهضبة الجولان السورية وجنوب لبنان ، ناهيك عن استغلالها للمياه الجوفية فى الضفة الغربية وتطلعها لمياه النيل فى مصر ومياه نهرى سيحان وجيجان فى تركيا .

(ا) اسرائيل والمياه اللبنانية :

ياتى اعتبار المياه على رأس قائمة اهتمام اسرائيل بلبنان . فمنذ بداية هذا القرن وضع اليهود أعينهم على الانهار اللبنانية خاصة نهر الليطانى مؤكدين فى مناسبات عدة مطامعهم بمياه هذا النهر ، نذكر مثلا ما جاء فى الرسالة التى وجهها « حاييم وايزمان » فى التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩١٩ إلى « لويد جورج » رئيس الوزراء البريطانى - آنذاك - والتى نشرتها لاول مرة مجلة Jewish Observer فى ١٦/ ١٢/ ١٩٧٣ « ان مستقبل فلسطين الاقتصادى كله يعتمد على موارد مياهها للرى والقوى الكهربائية ، وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الاردن ومن نهر الليطانى .. وتتضمن البند الثامن من طلبات الصهيونية المعددة فى تلك الرسالة النص التالى « لهذه الاسباب نرى من الضرورى ان يضم حد فلسطين الشمالى وادى الليطانى إلى مسافة نحو ٢٥ ميلا فوق المنحنى ، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع الأردن واعادة تحريج هذه المنطقة .

وتورد اسرائيل على الدوام ادعاء مفاده أن مياه نهر الليطانى تذهب هدرا فى البحر وانها تزيد - حتى فى حال استغلالها - عن حاجة لبنان ، وذلك تبريرا لاطماعها بالاستيلاء على هذا النهر « خطة اسرائيل لنقل مياه الليطانى سنة ١٩٤٣ - مشروع هايز وسافيج مبعوثى الوكالة اليهودية سنة ١٩٤٨ لاستثمار وتحويل مياه الليطانى - مشروع كوتون سنة ١٩٥٤ الذى جاء بخطط مفصلة بالنسبة لليطانى كرد على مشروع جونستون » .

ومع تزايد الحديث عن السلام قدم « اليشع كالى » - العقل المدبر لمشروعات أسرائيل المائية - خطة يمكن من خلالها الاستيلاء على المياه اللبنانية ، فطرح صيغة اسماها بالتعاون الاسرائيلى اللبنانى بشأن المياه تقوم على عنصرين :

١ - توليد الكهرباء .
٢ - نقل مياه لبنانية الى اسرائيل .

واوضح « كالى » ان العنصر الأول يتعلق بمياه نهر الحصبانى بصورة اساسية وبمياه نهر العيون بصورة جزئية وان فائدة مثل هذا المشروع - على حد قوله - تنبع من امكان ايجاد مشروع اكثر نجاعة فى مجال الاستغلال الكهرمائى لمياه النهر إذا ما امتد المشروع فى اراضى الدولتين .

اما العنصر الثانى « نقل مياه لبنانية الى اسرائيل » فهو يكون قابلا للتحقيق - حسبما ذكر كالى - عن طريق تحويل مياه نهر الليطانى بوساطة نفق إلى نهر الحصبانى او إلى نهر العيون ، وتصريف الجزء الاعلى من الليطانى مستقلا بواسطة بحيرة اصطناعية هى بحيرة القرعون . ويبقى للاستغلال فى إطار المشروع المياه المتدفقة فى الجزء المنخفض من الليطانى . وهذا ممكن فى إطار خزان الخردلى الذى يوجد مخطط لاقامته فى اعلى « بركة الليطانى » والذى يمكن تحويل المياه منه إلى اسرائيل .

(ب) اسرائيل ومياه المناطق المحتلة :

إذا كانت المياه العربية بصفة عامة فى نظر اسرائيل قابلة للمساومة فان مياه الضفة الغربية المحتلة على وجه الخصوص غير قابلة للمناقشة ما لم تحصل اسرائيل على بديل ملائم وكاف من الدول العربية الاخرى . وفى هذا السياق اعلن المتحدث باسم شركة « مكوروت » ، شركة المياه الاسرائيلية ، فى اكثر من موضع ان التخلى عن مياه الضفة الغربية معناه خنق اسرائيل والعودة الى آبار الجمع ، كما انبرى عدد من الكتاب الاسرائيليين يرددون هذا التوجه ، من بينهم على سبيل المثال يهودا ليطانى الذى كتب فى صحيفة هآرتس فى ١٩٧٨/١١/٢٧ يقول ان اسرائيل شكلت لجنة من الخبراء لتحديد موقف الحكومة الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتى ، وتوصل

هؤلاء الخبراء الى استنتاج مفاده ان على اسرائيل ان تواصل الاحتفاظ بالسيطرة على مصادر المياه فى المناطق المحتلة وذلك بسبب أزمة المياه داخل الخط الاخضر « الأراضى الفلسطينية المحتلة ١٩٤٨ » وكذلك لانه سيكون من المستحيل إقامة مستوطنات جديدة فى المناطق بدون السيطرة على مصادر المياه - ومن جهته اكد موشى دايان وزير الخارجية الاسرائيلى اثناء مفاوضات كامب ديفيد فى تصريح له للصحفيين فى مطار بن جوريون فى النصف الثانى من ابريل ١٩٧٩ « ان اسرائيل سوف تستمر فى السيطرة على مياه يهودا والسامرة - الضفة الغربية - التى تشكل المورد الاول للسهل الساحلى ولن يحصل العرب فى يهودا والسامرة من المياه اكثر من الكمية التى يحصلون عليها . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تساوم اسرائيل على مياه المناطق المحتلة بضرورة الحصول على مياه من الدول العربية المجاورة ففى تقرير لمعهد جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب الصادر عام ١٩٨٩ اوضح انه يمكن ان تكون هناك تسوية مقبولة إذا حصلت اسرائيل على كميات من المياه من مصادر خارجية سواء كانت هذه المصادر طبيعية أم اصطناعية وإذا لم توافق الدول العربية على التعاون الكامل مع اسرائيل فانه سينتج عن حل مشكلة المياه فى المناطق المحتلة تقليص كميات المياه التى تأخذها اسرائيل من الضفة الغربية ، الامر الذى قد يستوجب إحداث تغيير فى بنية الزراعة الاسرائيلية لان اثر تقليص المياه سيكون له انعكاسات اقتصادية تفوق سعر هذه المياه ، أما إذا وافقت اسرائيل على إمداد الضفة الغربية بالمياه فانه يتوجب عليها ان تحصل على كميات اضافية من المياه من مصادر خارجية مثل الليطانى او نهر النيل ..

(جـ) اسرائيل ومياه الاردن وهضبة الجولان :

تعتبر مرتفعات الجولان المصدر الاول للمياه فى فلسطين المحتلة حيث تسقط من أحواض جبل الشيخ أمطار سنوية تتراوح بين ١٥٠٠ - ١٧٠٠ ملم يفوز معظمها فى الارض ، مشكلا الينابيع التى تتدفق عبر الانفاق الارضية التى تكون فيما بعد منابع نهر الاردن الرئيسية الثلاث : البانياس والحصبانى والدان ، وتقدر أمطار منطقة الجولان السورية بحوالى ١,٢ مليار متر مكعب من الماء ، وهكذا فان حوالى ٣٠ ٪ م كميات المياه المستهلكة فى اسرائيل تأتى من مرتفعات الجولات .

ولاشك ان اسرائيل وهى تتفاوض على الجولان ستحاول الخروج بأفضل الشروط الممكنة على صعيدى الامن العسكرى والاحتياجات المائية وهذا ما يفسر قرار الكنيست الاسرائيلى الذى صدر بعد اقل من اسبوعين من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام باعتبار الجولان منطقة اسرائيلية غير قابلة للتفاوض .

وإذا كانت الخطوط العريضة للترتيبات الامنية التى يمكن التوصل إليها ليست خفية ، حيث انها ترتكز على مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود ومراكز مراقبة وتحذير الكترونى بين الجانبين ، إضافة الى قوات دولية يمكن الاتفاق على تركيبتها تبقى الترتيبات المائية من ابرز المسائل الشائكة بين سوريا واسرائيل . فلقد خططت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ للاحتفاظ بهضبة الجولان من اجل حماية أنظمة سحب وضخ المياه من طبريا ، وكذلك لاجهاض اية محاولة عربية لتحويل نهر الاردن او تطوير نهر اليرموك ، إضافة إلى أن احتلال الجولان اتاح لاسرائيل السيطرة على منابع بانياس ، كما تعتبر الجولان نقطة الانطلاق الى نهر الليطانى وفى هذا السياق وابتداء من عام ١٩٧١ بدأت السلطات الاسرائيلية الاستغلال المركز لمياه الجولان مع وضع الخطط الخمسية ، وقامت شركة « ميكروت » بحفر مجموعة من الابار الارتوازية لصالح المستوطنات الاسرائيلية هنا ، كما أقامت الشركة نفسها محطة لضخ المياه من بركة رام التى تقع على أقدام جبل الشيخ وتصل طاقتها السنوية الى ٦,٥ مليو م^3 ، كذلك اقامت الشركة ذاتها خزانات للميا بالقرب من مستوطنة « رامات هجشتيم » تجمع سنويا ما مقداره ٣ ملايين م٣٢ه من المياه .

أما بالنسبة لمياه نهر اليرموك فان اسرائيل استطاعت من ناحية عرقلة مشروع سد الوحدة الاردنى السورى المشترك بسبب نفوذها لدى البنك الدولى ، ومن ناحية اخرى استطاعت اسرائيل ان تستغل نحو ١٠٠ مليون م^3 من مياه النهر بسبب احتلالها لـ ٦ كم من مجرى النهر الذى يبلغ طوله ٧٠كم .

على صعيد آخر وإذ يتزايد عجز المياه فى كل من الاردن واسرائيل تطرح الاخيرة مخططات مائية للتعاون مع ! ! - التحكم فى - الاردن ترى أنها ضرورية خاصة فى أوضاع السلام من أهمها :

- نقل مياه من مصر ولبنان الى الاردن عن طريق اسرائيل .

- اقامة مشروعات مشتركة تتعلق باستمطار الغيوم او استغلال طاقة البحر الميت الكهرمائية من خلال نقل المياه من البحر الابيض المتوسط او البحر الاحمر الى البحر الميت لتوليد الكهرباء .

- التعاون فى ادارة الخزانات الجوفية .

- اتفاق عمل - يستند الى مشروع جونستون - على تقاسم مياه حوض الاردن ومياه اليرموك بحيث يكون لاسرائيل ٤٠ ٪ من مياه الحوض وللاردن ٤٥ ٪ والباقى ١٥ ٪ لسوريا لبنان . واوضح خبير المياه الاسرائيلى البشع كالى ان مصلحة الاردن فى التعاون مع اسرائيل فى هذا المجال تنبع من ان البديل الاسرائيلى اقل تكلفة من اى بديل آخر للتعاون سواء مع سوريا لبناء سد المقارن او مع العراق للاتفاق على نقل مياه من نهر الفرات إذ قد تبلغ تكلف نقل م^3 من مياه الفرات إلى الاردن حسب

تقدير كالى نصف دولار فى الشرق ونحو دولار واحد فى الغرب فى حين ان تكلفة نقل م^3 من مياه اليرموك المختزنه فى طبريا لاتتعدى بضع عشرات فى المائة من ذلك .

وارتأى كالى ان هذا المشروع من الأمور الايجابية للسلام حيث انه سيشكل بالنسبة للاردن عنصرا رادعا يحول دون انضمامه الى المغامرة وذلك بانه اذا فشل للمشروع او جرى افشاله عمدا فان الاردن سيكون المتضرر الرئيسى .

(د) التصور الاسرائيلى لكيفية الحصول على مياه النيل :

يذهب المنطق الاسرائيلى فى هذا الخصوص الى ان كميات ضئيلة لا تشكل عنصرا مهما فى الميزان المائى المصرى وغير مستهلكة اليوم يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصاديا فى اتجاه الشمال الى قطاع غزة والنقب الاسرائيلى ، كما يمكن نقلها - ضمن شروط محددة - حتى الى الضفة الغربية والاردن . وتستطيع هذه الكميات ان تشكل فى هذه المناطق عنصرا حاسما فى القطاع المحلى للمياه . وتسوق اسرائيل عددا من الادعاءات لتبرير هذا المطمع من اهمها :

١ - ان كميات من المياه فى مصر تقدر بمليارات الامتار المكعبة سنويا ، ترى اسرائيل انها كميات صغيرة بالمعايير المصرية وضخمة بالمعايير الاقليمية على حد قول البشع كالى ، تتجه الى البحر فى شهرى الشتاء « ديسمبر ويناير » وتفيض عن حاجات الرى . وفى امكان هذه الفوائض تغذية المشروع المطروح !

٢ - تخطط مصر لنقل المياه الى سيناء وانشاء مشاريع رى فيها ، وفى هذا الاطار من المفروض ان تنقل قناة مصرية مياه النيل على امتداد شاطىء البحر الابيض المتوسط ، وبناء على ذلك فان المشروع المطروح فى راى اسرائيل سيشكل توسيعا وتمديدا للمشاريع المصرية وسيسمح للمشروعين باستغلال فائض الكمية الكبيرة .

٣ - ان تزويد النقب الاسرائيلى بمياه النيل اقل تكلفة من تزويده بمياه بحيرة طبريا ، ويمثل هذا الامر فى راى اسرائيل خلفية فائدة تبادل المياه ، إذ تحصل اسرائيل على مياه النيل من أجل النقب ، وفى المقابل تنقل المياه من بحيرة طبريا الى يهودا والسامرة « الضفة الغربية »

البديل التركى :

من الملاحظ ان اسرائيل لجأت الى تركيا منذ اواخر العقد الماضى من اجل الحصول على امدادات المياه التركية ، واثير هذا الموضوع فى اوائل اكتوبر ١٩٨٨ فى الاجتماع الذى عقد بين شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى انذاك ونظيره التركى مسعود يلماظ فى نيويورك حيث اوضح الاخير ان خط انابيب السلام قد لاينفذ لان السعودية والاردن سوف تعترضان على استخدام اسرائيل له .

وفى مطلع عام ١٩٩٠ اصبحت تركيا اكثر استعدادا لنقل مياهها الى اسرائيل والسير فى اتجاه توقيع اتفاق بهذا الخصوص ، وقد عقدت جلسة المحادثات التركية الاسرائيلية فى انقرة فى منتصف مارس ١٩٩٠ ووافق الجانب التركى على مد اسرائيل بنحو ٢٥ مليون م^3 من المياه سنويا لسد عجزها فى المياه . واتضح من سير المحادثات - كما جاء فى جريدة دافار فى عدد ١٦ مارس ١٩٩٠ - ان عملية نقل المياه ستتم من خلال الاستعانة بالبالونات الخاصة التى انتجتها شركة كندية وأن كان أوكتلى اكسوى السفير التركى لدى الاردن قد سارع الى القول ان اتفاقية تزويد اسرائيل بمياه الشرب من نهر « منبغات ». التركى تمت بين شركة تركية كندية واسرائيل وليس على شكل اتفاقية بين الحكومة التركية واسرائيل .

ولم تكتف اسرائيل عند هذا الحد بل تعمل جاهدة على ضرورة ان يمر خط انابيب السلام ، الذى اقترحته تركيا ، عبر اراضيها . ففى ٨ ابريل ١٩٩١ التقى الرئيس التركى تورجوت اوزال مع زعيم حزب العمل الاسرائيلى شيمون بيريز فى امستردام اثناء حضورهما ندوة نظمها مركز الابحاث الاوروبى لمناقشة القضايا الدولية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة ، وصرح الاخير فى ختام اللقاء بان الرئيس أوزال ابدى استعداده لانشاء خط مياه يصل من تركيا ويمر عبر الدول المجاورة ، وهو بحق « خط السلام » لان الحرب القادمة فى الشرق الاوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الارض ، وتركيا هى الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه فى المنطقة ، والى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام فى المنطقة ينبغى ايضا تبنى خطة اقتصادية للتنمية يمكن لها ان تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام « الانبوب الغربى » أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الاردن . وفى السياق نفسه حاولت اسرائيل الاشتراك فى مؤتمر المياه الذى كان مزمعا عقده باستانبول فى نوفمبر الماضى وهو الامر الذى اعترضت عليه سوريا على اعتبار ان اسرائيل لم تدخل بعد فى سلام مع دول الطوق العربى ، ونتج عن ذلك فى النهاية ولاعتبارات سياسية اخرى تأجيل المؤتمر .

من ناحية اخرى يلاحظ تزايد حديث القيادة التركية فى الفترة الاخيرة عن اهمية مشروع مياه السلام فى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط وضرورة توسيع نطاق المشروع ليشمل اسرائيل فى حالة السلام ، وفى هذا الصدد يمكن الاشارة الى ماذكره تورجوت اوزال فى ٢٨ مايو ١٩٩١ « هناك مشكلة مياه فى فلسطين واسرائيل والاردن وشبه الجزيرة العربية ، وتركيا هى المصدر الوحيد للمياه فى الشرق الاوسط ، ولهذا نادينا باقامة مشروع مياه السلام ، سنبيع المياه للدول العربية والخليجية ، اما اسرائيل فيمكن ان نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام .

ثانيا : ماذا تقول الافكار العربية ؟

من خلال استعراض وجهة النظر الاسرائيلية بشأن المياه يتضح لنا أنها تسعى الى ان تكون الدولة الاولى بالرعايا بشأن التعاون فى مجال المياه ، فهى بذلك ترفض قيام تعاون اردنى عراقى فى مياه الفرات بحجة ان ذلك اكثر تكلفة للاردن فى حالة قيام تعاون اردنى اسرائيلى مشترك . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فهى ترفض قيام ، بل تعمل على اعاقة ، اى مشاريع مائية عربية مشتركة دون ان تكون طرفا فيها ، مثال ذلك اعاقة قيام سد الوحدة الذى تم الاتفاق عليه بين الاردن وسوريا ، فى ٤ يونيو ١٩٥٣ حيث تهدف اسرائيل الى الحصول على حصة اكبر من مياه اليرموك والاشتراك فى اى مناقشات خاصة بالسد . كما تصدت اسرائيل فى اوائل الستينات بالوسائل العسكرية لمحاولة سوريا لتحويل منابع نهر الاردن « الحصبانى والوزانى » باتجاه الشرق ودمرت جميع المنشآت واعتبرت ان عمليات التحويل هذه عدوان عليها . ومن ناحية ثالثة تسعى اسرائيل الى تقنين الاوضاع التى كرسها الاحتلال سواء بعد حرب ١٩٦٧ او اثر اختراقها لجنوب لبنان فى ١٩٧٨ واحتلالها له فى ١٩٨٢ . وفى الوقت نفسه تعمل على الحصول على مياه من انهار بعيدة عنها غير مراعية فى ذلك سوى مصلحتها ، فهى مثلا بالنسبة لنهر النيل لا تراعى ان مصر دولة مصب وليست دولة منبع ، وان حصة مصر فى مياه النيل محكومة باتفاقيات مع باقى دول الحوض ، اضافة الى ان تلك الحصة تكاد تكفى بالكاد الشعب المصرى ان لم يكن هناك عجز فى المستقبل .

والغريب فى الأمر هو غياب رد عربى متكامل على ماتطرحه اسرائيل من مخططات للحصول على حق فى المياه العربية . وان كانت هناك افكار عربية فى هذا المجال فهى متناثرة ويغلب عليها طابع الاستكانة والتبعثر اكثر منها طابع الحركة والتنسيق . فالاردن مثلا يطالب بان يكون مشروع استغلال روافد نهر الاردن الذى وضعته الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٣ اساسا مبدئيا لاى مفاوضات تجرى بين العرب واسرائيل حول اقتسام المياه ، وهو المشروع الذى وضعه المبعوث الامريكى السابق اريك جونستون ويعطى للاردن حق استغلال ٥٠٠ مليون م^{3} سنويا و ٢٢٠ مليون م^{3} للضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ و ٣٩٤ مليون م^{3} لاسرائيل و ٤٥ مليون م^{3} لسوريا و ٣٥ مليون م^{3} للبنان .

وسوريا اعلنت انه لا يوجد امل يذكر بشأن احراز تقدم فى المفاوضات الاقليمية بصفة عامة ومسالة المياه بصفة خاصة دون تحقيق سلام شامل . ولا تعول دمشق كثيرا على قدرة الجانب العربى على اشتراط التوصل لاى اتفاقات فى المفاوضات المتعددة الاطراف بتحقيق تقدم ملموس فى المفاوضات الثنائية بسبب الضغط الدولى الكبير نحو اقرار اتفاقات تفتح المجال امام تقديم دعم اقتصادى الى بعض دول المنطقة

وفى الوقت نفسه ترى سوريا ان بحث مستقبل نهر الاردن بين اسرائيل والاردن غير ممكن دون مشاركتها وذلك بسبب العلاقة بين مستوى مياهه وبين تدفق نهر اليرموك الذى ينبع من سوريا وتحتل اسرائيل ستة كيلو مترات من اصل ٧٠ كم هى طوله الكامل قبل ان يصب فى نهر الاردن بجنوب بحيرة طبريا . كذلك فان بحيرة طبريا تتأثر بمستوى مياه نهر بانياس ودان فى الجولان المحتل ولايمكن لاسرائيل ان تتخذ قرارا نهائيا فى هذا الشأن مع الاردن قبل معرفة سيطرتها على هذه الانهر .

أما بالنسبة للبنان ، فقد اثبتت الاحداث ان عدم مشاركة سوريا فى المفاوضات المتعددة الاطراف يعنى ايضا غياب لبنان الذى يخشى - فى الحقيقة - ارغامه على تقاسم مياه الليطانى ، الذى يجرى كليا فى اراضيه ، مع اسرائيل فالحكومة اللبنانية رفضت - مؤيدة بذلك الموقف السورى - المشاركة فى تلك المفاوضات التى تدور حول المسائل الاقليمية ومن بينها المياه طالما لم تحصل على تطبيق للقرار ٤٢٥ الذى ينص على انسحاب غير مشروط لاسرائيل من أراضيها ويخشى بعض المسئولين اللبنانيين على غرار الوزير السابق ميشال إدة من أن تفرض اسرائيل - رغم ان ليس لها اى حق - اتفاقا لاستغلال جزء من مياه نهر الليطانى مقابل انسحابها .

يأتى هذا فى الوقت الذى تعلن فيه وزارة المياه اللبنانية ان الليطانى حيوى للبنان لانه يسقى ستة الاف هكتار ويؤمن العمل لثلاث شركات لتوليد الطاقة الكهربائية ، والخوف ألا يلبى الليطانى الاحتياجات المائية اللبنانية فى المستقبل وان مائة مليون م^{3} اضافية يتعين ايجادها .

على صعيد اخر ينوى لبنان المطالبة بنصف مياهه من نهر الحصباني ورافده الوزانى ويبلغ منسوب المياه فيهما ١٦٠ مليون م^{3} وهما ينبعان من لبنان ويصبان فى بحيرة طبريا واسرائيل التى تستغل مياههما حاليا .

أما مصر - مبارك فهى ترفض حتى الان اى حديث عن امكانية تزويد اسرائيل بمياه النيل او حتى مجرد التفكير فى مناقشة هذا الموضوع وهذا ماأعلنه الرئيس مبارك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب فى يناير الماضى ، كما اعلنه السيد عمرو موسى وزير الخارجية غدا انعقاد مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية باديس ابابا فى ٢٢ / فبراير ١٩٩٢ وايضا ماصرح به المهندس عصام راضى وزير الرى فى بدء جلسات المؤتمر القومى للمياه فى ٢٣ / فبراير ١٩٩٢ . وذلك انطلاقا من اعتبارات خاصة بحياة ومستقبل الانسان المصرى قبل اى شئ اخر .

المياه فى سيناريو المفاوضات المتعددة الاطراف :

بداية يمكن القول ان المفاوضات المتعددة الاطراف بشكلها الراهن غير جدية مالم تشارك كل من سوريا ولبنان فيهما خاصة وان أهم قضيتين وهما نزع السلاح والمياه لايمكن حسمهما دون مشاركة البلدين على التوالى . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فى حالة اشتراك جميع الاطراف المعنية بنزاع الشرق الاوسط فى المفاوضات المتعددة الاطراف وتلك الرامية الى انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة فان موضوع المياه بعد حجر عثرة ، اذ من المتوقع ان يتسم الموقف الاسرائيلى بالتشدد ازاء تلك القضية وستحاول اسرائيل الاحتفاظ بما تحت يديها من مصادر مياه عربية انطلاقا من الاعتبارات التالية :

١ - احد الاهداف الاساسية لاسرائيل من الدخول فى المفاوضات المتعددة الاطراف تقنين بل تامين الاوضاع بشأن مصادر المياه التى بحوزتها لارتباطها بمحورى الاستيطان والهجرة اللذين يعنيان المال والارض والمياه

٢ - ان اسرائيل تعلق على استغلال عنصر المياه اهمية كبيرة خاصة فى الزراعة التى تحقق لها هدفين اولهما عقائدى مبنى على الفلسفة اليهودية التى تؤمن بوجوب على اليهودى على الارض حتى يكون اكثر التصاقا بها ، وثانيهما استراتيجى لكفاية الأمن الغذائى لاسرائيل وقت الازمات .

٣ - تزايد حاجة اسرائيل المائية الناجمة عن تزايد الهجرة اليها وتصاعد سياسات الاستيطان .

وعليه ، فانه فى حالة شعور اسرائيل بعدم امكانية الحصول على قدر كاف من المياه العربية خلال المفاوضات فانه من المتوقع ان تلجأ الى واحد من خيارين :

اما العمل على عرقلة الحل السلمى واجهاض المحاولات الرامية الى استرداد الاراضى العربية ، وبالتالى استمرار سيطرتها على مصادر المياه بالقوة . او الدخول فى عملية السلام وقبول الانسحاب المشروط - فى أحد بنوده - بتزويدها بمياه عربية من ناحية والدخول كطرف اساسى فى مشروع خط أنابيب السلام التركى من ناحية اخرى .

نحو استراتيجية مائية عربية :

فى الواقع مالم تتوافر لدى العرب استراتيجية واضحة المعالم محددة الأبعاد تجاه مطالب « الغير » المائية فانهم سيجدون انفسهم غير قادرين على المناورة والحركة . وتتطلب تلك الاستراتيجية - أول ماتتطلب - اجراء تقييم

دقيق للوضع المائى العربى من خلال دراسة علمية وموضوعية تتناول ملف « المياه » من مختلف جوانبه الفنية والاقتصادية والقانونية والسياسية الراهنة والمستقبلية ، مع ضرورة العمل - من ناحية - على تفعيل الاستفادة العربية بالمياه من خلال اقامة السدود والقنوات المشتركة ، ومن ناحية أخرى تسوية المشاكل والنزاعات المائية العربية وفصلها عن أى خلافات سياسية بين الاقطار العربية إذ أن من شأن ذلك ان يسهم فى تقريب وجهات النظر العربية حول كيفية معالجة المشاكل المائية ويعزز الموقف العربى الجماعى لمواجهة المخططات المائية الاسرائيلية أو غيرها .

ويرتبط بذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لانشاء مركز للدراسات المائية العربية يتبع جامعة الدول العربية تكون مهمته مراقبة تبنى وتنفيذ المشروعات المائية سواء العربية أو الاجنبية ذات الصلة بموارد المياه العربية ، وتقديم التوصيات اللازمة - اولا بأول - للحكومات العربية ، وفى هذا السياق يمكن الاشارة الى ضرورة تجميع معلومات اكثر دقة عن ظروف تركيا المائية ومالديها من فائض حقيقى من المياه والمشروعات التركية على منابع نهرى الفرات ودجلة اللذين يمران بالعالم العربى ، وتاثير هذه المشروعات على موارد المياه العربية ودراسة خط انابيب السلام التركى وتوضيح الجوانب الايجابية والسلبية للمشروع ، وماهى المطالب التركية فى مقابل الامداد بالمياه فى ظل تحكمها فى منطقة المنبع ووقوع باقى الدول فى منطقة المصب ، وهل سيكون هذا الخط ضمن اطار الانهار الدولية والاتفاقيات التى تحدد استغلالها ام انه سيخضع لاتفاقيات معينة ؟ !

يضاف الى ماسبق العمل على تقوية الموقف التفاوضى للدول العربية باستخدام سلاح قواعد القانون الدولى فى مواجهة الاطماع الاسرائيلية وتوضيح - بل فضح - ابعاد المخططا الاسرائيلية الرامية الى التوسع والاستيطان والهجرة و - بالتالى - المزيد من الماء . يأتى ذلك جنبا الى جنب مع المحافظة على التوازن الاستراتيجى مع دول الجوار باعداد قوة عسكرية قادرة على ردع اى عمل من شأنه المساس بحصص المياه العربية التى كفلها القانون الدولى واستقرت ضمن مبادئه . □

تقـــاريـــر

المهاجـرون الجـدد فى اسـرائيل

مشـاكل الاسـتيعاب والمؤثـرات على عمليــة الســلام



بدر أحمد عبد العاطى

تشهد اسرائيل منذ اواخر عام ١٩٨٩ موجة كثيفة من الهجرة لا تقل فى خطورتها من خطورة موجات الهجرة التى شهدتها اسرائيل قبل وبعد اقامة الدولة . وتبرز خطورة هذه الموجة الاخيرة من كونها انها تمد اسرائيل برصيد ديمجرافى ضخم (٤٠٠ الف مهاجر حتى الان) يمكن استغلاله من جانب الليكود - اذا استمر فى الحكم - وذلك لتنفيذ برنامجه السياسى الذى يقوم على عدم التنازل عن « شبر من أرض اسرائيل التاريخية » وفى الوقت نفسه يستمر الحفاظ على التفوق العددى الحالى لليهود حتى بعد ضم الاراضي المحتلة ، حيث يتوقع ان تستوعب اسرائيل مليون مهاجر جديدا حتى عام ١٩٩٥ ليصبح اجمالى عدد اليهود نحو خمسة ملايين بحلول عام ١٩٩٥ ، وتتميز موجة الهجرة الاخيرة عن الموجات التي سبقتها ، اضافة الى كثافتها العددية ، بارتفاع نسبة المثقفين والمتعلمين الحاصلين على شهادات جامعية فى تخصصات مثل الطب والهندسة والكمبيوتر . حيث تصل هذه النسبة الى نحو ٤٠ ٪ من اجمالى المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، كما تتميز هذه الموجة الاخيرة بان الدافع الرئيسى وراء الهجرة الى اسرائيل هو دافع اقتصادى فى المقام الاول وليس دافعا ايديولوجيا أو دينيا . وعلى ذلك فان فشل اسرائيل فى حل المشكلات التى تواجه عملية استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص عمل ومساكن لهم قد يؤدى فى النهاية الى القضاء على استمرارية هذه الموجة . فبالنظر الى معدلات تدفق المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) فى الفترة الاخيرة ، يلاحظ وجود انخفاض قياسى فى معدلات تدفقهم الى اسرائيل وذلك بالنظر الى تفاقم مشكلات استيعاب هؤلاء المهاجرين فى اسرائيل ، خاصة تفاقم البطالة وازمة السكن .

وسنحاول فى هذا التقرير الموجز تناول موجة الهجرة الاخيرة من خلال التركيز على عملية استيعابهم فى اسرائيل والمشكلات التى تواجه هذه العملية وانعكاسات ذلك على معدلات الهجرة لاسرائيل ، واخيرا تناول التوجهات السياسية للمهاجرين الجدد فى اسرائيل واحتمالات تأثيرهم على نتائج الانتخابات القادمة ، وانعكاسات تدفقهم على عملية السلام .

وقبل الولوج فى هذه الموضوعات ، فإنه تجدر الاشارة فى البداية الى عدة ملاحظات عامة خاصة بموجة الهجرة الاخيرة : -

١ - يمكن القول بصفة عامة انه لا يوجد اجماع Consensus داخل الشعب الاسرائيلى على موضوع استيعاب المهاجرين الجدد ، فمازال هناك قطاع عريض

من الاسرائيليين ينظر للمهاجرين الجدد خاصة القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) باعتبار انهم ينافسونهم فى فرص العمل وانهم مسئولون عن وصول معدلات البطالة فى اسرائيل الى نسبة لم تصلها منذ ٢٠ عاما حيث وصلت الى ١١ ٪ .

٢ - ان تفاقم مشكلات استيعاب المهاجرين الجدد وعجز الحكومة عن مواجهتها لتردى الاوضاع الاقتصادية فى اسرائيل ، وبالتالى تزايد المخاوف من ان تعجز اسرائيل عن تحقيق حلمها باستيعاب مليون مهاجر بحلول عام ١٩٩٥ ، قد ادى الى وضع حكومة الليكود فى موقف بالغ الصعوبة (خاصة اذا استمر الموقف الامريكى على صلابته من منح اسرائيل ضمانات القروض التى تطلبها بشروط) ، فهى اما أن تختار بين استمرار الاستيطان ومايعنيه ذلك من احتمالات توقف تدفق الهجرة لاسرائيل ، او وقف اسرائيل الاستيطان لمواجهة مشاكل استيعاب المهاجرين الجدد .

٣ - ان الموجة الاخيرة للهجرة بكثافتها العددية الحالية قد اسقطت مقولة بعض الاطراف العربية (الراديكالية) بان الوقت يعمل لصالح العرب ، وأن الصراع مع اسرائيل يمكن حسمه فى المستقبل القريب ديمجرافيا ، فقد ادت هذه الموجة مع استمرارها الى اتساع الفجوة العددية بين اليهود والفلسطينيين لصالح اليهود ، فهناك تقديرات ترى ان اسرائيل يمكنها ضم الضفة وغزة بحلول عام ٢٠٠٠ مع الحفاظ على التفوق العددى لليهود الحالى (٦٠ ٪) ، وذلك بشرط قدوم ٧٠٠ الف يهودى حتى عام ٢٠٠٠ ، وهو هدف لا يصعب تحقيقه وذلك بالنظر الى قدوم مايقرب من ٤٠٠ الف مهاجر خلال عامين ومازالت موجة الهجرة مستمرة ، حيث ينتظر ان يصل عدد السكان اليهود الى ٥ ملايين فى عام ١٩٩٥ .

٤ - ان حكومة الليكود تستخدم وسائل الترغيب لحث المهاجرين الجدد على الاستيطان فى الاراضى المحتلة ، وذلك بشكل غير مباشر حتي لا تغضب الولايات المتحدة ، ومن هذه الوسائل إغراؤهم بتقديم مزايا مادية لمن يقبل منهم بالاقامة فى الاراضي المحتلة مثل تقديم قروض اسكان بشروط ميسرة ٨٠ ٪ منها على شكل منحة لمن يريد الاستيطان منهم فى الاراضى المحتلة ، خاصة مع ازمة الاسكان التى يواجهها المهاجرون الجدد داخل اسرائيل ، اضافة الى تنظيم رحلات لنحو ١٠٠ الف مهاجر جديد لزيارة المستوطنات وذلك لاطلاعهم على مستويات المعيشة العالية التى يتمتع بها المستوطنون ، وبالتالى اغراؤهم على الاستيطان فى الاراضى المحتلة .

٥ - انه لا يمكن التعامل مع موجة الهجرة الاخيرة على انها كل واحد ، فالمهاجرون القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يختلفون جذريا عن اولئك القادمين من اثيوبيا ، فاولئك القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يتميزون بارتفاع نسبة الحاصلين منهم على شهادات جامعية بينهم (نحو ٤١,١ ٪ منهم) ووجود تخصصات رفيعة بينهم (طب - هندسة - كمبيوتر ..) وذلك على عكس المهاجرين الاثيوبيين حيث ان نحو ٨٠ ٪ منهم غير متعلمين ، وقد أدى ذلك الى اختلاف المشكلات التى تواجه كل منهما فى عملية الاستيعاب .

٦ - ان موجة الهجرة الاخيرة بدأت تنعكس بالسلب على عرب اسرائيل وعلى فلسطينى الاراضى المحتلة على حد سواء ، فمن ناحية ادت هذه الموجة الى ارتفاع نسبة البطالة بين عرب اسرائيل الى معدلات تصل الى ٣٠ ٪ ، ومن ناحية اخرى ادت هذه الموجة الى زيادة تدهور الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، حيث انخفض عدد الفلسطينيين الذين يذهبون للعمل داخل اسرائيل من نحو ١٢٠ الف عامل يوميا الى نحو ٨٠ الف عامل فقط . وبالتالى فان موجة الهجرة الاخيرة قد أدت الى عدم جدوى الاضرابات عن العمل التى كان ينفذها الفلسطينيون وعرب اسرائيل فى المناسبات القومية والتى كانت تؤدى الى شلل الاقتصاد الاسرائيلى .

٧ - ان موجة الهجرة الاخيرة التى تشهدها اسرائيل حاليا يمكن ان تعجل بالقضاء على عملية السلام الحالية وتساهم بفاعلية فى تنفيذ مخطط الليكود باستمرار الضم الفعلى للاراضى المحتلة والقضاء على الخط الاخضر الذى يفصل بين اسرائيل وهذه الاراضى ، ويعتبر مشروع « النجوم السبع » خطوة بالغة الخطورة فى هذا الاطار ، حيث يهدف الى تكريس عملية ضم الاراضى المحتلة ، وسيلى شرح ذلك .

٨ - انه يجب التعامل بحذر مع الارقام والتقديرات الواردة فى التقرير ، فهذه الارقام هى تقريبية وليست بالغة الدقة ، وذلك نظرا لتعدد الاجهزة الرسمية التى تتعامل مع موضوع الهجرة (الوكالة اليهودية - وزارة المالية - وزارة الاستيعاب - مكتب الاحصاء المركزى) مما يؤدى الى وجود تضارب بين تقديراتها ، وذلك لاسباب سياسية .

اولا : عملية استيعاب المهاجرين الجدد والمشكلات التى تواجهها : -

١ - الاجهزة المسئولة عن عملية الاستيعاب : -

أ - الوكالة اليهودية : - وهى تعتبر احد اهم الاجهزة المسئولة عن عملية استيعاب المهاجرين الجدد فى اسرائيل ، وهى عبارة عن جهاز شبه حكومى يقوم بجمع التبرعات من جميع اثرياء اليهود والمنظمات اليهودية المختلفة فى العالم وذلك بهدف استخدامها فى توفير التمويل اللازم لشئون هجرة واستيعاب المهاجرين الجدد فى اسرائيل ، وتبلغ ميزانية الوكالة للعام الحالى نحو ٦٣١ مليون دولار . وينقسم عمل الوكالة الى قسمين : -

(١) قسم خاص بشئون الهجرة : - حيث تعتمد الوكالة على مكاتبها وممثليها الذين ينتشرون فى جميع الدول التى يوجد بها يهود خارج اسرائيل وذلك لحثهم على الهجرة الى اسرائيل . وقد عمدت الوكالة مؤخرا على تكثيف وجودها بفتح العديد من المكاتب فى جمهوريات

الكومنولث المستقلة خاصة الجمهوريات الاسلامية وذلك بهدف تشجيع اليهود هناك على السفر الى اسرائيل . وتقوم الوكالة بتوفير وتحمل جميع التكاليف الخاصة بنقل المهاجرين الجدد ونقل امتعتهم الى اسرائيل ، ويتم ذلك عن طريق خطوة الطيران المباشرة التى تم فتحها مؤخرا بين اسرائيل وهذه الجمهوريات ، اضافة الى محطات الترانزيت الموجودة فى شرق اوروبا (صوفيا - براغ - بودابست ..) والتى تقوم بتجميع اليهود من جمهوريات الكومنولث لنقلهم الى اسرائيل . وتنفق الوكالة الان نحو ١٥٠ مليون دولار سنويا على هذا القسم .

(٢) قسم خاص بالاستيعاب : - حيث تساهم الوكالة مع الحكومة فى عملية أستيعاب المهاجرين الجدد ، حيث تمتلك الوكالة اكثر من ٥٠ مركز استيعاب فى داخل اسرائيل تستوعب نسبة كبيرة من المهاجرين الجدد لدى وصولهم لاسرائيل ، كما ترسل الوكالة مسئولين عنها لمعاونة البلديات على استيعاب المهاجرين الجدد فيما يتعلق بتوفير فرص عمل لهم وتوفير خدمات تعليمية وثقافية واجتماعية لهم ، وسيلى شرح ذلك بالتفصيل .

ب - وزارة الهجرة والاستيعاب : - وهى تختص فى المقام الاول بشئون استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير المساكن وفرص العمل لهم وتقديم مبلغ من المال لهم لدى وصولهم لاسرائيل لمساعدتهم على بدء حياتهم فى اسرائيل وذلك بمساعدة الوكالة اليهودية .

٢ - عملية استيعاب المهاجرين الجدد : - كما سبقت الاشارة فان هذه العملية يشارك فيها كل من وزارة الاستيعاب مع الوكالة اليهودية وتهدف الى مساعدة المهاجرين الجدد على الاندماج فى المجتمع الاسرائيلى وذلك بتوفير فرص عمل لهم ومساكن وتعليمهم اللغة العبرية وتثقيفهم بالثقافة والتقاليد اليهودية . فبعد وصول المهاجرين الجدد الى اسرائيل تحصل كل عائلة على مبلغ من المال يسمى Absorption - Bosket (سلة الاستيعاب) تتولى الحكومة دفعة وتساهم الوكالة اليهودية بنحو ٢٥ ٪ منه ، وقد كان هذا المبلغ يصل الى ٩ الاف دولار فى السابق ويهدف الى مساعدة المهاجرين الجدد على ان يبدأوا حياتهم فى اسرائيل وكان المبلغ كله فى صورة منحة ، الا ان تدهور الأوضاع الاقتصادية ادى الى تخفيض هذا المبلغ وتحويل جزء منه الى قرض واجب السداد . وبعد ذلك يتم الحاق المهاجرين الجدد فى معاهد تعليم اللغة العبرية التى يسمى Ulpons لمدة عام .

وهناك نوعان من عملية الاستيعاب : -

ا - مراكز الاستيعاب : - وهى عبارة عن مراكز تشبه الفنادق حيث توفر الضروريات للاقامة المؤقتة بها لمدة تصل الى ٦ اشهر . وعادة يتم تسكين المهاجرين الاثيوبيين بهذه المراكز التى تتبع الوكالة اليهودية ويتم توفير وجبات الطعام لهم مع مبلغ شهرى بسيط جدا . وقد ادت ازمة السكن فى اسرائيل الى ان يمكث المهاجرين فى هذه المراكز لمدد تزيد عن سنة .

ب - الاستيعاب المباشر : - ويفضل هذا النوع من الاستيعاب المهاجرون القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، ويقصد به دمج المهاجرين الجدد فى المجتمعات الاسرائيلية القائمة بالفعل (مدن - قرى ..) . ويتم منح هؤلاء المهاجرين مبلغا من المال (كما سبقت الاشارة) لمساعدتهم على بدء حياتهم فى اسرائيل وتغطية نفقاتهم طوال العام الاول من الهجرة الذى يقضونه فى تعلم اللغة العبرية . وتحصل كل عائلة مهاجرة على ٣٠ ٪ من هذا المبلغ عند وصولها للمطار ، والباقى على شكل اقساط شهرية لمساعدتهم على تغطية نفقات المعيشة . وقد تم تحويل جزء من هذا المبلغ من منحة الى قرض واجب السداد .

٣ - المشكلات التى تواجه عملية الاستيعاب : -

تنقسم هذه المشاكل الى نوعين : -

ا - الازمة الاقتصادية : -

يمثل تفاقم الأزمة الاقتصادية فى إسرائيل التحدى الرئيسى الذى يواجه عملية إستيعاب المهاجرين الجدد ، فقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم معدلات البطالة فى صفوف المهاجرين الجدد بنسبة تتجاوز ١٨٪ (نحو ٤٥ الف مهاجر) وتشير تقديرات الى أن إجمالى عدد العاطلين عن العمل من المهاجرين الجدد سيصل مع نهاية هذا العام إلى نحو ١١٠ آلاف مهاجر ، وذلك مع إنهاء العديد منهم دراسات تعليم اللغة العبرية وإنضمامهم الى سوق العمل . وتشير تقديرات إقتصادية الى أن هناك حاجة لخلق ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويا حتى عام ١٩٩٥ بإفتراض قدوم نحو ٢٠٠ ألف مهاجر سنويا .. وتحتاج إسرائيل وفقا لدراسة اعدها وكيل وزارة المالية السابق والتى أرفقتها إسرائيل مع طلب الحصول على ضمانات قروض الاسكان الأمريكية والتى تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار تحتاج الى حوالى ٢٦,٥ مليار دولار حتى حلول عام ١٩٩٥ وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص عمل لهم ، وقد حذرت الدراسة من أنه فى حالة عدم توفير هذه الأموال فإن البطالة ستصل فى إسرائيل الى نحو ١٦٪ (حوالى ٣٠٠ الف مواطن) وستنخفض معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملموس .

ويعتبر المهاجرون القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) هم المتضررون اساسا من عدم توافر فرص عمل لهم نظرا لارتفاع نسبة حملة الشهادات الجامعية بينهم (نحو ٤١,١٪) ووجود اعداد كبيرة بينهم من الحاصلين على درجة الدكتوراه حيث يزيد عددهم ٦ مرات عن العدد الموجود فى إسرائيل ، كما ان عدد الاطباء بينهم يزيد ٩ أضعاف عن عددهم فى إسرائيل ، إضافة الى ان نحو ٢٥٪ منهم قد اكملوا دراسات فوق الجامعية .

كما ادت الأزمة الاقتصادية الى تفاقم ازمة السكن خاصة مع توجيه نسبة اكثر من النصف من ميزانية الاسكان (٦٥٪ فى ميزانية ١٩٩٢) لتمويل النشاط الاستيطانى فى الاراضى المحتلة . وقد ادى تدفق اعداد المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتى (سابقا) مع عدم بناء وحدات سكنية كافية لهم داخل الخط الأخضر الى عدم توافر مساكن لهم إضافة الى إرتفاع اسعار الايجارات ٥ مرات تقريبا .

وقد ادى ذلك الوضع مع عدم توافر فرص عمل إلى تدهور خطير فى احوال المهاجرين الجدد المعيشية ، حيث اصبحت الاقساط الشهرية التى يحصلون عليها من الحكومة لاتكفى وحدها لسداد قيمة الايجارات فقط ناهيك عن توفير نفقات الطعام والملابس والمياه والكهرباء وغيرها . فعلى سبيل المثال فإن العائلة المكونة من ٤ اشخاص تحصل على قسط شهرى من الحكومة قدره ٩٩٠ (شيكل) إضافة إلى نحو ٣٢٥ (شيكل) كإعانة إيجار ، وتدفع الأسرة على الأقل نحو ١٠٠ شيكل للايجار . ولايكفى المبالغ الباقية لاطعام الأسرة وسداد الضرائب وفواتير المياه والكهرباء وغيرها .

وقد أدى ذلك الوضع المتردى الى إعتماد نسبة كبيرة من المهاجرين على الوجبات الجاهزة التى تقدمها الجمعيات الخيرية والبلديات لاطعامهم غير أن هذه الوجبات لاتكفى الاعداد المتزايدة التى تستطيع توفير الطعام . وقد اشار نائب وزير العمل والرفاه الاجتماعى الاسرائيلى الى أن هناك نحو ٧٠ ألف مهاجر جديد قادم من الاتحاد السوفيتى (سابقا) ليس لديهم الأموال الكافية لشراء الخبز فقط ويعيشون تحت خط الفقر ، ويواجهون خطر المجاعة لولا توفير الجمعيات الخيرية والبلديات الطعام المجانى لهم .

كما تجدر الاشارة إلى تصريح أدلى به وزير المالية (موداعى) مؤخرا ، ذكر فيه انه فى حالة عدم حصول إسرائيل على ضمانات القروض الامريكية فإن الولايات المتحدة سيكون عليها توجيه جزء من أسطول الاغاثة الذى تم إعداده مؤخرا لنقل الأطعمة والأدوية لجمهوريات الكومنولث المستقلة لتوجيهه الى إسرائيل لتوفير الطعام للمهاجرين الجدد .

ب - المشكلات الاجتماعية : -

ويعانى من هذه المشكلات كل من المهاجرين الاثيوبيين والمهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) على حد سواء ، وإن كان تاثير هذه المشكلات اكثر حدة على المهاجرين الاثيوبيين . ويرجع ذلك الى صعوبة تكيف المهاجرين الاثيوبيين مع مقومات المدينة الحديثة فى إسرائيل وذلك بعد إقتلاعهم من مجتمعاتهم التقليدية التى كانوا يعيشون فيها . وقد ادت صعوبة تكيفهم ثقافيا وحضاريا وإجتماعيا مع المجتمع الاسرائيلى إلى إنتشار ظاهرة الاحباط والاكتئاب بينهم ، مما ادى الى إرتفاع معدلات الانتحار بينهم حيث أن هناك

حالة إنتحار بين الاثيوبيين كل اسبوع تقريبا . وقد أدت هذه الظاهرة إلى ان تخصص الحكومة والوكالة اليهودية عددا كبيرا من الباحثين النفسيين والاجتماعيين لمساعدتهم على التكيف مع المجتمع الاسرائيلى وتقليل معدلات الانتحار . ومن ناحية اخرى يعانى القادمون من الاتحاد السوفيتى (سابقا) ايضا من هذه المشكلات الاجتماعية . ويرجع ذلك فى المقام الاول إلى إضطرار قطاع عريض منهم خاصة اولئك الحاصلون على مؤهلات علمية عالية (طب - هندسة - كمبيوتر ...) وكانوا يشغلون مناصب (مرموقة) فى بلادهم قبل الهجرة الى إسرائيل ، إضطروا الى العمل فى وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية . وفى كثير من الاحيان فى وظائف متدنية كعمال نظافة فى الفنادق والمنازل والشوارع والمطاعم وغيرها . فليس من المستغرب أن تجد مهندسة او طبيبة وتعمل خادمة فى المنازل او الفنادق فى إسرائيل ، او أن نجد خبير كمبيوتر ويعمل كعامل نظافة فى الشوارع ، وذلك لتوفير الطعام حيث تشير إحصائيات وزارة الاستيعاب الى أن نحو ٧٠٪ ممن وجدوا فرص عمل من المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يعملون فى وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية .

٤ - تاثير مشكلات الاستيعاب على معدلات تدفق المهاجرين الجدد لاسرائيل : -

ا - أدى تفاقم مشكلات الاستيعاب وعجز الحكومة عن مواجهتها (بطالة - سكن) الى حدوث إنخفاض كبير فى معدلات تدفق الهجرة لاسرائيل خاصة بين القادمين من جمهوريات الكومنولث المستقلة . وذلك على الرغم من تردى الاوضاع الاقتصادية والأمنية فى هذه الدول . وتشير المعدلات الحالية للهجرة إلى سقوط التقديرات المتفائلة التى سادت اسرائيل والتى تنبأت بقدوم نحو ٤٠٠ الف مهاجر فقط العام الماضى ، حيث لم يصل سوى ١٧٠ الف مهاجر فقط منهم نحو ٢٠ الف اثيوبى فى إطار عملية سليمان و١٤٠ الفا من الاتحاد السوفيتى (سابقا) . كما تشير المعدلات الشهرية للهجرة هذا العام إلى صعوبة تحقيق التنبؤات التى توقعت قدوم نحو ½ مليون مهاجر بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، فقد شهد شهر يناير الماضى اسوا معدلات الهجرة لاسرائيل خلال العامين الماضيين حيث قدم نحو ٦٠٠٠ مهاجر من جمهوريات الكومنولث المستقلة فقط وكانت معدلات الهجرة طوال العام الماضى لاتقل عن ١٠ الاف مهاجر شهريا . وكانت قد وصلت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٩٠ الى ما بين ٢٥ - ٣٥ الف مهاجر شهريا وكانت التوقعات تشير إلى قدوم نحو الف مهاجر شهريا هذا العام خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى . وقد دفع ذلك الرئيس إدارة الاستيعاب والهجرة بالوكالة اليهودية إلى التحذير من إحتمال أن (تفقد إسرائيل الفرصة

المتاحة حاليا لاستيعاب مليون مهاجر حتى حلول عام ١٩٩٥ بسبب مشاكل البطالة والاسكان) .

بل ودفعت رئيس لجنة الاستيعاب والهجرة بالكنيسيت الى مطالبة الحكومة بتجميد الاستيطان وتوفير الأموال التى تستغل فى الاستيطان لتوجيهها الى إستيعاب المهاجرين الجدد والحصول على ضمانات القروض الأمريكية ، وإلا فإن موجة الهجرة ستتوقف تماما .

كما تشير تصريحات مدير عام إدارة الهجرة والاستيعاب الى حدوث إنخفاض كبير فى عدد طلبات الهجرة إلى إسرائيل من جمهوريات الكومنولث المستقلة من ٣٠٠ الف طلب هجرة إلى ١٣٠ الف طلب فقط وذلك بعد جولة قام بها الى هذه الجمهوريات ، وقد أرجع ذلك الانخفاض الى مشكلات استيعاب المهاجرين فى إسرائيل .

وفى الواقع فإنه يمكن إرجاع ظاهرة إنخفاض تدفق معدلات الهجرة إلى اسرائيل خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى إضافة الى المشكلات التى تواجه عملية إستيعابهم فى إسرائيل الى عدة عوامل اخرى يمكن إجمالها فى :ـ

١ ـ تزايد الامل بين اليهود فى هذه الجمهوريات السوفيتية المستقلة بإحتمال تحسن الاوضاع الاقتصادية فى هذه الجمهوريات بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى .

٢ ـ توقعهم بإحتمال إرتفاع اسعار ممتلكاتهم فى هذه الجمهوريات خاصة بعد تحول إقتصاديات هذه الجمهوريات الى إقتصاديات السوق .

٣ ـ توقعهم بإحتمال تزايد معدلات الهجرة إلى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة التى من المنتظر ان تستوعب نحو ٥٠ الف يهودى من هذه الجمهوريات خلال هذا العام لاستكمال الحصة المسموح بها فى العام الماضى ، إضافة إلى المانيا حيث تقدم نحو ٢٥ الف يهودى من هذه الجمهوريات بطلبات هجرة إليها .

٤ ـ المعلومات التى تصلهم من اقاربهم ممن هاجروا الى إسرائيل بسوء الأوضاع فى إسرائيل .

ب ـ تزايد الرغبة بين المهاجرين الجدد فى مغادرة إسرائيل :ـ

فقد تفاقمت مشكلات استيعاب المهاجرين الجدد إلى تزايد الرغبة بينهم خاصة القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) فى ترك إسرائيل الى بلادهم او الى دول أخرى مثل جنوب افريقيا أو الدول الغربية .

حيث أشار إستطلاع للرأى اجراه معهد Tapazit للأبحاث الى أن هناك نحو ٣٠٪ من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يرغبون فى مغادرة إسرائيل ، كما اشار السفير الروسى فى تل ابيب الى انه وفقا لمعلومات ، فإن هناك نحو ٩٠ مهاجرا من بين كل ١٠٠ مهاجر ممن وصلوا من الاتحاد السوفيتى (سابقا) يرغبون فى مغادرة إسرائيل ، وعلى الرغم من المبالغة فى تقديرات السفير الروسى إلا انها تعطى مؤشرا عن وجود رغبة متزايدة لمغادرة إسرائيل ، ومع ذلك فإن التقديرات المتوافرة عن عدد المهاجرين الذين غادروا إسرائيل على الرغم من تباينها إلا انها تشير جميعا الى ضآلة أعداد الذين غادروا إسرائيل . فتشير إحصاءات وزارة الداخلية إلى ان ٤١٢٥ مهاجرا سوفيتيا قد غادروا إسرائيل حتى نهاية العام الماضى ، وتشير إحصاءات مكتب الاحصاءات المركزى إلى ان اقل من ١٪ من المهاجرين الجدد قد غادروا إسرائيل اى نحو ٤١١٩ فقط . وتشير إحصاءات الوكالة اليهودية إلى ان نحو ٦٤٠٠ مهاجر سوفيتى قد تقدموا بطلبات هجرة من إسرائيل فى العام الماضى إلا ان ٣٨٪ منهم فقط قد غادروا إسرائيل بالفعل . وعلى الرغم من تضارب هذه الارقام إلا انها تتفق جميعا على ضآلة عدد من غادروا إسرائيل من المهاجرين السوفييت الجدد (اقل من ١٪ فقط) ويمكن تفسير ذلك التناقض بين هذه الارقام ونتائج الاستطلاعات التى تشير الى تزايد الرغبة بين المهاجرين الجدد فى مغادرة إسرائيل بأن الرغبة فى الهجرة لا تترجم فوريا الى مغادرة إسرائيل وذلك بالنظر إلى الاعتبارات الآتية :

١) أن المهاجرين الجدد لايمنحون فى العام الاول على هجرتهم جواز سفر ويتطلب مغادرتهم إسرائيل إجراءات معقدة لاستخراج وثائق سفر فقط .

وثائق سفر فقط Laissez - Passer

(٢) العقبات التى تضعها الحكومة الاسرائيلية امام المهاجرين الجدد لمغادرة اسرائيل خاصة فيما يتعلق بضرورة سداد قيمة القرض الذى حصلوا عليه عند وصولهم لاسرائيل وهو امر لا يمكن تحقيقه لعدم توافر الاموال لديهم لسداد هذا القرض ليسمح لهم بمغادرة اسرائيل .

(٣) عدم توافر البديل المناسب امام هؤلاء المهاجرين خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وسلبهم الجنسية عنهم وعدم وجود جوازات سفر لديهم حيث انهم تركوا هذه الجوازات قبل مغادرة الاتحاد السوفيتى (سابقا) وحتى اذا توافرت هذه الجوازات فانها لا تصلح لتلاشى الاتحاد السوفيتى ، وحتى اذا توافرت البدائل لمغادرة اسرائيل فان اسرائيل تسعى لاحباط هذه المحاولات كما حدث مؤخرا حيث ضغطت اسرائيل على حكومة جنوب افريقيا لعدم منح تاشيرات دخول للمهاجرين لمغادرة اسرائيل الى جنوب افريقيا وذلك بعد تزايد معدلات هذه الطلبات .

(٤) ان واقع استقرارهم فى اسرائيل والحاق ابنائهم فى المدارس يجعل من عملية مغادرتهم اسرائيل عملية بالغة الصعوبة ، خاصة وانهم على الاقل يجدون الخبز فى اسرائيل .

ثانيا : ـ التوجهات السياسية للمهاجرين الجدد من احتمالات تأثيرهم على نتائج الانتخابات القادمة

١ ـ توجهاتهم السياسية : ـ

يلاحظ ان التوجهات السياسية للمهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) تتغير تبعا للمدة الزمنية التى يقضونها فى اسرائيل ، وذلك وفقا لتحليل نتائج استطلاعات الرأى التى اجريت على عينة منهم مؤخرا ، حيث اظهرت هذه الاستطلاعات انه كلما طالت المدة الزمنية التى يقضيها المهاجرون الجدد فى اسرائيل ، كلما ادى ذلك الى حدوث تحول فى توجهاتهم السياسية تجاه الاحزاب اليسارية (العمل ـ راتس ـ ستينوى ـ مابام) وذلك على حساب الاحزاب اليمينية (الليكود ـ موليدات ـ هاتحياه ـ تسوميت) . حيث تشير هذه الاستطلاعات التى اجريت على عينة من المهاجرين الجدد الى انه فى الفترة اللاحقة مباشرة على قدوم هؤلاء المهاجرين الى اسرائيل يلاحظ ميلهم لتأييد الاحزاب اليمينية وغلبة الاتجاهات المتشددة عليهم خاصة فيما يتعلق بالموقف من مبدأ الارض مقابل السلام والرفض المطلق لتقديم اية تنازلات فيما يتعلق بالاراضى المحتلة مقابل تحقيق السلام مع العرب . فقد اظهر استطلاع للرأى اجراه معهد Tozapit على عينة من ٦٠٠ من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتى سابقا ممن وصلوا الى اسرائيل منذ اواخر عام ١٩٨٩ حتى موعد اجراء الاستطلاع فى ديسمبر ١٩٩٠ ، الى ان ٦٩ ٪ منهم يرفضون مبدأ الارض مقابل السلام وبالتالى يعارضون اعادة الاراضى المحتلة للعرب وذلك مقابل تأييد ٢٧ ٪ فقط لهذا المبدأ واعادة الاراضى المحتلة كما اشار الاستطلاع الى ان ٤٦ ٪ منهم اظهروا تأييدا للاحزاب اليمينية .

ثم اجرى نفس المعهد استطلاعا اخر فى يناير ١٩٩٢ على نفس العدد من العينة حيث اشار الاستطلاع الاخير الى حدوث تحول كبير فى اتجاهاتهم السياسية فقد عارض مبدأ الارض مقابل السلام ٥٤ ٪ منهم فقط . وكانت هذه النسبة ٦٩ ٪ فى ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد ايد هذا المبدأ ٢٤ ٪ منهم حيث قبلوا باعادة هذه الاراضى وكانت هذه النسبة ٢٧ ٪ فى استطلاع ديسمبر ١٩٩٠ .

ومن ناحية اخرى اشار الاستطلاع الاخير الى حدوث تحول فى اتجاهات المهاجرين الجدد السياسية نحو اليسار على حساب اليمين ، فقد اظهر ٣٥ ٪ فقط تأييدا للاحزاب اليمينية وكانت هذه النسبة ٤٦ ٪ فى استطلاع ديسمبر ١٩٩٠ ، مقابل تأييد ٣٠ ٪ منهم للاحزاب اليسارية وكانت هذه النسبة ٢١ ٪ فقط فى استطلاع ديسمبر ١٩٩٠ .

وفى نفس الاطار اشار استطلاع اخر اجراه معهد (داحف) للابحاث على عينة من ٤٩٦ مهاجر (سوفيتى) جديد الى ان ٢٧ ٪ منهم اكدوا انهم سيصوتون لصالح حزب العمل فى الانتخابات القادمة مقابل تأييد ١٤,١ ٪ فقط لليكود واشار ٢٧ ٪ الى انهم سيمنحون اصواتهم للحزب الذى سيشكل من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) وقد توزعت باقى الاصوات بين الاحزاب اليسارية الصغيرة واليمينية المتطرفة . ويعد هذا الاستطلاع الاول الذى يشير الى حصول حزب العمل على نسبة تأييد من المهاجرين الجدد تفوق تلك التى حصل عليها الليكود .

اسباب التحول فى توجهات المهاجرين الجدد السياسية : ـ

يمكن ارجاع حدوث التحول فى اتجاهات المهاجرين الجدد السياسية من تأييد التيارات اليمينية المتشددة الى تأييد التيارات اليسارية الحمائمية التى تقبل بحل وسط اقليمى الى العوامل التالية : ـ

أ ـ ان تأييد المهاجرين الجدد للتيارات اليمينية المتشددة بعد وصولهم مباشرة الى اسرائيل يعود الى كراهيتهم للتيارات اليسارية بشكل عام بسبب ماعانوه من ويلات هذا النظام فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، اضافة الى تأثرهم بدعاية الليكود الخاصة بالاهمية القصوى للاراضى المحتلة بالنسبة لامن اسرائيل وبالتالى استحالة التنازل عنها ، كما أن هؤلاء المهاجرين قد تعودا بعد ٧٠ عاما من الحكم الشيوعى فى بلادهم على تأييد السلطة بشكل عام .

ب ـ الا ان التحول فى توجهاتهم السياسية يحدث بعد بقائهم فى اسرائيل لفترة كافية للتعرف على الواقع الاسرائيلى وارتباط حل مشاكل استيعابهم وتوفير فرص عمل لهم بضرورة تجميد الاستيطان فى الاراضى المحتلة لتوفير مايتم انفاقه على النشاط الاستيطانى والذى بلغ فى العام الماضى نحو ٢,٥ مليار دولار لانفاقه على توفير فرص عمل ومساكن لهم داخل اسرائيل ، هذا علاوة على ربط الولايات المتحدة منح اسرائيل ضمانات القروض اللازمة لانجاح عملية استيعابهم بتجميد الاستيطان ولعل تفاقم البطالة فى اوساط المهاجرين الجدد وعدم توافر المساكن لهم وانفاق الحكومة ببذخ على الاستيطان وفشل حكومة الليكود فى حل مشاكل استيعابهم يعد الدافع الرئيسى وراء حدوث هذا التحول فى توجهاتهم نحو اليسار والاعتدال .

٢ ـ تشكيل حزب سياسى خاص بالمهاجرين الجدد (السوفييت)

على الرغم من معارضة الكثير من التنظيمات الاجتماعية التى تدافع عن مصالح المهاجرين (السوفييت) والتى تم انشاؤها مؤخرا ، خاصة معارضة رئيس اتحاد المهاجرين السوفييت الصريحة لفكرة انشاء حزب سياسى يتشكل من المهاجرين (السوفييت) فقط وذلك بدعوى ان تلك الخطوة ستكون بداية سيئة للمهاجرين الجدد وستعيق عملية اندماجهم

فى المجتمع الاسرائيلى ، الا ان ذلك كله لم يمنع من تشكيل حزب خاص بالمهاجرين (السوفييت) فقط . ففى بداية فبراير الماضى اعلن مهاجر (سوفيتى) قديم جاء الى اسرائيل منذ ٢٠ عاما ويدعى يعقوب شولتز عن تشكيل حزب جديد للمهاجرين الجدد لضمان تمثيلهم فى الانتخابات القادمة (التى ستجرى فى ٢٣/٦ القادم) .

وقد ضم الاعضاء المؤسسون للحزب الذى يسمى (بالحركة القومية للهجرة والديمقراطية) قيادات بارزة فى (المنتدى الصهيونى لليهود السوفييت) الذى يترأسه (ناتان شارانسكى) وهو منشق سوفيتى سابق كان قد شكل هذا المنتدى فى عام ١٩٨٨ باعتباره مؤسسة اجتماعية تهدف الى رعاية مصالح المهاجرين (السوفييت) الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويتركز البرنامج السياسى للحزب الجديد على القضايا التى تهم المهاجرين الجدد مثل البطالة وازمة السكن ويطالب بضرورة حلها من جانب الحكومة وفيما يتعلق بالموقف من مستقبل الاراضى المحتلة فان الحزب الجديد ينادى باجراء استفتاء للشعب الاسرائيلى على مستقبل هذه الاراضى . وتشير التقديرات الى ان هذا الحزب الجديد اذا استطاع اجتذاب اصوات المهاجرين الجدد (٢٦٠ الف سيكون لهم الحق فى التصوب فى الانتخابات القادمة) او حتى جزء منها ، فان هذا الحزب سيكون له مكانة هامه على الخريطة اسياسية الاسرائيلية خاصة وان الحكومة القادمة ستكون لا محالة حكومة ائتلافية .

وتشير التوقعات الى أن الحزب سيحصل فى اسوأ الظروف على ٣ مقاعد فى الانتخابات القادمة وبالتالى يمكنه لعب دور هام عند تشكيل الحكومة القادمة .

٣ ـ احتمالات تاثير اصوات المهاجرين الجدد على نتائج الانتخابات القادمة : ـ

تشير كافة التوقعات الى ان اصوات المهاجرين الجدد (٢٦٠ الف صوت) يمكن ان يكون لها دور ملموس فى الانتخابات القادمة ويمكن ان تكون بمثابة العنصر المرجح لكفة احد الحزبين الكبيرين (الليكود ـ العمل) خاصة فى ضوء التعادل الذى حققه كلا الحزبين فى الانتخابات الماضية وذلك فى حالة مشاركة نسبة عالية من المهاجرين فى التصويت وعدم تشتيت اصواتهم (كما يحدث بالنسبة لاصوات عرب اسرائيل) وتكتيل هذه الاصوات تجاه حزب او كتلة بعينها خاصة وان اصواتهم يمكن ان تضمن من ٦ ـ ٧ مقاعد فى الكنيست القادمة غير ان هناك الكثير من المعوقات التى تحول دون ذلك مثل عدم وجود قيادة بارزة بين المهاجرين الجدد (السوفيت) تستطيع ان تجمع اصواتهم خلفها ، هذا فضلا عن ان هؤلاء المهاجرين لم يعتادوا على ممارسة العمل السياسى وحق التصويت فى بلادهم (الاتحاد السوفيتى سابقا) ، وبالتالى فان هناك احتمالا بانخفاض نسبة المشاركة فى التصويت فى الانتخابات القادمة . غير ان تفاقم مشكلات استيعابهم وفشل حكومة الليكود فى حل هذه المشاكل يحفز الغالبية منهم للمشاركة فى التصويت للدفاع عن مصالحهم والدخول فى مساومات مع الاحزاب الكبيرة لضمان مخاطبة وحل مشاكلهم ، كما ان تشكيل حزب خاص بهم قد يساعد على تحفيزهم على المشاركة فى التصويت وضمان عدم تشتيت اصواتهم ، وتشير التوقعات الى احتمال تقاسم الليكود والعمل والحزب الجديد الذى تم تشكيله من المهاجرين الجدد لاصواتهم فى الانتخابات القادمة . ويبذل الليكود جهودا مكثفة لمحاولة استقطاب اصوات المهاجرين الجدد وذلك من خلال تنظيم رحلات لهم الى الاراضى المحتلة لاقناعهم بسلامة ايديولوجيته الخاصة بعدم التنازل عن هذه الاراضى .

ثالثا : ـ احتمالات تاثير تدفق الهجرة على استمرارية عملية السلام

يمكن القول بان هناك بعض الاحتمالات بان يؤثر تدفق المهاجرين الى اسرائيل بالسلب على استمرارية عملية السلام ، خاصة اذا استمر الليكود فى الحكم (وهو امر متوقع) وعمل على استغلال هذه الموجة من الهجرة فى تنفيذ مخططه الخاص بتكريس الضم الفعلى للاراضى المحتلة ،. وعدم التنازل « عن شبر منها » وفقا لتصريحات شامير . وهناك بعض الدلائل التى تشير الى سعى الليكود فى تنفيذ هذا المخطط . فاضافة الى الرحلات التى ينظمها الليكود للمهاجرين الجدد لزيارة المستوطنات فى الاراضى المحتلة لحثهم على الانتقال للاستيطان بها ، خاصة مع تردى اوضاعهم المعيشية فى داخل اسرائيل ، فان وزارة الاسكان التى على رأسها شارون كانت قد انتهت من اعداد خطة تسمى (بالنجوم السبع) حصلت على موافقة الحكومة عليها . وتقوم هذه الخطة على اقامة ٧ تجمعات سكنية ضخمة على طول الخط الاخضر الذى يفصل بين اسرائيل والاراضى المحتلة اضافة الى اقامة ١٤ منطقة صناعية يتم اقامة بنيتها الاساسية داخل الاراضى المحتلة .

وتهدف هذه الخطة فى المقام الاول الى القضاء نهائيا على الخط الاخضر وربط المستوطنات اليهودية الموجودة فى الاراضى المحتلة بالتجمعات السكنية داخ اسرائيل ، هذا اضافة الى توجيه ضربة للتجمع السكانى لعرب اسرائيل الموجودين فى شمال اسرائيل والمعروف باسم منطقة « المثلث » التى يعيش فيها نحو ١٠٠ الف عربى وتحويل المدن والقرى العربية الكبيرة الموجودة فى هذه المنطقة الى مجرد احياء لمدن وقرى يهودية سيتم اقامتها .

ومن المقرر ان يتم فى المرحلة الاولى للخطة توطين ١٠٠ الف مهاجر جديد وستبدا هذه المرحلة عام ١٩٩٥ يرتفع عددهم الى نحو ٣٥٠ الف مهاجر فى المرحلة النهائية للخطة او ستنتهى عام ٢٠٠٥ .

تقرير



العلاقة السودانية التشادية المعاصرة

د . الفاتح عبد الله عبد السلام

ما هى اهم المؤثرات الفاعلة فى العلاقات السودانية التشادية المعاصرة ؟

الاجابة عن هذا السؤال المحورى الهام ، تعتمد على التقارير الرسمية المودعة فى وزارة الخارجية السودانية وعلى بعض المعلومات التى استقيناها فى احاديثنا الرسمية سواء من السودانيين أو التشاديين وذلك لقلة المكتوب عن هذه العلاقات فى الحقبة المعاصرة ، أما فيما يختص بمنهج التحليل المتبع فسوف تجمع بين المنهجين الوصفى التاريخى والتحليلى بحسبان أن المزواجة والمواءمة بين هذين المنهجين سوف تعطى صورة شاملة وعميقة لمسار العلاقات بين البلدين خلال فترة العقد الماضى وعلى هذا النحو تأتى محاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات بين البلدين الشقيقين لوضعهما فى مسارها الصحيح بما يحقق مصلحيتهما العامة وطموحاتهما القومية .

السودان وتشاد بلدان متجاوران تربط بينهما حدود مشتركة يبلغ طولها ١٣٠٠ كيلو مترا بالاضافة الى التواصل السكانى الكبير المشترك بينهما فهناك العديد من القبائل المشتركة بين البلدين مثل البديات والزغاوة والتاما والمساليت .

والحدود السياسية بين البلدين من منظور هذا التداخل الانسانى الكبير تبدو غير طبيعية واصطناعية خلقها الاستعمار البريطانى ـ الفرنسى فى بداية هذا القرن اذ لم تأخذ هذه الحدود فى الحساب التداخل القبلى بين البلدين .

ينتمى البلدان بحكم درجة تطورهما السياسى والاجتماعى والاقتصادى الى منظومة الدول النامية والتى تتميز بهشاشة البنيات الاقتصادية وسيطرة قطاع الزراعة والرعى وضعف تراكم الخبرات التكنولوجية وتدنى دخل الفرد وضعف الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وارتفاع معدلات البطالة وتفشى الامية ، وقد صنفت الامم المتحدة البلدين ضمن قائمة البلدان الـ ٣٣ الاقل نموا فى العالم ، كما يتميز البلدان بالسمات السياسية التى تميز مجتمعات الدول النامية من حيث ضعف الجهاز الادارى وشكلية المؤسسات التمثيلية وانعدام التعددية وضعف المشاركة السياسية من جانب الجماهير وعدم الاستقرار السياسى المتمثل اساسا فى الحروب الاهلية وكثرة الثورات والانقلابات .

كذلك يشترك البلدان فى سمة واحدة : التعدد العرقى والتنوع الثقافى الصارخ الذى يزخر به كلاهما من حيث تعدد اللغات واللهجات المحلية والثقافات والاديان والارث

الحضارى وهيمنة الولاءات دون القومية .

كما أن الحزام الشمالى من البلدين يتميز بشكل عام بنفاذ الثقافة العربية الاسلامية ولو أن هذه النزعة اقوى فى شمال السودان منها فى الشمال التشادى أما فى الحزام الجنوبى ، فالثقافة المسيحية منتشرة بين مثقفى البلدين ، بالأضافة الى وجود الديانات الأفريقية المحلية .

من جهة أخرى ، فالسودان وتشاد من الناحية الجيوستراتيجية يحتلان موقعا هاما فى القارة الافريقية . فهما بموقعهما هذا يعتبران بمثابة القلب للجسد الأفريقى . ومن الناحية الثقافية والحضارية يمثل البلدان نقطة التماس الحيوية بين الثقافة العربية الأسلامية والثقافات الأفريقية .

هذا الموقع المتميز مكن البلدين فى الماضى من قيام بعض الممالك الأسلامية العربية التى لعبت دورا لا ينكر فى نشر الثقافة العربية الأسلامية فى ربوع القارة الأفريقية . ويأتى فى مقدمة هذه الممالك « سنار » « ودارفور » والدولة المهدية فى السودان ومملكتا « وداى » و« كاتم » الأسلاميتين بتشاد .

مما لاشك فيه أن الفترة التى تغطى كل فترة الثمانينات من هذا القرن كانت أكثر الفترات المثيرة والحافلة بالأحداث الجسام فى تاريخ العلاقات السودانية ـ التشادية ، لقد عانى الشعب التشادى طول العقود الثلاثة الماضية من جراء الحروب الأهلية والصراعات القبلية الدامية مما انعكس أثره على أمن واستقرار بعض الجيران خاصة السودان ولعل حادثة واحدة تكفى للدلالة على تأثر امن السودان بمجريات الأحداث فى تشاد ، ففى عام ١٩٩٠م دخلت مناطق « الفور » و« الميدوب » و« الزغاوة » بأقليم دار فور قوات ضخمة وحسنة التسليح تتبع الرئيس التشادى السابق حسين هبرى ، حيث بقيت هذه القوات زهاء ستة اسابيع استباحت خلالها الحرمات وسفكت الدماء وحرقت عشرات القرى الأمنة خاصة فى مناطق « الطينة » و« بأساو » و« الجرجيرة » و« قدير » و« كرنوى » مخلفة أضرارا أقتصادية لا حصر لها قبل انسحابها الى الغرب ، وفيما يلى من صفحات سوف نحاول تغطية مسار تطورات هذه العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين .

١ ـ العلاقات السودانية التشادية على عهد الرئيس تومبلباى :

تميزت العلاقات الشعبية غير الرسمية بين البلدين دائما بدرجة عالية من الدفء والتفاهم والتقدير ذلك نسبة لا وجه الشبه والسمات المشتركة بين الشعبين التى تحدثنا عنها آنفا .

أما العلاقات الرسمية بين البلدين ، فقد تراوحت بين التفاهم والصداقة ووصلت فى احيان أخرى الى درجة عالية من العداء .

ولعل نقطة البداية هى نشأة جبهة التحرير الوطنى التشادى المعروفة « بفرولينا » والتى قامت بهدف رفع الظلم والحيف اللذين انزلهما نظام الرئيس التشادى الأسبق فرانسوا تومبلباى بالتشاديين الشماليين ذوى الأصول العربية الاسلامية ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه الحركة قد ولدت بمدينة « نيالا » السودانية وذلك فى يونيو ١٩٦٦م ، لقد كانت « فرولينا » نتاجا لعدة تحالفات لعدة حركات واحزاب تشادية شمالية جمعها عداؤها لنظام تومبلباى ، وهناك من المراقبين من يرى ان الحكومة السودانية فى ذلك الوقت والتى كان يراسها السيد « الصادق المهدى » قد دعمت تلك الحركة معنويا وماديا ومنحتها تسهيلات بلا حدود من داخل الاراضى السودانية لمهاجمة نقاط الحدود التابعة للحكومة التشادية فى شكل حرب عصابات ثم التراجع بعد اداء المهمة الى الأراضى السودانية .

ومما تجدر الأشارة اليه أن هجمات الثوار التشاديين لم تكن تنطلق من داخل الاراضى السودانية فحسب بل كانت هنالك هجمات من اقليمى بيراو (Biror) ونديلى (Ndéle) فى جمهورية افريقيا الوسطى على الحدود مع تشاد ، لكن ينبغى التسليم بأن ثقل العمل العسكرى للثوار كان ينطلق من عمق الأراضى السودانية تحت قيادة كل من « ابراهيم ابتشا » ، « ومحمد البغلانى » .

ولم يقتصر دور السنة والمساعدة على الجهد الرسمى فقط بل تعداه الى الجهد الشعبى والحزبى ، فقد تطايرت بعض الأشاعات التى تحكى عن دعم تنظيم جبهة الميثاق الاسلامى فى السودان بعض العناصر الأسلامية داخل « فرولينا » وتحدث البعض الاخر عن تكوين (حكومة اسلامية تشادية فى المنفى) تعمل من داخل السودان .

ومع أن الحكومة السودانية أعلنت آنئذ وعلى لسان وزير خارجيتها السيد « محمد ابراهيم خليل » نفيها لأى صلة « بفرولينا » ، الا أن هذا النفى لم يحل دون تردى العلاقات بين البلدين ، بل أن الزعامة التشادية لوحت بعصا منح تسهيلات للمتمردين السودانيين الجنوبيين ، وصلت العلاقات السودانية التشادية الى ادنى مستوى لها عندما عمدت حكومة فورت لامى الى اغلاق حدودها المشتركة مع السودان فى عام ١٩٦٥م ، لكن حدث انفراج محدود فى العلاقات عام ١٩٦٨م بعد وساطة قام بها رئيس النيجر « هامانى ديورى » .

ومع أن هذا الأنفراج فى العلاقات بين البلدين قد اقتضى بعض التدابير لكبح جماح الثوار التشاديين من جانب السلطات السودانية مثل ادراج اسماء بعض قيادات الثوار فى قائمة المحظور دخولهم للسودان كاجراء ضرورى لتهدئة خواطر الحكومة التشادية الا ان الاجراءات الحكومية السودانية هذه لم تحد من زخم وقوة الثورة التشادية . فقد ظهرت مثلا قيادات جديدة ملء الفراغ الذى احدثه منع القيادات القديمة من دخول السودان ، بل أن نشاط الثوار التشاديين طال حتى العاصمة السودانية الخرطوم ، ومن نافلة القول أن الحزم الذى كانت حكومة السودان تواجه به الثوار التشاديين كان ضعيف الاثر . فقد قويت شوكة الثوار من حيث التنظيم والأمكانيات القتالية . ومن جهة ثانية لم تكن قوات الثوار منبتة مقطوعة الجذور بل وجدت المناصرة والمساندة من قطاعات واسعة من الشعب التشادى وانتشر نشاطها تدريجيا من « بلتن » الى « وداى » واخيرا الى محافظة « سلامات » فى اقصى الجنوب الشرقى من تشاد ، بل انه وبحلول نهاية الستينات تسربت رياح الثورة الى محافظة « شارى باقرمى » والتى تقع فيها العاصمة « فورت لامى » .

مجمل هذه التطورات ألقت بظلال كثيفة على العلاقات السودانية التشادية استمر البرود فى العلاقات الرسمية بين البلدين حتى ابريل ١٩٧٥م عندما سقطت حكومة تومبلباى على اثر انقلاب عسكرى دموى قادة الجنرال « فلكس مالوم » لكن لم يحدث تغير يذكر فى مستوى العلاقات السودانية التشادية لان الظروف الموضوعية التى افرزت تلك العلاقات بمستواها المتدنى كانت ماتزال ماثلة حتى تلك اللحظة . فالرئيس مالوم تابع سياسة سلفه فى انتهاج سياسة البطش وانتهج سياسة القبضة الحديدية ازاء اعدائه .

من ناحية اخرى اشتدت ضربات الثوار مما أضعف النظام وبحلول عام ١٩٧٨م تهاوى النظام تحت وطأة ثقلة وانتقلت « فرولينا » من مرحلة المقاومة المسلحة الى السلطة حيث تكونت (حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية) برئاسة جكونى مويدى » ، لكن لم تستقر الاحوال حيث كثرت الدسائس والمؤمرات بين فصائل الثورة وفى يوليو ١٩٨٢م ـ استطاع « حسين هبرى » تسلم مقاليد السلطة ودخلت العلاقات السودانية التشادية مرحلة جديدة وحساسة من مراحل تطورها .

٢ ـ العلاقات السودانية التشادية فى عهد الرئيس حسين هبرى :

بدات أولى بوادر أزمة العلاقات السودانية التشادية فى الظهور خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦م عندما بدات المصادر التشادية تتحدث عن وجود كثيف لقوات ليبية فى اقليم دارفور السودانى على اساس ان وجود هذه القوات فيه تهديد للأمن التشادى ، خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار حالة الحرب القائمة بين ليبيا وتشاد .

على هذا الاساس وصل للخرطوم موفد خاص من الرئيس التشادى حسين هبرى يحمل رسالة شخصية لرئيس الوزراء السودانى الصادق المهدى تطالبه بابعاد هذه القوات الليبية من الاراضى السودانى خاصة المتاخمة لاقليم دارفور .

ومما زاد الطين بلة ظهور بعض الاعلانات المحلية فى

الصحافة السودانية وذلك خلال الربع الأول من عام ١٩٨٦م تطلب ممن يانس فى نفسه الكفاءة من السودانيين للعمل فى الجيش الليبى ، فقد وصلت القيادة التشادية الى قناعة راسخة بأن هؤلاء المجندين سوف يتم استيعابهم فيما عرف بالفيلق الاسلامى ومن ثم استخدامهم كراس رمح فى الهجوم على تشاد .

من جهته نفى السودان اية نية لديه للسماح لليبيين بمهاجمة تشاد من اراضيه . ووردت هذه التطمينات فى مقابلة تمت بين رئيس الوزراء الصادق المهدى « ومحمد نورى » المسؤل التشادى للعلاقات الخارجية فى الأتحاد الوطنى للاستقلال والثورة وذلك فى مايو ١٩٨٦م .

مهدت تلك المقابلة الأرضية لقيام السودان بمبادرة للتوسط بين تشاد وليبيا خلال النصف الثانى من أغسطس ١٩٨٦م ، وحدث انفراج محسوس فى العلاقات السودانية التشادية على أثر مطالبة الصادق المهدى للقوات الليبية وقوات الفيلق الاسلامى بمغادرة الأراضى السودانية ومهد ذلك الطريق للزيارة التى قام بها عضوا مجلس رأس الدولة فى السودان د . على « حسن تاج الدين » ود . باسفيكو لادو لوليك لأنجمينا فى الأسبوع الأخير من اغسطس ١٩٨٦م .

لكن الجهود السودانية لم تثمر إذ استمر الوجود الليبى فى غرب السودان .

اما الفيلق الاسلامى فقد ساهم فى زعزعة أمن اقليم دارفور من خلال مساهمة أفراده فى عملية النهب المسلح .

بل أن هذه الفترة شهدت تصعيدا للوجود الليبى فى اقليم دارفور من خلال الوجود المكثف فى منطقتى « الفاشر » و« ساق النعام » ، ومن خلال الدعم الليبى الضخم لعناصر المعارضة التشادية المتمركزة فى دارفور والتى تكونت من فلول بعض الفصائل التشادية « كالفرولينا » ، الأساسية والمجلس الديمقراطى الثورى و« البركان » ، وكان افراد هذه المعارضة يجدون الدعم من بعض الدوائر الرسمية السودانية ، خاصة بعض اركان حزب الأمة المشارك فى الأئتلاف الحاكم حينذاك ، مما ساعد فى تصعيد الحملة الاعلامية التشادية ضد حكومة الصادق المهدى بوتيرة عالية ، خاصة عندما اعلن رئيس الوزراء السودانى فى سبتمبر ١٩٨٧م بأن شريط « أوزو » المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هو أرض ليبية عربية . وبلغت العلاقات بين البلدين أدنى درجات التردى فى أعقاب حركة الفاتح من ابريل ١٩٨٩م والتى قام بها « حسن جاموس » و« ابراهيم اتنو » و« إدريس ديبى » للاحاطة بحسين هبرى ، وعندما اخفقت المحاولة ، لجا الثلاثة للحدود السودانية حيث وجد الكولونيل « اديس دبى » الحماية من الحكومة السودانية . لايبدو ان هناك دليلا ماديا على ضلوع الحكومة السودانية تخطيطا او تنفيذا فى هذه المحاولة الا

أن الحكومة التشادية اتخذت من احتماء قادة المحاولة بالسودان دليلا على ضلوع السودان فى المحاولة ، ثم راجت انباء عن أن وزير الداخلية السودانى السيد مبارك الفاضل المهدى قد سافر الى ليبيا واصطحب فى معيته الكولونيل ادريس ديبى للاجتماع بقائد الجيش الليبى العقيد « ابو بكر يونس » لوضع خطة لغزو تشاد .

وسواء كانت هذه المعلومات صحيحة أم لا ، فإن الامر المؤكد انها الحقت الضرر البليغ بعلاقات البلدين ، ونتج عن مجمل هذه التطورات تبلور ما عرف (بسياسة الأيذاء المتبادل) . فمقابل قيام الحكومة السودانية بدعم المعارضة التشادية قامت حكومة حسين هبرى بتشجيع ظاهرة اللهب المسلح فى اقليم دارفور وذلك بانشاء عصابات من أفراد يحملون هوية مزدوجة (سودانية تشادية) ومدهم بالسلاح بهدف زعزعة الامن فى الأقليم .

ويندرج تحت نفس السياسة الدور التشادى فى تأجيج نار الصراع بين العرب والفور فى الاقليم ، من جهة اخرى عمدت حكومة حسين هبرى للاتصال بحركة التمرد فى جنوب السودان المعروفة بالحركة الشعبية لتحرير السودان ، وقد أثمر ذلك عن زيارة قام بها وفد يمثل الحركة لأنجمينا وذلك خلال الربع الاول من عام ١٩٨٨م ، واشيع انه كان على راس هذا الوفد قائد الحركة العقيد جون قرنق .

ومع بداية عام ١٩٨٩م تواترت الانباء فى الصحافة السودانية عن ضلوع الحكومة التشادية بالاشتراك مع نظام منجستو فى اثيوبيا فى تزويد حركة قرنق بالسلاح .

مهما يكن من امر ، فالشىء المؤكد هو ان السلطات التشادية خلال هذه الحقبة المضطربة قررت تصدير بعض المشاكل المزعجة لحكام الخرطوم كثمن لاغماضهم العين عن التواجيد الليبى والمعارضة التشادية فى غرب السودان . والمغزى العام لسياسة الايذاء المتبادل التى ابتعتها الحكومات ازاء بعضها البعض ، نتج عنها اذي بالغ للبلدين .

من جهة اخرى حدثت تطورات دراماتيكية فى علاقات البلدين ساهمت فى تسميم العلاقات بينهما ، ويأتى فى مقدمة هذه التطورات لجوء اسير ليبى هرب من أحد معسكرات الاعتقال التشادية بانجمينا واحتمائه بالسفارة السودانية طالبا مساعدتها للفرار الى الكاميرون . وتزامنت هذه الحادثة مع زيارة كان يقوم بها وفد سودانى رسمى يتكون من الدكتور « حسن عبد الله الترابى » وزير الخارجية المكلف والفريق « عبد الماجد حامد خليل » وزير الدفاع ، فهل كان توقيت لجوء الاسير الليبى للسفارة السودانية مع زيارة الوفد السودانى لتشاد مجرد صدفة محضة ؟ . أم ان قصة اللجوء باكملها من فبركة سلطان الامن التشادى لاحراج السودان ؟؟ أيا كان الامر فقد قامت سلطات الامن التشادية بتطويق السفارة السودانية ثم اقتحامها واخذ الاسير الليبى عنوة الى جهة غير معلومة فى سابقة لا مثيل لها فى تاريخ العلاقات بين البلدين ، وفى نهاية يناير ١٩٨٩م قامت الخرطوم باستدعاء سفيرها فى انجمينا كنوع من الاحتجاج على التصرف التشادى ، لم يعد بعدها الى مقر عمله حتى تعيين سفير جديد .

وبلغ التوتر ذروته خلال شهرى مايو ويونيو ١٩٨٩، على اثر اتهام تشاد لكل من السودان وليبيا بتدبير مؤامرة لغزو اراضيها ، ولم ينقذ الموقف من التفجر الا تسلم ثورة الانقاذ الوطنى لمقاليد الحكم فى الخرطوم فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م مما ادى الى انفراج كبير فى علاقات البلدين .

ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان وتطور العلاقات السودانية التشادية :

قابلت الاوساط الرسمية التشادية نبأ سقوط الديمقراطية الثالثة فى السودان مع قيام ثورة الانقاذ الوطنى فى فجر ٣٠ يونيو ١٩٨٩م بالكثير من التفاؤل، ولم تخف القيادة التشادية سرورها العظيم للتغيير الذى حدث فى السودان وكانت برقية التهنئة التى بعث بها الرئيس هبرى من اولى البرقيات التى وصلت للحكام الجدد فى السودان . وبعد ثلاثة اسابيع فقط من تفجر الثورة فى السودان قام وفد رفيع المستوى يقوده اثنان من اعضاء مجلس قيادة الثورة بزيارة لأنجمينا واجتمعا الى الرئيس هبرى وابلغاه رسالة من نظيره السودانى الفريق عمر حسن احمد البشير تناولت القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون الامنى على الحدود والتعاون من اجل حل المشاكل الناتجة عن تواجد المعارضة التشادية فى اقليم دار فور .

وبعد شهرين من زيارة وفد مجلس القيادة الثورة لانجمينا توقف الرئيس هبرى بمطار الخرطوم لعدة ساعات فى طريق عودته من بغداد واجرى مباحثات مكثفة مع الفريق البشير ، وتجدر الاشارة ان تلك الزيارة على قصرها كانت الاولى التى يقوم بها الزعيم التشادى للسودان منذ خمس سنوات . تلت الزيارة زيارة وفد مؤتمر الحوار الوطنى فى يناير ١٩٩٠م برئاسة العميد بيو يوكوان عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان فى اطار جولة للوفد لدول غرب افريقيا لشرح مساعى السودان لاحلال السلام فى البلاد ، بيد ان ابرز الزيارات والتى كان لها اعمق الاثر فى مسار العلاقات السودانية التشادية هى دون شك زيارة عضو مجلس قيادة الثورة العميد « ابراهيم نايل ايدام » ، على راس بعثة فنية رياضية ضمن اطار اسبوع الصداقة السودانية التشادية وذلك خلال الاسبوع الاخير من شهر مارس ١٩٩٠م ، اعقبها فى ابريل ١٩٩٠م زيارة السيد على احمد سحلول وزير الخارجية لانجمينا لبحث كافة القضايا التى تهم الجارتين .

لقد ادت هذه الزيارات المتعددة عمليا الى تجاوز كافة المشاكل بين البلدين ووضعت اساسا جيدا للتعاون بين البلدين ، لكن ظلت قضية وجود المعارضة التشادية المسلحة داخل الحدود السودانية هى العقبة الكأداء فى سبيل التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية بين البلدين وكانت هذه العقبة هى الصخرة التى تحطمت عندها كل المجهودات السابقة لاعادة التوازن للعلاقات بين البلدين .

كانت نقطة البداية فى التدهور الجديد للعلاقات بين البلدين هى شهر مارس ١٩٩٠م فى اعقاب الهجمات التى شنتها قوات الكولونيل ادريس ديبى انطلاقا من قواعدها فى دارفور على قوات الحكومة التشادية فى قطاعى الطينة وبهاى شرق تشاد وفى اعقاب هذه الهجمات نظمت وسائل الاعلام التشادية حملة شديدة على السودان ووصفته بالذيلية والتواطؤ مع ليبيا من اجل الاعداد لهجوم مشترك على تشاد وان كل ذلك يتم بمقتضى اتفاق سرى فى اطار اتفاقية التكامل بين ليبيا والسودان .

وبلغ التدهور فى العلاقات مداه عندما قامت القوات التشادية باخطر اختراق للحدود المشتركة بين البلدين مستخدمة (حق المطاردة) فى تعقب قوات المعارضة التشادية ، دخلت قوات هبرى اقليم دارفور بقوة العشرين الف مقاتل بكامل تجهيزاتهم العسكرية محدثة خسائر بشرية ومادية هائلة فى الاقليم وذلك خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠م .

لم ينقذ العلاقات السودانية التشادية من المزيد من التدهور سوى سقوطط حكومة حسين هبرى فى تشاد ، ففى منطقة بروبا (BORDUBA) وهى نقطة تقع شرق تشاد وتبعد حولى ٣٠ ميلا من الحدود السودانية دارت فى معركة فاصلة بين قوات الحركة الوطنية للانقاذ التشادية بقيادة الكولونيل ادريس دبى وقوات حسين هبرى انتهت بنصر مبين لقوات دبى ومهدت تلك المعركة الطاحنة الطريق امام الحركة الوطنية للانقاذ التشادية للوصول الى السلطة فى أواخر نوفمبر ١٩٩٠م ، وكان من نتائج هذا التغيير فى انجمينا انه قد وضع العلاقات السودانية التشادية فى مسار جديد ، وذلك بزوال المؤثر الذى عكر صفو العلاقات فى الماضى الا وهو وجود معارضة تشادية قوية ومنظمة تهدد النظام القائم فى انجمينا وتنطلق من السودان .

شهد عام ١٩٩١م مجموعة من التطورات الايجابية بالنسبة للعلاقات السودانية التشادية . فقد شهد شهر فبراير ١٩٩١م انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة ولأول مرة منذ سنوات طويلة حيث اتفق على أطر تعزيز التعاون بين البلدين ، وفى هذا الاطار جاءت زيارة الرجل الثالث فى السودان اللواء التيجانى ادم الطاهر لأنجمينا كما شهد شهر مايو ١٩٩١م انعقاد اسبوع الصداقة السودانية - التشادية الثانى بانجمينا ببعثة رياضية وفنية كبيرة كان على راسها عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى العميد ابراهيم نايل ايدام .

كما تم تبادل الزيارات الشعبية بين البلدين ، خاصة من اقليم دارفور وقدم السودان مائة الف طن ممن المواد الغذائية هدية لشقيقه الشعب التشادى مما كان له اوقع الاثر فى انجمينا .

لقد توجت هذه العلاقات بالزيارة التى قام بها الكولونيل ادريس دبى للخرطوم على رأس وفد تشادى كبير للمشاركة فى احتفالات الثورة فى السودان بالذكرى الثانية لتفجرها وذلك خلال الفترة ٢٨ ـ ٣٠ يونيو ١٩٩١م ، وقد صدر فى اعقاب تلك الزيارة بيان مشترك فى كل من الخرطوم وانجمينا اكد على قدسية مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والتعاون فى المجالات التى تحقق المصالح المشتركة للبلدين .

من جهة ثانية قام العقيد طبيب الطيب ابراهيم محمد خير والى دارفور بزيارة على رأس وفد من الولاية لاقليم وداى وذلك فى اكتوبر ١٩٩١م بهدف وضع الاطار الصحيح لعلاقات المحافظات الحدودية مثل محافظات وداى بلتن التشادية وكتم والجنينه ووادى صالح السودانى .

تبقى نقطة اخيرة وهى وجود بعض الجيوب التشادية غير المنضبطة والتى لا تسيطر عليها الحكومة التشادية . وتقوم هذه الجماعات من حين لاخر بالاغارة على بعض القرى السودانية الحدودية للسلب والنهب . ويبدو الان وفى اعقاب زيارة والى ولاية دارفور لابشى فى اكتوبر الماضى ان ثمة تنسيقا بين محافظات الحدود للقضاء على هذه الظاهرة خاصة بعد ان وضعت ولاية دارفور قيودا صارمة ادت الى تقلص عمليات النهب المسلح بشكل كبير فى ربوع الولاية .

يبدو الان ومن تتبع مسار العلاقات المشتركة بين البلدين خلال العام المنصرم من عمر حكومة حركة الانقاذ الوطنى التشادية ان هناك استقرارا وانفراجا كبيرين فى هذه العلاقات .

٣ - الخلاصة والتوصيات :

رغم السمات المشتركة العديدة بين السودان وتشاد الا أن المتتبع لمسار علاقات البلدين فى فترة العقدين السابقين - اذا استثنينا العام الاخير - يلحظ هيمنة الهاجس الامنى الذى خيم على هذه العلاقات حيث تراوحت هذه العلاقة بين البرود والعداء ، وكانت لحظات الاستقرار والهدوء والتفاهم فى هذه العلاقات هى الاستثناء لا القاعدة .

نلاحظ ايضا خلال هذه الفترة محدودية التبادل التجارى والاقتصادى بين البلدين حيث ان الظروف الامنية والسياسية لم تسمح بتطوير حقيقى للعلاقات فى ذلك المجال ، ويبقى الاستثناء لهذه القاعدة هو التبادل غير القانونى عبر الحدود من خلال شبكات تهريب السلع

بين البلدين خاصة من الشرق الى الغرب ويجىء فى مقدمة هذه السلع الصمغ العربى والذى يجد طريقه الى اسواق افريقيا الوسطى ومنها لاسواق العالم علما بان هذه السلعة تعتبر المورد الثانى من موارد العملة الصعبة للسودان ، وينبغى العمل على تنسيق السياسات بين محافظات الحدود لسد المنافذ امام حركة التهريب التى تضر باقتصاديات البلدين وتقنينها ووضع الضوابط المناسبة بما يحقق المصلحة المشتركة .

من المعروف ان تشاد بلد مغلق وليس له منفذ على البحر وهناك خطط سودانية طموحة لربط البلاد بشبكة من الطرق المعيدة وفى هذا الاطار ينبغى تشجيع تشاد على استيراد بعض احتياجاتها عن طريق الموانىء السودانية بدل اعتمادها على موانىء الكاميرون ونيجيريا مما يسهم فى تعزيز العلاقات بين البلدين .

فى مجال التبادل الثقافى نلاحظ غلبة الفن السودانى وبخاصة الموسيقى السودانية على المجتمع التشادى ، كما نلاحظ الاثر الحميد الذى تتركه زيارة الوفود الفنية والرياضية السودانية فى تشاد ، وينبغى ان تنظم هذه التبادلات بشكل دورى منظم .

كما نلاحظ بمزيد من الغبطة والارتياح الدور الفعال الكبير الذى تلعبه مدرسة الصداقة السودانية التشادية فى توثيق عرى الصلات الثقافية والوجدانية بين الشعبين وقد قررت وزارة التربية والتعليم السودانية هذا العام فتح معهد للثانوى العالى بالمدرسة مما يعد اضافة نسبية لجهود المدرسة . وبالرغم من الدور الذى تقوم به هذه المدرسة الا انها تعانى من ضعف فى ميزانيتها . تمنح حكومة السودان بعض الطلاب من الشقيقة تشاد بعض البعثات لتلقى العلم فى السودان خاصة فى مجال اللغة العربية والدراسات الاسلامية ، ونعتقد انه ينبغى الاهتمام بنفس القدر بتقديم بعثات فى مجال العلوم التطبيقية مثل الطب والهندسة والعلوم .

أن صيغة اللجنة السياسية او اللجنة الوزارية المشتركة هى الاطار الانسب لتطوير العلاقات السودانية التشادية والانطلاق بها الى ما يحقق المصلحة المشتركة ، وعليه ينبغى الحرص على الانعقاد الدورى المنتظم لهذه اللجنة واللجان المتفرعة عنها . □



تطورات الوضع فى القرن الافريقى



نيفين القباج

تشهد منطقة القرن الافريقى منذ منتصف هذا القرن صراعات دامية على المستوى المحلى كما على المستوى الاقليمى ، والتى لم تحسم بعد ، وانما ازدادت حدتها مع تطور الاوضاع الدولية الجديدة . وتتميز منطقة القرن بعدة سمات مشتركة تؤثر على السياسات الداخلية لدول المنطقة وعلى شبكة التفاعلات الخارجية سواء الاقليمية او الدولية . نذكر من هذه السمات ما يلى :-

- مركزية الدولة العسكرية المصحوبة بالقمع الحكومى وتعدد محاولات الانقلاب ضد هذه المركزية مما نتج الى الاطاحة بكل من « محمد سياد برى » رئيس دولة الصومال على مدى ٢٢ عاما ، و « منجستو هيلا ماريام » رئيس دولة اثيوبيا على مدى ١٤ عاما ، وتهديد النظام الحاكم فى جيبوتى فى الوقت الحالى .
- خلاف حدودى غير محسوم ونزاعات مستمرة حول ادعاءات كل طرف لحقه فى حدود مختلفة عن الموجودة حاليا مثل نزاع كل من اثيوبيا والصومال حول منطقة « الاوجادين » الصومال الغربى على حدود اثيوبيا ، او نزاعات مرتبطة بحق الانفصال او اقتطاع اقاليم وجعلها مشروعات لدولة مستقلة مستقبلا مثل نزاع انفصال ارتيريا عن اثيوبيا او نزاع انفصال شمال الصومال تحت آسم « أرض الصومال » .
- صراعات قبلية حادة وانقسامات عرقية داخل كل دولة ، يعضد من حدتها ضعف مشاركة القوميات المختلفة فى الحكم المركزى والذى غالبا مايبنى على حكم قبائلى مثل نظام الرئيس محمد سياد برى فى الصومال الذى ينتمى لقبيلة المريحان . هذا الى جانب تمركز كل قبيلة فى منطقة جغرافية منفصلة بل واحيانا ببلاد مختلفة مثل قبائل « العفر » المبعثرة فى جيبوتى واثيوبيا والصومال مما فاقم من عدم الاندماج بين القبائل المختلفة داخل كل دولة .
- حالة اقتصادية متردية نتيجة لظروف مناخية وكوارث طبيعية واوضاع جفاف ، هذا بالطبع الى جانب امتصاص الجانب العسكرى لاكثر من نصف الدخل القومى وذلك لان الرد العسكرى كان هو الاسلوب المتبع لقمع اى حركة تمرد او انفصال او انقلاب مما استنزف الميزانية العامة بصفة مستمرة ولم يتح سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومى لمشروعات تنموية وخدمية مما اثر بالسلب على المعيشة ومستوى الدخل الفردى فى هذه البلاد .
- اهمية العنصر الخارجى فى هذه المنطقة وخاصة فيما يخص القوتين العظميين فيما مضى وتبادل أدوار المساندة بينهما ، والدور الامريكى فى الوقت الحالى . هذا الى جانب فرنسا بصفتها راعيا لمصالح بعض هذه البلاد مثل

حيبوتى ، وايضا ايطاليا وبعض الدول العربية . يتحقق ذلك الاثر من خلال حجم المعونات وكثافتها لدول القرن تبعا لتحقق سياسات داخلية معينة ، بل ومساندة نظم او ترك اخرى تقع اذا لزم الامر .

وسنبحث هنا فى هذا التقرير تطور الاوضاع الداخلية ، العلاقات الخارجية : الاقليمية والدولية لكل من الصومال ، جيبوتى ، اثيوبيا ، واريتريا .

الصومال :

مرت الصومال بمراحل عدة منذ وصول « سياد برى » الى الحكم عام ١٩٦٩ ، مرورا بمعاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٤ ، ثم تحول الصومال لجهة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٧ بعد مساندة الاتحاد السوفيتى لاثيوبيا فى نزاع « الاوجادين » بين اثيوبيا والصومال ، واخيرا الاطاحة بسياد برى وفراره الى خارج العاصمة فى يناير ١٩٩١ ، واندلاع الصراع الداخلى فى الصومال .

وقد عاشت الصومال فترة طويلة من فوضى الاوضاع الداخلية السياسية منها والاقتصادية ، فإزدادت حركات المعارضة السياسية تبعا لانتماءاتها القبلية مما خلق جوا متوترا بينهم وبين الحكومة التى تنفرد بالسلطة والتى تنتمى الى قبيلة المريحان مسقط راس الرئيس سياد برى . قوبلت معظم حركات المعارضة بالبطش والقمع العسكرى من قبل الحكومة ، والمبالغة فى تقدير الاحكام والعقوبات ، مما اثار حمية الجانب المعارض ودفعه الى التقارب مع بعضه للاطاحة بنظام برى . زاد من حدة الموقف الحالة السيئة التى وصل اليها الصومال اقتصاديا والعجز فى ميزانها التجارى بسبب رحى الحرب الاهلية التى تدور فيها وزيادة عدد اللاجئين من اثيوبيا وتوقف المساعدات الامريكية بدعوة عدم احترام برى للحقوق السياسية .

اتفقت جماعات المعارضة الصومالية ، والمؤتمر الصومالى الموحد ، الحركة الوطنية الصومالية ، والحركة القومية الصومالية على ان تنسق جهودها مشتركة للاطاحة بنظام سياد برى . اعقب ذلك الاتفاق محاولات احتواء الموقف المتأزم ، وعقد مصالحة وطنية من جهة الرئيس سياد برى وعوده بإنفتاح سياسى وتعدد حزبى واصدار دستور جديد يتفق والروح الديمقراطية ، الا ان محاولاته قوبلت بالرفض من قبل جماعات المعارضة التى انطلقت لهدفها حتى دفعته الى الفرار خارج العاصمة مقديشيو فى يناير ١٩٩١ .

اما الشكل العام للصومال بعد سقوط سياد برى فهو حالة من الفوضى والاضطراب بين قوى المعارضة وبعضها على من يملك زمام الامر فى البلاد . فنرى الاتى .

١ – المؤتمر الصومالى الموحد

من قبائل الهوابية والذى يسيطر على العاصمة مقديشيو بعد فرار سياد برى مباشرة وبناء على مؤتمر المصالحة الذى عقد فى « جيبوتى » ، تم تعيين على مهدى محمد رئيسا مؤقتا ، والذى كلف بدوره عمر غالب بتشكيل حكومة مؤقتة وتهيئة البلاد لنظام ديمقراطى واصدار دستور جديد وذلك لحين عقد انتخابات ديمقراطية تراعى اشراك كافة قوى المعارضة ، الا ان الخلاف نشب بين الرئيس المؤقت وبين الجنرال محمد فرح عيديد رئيس المؤتمر الصومالى الموحد مما دفع الطرفين الى القتال ضد بعضهما فى العاصمة مقديشيو حتى قدر عدد الضحايا بـ ٤٠ الف قتيل و ٦٠ الف جريح . وفى نفس الوقت الذى يتصاعد فيه القتال بين الطرفين يتولى المؤتمر الصومالى الموحد تنظيم ادارة العاصمة والمناطق الخاضعة لسيطرته مباشرة عن طريق لجنة عليا مؤقتة للادارة شكلت فى ٢٠/ ١١/ ١٩٩١ ويدعو المؤتمر الصومالى الى عقد مؤتمر تشترك فيه جميع التنظيمات الصومالية الهامة للتوصل الى مصالحة تامة بين الصوماليين ، ولم يقابل بالايجاب من جهة قوى المعارضة الاخرى .

٢ – الحركة الوطنية الصومالية

من قبائل الاسحاق والتى تسيطر على شمال الصومال وترتكز فى هرجيا عاصمة الشمال (الصومال البيطانية) . وقد اعلنت الحركة الوطنية الصومالية عن انفصال الشمال عن بقية اجزاء الصومال وذلك تحت اسم « ارض الصومال » ورئيسها « عبد الرحمن احمد على » وقد لقى ذلك دعما من قبائل شمال الصومال مما حقق هدوءا نسبيا فى الشمال . إلا ان ذلك الهدوء لم يدم كثيرا لخلاف بين القبائل فى الشمال ولاستئثار قبائل الاسحاق بالسلطة ، تعرضت منطقة ميناء بربرة لبعض الاضطرابات فى اوائل يناير الماضى بين قبائل الموسى والعيسى وبين الحكومة بسبب الخلاف على ايرادات ميناء بربرة ، كما تعرضت منطقة مدينة بورو الى صراعات بين قوات مؤيدة لرئيس جمهورية ارض الصومال ووزير دفاعة السابق الذى اقيل بتهمة الفساد ولازال هذا القتال دائرا حتى الان .

الجبهة القومية لتحرير الصومال من قبائل الداروط وهى تسيطر على جنوب الصومال وترتكز فى قسمايو عاصمة الجنوب . وقد نشأ فيها نزاع مسلح بين قوات الجنرال عمر جيس من الاوجادين وقوات العميد عبد الله يوسف من الماجرتين .

العلاقات الخارجية الاقليمية :

– استمرت خطوات تحسين العلاقات بين الصومال واسيوبيا وبابعد اتفاقية تطبيع العلاقات بين البلدين فى ابريل ١٩٨٨ . وبالرغم من ان نزاع حق تقرير مصير شعب الاوجادين لم يحسن بعد ، الا ان الموقف الداخلى لكل طرف يستدعى استمرار هذه الخطوات فى الوقت الحالى .

– تعددت تحرشات بعض القبائل الصومالية بحدود

جيبوتى للانصال بفروعها فى جيبوتى والقيام ببعض الاعمال التخريبية هناك مما ادى للتوتر بين البلدين ، وقيام جيبوتى بإغلاق حدودها البحرية فى اكتوبر ١٩٩٠ الى جانب حدودها البرية المغلقة فى مايو ١٩٨٩ ، وذلك لاحكام مراقبتها لاعمال التسلل التى قوم بها بعض القبائل . اما الان فيسود الهدوء العلاقات بين البلدين ، بل تحاول جيبوتى فى الوقت الحالى ان تلعب دور الوسيط بين القوى الصومالية المتنازعة .

– ينتاب كينيا توتر داخلى من الخلافات القبلية والحدودية فى الصومال خشية مطالبة الاخيرة بجزء من اراضى كينيا على الحدود الصومالية وهو اقليم يقطنه صوماليون . (نزاع تاريخى بينهما) .

العلاقات الخارجية الدولية :

– ضعف دور الولايات المتحدة الامريكية او غاب ان صح القول وذلك حتى يتضح ميزان القوى الداخلى بين الجبهات المختلفة فى الصومال . كذلك لم تسع جديا لعقد مصالحة بين الاطراف الصومالية ، وذلك لان تمسكهم الشديد بالحل العسكرى وتساوى قوتهم ، وتوفر الاسلحة لديهم يزيد من احتمالات احباط اى محاولة للتصالح بينهم فى الوقت الحالى ، هذا الى جانب ان المنظمات الدولية كالامم المتحدة والوحدة الافريقية والجامعة العربية تقوم بمحاولات المصالحة الوطنية فى الصومال . وربما قررت الولايات المتحدة الامريكية ان تكون هى البديل الاخير المطروح فى محاولات الصلح وبذلك تتوفر لها فرص افضل للنجاح .

– اما وساطة الدور الايطالى فى الصومال ، فهى غير مقبولة من قبل الاطراف الصومالية خاصة المتعنتة منها مثل الجنرال عيديد ، وذلك لانطباع الذاكرة بموقف ايطاليا المساند لسياد برى سابقا .

– المنظمات الدولية :

١) الامم المتحدة – قام مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة جيمس جونا بزيارة للصومال فى ٣ يناير ١٩٩٢ والتقى برؤوس الاطراف المتنازعة فى محاولة لاستكشاف الموقف . وقد توصل الى ان اقناع الاطراف المتصارعة بالصومال لقبول الاحتكام الى انتخابات عامة تحت اشراف خارجى كوسيلة وحيدة لتصفية خلافاتهم هو المدخل الاساسى لاى تسوية فى الصومال ، وذلك يمكن ان يكون عن طريق الجامعة العربية . ومؤخرا اصدر مجلس الامن قرار طالب فيه كافة الاطراف بوقف اطلاق النار ، وبدء الحوار لتحقيق تسوية سلمية وقد تم الاتفاق على عقد مؤتمر فى نيويورك فى منتصف فبراير يحضره ممثلون عن الجبهات المتصارعة وبمشاركة الجامعة العربية والوحدة الافريقية ، وقد اعلنت الاطراف موافقتها على المشاركة فى هذا المؤتمر .

٢) الجامعة العربية : عقد مجلس الجامعة اجتماعا على مستوى المندوبين الدائمين فى ٦/ ١/ ١٩٩٢ لبحث الموقف المتدهور فى الصومال وتم اتخاذ قرار يتضمن دعوة جميع الاطراف فى الصومال لوقف الاقتتال فورا وتكليف الامين العام بإجراء مشاورات لتشكيل لجنة وزارية تتولى اجراء الاتصالات العاجلة بأطراف النزاع فى الصومال والتمهيد لدعوتها الى اجتماع عاجل يعقد فى اطار جامعة الدول العربية لبحث انسب الطرق للتوصل الى حل يحقق للصومال وحدته وامنه كما تضمن انشاء حساب لتلقى المعونات للصومال .

٣) كما تبذل منظمة الوحدة الافريقية جهود وساطة لاحتواء الموقف فى الصومال . الا انه الى الان لم تصل اى من هذه الجهود الى نتيجة ايجابية ، اى باءت الحلول الدبلوماسية بالفشل . اما الحل العسكرى داخل الصومال فهو الاخر قد باء بالفشل ، ويظل القتال دائرا فى العاصمة كما فى الشمال والجنوب دون ان يصلوا الى تسوية او الى مصالحة وطنية بينهم .

جيبوتى – تطور الاوضاع الداخلية :

يستمر الصراع التاريخى بين عناصر العفر الذين يكونون ٤٠ ٪ من السكان (من اصل اثيوبى) وعناصر العيسى الذين يكونون ٥٠ ٪ من السكان (من اصل صومالى) . تسيطر عناصر العيسى على الحكم برئاسة حسن جوليد وذلك من تاريخ الاستقلال وحتى الوقت الحالى . لاتزال جيبوتى تأخذ بنظام الحزب الواحد ولم تنشىء بعد دستورا للدولة مكتفية بمرسومين تشريعيين تأخذ بهما فى ادارة دفة البلاد . عن الحالة الاقتصادية فى جيوتى فهى مضمحلة للغاية لزيادة عدد السكان وتحميل ذلك باستمرار تزايد عدد اللاجئين من اثيوبيا والصومال رغم محاولات جيبوتى للحد من تلك المشكلة . وقد خفضت فرنسا حصتها فى حجم المعونات لجيبوتى وذلك لاسباب سياسية تتعلق بعدم احترام جوليد للحقوق السياسية .

تشهد جيبوتى الان توترا داخليا ينشىء من تحركات عناصر العفر التى تهدف الى النيل من سيطرة العيسى على مقاليد الحكم . وقد تصاعدت حدة الصراع بينهما وضعف موقف العيسى فى ظل اوضاع الدولة الاقتصادية ، وفى ظل المعونات والمساندات التى تأتى لقبائل العفر من قوى خارجية .

العلاقات الخارجية :

الاقليمية : تأخذ جيبوتى خطا حياديا وتلتزم بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد المجاورة ، بل وتلعب دور الوسيط فى بعض المنازعات . يرجع ذلك الى حساسية وضعها الداخلى حاليا ، ولوجود اقليات عفر فى كل من اثيوبيا واريتريا ، واثر ذلك على تحسين موقف العفر الموجودين داخل جيبوتى والمعارضين لعناصر العيسى الحاكمة .

لذلك تشهد العلاقات بين جيوبتى وكل من ارتيريا واثيوبيا خطا ايجابيا لحظر اتصالات والحفر واثر ذلك

على اريتريا إذ ان تسيطر قبائل العفر على الشريط الساحلى فيها ، ولذلك يهم الدول الثلاث عدم انشاء دولة عفرية على حدودهم . وايضا يمثل ميناء جيبوتى اهمية خاصة لاثيوبيا .

الدولية : ضعف موقف الرئيس حسن جوليد وتأزم على المستوى الدولى خاصة بعد ان قررت فرنسا الا تستمر فى مساندة جوليد لعدم اخذه بالسبل الديمقراطية فى اقرار التعددية الحزبية واجراء انتخابات عامة فى البلاد ، ايضا لعدم بذله جهود مصالحة مع عناصر العفر . وقد اعربت فرنسا ان تلك الازمة بين عناصر العيسى والعفر هى من الشئون الداخلية لجيبوتى ، وانها لم تتدخل فيها . ويبدو من ذلك انها قررت ألا تساند الرئيس حسن جوليد مهما تأزم الوضع الداخلى ضده .

اثيوبيا ـ تطور الاوضاع الداخلية

إتسمت الحالة الداخلية فى اثيـوبيا بـالفوضى والاضطراب كما فى كافة انحاء القرن . اطاحت قوى المعارضة الاثيوبية برئاسة « الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب اثيوبيا » ـ والتى تشكل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى دعامتها الاساسية ـ وسيطرت على دفة الامور فى البلاد عبر حكومة انتقالية ، يراسها ميليس زيناوى وهو من قبائل التيجراى ـ هذا ويشارك فى الحكومة ايضا قوميات اخرى ابرزهم الاورومو . وقد واجهت الحكومة المؤقتة عدة مشكلات مترسخة فى السياسة الداخلية لاثيوبيا منها : ـ

ـ الانقسامات القومية والعرقية وابرزها نزاع الاورومو والأمهرة .

ـ أزمة اقتصادية طاحنة .

مشكلة استقلال اريتريا .

وسنبحث الموضوع الاخير فى نقطة خاصة به ، ونتناول هنا كلا من الموضوعين الاول والثانى .

الانقسامات القومية والعرقية :

تعقدت العلاقة بين القوميات الاثيوبية المختلفة تارة بسبب سوء رسم الخريطة السياسية للمنطقة نتاج التقسيم الاستعمارى ، وتارة بسبب تتالى حكومات شمولية لم تتسع لا لخلق روح اندماج بين تلك القوميات ولا لا شراكها معها فى الحكم ، وذلك لان روح التفتيت من مصلحة النظم الشمولية وضمان استمرارها . تعددت القوميات فى اثيوبيا وبالتالى حركات المعارضة التى تبنتها كل قومية للتعبير عن نفسها حتى وصلت الى ١٣ حركة معارضة جميعها محظورة ، وزادت النزاعات بينها وبين بعضها وبينها وبين الحزب الحاكم حتى تمت الاطاحة بالأخير « حزب العمال الاثيوبى » وبنظام منجستو الذى فر خارج البلاد فى مايو الماضى .

سعى بعض من ممثلى المنظمات المختلفة لحركات المعارضة الى الائتلاف معا مثال قومية عيسى وجرجورا ، وجبهة تحرير أورومود وجبهة تحرير ابو اورومو ، والربطة الوطنية الهررية والمنظمة الديمقراطية لشعب اورومو .... الا ان الوضع قد تازم بين ابرز قوميتين فى اثيوبيا هما الامهرة اقوى قومية اثيوبية ، والاورومو اكبر قومية اثيوبية من حيث العدد . تكررت فى الشهور الأخيرة احداث الصراع المسلح بينهما خاصة فى المنطقة الشرقية فى مدينة هرر وضواحيها . ويعود اصل ذلك النزاع الى ان الامهرة الذين وجدوا فى المنطقة منذ ايام الملك منليك الثانى (اواخر القرن التاسع عشر) ويطلق عليهم النافتانجوس او النافتا ، وهم مسلحون يعتمدون فى حكمهم على نظرية السمو والتفوق الامهرى على كافة القوميات اما القومية الاورومية ، فبالرغم من كثرة عددها ، الا انها تعرضت لعصور اضطهاد مجحف خاصة من قومية الامهرة باعتبار ان الاولى قومية دنيا عن بقية القوميات . تصاعدت حدة القتال بين القوميتين وتزايد عدد الضحايا . وقد اثر ذلك بالسلب على اوضاع الأستقرار الداخلى كما على الوضع الاقتصادى المتردى .

وقد مثل هذا النزاع تحديا امام الحكومة الانتقالية الجديدة فى فترة اختبار حرجة لقوتها وقدرتها على احتواء الازمات ، خاصة وان القومية الاوروميه كثيرة العدد قد اسست جبهات تحرير متعددة (٤ جبهات) ولعبت دورا هاما فى اسقاط نظام منجستو ، وبالتالى تنتظر من الحكومة ان تنسق معها استعدادا للمرحلة بعد الانتقالية .

تحاول الحكومة الانتقالية بالفعل التهدئة من حدة الموقف والسيطرة عليه ، الا ان لها ايضا مصلحة من ذلك الصراع وهى : ـ

ـ الاضعاف من نعرة القومية الامهرية وقوتها على حساب القوميات الاخرى .

ـ محاولة كسب القومية الاورومية صاحبة الفرصة الكبيرة فى الانتخابات الديمقراطية القادمة ، واشعارها بحاجة الائتلاف سويا لاقرار الامن فى الاقليم .

ومن أبرز محاولات الرئيس زينوى للسيطرة على مشكلة القوميات التقسيم الادارى الجديد الذى اقره مجلس النواب الانتقالى مؤخرا والذى يهدف الى تمكين مختلف القوميات الاثيوبية من تنمية ثقافاتها وهوياتها فى اطار دوائرها الجغرافية ، والذى على حد قول زيناوى سينمى الشعور بالمواطنة الاثيوبية ويدعم الوحدة القائمة على المساواة والاحترام المتبادل بين مختلف القوميات . كما اوضح ان هذا التقسيم سيكون له الشكل الفيدرالى الذى يتيح للشعب ان يحكم نفسه بنفسه ، وللحكومة المنتخبة القادمة ان تبقيه او تعدله او تستحدثه باخر ان راته اكثر ملاءمة .

الحالة الاقتصادية :

تبع تردى الحالة الاقتصادية سوء الاحوال الداخلية للبلاد وزيادة الانفاق العسكرى خاصة فى اواخر حكم منجستو ومابعدها . هذا الى جانب زيادة الانفاق

المنتهال نزاع الاوجادين بين الصومال واثيوبيا ، كما بين اثيوبيا والجبهة الثورية لتحرير اريتريا ، مما استنزف الكثير من الدخل القومى . انخفضت المعونات الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد انقطاع المعونات السوفيتية ، وذلك لانشغال الاتحاد السوفيتى بأوضاعه الداخلية .

يحاول النظام الجديد الانحراف عن التوجه الاقتصادى المركزى الى سياسة اقتصادية مفتوحة لقوى السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والاجنبية وذلك فى محاولة لانعاش الركود الاقتصادى واتاحة الفرصة للافراد للمساهمة فى جميع المجالات الاقتصادية ولزيادة راس المال .. ، الا ان التحول المفاجىء وفى ظل ظروف داخلية متعثرة من اقتصاد موجه على مدى سنين طوال الى اقتصاد مفتوح ليس بالامر السهل على الاقتصاديين الاثيوبيين ولا على الهياكل الاقتصادية الاثيوبية خاصة وان المساعدات الخارجية لازالت لاتعلم الى اى مدى ستحقق السياسات الاقتصادية الجديدة . وعلى ذلك نادت اثيوبيا الدول والمنظمات المانحة للمعونات تكثيف مساعداتها ، كما توصلت مؤخرا لتفاهم مع البنك الدولى لتقديم مساعدات وقروض تقدر بحوالى نصف بليون دولار .

العلاقات الخارجية :

الاقليمية : التزمت اثيوبيا بسياسة تحسين العلاقات مع دول الجوار مثل انهاء الصراع فى الصومال وجيبوتى كما ذكر سابقا وتسكين الوضع فى ارتيريا كما سيذكر لاحقا .

ـ تنامت العلاقات الاثيوبية الصومالية وتوثق التعاون بين البلدين سياسيا وفنيا ، وانهاء الخلافات السياسية السابقة والخاصة بمساعدة كل دولة للجهات المعارضة ومتمردى الدولة الاخرى .

ـ توثقت العلاقات الاثيوبية الكينية .

الدولية :

ـ تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بنفوذ كبير فى اثيوبيا خاصة بعد اقرار الحكومة الانتقالية التحول نحو النظام الديمقراطى والتعددية الحزبية والاقتصاد المفتوح . تستمر الولايات المتحدة فى الضغط نحو ذلك الاتجاه عن طريق اشراط دعمها ومعوناتها لاثيوبيا به .

ـ تستمر العلاقات الاثوبية الاسرائيلية وثيقة ، ليس فقط بسبب تهجير يهود الفلاشا ولكن بسبب المساعدات الفنية والتقنية التى تقدمها اسرائيل لاثيوبيا فى مجال الزراعة والرى وبعض الصناعات والتجارة .

اريتريا :

بعد ثلاثين عاما من الصراع المتصل والحرب المستمرة بين اثيوبيا واريتريا بسبب مطالبة الاخيرة الانفصال عن الاولى ، اتفق الطرفان ـ وان اختلفت بعض عناصر الطرف الاثيوبى ، على اجراء استفتاء عام لتقرير مصير الاقليم عام ١٩٩٣ بعد انتهاء المرحلة الانتقالية فى اثيوبيا . وفى ذلك الحين ، يدير الامور فى اريتريا « الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا » والتى تألق دورها فى السنوات الاخيرة سعيا للحصول على حق ارتيريا فى الانفصال مكونة دولة اريتريا على الحدود الشمالية لاثيوبيا . يرجع وجود اريتريا داخل دولة اثيوبيا الى ان الاستعمار البريطانى الذى استولى عليها من الاستعمار الايطالى فى الحرب العالمية الثانية سلمها الى الامبراطور هيلاسلاسى حين الاستقلال . يبلغ تعداد شعب اريتريا ٣,٥ مليونا تقريبا ، وقد فقد الكثير اثناء حرب الاستقلال ، والتى ادت الى حصول ارتيريا على حريتها فقط لحين اجراء استفتاء ربما يؤدى الى استقلالها او الى وجود شكل من اشكال الاتحاد بينهم .

تطور الاوضاع الداخلية :

دمرت الحرب اقليم ارتيريا تماما ، مما صعب مهمة جبهة تحرير اريتريا فى محاولة النهوض بالحالة السياسية والاقتصادية فى الاقليم . وكان اول مافعلته الجبهة هو :

ـ طمس اى اثر للحكم الاثيوبى فى اريتريا والتاكيد على استقلال اريتريا بطلب تمثيل دولى منفصل عن اثيوبيا ، خط تليفون دولى منفصل ، سعر تحويل عملة مختلف ..

ـ الاعلان عن نظام ديمقراطى قادم يكفل للجبهات الاخرى حقها فى المشاركة .

ـ محاولة النهوض بالحالة الاقتصادية المتردية وطلب معونات دولية لانقاذ الوضع فى أريتريا ، وان كانت تلبية تلك المعونات بطيئة بسبب عدم استقرار اوضاع اريتريا كدولة مستقلة .

ـ محاولة احتواء مقاومة قبائل العفر داخل أريتريا للانفصال والتى ترى فيه تفتيتا لقبائلها . ويشكل ارضاء قبائل العفر داخل ارتيريا مهمة اولية اذ انهم يسيطرون على الشريط الساحلى المطل على البحر الاحمر وفى حالة انفصالهم ستتحول اريتريا الى دولة مغلقة .

ردود الفعل الخارجية تجاه انفصال الاقليم :

الاقليمية : تنامى القلق فى دولة القرن الافريقى بصفة عامة من استقلال اريتريا خوفا من مطالبة قبائل اخرى بالانفصال او بتكوين دولة مثل قبائل العفر المبعثرة فى أريتريا واثيوبيا وجيبوتى ، وذلك لان الخريطة السياسية للاقليم لاتدعم وضع الاستقرار بداخله اذا فتح الباب لاعادة رسم حدود جديدة .

الدولية : لاتساند الولايات المتحدة الامريكية قرار انفصال ارتيريا عن اثيوبيا وتجنيد انشاء اتحاد فيدرالى او كونفدرالى بينهما .

من تلك الاوضاع الداخلية والخارجية للقرن الافريقى نستنتج الاتى :

١ ـ فوز الدور الامريكى بالتزكية فى منطقة القرن الافريقى بعد انتهاء الاتحاد السوفيتى وغياب الطرف

البديل ، الا ان الدور الامريكى مازال تدخله غير واضح او غير حاسم وذلك يرجع الى :-

(أ) عدم وضوح الشكل العام اصيلا فى المنطقة ويبدو ان الولايات المتحدة تنتظر لحين تصفية الموقف على بدائل محدده وحاسمة .

(ب) عدم ظهور طرف قوى داخلى يحسم الصراع لصالحه وتستطيع الولايات المتحدة التنسيق معه او مساندته وذلك لان معظم القوى المتصارعة متساوية من حيث القوة .

(ج) تركز الضغط على الولايات المتحدة امريكية من دول العالم الثالث ، وهى ساحة لم تكن لها قبل انتهاء الحرب الباردة ، وبالتالى تركز الضغط ايضا على اقتصادها وبدائل سياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث ، دول اوربا الشرقية ..

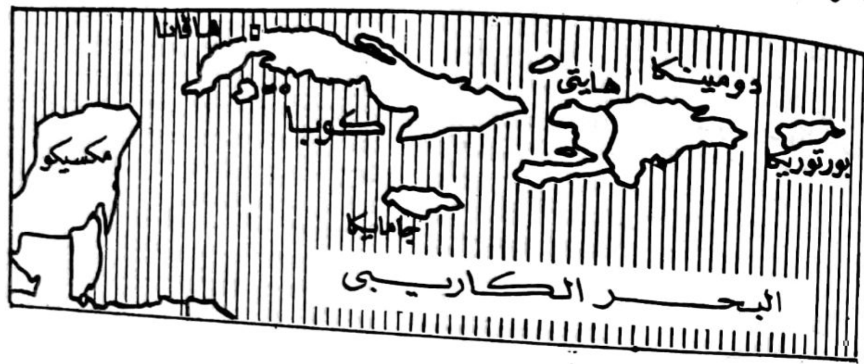
[٣] الاعلان عن تحول اقتصادى تجاه الانفتاح والاستثمارات الخارجية ووعود ديمقراطية ومشاركة وتعددية .. من قبل الحكومات المؤقتة والانتقالية فى القرن ، وهى وعود ربما تتحقق وربما تكون وسيلة لكسب شعبية داخلية ودولية وكسب دعم سياسى واقتصادى على التوالى .

[٢] تبنى منطقة القرن سياسية حسن الجوار او الاستقرار النسبى بصفة عامة بينهم وبعضهم والتوقف عن العمليات العدائية بدءا من الصراع المسلح ومساعدة حركات المعارضة والحملات الدعائية .. وذلك لان المواطن الداخلى والاقتصادى لكل دولة بلغ حالة من الارهاق لدرجة لاتحتمل اى انفاق مادى ، عسكرى او حتى معنوى خارج حدود الدولة بل استثمارها لارساء الاستقرار والبناء الداخلى .

[٤] تعتمد تسوية الموقف فى الفترة القادمة على مدى مرونة الاطراف للتفاوض ، او مدى استنزافهم عسكريا ، وعدم قدرتهم على استمرار الصراع او اخيرا وجود طرف خارجى قوى يستطيع ان يفرض حلا تفاوضيا .



المأزق الكـــوبى وعـــالم ما بعد الحــرب البــاردة



أسامة المجدوب

بينما شهد الجزء الأخير من عقد الثمـانينات احتضـار النظريـة الشيوعية وتهالك نظمها عالميا الواحد تلو الاخر ، وما أعقب ذلك فى اوائل التسعينات من انضمام الاتحاد السوفيتى - سابقا - معقل الشيوعية ومسقط راسها الى مسيرة التحول عن نظريات الحكم الشمولى ، ظلت كوبا واحدة ضمن دول قليلة لاتزال تتمسك بهويتها الشيوعية ونظامها فى الحكم ، وما تقتضيه من سياسات القوة والقمع وديكتاتورية الحزب الواحد او الفرد الواحد .

وتكتسب كوبا - دون سائر الدول الشيوعية الباقية ، سمات خاصة تتفرد بها عن تلك الدول فى كونها تحتل موقعا جغرافيا متميزا تبعد حدوده ٩٠ ميلا فقط عن اراضى الولايات المتحدة ، معقل الراسمالية ، وتنتمى بحكم موقعها وثقافتها الى الاسرة اللاتينية التى نجحت معظم دولها فى الافلات من براثن الحكم الديكتاتورى الفردى عبر السنوات القليلة الماضية ، بما يجعل من كوبا الدولة الشيوعية الوحيدة فى نصف الكرة الغربى .

ولقد ادى انهيار منظمة الشيوعية الدولية ، والتى ظلت تدعم كاسترو عسكريا وسياسيا واقتصاديا على مدى ٣٢ عاما قضاها فى الحكم ، الى قلب الاوضاع فى كوبا وهز زعامتها بشدة تلتها التطورات التى اعثرت الاتحاد السوفيتى من بدء التحول نحو الديمقراطية والانفتاح على الغرب ، ثم محاولة الانقلاب الفاشلة ضد نظام جورباتشوف فى اغسطس الماضى ، وما اعقبها بالتبعية من انتهاء وجود الاتحاد السوفيتى ذاته ، وميلاد الكومنولث الجديد لتضع كوبا وزعيمها فيدل كاسترو فيما يمكن وصفه بأزمة بناء سياسى واقتصادى تعد اسوا أزمة على الاطلاق تتعرض لها الجزيرة الشيوعية منذ تولى كاسترو الحكم فى عام ١٩٥٩ بعد اطاحته بالديكتاتور Fulgencio Batista

ولقد شكلت كوبا ، تحت حكم كاسترو ، النموذج المثالى للدولة الحليفة فى اطار النهج الذى ساد العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة ، حيث لم تقتصر دورها على خلق كيان شيوعى متشدد فى الساحة الخلفية للعملاق الامريكى وعلى حدوده فحسب ، بل شكلت كوبا ، من خلال علاقاتها الوثيقة بالاتحاد السوفيتى ، مصدر تهديد مباشر للأمن الامريكى فى اوائل الستينات وعملت كعميل سوفيتى نشط لتصدير الثورة الشيوعية ومساندة نظمها سواء فى النطاق الجغرافى التقليدى فى امريكا الوسطى ، او خارجه من خلال التواجد العسكرى الكوبى لمساندة النظم الحليفة فى افريقيا ، وبالتحديد انجولا ، فى

مواجهة أقوى رموز الراسمالية واخلص حلفائها فى القارة السوداء . جنوب افريقيا العنصرية والتى كانت بمثابة رأس الحربة الامريكى فى مواجهة دول الجنوب الأفريقى ذات التوجه الشيوعى ، فى اطار الاستراتيجية العالمية للمواجهة وتوازن مناطق النفوذ بين المعسكرين الشرقى والغربى التى سادت وقتئذ . يضاف الى هذا كله الدور الكوبى كمحطة متقدمه لجمع المعلومات والعمليات المخابراتية السوفيتية الموجهة ضد العملاق الخصم ، وهى الميزة التى لم تتمتع الولايات المتحدة بمثلها طوال مرحلة الحرب الباردة .

ولقد كان الدور الكوبى طوال تلك الفترة ملائما لمقتضيات العصر ومتمشيا تماما مع قواعد لعبة السياسة السائدة ، من خلال مفهوم المواجهة غير المباشرة بين العملاقين فى مسارح عمليات خارج اراضى كل منهما ، ومن خلال استخدام العناصر الاقليمية لكل مسرح لتحقيق تلك المواجهة .

فما الذى ساق كوبا إذن الى المأزق الذى وضعناه باسوأ ازمانها على الاطلاق . فهدد بقاء كوبا كما عرفها العالم عبر اكثر من ثلاث عقود متتالية رغم تمشيها طوال تلك الفترة مع اللحن الدولى السائد ، مؤدية الموكل اليها ببراعة واتقان بل وباخلاص شديد ؟

وفى محاولة للاجابة على هذا التساؤل سنستعرض معا مسار علاقات كوبا بحليفها السوفيتى ، حتى النهاية ، وخصمها الأمريكى ، واقرانها من الدول اللاتينية ، مما سيقودنا بالتبعية الى ما آلت اليه الأوضاع الداخلية بها وموقف زعيمها فيدل كاسترو ، سعيا نحو تصور مستقبل الأوضاع فى كوبا فى عالم تغير ولايزال ، عما كان عليه وقت تولى كاسترو الحكم فى عصر مختلف وواقع مغاير لواقع اليوم ، فبدلت عبر سنواته الزعامات والفلسفات عبر أرجاء العالم ، وظل كاسترو بحكم كوبا بمنطق ومفاهيم العصر الماضى .

اولا : العلاقات الكوبية السوفيتية :

تعد العلاقة الكوبية - السوفيتية نموذجا صالحا لدراسة طبيعة علاقة القوة العظمى بحلفائها من الدول الصغيرة التابعة ، والتى بحكم توجهاتها تعتمد اعتمادا شبه كليا على حليفها القوى بشكل يؤثر مباشرة فى مقدراتها واستقلالية قرارها السياسى او بنائها الاقتصادى على حد سواء .

فكوبا دولة صغيرة متاخمة للولايات المتحدة ، ظلت تحت حكم ديكتاتوى يتبع جارتها الكبرى وموال لها الى ان قاد كاسترو انقلابه الناجح واطاح بالديكتاتور « باتيستا » ، وانشأ نظام حكم شيوعى ، موال بطبيعة الحال وقتئذ للاتحاد السوفيتى . وترجع العلاقة الكوبية - السوفيتية الى ذات التاريخ ، ١٩٥٩ ، حينما كانت قوات كاسترو تحارب عدة آلاف من المتمردين الموالين للنظام السابق ، تدعمهم المخابرات الامريكية فى منطقة جبال اسكامبراى ، وقرر الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٦٠ ايفاد اول مستشار عسكرى لمساعدة الحكومة الكوبية فى القضاء على بقايا النظام السابق ، تمهيدا لانشاء قاعدة عسكرية سوفيتية فى كوبا لحمايتها من اية تهديدات امريكية محتملة .

ولقد أدت محاولة الغزو الفاشلة لكوبا من قبل المتمردين المدعومين امريكيا فى ابريل ١٩٦١ فى منطقة خليج الخنازير ، الى ترسيخ علاقة التعاون الكوبى السوفيتى عسكريا ، واستمر توافد الخبراء السوفييت الذى تراسهم الجنرال اليكسى ديمنتييف لمدة عام كامل اقتصرت فيه علاقات التعاون العسكرى بين البلدين على امدادات السلاح التقليدى والتدريب .

وفى يوليو ١٩٦١ وبعد أسابيع قليلة من المحادثات التى أجريت فى موسكو بين خروتشوف وكاسترو ، اعرب الطرفان عن مخاوفهما من احتمال تعرض كوبا لخطر الغزو مرة أخرى من قبل الولايات المتحدة . وفى المحادثات التى وافق خلالها الزعيم الكوبى على نشر الصواريخ النووية السوفيتية متوسطة المدى وقاذفات القنابل النووية سرا فى الأراضى الكوبية ودعمها ببطاريات صواريخ الدفاع الجوى بالاضافة الى ٢٠ الف مقاتل سوفيتى بدأوا بالفعل فى الوصول الى اراضى كوبا فى اغسطس ١٩٦١ .

وفى ٢ سبتمبر من نفس العام اعلن الطرفان طلب كوبا لمساعدات عسكرية سوفيتية تتمثل فى امدادات السلاح والخبراء والفنيين لتدريب الجيش الكوبى ، ولم يرد فى البيان اى اشارة لاسلحة نووية .

ولقد أدى اكتشاف الولايات المتحدة لمواقع الأسلحة النووية الى خلق مواجهة امريكية سوفيتية ، تعد اخطر مواجهة بينهما حيث حملت مخاطر الحرب النووية لما اعتبرته الولايات المتحدة تهديدا نوويا مباشرا لأمنها ، وهو ما عرف وقتئذ « بأزمة الصواريخ الكوبية » ، وزاد من تصعيد الموقف اسقاط بطاريات الدفاع الجوى السوفيتية التى تم نشرها فى اراضى كوبا لطائرة استطلاع امريكية فوق الأراضى الكوبية ، الأمر الذى حدى بالولايات المتحدة ، تحت رئاسة جون كيندى ، الى فرض حصار بحرى محكم حول كوبا ادى فى النهاية الى اتخاذ القيادة السوفيتية قرارها بسحب الصواريخ و قاذفات القنابل النووية ، بعد التوصل لاتفاقية مع الولايات المتحدة بالسماح للاتحاد السوفيتى للابقاء على وحدة عسكرية فى كوبا سميت لواء التدريب واستمر الدعم العسكرى السوفيتى لكوبا دون توقف منذ ذلك التاريخ حتى بلغ حجم المساعدات العسكرية السوفيتية لكوبا حوالى ١,٥ بليون دولار سنويا تشمل التسليح والتدريب .

وعلى صعيد التعاون الاقتصادى والتجارى ، استوعب السوق المشترك للدول الشيوعية - كوميكون - والذى تمتعت كوبا بعضويته الى ان تم حله فى عام ١٩٩٠ ، حوالى ٩٠٪ من تجارة كوبا الخارجية ، منها ٧٥٪ مع

الاتحاد السوفيتى فقط فى صورة صفقات متكافئة بشروط تمييزية لفصل كوبا بمقتضاها على البترول والسلع المصنعة والغذائية ، وتمد الاتحاد السوفيتى بالنيكل والموالح وثلث احتياجاته من السكر .

هذا بالاضافة الى المساعدات الاقتصادية التى بلغت طبقا لتقديرات جهاز المخابرات الامريكى ٤,١٦ بليون دولار عام ١٩٨٩ ، وانخفضت فى عام ١٩٩٠ الى ٣,٥ بليون دولار .

وسعيا من الرئيس السوفيتى جورباتشوف الى اختفاء المصداقية لسياسة البريسترويكا ، فى تلك المرحلة الحرجة التى كانت تمر بها بلاده ، ورغبة منه فى خطب ود دول الغرب الصناعية الغنية ، بحثا عن المساعدات الاقتصادية والدعم الغربى لسياساته الاصلاحية ، بدأ فى عام ١٩٨٧ فى العمل على تحجيم علاقات بلاده بكوبا والابتعاد بها عن سياسات كاسترو الشيوعية المتشددة فبدأ المسئولون السوفييت فى الغاء ومراجعة العديد من الشروط التجارية التفضيلية التى تمتعت بها كوبا من قبل ولسنوات طويلة ، واعادة النظر فى حجم المساعدات الممنوحة لها ، وخاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية والضائقة المالية التى كان يمر بها الاتحاد السوفيتى نفسه وقتئذ واحتياجه للمساعدات من الغرب الأمر الذى يجعل من الصعب المطالبة بتلك المساعدات فى وقت يمنح فيه الاتحاد السوفيتى لكوبا هذا الكم الهائل من المساعدات الاقتصادية .

ثم جاءت محاولة الانقلاب الفاشلة ضد جورباتشوف فى اغسطس الماضى ، وموقف الزعيم الكوبى كاسترو المؤيد لزعماء الانقلاب من الشيوعيين المتشددين ، لتخط الفصل الأخير فى تاريخ العلاقة الكوبية السوفيتية الحميمة ، حيث اعلن كل من ميخائيل جورباتشوف ، وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ، والذى بدأ منذ ذلك الوقت ودوره فى حسر محاولة الانقلاب فى ارتداء ثوب الزعيم القومى ، اعلنا فى ٥ سبتمبر ٩١ انه ليس من المنظور ان تستمر المساعدات السوفيتية لكوبا على نحو ما كانت عليه ، واضاف وزير الخارجية السوفيتى وقتئذ بوريس بانكن ان الوقت قد حان لاعادة تقييم العلاقة السوفيتية الكوبية .

وفى أول اعلان رسمى للاتحاد السوفيتى عن عزمه تعديل سياساته كلية تجاه كوبا صرح جورباتشوف فى مؤتمر صحفى مشترك بمناسبة زيارة وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى ١١ سبتمبر ٩١ ان بلاده تعتزم تعديل علاقاتها بكوبا لتصبح علاقات اقتصادية وتجارية عادية ذات نفع مشترك ، مع الغاء كافة العناصر الأخرى التى اشتملت عليها تلك العلاقات والتى ولدتها ظروف واوقات مختلفة .

وهو نفس المؤتمر الصحفى الذى اعلن فيه جورباتشوف للمرة الأولى فى تاريخ العلاقات الكوبية السوفيتية قرار الكرملين بسحب القوات السوفيتية المتمركزة فى كوبا والتى قدرها بحوالى ١١ الف فرد ، واضاف ان المحادثات مع الجانب الكوبى ستبدأ قريبا للنظر فى سحب « لواء التدريب » المتمركز خارج العاصمة الكوبية هافانا ولم يضع الزعيم السوفيتى إطارا زمنيا لاتمام عملية سحب القوات .

وبينما كان الاتحاد السوفيتى قد بدأ بالفعل فى عملية سحب مستشاريه فى مختلف المجالات العسكرية والمدنية من كوبا ، ظل مجالا وحيدا لم يشمله برنامج الاخلاء وهو الخاص بالتعاون النووى ، حيث ابقى الاتحاد السوفيتى على مستشاريه العاملين فى مشروع أنشاء اول محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربية فى كوبا خشية ان يؤدى ترك الأمر للخبرة الكوبية المتواضعة الى كارثة نووية فى المنطقة تهدد اول ما تهدد الأمن الامريكى ، بما يمكن معه تفسير القرار السوفيتى بالابقاء على خبرائه فى المجال النووى فى كوبا على انه تمشيا وحفاظا على المصلحة الأمريكية فى المقام الأول .

ولقد كان من الممكن ان تستمر علاقات التعاون السوفيتى الكوبى برغم ما حدث من تطورات فى صورة تعاون اقتصادى ولكن على اساس يختلف عن صورته السابقة ، بشكل يخفف ولوجزئيا من وطأة الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى كوبا ، الا ان تداعيات الأحداث التى شهدها الاتحاد السوفيتى ، والتى ادت فى النهاية الى تفكك الاتحاد وانهياره واستقلال جمهورياته لتشكل اتحاد الكومنولث الجديد ، واختفاء جورباتشوف من دائرة صناعة القرار السياسى ليظهر بدلا منه بوريس يلتسين الأكثر ميلا نحو الغرب وابتعادا عن شبهة الشيوعية ، جاء كل ذلك مجتمعا ليقضى على احتمال استمرار اى صورة من صور التعاون بين كوبا وروسيا - اكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق - والتى حلت محل الاتحاد السوفيتى على الخريطة السياسية العالمية ، بل وصل الأمر الى حد توجيه بوريس يلتسين النقد العلنى الحاد الى كل من كوبا والصين لعدم احترامهما لحقوق الانسان وذلك اثناء حضوره قمة الدول اعضاء مجلس الأمن التى عقدت فى نيويورك فى يناير من العام الحالى .

وهكذا .. وبعد عقود ثلاثة متتالية من التعاون المثمر والمكثف فى إطار المصلحة المتبادلة بين كوبا والاتحاد السوفيتى .. على اساس ايديولوجى واحد مشترك ، وقت ان كانت كوبا تمثل ورقة رابحة فى يد الحليف السوفيتى تستخدم فى مواجهة النفوذ الأمريكى ، جاوزت الأحداث الاساس الايديولوجى والبناء العقائدى الذى كان قد وضع كوبا ضمن محميات الاتحاد السوفيتى ، واصبحت كوبا بين عشية وضحاها بمثابة الابن العاق واصبح عليه ان يدفع ثمن طعامه بالعملة الصعبة ، ويفقد ما كان يحصل عليه من مخصصات ثابته ساعدته على تحقيق

اهداف ومطامع الحليف السوفيتى ، بعد ان تغيرت اولويات المصلحة السوفيتية ، فجعلت من كوبا ورقة خاسرة فى يد السوفييت ، والروس على حد سواء ، تعوق من الجهود المضنية التى بذلها الاتحاد السوفيتى للحصول على مساعدات الغرب ، وتعرقل سعى الكيان الروسى الجديد نحو القبول الدولى كطرف فاعل متجانس مع تصورات النظام العالمى الجديد ، فأصبح من المنطقى ان تخرج كوبا من معادلة توازنات القوى ، حيث كان لكوبا ثقلها وقت ان تحدث العالم لغة القوة والمواجهة وبسط النفوذ والهيمنة فضلا عن الصراع الايديولوجى وثنائية القطبية ، بينما فقدت قيمتها بعد ان اختار العالم مسلك التفاهم والحوار والتعاون المشترك ، واختفى العملاق السوفيتى ، وأصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة فى عالم اليوم .

ثانيا : العلاقات الكوبية الأمريكية :ـ

طوال الاعوام الثلاثين الماضية ظلت كوبا مصدرا مستمرا للقلق والازعاج للولايات المتحدة . بل وفى بعض الاحيان مصدر تهديد مباشر للأمن القومى الامريكى فى ظل ازمة الصواريخ النووية السابق الاشارة اليها .

ويمكن القول أن العداء الكوبى الأمريكى المتبادل قد بدأ منذ أطاح كاسترو بالديكتاتور باتسيتا الموالى للولايات المتحدة فى عام ١٩٥٩ ، وزاد العداء تدريجيا بعد ان جعل الاتحاد السوفيتى من كوبا موطن قدم ومعبرا استراتيجيا محتملا له ضد الولايات المتحدة . وفى ٣ يناير ١٩٦١ أعلنت الولايات المتحدة قطع علاقاتها مع كوبا حين اصدر فيدل كاسترو تعليماته بمصادرة كافة ممتلكات الشركات الأمريكية العاملة فى كوبا ، وفى ١٧ ابريل من نفس العام حاولت جماعات المتمردين الكوبيين ، تدعمهم الولايات المتحدة ، غزو كوبا من منطقة خليج الخنازير ، وهى المحاولة التى باءت بالفشل وزادت من تدهور العلاقات الكوبية الامريكية . وسعيا من الولايات المتحدة الى خنق النظام الشيوعى فى كوبا قامت بفرض حصار اقتصادى محكم ودفع حلفائها لفرض المقاطعة الاقتصادية ضد كوبا ، ثم عمدت الى تجميد عضوية كوبا فى منظمة الدول الامريكية فى عام ١٩٦٢ ، العام التالى لمحاولة الغزو الفاشلة .

وعبر الاعوام الثلاثين الماضية لم يطرأ تغير ملموس على العلاقات الكوبية الأمريكية المتدهورة ، حيث ظل كل طرف متمسكا بموقفه تجاه الاخر ، وكان كاسترو يستند فى موقفه الى الدعم السوفيتى الهائل لبلاده ، بينما اعتبرت الولايات المتحدة معاداتها لكوبا بمثابة مبدأ ثابت فى السياسة الخارجية الامريكية ، فى إطار استراتيجيتها العالمية لمواجهة النفوذ السوفيتى .

وفى اعقاب القرار السوفيتى بسحب قواته المتمركزة فى كوبا ، علق المسئولون الكوبيون بان هذا القرار الفردى غير المشروط من قبل الاتحاد السوفيتى ، دون تشاور مسبق مع كوبا ، يعد بمثابة اعطاء الضوء الاخضر للولايات المتحدة للتدخل عسكريا فى كوبا ، واعربوا عن ترحيبهم بالقرار فقط اذا ما تزامن مع انسحاب القوات الامريكية المتمركزة فى قاعدة « جوانتانامو » وهى القاعدة التى حصلت عليها الولايات المتحدة بموجب اتفاقية بين البلدين عام ١٩٠٣ تجددت عام ١٩٣٤ مقابل الفى دولار سنويا ، وتعد اقدم قاعدة امريكية على ارض اجنبية والوحيدة فى اراضى دولة شيوعية ، حيث تقع على الساحل الجنوبى الشرقى لكوبا ، على صورة ميناء ذو مياه عميقة يشغل مساحة ٤٥ ميلا مربعا من الارض والمياه ، وتضم قاعدتين جويتين تحويان سربا للطائرات المقاتلة التى توفر الدعم الجوى لوحدات الاسطول ، ويبلغ حجم القوات الامريكية فى القاعدة حاليا ما يقرب من عشرة آلاف فرد من مختلف التخصصات ، وفى كل عام تتوجه حوالى مائة سفينة امريكية للقاعدة بهدف التدريب لفترة شهرين فى المياه الهادئة جنوبا بين كوبا وجامايكا وهابى .

وتكتسب القاعدة اهمية استراتيجية اقليمية لا تقتصر على كوبا حيث تحقق تواجدا امريكيا مباشرا فى البحر الكاريبى ، كما توفر امدادات وتسهيلات التدريب للقوات الامريكية فى المنطقة ، ولقد صرح متحدث عن البنتاجون الامريكى ينفى وجود النية مطلقا لدى بلاده لاخلاء القاعدة الهامة .

وبرغم اقتناع الادارة الامريكية بان سحب القوات السوفيتية من كوبا سوف يضعف من موقف كاسترو بشكل كبير ، يغلب على صانع القرار الامريكى التردد فى اتخاذ قرار بالتدخل العسكرى فى كوبا للتعجيل بسقوط كاسترو والقضاء على آخر نظام شيوعى فى نصف الكرة الغربى ، ويرجع هذا التردد الى عدة عوامل اهمها :-

١ ـ انه باختفاء الاتحاد السوفيتى والتبعية انتفاء اى تهديد عسكرى ، ونفض الكيان الروسى الجديد يديه عن كوبا ، اصبحت الاخيرة لا تشكل اى تهديد او مدعاة للقلق الامريكى .

٢ ـ فى ضوء ما يسمى بالنظام العالمى الجديد والذى تحددت ملامحه فيما يخص التدخل العسكرى ـ فى ضوء احداث الخليج ـ على اساس توافر راى عام دولى يبيح مثل هذا التدخل ، وتقنين هذا التوافق من خلال استصدار قرارات بنفس المعنى من مجلس الامن للامم المتحدة ، اصبح من الصعب على الولايات المتحدة التصرف منفردة والتدخل عسكريا فى دولة ما ، بحجة حماية حقوق الانسان ، خاصة بعد ان كفت كوبا عن انشطة تصدير الثورة الشيوعية للدول المجاورة فى امريكا الوسطى .

٣ ـ كما تخشى الولايات المتحدة ايضا ان يؤدى مثل هذا التدخل الى تاليب مشاعر العداء والكراهية فى نفوس

الدول اللاتينية التى لا تزال تحمل مرارة الغزو الامريكى لبنما فى عام ١٩٨٩ ، والذى تبذل ادارة بوش جهودا مضنية لاصلاح الخسائر السياسية التى لحقت بالمصداقية الامريكية لاتينيا من جراء هذا الغزو .

ولقد توجه الرئيس الامريكية بوش فى ٢٠ مايو ١٩٩٠ فى ذكرى عيد الاستقلال الكوبى برسالة الى شعب كوبا نقلتها الاذاعة قال فيها انه اذا اجرت كوبا إنتخابات حرة وعادلة تحت الاشراف الدولى ، واحترمت حقوق الانسان وتوقفت عن مناوشة جيرانها ، يمكن للولايات المتحدة حينئذ ان تتوقع تحسن علاقات البلدين بشكل كبير ، ودعى كاسترو الى إطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين والسماح للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان باجراء التحقيقات فى اية إنتهاكات محتملة فى هذا الصدد .

ولقد عقب مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الامريكتين « برنارد ارنسون » على رسالة رئيسه بقوله ان شروط الرئيس بوش لتحسين العلاقات بين البلدين لا تشكل منظومة اهداف تمت صياغتها فى واشنطن . ولكنها تمثل مجموعة من المبادىء الاساسية التى تضمنها ميثاق منظمة الدول الامريكية وهى الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان واحترام الدول الاخرى .

وفى يناير من هذا العام عقد فى كوبا مؤتمر بمناسبة الذكرى الثلاثين لازمة الصواريخ شارك فيه وفد امريكى برئاسة روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكى الاسبق فى حكومة جون كيندى وقت حدوث الازمة ، ولقد انتقد ماكنمارا مجددا ممارسات حكزمة كاسترو على صعيد حقوق الانسان مؤكدا ان هذا الموضوع لا يحظى باهتمام الولايات المتحدة فقط ولكن دولا اخرى عديدة معربا عن امله فى التوصل لحل لتلك المسألة عن طريق السبل الدبلوماسية .

ولقد علق احد اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الكوبى على تصريحات ماكنمارا مشيرا الا ان الوقت ملائم لبدء حوار مباشر بين كوبا والولايات المتحدة بهدف تسوية اية خلافات بينهما ، مسجلا رفض بلاده لاى تدخل فى شئونها الداخلية مضيفا ان الخلافات القائمة حاليا بين كوبا والولايات المتحدة ليست ذات صلة دولية ولا ثنائية ولكنها تدخل كلها فى إطار الشئون الداخلية الكوبية .

وفى تصريحات للزعيم الكوبى كاسترو اعرب عن عدم اعتقاده بوجود نية امريكية لغز كوبا ، واضاف ان العصر قد تبدل وتبدلت معه كوبا وان بلاده تعتزم ان تعيش طبقا لقواعد السلوك الدولى المقبول من الآن فصاعد وتتخلى عن المغامرات الخارجية .

وبرغم تكرار دعوة كاسترو للحوار الكوبى الامريكى ، وترديد مسئوليه لنفس الدعوة لم تبد الولايات المتحدة اية بادرة نحو تبديل سياساتها تجاه كوبا او بدء حوار ثنائى بهدف تحسين العلاقات وانهاء الحظر الاقتصادى المفروض على كوبا منذ تولى كاسترو الحكم تقريبا .

وبينما استبعدنا احتمال إقدام الولايات المتحدة على عمل عسكرى لاسقاط كاسترو الا أنه لا يمكن القول باستحالة هذا الخيار خاصة بعدما تردد مؤخرا فى الولايات المتحدة فى أعقاب الاعلان عن فحوى الوثائق الخاصة بأزمة الصواريخ ، بعد مرور فترة ثلاثين عام التى ينص عليها القانون قبل نشر محتوى اية وثائق سرية ، والتى اوضحت ان الرئيس الامريكى السابق كيندى لم يقطع التزاما على الولايات المتحدة بعدم التدخل العسكرى فى كوبا اثناء تفاوضه مع الزعيم السوفيتى خروتشوف حيث تضمنت خطاباته المتبادلة مع نظيره السوفيتى شرط . الا تشكل كوبا تهديدا لأى من دول المنطقة ، بما يعطى الولايات المتحدة حرية تفسير شكل التهديد .

ولكن المرجح ان تستمر الولايات المتحدة فى حصارها الاقتصادى آمله ان تؤدى الضغوط الاقتصادية الى تحريك الشعب الكوبى للاطاحة بكاسترو على غرار ما شهده الشرق الأوروبى .

ثالثا : علاقات كوبا بالقارة اللاتينية :

برغم ما اتسمت به علاقات كوبا مع دول القارة اللاتينية من فتور ظاهرى بفعل موقف الولايات المتحدة المتشدد تجاهها ، وحرصا من معظم دول القارة على عدم افساد علاقاتها الحيوية بالعملاق الأمريكى ، يمكن القول بأن التواصل الكوبى اللاتينى ظل مستمرا بفعل الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية .

ومع بداية تباعد الاتحاد السوفيتى عن كوبا فى الثمانينات كان للدول اللاتينية دور لا بأس به فى انقاذ الاقتصاد الكوبى من الانهيار التام من خلال المساعدات التى قدمتها تلك الدول لكوبا للابقاء على الاقتصاد الكوبى حيا وفى ضوء التغيرات التى شهدها العالم مؤخرا ، خرجت الاصوات اللاتينية لأول مرة فى اواخر الثمانينات واوائل التسعينات لتنتقد علنا السياسة الامريكية تجاه كوبا وتطالب بوقف الحظر الاقتصادى ضدها ، وربما ساعد على ذلك مشكلة المديونية الخارجية الضخمة التى تعانى منها غالبية دول القارة ، وتولد احساس عام بالغبن والظلم تجاه تلك الدول من قبل الدول الغنية الدائنة والمؤسسات المالية الدولية ، وما هو معروف من نفوذ امريكى مؤثر على هذين الصعيدين .

يضاف الى تلك العناصر الشعبية الكبيرة التى لا يزال يتمتع بها الزعيم الكوبى فيدل كاسترو على صعيد المواطن اللاتينى العادى ، فلا يزال ينظر اليه على انه البطل الفولكلورى الذى تحدى العملاق الامريكية وظل حيا لسنوات طويلة .

ولقد بدى التأييد اللاتينى لكوبا ، وبالتبعية لزعامتها ، بشكل واضح خلال اعمال القمة اللاتينية الأولى التى

عقدت فى مدينة جوادا لاهارا ، ثانى اكبر مدن المكسيك فى ١٨ يوليو من العام الحالى والتى شارك فيها زعماء ١٩ دولة لاتينية بالاضافة الى اسبانيا والبرتغال ، حيث توجه مسئول كبير بالخارجية المكسيكية الى هافانا لتوجيه دعوة شخصية لكاسترو للمشاركة فى اعمال القمة ، اعقب ذلك زيارة قام بها عمدة مدينة جوادا لاهارا وهى مدينة ذات طابع كاثوليكى متشدد ، ليؤكد لكاسترو ترحيبه ومدينته بزيارة الزعيم الكوبى الشيوعى .

وبالفعل شارك كاسترو فى اعمال القمة والتقى خلالها بالعديد من زعماء القارة اللاتينية ، وأعلنت كل من كولومبيا وشيلى اقامة علاقات قنصلية مع كوبا تمهيدا لاعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، كما أعربت غالبية الدول المشاركة تأييدها لضرورة استرداد كوبا لعضويتها فى منظمة الدول الأمريكية التى طردت منها عام ١٩٦٢ استجابة للضغوط الأمريكية ، وصرح سكرتير عام المنظمة بأن الوقت قد حان للنظر فى استرداد كوبا لعضويتها فى المنظمة مشيرا الى اختلاف عالم التسعينات عن عالم الستينات .

ولم يقتصر التأييد الذى ظفرت به كوبا على الدول اللاتينية فقط ، حيث وصف فيليب جونزاليس رئيس وزراء اسبانيا ، المشاركة فى القمة ، الحظر الاقتصادى الأمريكى ضد كوبا لمدة ثلاثين عاما بأنه خطأ تاريخى ، واكد معارضته التامة للحظر وعزم بلاده على مواصلة الحوار مع كوبا لكون العلاقة بين البلدين علاقة شعوب وليس حكومة .

وبرغم روح التضامن مع كوبا التى سادت المؤتمر ، جاء تأييد الدول اللاتينية لكوبا تأييدا مشروطا بضرورة تخلى كاسترو عن ايديولوجيته الجامدة الباليه ، وارساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وإطلاق الحريات وتحرير الاقتصاد الكوبى ، وهى المبادىء التى وافق كاسترو على إطارها النظرى بتوقيعه على الاعلان الختامى للقمة الذى تضمن هذه المبادىء .

ويمكن تفسير التأييد اللاتينى لكوبا فى هذا التوقيت المتزامن مع بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى عالم اليوم ، وتأثير ذلك المباشر على القارة اللاتينية بحكم قربها وتواصلها الجغرافى مع العملاق الأمريكى ، على انه من قبيل التحيز اللاتينى التقليدى ، فضلا عن ظاهر التحدى للولايات المتحدة بهدف تأكيد ثقل القارة اللاتينية واستقلالية سياساتها وارادة دولها السياسية عن الارادة الامريكية التى تضع مصلحتها القومية فى المقام الاول بما قد يتعارض فى احيان كثيرة مع المصالح المنفردة او الجماعية للدول اللاتينية ، كما انه فى ضوء سعى الدول اللاتينية نحو التكامل الاقتصادى من خلال انشاء تكتلات اقتصادية محدودة ، كمجموعة ريو ومجموعة الاندين والسوق الكاريبى والسوق الجنوبى ، يمكن لها فيما بعد ان تندمج فى إطار تكتل اقتصادى واحد للدول اللاتينية ودول الكاريبى ، اصبح من الضرورى للدول اللاتينية خلق التجانس المطلوب بين دولها ، وتجنب خروج ايها عن الاجماع ، سعيا لتحقيق ذلك الهدف المتماشى فى مجمله مع مقتضيات العصر الحالى .

ومن ناحية اخرى تسعى الدول اللاتينية ، وعلى وجه الخصوص مجموعة الثلاثة التى تضم كلا من فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، الى بذل الجهود سعيا للتواصل بين كوبا والولايات المتحدة ، ففى القمة الاخيرة للمجموعة فى مدينة كوزمل المكسيكية عقد رؤساء الدول الثلاث جلسة محادثات مطولة مع الزعيم الكوبى كاسترو اعقبها إصدار اعلان مشترك تضمن تعهد دول المجموعة ببذل جهود الوساطة بين كوبا والدول ذات الخلافات معها ـ فى إشارة ضمنية للولايات المتحدة ـ من خلال إيجاد المدخل الملائم للحوار الذى يؤدى فى النهاية الى تطبيع العلاقات فى المنطقة وهو التعهد الذى علق عليه كاسترو بأنه لا يرى امكانية لتطبيع العلاقات ارتباطا بتصور الولايات المتحدة لنفسها كمن يمتلك العالم اجمع ، موضحا انه اذا ما ارادت الولايات المتحدة ابداء حسن النية فعليها ان تنهى حصارها الاقتصادى ضد كوبا دون شروط وترد الاراضى الكوبية التى تحتلها ـ فى اشارة الى قاعدة جوانتانامو.

لقد بات واضحا ان هناك توجها عاما لدى الدول اللاتينية لانهاء ازمة العلاقة الكوبية الامريكية من خلال التحرك بالتوازى على صعيدين اولهما فى حث وتشجيع كوبا على التخلى عن الشيوعية وإرساء اسس الحرية والديمقراطية والانفتاح الاقتصادى والثانى بالاستمرار فى جهود الوساطة لاصلاح العلاقات الكوبية الامريكية واقناع الولايات المتحدة برفع الحظر الاقتصادى عن كوبا ، وذلك مع الابقاء على القنوات مفتوحة لضخ المساعدات والاستثمارات لانقاذ كوبا من خطر المجاعة والانهيار الاقتصادى التام . وتدرس بعض الدول اللاتينية حاليا امكانية الدخول فى مشروعات استثمارية فى كوبا بينما صرح كاسترو باعطاء الاولوية والمعاملة التفضيلية للمستثمرين من دول امريكا اللاتينية .

رابعا الوضع الداخلى :

برغم ان المجتمع الكوبى فى ظل الثورة الشيوعية وحكمها لثلاثة عقود متتالية لا يمكن وصفه بكونه مجتمع وفرة . الا ان المواطن الكوبى إعتاد ان يحيا تحت ظروف معيشية واقتصادية افضل كثيرا من اقرانه فى العديد من الدول اللاتينية الاخرى .

وبفعل مجموعة العناصر السابق ذكرها انفا ، وصل الوضع الاقتصادى فى كوبا الى حالة من التدهور تسببت فى عجز شديد فى كافة السلع الاساسية والغذائية وغيرها الامر الذى حدى بالحكومة الى اتباع سياسة ترشيد صارمة يحصل المواطن بمقتضاها على خمس بيضات اسبوعيا ، ويحصل كل اربعة اشخاص على دجاجة واحدة كل تسعة ايام ، بينما يخصص لكل سيارة ١٥

جالونا من الوقود شهريا فقط .

ولقد ادى الواقع الاقتصادى المتردى فى كوبا الى ارتفاع معدلات الجريمة بشكل كبير حيث زادت جرائم القتل بنسبة ٤٢,٢٪ عن العام الماضى ، وزادت جرائم السرقة بنسبة ٦٣٪ مما اضطر الحكومة فى تشديد قبضتها عن طريق قوات الشرطة التى تجوب ارجاء العاصمة ، وتحرس مداخل السفارات لفحص جوازات المترددين عليها ، وتنتشر حول الفنادق الكبرى وداخلها لمراقبة نشاط الاجانب ومنع المواطنين الكوبيين من ارتيادها ، كما شكلت الحكمة مؤخرا قوة للانتشار السريع تنتشر فى انحاء العاصمة ومواقع تجمعات العمل لقمع المظاهرات وموجات الاحتجاج الشعبى . ومن ناحية اخرى يتعرض انصار حقوق الانسان فى كوبا الى عمليات القمع والاعتقال من قبل البوليس بما حدى باعداد كبيرة من الكوبيين الى الهرب الى الولايات المتحدة بحرا فى قوارب صغيرة ، فى رحلة موت قد تكتمل وقد لا تكتمل ، املا فى الخلاص وبحثا عن الحرية والطعام .

ولعل الظاهرة الجديرة بالدراسة فى واقع كوبا اليوم انه بالرغم من اتباع النظام الحاكم فى كوبا لسياسة « القبضة الحديدية » ، وتعرض البلاد لازمة اقتصادية طاحنة تمس كل مواطن كوبى دون استثناء ، ظل كاسترو يتمتع بشعبية واسعة بين مواطنيه اجلسته على مقعد الحكم لعقود ثلاثة متتالية ، ولا يزال يحظى بالقبول الشعبى العام ـ برغم المعارضة ـ من خلال احياء صورته القديمة كالمقاتل الشجاع الذى اطاح بالديكتاتور الفاسد ، وتحدى الولايات المتحدة دفاعا عن كوبا وتاكيدا لحقها فى ان تكون مختلفة عن سائر دول المنطقة .

ولقد بدت مظاهر التأييد الشعبى لكاسترو خلال دورة الالعاب الأمريكية التى استضافتها كوبا فى الصيف الماضى ، حيث قوبل كل ظهور لكاسترو فى الاستاد الرئيسى بهتافات التحية والترحيب من قبل الجماهير المحتشدة لمشاهدة الدورة .

وبينما تبدو المعارضة لنظام الحكم نشطه فى المدن الكبرى هافانا وسنتياجو ، يتمتع الزعيم الكوبى بشعبيه كبيرة فى ريف بلاده على إمتداد ٨٠٠ ميل تفصل بين هاتين المدينتين ، حيث يدين المزارعون لكاسترو وثورته الشيوعية برفع مستوى معيشتهم وانتشالهم من الفقر والمعاناة التى عاصروها فى اربعينات وخمسينات القرن ، لذا يرى البعض ان ثورة كاسترو لا تزال على قيد الحياة فى الريف الكوبى .

وبالحديث عن الوضع الداخلى فى كوبا يرد ذكر حركات المعارضة ، حيث قامت جماعة « التحول نحو الديمقراطية » وهى تحالف لانصار حقوق الانسان ، والمناوئين للحكم بدعوة النظام الحاكم الى اجراء انتخابات عامة مرة ، واصدار عفو سياسى عام بهدف انهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة والاعتراف بالأحزاب السياسية والجماعات الدينية ، وبدء حوار وطنى عام حول نظام التعددية الحزبية .

ولقد جاءت تلك الدعوة فى لقاء لعناصر المعارضة مع عدد من المراسلين الأجانب والدبلوماسيين فى العاشر من اكتوبر الماضى ، والذى تزامن مع بدء اعمال مؤتمر الحزب الشيوعى الذى عقد لمناقشة مستقبل كوبا ، وهو المؤتمر الرابع عبر الاعوام الثلاثين الماضية ، وشارك فى أعماله ١٨٨٠ من اعضاء الحزب الشيوعى الذى يضم ٦٠٠ الف عضو .

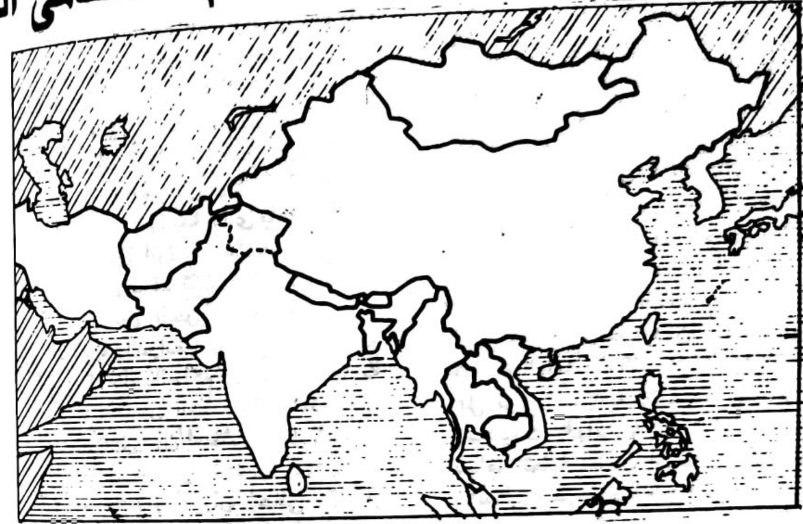
ولقد جرت اعمال المؤتمر للمرة الأولى خلف الابواب الموصلة ، حيث لم يسمح للصحافة بتغطية اعمال المؤتمر ، كما لم تتم دعوة اى من الأحزاب الشيوعية الأجنبية التى تشارك بصفة المراقب على غرار ما حدث فى المؤتمرات الثلاثة السابقة .

وبينما علق الكثيرون الأمل فى ان يمثل هذا المؤتمر بداية التحول عن النظام الشيوعى من خلال ارساء الاساس التشريعى اللازم للديمقراطية وتحرير الاقتصاد انهى المؤتمر اعماله دون اضفاء أى تغيير جوهرى فى التوجه السياسى الاقتصادى الكوبى ، واقتصرت قراراته على نواح اجرائية وتنظيمية للحزب الشيوعى وبعض التعديلات الهامشية على الصعيد الاقتصادى ، بينما تجاهل تماما مطالب الجماعات المعارضة وانصار حقوق الانسان ، هى الجماعات التى نشطت مؤخرا ، خاصة فى أعقاب الانهيار السوفيتى واختفاء الاتحاد السابق ، مما شجع المعارضة على المادة تنظيم صفوفها وتنسيق تحركها مع جماعات المنفى المتمركزة فى ولاية فلوريدا الأمريكية . والتى نتج عنها مؤخرا محاولة تسلل ثلاثة افراد من جماعات المنفى - فى ديسمبر الماضى - الى الأراضى الكوبية بهدف اثارة القلاقل وتأليب المشاعر ضد حكم كاسترو ، ولكن تم ضبطهم واعدام احدهم بتهمة الخيانة الأمر الذى اثار الرأى العام الغربى وجماعات حقوق الانسان بينما اعطى حكومة كاسترو ذريعة لاتهام الولايات المتحدة بتهديد أمن كوبا ، فى محاولة لتوحيد صفوف المناوئين داخل كوبا .

وختاما .. يبقى التساؤل ، هل يتفهم كاسترو لغة العصر ويتخلى عن سياساته المتشددة لصالح ارساء الديمقراطية وتحرير الاقتصاد انقاذا لبلاده من خطر المجاعة وحفاظا على مكانته كاحد الزعماء القلائل الذين شهدوا ميلاد وانتهاء عصر كامل من عصور التاريخ من مقعد الحكم ، ام ستكون للشعب الكوبى الكلمة الأخيرة للاطاحة بزعيم نشأ جيل كامل تحت زعامته .

وتبقى حقيقة واحدة .. انه لا يمكن لحاكم ان يسير ضد عجلة التاريخ ، ويحكم اليوم بمفاهيم الأمس .. متجاهلا دروس التاريخ .. الذى يشكل العنصر الكفيل بحسم المأزق الكوبى .. وهو التاريخ الذى سطر منه الزعيم الكوبى ثلاثين عاما كاملة فى عمر بلاده □ .

التحـولات السياسـية فى آسـيا والنظـام العـالمى الجديد



السفير/ أحمد طه محمد

شهدت الساحة الدولية أحداثا جوهرية وتحولات وتغيرات رئيسية فى العالم ، وأثرت هذه الأحداث والتغيرات فى مسارات العلاقات الدولية ، وكانت لها ولا تزال انعكاساتها على ما يجرى فى مختلف مناطق العالم ، من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومن نزاعات وصراعات قائمة فى مختلف القارات ، خاصة القارة الاسيوية ، التى تعتبر مسرحا للصراع الدولى وللحرب الباردة ومرتعا خصبا للحروب الأهلية والنزاعات الاقليمية .

وتضمنت الأحداث والتغيرات الرئيسية فى العالم ، التحولات التى حدثت فى منطقة شرق أوروبا ، وانتهاء الحرب الباردة ، الذى ادى الى حدوث الأنفراج والتقارب فى العلاقات السوفيتية الامريكية ، والى اتفاقات هامة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى (القديم) ، ترتب عليها فى آسيا انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان ، وفى افريقيا انسحاب القوات الكوبية من انجولا ، كما تضمنت انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) ، الذى انتهى معه الصراع الايدلوجى الذى كان سائدا بين الشرق والغرب ، وكذلك الأحداث العرقية فى يوغوسلافيا .

وفى الوقت الذى تضمنت فيه التحولات الرئيسية انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) الذى انتهى معه الصراع الايدلوجى الذى كان سائدا بين الشرق والغرب ، وبرزت فيه الأحداث العرقية وحركات التفكك فى يوغوسلافيا ، تدعم التحول نحو التجمع الاقتصادى الاقليمى ، كما حدث فى أوروبا فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وفى امريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك (مع احتمالات الترابط مع امريكا اللاتينية) ، وبرزت على الساحة العالمية اليابان كقوة اقتصادية كبيرة ومؤثرة .

ومع التحولات والتغيرات انهار النظام الشمولى الكبير فى العالم ، والذى كان مطبقا فى الاتحاد السوفيتى (القديم) ، وبرزت الاتجاهات الديمقراطية التى كانت مكبوتة ، والاتجاهات التحريرية للاقتصاديات المعاصرة ، فضلا عن التوجهات الجديدة للتعامل مع منطلقات المصالح بدلا من توازن القوى ، وللتعامل مع المشكلات بالاساليب السلمية ، مع صياغات جديدة للعلاقات الدولية فى إطار نظام عالمى جديد ، من المبتغى ان يتم فيه استيعاب أبعاد التحولات الجديدة ، والدروس المستفادة مما تم ، ووضع الاسس السلمية لعالم ، يسوده الامن والسلم والتحرر والتنمية والاستقرار .

وقد ارتبطت التحولات والتغيرات فى الوقت نفسه ، ببروز اهمية تدعيم الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى حفظ الامن والسلم الدوليين ، وتهيئة الفرصة والمناخ المناسب لتحقيق إمكانيات افضل للتفاهم والتعاون الدولى ، لحل المشكلات والنزاعات التى استمرت على مدار حقبات طويلة من الزمن ، وذلك فى إطار الاولويات التى يتضمنها الدور المبتغى للمنظمة الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد ، والتى تشمل التركيز على تسوية المنازعات الاقليمية ، وانهاء الحروب الأهلية ، والمساهمة فى حل المشكلات الأمنية والاجتماعية ، فضلا عن دعم الديمقراطية وحقوق الانسان ، والقضاء على الفقر وتشجيع التنمية والتقدم الاقتصادى .

واذا كانت الأحداث والتغيرات العالمية قد انعكست على القارة الاسيوية ، فإن متابعة ما يجرى فى هذه القارة بالذات من تطورات وتحولات يعتبر من الأهمية بمكان ، خاصة وأن هذه التطورات تتلاحق يوما بعد يوم ، وتشكل امتحانا للمسارات الجديدة المبتغاة فى إطار النظام العالمى الجديد ، وذلك لكثير من الاعتبارات .

من هذه الاعتبارات أن القارة الأسيوية تزخر بمواقع الاضطراب ، والمشكلات المعقدة والنزاعات العرقية والطائفية والحروب الأهلية التى طال عليها الأمد ، وتتوافر فيها اتجاهات التوحيد مع اتجاهات الانفصال والتفكك ، وتعرضت القارة للصراع الدولى ، وكذلك لصراع المصالح ، وتتباين فيها أنظمة الحكم ما بين الشمولية والديمقراطية ، كما انها تضم اليابان - العملاق الاقتصادى العالمى - كما تضم الصين كقوة عظمى ، وقوى أخرى متنافسة ومختلفة التوجهات .

اسيا والامن الدولى :

والملاحظ أن التغيرات الدولية الجديدة التى صاحبت تفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) مع بقاء التفوق العسكرى الامريكى ، قد أبرزت للولايات المتحدة دورا احتكاريا للأمن الدولى ، وفى اسيا عوضت الولايات المتحدة انسحابها العسكرى من الفلبين ، بالتسهيلات العسكرية التى قدمتها لها سنغافورة ، وركزت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه فى توجهاتها الاستراتيجية الجديدة على تطوير الدور الامنى لليابان فى الباسيفيك ، وأصبحت اليابان فى الوضع الجديد تدرك بأن أمنها ليس مهددا كما كان فى السابق ، وإن كان احتياجها للولايات المتحدة يظل قائما ، خاصة لكى تتمكن من استعادة الجزر التى سبق استيلاء الروس عليها ، هذا فى الوقت الذى تتخوف فيه الدول الاسيوية من حصول اليابان على دور فى الامن الدولى .

واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد اتاحت لها التغيرات الجديدة فرصة احتكار النفوذ فى الأمن الدولى ، فإن النفوذ فى المجال الاقتصادى قد أصبح لليابان ، وقد يحل توازن القوى الاقتصادية مكان توازن القوى العسكرية ، وهكذا تبرز كقوة اقتصادية الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية ، والمانيا فى قارة أوروبا ، واليابان فى قارة آسيا ، غير أن كلا من القوة الالمانية والقوة اليابانية بارزتين اقتصاديا ، منزوعتين السلاح عسكريا ، وهو ما يقوى بروز الدور الاحتكارى للولايات المتحدة فى مجال الأمن الدولى .

وقد تردد أن الولايات المتحدة الامريكية - فى إطار استراتيجيتها العسكرية الجديدة - اصبحت تركز على احتمالات حدوث حروب اقليمية ، تشكل مصادر تهديد تتطلب احتفاظ الولايات المتحدة بقوة عسكرية مستعدة للتحرك فى اى وقت ، لمختلف أشكال التدخل العسكرى متى طلب منها ذلك ، ومواقع هذه الاحتمالات جميعها تقع فى القارة الأسيوية ، وتضم العراق وايران وتركيا ، وهى المواقع التى تتطلب متابعة دقيقة باعتبارها مراكز للصراعات العسكرية المحتملة .

المشكلة الكورية :

وشهدت الفترة الأخيرة تطورات هامة بالنسبة للمشكلة الكورية ، حيث أعلن فى ديسمبر ١٩٩١ ، أن الكوريتين الشمالية والجنوبية توصلتا الى اتفاق تاريخى للمصالحة وعدم الاعتداء ، وذلك بعد اربعة عقود من الحرب الباردة ، ويعتبر هذا الاتفاق أول اتفاق رئيسى بين الشمال والجنوب الرأسمالى منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٤٥ ، والمعروف ان الاتحاد السوفيتى (القديم) أيد كوريا الشمالية عندما غزت كوريا الجنوبية فى عام ١٩٥٠ ، مما أدى الى اندلاع الحرب الكورية التى استمرت ثلاثة اعوام ، وظل الاتحاد السوفيتى من أقوى حلفاء كوريا الشمالية المورد الرئيسى لأسلحتها حتى انهيار الاتحاد .

وفى ٢ يناير ١٩٩١ ، وقعت كوريا الشمالية فى فيينا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة النووية ، يتيح للوكالة تفتيش جميع منشآتها النووية ، ويقضى الاتفاق بالتزام كوريا الشمالية بإخضاع كل المنشآت النووية المستخدمة للأغراض السلمية لرقابة الوكالة الدولية ، والابلاغ عن الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية ، مع التزام بمنع انتشار الأسلحة النووية .

وكانت العقبة التى اعترضت سابقا إبرام هذه الاتفاق ، الشروط السياسية التى وضعتها كوريا الشمالية ، خاصة بالنسبة لسحب الأسلحة النووية الامريكية من كوريا الجنوبية ثم امكن إبرام الاتفاق بعد سحب الترسانة النووية الامريكية ، والاعلان المشترك من الكوريتين فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ ، والخاص بإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة ، والاتفاق على إجراء عمليات تفتيش متبادلة .

وكانت الكوريتان قد اتفقتا فى السابق ، على أن تكون

عمليات التفتيش النووى المتبادلة بينهما منفصلة عن التفتيش الالزامى الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة ، وتردد أن كوريا الشمالية ترفض طلب كوريا الجنوبية إجراء تفتيش مبكر لمنشآت نووية سرية ، يشتبه فى أنها تستخدم لتطوير الاسلحة النووية ، وهو ما قد يوحى بأن كوريا الشمالية تقترب من التمكن من إنتاج هذه الاسلحة وجاء ذلك فى الوقت الذى تجرى فيه الاتصالات بين الكوريتين من أجل جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووى ، وفى الوقت الذى وقعت فيه كوريا الشمالية اتفاق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة النووية الذى يتضمن السماح بإجراء عمليات إلزامية للتفتيش ، كما وقعت الكوريتان اتفاقية للمصالحة وازالة الأسلحة النووية حسبما سبق .

وعلى الرغم من توقيع كوريا الشمالية للاتفاق مع الوكالة الدولية ، الا أن لديها مخاوف من تطوير البرامج النووية اليابانية ، ومن حيازة اليابان كميات كبيرة من المواد النووية التى قد تفوق ما تحتاج إليه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهى تصر على الأزالة الكاملة لكل الأسلحة النووية الامريكية من شبه القارة الكورية ، وتحويلها الى منطقة خالية من السلاح النووى ، وعلى الرغم من القلق على وجه العموم فى القارة الأسيوية من ازدياد القوة الاقتصادية اليابانية ، فإن اليابان تتابع هى الاخرى بقلق التطورات الخاصة بالكوريتين وذلك أنهما إذا توحدتا ، فسوف تكون كوريا الموحدة دولة قوية بالقرب منها ، تجمع بين القوة العسكرية التى تضمها كوريا الشمالية ، والقوة الاقتصادية لكوريا الجنوبية .

والملاحظ من الناحية الأخرى ، تواجه كوريا الشمالية مشكلات اقتصادية ، بعد انتهاء وتفكك الاتحاد السوفيتى (السابق) ، الذى كان حليفها الوثيق ، وانهيار النظم الشيوعية فى شرق اوروبا ، حيث فقدت بذلك الموارد الرئيسية لها من المعونات ، كما أن الصين وهى الصديقة الحميمة لكوريا الشمالية ، اصبحت تصر على أن يكون التعامل معها بالعملة الصعبة وبالاسعار العالمية ، وفى الوقت الذى يتردد ان كوريا الشمالية أصبحت تصر على أن يكون التعامل معها بالعملة الصعبة وبالأسعار العالمية ، فى الوقت الذى يتردد ان كوريا الشمالية أصبحت تعانى من تفاقم نقص الكهرباء والمواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع ، وهبطت صادرات النفط السوفيتية إليها ما يقرب من النصف (من ٨٠٠ الف طن فى ١٩٨٧ الى ٤١٠ آلاف طن فى ١٩٩٠) ، كما يعانى اقتصاد كوريا الشمالية من المعدات والتكنولوجيا القديمة ، والنفقات العسكرية الباهظة والتخطيط المركزى الذى يعطى الأولوية للاعتبارات السياسية .

وإزاء ذلك ، تحاول كوريا الشمالية إقامة منطقة تجارة حرة على نهر (تومن) تتركز حول ميناءى (ناجين واونجى) ، وترى فيها الوسيلة الوحيدة لاحياء اقتصادها وتتكلف ثلاثة مليارات من الدولارات لانشاء الخطوط الحديدية للقطارات السريعة ومصانع وطرق برية وتسهيلات بحرية ومنشآت تجارية ، وذلك خلال فترة تتراوح بين سبع واثنى عشر عاما ، ومن المفترض ان تأتى معظم الاموال اللازمة لتمويل المشروع من اليابان ، ولكن الموقف اليابانى اتسم بالفتور فى هذا الشأن ، كما ان المساعدة من اليابان غير ممكنة لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين من جهة ، كما ان كوريا الشمالية مدينة لليابان بمئات الملايين من الدولارات من جهة اخرى ، وتعتبر كوريا الشمالية اقل البلدان الاسيوية اجتذابا للاستثمارات اليابانية ، بسبب سجلها الحافل فى مجال إيفاد الديون والنظم المتشددة ، هذا فضلا عن أن حجم التبادل التجارى بين البلدين صغير جدا ، ولا تتوافر فى كوريا الشمالية استثمارات يابانية ، عدا مشروعات قليلة لبعض الكوريين المقيمين فى اليابان .

اما بالنسبة لكوريا الجنوبية ، فإن اليابان تعتبر ثانى اكبر شريك تجارى معها ، بعد الولايات المتحدة ، ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية واليابان فى عام ١٩٦٥ ، بلغ حجم العجز التجارى حوالى ٦٦ مليون دولار لصالح اليابان ، وفى عام ١٩٩١ بلغ هذا العجز ٩,٦ مليار دولار ، فى مقابل ٤,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، اى بزيادة مائة فى المائة ، وهو الوضع الذى تعمل كوريا الجنوبية على وضع حد له ، فى الاتصالات الجارية مع اليابان .

التجمعات الاقتصادية الاسيوية :

وقد أدى انتهاء الحرب الباردة وقيام التجمعات الاقتصادية الاقليمية القوية ، كالسوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ، الى قلق دول (آسيان) بالنسبة لمستقبل الاستثمارات الأجنبية ومصير الاسواق العالمية لمنتجاتها ، الامر الذى حدا بهذه الدول الى الاقتناع باهمية الاستجابة للمتغيرات التى يشهدها عالم اليوم ، خاصة لما برز من اتجاه فى العالم نحو التعاون الاقتصادى الوثيق الذى يزيد من فرص النمو الاقتصادى عن طريق خفض التعريفات الجمركية ، واعتبرت دول (اسيان) ان التجمعات الاقتصادية الاقليمية هى تجارب اقتصادية ذات مغزى كبير ومثال يتعين ان تحتذى به القارة الاسيوية ، مع ضرورة توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين دول الهند الصينية ، الامر الذى يتيح امامها الفرصة للانضمام الى النظام السائد فى المنطقة ، ومن ثم للانضمام الى النظام العالمى الجديد .

والمعروف أن دول (اسيان) قد شهدت خلال العقد السنوات السابقة احد أسرع معدلات النمو فى العالم ، وتشكل مجموعة هذه الدول سوقا تضم ٣٢٠ مليون نسمة ، مع طاقة إنتاجية تقدر بـ ٣٣٠ بليون دولار كل عام ، وأدت الاستثمارات الاجنبية فى القطاع الصناعى ، التى اجتذبتها الايدى العاملة الرخيصة وتشريعات الاقتصاد الحر المعتمد فى دول المنطقة ، الى نمو هذه الدول بسرعة هائلة خلال حقبة الثمانينات ، خاصة لقناها بالمناجم والغابات الاستوائية الزراعية .

والملاحظ على الرغم مما حققته دول (آسيان) والنمو السريع لاقتصادها ، توافر فوارق كبيرة بين الاغنياء والفقراء ، واستغلال واسع النطاق للنساء والأطفال فى اماكن العمل ، ويتردد أن بعض هذه الدول حديث العهد بالنظام الديمقراطى ، كما أن الملاحظ أن حجم التبادل فيما بينها ضعيف بالمقارنة بحجم التبادل التجارى بينها وبين العالم الخارجى (حوالى ٢٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ لحجم التجارة فيما بينها ، مقابل ٢٦٨ مليار دولار لحجم التجارة مع سائر دول العالم) .

وفى ٩ يناير ١٩٩٢ ، وقع زعماء رابطة جنوب شرقى اسيا (اسيان) على (إعلان سنغافورة) الذى تقرر فيه إقامة منطقة تجارة حرة بين اعضاء الرابطة الستة ، ولدعم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم ، مع فتح الابواب امام جميع دول جنوب شرقى آسيا للانضمام الى معاهدة الوئام والتعاون التى أبرمت عام ١٩٧٦ ، كخطوة اولى نحو الانضمام الى رابطة (آسيان) ، ويهدف الاعلان الى إقامة منطقة تجارة حرة فى غضون خمسة عشر عاما بين دول المنطقة (بروناى - اندونيسيا - ماليزيا - الفلبين - سنغافورة - تايلاند) ، وذلك ردا على التكتلات الدولية التى أخذت تبرز فى الأونة الأخيرة ، وتتضمن المنطقة وضع اطار لخفض التعريفة الجمركية بين دول الرابطة تتراوح بين إلغاء هذه التعريفة تماما وخمسة فى المائة بحلول عام ٢٠٠٨ ، كما تضمن الاعلان تشكيل مجلس على المستوى الوزارى بين دول المنطقة للاشراف والتنسيق واعادة النظر فى تطبيق تخفيض التعريفة الجمركية كخطوة اولى نحو إقامة منطقة التجارة الحرة ودعم علاقات أوثق بين دول الهند الصينية .

وقد طالب الاعلان بتدعيم دور الامم المتحدة فى الحفاظ على السلام فى المنطقة وتشجيع الحوار حول قضايا الامن ، عن طريق عقد اجتماعات سنوية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للرابطة ، خاصة اليابان والولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية وكندا واستراليا ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية ، وعقد قمة كل ثلاث سنوات للرابطة ، ومؤتمرات غير رسمية إذا استدعت الضرورة ذلك ، وأيدت دول الرابطة مبدأ التجارة الحرة والانفتاح ، وهو المبدأ الذى تقوم عليه الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، كما أبرزت تعزيز التعاون فى مجال الحفاظ على البيئة ، مثل التلوث عبر الحدود ، والكوارث الطبيعية وحرائق الغابات ، وتكثيف الجهود الرامية الى مكافحة مرض الايدز ، وانتشار المخدرات .

ايران والجمهوريات الاسلامية :

وفى الوقت نفسه جرى تحرك على الجانب الاسيوى الأخر لاقامة تحالف سياسى واقتصادى فى جنوب غربى آسيا ، وكان ذلك هدف القمة الاولى التى استضافتها ايران فى فبراير الماضى ، وتضم تركيا وباكستان والجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتية (السابق) ، والذى اعتبرته ايران خطوة اولى نحو (إقامة تحالف سياسى واقتصادى فى جنوب غربى آسيا قد يتحول الى قوة عظمى ، وقد سبق أن أنشئت منظمة التعاون الاقتصادى منذ سبعة وعشرين عاما ، وشكلت إيران وتركيا وباكستان الدول الثلاث المؤسسة لها وتتوقع هذه الدول ان يقوى هذا التجمع بانضمام الجمهوريات الاسلامية الجديدة .

وتضمن البيان الصادر عن القمة أهمية الاقتصاد فى صنع السياسة العالمية ، والتاكيد على أن امن وسلام المنطقة اهم شروط التنمية المقرر القيام بها ، والدعوة لضرورة التوصل لتسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية ، وعن المشكلة الافغانية ايد الجهود الدولية من أجل التوصل لتسوية سياسية مقبولة للشعب الأفغانى ، وعن مشكلة كشمير اكد ضرورة مراعاة حقوق الانسان وتسوية النزاع طبقا لمبدأ حق تقرير المصير كما تردد ان افغانستان طلبت الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادى ، وأن ذلك يمكن أن يتم عقب التوصل للتسوية السياسية للحرب الأهلية هناك .

وتردد من الناحية الاخرى ان هناك تنافسا بين ايران وتركيا على الجمهوريات الاسلامية الجديدة ، واكد الرئيس التركى ان هذه المنافسة اخذت شكلا مبالغا فيه ، وانها تنحصر فى الجانب الاقتصادى ، وان الدولتين لهما وجهات نظر مختلفة يتعين تفهمها من قبل الطرفين ، واعرب عن أمله فى استمرار منظمة التعاون الاقتصادى باعتبارها بنية اقتصادية بين الاعضاء الستة .

وقد حاولت ايران ان تنفى انها تريد تصدير الاصولية الى الجمهوريات الاسلامية الجديدة وان رغبتها فى اقامة الروابط مع هذه الجمهوريات ترجع الى قربها الجغرافى منها والى وجود علاقاتها تاريخية وروابط ثقافية وارادة سياسية مشتركة ، كما انها راغبة فى اقامة علاقات اقتصادية معها وتحقيق الاستقرار والامن على الحدود الايرانية ، كذلك تبرز ايران انها وسعت علاقاتها مع الجمهوريات غير الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى (القديم) فى الوقت نفسه وبنفس السرعة التى فعلت بها ذلك مع الجمهوريات الاسلامية ، وقد عقدت صفقات قيمتها مليار دولار مع اوكرانيا فى مجال النفط والغاز .

وجاء ذلك النفى ، نتيجة ماتردد من ان ايران تخطط لتصدير (الثورة) الى الجمهوريات الجديدة وايد ذلك الطابع الاسلامى الذى اعطاه الايرانيون للقمة التى انعقدت فى طهران والتى انضمت خلالها الجمهوريات

الاسلامية الجديدة الى ايران وتركيا وباكستان فى عضوية منظمة التعاون الاقتصادى ، ويبدو من النفى ان قادة ايران قد رأوا ان الدعاية المباشرة لن تكسبهم اصدقاء فى اسيا الوسطى ، كما تردد فى الوقت نفسه اتفاق ايران مع اربع من دول الجمهوريات الاسلامية الجديدة على اقامة منظمة للتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين ، وان هذه المنظمة سوف يوضع الميثاق الخاص بها ، ولا صلة لها بمنظمة التعاون الاقتصادى بعد انضمام الجمهوريات الاسلامية اليها ، وقد يكون ذلك محاولة من ايران لابعاد تركيا ، كما تسعى ايران لان تكون طهران مقراً للمنظمة الجديدة .

وكبديل عن تصدير الثورة والاصولية من النظام الايرانى الى الجمهوريات الاسلامية ، تتجه ايران لتحويل محور تركيز سياستها على التقدم الاقتصادية بمساعدة الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية ، وقد عرضت ايران على هذه الجمهوريات خطوطا جديدة للنقل والمواصلات ، خاصة للبدان غير المطلة على البحار الواقعة شرقى بحر قزوين ، وقد لاتتوافر لها اسواق للسلع الاستهلاكية التى يصعب تصريفها فى مكان اخر ، ورغم ما ابرزته ايران من ان الاحتياجات الرئيسية فى الجمهوريات الجديدة هى الاستثمار والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات ، الا ان المتردد ان رجال الاعمال الايرانيين قد لايتمكنون من مجاراة المشروعات والائتمانات التى يعرضها نظراؤهم الاتراك .

غير ان المعروف ان الجمهوريات الاسلامية الجديدة ليست مجالا مهيئا للمد الاصولى ، حيث ان سكانها من اهل السنة ، وليسوا من الشيعة ، كما انها بلاد علمانية الي حد كبير ، وهناك اذربيجان التى تعتبر الجمهورية الوحيدة التى تسكنها اغلبية شيعية كبيرة ، ورغم ذلك تميل الى تركيا اكثر مما تميل الى ايران ، ويقال بأن ايران تخشى من تحول ولاء الاقلية الاذرية والاقلية التركمانية ، وانها ترفض هذا التخوف بعدما اصبح بامكانهما التطلع الى دولتين قوميتين عبر الحدود ، وبالقول بان الايرانيين يثقون فى الاذريين الايرانيين الذين يتولى الكثيرون منهم مناصب رئيسية فى الحكومة ، يضاف الى ذلك ان الجمهوريات الاسلامية على وجه العموم تعتبر الاقلية فيها اقلية شيعية ، وهى على مذهب (الشيعة الاسماعيلية)- التى تختلف عن الشيعة السائدة فى ايران والتى تركز على مذهب (الاثنى عشرية) ، كما ان تركيا من الناحية الاخرى ترى ان غالبية سكان الجمهوريات الجديدة ترتبط بها ، باعتبار انهم ينحدرون من اصول تركيه .

تحولات الصين ومنغوليا :

ولاشك ان الاهتمام قد اتجه الى الصين فى القارة الاسيوية ، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى (السابق) للتعرف على مدى تأثر النظام الصينى بالاحداث والتحولات السوفيتية ، وقد يظهر هذا الاهتمام بصورة واضحة فى اليبان ، حيث زار وزير خارجيتها الصين فى اوائل يناير ١٩٩١ ، لاجراء مباحثات حول ممارسات الصين بالنسبة لحقوق الانسان ، وحول صادراتها من الاسلحة التقليدية ، مع مطالبة للصين بالالتزام بتوجيهات الامم المتحدة بشأن انتقال هذه الاسلحة ، واثناء هذه الزيارة اعلن رئيس الوزراء الصينى ان انهيار الاتحاد السوفيتى لايؤثر على الصين ، بل انه سيزيدها تمسكا بالشيوعية وسيجعل الشعب الصينى اكثر ثقة فى بناء الشيوعية ذات الخصائص الصينية .

ويعتبر التحول الذى حدث فى منغوليا ، انعكاسا للتحولات الديمقراطية التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى (السابق) ، حيث كانت منغوليا تطبق النظام الشيوعى السوفيتى ، وقد نتج عن انهيار الوضع الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى (السابق) ازمة مالية فى منغوليا ، نتيجة اعتمادها الكلى عليه فى الحصول على النفط الذى توقف امداداته اليها منذ نهاية عام ١٩٩٠ .

ويتضمن التحول اقرار منغوليا لدستور جديد ينبذ الشيوعية ، ويضمن اقامة الديمقراطية فى البلاد ، وكان الزعماء الشيوعيون فى منغوليا قد قرروا فى عام ١٩٩٠ - ازاء التحولات فى الاتحاد السوفيتى (السابق) - التخلى عن مبدأ اختيار السلطة وسمحوا باجراء انتخابات حرة ، أدت الى تشكيل معارضة ديمقراطية فى البرلمان ، وقد تقرر ان يبدأ العمل بالدستور الجديد اعتبارا من ١٢ فبراير ١٩٩٢، وهو ينص على حريات التعبير والدين والحقوق الاساسية الاخرى للانسان ، وينهى عهدا سادت فيه الشيوعية قرابة سبعين عاما ، حيث الغى كل الاشارات الى الماركسية اللينينية والتخطيط المركزى للاقتصاد ، وهما المبدأن اللذان اعتمدت عليهما منغوليا طوال هذه الفترة ، تطبيقا لنمط الحكم الشيوعى الذى ساد الاتحاد السوفيتى (القديم) .

وبصرف النظر عن التحولات الديمقراطية فى منغوليا ، فان الاوساط العالمية والاسيوية لاشك تتابع باهتمام التطورات الخاصة بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان فى قارة اسيا ، وقد جاء ان منظمة العفو الدولية ، ابرزت فى تقريرها العام ١٩٩٠ انتهاكات مثيرة للقلق لحقوق الانسان فى القارة ، وان هذه الانتهاكات شملت التعذيب والاعتقالات التعسفية والاعدامات بدون محاكمة عادلة ، واختفا الاف من المعارضين السياسيين ، وذكرت المنظمة ان لديها الادلة على ارتكاب قوات الأمن فى بعض الدول لحوادث اغتصاب واسعة النطاق ، فضلا عن الاعتقال لفترات طويلة بدون محاكمة او حتى اتهام ، وتدهور الظروف داخل السجون ، واشارت المنظمة الى ان الانتهاكات سجلت فى الصين ، والهند وباكستان ، وبورما ، واندونيسيا ، ولاوس ، وماليزيا ، وغينيا الجديدة ، والفلبين وكوريا الجنوبية ، وتايلاند ، وذكرت

ان سريلانكا شهدت اعدام الالاف بعد محاكمتهم امام هيئات غير قضائية ، وانهم قد اختفوا حيث تتمتع قوات الشرطة هناك بسلطة التخلص من جثث الضحايا سرا .

ولاشك ان النظام العالمى الجديد يستهدف تشجيع التحولات حول الديمقراطية وتدعيم حقوق الانسان ، فى القارة الاسيوية وغيرها من المواقع كما يستهدف فى الوقت نفسه حل المشكلات المعقدة والنزاعات الاقليمية والعرقية وانهاء الحروب الاهلية ، ومساندة الدور الايجابى للامم المتحدة فى حفظ وبناء الامن والسلم الدوليين ، الامر الذى يتطلب متابعة التطور نحو وضع حد لهذه المشكلات والنزاعات والحروب ، خاصة فى اطار المناخ الجديد للعلاقات الدولية ، الذى هياته نهاية الصراع بين الشرق والغرب والتحولات السياسية فى عالم اليوم .

المشكلة الكمبودية :

وتعتبر كمبوديا من ابرز المواقع الرئيسية فى منطقة جنوب شرق القارة ، التى تعرضت للصراع بين الشرق والغرب ، وللنزاع الدامى الذى اندلعت فيه حروب اهلية طويلة ، منذ الاستعمار الفرنسى الذى سيطر عليها منذ القرن التاسع عشر ، واستمر حتى حصل على الاستقلال كل من كمبوديا وفيتنام ولاوس .

وكانت فرنسا قبل مغادرتها لكمبوديا ، قد نصبت الامير ، (نورودوم نوك) ملكا على البلاد ، وقاومت حكمه بالسلاح جماعة (الخمير الحمر) ، وفصائل حركة التحرير الشعبية ، حتى تمت الاحاطة بهذا الحكم فى عام ١٩٧٠ ، فى الانقلاب الذى قام به الجنرال (لون نول) الذى دعمته الولايات المتحدة أنذاك اثناء حرب فيتنام ، كما اقامت على ارض كمبوديا قواعد عسكرية امريكية .

لكن المعارضة اشتدت ضد حكم (لون نول) أدت الحرب الاهلية الى تشريد مايزيد على مليونين من اهالى كمبوديا الى مناطق الحدود الشمالية ، ثم تمكنت جماعة الخمير الحمر مع حزب سيهانوك من تشكيل جبهة مشتركة لقوات الثوار ، دعمتها الصين ، وتمكنت من اسقاط حكم (لون نول) ، حيث اقتحمت قوات الخمير الحمر العاصمة (بنوم بنه) فى عام ١٩٧٥ وسيطرت على البلاد ، حتى تمكنت قوات فيتنام من غزو كمبوديا فى عام ١٩٧٩ ، حيث اقامت حكومة جديدة موالية لها رأسها (هينغ سامرين) ، وشردت الخمير الحمر فى مناطق الحدود مع الصين وتايلاند..

وقد مهد الطريق لانهاء الحرب الاهلية ، انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا فى عام ١٩٨٩ ، مع تحسن علاقات فيتنام من كل من الصين والولايات المتحدة ، فضلا عن بروز التحالف الثلاثى بين سيهانوك والخمير الحمر وجبهة التحرير الوطنية الشعبية للخمير ، وتم التوصل فى مؤتمر باريس للسلام الى توقيع اتفاق فى ٢٣ اكتوبر عام ١٩٩٠ ، للتسوية السلمية بين حكومة بنوم بنه) وائتلاف الثوار الثلاثى ، وعاد الى العاصمة فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ ، الامير سيهانوك ، الحاكم السابق للبلاد ، والرئيس الحالى للمجلس الوطنى الاعلى ، بعد ثلاثة عشر عام ، قضاها فى المنفى .

ويقضى اتفاق السلام ، بان يمثل المجلس الوطنى الاعلى سيادة كمبوديا فى الفترة الانتقالية ، التى تقوم خلالها الامم المتحدة بدور اشرافى وادارى واسع ، ينتهى بإجراء انتخابات حرة ، تتم خلال ثمانية عشر شهرا ، وهى المدة المحددة لمهمة الامم المتحدة فى تنظيم هذه الانتخابات والاشراف عليها .

والواقع ان مهمة الامم المتحدة تعتبر مهمة هامة وضخمة فى كمبوديا ، وتأتى فى اطار دور المنظمة الدولية فى صنع السلام ، وفى اطار النظام الدولى الجديد ، والمعروف ان الأمم المتحدة ، تتولى فى هذه المهمة مسئوليات واعمال ادارية واشرافية ، تضم فى إطاها السياسى تنظيم الانتخابات الكمبودية ، وفى اطارها العسكرى تتولى تجريد مقاتلى اطراف الحرب الاهلية من السلاح وتجميعه فى اماكن محددة ، وضمان حدود البلاد من التدخل الخارجى ، وتنظيف مناطق القتال من مئات الالوف من الالغام ، كما ان على الأمم المتحدة بموجب التسوية اعادة ٣٥٠ الف من اللاجئين ، ويتطلب تمويل عمليات اعادة التوطين للاجئين ١٠٨ ملايين دولار .

وجاء بالانباء ، ان الأمم المتحدة قد اقترحت ان ترسل الى كمبوديا قوات يقدر عددها بـ ١٥٩٠٠ جندى ، منهم ١٠٢٠٠ من جنود المشاة لحراسة المناطق الريفية ،مع تشكيل وحدة مهندسين ، قوامها ٢٠٠٠ رجل ، وكتيبة إمداد وتموين ، وفريق طبى ، وتضم هذ القوات حوالى ١٥٠ مدنيا ، وقد يتم البدء بإرسال خمسة الاف رجل ، والواضح ان هذه العملية تشكل اكبر عملية لحفظ السلام منذ ارسال القوات الى الكونغو فى الستينات ، كما تعتبر من اهم العمليات التى خططت لها الامم المتحدة .

وقد ادى توقيع اتفاق السلام فى كمبوديا الى تطبيع العلاقات بين فيتنام والصين ، وهى علاقات اتسمت بالقطيعة والعداء على مدار عشرين عاما ، وتهيئة الفرصة لمناخ مناسب للتعاون بين الدولتين فى المجالات التجارية والاقتصادية كما ادى الاتفاق الى تحول جديد فى علاقات فيتنام والولايات المتحدة الامريكية ، الا ان الاخيرة رفضت رفع الحظر التجارى الذى فرضته على فيتنام منذ عام ١٩٧٥ ، قبل الحصول على معلومات وافية عن حوالى الفين من العسكريين الامريكيين ، الذين اعتبروا فى عداد المفقودين خلال الحرب الفيتنامية ، وترى الولايات المتحدة ان فيتنام مازالت تحتجزهم كأسرى حرب ، وهو ماتنفيه السلطات فى فيتنام .

والملاحظ عقب توقيع اتفاق السلام فى كمبوديا ، قيام ول عدة بالسعى لتوسيع علاقاتها التجارية فى فيتنام ،

وتعتبر اليابان نفسها اكبر شريك تجارى لفيتنام ، على الرغم من انعدام المساعدات اليابانية لها ، وضعف حجم الاستثمارات اليابانية فيها ، وترغب اليابان فى ان يكون لها دور كبير فى اعادة بناء فيتنام وكمبوديا ، كما ان رجال الاعمال فيها يرغبون فى استثمار الموارد الطبيعية الفيتنامية التى تضم النفض والفحم ، فضلا عن الافادة من الايدى العاملة الرخيصة .

وكانت اليابان قد قطعت مساعداتها لفيتنام عام ١٩٧٨ ، على اثر الغزو الفيتنامى لكمبوديا ، وتتجه لمعاودة تقديم مساعداتها ، وان كانت ترى البدء بحسم مسألة تسديد الديون المترتبة على فيتنام قبل استئناف المساعدات ، وتشمل هذه الديون القروض التى سبق لليابان تقديمها لفيتنام بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، والمساعدات اليابانية لحكومة فيتنام الجنوبية السابقة والتى وافقت هانوى على تحمل مسئوليتها ، وهى تقدر بنحو ١٢٤ مليون دولار ، والمعروف ان شطرى فيتنام (الشمالية والجنوبية) توحدا عام ١٩٧٥ ، وتوقفت فيتنام عن خدمة الدين بعد تجميد اليابان لمساعداتها .

وبالنسبة للصين ، فقد طبعت العلاقات بينها وبين فيتنام منذ نوفمبر ١٩٩١ ، وقام وزير خارجية الصين بزيارة هانوى فى فبراير ١٩٩٢ ، وهى الزيارة التى تعتبر الاولى على هذا المستوى ، منذ شنت الصين الحرب الحدودية على فيتنام فى عام ١٩٧٩ ، على اثر الاطاحة بحكم (الخمير الحمر) فى كمبوديا على يد القوات الفيتنامية ، وفى هذه الزيارة تم التأكيد من جانب الصين وفيتنام لى المساعدة لضمان تنفيذ خطة الامم المتحدة للسلام فى كمبوديا ، كما وقع اتفاق للتعاون الاقتصادى بين فيتنام والصين ، واتفاق اخر لالغاء تأشيرات الدخول للدبلوماسيين والمسافرين فى مهمات رسمية على الدولتين ، اما بالنسبة للنزاع الخاص بجزر (سبراتلى وباراسيل) الواقعة فى بحر جنوب الصين ، فقد اتفق على عقد اجتماع للخبراء للبحث فيه فى العام القادم .

المشكلة الأفغانية :

ويعتبر النزاع الافغانى من ابرز النزاعات القائمة فى القارة الاسيوية ، واندلعت بسببه الحرب الاهلية المستمرة فى افغانستان من ثلاثة عشر عاما ، وقد شهدت الاعوام الخمسةالماضية عدة محاولات ومبادرات من الامم المتحدة لحل هذه النزاع ، الا ان الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى (سابقا) ادى الى فشلها ، كما رفض الرئيس (نجيب الله) الاستقالة تلبية لمطالب المجاهدين ، الامر الذى حال دون تحقيق التقدم فى المساعى الجارية لحل المشكلة الافغانية .

غير ان التطورات السياسية الدولية الاخيرة الخاصة بانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الصراع بين الشرق والغرب ، قد ادى الى تغير الموقف ، حيث اصبحت روسيا والولايات المتحدة تؤيدان بقوة المبادرة الجديدة من الامم المتحدة ، خاصة وقد اتفق الجانبان على وقف اية شحنات من الاسلحة الى اطراف النزاع فى افغانستان .

والمفهوم ان الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، قد فشل على مدار اثنى عشر عاما فى حسم الصراع الافغانى بالطريق العسكرى لصالحه او لصالح حكومة كابول التى يرأسها (نجيب الله) ، كما قام الاتحاد السوفيتى بمباحثات مباشرة مع بعض زعماء المجاهدين الافغان لدراسة سبل التسوية الشاملة والدائمة للمشكلة الافغانية ، بعد ان كان يرفض التعامل مع المجاهدين ، وكان تطورا هاما ما أعلنه الاتحاد السوفيتى من عدم معارضة اقامة حكومة جديدة فى كابول بزعامة المجاهدين الأفغان .

وهكذا تأتى مبادرة الامم المتحدة ، لتؤكد فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، التزام المنظمة الدولية بالسعى بكل قوة للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية ، والعمل على عقد اجتماع لكافة اطراف النزاع تمهيدا لاجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار حكومة ديمقراطية وانهاء ازمة الصراعات الجارية فى البلاد ، وابرز البيان الذى اصدره الدكتور/ بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة فى ٢٧ يناير ١٩٩٢ ، المعاناة الرهيبة للشعب الأفغانى ، والتى اسفرت عن مقتل اكثر من مليون شخص واصابة اكثر من مليونين بالعجز ، فضلا عن وجود اكثر من خمسة ملايين من اللاجئين ، ونضطرار مليونين اخرين للنزوح من ديارهم ، نتيجة الدمار الشامل الذى اصاب البلاد .

وتتضمن خطة الأمم المتحدة ان تختار اطراف النزاع جمعية شعبية تتشكل من ٣٠٠ من اعضاء والمتوقع ان تكون اغلبية الاعضاء من الموالين لاحزاب المقاومة الخمسة عشر التى تقاتل ضد نظام (نجيب الله) ، كما تتضمن الخطة تشكيل حكومة انتقالية تستثنى من عضويتها الشخصيات التى تثير الخلافات او الاعتراضات القوية ، وتهدف الخطة الى اقصاء جميع اعضاء الحكومة الافغانية والقادة المعروفين فى حركة المجاهدين ، واتاحة الفرصة امام السياسيين من الصف الثانى ، وتتحدد الفترة الانتقالية مابين ١٨ و ٢٤ شهرا ، كما تتضمن لخطة اراء انتخابات عامة يسمح فيها لجميع الاطراف بترشيح من تشاء فيها ، مع اشراف الحكومة المؤقتة على جراء هذه الانتخابات ، تحت رعاية الامم المتحدة .

ويرتبط بالخطة ان تعلن الحكومة المؤقتة عفوا عاما ، وان تفتح مراكز الحدود وتقيم مراكز لتسهيل عودة مايزيد على خمسة ملايين لاجراء افغانى الى البلاد من كل من الباكستان وايران ، كما تتولى ازالة مايزيد على ستة ملايين من الالغام التى لاتزال مدفونة فى الاراضى الافغانية .

ومن المقرر فى تبدا خطة الامم المتحدة لتحقيق التسوية السلمية فى افغانستان ، ان يتم التشاور مع كافة الاطراف فى افغانستان ، فضلا عن المشاورا مع باكستان وايران ، ويقوم بهذه المشاورات (بينون شيفان) المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، بعد ان ساندت المبادرة جميع القوى الاقليمية ، بما فيها الباكستان ، كما وضعت الامم المتحدة - رغبة منها فى انجاح المبادرة ، برنامجا لعمليات الاعمار الهائلة فى افغانستان وانعاش اقتصادها ، يتطلب استثمار مايربو على الفى مليون دولار .

وقد صرح وسيط الامم المتحدة لحل المشكلة الافغانية فى ٨ فبراير ١٩٩٢ ، فى اجتماعه مع زعماء المجاهدين الافغان فى باكستان ، بأن على المجاهدين ان يقوموا بانفسهم بتحديد كيفية حل النزاع ، وجاء هذا التصريح لتبديد الانطباع السائد لدى المجاهدين ، بان الأمم المتحدة تحاول فرض خطة السلام ، واوضح ان الدكتور بطرس غالى الامين العام للأمم المتحدة يرغب فقط فى تشجيع ومساعدة الافغان فى سعيهم الى إيجاد حل سلمى للنزاع ، وان الامم المتحدة لم تسع فى اى وقت الى فرض حل على الشعب الافغانى وانها لن تسعى الى ذلك فى المستقبل .

وقدم وسيط الأمم المتحدة اقتراحا وضعه الأمين العام فى ٢٧ يناير ، دعا فيه الى عقد اجتماع يضم جميع الافغان للتوصل الى تشكيل حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة قبل اجراء الاتخابات العامة ، مع دعوة ١٥٠ شخصية افغانية للمشاركة فى هذا الاجتماع المتوقع عقده فى ابريل ١٩٩٢ ، فى بلد محايد ، وتمثل فيه جميع فصائل المجتمع الافغانى ، وقد تشكل هذه الشخصيات لجنة مكلفة بصياغة تفصيلات المرحلة الانتقالية وبنيتها ، وقد يكون المشاركون من الصف الثانى فى تنظيمات المجاهدين والقادة والمسئولين الدينيين والمثقفين والافغان الذين يعيشون فى الخارج والداخل .

ومن ناحية باكستان ، فقد وافقت على خطة الامم المتحدة التى تقضى باقامة حوار بين الاطراف الافغانية المتحاربه ، لتشكيل حكومة بلدية عن حكومة كابول ، وترى الباكستان ان المجاهدين لابد لهم من التفاوض مع عدد من الاطراف داخل كابول ، وهكذا صعدت باكستان الضغوط على قادة المجاهدين الافغان لدفعهم الى قبول الحل السلمى للقضية الافغانية ، ودعتهم الى الدخول فى مفاوضات مع كابول حسب خطة الأمم المتدحة لانهاء الحرب الاهلية المستمرة هناك ، واقدمت باكستان مؤخرا على مصادرة الاف الشاحنات المحملة بالاسلحة التابعة للاتحاد الاسلامى الذى يقوده (الشيخ عبد رب الرسول سياف) ، وذلك بعدما كانت قد سمحت باستيرادها من الخارج وادخالها الى باكستان دون جمارك لنقل الاسلحة والمقاتلين الى داخل افغانستان ، وذلك فى اطار ـاقررته حكومة باكستان من قطع كافة امدادات الأسلحة الى المجاهدين الافغان بعد ماأعلنت تأييدها لخطة التسوية السلمية التى قدمتها الامانة العامة للامم المتحدة .

والمعروف أن باكستان كانت تشكل القناة التى تمر عبرها المساعدات العسكرية للمجاهدين الافغان من الولايات المتحدة الامريكية ، والتى كان اغلبها لصالح (الحزب الاسلامى الذى يعتبر اقوى تنظيمات المجاهدين ، كما كان متوقعا أن يقيم حكما مواليا لباكستان ، غير أن انهيار النظام الشيوعى وتفكك الاتحاد السوفيتى (السابق) ، الذى كان السند الرئيسى لحكومة كابول ، دفعا باكستان الى اعادة النظر فى سياستها .

والواضح أن باكستان اخذت تبتعد عن المجاهدين الذين يقاتلون من أجل اقامة حكم اسلامى اصولى فى افغانستان ، وقد تعتبر بعض اوساط المجاهدين التبدل فى موقف باكستان خيانة لهم ، وقد يكون هدف باكستان بالاضافة الى انهاء الحرب الاهلية ، تعزيز امكانياتة التجارة مع اسيا الوسطى ، حيث بدأت بحثها من أجل إقامه العلاقات التجارية مع جمهوريات اوزبكستان ، وطاجكستان ، وكازاخستان ، وقيرغيزستان ، وتركمانستان ، وهى الجمهوريات الاسلامية الجديدة التى لا تقبل قيام نظام أصولى فى كابول ، كما لن ترضى بتعزيز علاقاتها مع الدول التى تساعد على قيام مثل هذا النظام .

أما بالنسبة لايران ، فقد ترى ان الجهود الحالية التى يبذلها الامين العام للامم المتحدة لن تؤدى إلى اقامة حكومة اسلامية فى افغانستان ، وان مبادرة الامم المتحدة انما تنتزع المبادرة من ايدى المجاهدين ، وتخلق مشكلات افغانية داخلية .

افغانستان ومشكلة المخدرات :

والملاحظ ان هناك علاقة بين اهتمام الامم المتحدة بالتوصل إلى تسوية المشكلة الافغانية ، فى إطار تركيز المنظمة الدولية على اوليات النظام العالمى الجديد ، ومن ابرزها تسوية المنازعات الاقليمية ، وبين اهتمامها فى الوقت نفسه بالمشكلات الاجتماعية على المستوى العالمى ، ومن ابرزها قضية مكافحة المخدرات .

فقد اعلنت الامم المتحدة فى تقريرها فى ١٩ يناير ١٩٩٢ ، ان افغانستان اصبحت الدولة الاولى فى العالم فى انتاج الافيون (بدلا من بورما) ، وان المتوقع زيادة حجم انتاجها البالغ الفى طن فى العام بنسبة ٥٠ ٪ فى العام الجديد ، لم يتم التوصل إلى تسوية للمشكلة الافغانية ، خاصة وأن حقولا جديدة تنضم الى زراعة الافيون كل عام فى افغانستان ، ومن الصعب على حكومة كابول السيطرة على الموقف ، بسبب تمركز الزراعات فى المناطق التى يسيطر عليها المجاهدون ، وان كان العامل الاساسى فى ازدهار زراعة الافيون فى افغانستان يرتبط

بالوضع الاقتصادى السائد هناك ، حيث يبلغ دخل المواطن فى العام سبعين دولارا لا تكفى لاطعامه بالخبز والشاى ، فى الوقت الذى يباع الكيلو جرام الافيون فى السوق بمبلغ ٧٥٠٠ دولار .

والمتردد أن جماعات المجاهدين الافغان السبع ، تتولى بنفسها الاشراف على زراعه وتصنيع وتصدير الافيون ، وأن بعض ضباط الجيش الافغانى التابع لكابول ، قد انشأوا صندوق حرب ، يتم تمويله عن طريق تهريب الافيون ، كما تردد ان تصنيع الافيون وتحويله الى هيروين يتم فى الباكستان وان الاخيرة هى والولايات المتحدة قد اغمضنا عيونهما عن تورط المجاهدين فى هذا الموضوع اثناء الصراع مع السوفيت ، بل شجعتا المجاهدين عليه كوسيلة لتمويل حربهم ضد النظام الشيوعى فى كابول .

كذلك ابرز التقرير أن زراعات الافيون التى تزدهر وتنتشر فى المقاطعات الخاضعة لسيطرة المجاهدين الافغان ، قد امتدت من هذه المناطق الى بعض اقاليم الجمهوريات الاسلامية التى كانت تتبع الاتحاد السوفيتى (السابق) ، كما يقال بأن اللجوء لزراعة الافيون فى هذه الجمهوريات اصبح منتشرا ، كوسيلة للحصول على مصدر للعملات الصعبه التى تحتاجها ، للنقص الكبير فى الموارد المتاحة لها .

بورما وبنجلاديش :

ويبرز كذلك فى القارة الاسيوية ، النزاع الذى تصاعد ، خاصة فى الفترة الاخيرة ، بين بورما (ميانمار) وبنجلاديش ، مع تزايد التوتر على الحدود بين هاتين الدولتين حيث جاءت الانباء بحشد بورما ٥٥ الفا من قواتها على الحدود ، حسب التقديرات البنغالية ، كما رددت قيام بورما بتشغيل مطار عسكرى قديم ، وانشاء خمسة مواقع لهبوط طائرات الهليكوبتر ، فضلا عن بناء التحصينات وحفر الخنادق .

وفى الوقت نفسه استمر تدفق اللاجئين المسلمين عبر الحدود الى بنجلاديش ، هربا مما يصفونه بأنه حملة ابادة تنفذها سلطات بورما ، وكان حوالى ٧٦ الف شخص قد فروا من ولاية (اركان) الى جنوب شرق بنجلاديش ، وادعوا أن القوات البورمية تقوم بتدبير القرى ، وسوق الرجال إلى معسكرات الاشغال الشاقة ، واغتصاب النساء فى حمله لطرد جميع المسلمين ، وتناقلت وكالات الانباء روايات الاضطهاد التى يتعرض لها المسلمون اللاجئون الى بنجلاديش ، والذين اكدوا انهم لن يعودوا الا بضمانات دولية وتحت المراقبة المباشرة للأمم المتحدة .

وجاء فى الانباء أن الامم المتحدة قدمت مساعدات طارئه للاجئين البورميين المسلمين الذين فروا من بورما الى بنجلاديش ، وجاءت هذه المساعدات التى تقدر بما يربو على مائه الف دولار ، تجاوبا مع طلب بنجلاديش لاغاثه هؤلاء اللاجئين ، كما قامت بعثه من المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالامم المتحدة الى (كوكسربازار) والساحل الجنوبى لبنجلاديش للاطلاع على اوضاع اللاجئين الذين توزعوا على المخيمات التى اقامتها السلطات البنجلاديشية .

والمواجهة كما هو ظاهر بين دولتين تعتبران من افقر الدول فى العالم ، ولاشك انها تشكل مشكلات لبنجلاديش ، حيث ان القوات المسلحة البورمية يبلغ عددها ٢٣٠ الف جندى ، وسبق أن امتحنت فى حملات عسكرية لقمع اعمال التمرد فى عدة مناطق خلال العقود الماضية ، ويبلغ عدد قوات بنجلاديش ١٠٣ الاف جندى ، وان تتمتع بتفوق جوى وبحرى ، ولديها خطوط امداد اقصر مما لدى بورما .

وفى تحليل للأسباب التى دفعت بورما الى حشد وتعزيز قواتها على الحدود مع بنجلاديش ، يرى البعض فى احد التحليلات ان نظام بورما ، وهو نظام عسكرى قام بقمع الحركة المطالبة بالديمقراطية فى البلاد فى عام ١٩٨٨ ، ويحاول فى التحرك الجديد مع بنجلاديش ابعاد الرأى العام بالبلاد عن الوضع الداخلى ، بافتعال ان هناك تهديدا خارجيا ، فضلا عن اثارة مشاعر البورميين ضد الاقلية المسلمة .

وفى تحليل اخر ، أن التحرك انما يرتبط بالحرب الطويلة بين الحكومة والاقليات العرقية على طول الحدود مع بنجلاديش وتايلاند والصين ، وأن الهدف الرئيسى من هذا التحرك هو احتواء الحركة الانفصالية للمسلمين فى ولاية (اراكان) ، وهو ما أعلنه النظام العسكرى البورمى ، لتبرير تقويته لمواقع قواته على الحدود التى تمتد لمسافة ٢٨٠ كيلو مترا .

والمعروف ان بورما يدين أغلب سكانها بالديانه البوذية ؛ وهم تهتم بنجلاديش بأنها تقدم الدعم والمساندة للأقلية الاسلامية فى اراضيها ، وذلك عن طريق اللاجئين البورميين المسلمين الذين يقيمون فى جنوب بنجلاديش ، كما كثفت بورما من عمليات اضطهاد المسلمين فى ولاية (اراكان) الغربية ، وهى الولاية الوحيدة فى بورما ذات الاغلبية الاسلامية ، واعلنت بنجلاديش أن الاف العمال المسلمين الذين استخدمتهم بورما عن طريق السخرة لمد طريق وتشييد ثلاثة منها بطائرات بالقرب من الحدود ، سوف يستخدمون كدروع بشرية فى حاله قيام بورما بعدوان على بنجلاديش ، ومحاولة الاخيرة الرد على هذا الاعتداء .

وفى تحليل ثالث لتحرك بورما ، الذى تضمن نظرة انتحارية على الحدود مع بنجلاديش ، فى الوقت الذى تصاعد فيه التوتر ، عقب حدوث اشتباك بين قوات الامن فى بورما والمتمردين المسلمين ، أن الهدف منه هو توجيه تحذير لبنجلاديش من دعم الانفصاليين المسلمين ، وكانت بورما قد اتهمت بنجلاديش بتوفير المأوى لرجال حرب العصابات المسلمين الذين يسعون لتحقيق الحكم الذاتى فى اقليم (اراكان) الواقع فى غرب بورما ، وغالبيته من المسلمين .

التاميل فى سريلانكا

وتشهد الساحة الاسيوية كذلك الصراع العرقى بين (التاميل) والشعب السنهالى فى سريلانكا ، وهو الصراع الذى ادى الى الاشتباكات بين الجماعات المتناحرة ، التى وقع الالاف ضحايا لها ، كما ادى فى الوقت نفسه الى تدهور العلاقات بين سريلانكا والهند ، والواضح ان هذا الصراع يعتبر من الصراعات الصعبه والمعقدة ، التى تتطلب الوقت والجهد الكبير من اجل وضع حد لها .

وفى مطلع الثمانينات ، بدأ (التاميل) قتالهم من اجل الاستقلال ، وأدت الحرب الاهلية بين الحكومة والتاميل الى تفجر حرب اهلية اخرى بين صفوف الغالبية السنهالية ، حيث رفعت (جبهة التحرير الشعبية) ذات العقائد اليسارية والقومية المتطرفة السلاح ضد الحكومة متهمة اياها بالخضوع للضغوط الهندية من اجل السماح للتاميل بالاستقلال .

وكانت محصله هاتين الحربين الاهليتين قتل حوالى ١٧ الف شخص ، واعتبار ما يربو على ٦٠ الفا اخرين فى عداد المفقودين ، فضلا عن تشريد ما يزيد على مليون من السكان من مواطنهم ، حيث يقيمون حاليا فى مخيمات اللاجئين ، ذلك منذ بدأ ثوار الاقلية التاميلية كفاحهم المسلح عام ١٩٨٣ ، لاقامه وطن مستقل تخلصا مما يصفونه بحملات التمييز والمضايقة التى تقوم بها الغالبية السنهالية ضدهم - والتى تشكل ٧٥ ٪ من سكان البلاد ، والمعروف أن جبهة (نمور تحرير تاميل ايلام) تحارب من أجل اقامة وطن مستقل للاقلية التاميلية شمال وشرق البلاد .

والمعروف ان سيريلانكا التى يسكنها حوالى ١٦,٥ مليون نسمة ، غالبية سكانها يدينون بالبوذية وهم حوالى ٧٠ ٪ من السكان ، فى حين ينتمى حوالى ١٨ ٪ الى القومية التاميلية التى تدين بالهندوسية ، وهذه الاقلية تطالب بالاستقلال فى المناطق التى تسكنهاشمال وشرق البلاد ، وكانت حتى وقت قريب تحصل على التأييد المادى والمعنوى من ولاية (تاميل نادو) الكبيرة الواقعة جنوب الهند ، والتى ينتمى سكانها للقومية التاميلية ، كما ان هناك اقلية مسلمة صغيرة تسكن المناطق الشرقية من سريلانكا ويعتبرها ثوار التاميل مواليه لسلطات العاصمة ويشنون عليها الهجمات بهدف تهجيرها من المناطق التى يعتبرونها مواطنهم الاصلية .

وانهارت الهدنه الطويلة بين الحكومة والتاميل ، عندما شن ثوار جبهة (نمور تاميل ايلام) الهجمات الكبيرة على قوات الجيش والامن فى مناطقهم ، وأدى القتال المستمر إلى طرد الثوار من المناطق الشرقية ، ويتركز ثوار الجبهة فى قلب مناطق التاميل فى شبه جزيرة (جافنا) فى الطرف الشمالى من سريلانكا ، بعد هزائم حاقت بهم ، كما توقفت الامدادات بينهم وبين ولاية (تاميل نادو) جنوب الهند ، منذاغتيال راجيف غاندى رئيس وزراء الهند الراحل فى مايو ١٩٩٠ ، ورغم نفى التاميل اتهام الهند لهم بهذا الاغتيال ، الا ان الهند قامت بحملات واسعة النطاق فى ولاية تاميل نادو) ضد انصار الانفصال السريلانكيين .

ولاشك ان اية خطط لتحقيق السلام والتسوية التى يمكن أن تحظى برضاء الاطراف ، يحيط بها التعقيد ، وعلى الرغم من أن جبهة (نمور تحرير تاميل ايلام) اهتمت بمشروع يقضى بتمكين التاميل من السيطرة على الاقليمين الشرقى والشمالى ، الا ان اوساط الغالبية السنهالية عارضته معتبرة انه يصل الى حد التسليم باستقلال التاميل ، وهناك اتجاه اخر يرى ان توافق الحكومة اولا على مبدأ التنازل عن بعض السلطات للادارة التاميلية المحلية المقترحة ، ثم يتم اتفاق على اسس حماية الأقلية السنهالية والمسلحة فى الاقليم الشرقى بيدان ذلك يتطلب اقناع متطرفى الاغلبية السنهالية ، فضلا عن تفادى ثورة العسكر ، كما ان تحسن العلاقات بين الهند وسريلانكا من شأنه إتاحة فرصة لتعاون الدولتين من أجل حل المشكلة الطائفية القائمة .

الهند وباكستان

والمعروف أن القلاقل قائمة فى علاقات الجوار بين بعض البلدان فى القارة ، وترجع بعض التحليلات ذلك بالنسبة للهند وباكستان ، الى اقتناع كل دولة بأن الاخرى تعمل على اثارة العنف والاضطراب فى اقليم الاخرى ، وتتصاعد فى الفترة الاخيرة التطورات الخاصة بكشمير ، والواضح أن هناك ضرورة لتكثيف الجهود من أجل تحقيق التسوية على المستوى الثنائى بين الدولتين ، وسوف يتضح من متابعه التطورات والتحولات التى تجرى على الساحة الدولية ، مدى الفرصة التى تهيؤها هذه التطورات لتوفير المناخ الدولى الملائم للحوار الايجابى من اجل تحقيق التسوية .

والمعروف أن الهند كانت قد استحوذت على ما يقرب من ثلثى امارة كشمير الاصلية بعد الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٤٧ ، وتقسيم شبه القارة الهندية بينها وبين باكستان ، وخاضت الهند والباكستان حربين من اصل ثلاث حروب بسبب كشمير ، التى تعتبر الولاية الهندية الوحيدة ذات الغالبية المسلمة ، وتنشط التنظيمات الانفصالية عن الهند ، وتعتبر جبهه تحرير

جامو وكشمير اقدم واكبر المنظمات التى تعمل لتحقيق هذا الانفصال ، ويطلقون على الجزء الخاضع لباكستان (كشمير الحرة) ، ويشهد الجزء الواقع فى الهند انتفاضة استقلالية دامية ، وكان المطلب الرئيسى فى كشمير الانضمام الى الباكستان ، الا ان جبهة تحرير جامو وكشمير) قد غيرت موقفها فى الشهور الماضية ،ودعت لاقامة دولة كشمير المستقلة على اراضى الامارة الاصلية .

وقد ادت الانتفاضة الحالية فى كشمير الى مقتل سته الاف شخص على الاقل ، وتتهم الهند الباكستان بدعم الحركة الانفصاليه المسلمة ، بتقديم السلاح والتدريب ، فى حين تنفى باكستان ذلك ، مؤكدة أن دعمها يقتصر على الجانب المعنوى والسياسى ، ويعتبر باكستان ان ما يقوم به معارضو حكم الهند نضالا من الكشميريين للتعبير الحر عن حقهم فى تقرير المصير

وهناك فى الوقت نفسه السيخ الانفصاليون ، الذين يطالبون باقامة دولة مستقلة لطائفه السيخة فى ولاية البنجاب المتاخمة للباكستان ، وخلال عام ١٩٩٠ اسفر العنف السياسى فى البنجاب عن مقتل حوالى ستة الاف معظمهم من السيخ ، وصعدت الاحزاب السته التى تشكل غالبية السيخ فى البنجاب حربها ضد الحكومة فى نيودلهى منذ فرضت الحكومة الحكم المباشر على الولاية عام ١٩٨٧ ، وعينت حاكما من قبلها هناك ، وتقف الاحزاب الستة بالمرصاد امام اية محاولة لتمكين ايه حكومة محلية بناء على الانتخابات من تولى السلطة فعليا ، والمعلوم أن الحكومة المركزية فى نيودلهى ترغب فى اجراء الانتخابات المحلية لاختيار اعضاء البرلمان و ١٣ عضوا يمثلون الولاية فى البرلمان الهندى .

ومع تزايد الصراع فى هذه المناطق ، تردد أن الهند سوف تبنى سورا من الاسلاك الشائكه على طول حدودها مع باكستان ، على مراحل بعد توفير الاعتمادات اللازمة ، كجزء من اجراءات مكافحة الانفصاليين من السيخ وكشمير الذين يعبرون الحدود من الباكستان .

خليج تايوان :

ومن مظاهر انعكاسات التغيرات والتحولات الدولية الجديدة على الاوضاع فى مناطق القارة الاسيوية ، ما يبرزه البعض بالنسبة لتوفير المناخ الملائم امام تايوان للخروج من عزلتها الدبلوماسية ، والذى تحقق انعكاسا لانهيار الشيوعية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى (القديم) ، حيث اتاح ذلك الفرصة لتايوان لتوسيع علاقاتها الدولية ، خاصة وانها كانت الدولة العدوة اللدودة للشيوعية .

وتعتبر مقاطعة (رن ليجون) فى تايوان من المواقع الساخنة التى تشهد صراعات مسلحة يومية يسقط فيها عشرات الضحايا فى كل يوم ، بين حراس الحدود والالاف من سكان قرى الصيادين فى خليج تايوان ، التى يسكنها الاف من الاسر التايوانية التى واصلت ممارسة حرفة الصيد فى مياه هذا الخليج لقرون عديدة والمتردد ان حراس الحدود الصينية يعملون على انهاء الوجود التايوانى فى خليج تايوان بالقضاء على صناعة صيد الاسماك هناك ، وانه رغم محاولات تايوان ايجاد سبل التفاهم مع هؤلاء الحراس والتعايش مع السلاح الصينى ، الا ان الجهود المبذولة فى هذا المجال لانهاء الصراعات المسلمة شبه اليومية تكلل بالنجاح وعلى الرغم من ذلك ، فالملاحظ ازدهار التجارة بالطريق غير المباشر بين تايوان والصين منذ عام ١٩٩٠ ، حيث استثمرت الشركات التايوانيه اموالا طائلة (تراوحت بين ٧٥٠ مليون دولار وبلونين ودولار) ، وذلك عقب اعلان تايوان الرغبة فى انهاء الصراعات المسلمة وانهاء الحرب الباردة مع الصين وابراز النوايا الطيبة تجاه التعايش السلمى معها ، مع السماح لاول مرة بتبادل رجال الصحافة وممثلى الصليب الاحمر الدولى للقرى الواقعة على الحدود فى خليج تايوان .

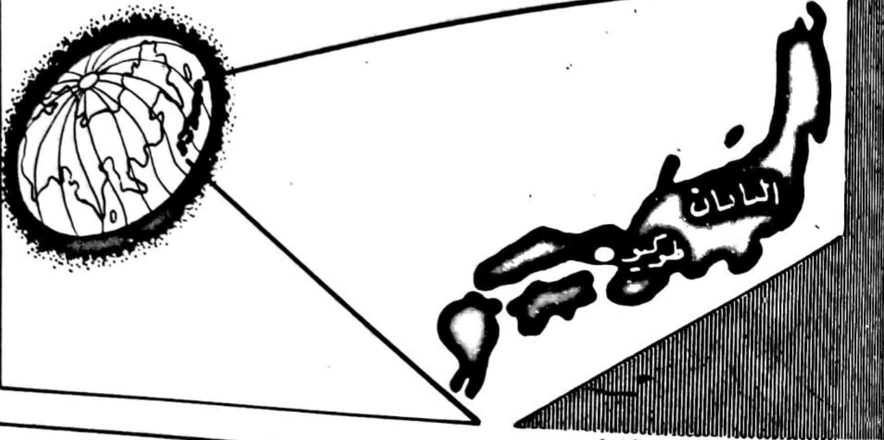
والظاهر أن كل ذلك لم يسفر من الناحية العملية سوى عن زيادة حدة التوتر ، التى لوحظ ازديادها ، خاصة بعد التطورات العالمية الاخيرة التى شهدت انهيار الاتحاد السوفيتى ، والتى تزايدت معها مخاوف الصين ومحاولاتها لحماية حدودها واقاليمها من انعكاس موجات التحرر واحداث الانهيار السوفيتى عليها ، ولسد الثغرات التى يتوقع نفاذ المخاطر منها اليها عبر تايوان ، ويجرى ذلك فى الوقت الذى تبرر فيه الحملات الصينية لرفض وادانة هذه المتغيرات على الساحة الدولية وعدم الاعتراف باستقلال تايوان وتشوية صورة زعاماتها السياسية التى تصفها الصين بالخيانه

والملاحظ فى الوقت نفسه بالنسبة للصين ان وسائل الاعلام فى بكين قد رددت فى ١٥ يناير ١٩٩٢ ، ان زعيم الحزب الشيوعى الصينى (جيانج زيمين) القى خطابا فى مؤتمر وطنى مخصص لشئون الاقليات ، نظمه مجلس الدولة واللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، اكد ليه مواصله الحكومة للسياسة المتشددة ازاء (الانفصاليين) ، وقال بأن كل القوميات فى الصين ستبقى متحدة ، وتعمل يدا واحدة لتحديث البلاد ، وان الصين وهى البلد المتعدد القوميات وذو التاريخ العريق ، سوف تتصدى للتعصب من القوميات الكبيرة وللشعور القومى المحلى ، وان البلاد يجب ان تقاوم بحزم وان تكافح ضد حفنه من الانفصاليين

ولا شك أن التغيرات والتحولات الجارية خارج الصين ، خاصة تفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) لها انعكاساتها على اوضاع الاقليات فى الصين ، كما يخشون هناك من انتشار الافكار الاصولية المسلمة ومن الشعور القومى عبر الحدود ، من الجمهوريات الاسيوية السوفيتية (سابقا) .

تقرير

اليابـــــان ... والمتغيرات الدوليـة الجديـدة



محمد محمود العشماوى

كان يشار لليابان فى ادبيات علم السياسة والعلاقات الدولية باعتبارها قزما دبلوماسيا وعملاقا اقتصاديا خلال ربع القرن المنصرم .

ومازلت اتذكر مقالة فى مجلة الأهرام الاقتصادى بقلم استاذنا الكبير د . بطرس غالى بهذا المعنى فى باب الصفحة الاخيرة الذى افتقده المثقفون المصريون والعرب والواقع ان حرب الخليج وتحرير الكويت فى العام الماضى كانت بمثابة العامل المفجر والمضاعف والمعجل ببروز الدور الدبلوماسى لليابان بما يكافىء ويوازى ويعكس وضعيتها الاقتصادية الهامة والمحسوسة على المستوى الدولى والتى لا تخطئها عين فاحصة .

فلقد ساهمت اليابان بما يربو على عشرة بلايين دولار فى حرب الخليج ثم ساهمت فى عملية تطهير الخليج من الالغام البحرية ولكنها كانت موضعا للنقد والتقريع من جانب الولايات المتحدة لعدم مشاركتها بالافراد فى هذه الحرب ، ويرد اليابانيون على ذلك بالقول بأن المانيا لم تساهم بافراد فى تلك الحرب ، ولكنها لم تكن موضعا لتقريع المغرب والامريكان ويستخلص من ذلك اليابانيون ان تقريعهم ناجم عن انهم ليسوا من الجنس الاوروبى الابيض ، ولكنهم جنس مغولى اصفر يكن له البيض المتصريون بغضاء وكراهية تظهر بين الحين والحين ، رغم رد الامريكان بأن الالمان كانوا مشغولين بتوحيد المانيا ومواجهة الصعاب الناجمة عن تحولات اوروبا الشرقية الدراماتيكية . على ان تداعيات حرب الخليج قد كانت فرصة لابراز الدور السياسى لليابان على الصعيد الدولى والذى برز بالطبع فى المجال الاقليمى وفى نطاق الجوار الجغرافى وظهرت آثاره بالطبع على الصعيد الدولى على التفصيل التالى :-

١ - قام رئيس وزراء اليابان السابق توشيكى كايفو بجولة فى النصف الاول من عام ١٩٩١ زار خلالها كلا من الهند وبنجلاديش وباكستان وسريلانكا وابرزت تصريحاته اهتماما واضحا بالعلاقات الاقليمية فى جنوبى اسيا مع ايضاح اهتمام خاص بامكانية المساهمة اليابانية فى تسوية المشاكل الاقليمية ، ناهيك عن الوعد بالمساعدات والقروض والمنح اليابانية .

وردا على هذه الزيارة ستقوم رئيسة وزراء بنجلاديش بزيارة اليابان خلال الربع الاول من هذا العام ، ومتابعة لهذه الزيارة قام وزير خارجية الهند ووزير مالية باكستان بزيارة اليابان فى الثلث الاخير من يناير هذا العام . والقدر المتيقن ان الهند لا تبدى ترحيبا بعلاقات جماعية مع اليابان فى إطار تجمع جنوب اسيا وتميل الى تفضيل الاطار الثنائى البحت . كما ان اليابان تعطى اهتماما خاصا للهند باعتبارها عماد التوازن الاقليمى فى جنوب اسيا ، وقد عقدت فى طوكيو اواخر العام المنصرم حلقة دراسية عن العلاقات الهندية اليابانية حضرها

اكاديميون وسياسيون ودبلوماسيون من البلدين .

٢ ـ كما قام رئيس وزراء اليابان السابق بجولة فى مجموعة من دول الاسيان فى مايو ١٩٩١ والقى بيانا سياسيا هاما فى سنغافورة تحدث فيه عن الدور السياسى لليابان واهتماماتها الخاصة بمنطقة الاسيان مبديا آسف واعتذار بلاده عما بدر ـ منها خلال تاريخها وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية من عنف وتجاوز وأنها الان امة السلام . والواقع ان اليابان تعطى اهمية خاصة لتايلاند فى اطار تجمع الاسيان باعتبارها دولة بوذية فى اغلبيتها الساحقة كما أنها ملكية تقليدية كاليابان الامبراطورية وتبلغ جملة استثمارات اليابان فى تايلاند ما يناهز السبعين بليونا من الدولارات تراكمت خلال الفترة الماضية ، كما تبنى تايلاند قرى ومدن كاملة لليابانين المحالين للمعاش وبها ماتتوق له نفوسهم من ملاعب الجولف الأثيرة فضلا عن جو مناطق شمال تايلاند التى تقترب من الجو اليابانى . ويتردد ان عشرين الف يابانى يعملون فى تايلاند مابين خبراء وتكنوقراط وفنيين ومدربين . كما أنه من الجدير بالتنويه إيلاء اليابان لاهتمامها باندونيسيا التى تورد لها الطاقة القريبة . المصدر وهنا يبدو عموما اهتمام اليابان بعلاقاتها مع دول الاسيان فى اطار جماعى فضلا عن الاطار الثنائى .

٣ ـ واهتم رئيس وزراء اليابان الجديد ميازاوا بجعل كوريا الجنوبية أول دولة يزورها رسميا بعد توليه مهام منصبه ، والتى زارها مابين ١٦ ـ ١٨ يناير ١٩٩٢ ، والقى خطابا ضافيا فى برلمانها تحدث فيه عن سياسة بلاده الخارجية وخاصة على الصعيد الاقليمى وبالأخص على صعيد الجوار الجغرافى وحيث تتغلب اعتبارات ودواعى الأمن القومى . وبالرغم من وجود مشاكل وعقبات كؤود فى علاقات البلدين ليس أقلها اكراه الكوريات على الدعارة فى الحرب العالمية الثانية ، إلا أن الزيارة قدمت بداية حسنة رطبية لتناول مشاكل البلدين بصراحة ووضوح . وجدير بالذكر ان كوريا الجنوبية مهتمة اساسا بمحاولة رأب الصدع فى الميزان التجارى مع اليابان حيث يقدر العجز بـ ٨,٨ مليار دولار أى ٩٠ ٪ من مجمل العجز الخارجي الكورى بسبب الاعتماد على استيراد ادوات الانتاج الراسمالى من اليابان بصفة اساسية ، وقد شكلت لجنتان « حكومية ـ قطاع خاص » لدراسة الامر وتقديم تقرير فى منتصف هذا العام . وجدير بالتنويه هنا الاشارة لاهتمام اليابان بجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووى واشتراط تحقق ذلك لامكانية تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية .

٤ ـ كذلك جاءت زيارة الرئيس بوش لطوكيو ٧ ـ ٩ يناير ١٩٩٢ لتمثل حجر الاساس فى علاقات البلدين خلال مايربو على ربع القرن القادم ويمثل اعلان طوكيو وبرنامج العمل علامات على طريق العلاقات التى بدأ تدخل تخوم الاحتكاكات التجارية حيث تسيطر شركات اليابان على ٣٤ ٪ من سوق السيارات الامريكى . وبالرغم من وعود اليابان لبوش بزيادة وارداتهم من السيارات وقطع الغيار الامريكية الا ان المراقبين ينظرون بشك لهذه الوعود التى ان تحققت فلن تتحقق قبل ١٩٩٤ بينما يحتاج بوش لانقاذ سريع من البطالة التى تضرب فى اطناب الاقتصاد الامريكى .

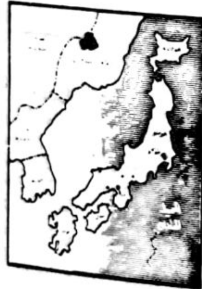
٥ ـ واتصالا بعلاقات اليابان مع الولايات المتحدة وضح اهتمام اليابان بدورها فى افريقيا واستخدام كارت الامريكان السود كعنصر مساعد وقد عقدت فى طوكيو فى اغسطس ١٩٩١ ندوة هامة نظمها اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية ـ الكيدانرن ـ مع المعهد الافرو امريكى لدراسة امكانيات دفع التطور الديمقراطى وفلسفة اقتصاديات السوق فى القارة السوداء وزيادة الاستثمار اليابانى فيها . وعقب تبادل اليابان لعلاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع جنوب افريقيا فى شهر يناير ١٩٩٢ فالمتوقع ان تزيد اليابان وتسرع بنشاطاتها الدبلوماسية على على الصعيد الافريقى . وجدير بالذكر هنا ان اليابان تخطط لعقد مؤتمر قمة لدول افريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٣ يسبقه مؤتمرا تمهيديا لوزراء الخارجية لدراسة سبل دعم عملية التنمية والتحول الديمقراطى فى هذه الدول .

٦ ـ وعلى الصعيد الدولى عموما وفى اطار مساعدات اليابان الرسمية يتردد ان اليابان بسبيلها عام ١٩٩٢ لاعلان فلسفتها فى مجال معونات التنمية الرسمية لتربطها بحقوق الانسان ، والتطور الديمقراطى ، وفلسفة السوق الحر ، ونزع السلاح ، وضبط التسلح ، وحظر انتشار الاسلحة النووية .

٧ ـ وعلى صعيد التنظيم الدولى شهدت بدايات عام ١٩٩٢ تبوؤ اليابان لمنصب العضو غير الدائم لمجلس الامن ، وتطالب اليابان بان تكون لها عضوية دائمة فى مجلس الامن فى اطار دعم المنظمة الدولية وهو مطلب مشروع يعكس قوتها ونفوذها الاقتصادى العالمى الضخم فضلا عن دورها السياسى الختامى .

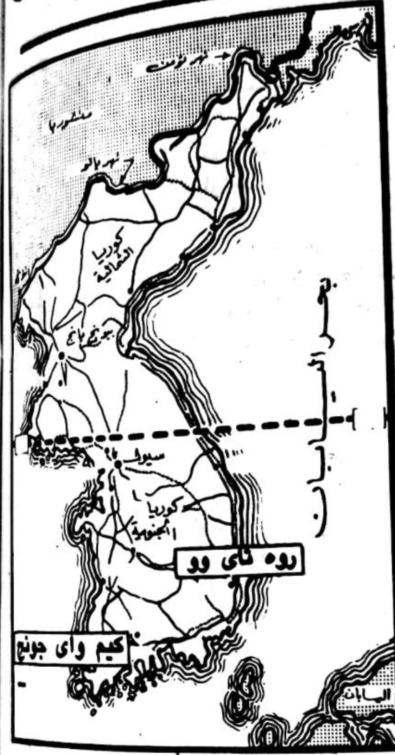
٨ ـ واخيرا وعلى الصعيد الداخلى فى اليابان يعطى اليابانيون وزنا كبيرا لدفع علاقاتهم الشعبية الدولية قدما للامام وقد شهدت طوكيو اجتماعا ضخما نظمته Japan Foundation فى شهر اغسطس ١٩٩١ وحضره المسئولون الثقافيون فى اثنتى عشرة بعثة دبلوماسية بطوكيو وحضره ثلاثمائة من مسئولى الشئون الثقافية فى مقاطعات ومحافظات اليابان لرفع مستوى ونوعية علاقاتهم بالثقافات والحضارات العالمية . كما شهدت طوكيو مسابقة فى العدو نظمها محافظ طوكيو يوم ٢٦ يناير ١٩٩٢ حضرتها وفود ١٦ مدينة متاخية مع طوكيو وضمنها القاهرة ، ونخبة من ابطال العالم فى العدو وكانت المسابقة فرصة ومهرجانا رياضيا شهد عروضا فلكورية يابانية واهازيج وفنونا شعبية من الدول المشاركة وجدير بالذكر فى هذا المقام ان جهود اليابان تجرى على قدم وساق لموافقة برلمانتها على تشريع يسمح لها بالمشاركة فى عمليات حفظ السلام الدولية .

خاتمة : وبالرغم من كل هذه المظاهر لتنامى الدور السياسى الدولى لليابان الا ان الكثيرين وخاصة من جيران اليابان يبيلون للخشية والخوف والحذر من تنامى دورها السياسى وربما تسليحها ونمو عسكريتها بما يعيد للاذهان ذكريات العنف والتجاوزات اليابانية فى الحرب الثانية ، وتعلن دول ككوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والصين عن تفضيلها لدور يابانى اقتصادى لا عسكريا ، كما يخشى زعيم سنغافورة وبانيها لى كوان يو من خطورة الدور السياسى لليابان والتى تتقن كل ماتعمله واذا تسلحت ستتقن فنون السلاح وتبز بها الاخرين من اترابها . والقدر المتيقن ان اليابان تمثل حاليا بالفعل العنصر الرئيسى للتوازن الدولى فى منطقة اسيا وتعتمد على توازنات اقليمية فرعية ـ الأسيان والهند فى منطقة جنوب اسيا ، ويبقى التنين الصينى لغزا محيرا حتى الان رغم مايشير له مؤرخو العلاقات الدولية بانها الدولة الوحيدة فى العالم التى تجمعت لديها خبرة العلاقات الدولية على صعيد التوازن متعدد الاقطاب والذى تحقق داخلها على تاريخها الطويل مابين ممالكها رغما حكامها . ولكن اذا ماتحقق تقارب صينى يابانى وقدمت الاخيرة للاولى التكنولوجيا فان ساحة العلاقات الدولية ستشهد توازنا جديدا للعالم تحكمه الحضارة الصينية وامتداداتها الثقافية فى اليابان وحيث سيمثل الاثنان فى هذه الحالة عصب الكتلة الحاكمة والمسيطرة على الكرة الارضية حضاريا واقتصاديا وثقافيا فهل يمكن ان يتحقق هذا ؟ فلندع واقع العالم يفصح عن التطورات . □



تقرير

واقــع ومســتقبل شــبه الجــزيرة الكـــورية



جمال الدين محمد على

● توصلت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فى مطلع هذا العام لاتفاق تاريخى يقضى بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وذلك فى خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة بين شطرى كوريا وقد تم التوصل الى هذا الاتفاق التاريخى خلال المحادثات التى جرت بين الجانبين فى مدينة (بانمو نجوم) داخل المنطقة المنزوعة السلاح والتى تفصل بين شطرى كوريا .

وقد جاء هذا الاتفاق بعد أن تخلى الجانبان عن تشددهما وذلك فيما يتعلق بمطالب كوريا الشمالية بوقف المناورات الأمريكية فى كوريا الجنوبية تماما ومطالب كوريا الجنوبية بأن تسمح كوريا الشمالية بالتفتيش الدولى على منشآتها النووية بحلول ٢١ يناير الماضى وقد وافقت كوريا الشمالية على التوقيع على إتفاقية اجراءات السلامة الدولية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لجهة محايدة بالتفتيش على منشآتها النووية وذلك مقابل إعلان حكومة سول عزمها على الغاء المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة هذا العام والتى تعرف باسم (روح الفريق) وتدعو الاتفاقية الجديدة الى السماح بإستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية فقط مع حظر إنتاج أو إستخدام الاسلحة النووية .

كما وافق الجانبان الشمالى والجنوبى على تشكيل هيئة مراقبة مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية التى تم التصديق عليها خلال الجولة السادسة من محادثات رئيسى وزراء البلدين والتى تمت فى بيونج يانج عاصمة كوريا الشمالية فى الفترة من ١٨ - ٢٠ فبراير الماضى وضمت الاتفاقية الجديدة قسمين رئيسيين الأول يتمثل فى توقيع ميثاق عدم اعتداء بين شطرى كوريا ويتمثل الاخر فى الاتفاق على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية وقد فشلت هذه الجولة من المحادثات بين رئيس وزراء البلدين فى تحديد جدول زمنى للتفتيش الدولى على منشآت كوريا الشمالية النووية وهو ما اعتبره البعض بمثابة فشل لتلك الجولة فى إحراز خطوة جديدة

على طريق نجاح المصالحة بين شطرى كوريا .

وقد نفى كيم ايل سونج رئيس كوريا الشمالية خلال استقباله لرئيس وزراء كوريا الجنوبية خلال تلك الجولة من المفاوضات إنتاج بلاده لاى أنواع من الاسلحة النووية وقال ان بلاده ليست فى حاجة لامتلاك هذا النوع من الاسلحة وجدد مطلب بلاده الخاص بضرورة إنسحاب القوات الامريكية المرابطة فى كوريا الجنوبية والتى تقدر بـ ٤٠ الف جندى . فى الوقت الذى دعا فيه رئيس وزراء كوريا الجنوبية حكومة بيونج يانج لوضع جدول زمنى يمكن تنفيذه فى اقرب وقت ممكن بشأن فتح منشآتها النووية أمام التفتيش الدولى الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وشدد على اهمية التصديق على إتفاق الامان النووى بدون مماطلة أو تأخير من جانب حكومة كوريا الشمالية وقال رئيس الوزراء الكورى الجنوبى أن تمسك حكومة بيونج يانج بموقفها الرافض لهاتين المسالتين من شأنه عدم تحريك الخطوات التى تتخذ حاليا نحو تحقيق المصالحة لاقرار السلام والتعاون بين الكوريتين .

وقد تم الاتفاق فى نهاية الجولة السادسة من المحادثات بين البلدين على عقد الجولة السابعة من المحادثات بين رئيسى وزراء البلدين فى الفترة من ٥ ـ ٨ مايو القادم فى سول عاصمة كوريا الجنوبية .

المشكلة الكورية من منظور تاريخى استرآتيجى :

تتمتع شبه الجزيرة الكورية بوضع إستراتيجى متميز مما جعل الأوضاع السياسية فيها كانت ولاتزال تمثل احد الملامح الاساسية للأوضاع فى اسيا بوجه عام وفى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه خاص ومع إستمرار تقسيم شبه الجزيرة الكورية منذ إنتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣ . وتباين التوجهات السياسية والاقتصادية بين الشطرين الشمالى والجنوبى زادت الفجوة وإختلفت الخبرة السياسية والاقتصادية فى كل من الشطرين الشمالى والجنوبى حيث أصبح إرتباط كوريا الجنوبية بالولايات المتحدة سياسيا وعسكريا على وجه الخصوص وإرتبط الجزء الشمالى من كوريا بالمعسكر الاشتراكى فى ذلك الوقت وخاصة الصين والاتحاد السوفيتى سابقا .

ومع كل هذه التطورات التاريخية فقد ظل هناك عنصر هام يفرض نفسه وهو أن شطرى كوريا يمثلان فى النهاية دولة واحدة تم تقسيمها لاسباب تاريخية ترجع لفترة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن الواقع هو ان كلا الدولتين تأثرتا بمجمل التطورات الاقليمية والدولية فى مرحلة الحرب الباردة ، وهو ما إنعكس على طبيعة العلاقات بينهما وندع جدارا عاليا من الشكوك بينهما ووصل الامر إلى ذروته بتدبير كوريا الشمالية فى بعض الاحيان اعمال تخريب وتدمير ضد منشآت وشخصيات سياسية من كوريا الجنوبية وهو ما ادى الى تدخل السلطات فى كلا البلدين للحيلولة دون إنتقال الافراد والزيارات للشطر الثانى من كوريا وهو ما يعتبر فى وقت قريب مخالفة تستوجب العقاب إذا لم تتم بموافقة السلطات المختصة .

وإذا كان العداء والشك المتبادل قد حدا بالمسئولين فى كلا البلدين إلى تشديد الحراسة فى المنطقة العازلة بينهما وإلى بناء خط فاصل على طول الحدود بينهما وإلى مراقبة المنطقة الفاصلة ومتابعة تحركات الطرف الآخر خاصة فى المجال العسكرى إلا أن السنوات الاخيرة قد حملت العديد من المتغيرات على العلاقة بين شطرى كوريا وإتجاهها فى الغالب الاعم إلى طريق المهادنة والمصالحة والوفاق ففى ظل المتغيرات الدولية التى شهدها العالم مؤخرا من إنهيار الكتلة الشيوعية فى أوربا الشرقية وإختفاء الاتحاد السوفيتى من الوجود نهائيا بحيث أصبح الوضع الدولى يتميز بقطبية احادية تتمثل فى إنفراد الولايات المتحدة بوضع أساس النظام الدولى الجديد والعمل على تهدئة الأوضاع فى بؤر الصراع الاقليمية والتى تعد منطقة شبه الجزيرة الكورية أحد مصادره ومع تحقيق الوحدة الالمانية وإنهيار سور برلين بين المانيا الشرقية والغربية ومع إتجاه الأوضاع السياسية فى قارة آسيا إلى مزيد من الانفراج والاتجاه الى طريق حل الصراعات المزمنة فيها مثل الأزمة الكمبودية والافغانية والاتجاهات الانفتاحية الجديدة للسياسة الخارجية اليابانية كل هذه المتغيرات كان لابد ان تترك اثارا واضحة على مسار العلاقات بين شطرى شبه الجزيرة الكورية والتى لايمكن ان تكون بمعزل عن مجمل هذه التطورات الجذرية فى الخريطة الدولية .

وقد ساعد على ذلك ان الشعبين فى شطرى كوريا مازالا يعتبران نفسيهما شعبا واحدا جرى تقسيمه لظروف تاريخية خارجة عن إرادته وينبغى العمل على إستعادة وحدته بشكل او بآخر فقد ظل حلم إعادة توحيد شطرى كوريا ولازال يراود عددا من الساسة والشعب الكورى بشطريه منذ سنوات عديدة ومن أجل تحقيق هذا الحلم جرت عدة محاولات يعود تاريخها الى بداية الثمانينات وعلى الرغم من ان جميع هذه المحاولات لم تحقق نجاحا يذكر إلا انها فتحت الطريق امام مواصلة هذه الجهود الساعية الى تحقيق الوحدة بين شطرى كوريا .

فقد بدت هذه الجهود واضحة للعيان منذ عام ١٩٨٩ حيث أسفرت محاولات التوحيد بين شطرى كوريا عما يمكن تسميته بفتح ثغرة فى جدار التقسيم الفولاذى بين الكوريتين ، وترى الزعامات القائمة حاليا فى كل من كوريا الشمالية والجنوبية أن المهمة الأساسية حاليا تتمثل فى فتح المزيد من الثغرات فى هذا الجدار بهدف تحطيمه بالكامل وفتح الطريق واسعا أمام تحقيق احلام الشعب

الكورى فى الوحدة والاندماج وقد بدأت هذه العملية منذ سنوات عدة حينما تم الاتفاق على إجراء إتصالات مباشرة بين بعض المنظمات فى الكوريتين وذلك عندما تم الاتفاق بين منظمتى الصليب الأحمر فى كلا الشطرين على التعاون والتنسيق بينهما ومتابعة الاتصالات بين الجانبين فى المجالات الرياضية وغيرها وتوجت هذه العملية بلقاء رئيس الوزراء فى الشطرين خلال العام الماضى ، وإن كان هذا اللقاء لم يسفر فى حينه عن تحقيق نتائج إيجابية الا أنه تم الاتفاق فى هذا اللقاء على مواصلة الحوار بين الجانبين .

إختلاف وجهات نظر الكوريتين حول مسألة التوحيد :

نظرا لحجم التعقيدات التى تغلف علاقة الكوريتين وإنعدام ثقة كل طرف بالآخر فإنه مما لاشك فيه أن الوصول الى مسألة الوحدة بين الشطرين ليس بالأمر اليسير خاصة فى ضوء الاختلافات الجوهرية التى تسود النظامين وتتمثل أهم الاختلافات بين الجانبين فى مسألة فتح الحدود بهدف حرية التنقل ومسألة الترسانة العسكرية المتواجدة فى كلا البلدين خاصة فى ظل التوازن المفقود بين شطرى كورياعسكريا والذى يشير المراقبون الى أنه يميل بصورة واضحة لصالح كوريا الشمالية التى توجه جزءا كبيرا من ميزانيتها للانفاق الأمنى والعسكرى فى حين توجه كوريا الجنوبية الجزء الأكبر من مواردها نحو التصنيع والتقدم الاقتصادى خاصة فى الوقت التى اصبحت فيه كوريا الجنوبية تمثل قوة إقتصادية ضاربة فى آسيا يمثل إختلاف النظام السياسى فى شطرى كوريا عاملا هاما فى عدم حدوث تقارب بين الجانبين حتى الآن . فمن المعروف أن النظام السياسى فى كوريا الجنوبية يقوم على مؤسسات دستورية وأحزاب سياسية ونظام إقتصادى حر ، على حين مازال النظام السياسى فى كوريا الشمالية يقوم على المركزية والانفراد بالسلطة . ولايزال الرئيس الكورى الشمالى كيم ايل سونج يراهن على إستمرار الشيوعية فى بلاده ولازالت هذه النقاط الثلاث تمثل عقبات حقيقية فى سبيل تحقيق تقدم بارز على طريق توحيد شطرى كوريا .

من جهة أخرى إتخذت كوريا الشمالية خلال الفترة الأخيرة عدة خطوات فى سبيل التقارب مع كوريا الجنوبية لعل أهمها التقدم بطلب عضوية منفصلة فى الأمم المتحدة والذى ظلت كوريا الشمالية ترفضه لفترة طويلة على إعتبار أن حصول كل من شطرى كوريا على مقعد منفصل فى الأمم المتحدة يمثل تكريسا لواقع التقسيم التاريخى لشبه الجزيرة الكورية منذ عام ١٩٥٣ حتى اليوم وتمثلت الخطوة الثانية فى إعلان كوريا الشمالية موافقتها على إخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولى وإن كانت قد رفضت تحديد موعد زمنى للقيام بهذا التفتيش كما تحاول كوريا الشمالية إحداث تغيرات فعلية فى نظامها السياسى تعنى مزيدا من الانفتاح وذلك فى ظل حالة الركود الاقتصادى والعزلة التى يعانى منها نظام كيم ايل سونج خاصة بعد إنهيار النظم الشيوعية فى اوربا الشرقية واختفاء الاتحاد السوفيتى من الوجود والذى كان يمثل الحليف الطبيعى لنظام كيم ايل سونج فى كوريا الشمالية منذ قرار التقسيم عام ١٩٥٣ .

وقد رحبت كوريا الجنوبية بتلك الايجابية من جانب كوريا الشمالية واعتبرتها إسهاما فعالا فى تحقيق الوحدة بين شطرى البلاد وقالت ان قبول كوريا الشمالية الانضمام للامم المتحدة بوفد مستقل لايشكل عقبة على طريق الوحدة بينهما والدليل على ذلك ماكان من المانيا حيث إنهار الحكم الشيوعى فى شرق المانيا وقام محله نظام ديمقراطى التحق بالغرب وقامت المانيا الموحدة وتريد كوريا الجنوبية تحقيق الوحدة مع كوريا الشمالية على خطوات تبدأ من الاعتراف المتبادل . وتوقيع اتفاقية شبيهة بالتى وقعتها الالمانيتان فى عام ١٩٧٠ وسارت بعدها على خطوات إنتهت بالوحدة الشاملة .

أما كوريا الشمالية فتتلخص وجهة نظرها فى موضوع الوحدة فى ما أعلنه دبلوماسى كورى شمالى يشغل منصب رئيس لجنة التوحيد الحكومية فى بيونج يانج عندما اعلن مبدأ (الكونفدرالية الفضفاضة) حيث يؤكد هذا المسئول ان الولايات المتحدة بدأت بدولة كونفدرالية . فلقد توحدت ١٣ ولاية امريكية ولكنها حافظت على مصالحها وقد اصبحت الحكومة المركزية قوية بالتدريج وانه ليس هناك شىء يمنع كوريا أن تفعل نفس الشىء) واضاف انه ليس مهما نوع النظام الاجتماعى الذى سوف ينشأ ، لان ذلك سيكون متروكا للرخاء الاقتصادى لكى يقرره حتى وإن تطلب ذلك عشرات السنوات حيث أننا نشترك فى الدم والثقافة واللغة ويمكن ان نقيم الوحدة بنظم إجتماعية مختلفة » .

رؤية مستقبلية :

من خلال الاستعراض السابق لخطوات تحسين العلاقات بين شطرى كوريا يمكن لنا أن نطرح تساؤلا هاما يتعلق بمدى مساهمة هذه الخطوات فى تحقيق تقارب فعلى بين شطرى شبه الجزيرة الكورية وهل ستساعد هذه الخطوات على تحقيق الوحدة الشاملة بين الشطرين أم أنها ستظل محصورة فى إطار الايماءات الدعائية والتوافق الهادىء المتردد ؟ .

وبداية يمكن القول أن المشكلة الكورية التى نتجت عن تقسيم شبه الجزيرة الكورية خلال فترة الحرب الباردة كانت ولاتزال احدى المشاكل الاقليمية التى تحتاج لجهود مكثفة للتوصل إلى حل نهائى لها لاعادة صياغة العلاقات بين شطرى شبه الجزيرة .

ويمكن لنا القول انه إذا ما إستمر الطرفان فى شطرى كوريا فى إبداء حسن النوايا وبناء جدار متين من الثقة المتبادلة فإنه بطبيعة الحال يمكن فى خطوة لاحقة التحرك بشكل إيجابى وفعال فى وضع الأساس الحقيقى لاقامة الوحدة بين شطرى كوريا ومما يسهم فى دفع التحرك من جانب الكوريتين نحو الوحدة هو وجود الاطار الدولى الراهن المؤيد لهذه الخطوة والدافع الى مزيد من تحقيق الخطوات فى هذا الاتجاه . □

العلاقة بين الصين الشعبية واسرائيل





اسامة فاروق مخيمر

فى ٢٤ يناير الماضى أعلن فى العاصمة الصينية بكين عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين الشعبية واسرائيل وذلك بموجب اتفاقية وقعها وزيرا خارجية البلدين فى بكين .

ويمكن القول إن اقامة هذه العلاقة الكاملة كان حلما يراود اسرائيل وجعلته أحد اهداف سياستها الخارجية والذى تحقق بالفعل فى مطلع العام الجديد ١٩٩٢ م . ولاشك فى أن توقيت اقامة العلاقة الدبلوماسية الكاملة (تبادل السفراء) له مايبرره ، كما ان لكل من الصين الشعبية واسرائيل اهداف من اقامة مثل هذه العلاقة .. وهذا ما سنتعرض له فى هذا التقرير مع نبذة لخلفية العلاقة بين البلدين .

خلفية العلاقة بين البلدين :

تشير الدلائل الى سعى اسرائيل ومنذ قيامها فى عام ١٩٤٨ م الى تاكيد وجودها عن طريق الاعتراف بها من الدول الاخرى كاحدى الطرق التى اتبعتها لتاكيد هذا الوجود . وكدولة تقع فى اسيا اهتمت بالبعد الاسيوى لها . يقول « ايجال الون » نائب رئيسة وزراء اسرائيل ذلك الوقت : « اذا كان لاسرائيل ان تصبح دولة اسيوية ليس فقط جغرافيا وانما عن وعى بذلك ، فإن هذا يعتمد على اعتراف الاقطار الاسيوية الاخرى » .

وما ان تم الاعلان عن قيام الصين الشعبية فى عام ١٩٤٩ م حتى كانت إسرائيل اول دولة تعترف بها فى الشرق الأوسط ، وثامن دولة غير شيوعية فى العالم تعلن هذا الاعتراف ، وكان ذلك فى ٩ يناير سنة ١٩٥٠ م كاعتراف قانونى وكامل ودون اعتراف مقابل من الصين الشعبية .

وفى ظل العداء بين الصين الشعبية والغرب عامة ، والولايات المتحدة خاصة وتطورات الأحداث من الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) والتورط الامريكى فى اسيا ، ظهرت اسرائيل كحليف قوى ، بل كقاعدة للامبريالية الغربية والامريكية ، كما اطلقت عليها الصين . وعلى هذا كان التأييد الصينى للعرب والقضية الفلسطينية واضحا ولا غموض فيه .

وقد خرج الغرب من تجربته فى اسيا بحكمة ودراية ، انه لايمكن لاى استراتيجية للعمل فى اسيا ان تتجاهل العملاق الصينى . وهذا ماسجلته اسرائيل لديها .. وعلى هذا ، فليس من الغريب ان يعتبر من اهم اعمال الرئيس « ريتشارد نيكسون » (١٩٦٩ - ١٩٧٤) اعترافه بالصين الشعبية ودخولها ـ بالتالى ـ كعضو دائم فى مجلس الأمن .

التوقيت المناسب :

اختارت اسرائيل هذا التوقيت لعدة اسباب ، نذكر منها مايلي :

ان العرب لم يفيقوا بعد من الصدمة التى سببها العدوان العراقى على دولة الكويت وانشقاق الصف العربى لقسمين ، وحدوث خلل وتعارض جوهرى فى المصالح والتطلعات ، بل فى مفهوم الأمن بين الدول العربية . وبالتالى فان الرد الذى توقعته اسرائيل من اعلان قيام العلاقة بينها وبين الصين هو الصمت العربى لأنه فى هذه الحالة اثبت العراق وبالبرهان العملى أن اسرائيل ليست المصدر الوحيد لتهديد الأمن العربى مع الفارق .

- إن اسرائيل تجلس مع الأطراف العربية للمفاوضات - بعد رفض مسبق - للوصول الى حل للمشكلات بينها ، ولتحقيق مصالح كل طرف . واسرائيل فى يدها ماتقدمه للصين ، وهو مشاركة الصين فى المفاوضات بموسكو . وبالتالى سيكون أى ضغط عربى على الصين لعدم اقامة العلاقات مع اسرائيل بمثابة خطوة تفتقر للحجة القوية والاسباب الجادة ، خاصة وان الصين تجد فى تحسين صورتها كطرف يسعى فى السلام بعد أحداث قمع الطلبة فى يونيو ١٩٨٩ ، كحركة مطالبة بالديمقراطية والانفتاح على العالم .

الأهداف الاسرائيلية من العلاقات مع الصين الشعبية :

الهدف الأول هو ماأعلنه « اسحاق شامير » رئيس وزراء اسرائيل بعد اعلان اقامة العلاقات بين البلدين وهو ، « ان عزلة اسرائيل الدولية قد انتهت الان » . على اعتبار أن اسرائيل الان لها علاقة دبلوماسية كاملة مع الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن . وكانت اسرائيل قد اتخذت خطوة على نفس الطريق فى ديسمبر الماضى ، وذلك بالغاء القرار الصادر من الأمم المتحدة بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية .

الهدف الثانى هو ماأعلنه « ديفيد ليفى » وزير خارجية اسرائيل عن اعتزامه عقد اتفاقية مع الصين الشعبية لمراقبة الاسلحة التى ترسل للشرق الأوسط . فاسرائيل ابلغت الصين قلقها من احتمال بيع صواريخ بعيدة المدى لسوريا واسلحة لايران . وكانت الصين قد باعت للمملكة العربية السعودية صواريخ متوسطة المدى ، ارض - ارض ، واثارت اسرائيل فى حينها ضجة عام ١٩٨٨ على اساس ان نصب هذه الصواريخ فى الأراضى السعودية ، فيه تهديد لأمن اسرائيل وخاصة ان هذه الصفقة تميزت بطابع السرية . وعلى هذا لا تود اسرائيل تكرار ماحدث او على الاقل تريد العلم به مع امكانية استغلال ذلك لصالحها بالمطالبة بمقابل لها لتوازن الاطراف العربية .

الهدف الثالث يتمثل فى رغبة اسرائيل الاستفادة من السوق الصينية الضخمة (مليار نسمة) والسوق الاسيوية عموما ، كما انه من الملحوظ قيام اسيا كقوة اقتصادية عظمى تشمل اليابان والنمور الاسيوية مع التقدم الملحوظ فى مجال التكنولوجيا وصناعة الكمبيوتر فى هذه الدول ، وبالتالى يمكن لاسرائيل دخول هذا المجال بالتعاون مع دول آسيا .

الهدف الرابع هو فك الحصار النفسى للجانب العربى باقامة علاقات مع حليفهم التقليدى الصين الشعبية وتاكيد كيان اسرائيل كدولة معترف بها من العالم ، وخاصة من قواه الخمس الكبرى .

الأهداف الصينية من اقامة علاقة دبلوماسية مع اسرائيل :

يدرك قادة الصين ان هذا هو وقت التكنولوجيا ، وليس وقت الايديولوجيا ، وانه وقت الانفتاح على العالم (برغبة او بدون) وليس وقت الانغلاق فأحدث « الميدان السماوى » فى يونيو ١٩٨٩ م عندما قمعت القوات الصينية حركة الطلاب المطالبة بالديمقراطية و « بجورباتشوف صينى » ! ! نقلتها اجهزة الاعلام بالصوت والصورة وفى حين اعتبرت الصين ان هذه الاضطرابات مسألة داخلية تخص الصين وحدها وتعالجها بما تراه مناسبا لها ، نظر العالم لها على انها مشكلة انسانية . واتخذت الولايات المتحدة الامريكية قرارا بوقف مبيعات الأسلحة الامريكية للصين ووقف الزيارات المتبادلة بين المسئولين العسكريين فى كلا البلدين مع امكانية بقاء الطلبة الصينيين فى الولايات المتحدة بعد إنهاء دراستهم اذا طلبوا ذلك - كما اتخذت المجموعة الأوروبية قرارات تحد من التعاون مع الصين .

وبتزايد الضغوط على قادة الصين للانفتاح على العالم الخارجى واعطاء مزيد من الحرية فى الداخل وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فإن قادة الصين يشعرون باهمية هذه الخطوة ولكنهم يرفضون الانفتاح والعلانية على النمط السوفيتى الذى ادى فى نهاية الامر الى تفكك الاتحاد السوفيتى الى عدة دول ، او دويلات مجهولة المصير . فالصين طالما اعلنت ان لها اشتراكية خاصة بها مكنتها من تحقيق معدلات تنمية مقبولة واطعام مليار مواطن صينى دون شكوى من المجاعة .

ومن هنا يمكن القول ان الهدف الصينى هو « الانفتاح المحسوب » على العالم بالمشاركة فى مفاوضات موسكو متعددة الاطراف كدولة كبرى وعضو دائم بمجلس الامن يشارك فى التغيرات الدولية كمناد ورائد للسلم والأمن الدوليين .

الهدف الثانى يرتبط بالاول ، وهو محاولة تغيير الصورة التى انطبعت فى الاذهان عن نظام الحكم فى الصين كنظام ضد الديمقراطية والحرية والانفتاح على العالم . وان الصين لاتزال قادرة على المشاركة فى الاحداث الدولية ، وان انهيار الاتحاد السوفيتى لا يعنى حتمية ان تتبعه الصين الى نفس المصير .

وفى هذا الاطار قام رئيس الوزراء الصينى « لى بينج » فى ديسمبر الماضى بزيارة الى الهند وقع خلالها مع نظيره الهندى ثلاث اتفاقيات شملت اعادة افتتاح قنصليات عامة لكلتا الدولتين فى المدن الرئيسية للدولة الاخرى ، وعودة التجارة عبر حدود البلدين ، والتعاون بين البلدين فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والفضاء الخارجى . وجدير بالذكر ان الصين كانت قد اطلقت اول قمر صناعى تجارى اسيوى فى ٧ / ٤ / ١٩٩٠ م بعد ان كانت تحتكره الولايات المتحدة وبرنامج « ارميان » الأوروبى . كما قام رئيس الوزراء أيضا بجولة فى اوروبا فى يناير الماضى لبحث التعاون معها وامكانية تحسين العلاقات بشكل افضل .

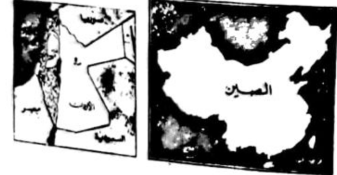
وتتطلع الصين الى علاقات افضل مع اليابان ، الجار الاسيوى الثرى الذى ينافس الولايات المتحدة ويسعى الى لعب دور اكبر فى السياسة الدولية . وسوف تكون نقطة انطلاقة من آسيا .

ولايخفى على المخطط الصينى امكانية الاستفادة من اسرائيل فى مجال تبادل الخبراء وصناعة الاسلحة . ولا نذيع سرا اذا قلنا انه يتاح لاسرائيل الاطلاع على معلومات ، بل والمشاركة فى ابحاث غربية وامريكية لا تتاح لغيرها من دول اخرى .

التطلع الاسرائيلى نحو اسيا :

خلاصة التقرير هى أن التطلع الاسرائيلى نحو آسيا ليس وليد اليوم ، وانه تطلع مدفوع بسياسة خارجية نشطة ودبلوماسية متيقظة ، وان لها اهدافا واستراتيجيات ثابتة وواضحة لا تتغير بتغير الاشخاص . ومما يسترعى الانتباه ، اختيار التوقيت بدقة ، رغم انه من المفترض ان تكون السياسة الاسرائيلية غارقة فى خضم المفاوضات مع الأطراف العربية فى مؤتمر السلام .

ورغم ذلك اقامت علاقات كاملة مع الصين واعلنت الهند انها ستقيم علاقات كاملة مع اسرائيل بتوقيت متقارب ، فضلا عن اقامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى سابقا ودول الكومنولث الحالية . كل ذلك فى متابعة للاحداث وديناميكية لايعيقها صغر المساحة او قلة عدد السكان او امكانيات فنية وبشرية محدودة . □



تقرير

زيارة الرئيس الامريكي لمنطقة الباسيفيكي



ياسر هاشم

فيما وصفت بأنها اطول رحلة خارجية للرئيس الأمريكي بوش منذ توليته قام خلالها بزيارة كل من استراليا وسنغافورة وكوريا واليابان على التوالى على مدى ١١ يوما ، كانت هذه الرحلة مع بداية العام الجديد ١٩٩٢ من ٣٠/ ١٢/ ١٩٩١ حتى ٩/ ٩/ ١٩٩٢ تعبيرا عن اتجاهات جديدة فى موازين القوى الدولية وتجسيدا لمبادىء يتم تكريسها فى النظام الدولى الاخذ فى التشكيل من ناحية ، واتجاهات داخلية اقتصادية ذات تأثيرات سياسية من ناحية أخرى

الاتجاهات الامريكية :

وقبل الخوض فى تفاصيل هذه الزيارة يهمنا التعرف على إتجاهات السياسة الأمريكية فى منطقة الباسيفيكي والتى اعلنها الرئيس الامريكى بوش قبل القيام برحلته فى محاولة منه لوضع خطوط عامة يمكن ان تسفر عن نتائج ايجابية للمصالح الامريكية فى سير المحادثات حول الموضوعات المثارة خلال الزيارة .

وأهم هذه الاتجاهات وفقا لنص الرئيس الامريكى مايلى : ـ

١ ـ لقد واظبت الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعبر شبكة من العلاقات الثنائية على سياسة الالتزام بدعم الأمن والاستقرار كشروط ضرورية للتقدم السياسى والاقتصادى فى منطقة الباسيفيكي ومازالت القوة الأمريكية مطلوبة فى بلدان المنطقة الرئيسية التى تعترف بدور الولايات المتحدة المحورى فى التوازن الاقليمى . وضمان حرية البحار عن طريق القوة البحرية والجوية .

٢ ـ إن الولايات المتحدة ستواجه مسئوليتها فى المجال الأمنى ، وهى ملتزمة بتشجيع اسواق حرة ودائمة والاتساع فى اطار التعاون الاقتصادى الأسيوى/ الهادى .

٣ ـ يبقى التحالف مع اليابان ذا اهمية استراتيجية هائلة ، وأن هدف الولايات المتحدة هو تحقيق زمالة امريكية/ يابانية مشتركة وشاملة تمتد الى ابعد من حدودها التقليدية الى مجالات جديدة مثل اغاثة اللاجئين والبيئة

٤ ـ وفى شبه جزيرة كوريا تسعى الولايات المتحدة لاقناع كوريا الشمالية بفوائد اجراءات بناء الثقة كخطوة اولى نحو السلام الدائم واعادة التوحيد . وهذا الاستقرار عبر المحادثات بين الشمال والجنوب . هذا فى الوقت الذى تلتزم فيه الولايات المتحدة بأمن كوريا الجنوبية طالما بقيت انظمتها الاقتصادية والسياسية منفتحة . والعمل على اقناع كوريا الشمالية بالوفاء

بالتزاماتها فى اطار معاهدة عدم الانتشار النووى .

٥ ـ تطرح الولايات المتحدة فكرة الارتباط بمنطقة المحيط الهادى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا فعلى حد قول بوش ، نحن دولة مطلة على المحيط الهادى ، ويلعب اصدقاؤنا الآسيويون المطلوب على المحيط الهادى دورا حاسما فى مساعدتنا على اقامة عالم مابعد الحرب الباردة ، وفى هذا المجال يشير الرئيس الأمريكى الى أن قمة التجارة الامريكية المتبادلة مع هذه الدول تصل الى ٣٠٠ الف مليون دولار ، ويتجاوز هذا الرقم التجارة الامريكية مع أوروبا .

لقد عكست هذه الاتجاهات نفسها بصورة واضحة فى محادثات بوش فى هذه البلدان استراليا ـ سنغافورة ـ كوريا ـ اليابان حيث سنعرض لكل دولة على حدة

(١) استراليا :

استغرقت زيارة الرئيس بوش لاستراليا ٤ أيام ، فى اول زيارة لرئيس امريكى منذ ٢٤ عام . وشملت تنسيق السياسات التجارية بين البلدين ، ولاسيما بالنسبة للمنافسة القائمة بينهما فى مجال تصدير المنتجات الزراعية للأسواق العالمية وخاصة القمح .

ولقد كانت المشكلة الاساسية هى اعتراض المزارعين الاستراليين على دعم امريكا لمزارعها بصورة كبيرة . ان يتسبب هذا الدعم فى خسارة للمزارع الاسترالى قدرها ٧٦٠ مليون دولار سنويا

كما بحث الرئيس بوش التعاون فى المجال الأمنى مع استراليا وخاصة وجود تسهيلات بحرية . والهدف من هذا هو اعاقة محور الصين / اليابان / استراليا فى مجال التعاون الامنى الذى كانا قد بدأ فى الشكل وخاصة فى شقه البحرى .

(٢) سنغافورة :

كان الهدف الرئيسى من المباحثات هو مناقشة سبل فتح ابواب التجارة امام المنتجات الامريكية ، وذلك بعد ان اصبحت سنغافورة تنافس هو نج كونج كمفترق طرق للتجارة الدولية من ناحية ، ومركزا صناعيا هاما فى اسيا من ناحية اخرى

يضاف الى هذا استغلال التسهيلات العسكرية والبحرية بالجزيرة (سنغافورة) وذلك عن طريق نقل قيادة القوات البحرية الامريكية الموجودة فى جنوب شرق اسيا الى سنغافورة بدلا من الفلبين والتى ستنسحب القوات الامريكية من قواعدها فى غضون عام ، بعد رفض الفلبين مد فترة اتفاقية تأجير القاعدة الموقعة بين البلدين .

وقد عبر بوش عن رغبة واشنطون فى اقامة ترتيبات محددة مع الدول الاخرى بالمنطقة مثل ماليزيا وتايلاند يعزز من هذا ما ابدته كل من ماليزيا واندونيسيا من استعداد منذ ٣ شهور ولتقديم تسهيلات تجارية للسفن البحرية الأمريكية . وموافقة سلطنة بروناى على السماح للقوات الامريكية بإجراء مناورات عسكرية فى مياهها الاقليمية . وذلك فى محاولة من هذه الدول بالحفاظ على الدور العسكرى الامنى للولايات المتحدة فى المنطقة لمجابهة النفوذ اليابانى والصينى المتنامى .

(٣) كوريا الجنوبية :

تناولت المباحثات الأمريكية/ الكورية القضايا الأمنية وبصورة خاصة ، التاكيد على عدم سحب المزيد من القوات الأمريكية المتمركزة فى كوريا الجنوبية حتى يتم انهاء النزاع بين الكوريتين وخاصة الخلاف حول طبيعة البرنامج النووى لكوريا الشمالية التى تصر على انه موجة للاستخدامات السلمية فقط . وكانت الولايات المتحدة قد سحبت نحو ٦ آلاف من قواتها فى كوريا الجنوبية البالغ عددها ٣٩ الف جندى فى اطار خطتها لخفض الاخفاق العسكرى بعد زوال الدولة السوفيتية وانتهاء الحرب الباردة .

الموضوع الثانى والهام الذى ناقشه الاطراف « الارز » ولذا يقول بعض المراقبين ان الرئيس الأمريكى بوش تحاشى اثناء خطابه فى كوريا الجنوبية او تصريحاته للصحفيين كلمة الأرز . تلك الكلمة التى تسبب ثورة عارمة للكوريين وخاصة المزارعين منهم . فمعظم المظاهرات التى اندلعت احتجاجا على زيارة الرئيس بوش لكوريا كانت من الفلاحين حيث يرفض المزارعون وجماعات المعارضة فى سول ايه ضغوط امريكية لفتح اسواق كوريا الجنوبية امام الصادرات الامريكية لاسيما الارز الأمريكى .

(٤) اليابان :

تدرجت صعوبة المحادثات بدءا من استراليا الى ان وصل بوش لمحطة اليابان وهى اهم محطات زياراته ، بل وهدفه الرئيسى من هذه الرحلة الذى يقطع خلالها ٢٦ الف ميل فى ١١ يوم .

لقد اصبح عجز الميزان التجارى بين اليابان والولايات المتحدة والذى يبلغ ٤١ مليار دولار لمصلحة اليابان كوبوسا مزعجا يقلق احلام المواطن الامريكى العادى فى حياة افضل . خاصة مع ما يطرحه رجال الاعمال الامريكيين من الغاء مسئولية ركود الاقتصاد الامريكى على اليابانيين . وهو الامر الذى رفع بوش الى القول بأن « رسالتى الى كل دولة سأزورها هى ان التجارة الحرة طريق ذو اتجاهين » .

لقد كان الهدف الرئيسى لبوش من زيارته لليابان هو تقليل ذلك العجز عن طريق فتح الاسواق اليابانية للصادرات الامريكية وخاصة من السيارات حيث ان ٧٥ ٪ من العجز فى الميزان التجارى بين البلدين يأتى من تجارة السيارات

وعلى الرغم من صعوبة المفاوضات والمناقشات فقد

توصل الطرفان لما يسمى ببيان طوكيو اعلنه كل من بوش وميازاوا فى مؤتمر صحفى فى ختام زيارة بوش لليابان حيث ذكر بوش « إن هذه الزيارة ناجحة بكل المقاييس وانها حققت غرضها فى فتح الاسواق اليابانية امام المنتجات الامريكية » وان مباحثاته مع المسؤلين اليابانيين اسفرت عن زيادة كبيرة فى الفرص امام رجال الاعمال الامريكيين الذين يتطلعون للاستثمار فى اليابان . وان ذلك سوف يساعد ايضا على زيادة حجم الصادرات الامريكية لليابان . ويقضى الاتفاق على زيادة حجم الواردات اليابانية من السيارات الامريكية وقطع غيارها ومن اجهزة الكومبيوتر . بحيث تزيد اليابان مشترواتها من السيارات بـ ١٢٠ الف سيارة سنويا لتصل الى حوالى ١٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ بعد ان كانت ٩ مليارات دولار عام ١٩٩١ . كما تضمن الاتفاق تشكيل مجموعة عمل مشتركة لبحث المعونات المالية اليابانية لانشاء مؤسسة ابحاث تكنولوجية فى الولايات المتحدة تقدر تكلفتها بنحو ٨,٣ مليار دولار . هذا الاتفاق بطبيعة الحال اعتبره البعض نجاحا كبيرا لبوش بينما رآه البعض الاخر خيبة امل كبيرة قبل الانتخابات الرئاسية ، ولتفهم اى الرأين اصوب لابد من مناقشة الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة واليابان .

الصراع الامريكى / اليابانى

فى إطار عالم اليوم الذى تحسب فيه القوة بالعامل الاقتصادى ، وفى اطار ان الصراع لم يعد ايديولوجيا او عسكريا ، وانما اقتصادى فى الاساس برزت قوى اقتصادية مالية هائلة مثل اليابان والمانيا لتنافس القوى العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سابقا [روسيا حاليا]) . وفى خضم هذا الصراع يبرز بصورة واضحة الصراع الأمريكى / اليابانى فهو بين حليفين سياسيا وامنيا ومتنافسين اقتصاديا . حيث يتخذ هذا الصراع سمة الغلبة لليابان .

حتى يمكن القول انه اذا كانت الولايات المتحدة قد انتهت الحرب الباردة سياسيا وعسكريا بزوال الاتحاد السوفيتى ، فقد بدأت فى حرب اقتصادية مع قوى جديدة على رأسها اليابان .

وحول طبيعة هذا الصراع يمكن القول ان العجز فى الميزان التجارى بين اليابان والولايات المتحدة والبالغة ٤١ مليار دولار يمثل ٣/٢ عجز امريكا التجارى مع دول العالم . وواقع الأمر ان مسالة مثل تجارة السيارات تعود المسؤلية فيها على الصناعة الامريكية . وليس مجرد رغبة اليابانيين فى الاقبال على مصنوعات بلادهم . فاليابانيون يشترون ٤,٠ ٪ من السيارات الامريكية الموجودة فى السوق اليابانية بينما يشترى الامريكيون ٣٠ ٪ من السيارات اليابانية الموجودة فى السوق الامريكى .

يصاحب هذا هجمة يابانية استثمارية على الولايات المتحدة فى مجالات متعددة . فقد استثمرت اليابان مبالغ طائلة بالدولار فى شكل سندات على الخزانة الامريكية . واصبحت البنوك اليابانية تمتلك ربما اكثر من ثلث هذه السندات . وهكذا تلعب اليابان دورا اساسيا فى تمويل العجز فى الميزانية الامريكية وتشارك بطريق غير مباشر فى المحافظة على المعدلات المعقولة للفائدة التى تشجع بدورها الاستثمار فى الولايات المتحدة

ولكن هذا الاعتماد على الاموال اليابانية قد اثار الخوف من احتمال ان تتخلى الاستثمارات اليابانية عن النقد الامريكى . وتتسبب بذلك فى تدهور حاد للدولار ، وبذلك على صحة هذا الاعتقاد ـ انخفاض حصة الولايات المتحدة من رؤوس الاموال اليابانية من ٩٠ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٤٢ ٪ عام ١٩٨٧ لتعقد لحوالى ٥٣ ٪ عام ١٩٩٠ .

فى مقابل ذلك يرد اليابانيون بأن العجز فى الميزان التجارى الامريكى مع اليابان انخفض من ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ الى ٤١ مليار دولار عام ١٩٩١ . بينما زادت الصادرات الأمريكية لليابان خلال الـ ٥ سنوات الماضية من ٢٦ مليار دولار الى ٥٢ مليار دولار وظلت صادرات اليابان الأمريكية على معدلها . وان واردات اليابان من الولايات المتحدة تعادل اجمالى صادرات امريكا لبريطانيا والمانيا وايطاليا .

الاوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة :

ولاشك ان هذا الصراع قد اثر سلبا على الولايات المتحدة الامريكية وهو ما دعا الرئيس الامريكى للتصريح « بأن الخطوط الفاصلة بين السياسة الخارجية والداخلية لم تعد كما كانت . واصبح هناك حقيقة جديدة اذا ما اردنا توظيف الناس فى الداخل ، فينبغى علينا ان نوسع اقتصادنا ، وان نفتح اسواقا جديدة » .

وهنا نجد ان الاقتصاد الامريكى يعانى ركودا شديدا تمثلت اهم مظاهره فى

١ ـ ظاهرة افلاس البنوك واغلاق المصانع ، وبيع الشركات الى مستثمرين اوروبين واسيويين . وتعد اليابان اكبر مستثمر فى امريكا حيث استثمرت عام ١٩٩١ نحو ٧٠ مليار دولار .

٢ ـ ٣٣,٦ مليون امريكى يعانون من الفقر اى اكثر من ٢٣ ٪ من السكان

٣ ـ بلغت المديونية ٢٦٩ مليار دولار عام ١٩٩١ ويتوقع ان تصل خلال عدة اعوام قليلة الى ٣٦٢ مليار دولار . وفقا لبعض التقديرات .

٤ ـ بلغت نسبة البطالة بين الامريكين ٧,١ ٪ خلال شهر ديسمبر ١٩٩١

وبطبيعة الحال انعكس هذا الركود على الاوضاع السياسية الداخلية خاصة مع المرحلة الحرجة التى تمر بها الولايات المتحدة خلال الانتخابات الرئاسية . ـ وصاحب هذا عدم استقرار اجتماعى تمثل فى ارتفاع معدل الجريمة فى امريكا حيث زادت تبعية ٢٥ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٥ وتجاوز عددها ضعف عدد جرائم كندا وفرنسا والمانيا وبريطانيا واليابان مجتمعة فى عام ١٩٨٨

ـ هذ من حدة هذه التاثيرات بطبيعة الحال الجدل المثار حول نجاح الزيارة لمنطقة الباسيفيكى من عدمه خاصة مع تصريح ميازاوا رئيس وزراء اليابان بتوقعه بأن تكون اسيا القوة الاقتصادية الاولى العالم . وتاكيده على ان الناتج الاجمالى لمجموعة دول رابطة Asean واليابان سيتجاوز الناتج الاجمالى للولايات المتحدة وكندا والمكسيك . فى بداية القرن القادم . وبالتالى اهتزت فكرة الرفاهية التى يعتنقها المواطن الامريكى

النتائج :

واقع الامر ان الصراع الامريكى / اليابانى من ناحية ، والاوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى خلقا العديد من النتائج التى يمكن من خلالها تقييم رحلة الرئيس بوش لمنطقة الباسيفيكى وهى كمايلى : ـ

١ ـ يبدو ان اليابان سوف يكون لها دور سياسى فى الشؤون الدولية يتناسب مع حجم دورها الاقتصادى الدولى وليس بشروط الولايات المتحدة . اى أنها تعمل على الخروج من اطار الوقاية الامريكية . ولذلك عندما اراد بيكر ان يضغط على اليابان بوصف سياستها بأنها سياسة « دفتر شيكات » وجد من يرد عليه من اليابانيين بانها سياسة امريكية تم استخدامها بكثافة اثناء ازمة الخليج .

٢ ـ يبدو التناقض واضحا بين انشاء تكتل تجارى تقوده اليابان فى اسيا وهى رغبة يابانية ، وبين نظام

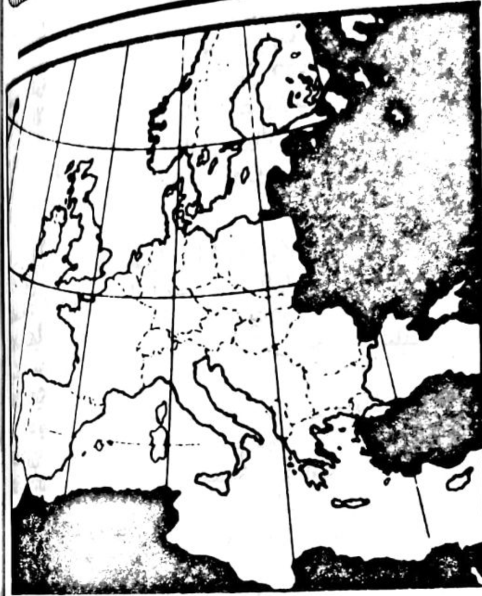
امنى وسياسى مدن فى القارة محوره تجارى بحرى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية . وهى رغبة امريكية تجد تجاوبا مع بعض القوى الصناعية المؤثرة فى جنوب شرق اسيا

٣ ـ هناك اتجاهات يابانية للتوسع بالاستثمار فى اسيا وافريقيا وهذا يستلزم طاقة تلبية لمتطلبات التنمية فى صناعتها الاستراتيجة ولهذا تحاول الاعتماد على المفاعلات النووية بدلا من البترول (الذى يخضع لنفوذ امريكى تنامى خاصة بعد ازمة الخليج) حيث اعلن ميازاوا عن الاتجاه لبناء ٤٠ مفاعل نووى حتى عام ٢٠١٠ بمعدل مفاعلين كل عام . وانتاج صواريخ عملاقة H3, H2 لتكون اسطولا قوميا للمركبات الفضائية لنقل الاقمار اليابانية بدلا من الاعتماد على امريكا واوروبا .

٤ ـ ان الولايات المتحدة وان كانت قد انتهت الحرب الباردة سياسيا وعسكريا فقد بدأتها اقتصاديا ، ويبدو ان مهزومى الحرب العالمية الثانية هم الفائزون الوحيدون من هذه الحرب بعد مرور اكثر من ٤٥ عام على نهايتها .

الخلاصة :

يجب علينا ان نعى الدرس جيدا ، فالصراعات السياسية لن تكون الا ترجمة للقوة الاقتصادية ومحاولات الحصول على النفوذ الاقتصادى وان الاقتصاد هو الرقم الحاكم فى معادلة اليوم فى ذلك النظام الدولى الآخذ فى الشكل . وان هناك قوى عملاقة اقتصاديا قد تتخطى قوى عظمى سياسيا وعسكريا فلابد من اللعب بكل الكروت المتاحة على المائدة . □



الاطار الأمنى الأوروبى الجديد

صفاء موسى

تتبعا لمحاولة تعريف الاطار الأمنى فى القارة الأوروبية ، أسفرت اجتماعات القمة الاخيرة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى (روما ، ٧ - ٨ نوفمبر ١٩٩١) والمجموعة الاوروبية (ماستريخت ٩ - ١١ ديسمبر ١٩٩١) ، للاتفاق على الوحدة الاوروبية ، عن تحديد معالم الاطار الامنى فى أوروبا ، وهو اطار يمكن تعريفه بأنه يرتكز على استمرارية رابطة التعاون بين الأجهزة العسكرية والامنية لدول المجموعة الاوروبية وحلف شمال الاطلنطى من خلال منظور تكميلي للنهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق امكاناتها لتتفق ومتطلبات النظام الدولى الجديد والمتغيرات الناتجة عن تفكك حلف وارسو والتغير السياسى فى شرق أوروبا بصفة عامة .

فكان الهدف الاساسى من مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الاطلنطى (الناتو) - وهو أول قمة بعد تفكك التجمع العسكرى لدول شرق أوروبا تعريف محددات الابعاد الامنية والسياسية لدول حلف شمال الاطلنطى فى ضوء ظهور مفهوم أمن أوروبى جديد يقوم اساسا على بحث سبل تأسيس التعاون بين الشرق والغرب فى المجالات المتعلقة بالامن ، ومن ناحية أخرى ايجاد نوع من التوفيق بين رؤيتى الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية حول الدور المستقبلى للناتو ، وامكانية افساح المجال لدور دفاعى عسكرى أكثر استقلالية للمجموعة الاوروبية

ويمكن القول بأن أهم ركائز الاستراتيجية الجديدة للناتو تتمثل فى البعد السياسى الخاص بالتعاون مع دول شرق أوروبا والاتجاه الى ايجاد سبل تحقيق هذا البعد عمليا من خلال اتصالات رسمية وعقد اجتماعات دورية لوزراء خارجية الناتو ونظرائهم من دول البلطيق وأعضاء حلف وارسو السابق وكذلك اجتماعات دورية أخرى على مستوى السفراء لتبادل الآراء والمعلومات والخبرات حول السياسات الامنية وتكثيف الاتصالات فى المجال العسكرى من أجل بناء الثقة واستقرار الاوضاع .

هذا ، وتنفى الاستراتيجية الجديدة ما يسمى بالتهديد التقليدى لحلف الاطلنطى أو الهجوم المكثف والمفاجىء من قبل حلف وارسو السابق وبالتالى هناك تشجيع على الاستمرار فى الاقلال من اعتماد الناتو التقليدى على الاسلحة النووية . وجدير بالملاحظة فى هذا الشأن تأكيد مؤتمر القمة على أهمية الدور الرادع للنوعى القوى العسكرية التقليدية والنووية كضمان للحفاظ على الامن فى أوروبا والتأكيد على الصفة الدفاعية للحلف فى الاطار الاستراتيجية الجديد والذى ترتكز سياسته الامنية على الحوار والتعاون والدفاع الجماعى الفعال ، هذا بالاضافة الى الالتزام باتفاقيات خفض الأسلحة النووية والتنسيق فى مجال الاسلحة التقليدية ومنع انتشار بعض التقنية المدمرة فى مجال التسلح بهدف بناء الثقة فى أوروبا ومحاولة تطبيق ذلك على المستوى الدولى .

وتعمل الاستراتيجية الجديدة على تطبيق مفهوم أكثر شمولا للأمن عن طريق انشاء روابط مؤسسية للتشاور والتعاون مع الشرق لبحث المسائل السياسية والامنية ولكن فى اطار تنفيذ أهداف مؤتمر الامن والتعاون فى أوروبا واحترام المهام الاساسية للحلف ، ويشمل التشاور السياسى موضوعات ذات أبعاد أمنية وعسكرية مثل التخطيط الدفاعى والمفهوم الديمقراطى المتحكم فى العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية وتحويل الانتاج الحربى الى انتاج يخدم الأهداف المدنية ومشاركة متزايدة فى البرامج العلمية والمتعلقة بالبيئة .

وقد تحقق انشاء روابط مؤسسية للتشاور والتعاون فى أول اجتماع يعقده وزراء خارجية الناتو ونظراؤهم من حلف وارسو السابق ، بالاضافة الى جمهوريات البلطيق ، فى بروكسل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ ، حيث أعلن عن تأسيس مجلس تعاون شمال الاطلنطى North - Atlantic Cooperation Council لمناقشة وتبادل الخبرات حول الموضوعات المتعلقة بالأمن والدفاع مثل أسس التخطيط والحد من التسلح والعلاقات التنسيقية بين المؤسسات العسكرية والمدنية وتنظيم عملية تحويل الصناعات العسكرية واستخدامها لأهداف مدنية .

وعلى ذلك يمكن استخلاص اهتمام أكبر بالبعد الداخلى لمفهوم الأمن فى الدول المجاورة بعد الفراغ الامنى الذى أحدثه تفكك حلف وارسو . فتمكن تهديدات الامن فى عملية التحول السياسى ذاتها ، وما تنطوى عليه من توقعات صراع قوى وتحديد دور المؤسسات السياسية ومعالم الكيانات الاقتصادية وامكاناتها الفعلية فى هذه المرحلة الانتقالية ومحاولة استيعاب النزعات العرقية فى نظم ديمقراطية تمنح ضمانات دستورية كفيلة بحماية حقوق الأقليات .

وبذلك تحتوى عملية التحول السياسى على مؤشرات تؤدى الى اعتبار التعاون مع دول شرق أوروبا وتقديم المساعدات الاقتصادية اللازمة لها هدفا استراتيجيا لغرب أوروبا والناتوا املا فى التخفيف من توتر الأوضاع والاقلال من النتائج السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فى هذه المنطقة . وفى هذا الصدد ، ينتظر فى المقابل التزام واضح من جانب الدول المستقلة حديثا ، بالاتفاقيات الدولية المبرمة حول الأسلحة النووية والحد من التسلح بصفة عامة وعدم اثارة نزاعات داخلية أو على الحدود . فتحرص الجمهوريات الحديثة على عدم اثارة المشاكل الداخلية فى تلك المرحلة الانتقالية بعد اعلان الاستقلال حتى يتم الاعتراف بها دوليا .

وعلى الرغم من اعراب الغرب عن اهتمامه بالبعد

الداخلى للأوضاع الامنية فى شرق أوروبا ، امتنع الناتو عن منح أية ضمانات أمنية للدول حديثة الاستقلال على اعتبار أن ذلك قد يسىء الى الاوضاع الداخلية ويزيد من تدهورها .

هذا الى جانب عدم اتضاح متغيرات ميزان القوى فى أوروبا فى الفترة الحالية مع تقدم بعض الاعضاء السابقين فى حلف وارسو مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا للانضمام الى الناتو .

كما أرسل يلتسين ، رئيس جمهورية روسيا ، خطابا أثناء اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الاطلنطى ، فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ ، حول دراسة امكانية عضوية جمهوريته فى الناتو فى المستقبل .

وقد قام منفريد فرنر ، سكرتير عام الناتو ، بتفسير طلب يلتين - فى مؤتمر صحفى - على انه يمكن اعتباره هدف سياسى بعيد المدى وان الحلف يعمل فى الفترة الحالية على تطوير علاقات تعاونه مع الدول الشرقية حديثة الاستقلال .

ومن هنا يأتى تأكيد استراتيجية الناتو الجديدة على ايجابية دور مؤتمر الامن والتعاون فى أوروبا لضمان توحيد روابط التعاون والتشاور بين الدول الاوروبية وحلف الاطلنطى عن طريق دراسة وايجاب الترتيبات اللازمة ومتطلبات الامن والاستقرار وبصفة خاصة من خلال ادارة الأزمات وتوجيه الاهتمام نحو البعد الوقائى للأمن باجراء دراسات حول مواضع ومصادر الخلافات فى أوروبا وحول متغيرات التحول السياسى فى شرق القارة . فما يؤدى اليه عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى أثناء عملية انتقال السلطات قد لا يهدد بصفة مباشرة أمن دول حلف الاطلنطى ووحدة اراضيها ولكنها متغيرات بامكانها التأثير سلبا على الاستقرار الاوروبى وقد تتفاقم الى نزاعات مسلحة فى بعض المناطق ، كما هى الحال فى يوغوسلافيا ، فى وقت تسعى فيه دول المجموعة الاوروبية الى تحقيق وحدة تقتضى توجيه ثرواتها وسياساتها نحو أهداف تخرج الى حيز الواقع اتفاقات الوحدة الاوروبية .

أما من ناحية دول المجموعة الاوروبية ومحاولاتها تحديد الاطار الأمنى الجديد ، الذى سيحكم علاقات التعاون بينها أمنيا وعسكريا ، فيمكن القول ان نتائج اجتماعات القمة حول الوحدة الاوروبية جاءت متفقة والاطار الذى توصلت اليه قمة الناتو فى هذا الشأن . فقد تحددت معالم الوحدة الأوروبية وأسسها فى مجال الدفاع فى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الاطلنطى ، فى نوفمبر ١٩٩١ ، حيث تم الاتفاق على استمرارية التنسيق من خلال الناتو فى أوروبا مع التركيز على وسائل التعاون السياسى القائمة على الحوار واقامة اتصالات مكثفة مع الشرق .

كما أكدت قمة الناتو على رابطة التعاون بين الاجهزة

الأوروبية الأمنية والعسكرية وبين حلف شمال الاطلنطى . وتنبع هذه الرابطة بس فقط من وجود مصادر تهديدات امنية فى شرق أوروبا - وان اختلفت المتغيرات مع تطورات التحول السياسى - ولكن ايضا ترتكز على وجود ترسانات نووية وقوات تقليدية تمتلكها جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ولا يمكن لميزان القوى ان يعتدل بالنسبة لدول غرب أوروبا الا بمساهمة القوة المسلحة المتوفرة لدى الولايات المتحدة وحلف الاطلنطى ككل .

وتعكس صيغة التعاون التى توصلت اليها اجتماعات الوحدة الأوروبية توفيقا بين مختلف الاراء داخل المجموعة الأوروبية حيث كانت تعرب فرنسا عن رغبتها فى ضرورة ابراز الهوية الأوروبية مع الابتعاد بقدر الامكان عن تعميق وتوسيع اختصاصات الناتو وتخفيف الاعتماد الأوروبى على الولايات المتحدة فى هذا الصدد . بينما تتمسك دول مثل بريطانيا وهولندا بعدم اضعاف دور حلف الاطلنطى . كما تقدمت فرنسا بالاشتراك مع المانيا باقتراح بناء جيش أوروبى . الا انه من الناحية العملية انتهت اتفاقية الوحدة الى صيغة تعاون أكثر شمولا وتقبلا للدول أعضاء المجموعة .

ففضلت المجموعة الاوروبية ان يتم تطوير التعاون فى مجال الدفاع بصفة تدريجية على ان تتم مراجعة الصيغة الحالية فى عام ١٩٩٦ ، وهو ما يمكن بالحل الوسط الذى يتسم ببعض المرونة لتمكين الاعضاء من وضع اتفاقية الوحدة التاريخية فى هذه المرحلة الانتقالية وتناول التعاون العسكرى الاوروبى من منظور بعيد المدى قد يتيح الفرصة لدور اوروبى اكثر قوة فى المستقبل وبصفة تدريجية . كما انه حل توفيقى بين الولايات المتحدة التى تؤيد التنسيق الاوروبى داخل اطار الوحدة كجزء تكميلى لتنسيق اكثر شمولا فى حلف الاطلنطى .

فمن وجهة نظر الحلف بعد الاتجاه الى دور اوروبى اكثر قوة وتنسيقا عاملا مساعدا للتضامن الاوروبى الاطلنطى . وتحرص دول المجموعة الاوروبية فى اطارها الامنى الجديد على تطوير دور مؤسساتها الدفاعية من اجل تنسيق سياساتها الامنية وتحقيق الهوية الاوروبية ولكن دون الخروج عن اطار اهداف ومبادىء الناتو . وتأتى هذه النتائج لتنفى ما كان يتوقعه البعض وما تحدثت عنه بعض وسائل الاعلام من اضعاف دور الناتو فى اطار الوحدة الاوروبية ومع انتهاء الحرب الباردة .□



تقرير



يوغوسلافيا ومشكلات ما بعد الاعتراف الاوروبى

السيد عوض عثمان

اخفقت تحذيرات الامم المتحدة ، يعضدها هيئة الرئاسة اليوغوسلافية واطراف اخرى ، من مغبة خطوة الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا ، بما تعنيه من اطلاق العنان لدعاوى الانفصال داخل الجمهوريات اليوغوسلافية وامتدادها الى مناطق اخرى من القارة الاوروبية ، فى لجم مراس المساعى الالمانية المستعمرة فى الدفع صوب هذه الخطوة . ويعد هذا الاعتراف ، والذى تجسد عمليا فى منتصف يناير الماضى ، بمثابة تغطية للفشل الاوروبى فى التوصل الى حل للازمة فى يوغوسلافيا ، رغم تصويره بانه السبيل الوحيد لانهاء الحرب الاهلية . من ناحية اخرى ، فان الدلالة الحقيقية لجوهر هذا الاعتراف تقطيع اوصال الدولة الفيديرالية اليوغوسلافية الموحدة وانهاء وجودها عمليا ، ونقل الصراع اليوغوسلافى الى مرحلة جديدة ، تفتح معها احتمالات متزايدة لتدخلات مباشرة من جانب القوى الخارجية ، على الرغم من اتاحة من مجال اوسع للتحرك الدولى المنسق لحل النزاع ، خاصة من جانب الامم المتحدة .

وتجابه « يوغوسلافيا » بعد هذا الاعتراف - بما احدثه من تغيير فى طبيعة ازمتها وقصوره فى الاسهام فى حلها - عدة مشكلات فعلية ، برزت تفاعلاتها وأبعادها ، فى سياق الطور الجديد الذى بلغته تداعيات ومسار الأزمة فيها . ويمكن تبيان طبيعة هذه المشكلات الراهنة والمحتملة ، من خلال الاحاطة بالجوانب والابعاد الرئيسية التالية :

اولا : الاعتراف وتسريع الاتجاهات الاستقلالية :

اصاب الاعتراف الاوروبى بكرواتيا وسلوفينيا عصب الطموحات والنزعات القومية نحو الاستقلال وحق تقرير المصير ، وعمل على تسريع وتيرتها . وفى محاولة استباقية لتوالى اعلان الجمهوريات المستقلة الجديدة عن الفيديرالية اليوغوسلافية ، وضعت الجماعة الأوروبية شروطا لاعترافها بهذه الدول الجديدة ، فى مقدمتها احترام هذه الدول والتزامها رفض تعديل الحدود القائمة فعلا ، إلا بالطرق السلمية وبالاتفاق المشترك والتحكيم والتفاوض ، والتزامها حقوق الاقليات فيها ، واحترام كافة المواثيق الدولية ، وفى صدارتها ميثاق الامم المتحدة واعلان هلسنكى وباريس ، خصوصا البنود المتعلقة بدولة القانون والديمقراطية . وجاءت هذه الشروط توافقا مع موقف الجماعة الاوروبية الداعم لكون الحدود الادارية بين الجمهوريات اليوغوسلافية هى نفس حدودها الدولية عند الاستقلال ، ما لم يتم الاتفاق المشترك على خلاف ذلك . من ناحية اخرى ، توصلت

اليونان الى اقناع شركائها داخل الجماعة الأوروبية باضافة فقرة الى وثيقة المبادىء الخاصة بالجمهوريات اليوغوسلافية تحميها من مطالب اقليمية من جانب جمهورية مقدونيا الواقعة على حدودها . وبالفعل اصدرت جمهورية مقدونيا دستورا وضمانات سياسية تؤكد عدم وجود مطالب اقليمية لديها ضد دولة مجاورة عضو فى المجموعة الأوروبية ، اى اليونان ، وأن تتحفظ عن القيام بالدعاية لأغراض اقليمية . وبالتوافق والتوفيق مع هذه الشروط اعلنت جمهوريات مقدونيا والبوسنة ـ الهرسك ، والجبل الاسود ، اضافة الى اقليم كوسوفو استقلالهما ، ونشطت حركة مقدونيا والبوسنة ـ الهرسك لطلب الاعتراف الدولى باستقلالهما . وبهذا الخصوص ، اتسمت السياسة الاوروبية بازدواجية المعايير : ففى حين كان الاسراع بالموافقة على استقلال كرواتيا وسلوفينيا ، اتسم الموقف تجاه مقدونيا والبوسنة ـ الهرسك بالتريث والتسويف ، لاعتبارات ومعادلات سياسية ومصلحية . من ناحية اخرى ، فرضت هذه الاعتبارات والمعادلات تبنى الجماعة الاوروبية « صيغة وسطا » تمثلت فى عدم سحب اعترافها بما تبقى حتى الآن من الاتحاد الفيديرالى اليوغوسلافى .

وعلى صعيد العلاقات والحدود بين الجمهورية اليوغوسلافية ، فرض الاعتراف الاوروبى عدة مشكلات ، يمكن بلورتها فى المشكلات التالية :

(ا) كرواتيا .. والاستقلال المنقوص :

دأبت كرواتيا عبر تداعيات الأزمة اليوغوسلافية على المضى نحو الانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافى ، وجاء الاعتراف الاوروبى تتويجا لهذا المسعى . بيد ان اوضاع القومية العربية داخلها ـ والتى يبلغ تعدادها ٦٠٠ الف نسمة ـ ومعارضتها استقلال كرواتيا وانفصالها ، شكل عقبة فى تجسيد كرواتيا للاستقلالها عمليا . وفرضت تطورات الحرب الاهلية بين جمهوريتى الصرب وكرواتيا واقعا تمثل فى فرض الاقلية العربية ـ بدعم من صربيا الام والجيش الاتحادى ـ سيطرتها على ثلث مساحة كرواتيا . وبدورها طالبت جمهورية الصرب باعادة ترسيم حدود كرواتيا بحيث لا تضم سوى الأراضى التى تقع تحت سيطرة قواتها عقب قبول الاطراف المتقاتلة لنداء سيروس فانس ، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ، بوقف اطلاق النار فى ٢ يناير الماضى . ويعنى ذلك الأصرار على الاحتفاظ بهذا الثلث من اراضى كرواتيا . ولم يرض منح كرواتيا ، فى ٥ ديسمبر ١٩٩١ ، الاقلية الصربية فيها حكما ذاتيا واسعا ـ ثقافيا وسياسيا وقضائيا ـ استجابة بضغط اوروبى لحماية الاقليات كشرط للاعتراف بها . بل أصرت هذه الاقلية على موقفها السابق من اعلان استقلالها ـ من جانب واحد ـ وانضمامها الى ما قد يتبقى من الاتحاد اليوغوسلافى . والقت هذه الوضعية بظلالها الكثيفة حيال الجهود الدولية لوقف الحرب الاهلية اليوغوسلافية ، حيث برزت عقبات تتعلق بنطاق وطبيعة عمل القوات الدولية لحفظ السلام . فقد طالبت كرواتيا بنشرها فى خطوط التماس على الحدود بين الصرب وبينها ، بينما طالبت الصرب والاقلية الصربية نشرها فى المناطق الساخنة ولا سيما مناطق النزاع فى كرواتيا وأن تحل محل الجيش الاتحادى فى حماية السكان الصرب من « الابادة » على يد القوات الكرواتية . بيد ان العقبة الرئيسية التى عرقلت وصول القوات الدولية تمثلت فى رفض الاقلية الصربية لفرض القوات داخل الاراضى التى سيطرت عليها ، ورفضها نزع سلاحها الا اذا قامت القوات الكرواتية بخطوة مماثلة . وفرضت هذه العقبة « تبدلات » فى التحالف الصربى ، حيث أيدت جمهورية الصرب واعلنت موافقتها ، بعد موافقة كرواتيا ـ على خطة الأمم المتحدة للسلام فى يوغوسلافيا ، ومن ثم مارست ، ومعها الرئاسة اليوغوسلافية ، ضغوطا على صرب اقليم كراينيا ـ والذى يشكل المجموعة الاكبر من الاقلية الصربية ـ فى كرواتيا للقبول بالخطة . وهدد رئيس جمهورية الصرب السلطات المتشددة فى اقليم كراينيا ، وطالب سكان الاقليم بسحب ثقتهم من حكومة الاقليم ورئيسها بابتيش . ويرجع التشدد فى رفض انتشار القوات الدولية داخل المناطق التى تسيطر عليها الاقلية الصربية ونزع سلاح متطوعى الميليشيا المحلية ، نتيجة المخاوف من الاصرار الكرواتى على عدم التنازل عن أى جزء من جمهورية كرواتيا ، اضافة للتوجس من ان السلطات الكرواتية قد تسعى من خلال انتشار القوات الدولية الى تحقيق انسحاب الجيش الاتحادى ثم تطلب بعد ذلك انسحاب القوات الدولية لتسيطر هى على مقاطعات الاقلية الصربية فى اراضيها قبل ان يتم التوصل لاتفاق سلام شامل . وازاء ذلك قررت كراينيا اجراء استفتاء فى ٧ مارس ١٩٩٢ للموافقة على السماح لقوات الامم المتحدة بالانتشار فى اراضى الاقليم ، وبذلك يتم تجاوز عقبه نطاق انتشار هذه القوات . على الجانب الاخر ، تتزايد مخاوف كرواتيا من ان عدم تطبيق وسريان قوانين جمهوريتها داخل « الجيب » الصربى ، يتيح للاقليات القومية الصربية تصريف شئونها الادارية الداخلية ، أى اقامة ادارة انتقالية ، باشراف الامم المتحدة ، الامر الذى يمكن ان يكون مقدمة لترسيخ الانفصال النهائى لهذه المناطق والتى تشكل نحو ثلث مساحة كرواتيا .

وطبقا لقرار مجلس الامن الدولى رقم ٧٤٣ ، تقوم « قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة » بضمان واحترام وقف اطلاق النار فى ٢ يناير ١٩٩٢ ، وأمن وسلامة الاقلية الصربية فى اراضى كرواتيا لمدة عام على الاقل وحتى يتم التوصل الى تسوية سياسية كاملة بين كافة اطراف النزاع ، وان يتولى الصرب والكروات مهمات الامن فى مناطق التمرد فى شكل يتناسب مع التكوين

القومى للسكان فيها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

(ب) الاعتراف .. وتزايد نذر الحرب الاهلية فى البوسنة ـ الهرسك :

فى سياق تزايد نزعة اقامة « دولة الصرب الكبرى » ، اعلنت الاقلية الصربية فى جمهورية البوسنة ، يناير ١٩٩٢ استقلالها واقامة جمهورية خاصة بها ، وطالبت بالانضمام الى ما تبقى من الاتحاد اليوغوسلافى . كما شرعت فى تشكيل ميليشيا جيدة التسليح ، فى مواجهة مسعى البوسنة ـ الهرسك الى الحصول على الاعتراف الدولى بها كدولة مستقلة . وتعهدت السلطات فى البوسنة بعدم السماح للاقلية الصربية فيها بالاستقلال ، واعلنت عن عزمها اجراء استفتاء حول مصير وسيادة الجمهورية ، يشارك جميع المواطنين فيها بالادلاء بآرائهم ، استجابة للشرط الاساسى الذى وضعته الجماعة الاوروبية للاعتراف الدولى بالكيان المستقل لهذه الجمهورية . واعلنت الاقلية الصربية معارضتها لمثل هذا الاستفتاء ، واعتبرته « اعلان حرب » واكدت عدم التزامها بما سوف تتمخض عنه . وفى محاولة لتجاوز هذا التباين اتفقت الفعاليات والزعامات السياسية للمسلمين والكروات والصرب فى مؤتمر لشبونة ـ فبراير ١٩٩٢ ـ والذى رعته الحكومة البرتغالية على بقاء البوسنة ـ الهرسك ضمن حدودها الحالية ، وأن يتم فيها تشكيل ثلاث دول قومية اتحادية (اسلامية ـ كرواتية ـ صربية) تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، مع التشديد على استمرار المفاوضات بينها لايجاد حل نهائى للمشكلة ، والذى ما يزال بعيد المنال ، خاصة مع إصرار المسلمين والكروات على اجراء الأستفتاء العام على استقلال الجمهورية ، وسط تزايد اصرار الصرب على عدم المشاركة فيه مادام لا يضمن ارتباطا للبوسنة ـ الهرسك مع جمهوريتى الصرب والجبل الاسود فى اتحاد يوغوسلافى جديد . تتصاعد احتمالات تفجر حرب اهلية داخل البوسنة ـ مع تجدد تهديد القومية الصربية تنفيذ انفصالها عن الجمهورية فى حالة اجراء الاستفتاء ، خاصة مع رفض الجيش الاتحادى ـ والذى تنتمى غالبية قياداته العليا للقومية الصربية ـ الانسحاب من البوسنة ـ الهرسك بعد اجراء الاستفتاء على الاستقلال .

وبطبيعة الحال ، ستشكل الحرب الأهلية فى البوسنة ـ الهرسك كارثة إنسانية محدقة تفوق بكثير تلك التى شهدتها كرواتيا ، نظرا إلى تعايش القوميات فى المناطق والقرى والبلدان نفسها وعمق تداخلها الاجتماعى ، مما سيجعلها حربا شاملة من دون جبهات واضحة . وبرزت هذه المخاوف فى دعوة كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا لمد نشاط للقوة الدولية الى حدود البوسنة . الهرسك مع كرواتيا ، وهو ما إستجابت اليه بالفعل الامم المتحدة .

ثانيا : المسالة المقدونية .. ومخاوف دول الجوار الجغرافى :

أيد شعب جمهورية مقدونيا إعلان إستقالة فى إستفتاء عام جرى فى سبتمبر ١٩٩١ ، وصادق برلمانها على نزوع الاغلبية الساحقة نحو الاستقلال . ولم تعلن جمهورية مقدونيا عند رغبتها فى الانفصال التام عن الكيان اليوغوسلافى ، لاسباب خارجية محضة ، وإكتفت حينئذ ، بأنها جمهورية مستقلة ذات سيادة داخل إطار المقدونية ، والتى تمثل نزوع شعب عريق الى بلورة شخصيته ولملمة اجزائه فى كيان وطنى مستقل .

فهى مقسمة بين ثلاث دول من دول البلقان وفق النسب التالية : ٥١٪ لليونان و٣٩٪ ليوغوسلافيا و١٠٪ لبلغاريا .

وسبق بيان أن اليونان قد طالبت بأن ينص الدستور الجديد لجمهورية مقدونيا بوضوح على أن الدولة الجديدة لاتربطها صلة بمقدونيا التاريخية وأن الشعب الحالى هو شعب سلافى لايمت باى صلة الى الشعب المقدونى القديم الذى كان يونانى الهوية . وعكست تصريحات زعماء مقدونيا ، وخاصة رئيسها كيروغليغوروف أن « دولة » مقدونيا لن تطالب بتغيير الحدود مع اليونان وبلغاريا ، اى عدم مطالبتها بإعادة ما تحتلانه من أراض مقدونية ، وسعيها الى إقامة احسن العلاقات مع جارتيها إذا إعترفت بإستقلالها . غير أن اليونان ، على الأقل ، تعتبر هذه التصريحات ليست سوى تكتيك مرحلى يستهدف تثبيت دعائم الدولة المستقلة الجديدة وإنتزاع الاعتراف الدولى بها قبل أن تنتقل إلى الخطوة التالية لها وهى بالضرورة ستكون العمل على إستعادة الوحدة الترابية والقومية الكاملة للأمة المقدونية وإستعادة أراضيها فى شمال اليونان وجنوب غرب بلغاريا . يفاقم من هذه المخاوف تنامى مزاج عام فى مقدونيا مؤيدا لهذه التوجهات ، إضافة الى دور الأحزاب وهى فى اكثريتها احزاب قومية متطرفة . ونتيجة هذه المخاوف ، إنهارت اول محاولة للحوار بين اليونان وجمهورية مقدونيا نتيجة إصرار اليونان على أن تغير جارتها الشمالية الوليدة إسمها الى « سكوبيا » ـ نظرا لما ينطوى عليه الاسم المقدونى من نوازع توسعية وجغرافية وقومية تهدد وحدة اليونان ـ قبل أن تحصل على إعتراف قانونى وسياسى منها ، الأمر الذى رفضته جمهورية مقدونيا لكونه لايندرج ضمن شروط إعتراف الجماعة الاوروبية بها .

ومن ناحيتها ، اعلنت بلغاريا تاييدها بقيام مقدونيا حرة مستقلة لاتشكل اراضيها مطامع لاية دولة محاذية ، واعلنت إعترافها بمقدونيا مما هدد التحالف القائم بينها واليونان وجمهورية الصرب . وتبعتها فى الاعتراف بجمهورية مقدونيا ، تركيا ـ والتى إعترفت ايضا بكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة ـ الهرسك ـ مما ادى الى توتر اخر فى

العلاقات اليونانية - التركية ، رغم التفسير الرسمى التركى بأن إعترافها يخدم قضية الأمن والاستقرار فى البلقان وليس موجها ضد طرف من الأطراف فى المنطقة . وحقيقة الأمر أن تركيا ترغب - وكذلك حال البانيا - فى جنى مكاسب استراتيجية من غروب يوغوسلافيا ، حيث تود تركيا رؤية حليفتها جمهورية البوسنة - الهرسك مستقلة لتكون نموذجا وسابقة لقيام كيانات إسلامية - تركية فى البلقان ، وإنعكاس تفكك يوغوسلافيا على اليونان وبلغاريا وخشيتها من قيام دولة مقدونية ستنبرى فورا للمطالبة بإستعادة اراضيها . ويخشيان أيضا قيام كيانات سياسية للأقليات الاسلامية من الدولة المتلاشية الأمر الذى سيؤثر حتما على وضع الأقليتين المسلمتين فى أراضيهما ، إضافة الى إزدياد نفوذ تركيا وإستكمال البانيا وحدتها . تأمل البانيا تحقيق وحدة الأمة الألبانية بعودة أقليم كوسوفو - الذى يضم مليونى البانى - اليها ، إضافة إلى مجموعات البانية موزعة فى أنحاء متفرقة من يوغوسلافيا ، خاصة بعد تحدى أفراد الأقلية الألبانية فى غرب مقدونيا - قرابة نصف مليون نسمة - السلطات المقدونية ، فى ١١ يناير ١٩٩٢ وأجروا إستفتاء على إستقلالهم والتوحد مع أقليم كوسوفو توطئة لاقامة أوثق العلاقات مع البانيا ، مما قد يثير حتما غضب جمهورية الصرب .

من ناحية أخرى ، قامت تركيا بتعزيز تحالفاتها مع البانيا ومع الأقليات الاسلامية فى المنطقة بما فيها البوسنة - الهرسك وبقية يوغوسلافيا ، وأضيفت مقدونيا الى هذا المحور ، ليس على أساس العرق ، بل المصلحة .

من ناحية ثالثة ، صعبٌ من نطاق حركة اليونان لمعارضة استقلال مقدونيا توتر العلاقات اليونانية - الألبانية ، إثر القرار الألبانى بعدم السماح لحزب الاقلية اليونانية فى البانيا « أمونيا » ، بالمشاركة فى الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها . كما تؤيد إيطاليا وهولندا الاعتراف بمقدونيا ، فى حين أعلنت رومانيا عدم إعترافها سواء بمقدونيا أو بأى من الجمهوريات اليوغوسلافية قبل التفاهم على ذلك مع اليونان ، خاصة وأن رومانيا تضم اقلية صربية ، وتخشى غضبة الصرب عليها .

وبسقوط الاجماع العام على أن يوغوسلافيا الموحدة تمثل صمام أمان ومركز إستقرار أوضاع البلقان ، فإن الخطوة المقدونية ولدت مخاوف وحركت حسابات خطيرة ، تتفاقم خطورتها من كون أن منطقة البلقان ظلت بسبب عدم إيجاد معادلة جغرافية وسياسية مقبولة من دولها الست (البانيا ، بلغاريا ، رومانيا ، تركيا ، اليونان ويوغوسلافيا) التى تتشكل منها ، ومرضية ومقنعة لها قبل غيرها من دول العالم تغلى فوق بركان قابل للانفجار فى أى لحظة .

ثالثا : المشكلات ذات الطبيعة الفنية للاعتراف :

يعد إنفراط عقد الفيدرالية اليوغوسلافية حقيقة واقعة لاتقبل الجدل ، مما يطرح مشكلات ذات ابعاد خاصة تتعلق بكيفية توزيع وإقتسام « تركة الرجل المريض » (ا يوغوسلافيا . وتحجب الجهود الرامية لانهاء الصر الأهلية والحيلولة دون إمتدادها الى البوسنة - الهرسك تفاعلات هذه النوعية من المشكلات ، بيد ان ذلك لايمنع من حقيقة الحديث عن « يوغوسلافيا » ، ما بعد الاعتراف بالكيانات السياسية الجديدة فيها . وثمة ابعاد ثلاثة تبرز بهذا الخصوص :

(أ) ما يتعلق بتقسيم الارث الاقتصادى على مستوى الموارد والديون ، و « حصة » كل جمهورية . وتزيد مخرجات خبرة الفيديرالية من صعوبة هذه المشكلة نتيجة التفاوت فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجمهوريات ، ما بين اقلية غنية فى الشمال (كرواتيا وسلوفينيا) واغلبية فقيرة فى الجنوب . كما ان كثيرا من المؤسسات والهيئات الاتحادية تتواجد فى بلغراد ، وهى فى نفس الوقت عاصمة جمهورية الصرب . إضافة الى مقار السفارات والقنصليات والكوادر الدبلوماسية بالخارج .

(ب) ما يتعلق بتقسيم الارث العسكرى المتعلق بقدرات وعتاد الجيش الفيديرالى ، خاصة فى ظل هيمنة جمهورية الصرب على المؤسسة العسكرية الاتحادية ، وتمركز قوات الجيش الاتحادى وإنتشارها فى كثير من الجمهوريات اليوغوسلافية .

(جـ) ما يتعلق بكيفية ومستقبل العلاقات بين « الدول » اليوغوسلافية الجديدة ، خاصة الاقتصادية منها ، بالنظر الى التداخل والتشابك الاقتصادى الذى كان قائما ، وطبيعة الاعتماد المتبادل ، سواء بالنسبة للمواد الخام اللازمة فى التقدم الصناعى ، أو التوزيع للمنتجات فى عموم يوغوسلافيا .

وبهذا الصدد ، تبرز وجاهة مقترح البوسنة - الهرسك بشأن إنشاء مجموعة للدول المستقلة ، على غرار الكومنولث الناشىء عن إنهيار الامبراطورية السوفيتية ، يطلق عليها « إتحاد الدول اليوغوسلافية » ، ذات السيادة الكاملة ، يتيح تكريس التعاون الوثيق الذى يفرضه الواقع والمصالح الاقتصادية للجمهوريات المستقلة بحدودها الحالية ، ويفتحها أمام حرية إنتقال الافراد والتبادل التجارى ، والتكامل الوظيفى الاقتصادى بينها .

وخلاصة القول ، فإن الاعتراف الأوروبى والدولى بما إنفرط من عقد الفيدرالية اليوغوسلافية ، قد طرح مشكلات وابعادا جديدة فى طبيعة الأزمة ، ويساهم فى تعقيدها وليس معالجتها ، وهى مشكلات تتوارى مرحليا امام الرغبة فى التوصل الى إتفاق شامل ونهائى للأزمة ، بيد ان المستقبل مايزال محاطا بغيمة رمادية ، وينفتح على كافة الاحتمالات ، وأن الانفجار الشامل رهن قدرة كافة الاطراف على إيجاد معالجة جذرية لكافة ابعاد الأزمة وجوانبها ، من عدمه . □

فى الإستراتيجية العسكرية

مقترحات خفض الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية
(الدلالات والنتائج)

مراد ابراهيم الدسوقى

قدمت إدارة الرئيس الامريكى بوش بمقترحات لاحداث تغييرات رئيسية على الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة ، الأمر الذى يعنى خفض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية التى تمتلكها من ١٢ الف رأس نووى (وهو العدد الحالى) الى ٤٧٠٠ رأس نووى فقط .

وتتكون القوات الاستراتيجية فى الولايات المتحدة من ثلاثة أجزاء رئيسية ويعمل بالتعاون معها مُجمع الاستطلاع والاستخبارات الاستراتيجية (الاقمار الصناعية) وتشكل البحرية الجزء الأول من هذه القوات حيث لديها ٦٤٠ صاروخا باليستيكيا يطلق من الغواصات (SLBM) موزعة على ٢٤ غواصة نووية ، والقيادة الجوية الاستراتيجية تشكل المكون الثانى للقوات الاستراتيجية الامريكية ولديها ١٠٠٠ صاروخ باليستيكى عابر للقارات ، و٣٠٥ طائرات قاذفة إستراتيجية و٥٩ طائرة إستطلاع إستراتيجى و٦٥١ طائرة إعادة تزويد بالوقود جوا . والمكون الثالث لهذه القوات عبارة عن الدفاعات الاستراتيجية (قيادة القوات الجوية الامريكية) . أما مجمع الاستطلاع والاستخبارات الاستراتيجى فيتكون من نظام الانذار المبكر (٥ اقمار صناعية ضمن برنامج دعم القدرات الدفاعية) تحلق على ارتفاع ٢٢٢٥٠ ميل) ونظام الاستطلاع [illegible] وهو عبارة عن عدد من الاقمار الصناعية (يحتمل ٣ اقمار) التى تحلق على إرتفاع ١٦٠ - ١٠٠ ميل ، ونظام مسح المحيطات (٤ اقمار صناعية للكشف عن السفن بالاشعة تحت الحمراء) والنظام العالمى لتعيين المحل بالاقمار الصناعية (NAVASTAR) (١١ قمرا صناعيا) ونظام الكشف عن الرادارات بالاقمار الصناعية (٦ اقمار صناعية انواع مختلفة) وآخرهم نظام إكتشاف إختبارات تفجير القنابل النووية وهو النظام الذى بدأ نشره عام ١٩٨٩ ويحتمل الإنتهاء من تنفيذه مع نهاية هذا العام ١٩٩٢ .

وتدعو إدارة الرئيس بوش - فى إطار المقترحات السابقة الاشارة إليها - الى إجراء خفض فى القوات الاستراتيجية بجميع مكوناتها بالنظر إلى تلاشى التهديد السوفيتى . وتشمل مقترحات الخفض الآتى :

- إلغاء برنامج شراء الغواصة النووية سى وولف (SSN21)
- تقليل الاعداد المطلوب شراؤها من الطائرة القاذفة الاستراتيجية B - 2
- إلغاء برنامج الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات صغيرة الحجم (Small ICBM) .
- وقف إنتاج الرؤوس الحربية للصواريخ الباليستيكية البحرية التى كانت تعرف باسم W - 88 .
- وقف انتاج الجديد للصاروخ الباليستيكى طراز ام- إكس (Peacekeeper) .
- وقف شراء الصاروخ الجوال المتقدم (Advance Cruse Missile ACM) .

وتشمل مقترحات الخفض تحويل عدد من الطائرات القاذفة الاستراتيجية - لم يتحدد هذا العدد بعد - للقيام بالواجبات التقليدية بدلا من القيام بمهام القذف الاستراتيجى .

وعلقت إدارة الرئيس بوش موافقتها على إجراء خفض على الصواريخ الباليستيكية متعددة الرؤوس النووية والتى تطلق من صوامع أرضية على موقف دول الكومنولث الروسى ، وسوف يكون الموقف الامريكى متوافقا مع الموقف الروسى الجديد ، بحيث إذا خفضت هذه الدول ما تملكه من الصواريخ الباليستيكية ، فإن الولايات المتحدة ستخفض ما تملكه بالتالى وسوف يترتب على ذلك أن تخفض اعداد الصاروخ ام - اكس ، وتخفض عدد الرؤوس المركبة على الصواريخ مينوتمان - ٣ الى رأس واحدة فقط ، وتخفض عدد

الرؤوس الحربية المركبة على الصواريخ البالستيكية التى تطلق من الغواصات فى أعماق البحار والمحيطات من ٦٠٠٠ راس حربى الى ٢٣٠٠ راس حربى فقط (مستوى ما قبل التوقيع على معاهدة (سارت)

ومن ناحية اخرى تعكس طلبات إدارة الرئيس بوش للشئون الدفاعية فى ميزانية العام الجديد إتجاها آخر للخفض ، حيث يحتمل ان تكون ميزانية وزارة الدفاع الامريكية فى السنة المالية ١٩٩٣ ، ٢٦٧,٦ بليون دولار ، وهذا يقل بمقدار ٩,٩ بليون دولار عن الميزانية التى اقرها الكونجرس فى عام ١٩٩٢ ، كما تشمل ميزانية وزارة الدفاع الامريكية فى عام ١٩٩٣ البدء فى خفض آخر فى مجال الانفاق على البرامج العسكرية خلال الفترة بين عامى ٩٢ ـ ١٩٩٧ ، والذى يصل فى نهايتها الى ٥٠,٤ بليون دولار .

الخفض فى القوات البحرية :

وتعبير الخفض الذى إقترحته البحرية هو اكثر مقترحات الخفض من حيث الحجم حيث سيوفر ١٧,٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٧ ، ويتلخص هذا الاقتراح فى وقف تنفيذ برنامج الغواصة سى وولف (SSN21) الهجومية التى تعمل بالطاقة النووية بعد تسليم الغواصة الاولى فى عام ١٩٩٦ ، ومن المحتمل ان يستخدم جزء من المبلغ الذى سيتم توفيره للانفاق على الابحاث ومحاولات التطوير للنموذج الاحدث لغواصة المستقبل ، وبذلك ستظل ميزانية البحرية الامريكية عند مستوى ٨٤,٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ وهو نفس المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٩٢ . ومن المحتمل ان يتحول مشروع الغواصة النووية سى وولف (ذئب البحر) الى مشروع ابحاث وتطوير حتى لاتضيع الاموال والمجهودات التى انفقت من اجل تطويره ، ونظرا لان التطبيقات التى إستخدمت فيه تعتبر من أحدث التطبيقات العلمية والتقنية المعروفة فى العالم . وبالرغم من ذلك فإن هناك مشروعات أخرى تتم لتطوير القدرات الاستراتيجية للبحرية الامريكية حيث يتم بناء ١٤ غواصة نووية طراز 688 ، و٦ غواصات حاملة للصواريخ ترايدنت ، علاوة على تطوير غواصة كهربائية ضد الكشف ، وهذه المشروعات سيتم الانتهاء من تنفيذها بحلول عام ١٩٩٧ . ونظرا لعدم وجود عقود أخرى لاحواض بناء السفن فى نيوبورت ، فإن المنشآت هناك سوف تركز عملها فى الاتجاهات الاخرى على ان يتم التنسيق لوضع خطط طوارىء للعودة إلى إمكانية الانتاج لصالح البحرية الامريكية فورا فى حالة حدوث أى ظرف طارىء .

وتريد البحرية الامريكية ان تحصل على ٣,٣ بليون دولار لشراء اربع مدمرات حاملة صواريخ ، و١,٨ بليون دولار لشراء ٤٨ طائرة اف ١٨ هورنيت ، و٥١٣ مليون دولار لشراء ٢٠ طائرة هيلكوبتر طراز سى إتش ـ ٥٣ و٢٤٦ مليون دولار لشراء صائدتى الغام ، ولاغراض الابحاث والتطوير تبحث البحرية عن تمويل قدره ١٦٥ مليون دولار ، وبالاضافة الى ذلك فإن طلب البحرية ١,٢ بليون دولار لدعم قدرة النقل الاستراتيجى البحرية ـ سوف ينظر إليه بعين الاعتبار على ضوء الخبرة المستفادة من حرب الخليج .

الخفض فى القوات الجوية :

وسوف تعكس الزيادة على ميزانية القوات الجوية واحدا من اكبر التغييرات التى ستطرأ على التوجهات الاستراتيجية الامريكية ، حيث ستصل ميزانية هذه القوات فى عام ١٩٩٣ ، ٨٢,٩ بليون دولار بزيادة قدرها ٤ بليون دولار ، ولكن تلك الزيادة لن تكون بغرض شراء معدات جديدة ولكنها سوف تستخدم تخصيص القاذفات الاستراتيجية بحيث تنتقل من واجب القيام بمهام قذف نووى الى واجب القيام بمهام قذف بالاسلحة التقليدية .

وبينما ستكتفى القوات الجوية الامريكية بنشر عشرين قاذفة بى ـ ٢ (ستيلث) مستقبلا ، بدلا من ٧٥ قاذفة كانت تأمل فى الحصول عليها ، فإنه سيتم تحويل إعداد اكبر من القاذفات الى واجب القذف بالاسلحة التقليدية ، ووقف برنامج إنتاج الصاروخ الجوال المتقدم بحيث ينتج ٦٤٠ صاروخا بدلا من ١٠٠٠ كان من المخطط إنتاجها مع التاكيد على إنهاء برنامج الصاروخ التكتيكى قصير المدى(١) (SRAM -T)

وفى ميزانية عام ١٩٩٣ تطلب القوات الجوية شراء ٤ طائرات طراز بى ـ ٢ فى الوقت الذى يحتمل ان تصل فيه إجمالى تكاليف مشروع هذه القاذفة ٤٥ بليون دولار انفق منها بالفعل ٢٤ مليون دولار ، وللمحافظة على التفوق الاستراتيجى الامريكى ، فإن تكنولوجيا إنتاج الطائرات الخفية (Stealth) سوف تستمر كعنصر اساسى فى الميزانيات القادمة مستقبلا .

ونظرا لخطورة وأهمية إمكانيات النقل الجوى الاستراتيجى فى الولايات المتحدة ، فإنها لم تتعرض لخفض جوهرى ، حيث خصص فى ميزانية العام ١٩٩٣ مبلغ ٢,٩ بليون دولار لشراء ثمان طائرات نقل إستراتيجى طراز سى ـ ١٧ ، وحصل مشروع طائرة المسح الارض (STARS) على ٧٠٠ مليون دولار .

موقف القوات الاساسية :

وبالاضافة الى القوات الاستراتيجية الامريكية فهناك قوات اخرى تمثل القاعدة الاساسية للقوات المسلحة ، وتجرى محاولات لخفضها فى الكونجرس وهى عبارة عن ١٢ فرقة عاملة تتمركز فى قواعد ثابتة فى الولايات المتحدة ، و ٤٥٠ سفينة حربية (من بينها ١٢ حاملة طائرات) ، و ١١ جناح قوات جوية للبحرية ، و١٠ جناح مقاتلات عامل . وبرغم تلك المحاولات الرامية الى الغاء جزء من هذه القوات (سواء فى الافراد او فى المعدات) فان وزير الدفاع الامريكى اكد ان « وزارة الدفاع سوف تتمسك بهذه القوات بكل حزم »(٢)

وبحلول عام ١٩٩٥ سوف يكون لدى الولايات المتحدة القوات الاتية :

- ١٨ فرقة (منها ١٢ فرقة فى الخدمة العاملة)
- ١٢ حاملة طائرات بالاضافة الى حاملة طائرات للتدريب
- ١٣ جناح طائرات تعمل من على ظهر حاملات الطائرات (منهم ١١ جناح فى الخدمة العاملة)
- ٤٥١ سفينة قتال انواع مختلفة
- ٢٦ جناح مقاتلات تكتيكية (منهم ١٥ جناحا فى الخدمة العاملة)
- ١٥٠ قاذفة استراتيجية

اما قوة الاحتياط الامريكى (الاحتياط خط اول) فانها سوف تخفض بمقدار ٩٩ الف فرد فى ميزانية عام ١٩٩٣ ، وهذا العدد يزيد بمقدار ثمانية الاف فرد عن الخطة السابقة وفضلا عن ذلك فان الخطط الخاصة بالاحتفاظ بقوات قوامها ١٥٠ الف فرد فى القواعد اوروبية بحلول عام ١٩٩٥ لم تمس .

الاثار السلبية لمبادرة بوش :

من المنتظر ان تؤثر مبادرة الرئيس الامريكى بوش على القاعدة الصناعية فى الولايات المتحدة تأثيرا سلبيا ولكن العمل خلال الفترة القادمة سيتركز على مابين وفى مجالات تطوير التكنولوجيا المتقدمة وبناء النماذج الاولية مع اتمام عمليات دمج لانظمة مختارة بمنأى

جدول (١) مكونات القوة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة

القوة الحالية (١ يناير ١٩٩٢)	الحجم المخطط للقوات القاعدة تحت تطبيق معاهدة START	الحجم الجديد للقوات القاعدة اذا وافقت روسيا على ازالة الصواريخ البالستيكية متعددة الرؤوس والعابرة للقارات
٧٩ قاذفة استراتيجية بى - ابى	٧٥ قاذفة استراتيجية بى-٢	٢٠ قاذفة استراتيجية بى-٢
٩٥ قاذفة استراتيجية بى - ٥٢ اتش	٩٧ قاذفة استراتيجية بى - ابى	٩٧ قاذفة استراتيجية بى - ابى
٤٤ قاذفة استراتيجية بى-٥٢ جى(١)	٩٥ قاذفة استراتيجية بى-٥٢ اتش	٩٥ قاذفة استراتيجية بى-٥٢ اتش
٥٠ صاروخ Peacekeeper ٥٠٠ صاروخ مينوتمان-٣ ٤٥٠ صاروخ مينوتمان-٢	٥٠ صاروخ Peacekeeper ٥٠٠ صاروخ مينوتمان-٣(٢)	٥٠٠ صاروخ مينوتمان-٣(٣)
١٣ غواصة نووية ترايدنت	١٨ غواصة نووية ترايدنت	١٨ غواصة نووية ترايدنت(٤)
١٢ غواصة بوسيدون ١٠ غواصة بوسيدون		

المصدر: U.S. Departement of Defence, Jan. 1992

(١) يجرى احالتها الى التقاعد .
(٢) بعد خفض نسبة من الرؤوس الحربية الى راس وحد بدلا من ٣ رؤوس . فى الوضع السابق .
(٣) جميعها براس حربية واحدة بدلا من ٣ رؤوس .
(٤) بعدد اقل من الصواريخ فى كل غواصة .

جدول رقم (٢) تطور انظمة الاسلحة النووية الاستراتيجية فى الولايات المتحدة

التطور / النوع	الوضع خلال السنة الحالى ١٩٩٢ (طبقا للميزانية)	الوضع بعد مبادرة سبتمبر	٢٠
اولا : القاذفات			
بى-٢	٧٥ (مخفضة من ١٣٢)		تحويل عدد نسبى من القاذفات الى القيام بدور القذف بالاسلحة التقليدية(١)
بى ١ بى	٩٧	تستبعد من نظام الإستعداد	
بى-٥٢ اتش	٩٥	تستبعد من نظام الإستعداد	
بى-٥٢ جى	(يجرى احالتها الى التقاعد)	تستبعد من نظام الإستعداد	
الصاروخ-٢ (SRAM)	٧٠٠ (مخفض)	تزال نهائيا	
صاروخ جوال متقدم	١٠٠٠ (بعد (١٤٦٠))		وقف الإنتاج حتى ٦٤٠ صاروخا
ثانيا : الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات		ابحاث وتطوير على خفة الحركة	
بيس كيبر	٥٠ فى صوامع ارضية(١)	تزال	تزال تماما(٤)
مينوتمان-٣	خفض عدد الرؤوس طبقا لستارت		خفض عدد الرؤوس الى راس واحد(٤)
مينوتمان-٢	احالة للتقاعد حتى العام المالى ١٩٩٧(٢)	تستبعد من نظام الإستعداد(٣)	
صواريخ بالستيكية صغيرة	بحوث وتطوير فقط	ابحاث وتطوير على خفة الحركة	تزال (لا يتم شراء اى منها)
ثالثا : الغواصات النووية :			
ترايدنت	١٨ غواصة نووية		يقل عددها بمقدار الثلث(٤) مع وقف انتاج الراس الحربية الجديدة طراز W - 88
بوسيدون سى-٤	زيادة معدل التقاعد		
بوسيدون سى-٣	تحويل من الخدمة العاملة		

المصدر : Department of Defence, Jan.1992

(١) مخفضة من ٢٠٠ صاروخ فى الاصل .
(٢) ٤٥٠ صاروخا فى الترسانة الامريكية حاليا .
(٣) يصاحب ذلك تقليل فى الاعداد بمجرد التصديق على معاهدة START
(٤) اذا وافق الاتحاد السوفيتى على ازالة الصواريخ البالستيكية متعددة الرؤوس النووية (MIRV) وخفض اعداد القوات يمكن ازالتها كليا .

وتتمتع بميزات جديدة فى الاسلحة والمعدات الموجودة بالفعل للحفاظ على مستوى الكفاءة العامة

كما ان قدرات وامكانيات اسلحة جديدة سوف تتراجع خصوصا بعد اعلان وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى « ان الاسلحة الجديدة سيتم انتاجها فى حالة ما اذا كانت هناك حاجة جارفة لاحلال اسلحة جديدة مكان الموجود فقط ، وهذه الحاجة سوف تتحدد بناء على التهديد فقط[٣]

وهذا يثير امامنا فى واقع الامر تساؤلا مغزاه : اذا كان التهديد السوفيتى قد زال ، فمن هو العدو الذى تسعى الولايات المتحدة لمواجهته ؟ وماهو التهديد الذى تخشى منه الولايات المتحدة فى المستقبل ؟ . ان الرئيس بوش يتحدث عن هجمات محدودة بالصواريخ النووية[٤] لان الكثيرين فى العديد من الدول تمكنوا من الحصول على اسلحة نووية » . ولكن ذلك التهديد يصعب اعتباره تبريرا كافيا لان تحتفظ الولايات المتحدة بترسانتها حتى لو تم تخفيضها بمقدار ٣٠ ٪ حتى عام ١٩٩٧ . ومن المحتمل ان يكون الدافع الاكثر اهمية وراء ذلك هو مايقوله الرئيس بوش نفسه من « ان الولايات المتحدة الامريكية قد اصبحت زعيمة للغرب الذى اصبح زعيما للعالم » .

الدلالات :

١ - يعتمد الرئيس بوش على دعوته احداث خفض فى الاسلحة النووية الاستراتيجية لكى يكتسب مزيدا من التأييد والشعبية خلال حملته الانتخابية التى بدأت بالفعل ، ويتوقع - من مؤشراتها المتيسرة حتى الان - انها ستكون صعبة .

٢ - اتاح الانهيار فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى الفرصة امام ادارة الرئيس بوش لكى تظهر بمظهر الدولة الساعية الى السلام وانها اقدمت على اجراء خفض فى قواتها النووية الاستراتيجية من جانب واحد

٣ - من الملاحظ ان مقترحات الخفض او الالغاء تشمل انظمة لاتمثل اهمية اساسية للوضع الاستراتيجى الامريكى وان عددا من البرامج الملغاة كان يعانى بالفعل من مشاكل فنية خطيرة كانت تهدده بالالغاء ، او تحتاج الى مبالغ ضخمة جدا للتغلب على هذه المشاكل (المشاكل الفنية التى كانت الغواصة النووية سى وولف تعانى منها على سبيل (المثال)

٤ - معظم الالغاءات التى تقترحها الادارة الامريكية تتركز على الانظمة الاضافية ، او انظمة تكميلية يوجد لها نظير يحتمل ان يكون اقل كفاءة مرحليا ويمكن بسرعة التغلب على ذلك القصور.

٥ - تعتبر الولايات المتحدة ان تفوقها فى مجال (الكيف) فى انظمة التسلح هو الذى كفل لها الانتصار فى الحرب الباردة . وان استمرارها فى امتلاك تلك الانظمة سوف يتيح لها الفرصة للمحافظة على ذات المكانة فى المستقبل حيث « يتعين على الولايات المتحدة الحرص ، اذ ان العالم مازال غير امن والموتى وحدهم هم الذين شهدوا نهاية الصراع ، ورغم ان تحديات الامس اصبحت وراءنا الا ان تحديات الغد ترى النور الان » .[٥]

٦ - تعتزم الولايات المتحدة احداث تغيير على سياستها الخاصة بشراء الاسلحة حيث سيتم التقليل من انشطة الانتاج الكامل للانظمة ، والتركيز على انشطة البحوث والتطوير (R & D).

النتائج :

١ - عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية التى تنوى الولايات المتحدة الاحتفاظ بها ، يقل عن عدد الرؤوس التى تنص اتفاقية ستارت على الاحتفاظ بها وهو ٩٥٠٠ راسا .

٢ - لن تؤدى مقترحات الخفض الى ان تفقد الولايات المتحدة ايا من قدراتها الصاروخية الاستراتيجية

٣ - نتيجة للتحولات فى التوجهات الاستراتيجية الامريكية سيتم الغاء برامج شراء عدد من الانظمة التكميلية للقوات البحرية خلال سنوات الخمس القادمة اهمها النظام المضاد للغواصات (٨١٢ مليون دولار) ، نظام الدفاع الجوى (اطلاق افقى) عن القطع البحرية (٩١ مليون دولار) ، اسطول طائرات الانذار المبكر اى-٢-سى (٤٤٤ مليون دولار) ، سفن الابرار البحرى (LSD-41) (٢٥١ مليون دولار)

٤ - التخفيضات التى وافق عليها الرئيس بوش ستوفر ٥٠ بليون دولار على مدى خمس سنوات ، وبحلول نهاية عام ١٩٩٧ تكون الميزانية الدفاعية الامريكية قد خفضت بنسبة ٣٠ ٪ .

٥ - الرد السوفيتى على التخفيضات الامريكية كان متواضعا وغير مقترن بخطوات ايجابية ربما لضعف الروابط بين الجمهوريات وقوة سيطرة بقايا القيادات العسكرية السوفيتية (سابقا) .

1. Short Range Attack Missile-Tactical. (SRAM-T)
2. International Defence Review Special Issue 1992. P. 44.
3. Jane's Defence Weekly 8, F EB. 1992. P 182.

(٤) خطاب الرئيس بوش عن حال الاتحاد ، ٢٨ يناير مركز المعلومات الامريكى ص ٤
(٥) خطاب الرئيس بوش عن حال الاتحاد ٢٨ يناير ١٩٩٢ - مركز المعلومات الامريكى ص ٥ .

ظاهرة الفوضى والعنف المسلح فى النظام الدولى الجديد

أحمد ابراهيم محمود

حفلت ادبيات العلاقات الدولية فى العالم الغربى خلال الاونة الاخيرة بالعديد من الافتراضات حول امكانية نبذ الفوضى والعنف المسلح والتخلى عن اللجوء الى الحرب فى العلاقات الدولية ، كما شاعت فى نفس هذا السياق فروض أخرى حول انتقال النظام الدولى من عصر المواجهة الى عصر التعاون ليس فقط بين الشرق والغرب ، ولكن ايضا بين الشمال والجنوب

ومن الغريب انه على الرغم من احتدام الجدل فى الاوساط الصحفية وشبه الاكاديمية والاكاديمية حول ما اذا كانت التطورات الحادثة فى البيئة الدولية سوف تؤدى الى اقامة نظام دولى جديد أم الاقتصار فقط على أحداث تعديلات بنائية فى المنظومة الدولية ، فإن احدا لم يتعرض على ما يبدو لدرجة المصداقية التى تستحوذ عليها الدعوة الى نبذ العنف السلح فى العلاقات الدولية . وفى افضل الاحوال ، ذهبت بعض الاعمال التى تناولت هذه الاشكالية الى القول بأن الدعوة الى حظر العنف كانت بمثابة واحدة من المبادىء التى جرى استخدامها من جانب الدول الكبرى فى الغرب التى تستقل بالنظام الدولى الجديد بغية ايجاد ضوابط تحول دون انتشار عدوى الفوضى المصاحبة لانهيار الكتلة الشرقية الى الغرب[١] . وفى الواقع ، فإن هذه الاشكالية تستلزم معالجة تفصيلية متأنية ، على اعتبار انها تشتمل على العديد من الجوانب التنظيرية ، والتى ترتبط فى جوهرها بطبيعة المجتمع الدولى ذاته ، كما تتداخل فى هذه الاشكالية العديد من قضايا العلاقات الدولية والقانون الدولى ومبادىء الحرب .

وبصورة اكثر تحديدا ، فإن نبذ العنف المسلح يكتسب مصداقيته فقط فى تلك الحالة التى يتجه فيها نحو معالجة جذور الفوضى فى المجتمع الدولى ، وهى الجذور التى ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا السيادة والتعاون فى العلاقات الدولية ، ولا تحقق هذه المعالجة اهدافها سوى حينما تحظى بدرجة معقولة من القبول والرضا من جانب الاطراف المعنية كبيرها وصغيرها . ولكل هذه الاسباب ، يصبح من الضرورى معالجة هذه الاشكالية بصورة منطقية ، أى تبدأ بتناول الارتباطات والتداخلات البنائية للظاهرة ، والمتعلقة فى الاساس بموقع ظاهرة الفوضى فى المنظومة الدولية والجماعة الدولية ، وصولا إلى تقييم مصداقية الجهود الراهنة لتحقيق هذه الدعوة .

اولا : جذور الفوضى والعنف المسلح

من الناحية المبدئية ، ينطوى مفهوم الفوضى على دلالات تنظيمية بحتة . فقد نشأ هذا المفهوم لتوصيف وتشخيص حالة السيولة التى تميز العلاقات فيما بين الدول . وكانت نقطة البداية الرئيسية فى هذا التحليل تنطلق من التسليم بأن العلاقات بين الدول تمارس فى محيط بيئة تختلف كثيرا عن محيط بيئة العلاقات داخل المجتمع الوطنى . ففى المجتمع الوطنى . توجد قواعد سياسية اكثر رسوخا وارتباطات وولاء تاريخى اكثر دعما وعمقا وسلطة سياسة تحتكر استعمال القوة . أما على المستوى الدولى ، فإن التقاليد السياسية والارتباطات والـولاءات تتسم بالتعارض والتغير لارتباطها بالمصالح والايديولوجيات ، علاوة على الافتقار الى سلطة تحتكر استعمال القوة فى مواجهة جميع الدول . وعلى هذا الاساس ، تميزت الجماعة الدولية بتعدد السلطات التى تمتلك القوة ، وبالتالى التى تقرر استعمالها . ولهذا السبب مثلا ، يذهب العديد من فقهاء القانون الدولى الى القول بعدم وجود (مجتمع دولى) ، وانما هناك (جماعة دولية) ، حيث ان المجتمع يتسم بوجود سلطة سياسية واحدة تجعل من التعدد وحدة ، أى مجتمعا ، فى حين ان اصطلاح الجماعة يعنى عدم وجود هذه السلطة السياسية الواحدة ، وبالتالى افساح الطريق امام تعدد المجتمعات[٢] . ويعنى هذا التحليل ، ان مفهوم (الفوضى) فى النظام الدولى يستخدم هنا للدلالة على الافتقار الى التقاليد والارتباطات والسلطة الواحدة التى تحتكر استخدام قوة القهر المادى فى المستويات فوق القومية . ويترتب على هذا الوضع بطبيعة الحال ، ان تظهر المنافسة والمنازعات المستمرة بين الدول ، وبالتالى استعمال القوة والعنف المسلح فى حالات الصراع بين الدول .

ويقودنا ذلك منطقيا الى القول بأن ظاهرة الفوضى كانت تجد التعبير الموضوعى لها فى الاشكال المختلفة للصراع المسلح بين الدول (الحرب) . ذلك ان الحرب كانت دائما عبارة عن اداة لخدمة مصالح جماعة سياسية معينة فى تفاعلاتها الصراعية مع الجماعات الاخرى ، وتتخذ الحرب وفقا لهذه الصيغة صفة اساسة تتمثل فى كونها شكلا منهجيا ومنظما يتعلق بالجماعات التى تقوم بها والصور التى تديرها بها[٣] . وقد اتخذت هذه الاشكالية صورتها الاكثر تكاملا على يدى كارل فون كلاوزفيتز ، والذى يعزا اليه الفضل فى وضع الحرب فى اطارها المنطقى والتاريخى من حيث انها عبارة عن امتداد للسياسة ، وتتحدد فى كل حالة خاصة . وبالتالى ، فإن الحرب

مستمرة افتراضيا فى السياسة ، فهى تؤلف اذن أحد العناصر ، وقد تكون الوسيلة الاخيرة فى بعض الاحيان(٤)

ان حالة الفوضى ، على هذا النحو ، ظلت تعكس نفسها من الناحية التطبيقية فى صورة صراع مسلح عبر احداث تباينات حادة فى تأويل معنى السيادة والمصلحة القومية فيما بين الدول المكونة للجماعة الدولية .

وكانت هذه التباينات تتعزز بفعل حالات التغير التى تطرأ على المعطيات المادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية القائمة فى الساحة الدولية . ذلك انه حينما يحدث هذا التغير تختل بالضرورة حالة التوازن القائمة ، بما يفضى فى النهاية الى وقوع الحرب .

وقد ارتبطت قوة الاندفاع فى طريق الحرب فى جميع الاحوال بعدد من المتغيرات مثل القوة العسكرية المتاحة لدى أطراف النزاع والقدرة على توظيف هذه القوة بفاعلية فى المسرح المحتمل للقتال ، والتوقعات الخاصة بالكيفية التى سوف تتصرف بها الدول الاخرى فى حالة اندلاع الحرب ، والتوقعات الخاصة بحالة الانقسام أو الوحدة الداخليين فى الدولة أو لدى الخصم ، والمعرفة أو الجهل بحقائق والام الحرب ، والقومية والايديولوجية السائدة ، وحالة الاقتصاد القومى لدى الخصوم ، وانماط الشخصية وخبرات أولئك الذين يتخذون قرار الحرب على الجانبين(٥) .

وفى ضوء هذا التوصيف ، ركزت المناهج والافكار المطروحة حول معالجة ظاهرة الفوضى والصراع المسلح فى العلاقات الدولية ، على مجموعة من البدائل الموجهة نحو بنية الظاهرة ذاتها . وتركز هذه البدائل جميعها على ضرورة معالجة الصراعات والمنازعات التى تعتبر حلقة وسيطة فى الظاهرة المذكورة ، فهى نتاج لظاهرة الفوضى ، كما انها تولد العنف المسلح فى نفس الوقت . وقد تراوحت البدائل المطروحة ما بين الشمول والتجزؤ ، سواء فى أهدافها او اساليبها . فمن حيث الاهداف ، تتعدد التيارات الفكرية المعنية بإيجاد حلول حاسمة لظاهرة الصراع ، الا أن هناك تيارين رئيسيين فى هذا المجال . ويركز أحد هذه التيارات على مقترب شمولى ومركب لمعالجة الصراعات يقوم على مواجهة الاسباب العميقة لها وتصفية جذورها ، بما يفتح الباب أمام احلال السلام بجانبيه السلبى والايجابى ، اى انهاء الحرب ، وكذلك فتح الباب أمام تحقيق التنمية والعدالة فى العلاقات الدولية ، ويطلق على هذا التيار (حل الصراع) . أما التيار الاخر ، فهو يركز على منع الحرب عن طريق التوصل الى ترتيبات عملية فى اطار الوضع القائم للنظام الدولى ، ويطلق على هذا التيار (تسوية الصراع) . وبطبيعة الحال ، تختلف الاساليب وفقا لاختلاف الاهداف . فالمقترب الشمولى لمعالجة الصراعات يركز على ضرورة تغيير بنية النظام الدولى ذاته . وتطرح فى هذا السياق رؤية كلاسيكية لتحقيق التغيير المذكور تركز على تشكيل (الحكومة العالمية) والتى تنطلق الدعوة اليها من القول بإستحالة حل الصراعات عن طريق الاكتفاء بوضع قيود على التطلعات القومية نحو المزيد من القوة والنفوذ ، وانما لابد من خلق مجتمع او أسرة دولية تصبح أساسا تقوم عليه الحكومة العالمية ، ويتطلب ذلك بدوره تلطيف الصراعات وتقليلها ، بما يقلل اللجوء الى الحرب ، بما يؤدى تلقائيا الى زيادة الوزن النسبى للتفاعلات التعاونيه عن التفاعلات الصراعية فى العلاقات الدولية وكان ابرز الداعين الى هذه الفكرة هانز مورجنثاو وبرتراندراسل(٦) ، واللذان رأيا فى الامم المتحدة قاعدة مناسبة يمكن تطويرها مستقبلا كحكومة عالمية تتمتع بسيادة مستقلة فوق سيادة الدول الاعضاء .

أما التيار الداعى الى (تسوية الصراع) ، فهو يركز على نزع السلام ودفع الاطراف المتنازعة بوسائل شتى من الاغراء والاجبار نحو الجلوس معا على طاولة التفاوض لحل صراعاتها ، اى انها تتحرك عموما فى اطار الحفاظ على الوضع الدولى القائم .

ثانيا : معالجة الفوضى فى النظام الدولى الجديد

تشير النظرة التحليلية المقارنة الى النمط الامريكى فى التعامل مع مصادر الصراع الدولى ، الى تغليب رؤية احادية تهدف الى (تسوية) الصراعات القائمة بما يخدم المصالح الامريكية والغربية عموما ، بل وتعمد هذه الرؤية نحو العمل على ضمان استقرار وصمود هذه التسويات عن طريق ممارسة الضغط من خلال ادوات اقتصادية وسياسية وعسكرية عديدة ، دون الاهتمام بمعالجة الاسباب العميقة والجذرية للصراعات القائمة .

وواقع الامر ، ان هذا النمط الامريكى يرتكز بالدرجة الاولى على الافادة من جملة الظروف والمعطيات السائدة فى البيئة الدولية على انهيار الكتلة السوفيتى ، والتى ترتب عليها حدوث تحولات هيكلية فى النظام الدولى من نظام يقوم على القطبية الثنائية الى نظام قطب واحد هو النظام الراسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة . وقد ادت هذه التحولات الى اختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عالمية فى مقابل ازدياد الوزن النسبى للولايات المتحدة على الساحة الدولية كقوة عالمية وحيدة تمتلك السبق والتفوق فى كافة المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية والمذهبية .

وبطبيعة الحال ، فإن الادوات والاليات التى تستخدمها الولايات المتحدة فى فرض تصورها لكيفية معالجة الفوضى والصراع المسلح فى العلاقات الدولية تنبع فى الاساس من نفس الادوات والاليات التى تمكنت عن طريقها من تحقيق التفوق فى السباق العالمى ضد الاتحاد السوفيتى ، اى الادوات التكنولوجية والاقتصادية تحديدا . فقد نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق موقع الزيادة فى الثورة الصناعية الثالثة فى كافة المجالات العسكرية والقطاعات المدينة فى الاقتصاد ، علاوة على ازدياد قدرة المعسكر الغربى على تحقيق التطور والتعاون الاقتصادى داخله عن طريق تكثيف الاعتماد المتبادل ، الامر الذى مكنه من امتلاك قدرة هائلة على التحكم فى حركة الاقتصاد العالمى ، لاسيما من خلال سياسات الاقراض والمعونة .

ففى المجال التكنولوجى - العسكرى على وجه التحديد ، تركز السياسة الامريكية على فكرة ان خفض التسلح يمثل الاداة الرئيسية لاحلال السلام فى العالم . ذلك ان التخلص من هذا المظهر - الذى يعتبر مظهرا نموذجيا من مظاهر الصراع من اجل القوة على المسرح الدولى - يعنى الخلاص من الاثار والنتائج التى يمكن أن يفضى اليها والمتمثلة فى الحرب والفوضى الدولية . ويقوم هذا المنهج فى مضمونه على فكرة مبسطة مؤداها ان الصراعات الدولية تنشب بفعل ارتفاع معدلات التسلح ، ويترتب على هذا الافتراض نتيجة منطقية تتمثل فى ان نزع التسلح سوف يقلل فرص اندلاع الصراع المسلح . وقد وجهت هذه الفكرة جميع مبادرات وجهود خفض التسلح الامريكية ، ومنها مثلا مبادرة بوش لنزع السلاح فى الشرق الاوسط(٧) . وتعتمد الولايات المتحدة على الاليات المكتسبة من ريادتها فى مجال الثورة الصناعية الثالثة فى فرض برامج خفض التسلح ، سواء بصورة منفردة او من خلال التعاون مع القوى الكبرى الاخرى فى المعسكر الغربى . وتركز البرامج المذكورة ليس فقط على الحد من حركة تدفق الاسلحة والمعدات الى دول العالم الثالث عموما ، والى مناطق النزاع خصوصا ، ولكن أيضا على اجبار تلك الدول على التخلص من نوعيات وكميات معينة من الاسلحة والمعدات العاملة لديها فى الخدمة الفعلية ، وكذلك خفض قدرة تلك الدول على انتاج الاسلحة والمعدات ، لاسيما تلك الاسلحة التى توفر قدرة هجومية مؤثرة للدولة الى تنتجها .

وفى نفس هذا السياق ، عمدت الولايات المتحدة نحو استخدام سياسات الاقراض والمعونة كاداة فاعلة من ادوات سياستها الخارجية ، سواء بصورة منفردة او من خلال مؤسسات الاقراض والتمويل الدولية او من خلال التنسيق مع دول المنظومة الرأسمالية العالمية . وتمتلك تلك الدول قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة تمكنها من السيطرة على النظام الدولى ، ويتيح لها قدرة ضخمة على المنح والعقاب فى علاقاتها الدولية مع الدول والمجموعات الدولية الاخرى .

وتستخدم الولايات المتحد الادوات السابقة فى دفع الدول المتصارعة فى اقليم العالم الثالث نحو قبول الدخول فى أعمال تسوية النزاعات الصراعات القائمة ، ولا تستهدف هذه التسوية معالجة اسباب الصراع بقدر ما تستهدف اعادة ترتيب الاوضاع فى اقليم العالم الثالث بما يخدم مصالح الولايات التحدة وحلفائها واصدقائها ، عن طريق التوصل الى اتفاق بين أطراف مؤهلة للالتزام به ويتمتع بقدر من الاستقرار ، ويشتمل على التزام هذه الاطراف بمنع الحروب فيما بينها . وتعتبر تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى مثالا صارخا على هذا المنهج الامريكى ، حيث عملت الولايات التحدة على دفع الاطراف المعينة دفعا نحو الجلوس على مائدة التفاوض ، دون ممارسة الضغط الفعال على الجانب الاسرائيلى ، بل وفى ظل تميز امريكى ضمنى لصالح اسرائيل .

ثالثا : مستقبل الفوضى والعنف المسلح :

يتضح من التحليل السابق ان المنهج الامريكى للتعامل مع مظاهر الفوضى والعنف المسلح فى النظام الدولى يتسم بالسطحية وعدم الشمول ، وتمثل هذه السطحية بدورها نتاجا موضوعيا للعديد من جوانب القصور الثانوية التى تميز هذا المنهج . فمن ناحية ، يتبعد هذا المنهج الى حد كبير عن معالجة الجذور الحقيقية للفوضى والصراع على المستويين المؤسسى والبنائى ، وانما ركز بدلا من ذلك على الابقاء على ظاهرة الفوضى ، ولكن عند مستويات لا تلحق ضررا بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها ، بل ويبدو فى الكثير من الاحيان ان للولايات المتحدة مصلحة اكيدة فى استمرار مظاهر معينة للفوضى والصراع فى النظام الدولى . ويتضح هذا التشخيص الى حد كبير من خلال النقاط الثلاث التالية :-

اولا : ان المنهج الامريكى القائم على تحقيق معالجة الفوضى والصراع عن طريق نزع السلاح يتسم بدرجة فادحة من الخلط الفكرى ، لاسيما وان العديد من الادبيات الرائدة فى حقل العلاقات الدولية قد اوضحت منذ فترات مبكرة قصور هذه الفكرة . ويمكننا ان نؤكد فى هذا الصدد بصورة اكثر تحديدا ان الاعتقاد بان نزع السلاح يمكن ان يؤدى الى الاقلال من فرص اندلاع الصراع المسلح ينطوى على اخطاء نظرية وتطبيقية فى ان واحد . فمن الناحية النظرية ، يتعارض هذا الاعتقاد مع حقيقة ان الحرب لا تنشب فى الكثير من الحالات لمجرد ارتفاع معدلات التسلح اولان الشعوب اصبحت تمتلك المزيد من الاسلحة والمعدات ، وانما تتجه الدول والشعوب نحو امتلاك الاسلحة والمعدات فى الأغلب حينما تبدو الحرب امرا لا مناص منه . ومن ثم فانه حتى لو فرضت برامج لخفض التسلح على تلك الدول ، فانها سوف تحارب حتى ولو بالايدى ، كما انها سوف تعمد الى تطوير استراتيجيات وتكتيكات تتلائم مع مستويات ونوعيات التسلح المتاحة لديها ، وليس بالضرورة ان تتخذ المواجهات العسكرية التى تدخلها شكل الحروب النظامية ، وانما يمكن ان تتخذ مثلا شكل الحروب الثورية وحروب العصابات ، كما يمكن لتلك الدول ان تعمل على تطوير وابتكار اسلحة جديدة . ويعنى ذلك ، ان تخفيض وتقليل كميات الاسلحة والمعدات الموجودة فعلا أو المحتمل توافرها مستقبلا لا يمكن ان يمنع الحرب . حقا ، ان الحرب سوف تتأثر بموازين التسلح القائمة ، الا انها سوف تستمر فى سياق دورات متواصلة من التصعيد والتهدئة ما لم تعالج جذورها العميقة .

أما من الناحية التطبيقية ، فان برامج خفض التسلح من جانب الادارة الامريكية ، لاسيما فيما يتعلق باقاليم العالم الثالث ، تتسم الى حد كبير بالتحيز الصارخ وبعدم الشمول . ذلك انها تنطلق من ارضيه تفترض الخير المطلق فى الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها ، ومن ثم فهى لا تمثل مصدرا لتهديد الاستقرار العالمى والاقليمى ، فى حين انها تفترض فى ذات الوقت الشر المطلق فى الاعداء والخصوم . ولذلك يلاحظ مثلا فى البرامج الأمريكية لضبط التسلح انها تكاد تكون مفصلة تفصيلا كاملا لخدمة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها . ويشير مجمل ما سبق ، الى ان الافكار المطروحة لخفض التسلح لا يمكنها ان تؤدى الى خفض احتمالات نشوب الحرب فى النظام الدولى ، بل ولا يبدو أن واضعيها انفسهم يسعون الى تحقيق هذا الهدف ، وانما يبدوان المستهدف هو إعادة تعديل التوازنات العسكرية القائمة فى اقاليم العالم الثالث المختلفة بما يخدم المصالح الغربية عموما ، وبما يضمن تكييف الأوضاع فى النظام الدولى للحيلولة دون بروز اية تحديات لحقبة الهيمنة الراسمالية الراهنة .

ثانيا : ان مناهج تسوية الصراعات القائمة فى النظام الدولى لا يمكن ان يترتب عليها بحال من الأحوال الوصول الى معالجة مستقرة وفاعلة ونافذة لهذه الصراعات . فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة حرصت فى جهود تسوية الصراع فى الشرق الأوسط وجنوب شرق اسيا وجنوب افريقيا .. وجميع مناطق الصراع عموما ، على شمول دبلوماسية التسوية لقوى محلية ما متورطة فى الصراع لضمان التزامهم بالناتج النهائى لها ، وبالرغم من انها تعمل على الوصول الى ايجاد الية فاعلة لتطبيق الاتفاق الذى تتضمنه التسوية ، الا ان التحليل المقارن لمسار جهود التسوية المذكورة يشير الى افتقارها الى عناصر الجدارة الموضوعية واحتمالية الاستقرار ، وهى عناصر يمكن ان يترتب على فقدانها منطقيا الافتقار الى القبول والرضا لاتفاقات التسوية النهائية من جانب الاطراف الاساسية فى هذه الصراعات . فمن حيث المشاركة لم تشتمل العديد من جهود التسوية على بعض الاطراف الاساسية فى الصراع ، ويترتب على هذا الوضع تلقائيا عدم مراعاة التسوية للمصالح المادية والرمزية لمختلف الاطراف المعنية والافتقار الى ضمانات استقرار التسوية . وكذلك الحال من حيث الجدارة الموضوعية ، اذ يلاحظ ان جهود التسوية المذكورة لا تغطى فى الكثير من الاحيان الموضوعات الرئيسية مثار النزاع ، كما تتصف هذه الجهود بالتركيز على موضوعات ذات اهمية نسبية ضئيلة فى سياق العملية التفاوضية . ومن شان ذلك الوضع ان يؤدى الى العجز عن وصول التسوية الى ارساء مصالح مشتركة بين الاطراف المتصارعة . وبالاضافة الى ما سبق ، يمكن القول ان النقائص المذكورة لابد ان تؤدى الى صعوبة استقرار التسويات المجراة ، نظرا لعجزها عن النفاذ بدون انتهاكات جسيمة(٨) . ويؤكد هذا التحليل على عدم جدية المسعى الامريكى فى الوصول الى

تسويات عادلة لهذه الصراعات ، وتنطبق هذه النتيجة بصورة بارزة على حالة تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى .

ثالثا : ان النظام الدولى سوف يشهد خلال المرحلة المقبلة العديد من المصادر الجديدة للفوضى والصراع بين الدول ، سواء بين الشمال والجنوب ، او فيما بين دول الجنوب بعضها البعض . وواقع الامر ، ان هذه المصادر المتجددة للفوضى لابد ان تنبع بالدرجة الاولى من ثورة الاحباطات المتوقعة فى العالم الثالث ، والتى يفترض انها سوف تفوق بعدة مراحل الثورة المماثلة التى يعيشها العالم الثالث منذ اوائل السبعينات . فالتحولات البنائية الراهنة التى شهدها النظام الدولى سوف تعيد توزيع القوى العالمية والتوازن الدولى بناء على موقف كل دولة او تكتل من الدول من الثورة الصناعية الثالثة . وبالتالى ، سوف يتضاءل بشدة النصيب النسبى للعالم الثالث من مقومات القوة العالمية ، وسوف يكون التهميش المتزايد من نصيب العالم الثالث فى النظام الدولى الجديد ، باستثناء عدد قليل جدا من دول العالم الثالث سوف يتم تصعيدها الى صفوف العالم الرأسمالى .

والخلاصة ان جملة التحولات والتغيرات الراهنة فى النظام الدولى لا يمكن ان تفضى الى القضاء على ظاهرة الفوضى والعنف المسلح فى العلاقات الدولية ، ليس فقط لان دول العالم الغربى تبتعد عمدا عن معالجة الجذور الحقيقية المسببة لهذه الظاهرة ، ولكن ايضا لان التحولات المذكورة تحمل فى طياتها المزيد من المصادر المولدة للفوضى والصراع . ومن شأن مجمل هذه المعطيات ان تعزز حالة الفوضى والعنف المسلح باعتبارها حالة ذهنية تسيطر على عقول الافراد والشعوب فى الحالات التى تتفاقم فيها الانتهاكات الموجهة لمصالح وحريات هؤلاء الافراد والشعوب ، وكذلك فى الحالات التى تنعدم فيها الوسائل السلمية التى يمكن من خلالها معالجة كافة الانتهاكات . وفى ظل هذا الوضع ، يدير الغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا ، علاقاته مع دول الجنوب بصورة تدفع حتما نحو تزايد التعبيرات السلوكية الفوضوية من جانب العالم الثالث ، على ان المسئولية تقع بالدرجة الاولى فى هذه الحالة على الغرب باعتباره المتسبب عمدا فى هذه الحالة . ومن ثم ، يبدو من المؤكد ان الغرب مازال متيقنا من ان تقدمه وثرائه ما هو الا الناتج الموضوعى لتخلف الجنوب وفقره ، ولا يمكن ان تتعزز هذه الحالة وتستقر سوى فى بيئة دولية مشبعة بكافة مظاهر الفوضى والعنف المسلح □.

الهوامش :

(١) حول هذا الرأى انظر مثلا : محمد سيد احمد « حول اشكالية النظام الدولى الجديد » ، السياسة الدولية ، ابريل ١٩٩١ ، ص ص ٢٤ ـ٢٨ .

(٢) حول هذا التحليل انظر مثلا : د . ابراهيم احمد شلبى ، مبادىء القانون الدولى العام (القاهرة : مكتبة الاداب ، ١٩٨٨) ص ص ١٠٦ ـ١٠٧ .

(٣) غاستون بوتول ، هذه هى الحرب ، ترجمة مروان القنواتى (بيروت ، باريس : منشورات عديدات ، ١٩٨١) ، ص ص ٣٩ ـ٤٢ .

(٤) فرنان شنيدر ، تاريخ الفنون العسكرية ، ترجمة فريد انطونيوس (بيروت ، باريس : منشورات عديدات ، ١٩٨٢) ، ص ٥٩ .

(5) Geoffrey Bainey, The causes of War, Third Edition (London The Macmillan Press Ltd, 1988) , P.223

(٦) هانزمورغنثاو ، السياسة بين الامم : الصراع من اجل السلطان والسلام ، تعريب وتعليق خيرى حماد (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ) . وكذلك : برتراند راسل ، امال جديدة فى عالم متغير ، ترجمة عبدالكريم احمد (القاهرة : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، بدون تاريخ) .

(7) John Boarman and Neal Sandler, « Bush Initiative To Stem Arms Flow " Jane,s Defense Weekly, 8 June 1991,P.945 .

(٨) للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : د . محمد السيد سعيد ، « تحليل مقارن للتجارب التسوية الاقليمية » ، السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ص ٧١ ـ٨٧ .

ندوة الحدود الدولية

الجوانب السياسية والقانونية والاستراتيجية

د . ممدوح شوقى

نظم المعهد الملكى للعلاقات الدولية فى لندن (RIIA) يومى ٩ ، ١٠ يناير ندوة بعنوان الحدود الدولية - الجوانب السياسية والقانونية والاستراتيجية - وذلك بالتنسيق مع مؤسسة FRERE CHOLMELY ، وقد تزامن عقد هذه الندوة مع الاحداث الجارية فى اوروبا الشرقية خاصة فى يوغسلافيا ، والتغيرات التى طرأت على الاتحاد السوفيتى بظهور الكومنولث الجديد ، مما اكسب الندوة اهمية خاصة حيث القت هذه المشكلات بضوئها على المناقشات التى دارت بالندوة .

وقد قسمت أعمال الندوة التى شاركت فيها نخبة من المتخصصين فى مشكلات الحدود الدولية ، الى اربعة اقسام رئيسية ، بحث فى القسم الاول منها مشكلات الحدود بصفة عامة ، ودور الامم المتحدة والمحاكم الدولية . اما القسم الثانى فقد بحث فيه مشكلات الحدود البرية ، كما خصص جانب منها لبحث وجهة النظر الايرانية للحدود الدولية . ونوقشت فى القسم الثالث مشكلات الحدود البحرية ، مع القاء الضوء على مشكلات الصيد خارج الحدود البحرية فى كندا ، وحقوق الصيد فى المناطق المتنازع عليها ، وكانت الجوانب الامنية للامن موضعا لمحاضرة مستقلة . اما القسم الاخير فقد تم فيه بحث التطورات الاخيرة فى الاتحاد السوفيتى ومنطقة وسط شرق آسيا ، مع الاشارة إلى تلك التطورات على الاوضاع الاقليمية بالمنطقة وعلى مستقبل الحدود الدولية .

وسوف نلقى الضوء فى هذا العرض على أهم الموضوعات التى بحثت خلال الندوة ، وذلك بحسب ترتيب المحاضرات التى القيت فيها .

١ـ القى البروفيسور فريد هوليداى محاضرة بعنوان « الحدود الدولية - القنبلة الجديدة الموقوتة » اشار فيها الى تأثير النزاعات القومية والعرقية على الحدود الدولية ، وما سيخلفه ظهور الديمقراطيات الحديثة فى شرق اوربا على الحدود الدولية القائمة ، وضرورة الابقاء على الحدود الدولية مع النظر فى نفس الوقت الى حق الشعوب فى الوجود .

واوضح أن هناك مجموعة من الاسباب الكامنة وراء هذه الخلافات الحدودية ، منها الاكتشافات البترولية الجديدة ، الدعاوى القومية والعرقية وانتشار النزاعات القومية ، سقوط الاتحاد السوفيتى ، وسقوط العديد من المفاهيم التى كانت سائدة فى الماضى . اشار الى انه باستثناء حالة انفصال البنجلاديش فلم يشهد العالم المعاصر حالات انفصال مماثلة ، مشيرا ايضا الى ارتباط نزاعات الحدود بسيادة الدول ، وان الاعتراف بقيام دول حديثة يرتبط بحق تقرير المصير ووجود علاقة تضاد بين الرغبة فى الابقاء على الحدود القائمة وبين حق تقرير المصير وضرورة العمل على ايجاد توازن بينهما .

٢ ـ تناول البروفيسور اريك سوى فى محاضرته دور الامم المتحدة فى حل منازعات الحدود الدولية ، موضحا ان المجتمع الدولى قد استقر على عدم الاعتراف بالتغيرات التى يتم فيها تغيير الحدود الدولية بالقوة . وان الامم المتحدة لا تتدخل فى مشكلات الحدود الدولية الا اذا هددت السلم والامن الدوليين .

وحول دور الامم المتحدة فى ازمة الخليج اشار الى انه يعد مرحلة متقدمة من جانب الامم المتحدة لحل نزاعات الحدود حيث اشار قرار مجلس الامن الاخير الى ضرورة تسوية نزاع الحدود بين العراق والكويت وفقا لاتفاقية ١٩٣٦ المعقودة بين الدولتين . وهى اشارة صريحة من مجلس الامن لتلك الاتفاقية على عكس ما حدث فى قرار مجلس الامن بالنسبة للنزاع بين العراق وايران حيث اشار الى الحدود الدولية المتعارف عليها .

٣ ـ وحول دور المحكمة العالمية والتحكيم الدولى القى ريموند بوندى محاضرة اوضح فيها انه على ضوء الممارسات الدولية لا توجد قواعد ثابتة تطبق على جميع نزاعات الحدود اذ لا توجد نزاعات متماثلة . وان الامر يختلف فى النزاعات الحدودية البرية على عكس الوضع بالنسبة للنزاعات على الحدود البحرية التى يمكن فيها الاستناد الى بعض القواعد العامة ، او الاتفاق على قواعد معينة للتعاون فى المناطق المتنازع عليها مثل انشاء مناطق للتنمية المشتركة وذكر أن لجوء الدول للتحكيم الدولى يهدف الى التغلب على المشكلات السياسية ، ويتم عادة بعد فشل التوصل الى حل تفاوضى .

وفيما يتعلق بنزاعات الحدود البحرية اشار الى الصعوبات التي تحيط بها اذ يتطلب الامر عادة الرجوع الى الجوانب التاريخية للنزاع وعادة ما تكون هناك ثغرات في هذه الجوانب . كما قد ترتبط النزاعات الحدودية بموضوعات اخرى كحق تقرير المصير ، او الحق في الوجود حين يرفض طرف ، حق الطرف الاخر في الوجود كما هو الحال في الأزمة اليوغسلافية مثلا .

وان الامر يتطلب عند معالجة مشكلات الحدود الدولية الاستناد إلى السوابق الدولية كقرار منظمة الوحده الافريقية الخاص بالابقاء على الحدود التي كانت قائمة وقت الاستعمار ومبادىء مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي التي ترفض قبول التغييرات في الحدود التي يتم فيها استخدام القوة .

٤ ـ والقى بروفيسور جان بير كوينيدوك محاضرة حول مبادىء تحديد وترسيم الحدود البحرية ، اشار فيها الى الصعوبات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة تعيين القواعد او القوانين الواجبه التطبيق في نزاعات الحدود الدولية مع الاخذ في الاعتبار بأن هناك قاعدة اساسية تحكم هذا الموضوع وهي ضرورة احترام استقرار الحدود الدولية ، مع الاخذ في الاعتبار أن هذه القاعدة تتعارض مع رغبة الشعوب في احداث تغييرات تتفق ومصالحها . وأوضح من ناحية اخرى أن التحكيم الدولي لا يخلق قانونا ولكن يهدف الى حل نزاع ، وانه اذا كان من الممكن قبول قواعد العدالة في تحديد الحدود البحرية فأن الامر يختلف بالنسبة للحدود البرية ، فالمسألة ليست مجرد تقسيم اراض متنازع عليها بل سيشمل ذلك المواطنين والممتلكات الموجودة على تلك الاراضي .

اشار اخيرا الى ان مبدأ استقرار الحدود الدولية يعتبر إحدى القواعد العامة في القانون الدولي المعاصر ، وهو هدف في ذاته يمكن التوصل اليه اما من خلال تشكيل حدود جديدة أو بتاكيد لحدود قائمه فعلا .

٥ ـ القى البروفيسور ديريك بوييت محاضرة حول الحدود البحرية حيث أشار الى القواعد المتبعه في تحديد الحدود البحرية سواء كان نظرية خط المنتصف أو الابعاد المتساوية ، وأوضح الخلاف بين المدارس الفكرية المختلفة حول اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ .

وحول تطبيق معايير أخرى مثل العدالة عند تقسيم الحدود اشار الى ان محكمة العدل الدولية لم ترد على هذا السؤال حينما نظرية قضية الحدود البحرية بين تونس وليبيا . لان هذا المعيار يختلف بحسب كل حالة فهناك عوامل جغرافية / جيولوجية / الاتفاق الضمني / الاعتبارات الامنية / علاقة الأطراف بدولة ثالثة

كما أوضح انه لا توجد قواعد واضحه أو أعمال للمحاكم الدولية في ترسيم الحدود البرية مثلما هو الوضع عليه في ترسيم الحدود البحرية وتحديدها .

اشار أيضا الى أن هناك بعض القواعد الدولية التي استقرت من خلال أعمال التحكيم الدولي ، ومنها مبدأ التوارث الدولي وهو ما اكده محكم التحكيم في النزاع بين غينيا بيساو والسنغال عام ١٩٨٩ وان المحكمة لم تفرق في حكمها في التوارث الدولي بين الحدود البحرية والحدود البحرية .

٦ ـ القى الدكتور هوشان مقتدر حول رؤية ايران للحدود الدولية اشار فيها الى مشكلة شط العرب مع العراق التي بدأت بحلول العراق محل الامبراطورية العثمانية ، والى استناد ايران الى نظرية تغير الظروف لالغاء اتفاقية ١٩٣٠ مع العراق والتي كانت تعطى العراق سلطه كامله على الخليج ، تم التوقيع بين الدولتين فيما بعد على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ثم النزاع بين الدولتين الذى أدى الى قيام الحرب بينهما .

وبالنسبة لحدود ايران الشمالية مع دول الكومنولث الجديد ، اشار الى أن الحدود الحالية فرضت على ايران بحسب الاتفاقيات الدولية أعوام ١٨٢٦ ، ١٩٠٥ ، ١٩١١ وفي مجملها ان بعض الاراضي قد اقتطعت من ايران وضمت للاتحاد السوفيتي حيث كان استخدام القوة هو الاسلوب المتبع في رسم الحدود الدولية في هذه الفترة .

واوضح ان هناك تعاطفا وحسن نيه من جانب ايران تجاه الجمهوريات الاسلامية .وحول علاقات ايران مع جيرانها في الخليج اوضح رغبة ايران في التوصل الى اتفاق حول الحدود البحرية مشيرا الى انه سبق الاتفاق مع بعض الدول الخليجية على تحديد الامتداد القارى كالسعودية والكويت والبحرين .

وفيما يتعلق بجزيرة (خرج) فقد امكن التوصل الى اتفاق للاستفادة المشتركة مع السعودية .مشيرا الى وجود بعض الصعوبات في تحديد الحدود البحرية مع الكويت والامارات العربية المتحدة .

٧ ـ القى جون كروسبى وزير المحيطات والصيد بالحكومة الكندية محاضرة حول المشكلات التي يعاني منها سكان المناطق الشاطئية في كندا من جراء عمليات الصيد التي تتم خارج المنطقة الاقتصادية وتأثير ذلك على الثروة السمكية ، واشار على وجه الخصوص الى منطقة نيوفوندلاند الشاطئية . واشار الى ان اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ وان اعتبرت ان المياة التي يتم فيها الصيد حاليا هي من أعالي البحار وما يعنيه ذلك من حرية الصيد الا انها الزمت الدول بالتعاون في مجال الحفاظ على الكائنات الحية وان على الدول الالتزام بتنظيم هذه الامور من خلال الاتفاقيات الثنائية او المنظمات الاقليمية .

وأوضح جهود كندا من خلال منظمة شمال الاطلنطي للصيد NAFO والمفاوضات التي تجريها مع دول المجموعة الاوروبية والدول الاخرى حيث تطالب كندا بتبني مبادىء في اطار اتفاقية قانون البحار لانهاء المغالاة في الصيد وتجاوز حصصه . خارج الولاية الاقليمية وانها ستعمل على تأكيد ذلك .

٨ ـ القى البروفيسور بن تافرن محاضرة حول الثروات المعدنية في مناطق الحدود المشتركة حيث اشار الى الصعوبات التي تواجه الشركات التي تقوم بأعمال التنقيب في المناطق الواقعة على الحدود المشتركة ومزاعم كل دولة بممارسة السيادة على المناطق التي يجرى استغلالها . وأن هناك بعض الحالات التي تم الاتفاق عليها خاصة في مناطق الامتداد القارى مثل هولندا والمانيا من خلال نظام منطقة التنمية المشتركة وكذلك في النزاعات الحدودية البحرية بين ماليزيا وتايلاند ، وكوريا واليابان .

كما أن هناك دولاً اتفقت فيما بينها على حل هذه الخلافات مثل اتفاقية الحدود البحرية بين هولندا والمانيا عام ١٩٦٢ كما ان بعض الدول اتفقت على انشاء مناطق للاستغلال المشترك مثلما حدث بين دولتي اليمن وبين الاتحاد السوفيتي وفنلندا .

اشار من ناحية اخرى الى بعض الصعوبات القانونية الخاصة بالقواعد التي تطبق على نزاعات الحدود البحرية ، وما اذا كانت ستحل وفقا لاتفاقية الامتداد القارى لعام ١٩٥٨ ام وفقا لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد ، موضحا ان الاطراف المتنازعة تصر على تطبيق المبادىء التي ترد في اى من الاتفاقيتين وتتفق مع مصالحه . الا انه يلاحظ بصفة عامة ان مشكلات تحديد الحدود البحرية خاصة تلك التي يوجد فيها مواد خام قد امكن حلها اتفاقا بين الاطراف اما من خلال اتفاق نهائي على الحدود او بالانتفاع المشترك .

٩ ـ تناول روبن تشرشل في محاضرته موضوع الحدود وحقوق الصيد اشار فيها الى ان الفترة التي اعقبت السبعينات قد شهدت العديد من المنازعات البحرية وذلك نتيجة لمطالبة بعض الدول بمد ولايتها الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى . وانه قد أمكن حل بعض من هذه الخلافات من خلال التحكيم الدولي او المحاكم الدولية ، كما امكن حل البعض الاخر من خلال المفاوضات والاتفاقيات الثنائية ، وانه قد يحدث في بعض الاحيان خلاف حول مساحة معينه في البحار ويصر كل طرف على موقفه ، وعادة ما تلجا الاطراف الى اسلوب جديد يؤدى الى اعتبار مثل هذه المناطق المتنازع عليها بمثابة منطقة

بيضاء ، او من ضمن اعالي البحار يسمح فيها بحرية الصيد للطرفين . واشار من ناحية أخرى الى مشكلات اخرى حول حقوق الصيد الناشئة عن إنتقال الثروات السمكية من مكان لآخر وان الامر يحتاج في هذه الحالة الى اتفاقيات دولية للحفاظ على تلك الثروات على ان يتم ذلك من خلال لجان دائمة او لجان مشتركة .

١٠ ـ تناول سيد جيمس ابريل في محاضرته موضوع الابعاد الامنية لمشكلات الحدود الدولية ، مشيرا في هذا الصدد الى أن الدفاع عن الحدود كان مشكلة قديمة تستند الى اعتبارات متعدده كحماية الامن القومي ، او الوحده الاقليمية ، او المصالح الاقتصادية . واشار في هذا الصدد الى انه لم يعد للحدود البحرية نفس الأهمية التي كانت لها في الماضي فقد ادت الاكتشافات العلمية الجديدة الى ظهور انواع جديدة من الأسلحة لاتحتاج الى العنصر الارضي .اوضح أن هناك متغيرات جديدة يشهدها عالمنا المعاصر ومنها المتغيرات التي حدثت في شرق اوروبا وانهيار الاتحاد السوفيتي ، والظروف الاقتصادية والمالية التي تعاني منها معظم دول العالم وان ذلك قد ادى الى ان مفهوم الامن قد اتسع ليشمل ابعادا اخرى كالجوانب الاقتصادية والاجتماعيه .

ذكر ان التغيرات التي تحدث في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وماسيترتب عليها مستقبلا من زيادة أعداد اللاجئين وطالبى الهجرة الى الدول المجاورة بما يؤثر على اوضاعها الداخلية ، ومن ثم فانه يرى ضرورة تدخل الجماعة الاوروبيه لوقف تدهور الاوضاع في يوغسلافيا ، وانه يجب الا ينظر الى المشكلة باعتبارها مشكلة داخليه فحسب بل ان لها جوانب انسانيه ، وأن هذا التحرك يمكن أن يتم من خلال استخدام القوه المحدوده لمساعدة كرواتيا وأن يتم هذا الاستخدام جماعيا .

١١ ـ تناول ب . ب . بيزلى الجوانب الفنية لترسيم الحدود الدولية حيث اشار فيها الى اختلاف أسلوب ترسيم الحدود البريه والبحرية حيث يمكن الاستناد في النوع الاول الى بعض العلامات الارضية بينما في النوع الثاني يتم ترسيم الحدود من خلال اتباع بعض القواعد كقاعدة الابعاد المتساوية أو خط المنتصف وقد يستعان في بعض الاحيان بالخرائط الملاحية .

وأوضح من ناحية اخرى الى التطور العلمي في هذا المجال الذى ادى الى امكانية استخدام الاجهزة الحديثة والاقمار الصناعية في عمليات ترسيم الحدود البحرية .

١٢ ـ والقى البروفيسور دير منسبروج محاضرة عن التلوث عبر الحدود الدوليه ، مشيرا الى تعدد اشكال هذا التلوث سواء في البر أو البحر او الجو والى تأثيراته الضارة على المجتمع الدولي ككل . وأن المشكلة الرئيسية في هذا الموضوع هو ضرورة تحديد المسئولية الدولية على الدول التي ترتكب مثل هذه الافعال وانه في غياب قواعد قانونية ثابته فانه يمكن الاستناد الى القواعد العامة التي تحكم مسئولية الدولة ، وان هذا يتطلب في نفس الوقت جهودا دولية لتطوير قواعد للقانون الدولي الخاصة بحماية البيئه .

١٣ ـ القى دانييل فرانكلين المحرر بجريدة الايكونومست محاضرة حول المتغيرات التي تمت في الاتحاد السوفيتي ودول شرق وسط اوروبا اشار فيها الى المخاطر والتحديات السياسية التي وصفها بأنها مجموعة من القنابل الموقوتة التي تهدد الاوضاع في الاتحاد السوفيتي سابقا حيث بلغ عدد نزاعات الحدود حوالي ١٤٦ حالة ، كما حدث حوالي ٩٠ تعديل للحدود الداخليه منذ قيام الاتحاد السوفيتي وحتى الان ، وأن الأمر أصبح ملحا في ضرورة معرفة المزيد من المعلومات حول الأوضاع الداخليه في الجمهوريات المختلفة فقد حدث تغيير في بعض الحدود ، وتعديل في حدود أخرى وإعادة تقسيم في بعض الجمهوريات . أنه من المتوقع على ضوء ذلك حدوث مشكلات حدودية بين مالدفيا ورومانيا وبين روسيا واكرانيا ، كما انه من المتوقع استخدام القوة بدعوة حماية الاقليات او الدعاوى القومية المتطرفه وحول التجربه اليوغسلافيه وامكانية للاستفادة منها حتى لا تتكرر ما يحدث فيها للاتحاد السوفيتي أوضح انه لا توجد قواعد يمكن الاستفاده منها من هذه التجربه سوى ضرورة العمل على تدخل طرف ثالث في وقت مناسب . وأن كان يجب الاخذ في الاعتبار ببعض العوامل منها تشجيع التكامل الاقتصادى ـ احترام الحدود الداخلية ـ احترام حقوق الأقليات ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية ـ احترام قواعد ميثاق باريس ـ ومؤتمر الامنوالتعاون ـ حق تقرير المصير ـ التزام الجمهوريات بالاتفاقيات الدولية في مجال الأمن .

١٤ ـ القى جورج جول محاضرة حول مستقبل الحدود الدولية اوضح فيها أن النزاعات الحاليه جاءت نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وانهيار توازى القوى داخل الاتحاد السوفيتي . مشيرا الى أن المستقبل هو نتيجة لما حدث في الماضي وأن التاريخ يعيد نفسه مرة ثانية . فهناك نزاعات قومية بين بعض الجمهوريات مثل ارمنيا وأذربيجان واكرانيا وارمنيا ، ولتوانيا ، وروسيا واكرانيا وان النزاعات الحدودية في القرن التاسع هي في حقيقتها نزاعات عرقيه ، اشار الى ان افريقيا قد تغلبت على هذه المشكلة حيث تبنت قرارا بقدسية الحدود في مؤتمرها الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ ، كما أن دول أمريكا اللاتينية قد تبنت مثل هذا المبدأ . وحول مستقبل مشكلات الحدود الدولية اشار الى ضرورة اعادة النظر في تشكيل الامم المتحدة بما في ذلك مجلس الامن وعلاقته بمحكمة العدل الدولية ، وأن يعطى للمجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة دورا اكثر ايجابية في معالجة هذه المشكلات .

المؤتمر الدولى للمياه والبيئة

(دبلن ، ٢٦ - ٣١ يناير ١٩٩٢)

صفاء موسى

عقد المؤتمر الدولى للمياه والبيئة فى دبلن ، بجمهورية ايرلندا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٣١ يناير ١٩٩٢ . وقامت بتنظيمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع وزارة البيئة الايرلندية وما يزيد عن عشرين جهازا تابعا للأمم المتحدة .

وترجع اهمية هذا المؤتمر الى انه خطوة تحضيرية لتحديد الخطوط العامة لمشاكل المياه وأهم قضاياها فى العقد الراهن تمهيدا لادراجها فى جدول اعمال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المزمع عقده فى ريودى جانيرو ، بالبرازيل ، فى يونيو ١٩٩٢ ، والذى يتمثل اهم أهدافه فى وضع اطار تنفيذى لما أطلق عليه جدول الأعمال (٢١) بشأن سياسات التنمية بصفة عامة فى القرن الحادى والعشرين .

هذا وقد شارك فى مؤتمر دبلن ممثلو اكثر من مائة دولة وقرابة ثمانين من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات لرئيس وزراء ايرلندا .

ووزير البيئة الايرلندى والسكرتير العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة .

تركزت كلمات الجلسة الافتتاحية على ابراز مشكلة المياه وعدم توفرها بالكميات والنوعيات المطلوبة وتوجيه الانتباه الى ازدياد تفاقم هذه المشكلة فى دول العالم الثالث بصفة خاصة حيث تتسبب المياه الملوثة ، على سبيل المثال ، فى تكاثر حوالى ٨٠ ٪ من أمراض المناطق النامية .

وحذر الدكتور مصطفى طلبة ، المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، مما سيترتب عليه استمرار تضاعف استنفاذ مصادر المياه فى ضوء انماط الاستهلاك الحالية ، من نزاعات خلال العقد القادم ، وأكد على ضرورة بحث التوصل الى اتفاق عام بشأن استخدام مصادر المياه فى العالم ، وهو ما يتطلب تحديد سبل تحقيق هذا الهدف خلال فترة زمنية معينة ومحاولة تعريف الصالح العام فى هذا الشأن . واقترح فى اطار معاملة المياه كسلعة تجارية وضع أسعار مرتفعة فى الدول المتقدمة لصالح تمويل بعض مشروعات البيئة الاساسية الخاصة بالمياه فى الدول النامية .

كما عكست كلمات المشاركين فى الجلسة الافتتاحية اهمية اعادة تقييم المياه كثروة اقتصادية ينبغى توجيه المزيد من الاهتمام والدراسة نحو ترشيد استغلالها وعدالة توزيعها وبالتالى كيفية توفيرها فى المناطق التى تعانى من نقص فى كميات المياه اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للانسان .

واظهر وزير البيئة الايرلندى فى كلمته اهتمام ايرلندا الخاص بدراسة مصادر الثروة الطبيعية غير المستغلة وبقضايا المياه التى يرتكز عليها برنامج العمل الخاص بالبيئة .

اهم النتائج التى اسفرت عنها مناقشات المؤتمر :

اسفرت مناقشات مؤتمر دبلن عن تحديد مبادئ استرشادية لمعالجة قضايا المياه واقرار اولويات واهداف التحرك فى اطار تنمية الموارد المائية .

اولا : مبادىء استرشادية لمعالجة قضايا المياه :

تم التركيز على مفهوم التنسيق ببعدية الوطنى والدولى وما يستلزمه من الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة واقرار اهمية ايجاد تعاون دولى موسع وعدم تناول موضوع المياه بمعزل عن الأهداف الانمائية والاحتياجات الاساسية للانسان .

ويرتكز اى تحرك بصفة اولية على اقرار حقيقة ندرة المياه واهميتها فى دفع عمليات التنمية وحماية البيئة وهو ما يستوجب منظورا اشمل لادارة الموارد المائية بفعالية ووضع خطط عامة تاخذ فى الاعتبار الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عند تحديد استخدامات المياه .

ويمثل مبدأ المشاركة جزءا هاما فى مجال التحرك لتحقيق الاهداف المرجو من تنمية وادارة الموارد المائية ، فلا تقتصر المشاركة على صانعى القرار ولكنها تشمل ايضا القائمين على التخطيط والمستهلكين . ويأتى التاكيد على أهمية توفير سبل المشاركة بمفهوم اكثر توسعا من أجل تبادل الوعى العام بأهمية مورد المياه ولضمان فعالية جانبى التخطيط والتنفيذ لمشاريع امدادات واستخدامات المياه .

ويستلزم مبدأ المشاركة الرفع من قدرة المؤسسسات التى تسمح بتنفيذ هذا المبدأ وتشمل التدابير التنظيمية لتنمية وادارة الموارد المائية توجيه عناية خاصة الى دور المرأة ومشاركتها فى البرامج المتعلقة بالمياه على كافة المستويات .

كما تم طرح مبدأ الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للمياه وما يستتبعه من الاعتراف بها كسلعة اقتصادية ، وتوفيرها كحق اساسى للناس جميعا بسعر معقول . ويأتى الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للمياه فى اطار محاولة تجنب الاثار السلبية الناتجة عن الاستهلاك المفرط لمثل هذا المورد الحيوى .

ثانيا : اولويات واهداف التحرك فى اطار تنمية الموارد المائية :

يرتكز .. التحرك لتنفيذ برامج تنمية وادارة الموارد المائية على تحديد اولويات كفيلة بتحقيق علاقة الربط والتنسيق بين المياه واهداف التنمية بصفة عامة وما يشتمل عليه ذلك من تنسيق رأسى بين القطاعات الاقتصادية وتوفير الاحتياجات الاساسية للانسان مع التاكيد على اهمية البعد الدولى وترجمة الالتزام السياسى الى صيغة عملية لتعزيز التعاون وتبادل الانتفاع من المياه .

فاكد المؤتمر على اولوية هدف التخفيف من الفقر والمرض كما يتضمن دراسة الجانب التنفيذى للخطط المتعلقة بالمياه وذلك بالرفع من قدرة اجهزة الكوارث الطبيعية من منطلق وقائى

جمع المعلومات وتوفير البيانات اللازمة للتخطيط مسبقا لكيفية مواجهة هذه الكوارث . ويجب ، فى هذا الصدد ، ايلاء أهمية لتوجيه الاستثمارات اللازمة فى مجال جمع المعلومات خاصة فى الدول النامية .

وفى مجال التنسيق الراسى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة يتعين دراسة فرص توفير المياه فى الزراعة والصناعة والاستخدامات المحلية ، كما ينبغى الاتجاه الى وضع سعر اكثر واقعية للمياه للمحافظة على مواردها وبالتالى الابتعاد عن المستوى المرتفع من الدعم الحالى وبحث طرق افضل للادارة من اجل الاقلال من فاقد المياه وتحديد مجالات اعادة استخدامها . ومع ازدياد الوعى بالقيمة الاقتصادية للمياه تزداد الحاجة الى توجيه الاهتمام الى الربط والتنسيق بين اجهزة المعونة الخارجية والاجهزة الحكومية وغير الحكومية فى الدول النامية .

وتأتى هذه الاهداف فى اطار خطة عامة تأخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية الصناعية والزراعية ومحاولة التوفيق بين الانتاج الغذائى واستخدامات مياه الرى وتوفير سبل نقل التكنولوجيا والخبرات . هذا ، الى جانب توجيه عناية اكبر ، على كافة المستويات الوطنية والدولية ، لحماية البيئة المائية وضمان استخدامها لاغراض تخدم الانسان والتنمية .

كما حث المؤتمر الدولى على اجراء تقييم دورى لما تم احرازه فى مجال التنمية وادارة المياه وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الاقليمية وغير الحكومية وتوجيه المزيد من العناية لتنمية الموارد البشرية عن طريق برامج للتعبئة بهدف ضمان الالتزام والتأييد على جميع المستويات وتدريب القائمين على التخطيط لتوسيع الادراك بعوامل التنمية وتداخلها وتأثيرها على عملية اتخاذ القرار فى الاطار التنفيذى للأهداف السابق ذكرها .

وفى سياق البعد الدولى لمشاكل المياه ، أشار البيان الختامى للمؤتمر الى ازدياد احتمالات الصراعات حول المياه ، ومن ثم ينبغى اعطاء أولوية للتنسيق بين الدول من خلال المنظمات الدولية المختصة وفى اطار اتفاقات دولية تساعد على تطويع الجوانب القانونية لتتفق وتسهيل التعاون فى مجال الموارد المائية .

ولا يشمل التنسيق التحكم فى مصادر المياه او كميتها ونوعيتها فقط حيث تتمثل بعض الأهداف الأساسية للتنسيق الدولى فى زيادة قدرة الدول على دراسة تخطيط متكامل يعيد النظر فى تركيب اولويات سياسات الاستثمار العام والخاص .

اهم الاتجاهات التى يمكن استخلاصها من منظور تحليلى :

يتضح من المناقشات التى دارت أثناء جلسات المؤتمر والمعطيات التى طرحت فى البيان الختامى التاكيد على البعد الدولى للتعاون فى

مجال ادارة الموارد المائية والتخطيط لحمايتها واقرار ضرورة بحث التنمية المائية فى اطار اكثر شمولا وتكاملا ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ، وهو ما يتطلب التزاما سياسيا وتجاوبا من جانب المسئولين الحكوميين على أعلى المستويات مع توفير الظروف الملائمة لضمان المشاركة الشعبية من أجل التحكم فى القطاع الاستهلاكى .

ويتمثل الهدف الاساسى من الالتزام السياسى فى خلق قنوات اتصال تسمح بتبادل المعلومات والمشورة على كافة المستويات ومحاولة التنسيق بصورة اكثر فعالية بين صانعى القرار ومستهلكى المياه .

وبناء على الإعتراف بخطورة الوضع الراهن ، يمكن استخلاص اهمية تحديد اطار زمنى فى المدى القريب لوضع خطط تحرك ايجابى وفعال من اجل ايجاد طرق معالجة جديدة لتنمية وادارة الموارد المائية . وترتكز طرق المعالجة الجديدة على اقرار حقيقة ندرة المياه وعدم وجود بديل لها لمواصلة الحياة ودفع عمليات التنمية وحماية البيئة .وتستلزم هذه الحقيقة وتكثيف الجهود لضمان وضع خطط عامة على المستوى الوطنى تستند جوانبها التطبيقية على مفهومى الربط والتنسيق بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لتنمية المياه .

ومع ازدياد الوعى بضرورة التعامل مع مشاكل المياه على أساس ندرتها ومعاناة بعض الدول من عدم توفر الكميات اللازمة لمتطلباتها الانمائية ، وتوقع ازدياد هذه المعاناة فى حالة عدم تكثيف الجهود لتحسين تنمية المياه ، ينبغى توجيه الاهتمام الى ادارة النزاعات الدولية حول المياه وحث الدول المستفيدة من مصادر مياه مشتركة على اعطاء أولوية اكبر للتنسيق والتعاون بينها فى اطار اتفاقات دولية ووضع تخطيط متكامل للتحكم فى مصادر المياه ومحاولة تكييفها ومتطلبات وأهداف التنمية وتاكيدا على البعد الدولى للتعاون والتنسيق فى تناول قضايا المياه اقترح المؤتمر انشاء مجلس عالمى للمياه كمنتدى للحوار وبناء الثقة وتنسيق الجهود الدولية عن طريق تحديد اهداف موحدة ومعالجة مشاكل المياه من منظور اكثر شمولية ، وهو ما ينطوى على اتجاه جديد يشير الى افساح المجال لاطار تنظيمى يسمح بدراسة الابعاد السياسية ، الى جانب المسائل الفنية والاقتصادية ، المتعلقة بالمياه وتتسع قاعدة عضويته لتشمل الى جانب ممثلى الدول والمنظمات الدولية ، المنظمات الخاصة وغير الحكومية . وعلى ذلك ، يمكن القول بأن هناك اشارة الى ضرورة توجيه عناية متزايدة الى المياه كمتغير له اهمية خاصة عند التعامل مع قضايا التنمية الاقتصادية والسلام الدولى . □

الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى

(براج : ٣٠ - ٣١ يناير ١٩٩٢)

د . خالد محمود الكومى

انعقدت فى براج - عاصمة تشيكوسلوفاكيا - اجتماعات الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاورو ب١٤ على مدى يومى ٣٠ و ٣١/ ١/ ١٩٩٢ .

وتكتسب اجتماعات هذه الدورة أهمية خاصة من عدة جوانب : شكلية واجرائية ، وتنظيمية ، وموضوعية وسياسية ، واستراتيجية وجيواستراتيجية ، وغيرها ، فى آن واحد . بل ولو شاء المراقبون والمهتمون بمسائل الامن والتعاون الاوروبى وصف هذه الدورة بصفة واحدة ، فانها دورة توسيع وامتداد عملية الامن والتعاون الاوروبى افقيا وراسيا ، شكلا ومضمونا .

فقبل ٣٠/ ٧/ ١٩٩٢ لم يتعد عدد الدول اعضاء المؤتمر ٣٨ دولة ، لكن منذ ذلك التاريخ اصبح عدد الاعضاء ٥٠ دولة ٤٨ منها تتمتع بالعضوية الدائمة ، ودولتان (هما سلوفينيا وكرواتيا) تتمتعان بصفة العضو المراقب ، حيث حالت خشية اغضاب يوغسلافيا دون تمتعهما بالعضوية الكاملة فى المؤتمر .

فى دورة براج - إذن - ارتفعت عضوية الدول فى المؤتمر بمقدار الربع عما كان قبلها من حيث عدد الدول الاعضاء فيه . ولا يدرى احد الان - على وجه التحديد - كم سوف يصبح عدد الدول اعضاء المؤتمر فى الدورة القادمة (الثالثة) فى استكهلم فى ديسمبر ١٩٩٢ .

ومن المصدف الغريبة - فى هذا الصدد - أن تصدر تصريحات لنائب رئيس جمهورية روسيا الكسندر روتسكوى - فى وقت انعقاد دورة براج - حيث توقع ان « تفرخ » ظاهرة تحلل ماكان يعرف حتى وقت قريب بالاتحاد السوفيتى - مئات مما اسماها « جمهوريات الموز الجديدة » . وهو لايستبعد - متهكما - ان تنجم عن تفكك الجيوش السوفيتية اعداد كبيرة من الجيوش الصغيرة ، فى ضوء انفجار الظاهرة القومية والاثنية ، بل يحذر الرجل - صراحة - من تكرار حدوث نفس هذه الظواهر ذاتها داخل روسيا نفسها ، « بحيث نجد انفسنا وقد تجزانا داخل روسيا الى اكثر من مائة جماعة إثنية » . واكثر من ذلك لا يستبعد روتسكوى ان تطالب كل قرية او مجموعة من القرى بأن تصبح لها قواتها المسلحة الخاصة بها ، على حد مايتصور الرجل الثانى - بعد يلتسين - فى روسيا ! (راجع : الهيرلدتريبيون الدولية - عدد ٣١ / ١ / ١٩٩٢ - ص ٢) . فهل كانت صدفة ام كان روتسكوى يقصد توجيه رسالة مفتوحة الى وزراء خارجية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى المجتمعين فى براج ، فى نفس التوقيت ؟ !

١ - دورة براج وتوسيع عضوية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى :

كان فى مقدمة القرارات التى اتخذتها دورة مجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى فى براج - فى يومها الاول ٣٠/ ١/ ٩٢ - موافقة المجلس على قبول انضمام عشر دول جديدة فى عضوية المؤتمر الكاملة . هذه الدول العشر الجديدة كانت منذ فترة وجيزة من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وهى :

(١) ارمنيا - (٢) اذربيجان - (٣) بيلوروسيا (روسيا البيضاء) - (٤) كازاخستان - (٥) قرغزيا - (٦) مولدافيا - (٧) طاجيكستان - (٨) تركمانيا - (٩) اوكرانيا - (١٠) اوزبكستان .

ونحن نعرف بأن عدد الدول اعضاء مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى كان حتى عام ١٩٩١ هو ٣٥ دولة فقط من اوروبا فضلا عن الولايات المتحدة وكندا . ثم اصبح العدد ٣٨ دولة حينما اتحدت المانيا فاصبحت المانيا الاتحادية تمثل كل المانيا واختفت من الوجود دولة المانيا الشرقية أو ماكان يعرف بالمانيا الديمقراطية ، ثم انضمت البانيا ، ثم دول البلطيق الثلاث وهى ليتوانيا ولاتفيا واستونيا .

واعتبارا من ٣٠/١/١٩٩٢ يصير عدد الدول الاعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ٤٨ دولة ذات عضوية كاملة ، بالاضافة الى دولتين بصفة العضو المراقب وهما سلوفينيا وكرواتيا ، مثلما قد سلفت الاشارة . وجدير بالملاحظة هنا ان بعض جمهوريات كومنولث الدول المستقلة قد حصلت على عضوية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى قبل حصولها على عضوية الامم المتحدة (كتركمانيا واذربيجان) .

ب٧ويلاحظ هنا مايلى :

أ - أن روسيا قد احتلت فى المؤتمر مقعد الاتحاد السوفيتى السابق مثلما فعلت فى الامم المتحدة وبقية المنظمات والهيئات الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى .

ب - ان جمهورية « جورجيا » لم تتقدم - بعد - بطلب انضمام الى المؤتمر ، وذلك بالنظر الى التعقيدات والمشكلات السياسية والقانونية الداخلية فيها نظرا لظاهرة الصراع على السلطة والحكم فى داخلها ، الامر الذى تزامن وظل قبيل واثناء وفى اعقاب انعقاد دورة مجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى فى براج .

جـ - كان قد سبق اجتماعات دورة براج اجتماع تحضيرى فى براج ايضا لمدة ثلاثة ايام (٢٧ - ٢٩ / ١ / ١٩٩٢) للجنة كبار مفوضى المؤتمر ، حيث تولت التحضير لاعمال هذه الدورة .

د - اصبحت تشيكوسلوفاكيا هى الرئيسة الحالية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى خلفا لالمانيا اعتبارا من هذه الدورة ، وبالتالى تولى برجى دينسبير وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا رئاسة الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى .. وسوف تظل الرئاسة لتشيكوسلوفاكيا حتى اوائل ديسمبر ١٩٩٢ حيث تخلفها السويد ، اثناء انعقاد الدورة الثالثة فى استكهلم .

٢ - الرئيس هافيل ورؤية الافاق المستقبلية للامن والتعاون فى اوروبا :

القى الرئيس التشيكوسلافاكى فاتسلاف هافيل خطبة افتتاح الدورة يوم ٣٠ / ١ / ٩٢ باعتبار بلاده هى الرئيسة الحالية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، وبعد الترحيب بالمجتمعين ، اشار الى ان اوروبا تجابه اليوم مهمة البحث عن هياكل واطارات لنفسها تمكنها من درء اى حرب يمكن ان تهددها .

ويجد هافيل فى « هيكلية » مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى احد الادوات التى يمكن ان تؤدى دورا مهما فى هذا المضمار ، لأنه يضم او سوف يضم كل بلدان اوروبا ، ولانه يربط اوروبا ليس فقط بشمال الاطلنطى وانما ايضا بجزء كبير من آسيا ، حسب رؤية هافيل .

ويعتقد هافيل بانه مع انهيار النظام الشمولى فى الكتلة السوفيتية السابقة ، وانتهاء حقبة ، ثنائية الاقطاب - أو القطبية الثنائية - التى لست العالم ، ومن ثم فقد وجدت امم هذه الكتلة نفسها تسير فى طريق وعر نحو الديمقراطية والمجتمع المدنى واقتصاديات السوق ، ونحو تاكيد هويتها .

ويتوقف هافيل امام ملاحظة ان جميع وثائق مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى قد اتسمت حتى الان فقط بالطابع السياسى والاخلاقى فحسب ، ولكنه يريدها فى المستقبل ان تصبح وثائق ذات قوة قانونية متزايدة ، بحيث يجب ان تملك فعالية المعاهدات الدولية ذات القوة اللزمة . ويرى هافيل بانه من الضرورى ان يقوم تنسيق واضح بين وظائف مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى من جهة وبقية الهياكل الاوروبية والاورواطلسية من جهة اخرى . ففى مسائل الامن لابد لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ان يقيم علاقات وثيقة مع حلف شمال الاطلنطى .واتحاد غرب اوروبا . وفى مسائل حماية حقوق الانسان يجب ان يتعاون المؤتمر بشكل اقوى مع المجلس الاوروبى ، فى الوقت الذى يجب ان تصبح فيه الجماعة الاوروبية قلب التعاون الاقتصادى والسياسى ، فى رأى هافيل .

ويعتقد هافيل بانه مازال امام مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى دور فائق الاهمية فى نواحى نزع السلاح ومراجعة اتفاقيات نزع السلاح والاشراف عليها . وقال هافيل للمجتمعين بان الاسباب الرئيسية وراء تكديس ترسانات الاسلحة والحرب قد زالت ، وظهرت فرصة متاحة من اجل الاسراع فى نزع السلاح .

٣ - رؤية وزير الخارجية الامريكى بيكر امام دورة براج :

اوضح بيكر بان مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى سوف يظل يؤدى دورا مهما فى الامن الاوروبى . ويقول « تدل خبرتنا المشتركة منذ عام ١٩٧٥ على ان الاطار العريض لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى والمبادىء الديمقراطية يمكنها جميعا ان تدعم التقدم نحو ديمقراطية اعظم ونحو الرفاهة والإستقرار »

واعتبر بيكر ان المؤتمر يستطيع ان يكون بمثابة « البوصلة » بالنسبة لاعضائه الجدد من كومنولث الدول المستقلة . لكن بيكر قد حرص على التنبيه - فى هذا الصدد - الى نقطة مهمة اخرى بقوله : « ان عضوية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى يجب ان تعتبر فقط هى الخطوة الاولى من بين خطوات كثيرة تقودها بقوة نحو المجتمع الاورواطلسى .. ويجب علينا ان نساعدها فى تحويل رغباتها الديمقراطية الى تنظيمات (مؤسسيه) قائمة (على ارض الواقع) » . ويضيف بيكر قوله بان على قادة دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى - المزمع عقد قمته فى هلسنكى فى وقت لاحق من هذا العام (١٩٩٢) - ان يتخذوا الخطوات الكفيلة بتحقيق التزامات الامن العسكرى . ودعا بيكر الى ضرورة ان تجتمع « لجنة كبار مفوضى المؤتمر » على فترات متقاربة نسبيا للقيام بنشاطها ، فان تقوية هذه اللجنة - باعتبارها ذراعنا السياسى الرئيسى - سوف تعمل على تسريع استجاباتنا للاحداث المتسارعة ، وتوسع من قدرات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى على ادارة الازمات » .

واشار بيكر ايضا الى اهمية اقامة ماسماه « التجمع او المنتدى الاقتصادى » Economice Foram لتشجيع اقتصاديات السوق . كما دعا الى عقد مؤتمرات تستهدف ايجاد فهم افضل لاليات السوق واتاحة الظروف المهيئة لروح وعقلية المشروع الخاص . واحب بيكر ان يدرأ اللبس فى هذه النقطة حينما حرص على التوضيح بان « التجمع » الذى يقترحه يجب ان يكون اطارا مرنا للنقاش وتبادل الرأى وليس انشاء مؤسسة جديدة تتسم بالبيروقراطية الواسعة . واضاف بيكر : « اننا نستطيع العمل بنشاط فى هلسنكى لتشجيع تنمية التجارة وحماية البيئة والتعاون العلمى والفنى مع الدول الديمقراطية الجديدة فى اوروبا » . وفى هذا المضمار ، اشار بيكر الى ان مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى قد نجح فى ان يصبح « ضمير القارة الاوروبية » خلال سنوات الحرب الباردة ، حينما كان قد بعث الامل فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى التى كانت تعانى - بصمت - فى تلك السنوات .

٤ - رؤية وزير الخارجية الالمانى جنشر امام الدورة :

مركز جنشر فى حديثه أمام زملائه فى الدورة على اقتراح تغيير نظام التصويت فى مجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بشأن اتخاذ القرارات « بحيث لاتستطيع الدولة التى تخرق التزامات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ان تعوق عمله المشترك وتبطل بذلك توافق الاراء » . والمعنى طبعا واضح ، اى الدعوة الى التخلى عن قاعدة الاجماع المطلق فى اتخاذ وصناعة قرارات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . (وهو ماحدث بالفعل عندما اقرت الدورة مبدأ « الاجماع ناقص واحد » فى التصويت على قرارات المؤتمر لحرمان الدولة العضو الناشز من حق النقض) . كما دعا جنشر ايضا الى ضرورة التزام الدول الاعضاء بنظام التسجيل فى الامم المتحدة للنقل الدولى للأسلحة . كما طالب بوجوب ان يظل ضبط القوة العسكرية عاملا فعالا فى المستقبل فى عملية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . ونادى جنشر ايضا بأن آليات ضبط التسلح يجب أستخدامها لايجاد نظام امن جديد قائم على التعاون . وطالب جميع الدول الاعضاء الى تطبيق اتفاقيات نزع السلاح النووى . ولاحظ جنشر ان الصراع فى يوغسلافيا قد كشف النقاب عن ان هناك اوجه قصور فى هياكل مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . وأوصى جنشر بأهمية اللجوء الى استخدام نشاط بعثات ووحدات حفظ السلام الى اقصى درجة ممكنة ، تمهيدا لانشاء لجنة تنسيق للتعامل مع الصراعات . وأوضح جنشر - كذلك - بأن على الدول الاعضاء فى المؤتمر ان تعطى الاولوية لايجاد البنى التحتية المشتركة فى مجالات الاقتصاد وشبكات النقل والمعلومات .

٥ - وثائق الدورة :

صدرت عن الدورة ثلاث وثائق :

الاولى : وثيقة توسيع مؤسسات وهياكل مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى .

الثانية : إعلان عن عدم انتشار ونقل الاسلحة

الثالثة : وثيقة سميت « ملخص نتائج الدورة » .

(١) الوثيقة الاولى :

وقد اطلق عليها تعبير « وثيقة براج » .

١ - وتناولت مسائل تطوير مؤتمر الامن والتعاون الاوربى من حيث توسيع مؤسساته وهياكله وتقويتها من اجل التجاوب مع الأهداف التى تحددت فى « ميثاق باريس من اجل اوروبا الجديدة » .

ب - وقد كان من ابرز ماتضمنته هذه الوثيقة توصل الدورة الى اقرار مبدأ او قاعدة امكانية صدور قرارات المؤتمر وفقا لصيغة الاجماع ناقص واحد حتى لايصاب المؤتمر بالشلل وعدم القدرة على مواجهة حالات خرق التزاماته من جانب دولة عضو معينة فى حالات الخرق الجسيم لهذه الالتزامات ، اذا استخدمت حقها فى نقض القرارات الصادرة عن المؤتمر فى حقها ، طبقا للوضع القديم ، وسبقت الاشارة الى ان صدور هذا القرار بالذات يعتبر انتصارا

لاقتراح وزير خارجية المانيا جنشر.

وكانت الدلائل تشير الى ان اول من قد يستخدم هذا المبدأ الجديد فى مواجهته ربما تكون يوغسلافيا بالنظر الى ملابسات الموقف فيها .. وايضا قد تدعو الحاجة - فى المستقبل القريب - الى استخدام فى مواجهة احدى دول الكومنولث الجديد للدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى مؤخرا.

وفى كل الاحوال فهو يزيد القوة الالزامية لقرارات المؤتمر .. ولكن هذه القوة مازالت نسبية .. إذ ماذا يكون الحال لو تضامنت دولة عضو واحدة مع الدولة المراد تطبيق المبدأ فى مواجهتها ؟.

ج - كما توصلت الدورة الى قرار يقضى باعتبار « لجنة كبار مفوضى المؤتمر » هى الجهة المسئولة عن ادارة وتنسيق اجتماعات مجلس وزراء خارجية المؤتمر، وبالتالى اعتبارها بمثابة « وكيل المجلس » المخول فى اتخاذ القرارات المناسبة، على ان تجتمع بشكل اكثر تواترا عن ذى قبل، كل ثلاثة شهور على الاقل، حسبما نصت الوثيقة.

د - اشتملت الوثيقة ايضا على قرار مجلس الوزراء بتمويل مكتب الانتخابات الحرة فى وارسو (بولندا) الى « مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الانسان »، مع توسيع اختصاصاته ومجال عمله لخدمة كافة اعضاء المؤتمر.

هـ - وربطت الوثيقة بين التركيز على تشجيع جهود وتنمية قوى اقتصاديات السوق من جهة والديموقراطية من جهة اخرى باعتبار من الأدوات المهمة لتقوية الديموقراطية.

ويمكن القول اجمالا بأن المجتمعين فى دورة براغ لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى قد اكدوا فى هذه الوثيقة على عديد من الامور والمسائل والاجراءات التى من شأنها جميعا تحقيق اهداف توسيع وتشجيع مهام وفعاليات واختصاصات المؤتمر، ودفعه فى إتجاه تطبيق فلسفة، عملية هلسنكى الرامية الى تكريس الامن والاستقرار فى أوروبا، ليس فقط من خلال التركيز على المفاهيم السياسية والعسكرية والاستراتيجية، بل وايضا من كافة الجوانب والابعاد الاخرى، بمعنى العمل على تحقيق عملية الامن والاستقرار الاوروبى من منظور شامل ومحدد فى نفس الوقت.

(٢) الوثيقة الثانية :

اما الوثيقة الثانية والمسماة « إعلان عدم انتشار ونقل الاسلحة »، فقد كرسها مصدروها لتناول موضوعات طرق ووسائل منع انتشار اسلحة الدمار الشامل والسيطرة على تكنولوجيا الصواريخ. وقد أكدت الوثيقة على استعداد الحكومات المعنية (التى يمثلها المجتمعون) لمساندة وتأييد التعاون الدولى لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ومن اجل السيطرة على تكنولوجيا الصوا[ريخ] بصفة خاصة ايضا.

وقد شددت هذه الوثيقة على التعبير عن تجديد التأييد من اجل توقيع اتفاق دولى ذى طابع عالمى شامل ومحدد ومحتم وقابل للتطبيق بشأن الاسلحة الكيمائية، ليتم التوقيع عليه فى عام ١٩٩٢.

كما اكدت الوثيقة ايضا على ان تكثيف الاسلحة التقليدية بشكل زائد عن احتياجات الدفاع الشرعى، انما تمثل تهديدا للامن والسلام الدوليين.

(٣) الوثيقة الثالثة :

وهذه قد سميت « ملخص النتائج ». وقد تناولت - مثلما تدل تسميتها - ملخصا لاهم اعمال ومنجزات ونتائج اجتماعات الدورة الثانية - فى براغ - لوزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى.

ومن بين النقاط المهمة التى ركزت عليها هذه الوثيقة مثل:

أ - ان المفهوم الشامل للامن والاستقرار يجب ان يشمل حقوق الانسان والعناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية فى آن معا.

ب - التركيز على الدور المهم الذى يجب ان يؤديه المؤتمر ومؤسسات فى تعميق وتاكيد وتكريس العملية الديموقراطية فى كل أوروبا.

ج - اعطاء الاهمية الكبيرة لعملية المتابعة الجادة فيما يتعلق بكل عناصر عملية الامن والاستقرار فى أوروبا.

د - الدعوة لبذل المزيد من الجهد من اجل حل الصراعات القائمة والمحتملة وضرورة الاهتمام بصفة خاصة بمسالة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، وحقوق الاقليات القومية والتوسع فى بناء المؤسسات الديموقراطية، وتشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

هـ - الاتفاق على عقد اجتماعات الدورة القادمة (الثالثة) لمجلس وزراء خارجية دول المؤتمر فى أوائل ديسمبر ١٩٩٢ فى استكهلم.

وكذلك على ان يكون اجتماع قمة دول المؤتمر فى هلسنكى لمدة يومين اعتبارا من ٩ يوليو ١٩٩٢.

وبعد، فإن كانت دورة براغ قد بدات ومؤتمر الامن والتعاون الاوروبى يتسم جيوبولتيكيا بأنه اورو اطلنطى، فإن هذا المؤتمر بعد دورة براغ مباشرة، قد صار مؤتمرا اورو اسيو اطلنطيا. أفلا حقا بذلك تتبلور ابرز ملامح تطبيقات مايسمى بالنظام الدولى الجديد، الذى يبشر به الامريكيون والاوروبيون ؟

ندوة الاعلام والمشاركة فى التنمية

(القاهرة ٨ - ٩ فبراير ١٩٩٢)

هويدا عدلى

عقد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ندوة عن الاعلام والمشاركة فى التنمية. وقد كان محور اهتمام الندوة الرئيسى دراسة دور الاعلام فى احداث التنمية الشاملة من خلال مناقشة مفهوم المشاركة فى العملية الاعلامية. وقد تضمنت الندوة عديد من الأوراق التى غطت جوانب الموضوع. وقد كانت أول ورقة عن « الحق فى الاتصال كاساس للمشاركة الاتصالية بهدف تحقيق التنمية الريفية »، للدكتور خليل صابات، وقد ناقشت ثلاثة محاور اولها مفهوم الحق فى الاتصال والذى ينطوى على المطالبة بالانسياب الثنائى الاتجاه والتبادل الحر للمعلومات وإمكانات مشاركة ونفاذ الجمهور لوسائل الاعلام. وثانى المحاور يدور حول الاشكاليات التى يثيرها دور وسائل الاتصال فى تحقيق التنمية الريفية وقد خلص الكاتب الى أن وسائل الاعلام قدفشلت فى تغيير الآراء والأفكار والمعتقدات ولم تنجح فى رفع مستوى تفكير الانسان بإعتباره اساس كل تنمية. أما المحور الثالث فيهتم بالكيفية التى يمكن بمقتضاها لوسائل الاتصال أن تطور الريفيين وتغيرهم ويرى انه لكى يقوم الاتصال بدوره التنموى لابد أن يكون اتصالا فى إتجاهين أى حوار بين المرسل والمتلقى وما يعنيه ذلك من ضرورة إشراك المتلقين فى وضع البرامج الاعلامية الموجهة لهم. وعلى هذا الأساس يطالب الباحث أن يحل مفهوم التنمية الأفقية محل التنمية الرأسية بمعنى ان يتاح تطبيق حق الاتصال للريفيين من خلال إشراكهم فى وضع برامج الراديو والتليفزيون.

أما الورقة الثانية « قضية المشاركة فى العملية الاتصالية بهدف تحقيق التنمية الريفية » للأستاذ سعد لبيب فإنها تنطلق من فرضية اساسية وهى أنه لايمكن نجاح مشروعات التنمية دون المشاركة الكاملة من جانب هؤلاء الذين يتحملون عبئها ويتوقعون عائدها. ويرى المؤلف ان الوسائل الجماهيرية والتى قصد بها تغذية رؤية الانسان وتوسيع مداها، تلعب دور معاكس إذ أنها تختزل فاعلية الانسان فى علاقته بالبيئة التى يعيش فيها وتضعف إحساسه بذاته واهميته الفردية. وبالتالى فإن هذا الشعور بعدم الجدوى واللا فاعلية تجاه الاحداث يوهن لدى المواطن الاحساس بالمسئولية والمقدرة، ولهذا السبب بدأ التفكير فى وسائل بديلة وهى وسائل الاتصال الافقى والتى تمكن الافراد من القيام بدور إيجابى فى عملية الاتصال مثل وسائل الاعلام المحلية (الصحف القروية - السينما قليلة التكاليف ...)، وجدير بالذكر أن من أهم مزايا هذه الوسائل انها تيسر من حدوث التغذية المرتدة التى قلما تنجح وسائل الاعلام الجماهيرية فى إيجادها.

وقد أثارت كلتا الورقتين عديد من التعقيبات دارت فى بعضها حول تأثير وسائل الاعلام على المعلومات وليس الاتجاهات، ضرورة التفرقة بين مشاركة الصفوة والجماهير. كما أثار البعض الآخر تساؤلات حول من الذى يطلب حق الاتصال ومن يمنحه والى اى الشرائح يمنح وهل كل مضمون يمكن ان يقدمه للجمهور. بيد أن الانتقاد الرئيسى الذى وجه للورقتين اغرقهما فى الجانب النظرى للمفهوم ومن توجيه مزيد من الاهتمام للابعاد الواقعية والميدانية.

وفى الجلسة الثانية تم عرض ثلاث أوراق، الأولى إهتمت بدراسة « دور صحيفة أخبار اليوم فى عملية التنمية، دراسة تطبيقية » لرفعت فياض، وتعالج الورقة على حد تعبير كاتبها علاقة صحيفة اخبار اليوم كأحد وسائل الاعلام بقضايا التنمية من واقع تجربة ميدانية وذلك من خلال ثلاث حملات صحفية متصلة بالتنمية أولها قضية فوسفات ابوطرطور وثانيها تسرب الامتحانات فى مراحل النقل المختلفة وثالثها تلوث نهر النيل بالمبيدات، وبالفعل نجحت الصحيفة فى حملتين، حيث تم تعديل مشروع إنتاج فوسفات ابوطرطور وبذلك تم تجنب خسارة محققة للاقتصاد المصرى فى تسويق الانتاج، كما صدرت التعليمات بعدم طبع أسئلة الامتحانات بعيدا عن المدارس.

وفى نهاية ورقته، طرح الباحث بعض التوصيات الضرورية لكى يأخذ الاعلام دوره فى التنمية مثل توفير قنوات اتصال مفتوحة بين أجهزة الاعلام والاجهزة التنفيذية، وأن تطرح الصحف بأنواعها حزبية وقومية القضايا التى تهم المجتمع خاصة فى مجال التنمية مزودة بآراء العلماء والخبراء، وأن تقوم وسائل الاعلام بعرض نماذج من المشروعات الناجحة فى المجتمع حتى تكون نموذجا لغيرها من المشروعات التنمية المتعثرة.

تسمى الورقة الثانية « وسائل الاعلام المحلية ودورها فى التنمية »، دراسة على الدور الذى يمكن أن تقوم به الاذاعة المحلية لخدمة اغراض التنمية فى المجتمع المحلى، وتنطلق الباحثة من فرضية أن الراديو المحلى يعد وسيلة مثلى لتحقيق ديمقراطية الاتصال أو ما يطلق عليه الحق فى الاتصال.

وقد خلصت الباحثة الى ان برامج إذاعة القاهرة الكبرى تناولت عديد من الموضوعات مثل المشاكل (المشكلة السكانية - مشاكل المرافق ..) وكذلك الشكاوى التى يرسلها الجمهور وأيضا برامج كانت تهدف لغرس القيم الايجابية مثل الانتماء للوطن والتعاون ..) فقد كان هناك برامج أخرى تغرس قيم سلبية مثل النظر لمظهر الاشخاص دون جوهرهم وعدم الاستماع الجيد للآخرين ..

وفى النهاية توصى الباحثة بضرورة التوسع فى إنشاء الاذاعات المحلية وزيادة البرامج التى تعتمد على المواجهة بين الجماهير والمسئولين، وكذلك الاهتمام بالمناقشة والتحقيق الاذاعى كقوالب فنية وضرورة الاهتمام بردود افعال الجمهور عند اعداد الخريطة الاذاعية.

تهتم الورقة الثالثة « تكامل الاساليب الفنية التلفزيونية واثرها فى إنتاج برامج الاطفال فى ج . م . ع . » لحسين يسرى أمين وخالد على عويس، بالصورة التلفزيونية المقدم للطفل بحيث يمكن توظيف الأساليب الفنية بأسلوب أمثل فى إنتاج برامج الأطفال. يرى الباحثان أن الشكل والمضمون فى برامج الأطفال التلفزيونية من اهم العناصر التى تسهم فى تكوين اراء وإتجاهات الجمهور المستهدف من الاطفال. وقد خلص الباحثان الى ضرورة الاهتمام بمراحل إنتاج الصورة التلفزيونية مع التركيز على المضمون المقدم وزيادة المساحة

الزمنية التى يجب ان تشغلها برامج الاطفال والاهتمام بطفل ما مثل المدرسة والعمل على إكتشاف المواهب وغيرها من التوصيات الاخرى المتعلقة بالاهتمام باللغة وعنصر التسويق فى هذه البرامج .

وقد أثارت الورقات الثلاث عديد من المناقشات ، فعند ورقة أخبار اليوم برزت إشكالية العلاقة بين الاكاديميين والممارسين وضرورة تجسيد الفجوة منذ الطرفين ، وكذلك قضية تأثير السياسات الاعلامية على السياسات التحريرية . وقد إنحصرت المناقشات التى دارت حول ورقة الاذاعة المحلية فى ضرورة معرفة فاعلية الاذاعات المحلية فى المشاركة فى التنمية من خلال دراسة اثر .

وفى ختام مناقشات هذه الجلسة تناول البعض قضية من الذى يحتاج للتنمية أولا المجتمع ام الاعلام ، وبالتالى ليست القضية مناقشة دور الاعلام فى التنمية لان من الذى يثبت أن له دور فعلا ، بل للأسف فإن هناك عديد من المؤشرات على التخلف الاعلامى مثل هيمنة السلطة وإحتكار مصادر المعلومات والفجوة بين المؤسسات الاعلامية والرسمية ، وعلى هذا من الأولى الاهتمام بتنمية الوسيلة الاعلامية قبل مناقشة دورها فى التنمية .

إهتمت الورقة الأولى فى اليوم الثانى بموضوع « قيادة الرأى العام فى الريف المصرى » للدكتورة شاهيناز طلعت ، وقد تناولت الورقة عدة عناصر منها تحديد السمات الشخصية والاجتماعية لقائد الرأى مثل الذكاء وسرعة البديهة وإتساع الأفق وغيرها من السمات . كما تعرضت الورقة لأهمية دور قادة الرأى فى الريف المصرى الذى له ظروفه الخاصة وعاداته وتقاليده مما يعرقل من التغيير وتبنى الأفكار المستحدثة ، وهنا يبرز دور قادة الرأى - والذى يتوسط العلاقة بين الرسالة الاعلامية والجمهور - فى التأثير من أجل تبنى الأفكار المستحدثة ورفع معدلات التنمية . وهذا يستلزم العمل على رفع كفاءة قادة الرأى من خلال عقد دورات تدريبية لهم لتعريفهم بالأساليب الجديدة فى الاقناع والتأثير .

تهدف الورقة الثانية « القدرة على الاتصال والتنمية الريفية ، دراسة تحليلية ومشاهدات واقعية » للدكتور عبدالفتاح عبدالنبى الى تأصيل مفهوم القدرة على الاتصال فى المجتمع المصرى وبالذات فى الريف وكذلك الوقوف على أثر التغيرات الجديدة التى طرأت على واقع القرية المصرية . ويفترض البحث وجود معوقات تحد من قدرة الاتصال الرأس والأفقى فى الاسهام بدوره فى التنمية وكذلك ما أدت إليه بعض التغييرات الجديدة فى القرية المصرية من تعزيز قدرة بعض الفئات بالقرية على المشاركة فى الاتصال الراسى والأفقى . ينطلق البحث من مقولة أن الاعلام لايخلق حقائق أو يغير من فحوى العلاقات الاجتماعية القائمة وهذا بلا شك يعد إنعكاس لعجز السياسة العامة للدولة عن مواجهة التحديات فى القرية المصرية وتحديد موقف واضح من القضايا المثارة فعلى سبيل المثال فعندما تحاول أجهزة الاعلام ترجمة توجيهات المسئولين فى مشكلة تنظيم الأسرة ، فإن الفلاح لايقتنع ليس لأسباب دينية ولكن لأنه يعايش ندرة حقيقية فى العمالة الزراعية وإرتفاع أجورها .

أما على مستوى القائمين بالاتصال ، فهناك عديد من المعوقات التى تحد من قدراتهم على التأثير منها إنفصالهم عن أصولهم الاجتماعية سواء حضرية أو ريفية وعمومية الأفكار التى لديهم عن الجمهور الذين يكتبون اليه .

وعن الاتصال الأفقى وتنمية القرية ، فإن الباحث يرى أن غالبية الريفيين تنحصر افكارهم ودور انفعالهم وإهتماماتهم وحواراتهم فى نطاق ضيق جدا وهى القضايا الحياتية اليومية ، فهم يعيشون فى حالة إغتراب شبه كامل لايتعرضون بوعى لأى أداة إعلامية ولايعرفوا ولا يرغبوا فى معرفة شىء عما يجرى فى المجتمع ، فنظرتهم لوسائل الاعلام تنحصر فى أنها أدوات لتمضية وقت الفراغ والمتعة ، ومع ذلك فإن التغيرات الجديدة التى طرأت على القرية المصرية مثل السفر للخارج وما نتج عنه من إنفتاح على مجتمعات وثقافات جديدة اسهم فى قدرة بعض الافراد الذين تعرضوا لتلك التجربة على الاتصال والتكامل بفاعلية مع اجهزة الاعلام عكس الآخرين الذين لم يتعرضوا لمثل هذه التجربة .

وقد اثارت ورقة عبدالفتاح عبدالنبى عديد من التساؤلات ، فالبعض رأى أن النتائج التى توصل اليها الباحث فيما يتعلق بالحراك الاتصالى ليس سببها الهجرة فقط بل توجد متغيرات أخرى . كما اثار البعض الآخر مسألة تركيز الدراسات الاعلامية على الخصائص الاجتماعية لقادة الرأى وإهمال الجوانب النفسية مثل الثقة بالنفس والقدرة على القيادة والاتزان الوجدانى .

وقد حوت الجلسة الثانية ورقتين الاولى عن « المشاركة الاتصالية فى عملية التنمية المحلية والريفية فى مصر » دراسة نقدية لتجربة الثقافة الجماهيرية خارج القاهرة » للدكتورة ليلى عبدالمجيد ، وقد تعرضت هذه الورقة لوسائل ، الثقافة الجماهيرية ودورها فى تحقيق المشاركة الاتصالية خاصة وأن هذه الوسائل تستخدم فى اغلب الاحيان لاغراض التنمية المحلية وتستلزم مشاركة الجمهور .. ومن أوجه نشاط الثقافة الجماهيرية الخروج بالمسرح الى الاقاليم وتكوين فرق مسرحية اقليمية وتجارب مسرح القرية ، فضلا عن قصور الثقافة والقوافل الثقافية المتنقلة .

وعند تقييم هذه التجربة ، فإنه يمكن القول ان من اهم إيجابياتها تنفيذ تجارب جديدة فى تنظيم العروض المسرحية فى القرى بمشاركة المواطنين فى التأليف والتمثيل . بيد أن هذا لاينفى وجود عديد من السلبيات مثل إعتماد الفرق المسرحية الاقليمية على كثير من النصوص التى سبق وأن قدمها مسرح العاصمة وايضا عدم الاهتمام بإختيار نصوص نابعة من القرية ذاتها او من تأليف ابنائها ، كما لم تتحقق المشاركة الشعبية الحقيقية فى عملية إختيار الكتب والدوريات لتزويد مكتبات القرى .

وفى نهاية الورقة ترى الباحثة ضرورة إبتكار اساليب للقياس مستوى أداء المواقع الثقافية فى الريف والمراكز وكذلك اهمية إسهام قصور الثقافة فى جهود التنمية بصورة اكثر نشاطا ، فيما تقدمه بعض هذه القصور لايجذب اصلا الا المهتمين بالنشاط الثقافى من كتاب وصحفيين ، فى الوقت الذى لا تعلم فئات الجمهور المستهدف اصلا بهذا النشاط .

وقد عنيت الورقة الأخيرة « وسائل الاتصال وبناء الانسان فى القرية المصرية » للدكتور محيى الدين عبدالحليم ، باكتشاف الدور الذى تلعبه وسائل الاتصال فى بناء الانسان فى الريف المصرى ، وتؤكد الدراسة بداية على اهمية فهم السمات المميزة لمختلف وسائل الاتصال وإختبار قدرتها على التاثير فى مختلف الشرائح الجماهيرية ، وهذا لان لكل وسيلة من هذه الوسائل طبيعتها الخاصة ومجالات إستخدامها ونوعية جماهيريتها . وعلى هذا فإن نجاح الخطة الاعلامية يتوقف على حسن إختيار الوسيلة المناسبة فى الوقت المناسب للجمهور المستهدف . ويرى الكاتب ان تحقيق المشاركة الفعلية فى العمل الاعلامى يمكن أن يتحقق من خلال دعوة ابناء القرية للاسهام فى مختلف البرامج الاعلامية او اداء بعض الوان الحوار ، واخيرا توظيف القوالب الاعلامية المؤثرة كالقالب الدرامى لتقريب المعنى للجمهور من القرية .

تعقيب : تنحصر اهمية هذه الندوة بمجادلاتها ومناقشاتها فى إنها تؤكد على بعد جديد فى العملية الاعلامية وهو بعد المشاركة الذى يتحقق من خلال الاتصال والتفاعل وذلك فى مجتمع نامى له خصوصيته من حيث سياد روح السلبية واللامبالاة الأنامالية بين معظم شرائح المجتمع خاصة فى الريف . وقد قدم المشاركون عديد من الاقتراحات والتوصيات لتحقيق فاعلية عملية الاتصال من خلال التركيز على الوسيلة نفسها ، وكان الجمهور على إستعداد تام للتجاوب مع اى تغيير يقدم له ، وعلى هذا فلم يلتفت معظم المشاركون الى نقطة هامة للغاية وهى كيفية تحفيز الجمهور على وإستشارته لكى يشارك فى العملية الاتصالية بل ويحرص على ذلك □

المؤتمر العام الرابع للجمعية العربية للعلوم السياسية

عمان [٣١ يناير - ٢ فبراير ١٩٩٢]

عقدت الجمعية العربية للعلوم السياسية مؤتمرها العام الرابع بالعاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ١٩٩٢/١/٣١ ألى ١٩٩٢/٢/٢ . وتمت انتخابات الجمعية للجنتها التنفيذية الجديدة .

وفاز الدكاترة أسامة الغزالى حرب (مصر) بمنصب الرئيس ، وعامر أبو ضاوية (ليبيا) نائبا للرئيس ، وشفيق السامرائى (العراق) أمينا عاما ، وأسعد عبدالرحمن (فلسطين) أمينا للصندوق ، ويشكل هؤلاء هيئة المكتب للجنة التنفيذية . كما فاز بعضوية اللجنة ٩ اشخاص هم الدكاترة ، محمد المجذوب (لبنان) ، وعدنان الحاردلو (السودان) ، والحبيب سليم (تونس) ، وسعد ناجى جواد (العراق) ، وزياد ابوعمر (فلسطين - الأرض المحتلة) ، ومصطفى كامل السيد (مصر) ، وفتحية علاب (الجزائر) ، وأسعد عبدالمجيد (المغرب) ، ومازن الرمضان (العراق) . وتم إنتخاب ثلاثة اعضاء إحتياطيين هم الدكاترة ، امانى قنديل (مصر) ، وحسن البزاز (العراق) ، وحسن السيد سليمان (السودان) .

كما نظمت الجمعية ندوة يوم ١٩٩٢/٢/٢ ناقشت موضوعات البحث وإتجاهات التدريس فى العلوم السياسية فى عدد من الاقطار العربية وتطور مناهجها ، وكذلك مهام علماء السياسة العرب فى مرحلة صناعة السلام أقليميا ودوليا .

وعقدت اللجنة التنفيذية الجديدة إجتماعا ناقشت فيه بعض القضايا العربية الراهنة وخاصة الوضع الراهن الذى تسبب عن أزمة الخليج . وقد أعربت اللجنة التنفيذية عن تعاطفها مع شعبى العراق والكويت لاعادة بناء ما دمرته الحرب ، وأكدت ان إنجاز التحول الديمقراطى فى كلا القطرين سيساعد عملية إعادة البناء . وناشدت حكومتى العراق والكويت التعاون فى حل كافة المسائل المعلقة بروح الأخوة العربية والجيرة ، وخاصة المسائل ذات الطبيعة الانسانية مثل قضية الأسرى ، والقضايا المتعلقة بحقوق وكرامة المواطنين العرب . كما أعربت عن إحتجاجها على إستمرار الحصار المفروض على العراق ، وناشدت كافة الحكومات العربية تزويد العراق بالأدوية ، كما حذرت اللجنة من إحتمالات عدوان عسكرى ضد ليبيا . وأعربت عن إيمانها المطلق بعروبة ابناء الخليج والجزيرة العربية ، وضرورة إسهامهم الفعال والقيادى فى كافة اعمال وندوات وقيادات الجمعية العربية للعلوم السياسية ، وأكدت انها تفتح الباب امامهم واسعا ورحبا وبغض النظر عن كافة الاجتهادات والآراء .

مكتبة السياسة الدولية

أصــوات الانتفاضــة الفلســطينية

Les Voix du Soulevement Palestinien
(1987 - 1988)
Jean Francois legrain en Collaboration avec
Pierre Chenard
(CEDEG 1991)

أبرزت الانتفاضة الفلسطينية شكلا جديدا من اشكال مقاومة الاحتلال لعله الاول من نوعه فى أساليب المقاومة الا وهو « إنتفاضة الحجارة » التى بدأت فى التاسع من ديسمبر ١٩٨٧ ، وها هى تدخل عامها الخامس دون كلل ولا ملل من أجل تحرير الأرض المحتلة .. ولعل الفتيل الذى يغذى إشتعال الانتفاضة هو توجيه النداءات الصادرة سواء من القيادة الوطنية الموحدة أو حركة المقاومة الاسلامية الى الشعب الفلسطينى بصفتها المخطط والمحرك والمنظم لجماهير الانتفاضة . إتسمت هذه النداءات بروح نضال جماعى وحس وطنى يحرض على الاقدام والمواجهة ، كما يخدم كوسيلة تحريكية وتعبوية لخلق روح فكرية وحركية للانتفاضة ، ويخلق قناة إتصال بين القيادة والجماهير كتضامن معنوى معهم وتوجيه مباشر لهم .

يتكون البناء التنظيمى للانتفاضة من اللجان الشعبية النوعية والفرق الضاربة على كل منهما مسئولية تقوم بتنفيذها . فتقوم اللجان الشعبية المختلفة بإدارة الشئون اليومية وتلبية الحاجات الانسانية والمحافظة على الأمن والاستقرار فى المجتمع الفلسطينى ، وتقوم الفرق الضاربة بقيادة عمليات المواجهة المدنية ضد قوات الاحتلال .

أما عن قيادة الانتفاضة فتتولاها القيادة الوطنية الموحدة والتى تضم أربع منظمات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية هى منظمة فتح ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والحزب الشيوعى الفلسطينى ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر تتولى القيادة أيضا حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اللسان الناطق للاخوان المسلمين فى الاراضى المحتلة . ورغم التنافس المستمر بين اللجان التابعة لكل من القيادتين ، إلا ان انشطتهما تتكامل فيما يتعلق بدعم جماهير الانتفاضة .

وقد صدر هذا الكتاب « أصوات الانتفاضة الفلسطينية » عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية الفرنسى بالقاهرة عام ١٩٩١ وكاتبه هو « فرانسوا الوجران » بالاشتراك مع « بيير شينارد » . يعد الكتاب بمثابة دراسة وثائقية للانتفاضة الفلسطينية والنداءات الصادرة عنها فى عامها الاول ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ . وقد إستهل الكاتب الكتاب بمقدمة طويلة تتبع فيها التطور التاريخى للقضية الفلسطينية ، كما حلل مضمون النداءات الصادرة من القيادة الوطنية الموحدة وعن حركة « حماس » مع عقد مقارنة بين منهجيهما ، وأهدافهما من الانتفاضة ووسائل تحليلها . ينصرف الكاتب الى تحليل هذه النداءات شكلا ومضمونا ، ورؤيته للانتفاضة كإنتقال للنضال الفلسطينى فى الاراضى المحتلة من مرحلة الصبر لمدة عشرين عاما إلى مرحلة المواجهة المدنية الشاملة ضد الاحتلال .

يلى هذه المقدمة عرض كل النداءات الموجهة من القيادة الوطنية الموحدة وحركة المقاومة الإسلامية وأيضا النداءات المدسوسة من قبل قوات الاحتلال .

من خلال المقدمة يستعرض الكاتب التطور التاريخى للقضية الفلسطينية بعد ١٩٦٧ وذلك من خلال ثلاث مراحل :-

ـ تمتد المرحلة الأولى من ١٩٦٧ على إثر هزيمة القوات العربية وفرار بعض الفلسطينيين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية بالاردن ، وسعى اسرائيل لتعزيز هيمنتها على الضفة الغربية وغزة من خلال إبقاء الوضع كما هو عليه ، وطرح البديل الاردنى لتوطين الفلسطينيين وذلك كحل شامل للصراع العربى الاسرائيلى .

ـ تبدأ المرحلة الثانية من عام ١٩٧٣ ويبدو فيها ترسيخ قواعد منظمة التحرير الفلسطينية كجبهة تحرير وطنى تسعى لحصول الشعب الفلسطينى على حقه فى الاراضى المحتلة . يتم التركيز فى هذه المرحلة على الصراع الاردنى الفلسطينى على إدارة الضفة الغربية وعلى شرعية تمثيل الشعب الفلسطينى . كما يعرض الخلاف بين قوى التحرير الفلسطينية المختلفة خاصة بعد إتفاقيات كامب ديفيد ، وأخيرا ضرب أسرائيل للمخيمات الفلسطينية فى جنوب لبنان ١٩٨٢ .

ـ أما المرحلة الثالثة فتبدأ من ١٩٨٢ وتتناول التقارب الاردنى الفلسطينى والذى قادته منظمة فتح فى مواجهة قوى الهيمنة الفلسطينية . وتشير إلى الضعف الذى اصاب منظمة التحرير الفلسطينية من جراء ثغراتها الداخلية انذاك ، واخيرا إنتهاء التقارب الاردنى الفلسطينى بتخلى الملك حسين عن منظمة فتح والتى خسرت الجانبين انذاك الاردنى والفلسطينى على حد سواء .

يرى الكاتب ان تأزم الوضع فى ذلك الوقت كان يدفع فى إتجاه إشتعال الانتفاضة خاصة بعد فراغ الساحة السياسية الفلسطينية من قيادة منظمة فى ظل تفكك أوصال منظمة التحرير الفلسطينية وزيادة الشقاق بين جبهات التحرير المختلفة ومرور عشرين عاما على المجتمع الفلسطينى المشتت . ادى ذلك الى ظهور أدوار نشطة فى الحياة السياسية الفلسطينية وفى النضال والكفاح المسلح ضد إسرائيل . فتكونت القيادة الوطنية الموحدة والتى تضم الأربع منظمات المذكورة سابقا ، كما برز الاسلام السياسى بشكل واضح على ساحة الكفاح ضد الاحتلال ، وهنا ميز الكاتب بين نوعين من الاسلام السياسى :

ـ النوع الأول وهو جناح الاخوان المسلمين فى الاراضى المحتلة ، ظهر فى السبعينات وتميز بالركود لسنوات طويلة قبل إشتعال الانتفاضة . يهدف هذا النوع الى بناء مجتمع فلسطينى إسلامى يقوم على اسس ومبادىء إسلامية وذلك كخطوة أولى نحو تحرير الأرض المحتلة وتطهيرها من العدو الصهيونى الذى يمثل خطرا على الاسلام والمسلمين .

ـ النوع الثانى ظهر فى عام ١٩٨٣ ويدعو إلى الجهاد بكل اشكاله ضد إسرائيل وذلك كفرض دينى واجب على المسلمين اداؤه وأن المجتمع لم يصبح مسلما إلا إذا تطهر من الاحتلال الاسرائيلى ، أى ان تحرير الأرض متمم لأسلمة المجتمع .

وكان الجهاد الاسلامى سباقا إلى إصدار اول نداء يدعو فيه إلى محاربة الاحتلال وإجراء إضراب عام فى غزة والضفة الغربية إلا انه لاقى مقاومة عنيفة من قبل قوات الاحتلال ظهر اخرها فى إغتيال ابوجهاد فى ١٦ إبريل ١٩٨٨ .

أما جناح الاخوان المسلمين فى الأراضى المحتلة والذى عُرف فيما بعد بحركة المقاومة الاسلامية (حماس) فقد إتخذ خطا حركيا وقرر الانصهار فى العمل السياسى والاندفاع الى خط المواجهة للتخلص من الاحتلال .

يستطرد الكاتب بعد ذلك فى وصف شكل ومعالم نداءات الانتفاضة ، كيفية إصدارها ، كيفية توزيعها ، ويعقد مقارنة مفصلة بين النداءات الصادرة عن كل من القيادة الوطنية الموحدة وحركة حماس خاصة بنوع الورق وخامته ، شكل الطباعة ، عناوين النداءات وترقيمها ، الجمل الافتتاحية والاختتامية ، الامضاءات ، والتاريخ . نستنتج من تلك المقارنة الآتى :-

- تتسم حركة المقاومة الاسلامية بوحدة فى القيادة اكثر من القيادة الوطنية الموحدة . يتضح ذلك فى إصدار الاخيرة لاكثر من نسخة باكثر من تعديل لنفس النداء ، وربما يرجع ذلك الى تعدد المنظمات المختلفة تحت قايدة واحدة ، وربما يرجع ايضا إلى وحدة هدف حركة حماس ألا وهو الجهاد الدينى ضد المحتل وضد اعداء الاسلام .

ـ كما تتسم حركة المقاومة الاسلامية بروح تنظيمية اعلى وهذا ما تتميز به معظم الحركات الاسلامية من حسن تخطيط وروح نظام حادة وذلك ما يتضح فى الشكل العام للنداءات الصادرة عنها .

- غالبا ما تستهل حركة حماس نداءاتها بآية قرانية او هتاف حماسى ، والاستشهاد بشخصيات بطولية أمثال خالد وصلاح الدين لحث جماهير الانتفاضة على الجهاد . ويتضح ذلك فى اللغة الساخنة للنداءات الصادرة عنها .

اما عن مضمون الانتفاضة فيفيدنا الكاتب باهداف الانتفاضة وإطارها الفكرى مع عرض وجهة نظر القيادتين فى موقف القوى العالمية من الانتفاضة واخيرا وسائل إدارة الصراع وتحقيق اهداف الانتفاضة الفلسطينية

تنقسم اهداف الانتفاضة إلى اهداف وقتية واخرى نهائية نستطيع ان كلا من القيادتين تتفق فى اهدافها الوقتية والتى تتضح فى الاربعة عشر مطلبا للقيادة الوطنية الموحدة وفى النداء الثالث لحركة حماس والتى تتلخص فى الآتى :-

ـ إطلاق سراح المعتقلين ووقف الممارسات الهمجية ضدهم وضد المدنيين وإحترام حقوق الانسان طبقا لقرارى مجلس الأمن ٦٠٥ و٦٠٧

- رفض الاستيطان وسياسة الابعاد والاعتقال الادارى .

- عدم المساس بقدسية الأماكن المسيحية والاسلامية التى من شانها تغيير وضع مدينة القدس .

ـ إلغاء الضرائب الباهظة المفروضة تعسفيا على فلسطينى الضفة وغزة

ـ حل المجالس القروية واللجان البلدية فى الضفة والقطاع .

ـ إلغاء التضييقات المفروضة على قطاع البناء والصناعة والزراعة للحيلولة دون تطور المجتمع الفلسطينى ، وغير ذلك من ممارسات الاحتلال البغيضة .

ـ عدم التعرض لمؤسسات التعليم بالاغلاق أو التضييق عليها فى محاولة لمسخ العملية التعليمية والتربوية .

أما الأهداف النهائية فنرى فيها إختلافا بين القيادتين ، ويرجع ذلك إلى إختلاف الاطار الفكرى لكل منهما . فإن كانت القيادة الوطنية الموحدة تهدف إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود التقسيم التى اقرها مجلس الأمن بقراره رقم ١٨١ عام ١٩٤٨ ، وتسعى إلى ذلك للانتقال بالانتفاضة من دائرة الاشتباك على ساحة القتال إلى دائرة المبادرة السياسية ، وذلك من خلال خوض المعركة الدبلوماسية ، فالحركة الاسلامية تعتبر هذا الهدف حلا إستسلاميا وتخاذليا وترفض رفضا باتا مشروع الحكم الذاتى وفكرة المؤتمر الدولى . تهدف حركة المقاومة الاسلامية لطرد الاحتلال وتحرير الوطن والمقدسات من دنسه ، وترى ان أرض فلسطين أرض وقف إسلاميا على اجيال المسلمين الى يوم القيامة ولايصح التفريط فيها أو بجزء منها لأن فى ذلك خيانة للاسلام والمسلمين ، ويوم يغتصب العدو بعض أرض المسلمين . فالجهاد فرض عين على كل مسلم ويجب محاربة الاحتلال وعملائه لأن الوطنية واجب دينى .

ويلفت الكاتب نظر القارىء إلى ان حركة المقاومة كثيرا ما استخدمت فى نداءاتها « ايها الشعب المسلم » ، « ايها المسلمون » ، « أيها المرابطون » ، أو « يا أحفاد جعفر وأبى عبيدة » ، و « يا أحفاد القسام والبنا » .. وعلى الصعيد الآخر تطلق على الاحتلال « اليهود » ، أو « العدو اليهودى » ، أو « العنصرية النازية » .. وتختتم نداءاتها بجملة « بسم الله قد هانت خيبر » ، نستنتج من ذلك ان حركة المقاومة تهدف إلى الجهاد الاسلامى لتحرير الأرض بل وإقتلاع جذور اليهود منها كما وضح فى ندائهم الأول .

هناك إختلافا آخر بين كل من القيادتين فيما يخص فكرة الدولة الفلسطينية العلمانية والتى تهدف اليها المنظمة والتى لاتقبلها حركة المقاومة على الاطلاق ولاتقبل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبنى فكرة العلمانية .

والاختلاف فى الاطار الفكرى لكل من القيادتين يهيىء لاختلاف فى نظرة كل منهما للقوى العالمية وموقفها من الانتفاضة ، وإن إتفقا فى بعض النقاط .

ـ يرى كل منهما ان هناك مؤامرة ضد الشعب الفلسطينى من قبل الامبريالية الامريكية وترى القيادة الوطنية الموحدة ان الولايات المتحدة عميل صهيونى يعمل على تعزيز هيمنة إسرائيل فى الأراضى

المحتلة ودحر حقوق الفلسطينيين ، اما الحركة الاسلامية فإن إشتركت فى نفس الرؤية ولكنها تعتقد إنها مؤامرة ضد المسلمين والاسلام من اعداء الاسلام والعملاء الصهاينة والكفار الذين يسعون إلى تحويل ارض فلسطين الى دار باطل تابعة لليهود .

- أما فى رؤيتهما للاتحاد السوفيتى فهناك إختلاف جذرى بين القيادتين . تعتقد القيادة الوطنية أن الاتحاد السوفيتى (سابقا) نصير الشعوب المظلومة وصديق الشعوب العربية وتعمل على إشراكه فى دائرة المفاوضات . اما حركة المقاومة وإطلاقها عليه « الشرق الشيوعى » فترفض وجوده على ساحة المفاوضات وتعتبره شريكا للولايات المتحدة فى مؤامرتها ضد المسلمين والاسلام ، وهذا يتضح فى تهجير اليهود السوفييت وتغذية جسم إسرائيل بدم فاسد من جديد .

- وعن موقفهما من العالم العربى ، فهناك إتفاق مبدئى بينهما فى تحميل الدور العربى مسئولية تقسيم فلسطين وتخاذله امام إسترداد حقوق الشعب الفلسطينى واخيرا ضعف دوره فى دعم الانتفاضة ، وقد تمت دعوة كافة الدول العربية لتقديم التسهيلات الضرورية لابناء الشعب الفلسطينى أينما وجدوا ، وخاصة فى الاراضى المحتلة لتمكينهم من مواصلة النضال ومواصلة الانتفاضة . وإن كانت القيادة الوطنية الموحدة لم تجمل كل الدول العربية فى تهمة خيانة القضية الفلسطينية ، وإنما إستثنت بعضا منها كالجزائر وليبيا والعراق .. الا ان حركة المقاومة قد سلكت خطابا عنيفا وحاد اللهجة فى الصاق تهمة الخيانة بالامراء والملوك والرؤساء العرب ، وذلك يرجع لعام ١٩٤٨ حينما تقدمت الجيوش العربية-لتحول بين الشعب الفلسطينى والذود عن حقوقه وسلمت بالتآمر مع دول الكفر الساحل الفلسطينى لاسرائيل ، تلى ذلك مسرحية ١٩٦٧ لتسليم باقى فلسطين والجولان وسيناء ، وبعد ذلك - على حد قولهم - جعلت الانظمة العربية من الشعب الفلسطينى المشرد مسألة لاجئين يلوذون ببعض الدول التى إتخذتهم ذريعة لجمع الأموال الطائلة وتثبيت العروش المتآكلة .

أما عن وسائل إدارة الصراع فيتفق فيها كل من القيادتين بهدف دعم أهالى الانتفاضة يصنفها الكاتب كالآتى :

- العصيان المدنى .
- العنف المدنى وبعض العمليات المسلحة الصغيرة .
- تعبئة إجتماعية - إضراب وتظاهرات وإعتصام .

إتخذت القيادة الوطنية الموحدة وسيلة اساسية فى عملها ضد الاحتلال فدعت إلى رفع الاعلام الفلسطينية ، وعدم دفع الضرائب الاضافية ، والتمرد على نداءات حظر التجول .. ومن اهداف العصيان المدنى الرئيسية ضرب الاقتصاد الاسرائيلى وذلك عبر وسائل شتى كالاضراب عن العمل فى المشاريع الاسرائيلية ومطالبة مواقع العمل بإستيعاب العمال ، ومقاطعة العمل فى المستعمرات والأجهزة الاسرائيلية لشل حركة العمل الاسرائيلى . ومن جهة أخرى تمت الدعوة إلى نظام إقتصادى فلسطينى مستقل ونظام إعتماد على الذات بالدعوة الى مضاعفة الطاقة الانتاجية للمصانع ، وتشجيع زراعة الارض الفلسطينية وتحقيق اعلى درجة من الانتاج ، وتشجيع الانتاج المنزلى الحرفى والغذائى ، وتشكيل تعاونيات لتسويق المنتجات الفلسطينية وإقامة مؤسسات تصدير وطنية . وبذلك يتم ضمان حسن سير عمل الانتفاضة خلال فترة كفاح مريرة ومستمرة لا أحد يعلم إلى متى ؟

- لم تخل الانتفاضة من العنف المدنى كقذف الحجارة والزجاجات الحارقة (المولوتوف) على جنود الاحتلال ، ووضع المتاريس ، إحراق كاوتش السيارات ، وإحراق الغابات والزراعات الاسرائيلية ... كما ظهرت بعض الاعمال المسلحة الصغيرة كطعن جنود الاحتلال بالآلات الحادة وقلب السيارات . والمستهدفون من عنف الانتفاضة هم جنود الاحتلال والمستوطنون الاسرائيليون والعملاء ، هذا ويتم تحديد العملاء تبعا لكل قيادة كما نرى فالقيادة الوطنية إعتبرت كل من يروج منتجات إسرائيلية او يمتنع عن مقاطعة العمل فى المشاريع والجهات الاسرائيلية عميلا ، ومن يوزع نداءات مدسوسة عميل ، ومن يؤيد الاردن وذلك قبل إتفاق فك الارتباط عميل .. وإتسع مفهوم العمالة الى حد كبير حتى ان حركة المقاومة الاسلامية إتهمت بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالعمالة !

ولكن بصفة عامة خلت الانتفاضة من اعمال العنف الكبيرة وذلك لكسب الرأى العام العالمى وحتى لايقوم الاحتلال بقمع الانتفاضة ودحر جماهيرها العزل من نفس نوع السلاح وبنفس قدر القوة .

- أما الصورة الثالثة من ادوات إدارة الصراع فهى التعبئة الاجتماعية والتى تمثلت اساسا فى الاضراب العام الشامل او الجزئى ، والذى تميز باهمية محورية فى الانتفاضة الفلسطينية وهو الاداة المركزية التى حظيت بعناية خاصة فى النداءات الصادرة من كلا القيادتين . خصت هذه النداءات العمال والتجار واصحاب شركات التاكسى بل واحيانا المعتقلين .. وجميع الفئات التى يتوقف عليها نجاح الاضراب وإحداث الأثر المرجو . وقد نظمت النداءات عملية الاضراب بتحديد ساعات العمل والاماكن والفئات المضربة ، وعملت على خلق نوع من التوازن بين أساليب المواجهة المباشرة كالاضراب وبين أساليب بناء الاستقلال الاقتصادى وإتاحة الفرصة للعمل الانتاجى بشكل لايضر مصلحة الشعب الفلسطينى . ولابد من متابعة آليات الاضراب وجود إنضباط تام فى الالتزام به وقد وجهت النداءات الشكر والتحية لجماهير الانتفاضة على ذلك . كما حثت على التكافل الاجتماعى والتضامن الشعبى الذى يناشد رؤوس الأموال الوطنية وكافة المقتدرين للمساهمة فى توفير مستلزمات الحياة الضرورية للمخيمات المحاصرة والأسر الفقيرة والمتضررة .

شملت التعبئة الاجتماعية أيضا المسيرات والمظاهرات خاصة فى المناسبات الوطنية الكبرى فى التاريخ الفلسطينى او المتعلقة بالانتفاضة نفسها والاعتصام فى أماكن ذات دلالة رمزية مثل مقرات الصليب الاحمر او القنصليات الاوروبية بالقدس . وقد تكثف هذا النوع من التعبئة وإن إختلف عنه من منطقة الى أخرى ومن وقت لآخر تبعا لتباين الظروف .

•

ولهذا الكتاب قيمة علمية ونظرية ملموسة فى تحليل الانتفاضة يشهد للكاتب بالجهد العلمى فيها كما يشهد له بالجهد العملى فى صعوبة حصوله على البيانات والنداءات جميعها حتى المدسوس منها وذلك عن طريق زياراته الميدانية لمواقع البحث وتتبعه المادة الأولية بدلا من نقلها عن تحليلات أخرى ، مما لايخدم التحليل من صحة المادة العملية والتحليل العلمى فى النهاية . واخيرا ليت هذا الكتاب يكون مستهلا لسلسلة تحليل الانتفاضة فى بقية اعوامها التالية .

نيفين القباج

المؤلفات العربية السياسية

□□ إبراهيم نافع - الفتنة الكبرى ، عاصفة الخليج » ، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٢ □□

لقد عالج المؤلف باقتدار آخر ما فجع به العرب فى العام الماضى وخاض بنا فى اعماق الاحداث وجعلنا نعيش فى الوقائع التى مرت بها وما آلت اليه الامة عربية ثم ضرورة الاستفادة من هذا الدرس الغالى الذى كلف العرب ماديا وبشريا وادبيا على مستوى العالم الشىء الكثير مايفوق الجهد والطاقة .

والكتاب بعد المدخل والمقدمة يقع فى اربعة عشر فصلا . وكانت الازمة حديث الفصلين الاول والثانى حيث بدأت بسحب سوداء كثيفة تجمعت فى افق العالم العربى منذ منتصف شهر يوليو ١٩٩٠ برسالة من العراق الى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحمل اتهامات صريحة للكويت ودولة الامارات العربية بتجاوز حصصهما المحددة لهما وكان تقدير القاهرة للموقف يعتمد على ثلاثة عوامل اساسية اولها ان العراق يمكن ان يندفع مورطا نفسه مرة اخرى لاسيما ما كانت ناتجة من الحملة الدولية القوية التى وجهت للعراق ثم ان منطقة الخليج ذات اهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لدول العالم اجمع خاصة الدول الصناعية والعظمى بما تحويه من موارد ضخمة .

واخيرا ان القضية الفلسطينية كانت قد وصلت فى تلك الفترة لمنطق خطير اتسم بالركود وخاصة بعد موقف الحوار الامريكى الفلسطينى اثر عملية ابو العباس على شواطىء اسرائيل .

وانطلقت النداءات من مصر ومن اماكن كثيرة وبدات اجتماعات مؤتمر القمة العربى فى القاهرة وكانت المحاور التى ركز عليها المؤتمر :

(١) الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت (٢) عودة الحكومة الشرعية الى الكويت (٣) تكوين قوى سلام عربى كحاجز امنى بين الطرفين واخيرا الشروع فورا فى مفاوضات عراقية كويتية لبحث اسباب النزاع من جذورها من تحديد نهائى وقاطع لمسألة الحدود بين البلدين

وايضا قام مجلس الامن الدولى فى إجتماع كامل لأول مرة فى تاريخه - باصدار قرارين رقمى ٦٦٠ ، ٦٦١ بالانسحاب وعودة الشرعية الكويتية وايضا العقوبات واجراءات ضد العراق . وايضا الاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى الاخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ضد اى عدوان خارجى .

وعن جمهورية الخوف يتحدث المؤلف فى الفصلين الثالث والرابع عن تقدم صدام نحو الهاوية بسرعة حيث لم يكن احد يفهمه ولا يثق فى كلامه ووعوده ولايريد ان يستمع لصوت العقل وقام بالاعلان عن مبادرات بلاغية مليئة بالعبارات الجوفاء كطلبة الغاء كل قرارات مجلس الامن الصادرة ضد العراق . ان يكون الترتيب السياسى الذى يتم الاتفاق عليه منطلق من ارادة الشعب الكويتى وطبقا لممارسة ديمقراطية حقيقة واخيرا الغاء كل الديون التى لدول الخليج وليدراى من صدام حسين ضعف موقفه وسطحية مبادرته طالب بإنسحاب اسرائيل من فلسطين والاراضى العربية المحتلة فى الجولان ولبنان . وقال يراوغ ومشى انه فى الحرب ليس هناك مجال للمراوغة او العبارات الطنانة فإما الفوز وإما الاستسلام بغير قيد ولا شرط .

ويستطرق الفصلان الخامس والسادس الى فترة ماقبل الغزو العراقى للكويت حاولت مصر ممثلة فى رجالها وكبار المسئولين فيها ان تنزع فتيل القنبلة الموقوتة قبل انقلاب العيار واشتعال نار الحرب التى ارهقت الجميع .. لقد سافر الرئيس حسنى مبارك بنفسه - مثلا - فى اواخر شهر يوليو ١٩٩٠ الى بغداد وايضا د . اسامة الباز ورغم ضرب المثال بأسلوب مفاوضات مصر مع اسرائيل بشأن طابا - والقياس مع الفارق - فالفرق كبير مابين مصر واسرائيل وما بين الدول العربية بعضها البعض .. ولكن كل همه - اى صدام حسين - القيام بدور المصلح الاجتماعى واعادة توزيع الثروات .. وايضا طالب بتنازل الكويت عن قروضها لدى العراق .

وظهر المتخبطون فى بغداد ومن سار فى ركابها كالاردن واليمن وقيام مجلس التعاون العربى والالتفاف حول السعودية بانضمام اليمن اليه

ويعالج المؤلف فى الفصلين السابع والثامن العواصم العربية التى كانت تحت التهديد واجتماع الجيران فالعواصم كانت تجتاحها فى السر او فى العلن أزمات ولكنها تنتهى مؤقتا بتقديم ما يطلب العراق او جزء كبير مما يطلبه وكانت من مصر والمملكة العربية السعودية تحاول احتواءها .. ويمساعى حميدة منهما ثم التوصل للاتفاق على عقد مؤتمر فى جدة وحصل الملك فهد على تعهد من الرئيس صدام حسين بعدم استخدام القوة ضد الكويت ولم تتدخل السعودية باية صورة فى المحادثات ليتم تسوية الوضع بصورة ثنائية ولكن انتهى لقاء جدة فى اخر يوليو ١٩٩٠ دون التوصل الى قرار عملى يوقف زحف المأساة .. وتعرضت السعودية وكافة دول الخليج لاعنف حملة اعلامية وفى ظل هذه الاوضاع الجديدة كانت دول الخليج فى مأزق لا تحسد عليه فاى دولة من دولة قد تم ابتلاعها ووجود الدول الأخرى مهدد لكن كان ضمان الأمن ومصدر الطمأنينة لدول الخليج العربى هو وقوف مصر بكل ثقلها العسكرى والسياسى والمعنوى وراء هذه الدول وهو الامر الذى حفظ التوازن فى المنطقة الى ان انتهت الأمور بعودة الشرعية للكويت .

وكانت هناك احلام قديمة ايقظها الغزو العراقى فكانت لتركيا وايران واسرائيل لكل منهما حساباتها ومصالحها التى تحاول الاستفادة من مستجدات هذا الوضع الذى طرأ على المنطقة .. ويكفى ان اسرائيل قد استفادت لاقصى حد من العرب حيث لديها خبرة هائلة فى كيفية تحقيق المكاسب من أزمات المنطقة العربية ومنذ الساعات الاولى للغزو بدات اسرائيل تتحرك بشكل منظم ودقيق حيث ركز قادة اسرائيل على انها - اى اسرائيل - ستكون الهدف التالى لصدام حسين وان الوسائل الدبلوماسية لن تنجح فى حل الازمة وان اسرائيل لها الحق فى القيام بمبادرة عسكرية ضد العراق بحجة الدفاع عن النفس وحققت مكاسب امنية او دعم مالى وعسكرى .

وتحدث الفصلان التاسع والعاشر عن مصر - كعادتها دائما - فقد كانت فى سباق مع الزمن بمجرد وقوع الزلزال وتحركت القيادة المصرية بدرجة عالية من التعقل الشديد الذى يعرف موقع خطاه لأن ما يجرى كان يتطلب المزيد من الحكمة والاتزان وبسرعة تحولت القاهرة الى خلية نحل سياسية لاتتوقف فيها حركة الاحداث فى محاولات مستميتة لوقف التصدع فى الجدار العربى .. ولم تتوقف

جهود مصر فى إدارة الأزمة على تلك التحركات الرامية الى عدم الاضرار بالعراق ومحاولة حل الأزمة سلميا حتى اللحظات الاخيرة وبعد ان نشبت الحرب اصبحنا تواجه مشكلة اخرى لاتقل خطرا وشأنا حيث لم يكن هناك حل آخر لايقاف القتال وحماية شعبى العراق والكويت من ويلات الحرب الا بالانسحاب الفعلى والفورى للقوات العراقية من ارض الكويت .

وفى الفصلين الحادى عشر والثانى عشر يتحدث المؤلف عن اكثر ظواهر الموقف الدولى اهمية خلال الأزمة الا وهو السباق العسكرى الذى شهده العالم باتجاه المشاركة صورة من الصور فى استخدام القوة المسلحة لانهاء الاحتلال العراقى للكويت حتى ان عدد الدول الغير عربية التى شاركت فى القوات الدولية بالخليج وصل الى ٢٨ دولة ومن الطبيعى ايضا انه لو كان القرار الذى يصدر فى بغداد يصدر بعقلانية لادرك صدام حسين قبل ان يدفع قواته الى الكويت انه يقلب المعادلات فى منطقة تتجمع فيها مصالح دولية حيوية اكثر من اى منطقة اخرى فى العالم ولادرك ان العالم لن يقبل بان يضحى بمصالحه من اجل شخص يحلم بزعامة اقليمية يتحكم من خلالها فى شئون المنطقة ولادرك اخيرا ان الخليج ليس منطقة ملائمة لاستخدام القوة المسلحة فيها بتلك الصورة لكنه للاسف كان يرى المسألة بشكل مختلف وبحسابات اثبتت الاحداث خطأها الفادح

ولقد مهد بوش المسرح العالمى بتكتيل دول العالم المساندة للموقف الامريكى ضد العراق ودول مجلس الامن الخمس التى لم تعترض احداها على قرار جواز استخدام القوة ولم يكن قد تبقى له الا كسب معركة الرأى العام الامريكى الى جانب موقفه .. واخيرا تم تحديد يوم ١٥/ ١/ ١٩٩١ اخر موعد للانسحاب والخروج من الكويت وإن كانت لديه عناصر قوة لكن كانت تلك العناصر تتضمن ايضا نقاط ضعف عسكرية هامة تجعل فاعليتها اقل .

وتتناول الفصلان الثالث عشر والرابع عشر نهاية صدام فبعد ان وضعت الحرب اوزارها انتهى صدام حسين من الناحية العقلية لكنه كعادته لم يسلك سلوك الزعماء المسئولين فقد حرك قواته الموالين له لترتكب مذابح جديدة ضد الثوار الذى تمردوا ضد ٤٥ الجنوب وفى مناطق الاكراد . وبرزت على السطح قضايا متفجرة كالترتيبات الامنية فى الخليج وقضية فلسطين بوصفها اساس النزاع فى المنطقة ، الخلافات بين الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة ثم القضاء على اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة كلها .

وبالنسبة للعلاقة بين الاغنياء والفقراء فلابد من تقليص الفجوة بين الثراء والفقر وهو شرط لاغنى عنه للأمن والاستقرار فى المنطقة العربية ولابد لنا من ان نتعلم من دروس الازمة لتقليل حجم التفاوت الحاد فى مستويات الدخل بين الاقطار العربية الغنية ان هذا التفاوت يهدد استقرار العلاقات بين هذه الاقطار كما يهدد الاستقرار السياسى وهذا لايعنى القول بالمزاعم الصدامية عند تبريره غزو الكويت او التسليم بأن هدف ضم الكويت كان كما إدعى اعادة توزيع الثروة الخليجية على فقراء العرب .

وايضا ينبغى تصحيح الاخطاء وكفالة حق التعبير لشعوبها . وبالنسبة لمصر فإن دورها بعد الحرب لايمكن الا ان يكون امتدادا لدورها قبل الحرب وهو حشد طاقاتها وتجاربها مع جميع الطاقات العربية والاقليمية والدولية لمواجهة التحديات الجديدة التى افرزتها الازمة الطائشة .. وايضا يبقى لمصر دورا هاما وبارزا لترميم الجسور العربية التى انقطعت وانقطع معها الحوار العربى العربى فثقل مصر العربى والدولى هو وحده الذى يفرض عليها دورها فى التصدى للعدوان على دولة عربية وهى فى كل ذلك ليست طالبة زعامة ولا باحثة عن دور لاتؤهلها امكانياتها واوضاعها لكن عوامل الجغرافيا والتاريخ هى التى حكمت على مصر بان يكون لها فى كل ذلك دورا بارزا وهاما لايمكن تجاهله .

عثمان الجوهرى

□□ هالة مصطفى - الاسلام السياسى فى مصر من حركة الاصلاح الى جماعات العنف - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٩٢ □□

تعالج الاستاذة هالة مصطفى عبر فصول هذا الكتاب ، تطور الاسلام السياسى فى مصر . متتبعة الموجات الثلاث الكبرى فى ذلك التطور ، وهى حركة الاصلاح الدينى . ثم جماعة الاخوان المسلمين . ثم جماعات العنف السياسى الرهنة . كمقدمات وروافد ووجوه ، ومضامين ، وهى بذلك تنجح . بمنهجية مكارنة رصينة ، وتعمق فى جذور البيئة الفكرية والاجتماعية ، فى أن تكتشف ، وتنظم أواصر الصلات البعيدة الموزعة ليس فقط بين هذه الموجات الثلاث . وظواهرها المصاحبة المختلفة . ومحدداتها السياسية والاجتماعية العامة ، ولكن بينها وبين ظاهرة « الاحتراب الثقافى » فى المجتمع التى اتخذت على امتداد هذا القرن مظهرا مختلفا عن الطبيعة الفيضية لنهر النيل نفسه .

فهى تبدو هادئة عند المنابع متداخلة عند الروافد ، بينما تبدو على العكس من ذلك . هادرة وعنيفة وصدامية كلما اتجهت الى نهاية القرن او مصبة .

لقد انطلقت منهجية الكتاب وفق ذلك ، من رؤية صائبة لعملية تطور الاسلام السياسى فى مصر كظاهرة كلية مركبة متطورة ونامية . لا يمكن ولا ينبغى الفصل بين حلقاتها المختلفة . او بين مظاهرها المتتالية ، وتحولاتها التاريخية ، متجاوزة بذلك النهج الانتقائى الشائع فى التعامل مع ظاهرة الاسلام السياسى فى صورته الجديدة ، والذى يفصل بين روافدها القديمة ، وموجاتها العنيفة المستجدة بعد ذلك . وينتهى الى تقديم التيارات والجماعات الجديدة ، ليس فقط على أنها خارجة عن سياق التطور الطبيعى للمجتمع . بل وخارجه ايضا عن سياق التطور الطبيعى لظاهرة الاسلام السياسى ذاتها .

نستطيع أن نكتشف من خلال هذه القراءة المقارنة العميقة ان بروز ظاهرة الاسلام السياسى ، فى كل مرحلة ، ونجاحها فى الصعود والثانية ، كان دائما وليد اخفاق غيرها من السياسيين والحركات السياسية والفكرية فى المجتمع ، وأن هذا البروز كان الوجه الآخر لظاهرتين متلازمتين فى كل منحى تطور جديد ، هما : الفوضى السياسية والكساد والاقتصاد .

ونستطيع ان نكتشف . ايضا - ان انتقالها من حيز الفكر الى الحركة السياسية المنظمة . ومن مجال العمل الفردى الى العمل العام المباشر كما كان لصيقا بانتكاسات المدارس الفكرية المجددة . كان لصيقا ايضا بانتكاسات وطنية مدوية .

وينطبق ذلك على هزيمة الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر والتى رمت بظلال كثيفة على فكر رشيد رضا الذى مثل انكسار موجة التجديد الدينى ، وبداية العودة الى جذور السلف وهى نقطة انطلاق دعوة الشيخ حسن البنا بعد ذلك . كما تنطبق على تأثير نكسة ١٩٦٧ على اتجاه طبيعة نمو ظاهرة الاسلام السياسى بعد ذلك .

وكما ينطبق الامر نفسه ، الكساد والفوضى السياسية . والافلاس مدرسة الليبرالية . على تراجع النبض العقلى فى الثلاثينات . بعد ان غمر وجد الفكر المصرى والعمل السياسى - فى العقدين الاولين من القرن .. وظهور حركة الاخوان المسلمين . حيث تعايش الكساد الفكرى وتراجع تيار الاجتهاد السياسى جنبا الى جنب مع الانفتاح والعقلانية الجديدة .

ومثلما كانت بذور العنف الجديدة والتى شهدت اتساعا كيفيا وكميا فى الثمانينات ، كامنة فى النظام الخاص للاخوان المسلمين فى الاربعينيات والخمسينيات ، كانت بذور الانشقاقات التى اتسعت فى الجماعات الجديدة ، كامنة ايضا فى بواكيد او بدايات النظام الخاص . بل ان النظام الخاص نفسه الذى فرض سطوته على الجماعة بعد رحيل (البنا) . كان جزءا جوهريا من التكوين الفكرى للجماعة والدعوة والدعاة منذ بدايتها .

وهكذا كان مبدأ الجهاد . واستخدام اساليب العنف والشر . كلها خيوط اصيلة فى قماش الفكرة الاصلية . مثلما كان التحول الردايطالى عند سيد قطب تطويه من داخل نفس المدرسة التى ارساها البنا ، او كان الجناح العسكرى للاخوان ، ترجمة عملية لمبدأ الجهاد ، او كان مفهوم « الحاكمية » ، مكملا لمفهوم « الجاهلية » .

فى هذا السياق يتبدى جهد الكتاب والكاتبة فى محاولة تطبيق الخريطة الفكرية والتنظيمية لظاهرة الاسلام السياسى ، بتطورها ونموها وتحولاتها وتطبيق الاخيرة على الخريطتين السياسية والاجتماعية . ثم تثبيت رؤوس هذه النقاط كلها وخطوط تقاطعها العينة المتقاطعة ، فوق منحى التطور النظامى والاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى . لتنهض فوقها داخل النسيج الفكرى والاجتماعى والسياسى للجتمع المصرى على امتداد مسيرة قرن من الزمان او يزيد .

لقد كانت حركة الاصلاح الدينى هى المنبع الذى خرجت منه اغلب القيادات الفكرية الحديثة ، فثورة عرابى كانت نتيجة لتعاليم الافغانى كما وجدت مدرسة الليبرالية المصرية جذورها عنده ، ومحمد عبده ولطفى السيد ، وطه حسين وسعد زغلول ومصطفى عبد الرازق . وغيرهم من وجوه حركة التجديد الفكرية . على تميزها واختلافها ، خرجت جميعها من تحت عباءة هذه الحركة التى حاولت ان تواجه التحدى الغربى بشقيه الحضارى والسياسى .

وكما بدأت بمحاولة توفيقية بين الموروث والوافد . أو بين الجديد والقديم . انتهت الى رافدين اساسيين : نزعة شبه مطلقة للقبول بقيم الحضارة الغربية . ونزعة مطلقة لرفض هذه القيم . وأيا كانت روافد كل اتجاه فى النهاية . فلقد اتسعت المسافات بين الروافد . وانشق مجرى الفكر المصرى الحديث . الى شعبتين كبيرتين متواجهتين . ما تزال حمى « الاحتراب الثقافى » تدور رحاها بينها على قدم وساق .

ورغم اتساع الحيز الزمنى الذى تغطيه هذه المحاولة . وتنوع نجومها وتياراتها . وتحولاتها ، فإن الكتاب لا يضيع فى الفروع ، ويرصد دون تأثيم ، ويقيم دون جنوح ، فوق أنه لايدعى الحكمة بأثر رجعى . بالرغم من أن اتباعه للتسلسل الزمنى ، قد تحول الى عبء على منهجه . وفى كل الاحوال فتلك محاولة يصعب تلخيصها ، أو أسر روحها فى حيز ضيق ، ولذلك فإن ما سبق هو تزكية لتحية مستحقة واشارة الى اجتهاد سباق ..

احمد عز الدين

□□ د . محمد صفى الدين ابو العز (إشراف) - العلاقات العربية التركية من منظور عربى - الجزء الاول - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٩١ □□

لم تؤثر فى التاريخ العربى وسيطه وحديثه ، علاقة ما بقدر ماأثرت العلاقة بالشعب التركى وبالدولة العثمانية ، لقد تجاوزت هذه العلاقة فى كثير من الأوقات المفهوم التاريخى للعلاقة بين الشعوب او بين الدول ، ووصلت الى درجة من التلاحم كان من الصعب فصمها .

وادراكا لهذه الحقيقة كان مخطط معهد البحوث والدراسات العربية وباشراف من رئيس المعهد الاستاذ الدكتور محمد صفى الدين ابو العز كانت هذه الدراسة وتم اسنادها الى الباحثين المتخصصين ، كما رؤى الا يقصر البحث والتقصى على الطرف العربى وحده ومن ثم فقد عقد اتفاق بين المعهد ومركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية فى استانبول ، على ان تتولى مجموعة من الباحثين الاتراك طرح التحليل التركى وبهذا اصبحت موضوعات الدراسة مزدوجة فى معالجتها ، شاملة لوجهتى النظر العربية والتركية .

والواقع انه قد برزت مجموعة من الحقائق التى وضعت العلاقات العربية - التركية على بساط البحث تتمثل فى :

١ - انه قد جاء الوقت لاستجلاء الحقيقة التاريخية ، حول الدور العثمانى فى العالم العربى بعيدا عن الذكريات المريرة ، التى لصقت بتلك العلاقات فى الفترة الاخيرة من عصر الامبراطورية وبعدها ايضا عن التطورات السياسية المعاصرة ، خاصة بعد ان خف كثيرا بعض اسباب التوتر فى العلاقات العربية - التركية ، سواء بعد انتهاء الحرب الباردة ، أو بعد الاتجاه الى مصالحة عربية - اسرائيلية .

٢ - انه قد جاء الوقت ايضا لعقد مصالحة بين رؤية العرب المشارقة ورؤية العرب المغاربة لتاريخ العلاقات العربية - التركية ، وليس من سبيل لعقد هذه المصالحة الا بدراسة تتوخى الموضوعية ، فالحقيقة وحدها هى التى تقضى على مثل هذا التضارب العربى - العربى !

٣ - اخراج الجانب التركى مما حصر نفسه فيه مؤخرا من اعتبار العلاقات العربية - التركية هى الامبراطورية العثمانية فحسب ، فقد كانت علاقات عربية - تركية قبل العصر العثمانى ، كما استمرت هذه العلاقات قائمة بعد هذا العصر .

٤ - اخر هذه الحقائق التأكيد على بديهية علمية تحتاج الى التذكير بها فى هذه المناسبة ، وهى ان العلاقات بين اى شعبين من الطبيعى ان تمر بأوقات صفاء ومن الطبيعى ايضا ان تمر بأوقات كدر ، واية دراسة تبرز جانبا دون الاخر لا تفقد حيدتها فقط ، بل تفقد فى نفس الوقت علميتها ، وعندئذ توضع فى المكتبات اما على رفوف الكتب الاحتفائية واما على رفوف الكتب السياسية الموجهة !

والعمل الذى نقدمه يتوخى الحقيقة العلمية فى العلاقات العربية - التركية من الالف الى الياء ، ولما كانت العلاقات العربية - التركية اقدم كثيرا من القرن السادس عشر ، قرن الفتح العثمانى للعالم العربى او اغلبيته فقد تم تخصيص فصلين من العمل عن تلك الفترة المبكرة .

الفصل الاول عن « بداية التعارف بين العرب والترك » ، والذى تتبع اللقاء الاول بين الطرفين الذى حدث من خلال الامتداد العربى لبلاد الترك على عهد الدولتين الاموية والعباسية ، ثم : اعقب ذلك من اعتناق الاتراك الاسلام ، وانتهى الامر بأن اصبحوا العنصر العسكرى فى الدولة العباسية بعد ان توقف العرب ثم الفرس عن القيام بهذا الدور .

الفصل الثانى يستعرض الدور الايجابى للعناصر التركية فى

الدولة الاسلامية وهو دور سار فى اتجاهين :

الاتجاه الاول بدفع الاخطار عن الدولة الاسلامية فى مشاركتهم الفعالة فى الحروب الصليبية ، أو فى التصدى للمغول ووقف زحفهم الشهير فى اتجاه مصر بفضل دولة المماليك الاتراك التى قامت فى القاهرة .

الاتجاه الثانى بالاستمرار فى الضغط على الدولة البيزنطية كجزء من وظيفة القوة العسكرية فى الدولة الاسلامية .. حماية الثغور وحصر الدولة لتصفيتها وهو ما نجح فيه اخيرا الاتراك العثمانيون الذين تمكنوا من احتلال القسطنطينية لتصبح عاصمة دولتهم التى كانت أطول دول الاتراك عمرا واكثرها امتزاجا بالعرب .

قاد ذلك الى الفصل الثالث الذى ارخ لهذه الدولة وللعلاقات التركية - العربية ابانها وقد طرح هذا الفصل مجموعة من الحقائق منها الدور العثمانى فى التصدى للاخطار البرتغالية والاسبانية فى المحيط الهندى والحوض الجنوبى من البحر المتوسط ، ايضا ان الدولة العثمانية مهما اختلف المؤرخون حولها فهى قد حفظت للعالم العربى وحدته بامتداد فترة تناهز الاربعة قرون . كما يطرح هذا الفصل قضايا ذات طبيعة خلافية مثل ماقيل عن الدور الذى لعبته الدولة العثمانية فى فرض لون من الركود والعزلة على العالم العربى ، مما اوقعه لقمة سائغة فى فم الاستعمار الغربى مع سقوط الدولة ، ومنها أيضا قضية التحديث فى الدولة وانعكاساته على العرب فيما عرف بحركة التنظيمات العثمانية .

ويتتبع الفصل الرابع ، الخروج العربى عن الدولة العثمانية وهى عملية لم تكن لتتم بسهولة تناقش هذا الفصل فكرة شائعة ، وهى ان هذا « الخروج » انما قد تم خلال الحرب العالمية الاولى ، وكنتيجة من نتائجها ، وهى نظرة شديدة القصور ، فما لا يقبله العقل ان علاقة عمرها نحو اربعة قرون يمكن ان تنهار خلال اربع سنوات فحسب ، وانطلاقا من هذا الفهم فيعالج هذا الفصل العلاقات العربية - التركية خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، حين تفاعلت عوامل تاريخية عديدة انتهت بالخروج العربى من الدولة العثمانية وانقطاع علاقة عربية - تركية طويلة قامت على التبعية من الاولين للاخرين . وكالعادة فى مثل هذه الاحداث التاريخية الجسيمة تتصارع عوامل الابقاء على وضع بعينه مع عوامل تغيير هذا الوضع ، بينما ادت الدعوة الى الجامعة الاسلامية ، كذا التضافر بين العرب والترك لمقاومة الاستبداد الحميدى الى تأخير الخروج ، فان ذكريات الحركات الانفصالية العربية التى اصلت فكرة الخروج جنبا الى جنب مع التدخل الاوروبى بكل معطياته قد ساعدت فى سرعة الاجهاز على الدولة ، وبنشر فكرة القوة بين الطرفين كانت من العوامل التى عجلت بالتغيير .

وينتهى هذا الصراع بالخصام العربى التركى ايام الاتحاديين الذى تحول الى مواجهة دامية خلال الحرب العالمية الاولى ، لم تلبث ان انتهت الى الخروج العربى من الدولة ، والى القرار التركى بهجر العرب بل والشرق نهائيا والاتجاه نحو الغرب بكل مقولاته فى التحديث والعلمانية وحتى الحروف اللاتينية والزى !

رغم الفراق التركى فان الهجران لم يكن سهلا ، فقد كان على الترك والعرب تصفية ارث زواج دام اكثر من عشرة قرون .

ربما كان اهم مافى هذا الارث ناطق التخوم خاصة ، منطقة الموصل فى العراق ، ولواء الاسكندرونه فى سوريا .

وفى ظروف خاصة عالجها الفصل الخامس الذى تناول العلاقات العربية - التركية فى فترة مابين الحربين تحت تسوية مسالة الموصل لصالح الجانب العربى ، وتمت تسوية مسالة الاسكندرونه لصالح الجانب التركى بيد ان العرب استمروا يطلقون على الاسكندرونه توصيف اللواء السليب واستمر الترك ينظرون الى الموصل نفس النظرة حتى انه قيل خلال حرب الخليج الثانية وفى اعقابها ان هناك خططا تركية للحصول على الموصل . اما الفصل السادس عن العلاقات العربية - التركية فى مرحلة المد القومى العربى ، والسابع عن تركيا والصراع العربى - الاسرائيلى

وأهم مايلاحظ فى هذا الشأن ان فترة تصاعد المد العربى ... العربى - وتأجج الصراع العربى - الاسرائيلى قد شابها كثير من اسباب التوتر ، خاصة عندما اتخذ الجانب العربى موقفا مؤيدا للطرف اليونانى فى المسألة القبرصية ، وكانت بدورها قضية حساسة بالنسبة للجانب التركى .

آخر فصول الدراسة عن الفترة التى اعقبت حرب ١٩٦٧ وما تبعها من عقد السبعينات من ازدهار نفطى اثر ايما تأثير على العلاقات بين الجانبين مما دعا الى ان يكون عنوان هذا الفصل « التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة » ليتابع الموقف التركى من العرب حتى الياء ، والياء فى هذه الدراسة هى حرب الخليج الثانية ، ونظن انها اخر الياءات فى التاريخ العربى المعاصر حتى اعداد هذه الدراسة على الاقل .

ابو السعود ابراهيم

□□ السفير الدكتور محمود سمير احمد - معارك المياه المقبلة فى الشرق الاوسط - دار المستقبل العربى - ١٩٩١ □□

على مدى العشر سنوات الماضية بوجه خاص - تراكم الاهتمام المحلى والاقليمى والدولى بقضايا المياه فى افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط والنظر اليها باعتبالا انها ستكون من العوامل الحاسمة فى تقرير اوضاع السلام او الحرب فى هذه المناطق . وقد تبدى هذا الاهتمام فى حجم ما صدر عن الخبراء الفنيين أو علماء السياسة من بحوث ودراسات ، وما عقد من ندوات ومؤتمرات لبحث ابعادها المستقبلية بوجه خاص ، والتنبية الى أن حروب المستقبل قد لا تكون حول مصادرها التقليدية من حدود او اراضى أو نزاعات عرقية وانما حول المياه ومواردها ، وبشكل سوف تحتل فيه المياه نفس الاهمية التى احتلتها مصدر هام وحيوى اخر مثل البترول .

وفى اطار هذا الاهتمام يصدر هذا الكتاب الهام للسفير الدكتور محمود سمير احمد . ومثلما كان الحال مع مؤلفه عن « الدبلوماسية » ، فان ما يميز عمله الجديد عن « معارك المياه الاقليمية فى الشرق الاوسط » هو ما يجتمع فيه من اساس اكاديمى ونظرى يقدم مادة علمية ثرية حول قضايا الموضوع الفنية والاستراتيجية ، وكذلك من خبرة دبلوماسية وعملية قد لا تتوافر للكثيرين ممن يتعرضون لهذا الموضوع ، وهى الخبرة التى تشكلت فى مرحلة كان فيها السفير سمير احمد من الشخصيات الرئيسية فى الجهاز الدبلوماسى المصرى حين كان يعمل وكيلا لوزارة الخارجية للشئون الافريقية وفى فترة تبلور فيها اهتمام مصر والدبلوماسية المصرية بسياستها المائية ، كما نتصور ان اهتمام الاستاذ المؤلف بهذا الموضوع قد تضاعف خلال فترة عمله سفيرا لمصر فى اديس ابابا وهى الدولة المركزية بالنسبة لسياسات مصر المائية باعتبار انها تتحكم فى ٨٦٪ من مياه النيل .

ومن الطبيعى ان يبدأ الكتاب بالتركيز على حيوية نهر النيل بالنسبة لمصر ، الامر الذى يرتب بالتالى حيوية علاقتها مع الشعوب النيلية ومستوى ما يجب ان يقوم من علاقات تكاملية بين علاقة المستفيدين من النهر وهى على وجه التحديد بالاضافة الى مصر والسودان - اثيوبيا وتنزانيا واوغندا وكينيا ورواندا وبوروندى وزائير .

ورغم الاهتمام المشترك بين هذه الدول بمياه النيل ، فان الكاتب يبرز ان ايا من البلاد التى يمر بها النيل وينبع منها لم ولن تبلغ درجة اعتماد مصر الكلى على مياهه فى حياة ورخاء شعوبها . وهذه الحقيقة تفسر اهتمام السياسات المصرية فى مختلف العهود بمياه

النيل ومنذ بداية القرن التاسع عشر وما اقيم من سدود وقناطر وادخال نظام الرى الدائم ، وترسخ هذا الاهتمام مع نهاية القرن حين بدات الزيادة السريعة للسكان فتم بناء خزان اسوان وتعليته مرتين ، واستمر البحث عن اساليب الاستفادة القصوى من مياه النيل ، الامر الذى ظهرت معه سلسلة من المشروعات تبلورت فى النهاية ببناء السد العالى وما سبقه من توقيع اتفاقية مع السودان عام ١٩٥٩ لتنظيم استخدام مياه النيل .

ويتوقف الكتاب عندما يسميه بحقبة الجفاف ١٩٧٧ - ١٩٨٧ التى اضطرت مصر خلالها الى الاعتماد على مخزونها الاحتياطى بسحب كل حصتها السنوية (٥ ,٥٥ مليار متر مكعب) بل واكثر من حصتها ، والتى لم ينقذ مصر فيها الا مخزونها الاستراتيجى من السد العالى ، فضلا عن عدم استخدام السودان لكل حصته ، وعدم قيام اثيوبيا بمشروعات الرى فيها حتى الان ، الامر الذى يمكن ان يتغير فى المستقبل .

لذلك كانت هذه الحقبة بمثابة ناقوس الخطر الذى ينبه مصر ، ويزيد اهميته ما يتوقعه خبراء الرى مصريون وعالميون وباعتبار ان سكان مصر عام الفين سيبلغون سبعين مليون ، وان حاجة مصر من المياه سوف ترتفع من معدلها الحالى اى ٥ ,٥٥ مليار متر مكعب سنويا الى سبعين مليار . كل هذا يفرض السؤال الملح وهو من اين تأتى مصر بالفرق المطلوب وما هى السياسات المحلية والاقليمية المطلوبة لمواجهة هذا الوضع .

فى هذا السياق ، وباعتبار ان مياه حوض النيل تعتبر كيانا بيئيا واحدا وتشترك فيه الدول التسع الواقعة فيه جميعا ، وباعتبار ما هو متوقع من تضاعف الزيادة السكانية لدوله من ٢٥٠ مليون نسمة الى ضعف ذلك فى منتصف القرن القادم ، ومع ما هو متوقع من اتجاه الدول النيلية او بعضها الى انجاز مشروعات سبق مناقشتها وطرحها مثل مشروع بناء الخزانات الاربعة التى اوصى بها الخبراء الامريكيون ١٩٥٥ على النيل الازرق ، كل هذا يرتب فى راى الكتاب الحاجة الى ما يسميه بالتعاون « الجامع الشامل » بين دول حوض النيل ، وهو يعنى بهذا التعاون ليس التعاون الجزئى الذى ينحصر فقط فى امن مياه النيل ، وانما نمط التعاون الذى يخلق نسيجا من العلاقات الحيوية الاقتصادية والتجارية والفنية والسياسية ، ويصفى ويستوعب من جهة اخرى المخاوف والهواجس المترسبة من الماضى والتى يمكن ان تعيق اى تعاون فى المستقبل مثلما اعاقت حتى الان - من انجاز مشروع هام مثل قناة جونجلى والتى كان من شأنها ان تضيف الى مصر ربما ضعف ما اضافه السد العالى . والواقع ان مثل هذه النظرة الاوسع لنمط التعاون المطلوب بين الدول النامية انما يتفق مع نظر خبير بارز فى الشئون الافريقية وهو الاستاذ الدكتور عبدالملك عودة .

فى هذا الشأن فان المؤلف عن حق يضع امام الدبلوماسية المصرية باعتبار مصلحتها الأكيدة وباعتبار مكانتها مسئولية مواصلة السعى لتحقيق الاستقرار والمصالحة السياسية بين الوحدات المتنازعة فى المنطقة خاصة فى السودان واثيوبيا ، وان تحول دون تفككها وتجزئتها الامر الذى سيعيق حتما صياغة مثل هذا المستوى المطلوب من التعاون المشترك والفعال ، بل انه فى غياب مثل هذا التعاون فان فرص الاحتكاك وربما المواجهة بين دول حوض النيل قد تزيد مع تناقص مواردها من المياه من ناحية وتزايد الطلب والحاجة اليها من ناحية اخرى . وبالطبع يشير المؤلف الى خطوة هامة على الطريق كان للدبلوماسية المصرية المبادرة اليها فى انشاء تجمع الاندوجو عام ١٩٨٣ ، الا ان الطريق ما زال طويلا امام دعم واستكمال عناصر هذا التعاون ونحو ما اسماه خبير اثيوبى « تحالف تعاونى بين الدول النيلية » ، او نحو ما يذهب اليه الاستاذ المؤلف حين يتصور قيام « جماعة دول حوض النيل » كهدف طويل الاجل . وباعتبار ترابط المشاكل وتداخلها واعتماد كل منها على الاخرى ، فان الكاتب يرسم عناصر وادوات الاقتراب الى مثل هذه الغاية وبما

يسميه التوجه المزدوج A DOUBLE - BARRELLED APPROACHE ورغم تعدد مشاكل المياه فى الشرق الاوسط واحتمالات الصراع حولها ، فان اكثرها حدة وما يجعلها « قنبلة » زمنية موقوته هو الوضع الاسرائيلى واطماعه وتطلعاته فى موارد المياه العربية المحيطة بها ومخططاتها بشأنه . وقد حرص الكتاب على ان يؤصل للاطماع والنشاطات الاسرائيلية فى هذا الميدان . فيوضح كيف كانت المياه احد الاسباب الرئيسية لتمسك زعماء الصهيونية العالمية باختيار فلسطين لتكون نواة الوطن القومى اليهودى ، وهو ما طرحوه صراحة خلال الحرب العالمية الاولى ومؤتمرات السلام التى انبثقت عنها ، الامر الذى يجعل ممارسات اسرائيل حول مصادر المياه وما تخططه للمستقبل ليست الا تطبيقا لهذا التصور والدراسات القديمة للصهيونية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر . وتنصب السياسات والنشاطات الاسرائيلية اساسا على انهار الاردن والحصبانى والليطانى وقد تم بالفعل وبعد احتلالها جنوب لبنان ١٩٨٢ تحويل مجرى نهر الليطانى واستنفذت منذ ما يمثل ٥٥٪ من مياهه .

ويمكن ان نستخلص من نظرة اسرائيل الى مصادر المياه العربية ومن ممارساتها الفعلية ما يمكن ان نسميه بالـ « التفسير المائى للاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية » ، فاحتلالها للضفة الغربية يوفر لها ٤٠٪ من استهلاك اسرائيل من المياه ، اما احتلالها للجولان فيمثل الشطر العسكرى المباشر والمكمل لتحويل اسرائيل المياه نهر الاردن .

الى جانب العامل الاقتصادى والعامل العقائدى ينبه الكتاب الى عامل اخر فى دوافع اسرائيل فى المياه وهو العامل الاستراتيجى الذى تراه فى حاجتها لتأمين اعتمادها على الغذاء ذاتيا تحوطا لاى حصار او ضغوط اقتصادية او عسكرية محتملة وهو ما يمثل اهمية الزراعة بالنسبة لها ومن ثم اهمية المياه .

ويبرز المؤلف من خلال تقارير وبيانات موثقة عناصر التعقيد بالنسبة للمستقبل ، ذلك ان اسرائيل سوف تزداد حاجتها الى المياه بنسبة ٣٠٪ بسبب تدفق الهجرة السوفيتية والتوسع العمرانى والصناعى حتى مع استمرار احتلال اسرائيل للضفة والجولان ، وما تحصل عليه من نهر الليطانى .

وينبه الكتاب الى ان هذا الواقع انما ينعكس على موقف الدولة اليهودية من قضايا السلم والحرب فى المنطقة وعلى امكانيات العملية السلمية وما يمكن ان تقدمه اسرائيل وبشكل لا يتعدى فى رأى الخبراء نوعا من الحكم الذاتى مع استمرار احتفاظ اسرائيل بسيطرتها العسكرية خاصة فى المناطق الاستراتيجية ليس فقط لما تدعيه من اعتبارات الامن العسكرى وانما اساسا للحفاظ على مصادرها من المياه ، وبشكل يمكن ان نستخلص معه ان سياسات اسرائيل المائية واحتياجاتها هى اكثر دفعا للتوسع والسيطرة منها دافعا للسلام .

ولا يغفل المؤلف عن تطلعات اسرائيل فى مياه النيل ويستعيد فى هذا ما سعت اليه بعد توقيع اتفاقيات السلام عام ١٩٧٩ من الحصول على كمية من مياهه ، ورغم ان هذا الطلب قد تم وادم فى حينه ، وكان مثار انتقادات واعتراضات من الدول الافريقية ، الا ان هذا ربما يتغير بعد ان استعادت اسرائيل علاقاتها مع الدول الافريقية ، وربما سعت الى خلق المشاكل لمصر مع دول اعالى النيل بتشجيعها ومساعدتها على اقامة مشروعات وسدود سوف تؤثر على موارد مصر من مياه النيل .

اما المصدر الثانى للتوتر واحتمالات الصراع فى الشرق الاوسط حول مصادر المياه فيمكن بين تركيا من ناحية والعراق وسوريا من ناحية اخرى اتصالا بمشروعات تركيا لبناء سد اتاتورك وبناء عدد من السدود على نهرى الفرات ودجله ، الامر الذى سوف يؤثر على نصيب العراق وسوريا من هذين النهرين . كذلك يشير الكتاب الى مشروع تركيا الطموح فيما يعرف « بخط السلام » ، والذى يهدف الى

اقامة خطين للانابيب لنقل المياه من تركيا جنوبا فى خطين متوازيين يوصل احدهما المياه الى سوريا والاردن والسعودية والاخر الى دول الخليج ولا تتعلق هواجس الدول العربية من هذا المشروع بتكلفته المادية المرتفعة فقط (٢١ مليار دولار) وانما لما يحمله من عامل نفسى واستراتيجى يتمثل فى اعتماد الدول العربية على تركيا فى مورد هام مثل المياه . ونستطيع ان نضيف تطورا آخرا فى هذا المشروع . وازاء تحفظ الدول العربية تجاهه ، فقد اتجهت تركيا الى عرض اشتراك اسرائيل فيه ، وفى رأى عدد من الخبراء أن ذهاب تركيا الى هذا لايرجع فقط الى الاعتبارات الاقتصادية وانما لاستخدام هذا المشروع لاستعادة مكانتها التى افتقدتها فى الاستراتيجية الدولية بعد تراجع وانهاء الحرب الباردة .

ويشير المؤلف عن حق الى الحاجة الى دبلوماسية سورية عراقية مشتركة لمواجهة المشروعت التركية فى نهرى دجلة والفرات ، الامر الذى يعيقه للاسف تدهور العلاقات بين الدولتين ، اصلا وتزايد هذا التدهور بعد حرب الخليج .

وعلى الرغم من عمق العلاقات بين مصر وليبيا ، وما يحيطها الان بوجه خاص من جو متحسن وامكانيات للتعاون ، الا أن الاستاذ الكاتب بحسه السياسى ، وبخبرته بتقلبات الاجواء السياسية والدبلوماسية ينبه الى ما يمكن فى تزايد استخدام البلدين للمياه الجوفية فى الصحراء الغربية المصرية والتى يشترك البلدان فى استغلالها وما يمثله هذا من امكانيات زراعية بالنسبة للبلدين ، الامر الذى يؤكد الحاجة الى استمرار ودعم التنسيق والتكامل بين البلدين خاصة فى هذه المشروعات المائية المشتركة وبشكل يلبى احتياجات الطرفين ولايضر باحداهما .

واخيرا ، انه مما لاشك فيه أن هذا الكتاب انما خبرة ثرية اكاديمية ودبلوماسية الى الخبرة المصرية والافريقية والعربية لمعالجة قضايا المياه والتى تحمل اما امكانيات خلق الاستقرار والرخاء لشعوب هذه المناطق أو احتمالات تصاعد التوتر وربما المواجهات حول هذه القضية الحيوية .

د . السيد امين شلبى

□□ اليشع كالى ، المياه والسلام وجهة نظر اسرائيلية ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩١ □□

يتعرض هذا الكتاب لمشكلة المياه ، كواحدة من ابرز القضايا المحددة لطبيعة مستقبل العلاقات بين دول المنطقة سلما او حربا . ليس فقط بحكم محدودية المياه فى المنطقة وتباين المصالح الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة . ولكن نظرا لاختلاف التصورات والامال الساعية لتوظيف عنصر المياه بباقى عناصر القوة للدولة ، وخاصة فى بعدها الاقتصادى . وهو مايعظم من دور المياه فى رسم شبكة العلاقات والتفاعلات بين الدول الفاعلة فى المنطقة مستقبلا . وفى هذا السياق يمكن تفهم الاليات الحالية للمفاوضات الدائرة حاليا بين العرب واسرائيل سواء على المستوى الثنائى او المتعدد الاطراف . وتباين زاويا الرؤية للاهداف فى ضوء الفرص والقيود الراهنة لقضايا الصراع العربى الاسرائيلى . والتى تشكل المياه اهم هذه القضايا واكثرها خطورة ، لما تشكله من فرص للحياة والتنمية

ويحاول هذا الكتاب تقديم وجهة نظر اسرائيلية لحل ازمة المياه فى اطار اتفاقات سلام فى المنطقة . وترجع اهمية التعرف على وجهة النظر هذه الى اكثر من عامل . فهو من ناحية يطرح رؤية متكاملة للمياه الاقليمية وكيفية استغلالها . وذلك من خلال تقديم عدد من المشروعات التى تشمل جميع احواض انهار : « النيل والاردن والليطانى » التى تحد اسرائيل بالاضافة للمناطق التى تعانى من محدودية المياه كالضفة الغربية والقطاع . ومن ناحية اخرى يسعى الكتاب لتمرير الافكار الاسرائيلية الخاصة بمقايضة السلام الاقليمى باعادة تقويم مصادر المياه الاقليمية العربية . ومن ناحية ثالثة فالكتاب يثير العديد من التساؤلات حول اهمية المياه فى تدعيم فرص الحياة الطبيعية لاسرائيل ومدى توافق الحلول الاسرائيلية المطروحة مع المصلحة العربية والقدرة العربية على صياغة ، امنها المائى ، الى غير ذلك من الاسئلة المتعلقة بمستقبل المشكلة فى ضوء العملية التفاوضية بين العرب واسرائيل . الامر الذى سهم فى توسيع دائرة النقاش وتفاعل الاراء . ومن ناحية رابعة فان هذه المقترحات فى حالة اقامتها ، ستصبح اسرائيل شريكا رئيسيا فى مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة . واخيرا ، فان الكتاب يبرز حقيقة اساسية وهى افتقار المكتبة العربية للدراسات والكتب البحثية الاكاديمية المختصة بقضية المياه باستثناء عدد محدود من الدراسات المنشورة فى بعض الدوريات العربية . وهو مايتوافر لعدد من الدول الغربية واسرائيل . نتيجة لاهتمام مؤسساتها السياسية ومراكزها البحثية بقضية المياه فى الشرق الاوسط . وبالتالى فالنتيجة الطبيعية هو الواقع الراهن للجانب العربى فى المفاوضات وعدم القدرة على التفاعل الصحيح مع مايطرح من مشروعات اسرائيلية . وهو مايحسب لمؤسسة الدراسات الفلسطينية لقيامها بترجمة هذا الكتاب فى هذا التوقيت بالرغم من كون هذه الافكار او المشروعات ليست بالجديدة (حيث بدات منذ اواخر السبعينات لتتبلور بشكل نهائى مع اوائل الثمانينات باعتباره نموذجا لبعض المفكرين المهنيين فى اسرائيل وللدور الذى يرتأونه للمياه فى بناء السلام ، لكونها واحد من اهم جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . كما انه بمثابة حافز على تقديم رؤية عربية متكاملة مماثلة لما يطرحه هذا الكتاب . بالاضافة لما تضمنه الكتاب من تقويم للافتراضات والمقترحات التى يطرحها الكتاب كحلول للمشكلة جاءت فى مقدمته .

فالكتاب ينطلق من فكرة اساسية مفادها ان التعاون الاقتصادى عامة والتعاون فى مجال المياه خاصة ـ هو اساس بناء الثقة وتحقيق مصلحة جميع الاطراف وذلك فى اطار اتفاقات سلام فى المنطقة . وانطلاقا من هذه الفكرة قدم المؤلف معالجته لمشكلة المياه من خلال تقسيمه للكتاب الى فصلين اساسيين الاول : يتعلق باعطاء نبذة عن الدول المحيطة باسرائيل والتى بينها مسائل مياه مشتركة اما الفصل الثانى فيتناول اوجه استغلال الموارد المائية . ويبدو من التقسيم السابق ان اهتمام المؤلف قد انصب على طرح عدد من المشاريع التنبئية القابلة للتنفيذ (من وجهة النظر الاسرائيلية) كوسيلة لتحقيق التعاون الاقتصادى وتسوية المشاكل السياسية . والتى عولجت فيما يقترب من نصف الكتاب . غير ان ذلك لم يأتى على حساب الفصل الاول ، الذى شكل تمهيدا ضروريا لرؤيته الخاصة بحتمية التعاون المائى . كما اشتمل الكتاب على تمهيد تناول فيه مشكلة المياه عبر مراحل تطور ونمو دولة اسرائيل منذ بداية الانتداب مرورا باعلان الدولة وانهاءا بحرب ١٩٦٧ وحتى الان .

فقد سعى المؤلف فى الفصل الاول لتقديم المعطيات الديموجرافية والاقتصادية الاساسية لدول المنطقة المجاورة لاسرائيل بما فى ذلك الضفة الغربية والقطاع مع استبعاد سوريا (لغياب المصالح المشتركة فى الظروف الحالية !!) وابرازه لخصوصية التعاون فى مضمار المياه من حيث احتياجه لقرارات خاصة واتفاقات دولية موجهة ، وذلك على خلاف الموضوعات الاقتصادية الخارجة عن اطار البنية التحتية والتى ستخضع اساسا لقوانين السوق الحرة . وستتطور بصورة عفوية من تلقاء ذاتها . فى حين يتناول الفصل الثانى مشاريع استغلال مصادر المياه وتوصيلها الى اسرائيل

والمياه التى يمكن نقلها (كما يوضحها المؤلف) موجودة فى انهار النيل والليطانى واليرموك . كما يمكن تخزين مياه السيول التى تصب فى نهر اليرموك وخصوصا لمصلحة الاردن والضفة ومن شأن استغلال بحيرة طبريا لتخزين هذه المياه ان يخفض جذريا تكلفة استغلال هذه المياه مقابلة بالخيارات المطروحة امام دولة الاردن . وتتضمن المشاريع ايضا توليد الكهرباء عن طريق مياه الحصبانى . بالاضافة الى خيار استخدام فوائض مياه الليطانى خلال فترة انتقالية على الاقل . وتمريرها عبر اسرائيل الى الضفة او الاردن لتوليد الكهرباء بكميات اكبر كثيرا من خلال (مشروع البحرين) اذا يمكن ان ينقل مياه البحر الاحمر ويصبها فى البحر الميت مرورا باراضى اسرائيل والاردن .

والحقيقة ، ان التقسيمة السابقة والنتائج التى توصل اليها المؤلف ويحاول ابرازها كدوافع منطقية للجانب العربى للتعاون المائى مع اسرائيل تؤدى الى عدد من الملاحظات التالية :

١ ـ ان استبعاد سوريا بحجة عدم وجود مصالح مشتركة تبرز نوع من التعمد على اغفال حقوقها باعتبارها طرف اساسى فى النزاع وفى السلام من جانب بالاضافة الى ان اراضيها هى المصدر الرئيسى لمياه اليرموك وحوض بانياس ، بمعنى ان سوريا قد خرجت من صورة نطاع المياه الاقليمى كليا تقريبا . وذلك نتيجة للسيطرة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان . الامر الذى يفقد هذه الافكار المطروحة بخصوص المياه والسلام مصداقياتها لما تعنيه من تكريس لمفهوم احتلال الجولان ومحاولة الاستفادة واستغلال باقى الحقوق المائية العربية فى مقابل سلام شكلى .

٢ ـ يحاول المؤلف ابراز نصف الصورة بالنسبة لمستويات الفقر فى دول المنطقة ، بتحميل مشكلات المياه الوطنية فى المنطقة المسئولية . وهو مايتنافى مع الواقع . فالمؤلف يتغاضى عن الدخل القومى ومقدار الادخار من الدخل لتمويل مشاريع تحسين كفاءة استعمال المياه والمشاريع التنموية الاخرى .

٣ ـ ان الافكار والاتفاقيات التى يطرحها المؤلف ، لايمكن التوصل اليها قبل الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . مع ضرورة عدم استبعاد اى طرف عربى (سوريا) . علاوة على ان المشروعات المقترحة بالنسبة لزيادة نسبة كفاءة استغلال مياه نهر النيل ٢٠ فى المائة (وهذا ممكن) تتجاهل حاجة مصر المطردة الى المياه . كما ان نهر الليطانى لايتوافر فيه فوائض لايحتاج لبنان اليها ، رغم عدم استفادته منه حاليا » . وان كان مشروع تحلية المياه المالحة بتمريره من البحر الاحمر الى البحر الميت هو اقرب هذه المشاريع الى الواقع بعد الوصول الى التسوية .

وعلى وجه العموم ، يمكن القول ان الافكار والمقترحات التى تناولها الكتاب تعكس بوضوح مدى حاجة اسرائيل للمياه العربية واعتبارها الى جانب التعاون الاقتصادى هو بيت القصيد بالنسبة بالنسبة لاسرائيل من قبولها للمفاوضات مع العرب . وفى ضوء ذلك تجيء المحادثات المتعددة الاطراف كمتغير رئيسى لمعطيات ومحددات مستقبل المنطقة . وهو مايجعل امكانية ايجاد استراتيجية عربية موحدة لصياغة مفهومها « للامن المائى » مسالة حتمية يجب تداركها حتى لايختل الموقف التفاوضى العربى عند طرحه لباقى القضايا . وفى محاولة لتجنب الاثار السلبية التى يمكن ان تنجم عن الضغوط الدولية الساعية لتحقيق تسوية ما يجب العمل على بناء تصور عربى متكامل بالمشروعات البديلة القابلة للتنفيذ فى ضوء تسوية شاملة للصراع ، وبشكل لايجعل من اسرائيل مركزا رئيسيا لمشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة .

ايمن السيد عبدالوهاب

□□ د . محمد السيد السعيد ـ مستقبل النظام العربى بعد ازمة الخليج ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت ـ ١٩٩٢ □□

ليس من شك ان هذا الكتاب جاء فى وقت كان العقل العربى فى اكثر ما يكون عوزا واحتياجا لوخزة توقظه من غفلته لاستئناف نشاطه وإعمال الفكر من جديد بعد مرحلة من الخمول غطت عليها غيوم اليأس والقنوط ربما من فجع وهول الازمة فاردته خاملا وفى وقت كثرت فيه الكتابة عن الازمة كما ولو كانت فرجة لا تحكمها اية قيود ولو من وازع الضمير القومى والاحساس بحجم الازمة ، وهو ما جعل الاستاذ محمد حسنين هيكل يعبر عنه بقوله « لقد انسكب الحبر على الورق .. اكثر من الدماء التى اريقت فى المعركة » .

على اية حال فإن الكتاب الذى نعرض له يضع الازمة فى سياقها وحجمها الطبيعى ويعبر عن ذلك فى « لا شك ان الغزو العراقى للكويت هو اكثر القرارات الخطيرة حتما فى التاريخ العربى الحديث .. ومثلت النتائج الانسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كابوسية كاملة لا تقارن الامها فى الوجدان العربى سوى بآلام واوجاع خسارة فلسطين عام ١٩٤٨ .. وتقع المسئولية المباشرة فى هذا الغزو كاملة على قيادة النظام العراقى .. وهى حلقة خاصة من مسئولية عن سلسلة كاملة من الجرائم .. كما أن هذا الغزو قد وقع فى سياق ازمة ممتدة للنظام العربى » .

وفى سياق جذور الازمة يفرد المؤلف الفصل الاول من الكتاب عن « ازمة النظام العربى قبل انفجار ازمة الخليج » ، بغية التنقيب عن الجذور الحقيقية الدفينة والكامنة للازمة . ليخلص الى ان النظام العربى قد تعرض منذ ولادته لدورات متعاقبة من النهوض والانكسار ، وأن بعض هذه الدورات طويلة وبعضها الاخر قصير المدى وربما يتخلل الدورة الواحدة الطويلة نسبيا من النهوض بعض الدورات القصيرة من التأزم . او العكس وإن كانت هذه الدورات لا تعنى قانونا لحركة النظام العربى بقدر ما هى تصور افتراضى ، وخشية ان تنتهى هذه الدورات المتعاقبة الى انكسار كامل ونهائى للنظام "عربى تدفع المؤلف الى البحث عن مصادر الاختلال البنائى فى النظام العربى . ليصل الى ان فجوة التكيف بين النظام العربى « الكلاسيكى » او العتيق مع التطورات والمتغيرات البيئية المتلاحقة كانت وراء الحلقات المفرغة للتأزم فى النظام العربى . وبصفة خاصة منذ منتصف الثمانينات حيث بدت مرحلة جديدة من التطورات المتلاحقة والسريعة على الصعيد الدولى دون ان تنال اهمية او تجاوبا ملائما من جانب النظام العربى .

وفى غمار الشكوك فى مقدرات النظام العربى الاستاتيكى جاءت ازمة الخليج لتحدث صدمة هائلة وتغذى التوقعات بعدم قدره هذا النظام على الخروج من هذه الازمة لهشاشته ، ولا تزال هذه الترجيحات قائمة كما يشير الكتاب ـ وإن ظلت الجامعة العربية باقية فهى تقتصر على الناحية القانونية ولا تتجاوزها .

وبعد أن وضع الباحث الازمة فى سياقها الطبيعى من حيث جذورها وحجمها ومدى مقدرة النظام العربى على امتصاصها يتناول الكتاب التداعيات المباشرة لازمة الخليج على النظام العربى حيث يطرح الباحث سؤالا جوهريا ويحاول البحث عن الاجابة عليه ، الا وهو هل تؤدى ازمة الخليج بالضرورة الى انهيار النظام العربى تماما ؟ ويخصص الباحث الفصل الثانى من الكتاب لذلك . من خلال

تحديد النتائج المؤقته والمباشرة للازمة التى لم لم تكن النية حتمية بل هى من صنع وخلق احدى مفردات النظام العربى سعيا وراء اغراءات الزعامة والطموح فى قيادة النظام ككل .

فإذا كان الفصل الاول قد حدد وشخص ازمة النظام العربى ما قبل الازمة فى فجوات ثلاث هى فجوة التراخى وفجوة الالتزام وفجوة الفعالية وخاصة خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٧ فإنه بحدوث ازمة الخليج ووقوعها ادت الى انشطار النظام العربى بين معسكرين « متوازنين » نسبيا . ويفسر الباحث ذلك فى « ان هذا الانشطار لم يقع بسبب خلافات نشأت عن أجتهادات متباينة او حتى متعارضة من المواقف العديدة والصعبة التى مر بها النظام العربى ، وانما وقعت بسبب ما رأته دول عربية عديدة تهديدا لذات وجودها وكينونتها كدول مستقلة ومتساوية فى السيادة مع بقية الدول العربية » ومن هنا فلم تكن الازمة تحتمل اية حلول وسط اجرائية وانما الى الحسم المبدئى . وهو ما افرز إنشطارا فى النظام العربى يتضمن « تضادا كاملا فى الموقف من الظروف التى اعتبرتها الدول العربية فى الخليج حاسمة لبقائها واستقلالها » .

ذلك كان حجم الازمة وصداها المباشرة على النظام العربى اما التداعيات طويلة المدى نسبيا على النظام العربى فربما تتمثل فى اولا الحاق الدمار الشامل والعميق بكل من الكويت والعراق ، ومهما بلغت حجم هذه الخسائر الا انها تحتمل وقاية للتعويض . الا ان ما قد لا يكون من السهل تعويض هو هوية النظام العربى حيث شهدت « الرابطة العربية » ضربة قاصمة اسر هذه الازمة . ومن ناحية اخرى فقد افضت ازمة الخليج الى تقنين مبادىء جديدة تحكم إستخدام القوة فيما بين الدول العربية وفى علاقاتها الخارجية والجماعية والفردية . بالاضافة الى ما افرزته من الناحية السياسية والمؤسسية والتى تتمثل فى الاطر المؤسسية لنظام شرق اوسطى بديل للنظام العربى ومن هنا كان مكمن طرح قضايا امن الخليج ، ومشكلة حل الصراع العربى - الاسرائيلى .

على اية حال فإن الباحث يتناول معالجة قضايا كبرى تجسد فى الاساس تداعيات ازمة الخليج على النظام العربى وهى التحولات التى احدثتها ازمة الخليج فى هيكل التفاعلات الاقليمية ، ومشكلة امن الخليج والبدائل المتضاربة لضمانه ، وتطور الشخصية العربية الخليجية المميزة وما قد ينشأ عنها من تفضيلات اقليمية جديدة ، ليصل الى نتيجة مفادها انه بالنظر الى التفاعلات العالمية والاقليمية التى حدثت ازمة الخليج فى سياقها لا تشير الى حتمية انهيار النظام العربى .

وقبل ان يقدم الباحث استشرافه لمستقبل النظام العربى يرى انه محالة ذلك الا من خلال معالجة التداعيات المؤجلة لازمة الخليج والتى تتضمن جانبان اساسيان هما المستقبل السياسى للعراق ، وآفاق تسوية الصراع العربى الاسرائيلى حيث ان للمسألتين العراقية والفلسطينية اثرهما العميق فى تعيين مستقبل النظام العربى من حيث القيمة العاطفية الهائلة لكلاهما فى الوجدان العربى العام الذى تستند القاعدة العربية بدورها على البعد العاطفى والرمزى .

ثانيا فان الباحث يعول اهمية خاصة على مصداقية النظام العربى والتى تتحدد من مدى توافق جدول اعمال هذا النظام مع الانشغالات الحقيقية للمجتمعات السياسية لاعضائه . وثالثا فإن فشل النظام فى ذلك يعنى ان الاخرين هم الذين سيقومون بتحديد مستقبل هذه الانشغالات والتحكم فيها دون الحاجة الى وكالة .

واخيرا وليس آخرا فقد يحسن بنا ان نقتطف فقرات من محاولة الباحث لاستشراف مستقبل النظام العربى لا لشىء الا لكونها اكثر تعبيرا ولما تتسم به من معالجة ابداعية « المجال الدولى باعتباره بنية واسعة النطاق من الفواعل والعلاقات يمكننا من ادراك ان التغير فى المنظومة من ادراك ان التغير فى المنظومة الدولية يعيد رسم خريطة الطرق المحتملة ليحقق الاهداف العربية . ومن المرجح ان هذا التغير يجعل الطرق المفتوحة امام العرب .. اصعب كثيرا ولكنه لا تنقطع تماما ، ومن ثم « فإن التحولات الراهنة فى المنظومة الدولية تحديا يمكن ان يستنفر استجابة خلاقة ويمكن ان يدفع الى الشخصية العربية حسبما هو متاح لها من رصيد واخلاص ، ومن مرونه تنظيمية - وموهبة قيادية ، حول الاهداف انطلاقا من عناصر الهوية ومن ادراك للمصالح .

ومن ثم فإن ازمة الخليج وإن ادت الى اهتزاز شديد العوامل الايجابية الضرورة لتاحك مقال وناجع غير ان هذا الحكم مبكر بانهيار دائم للاهداف الكبرى للعرب ولتلاحمهم هذه الاهداف اذا ما توافرت الاستجابة الخلاقة لديهم التعامل مع التحدى الماثل فى هذه التحولات .

ويبقى القول انه ينبغى ان يثير هذا الكتاب جدلا واسعا من اجل تلاشى الانهيار العربى الذى طرحه المؤلف سيناريوهات عديدة بصدده .

خليفة ادهم

□□ د . محمد الرميحى ، إزالة الحـواجز ، الشـركة الكويتية للأبحاث ، لنـدن ، ١٩٩١ □□

الكتاب الذى بين ايدينا يمثل الجزء الأول من ثلاثية « احاديث عربية » ، التى كتبها الدكتور الرميحى فى إفتتاحياته لمجلة العربى خلال عقد الثمانينات ، وهذا الجزء يضم « المقالات » التى تناقش قضايا فكرية او اجتماعية ، او إنسانية وفدت إلينا من الخارج ، ولا شك ان سلسلة احاديث عربية تمثل سياحة سياسية وثقافية وفكرية فى أمور كثيرة ، وتعد إحدى وثائق عقد من الزمان العربى ، وثائق دالة على أن الانسان العربى والوطن العربى جزء من العلم العضوى متاثر بما يجرى فيه ، شاء أم أبى وانه لابد ان يأخذ مكانه تحت شمس هذه الارض .

تناول د . الرميحى الظاهرة اليابانية والتفوق اليابانى الضخم على المستوى العالمى حتى ان بعض الدول قد ضاقت ذرعا الى حد رفع العراقيل واستصدار القوانين لوقف هذا الغزو من المنتج اليابانى ، ويدعو العرب إلى البحث فى أسرار نجاح هذه الظاهرة ، ليس فقط لاننا اكثر احتياجا من كثير من الامم لفهم واستيعاب هذه النهضة والتقدم ، ولكن ايضا لاننا نشترك مع اليابانيين فى خصائص تاريخيه تكاد تكون متماثلة فالنهضة العربية واليابانية قد بدأتا فى نفس الوقت تقريبا ، بل ان الحقيقة التاريخية تؤكد ان النهضة اليابانية الحديثة بدأت فى وقت لاحق نسبيا لبدء محمد على نهضته فى مصر .

والنهضة اليابانية لم تكن بلا هزائم ، بل عانت اشد الهزائم المتكررة من جراء الاستعمار الغربى كما عانى الوطن العربى الهزائم نفسها ، الا ان اليابانيين قد استفادوا من خبرات غيرهم ولم يقفوا جامدين امام ابواب التقدم فهل يمكننا فهم تجارب غيرنا لهما عليها ! واضحا والاستفادة من دروسه فى وعاء عربى وبايد عربية انها

مشكلة الجوع فى العالم نجدها تؤرق الدكتور الرميحى فيرى انها تفوق فى خطورتها مشكلة التهديد النووى . فهى لا تحسب بالدقائق ولا تحتاج الى ازرار بل انها مشكلة قائمة وتدمر ملايين الارواح من البشر فى اكثر من قارة خصوصا فى اجزاء كبيرة من اسيا وافريقيا كل ورغم انها تقصف ارواح الالوف المؤلفة من الانفس البشرية في الموقع عام ، إلا انها قضية تتداولها المحافل المتخصصة والتقارير او بشكل وتظل حبيسه الادراج او مضمومة فى كتابات الاكاديميين العرب اليها على انها قضية انسانية فحسب ، واذا نظرنا الى الوطن العربى نجد انه لا غياب الديمقراطية ، ولا فرض الاحكام العرفية ومنع [illegible] الى الهيجان ، كما فعلت قرارات

رفع اسعار بعض المواد الغذائية الاساسية .. انه الخوف من الجوع .. القنبلة تنفجر بدون انذار .

ويبحث الرميحى عن المسئول عن مشكلة الجوع فى العالم فيجد ان هناك نظريتين مطروحتان لتفسير اسباب الجوع وتحديد العوامل المسببه له .. .

فالنظرية الاولى . انصارها يرجعون اسباب المجاعة الى الانحطاط الزراعى المرتبط بالمؤثرات الطبيعية - كالجفاف وتآكل التربة وزيادة تكاثر السكان وبالاجتهادات الخاطئة للانسان - كانحدار اهل الريف للمدينه واحتكار الثروة لدى فئة صغيرة من الناس .

اما النظرية الثانية فهى تضع اللوم كل اللوم فى مظاهر الجوع والفاقة فى العالم على اساسيات الدول المتقدمة المحتكرة للنظام الاقتصادى الدولى .

ويمعن المؤلف النظر فى النظريتين للوصول الى ايتهما الصواب ، وايتهما الخطأ .

ويتوصل الى انه من الجنون الحقيقى تبنى اى منهما على علاتها .. فهناك حق فى بعض ما تقوله كل منهما ، الا ان واقع الجوع والفاقه فى العالم الثالث واقع حى معيش . ومما يدعو للسخرية - وفقا لاحد تقارير معهد دراسات العالم - ان شعوب العالم الثالث رغم انها اكثر جوعا وفقرا ، إلا انها الافضل تسليحا !!

ويؤكد انه اذا كانت مشكلة الانتاج واعاده الانتاج والصرف غير العقلانى على السلاح تعد من اسباب تدهور مناطق العالم فى الفقر والجوع - بجانب الاسباب الطبيعية - فإن سياسات التوزيع وسوء الادارة لا تقل درجة مساهمتها فى هذا الوضع الخطير ، فإذا كانت افريقيا - جنوب الصحراء ودول الحزام الافريقى الاوسط - قد هزت ضمير العالم بسبب الجوع ونقص الغذاء ، فإن الجوع ونقص التغذية وباء فى مناطق اخرى كالهند وبعض مناطق العالم الثالث التى تتوافر بها وسائل افضل من افريقيا من مصادر المياه والاراضى الخصبة والادارة المتقدمة نسبيا .

وينظر الدكتور الرميحى الى الوطن العربى ويتساءل عن وجود تهديد لهذه المشكلة الخطيرة عليه ، ويجيب بقوله ان الاسباب العامة التى ذكرت سابقا كمسببات للجوع ونقص التغذية فى العالم الثالث تنطبق بعموميتها على الوطن العربى - ويضع تساؤله لكل مهتم .. هل توجد لدينا سياسة او سياسات عربية زراعية تهدف الى الحد من تبعيتنا الغذائية وتكفينا شر الحاجة ؟ أم اننا نخضع لاهداف السياسة الزراعية للآخرين .. ؟

قضية التعليم وما الت اليه لم تغب عن تفكير الدكتور الرميحى ، بل كانت تؤرقه كثيرا ، فيقول اننا فى الوطن العربى لسنا ممن تنقصهم التقارير الموضوعة فى التعليم والتربية ، ولا ممن تنقصهم حلبة أن التعليم هو سلاحنا للنهضة ، لكن ما ينقصنا فى الحقيقة هو ان نعترف بأن سلاح التعليم العربى منزوع ، فهناك مؤسسات نسميها المدارس والجامعات يذهب اليها أبناؤنا كل صباح ويعودون كل مساء ، وهناك كتب توزع وتقرأ وقد تحفظ ، ولكنها لا تفى بالغرض المطلوب لان التعليم اصبح فى الوطن العربى قضية شكل اكثر منه قضية جوهر ، وقضية مؤسسات اكثر منها قضية محتوى واهداف واضحة المعالم ، حيث أننا اعتمدنا حتى الآن على النقل فى الشئون التربوية والتعليمية دون اعمال العقل بصورة ابتكارية .

ويسترشد الرميحى بقول د . توفيق الطويل عن جامعاتنا « انها تذكرنا بالجامعات الاوربية فى العصور الوسطى ، حيث انها كانت تتوخى ما سمى بالتعليم السلمى وهو الذى كان دائما يتماشى مع اتجاهات الكنيسة ، اى انها تقاد ولا تقود ، تساس ولا تسوس » .

وهنا تكمن إحدى اهم معضلات التعليم فى الوطن العربى فهو بجانب قصوره من حيث الكم ، الا انه يصدم كثيرا منا من حيث الكيف والمستوى والاعداد ، رغم ان ذلك ليس سببه نظام التعليم وحده ، بل تتداخل معه اسباب اخرى لكن من الصحيح ايضا ان نظام التعليم يتحمل الكثير من مظاهر هذا القصور التى من ابرزها

المستوى السيء فى التحصيل لدى الطلاب فى المستويات التعليمية المختلفة وذلك نتيجة لاعتمادنا على النقل والاهتمام بالشكل ، فنحن نحرص على ما يتم تعلمه - وذاك خطأ - انما يجب ان نحرص على ما يقود الى « التعليم المستمر » يجب ان ننتقل من التركيز على السرد والتلقين الى الفهم والتحليل وحل المشكلات والتوصل الى استنتاجات . واهداف التعليم المستمر تكمن فى خلق مجتمع دائم التعليم .

ويذكرنا د . الرميحى بوضع العرب فى صدر الاسلام من حيث التعليم والتعلم ، وذاك هو تراثنا الثقافى العظيم القريب الى قلوبنا - وفى هذه القرون تكمن كل القيم الايجابية ، ففى القرون الاربعة الاولى من الاسلام تطور التعليم العربى ولم يقتصر امره على اللغه والعقيدة ، بل تطرق الى ميادين اخرى كالفلك والرياضيات والطبيعة والكيمياء والطب والهندسة والفلسفة وترجمت الكتب اللغات الاجنبية الى العربية والعكس . الا انه بعد القرون الاربعة الاولى بدأت العملية التعليمية فى الانحدار فى المستوى التعليمى وتضاءلت المدرسة العربية الاسلامية حتى اوشكت على الزوال بتقاليدها العظيمة .

ويؤكد الرميحى ان فى هذه العصور المظلمة - بعد القرن الرابع - والتى تخلفنا فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا تكمن جملة المشكلات التى نواجهها فى إطار التعليم والتطور اليوم .. ويؤكد أن ما وصل الينا من بصيص معرفى ومنطلقات علمية من المتقدمين ، ثم نما وتطور فى القرن الاخير ، وصل الينا فى حقيقة الامر نتيجة الدفع الذاتى لما عرفه السابقون فى العصور الاسلامية ، وعندما نتغنى اليوم بانجازنا الحضارى ، فإنما نتغنى فى حقيقته الامر بتلك العصور الذهبية الأولى . ويقول ان المدرسة العربية الاسلامية قد ماتت وماتت تقاليدها وعندما جاء الخيار لمحمد على فى مصر فى مطلع القرن الماضى لانشاء مدارس على النمط الحديث كان امامه خياران : احدهما ان يطور ما هو موجود ومن تعليم تقليدى وثانيهما ان يتركه على حاله ويبدأ بالمدارس الحديثه على النمط الغربى كما كان معروفا وقتها . ولقد اختار محمد على - حقا او باطلا - ان يترك القديم على قدمه وان يعتنى بالحديث ، وهناك بذرت بذرة التعددية فى التعليم العربى الحديث .

ويعترف الرميحى بانه قد حدثت محاولات جليلة وعميقة للاصلاح فى اقطار عربية عديدة بعد ذلك ولكن انطبق عليها ما ينطبق على كل شىء يراد اصلاحه ، وهو تعديل لشىء قائم يحتفظ فى الغالب بخصوصيته المنشأ .

وفى احدى افتتاحياته لمجلة العربى ، أعمل الدكتور الرميحى تفكيره فى النظر الى التطورات التى حدثت مؤخرا فى أوربا الشرقية ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى سابقا ، وطرح تساؤله فى الحكم على ما يحدث فى هذه الدول ، وكان بعيد النظر حين قال ان ما نشهده فى الحقيقة يعتبر نهاية عصر كامل من الاجتهادات الاقتصادية والسياسية ودخول عصر جديد . ويقول انه قد حدث تبادل وتلاقح فى الافكار بين الشمال والشمال وافكار الديمقراطية والحرية تتسلل الى ما كان يسمى (المعسكر) خلف الستار الحديدى واصبح عالمنا اليوم عالم تداخل عقائدى ، وغدت بعض المطالبات السياسية القديمة غير ذات قيمة ويؤكد ان ما يحدث هو مرحلة سقوط الايديلولوجيات .

وعن تاثير ما حدث علينا كامة عربية ، يقول الرميحى انه الآن لم يعد بالامكان الحديث عن خلافات بين المعسكرين يمكن ان تفيد العالم الثالث او الوطن العربى ، الصوت الاعلى الآن لبناء الاجهزة والمؤسسات التى توكل اليها مهمات الحكم والمراقبة ومهمات الانتاج والتوزيع ، فقد غدت هى « الترمومتر » الاساسى الذى تقاس به نجاحات الاقتصاد والسياسة والاختلاف الجزئى فى التطبيق لم يعد له شأن حتى تاكدت حقوق المواطن المادية والمعنوية على حد سواء . ودون هذا التاكيد سوف نجد العالم من حولنا يغير تكتيكاته ليضبط

ايقاعه على التقدم والتنمية ونعيش نحن متنقلين من اضطراب الى اضطراب آخر ، نقدم رجلا ونؤخر اخرى والعالم لا ينتظرنا .

بجانب ما عرفناه لبعض القضايا التى تناولها المريحى فى افتتاحياته ، هناك العديد من القضايا الهامة ، فمقالات كتبها مثل « الاقناع الخفى » و« تعلم كيف تفاوض » و« كل ما احتاج اليه تعلمته وانا فى روضة الاطفال » و« لماذا نحتاج الى العائلة » و« لعبة الخبراء » تحمل افكارا تهم الرجل العادى والمرأة العاملة بقدر ما تهم المثقف ورجل الاعمال والشاب والفتاة ، إنها تمنح القارىء ايا كان عمره وموقعه قدره على التجديد والنمو واكتشاف ان الانسان بمقدار ما يذهب بعيدا فى معرفة الآخر ، بمقدار ما يكتشف ان العالم قد اصبح بحق قرية صغيره !

وجيه عبدالعاطى الحديدى

□□ د . محمد السيد سليم - العلاقات بين الدول الاسلامية - جامعة الملك سعود - الرياض - ١٩٩١ □□

على الرغم من اهمية موضوع العلاقات بين الدول الاسلامية نجد ان الدراسات فيه نادرة ، خاصة إذا نظرنا لهذا الموضوع من منظار علم العلاقات الدولية الذى تسيطر عليه المفاهيم والنظريات والمنطلقات الغربية .

ونحن فى حاجة ماسة - تزداد بسبب التطورات من حولنا - لمعرفة الأسس والاصول التى بنيت عليها هذه العلاقات بين الدول الاسلامية ، وكيف تعمل ، وأين تتجه ؟

والكتاب الذى بين ايدينا هو خلاصة للمحاضرات التى القاها المؤلف على طلبة كلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود لمدة ست سنوات . وفى رأينا أن المؤلف قد استطاع من خلال اختياره وطرحه للمواضيع والافكار الربط بين جدية وتسلسل خطوات البحث العلمى وبين سهولة العرض بحيث لا يصعب الكتاب على غير التخصص أو المهتم عموما بهذا الموضوع .

ويقع الكتاب فى (٢١٧) صفحة مقسمة إلى : ستة فصول وثمانية ملاحق . فى الفصل الاول يفرق المؤلف بين دراسة الدول الاسلامية ودراسة العالم الاسلامى على أساس أن الاولى تعنى دراسة تلك الدول التى يمكن تعريفها على أنها إسلامية حتى لو ضمت أقليات غير إسلامية ومن أمثلتها مصر . أما العالم الاسلامى فتنصرف فيه الدراسة إلى دراسة المسلمين « أينما وجدوا » ، وعلى هذا فالهند ويوغسلافيا - على اعتبار ان بهما أقليات إسلامية - تدخلان فى اطار دراسة العالم الاسلامى ككل . وهذا المفهوم - فى رأيى - يدعونا إلى الاهتمام بالمسلمين فى الفلبين ودول الكومنولث التى خلفت « الاتحاد السوفيتى » مثلا . ويجيب الباحث على السؤال : ما هو تعريف الدولة الاسلامية ؟! أو ما هى المعايير التى يجب توافرها فى الدولة حتى نطلق عليها إسلامية ؟ ويناقش الباحث العديد منها مثل عدد السكان ونسبة المسلمين فى الدولة ثم يخلص إلى أن تعريف الدولة الاسلامية يجب أن يرتبط بالعلاقات الدولية ، على أساس الظاهرة محل البحث وهى هنا « العلاقات بين الدول الاسلامية » وبالتالى فالدولة الاسلامية هى : « الدولة التى تعرف النخبة الحاكمة فيها هوية الدولة على أنها دولة إسلامية ، وتتعامل مع العالم الخارجى من هذا المنطلق » . ويناقش الاستاذ الدكتور محمد السيد سليم فى هذا التعريف ثلاثة مؤشرات هى : نص الدستور ، ديانة رئيس الدولة ، والعضوية فى منظمة المؤتمر الاسلامى (٤٥ عضوا) ويرى ان العضوية فى المنظمة هى الاكثر ملاءمة للتعريف .

الفصل الثانى : وهو ينقسم إلى اربعة مباحث يعرض فيها الجغرافيا السياسية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمؤثرات الداخلية والخارجية على العلاقات بين الدول الاسلامية . فمساحة الدول الاسلامية ٦١٨ و ٢٦ مليون كيلو متر مربع اكبرها السودان واصغرها المالديف (٣٠٠ كيلو متر مربع) ولها موقع استراتيجى متميز بكونها تطل على المحيطات والبحار ، وتتحكم فى العديد من المضايق . ويبلغ عدد السكان فى الدول الاسلامية ٨٨١ مليون نسمة (حسب احصاء عام ١٩٨٤ م) اكثر الدول الاسلامية عددا هى إندونيسيا ، وأقلها المالديف (١٧٠ الف نسمة) . ويتناول المؤلف الوضع الاقتصادى من خلال بعدين هما : اولا : النظام والتنمية الاقتصادية . وثانيا : التبعية والاستقلال الاقتصادى ، وعن ظاهرة ارتفاع معدل الانفاق العسكرى فى الدول الاسلامية يرجعها المؤلف لسببين هما :

١ - التهديدات الخارجية وخاصة من إسرائيل .

٢ - الصراعات بين الدول الاسلامية نفسها ، ومنها الحرب العراقية - الايرانية والحرب الليبية - التشادية .

ويقسم المؤلف الدول الاسلامية - مع التسليم بانها دول نامية - إلى : دول مرتفعة الدخل ، دول متوسطة الدخل ، دول فقيرة إضافة للدول المتوسطة الدخل طبقا لمتوسط الناتج القومى الاجمالى .

ويتطرق إلى الصحوة الاسلامية ، ومدى توافر قواعد تنظيمية لضبط وتقنين العلاقات بين الدول الاسلامية وهو ما أسماه المؤلف « المؤسسية التنظيمية للعلاقات بين الدول الاسلامية » . فمنذ الغاء الخلافة العثمانية ، تكونت مثلا منظمة المؤتمر الاسلامى عام ١٩٧٢ م اضافة إلى بعض المؤسسات على أساس اقليمى مثل ميثاق سعد اباد عام ١٩٣٧ م ومجلس التعاون لدول الخليج العربى عام ١٩٨١ م أو على أساس الانتماء للعروبة مثل جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ م .

وفى الفصل الثالث يعرض المؤلف للتطور التاريخى للعلاقات بين الدول الاسلامية بصورة موجزة فيركز على أهم الاحداث التى اثرت على مجرى وشكل العلاقات بين الدول الاسلامية ، من عصر الدولة العباسية الاول والثانى ، ثم الهيمنة العثمانية وصدامها مع الدولة الصفوية مع عرض سريع ومركز لاهم ما أسفر عنه الصراع العثمانى - الفارسى من نتائج .

ولا شك فى كون التكالب الاستعمارى على الدول الاسلامية فى ظل وجود « الرجل المريض » وتقاسم تركته ، كان من الاحداث التى لا تزال آثارها حتى يومنا هذا ، اضافة إلى ظهور فكرة الجامعة الاسلامية والتى يعد من أوائل روادها الشيخ جمال الدين الافغانى . ويربط الدكتور سليم فكرة الجامعة الاسلامية بالاحداث فى تلك الفترة ، وكانت بلاشك مليئة بالاحداث الهامة وخاصة ، ان الدولة العثمانية كانت تترنح فى ذلك الوقت تحت ضربات القوى المسيحية الاوروبية ، والحركات السياسية الداخلية ،

وفى المبحث الخامس من الفصل : نهاية الخلافة الاسلامية ونشأة الدولة الاسلامية المعاصرة من عام ١٩١٨ - الآن . فالخلافة الإسلامية انتهت عام ١٩٢٤ م باحداث سبقتها ، واحداث اخرى أعقبتها فقيام الحرب العالمية الاولى ثم الثانية ونشأة الدولة الاسلامية المعاصرة وسقوط امبراطوريات وتدهور وضع دول ، وقيام وتقوية البعض الآخر ، اثر على العلاقات بين الدول الاسلامية بين جزء من العلاقات الدولية الاشمل ، وهذا التفاعل والترابط بين الاحداث هو ما يوضحه المؤلف فى هذا المبحث من الكتاب . اما الفصل الرابع فقد تناول النظرية السياسية للعلاقات بين الدول الاسلامية ، وفيه يناقش المؤلف التصور الاسلامى لجواز التعدد السياسى ، والتصور الاسلامى للعلاقات بين الدول الاسلامية ويعرض قضايا هامة بالمعيار النظرى والعملى على السواء ويعرض المؤلف

للمبادىء والأسس التى ينبغى ان تقوم عليها مثل هذه العلاقات .

وعن الفكر السياسى للعلاقات بين الدول الاسلامية فقد قسمه الدكتور محمد السيد سليم إلى قسمين هما : التيار المثالى ويمثله جمال الدين الافغانى ، ومحمد رشيد رضا ، وحسن البنا . أما التيار الواقعى فيمثله كل من : محمد عبده ، عبدالرحمن الكواكبى ، عبدالحميد بن باديس . ويعطى المؤلف نبذة مختصرة عن فكر واسهامات كل منهم من اجل العمل على التقارب بين الدول الاسلامية .

الفصل الخامس من الكتاب خصصه الكاتب للعلاقات المعاصرة بين الدول الاسلامية ، وشمل العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية ، والعلاقات الدبلوماسية .

وفى هذا الصدد قسم المؤلف هذه العلاقات المعاصرة لمرحلتين زمنيتين هما : المرحلة الأولى وتمتد منذ نهاية الحرب العاملية الثانية وحتى نهاية الستينات ، والمرحلة الثانية وتمتد من أوائل السبعينات وحتى اليوم ، هذا مع حصر متغيرين لمعالم هذا التطور فى العلاقات وهما العلاقة بين الفكرة القومية والفكرة الاسلامية ، وفكرة التضامن الاسلامى ، وثانيا درجة الاعتماد المتبادل بين الدول الاسلامية ويقصد بها المؤلف مدى الترابط والتفاعل بين هذه الدول ...

ويدعم المؤلف هذا الفصل بمجموعة من الجداول التى توضح التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية وحجم هذا التعاون من خلال المؤسسات الصناديق التى انشأتها الدول الاسلامية وكذلك حول درجة الاتفاق بين هذه الدول حول القضايا المعروضة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إحدى السنوات .

وفى العمل الدبلوماسى والعلاقات بين الدول الاسلامية يعطينا المؤلف بيانات عن أعوام ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ م ، ١٩٨٥ م حول ترتيب الدول الاسلامية من حيث فتح السفارات فيما بينهما ، وهو بالتالى يعكس مدى اهتمام السياسة الخارجية لتلك الدول بهذه العلاقات أولوياتها .

الفصل السادس والأخير فى الكتاب يحمل عنوان : الأطر التنظيمية للعلاقات بين الدول الاسلامية وشمل كلا من : منظمة المؤتمر الاسلامى ، والبنك الاسلامى للتنمية .

١ - منظمة المؤتمر الاسلامى :

يتعرض الدكتور محمد السيد سليم بداية إلى الافكار التى سبقت المنظمة ، وتبلورت حتى الوصول إلى منظمة المؤتمر الاسلامى ، فنكون مثلا « المؤتمر الاسلامى العام » الذى تم التصديق على ميثاقه عام ١٩٥٦ م وشمل ، مصر ، باكستان ، المملكة العربية السعودية . وايضا « رابطة العالم الاسلامى » عام ١٩٦٢ م التى انشأتها المملكة العربية السعودية ومساعى المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز لعقد وبلورة فكرة القمة الاسلامية التى انعقدت فعلا فى الرباط ٢٢/ ٩/ ١٩٦٩ م وكان سببها الرئيسى قيام بعض اليهود بالاعتداء على المسجد الأقصى . تلى ذلك انعقاد أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى جدة فى مارس ١٩٧٠ م ... وفى فبراير ١٩٧٢ م اصبحت منظمة المؤتمر الاسلامى منظمة لها معاهدة قانونية ملزمة للاعضاء كمعاهدة دولية ، اكتمل التصديق عليها . هذا ويعرض المؤلف إلى اهداف المنظمة ومبادئها والعضوية فيها والهيكل التنظيمى لها والتنظيمات المساعدة لها .

٢ - البنك الاسلامى للتنمية :

وصدرت اتفاقية هذا البنك فى اغسطس ١٩٧٤ م براس مال ٧٧٤،٥ مليون دينار إسلامى ، ومقره مدينة جدة ، وافتتح رسميا فى اكتوبر ١٩٧٥ م ، وبدأ اعماله فى ١٩٧٧ م ويعرض المؤلف اهداف البنك ووظائفه وصلاحياته مع ذكر موجز لأعماله .

بنهاية الفصل السادس تصل مع المؤلف إلى الملاحق التى احتوت على :

ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى ، اتفاقية إنشاء البنك الاسلامى للتنمية ، مؤشرات التبعية والاستقلال الاقتصادى للدول الاسلامية ، توزيع درجة التركيز السلعى للصادرات فى الدول الاسلامية ، توزيع التجارة الخارجية للدول الاسلامية (١٩٨٤) . إضافة إلى شبكة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الاسلامية للسنوات ١٩٧٠ م ، ١٩٨٠ م ، ١٩٨٥ م .

الكتاب يدعو إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية بين الدول الاسلامية ، وهو ينظر لتلك العلاقة نظرة متكاملة تشمل التطور للأحداث والفكر والمنظمات والتبادل الاقتصادى والدبلوماسى ... ومع التسليم بأن العلاقات الدولية جزء لا يتجزأ ، فإن الملاحظة البسيطة والجوهرية فى الكتاب أنه أتى كتاب « للعلاقات الدولية ، بخصوصية وواقع فعلى للعلاقات بين الدول الاسلامية من داخل العلاقات الدولية بصورتها الأعم ، وهذا ما نحن فى حاجة إليه فى أقسام العلوم السياسية فى الوطن العربى والدول الاسلامية .

أسامة فارق مخيمر

□□ د . حسن نافعة - معجم النظم السياسية الليبرالية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية - مركز البحوث والدراسات السياسية - ١٩٩١ □□

« هذا الكتاب ليس دراسة فى أصول النظم السياسية او تحليلا مقارنا لهما ، لكنه بالأحرى أقرب الى كونه اداة معرفية وبحثية تهدف الى تزويد القارىء العادى والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات المنظمة والمفاتيح الاساسية لفهم النظم السياسية الليبرالية فى العالم المعاصر » .. هكذا يفتتح المؤلف مقدمة الكتاب موجزا فى نوعه وهدفه وأهميته بشكل دقيق . صدر الكتاب فى ٢٨٣ صفحة من القطع المتوسط ويحتوى على خمسة فصول تتناول النظم السياسية فى دول امريكا الشمالية ، الدول الاسكندنافية والاوربية المستقرة وحديثة العهد بالديمقراطية ثم الدويلات الاوربية والفاتيكان ، فيما يشكل ٢٦ نظاما سياسيا يتسم بالليبرالية فى العالم المعاصر .

والكتاب عبارة عن دراسة موسوعية - على طريقة المعاجم - لهذه النظم السياسية من منظور نقدى مقارن . فبرغم ان المؤلف يشدد على ان الكتاب ليس دراسة نظرية فى اصول النظم السياسية الا انه لايخلو فى تناوله من اطار نظرى وفلسفى يتسم بالليبرالية ، كما ان اسلوب التناول ذو طابع تحليلى مقارن .

فمن حيث الاطار النظرى والفلسفى للدراسة يبرز مفهوم الديمقراطية كقيمة سياسية عليا فى النظم الليبرالية واطار نظامى للعملية السياسية بها ، واداة لتحقيق التنمية ودعم الاستقرار الاجتماعى ايضا . تتضح اسقاطات هذا الاطار الفلسفى عند تناول المؤلف لخرائط القوة السياسية ، كسلطة رسمية ونفوذ ، وفى شرح النظام الحزبى وفعاليته ثم بصدد استعراض مواطن القوة والضعف فى النظام السياسى بمعناه الواسع ، كجهاز دولة بسلطاته التقليدية الثلاث ، وكمنظمات سياسية واقتصادية واجتماعية غير حكومية .

والديمقراطية كقيمة سياسية عليا فى المجتمعات الليبرالية تشير فى المقام الأول الى امرين ، درجة معقولة من انتشار القوة او اقتسام القوة السياسية ثم درجة عالية من الانتقال السلمى او تداول السلطة بالطرق المدنية . فاذا كان حكم الشعب قد اصبح فى المجتمع الجماهيرى الحديث تراثا فلسفيا ، فان انتشار القوة السياسية ،

كنقيض لاحتكارها من جانب طرف او هيئة سياسية واحدة ، يصبح هدفا واقعيا يمكن السعي اليه وتحقيقه بدرجة معقولة ، تميز النظم « الديمقراطية » عن النظم السلطوية او الديكتاتورية حيث تحتكر القوة فيها ، وتأخذ شكل الهرم المقلوب . اما تداول السلطة بالطرق المدنية فهو المؤشر الحقيقي على الاداء الديمقراطي للنظام ، بالمعنى السابق . فانتشار القوة يستدعي التنافس بين حائزيها ، كاحزاب سياسية ، ويعطي مساحة اوسع لتأثير المواطن في صانع القرار ، كما يرتبط باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية ، واساسها انتقال السلطة سلميا . النظم السياسي الليبرالية بهذا المعنى اقل تعرضا للانقلابات والعنف المسلح كاداة لحيازة مقاليد السلطة ، سواء في الولايات المتحدة وكندا ، واسكندنافيا ودول الجماعة الاوروبية ذات النظم المستقرة ، او الدويلات الصغيرة ودول الجماعة حديثة العهد بالديمقراطية كاسبانيا والبرتغال .

اما الديمقراطية كاطار نظامي فهي نسبية ، وليست قالبا نمطيا في بناء النظم السياسية . ويؤكد المؤلف على ان وحدة المنطلقات الفلسفية للفكر السياسي الليبرالي لاتصادر على خصوصية وهوية النظم السياسية الليبرالية ، بل على العكس تماما ، حيث عملت الديمقراطية كاطار نظامي نسبي ، لاتمطي على ابراز خصوصية وهوية كل مجتمع ونظام سياسي يصنف ليبراليا .. بعبارة اخرى فالليبرالية فكر انساني عالمي ، وليس فكرا غربيا ، حيث يتيح للنظم السياسية التي تستلهمه ان تقوم بصياغة اطارها النظامي والمؤسسي بشكل مرن ، وقادر على التعبير عن هوية وخصوصية المجتمعات التي تتبناه في افضل واصدق صورة ممكنة . من اركان الاطر النظامية للديمقراطية نظام لفصل السلطات ، ونظام للتعدد الحزبي ، ونظام لسياسات المصالح الاجتماعية تتفاعل في اطار اقتسام القوة السياسية في المجتمع .

اما الديمقراطية كاداة للتنمية والاستقرار ، فقد برزت اهميتها لاسيما بعد سقوط نظم الحكم في اوربا الشرقية ، حيث تبدو النظم الليبرالية في هذه المرحلة وكانها تقدم اطارا للتنظيم المجتمعي اقدر على تعبئة وترشيد الموارد المتاحة ، وتحقيق فاعلية وكفاءة اكبر في الاداء ، خصوصا على الصعيد الاقتصادي ، وكاداة مرنة للتكيف مع الظروف والاوضاع المتغيرة داخليا وخارجيا ، مما يوفر فرصا اكبر للاستمرار والتجدد .. بعبارة اخرى فالنظم الديمقراطية ، بهذا المعنى ، تستطيع تطوير نفسها ذاتيا ، وبدون انكشاف امام التحديات الخارجية ، اي خارج النظام او خارج الدولة معا ، فيما يسمى بالقدرة على التكيف والتأقلم ، والتي يؤكدها بقاء واستمرار النظم السياسية الليبرالية منذ مابعد الحرب العالمية الثانية وتمتعها بدرجة ملحوظة من الاستقرار الاجتماعي ، مقابل انهيار حاد في النظم الشمولية سواء يمينية او يسارية ، في العالم الثالث او اوربا الشرقية .

من هذا المنطلق يقدم الكتاب قدرا كبيرا ومركزا من المعلومات عن كل من النظم السياسية الست والعشرين ، مشيرا الى طبيعة النظام وبيئته الاجتماعية ، وشكل السلطات الثلاث والعلاقة بينها ، وتوصيف النظام الحزبي واهم الاطراف الفاعلة فيه ، ثم استعراض لجماعات المصالح الاجتماعية ، وتحليل لمستقبل النظام على ضوء التحديات التي يتعرض لها ، والياته في التعامل معها . هذه النظم هي : الولايات المتحدة ، كندا ثم ايسلنده ، الدانمارك ، السويد ، فنلنده ، النرويج ، ثم المانيا ، ايطاليا ، بلجيكا ، سويسرا ، فرنسا ، بريطانيا ، النمسا ، وهولنده ، ثم اسبانيا ، ايرلندا ، البرتغال ، اليونان ، واخيرا ، اندورا ، سان مارينو ، لكسمبورج ، ليشتنستين ، مالطة ، موناكو الفاتيكان .

يخلص المؤلف الى عدة نتائج هامة ، منها ان النظم الليبرالية لاتزال في مرحلة تحول وتطور مستمر ، بحثا عن صيغ مؤسسية ارقى للدعم المشاركة السياسية والعدل الاجتماعي ، وانها في ذلك تشهد استقرارا ديناميا ، يقبل دعوى التغيير ويتسم بالتغير المستمر ، مواكبة للواقع الاجتماعي المتجدد . كما يرى ان كل نظام [illegible] نموذجا قائما بذاته وان تشابهت الاشكال المؤسسية [illegible] التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتماثلت المنطلقات الفلسفية [illegible] الليبرالية عموما .

من ناحية ثالثة فان الظاهرة السياسية الواحدة [illegible] متباينة في النظم الليبرالية ، حيث لكل منها اطار نظامي [illegible] خاص . فظاهرة تفتت اصوات الناخبين سمة مشتركة [illegible] الاحزاب الكبيرة عن الحصول على اغلبية برلمانية [illegible] السياسات الليبرالية المعاصرة ، لكنه قد يفرز [illegible] حكومي ، حيث تتغير الوزارات ، وتتكرر الانتخابات المبكرة [illegible] عدم الوفاق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كما في [illegible] ايطاليا ، وقد يكون اساسا لاستقرار الية الائتلاف الحكومي [illegible] للوفاق الوطني بين مختلف الاحزاب ، حاكمة ومعارضة ، [illegible] او خارجه ، كما في سويسرا ، او الدانمارك .

ومن ناحية رابعة يبرز المؤلف ملاحظة هامة حول علاقة الدين بالسياسة في النظم الليبرالية ، فلا ينفصل احدهما عن الاخر [illegible] سيادة العلمانية كثقافة اجتماعية ، بل ان الحركة الاصولية (المسيحية) هي احد الاركان الهامة للنظم السياسية الليبرالية في اوربا الغربية وامريكا الشمالية .

د . علي الصاوي

□□ د . هيثم الكيلاني الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الاسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، نوفمبر ١٩٩١ □□

من واقع خبرة المؤلف العسكرية والعلمية والتنظيمية يقدم هذا الكتاب الذي يملأ فراغا كبيرا في المكتبة العربية . فالدكتور هيثم الكيلاني الى جانب شهاداته العسكرية في كلية اركان الطيران والكلية العليا للحرب الجوية في باريس نال درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، من جامعة لايبزج عام ١٩٧٣ وعمل رئيسا لاركان القوات الجوية السورية ١٩٥٧ / ١٩٥٨ ثم نقل الى السلك الدبلوماسي السوري عام ١٩٦١ ويشغل حاليا رئاسة تحرير مجلة شئون عربية التي تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية وله مؤلفات عدة في الاستراتيجية والشئون العربية .

يتناول الكتاب في اربعين فصلا الاستراتيجيات العسكرية في الحروب العربية الاسرائيلية ، حيث لم يتوقف الباحث عند المعنى العلمي لعبارة « الخطة الاستراتيجية العسكرية » في الاطار العربي ، وانما انطلق من اعتباره ان الفعل او الموقف الذي باشرهما هذا الطرف العربي او ذاك ضد العدو الاسرائيلي ، او الفعل او الموقف المضاد اللذين اتخذهما الطرف العربي ضد [illegible] تعرضية اسرائيلية - كبيرة او صغيرة - هي شكل من اشكال « خطة » ، وان لم تتوافر فيها مقومات الخطة وعناصرها بالمعنى العلمي للكلمة .

وحين يتابع قارىء الكتاب مظاهر الفكر الاستراتيجي العربي ومظاهر نقيضه الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ، سيجد فوارق كبيرة بين الفكرين ، على الرغم من ان الفكر العربي استطاع في [illegible] من مراحل الصراع ، ان يثبت قدراته ونضوجه ، ويتفوق على الفكر

الاخر ، بيد ان الاسباب التي توافرت لتحقيق تلك القدرات والتفوق لم تستمر في تعزيز ذلك الفكر وتكامله ، وهو ما ادى الى عودته الى الانحسار والانكماش .

اتبع الباحث منهج الدراسة المقارنة ، ذلك ان الاستراتيجية العسكرية ، ايا كان نوعها او مصدرها او تكوينها ، حاجة تشعر بها الامة ، وتفكر فيها السلطة ، وتخطط لها اجهزة قيادية ، وتنفذها وسائل متخصصة ، وهي وليدة نقيض لها هو الاستراتيجية العسكرية الاخرى ، اي استراتيجية الطرف المعادي ، ومن تصادم الاستراتيجيتين ، تتوالد الحروب ، كبيرها وصغيرها ، محدودها ومطلقها ، شاملها وضيقها .

وعلى هذا ، فإن اية استراتيجية عسكرية لا يمكن فهم منشئها - فكرا واسمها ، ومفهوما وتخطيطا وتنفيذا - وتحديد مقوماتها ومبادئها واستبيانها ، ورسم معالم تطورها ، وتتبع نجاحاتها واخفاقاتها ، إذا لم توضع في مواجهة الاستراتيجية العسكرية المصادمة والمناقضة والنافية لها فهي قد ولدت وتكونت وتطورت لتكون المصادقة لتلك الاستراتيجية الاخرى والمناقضة والنامية لها .

واستنادا الى هذه المقولة للباحث كان ضروريا ان تقرن الدراسة الاستراتيجية العربية بالاستراتيجية الاسرائيلية ، على انهما العنصران المتناقضان اللذان شكلا مظاهر الصراع العسكري بمختلف وقائعه .

ثمة صعوبة لقيها الباحث في اثناء اعداد الدراسة ، تلك هي الوثائق العربية ، التي يعتد بها ويستند اليها في رسم او تصور معالم الاستراتيجيات العسكرية العربية . ومهما حاولت الدراسة ان تتقيد بالموضوعية والروح العلمية والمنهجية ، وهي فقيرة في الوثائق الاساسية ، فإنها ستظل قابلة للطعن ومعرضه للتجريح .

وواقع الحال ان وثائق عربية كثيرة في شأن المظاهر المسلحة للصراع العربي - الاسرائيلي - كما يقول الباحث - لا تزال في طي الكتمان في خزائن وزارات الدفاع ، وخصوصا في الاقطار التي اشتركت جيوشها في الحروب . بيد ان المذكرات والشهادات والدراسات التي كتبها عسكريون وسياسيون عرب كان لهم اسهاما ميداني او قيادي او سياسي في حرب من الحروب العربية - الاسرائيلية ، كانت مصدرا مفيدا لاعداد الدراسة ، واضافة الى ما كتبه العسكريون والسياسيون الاسرائيليون ، والباحثون الاجانب .

تسعى الدراسة ، في خطوطها العامة ، الى تلمس افاق الفكر الاستراتيجي العربي ، والمفاهيم والاسس التي بنى عليها خططه الاستراتيجية العسكرية في وقائع الصراع المسلح ضد إسرائيل ، سواء أكانت تلك الوقائع دفاعية ام هجومية ، افعالا ام ردات افعال .

ويقدم الكتاب ، في مجمله ، عرضا للنظريات العامة التي تحكمت بالحروب العربية - الاسرائيلية ، ولمبادىء الاستخدام الاستراتيجي للقوات ، ولمبادىء ادارة الصراع المسلح العربي - الاسرائيلي ، وتحليلا للأمن القومي العربي ، في مفاهيمه واستراتيجياته وقدراته المستخدمة ، وفي مواقع تصديه ومصادمته للأمن الاسرائيلي ، في نظرياته واستراتيجياته وقدراته المستخدمة .

واذ تخصصت هذه الدراسة بالاستراتيجيات العربية في الحروب العربية - الاسرائيلية ، كان لابد لها ان تتناول بالبحث الاستراتيجيات العسكرية الاسرائيلية المضادة ، تناولا يتسم بأكبر قدر من الايجاز ، وأن تتطرق إلى وقائع الحروب والمصادمات المسلحة ، بأقصى حد من التكثيف والاختصار ، لتبيان الفعل او الفعل المضاد اللذين وضعت الاستراتيجيات من اجلهما . اما الوقائع بتفصيلاتها ومجرياتها فلها مظانها الكثيرة وفي هذا السياق يشير الباحث الى انه استفاد ، في شأن وقائع الحروب ، من الدراسة التي اعدها للقسم الثاني المتخصص من الموسوعة الفلسطينية .

وحتى يكتمل الاطار الذي توافرت فيه العناصر اللازمة للاستراتيجيات العسكرية ان تتحرك فيه وتعمل وتحقق اهداف خطة العمليات او تنهزم دونها ، تطرقت الدراسة الى ما هو ضروري من تلك العناصر ، مثل بيئة الحرب وميزان القوى وانتشارها .

ومن المناسب الاشارة الى ان حرب ١٩٤٨ حظيت ببعض التفصيل في المعالجة ، ذلك لانها تكون الحلقة الاولى في سلسلة الحروب الدائرة في إطار الصراع العربي - الاسرائيلي المسلح ، ولانها كانت الاساس الذي بنيت عليه المفاهيم الاستراتيجية لمظاهر الصراع العربي - الاسرائيلي المسلح فيما بعد ، وإن بدت تلك المفاهيم وكانها قد تطورت حتى غدت ، ظاهريا ، بعيدة عن المفاهيم الاساسية او غير ذات صلة بها .

خصصت الدراسة جانبا منها لاستراتيجيات المواجهة العسكرية العربية غير النظامية ، تناولت فيه تلك الاستراتيجيات في مختلف المراحل التي مر بها الكفاح المسلح الفلسطيني ، بدءا من تكون مفهومه في إثر صدور وعد بلفور حتى انتفاضة الشعب الفلسطيني في اواخر العام ١٩٨٧ .

واخيرا ، إذ يزعم الباحث ان الدراسة تكاد تكون الاولى في نوعها ، من حيث تخصصها بالاستراتيجيات العسكرية العربية للصراع المسلح العربي - الاسرائيلي ، فانه لا يدعي ان الدراسة قد احاطت بموضوعها من كل جانب ، او انها جاءت شاملة متكاملة . وهي لا تعدو ان تكون سعيا علميا هدف لرسم معالم الفكر الاستراتيجي العسكري العربي في مواجهة المشروع الصهيوني في ميدان الصراع المسلح .

اسلام عفيفي

□□ منار محمد الشوربجي : الصراع العربي - الاسرائيلي في انتخابات الرئاسة الأمريكية ١٩٨٨ . رسالة ماجستير في العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة □□

تفتقر المكتبة العربية في العلوم السياسية الى تراث من الكتابات الجادة حول النظم السياسية في الغرب على وجه العموم ، وذلك على الرغم من حركة البعثات للخارج ، والأطروحات العلمية العديدة التي قدمت في الجامعات الغربية التي تمحورت حول قضايا وإشكاليات مصرية ، وعربية ، ونادرا ما تحولت النظم السياسية والاقتصادية في الدول الغربية الى حقل يسمح بتناول بعض القضايا الداخلية في هذه النظم ، وتحديداً النظم السياسية ، وآليات عملها ، وتفاعلاتها ، وصراعاتها الداخلية بما يسمح بتشكيل قاعدة معلوماتية ، وعلمية للباحث ، والسياسي العربي ، يمكنه من خلالها المتابعة المعمقة لمجريات العملية السياسية في هذا النظام او ذاك . وفي ذات الوقت فان هذا الغياب فادح بالنظر لمساس التطورات الداخلية في النظم السياسية في الدول الكبرى - الولايات المتحدة ، وفرنسا وبريطانيا ، والمانيا على سبيل المثال لا الحصر - بالمصالح القومية المصرية ، والمصالح العربية على وجه العموم ، ناهيك عن انها ترسم مسارات التطور في النظام العالمي ، والنظم الاقليمية الفرعية ، وتزداد خطورة عدم توافر هذه الدراسات انطلاقا من ان هذه النظم ، وبما تنطوي عليه من نماذج تمثل نماذجا للالهام للصفوات السياسية ، والقوى الليبرالية ، والعلمانية ، ومن ثم تمثل الفجوة المعرفية عن الغرب ، وخاصة النموذج الامريكي - الرئاسي ، افقارا للوعي والعقل السياسي المصري ، والعربي بما يدور في المراكز التي تشكل حيزا بارزا في التفكير السياسي ، سواء حول السياسة والموازنات والضغوط ، والتأثيرات على صنع القرار هنا ، او

للارتباطات المصلحية مع دوائر رجال الأعمال هناك .. الخ .

من هنا تكتسب رسالة الباحثة منار الشوربجى أهميتها، وجديتها سواء فى تحليل الانتخابات السياسية ، وهو موضوع لم يحظ بعناية فى اللغة العربية على الرغم من تطوره فى الدراسات الاعلامية والسياسية فى الغرب على نحو كبير . ناهيك عن دراسة النظام السياسى الامريكى سواء بنيته القانونية ، وشرح دقيق لآليات عمله ، وأيضا للبيئة السياسية المحيطة بهذا النظام الدستورى ، وذلك لتلافى الطابع الشكلى للبحث والعرض القانونى ، ومعرفة العمليات ، والتفاعلات ، والصراعات التى تكتنف الانتخابات الرئاسية . وايضا دراسة احدى قضايا السياسة الخارجية وهى الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وذلك لبحث تأثيراتها على العملية الانتخابية ، وخاصة الانتخابات الامريكية لعام ١٩٨٨ ، التى تزامنت مع الانتفاضة الفلسطينية ، واحتدام السباق التمهيدى فى الحزب الديموقراطى حول قضايا الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وذلك بفعل التقدم النسبى الذى احرزه جيسى جاكسون وانعكاس ذلك على المؤتمر العام للحزب الديموقراطى على نحو غير مسبوق .

وتنقسم الدراسة الى أربعة فصول : الأول يتضمن الاطار النظرى ويشتمل على ثلاثة مباحث الأول : الاطار الدستورى والقانونى للانتخابات الرئاسية ، والثانى مفهوم القضايا الانتخابية والثالث : التحالفات السياسية داخل كل حزب وتطورها التاريخى . والفصل الثانى يدرس البيئة السياسية للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨ ، وينقسم لثلاثة مباحث الأولى : الاطار الدولى والثانى الاطار الاقليمى ويدرس الانتفاضة الفلسطينية واداء الادارة الامريكية ازائها .

والمبحث الثالث يتناول الاطار المحلى ويدرس العلاقة بين السود واليهود ويدرس مدى وحدود التصدع الذى اعترى العلاقات والذى اسهم فى طرح قضية الصراع العربى الاسرائيلى فى الانتخابات .

ويتناول الفصل الثالث : الحملة السياسية لانتخابات الرئاسة الامريكية ، لعام ١٩٨٨ ويدرس المبحث الأول : القضايا التى طرحت وأولوياتها لدى كل مرشح فى هذه المرحلة والثانى موقع الصراع العربى ـ الاسرائيلى على خريطة الحملة التمهيدية ، وموقف كل مرشح منها ، ودور حملة جيسى جاكسون فى تكثيف طرح هذه القضية . والفصل الرابع : يتناول الحملة النهائية لانتخابات الرئاسة ويعرض المبحث الأول طرح قضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى فى المؤتمر العام لكلا الحزبين ، ودور الامريكيين العرب فى ذلك ودور فريق جيسى جاكسون فى طرح هذه القضية على المؤتمر العام للحزب الديموقراطى ، والعرض المقارن للفقرة الخاصة بالصراع فى برنامج الحزبين والمبحث الثانى : درس استراتيجيات حملة كل من بوش ، ودوكاكيس ، وتشكيل اولويات كليهما ، وموقع الصراع على جدول اعمال كل منهما . وكيف تم تناول القضية فى ضوء هذه الاولويات .

أن دراسة الباحثة منار الشوربجى الهامة تسد ثغرة فى الفجوة الاكاديمية الخاصة بالدراسات حول النظام السياسى الامريكى ، والنظام الانتخابى وعملياته ، والسلوك الانتخابى للمواطن الامريكى فى علاقة باحدى قضايا السياسة الخارجية التى تمس مصالحنا ومن ثم فالدراسة تساهم فى تخليق قاعدة معلوماتية حول الموضوع ، ولابد من الاشادة هنا بالجهد المبذول فالداب على محاولة الحصول على المعلومات ، حتى تلك التى تعتمد على المصادر الصحفية ، وغيرها من المصادر البحثية ومنها اسلوب المقابلة التى لجأت اليه للحصول على المعلومات ، حيث اجرت عدة لقاءات مع :

أ ـ جيسى جاكسون اثناء زيارته للقاهرة فى عام ١٩٨٩ .

ب ـ جيمس زغبى رئيس معهد الامريكيين العرب ، واحد ابرز الفاعلين الامريكيين العرب اثناء زيارته للقاهرة فى عام ١٩٨٩ .

ح ـ رونالد براون رئيس الحزب الديموقراطى ، فى زيارته للقاهرة عام ١٩٩٠ .

د ـ مايكل سليمان رئيس رابطة خريجى الجامعات الامريكية العرب فى زيارة للقاهرة فى عام ١٩٩١ .

ومع كل من كنتن كيسى ، وجينا ابركرومبى (وهما من السو... الامريكيين) ويعملان بالقسم السياسى بالقارة الامريكية بالقاهرة ال... عام ١٩٩٠ .

وخاصة وان عدداً كبيراً من الكتابات حول الشئون الامريكية والانتخابات اعتمد على المصادر الصحفية العربية التى يشوبها الابتسار ، او على مصادر محدودة باللغات الاجنبية الامر الذى اغلق ولازال عملية الدرس والتحليل الجاد للنظام السياسى الامريكى والسياسات الامريكية الداخلية ، والخارجية والتى تؤثر على مصالحنا ومصالح الآخرين . فاقسام من الدراسات السابقة حول النظام الامريكى الانتخابى والسياسى ، تعيد انتاج النظ... الصحفى فى وسائل الاعلام او الانطباعات السائحة . ومن لم يير امرا جديرا بالاحتفاء والتقدير اهتمام الباحثة الجاد ، ودأبها فى جمع المادة حول الموضوع ، وايضا فى صياغة بنية الافتراضات البحثية ومحاولتها صياغة اطار منهجى وادائى يسمح بتحليل المعطيات المعلوماتية المتاحة والتى استطاعت الحصول عليها ، دون السقوط فى الولايات المتحدة ، ولقد وفقت وأجادت فى احيان عديدة ، واصابت واخفقت فى بعض الجزئيات . ولاشك فى أن الباحثة استطاعت نزع بعض الاقنعة التى تصاغ ايديولوجيا حول النظام الرئاسى ، وكشفت عن آليات عمله فى الواقع الموضوعى ، دونما ادعاءات او اساطير من خلال اعادة هيكلة الدراسات الامريكية ذاتها حول الموضوع . وتجدر الاشارة ان نظام اللغة الذى استخدم فى الدراسة قد اتسم باللغة العلمية والتى تعتمد على المصطلحات ، وعدم الافراط على وجه العموم ، ولكن لايخلو الامر من هنات لغوية ، وبيانية ، ولكن لا يحول ذلك دون المتابعة السلسلة الشيقة للدراسة . واذا كانت الخطة فى بنائها اتسمت بالمدرسية ، ولكن ذلك على ما يبدو احد اقدار الدرس الاكاديمى فى جامعاتنا والتى لا راد لقضاءها .

وقد توصلت الباحثة الى عدة نتائج هامة من بحثها بعضها تدقيق لاحكام كانت تساق دون ضبط بحثى وموضوعى ، وأخرى تمثل خلاصة لجهدها البحثى . ولعل ابرزها ان قضايا السياسة الخارجية يتم تناولها بصورة عابرة وسطحية فى الانتخابات الرئاسية الا اذا ارتبطت بصورة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن العادى ، او بمصالح جماعة معينة . كارتباط الصراع العربى ـ الاسرائيلى بمصالح الجماعة اليهودية فى الولايات المتحدة ، وكان كل مرشح يحاول اثبات تأييده لاسرائيل للحصول على الكتلة التصويتية الرئيسية لهذه الجماعة . الا انه فى عام ١٩٨٨ برزت عوامل ادت الى تغيير النمط التقليدى لطرح القضية . كالانتفاضة والاتجاهات التى انتقدت القمع الاسرائيلى وانتهاكات حقوق الانسان ، وهو الامر الذى انعكس على الحملة الرئاسية ، ولكن هذا لا يعنى المبالغة فى مدى تأثير الانتفاضة على مسار الحملة الانتخابية .. ولكن على الصعيد المحلى ، حدثت تطورات أخرى اثرت على طرح القضية ايجابيا ومنها حملة جيسى جاكسون . الأمر الذى طرح الصراع العربى ـ الاسرائيلى كقضية انتخابية فى العديد من الولايات وتمت الموافقة فى المؤتمرات الحزبية (للحزب الديموقراطى) فى سبع ولايات على مقررات تؤيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية ، وتم انتخاب (٥١) مندوبا من الامريكيين العرب للمؤتمر العام للحزب الديمقراطى ، بالاضافة الى ثلاثة مندوبين للمؤتمر العام . للحزب الجمهورى . وكانت قضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى احدى قضايا اربع خلافية خضعت للمساومة بين فريق جاكسون (الاقلية) ، وفريق دوكاكيس (الاغلبية) فى المؤتمر العام للحزب الديموقراطى ، مما ادى الى مناظرة علنية فى هذا الشأن بخصوص القضية فى المؤتمر العام . وهو الأمر الذى يعتبر انجاز تحقق فى انتخابات ١٩٨٨ بالنسبة لواقع القضية العربية ولم يعد ممكناً تجاهل ذلك حزبيا . وان طرح القضية فى المستقبل يعتمد على مدى ملاءمة البيئة السياسية داخليا وخارجيا لتدعيم قدرة الامريكيين العرب على استثمار الانجاز الذى تحقق وتطوير ادائهم لاحداث مزيد من النجاح . وبالنسبة لموقف اليهود فلقد اكد تحليل

سلوكهم التصويتى الى ان اليهود الامريكيين على الرغم من انهم يضعون اسرائيل فى قمة اولوياتهم واهتماماتهم الا انها ليست القضية الوحيدة التى يتخذون قرارهم على اساسها ، وهناك عوامل اخرى تؤثر على قرار الناخب اليهودى .

والواقع ان متابعة تحليل السلوك الانتخابى ـ التصويتى للجماعات المختلفة يعد امرا هاما ، ويمكن ان يضيف كثيرا الى فهمنا للواقع السياسى الامريكى بتضاريسه المركبة . والواقع أن الدراسة التى قدمتها الباحثة منار الشوربجى جديرة بالقراءة فى ظل ركام من الدراسات العديدة التى لاتؤدى الى رفع التباسات واثارة اشكاليات ، او اضاءة مساحات من الغموض حول ما يجرى فى النظام الامريكى باساطيره المتعددة .

نبيل عبدالفتاح

□□ د . محمد عزيز الحبابى ، « عالم الغد .. العالم الثالث يتهم » ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت : ١٩٩١ . □□

حول الاهتمام بغد الانسان والخطو بالحاضر خطوات ايجابية لتحقيق مستقبل افضل يأتى كتاب « عالم الغد .... العالم الثالث يتهم » ، لينطلق من التمرد على ايدلوجيات التمويه والزيف ويكشف القناع عن اخطاء للانظمة المعاصرة حيث تنصب تأملات المؤلف فى رؤيه فلسفية لمرحلة مابعد الاستقلال على تحليل اوضاع الدول المستعمرة قديما والمستعمرة سابقا وتدارس العلاقات القائمة بينهما فى ظل الاستراتيجية الاقتصادية الدولية ، كما يهدف المؤلف من خلال اقسام الكتاب الى تحذير الثالثيين ـ العالم الثالث ـ من التاهات المزلقة لمجتمعات الرخاء واطلاع الغربيين على بعض الخفايا النفسانية للمتخلفين ..

.. هذا فضلا عن المدخل الذى ابرز فى سياقة عدة مفاهيم : « التحدى ليس اعلانا للحرب » ، حيث يسمى المؤلف العصر الحالى بالجنونه او عصر التغير المطلق الذى اصبحت فيه التقنية مصدر كل الفضائل ، « الغدية » ، التى تطرح سؤال : هل توجد اليوم فلسفة قادرة على ان تهيئنا لعالم الغد ؟ ، « الاتهام ليس عقابا » بمعنى ان الاتهام ليس إدانة فقد يعنى التنديد بما هو قائم من اجل انطلاقة افضل ، « من نتهم ؟ ولماذا نتهم » ، حيث يتعرض للصورة القاتمة لاقتصاد الثالثيين الذين عليهم احصاء حاجاتهم وطموحاتهم ويقتبسون من الغرب مايحسن اوضاعهم .

ويحتوى القسم الاول المعنون « بعالم الغد » ، على فصلين يتناول الفصل الاول تحت اسم « بحثا عن اللعبة والزمان » ، عددا من النقاط منها على سبيل المثال « ابحث فى علم المستقبل ام بحث فى الحاضر ؟ » ، حيث يركز على علاقة العالم الثالث بالغرب الذى يتطور بتركيب المعطيات ثم يفككها ويعيد نسيج هذا القرن دون التفكير فيما قد ينقذ اوضاع العالم الثالث ، و « تخمينات » ، تبرهن على انه يبدو جليا ان العالم الثالث والغرب يسيران فى اتجاهين متعارضين فتظهر كل مسالك الحوار بينهما مغلقة ، ثم يتناول « العالم ، ثلثه والباقى » حيث يلخص المطلب الملح فى طبيعة علاقات البلدان المصنعة بالثالثيين هو مساعدة هذه البلدان كى تدخل فى صيرورة متجددة بشرط ان تكون المساعدة متجردة من المصالح الخاصة ، كما يوضح « استهلاك دون الحد الادنى للحياه ، واستهلاك دون الحاجة الى درجة التبذير أن ٨٠ ٪ فى الانتاج الصناعى العالمى يصدر عن ١١ دولة فحسب ، وان ٦٠ ٪ ملك لثلاث منها فقط ، كما يعرض لنقطة « الغرب ـ النموذج ، الغرب كبش الفداء » يؤكد ان الثالثيين الذين وعوا معطيات الحضارة الصناعية واولياتها هم الذين ينتقدونها

بحدة والمشكلة انهم لايعرفون انفسهم إلا من خلال معايير غربية ، وبالقياس الى الغرب ، ومن خلاله نقطة « من مجتمع الاستهلاك الى مجتمع التمرد » ، ويطرح تساؤل : هل يجب التمادى فى التوجه للغرب فى وقت اصبحت مجموعات كبرى من الشباب والجامعيين يرفضون هذا رفضا جذريا ؟ أم علينا ان ننتظر ريثما يبدو الامر جليا بالنسبة للغرب وينظم شئونه ، ويتكيف مع الاوضاع الجديدة .

ويبرز الفصل الثانى .. قلق الغرب وامل العالم الثالث ، وتتلخص هذه النقاط فى « ان « الاحد » لن يمنع الناس من ان يموتوا » ، ويعبر عن اننا نعيش عصر الاحداث لاعصر القيم فكيف سيكون مجتمع الغد ؟ او مجتمع مابعد التصنيع الشامل ثم يتعرض الى ماأسماه « الثلث الرابع » ، حيث يتصدى لما يمكن ان يأمله العالم الثالث من الغرب التقنى او التقنية الغربية الجديدة . واخيرا يسلط الضوء على « نظام جديد للتعليم » ، يشرح فيه ان التهيؤ لعالم الغد لا يكمن فى استثمار رؤوس الاموال فحسب ، وانما ايضا استثمار التنظيم والمعرفة .

ويأتى القسم الثانى « علاج الصدمات لاستعادة الأنسنة » ، من خلال الفصلين الثالث والرابع . فأما الثالث فيلقى الضوء على « صورة المستعمر السابق » ، والوضع التاريخى الذى خلف انتهاء عصر الاستعمار ، « وصور المستعمر القديم » ، وكيف يمكن التخلص من مقاليد عديمة الفعالية لصالح حاضر يجبرنا لمجابهة قيم جديدة ، و « الكاريترية » ، ينطلق من ضرورة ازاحة الاوهام عن المجتمع الانسانى وتحريره من كل مايعوق تقدمه ثم فك صدماته وعقده أراده انسنته من جديد ، و « عصر التبذير » ، ويثبت بنتائج احد الابحاث ان استمرار التقدم التقنى ، تحسين سياسة التسيير ، المحافظة على شبكة المبادلات الخارجية وتوسيعها ضرورة لتوافر الموارد ، وه مكترو احناكهم ، حيث يوجد تعاون ضرورى بين الثالثيين والغرب ، يجد كل منهم مصلحته الخاصة واخيرا « « من الحصار فى الاقليمات الى التضامن العالمى » ، يتمحور حول حتمية الانفتاح على المبادلات مع الاخرين للتجدد والنمو من اجل حياة افضل .

ويعالج الفصل الرابع « من اجل انسية جديدة » ، اربع موضوعات هى على التوالى : « من مضاربات الجامعة الى مضاربة البورصة » ، حول ماهية حاجات الانسان وكميتها وكيفية ارضائها ، ويفتح افاقا على السيكولوجيا و البيولوجيا والحياة المجتمعية والسياسية والاقتصاد ، ثم « كيف يمكن الخروج من التخلف » ، « المدرسة والانسان او السراب المسمم » ، فهل يستطيع التعليم والتربية والفلسفة ان تواجه سحق المضايقات المميتة ؟ وهل حقا تهيىء المدرسة الاطفال التكيف مع الحياة فى المستقبل » ؟ واخيرا « ان الامل هو القدرة على قبول الذات والمصير » ، ويربط بين ظهور قيم جديدة ، وسيكون عليه دور الانسان فى الغد ومسئولياته إزاءه ويتساءل المؤلف فى القسم الثالث عن « فلسفة النمو ام فلسفة الترقى » ، ويجيب عنه فى فصلين : ففى اطار الفصل الخامس يعالج « عصر النمو » ويحصر سؤالين لاشكاليتنا فى ماهى الصورة التى سيكون عليها الانسان الجديد ؟ وماهى الاوضاع الاخلاقية والسياسية والمجتمعية التى تميز ظهور الانسان الجديد فى مستقبل التقانة ؟

ويتأمل الفصل السادس فى « الاتيوبيا الواقعية والحقيقية » ، من خلال نقاط اربع : ويقول ان التفكير فى (١) مذهب اقتصادى ومذهب سياسى ، ويقدمه (٢) معطيات الوضعية هى مايمكن ان يؤثر فى الواقع ويطرح سؤالا : هل يمكن « الايمان كفرولوجيا وكمرحض خلاقة » ، والمساهمة فى حدوث التسلح بالقوة الروحية لتطهير الوضعية الحالية ، حيث ان وعى عالم غد مؤنسن ؟ (٣) « رواق صور ورسوم » ومرحلة جاسمة فى الوضع الذى نعيشه خطوة كبرى فى تحررنا ، يضعنا امام مسيرة التقدم (٤) « معطى واقعى ومعطى متخيل » بسبب الاختلال كيفية الخروج من وضع يجعلنا غرباء فى هذا العالم

بين كمية المعرفة المكتسبة والتحولات الثقافية .

وينتقل الى الفصل السابع « من ليبرالية المزاحمة الى اقتصاد عالمى » ليعبر « نجاح الليبرالية » حيث انه من الممكن نجاح الليبرالية للثالثين لو لم تكن رؤوس الاموال المستثمرة ارباحها اجنبية و « نحو اقتصاد غدوى » ويصل صلة متينة مابين الثورة الاقتصادية الدولية من اجل الغد ، وفلسفة الغد « والمزاحمة من جديد » وهل حان الوقت لتجربة اقتصاد تفرض نفسها بعد الافلاس الحاد الذى عرفته الانظمة الاقتصادية قديما وحديثا ؟ و « ضد المزاحمة » ويقضى بالا يرفض الانتقال من الوطنى الى العام وان كل ما هو وطنى اذا لم يرم للشمولية مختنق لامحالة و « سلطة البقشيش العالمية » وهى سيطرة جماعات الضغط على الثالثيين عن طريق الرشوة و « من الخصوصية الى العالمية » وفيه يرصد كيف يمكن ان يبلغ الاقتصاد الدولى غايته ؟ اما القسم الرابع والاخير فيعرض فيه المؤلف افكارا من اجل فسلفة غدوية وذلك من خلال الفصلين الثامن والتاسع حيث يرجع تخلف الثالثيين للغفلة عن الواقع ل وقت يجتاز العالم مرحلة اندفاع ، فإما مستقبل واعد بخلق جديد ، وإما انعدام عام للنوع البشرى وذلك ل اطار الفصل الثامن ، اما الفصل التاسع فافرده الى مباحث منهاجيه تتناول عده مفاهيم مثل الاتوبيا . والعالمية ، والليبرالية .

ويختتم الكتاب بأن عالم الغد سيتحقق حتى لو لم يساهم الغرب ل تشييد ذلك المستقبل وان مصير حضارة الغد رهن بما سيكون للنوع البشرى الذى تصنعه هذه الحضارة من حضور وشمولية .

منى احمد حمدى

□□ د . هشام شرابى - النظام الأبوى وإشكالية تخلف المجتمع العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٢ □□

إن مصير هذا المجتمع يتوقف على مقدرته ل التغلب على نظامه الابوى (والابوى المستحدث) واستبداله بمجتمع حديث ،

هذه هى الاطروحة التى يطرحها هذا البحث بهدف الكشف عن اسباب التخلف العربى وكيفية تجاوز هذا التخلف والتغلب عليه ، هذا التخلف يتخذ اشكالا عدة تتميز عن بعضها بعضا بصفتين مترابطتين : اللاعقلانية والعجز ويرى المؤلف ان النظام القائم ل المجتمع العربى اليوم ليس نظاما تقليديا بالمعنى التراثى كما انه ليس معاصرا بالمعنى الحداثوى بل هو خليط غير متمازج من القديم والحديث من الذاتى والمعاصر : نظام غريب يختلف عن اى نظام اخر ويسعى هذا البحث الذى يتكون من عشرة فصول الى تحليل النظام الابوى (المستحدث) كنظام اجتماعى ويسعى من ناحية اخرى الى الاخذ به غلى انه نظام ذهنى (او نفسى)

ويناقش الفصل الاول مفهوم الابوية المستحدثة : القصور والواقع حيث يشير مفهوم النظام الابوى المستحدث الى بنى كبرى (المجتمع - الدولة - الاقتصاد) وبنى صغرى (العائلة او الشخصية الفردية) .

ان احد الافتراضات الاساسية ل هذا الكتاب هو ان بنى النظام الابوى ل المجتمع العربى على مدى المائة عام الاخيرة لم يجر تبديلها او تحديثها . ان النظام الابوى المستحدث ليس عصريا او تقليديا من الوجهة الحداثية ولا من الوجهة الاتباعية ، والابوية المستحدثة هى تشكل اجتماعى مهدورة طاقته ومتميز بطبيعته الانتقالية وضروب شتى من التخلف والتبعية ، وعلاوة على ذلك لهو تشكل غير مستقر ابدا بالمرة تفسخه التناقضات والنزاعات الداخلية ويعتريه الحنين والندم والحزن ؟

ثم يعرض د . شرابى لبعض النقاط ل هذا الفصل مثل (عصر النهضة والمجتمع الابوى الحديث - نشوء الطبقة البرجوازية الصغيرة ذات البنية الابوية المستحدثة - الاصولية الاسلامية والحداثة العلمانية - الاصولية والنقد العلمانى) ويرى المؤلف ان المجتمع العربى وهو يمر ل العملية الانتقالية واجهته ثلاث معضلات رئيسية : معضلة الهوية ومعضلة التاريخ ومعضلة الحضارة الاوروبية او الغرب . ويمكن بالتالى النظر الى اليقظة العربية من حيث مشاغلها الاساسية على انها صراع ثقافى واجتماعى بين موقفين : العلمانية والاسلام .

وينطلق الفصل الثانى من الكتاب (الابوية والحداثة) من افتراضات اساسية (ماهو المجتمع الابوى ؟ كيف ينشا ؟ كيف يتحول ؟ ما هى سماته البارزة ، قيمه ، انماط معرفته ، ممارساته الاجتماعية ، تنظيمه السياسى ؟ ثم يتساءل عن ماهية الحداثة ومامعنى ان تقول هذا حديث ؟ ثم ينطلق بعد ذلك ليوضح العلاقة بين التحديث والابوية . حيث يؤكد ان الخاصية الاساسية التى يتميز بها الوعى « المحدث » هى ميله الى تحويل النماذج الى اصنام ، وعليه فان الحداثة التى تجد ل أوربا مجالا للتعبير عن الحداثة ل الفن والادب والفلسفة وكان اشكال الابداع الاخرى تصبح ل ظل النظام الابوى ممارسة ضمنية تابعه وغير نقدية .

ويبرز الفصل الثالث مسالة التشكل الاجتماعى للابوية المستحدثة حيث تتميز الابوية على انها تشكل اجتماعى وبنيا [illegible] وذلك لانها حصيلة ظروف حضارية وتاريخية خاصة . ثم يوضح المؤلف مراحل وانواع الابوية الاسلامية العربية من خلال تسلسل الحقبات وهى :

[العصر الجاهلى - عصر النبى الكريم (والخلفاء الراشدين) - عصر الخلافتين الاموية والعباسية - عصر السلطنات الصغيرة - عصر الخلافة (السلطة العثمانية) - عصر الابوية المستحدثة - البدوية - التقليدية - السابقة على الحديثة - الحديثة] ويعرض د . هشام شرابى لبعض النقاط مثل [الرابطة القبلية - العائلة والقبيلة - المراة والابوية المستحدثة - الابوية والوعى القومى]

اما الفصل الرابع من الكتاب فيعرض لبنية الابوية وعلاقاتها الاجتماعية وذلك من خلال النقاط التالية [السلطة والخضوع] حيث يقترب المؤلف من الابوية المستحدثة من وجهة بناها الداخلية التى تتخذ العائلة الابوية حجر زاويتها ومحتواها الاساسى وهذه من تاريخيا اصل المجتمع الابوى المستحدث ونموذجه - وايضا من خلال التبعية والاستقلال الذاتى حيث انهما نظاما قيم وتشكل اجتماعى - واخيرا من خلال نظام الولاء وذلك لان العائلة الابوية المستحدثة ل انتاجها افرادا تبعيين تلبى حاجة اساسية من حاجات المجتمع الابوى المستحدث فهى تعزز نظام الولاء المركزى وتضمن استمرار النموذج الاولى للسلطة الابوية .

ويعرض الفصل الخامس للجذور التاريخية للابوية المستحدثة من خلال قضايا مركزية هى (الاقطاعية - تحديث المؤسسات والتشريعات ل ظل العثمانيين - تنامى الوعى العقائدى - ظهور سلطنات صغيرة ذات اشكال حديثة . ويتناول هذه القضايا من خلال عدة نقاط [الاشكال السياسية للابوية التقليدية - الاقطاعية والنظام الابوى - تطور الابوية السابقة على الراسمالية - التحديث العثمانى ، مواجهة الابوية المستحدثة للهجرة الاوروبية - السلطنة الحديثة]

ويعالج الفصل السادس قضية الابوية المستحدثة ل مواجهة الامبريالية وذلك ل تسع نقاط اساسية هى [السيطرة المباشرة وغير

المباشرة - تحديث الابوية - حكم الدولة الابوية - التنوير والاضطهاد والارهاب - الامبريالية والبعث الاسلامى والاصولية الاسلامية - الهيمنة الثقافية - اثار التبشير - الثقافة الوطنية ذات النمط الغربى - الاسس التربوية]

ويبرز المؤلف ل الفصل السابع موضوع خطاب الابوية المستحدثة من حيث اللغة والخطاب ذلك ان لغة خطاب النظام الابوى هى العربية الفصحى التى تعمل على صياغة سبل المعرفة والوعى بالذات الخاصة بثقافة الابوية المستحدثة والتعبير عنها ل الخطاب . ايضا هناك القراءة والتاويل ول هذا المجال يتوجب الانتباه الى الوظيفة الانقلابية والتحريرية التى تؤديها القراءة والى الشاغل الاساس لاى سلطة قائمة ل حماية نفسها من اية قراءة او تفسيرات نقدية اى مجابهة الفهم والنقد .

ثم يعرض د . شرابى للغات المختلفة للابوية المستحدثة حيث ان الخطاب الابوى المستحدث قد استخدم ثلاث لغات خلال المئة سنة الاخيرة حيث هناك اولا : عالم ثقافة الفلاح او الريف القبلى اما العالمان الاخران فهما مدنيان (عالم البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة المدنى وعالم المترفين والموسرين والمثقفين)

ويتناول الفصل الثامن النقد الجدى الموجه للثقافة الابوية المستحدثة ويعرض للنقاد الجدد حيث تزامنت مرحلة السبعينات والثمانينات التى شهدت اعلى مراحل الازدهار المادى للمجتمع الابوى المستحدث وبداية ركوده الاجتماعى والسياسى مع ظهور عدد وافر من الاعمال النقدية التى شكلت بداية النقد الجذرى للابوية المستحدثة ويستعرض المؤلف ل هذا الجزء لـ (المحتوى النقدى - غرابة الخطاب النقدى الجديد - النقد والابداع]

أما هيمنة البرجوازية الصغيرة فهى موضوع الفصل التاسع من الكتاب حيث شهد الربع الثالث من القرن العشرين (وهى مرحلة الاستقلال الوطنى) نضج سياق اجتماعى تضرب جذوره ل فترة مابين الحربين : تحول المجتمع الابوى المستحدث الى مجتمع جماهيرى .

ان الاختراق السياسى الذى انجزته البرجوازية الصغيرة ل الخمسينات مع وصول صغار الضباط والاحزاب الوطنية العقائدية الى الحكم كان خاتمه فترة الليبرالية والاصلاح واعلن عن مرحلة الثورية التى نادى بها منظرو البرجوازية الصغيرة ثم يبرز د . هشام شرابى ويؤكد على عدة نقاط (العامل الذاتى - اصولية البرجوازية الصغيرة - العامل الايدلوجى الوعد الاصولى - مدينة الله) .

واخيرا : ما العمل ؟ هى سؤال الفصل العاشر والاخير حيث يوضح ان التحرر ليس مجرد استقلال سياسى وقيام حكم وطنى حيث لاتعود هناك ضرورة الى ربط التحرر بعملية الاستيلاء على السلطة عبر الثورة التقليدية وان اهم مايستطيع ان يوضحه نموذج الحداثة والابوية هو الكشف عن الاوضاع التى يتاح ل ضوئها تنفيذ مشروع التحرر ل المرحلة الحاسمة التى نقف اليوم على اعتابها .

ول هذا الاطار فانه يتوجب اعادة النظر ل مفاهيم الديمقراطية السياسية والوحدة والعدالة الاجتماعية وصياغتها من جديد وفقا لمعطيات الواقع المستجد ل المجتمع العربى والعالمى ككل . ان الخطر الذى يجابه المجتمع العربى اليوم لايرد من مصادر خارجية فحسب ، بل كذلك من الداخل من التفكك العربى والانهيار الداخلى والحروب الاهلية التى يمكن وقوعها ل عدد من البلدان العربية . وما من قوة تستطيع حماية المجتمع العربى وتمنع انهياره وتفككه الا وعليها ان تنبع من داخله . واكثر الاهداف اولوية هى تلك المشتملة على الحقوق الانسانية التى اقربها الاعلان العالمى لحقوق الانسان والحقوق السياسية التى نادت بها الدساتير والاحكام التشريعية ل مختلف الاقطار العربية .

زكريا محمد عبد الله

□□ د . احمد عبد الله - الديمقراطية على عكاز - العربى للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٩٢ □□

بعد التحولات السياسية الكبرى التى شهدها عالمنا ل نهاية عقد الثمانينات ، وانفتاحية عقد التسعينيات مرورا بازمة الخليج الثانية ، وتفكك الاتحاد السوفيتى ، وتصدع الكتلة الاشتراكية ، وبدء عملية تشكل نظام دولى جديد على انقاض القطبية الثنائية ، والحرب الباردة ، أصبح العالم بين مفترق طرق حيث انهار حلم ، ونموذج للالهام الفلسفى ، والسياسى ، والتنموى ، وانتصار لحظى للنموذج الليبرالى الغربى . ولعل ابرز ايات هذه المرحلة من الفوضى المحكومة ، والسيولة ، واللزوجة الفلسفية ، والفجرية ، ثمة نزعة امريكية - اوروبية لاعادة ذرع الحلم الليبرالى ، واساهمه ل العالم كله ، وهو يؤدى الى شيوع شمولية سياسية ، وفلسفية ، وفكرية حول النموذج الليبرالى ، تحاول فرض ذاتها على العالم ، تحت غطاء التعددية الثقافية ، والليبرالية ، والسياسية ويتم الترويج للاسطورة الجديدة ، واحلامها ل الجنوب ، دون معرفة للخصائص النوعية لتطور هذه المجتمعات وطبيعة البنيات الثقافية - العلمية ، والهياكل السياسية القائمة ، والتى تمثل مقاومات هيكلية ، وموضوعية للاسطورة الجديدة . من هنا تكتسب الدراسات التحليلية عن التجارب المختلفة للتطور الديمقراطى المحكوم ل العالم الجنوبى اهمية خاصة ، واستثنائية ل هذه المرحلة . وكتاب الديموقراطية على عكاز ، يكتسب اهمية خاصة من عدة زوايا الاولى انه حول العوامل التى تحكم عملية التطور الديموقراطى السياسى ل مصر ، وتوقيت صدوره ل هذه اللحظة التاريخية الفارقة ل تاريخنا ، وقبل ذلك ويعده الباحث المرموق الذى تصدى للعمل ، والذى يحمل بعدين نادرين ل تكوينه ، اولهما : التكوين العلمى الرصين ل واحدة من اعرق الجامعات حيث درس ل جامعة كمبريدج ، وثانيهما : الحس السياسى الرفيع ، وقبل ذلك ويعده ايضا ، الحس الوطنى المتوقد ، والبقظ ، حيث يظهر ل كل ثنايا هذا المؤلف الهام ، هذه الرغبة الجياشة ل اعادة صياغة هيكلنا السياسى - الاجتماعى - الثقافى من اجل تعويض الفجوة الواسعة والعميقة بين بلادنا ، ونظامنا السياسى - الاجتماعى ، والدول التى حققت اشواطا كبيرة ل مضمار التقدم ، والعصرية ، والانجاز دون انبهار او ترويج للنموذج الغربى . وهذا الحس الوطنى الرفيع يكشف عن حب عميق للوطن وللامة المصرية ، اصبح نادرا ، ل ايامنا هذه ، ولعل هذا التزاوج بين عمق التكوين العلمى والاكاديمى ، وبين الحس الوطنى السياسى ، هو الذى يتجلى ل جميع الدراسات ، والمقالات التى اشتمل عليها الكتاب وايضا ل النسق اللغوى - المفاهيمى الذى يمثل حقل مفردات ، ودلالات الكاتب حيث الدقة ل صياغة الاشكاليات والمفاهيم ، وصفاء اللغة ، ويسرها على الرغم من انه مؤلف موجه للصفوة السياسية - الفكرية ، ولكنه يخفى ، ويبوح برغبة عارمة ل الخروج من دوائر الصفوة الضيقة سواء اكانت رسمية ، او معارضة الى كتلة اوسع من القراء والمواطنين . وينقسم الكتاب الى قسمين رئيسيين : اولهما : دراسات ديموقراطية ، حيث اشتمل على عدة مكونات المكون الاول : دراسة حول الديمقراطية المشاركة : المبنى والاعمدة وهو دراسة تاصيلية للهيكل الديموقراطى ، حيث المفاهيم ، والاسس ، والقواعد ليست ل المطلق ، وانما ل اطار الحركة السياسية المصرية ، وهى دراسة ترجمت الى اللغة الفرنسية ل مؤلف هام اشرف عليه البروفسير ميشيل كامو عمدة الدراسات التونسية والمغاربية ل المركز الوطنى الفرنسى للبحوث العلمية ،

والدراسة الثانية حول الديموقراطية المنهكة : حقوق الانسان والمعارضة حيث يبدو الانحياز الفلسفى ، والفكرى ، والسياسى للمؤلف لنظام حقوق الانسان ، وذلك فى اطار التجربة المصرية بواقعها السياسى - الثقافى ، وذلك من منظور نقدى يحوم على كل فصول الكتاب فى نزاهة وموضوعية ، وانصاف لأن الكتاب ، وانه ظهرت فى صياغته وتحليلاته النزعة النظرية - العملية فى الكتابة ، ونظام البرهنة على الأفكار والمفاهيم التى يطرحها الا ان ذلك يتم فى سياق تسيطر عليه ملكة ، ونزعة وروح الانصاف لا الأهواء ، وهذا مرجعه ان الحس الوطنى والعلمى سيطر على مقاليد المؤلف فى دراساته ، ومقالاته التى جمعها ، لانزعة الاستعراض وتصفية الحسابات والدراسة الثالثة حول الديموقراطية اللاهثة : على ابواب القرن الجديد للأمام سر ، ام للخلف در . وهى دراسة تحاول استشراف مسار التطور السياسى - فى علاقته بالديموقراطية فى مصر فى هذا العقد التسعينى ، واحتمالات تطوره! فى سياق ازماتها المتعددة . وهنا الحس المستقبلى والقلق على المصير الجماعى للأمة المصرية يلح على الكاتب ، والقارىء ، وبحيث ينقل الينا التوتر والوجل لدى قراءة هذا النص ، فى ضوء متغيرات زماننا الساحقة الماحقة والتى تغير الدنيا ، والبشر ، والزمن ، والمجتمعات . ويمثل القسم الثانى من الكتاب المعنون ببرقيات ديموقراطية على عدة رسائل هى (١) الديمقراطية وازمة البورسعيدية (٢) الديمقراطية وازمة الانتماء (٣) الديمقراطية وازمة المعارضة (٤) حدود الديموقراطية (٦) جنود الديمقراطية (٧) الديمقراطية وجهاز التشريع (٨) الديمقاطية وجهاز التليفزيون (١٠) الديموقراطية والأمن . فالمؤلف لم يقصر خطابه ، وتحليله على الجوانب العمومية ، والهيكلية ، واعادة انتاج القراءة الرائجة العامة حول الديموقراطية ، وانما راح يحلل العوائق البنائية فى مختلف انساقنا ، واجهزتنا القومية لمعرفة اين مواطن الاخفاق ، وماهى بوادر الأمل ، فى الافكار التى تزخر بها مقالاته فى القسم الثانى . وقد اختتم المؤلف كتابه بملحق انطوى على مقالة للمؤلف نحو دستور وطنى جديد ، تمثل مداخلة له فى الحوار الذى افتتحه بعض كبار المثقفين المصريين - د . حلمى مراد لصياغة دستور جديد ، انطوى على بعض الافكار التى تؤيد بعض الاتجاهات السياسية والدينية فى مصر ، وتمثل مداخلة احمد عبدالله حول هذا الموضوع قناعاته الراسخة بالديموقراطية ، والتعددية ، والتكامل الوطنى الرصين ، والفعال ايضا ، وتداخل فى هذه المداخلة فى التفاصيل ، وصياغة بعض المبادىء الدستورية العصرية ، وحذف بعض الصياغات ، واعادة تعديل البعض الاخر .

ان كتاب د . احمد عبدالله يكتسب اهمية خاصة ، فى ظل احداث الجزائر التى سوف يعاد فيها طرح المسألة الديموقراطية فى العالم العربى ، خاصة فى ظل مطالب بعض القوى الدينية ، والعلمانية بمطالب ، واطروحات ضد الديموقراطية والتعددية وحقوق الانسان على الرغم من ان الجميع يسعون لاستغلال الاليات الديموقراطية فى السيطرة الشمولية على الحقل السياسى - الثقافى فى مجتمعاتنا العربية . والكتاب وروحه تقف وبحسم ضد هذه الاتجاهات المختلفة ، وتحاول طرح اشكاليات الديموقراطية فى اطار تاصيلى ، تسوده روح المصالحة الوطنية تحقيقا للمصلحة القومية لا الاهواء الحزبية ، ولا اهواء المثقفين ، واشباهم الساعين الى اشاعة الأضطراب ، والفوضى الفكرية والسياسية فى العالم العربى ، تحت وهم « حيازتهم لسلطة المعرفة » وهى من هؤلاء جميعا براء . وهذا المؤلف هو نمط من الكتابة ذات الروح المتوقدة ، وهى رد على نمط اخر رائج من تعيد تكرار واعادة انتاج نظم من الافكار ، والمفاهيم التى ساهمت الكتابة الخامدة فى الأزمة الفكرية الراهنة ، ولا انقاذ لنا الا بهذه الكتابة الاخرى البديلة .

نبيل عبدالفتاح

□ □ دكتور محمد صفى الدين ابو العز (إشراف) الاعلام العربى والقضايا البيئية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١ □ □

هذا الكتاب نتاج البرنامج البحثى لمعهد البحوث والدراسات العربية عام ٩٠/١٩٩٦ بهدف التعرف على المشكلات البيئية فى الوطن العربى وهو مجموعة من الدراسات لعدد ثمانية من الخبراء فى البيئة والديمجرافيا والاعلام قدموا ابحاثهم من خلال بابين تناول الاول موضوعات التنمية وقضايا البيئة وشمل الثانى موضوعات التوعية بالقضايا البيئية ثم عرض الكتاب لدراستين تطبيقيتين الاولى علىى وسائل الاعلام فى مصر والثانية على وسائل الاعلام فى سلطنة عمان .

وتعرض الدراسة الاولى وهى بعنوان الانسان وقضايا البيئة للدكتور محمد عبد الفتاح القصاص لتعريف البيئة بإعتبارها مجموعة الظروف والمواد والتفاعلات التى تجتمع فى الحيز الذى توجد فيه الحياة أما علاقة الانسان بالبيئة فلها وجهان الاول من مجموعة الظروف والاحوال السائدة فى الحيز الذى يعمره الانسان والثانى مجموعة المواد والتفاعلات البيئية التى تتحول بفعل الانسان الى مواد وثورة ثم تعرض الدراسة لقضايا التلوث الذى يتصل بالمسئولية الاخلاقية بإعتباره فى اغلبة ناتج عن فعل انسانى وهذه القضايا تشمل الغازات التى تسبب الدفء والاوزون ثم عرضت الدراسة للتفاعلات بين منظومات المجتمع الانسانى الثلاث المحيط الحيوى والمحيط المصنوع والمحيط الاجتماعى لهذه التفاعلات من نبض الحياة فى المجتمع المنتظم وتنشأ المشاكل البيئية نتيجة خلل أو تدهور فى بعض التفاعلات التى تجرى فيها بين المنظومات الثلاث .

وتعرض الدراسة الثانية وهى بعنوان الابعاد الديمجرافية للمشكلات البيئية فى الوطن العربى للدكتور محمد صبحى عبد الحكيم تعرض لمسالة ان الكون بلا انسان خال من الموارد التى لا تصبح موارد الا اذا سخرت لخدمة الانسان وسد حاجاته فالموارد محصلة التفاعل بين الانسان والبيئة ثم تقدم الدراسة عرضا للمصادر الاحصائية السكانية وتوزيع السكان فى الوطن العربى واتجاهات النمو السكانى وقوة العمل والنشاط الاقتصادى والسكان والتعليم والسكان والتنمية فى الدول العربية وتصنف الدراسة الموقف السكانى من حيث علاقته بالتنمية داخل الوطن العربى الى خمس مجموعات الاولى مجموعة الدول البترولية التى لها رصيد من عائدات البترول وتشكو من نقص الايدى العاملة والثانية مجموعة الدول العربية التى يتسم هيكلها الاقتصادى بالطابع التقليدى وتشكو من نقص الخبرة الفنية والاستثمارات اللازمة للتنمية وتضم السودان والصومال وموريتانيا واليمن والثالثة مجموعة من الدول العربية التى يتسم هيكلها الاقتصادى بانه هيكل مركب يغلب عليه فى معظمها الطابع الزراعى وتواصل مسيرتها لتحقيق الرخاء والرفاهية وتضم تونس والجزائر والمغرب والعراق وسوريا والاردن اما المجموعة الرابعة فتضم مصر التى يختلف الموقف السكانى فيها عن سائر الدول العربية اختلافا واضحا خاصة ان النمو السكانى فيها مازال يشكل عقبة امام التنمية التى تلتهمها الزيادة السكانية السريعة اما المجموعة الخامسة فتضم لبنان الذى يكاد ان يصل الى مرحلة الاستقرار السكانى بصرف النظر من ظروف الحرب الاهلية التى يعيش فيها وتقدم الدراسة كذلك موجزا لاتجاهات السياسات السكانية فى الدول العربية .

اما الدراسة الثالثة فهى بعنوان القضايا البيئية وتطور استخدام المواد للدكتور سمير غبور وتقدم تطور مفهوم التنمية وتصنيف ملامحه .

وتتناول الدراسة الرابعة التربية والتوعية بالقضايا البيئية للدكتور محمد صابر سليم باعتبار ان التربية عملية تنمية للاتجاهات والمفاهيم والمهارات والقدرات عند الافراد فى اتجاه معين لتحقيق الاهداف التى يضعها المفكرون وتعرض الدراسة تعريفا للتربية البيئية بإعتبارها العملية المنظمة لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التى تربط الانسان وحضارته بالبيئة ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية البيئة وحل المشكلات القائمة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة وعرضت الدراسة لاهداف التربية البيئية واساسياتها ووضعها الراهن فى المنطقة العربية .

وتناولت الدراسة الخامسة الاعلام التوعية بالقضايا البيئية للدكتور عصام الحناوى من خلال تناول التغطية الاعلامية لقضايا البيئة فبينما تركز بعض المجلات العلمية العامة على طرح قضايا البيئة بتعمق وباسلوب علمى تركز وسائل الاعلام العامة على الاحداث المثيرة فى هذا الموضوع كغرق ناقلة او الكوارث او غيرها ثم ما تلبث التغطية الاعلامية ان تنصرف الى موضوعات اخرى كما ان قلة العرض والمعرفة العلمية لدى المحررين تمثل عقبة فى التغطية الاعلامية وخاصة ان بعض الموضوعات لا يتعدى ان يكون دعاية لجهة ما كما ان وسائل الاعلام لازالت تتعامل مع البيئة كقضية تلوث فحسب ويعانى الاعلام العربى من هذه السلبيات ايضا فالقضايا البيئية تثار فجاءة وتنتهى فجاءة دون تعميق أو خلق وعى بيئى خاصة لدى المرأة مما يدعو الى تطوير معالجة وسائل الاعلام لقضايا البيئة من خلال التركيز واتباع الاساليب الملائمة .

وتناولت الدراسة السادسة القضايا البيئية وفنون الاقناع للدكتوره جيهان رشتى وذلك من خلال المتغيرات التى يجب ان تؤخذ فى الحسبان عند الاعلام بقضايا البيئة والتى تضم تحديد الهدف وتحديد جماعات الجمهور المستهدفة واختيار الوسيلة والقائم بالاتصال وتوفير الرسالة او المعلومات حول القضايا البيئية وعرضت الدراسة للمعوقات التى تعترض جهود وسائل الاعلام فى سعيها لتغيير السلوك حيال القضايا البيئية .

وتناولت الدراسة السابعة الصحافة والتوعية بالقضايا البيئية للدكتور خليل صابات حيث عرضت الدراسة اهتمام صحفى العالم الثالث بمشاكل البيئية خاصة فى الهند واكدت الدراسة على ان دور الصحافة فى هذه الدول لا يكون بقوة دور وسائل الاتصال الجماهيرية الاخرى او الاتصال المباشر نظرا لارتفاع نسبة الامية وترى الدراسة انه لا يكفى ان تعلم الصحيفة قراءها بل عليها ان تثير اهتمامهم وتزويدهم بالمعارف ومتابعتها واشارت الدراسة للشكوى من ان الصحافة قد تشوه فى بعض الاحيان المعلومات بدلا من نقلها نقلا دقيقا كما اكدت الدراسة على ان الصحيفة المطبوعة مهما تبلغ درجة اقناعها فإن قدرتها على احداث تغيير جاد فى المواقف والاتجاهات تكون ضعيفة وتكون اضعف ان كان هدفها تغيير سلوك الناس لانه يخضع لمواقف موجودة مسبقا الا ان الصحافة تؤثر ليس فقط فى الاراء المعلنة بل ايضا فى كيفية التفكير وتوعية الانسان بمشاكله ومشاكل بيئته ذلك لانها تخاطب قارىء على مستوى يسمح له بان يعى وبان ينشر وعيه على غيره من خلال الاتصال الشخصى افضل اتصال وافعله .

وتناولت الدراسة الثامنة الراديو والتليفزيون والتوعية بالقضايا البيئية للدكتورة منى الحديدى من خلال عرض الاستخدام الامثل لهاتين الوسيلتين فى مواجهة المشكلات البيئية وذلك من خلال العمل فى مستويات مختلفة ومحاور عدة على مستوى المخططين ومتخذى القرار وعلى مستوى القائمين بالاتصال وعلى مستوى التخطيط للاعلام البيئى وعلى مستوى الرسالة ذلك انه يمكن بالتخطيط الاعلامى التأثير من خلال لفت انتباه المتلقى الى القضايا البيئية

وادخالها فى دائرة اهتمام الجمهور المستهدف ، وتناول الباب الثالث دراستين تطبيقيتين الاولى عن الاعلام وقضايا البيئة دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية للدكتورة سلوى امام من خلال عينة للدراسة الميدانية من الجمهور العادى والصفوة والقائمين بالاتصال وعينة للدراسة التحليلية لبرامج قنوات التليفزيون المصرى والاذاعات المصرية فى أغسطس ١٩٩٠ وعينة من الصحف القومية المصرية فى شهرى يونيو ويوليو ١٩٩٠ وخلصت نتائج تحليل مضمون الصحف ان مشكلة التلوث كانت من اهم المشاكل التى عرضتها الصحف من خلال قالب الخبر الصحفى واغلبها جاء اهتمامها فى الصفحات الداخلية اما عينة الراديو والتليفزيون فاظهرت ندرة ما يقدم عن البيئة فى التليفزيون اما الاذاعة فتوجد برامج مختلفة تركز على قضايا البيئة فى اذاعة البرنامج العام واذاعة الشباب والرياضة .

واظهرت نتائج الدراسة الميدانية للجمهور العادى عدم تفرقته بين القضايا والمشكلات البيئية وبين المشكلات الاخرى بينما اظهر جمهور الصفوة تفهم وادراك لمشاكل وقضايا البيئة .

وجاءت الدراسة الثانية بعنوان الاعلام وقضايا البيئة دراسة تطبيقية على سلطنة عمان للدكتور عاطف العبد من خلال عينة للدراسة الميدانية من القائمين بالاتصال وعينة من الشخصيات العامة وعينة من الجمهور العام وكذلك عينة من الرسائل الاعلامية فى مايو ١٩٩١ واظهرت نتائج الدراسة الميدانية على القائم بالاتصال توفر معلومات كافية لديهم عن قضايا البيئة ومشكلاتها واهم مصادرهم لذلك هو التليفزيون وانهم يرون ان التلوث هو اهم هذه القضايا وانهم يرون الحاجة ملحة لتوفير معلومات كافية عن هذه القضايا اما نتائج الدراسة الميدانية على الشخصيات العامة فاظهرت ان التلوث هو أهم القضايا البيئية وجاءت الجرائد والمجلات ثم الاذاعة والتليفزيون اهم مصادر هم لذلك واظهر الجمهور العام وعيا بقضايا ومشكلات البيئة وان التلوث هو اهم هذه القضايا .

واظهرت نتائج تحليل مضمون الصحافة العمانية عينة الدراسة ان اهم القضايا البيئية هو نقص المياه وتلوثها من خلال قالب الخبر الصحفى غالبا فى الصفحتين الاولى والاخيرة وهما الاكثر اهمية نظريا عند القارىء اما الراديو العمانى فاظهرت النتائج اهتمام برامجه بقضايا البيئة من خلال كافة الفنون الاذاعية اما التليفزيون العمانى فيقدم افلاما تسجيلية واعلانات للتوعية للحفاظ على نظافة البيئة وسلامتها .

وهذه الدراسة التى تمثل بداية لجهد عربى متكامل اكبر تدعو الى التامل فى شكل اخراجها ذلك ان الجهد العلمى المبذول كان يمكن تجميعه بشكل متكامل فى شكل تقرير شامل لان الفصول المعروضة منفصلة تماما عن بعضها وبها تكرار خاصة فى بداية كل دراسة عن البيئة وقضاياها اما الدراسات التطبيقية فتطرح حولها تساؤلات وعلامات استفهام كثيرة ابرزها لماذا الاعلام المصرى والاعلام العمانى فقط كنموذج للدراسة فى الاعلام العربى ؟ هل هو المتاح لم الممكن فقط ؟ والى متى يظل الاعلام فى المغرب العربى بعيدا عن البحث العلمى فى مثل هذه القضايا ؟ بل وأين المملكة العربية السعودية وصحافتها ،واعلامها فى هذه الدراسة ؟ ذلك ان الجهد الاكبر كان يمكن توظيفه فى هذا البحث للاعلام العربى وتناوله للقضايا البيئية بشكل يتناسب مع صدور هذا البحث عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية .

عصام الدين فرج

□ □ د . إبراهيم مدكور (تصدير) - د . عدنان الخطيب (شرح وتعليق) : حقوق الانسان فى الاسلام - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق - ١٩٩٢ □ □

اكد إقرار الجمعية العامة للامم المتحدة وجوب إحترام وصيانة الحقوق الانسانية المدنية والسياسية والمعاشية والاجتماعية والثقافية للانسان انى وجد ، دون تمييز بسبب اللغة او الدين أو العنصر او اللون او الجنس . وتطلعت منظمة المؤتمر الاسلامى الى الحقوق التى صانها الاسلام واوجب ان يتمتع بها كل إنسان . لافرق بين أسود وأبيض ولا بين أصفر وأحمر ، ولا بين عربى وأعجمى ، ولا بين دين ودين ، منذ اربعة عشر قرنا ، فوجدتها تضاهى ما قررته منظمة الامم المتحدة ، منذ نيف وأربعين عاما ، فكلفت لجانا من المتخصصين ، بوضع شرعة لحقوق الانسان فى الاسلام . وقامت لجنة سورية بوضع مشروع وثيقة من (٢٥) مادة ورفعته الى المنظمة التى لم يتفق لها أن تعقد قمة تستطيع دراسة المشروع وإقراره .

وهذا الكتاب يتضمن مشروع الوثيقة وتقديمها وشرح موادها بقلم د . عدنان الخطيب الأمين العام لمجمع اللغة العربية بدمشق مع تصدير الكتاب بقلم د . إبراهيم مدكور رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

ومن أبرز المبادىء التى أقرتها الوثيقة مبدأ الحرية الفكرية ولم تقف الحرية الفكرية فى الاسلام عند الفقه والتشريع ، بل إمتدت إلى العقيدة وأصول الدين . وقد حرص المسلمون على أن يصوروا فكرة الألوهية تصويرا عقليا أساسه التجريد والتنزيه ، وعنوا خاصة بالتوحيد ، فنفوا عن الله كل ما يؤذن بالشرك والتعدد . وساهم المعتزلة فى ذلك بنصيب كبير ، وهم دون نزاع واضعوا علم الكلام . نفوا أن تكون لله صفات زائدة من ذاته ، وتأولوا الآيات والأحاديث التى تؤذن بالتشبيه والتجسيم . وقالوا بسلطة العقل وقدرته على معرفة الحسن والقبيح ، ذلك لأن الشىء لايكون حسنا أو قبيحا لمجرد امر الشرع به أو نهيه عنه ، وإنما يرجع ذلك إلى صفات وطبائع ذاتية . والله فى أمره بأشياء أو نهيه عنها إنما يفعل ذلك لحكمة ، ويلحظ ما فيها من نفع أو ضرر . وفى وسع العقل أن يتعرف هذه الطبائع وتلك الصفات ، وأن يتبين الخير من الشر ، ومن هنا وجب الايمان بالعقل بقدر ما وجب بالسمع . وما أشبه هذا بلغة أنصار الديانة الطبيعية فى القرن الثامن عشر ، أمثال روسو وفولتير .

ويتضح من هذا أن الحرية الفكرية فى الاسلام ، إمتدت الى جانبين هامين ، هما جانب المعتقدات وجانب العبادات ، جانب التوحيد وجانب الفقه ، وحولهما تدور التعاليم الدينية كلها ، ويكفى القول أن المدارس الكلامية ، وبخاصة مدرسة المعتزلة ، إتسمت بحرية فكرية لانظير لها فى أية دراسة لاهوتية أخرى ، ولاتقل عما يلحظ فى المدارس العقلية الكبرى القديمة والحديثة . فيعارض التلميذ أستاذه ، ويناقش الزميل زميله ، وسلاح كل الحجة والبرهان والعقل والمنطق . وللفقهاء أيضا حريتهم فى إستدلالاتهم وأقيستهم وبسببها إنقسموا الى مذاهب ، وفى المذهب الواحد تفريعات مختلفة . وتلحظ هذه الحرية نفسها فى المدارس الفلسفية والعلمية ، فاخذ علماء الاسلام بالملاحظة والتجربة ، وأنشأوا المعامل ليجربوا تجارب على المعادن والاحجار ، وأقاموا المراصد ليتتبعوا سير الكواكب ويقفوا على حركات النجوم . وعلى اساس هذه التجربة قامت النهضة العلمية الاسلامية ، التى إمتدت آثارها الى العالم الاوروبى .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان بصفة عامة فقد اقرها الاسلام وقدسها منذ اربعة عشر قرنا ، فسبق بها سبقا بعيدا عما قرره القرن الثامن عشر الذى عد قرن حقوق الانسان . ايدها الاسلام وثبتها ، وجعل منها دينا ودنيا ، واقامها على دعائم اخلاقية تسمو كثيرا على ماجاء به ميثاق هيئة الامم عام ١٩٤٨ . وفى القرآن خطاب صريح للانسان وعناية بالغة به ، ولاتكاد تخلو سورة من سوره من توجيه القول إليه بصيغة المفرد تارة ، والجمع تارة أخرى .

وتقوم حقوق الانسان فى الاسلام على الحريات النفسية التى تباهى الحضارة وحرية الراى والتعبير ، وحرية العمل ، وحرية التعليم ، وحرية التملك والتصرف . ويرفض الاسلام رفضا باتا ان يكره أحد على ترك دينه وإعتناق دين آخر .

وحرية العمل مكملة لحرية الرأى والتفكير ، فللمرء ان يزاول ما يروقه من عمل مشروع ، (هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه) ولكل فرد ان ينال من العلم ما يشاء ، وما تمكنه مواهبه وإستعداداته . ويكفى ان نشير إلى ان دعوة الاسلام الاولى بدات بالامر بالتعليم ، (إقرا باسم ربك الذى خلق . خلق الانسان من علق . إقرا وربك الاكرم . الذى علم بالقلم . علم الانسان ما لم يعلم) .

والحرية المدنية او حرية الملك والتصرف بدات واردة فى الاسلام ، فللفرد ان يبيع ويشترى وان يمتلك ويتصرف ، مادام مكتمل العقل والادراك ، ووضع الاسلام حدودا للحجر والوصاية على الاطفال والمعتوهين . وكثيرا ما اثير موضوع الرق ، وقيل ان الاسلام اباحه وشجع عليه والامر على عكس ذلك دون نزاع ، فقد كان العبيد والارقاء من أول من إعتنق الاسلام ، وتحرروا بمجرد إسلامهم ، ومنهم من إشتراه المسلمون الموسرون واعتقوهم ، ومن كبار الصحابة علماء ورواه أرقاء قديما ، رفع الاسلام من شأنهم ، وسوى بينهم وبين المسلمين الآخرين .

وحرص الاسلام على حماية النفس البشرية وتقديسها . وما أحوجنا اليوم ان نأخذ بذلك ونرعاه لاننا نعيش فى عصر تكاد تهدر فيه قيمة هذه النفس إهدارا تاما ، ولقد إعتدت عليها الحروب العالمية والاقليمية عدوانا متصلا ، وهددت المافيا والجمعيات الارهابية امن الافراد وطمانينتهم . واستبيح دم الفرد باسم المجتمع ظلما او تحقيقا لرغبة الحاكم وشهواته ، ولاقيمة لمجتمع تهدر فيه شخصية الافراد ، والاسلام صريح وواضح فى حماية الانسان وحقن دمه ، فحرم وأد البنات ، وقتل الاولاد خشية إملاق ، واقر القصاص والحدود والدية والجزية حقنا للدماء وحفظا للارواح ، (ولكم فى القصاص حياة يا اولى الالباب) . وفى كل ذلك إحترام الحياة الانسانية وتقديس لها ، فلا تزهق روح بغير حق ، وتقضى تعاليم الاسلام بان لايؤخذ خصم فى الحروب على غرة ، ولا يمثل به ، وينبغى ان يعامل الاسرى معاملة كريمة . وما احوج البشرية فى هذا المقام الى قازيمة كبرى .

وعنى الاسلام بحماية الاموال والاعراض فاحاط الملكية الفردية بسياج متين ، وفرض عقوبات رادعة على من يعتدى عليها . وحمى الاعراض بحماية تحول دون التشهير بها او الاعتداء عليها .

ونشير ايضا إلى مبدأ هام من مبادىء حقوق الانسان فى الاسلام وهو مبدأ التسامح الدينى فقد رسم الاسلام للتسامح صورة لانظير لها شبيها فى دين آخر ، ولا فى تشريع حديث او معاصر . راعى فيها الانسان وسلم بحقوقه بصرف النظر عن دينه وعقيدته . ولم يقطع الصلة بينه وبين الاديان وافسح السبيل لمعاشرتهم والعيش معهم ومتى إستسلموا اصبحوا اهل ذمة يتولى المسلمون حمايتهم ويتركونهم احرارا فى كسب عيشهم واداء عبادتهم ، وقامت الكنائس والبيع إلى جانب المساجد فى بعض المدن والقرى الاسلامية . ولم يقف التسامح عند هذا ، بل كثيرا ما منح اهل الكتاب بعض الامتيازات ، وتولوا بعض الوظائف الكبرى .

وسلك الرسول الكريم فى حياته مسلكا يفيض بالعطف والشفقة ، ويملى دربما افاد منه .

واخيرا .. وفى مواجهة قضية التمييز العنصرى التى مازالت قائمة بشراسة فى بعض الدول فإن للاسلام موقفا مبدئيا ساميا تجاه هذه القضية فالدعوة الاسلامية لاتسلم بتمييز عنصرى ، ولا تبالى بتفرقة فى اللون او الجنس ويرى الاسلام ان بنى البشر سواء ، يرجعون الى أصل واحد وطبيعة مشتركة .

تلك أبرز المبادىء التى سجلتها شرعة حقوق الانسان فى الاسلام وقام بشرحها والتقديم لها إثنان من كبار المفكرين الاسلاميين .

هناء عبدالسلام العبادي

كتب جديدة وردت الى المجلة

ماذا بعد عاصفة الخليج
رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - تقديم : ابراهيم نافع

الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٢

لايتوقع أحد ان يكون زلزال إحتلال العراق للكويت والمآسى التى ترتبت عليه ، هو آخر الزلازل التى تجتاح المنطقة ، لان قضاياها المتفجرة والتى أفرزت تلك الأزمة مازالت باقية بلا حل ، فمازال قائما النزاع العربى الاسرائيلى وقضايا الحدود ومشكلة المياه واختلال توزيع الثروات والسكان ومسالة الاقليات والمخططات الأجنبية للهيمنة على المنطقة ، وما إلى ذلك وهى قضايا لها من اهميتها ما حفز مركز الاهرام للترجمة والنشر على الاتصال بمجموعة عالمية من خبراء السياسة الدولية لتتناول جوانب هذه القضايا كل من وجهة نظره وبحسب تقديره

وكان ثمرة ذلك كتاب « ماذا بعد عاصفة الخليج » ؟ رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط الذى يحاول بحث الترتيبات التى قد تكفل تجنب هبوب مزيد من العواصف على المنطقة وقد شارك فى إعداد فصوله : ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا الأسبق ، فيرجينيو رونيونى وزير دفاع إيطاليا الحالى ، فيتالى نعومكين : مستشار مجلس السوفيت الأعلى ، توماس ماكتاور خبير عسكرى أمريكى وزميل أول بمؤسسة بروكينجز ، وليام كوانت مستشار الامن القومى الامريكى المساعد الاسبق ، ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الامريكية الاسبق ، شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق وسرى نسيبه مدير مركز القدس للدراسات الاستراتيجية ، الامير الحسن بن طلال ولى عهد الاردن ، محمد مزالى رئيس وزراء تونس الاسبق ، محمد حافظ إسماعيل مستشار الامن القومى المصرى السابق ، لطفى الخولى رئيس إتحاد كتاب آسيا وافريقيا .

احكام التسجيل والارهاب الجوى فى قانون الطيران الدولى العام

تاليف : د . خيرى الحسينى

يعد الكتاب اول مؤلف باللغة العربية يجمع النظم القانونية لجنسية وتسجيل الطائرات سواء التسجيل الوطنى او التسجيل المشترك والدولى لطائرات مؤسسات الطيران المتعددة الجنسيات . كما يعد ايضا اول مؤلف يجمع بين طياته شرحا تفصيليا للاتفاقيات الاربع التى عقدت تحت رعاية منظمة الطيران المدنى الدولى فى مجال الارهاب الجوى فى خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، بدءا باتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ ، ثم اتفاقية لاهاى سنة ١٩٧٠ الخاصة بخطف الطائرات ، واتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١ الخاصة بالاعتداء على سلامة الطيران المدنى ، والمعدلة ببروتوكول مونتريال لسنة ١٩٨٨ الخاص باعمال العنف فى المطارات ، واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لسنة ١٩٩١ . وربط الكتاب بين النظم القانونية للتسجيل وبين هذه الاتفاقيات من ناحية ابراز مسئوليات وواجبات دولة او جهة التسجيل طبقا لهذه الاتفاقيات .

ويعمل المؤلف فى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى منذ سنة ١٩٥٧ ، ويشغل حاليا وظيفة وكيل وزارة لشئون النقل الجوى والرقابة الفنية . وقد نال تقدير المجتمع الدولى للطيران فى العديد من المناسبات حيث تم انتخابه نائبا لرئيس اللجنة القانونية الدولية للطيران المدنى ونائبا لرئيس مجلس منظمة الطيران المدنى الدولى ونائبا لرئيس المنظمة الافريقية للطيران المدنى .

محمد على دوس .
حياة موارة فى تاريخ العمل السياسى العربى الافريقى

- سيرة ذاتية ترجمة : د . احمد محمد البدوى
- الناشر : مركز البحوث العربية ـ القاهرة ١٩٩١

محمد على دوس مثقف مصرى (١٨٦٦ ـ ١٩٤٤) من مواليد الاسكندرية لاب ضابط ف الجيش المصرى وام سودانية . تلقى تعليمه مبكرا ف لندن . وعمل بالتاليف المسرحى ثم كرس حياته من اجل التحرر القومى لمصر والشعوب العالم الثالث وفى رحلته من حى الملونين ف لندن إلى وسط الزنوج المقهورين ف الولايات المتحدة إلى العواصم المناهضة من أجل الاستقلال ف غرب افريقيا كانت رسالة محمد على دوس هى الوطنية وهى التى جعلته يتصدى لدعاوى الزعيم روزفلت ضد الوطنيين المصريين عام ١٩١١ كما جعلت يقف الى جوار مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ف رحلتهم ضد الاستعمار ف عواصم الغرب وهى نفسها التى جعلته احد ابرز الراعين (لاتحاد المسلمين والمسيحيين) و« إتحاد الملونين » وإتحاد الوطنيين الافريقيين والاسيويين ف الاطر الوطنية القومية . بل ومن موقعه ف لندن كان يساعد مقاتلى الحركة السنوسية والتنظيمات التركية الوطنية ف مطلع هذا القرن ولعل هذا هو السبب ف ان محمد على دوس لم يجد عناية ف كثير من الادبيات التى ارخت لحركة الجامعة الافريقية ف الغرب ف الوقت الذى تجاهلته ايضا الدراسات العربية .

تقرير حقوق الانسان فى الوطن العربى (١٩٩١)

الناشر : المنظمة العربية لحقوق الانسان

يتضمن هذا الكتاب تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان لعام ١٩٩١ عن حالة حقوق الانسان ف الوطن العربى لعام ١٩٩٠ وهو التقرير الخامس الذى تصدره المنظمة العربية لحقوق الانسان ويضم التقرير ثلاثة اقسام : يقدم الاول دراسة كلية لحالة حقوق الانسان ف الوطن العربى بينما يعرض الثانى لحالة حقوق الانسان تفصيليا داخل كل قطر عربى على حدة ، أما القسم الثالث فيعرض لتحليل الخطاب العربى لحقوق الانسان ، استطرادا لفحص إمكانات الحركة العربية لحقوق الانسان الذى شرعت المنظمة ف تناوله ف تقريرها السابق .

الاتفاقيات القضائية الدولية وتسليم المجرمين

تاليف : محمد زكى شمس « المحامى » .. دمشق ـ سوريا

موضوع الاتفاقيات القضائية وتسليم المجرمين من الموضوعات الهامة والدقيقة ف ميدان التعاون الدولى ، نظرا لكون هذه الاتفاقيات ضمانات لحماية الحق كفكرة وواقع الانسان كقيمة من جهة وكمجموعة من المصالح المتشابكة المتزايدة من جهة اخرى . والكتاب يتضمن جميع الاتفاقيات القضائية التى صيغت بين سوريا وجميع الدول العربية والاجنبية حتى عام ١٩٨٩ ف جزئين وعلى راسها اتفاقية الرياض العربية التى اقرها مجلس جامعة الدول العربية ف ٢٧ اكتوبر ١٩٨٣ والتى تضم جميع الدول العربية على الصعيدين : تسليم المجرمين ـ والاتفاقيات التجارية والقضايا التحكيم التجارى . والكتاب مرجع هام لدى القضاة ورجال القانون والهيئات الدبلوماسية ..

٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية

تاليف : عبدالمنعم الغزالى الجبيلى
الناشر : العربى للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٩٢

يأتى هذا الكتاب تتويجا لمؤلفات ومحاضرات الاستاذ عبدالمنعم الغزالى العديدة والقيمة حول الحركة النقابية المصرية والعربية والافريقية والدولية منذ الاربعينيات . وتكتسب مؤلفاته اهميتها من واقع معايشة المؤلف للحركة النقابية وللقادة النقابيين .

وينقسم الكتاب الى سبعة فصول يعالج الفصل الاول نشأة الصناعة والعمل الماجور وتتبع الفصل الثانى تطور الحركة النقابية من نهاية القرن ١٩ حتى عام ١٩١٩ وتناول الفصل الثالث المرحلة الزمنية من ١٩١٩ وحتى ١٩٢٥ والفصل الرابع الحقبة من ١٩٢٥ وحتى نهاية الحرب الثانية والفصل الخامس من نهاية الحرب وحتى النصف الاول من ١٩٥٢ والفصل السادس الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ اما الفصل الاخير فقد تناول سنوات الستينات وحتى عام ١٩٧٣ . وفضلا عن هذا فالكتاب مدعم بالاحصائيات ومجموعة من الوثائق التى تنشر للمرة الأولى .

فلسطينيو ١٩٤٨ والانتفاضة

تاليف : ماجد كيالى
الناشر : شرق برس ـ نيقوسيا ـ ١٩٩١

يتألف الكتاب من ثمانين صفحة من القطع المتوسط ، ويضم بين دفتيه ستة فصول تناقش الاوضاع الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية لفلسطينيى ١٩٤٨ ، كما يتعرض الكتاب للظروف والاوضاع السياسية لهم . ويتحدث عن اشكال تفاعلهم مع الانتفاضة ف أعوامها الثلاثة الاولى .. كما يناقش الكاتب ف الفصل الاخير اشكاليات هذا التفاعل ومحددات تماثل نضال هذا الجزء الهام من الشعب العربى الفلسطينى مع مجمل النضال الفلسطينى .. من الناحيتين الذاتية والموضوعية ..

يذكر ان هذا الكتاب هو باكورة اعمال الباحث ماجد كيالى الذى نشر العديد من الدراسات والمقالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، والصراع العربى ـ الصهيونى ف العديد من المجلات والصحف العربية .

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

انشات وزارة الخارجية المصرية هذا الصندوق ليقوم بتقديم المعونات الفنية للدول الافريقية سواء من خلال ايفاد خبراء مصريين اليها من مختلف التخصصات أم من خلال تقديم منح تدريبية لأبناء وكادرات الدول الافريقية يحصلون فيها على التاهيل والتدريب الفنى المناسب ف المعاهد والمراكز والاكاديميات التدريبية المتوافرة ف مصر ف مختلف مجالات التنمية . وخلال السنوات العشر الأخيرة حقق الصندوق انجازات عديدة ولعب دورا متميزا ف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ف افريقيا وف تقديم المعونات الفنية لدول القارة التى روعى فيها احتياجات هذه الدول وادارة وتنمية المهارات الانسانية اللازمة للاقتصاديات الوطنية الافريقية . وف ديسمبر ١٩٩١ اتيح للدكتور بطرس بطرس غالى ان يكتب تقديم هذا الكتاب الذى يبرز نشاط الصندوق ولقد ظل د . بطرس مديرا للصندوق حتى اختياره امينا عاما للأمم المتحدة ..

المملكة السعودية .. وظلال القدس

تاليف : حسن ابوطالب
الناشر : سينا للنشر القاهرة ـ ١٩٩١

كان وسيظل الصراع العربى الاسرائيلى قضية العرب الأول والتحدى الرئيسى سواء ف المواجهة العسكرية او ف محاولة إيجاد مخارج سياسية لبعض قضاياه الفرعية أو جذوره الأولى . وهذه الدراسة تقدم صورة كلية للدور السعودى إزاء الصراع العربى الاسرائيلى عبر ما يقرب من عقدين من الزمن ما بين ١٩٦٤ ، ١٩٨٢ وهذه المرحلة هى مرحلة تحول السعودية الى فاعل رئيسى ف النظام العربى وحدثت فيها تغيرات هامة سواء بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى ذاته ، او بالنسبة للمملكة العربية السعودية على صعيد الثروة الاقتصادية والتغير السياسى الداخلى والدور العربى والدولى .

وخلال المرحلة الزمنية المشار إليها تتبع المؤلف السلوك السعودى إزاء التطورات المختلفة للصراع العربى الاسرائيلى . ومن ابرزها محاولة صياغة تضامن عربى فعال تجسد ف حرب اكتوبر ١٩٧٣ ثم تاييد الجهود السياسية لحل هذا الصراع .

والمؤلف خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

مختارات المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية

الناشر : مركز البحوث العربية ـ القاهرة

يقوم مركز البحوث العربية بنشر عدد من الكراسات تتناول بعض نتائج الجهد البحثى الافريقى على مستوى القارة الافريقية التى تشكل مصر جزءا حيويا منها ويتعاون المركز ف هذا العمل مع هيئة علمية افريقية لها مكانتها ف تطوير البحث العلمى ف القارة وهى المجلس الافريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية .

وتتضمن الكراسات اوراق عمل رئيسية للمجلس إعتاد ان تشكل قاعدته البحثية ويكتبها بعض كبار الاساتذة الافريقيين المتخصصين لصالح احد الموضوعات الهامة المطروحة ف الساحة الافريقية ومنها : التكيف الهيكلى والازمة الزراعية ف افريقيا ، الجيش والعسكرية ف افريقيا ، الصراع العرقى ف افريقيا ، منظمات الفلاحين ف افريقيا ، الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية ف افريقيا ، ولاشك ان ترجمة مثل هذه الاوراق الى العربية إسهام ف تعزيز التعاون العلمى والثقافى والاعلامى العربى الافريقى .

احمد يوسف القرعى



أوروبا الغربية .. وهمومها الشرقية

إعداد : سوسن حسين

● ان شعورا بالقلق البالغ يخيم على اوروبا الغربية فى مواجهة المتغيرات الدولية المتلاحقة .. ان حجم التحديات امامها كبير جدا .. ترى هل سيأتى يوم تندم فيه على تحقيق حلمها الكبير وتتحسر فيه على ماض اتسم بثبات النظم وجمود الايديولوجيات وصمت الشعوب المقهورة ؟

لقد تهللت دول اوروبا الغربية واطلقت صيحات الانتصار عندما تصدع البنيان الشيوعى وانهارت نظمه تباعا . ولكن سرعان ماذهبت السكرة وجاءت الفكرة ، وتلاشت لحظات الفرح والانتصار لتحل محلها لحظات القلق والتساؤل والحيرة . فمناهج الفكر السياسى والاقتصادى لأوروبا الغربية قد اعتادت لسنوات طويلة التعامل والتفاعل مرتكزة على قاعدة كانت تعتبر حتى هذه اللحظة من المسلمات اى الوجود المادى والفكرى للنظم الاوروبية الشرقية التابعة للاتحاد السوفيتى . وكيف التعامل مع الوضع الحالى ومعطياته الجديدة ؟ علما بأن هذا الوضع ينطوى على مخاطر جمة تهدد امن ومستقبل القارة الاوروبية كلها ، ويجب وضع الحلول لمواجهة هذه المخاطر التى بدات بوادرها تلوح فى الافق .

● ان هناك وحشا رهيبا يهدد بابتلاع اوروبا .. اوروبا الحضارة والتقدم والفكر التكنولوجى المتطور هذا الوحش هو العصبية العرقية العمياء ذات السلوك البربرى التى ظن العالم انه قضى عليه نهائيا . ان هذا الوحش يفتك بيوغسلافيا فى الوقت الحالى .. وللاسف تنظر اوروبا الغربية الى احتضار يوغسلافيا ببلادة وسلبية متجاهلة ان حرب القوميات التى اشتعلت هناك ستكون فاتحة لكوارث اخرى مروعة ، وان الدور قادم لا محاله على بقية الدول التى انهارت نظمها السياسية ، وليست يوغسلافيا سوى نموذج يمكن من خلاله تصور المصير الذى ينتظر هذه الدول . ان اوروبا الغربية تقف عاجزة وغير قادرة على انتهاج سياسة موحدة لمواجهة هذا الخطر .

● ان مسئولية كبرى تقع على عاتق النظم الديموقراطية .. لقد انتصرت هذه النظم .. والانتصار مسئولية وله ثمن يجب ان يدفع ، ولايمكن ان تستمر الدول الغربية فى التعامل مع الشرق بنفس الاسلوب السلبى الذى تعاملت به مع الجنوب اى التجاهل واغماض العين .. ان دول اوروبا الشرقية قد اسقطت نظمها الشمولية ولجأت الى الديموقراطية لعلاج فشلها الاقتصادى وضمان مستوى حياة كريمة لمواطنيها .. والنتيجة ان اوضاعها الداخلية ازدادت تدهورا وسوءاً عن قبل .. وقد يؤدى اليأس الى الكفر بالديموقراطية وسقوط هذه الدول فى دوامة العنف والتمزق ، لذلك يجب ان يكون موقف الدول الاوروبية الغربية اكثر ايجابية ... ولكن هل ستستطيع تلبية الاحتياجات الضخمة لدول اوروبا الشرقية . ويكفى ان نتذكر تجربة المانيا الاتحادية مع نصفها الشرقى التى هزت اقتصادها بعنف رغم انه من اقوى اقتصاديات العالم ، وذلك لمساعدة ١٨ مليون نسمة هم سكان المانيا الشرقية .. فما بالك بأربعين مليون ينتظرون هذا النوع من المساعدة ؟

من الواقع ان اوروبا الغربية مطالبة بفكر ثورى جديد ورؤى سياسية مبتكرة ومبادرات جريئة وخلاقة لكى تأخذ بيد شقها الشرقى الى بر الامان . وتبحث مقالات هذا العدد فى الامكانيات المتاحة لبلوغ هذا

THE WORLD TODAY

Western Europe's «Eastern Question»
Steven Philip Kramer
The World Today December 1991

المشكلة الشرقية لاوروبا الغربية

ستيفن فيليب كريمر

● إن استقلال أوروبا الشرقية يعتبر تحقيقا للهدف الذى حلم به طويلا رجال دوله مثل اديناور وديجول وبرانت وغيرهم من الذين فكروا وعملوا بطرق مختلفة من اجل وضع حد للانقسام غير الطبيعى للقارة الاوروبية . كما يمثل ايضا تحقيقا لآمال الأوروبيين فى اقامة نظام اوروبى وعالمى جديد ، بعد ان انتهى الصراع المميت بين دول اوروبا الذى بدأ عام ١٩١٤ .

ان استقلال الشرق يشكل انتصارا عظيما للفكر الاوروبى الغربى ، وامكانية اقامة أوروبا الموحدة الحرة المستقلة متاحة لاول مرة . ان عملية الوحدة الأوروبية قد بدأت بمجموعة من ست دول التزمت بمبدأ التكامل وتطبيق الديمقراطية ثم توسعة المجموعة لتضم دول أخرى بثورات ديمقراطية مثل اسبانيا والبرتغال واليونان من أجل تدعيم هذه الديموقراطيات الجديدة والفرصة سانحة الان لأتمام نفس العملية بالنسبة لدول شرق أوروبا . لذلك تحمس الغربيون كثيرا فى البداية لاستقلال الدول الشرقية . ولكن هذا الحماس قد افسح اليوم طريقا الى القلق بشأن المستقبل . حقا ان تحرر اوروبا الشرقية يشكل مزايا لاوروبا الغربية ولكنه ينطوى ايضا على مخاطرة عديدة .

هذا المقال يدرس ردود فعل أوروبا الغربية ازاء المشكلات والمزايا التى تطرحها اوروبا الشرقية ويبحث ايضا فى امكانية تطوير موقف مشترك من هذه القضية والعقبات امام هذه العملية .

التحدى الاوروبى الشرقى :

أولا ما هى المخاطر والمشكلات التى تطرحها اوروبا الشرقية ؟ بادىء ذى بدء تمثل أوروبا الشرقية مشكلة أمنية حقيقية . ان المنطقة الشرقية من اوروبا كانت فى الماضى مركزا للصراعات بين القوى الكبرى ومركزا لصراعات القوميات والصراعات بين الدول . وفى القرن التاسع عشر كانت المشكلة الشرقية هى برميل البارود فى اوروبا . ان الحرب العالمية الثانية قد بدأت فى اوروبا الشرقية وكذلك الحرب الباردة . واستخدم الغربيون هذه المنطقة كمنطقة واقية ضد البولشونية فى الفترة ما بين الحربين ثم استخدمها الاتحاد السوفيتى كحاجز امام الغرب بعد الحرب العالمية الثانية .

واليوم يوجد عجز امنى فى المنطقة . فحلف وارسوا قد توفاه الله وهناك احتمال انضمام دول شرق اوروبا الى حلف الاطلنطى . ولكن ما هى الضمانات الامنية لدى هذه الدول ؟ وكيف يمكن تعويض شعورها بعدم الامن ؟ ان الهيكل الكبير الذى يضم هذه الدول فى الوقت الحالى هو مؤتمرا لأمن والتعاون الأوروبى ، ويعمل هذا المؤتمر ينصب على المجال الأمنى غير العسكرى . وقيمة هذا المؤتمر تنبع من كونه يضم جميع دول أوروبا والولايات المتحدة وأيضا الاتحاد السوفيتى السابق ولكن عيبه انه يفتقر الى هياكل تحتية متعددة وقوية ، كما ان من عيوبه ايضا ان قراراته لابد ان تصدر بالاجماع وهذا يعنى ان اى صوت يشذ عن الاجماع يمكن ان يعوق حركة المؤتمر .

ان مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى يعمل عن طريق الاقناع الاخلاقى ولذلك تعتمد فعاليته على توفير العلاقات الطيبة بين الشرق والغرب ، ونظرا للانسجام الشرقى الغربى القائم فى الوقت الحالى فإن هذا المؤتمر يستطيع المساعدة فى حل المشاكل بين دول اوروبا الشرقية .

ان الانفجار الداخلى فى يوغسلافيا هو الذى يشكل فى الوقت الحالى التهديد الاكبر بالنسبة لمنطقة اوروبا الشرقية . بل ويمكن ان نتخيل سيناريو مرعبا يتضمن تدخل البانيا لحماية الالبانيين فى يوغسلافيا ، والمجر لحماية المجريين واليونان بسبب مقدونيا . باختصار ان بذور حرب بلقانية جديدة قد غرست وقد تؤتى ثمارها قريبا .

ان العنف فى يوغسلافيا يشكل تحديا امام السلام والديمقراطية والتعاون الذى يعمل المجتمع الأوروبى على تحقيقه على مدى سنوات طويلة . ان المجموعة الأوروبية ليست ملتزمة بهيكل اقليمى او دستورى فى يوغسلافيا ولكنها ملتزمة بالتفاوض السلمى وحكم القانون وحق تقرير المصير . ونجد ان فرنسا والمانيا قد اتخذتا موقفا

متناقضا من الأزمة اليوغسلافية فى البداية . فقد ساندت المانيا مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لسلوفانيا وكرواتيا فى حين ساندت فرنسا استمرار الاتحاد اليوغسلافى . ولكن اتضح فيما بعد ان الصراع بين الدولة اليوغسلافية والجمهوريتين المنشقتين لم يكن هو القضية الحقيقية ، وانما القضية الحقيقية هى أطماع العرب فى السيطرة والتوسع ، ولكن الى ان فهم الأوروبيون الغربيون هذه الحقيقة ، كان زعيم العرب قد لجأ الى القوة العسكرية لفرض الأمر الواقع . وشاهد المراقبون الغربيون الذين ارسلتهم الدول الأوروبية الغربية الى كرواتيا الاعمال العربية البشعة ووقفوا عاجزين عن ايقاف هذا العنف الوحشى ولم يؤد الحديث عن العقوبات الاقتصادية التى لوحت بها السوق المشتركة الى زحزحة العرب عن موقفهم . واستعانت السوق بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ومنظمات دولية اخرى لزيادة الضغط على بلجراد وحث العرب على التفاوض . ولكن لم تنجح هذه الجهود فى حقن الدماء . وادى عدم احترام الجيش الاتحادى اليوغسلافى لاتفاق وقف اطلاق النار الى وضع مؤتمر السلام الذى دعت اليه السوق المشتركة فى موقف لا يحسد عليه .

ان الاحداث قد اثبتت ان فرنسا كانت على حق عندما قالت ان مستقبل المجتمع الأوروبى مرهون بقدراته الدفاعية وأمنه الخاص . ولكن من الصعب تصور نوع التدخل الذى يمكن ان ينجح فى منع هذه الحرب الاهلية . ان الضغط الأوروبى قد يعطل انفجار العنف فى اماكن اخرى ويبطىء من انتشاره فقط ولكنه لا يقضى عليه ، ومناشدة العقل لم تؤثر على الشعوب البائسة .

ان الأزمة اليوغسلافية تشكل امتحانا صعبا أمام أوروبا الغربية لا تستطيع اجتيازه ، ولازالت نتائجه غير معروفة .

شروط الأمن :

● باختصار لا يمكن ان توجد ضمانات للأمن فى اوروبا الشرقية او أوروبا كلها بدون توافر شرط أساسى هو : يجب ان تصبح دول اوروبا الشرقية دولا طبيعية تسعى الى حل مشاكلها القومية الداخلية واقامة علاقات طيبة مع دول الجوار .

كما ان الهجرة تشكل ايضا عاملا هاما من عوامل القلق والتوتر فى دول اوروبية كثيرة ، فهذه الدول تخشى ان تؤدى المشاكل فى دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى الى هجرة مكثفة الى دول اوروبا الشرقية التى ستفيض بالتالى على اوروبا الغربية . وقد استغرقت المفاوضات بين بولندا والمجموعة الأوروبية شهورا طويلة الى ان وافقت المجموعة على منح البولنديين حق دخول دولها بدون تاشيرة ، ووضعت لهذه الموافقة شرطا هاما هو وضع رقابة مشددة على الأوروبيين الشرقيين القادمين الى بولندا .

ان الحكومات الغربية ربما تعزف عن فكرة وضع ... على حرية الاشخاص لانها مناقضة لما تؤمن به . ولكن الهجرة تمثل مشكلة كبيرة فى سياساتها الداخلية ، انها قضية تستغلها الأجنحة اليمينية مثل الجبهة الوطنية فى فرنسا التى نجحت فى وضع مشكلة الهجرة وكيفية ... منها على رأس قائمة الاهتمامات السياسية فى البلاد . كما ان الخوف من الهجرة يفسر رد الفعل الايطالى ... تجاه التدفق الالبانى فى اغسطس ١٩٩١ . ونذكر ايضا انفجار تيار المعارضة العنيفة فى المانيا ضد الذين يسعون الى الحصول على حق اللجوء ، والذى اتخذ اشكالا مختلفة عجز البوليس عن السيطرة عليها . وكان فوز ... الجناح اليمينى المتطرف فى الانتخابات الالمانية الأخيرة بمثابة جرس انذار دق فى اوروبا كلها .

واخيرا من الواضح ان اوروبا الشرقية تمثل مشكلة اقتصادية خطيرة بالنسبة لاوروبا الغربية . فقد جاء استقلال اوروبا الشرقية فى وقت غيرت فيه الولايات المتحدة سياستها الاقتصادية تجاه اوروبا الغربية ولم تعد راغبة فى القيام بالدور الذى قامت به بعد الحرب العالمية الثانية اى تزعم حركة توفير المساعدات الاقتصادية عن طريق خطة مارشال ، وهذا يترك اوروبا تواجه مسئولياتها ، ولكن اوروبا الغربية لا تملك امكانيات القيام بمثل هذا المشروع الضخم .

هذا بالاضافة الى ان التوقيت سيء للغاية ، فاوروبا الغربية مضطرة فى الوقت الحالى لمواجهة التزامات عام ١٩٩٢ .

والخلاصة ان الحل الوحيد لمشكلة وضع اوروبا الشرقية هو العضوية الكاملة فى المجموعة الأوروبية ليس فقط الوحدة الاقتصادية وانما ايضا وحدة سياسية وأمنية . ولكن الأمر الخطير هو اختيار الوقت المناسب لذلك ، لأن عضوية مبكرة لاوروبا الشرقية فى المجموعة قد يقضى على المجموعة كلها . ولكى تتوسع السوق المشتركة بهذا الشكل يجب تدعيمها أولا ، كما يجب ان تتطور اقتصاديات اوروبا الشرقية حتى يمكنها الاستمرار بعد الوحدة .

ولكن الى ان يتم ذلك يجب ان لا تشعر الدول الشرقية انها قد سقطت فى دوامة اليأس وتواجه مخاطر التمزق . فما العمل ؟

ان الرد الواضح على هذا السؤال هو محاولة إشراك دول أوروبا الشرقية بصورة اكبر . وقد وضعت المجموعة الأوروبية فى سبتمبر ١٩٩٠ اطار عمل عام لوضع اتفاقيات المشاركة بين المجموعة الاقتصادية الغربية واوروبا الشرقية يقوم على اساس فكرة التطور من التعاون الى المشاركة . وتهدف هذه الاتفاقيات الى تجنب فشل عملية التحرير الاقتصادى فى الشرق ، وذلك دون الاضطرار الى ضم دول اوروبا الشرقية الى المجموعة فى وقت مبكر وقبل الأوان . ولن تؤثر هذه الاتفاقيات على مفاوضات الانضمام الى عضوية السوق المشتركة بل على العكس ستعجل بها كما ان المعايير التى تحكم هذه الاتفاقيات سياسية ايضا وليست اقتصادية فقط لانها تطالب بادخال حكم القانون واحترام حقوق الانسان الى جانب تحرير الاقتصاد وادخال نظام السوق .

وقد بدأت اللجنة المكلفة باتمام هذه الاتفاقيات محادثاتها بالفعل مع تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا وهى دول تعتبر الآن فى مرحلة الانتقال . والملاحظ ان هذه الاتفاقيات لا تتضمن بنودا متعلقة بالحرية الكاملة للتجارة وحرية حركة الأفراد ، وربما ذلك فى البداية فقط .

وهكذا تصبح المشكلة هى : ما مدى التضحيات الاقتصادية التى يمكن ان تقدمها المجموعة مقابل عائد سياسى ؟ ان الاجابة على هذا السؤال ليست واضحة . ولكن فى نهاية خريف عام ١٩٩١ أبدت السوق الأوروبية المشتركة استعدادا اكبر لتقديم تنازلات اكثر . ولكن هل سيكون ذلك كافيا لنجاح مرحلة الانتقال ؟

المنافسة الفرنسية الالمانية :

ان دول أوروبا الشرقية لا تطرح مشكلة بالنسبة للمجموعة الأوروبية ككل فقط ، لأن دول اوروبا الغربية تعمل فى اتجاهين فى نفس الوقت ، كجزء من المجموعة وكدول قومية ، لذلك فهى تنظر الى اوروبا الشرقية من الزاويتين . ان صراع القوة التقليدى بين دول اوروبا الغربى قد تحول الى صراع على النفوذ والمشكلة الاساسية هى ان توحيد المانيا قد هز الميزان داخل السوق المشتركة ، فالمانيا الموحدة اكبر وعدد سكانها يفوق اى دولة اخرى فى السوق ، ولم يعد هناك وجود لحواجز سياسية تمنع توسع الاقتصاد الالمانى شرقا .

وترى المانيا ان امنها مرتبط اكثر بمصير دول اوروبا الشرقية . كما ترى دول اوروبا الشرقية ان مصيرها مرتبط بالمانيا . وفى نفس الوقت يسود احساس بالقلق داخل دول اوروبا الغربية من احتمال سيادة اقتصادية المانية على اوروبا ، وخاصة فرنسا التى تخشى ان تتحول هذه الزعامة الاقتصادية الى زعامة سياسية وتهز وضعها فى المنطقة رغم ان الزعماء الالمان قد اعلنوا ان المانيا لا تهتم بهذا النوع من الدور السياسى الذى تلعبه فرنسا .

ان السياسة الالمانية تجاه الشرق واضحة وصريحة . اولا اراد الالمانيون تزويد اوروبا الشرقية باقصى ما يمكن من ضمانات الامن من خلال مؤتمر الامن والتعاون . وثانيا ارادوا العمل على توفير الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى اوروبا الشرقية ، فشجعوا على إبرام الاتفاقيات التى اشرنا اليها وحاولوا مساعدة الدول الثلاث : تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر على اجتياز مرحلة الانتقال الاقتصادى خلال عشر سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقيات وستساند المانيا دخول هذه الدول الى السوق المشتركة وسيكون ذلك بمثابة ضمان لأمن هذه الدول . وقد ذكرت المانيا انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان الى السوق كسابقة لقبول دول ذات اقتصاديات هامشية لاسباب سياسية .

- ٦٣٧ -

ان الالمانيين على وعى تام بالمخاوف التى تقلق الدول الأخرى بشأن احتمال ان تصبح تسيطر المانيا اقتصاديا على اوروبا الشرقية . لذلك يقومون بتشجيع هذه الدول على الاستثمار هناك . ولكن هذه هى المشكلة ، فمثلا الفرنسيون يعتقدون ان قطاعهم الخاص لا يمكن ان ينافس الالمانيين ،

وهكذا نجد ان السياسة الفرنسية تجاه الشرق تدور حول هذه المشكلة الاساسية اى الشعور بالنقص الاقتصادى وتحاول ان تجد لها حلا مثل اقامة علاقات ثنائية مع دول اوروبا الشرقية ، وبذل الجهود لتشجيع التجارة والاستثمار والنفوذ الثقافى ـ ان الفرنسيين قد التزموا بتدعيم وتعميق المجموعة الأوروبية الحالية وليس توسيعها . ان فكرتهم كانت هى تشكيل المؤسسات السياسية الجديدة قبل التوسع ، فهم يخشون اذا توسعت أوروبا لتضم أوروبا الشرقية بدون الاعداد الجيد لهذه الخطوة فتصبح دون المستوى المنشود خاصة فى مجال الأمن . وربما ايضا كانوا يخشون سرا من عواقب انفتاح المجموعة على اوروبا الشمالية ، القريبة اقتصاديا وثقافيا من المانيا ، وعلى اوروبا الشرقية التى قد تخضع لجارتها القوية . إن فكرة الاتحاد الكونفيديرالى التى قدمها البنك الأوروبى للبناء والتنمية كانت تهدف الى ابقاء دول الشرق بعيدا عن السوق المشتركة والاحتفاظ فى نفس الوقت بصلات متميزة معها .

ورغم منطقية هذا الوضع الا ان رغبة فرنسا فى ان تصبح هى المتصرفة والمدافعة عن الدول التى تربطها بها صلات تاريخية أو ثقافية مثل بولندا ورومانيا قد أطاحت بالفكرة من أساسها فقد وعدت بمساندة ترشيح بولندا وتشيكوسلوفاكيا لعضوية السوق فى أقرب وقت . وهكذا انتهجت فرنسا سياسية متناقضة فيما يتعلق بالمسألة الشرقية ان فرنسا لا تستطيع منافسة الشركات الالمانية فى الاستثمار فى اوروبا الشرقية ، لذلك تريد تدعيم نفوذها السياسى هناك والا سيطرت المانيا على المنطقة تماما عن طريق سيطرتها الاقتصادية .

ان الكونفيديرالية مفهوم ذو مضمون سياسى وقانونى ، ولكن السياسة الخارجية الفرنسية تريد ربطه بمشروعات تعاونية بين دول اوروبية وفى مجالات تشعر فرنسا بتفوقها فيها ، اى الطاقة والبيئة والنقل والمواصلات والثقافة . وكانت هذه النقطة بالذات هى سبب الخلاف فى اجتماع براج الذى ظن ميتران انه سيكون نجاحا للدبلوماسية الفرنسية ، فقد لفت هذا الاجتماع الانظار إلى ناقضت السياسة الفرنسية تجاه اوروبا الشرقية . بل لقد ادت سياسة ميتران الى القضاء على النفوذ الفرنسى فى الشرق وزيادة النفوذ الالمانى بدلا

من إضعافه .

إن ايطاليا هى الأخرى تخشى من السيطرة الالمانية ، لذلك تقدمت فى عام ٨٨ ـ ٨٩ بفكرة تجمع خماسى يضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغسلافيا وايطاليا بالطبع ، فى محاولة للتوازن مع الثقل الالمانى فى المنطقة . ولكن ايطاليا على عكس فرنسا لا تسعى الى الزعامة وانما تريد ان يكون لها دور ووجود ، كما انها لا تحاول تقديم هياكل بديلة ، ولكن هدفها هو مساعدة أوروبا الشرقية على اللحاق بالغرب . ان هذا التجمع الذى اصبح سداسيا بعد انضمام بولندا اليه فى صيف ١٩٩١ قد ركز على بضعة مشروعات تهدف اساسا الى تدعيم العلاقات العملية والثقافية بين شقى أوروبا ، لذلك رحبت به أوروبا الشرقية .

ربما يوجد احتمال سيادة اقتصادية المانية على اوروبا الشرقية فى المدى البعيد ، خاصة اذا لم تستثمر بقية الدول الأوروبية والولايات المتحدة بشكل كاف هناك . ولكن نظرا للمتاعب التى تعانى منها المانيا الغربية فى التعامل مع المانيا الشرقية فإن الخطر الحقيقى فى هذه الحالة لا يكمن فى السيادة الالمانية وانما فى نقص الدعم والمساندة الغربية .

كيف يمكن التعامل اذا مع الشرق ؟ ان أوروبا الشرقية قد اصبحت المشكلة الشرقية لاوروبا الغربية نتيجة لمنطق التاريخ والجغرافيا . فما هو الأسلوب الأمثل لحل هذه المشكلة وازالة الحواجز فعلا بين شرق وغرب اوروبا ؟ يضع الكاتب شروطا ثلاثة لبلوغ هذا الهدف :

أولا : يجب ان تكون اوروبا الغربية مستعدة لاستقبال الشرق . واذا كانت المجموعة الأوروبية تريد ان تصبح كيانا قويا يستطيع ان يتطور فى المستقبل الى « الولايات المتحدة الأوروبية » ، لابد من انشاء مؤسسات جديدة على وجه السرعة وتقوية هذه المؤسسات قبل ادخال اوروبا الشرقية .

ثانيا : يجب ان تكون أوروبا الشرقية مستعدة سياسيا واقتصاديا لعملية الانضمام ، والا كانت الكارثة بالنسبة لها وللمجموعة ايضا . وهذا يعنى ضرورة ان تعمل هذه الدول على حل مشاكلها العرقية واقامة علاقات طبيعية بينها وبين الاقليات القومية بداخلها . وفى الوقت نفسه يجب ان تتعاون المجموعة الأوروبية ودول اوروبا الشرقية من اجل تنفيذ هذه الشروط .

ثالثا : يتحتم على دول اوروبا الغربية انتهاج سياسة موحدة تجاه الشرق ، وهذا يعنى قبل اى شىء الزعامة الفرنسية الالمانية هذه الزعامة التى كانت دائما مفتاح نجاح المجموعة . وقد عمل الالمانيون والفرنسيون معا مرات عديدة من اجل حل هذه القضية ، يشهد على ذلك اجتماع فيمار الذى رأسه رولان ديما وهانز ديتريك جينشر فى مايو الماضى . ان مثل هذا التعاون سيكون عاملا هاما فى علاج الجراح التى تسبب فيها اجتماع براج . واذا استمر الفرنسيون فى اللجوء الى البراعة الدبلوماسية لتعويض ضعفهم الاقتصادى ستستمر بالتالى التوترات فى العلاقات الالمانية الفرنسية . ان استمرار التقدم الاقتصادى فى فرنسا وتطوير سياسة جريئة للقطاع الخاص للاستثمار فى اوروبا الشرقية خلال الحقبة القادمة سيكون هو مفتاح نجاح سياسة تعاون فرنسى المانى فى اتجاه الشرق .

politique internationale

Yougoslavie : Chronique d' Une Fin Annoncée Reneo Lukic
Politique International No 53 Automne 1991 .

يوغسلافيا : قصة النهاية المحتومة

رينيه لوكيك

● لقد اتسم موقف اوروبا الغربية من احداث يوغسلافيا بعدم المبالاة والسلبية التامة ، بل وبالتناقض احيانا ، هذا رغم ان انفجار العنف فى هذه الدولة يهدد باجتياح دول أخرى ، وربما كل المنطقة التى انهار فيها النظام الشيوعى . ان وحشية المعارك المشتعلة بين جمهوريات يوغلاسفيا تعتبر اكبر دليل على قوة وعمق المشاعر القومية وامكانية تاججها فى اية لحظة من لحظات اليأس من الاصلاح ومن قدرة الديموقراطية على تصحيح الاوضاع . ان ما يحدث فى يوغسلافيا يمكن ان يتكرر فى اى مكان اخر ، ولا يمكن لاوروبا الغربية فى الوقت الحالى ان تنفصل عن اوروبا الشرقية كما كان الحال فى الماضى ولا تستطيع تجاهل تطلعات هذه الدول التى خرجت لتوها من ظلمات القهر والاستبداد واختارت

الديموقراطية كمدخل لحل مشاكلها وسبيلا الى حياة كريمة . فما الذى يحدث لو وجدت هذه الدول نفسها فى موقف اسوأ مما كانت عليه فى ظل الحكم الشيوعى ؟

ويقدم المقال سردا تفضيليا لاحداث يوغسلافيا منذ بدايتها . ان الازمة قد بدأت عام ١٩٨٧ بسلسلة من الصراعات السياسية والقومية تحولت الى صراعات حروب دامية بعد ذلك . ففى كوزوفو اندلعت اعمال العنف بين الصرب والالبان الموجودين فى هذا الاقليم كما اسهم حاكم جمهورية الصرب سلوبودان ميلوزيفيك فى إضرام نيران العداء بين جمهورية الصرب وجمهورية سلوفانيا وتطور هذا العداء الى مواجهة مسلحة بين الجمهوريتين اجبرت بقية الجمهوريات اليوغسلافية الى اتخاذ موقف مساند أو مضاد لهذا المعسكر أو ذاك .

وفى عام ١٩٩٠ امتدت العدوى الى جمهورية كرواتيا ، وانقسمت النخبة السياسية اليوغلاسفية الى قسمين ، قسم يساند كرواتيا وسلوفانيا . والقسم الآخر يقف الى جانب الصرب والجبل الاسود . وقد حاولت البوسنة ومقدونيا ان تلعب دور الوسيط فى ذلك الوقت ولكن بلا طائل فعملية التفسخ كانت قد بدأت مسارها الذى لا رجعة فيه .

ومما لاشك فيه ان اختفاء رابطة الشيوعيين اليوغسلافيين قد اسرع بعملية التفسخ ولكن الاسباب داخلية قبل اى شىء وسابقة على احداث العنف وثورات ١٩٨٩ . فالتحليل الدقيق للأحداث يؤكد ان جمهورية الصرب تريد السيطرة على القوميات الأخرى بحجة المحافظة على الاتحاد اليوغسلافى ، ولم تلتفت الى مطالب القوميات الأخرى حتى لو كان ثمن ذلك هو الحرب الاهلية .

محاولات السيطرة الصربية :

● ان سلوبودان ميلوزيفيك منذ توليه رئاسة جمهورية الصرب عام ١٩٨٩ قد عمل على تدعيم السيطرة الصربية على جميع الجمهوريات اليوغسلافية وتعميق مركزية جمهوريته . ونجح فى الاطاحة بالعناصر المعارضة له فى جمهوريات كثيرة وشجع الاقليات الصربية فى الجمهوريات الاخرى على القيام بالمظاهرات وبث عناصر عدم الاستقرار واشعال نيران العداء والكراهية . كما حاول قلب ميزان القوة داخل مجلس الرئاسة الاتحادى ، وهو ارفع جهاز فى الدولة ويتكون من ثمانية اعضاء هم ممثلو الجمهوريات الست : الصرب ، والجبل الاسود ، وكرواتيا ، وسلوفانيا ، ومقدونيا ، وبوسنه والهرتزوج بالاضافة الى اقليمى كوزوفو وفويفودين . ويتولى هؤلاء الاعضاء رئاسة المجلس بشكل دورى ، ويستطيع رئيس المجلس استخدام الجيش الاتحادى كما يشاء شريطة الحصول على موافقة الاغلبية ، والاغلبية المطلوبة هى خمسة اصوات ضد ثلاثة .

وقد بدأ زعيم الصرب فى تنفيذ سياسته الطموحه فأطاح بالمجموعة الحاكمة فى اقليمى كوزوفور وفويفودين وكذلك فى جمهورية الجبل الاسود ، وحاول قلب الادارات فى كرواتيا وسلوفانيا . ومن خلال هذه السياسة استطاع زيادة عدد مؤيدية داخل المجلس . ومع ذلك لم يحصل على الاغلبية المطلوبة لمساندة قراراته واضطر مرارا لاستخدام حق الفيتو المخول له بصفته رئيس المجلس وكان لابد من كسب حليف خامس لترجيح كفته ، وتصور ان هذا الحليف يمكن ان يكون مقدونيا ، فهذه الجمهورية تضم فى الجزء الجنوبى منها اقليه البانية هامة تبلغ حوالى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة . وكانت مقدونيا تخشى من احتمال تحالف بين هذه الاقلية وبين البان اقليم كوزوفو المجاور . كما ان المقدونيين من اصل سلافى ويشعرون بالتضامن مع الصرب ، وهذا يفسر موافقتهم الضمْنية فى البداية على سياسة ميلوزيفيك ولكنهم سرعان ما تنبهوا الى الاطماع الاقليمية للصرب ، وادركوا ان التفاهم مع الاقلية الالبانية لديه أجدى ألف مرة من التحالف مع الصرب ، هذا التحالف الذى يهدد علاقاتهم بجمهورية سلوفانيا وكرواتيا . لذلك صوت ٩٠٪ من الشعب المقدونى على الاستقلال فى انتخابات سبتمبر ١٩٩١ وحتى بوسنه والهرتزوج ابتعدت بدورها عن الصرب عندما تاكدت من نزعات ميلوزيفيك وسعيه الى السيطرة .

وهكذا تبددت احلام ميلوزيفيك حتى من قبل البدء فى اول انتخابات حرة عرفتها يوغسلافيا فقد كان زعيم الصرب يهدف الى الحصول على غالبية الأصوات داخل المجلس الرئاسى اليوغسلافى ، ولكن القوى السياسية الجديدة المنتخبة التى استولت على السلطة فى اربع جمهوريات هى : بوسنه والهرتزوج وكرواتيا وسلوفانيا ومقدونيا لم تبد تعاونا مع ميلوزيفيك . وباستثناء جمهورية الجبل الاسود المجاورة لم يحصل على أى مساندة لتحقيق مشروعه الذى كان يهدف الى تحويل يوغسلافيا الى دولة اتحادية تحكم بواسطة سلطة مركزية صربية وهكذا وجد الزعيم الصربى نفسه امام خيارين إما أن يتخلى عن حلمه بالانفراد بالسلطة ويقبل إقتراح كرواتيا وسلوفانيا بتحويل يوغسلافيا إلى تحالف كونفيديرالى ، اما ان يلجأ الى القوة ويستخدم الجيش لفرض ارادته . وقد اختار الخيار الثانى .

ومن الجدير بالذكر ان ٨٠٪ من كبار القادة فى الجيش من الصرب ، ولكى يحتفظ الجيش بالمزايا التى يتمتع بها يجب ان يشجع مركزية السلطة . ان وجود حكومة مركزية بكل وزاراتها وبيروقراطيتها متمركزة فى بلجراد العاصمة التى هى فى نفس الوقت عاصمة جمهورية الصرب قد اعطى هذه الجمهورية اهمية خاصة وجعلها فى موقف متميز عن بقية الجمهوريات اليوغسلافية واستمرار الحكومة المركزية الاتحادية هو وحده الذى

يضمن سيطرة الصرب على باقى الجمهوريات ويضمن تزويد الجيش بكل الاعتمادات التى يطالب بها . لذلك تدخل الجيش من اجل اخضاع البلاد عندما فقد ميلوزيفيك جميع اوراقه السياسية . وقام زعماء الجيش بنزع سلاح القوات فى سلوفانيا وكرواتيا فى بداية الحملة الانتخابية فى هاتين الجمهوريتين استعدادا لاحتمال هزيمة الشيوعيين وقد ادى هذا التصرف الى اقتناع سلوفانيا وكرواتيا بوجوب انشاء قوات مسلحة خاصة حتى يمكنهما ممارسة حقهما فى الاستقلال . ويبدو ان الجيش اليوغسلافى قد اضاع فرصة سحق الديموقراطيات الوليدة فى سلوفانيا وكرواتيا عندما كانت القيادة الاتحادية للجيش تسيطرة على قوات الحرس الوطنى داخل هاتين الجمهوريتين . وبذلك اعطت الفرصة لهذه القوات لاعادة تنظيم نفسها وتشكيل نواة صلبه لقوات مسلحة كرواتية وسلوفانية ، وافشلت محاولات الجيش الاتحادى لمصادرة مغداتها العسكرية .

وعندما تدخل الجيش فى سلوفانيا بعد اعلان استقلالها فى يونية ١٩٩١ لم يكن ينتظر مثل هذه المقاومة من جانب قوات الدفاع السلوفانية التى هزمت الفرقة الاتحادية المكونة من ٢٠,٠٠٠ جندى واستطاعت تدمير عدد لا يستهان به من الدبابات والطائرات الهليكوبتر التابعة للجيش اليوغسلافى الذى لم يحقق بتدخله أى هدف ، ولم تستطع فرقه المدربة والمجهزة الوقوف فى وجه قوات الدفاع السلوفانية المؤمنة بقضيتها . وهذا هو الدرس الذى لا يجب ان ينساه الاوروبيون .

أما كرواتيا فقد عاشت مأساة من نوع خاص ، ففى الوقت الذى كانت فيه القوات السلوفانية تحارب ضد الجيش اليوغسلافى كان الزعماء الكروات يشاهدون المعارك ولا يتدخلون ولم يقفوا الى جانب سلوفانيا فى محنتها وارتكبوا بذلك خطأ فادحا دفعوا ثمنه غاليا .

ربما تصوروا فى ذلك الوقت ان المقاومة السلوفانية ستأتى لهم بالاستقلال على صينية من ذهب دون الاضطرار الى خوض الحروب . وهو تصور ساذج فكيف يمكن ان يوافق جنرالات الصرب على استقلال كرواتيا حيث تشكل الاقلية الصربية ١٢٪ من عدد السكان ، فى حين عارضوا استقلال سلوفانيا بالقوة المسلحة وهى الجمهورية المتجانسة عرقيا وليس لديها اى اقلية صربية ؟ بالاضافة الى ان القوات الكرواتية لا تملك سلاحا كافيا ، وكانت فرصتها الوحيدة هى الاستيلاء على السلاح التابع للجيش الاتحادى الموجود فى مخازنها ولكنها ضيعت هذه الفرصة ولم تتنبه الى هذه النقطة إلا فى نهاية الصيف وبعد ان خسرت الكثير فأمر الزعماء الكروات باغلاق ثكنات الجيش الموجودة فى الاراضى الكرواتية . وكان هذا الوقت كافيا امام الجيش الاتحادى ليأخذ بزمام المبادرة ويتحاشى الاخطاء التى وقع فيها عند هجومه على سلوفانيا . وقد إتسعت رقعة المعركة لتشمل جميع الاراضى الكرواتية وكانت من قبل تركز على بعض اجزاء منها ، مما يدل على ان الصرب قد عدلت من أهدافها التسلطية لتصبح اكثر طموحا . وتكبدت القوات الكرواتية خسائر فادحة وسالت الدماء بحورا على الاراضى الكرواتية وارتكب الجيش من الفظائع ما لم يجرؤ على فعله النازيون من قبل .

الغرب فى مواجهة الازمة اليوغسلافية

● تميزت ردود الفعل الغربية فى مواجهة ازمة تفكك يوغسلافيا بمرحلتين . المرحلة الاولى تبدأ من ديسمبر ١٩٩٠ وهو الشهر الذى شهد انتصار الانتخابات الحرة فى سلوفانيا ووضع دستور جديد فى كرواتيا وتنتهى فى يونيه ١٩٩١ وهو تاريخ مطالبة هاتين الجمهوريتين باستقلالهما وخلال هذه المرحلة الاولى رفضت جميع القوى الغربية فيما عدا المانيا والنمسا مجرد التفكير فى امكانية الاعتراف بالجمهوريتين المنشقتين ، واستمرت فى سياستها التى تعطى الاولوية للاحتفاظ بالكيان اليوغسلافى على حساب حق سلوفانيا وكرواتيا فى الاستقلال . وقد ألمح جيمس بيكر خلال زيارته ليوغسلافيا فى العام الماضى الى زعماء سلوفانيا وكرواتيا بأنه فى حالة انفصالهما عن الاتحاد فان الولايات المتحدة وحلفاءها الاوروبيين لن يعترفوا بهما وفى هذه الحالة لا يجب ان ينتظرا أى مساعدات اقتصادية . وقد ادى هذا الموقف للمجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الى اثارة الدهشة والذهول ، فكيف يمكن تجاهل ان الحكومة والبرلمان فى سلوفانيا وكرواتيا هما نتيجة الانتخابات الحرة التى شهدت على ان الاغلبية العظمى من المواطنين هناك تريد الاستقلال ؟ وكيف يمكن للقوى الديموقراطية الغربية ان تساند الحكومة الشيوعية غير المنتخبة فى بلجراد وتصفها بانها حامية الأمن فى يوغسلافيا ؟

هناك خمسة عوامل اثرت على السياسة اليوغسلافية للولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية قبل انفجار الحرب فى يونيه ١٩٩١ بين سلوفانيا والجيش الاتحادى هى :

اولا : ان عدوى التفكك اليوغسلافى تهدد بالانتشار واصابة اوروبا الشرقية كلها حيث المشكلة العرقية قائمة ، وقد تحاول المجموعات العرقية فى هذه الدول ان تتبع نفس خطوات جمهوريات يوغسلافيا . بل ان عدم الاستقرار فى يوغسلافيا وتمزقها سيكون له عواقب وخيمة على كل اوروبا . وقد ظنت الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية ان استمرار يوغسلافيا موحدة بأى ثمن سيخدم المصالح الغربية بصورة افضل . ولكن الاحداث قد اثبتت خطأ هذه الحسابات وبدلا من حقن الدماء منه ساهمت السياسة الغربية فى تدفقها بحورا .

ثانيا : ان اكثر الزعماء الغربيين تحيزا لاستمرار الوحدة اليوغسلافية هم المهددون داخليا بحركات قومية ذات نزعات انفصالية مثل فرنسا فى مواجهة كورسيكا

واسبانيا فى مواجهة اقليم الباسك وكتالونيا ، وبريطانيا فى مواجهة ايرلندا .

ثالثا : الدولتين الاساسيتين اللتين قادتا تحالف الحكومات الغربية المعادية للاعتراف باستقلال سلوفانيا وكرواتيا هما الولايات المتحدة وفرنسا . وذلك لأنهما خاضتا كل بطريقته تجربة تاريخية تمثل عكس ما تطالب به الجمهوريات اليوغسلافية التى تريد الاستقلال فالولايات المتحدة خاضت حربا اهلية طاحنة من اجل الحفاظ على وحدة اراضيها وهياكلها الاتحادية لذلك فهى تساند الاتحادية فى العالم مهما كانت الظروف التاريخية والاجتماعية .

رابعا : فرنسا التى لا تساعدها ذاكرتها الثقافية والسياسية على قبول فكرة الانفصال والاستقلال نتيجة تجربتها فى الهند الصينية وفى الجزائر .

خامسا : بريطانيا وايطاليا هما ايضا لا يشعران بالارتياح ازاء النفوذ المتصاعد لالمانيا فى اوروبا الوسطى لذلك يوافقان على تشدد زعماء الصرب الذين يتهمون المانيا بالرغبة فى إقامه « رايخ رابع » يمتد من البلطيق الى الادرياتيك .

ولكن عندما اندلعت الحرب بين المليشيات السلوفانية والقوات الاتحادية ، بدأت بعض الحكومات الغربية تعيد النظر فى مواقفها وان وحشية القمع العسكرى فى سلوفانيا وكرواتيا قد صدمت هذه الحكومات التى كانت على استعداد لقبول جريمة صغيرة من القمع لاعادة الامور الى نصابها ولكن ما حدث من فظائع تعدى أى حدود وجعل الحكومات الغربية تعدل عن مواقفها السابقة ، واعلن ميتران فى ١٩ يوليه ان يوغسلافيا اذا كانت لا تستطيع ان تستمر كدولة ديموقراطية فحق تقرير المصير يفرض نفسه فى هذه الحالة .

وكذلك الدبلوماسية الاميريكة غيرت من موقفها ، فبعد التسرع وتدخل جيمس بيكر من اجل مساندة الحكومة الاتحادية فى بداية الازمة .. نجد انها استقبلت بارتياح اقتراح مجلس الامن والتعاون الاوروبى بالوساطة واقامة حوار بين الاطراف المعنية . وتم ارسال وفد الى سلوفانيا استطاع ان يحصل على قرار بوقف اطلاق النار على الجانبين ، وقام بالضغط على كرواتيا وسلوفانيا للحصول على وعد بتعليق طلب الاستقلال لمدة ثلاثة شهور ، كما حصل الوفد على وعد من ميلوزيفيك بعدم استخدام الفيتو ضد تعيين الزعيم الكرواتى ستيب ميزيك فى السكرتارية العامة للرئاسة اليوغسلافية .

وفى الوقت الذى سعى فيه الوفد الاوروبى الى ايجاد الحلول لفرض هدنة دائمة ، كانت اجهزة مجلس الامن والتعاون الاوروبى تأخذ المبادرات من اجل حل الأزمة وقررت بعد مشاورات مكثفة ارسال وفد من المجلس للقيام بالمساعى الحميدة والقيام بوضع نظام دستورى جديد فى يوغسلافيا ولكن مهمة الوفد فقط فى ايجاد وسائل كفيلة بتسهيل عملية الحوار .

وقد تصرفت السوق المشتركة بشكل اكثر ايجابية فأرسلت لجنة ثلاثية مكونة من ثلاثة وزراء خارجية فى محاولة لوقف تدهور الموقف فى يوغسلافيا واستطاع الدبلوماسيون الثلاثة التوصل الى تفاق جديد بين المتنازعين وقام وفد مكون من خمسين مراقبا اوروبيا لمراقبة تنفيذ اول اتفاق لفك الاشتباك بين القوات فى سلوفانيا واهتمت المجموعة الاوروبية بالأزمة الكرواتية ايضا وخاصة بعد الانسحاب المتسرع لمجلس الامن والتعاون الاوروبى فى اعقاب رفض السلطة فى بلجراد تنفيذ مقترحاته بشأن دستور جديد . ولكن المهمة كانت صعبة وكان الامر يتعلق بوقف العدوان الذى تعرضت له كرواتيا ولم تكن المجموعة تملك وسائل الضغط اللازمة على المستوى العسكرى والاقتصادى والدبلوماسى لمنع الصرب من الانتهاك المستمر لتعهداتها أو الحيلولة دون استمرار قوات بلجراد فى اعتداءاتها الوحشية . وكانت الوسيلة الوحيدة فى مثل هذه الظروف هى ارسال هيئة للتدخل ، ولكن هذا الاقتراح الفرنسى لم يحظ باغلبية اصوات اعضاء السوق وعارضته انجلترا بالذات .

وهكذا نجد انه فى اقل من عام تعرضت الدبلوماسية الاوروبية لفشلين كبيرين ، الفشل الاول هو فشلها وقت ازمة الخليج ، والثانى هو فشلها فى يوغسلافيا . ان عام ١٩٩٢ من المفروض ان يكون عام البناء الاقتصادى الاوروبى ، وهناك احتمال ان يصبح ايضا عام الفشل على مستوى التكامل السياسى والعسكرى .

politique internationale

Les Entreprises Publiques et L'Europe
Jacques Fournier
Politique Internationale No. 54 Hiver 1991-1992

أوروبا والمؤسسات العامة

جاك فورنييه

● يقدم المقال عرضا للتطورات التى طرأت على اقتصاد السوق فى دول اوروبا ، والتدخلات التى تهدف الى تصحيح الاثار السلبية للسوق . ان معظم دول السوق الأوروبية المشتركة قد تبنت مفهوم الاقتصاد المختلط وادخلته على خططها التنمويه . ورغم ان هذه الدول تعيش اقتصاد السوق وتثق فى روح التجديد والمنافسة التى تنظم قواعد التبادل ، ومن هذا المنطلق هى دول ليبرالية ، ومع ذلك لاتعتبر ليبرالية تماما لأنها جميعا قد شعرت بالحاجة الى اقامة بعض المؤسسات العامة بهدف تحجيم او تصحيح اثار السوق

وهذه التدخلات التى تأخذ اشكالا مختلفة فى كل دولة يمكن تجميعها حول بعض الاهداف الكبرى المشتركة : الاعداد للمستقبل عن طريق خيارات بناء فى مجالات مثل مجال الطاقة والنقل ـ ضمان توزيع افضل للثروات بين المناطق او الفئات الاجتماعية ـ تلبية الاحتياجات الاساسية للشعوب فى شكل خدمات عامة فى مجالات التعليم والثقافة والصحة وحماية البيئة ـ وبشكل عام اتاحة رقابة الدولة على الأنشطة التى لها علاقة بالمصلحة القومية

ولكى تتم هذه التدخلات بشكل سليم ، اقيمت هياكل مثل الادارات العامة المكلفة بمهمة السيادة والخدمات العامة الاساسية ، والمؤسسات العامة باشكالها المختلفة طبقا للوائحها ومجالات انشطتها .

وزن القطاع العام الاوروبى :

● فى بداية عام ١٩٨٩ كانت المؤسسات العامة للمجموعة الاوروبية تستخدم حوالى ١١ ٪ من مجموع العاملين فى اقتصاد السوق غير الزراعى . ويبلغ رأس مال هذه المؤسسات ١٨ ٪ من الاستثمارات ونستطيع اليوم ان نميز ثلاث مجموعات من الدول نرتبها طبقا لاتساع قطاعاتها العامة

اولا : فرنسا (مابين ١٨ ٪ و ١٩ ٪) وايطاليا (مابين ٢٣ ٪ و ٢٤ ٪)

ثانيا : هولندا (مابين ٩ ٪ و ١٠ ٪) وبلجيكا واسبانيا (مابين ١٠ ٪ و ١١ ٪) والمانيا والدانمارك (مابين ١١ ٪ و ١٢ ٪) وايرلندا (مابين ١٤ ٪ و ١٥ ٪)

ثالثا : بريطانيا . وقد وصل القطاع العام فيها الى ٧ ٪ او ٨ ٪ وذلك بسبب عمليات الخصخصة التى قامت بها مسز تاتشر . ولوكسمبورج حيث تتراوح النسبة بين ٥,٤ ٪

ان هذا النموذج للاقتصاد المختلط يميز المجموعة الاوروبية عن غيرها من المجموعات الاقتصادية الكبرى الاخرى فى العالم الغربى مثل الولايات المتحدة واليابان . وقد تأكدت فائدة هذا النظام بالنسبة للاوروبيين نو نظام يتفق مع تاريخهم ويتناسب مع ثقافتهم

ان اوروبا قد قامت على اساس مفهوم السوق ، وتأسست السوق الاوروبية المشتركة بموجب معاهدة ١٩٥٧ وسيتم تنفيذ السوق الداخلية الكبرى اول يناير ١٩٩٣ التى ستعتبر من اهم احداث الحقبة الاخيرة من القرن العشرين . وليس من الطبيعى ان تنطلق اوروبا فى اتجاه نظام يؤكد التداول الحر للبضائع والافراد ويدعم لعبة التنافس دون ان تعمل ايضا فى اتجاه اقامة عدد معين من الانشطة المتناسقة ذات السياسات الخاصة مثل مجال الزراعة لتساعد على توحيد الاتجاهات السياسية للمجموعة . حقا ان الحواجز التى كانت تعوق حركة ٣٥٠ مليون اوروبى قد رفعت ، ولكن لم توضع بعد القواعد والمعايير التى تجعل من الاوروبيين مجموعة موحدة ذات هوية حقيقية تستطيع ان تؤكد ذاتها امام العالم . ان حرب الخليج قد اظهرت بشدة هذا العجز فى السياسة الخارجية الاوروبية .

ان الدول الاوروبية متمسكة بسيادتها والسيطرة على انشطتها الاقتصادية ، لذلك ظلت بمنأى عن الهيكل الجماعى ، ولا ترحب بالمؤسسات العامة لانها تهدد اللعبة الطبيعية للمنافسة وذلك بسبب احتمالها على علاقاتها المتميزة مع الدولة . وهذا هو سبب هذا الموقف الحالى . فمثلا فيما يتعلق بموضوع اختيار نموذج للتلفزيون الاوروبية ، وهو موضوع بالغ الاهمية ، لاتوجد اى اهداف واضحة . وهناك تناقضات كثيرة داخل السوق المشتركة واللجان التابعة لها . وتسعى السوق جاهدة الى فرض منهج ليبرالى لحل المشكلات التى تواجهها ، كما تحاول تطوير سياسات مشتركة فى مجالات عديدة ولكنها لاتملك القوة الكافية ولا الامكانيات التى تسهل مهمتها .

اربعة افكار للمناقشة :

يرى كاتب المقال انه قد حان الوقت للبدء فى اثارة الجدل حول الاتجاهات التى ترغب اوروبا فى اتخاذها من اجل تطوير نفسها . ومواجه مسئولياتها فى الشرق ان القضايا المطروحة فنية ومعقدة ، ومن الضرورى ان تسهم المؤسسات العامة فى هذا الجدل . ان مسألة الاقتصاد المختلط كانت هى الموضوع الرئيسى للمؤتمر الذى عقد فى مونبلييه فى اكتوبر ١٩٩١ . وقد استخلصت هذه المؤسسات بعض الافكار التى طرحتها للمناقشة مع القوى الاقتصادية والاجتماعية الاخرى المعنية بالبناء الاقتصادى . ويذكر الكاتب اربعة من هذه الافكار هى :

اولا : يجب ان نقول ونكرر القول بأن اوروبا لن تصبح واقعا اذا استمرت منطقة للتبادل الحر فقط . بل يجب ان تصبح اوروبا مجموعة منظمة ذات ابعاد سياسية اقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة وهذا لن يتحقق الا عن طريق وضع سياسات مشتركة ومنسقة حول اهداف واضحة . ان المؤسسات العامة تناضل فى هذا الاتجاه ، ونتصور ان فى استطاعتها القيام بمساهمة فعالة فى هذا الصدد .

ثانيا : ان القطاع الخاص فى اوروبا التى نتصورها يجب ان يجد مكانه بطبيعة الحال ، وفى هذا الصدد تعبر المؤسسات العامة عن مطلب مزدوج . فهى تطالب بأن تخضع بصفتها مؤسسات للقواعد العامة اى قواعد المنافسة لاتريد اى مزايا ولكنها ايضا تطالب بالا يوقع عليها اية عقوبات بسبب طابعها العام الذى لايعرضها للشكوك او يحتاج الى رقابة . كما تتمنى ايضا ان يتم الاعتراف بخاصيتها . واذا كانت قد سميت بمؤسسات عامة فذلك لاسباب تتعلق بالصالح العام الذى يجب اخذه فى الاعتبار . ان مطالبة الدول بالتصرف فى مواجهة المؤسسات العامة كما يفعل اى مساهم فى شركة خاصة سيؤدى الى انكار هذه الخاصية ، ومثل هذا المبدا لايمكن قبوله ، ومع ذلك فهذا هو المنهج الذى نص عليه بيان اللجنة التى انعقدت لدراسة مساعدات الدول للقطاع العام .

ثالثا : ان تحسين الخدمات التى تقدم للمستهلكين الاوروبيين لايجب ان تكون بالضرورة نتيجة احتدام المنافسة فى مجال هذه الخدمات ، وكذلك فيما يتعلق بالهياكل التحتية الكبرى للنقل او الطاقة . وليس من قبيل الصدفة ان جميع الدول الاوروبية قد عهدت الى شبكة واحدة للسكك الحديدية بتنظيم النقل بالقطارات على

أراضيها . ففى مجال مثل هذا لايجب اتباع طريق المنافسة فى بناء اوروبا وانما طريق التعاون . اذن يجب تشجيع التبلور التدريجى لقطاع عام اوروبى يكون مكلفا بمهام الخدمات العامة والمهام المرتبطة بالصالح العام

رابعا : فى البناء الاوروبى يجب ان يسير العامل الاقتصادى والاجتماعى معا ويتقدمان بنفس القدر . وهذا موجود فى نصوص كثيرة ولكن يبقى ان يتم العمل بهذه النصوص . ويجب الاعتراف ان العامل الاجتماعى متباطىء جدا . ان المؤسسات العامة ليس لديها اية تعقيدات فى هذا المجال فقد اشركت جميعها العمال فى ادارتها وتقوم بتطبيق القواعد الاجتماعية بصرامة وتفضل تدعيم البعد الاجتماعى فى بناء اوروبا .

وانطلاقا من هذه الروح تشترك المؤسسات العامة فى الحوار الاجتماعى المنعقد فى بروكسل وهذا الحوار قد سمح للجميع بالتعرف على وجهات نظر وآراء الاخرين . ولكن ظلت نتائجه محدودة

ان قفزة إلى الامام قد اصبحت ضرورية ويمكن ان تتم هذه القفزة من خلال اصلاح المعاهدات الموجودة . وقد رحبت المؤسسات العامة بالاقتراحات التى قدمت بشأن عقد اتفاقيات بين شركاء اوروبيين . وتم توقيع اتفاق من هذا النوع عام ١٩٩٠ يسمح بالتطبيق العملى لمبدأ التداول الحر للعمال بين مختلف المؤسسات العامة للنقل وتوزيع الطاقة فى دول السوق . وفى الواقع ان الاقتصاد المختلط قد ينطوى على الاجابة اللازمة لحل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى اوروبا خاصة بعد التغيرات المتلاحقة الناتجة عنه تحرير قطاعها الشرقى



شهريات

ديسمبر ١٩٩١
يناير ١٩٩٢

اعداد : أبو السعود ابراهيم

ديسمبر ١٩٩١

الاتحاد السوفيتي :

: الناخبون في اوكرانيا يتجاهلون تحذيرات جوربا تشوف ويؤيدون الاستقلال ومخاوف من انهيار الاتحاد السوفيتي في حالة انفصال ثانية كبرى الجمهوريات .

: في تنبؤ أشبه بالتحذير ذكر خبراء اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة انه من المتوقع تزايد الاضطرابات الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية في عام ١٩٩٢ مع ارتفاع معدلات الكساد الاقتصادي ، والبطالة مما سيزيد من الضغوط على حكومات تلك الدول للتخلي عن المنهج الاسلامي .

٢ : انهار الروبل السوفيتي ١٠٠٪ امام الدولار ليصبح ٨٠ روبلا مقابل الدولار

: أخطر نكسه لجورباتشوف ٩٢٪ من الاوكرانيين يوافقون على الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي وامريكا تتجه للاعتراف باستقلال اوكرانيا .

٣ : زعماء العالم بما فيهم الرئيس الأمريكي بوش يتجهون للاعتراف باوكرانيا وجورباتشوف يحذر من كارثة ، والمخابرات الأمريكية تشكك في امكانية بقاء الرئيس السوفيتي في السلطة

٧ : اقال الرئيس جورباتشوف رئيس الاركان واستبدله بجنرال من مدينة سان بيتر سبرج كان قد رفض نشر قواته خلال محاولة الانقلاب الفاشلة

٨ : وقع قاده جمهوريات روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء واوكرانيا على اتفاق يقضي بانشاء كومنولث او اتحاد بين دول مستقله لها مصالح مشتركة ، الاتحاد يجرد حكومة جورباتشوف المركزية من سلطاتها .

٩ : اصداء واسعة لأحداث الاتحاد السوفيتي : يلتسين يطلع بوش على اتفاق الكومنولث بين الجمهوريات السوفيتية الثلاث ، الغرب قلق ازاء الأسلحة الفردية واليابان تحذر من الفوضى وتركيا مستعدة للاعتراف .

: موسكو توقف ارسال شحنات البترول لكوبا .

: تلقت صالة المزادات الدولية في موسكو طلبا ببيع مفاعل نووي سوفيتي .

: انظر : الصين

١٠ : كشف مساعد كبير للرئيس جورباتشوف ان استقالة جورباتشوف وشيكه ، وواشنطن ترحب بالكومنولث الجديد .

١٢ : قاطع أغلبية اعضاء مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الذي دعاه لبحث مستقبل الاتحاد السوفيتي بعد قيام كومنولث بديل للسلطة المركزية في موسكو . هذا وقد أقر برلمان جمهورية روسيا الاتحادية بأغلبية الأصوات الغاء معاهدة انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وتعتبر هذا القرار بمثابة شهادة وفاه رسمية للاتحاد السوفيتي

١٧ : جورباتشوف وافق على ازالة الاتحاد السوفيتي من الخريطة السياسية للعالم واعلن ميوله للكومنولث الجديد الذي تقرر تشكيله من عدد من الجمهوريات السوفيتية المستقلة .

: أعلن الكاتب السوفيتي المشهور ردى ميدفيديف عدناس « الحزب الاشتراكي للعاملين »

٢٠ : انظرا : الولايات المتحدة

٢١ : في تطور تاريخي : ١١ جمهورية توقع اتفاق الكومنولث وانهاء الاتحاد السوفيتي ، روسيا عضو دائم بمجلس الأمن وابلاغ جورباتشوف رسميا بالغاء منصبه .

٢٢ : صرح بوريس يلتسين ان اهم اولويات امام الجمهوريات هو استقلال كل دولة وانتهاج سياسة اقتصادية بدون تمركز للسلطات ودون استبداد .

: ابلغت سفارة الاتحاد السوفيتي بالقاهرة وزارة الخارجية بانها أصبحت تمثل حاليا جمهورية روسيا الاتحادية

: ترحيب دولي بالكومنولث الجديد واستعداد للأعتراف بالجمهوريات المستقلة ، الجمهوريات تتعهد بالتخلص من اسلحتها النووية وتكلف يلتسين بالتحكم فيها .

٢٣ : استمرار القتال العنيف بين انصار رئيس جورجيا جامسا خورديا وقوات الحزب الوطني المعارضة في الوقت الذي تحاصر فيه قوات المعارضة مقر رئيس جورجيا وتدعو لطرده من البلاد ، مصرع واصابة العشرات في اعنف قتال من مايو الماضي .

٢٤ : الرئيس بوش يقرر في اجتماع لكبار مستشاريه اعتبار روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وانها هي التي ستشغل المعقد الدائم في مجلس الامن وستصبح الدولة الشريكة للولايات المتحدة في رعاية مفاوضات سلام الشرق الأوسط .

: رسالة من يلتسين لسكرتير عام الامم المتحدة بشغل روسيا لمقعد مجلس الامن .

٢٥ : جوربا تشوف يستقيل ويعلن رسميا زوال الاتحاد السوفيتي من على خريطة العالم السياسية ، مصر تعترف بالجمهوريات الجديدة ومبارك يحي جورباتشوف ويدعو الى بزوغ عهد جديد .

: يلتسين تسلم السلطة رسميا واصبح مسئولا عن الترسانة النووية .

: جورباتشوف يطالب شعوب الجمهوريات بالحفاظ على المكاسب الديمقراطية التي حصلت عليها .

: المعارضة تصعد هجماتها للاطاحة برئيس جورجيا ، يلتسين بسحب القوات من جورجيا وناجورنو كاراباخ .

٢٦ : انظر : الولايات المتحدة

: اعلن جامسيا خورديا رئيس جمهورية جورجيا انه طلب . وقف القتال ورفض الاستقالة

٢٧ : خلافات كبيرة بين جمهوريات الكومنولث الجديد حول امتلاك الاسلحة النووية وتقسيم مصادر الثروة الطبيعية

: انظر : مصر

: تحولت منطقة تبليسي عاصمة جورجيا الى قطعة من الجحيم في أعنف موجه قتال ، وخصوم جامسيا خورديا يقتحمون مقر المخابرات ويطلقون سراح زعيم المعارضة السياسية .

٢٨ : انظر : الولايات المتحدة

: الاتفاق على وقف اطلاق النار في جورجيا ومسئولون حكوميون يطالبون الرئيس بالاستقالة .

٣٠ : اتفاق زعماء دول الكومنولث حول الاسلحة النووية وحق كل جمهورية في تكوين جيشها الخاص كحل وسط لأكثر المشاكل اثارة للانقسام داخل هذا التحالف الناشيء

٣١ : خلافات بين دول الكومنولث حول تشكيل الجيش والمجموعة الأوربية تعترف بين ٨ جمهوريات .

: الشيعة بأذربيجان يزيلون الحدود مع ايران

الأردن :

١ : اكد الملك حسين ان السلام يتحقق فقط اذا انسحبت اسرائيل من الأراضي العربية بما فيها القدس ، ويلتزم بالتعددية السياسية والعمل لتحقيق التضامن .

٧ : اكد مجلس الاعيان والنواب الاردنيان دعمها لتوجه الحكومة الاردنية لتعزيز العلاقات مع الدول العربية وبذل الجهود لوحدة الصفوف واعادة التضامن العربي

١١ : ١٤ انظر : الولايات المتحدة

اسرائيل :

١ : أكدت اسرائيل بقرار من مجلس وزرائها برفضها حضور المفاوضات وفق الاقتراح الامريكي لتاريخ ٤ ديسمبر الحالي الذي تم توجه الدعوات على اساسة . الوزراء يتهمون ادارة بوش باذلال اسرائيل .

: أعرب ٥١٪ من الاسرائيليين عن تاييدهم لاجراء تجميد فوري للاستيطان

٢ : توجهت الى واشنطن وفود سوريا ولبنان والاردن والوفد الفلسطيني لتمثيل الجانب العربي في مباحثات السلام ومازالت اسرائيل ترفض حضور هذه المحادثات في الموعد المقرر لها .

٤ : قاطعت اسرائيل مفاوضات السلام الثنائية التي دعت اليها الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي وظلت المقاعد المخصصة لاعضاء وفد التفاوض الاسرائيلي خالية

٨ : قرر مجلس الوزراء السماح باستيطان بلدة سلوان المجاورة لمدينة القدس والاستيلاء على المباني والبيوت التي يضع عليها المستوطنون ايديهم .

١١ : ٥ قرارات للجمعية العامة تدين ممارسات اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وارضه وقضيته

١٣ : الامم المتحدة تشجب علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا في المجالين العسكري والنووي وطالبت اسرائيل بوقف اشكال التعاون فورا

١٦ : بعد ١٦ عاما من اتخاذها قرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتلغي قرارها بأغلبية ساحقة وبتأييد من دول كثيرة في مقدمتها الاتحاد السوفيتي كانت هي نفسها التي شاركت في اصدار القرار الاول عام ١٩٧٥

٢٤ : انظر : الصين

٢٥ : اعادة العلاقات الدبلوماسية بين زامبيا واسرائيل والتي كانت قد قطعت في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

٢٨ : اسرائيل تهدد بطرد المزيد من الفلسطينيين ، اجراءات صارمة للقبض على انصار الانتفاضة .

: خمسمائة مهاجر يهودي جديد من الاتحاد السوفيتي يصلون لاسرائيل بحرا في اول عملية من نوعها وكانت اغلبية الى ٣٥٠ الف مهاجر سوفيتي قد وصلوا جوا منذ عام ١٩٨٩

٣٠ : بعد ايام من اعلان نهاية الاتحاد السوفيتي خطة اسرائيلية لتوطين مليون مهاجر يهودي في الاراضي المحتلة ، الحكومة تقرر تخصيص ميزانية الاسكان لبناء مستوطنات جديدة .

المانيا :

٢ : انظر : ايران

الامارات العربية المتحدة ·

٣ : اشاد الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان بمواقف الرئيس حسني مبارك وصراحته وجهوده من اجل تدعيم الوحدة العربية وعليه السلام في الشرق الأوسط .

ايران :

٢ : اعلن كوزاد بوزنر رئيس المخابرات الالمانية ان ايران ربما تتمكن من صنع اسلحة نووية بحلول عام ٢٠٠٠ اذا استمرت نشاطاتها التسليحية على معدلها الحالي .

: اختتم الفريق التابع للأمم المتحدة زيارته لايران والتي خصصت لتقدير حجم الرماد الذي اصاب ايران خلال حربها مع العراق وتأمل ايران خلال حربها مع العراق وتأمل ايران ان تسفر الزيارة عن اقرار الامم المتحدة للتعويضات التي تطالب بها بناء على قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨

١٦ : أعلنت ايران استئناف علاقاتها الدبلوماسية على مستوى السفراء مع المغرب

بريطانيا

١ : انفجرت عدة قنابل : في العديد من المحلات الكبرى وسط لندن ، واعلن البوليس انه من المعتقد ان الجيش الجمهوري الايرلندي هو الذي زرع هذه القنابل .

٣ : انظر : مصر

بلجيكا :

٢ : يعقد مجلس التعاون المصري الاوروبي الذي يضم وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية الـ ١٢ والوفد المصري

برياسة عمرو موسى وتناولت جلسات الاجتماع التنسيق المصري الأوروبي على المستويين السياسي والاقتصادي

٢٠ : بدء الاجتماعات التاريخية بين وزراء خارجية دول حلف الاطلنطي ووزراء خارجية دول حلف وارسو المنحل لمناقشة قضايا الأمن في قارتي اوروبا وامريكا الشمالية . بيكر يشير لإستعداد الحلفاء لتقديم ضمانات امن لدول شرق اوروبا ووزراء الخارجية يتعهدون باقامة اوروبا جديدة خالية من الانقسامات .

بلغاريا :

٢٣ : انظر : مصر

بنجلاديش :

٢٧ : أعلنت بنجلاديش حالة التاهب القصوى في صفوف قواتها البحرية والجوية واخلت سكان القرى الواقعة على حدودها مع بورما عقب تقرير المخابرات التي اشارت الى ان بورما تقوم بحشد قواتها على طول خط الحدود الفاصل بين البلدين .

بورما :

٣٠ : مصادمات ومظاهرات صاخبة في العاصمة رانجون .

بولندا :

٢٤ : حكومة جديدة برئاسة اولشفسكي بعد أزمة استمرت شهرين .

تايوان :

٢١ : فاز الحزب الوطني الحاكم في تايوان بأغلبية ساحقة في أول انتخابات عامة تجرى في الجزيرة منذ ٤٤ عاما .

تركيا :

٢٥ : الحكومة التركية تتحرك بسرعة لاستمالة الجمهوريات الاسلامية الاسيوية الست في الاتحاد السوفيتي سعيا وراء اقامة علاقات تجارية وخوفا من انتشار الاتجاهات الاسلامية المتشددة في هذه المنطقة .

تشيكوسلوفاكيا :

١٥ : ١٦ ووصول الرئيس فانيسلاف هافل رئيس للجمهورية في زيارة لمصر تستغرق ثلاثة ايام ويستعرض مع الرئيس مبارك تطورات المنطقة وعملية السلام .

توجو :

١ : اعلن جيش توجو سحب قواته من المواقع الرئيسية في العاصمة لومي والتي احلها للمرة الثانية خلال ٢٤ ساعة وسط حالة من الغموض حول الموقف في البلاد .

٣ : إعتقال جوزيف كوكو كوينجو رئيس الوزراء اثر اقتحام الجيش لمقر الحكومة .

تونس :

٢١ : ٢٢ : انظر مصر

الجزائر :

١ : وافق المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) على قانون يسمح للشركات الاجنبية بالاستثمار في الصناعات البترولية والتعدينية بالجزائر لأول مرة منذ الحظر الذي كان قد فرض على مشاركتها في ذلك في

عام ١٩٨٦ .

٢٦ : اعلن عبد القادر حشانى المسئول الموقف للمكتب التنفيذيه لجبهة الانقاذ الاسلامية ان النتائج الاولية لانتخابات الجزائر تظهر تقدم الجهة الاسلامية .

٢٨ : مرشحان للرئاسة الجزائرية فشلا فى الانتخابات البرلمانية وهم سعيد السعدى رئيس حزب التجمع من اجل الديمقراطية الذى يتزعمه الرئيس الاسبق احمد بن بيلا

٢٩ : اتهامات متبادلة بين قادة احزاب الجزائر بعد الانتخابات ، حمروش يلقى مسئولية الهزيمة على عاتق حكومة غزالى وآية احمد يتهم جبهة الانقاذ بارتكاب تجاوزات كبيرة .

٣٠ : اعلان النتائج النهائية للجولة الأولى لانتخابات الجزائر ، ١٨٨ مقعدا لجبهة الانقاذ الاسلامية الجبهة الاشتراكية ٢٥ مقعدا وجبهة الغرب ١٥ فقط .

جنوب افريقيا :

٦ : صرح نيلسون مانديلا بأن الرئيس الأمريكى جورج بوش اكد مجددا دعمه لانهاء العنصرية فى جنوب افريقيا

١٠ : احداث العنف تهدد محادثات الاصلاح بجنوب افريقيا .

١٣ : انظر : اسرائيل

٢٠ : أعلن رئيس جنوب افريقيا فريدريك دى كليرك) استعداده للسماح بتمثيل الافارقة فى برلمان جنوب افريقيا .

٢١ : اعلان نوايا ، بتوقيع ١٧ وفدا من بين الوفود الـ ١٩ التى تشترك فى المساحات يحدد القواعد الاساسية للدستور الجديد فى جنوب افرقيا

٢٢ : اعلن الزعيم الوطنى الافريقى نيلسون مانديلا انه يعتقد ان جنوب افرقيا سيكون لديها دستور جديد فى نهاية العام القادم بعد انتهاء مباحثات الاصلاحات الدستورية ووعد غامض بتمثيل الافارقة فى برلمان جنوب افريقيا

٢٣ : هددت الجماعات اليمنية المتطرفة فى جنوب افريقيا باغتيال فريدريك دى كليرك رئيس افريقيا ونيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى احتجاجا على محادثات الغاء سياسة الفصل العنصرى بين البيض والافارقة

زامبيا :

٢٥ : انظر : اسرائيل

سرى لانكا :

٩ : اشتباكات دامية بين قوات الجيش والمتمردين التاميل بالقرب من قاعدة للجيش فى جزيرة حافتا الواقعة شمال البلاد .

السعودية :

٢٨ : السعودية والكويت تتحملان تكاليف المحادثات متعددة الاطراف فى موسكو ، يلتسين يفتتح المحادثات حول التسلح فى الشرق الأوسط ومشاكل المياة والبيئة .

السنغال :

٤ : بدء اجتماعات وزراء خارجية المؤتمر الاسلامى السادس التى تبدأ فى التاسع من هذا الشهر ، يشارك فى الاجتماع وزراء خارجية ٤٦ دولة اسلامية

٩ : بدء القمة الاسلامية السادسة والتى تستمر ٤ أيام بحضور ٢٠ من رؤساء وملوك الدول الاسلامية وممثلين عن بقية الدول الى ٦ الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ما عدا العراق الذى قاطع المؤتمر .

١٠ : القمة الاسلامية تؤيد مواصلة فرض العقوبات على العراق ودعت الدول الدائنة لتخفيض ديونها على الدول الاسلامية .

١١ : القمة الاسلامية تختتم اعمالها : استمرار معاقبة العراق ومطالبته بالالتزام بالقرارات الدولية . وعمرو موسى يؤكد ان تحركات السلام تنقل الصراع بين العرب واسرائيل من المواجهة المسلحة الى الحوار ويؤكد دعوة مصر لميثاق عدم اعتداء بين الدول الاسلامية

السودان :

٩ : منظمات بريطانية لحقوق الانسان تتهم الحكومة السودانية بالسعى لتدمير قبائل النوبة

١٤ : بدء المباحثات السودانية الايرانية برئاسة الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة والرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى والذى وصل السودان يوم امس فى زيارة تستغرق ثلاثة ايام

سوريا :

٣ : الرئيس الاسد يفوز بنسبة ٩٩,٩٨٪ فى استفتاء الرئاسة

: استقبل الرئيس الاسد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات حيث جرى بحث التطورات الاخيرة للسلام بالمنطقة .

السويد :

١٣ : اعلنت شكرة ايه بى بى السويدية انها باعت التين للعراق لاغراض البحث وصناعة مواد السيراميك فى عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ الا ان العراق استخدمها فى برنامجه النووى .

سويسرا :

٢٩ : قررت الخارجية السويسرية اغلاق سفارتها بطهران بسبب مصادرة السلطات الايرانية لجواز سفر دبلوماسى خاص باحدى العاملات بالسفارة ومنعها من السفر الى بلادها .

الصومال :

٦ : وصل الى القاهرة السيد عبد الرحمن احمد على زعيم شمال الصومال فى زيارة لمصر تلبية لدعوة رسمية للتشاور حول الاوضاع فى الصومال والعمل على ال[...] الاقتتال واجراء المصالحة الوطنية

٢٠ : الجامعة العربية تؤكد حرصها [...] وحدة الصومال .

٢٨ : اكد بيريز دى كويار السكرتير العام للامم المتحدة انه سيعيد فريقا دوليا مسئولا الى العاصمة الصومالية مقديشيو للاشراف على توزيع المعونات التى يحتاجها الصوماليون .

الصين :

٩ : ارسلت الصين اول بعثة تجارية الى دول البلطيق الثلاث لاتفنيا واستونيا وليتوانيا

١١ : لاول مرة منذ ٣١ عاما رئيس وزراء الصين فى الهند لحل مشكلة الحدود بين البلدين فى زيارة تستغرق خمسة ايام

١٣ : وقعت الهند والصين على ثلاث اتفاقيات هامة لتعزيز العلاقات الثنائية فى المجالات الدبلوماسية والتجارية والعلمية بين الدولتين لتنتهى ٣٠ عاما من نزاعات الحدود .

٢٠ : انظر : فلسطين

٢٤ : وصل الى اسرائيل يانج فوتشانج نائب وزير الخارجية الصينى فى اول زيارة يقوم بها مسئول صينى رفيع المستوى لاسرائيل مما زاد من احتمالات قرب اقامة علاقات دبلوماسية لاول مرة بين البلدين .

العراق :

٦ : اتهمت الامم المتحدة العراق من جديد باعاقة محاولات ازالة ما لديه من اسلحة الدمار الشامل .

٩ : وصول فريق التفتيش الدولى الـ ٢١ الى العراق ، الفريق يفتش مواقع صواريخ غير معلنه ويرفض الكشف عن تحركاته مقدما .

١٠ : وافقت القمة الاسلامية السادسة المنعقدة بداكار على قرار يؤيد مواصلة فرض العقوبات الاقتصادية على العراق

١٦ : وافق مجلس قيادة الثورة العراقية برئاسة صدام حسين على اعفاء نواب الاكراد من الولاء لحزب البعث

٢١ : مجلس الامن يقرر مواصلة العقوبات على العراق .

٢٥ : افرجت السلطات العراقية عن ... ٢٣٠٠ معتقل سياسى بينهم اكثر من ... كردى وذلك فيما وصف بمحاولة من صدام حسين للابقاء على الحوار السلمى الدائر بين الحكومة المركزية فى بغداد وزعماء الاكراد

٢٦ : اقال الرئيس صدام حسين [...] عبد السلام محمد سعيد وزير الصحة واسند منصبه الى وزير العمل والشئون الاجتماعية مدحت مبارك وهو كردى الاصل .

فرنسا : صرح رولان دوما وزير الخارجية

٦ : الفرنسى انه اذا تبين ان الحكومة الليبية هى المسئولة عن حادثى تفجير الطائرتين الامريكية والفرنسية فلن تكون هناك اية قيود على العمل الانتقامى ضد ليبيا .

١١ : ذكر السيد باتريك لوكلير السفير الفرنسى فى القاهرة ان فرنسا تكلفت نحو ١١,٤ مليار فرنك فرنسى بسبب حرب الخليج .

فلسطين :

١ : انظر مصر

٢ : د . عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية يطلع عرفات على متابعة الجامعة لحادث سرقة وثائق المحكمة الشرعية بالقدس

٣ : انظر : سوريا

٤ : عقد المجلس الثورى لحركة فتح اجتماعا برياسة ياسر عرفات لبحث محادثات السلام فى الشرق الاوسط والتى كان من المقرر أن تعقد اليوم فى العاصمة الامريكية واشنطن .

١٠ ـ ٤ : انظر : الولايات المتحدة

٢٠ : بدأ ياسر عرفات مباحثاته مع الرئيس الصينى يانج شانجكون والتى تركزت على عملية السلام فى الشرق الاوسط وقد امتدح الرئيس الصينى الموقف الفلسطينى من السلام .

٢٧ : خطة فلسطينية جديدة لمفاوضات واشنطن وموسكو

٣٠ : اكدت مصادر فلسطينية ان حركة فتح اتخذت قرارا بالتخلى عن بنيتها العسكرية فى لبنان نهائيا بعدما دخلت منظمة التحرير والاطراف العربية الاخرى مسار التسوية السلمية

٣١ : المعارضون للسلام يهاجمون فيصل الحسينى بالحجارة فى الضفة .

قطر :

٢٧ : ٢٨ : انظر مصر

كمبوديا :

١ : بدات منظمة اليونسكو حملة دولية لانقاذ اثار ومعابد انجكور فى كمبوديا التى تعد واحدة من اروع الاثار بعد سنوات طويلة من الدمار والتخريب والسلب نتيجة الحرب الكمبودية الاهلية .

٣ : المجلس الكمبودى يتوصل لحل وسط لحماية زعماء الخمير الحمر بعد عودتهم للبلاد .

٢٢ : اعلان حظر التجول فى كمبوديا وانتشار الجيش فى العاصمة ، واستمرار المظاهرات احتجاجا على تفشى الفساد .

كوبا :

٢٧ : أكد فيدل كاسترو ان كوبا ستظل متمسكة بالنظام الاشتراكى وان احدا لن يستطيع اجبارها على العودة الى النظام الراسمالى الذى وصفه بان اصحاب الاملاك فيه يشعرون بالقلق على الكلاب والقطط بدلا من الانسان .

٢٨ : برلمان كوبا يطالب بتعديل النظام السياسى بشرط توافر الظروف الخارجية الملائمة له ، وروسيا تلغى الاتفاقية التجارية مع هافانا

كوريا الجنوبية :

١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين الالاف من رجال الشرطة والمتظاهرين حول مبنى الجامعة فى العاصمة سول .

كوريا الشمالية :

١٢ : توصلت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية الى اتفاق تاريخى بعدم الاعتداء المسلح والصلح وذلك فى ختام المباحثات بين الدولتين لانهاء اكثر من ٤٥ عاما من العداء .

٢٥ : كوريا الشمالية تمهد لنقل السلطة لابن الرئيس كيم ايل سونج وتعيينه قائدا اعلى للقوات المسلحة

٣١ : توصلت كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية الى اتفاق تاريخى باخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية ، بيونج يانج تسمح بالتفتيش النووى وسول تعتزم الغاء المناورات الامريكية .

الكويت :

١٠ : اعلنت مجموعة من المثقفين الكويتيين تشكيل اول حزب سياسى معلن فى الكويت يهدف الى العمل من اجل حرية التعبير والحق فى التجمع استعدادا للدخول فى الانتخابات البرلمانية فى العام القادم

٢٤ : وافق قادة دول مجلس التعاون الخليجى على برنامج التنمية الاقتصادية للدول العربية التى تضررت من حرب الخليج برأسمال قدره ٢٠ مليارات دولار .

٢٥ : القمة الخليجية تختتم اعمالها بموافقة قادة القمة الست على اتفاقية انشاء برنامج مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جهود التنمية فى الدول العربية براسمال عشرة مليارات دولار واقامة علاقات اقتصادية مع ايران واستبعاد التعاون العسكرى معها .

٢٨ : انظر : السعودية .

كينيا :

٦ : اعلنت جماعة معارضة نفسها كأول حزب سياسى معارض فى البلاد بعد يومين فقط من اعلان الرئيس الكينى دانييل اراب موى رفع الحظر عن تشكيل الاحزاب السياسية .

١١ : قرر البرلمان الكينى بالاجماع الغاء نظام الحزب الواحد الذى ينص عليه قانون عام ١٩٨٢ ورفع الحظر عن الاحزاب المعارضة منذ ٢٢ عاما

٢٩ : ازمة سياسية تواجه رئيس كينيا دانيال اراب موى حيث قدم وزراء الزراعة والصحة والسياحة والبحث العلمى والتنمية التعاونية استقالتهم من مناصبهم احتجاجا على سوء الادارة الاقتصادية فى الدولة وتستمر الحكومة على كثير من مظاهر الفساد .

لبنان :

٣ : دى كويار يقترح على مجلس الامن احلال قوات دولية محل القوات الاسرائيلية فى المواقع الحساسة بجنوب لبنان .

٤ : الافراج عن تبرى أندرسون اخر رهينة بلبنان ، وجهود للامم المتحدة لاطلاق سراح الرهينتين الالمانيتين الباقيتين .

١٠ : ١٤ : انظر : الولايات المتحدة

ليبيا :

٢ : طالبت ليبيا مشاركة امريكا وبريطانيا التحقيق فى حادث الطائرة وفقا لقانون الاجراءات الجنائية الصادر فى سنة ١٩٥٣ ووزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية هورج يصرح بانه هناك حاجة للتوصل لحل سلمى للخلاف .

٥ : فى حديث صريح للاهرام اجاب العقيد القذافى على كل مايثار ضد ليبيا من اتهامات بالارهاب والتورط فى حادث اسقاط الطائرة الامريكية ٨٨ واخرى فرنسية ٨٩ . الرئيس مبارك يقوم بعمل قومى عربى جليل والاعتداء العسكرى علينا يؤثر على مسيرة السلام .

٦ : انظر : الولايات المتحدة ، فرنسا

٧ : بدء التحقيق فى ليبيا مع المتهمين فى حادث الطائرة وتطلب مساندة الدول الاسلامية لاجراءاتها القضائية .

١٠ : انظر : الولايات المتحدة .

مصر :

١ : بحث الرئيس حسنى مبارك والرئيس عرفات المفاوضات القادمة التى ستجرى فى واشنطن ، واهمية التنسيق العربى قبل المباحثات المتعددة الاطراف .

: جدد السيد عمرو موسى وزير الخارجية قبل سفره الى بروكسل لحضور اجتماعات مجلس التعاون المصرى الاوروبى موقف مصر تجاه قضية السلام فى الشرق الأوسط ،

وقال انه يعتمد على مبدأ الارض مقابل السلام والحق مقابل الحق .

٢ : اكد عمرو موسى امام مجلس التعاون المصرى الاوروبى ان مصر عنصر اساسى للامن والاستقرار فى المنطقة والوزراء الاوروبيون يؤكدون دعم بلادهم لمصر .

٣ : صرح السيد دوجلاس هوج وزير الدولة البريطانى عقب استقبال الرئيس مبارك له واجراء مباحثات ذات اهمية كبيرة بان المباحثات تناولت حادث الطائرة الامريكية التى احترقت عام ١٩٨٨ وقضية السلام .

: فى حفل تاريخى صدقت الجمعية العامة للامم المتحدة باعضائها الـ ١٦٦ على قرار مجلس الأمن بتعيين الدكتور بطرس غالى امينا عاما للمنظمة الدولية للسنوات الخمس القادمة .

: افتتاح الدورة رقم ١١ لوزراء الشئون الاجتماعية العرب والدكتور عصمت عبد المجيد يؤكد ان الامة العربية تشهد تطورات ايجابية لمداواة الجراح واقرار السلام

٤ : اعرب د . اسامة الباز عقب اجتماعه مع هوج وزير الدولة البريطانى عن اسف مصر لتغيب اسرائيل عن مباحثات السلام .

٦ : الرئيس فى حديث لصحيفة السياسة الكويتية : نحاول حل ازمة الطائرة الامريكية ولا اعتقد ان امريكا ستضرب ليبيا .

٨ : صرح احمد ماهر سفير مصر فى الاتحاد السوفيتى بان مصر ترحب بمشاركة الجمهوريات السوفيتية المسلمة فى القمة الاسلامية

٩ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد صفوت الشريف بعد عودته من جولة ٤ دول خليجية الامارات ، البحرين ، عمان ، الكويت حيث تسلم رسائل حول المشاكل الاقليمية والتحرك لخدمة القضايا المصيرية .

: مبارك يستقبل غالى بعد اختياره امينا عاما للامم المتحدة

: الرئيس يبحث القضايا الاسلامية مع رئيس السنغال وقضايا المنطقة مع امير دول قطر فى اتصالات تليفونية

١٠ : اكد الرئيس مبارك للقيادات الشعبية والتنفيذية بالاسكندرية ان مفاوضات السلام تحتاج الى نفس طويل وتؤثر على قدرة المنطقة فى التعامل مع المتغيرات الدولية

١٢ : مصر تدين الاستيطان الاسرائيلى فى سلوان

: جهود مصرية لانقاذ مفاوضات واشنطن حول كيفية اجراء المباحثات الاسرائيلية الفلسطينية

١٥ : ١٦ : انظر : تشيكوسلوفاكيا

١٨ : مبارك يمنح د . بطرس غالى وشاح النيل تقديرا لاسهاماته الوطنية .

٢١ : استقبل الرئيس حسنى مبارك الدكتور حامد القروى رئيس الوزراء التونسى الذى يزور القاهرة حاليا .

القروى عقب استقبال الرئيس له : اعادة التحام صفوف الامة العربية لتأخذ موقعها فى النظام العالمى الجديد .

: تلقى الرئيس مبارك تقريرا شاملا من السيد عمرو موسى وزير الخارجية حول مباحثاته فى روما ولقائه مع جيمس بيكر فى بروكسل . وصرح الوزير عقب لقاء الرئيس بأن مباحثات السلام الثنائية فى الشرق الاوسط لا تمر بازمة .

٢٢ : وقعت مصر وتونس ٣ إتفاقيات للتعاون فى مجالات التدريب المهنى والشئون الاجتماعية والاعلام وتبادل الرسائل والخبرات بين الاذاعة والتليفزيون .

٢٣ : رسالة لمبارك من رئيس بلغاريا وإقتراح بلغارى بإستضافة المحادثات المتعددة الأطراف .

: مبارك يبحث تطورات الكومنولث الجديد مع السفير المصرى فى موسكو وأجتماع لكبار المسئولين والخبراء بالخارجية المصرية .

٢٦ : اكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ان اللجنة المصرية السعودية ستبحث إعفاء سلع جديدة من الجمارك بين مصر والسعودية .

: اكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان للسودان الحق فى ان يستغل حصته من مياه النيل وفقا لاتفاقية توزيعها الموقعة فى عام ١٩٥٩ . وأن قناة جونجلى توفر لمصر ٧ مليارات متر مكعب سنويا .

٢٧ : عقد الزعيمان حسنى مبارك والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر جلسة المباحثات الاولى التى تناولت القضايا التى تهم البلدين وتطوير العلاقات الثنائية بينهما فى مختلف المجالات .

: الشيخ خليفة بن حمد وعقب وصوله للقاهرة أمس : يصرح أن تاريخ مصر حافل بالمواقف الرائدة لنصرة الامة العربية .

: مصر وروسيا الاتحادية توقعان أول مذكرة تفاهم حول التجارة والتبادل للسلع والبضائع والآلات والمواد عن النصف الاول من العام الجديد ١٩٩٢ .

٢٨ : جلسة مباحثات ثنائية للرئيس مبارك والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير قطر تناولت المستجدات العربية والدولية والعلاقات الثنائية

٢٩ : اعرب الرئيس مبارك عن امله أن تتقدم مفاوضات السلام وتعود الحقوق لمستحقيها فى العام الجديد ، وقال عقب مراسم وداع أمير دولة قطر أن مصر لاتفرض على دول الخليج شيئا وتلتزم ادبيا باتفاقية الدفاع المشترك .

٣٠ : مبارك يطلب من الحكومة تحقيق التوازن المقبول بين الاجور والاسعار من موارد حقيقية وان يتم وضع ضوابط للسيولة وعدم تجاوز حجم الاستثمارات الموارد فى الخطة الا بعد الرجوع لمجلس الوزراء .

: فى بيان الحكومة الذى قدم الى مجلس الشعب أعلن د . عاطف صدقى رئيس الوزراء ان الحكومة تدرس إعلان الحد الاقصى للاجور فى ضوء معدلات التضخم .

٣١ : عمرو موسى امام إجتماع مشترك لثلاث لجان بمجلس الشعب ، دراسة متأنية لاعلان دمشق للوصول الى توافق فى الرأى ومصر تحذر من زيادة التوتر بمنطقة الشرق الاوسط إذا لم تتحرك عملية السلام .

المغرب :

أنظر إيران .

نيجيريا :

١٦ : حقق الحزب الجمهورى الوطنى فوزا كبيرا على الحزب الاشتراكى الديمقراطى وإنتخابات الولايات التى شهدتها نيجيريا فى مطلع الاسبوع الحالى .

الهند :

١١ : ١٣ : انظر الصين .

هولندا :

٩ : بدء مؤتمر قمة المجموعة الاوروبية الذى يعد من أهم مؤتمرات القمة منذ إنشاء السوق الاوروبية عام ١٩٥٧ .

: توصل وزراء مالية دول المجموعة الاوروبية الى إتفاقية هامة تقضى ببدء العمل بالعملة الموحدة قبل عام ١٩٩٩ ، وإرسال مبعوث خاص إلى موسكو لبحث التطورات السوفيتية .

١١ : أعرب رؤساء دول حكومات المجموعة الاوروبية فى ختام مؤتمر القمة الاوروبى عن تفاؤلهم إزاء إمكانيات السلام وطالبوا بوقف الاستيطان الاسرائيلى واتخاذ التدابير اللازمة للحكم الذاتى الفلسطينى

: إتفاق تاريخى للمجموعة الاوروبية على اسس الوحدة السياسية بدلا من وثيقة عام ١٩٥٧ وتصدق عليه برلمانات الدول المعنية فى نهاية العام القادم .

الولايات المتحدة الامريكية :

اعلن الرئيس بوش انه لن يعتذر ابدا عن قيام الولايات المتحدة فى اغسطس ١٩٤٥ بقصف مدينتين هيروشيما ونجازاكى بالقنبلة الذرية .

: انظر إسرائيل .

٢ : البيت الابيض يؤكد إستئناف المفاوضات الثنائية يوم ٤ اغسطس فى واشنطن ، والوفود العربية تصل إلى العاصمة الامريكية وإسرائيل مصممة على مقاطعة الانتخابات .

٣ : قدم جون سونونو رئيس هيئة موظفى البيت الأبيض إستقالته من البيت الابيض

: امريكا تطلب إلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية .

٤ : الوفود العربية تطالب واشنطن بتحديد موعد بدء المفاوضات ، شامير يؤكد إصراره على إقامة إسرائيل الكبرى .

: إستقبل الرئيس بوش الدكتور بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة الجديد عقب ادائه اليمين الدستورية لتولى منصبه الجديد إعتبارا من ٢ يناير القادم .

٦ : اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى أن الولايات المتحد ستواصل نفس الدور الذى قامت به كوسيط للسلام وأسفر عن عقد مؤتمر السلام بمدريد .

: امريكا تفرض عقوبات إقتصادية على يوجوسلافيا بعد تجدد القتال بعنف فى كرواتيا .

: امريكا ترفض جميع إقتراحات ليبيا حول المتهمين بتفجير الطائرتين .

٧ : وقع الرئيس الامريكى جورج بوش على الميزانية العسكرية الجديدة التى تبلغ قيمتها ٢٩١ مليار دولار والتى تمنح مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء (حرب الكواكب اضخم ميزانية فى تاريخها) .

١٠ : بدء المباحثات الثنائية فى واشنطن بين الوفود العربية وإسرائيل ، إسرائيل تثير ازمة رفضها التفاوض مع وفد فلسطينى مستقل .

: اكدت واشنطن ضرورة محاكمة الليبيين المشتبه فى تفجيرهما للطائرة الامريكية باسكتلندا امام القضاء الامريكى .

: اعلن مكتب التحقيقات الفيدرالى انه يجرى حاليا محاولة لتحديد شخصيات خاطفى الرهائن الامريكيين منذ عام ١٩٨٤ بهدف القاء القبض عليهم ومحاكمتهم امام القضاء الامريكى .

١١ : فى مباحثات السلام إسرائيل تماطل وترفض التفاوض مع وفد فلسطينى مستقل ، وسوريا تعلن ان الوفد الاسرائيلى يرفض مبدأ مبدالة الارض بالسلام .

٢٠ : اعرب الرئيس الامريكى جورج بوش عن شعوره بالفشل والخيبة حول المفاوضات المباشرة الثنائية بين العرب وإسرائيل والتى إنتهت فى واشنطن وتركزت على المسائل الاجرائية ، الرئيس الامريكى فى مؤتمر صحفى يعلن انه يجب وقف بناء المستوطنات لدفع عملية السلام وإنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل .

: أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة لن تعترف باى جمهورية سوفيتية منفردة إلا بعد أن تشعر بالاطمئنان على الاسلحة النووية الموجودة على أراضيها .

٢٤ : انظر : الاتحاد السوفيتى

٢٦ : الولايات المتحدة تقرر إقامة علاقات دبلوماسية مع ٦ من جمهوريات الكومنولث الجديد ، واشنطن تشترط الحصول على تاكيدات سياسية من الجمهوريات الاخرى لاقامة علاقات معها .

٢٨ : قلق امريكى من صعوبة السيطرة على الاسلحة النووية التكتيكية ، إستمرار الخلافات بين جمهوريات الكومنولث حول الميراث العسكرى .

٣٠ : بدء الرئيس جورج بوش جولته الاسيوية التى يزور خلالها ٤ دول وتستهدف الضغط على الدول الآسيوية لفتح أسواقها أمام المنتجات الامريكية وخفض العجز التجارى مع اليابان الذى وصل إلى اكثر من ٤٠ مليار دولار .

اليابان .

٣ : وافق مجلس النواب على مشروع قرار يسمح لليابان لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بإشتراك قواتها فى قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة .

٢٤ : اشار التقرير السنوى لوزارة الخارجية إلى أن السياسة الخارجية اليابانية وصلت إلى نقطة تحول وذلك بهدف القيام بدور اكبر فى الشئون الدولية .

اليمن :

١ : تسلم د . عبدالكريم الايريانى وزير الخارجية دعوة من السيد إدوارد شيفارنادزة وزير الخارجية السوفيتى للمشاركة فى المباحثات متعددة الأطراف الخاصة بإحلال السلام فى منطقة الشرق الاوسط عقدها فى موسكو خلال شهر يناير القادم .

يوجوسلافيا :

١ : بدأ سيروس فانس مبعوث الأمم المتحدة فى يوجوسلافيا جهوده لتثبيت وقف إطلاق النار وتحديد مواقع إنتشار قوات الامم المتحدة فى مناطق الاشتباكات فى كرواتيا .

٢ : قررت الجماعة الاوروبية إعفاء اربع جمهوريات يوجوسلافية من العقوبات الاقتصادية التى كانت الجماعة قد فرضتها ضد يوجوسلافيا بإستثناء جمهوريتى الصرب والجبل الاسود .

٦ : إندلع أعنف قتال تشهده كرواتيا فقد تعرضت مدينتا دوبرفنيك وأوسييك لقصف مدفعى مكثف من جانب قوات الجيش الاتحادى ذات الأغلبية الصربية .

: أنظر : الولايات المتحدة :

٩ : صرح سيروس فانس المبعوث الدولى انه تم الاتفاق على نشر قوات السلام بشرط توقف القتال .

١٠ : الجيش اليوجوسلافى يواصل الانسحاب من كرواتيا .

١١ : تجدد القتال العنيف بين الجيش والقوات الكرواتية وقد أعلنت القوات الكرواتية انها حققت اكبر إنتصاراتها فى القتال بإستعادة السيطرة على ١٣ قرية . مما دفع بسيروس فانس مبعوث الأمم المتحدة الى إعلان أنه لايمكن أن يوصى بإرسال قوات سلام دولية .

١٤ : مجلس الأمن يحذر من الاعتراف باى من الجمهوريات اليوجوسلافية .

٢٠ : أعلن أنتى ماركوفيتشى رئيس وزراء يوجوسلافيا إستقالته من منصبه إعتراضا على مشروع الميزانية بسبب زيادة النفقات العسكرية .

٢٢ : الأزمة اليوجوسلافية تزداد تعقيدا : إحتمالات تفجر الصراع العرقى بالبوسنة والهرسك تصل إلى الذروة إستمرار المعارك بالمدفعية والطائرات فى كرواتيا .

٢٣ : تطورات . الأزمة اليوجوسلافية : المانيا تعترف رسميا بإستقلال كرواتيا وسلوفينيا ، إتفاق لوقف القتال خلال أعياد الميلاد بكرواتيا .

٢٤ : تعثر جهود السلام فى يوجوسلافيا ، الاقليات الصربية تطالب بالاعتراف باستقلالها .

٢٧ : صرح يوجوسلاف كوستشيا احد اعضاء مجلس الرئاسة اليوجوسلاف الذى تهيمن عليه الصرب بأن هناك خطة لانشاء جمهورية يوجوسلافية جديدة أصغر من يوجوسلافيا السابقة قبل تقسيمها .

٢٨ : مصرع وإصابة العشرات فى موجة قتال جديدة فى كرواتيا والأمم المتحدة تستبعد إرسال قوات حتى يتوقف القتال .

٢٩ : فى تصعيد خطير للقتال : الجيش اليوجوسلافى ، يقصف المواقع الكرواتية بالصواريخ لأول مرة ، فشل مفاوضات الهجوم على جنوب غرب العاصمة .

اليونان :

٨ : تعرضت شركة قبوهالكو لصناعة النحاس لهجوم بالصواريخ .

يناير ١٩٩٢

الاتحاد السوفيتي :
الكومنولث الجديد
اسرائيل :

٢ : شامير يخصص ٩٥ مليون دولار للمستوطنات في مقابل ضمان تأييد الاحزاب الدينية والقومية الاعضاء في الائتلاف الحاكم لمشروع الميزانية في الكنيست ولتفادي سقوط الحكومة

٤ : تجار السلاح يعرضون احدث الاسلحة السوفيتية على اسرائيل من بينها طائرات ميج ٢٩ وصواريخ سام ١٠ ونظم الرادار المتطورة بشرط الدفع مقدما بالعملة الصعبة .

٥ : واشنطن تعلن تأييدها لقرار مجلس الامن بادانة طرد ١٢ فلسطينيا من الاراضي العربية المحتلة ، واصرار اسرائيل على الطرد .

١٧ : فضيحة تجسس اسرائيلية على امريكا ٣ ضباط يسرقون اسرار كاميرات التجسس المتقدمة

١٩ : حكومة شامير تفقد اغلبيتها في البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة باسرائيل وبيريز يطالب بوقف عملية السلام فورا

٢١ : اكد مسئولون بقوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في جنوب لبنان ان اسرائيل ضمت احدى القرى الى مايسمى بالحزام الامنى الذى اقامته اسرائيل في الجنوب .

٢٣ : اعلن أبريل شارون وزير الاسكان انه سيرشح نفسه في الانتخابات القادمة لمنصب رئيس الوزراء

٢٤ : توقيع اتفاق بين الصين واسرائيل لاقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما

٢٨ : بدء حكومة اسحق شامير الاقلية مشاوراتها مع احزاب الائتلاف الحاكم واحزاب المعارضة حول اجراء انتخابات عامة مبكرة في اسرائيل وذلك فور ان تمكنت بصعوبة في اجتياز خمسة انتزاعات لحجب الثقة في الكنيست احتجاجا على فشلها في معالجة البطالة وعرقلتها لمسيرة السلام .

٢٩ : اسرائيل تحطم وتخرب ٢٠٠ متر للمسلمين في تل ابيب بهدف تحويل الموقع الى منطقة صالحة للبناء

: اتفاق اسحق شامير رئيس الوزراء مع حزب العمل المعارض على اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في ٢٣ يونيو القادم

٣١ : اعتقال ٥٠ فلسطينيا بعد مقتل مستوطن أسرائيلي

: منظمة العفو الدولية تتهم اسرائيل بالانتهاك السافر لحقوق الانسان الفلسطيني .

افغانستان :

٢ : اصبحت افغانستان اكبر دولة في العالم انتاجا للافيون بدلا من بورما ومن المتوقع ان يزداد حجم انتاجها الذى يبلغ ٢٠٠٠ طن بنسبة ٥٠ ٪ في العام الجديد مالم يتم التوصل الى تسوية للمشكلة الافغانية .

المانيا :

٢٢ : المانيا تصادر شحنة نووية كانت في طريقها الى ليبيا بناء على معلومات مخابرات اجنبية لها

الامارات العربية المتحدة :

٥ : انظر السودان

انجولا :

٢٤ : اتفقت انجولا وجنوب افريقيا على اقامة تمثيل دبلوماسي بينهما وذلك للمرة الاولى منذ استقلال انجولا عن البرتغال عام ١٩٧٥

ايران :

٤ : ايران تتبادل السفراء مع جمهورية اذربيجان

٢٦ : جلسة طارئة للجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان تناقش خلالها التطورات الاخيرة بشأن العلاقات بين ايران والجمهوريات التى استقلت مؤخرا عن الاتحاد السوفيتي القديم

باكستان :

١٠ : امريكا توقف صفقة طائرات لباكستان بسبب الشكوك في البرنامج النووى لاسلام اباد

تشاد :

٢ : استيلاء قوات المعارضة التشادية الموالية للرئيس المخلوع حسين حبرى على مدينتى ديو وبول شمال العاصمة نجامينا وفرنسا ترسل قوات عسكرية وتعلن تاييدها لادريس ديبي الرئيس الحالي

٤ : معارك عنيفة وانباء عن تحرك المتمردين نحو العاصمة وفرنسا تؤكد مساندتها للرئيس الحالي .

تونس :

٧ : المعارضة تدعو تعديل القوانين الانتخابية ورئيس الجمهورية زين العابدين بن على يتجاوب مع مطالبة المعارضة باستثناء حركة النهضة .

الجزائر :

٢ : مظاهرة حاشدة بالجزائر للدعوة ال[...] ديمقراطية حقيقية

٥ : انظر العراق

٦ : صرح سيد احمد غزال رئيس الوزراء ان الانتخابات شابتها مخالفات والوحدة الوطنية مهددة

١١ : في تطور مفاجيء قبل الجولة الثانية للانتخابات استقالة الشاذلي بن جديد من رئاسة الجزائر وتولى السيد عبدالمالك بن حبليس رئيس المجلس الدستوري رئيسا مؤقتا للجزائر

١٢ : الغاء الانتخابات البرلمانية في الجزائر وتولى المجلس الاعلى للامن السلطة

١٣ : سيد احمد غزالى رئيس الوزراء يحكم سيطرته على الوضع بمعاونة وزيرى الدفاع والداخلية ، وجبهة الانقاذ تستعد لمواجهة احتمال حلها وحظر نشاطها وتعلن رفضها لاستقالة بن جديدة وتدعو لمحاربة النظام

١٤ : تخلى عبدالعزيز بلخادم رئيس البرلمان الجزائرى عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربى بسبب احداث الجزائر

: اعلان تشكيل مجلس دولة لحكم الجزائر يتولى مهام رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة برئاسة بوضياف

١٥ : جبهة التحرير الجزائرية الحاكمة تطعن في دستورية القيادة الجماعية الجديدة

١٨ : تدهور حاد في العلاقات بين الجزائر وايران

٢٢ : السلطات الحكومية تعتقل عبد القادر حشانى الزعيم المؤقت لجبهة الانقاذ الاسلامية

٢٤ : بدء فرصة القواعد الصارمة لمنع المظاهرات والنشاطات السياسية حول المساجد

٢٧ : جبهة الانقاذ الاسلامية تعلن استعدادها للحوار مع الحكومة للمرة الاولى .

٢٧ : اعلن عبدالمجيد مهدى الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر الاستقالة الجماعية للمكتب السياسي للجبهة

٣١ : اطلقت قوات الامن الجزائرية النار لتفريق مؤيدى جبهة الانقاذ بعد صلاة الجمعة مما ادى الى اصابة ٨ اشخاص . فرض اجراءات امنية اكثر تشددا حول المساجد بالعاصمة الجزائرية وتعزيز الامن حول السفارات بعد القاء قنبلة على السفارة الامريكية .

جيبوتي :

٣ : مصرع ١٠٣ في القتال بين المتمردين وجنود الحكومة خلال هجوم على مدينة تجوارا الساحلية .

زائير :

٢٣ : احباط محاولة انقلاب عسكرى واعتقال الجنود المتمردين عقب استيلائهم على الاذاعة

سرى لانكا :

٢١ : تقرير للامم المتحدة : سرى لانكا تحتل المرتبة الاولى بين الدول التى يختفى مواطنوها ، مذابح الجيش والبوليس أدت لاختفاء ١٢ الفا في ٨ أعوام .

سلفادور :

١ : في الدقائق الاولى لعام ١٩٩٢ ، وقبل انتهاء مهمته كأمين عام للامم المتحدة ، تمكن بيريز دى كويار من التوصل لاتفاق تاريخي لانهاء الحرب الاهلية التى استمرت ١٢ عاما يبدأ سريانه في اوائل فبراير القادم

١٦ : حكومة السلفادور وجبهة فارابند ومارتى اليسارية توقعان اتفاقا تاريخيا لانهاء الحرب الاهلية التى راح ضحيتها حوالى ٧٥ الف شخص

سنغافورة

٢٧ : بدء اجتماعات قمة الدول الاعضاء الست في رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) وسط نداءات بضرورة اتخاذ قرارات سياسية لمواجهة التغييرات السريعة في النظام العالمي .

السودان :

٤ : المجلس قيادة الثورة برياسة الفريق عمر حسن البشير يتنازل عن سلطاته التشريعية للمجلس الوطني الانتقالي المقرر تشكيله نهاية هذا الشهر

٥ : في تطور خطير السودان والامارات تتبادلان طرد السفراء والدبلوماسيين .

الصومال :

١ : انهاء وقف اطلاق النار بين المتصارعين في مقديشيو

٥ : دعا مجلس جامعة الدول العربية في ختام جلسته الطارئة جميع الاطراف المتصارعة في الصومال لوقف القتال تمهيدا لحل الخلافات بالطرق السلمية

٦ : اعرب د . بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة عن اسفه الشديد لمقتل الطبيبة العاملة باليونيسيف كطبيبة اغاثة بالصومال

٢٤ : مجلس الامن يفرض حظرا على مبيعات الاسلحة للصومال ويدعو الى وقف الحرب الاهلية حتى يمكن تامين تدفق الامدادات الانسانية

الصين :

٥ : انظر : اليابان

٦ : الصين تجرى اختبارا ناجحا لأول مولد توربيني في محطة « خليج باى » للطاقة النووية وهى اكبر محطة للطاقة النووية في الصين

٧ : الصين تطرد ٣ برلمانيين كنديين ومترجما من اصل صيني بدعوة قيامهم بانشطة سياسية مخالفة للقوانين الصينية

٢٣ : انظر : اسرائيل

٣١ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها ارجأت نشر تقريرها السنوى عن اوضاع حقوق الانسان في العالم وذلك قبيل اجتماع الرئيس بوش مع لى بنج رئيس الوزراء الصيني لاحتوائه على انتقادات امريكية لانتهاكات حقوق الانسان في الصين .

العراق :

٢ : العراق يطلق سراح امريكيين وفلبيني بعد إحتجازهم ٢٧ يوما . بعد أن دخلوا المنطقة المنزوعة السلاح في الاراضي العراقية بحثا عن عمل لدى القوات الدولية المرابطة في المنطقة .

٥ : قبل وصول فريق التفتيش العراق نقل كميات من اليورانيوم الى الجزائر حيث يعمل البلدان على إنتاج ما يسمى بالقنبلة النووية الاسلامية .

: بدء أول فريق من لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في التقارير الخاصة بالانتهاكات العراقية لحقوق الانسان .

: بصورة مفاجئة العراق يعدل إسمه من الجمهورية العراقية إلى جمهورية العراق .

٦ : بغداد تطلب تخفيف الحظر الاقتصادى المفروض عليه منذ ١٧ شهرا وذلك قبل ٢٤ ساعة من الاجتماع الذى سيعقده مسئولون عراقيون في فيينا مع مسئولين من الامم المتحدة لبحث مبيعات البترول العراقي .

١٠ : فشل مباحثات فيينا لتخفيف الحظر الدولي على العراق في إطار إجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق بسبب غزو الكويت .

١٣ : إستقالة صفاء الفلكي سفير العراق في لاهاى إحتجاجا على السياسة التى يتبعها النظام الحاكم وطلبه حق اللجوء السياسي في هولندا .

٣١ : بوش يحث مجلس الامن على مواصلة العقوبات ضد العراق لانه مازال يحاول إخفاء برنامجه للاسلحة النووية .

سلطنة عمان :

١٩ : ٢٠ قام توم كينج وزير الدفاع البريطاني بزيارة لسلطنة عُمان ، وقد استقبله خلالها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان ، وقد اعلن كينج أن محادثاته مع السلطات قابوس كانت ايجابية ومثمرة حيث تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها وكذلك التطورات المستجدة في المنطقة في اعقاب ازمة الخليج مشيرا الى الدور الكبير والهام للسلطان قابوس في توطيد دعائم الامن والاستقرار في المنطقة .

٢٨ : ٣٠ اجرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مباحثات هامة مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال الزيارة التى قام بها لسلطنة عُمان .

وقد اشاد السلطان قابوس بالزيارة التى قام بها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ووصفها بأنها حلقة وصل بين ماضي العلاقات العُمانية الفرنسية التى تعود الى بداية القرن الثامن عشر الميلادى وحاضرها المتمثل في التعاون المثمر بين البلدين .

فرنسا :

٢ : فرنسا ترسل قوات عسكرية الى تشاد وتعلن تأييدها لأدريس ديبي بعد إستيلاء قوات المعارضة الموالية للرئيس المخلوع حبرى على مدينتى ليو وبول شمال العاصمة نجامينا .

٢٧ : فرنسا توافق على التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ .

الفلبين :

٢١ : إميلدا ماركوس ترشح نفسها لرئاسة الفلبين وتعد بالعفو عن مدبرى الانقلابات ضد أكينو .

٢٩ : إطلاق سراح إيميلدا ماركوس بعد ٣ ساعات من إعتقالها بتهمة الاحتفاظ بأموال في الخارج بصورة غير قانونية .

فلسطين :

٥ : أنظر : مصر

كندا :

٧ : أنظر الصين .

كمبوديا

٤ : الرئيس الامريكي جورج بوش يعلن رفع الحظر الاقتصادى على كمبوديا منذ ١٧ سنة وذلك تشجيعا للتغييرات الديمقراطية التى تشهدها البلاد .

٢٠ : فرار ١٠ آلاف إثر تجدد القتال في كمبوديا بين القوات الحكومية والخمير الحمر .

٢٥ : إغتيال تيابون لونج احد المسئولين في الحكومة وذلك لانتقاده تفشى الفساد وإنتقاده للمسئولين بالحكومة المتورطين في قضايا الفساد .

كوريا الجنوبية :

٢٠ : سول توقع إتفاقية منع الاسلحة النووية مع كوريا الشمالية .

كوريا الشمالية :
: بوش يعد بالغاء المناورات الامريكية فى كوريا الجنوبية مقابل التفتيش على المنشآت الفردية بكوريا الشمالية .

جمهورية الكومنولث الجديد :
١ : روسيا تبدأ تحرير الأسعار اليوم بعد ٧٠ عاما من القيود المصطنعة ، دول الكومنولث تنتقد خطة يلتسين للاصلاح الاقتصادى وتهدد بإجراءات مضادة .
٢ : الاسعار قفزت ٥٠٠٪ خلال يومين فى روسيا وأوكرانيا .. والمجاعة تخيم على لينجراد .
٣ : أوكرانيا تفرض سيطرتها على كل القوات السوفيتية التقليدية الموجودة على أراضيها .
: مصر وأستونيا توقعان إتفاقية على إقامة علاقات دبلوماسية بينها تدعم الصداقة وحسن النيات بين البلدين .
: بوش يتوقع تعرض الكومنولث الجديد لهزات كبيرة مع إستمرار بقائها .
٤ : إشتعال الاسعار يهدد بإندلاع حرب تجارية بين جمهوريات الكومنولث ، وإستمرار العمل بمطابع الاوراق النقدية لتوفير السيولة النقدية المطلوبة لمواجهة جنون الاسعار .
: أنظر ايضا : إسرائيل ، إيران .
٥ : تفاقم الخلافات بين جمهوريتى روسيا وأوكرانيا بشأن قضية السيطرة على القوات المسلحة السوفيتية .
٦ : هروب جامسا خورديا رئيس جورجيا ضمن قافلة من السيارات بعد حصاره لمدة أسبوعين والقصف العنيف بالصواريخ والمدفعية التى شنتها القوات المعارضة على مبنى البرلمان .
٧ : للمرة الأولى منذ ٧٠ عاما روسيا تحتفل بعيد الميلاد فى الميدان الاحمر وسط إحتجاجات ضد الأسعار .
: المعارضة فى جورجيا تطالب بعودة خورديا لمحاكمته ، وتشكل حكومة إئتلافية مدنية .
١٢ : ارمينيا تمنح اللجوء السياسى لجامسا خورديا .
١٣ : تصاعد مواجهة الاحتجاجات ضد سياسة يلتسين الاقتصادية .
١٤ : حذر روسلان خاسبولاتوف رئيس البرلمان فى روسيا من إنفجار إحتجاجى وشيك ، ويطالب بإستقالة حكومة يلتسين .
١٥ : أعلن فى موسكو عن تشكيل كتلة وسط يسارية أطلق عليها إسم « نوفايا روسيا » أى روسيا الجديدة وتضم اربعة احزاب سياسية .
١٩ : مباحثات للمسئولين الغربيين مع زعماء الكومنولث بشأن مصير الأسلحة النووية وتؤيد إنضمام جمهوريات الكومنولث لصندوق النقد .
٢١ : إطلاق صاروخ عملاق من كازاخستان دون علم سلطاتها مما أثار الشكوك حول الجبهة التى تسيطر على الترسانة السوفيتية النووية الضخمة فى كازاخستان .
٢٣ : مصر وليتوانيا تتبادلان العلاقات الدبلوماسية .
٢٥ : إتفاق مصر وأوكرانيا على تبادل العلاقات الدبلوماسية .
: برلمان روسيا يوافق على ميزانية التقشف وضغط الانفاق العسكرى وتوقع مساعدات من الدول الصناعية الكبرى للكومنولث الجديد .
٢٦ : أنظر : مصر
٢٧ : فى خطوة جديدة لازالة كل مظاهر الحرب الباردة يلتسين يعلن إنهاء توجيه الصواريخ النووية الروسية نحو أهداف أمريكية .
٢٨ : إستولت قوات جورجيا على مدينة « بونى » الواقعة على البحر الأسود والتى تعد واحدة من أقوى المعاقل الاخيرة للرئيس المخلوع جامسا خورديا .
٢٩ : إختتام أعمال مؤتمر موسكو للسلام بإستمرار الخلاف حول التمثيل الفلسطينى وإجتماع موسع لوزراء الخارجية العرب لتقييم النتائج .
٣٠ : وصل الرئيس بوريس يلتسين الى لندن فى أول زيارة له للعاصمة البريطانية وذلك فى طريقه إلى نيويورك حيث يحضر إجتماع قمة مجلس الأمن ويلتقى مع الرئيس بوش فى إجتماعات قمة منفصلة .

الكونجو :
٢٠ : الجيش يقبل الحكومة الانتقالية فى الكونجو ورئيس الوزراء يناشد التدخل للدفاع عن الديمقراطية .
٢٧ : شكل أندريه ميلونجو رئيس وزراء الكونجو المؤقت حكومة جديدة إستجابة لمطالب الجنود المتمردين .

الكويت :
٤ : بدء إنتاج النفط من أول بئر من آبار النفط المحترقة ويصل إنتاجها حاليا ٣ الاف برميل يوميا .
٧ : قوانين جديدة لاصطحاب الزوجات والاطفال الأجانب للعاملين الاجانب فى الكويت يشترط أن يكون دخل العامل الشهرى اكثر من ٤٥٠ دينارا .
١٢ : رفع الرقابة عن الصحافة والتى فرضت منذ خمس سنوات .

لبنان :
٢٠ : نداء لبنانى للعالم لاجبار إسرائيل على الانسحاب من الجنوب ، قصف مدفعى اسرائيلى لقرى الجنوب وهجوم للمقاومة على عملائها .
٢٧ : أكد عمر كرامى رئيس الوزراء [...] تصريحات صحفية ان المقاومة الوطنية [...] الجنوب هى حق مشروع للبنان طالما ان [...] شبرا من ارضه تحت الاحتلال .
٢٩ : مجلس الأمن يقرر خفض [...] الطوارىء بنسبة ١٠٪ فى جنوب لبنان [...] ان اثبت الجيش اللبنانى قدرته على [...] الامن فى جزء كبير من المنطقة .

ليبيا :
٢١ : مجلس الأمن يقرر بالاجماع مطالبة [...] ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير الطائرة [...] الامريكية
٢٩ : عبدالسلام جلود يعلن إستعداد [...] ليبيا لتسليم المتهمين فى حادثتى الطائرتين [...] وإقترح تشكيل لجنة دولية تتولى دراسة [...] الاتهامات الموجهة إلى ليبيا .

مصر :
٥ : مبارك يجرى مباحثات مع الزعيم [...] الفلسطينى ياسر عرفات خلال زيارته [...] القصيرة لمصر تناولت أهمية إستمرار عملية [...] السلام .
١٢ : ١٥ : بدء زيارة وزير الخارجية [...] الهندى وإستقبال الرئيس مبارك له [...] تسلم رسالة من كل من رئيس الوزراء [...] الهندى ورئيس الجمهورية تتضمنان دعوة [...] رسمية لزيارة الرئيس مبارك الهند .
١٥ : بدء المؤتمر الثامن لوزراء الاعلام [...] للدول الاسلامية ، والرئيس مبارك يوجه [...] كلمته ويقول فيها ان العالم الاسلامى [...] لايستطيع ان يقف مكتوف الأيدى فى [...] التحولات الجذرية فى الأوضاع الدولية .
٢٣ : مصر وليتوانيا تتبادلان العلاقات [...] الدبلوماسية .
٢٥ : وفاة محمود رياض الأمين العام [...] الأسبق لجامعة الدول العربية .
: إتفاق مصر وجمهورية اوكرانيا على [...] تبادل العلاقات والتمثيل الدبلوماسى على [...] مستوى السفراء فى بيان مشترك صدر [...] بالعاصمة الأوكرانية كييف .
٢٦ : توقيع مذكرة تفاهم مع أوكرانيا [...] لانشاء بنك مشترك وإنشاء مركز [...] مصرى فى جمهورية أوزبكستان .
٢٩ : وصل الرئيس حسنى مبارك الى [...] ابوجا عاصمة نيجيريا فى اول زيارة لرئيس [...] مصرى الى نيجيريا منذ إستقلالها عام [...] ١٩٦١ .
: اكد كابوكوك فايزد نائب رئيس البنك [...] الدولى ان مصر تتحرك لتنفيذ برنامج [...] الاصلاح الاقتصادى .
٣٠ : فى ثانى ايام زيارته لنيجيريا [...] الرئيس مبارك يعلن ان افريقيا تسهم فى [...] صنع النظام الدولى لخفض التسلح ورفع [...] مستوى معيشة الشعوب .
٣١ : وقع الرئيس حسنى مبارك بيانا [...] مشتركا مع الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيدا فى ختام زيارته يؤكدان فيه على ضرورة إنسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة بما فيها القدس ووقف الاستيطان لتحقيق التسوية الشاملة .
: تكثيف الجهود الافريقية لمعالجة قضية الديون التى تهدد التنمية ودعم المصالحات السلمية بالقارة لوقف تبديد الموارد البشرية والمادية ومطالبة الدول الأفريقية بالمصادقة على معاهدة السوق المشتركة .
: اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية عقب عودته من موسكو أن هناك إجماعا دوليا على ضرورة تمثيل فلسطينى الخارج فى محادثات السلام المتعددة الأطراف .

المغرب
١ : العفو عن عدد من العسكريين المسجونين بالمغرب ، هدم معتقل « تازمرت » لطى صفحة من الماضى .
٢٣ : فى البيان الختامى لاجتماع لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامى رفض اى دعوة لاستبعاد القدس من مفاوضات السلام وإدانة ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى وتهويد المدينة المقدسة .
٣١ : إجتماع الرئيس بوش مع الملك حسن فى نيويورك حيث شارك فى قمة أعضاء دول مجلس الامن وقد بحث بوش والحسن فى إجتماعهما عملية السلام فى الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين الدولتين .

موريتانيا :
٢٦ : إحتفظ الرئيس الموريتانى معاوية ولد طايع بمنصبه إثر ظهور النتائج شبه النهائية لاول إنتخابات رئاسية فى موريتانيا منذ الاستقلال عام ١٩٦٠ .
٢٧ : فرض حظر التجول على العاصمة نواكشوط ومدينة نواديبو عقب الاضطرابات التى نظمها مويدو أحمد ولد دادة الذى خسر إنتخابات الرياسة .

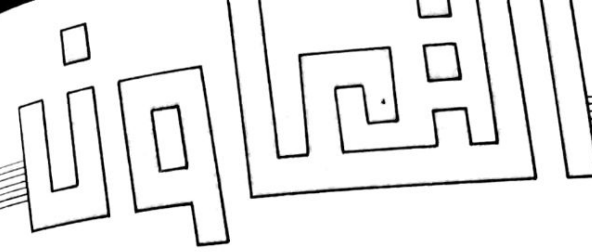
نيجيريا :
٢٩ : ٣١ : انظر : مصر
٣٠ : فى ثانى ايام زيارة الرئيس مبارك لنيجيريا الرئيس بابا نجيدا يعلن فى مؤتمر صحفى ان حل المشكلة الليبية الامريكية بالمفاوضات والطرق الدبلوماسية وليس بالعدوان .

الهند :
١٢ : ١٥ : انظر مصر

الولايات المتحدة الامريكية :
٣ : الرئيس بوش يبحث نقل مقر عمادة القوات البحرية فى جنوب شرق آسيا الى سنغافورة .
: انظر : الكومنولث الروسى
٤ : انظر : كمبوديا
٥ : انظر : اسرائيل ، كوريا الجنوبية
٧ : انظر : اليابان
٨ : ٩ : بوش يتعرض لازمة صحية مفاجئة خلال عشاء رسمى فى اليابان
١٠ : انظر : باكستان
١٤ : امريكا تتهم المجموعة الاوروبية بالتخفى وراء شعار حديدى من الحماية الجمركية وتؤكد انها ستفوز بحرب المنافسة التجارية كما انتصرت فى الحرب الباردة
١٥ : اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع ان معظم الدول قامت بسداد حصتها فى تكاليف الحرب وان جملة المبالغ التى سددتها هذه الدول للولايات المتحدة تصل الى ٥٢ مليارا و ٣٨٠ مليون دولار
: بوش يعلن ان العراق مازال يملك اعدادا كبيرة من صواريخ سكود متوسطة المدى الا انه لا يعلن عنها وانه ربما يحاول انتاج صواريخ اخرى من هذا الطراز
: جيمس بيكر يتدخل بشكل مباشر ولاول مرة فى الجولة الحالية من مباحثات السلام فى واشنطن بعد مواجهة اسرائيلية فلسطينية عاصفة .
١٦ : انتهاء جولة المحادثات الثنائية للسلام دون احراز اى تقدم ملحوظ
٢٠ : امريكا تخفض قواتها وتغلق ٤٠٠ قاعدة عسكرية فى كل انحاء العالم والغاء ١٨٠ برنامجا من برامج تطوير الاسلحة
٢٦ : اعلن روبرت ليفتون رئيس المؤتمر اليهودى الامريكى ا ن المستوطنات الاسرائيلية تشكل عائقا امام مباحثات السلام فى الشرق الاوسط وحصول اسرائيل على ضمانات القروض التى طلبتها من الولايات المتحدة
٢٩ : فى خطابه عن حالة الاتحاد اعلن الرئيس بوش فوز امريكا بالحرب الباردة وحمايتها للحق والعدل فى العالم
: ١٥٠٠ مليار دولار حجم الميزانية الامريكية والتى تدعو الى خفض نفقات الدفاع ، وتقترح اجراء تخفيضات ضريبية للمستثمرين الامريكيين ورجال الاعمال والاسر الامريكية
٣٠ : امريكا تستثنى مصر واسرائيل من خفض المساعدات الخارجية
: اعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع ان السلام الدولى يعتمد على نشر قوات امريكية دائمة حول العالم كقوات حفظ سلام
: فى اول قمة من نوعها : مجلس الامن يؤكد على الامن الجماعى والدبلوماسية الوقائية واحكام الرقابة على التسلح وتعزيز دور الامم المتحدة فى تحقيق السلام العالمى وتكليف د . بطرس غالى باعداد تقرير حول دور اكبر للامم المتحدة فى صنع وحفظ السلام .
: بيكر يرفض حذف اسم سوريا من قائمة الارهاب او التستر عليه .

اليابان :
٥ : فى تطور هام يعكس مدى اهتمام اليابان بالقيام بدور سياسى بارز على الساحة الدولية وجهت الحكومة اليابانية دعوة رسمية لزعيم الحزب الشيوعى الصينى لزيارة طوكيو
٧ : بدء المباحثات الرسمية بين الرئيس الامريكى بوش ورئيس الوزراء كيتشى ميازاوا
: بوش يضغط لفتح اسواق اليابان امام الصادرات الامريكية
٩ : نجاح بوش فى فتح الاسواق اليابانية امام المنتجات الامريكية من السيارات والكمبيوتر ، والتوصل الى اتفاق لحل مختلف القضايا بين البلدين .

يوجوسلافيا :
١ : قتال عنيف بكرواتيا فى بداية العام الجديد وموافقة كل الاطراف على نشر قوات حفظ السلام .
٣ : جمهورية الصرب تعلن قيام دولة يوجوسلافية جديدة تسيطر عليها الصرب
٧ : مصرع ٤ ايطاليين وفرنسى من فريق المراقبة الاوروبية بنيران الجيش الاتحادى فوق اراضى كرواتيا
٨ : مجلس الامن يندد بالاعتداء على بعثة المراقبين
: استقالة وزير الدفاع اليوجوسلافى فى كرواتيا تتهم الجيش بتدبيره
١٥ : اعلنت المجموعة الاوروبية الاعتراف باستقلال جمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا اليوجوسلافيتين
٢٨ : فشل ماراك جولدينج مبعوث الامم المتحدة فى اقناع المصربين فى جمهورية كرواتيا بقبول خطة الامم المتحدة الرامية لنشر حوالى ١٠ الاف من قوات حفظ السلام فى يوجوسلافيا .

مجلة فصليــة فكريــة شاملة محكّمـة تصـدر عن الشئـون الاعـلامية بالامــانــة العــامــة لمجـلس التـعــاون لدول الخليـج العـربيـة ،

صدر العدد الأول في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية بصورة عامة .
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية .
- تشمــل على بحث أو دراســة محكمـة تثرى بتعليقيـن لباحثـين متخصصين ، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان/ آراء ووجهـات نظر/ تقارير/ وثائق/ غرض كتب/ اصدارات الامانة العـامـة/ يوميـات مجلس التعـاون/ ببليـوغـرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون .

يحررها نخبة من الباحثين والمتخصصين

كما يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة .

المشرف العام

الدكتور / عبدالله الجاسر

الامانة العامة - ص. ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ هاتف ٤٨٨٠٤١٢



…airman of the Board and General Editor :

…brahim Nafei

…L SIYASSA AL DAWLIYYA

…uarterly published by the Centre for Political …nd Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : …uly 1965)

Chief Editor :

Dr. Oussama El Ghazali Harb

Managing Editor

Ahmad Youssef Al Karie

Technical Consultant :

Nabya Asfahany

Sub-Managing Editor :

…wsan Hussein

…ssistant :

…el Sayed

Di…tion Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram Un
Annual : 8 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 35 $
Other Countries (by Air Mail) 40 $

CONTENTS